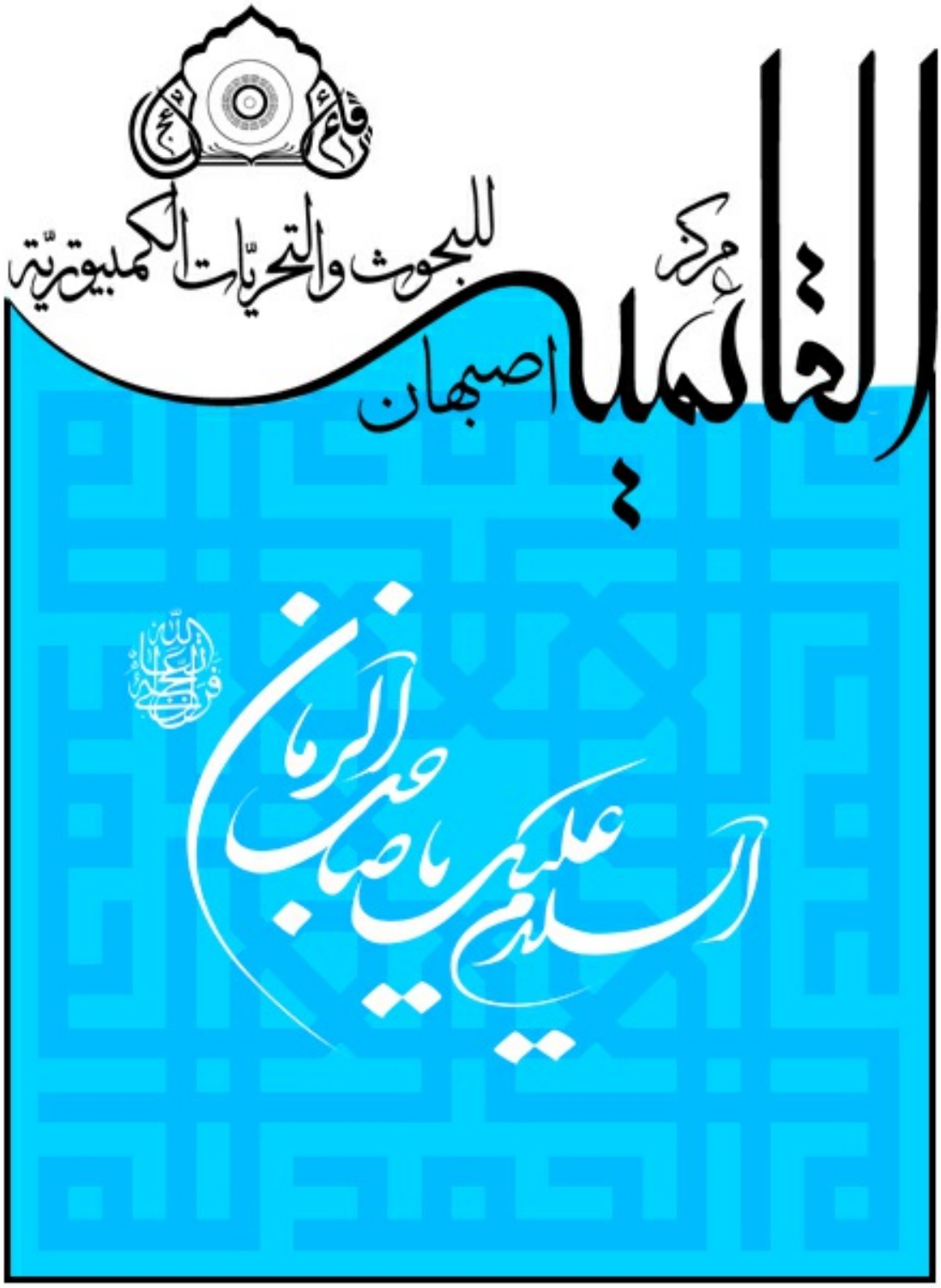

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الإنصاف

في مسائل الخلاف

بين النحويين:
البصريين والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن
ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي

ومعه كتاب

الإنتصاف من الإنصاف

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

بسم الله الرحمن الرحیم

الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين و الكوفيين

كاتب:

عبدالرحمن بن محمدابن الانبارى

نشرت فى الطباعة:

المكتبة العصريه

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

الإنصاف فی مسائل الخلاف بین النحویین : البصریین و الکوفیین ----- ۱۲

اشاره ----- ۱۲

المجلد ۱ ----- ۱۲

اشاره ----- ۱۲

[مقدمه المحقق] ----- ۱۶

[مقدمه المؤلف] ----- ۱۸

۱- مسأله : [الاختلاف فی أصل اشتقاق الاسم] ----- ۱۹

۲- مسأله : [الاختلاف فی إعراب الأسماء السته] ----- ۳۰

۳- مسأله : [القول فی إعراب المثنی والجمع علی حدّه] ----- ۴۴

۴- مسأله : [هل یجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذکر السالم؟] ----- ۴۹

۵- مسأله : [القول فی رافع المبتدأ ورافع الخبر] ----- ۵۳

۶- مسأله : [فی رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور] ----- ۵۹

۷- مسأله : [القول فی تحمّل الخبر الجامد ضمیر المبتدأ] ----- ۶۳

۸- مسأله : [القول فی إبراز الضمیر إذا جری الوصف علی غیر صاحبه] ----- ۶۵

۹- مسأله : [القول فی تقدیم الخبر علی المبتدأ] ----- ۷۳

۱۰- مسأله : [القول فی العامل فی الاسم المرفوع بعد لو لا] ----- ۷۷

۱۱- مسأله : [القول فی عامل النّصب فی المفعول] ----- ۸۴

۱۲- مسأله : [القول فی ناصب الاسم المشغول عنه] ----- ۸۷

۱۳- مسأله : [القول فی أولی العاملین بالعمل فی التنازع] ----- ۸۹

۱۴- مسأله : [القول فی نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان]؟ ----- ۱۰۴

۱۵- مسأله : [القول فی «أفعل» فی التعجب ، اسم هو أو فعل؟] ----- ۱۳۵

۱۶- مسأله : [القول فی جواز التعجب من البیاض والسواد ، دون غیرهما من الألوان] ----- ۱۵۴

۱۷- مسأله : [القول فی تقدیم خبر «ما زال» وأخواتها علیهن] ----- ۱۶۳

١٨- مسأله : [القول فى تقديم خبر «ليس» عليها] ---- ١٦٧
١٩- مسأله : [القول فى العامل فى الخبر بعد «ما» النافيه النّصب] ---- ١٧١
٢٠- مسأله : [القول فى تقديم معمول خبر «ما» النافيه عليها] ---- ١٧٩
٢١- مسأله : [القول فى تقديم معمول الفعل المقصور عليه] ---- ١٨٠
٢٢- مسأله : [القول فى رافع الخبر بعد «إنّ» المؤكده] ---- ١٨٤
٢٣- مسأله : [القول فى العطف على اسم «إنّ» بالرفع قبل مجيء الخبر] ---- ١٩٣
٢٤- مسأله : [القول فى عمل «إن» المخففه النّصب فى الاسم] ---- ٢٠٣
٢٥- مسأله : [القول فى زياده لام الابتداء فى خبر لكنّ] ---- ٢١٦
٢٦- مسأله : [القول فى لام «لعل» الأولى ، زائده هى أو أصليه]؟ ---- ٢٢٥
٢٧- مسأله : [القول فى تقديم معمول اسم الفعل عليه] ---- ٢٣٣
٢٨- مسأله : [القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر]؟ ---- ٢٤١
٢٩- مسأله : [القول فى عامل النّصب فى الظرف الواقع خبرا] ---- ٢٤٩
٣٠- مسأله : [القول فى عامل النصب فى المفعول معه] ---- ٢٥٢
٣١- مسأله : [القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها] ---- ٢٥٥
٣٢- مسأله : [هل يقع الفعل الماضى حالا] ---- ٢٥٧
٣٣- مسأله : [ما يجوز من وجوه الإعراب فى الصفه الصالحه للخبريه إذا وجد معها ظرف مكرر] ---- ٢٦٤
٣٤- مسأله : [القول فى العامل فى المستثنى النّصب] ---- ٢٦٦
٣٥- مسأله : [هل تكون «إلا» بمعنى الواو]؟ ---- ٢٧٠
٣٦- مسأله : [هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام؟] ---- ٢٧٧
٣٧- مسأله : [حاشى فى الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهين] ---- ٢٨٢
٣٨- مسأله : [هل يجوز بناء «غير» مطلقا؟] ---- ٢٩٢
٣٩- مسأله : [هل تكون «سوى» اسما أو تلزم الظرفيه؟] ---- ٣٠٠
٤٠- مسأله : [«كم» مركّبه أو مفرده؟] ---- ٣٠٥
٤١- مسأله : [إذا فصل بين «كم» الخبريه وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا؟ ---- ٣١١
٤٢- مسأله : [هل تجوز إضافه النّيّف إلى العشره] ---- ٣١٧
٤٣- مسأله : [القول فى تعريف العدد المركب وتمييزه] ---- ٣٢١

۴۴- مسأله : [القول فی إضافه العدد المرکب إلی مثله] ---- ۳۳۲
۴۵- مسأله : [المنادی المفرد العلم ، معرب أو مبنیّ؟] ---- ۳۳۳
۴۶- مسأله : [القول فی نداء الاسم المحلّی بأل] ---- ۳۴۵
۴۷- مسأله : [القول فی المیم فی «اللهمّ» أعوض من حرف النداء أم لا؟] ---- ۳۵۰
۴۸- مسأله : [هل یجوز ترخیم المضاف بحذف آخر المضاف إلیه؟] ---- ۳۵۷
۴۹- مسأله : [هل یجوز ترخیم الاسم الثلاثی؟] ---- ۳۶۷
۵۰- مسأله : [ترخیم الرباعی الذی ثالثه ساکن] ---- ۳۷۲
۵۱- مسأله : [القول فی ندبه النکره والأسماء الموصوله؟] ---- ۳۷۴
۵۲- مسأله : [هل یجوز إلقاء علامه الندبه علی الصفه؟] ---- ۳۷۶
۵۳- مسأله : [اسم لا المفرد النکره ، معرب أو مبنیّ؟] ---- ۳۷۸
۵۴- مسأله : [هل تقع «من» لابتداء الغایه فی الزمان؟] ---- ۳۸۲
۵۵- مسأله : [واو ربّ ، هل هی التی تعمل الجر؟] ---- ۳۸۸
۵۶- مسأله : [القول فی إعراب الاسم الواقع بعد «مذ» و «منذ»] ---- ۳۹۴
۵۷- مسأله : [هل یعمل حرف القسم محذوفا بغیر عوض؟] ---- ۴۰۸
۵۸- مسأله : [اللام الداخله علی المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم؟] ---- ۴۱۵
۵۹- مسأله : [القول فی أیمن فی القسم ، مفرد هو أو جمع؟] ---- ۴۲۰
فهرس المحتویات ---- ۴۲۷
المجلد ۲ ---- ۴۳۳
اشاره ---- ۴۳۳
۶۰- مسأله : [القول فی الفصل بین المضاف والمضاف إلیه] ---- ۴۳۷
۶۱- مسأله : [هل تجوز إضافه الاسم إلی اسم یوافقه فی المعنی؟] ---- ۴۴۷
۶۲- مسأله : [«کلا» و «کلتا» مثنیان لفظا ومعنی ، أو معنی فقط؟] ---- ۴۵۰
۶۳- مسأله : [هل یجوز توکید النکره توکیدا معنویا؟] ---- ۴۶۳
۶۴- مسأله : [هل یجوز أن تجیء واو العطف زائده؟] ---- ۴۷۰
۶۵- مسأله : [هل یجوز العطف علی الضمیر المخفوض؟] ---- ۴۷۶
۶۶- مسأله : [العطف علی الضمیر المرفوع المتصل فی اختیار الکلام] ---- ۴۸۸

۶۷- مسأله : [هل تأتی «أو» بمعنی الواو ، وبمعنی «بل»؟] ---- ۴۹۲
۶۸- مسأله : [هل یجوز أن یعطف بلکن بعد الإیجاب؟] ---- ۴۹۸
۶۹- مسأله : [هل یجوز صرف أفعل التّفضیل فی ضروره الشعر؟] ---- ۵۰۲
۷۰- مسأله : [منع صرف ما ینصرف فی ضروره الشعر] ---- ۵۰۷
۷۱- مسأله : [القول فی علّه بناء «الآن»؟] ---- ۵۳۸
۷۲- مسأله : [فعل الأمر معرب أو مبنیّ؟] ---- ۵۴۲
۷۳- مسأله : [القول فی عله إعراب الفعل المضارع] ---- ۵۶۸
۷۴- مسأله : [القول فی رفع الفعل المضارع] ---- ۵۷۰
۷۵- مسأله : [عامل النصب فی الفعل المضارع بعد واو المعیّه] ---- ۵۷۵
۷۶- مسأله : [عامل النصب فی الفعل المضارع بعد فاء السببیه] ---- ۵۷۷
۷۷- مسأله : [هل تعمل «أن» المصدریه محذوفه من غیر بدل؟] ---- ۵۷۹
۷۸- مسأله : [هل یجوز أن تأتی «کی» حرف جرّ؟] ---- ۵۹۰
۷۹- مسأله : [القول فی ناصب المضارع بعد لام التعلیل] ---- ۵۹۴
۸۰- مسأله : [هل یجوز إظهار «أن» المصدریه بعد «لکی» وبعد حتی؟] ---- ۵۹۸
۸۱- مسأله : [هل یجوز مجیء «کما» بمعنی «کیما» وینصب بعدها المضارع؟] ---- ۶۰۵
۸۲- مسأله : [هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل یتقدّم معمول منصوبها علیها؟] ---- ۶۱۴
۸۳- مسأله : [هل تنصب «حتی» الفعل المضارع بنفسها؟] ---- ۶۲۰
۸۴- مسأله : [عامل الجزم فی جواب الشرط] ---- ۶۲۴
۸۵- مسأله : [عامل الرفع فی الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطیه] ---- ۶۳۸
۸۶- مسأله : [هل یجوز تقدیم اسم مرفوع أو منصوب فی جمله جواب الشرط؟ وما یترتّب علیه؟] ---- ۶۴۳
۸۷- مسأله : [القول فی تقدیم المفعول بالجزاء علی حرف الشرط] ---- ۶۴۶
۸۸- مسأله : [القول فی «إن» الشرطیه ، هل تقع بمعنی إذ؟] ---- ۶۵۶
۸۹- مسأله : [القول فی «إن» الواقعه بعد «ما» أنافیه مؤکده أم زائده؟] ---- ۶۶۰
۹۰- مسأله : [القول فی معنی «إن» ومعنی اللام بعدها] ---- ۶۶۵
۹۱- مسأله : [هل یجازی بکیف؟] ---- ۶۶۹
۹۲- مسأله : [السّین مقتطعه من سوف أو أصل برأسه] ---- ۶۷۲

۹۳- مسأله : [المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع] ---- ۶۷۴
۹۴- مسأله : [هل تدخل نون التوكيد الخفيفه على فعل الاثنين وفعل جماعه النسوه؟] ---- ۶۷۶
۹۵- مسأله : [الحروف التى وضع الاسم عليها فى «ذا» و «الذى» ---- ۶۹۶
۹۶- مسأله : [الحروف التى وضع عليها الاسم فى «هو» و «هى»] ---- ۷۰۴
۹۷- مسأله : [القول فى هل يقال «لولاى» و «لولاک»؟ وموضع الضمائر] ---- ۷۱۳
۹۸- مسأله : [الضمير فى «إياک» وأخواتها] ---- ۷۲۱
۹۹- مسأله : [المسأله الزنبوريه] ---- ۷۲۸
۱۰۰- مسأله : [ضمير الفصل] ---- ۷۳۱
۱۰۱- مسأله : [مراتب المعارف] ---- ۷۳۳
۱۰۲- مسأله : [«أىّ» الموصوله معربه دائما أو مبنيه أحيانا؟] ---- ۷۳۵
۱۰۳- مسأله : [هل تأتى ألفاظ الإشاره أسماء موصوله؟] ---- ۷۴۲
۱۰۴- مسأله : [هل يكون للاسم المحلّى بأل صله كصله الموصول؟] ---- ۷۴۹
۱۰۵- مسأله : [همزه بين بين متحركه أو ساكنه؟] ---- ۷۵۵
۱۰۶- مسأله : [هل يوقف بنقل الحركه على المنصوب المحلّى بأل الساكن ما قبل آخره؟] ---- ۷۶۰
۱۰۷- مسأله : [القول فى أصل حركه همزه الوصل] ---- ۷۶۴
۱۰۸- مسأله : [هل يجوز نقل حركه همزه الوصل إلى الساكن قبلها؟] ---- ۷۶۸
۱۰۹- مسأله : [هل يجوز مد المقصور فى ضروره الشعر؟] ---- ۷۷۲
۱۱۰- مسأله : [هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنيه إذا كثرت حروفهما؟] ---- ۷۸۲
۱۱۱- مسأله : [القول فى المؤنث بغير علامه تأنيث مما على زنه اسم الفاعل] ---- ۷۸۶
۱۱۲- مسأله : [علّه حذف الواو من «يعد» ونحوه] ---- ۸۱۳
۱۱۳- مسأله : [وزن الخماسى المكرر ثانيه وثالثه] ---- ۸۱۹
۱۱۴- مسأله : [هل فى كل رباعى وخماسى من الأسماء زياده؟] ---- ۸۲۴
۱۱۵- مسأله : [وزن «سيّد وميّت» ونحوهما] ---- ۸۲۶
۱۱۶- مسأله : [وزن «خطايا» ونحوه] ---- ۸۳۳
۱۱۷- مسأله : [وزن «إنسان» وأصل اشتقاقه] ---- ۸۳۷
۱۱۸- مسأله : [وزن أشياء] ---- ۸۴۱

١١٩- مسأله : [علام ينتصب خبر «كان» وثانى مفعولى «ظننت»؟] ---- ٨٤٩
١٢٠- مسأله : [القول فى تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا] ---- ٨٥٦
١٢١- مسأله : [القول فى «ربّ» اسم هو أو حرف ؟] ---- ٨٦١
فهرس الشواهد ---- ٨٦٦
حرف الهمزه ---- ٨٦٦
حرف الباء الموحده ---- ٨٦٧
حرف التاء المثناه ---- ٨٧٣
حرف الثاء المثلثه ---- ٨٧٥
حرف الجيم ---- ٨٧٦
حرف الحاء المهمله ---- ٨٧٦
حرف الخاء المعجمه ---- ٨٧٨
حرف الدال المهمله ---- ٨٧٩
حرف الراء المهمله ---- ٨٨٤
حرف الزاى ---- ٨٩٦
حرف السين المهمله ---- ٨٩٧
حرف الصاد المهمله ---- ٨٩٧
حرف الضاد المعجمه ---- ٨٩٧
حرف الطاء المهمله ---- ٨٩٩
حرف العين المهمله ---- ٨٩٩
حرف الغين المعجمه ---- ٩٠٢
حرف الفاء ---- ٩٠٢
حرف القاف ---- ٩٠٤
حرف الكاف ---- ٩٠٧
حرف الميم ---- ٩٢٠
حرف النون ---- ٩٢٩
حرف الهاء ---- ٩٣٣

حرف الواو ---------- ٩٣٨
حرف الألف اللينه ---------- ٩٣٨
حرف الياء ---------- ٩٣٨
فهرس المحتويات ---------- ٩٤١
تعريف مركز ---------- ٩٤٦

الإنصاف فی مسائل الخلاف بین النحویین : البصریین و الکوفیین

اشاره

سرشناسه : ابن انباری، عبدالرحمن بن محمد، ۵۱۳ - ۵۷۷ق.

عنوان و نام پدیدآور : الإنصاف فی مسائل الخلاف بین النحویین : البصریین و الکوفیین تألیف الشیخ الامام کمال الدین أبی البرکات عبدالرحمن ابن محمد بن ابی سعید الانباری النحوی؛ و معه کتاب الانتصاف من الإنصاف تألیف محمد محی الدین عبدالحمید

مشخصات نشر : بیروت : المکتبه العصریه ۲۰۰۷م = ۱۴۲۸ق = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاهری : ۲ جلد

موضوع : زبان عربی -- نحو.

موضوع : زبان عربی -- عراق -- تحقیق

شناسه افزوده : عبدالحمید ، محمد محی الدین

توضیح : «الإنصاف فی مسائل الخلاف بین النحویین: البصریین و الکوفیین»، تألیف عبدالرحمن بن محمد بن ابی سعید بن انباری، معروف به ابن انباری، لغوی و نحوی معروف عرب است. این اثر حاوی مشهورترین مسائل اختلافی بین نحویون بصره و کوفه به ترتیب مسائل اختلافی بین شافعی و ابوحنیفه است.کتاب در دو جلد و ۱۲۱ مسئله تدوین شده که ۵۹ مسئله در جلد اول و مابقی در جلد دوم آمده است. عناوین مسائل کتاب که در [] آمده از محیی الدین عبدالحمید است.

شیوه ابن انباری در این کتاب، بدین گونه است که ابتدا رأی کوفیون و سپس رأی بصریون را ذکر می کند، سپس دلایل هرکدام را آورده و گروهی را که حق را به جانب او نمی داند، رد می کند. کوفیون غالباً گروه مردود هستند و از ۱۲۱ مسئله تنها در هفت مسئله با آنها موافق است.

المجلد ۱

اشاره

[مقدمه المحقق]

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاه والسّلام على أشرف المرسلين ، الذى بعثه الله بالحنيفيه الواضحه والدين القويم ، فهدى الناس من الضلاله وبصّرهم من العمى وأخرجهم من الظلمات إلى النور ، وعلى آله مصابيح الظلام وهداه الأنام ، وصحبه القاده المغاوير أولى الآراء الراجحه والحجج الواضحه والمنهاج المستقيم ، وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سنّته إلى يوم الدين.

وأما بعد ؛ فإنى منذ أكثر من خمسه عشر عاما كنت قد عنيت بتخريج كتاب «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين» الذى صنفه الإمام الحجه والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد ، الأنبارى ، النحوى ، المولود فى سنه ۵۱۳ ، والمتوفى فى سنه ۵۷۷ من الهجره ، بعد أن قرأت بعض مسائله لأبنائى من طلبه الدراسات العليا فى كليه اللغه العربيه إحدى كليات الجامع الأزهر ، وعلّقت عليه تعليقات ذات شأن ، ثم رأيت أن أذيع الكتاب مع شرحى عليه الذى أسميته «الإنتصاف ، من الإنصاف» ليكون بين يدى قراء العربيه «كتاب لطيف ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيه بين نحويّى البصره والكوفه ، على ترتيب المسائل الخلافيه بين الشافعى وأبى حنيفه» (۱) ، وكان أن قدّمت الكتاب للنّشر ، ولكن أزمه الورق فى أعقاب الحرب العالميه الثانيه وقفت حائلا منيعا بين نشر الكتاب مع شرحى عليه ، وكنت بين اثنتين : إما أن أنشر الكتاب وحده وأترك شرحى الذى كابدت فيه ما لا يعلمه إلا الله من الجهد والعناء ، وإما أن أتركهما جميعا حتى يأذن الله بنشرهما معا ، وترددت كثيرا فيما عسى أن أختار من هاتين الخلتين ، وصحّ العزم آخر الأمر على أن أرضى بنشر كتاب «الإنصاف» غفلا مما كتبته عليه ؛ رغبه فى أن يعرفه قراء العربيه ويروا أنه من أفضل ما صنف علماؤنا فى فنون العربيه ، فيقبلوا عليه ويرتاحوا له. وظهر الكتاب كما

۱- من كلام مؤلف «الإنصاف» فى وصف كتابه.

أراد الناشرون ، فإذا أماثل العلماء يرضون عنه ويجدون فيه طلبه طالما تاقت إليها أنفسهم ، وإذا هم يقبلون على قراءته ويستنجزون الوعد بإخراج «الإنتصاف» معه.

وهأنذا أعود إلى أوراقى التى كنت كتبتها يومئذ فأختار منها ما لا أجد مناصا من إذاعته مما يؤيد رأيا أو يدفع رأيا ، ومما يشرح شاهدا أو يذكر شاهدا من أشباه ما ذكره المؤلف وأمثاله ، أو مما يقوّى حجّته ويؤيدها ، أو مما يقع حجه للخصم الآخر عليه ، أو مما يوجّه الشاهد على غير ما رآه ، ونحو ذلك مما ستقف عليه إن شاء الله تعالى ، وقد تركت كثيرا مما كنت أعددته وقت القراءه الأولى مخافه الملال والسّأم ، ولعلّى عائد إلى هذا الذى تركته اليوم فباسط فيه القول وناشره ، والله المسؤول أن يوفق إلى ذلك ويهيىء له أسبابه ، ويدفع عنه موانعه ، إنه ولىّ الإجابه ، بيده الخير وهو على كل شىء قدير.

وقد وضعت لكل مسأله عنوانا وجعلته بين قوسين معقوفين هكذا [].

اللهم إنك تعلم ما نخفى وما نعلن ، وما يخفى عليك شىء فى الأرض ولا فى السماء ، ربّ اجعلنى ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، ربّ اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ، ربّ تقبل منى واقبلنى ، وتجاوز عنى ، إنك أنت البرّ الرؤوف الرحيم؟

كتبه المعتز بالله

محمد محيى الدين عبد الحميد

[مقدمه المؤلف]

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قال الشيخ الإمام ، العالم ، الزاهد ، كمال الدين عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى وفّقه الله :

الحمد لله الملك الحق المبين ، والصلاه [والسّلام] على صفوته النبىّ العربى المبعوث بالدين المتين ، وعلى آله وأصحابه وعترته البرره المتقين.

وبعد ؛ فإن جماعه من الفقهاء المتأدّبين ، والأدباء المتفقّهين ، المشتغلين علىّ بعلم العربيه ، بالمدرسه النّظاميه - عمر الله مبانيها! ورحم الله بانيها! - سألونى أن ألخّص لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيه بين نحويّى البصره والكوفه ، على ترتيب المسائل الخلافيه بين الشافعى وأبى حنيفه ؛ ليكون أول كتاب (١) صنّف فى علم العربيه على هذا الترتيب ، وألّف على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنّف عليه أحد من السّلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف. فتوخّيت (٢) إجابتهم على وفق مسألتهم ، وتحرّيت إسعافهم لتحقيق طلبتهم ؛ وفتحت فى ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت فى النصره على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفه أو البصره على سبيل الإنصاف ، لا التّعصّب والإسراف ، مستجيرا بالله ، مستخيرا له فيما قصدت إليه ؛ فالله تعالى ينفع به ؛ إنه قريب مجيب.

١- يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصرى ، تلميذ الأخفش الصغير وأبى العباس المبرد والزجاج ، والمتوفى سنه ٣٣٨ (أى قبل مولد المؤلف بنحو ١٦٥ عاما) قد ألف كتابا فى اختلاف البصريين والكوفيين ، وسماه «المبهج» ولعل المؤلف لم يطلع عليه ، ولم يسمع به.

٢- توخيت : قصدت.

١- مسأله : [الاختلاف فى أصل اشتقاق الاسم]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم - وهو العلامه - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السّموّ - وهو العلوّ -.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [٢] قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم فى اللغه هو العلامه ، والاسم وسم على المسمّى ، فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمه توضع على الشيء يعرف بها. والأصل فى اسم وسم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التى هى الواو فى وسم ، وزيدت الهمزه فى أوله عوضا عن المحذوف ، ووزنه إعل ؛ لحذف الفاء منه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السّمو لأن السّموّ فى اللغه هو العلوّ ، يقال : سما يسمو سموّا ، إذا علا ، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها ، والاسم يعلو على المسمّى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد : الاسم ما دلّ على مسمّى تحته ، وهذا القول كاف فى الاشتقاق ، لا فى التّحديد ، فلما سما الاسم على مسمّاه وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنه مشتق من السّموّ ، لا من الوسم.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السّموّ وذلك لأن هذه الثلاثه الأقسام (٢) - التى هى الاسم والفعل والحرف - لها ثلاث مراتب ؛ فمنها ما

١- انظر فى هذه المسأله : لسان العرب (س م و) وشرح موفق الدين بن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص ٢٦ ط أوربه) وكتاب «أسرار العربيه» لصاحب الإنصاف (ص ٣ ليدن) وأوضح المسالك لابن هشام (شرح الشاهد رقم ٥ بتحقيقنا).

٢- اقرأ كلمه «الثلاثه» بالنصب على أنها بدل من اسم الإشاره ، واقرأ كلمه «الأقسام» بالنصب أيضا على أنها بدل من الثلاثه ، ولا تضف الثلاثه إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت «ثلاثه الأقسام» فإن إضافه اسم العدد المقترن بأل إلى المعدود المقترن بها أيضا مذهب كوفى يرى المحققون من النحاه أنه بمعزل عن السماع والقياس.

يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم ، نحو «الله ربّنا ، ومحمّد نبيّنا» وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه ، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الفعل ، نحو «ذهب زيد ، وانطلق عمرو» وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت «ذهب ضرب ، وانطلق كتب» لم يكن كلاما ؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو «من ، ولن ، ولم ، وبل» وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف : أى علا ، فدلّ على أنه من السّموّ. والأصل فيه سمو على وزن فعل (١) - بكسر الفاء وسكون العين - فحذفت اللام التى هى الواو وجعلت الهمزه عوضا عنها ، ووزنه إفع ؛ لحذف اللام منه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم فى اللغه العلامه ، والاسم وسم على المسمّى وعلامه عليه يعرف به» قلنا : هذا وإن كان صحيحا من جهه المعنى إلا أنه فاسد من جهه اللفظ [٣] ، وهذه الصناعه لفظيه ، فلا بدّ فيها من مراعاه اللفظ. ووجه فساده من جهه اللفظ من خمسه أوجه :

الوجه الأول : أنّا أجمعنا على أن الهمزه فى أوله همزه التعويض ، وهمزه التعويض إنما تقع تعويضا عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء (٢) ، ألا ترى أنهم

١- اعلم أولا أن العرب قد قالوا «اسم» بكسر همزه الوصل وبضمها أيضا ، وقالوا «سم» بكسر السين وضمها أيضا وجعل حركات الإعراب على الميم ، وقالوا «سما» مقصورا على مثال هدى وتقى وضحى ، وستأتى هذه اللغات مع الشواهد التى ساقها المؤلف ، ثم اعلم أن النحاه قد اختلفوا فى وزن «سمو» على مذهب البصريين ؛ فمنهم من قال : أصله سمو - بكسر السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح حمل وجذع ، ومن المعتل قنو ، فمن حذف الواو ولم يعوض من المحذوف شيئا أبقى السين على كسرتها التى كانت لها ، ومن حذف الواو وعوض من المحذوف همزه الوصل ألقى كسره السين على الهمزه فصارت السين ساكنه ، ومنهم من قال : أصله سمو - بضم السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح قفل وقرط ، ومن المعتل عضو ، فمن حذف الواو ولم يعوض أبقى ضمه السين على حالها ، ومن حذف الواو وعوض منها همزه الوصل ألقى ضمه السين على الهمزه ، ثم اعلم أن جمع الاسم على «أسماء» لا يقوى أحد هذين الرأيين ولا يرشحه ، وذلك لأن أفعالا من أوزان الجموع يكون لفعل المكسور أوله الساكن ثانيه كما يكون لفعل المضموم أوله الساكن ثانيه الصحيح والمعتل فى ذلك سواء ، فأنت تقول : أحمال ، وأجذاع ، وأقناء ، وأقفال ، وأقراط ، وأعضاء.

٢- اعلم أولا أن العرب قد حذفوا فاء الكلمه أحيانا ، وحذفوا لام الكلمه أحيانا أخرى ، وأن هذا الحذف قد يكون لعله تصريفيه ، وقد يكون اعتباطا لا لعله تصريفيه اقتضته ولا لسبب أوجبه إلا مجرد التخفيف ، وأنهم قد يحذفون ويعوضون من المحذوف شيئا ، وقد يحذفون ولا يعوضون من المحذوف شيئا أصلا ، فأما المحذوف لعله تصريفيه فلا نريد أن نتعرض له لأنه مبين فى كتب التصريف بعلله وأسبابه التى اقتضته ، وأما الحذف لغير عله تصريفيه استوجبته فهو موضوع حديثنا الآن ؛ إذ كانت كلمه «اسم» من هذا النوع ، فنقول : أما حذف الفاء لغير عله مع عدم التعويض عنها فنحو «سم» على مذهب الكوفيين الذين يقولون إن أصله «وسم» فحذفت الواو التى هى فاء الكلمه بدون عله اقتضت هذا الحذف ولم يعوض من هذا المحذوف شىء أصلا ، وأما حذف الفاء من غير عله تصريفيه مع التعويض عنها فنحو «اسم» على مذهب الكوفيين أيضا ، فقد حذفت الواو التى هى فاء

الكلمه وعوض عنها همزه الوصل فى مكانها ، ونحو «لده» للترب المساوى فى السن فإن أصله ولد بدليل أنه من الولاده ، و «حشه» اسم للأرض الموحشه التى لا أنيس فيها فإن أصله من الوحش ، و «رقه» اسم للفضه فإن أصله واوى الفاء بدليل الورق بفتح الواو وكسر الراء بمعناه ، ونحوه «جهه» اسم للمكان الذى تتوجه إليه ، فإن الاشتقاق يدل على أن أصله من واوى الفاء نحو الوجهه والتوجه وتوجهت تلقاء كذا ، وما أشبه ذلك. وأما ما حذفت لامه اعتباطا ولم يعوض منها شىء فنحو غد ، ويد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وحم ، ومنه «سم» عند البصريين الذين يقولون : إن أصله «سمو» فحذفت الواو ولم يعوض منها شىء ، وأما ما حذفت لامه اعتباطا وعوض منها شىء فنحو «اسم» عند البصريين أيضا ؛ فقد حذفت لامه وهى الواو وعوض منها همزه الوصل ، ونظيره «ابن» فإن أصله «بنو» فحذفت لامه اعتباطا وعوض منها همزه الوصل ، ومن ذلك «سنه» و «شفه» و «عزه» و «ثبه» و «كره» و «عضه» و «ثبه» و «إره» وأخواتها ، فقد حذفت لامات هذه الكلمات وعوض من هذه اللام تاء التأنيث فى مكان المحذوف. وإنما بسطنا لك هذا الموضوع لتعلم أنه ليس هناك ضابط لا ينخرم للحذف والتعويض ، ثم نقول : حاصل الوجه الأول مما رد به المؤلف على ما ذهب إليه الكوفيون أنه إذا عوض حرف من حرف لزم أن يكون حرف العوض فى غير مكان الحرف المعوض منه ، وللكوفيين أن يمنعوا ذلك ، وأن يقولوا : لا ، بل يجوز الأمران جميعا : أن يكون العوض فى مكان المعوض منه ، وأن يكون حرف العوض فى غير مكان الحرف المعوض منه ، وقد عرفت أمثله ذلك فى محذوف الفاء وفى محذوف اللام ، كما عرفت فساد قول المؤلف «كما لا يوجد فى كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء فى آخره».

لمـا حـذفوا اللامـ التى هى الواو من بنو عوّضوا عنهـا الهمزه فى أوله فقـالوا : ابن ، ولمـا حـذفوا الفـاء التى هى الواو من وعـد لم يعوّضوا عنها الهمزه فى أوله فلم يقولوا إعد ، وإنما عوّضوا عنها الهاء فى آخره فقالوا : عدّه ؛ لأن القياس فيما حذف منه لامه أن يعوّض بـالهمزه فى أوله ، وفيمـا حـذف منه فـاؤه أن يعوّض بالهـاء فى آخره ، والـذى يـدل على صـحه ذلـك أنه لاـ يوجـد فى كلاـمهم مـا حـذف فـاؤه وعوّض بالهمزه فى أوله ، كما لا يوجـد فى كلامهم ما حـذف لامه وعوّض بالهاء فى آخره (١) ، فلما وجـدنا فى أول «اسم» همزه التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ؛ فدلّ على أنه مشتق من السّموّ لا من الوسم.

١- قـد علمت أنه وجـد فى كلامهم ما حـذف لامه وعوض بالهاء فى آخره ، وذلك مثل : عزه ، وعضه ، وإره - بكسـر أوائلهن وفتح ثانيهن مخففا - ومثل : كره ، وقله ، وثبه - بضم أوائلهن وفتح ثانيهن مخففا - ومثل : سنه ، وشفه - بفتح أولهما وثانيهما - كما وجد فى كلامهم ما حذفت فاؤه وعوض منها التاء فى آخره نحو لده ورقه وحشه وجهه من أسـماء الأعيان ، ونحو عده وزنه وهبه وصفه وجده من المصادر.

والوجه الثانى : أنك تقول «أسميته» ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن تقول «وسمته» فلما لم تقل إلا «أسميت» دلّ على أنه من السّمو ، وكان الأصل فيه «أسموت» (١) ، إلا أن الواو التى هى اللام لما وقعت رابعه قلبت ياء ، كما قالوا : أعليت ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعه قلبت ياء ، فكذلك هاهنا.

وإنما وجب أن تقلب الواو ياء رابعه من هذا النحو حملا للماضى على المضارع ، والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو «يعلى ، ويدعى ، ويسمى» والأصل فيه «يعلو ، ويدعو ، ويسمو» وإنما وجب قلبها ياء فى المضارع لوقوعها ساكنه مكسورا (٢) ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنه مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : ميقات ، وميعاد ، وميزان ، والأصل : موقات ، وموعاد ، وموزان ؛ لأنه من الوقت ، والوعد ، والوزن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنه مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ؛ فكذلك هاهنا. وإنما حملوا الماضى على المضارع مراعاه لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكله ، والمحافظه على أن تجرى الأبواب على سنن واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع [٤] على الماضى إذا اتصل به ضمير جماعه النسوه نحو

١- للكوفيين أن يدعوا أن هذه الكلمه قد حصل فيها قلب مكانى ، وأنهم قالوا أول الأمر «أوسمت» على وزن أفعلت ، ثم نقلوا الواو التى هى فاء الكلمه إلى موضع اللام فقالوا «أسموت» على وزن أعلفت ، ثم قلبوا هذه الواو - بعد أن صارت فى آخر الكلمه - ياء ، فصارت «أسميت» وبهذه الطريقه نفسها يجيبون عن الوجوه الآتيه الثالث والرابع والخامس ، وقد تنبه موفق الدين ابن يعيش إلى ذلك فقال «فإن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل ؛ فلا يصار إليه وعنه مندوحه» اه.

٢- فى كلام المؤلف ما يدل على أنه يشترط لقلب الواو ياء أن تكون هذه الواو ساكنه ، وليس ذلك بمستقيم على إطلاقه ؛ فإن الواو المتطرفه - أى الواقعه فى آخر الكلمه - تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها ، مطلقا ، أى سواء أكانت ساكنه أم متحركه بل هى لا تكون ساكنه فى آخر الكلمه - إلا لعارض لا دخل له فى قلبها - وذلك ، من قبل أن آخر الكلم المتمكنه هو محل الإعراب ، وانظر إلى قولهم «رضى» وهو فعل ماض من الرضوان ، فإن أصل يائه واو مفتوحه ، وانظر إلى قولهم «غزى» و «دعى» بالبناء للمفعول ؛ فإن أصل يائهما الواو ، بدليل قولهم : دعاه يدعوه ، وغزاه يغزوه ، وقد انقلبت واوهما ياء لمجرد كونها طرفا مكسورا ما قبلها ، ثم انظر بعد ذلك إلى قولهم «الداعى ، والغازى ، والراضى» فإنك ستجد أن أصل هذه الياءات واو ، بدليل الاشتقاق الذى أشرنا إليه ، وقد انقلبت الواو فى الكلمات الثلاث ياء لوقوعها فى آخر الكلمه وكسر ما قبلها وأما سكون هذه الكلمات فى حاله الرفع وحاله الجر فلعله أخرى ، وهى استثقال الضمه والكسره على الواو والياء ، والذى يؤكد لك ذلك أن هذه الواوات تقلب ياء فى حاله النصب أيضا مع ظهور الفتحه على الواو وعلى الياء. وإنما يشترط سكون الواو مع انكسار ما قبلها لقلبها ياء إذا كانت فى وسط الكلمه نحو ميعاد وميقات وميزان ، وقد بين المؤلف أصل هذه الكلمات.

«تضربن» وحذفوا الهمزه من أخوات «أكرم» نحو «نكرم ، وتكرم ، ويكرم» والأصل فيه «نؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم» كما قال :

[١][(١)]* فإنّه أهل لأن يؤكرما*

حملا- على أكرم. وإنما حذفت إحدى الهمزتين من «أكرم» لأن الأصل فيه «أأكرم» فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ؛ فحذفوا إحداهما تخفيفا ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها فى الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يعد ، نحو «أعد ، ونعد ، وتعد» والأصل فيها : أوعد ، ونوعد ، وتوعد ، حملا على يعد ، وإنما حذفت الواو من «يعد» لوقوعها بين (٢) ياء وكسره ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها

١- هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو لأبى حيان الفقعسى ، ومع كثره ترديد النحاه وأهل اللغه لهذا الشاهد فإنى لم أقف له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به ابن هشام فى أوضحه (رقم ٥٨٠) والأشمونى (رقم ١٢٥٢) وانظره فى اللسان أيضا (ك ر م) وقوله «أهل» معناه مستحق وذو أهليه ، و «يؤكرم» بالبناء للمجهول ، وأراد يكرم. والشاهد فيه قوله «يؤكرم» فإن هذه الكلمه قد جاءت على الأصل الأصيل ، لكنها مخالفه للاستعمال المتلئب ، لأنهم يحذفون الهمزه من مضارع أفعل كأكرم وأورد وأوفى وذلك لأنهم استثقلوا وجود همزتين متواليتين فى أول الكلمه فى قولهم «أأكرم» وحملوا «نؤكرم» و «تؤكرم» و «يؤكرم» على المبدوء بهمزه المضارعه قصدا إلى التجانس ومعامله للأشباه معامله واحده ، وإن لم يكن فى المبدوء بالنون والياء والتاء من الثقل مثل ما فى المبدوء بالهمزه ، وقد عاود هذا الراجز الأصل المهجور حين اضطر لإقامه الوزن ، ونظيره قول خطام المجاشعى ، وانظره فى اللسان (ث ف ى) : لم يبق من أى بها يحلّين» غير خطام ورماد كنفين * وصاليات ككما يؤثفين*

٢- جمله ما يشترط لحذف الواو التى هى فاء الفعل من المضارع ثلاثه شروط : الأول : أن تكون ياء المضارعه مفتوحه ، فلو كانت الياء مضمومه كما فى نحو يوافق ويوائم وكما فى نحو يوعد ويولد ويوزن - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن ضمه الياء تجانس الواو فتشد أزرها وتمنعها من تسلط الياء عليها. والشرط الثانى : أن تكون عين الفعل مكسوره ، فلو كانت العين مضمومه نحو يوجه ويوضؤ ، أو كانت مفتوحه نحو يوهل ، ونحو يوصل ويوعد ويوفى - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن الفتحه التى بعدها لا تجانس الياء التى قبلها فلا تتقوى بها الياء. والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحه وكسره فى فعل ، فلو كان وقوع ذلك فى اسم نحو يوعيد - على مثال يقطين من الوعد - لم تحذف الواو.

فی الحذف ، کلّ ذلک لتحصیل التشاکل والفرار من نفره الاختلاف ، فکذلک هاهنا حملوا الماضی علی المضارع ، وبل أولی ، وذلک لأن مراعاه المشاکله بالقلب أقیس من مراعاه المشاکله بالحذف ؛ لأن القلب تغییر یعرض فی نفس الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط فی باب التغییر أتمّ من القلب ، فإذا جاز أن یراعوا المشاکله بالحذف فبالقلب أولی.

وأما قلب الواو یاء فی الماضی فی نحو «تغازیت ، وترجّیت» وإن لم تقلب یاء فی المضارع لأن الأصل فی تغازیت : غازیت ، وفی ترجیت : رجّیت ، فزیدت التاء فیهما لتدلّ علی المطاوعه ، وغازیت ورجّیت یجب قلب الواو فیهما یاء فی المضارع ، ألا تری أنک تقول فی المضارع : أغازی ، وأرجّی ، فکذلک فی الماضی ، وإذا لزم هذا القلب قبل الزیاده فی «غازیت أغازی ، ورجّیت أرجّی» فکذلک بعد الزیاده فی تغازیت وترجّیت ، حملا لتغازیت علی غازیت ، وترجّیت علی رجّیت ، مراعاه للتشاکل ، وفرارا من نفره الاختلاف.

والوجه الثالث : أنک تقول فی تصغیره «سمیّ» ولو کان مشتقا من الوسم لکان یجب أن تقول فی تصغیره «وسیم» کما یجب أن تقول فی تصغیر زنه : وزینه ، وفی تصغیر عده : وعیده ؛ لأن التصغیر یردّ الأشیاء إلی أصولها ، فلما لم یجز أن یقال إلا سمیّ دلّ علی أنه مشتق من السّموّ ، لا من الوسم.

والأصل فی سمیّ : سمیو ، إلا أنه لما اجتمعت [۵] الیاء والواو والسابق منهما ساکن قلبوا الواو یاء ، وجعلوهما یاء مشدده ، کما قالوا : سیّد وجیّد وهیّن ومیّت. والأصل فیه : سیود وجیود وهیون ومیوت ؛ لأنه من السودد والجوده والهوان والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الیاء والواو والسابق منهما ساکن قلبوا الواو یاء ، وجعلوهما یاء مشدده ، وکذلک أیضا قالوا : طویت طیّا ، ولویت لیّا ، وشویت شیّا ، والأصل فیه : طویا ولویا وشویا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والیاء والسابق منهما ساکن قلبوا الواو یاء ، وجعلوهما یاء مشدده ، وإنما وجب قلب الواو إلی الیاء دون قلب الیاء إلی الواو لأن الیاء أخفّ من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلی الآخر کان قلب الأثقل إلی الأخفّ أولی من قلب الأخف إلی الأثقل.

والوجه الرابع : أنک تقول فی تکسیره «أسماء» (۱) ولو کان مشتقا من الوسم

۱- وقد جمعوا «أسماء» علی «أساميّ» بتشدید الیاء - وأصله علی مذهب البصریین «أساميو» مثل قراطیس وعصافیر ، أما الیاء فهی منقلبه عن حرف اللین الذی هو الألف فی أسماء وقرطاس والواو فی عصفور ، وأما الواو فهی لام الکلمه علی مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والیاء فی کلمه واحده وکان السابق منهما ساکنا قلبوا الواو یاء ثم أدغموا الیاء فی الیاء ، وربما حذفوا الیاء المنقلبه عن حرف اللین وأبقوا الواو فانقلبت یاء لتطرفها إثر کسره فقالوا «الأسامی» وتحذف هذه الیاء الخفیفه فی حالتی الرفع والجر ، ومن ذلک قول الشاعر : ولنا أسام ما تلیق بغیرنا ومشاهد تهتل حین ترانا

لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ؛ فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم.

والأصل فى أسماء أسماو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائده قلبت همزه كما قالوا : سماء ، وكساء ، ورجاء ، ونجاء. والأصل فيه : سماو ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سموت وكسوت ورجوت ونجوت ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائده قلبت همزه.

ومنهم من قال (۱) : إنما قلبت ألفا لأن الألف التى قبلها لما كانت ساكنه خفيه زائده - والحرف الساكن حاجز غير حصين - لم يعتدّوا بها ، فقدّروا أن الفتحه التى قبل الألف قد وليت الواو (۲) وهى متحركه ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفا ، ألا ترى أنهم قالوا : سما ، وعلا ، ودعا ، وغزا ، والأصل فيها سمو وعلو ودعو وغزو ؛ لقولهم : سموت وعلوت ودعوت وغزوت ، إلا أنه لمّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، فكذلك هاهنا قلبوا الواو فى أسماو ألفا ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائده ، وألف منقلبه عن لام الكلمه ، والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبت الألف الثانيه المنقلبه عن لام الكلمه همزه لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزه دون غيرها من الحروف لأنها أقرب الحروف إليها ؛ لأن الهمزه هوائيه ، كما أن الألف هوائيه ، فلما كانت أقرب الحروف إليها ؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها

[۶] والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا فى اسم : سمى ، على مثال على ، والأصل فيه سموّ ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصار سمّى ، قال الشاعر :

[۲](۳)والله أسماك سمّى مباركا

آثرك الله به إيثاركا

۱- ينسب العلامه رضى الدين فى شرح الشافيه هذا الرأى إلى حذاق الصرفيين.

۲- الصواب أن يقال «قد وليتها الواو».

۳- هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القنانى - نسبه إلى القنان بفتح القاف وهو جبل لبنى أسد فيه ماء يسمى العسيله - وقد أنشده فى اللسان (س م و) وأنشده ابن يعيش ، وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۵ بتحقيقنا) و «أسماك» أراد ألهم آلك أن يسموك ، و «سما» أى اسما «مباركا» أى ذا بركه «آثرك» ميزك واختصك ، و «إيثاركا» هو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، ويجوز أن يكون هذا الضمير فاعل المصدر ، كما يجوز أن يكون مفعوله ؛ فعلى الأول يكون المعنى : آثرك الله بهذا الاسم المبارك إيثارا مثل إيثارك أنت الناس بالمعروف والعطاء ، وعلى الوجه الثانى يكون المعنى : آثرك الله بالاسم المبارك إيثارا مثل إيثاره إياك بالفضل ومكارم الأخلاق. والاستشهاد به فى قوله «سما» فقد زعم المؤلف أن هذه الكلمه مقصوره مثل هدى وتقى وضحى ، وعلى هذا يكون نصبها بفتحه مقدره على الألف المحذوفه لالتقاء الساكنين ، كما تقول : استيقظت ضحى ، واتقيت تقى ، واتبعت هدى ، ولكن هذا الذى ذكره المؤلف ليس بمتعين ، فإنه يجوز أن تكون كلمه «سما» فى هذا البيت قد جاءت على لغه من يقول «سم» بكسر السين أو ضمها وآخره صحيح مثل غد ويد ودم وأب وأخ ، ويكون

منصوبا منونا كما تقول : أزورك غدا ، واتخذت عندك يدا ، وقد أرقت دما ، وما أشبه ذلك ، ومتى جاز فى هذا الشاهد هذان الوجهان لم يصلح أن يكون دليلا على إحدى اللغتين بعينها ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما يقولون ، ونظير هذا البيت فى احتمال اللغتين ما أنشده أبو العباس : فدع عنك ذكر اللهو ، واعمد بمدحه لخير معد كلها حيثما انتمى لأعظمها قدرا ، وأكرمها أبا ، وأحسنها وجها ، وأعلنها سما والذى يتعين أن يكون مقصورا ما حكاه صاحب الإفصاح من قول بعضهم «ما سماك» فإنه قد أثبت الألف مع الإضافه ، وذلك يفيد كونه مقصورا ؛ إذ لو كان عنده صحيح الآخر كيد وغد لقال «ما سمك» بضم الميم ، فتأمل ذلك.

وفيه خمس لغات : اسم بكسر الهمزه ، واسم بضمها ، وسم بكسر السّين ، وسم بضمها. قال الشاعر :

[۳](۱) وعامنا أعجبنا مقدّمه

يدعى أبا السّمح وقرضاب سمه

* مبتركا لكلّ عظم يلحمه*

وقال :

[۴](۲) باسم الذى فى كلّ سوره سمه

قد وردت على طريق تعلمه

۱- هذه ثلاثه أبيات من الرجز المشطور أنشدها كلها صاحب اللسان (ق ر ض ب - برك - س م و) من غير عزو ، وأنشد موفق الدين بن يعيش أولها وثانيها من غير عزو أيضا ، وأنشدهما ابن جنى فى شرح تصريف المازنى (۱ / ۶۰) وتقول «قرضب الرجل فهو قرضاب» إذا أكل شيئا يابسا ، وتقول «رجل مبترك» إذا كان معتمدا على الشيء ملحا فيه ، يريد أنهم ظنوا فى مقدم العام أنه سيكون عام رخاء ، فإذا هو يكون عام شده وجدب ، يلح على أموالهم بالإفناء حتى يأتى عليها ، والاستشهاد فيه بقوله «سمه» وهو يروى بكسر السين وضمها ، فيكون دليلا على أن من العرب من يقول فى الاسم «سم» بحذف لامه من غير تعويض ومعاملته معامله الصحيح الآخر كغد ويد ودم وأخ وأب ، وذلك ظاهر.

۲- هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما ابن منظور فى اللسان (س م و) ، وأنشدهما موفق الدين بن يعيش من غير عزو ، وأنشدهما ابن جنى فى شرح تصريف المازنى (۱ / ۶۰) وحكى فى اللسان روايتهما عن ابن برى عن أبى زيد ، وقال : إنهما لرجل من كلب ، لكن الروايه هناك هكذا : أرسل فيها بازلا يقرّمه وهو بها ينحو طريقا يعلمه * باسم الّذى فى كلّ سوره سمه* والاستشهاد به فى قوله «سمه» وهو نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق.

ويروى سمه بضم السّين ، وسمى على وزن على ، على ما بيّنا. والله أعلم.

ص: ١٦

٢- مسأله : [الاختلاف فى إعراب الأسماء السته]

(١)

ذهب الكوفيّون إلى أن الأسماء السته المعتلّه - وهى : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال - معربه من مكانين. وذهب البصريون إلى أنها معربه من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد القولين. وذهب فى القول الثانى إلى أنها ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، كالواو والألف والياء فى التثنيه والجمع ، وليست بلام الفعل. وذهب على بن عيسى الرّبعىّ إلى أنها إذا كانت مرفوعه ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبه ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجروره ففيها نقل وقلب. وذهب أبو عثمان المازنىّ إلى أن الباء (٢) حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات.

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك - من غير واو ولا ألف ولا ياء - كما يقولون فى حاله الإفراد من غير إضافه (٣).

وقد يحكى أيضا عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت [٧]

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى (١ / ٣٦ - ٤٣ بتحقيقنا) وأوضح المسالك (الشواهد ٦ - ٩ بتحقيقنا) وشرح التوضيح للشيخ خالد (١ / ٧٢ - ٧٧ بولاق) وشرح موفق الدين بن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص ٦٠ - ٦٣ أوربه) وشرح رضى الدين على كافيه ابن الحاجب (١ / ٢٣ وما بعدها).

٢- الباء : أراد الباء التى فى قولك «جاء أبوك» ومعنى كونها حرف الإعراب أن الإعراب واقع عليها ، يعنى أنها مرفوعه بالضمه الظاهره التى على الباء والواو للإشباع.

٣- وقد جاء على هذه اللغه قول الشاعر : بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم وقول الآخر : سوى أبك الأعلى وأن محمدا علا كل عال يابن عم محمد

أباك ، ومررت بأباك - بالألف فى حاله الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسما مقصورا ، قال الشاعر :

[۵][(۱)]إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا فى المجد غايتاها

ويحكى عن الإمام أبى حنيفه أنه سئل عن إنسان رمى إنسانا بحجر فقتله : هل يجب عليه القود؟ فقال : لا ، ولو رماه بأبا قبيس - بالألف ، على هذه اللغه - لأن أصله أبو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا بعد إسكانها إضعافا لها ، كما قالوا : عصا ، وقفا ، وأصله عصو وقفو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا ، فكذلك هاهنا.

والذى يعتمد عليه فى النّصره أهل الكوفه والبصره القولان الأولان ؛ فهذا منتهى القول فى تفصيل المذاهب واللغات ؛ فلنبدأ بذكر الحجج والاستدلالات :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات - التى هى الضمه والفتحه والكسره - تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أب لك ، ورأيت أبا لك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أبو ، فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو ؛ فكانت الضمه علامه للرفع ، والفتحه علامه للنصب ، والكسره علامه للجر ، فإذا قلت فى الإضافه : هذا أبوك ، وفى النصب : رأيت أباك ، وفى الجر : مررت بأبيك ، والإضافه طارئه على الإفراد - كانت الضمه والفتحه والكسره باقيه على ما كانت عليه فى حال الإفراد ؛ لأن الحركه التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافه ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاما ، ومررت بغلام ، فإذا أضفته قلت : هذا غلامك ، ورأيت غلامك ، ومررت

۱- هذان بيتان من الرجز المشطور ينسبهما قوم إلى أبى النجم الفضل بن قدامه العجلى ، وينسبهما قوم آخرون إلى رؤبه بن العجاج ، وهما من شواهد الأشمونى (رقم ۱۶) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۹) وابن عقيل (رقم ۶) وابن يعيش (ص ۶۲) والشاهد فيه قوله «أباها» وأنت ترى أنه قد ذكر الأب بالألف ثلاث مرات فى البيت الأول فأما فى المرتين الأولى والثانيه فلا تتعين فى واحده منهما لغه من يجىء بالأسماء السته بالألف فى الأحوال كلها ، بل يجوز أن يكون الراجز قد جاء بالكلمتين على هذه اللغه ، ويجوز أن يكون قد جاء بهما على اللغه المشهوره عند جمهره العرب ، وذلك لأن الكلمتين فى موضع النصب لكون الأولى اسم إن والثانيه معطوفه على اسم إن ، وفى حاله النصب تستوى لغه التمام ولغه القصر ، أما الكلمه الثالثه فتتعين فيها لغه القصر بسبب كونها فى موضع الجر وقد أتى بها بالألف ، والأولى أن تحمل الأولى والثانيه على لغه القصر بقرينه الكلمه الثالثه ؛ ليكون الكلام جاريا على مهيع واحد.

بغلامک ؛ فتکون الضمه والفتحه والکسره التی کانت إعرابا له فی حال الإفراد هی بعینها إعرابا له فی حال الإضافه ، فکذلک هاهنا ، والذی یدلّ علی صحه هذا تغیّر الحرکات علی الباء فی حال الرفع والنصب والجر ، وکذلک الواو والألف والیاء بعد هذه الحرکات تجری مجری الحرکات فی کونها إعرابا ؛ بدلیل أنها تتغیر فی حال الرفع والنصب والجر ؛ فدل علی أن الضمه والواو علامه للرفع ، والفتحه والألف علامه للنصب ، والکسره [۸] والیاء علامه للجر ، فدل علی أنه معرب من مکانین (۱).

ومنهم من تمسک بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء السته من مکانین لقله حروفها ، تکثیرا لها ، ولیزیدوا بالإعراب فی الإیضاح والبیان ؛ فوجب أن تکون معربه من مکانین علی ما ذهبنا إلیه.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا «إنه معرب من مکان واحد» لأن الاعراب إنما دخل الکلام فی الأصل لمعنی - وهو الفصل ، وإزاله اللّبس ، والفرق بین المعانی المختلفه بعضها من بعض ، من الفاعلیه والمفعولیه إلی غیر ذلک - وهذا المعنی یحصل بإعراب واحد ؛ فلا حاجه إلی أن یجمعوا بین إعرابین ؛ لأن أحد الإعرابین یقوم مقام الآخر ، فلا حاجه إلی أن یجمع بینهما فی کلمه واحده.

ألا ترى أنهم لا یجمعون بین علامتی تأنیث فی کلمه واحده نحو مسلمات وصالحات ، وإن کان الأصل فیه مسلمتات وصالحتات ؛ لأن کل واحده من التاءین تدلّ علی ما تدل علیه الأخری من التأنیث ، وتقوم مقامها ، فلم یجمعوا بینهما ؛ فکذلک هاهنا.

والذی یدلّ علی صحه ما ذهبنا إلیه وفساد ما ذهبوا إلیه أن ما ذهبنا إلیه له نظیر فی کلام العرب ؛ فإن کل معرب فی کلامهم لیس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إلیه لا نظیر له فی کلامهم ؛ فإنه لیس فی کلامهم معرب له إعرابان (۲) ، فبان

۱- ونظیر هذا ما قالوه فی امرىء وابنم ؛ فإنه یقال «جاء امرؤ» بضم کل من الراء والهمزه ، ومنه قوله تعالی : (إِنِ امْرُؤٌ هَلَکَ) ویقال «رأیت امرأ» بفتح کل من الراء والهمزه ، ومنه قول الله تعالی : (ما کانَ أَبُوکِ امْرَأَ سَوْءٍ) وقول الشاعر : إن امرأ غره منکن واحده بعدی وبعدک فی الدنیا لمغرور ویقال «مررت بامرىء» بکسر کل من الراء والهمزه ، ومنه قول الله جل ذکره : (لِکُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ یَوْمَئِذٍ شَأْنٌ یُغْنِیهِ) وکذلک یصنعون مع «ابنم».
۲- قد حدثناک حدیث صنیع العرب فی «امرىء» و «ابنم» وأنهم - فی ظاهر الأمر - یعربونهما من مکانین : الحرف الآخر ، والحرف الذی قبل الآخر ، فللکوفیین أن یقولوا : لا نسلم أن هذا لا نظیر له فی کلام العرب ، بل له نظیر من الصحیح الآخر وهو امرؤ وابنم ، فإنا رأینا العرب تعربهما من مکانین.

أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلامهم ، وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

ومنهم من تمسّك بأن قال : لو جاز أن يجتمع فى اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ؛ فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان ؛ لامتناع اجتماع إعرابين فى كلمه واحده.

والاعتماد على الاستدلال الأول ، وهذا الاستدلال عندى فاسد ؛ لأن الإعراب فى الأصل إنما دخل للفصل بين المعانى بعضها من بعض من الفاعليه والمفعوليه على ما بيّنا ؛ فلو جوزنا أن يجمع فى اسم واحد إعرابان مختلفان لأدّى ذلك إلى التناقض ؛ لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب فى اسم واحد لدل الرفع على الفاعليه [۹] والنصب على المفعوليه ، وكل واحد منهما نقيض الآخر ، بخلاف ما لو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحد الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ فبان الفرق بينهما ، وأن الاعتماد على الاستدلال الأول.

وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب (۱) ، ولكنها دلائل الإعراب ، فقال : لأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من «زيد» والراء من «عمرو» لما كان فيها دلاله على الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت : «ذهب زيد ، وانطلق عمرو» لم يكن فى نفس الدال والراء دلاله على الإعراب ، فلما كان هاهنا هذه الأحرف تدلّ على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب ، وليست بحروف إعراب.

وهذا القول فاسد ؛ لأنّا نقول : لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب فى الكلمه أو فى غيرها ؛ فإن كانت تدل على الإعراب فى الكلمه فوجب أن يكون الإعراب فيها ؛ لأنها آخر الكلمه ، فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين ، وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمه فيؤدى إلى أن تكون الكلمه مبنيه ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنيه ، فسنبين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء فى التثنيه والجمع ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، مستقصّى فى موضعه ، إن شاء الله تعالى.

۱- قد حكى المؤلف هذا القول أحد قولين لأبى الحسن الأخفش ، والعلامه أبو الحسن الأشمونى يحكى القولين وينسبهما إلى هشام ، وهو هشام بن معاويه أحد أصحاب الكسائى كما سماه المؤلف ابن الأنبارى فى المسأله الحاديه عشره من هذا الكتاب.

فأما من ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعه ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبه ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجروره ففيها نقل وقلب ؛ فقال : لأن الأصل فى قولك هذا أبوه «هذا أبوه» فاستثقلت الضمه على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها (١) ، وبقيت الواو على حالها ، فكان فيه نقل بلا قلب ، والأصل فى قولك رأيت أباه «رأيت أبوه» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ؛ فكان فيه قلب بلا نقل ، والأصل فى قولك مررت بأبيك «مررت بأبوك ، فاستثقلت الكسره على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها (٢) ، فقلبت الواو ياء لسكونها (٣) وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب.

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ؛ فقال : لأن الباء تختلف عليها الحركات فى حاله الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ؛ فدل على أن الباء حرف الإعراب [١٠] ، وأن هذه الحركات - التى هى الضمه والفتحه والكسره - حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف - التى هى الواو والألف والياء - فالواو عن إشباع الضمه ، والألف عن إشباع الفتحه ، والياء عن إشباع الكسره ، وقد جاء ذلك كثيرا فى استعمالهم ، قال الشاعر فى إشباع الضمه :

[٦](٣) لله يعلم أنّا فى تلفّتنا

يوم الفراق إلى إخواننا صور

١- حكى العلامه ابن مالك فى شرح التسهيل أنك إذا قلت «هذا أبو زيد» فأصله «أبو زيد» بفتح الباء وضم الواو للإعراب ، ثم أتبعت الباء للواو فضمت ، فصار الباء والواو جميعا مضمومين ، ثم استثقلت الضمه على الواو فحذفت ، وهذا أدق مما ذكره المؤلف ؛ قالوا : لأن نقل الحركه إلى حرف متحرك غير معهود ، ويقال مثل ذلك فى حاله الجر.

٢- انظر الهامش ٢ فى ص ١١.

٣- أنشد ابن منظور هذين البيتين فى اللسان (ش ر ى) وأنشد أولهما فى (ص ور) من غير عزو ، وأنشدهما ابن جنى فى سر الصناعه (١ / ٢٩) من غير عزو أيضا ، وأنشدهما الرضى ، وقد شرحهما البغدادى فى الخزانه (١ / ٥٨ بولاق) ولم يعزهما ، وكلهم يروى البيتين ببعض اختلاف فى بعض ألفاظهما ، وسننبه عليه ، وصور : جمع أصور ، وهو وصف فعله صور يصور صورا - على مثال فرح يفرح فرحا - ومعناه المائل العين ، وروى ابن منظور «وأننى حوثما يشرى الهوى بصرى» وحوثما : لغه فى حيثما ، و «يشرى» مضارع أشراه إلى ناحيه كذا بمعنى أماله ، وهو بمعنى «يثنى» فى روايه المؤلف ، يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجهه التى يسلكها أحبته ، ومحل الاستشهاد قوله «فأنظور» فإنه أراد «فأنظر» لكنه لما كان محتاجا إلى الواو فى القافيه أشبع الضمه التى على الظاء فنشأت الواو. وأقول : قال أبو الطيب المتنبى : ويطعمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل وضبط الشراح قوله «التوراب» بفتح التاء وسكون الواو ، ثم راحوا ينددون بها ويقولون : إنه يخترع لكلام العرب أوزانا لم يقولوها ، ولو أنهم ضبطوا الكلمه بضم التاء لوجدوا لها مساغا ونظائر فى كلام من يحتجون بكلامه ويخرجونه ، فإن العرب يقولون «التراب» بضم التاء بزنه الغراب ، ثم إذا أشبعت التاء نشأت واو مثل واو «أنظور».

وأنّنى حيثما يثنى الهوى بصرى

من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

أراد «فأنظر» فأشبع الضمّ ، فنشأت الواو ، وقال الآخر :

[٧](١) هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

أراد «لم تهج» ، وقال الآخر :

[٨](٢) * كأنّ فى أنيابها القرنفول*

١- نسب جماعه هذا البيت إلى أبى عمرو بن العلاء ، يقوله للفرزدق الشاعر ، وكان الفرزدق قد هجاه ثم اعتذر له ، والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ۴۴) و «زبان» بفتح الزاى وتشديد الباء اسم رجل ، وقد ذكر المجد فى القاموس جماعه ممن تسموا بهذا الاسم منهم أبو عمرو بن العلاء المازنى النحوى اللغوى المقرىء قيل : هذا اسمه ، وقيل : بل لقبه واسمه العريان أو يحيى ، والاستشهاد به فى قوله «لم تهجو» فإن حق العربيه عليه أن يقول «لم تهج» بحذف الواو التى هى لام الفعل ، لأن الفعل المضارع المعتل اللام يجزم بحذف لامه ، وللعلماء فى تخريج مثل ذلك رأيان : أولهما أن هذه الواو هى لام الفعل التى يحذفها جمهره العرب من المضارع فى حاله الجزم ، ولم يحذفها هذا الشاعر اكتفاء بحذف الحركه كما يصنع فى الفعل الصحيح الآخر ، والرأى الثانى هو الذى ذكره المؤلف هنا ، وتلخيصه أن الواو التى هى لام الكلمه قد حذفت ، وأما هذه الواو فإنها واو أخرى نشأت عن إشباع ضمه الجيم ، نظير الواو فى «أنظور» فى الشاهد السابق ، وانظر الشاهدين ١١ و ١٧.

٢- - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشد ابن منظور فى اللسان (ق ر ن ف ل) رجزين كل واحد منهما يشتمل على هذا البيت مع مغايره طفيفه ، أما أول الرجزين فقول الراجز : وا ، بأبى ثغرك ذاك المعسول كأن فى أنيابه القرنفول وأما الثانى فقول الآخر : خود أناه كالمهاه عطبول كأن فى أنيابها القرنفول و «القرنفول» هو القرنفل الذى ورد فى قول امرىء القيس : إذا التفتت نحوى تضوّع ريحها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل يريد الراجز أن يصف ثغر هذه الجاريه الناعمه التى يتغزل فيها بأنه طيب الريح جميل النكهه ، ومحل الاستشهاد فيه قوله «القرنفول» فإن أصل الكلمه «القرنفل» فلما اضطر إلى الواو لإقامه الوزن الذى بنى عليه رجزه أشبع ضمه الفاء فنشأت الواو عن هذا الإشباع.

أراد «القرنفل» وقال الشاعر فی إشباع الفتحه :

[۹](۱) وأنت من الغوائل حین ترمی

ومن ذمّ الرّجال بمنتزاح

أراد «بمنتزح» فأشبع الفتحه فنشأت الألف ، وقال الآخر :

[۱۰](۲) أقول إذ خرّت علی الکلکال

یا ناقتا ما جلت من مجال

أراد «الکلکل» ، وقال الآخر :

[۱۱](۳) إذا العجوز غضبت فطلّق

ولا ترضّاها ولا تملّق

۱- هذا البیت من کلام ابن هرمه ، واسمه إبراهیم بن علی ، شاعر من مخضرمی الدولتین الأمویه والعباسیه ، وهو من کلمه یرثی فیها ابنه ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ح) ونسبه إلیه ، وأنشده ابن جنی فی سر الصناعه (۱ / ۲۹) وقال قبل إنشاده «وأنشدنا أبو علی لابن هرمه یرثی ابنه» اه ، و «منتزاح» مصدر میمی فعله «انتزح ینتزح» أی بعد ، وتقول «أنت بمنتزح من کذا» ترید أنت ببعد منه ، أو أنت فی مکان بعید منه ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «بمنتزاح» فإن أصله «بمنتزح» لکنه لما اضطر لإقامه وزن البیت أشبع فتحه الزای فنشأت من هذا الإشباع ألف.

۲- هذان بیتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ک ل ل) من غیر عزو. و «الکلکال» والکلکل : الصدر من کل شیء ، وقیل : هو باطن الزور ، وقیل : هو ما بین الترقوتین ، وقوله «یا ناقتا» هو ناقه مضاف لیاء المتکلم ، وقد قلب الکسره التی قبل الیاء فتحه ثم قلب الیاء ألفا ، وقد جاء فی لسان العرب «یا ناقتی» علی الأصل ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «الکلکال» فإن أصله «الکلکل» کما هو الوارد فی قول امرىء القیس : فقلت له لما تمطی بصلبه وأردف أعجازا وناء بکلکل لکن الراجز لما اضطر أشبع فتحه الکاف الثانیه فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، کما أن راجزا آخر - وهو منظور بن مرثد الأسدی - اضطر إلی تضعیف اللام الأخیره فقال : کأن مهواها علی الکلکلّ موضع کفی راهب یصلی

۳- هذان بیتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ر ض ی) من غیر عزو ، وقوله «لا ترضاها» معناه لا تتطلب رضاها ، وقوله «لا تملق» أصله لا تتملق ، فحذف إحدی التاءین ، ومعناه لا تتکلف الملق لها ، والاستشهاد به فی قوله «ولا ترضاها» فقد کان من حق العربیه علیه أن یقول «ولا ترضها» فیکون الفعل المضارع مجزوما بلا الناهیه ، وعلامه جزمه حذف الألف ، وللعلماء فی هذه الألف قولان : أحدهما : أن هذه الألف هی لام الکلمه التی کان یجب علیه حذفها للجازم ، لکنه اکتفی بحذف الحرکه

كما يكتفى بحذف الحركه فى الفعل الصحيح الآخر ، والقول الثانى : أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم ، وهذه الألف ناشئه عن إشباع فتحه الضاد ، فالفعل مجزوم بحذف الألف والفتحه قبلها دليل عليها ، وقد ذكرنا هذين الرأيين فى شرح الشاهد (رقم ٧) وانظر أيضا الشاهد ١٧. ونظير هذين البيتين قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى : وتضحك منى شيخه عبشميه كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا فإن قوله «كأن لم ترى» يجرى فيه الرأيان اللذان ذكرناهما ، ويزيد هذا البيت وجها ثالثا ، وحاصله أن قوله «ترى» بفتح التاء والراء وسكون الياء ، وهذه الياء هى ياء المؤنثه المخاطبه ، وليست لام الكلمه ولا ألف إشباع ، وكأنه بعد أن ذكر ضحكها منه التفت إليها فقال مخاطبا لها : كأنك لم ترى قبل هذه المره أسيرا يمانيا.

أراد «ولا ترضّها» ، وقال عنتره :

[۱۲][(۱)] ينباع من ذفرى غضوب جسره

زيّافه مثل الفنيق المكدم

أراد «ينبع». وقال الشاعر فى إشباع الكسره :

[۱۳][(۲)] تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره

نفى الدّراهيم تنقاد الصّياريف

۱- هذا البيت - كما قال المؤلف - لعنتره بن شداد العبسى ، من قصيدته المعلقه المشهوره ، وهو من شواهد الرضى ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۵۹) وقوله «ينباع» معناه ينبع ، تقول «نبع الماء ، والعرق ، ونحوهما ، ينبع» من باب فتح يفتح ، ويأتى أيضا من بابى نصر وضرب - إذا خرج ، والذفرى - بكسر الذال وسكون الفاء - العظم الذى خلف الأذن ، و «غضوب» هى الناقه و «جسره» الطويله العظيمه الجسم ، و «زيافه» هى السريعه السير ، و «الفنيق» الفحل المكرم الذى لا يؤذى لكرامته على أهله ، و «المكدم» الفحل القوى ، وقالوا «بعير مكدم» يريدون أنه غليظ شديد ، وقالوا أيضا «قدح مكدم» يريدون أن زجاجه غليظ ، والاستشهاد به فى قوله «ينباع» فإن أصله - على ما قال المؤلف - ينبع ، مثل يقطع ويفتح ، فلما اضطر لإقامه الوزن أشبع فتحه الباء فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، وعلى هذا يكون وزن ينباع يفعال ، وهذا أحد وجهين للنحاه فى هذه الكلمه ، والثانى أن الياء ياء المضارعه كما فى الرأى الأول ، لكن النون التى بعدها ليست أصلا ، ولكنها زائده ، والحروف الأصليه هى الباء وما بعدها ، وأصل هذه الألف ياء ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزن ينباع على هذا ينفعل ، مثل ينقاد ويندار ، وهذا بعيد لا يقره الاشتقاق ولا المعنى المراد. ونظير هذه الشواهد التى أثرها المؤلف لإشباع الفتحه حتى تنشأ ألف قول الراجز : أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الأذناب أراد «العقرب» فأشبع فتحه الراء فنشأت ألف ، ومثله قول الراجز الآخر وأنشده ابن منظور (د ر ه م). لو أن عندى مائتى درهام لجاز فى آفاقها خاتامى أراد «مائتى درهم» فأشبع فتحه الهاء فنشأت ألف ، ومثل ذلك فى قوله «خاتامى» فإنه أراد «خاتمى» فأشبع فتحه التاء فتولدت ألف ، ونظيره قول الراجز الآخر ، وأنشده ابن منظور أيضا (خ ت م) لبعض بنى عقيل : لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم فى نهار القيظ للشمس باديا وأركب حمارا بين سرج وفروه وأعر من الخاتام صغرى شماليا أراد أن يقول «وأعر من الخاتم» فأشبع فتحه التاء فتولدت من ذلك الإشباع ألف.

۲- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وقد أنشده ابن منظور (ص ر ف - د ر ه م) منسوبا له ، وأنشده ابن جنى فى سر الصناعه (۱ / ۲۸) وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۱۰) وهو من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۵۶۷ بتحقيقنا) والأشمونى (رقم ۶۸۹ بتحقيقنا) وابن عقيل (رقم ۲۵۳ بتحقيقنا) وقوله «تنفى» معناه تطرد وتبعد ، و «يداها» أى يدا الناقه التى يصفها ، و «هاجره» هى الوقت حين ينتصف النهار ويشتد الحر ، و «تنقاد» أحد مصادر نقد الدراهم ينقدها نقدا ؛ إذا ميز رديئها من جيدها ، و «الصياريف» جمع صيرف - بوزن جعفر - وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه ببعض. والاستشهاد به فى قوله

«الدراهيم» و «الصياريف» فإن الأصل الدراهم والصيارف ، فأشبع كسره الهاء فى الدراهم وكسره الراء فى الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء ، وهذا تام الدلاله فى الصياريف ، أما فى الدراهيم فقد يقال : إنه جمع درهام لا درهم - كما نبه إليه المؤلف - فالإشباع والتوليد فى المفرد ، والخطب فى ذلك سهل ، ونظير ذلك قول ابن مقبل : قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقه حتى ألمت بنا يوما ملمات فقلت والمرء تخطيه عطيته أوفى عطيته إياى ميئات أراد أن يقول «مئات» فأشبع كسره الميم فتولدت ياء ، وقد استباح الشعراء المحدثون لأنفسهم أن يرتكبوا مثل هذه الضرورات فقال أحد الخالديين شاعرى سيف الدوله الحمدانى : خولتنا شمسا وبدرا أشرقت بهما لدينا الظلمه الحنديس فإنه أراد أن يقول «الحندس» فأشبع كسره الدال فتولدت ياء ، والحندس : الشديد الظلام.

أراد «الدراهم» و «الصيارف» فأشبع الكسره فنشأت الياء ، ويحتمل أن يكون الدراهيم جمع درهام ، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال ، وقال الآخر :

[۱۴](۱)كأنّى بفتخاء الجناحين لقوه

على عجل منّى أطأطىء شيمالى

أراد «شمالى» ، وقال الآخر :

[۱۵](۲)لمّا نزلنا نصبنا ظلّ أخبيه

وفار للقوم باللّحم المراجيل

۱- هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقد أنشده ابن منظور (ش م ل). وقوله «فتخاء الجناحين» هى العقاب اللينه الجناح ، وذلك أسهل لطيرانها ، و «لقوه» بفتح اللام أو كسرها ، مع سكون القاف فيهما - هى الخفيفه السريعه. يصف ناقته التى ارتحلها بالسرعه ، فشبهها بالعقاب. والاستشهاد بالبيت فى قوله «شيمالى» فإن أصلها شمالى ، فلما اضطر لإقامه الوزن أشبع كسره الشين فتولدت ياء ، وهذه إحدى روايتين فى هذه الكلمه فى هذا البيت ، والروايه الأخرى «أطأطىء شملالى» والشملال لغه فى الشمال ، ومن العلماء من يجعل الشيمال بالياء لغه أخرى فى الشمال ، ومن العلماء من ينكر أنها لغه ويذهب إلى ما ذهب المؤلف إليه من أن الشاعر اضطر فأشبع الكسره ، والخطب فى ذلك سهل ؛ فإن الذى أثبتها لغه اعتمد على قول هذا الشاعر أو مثله ممن يستشهد بقوله.

۲- هذا البيت لعبده بن الطبيب ، من قصيده له ثابته فى المفضليات (المفضليه ۲۶) وقد أنشد هذا البيت ابن عبد ربه فى العقد الفريد (۱ / ۱۹۲) وله عنده قصه ، والأخبيه : جمع خباء بوزن كساء وأكسيه ، ورداء وأرديه - والمراجيل : جمع مرجل ، وهو القدر التى يطبخ فيها الطعام ، يقول : إنهم حين حطوا رحالهم أسرعوا فنحروا الذبائح وأوقدوا عليها ففارت قدورهم باللحم ، يصف أنفسهم بالكرم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «المراجيل» فإنّ أصله المراجل ؛ لأنه جمع مرجل على وزن منبر ، ولكنه لما اضطر أشبع كسره الجيم فتولدت عنها ياء.

أراد «المراجل» ، وقال الآخر :

[۱۶](۱)لا عهد لی بنیضال

أصبحت کالشّنّ البال

أراد «بنضال» ، وقال الآخر :

[۱۷](۲)ألم یأتیک والأنباء تنمی

بما لاقت لبون بنی زیاد

۱- هذان بیتان من الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (ن ض ل) غیر معزو ، والنیضال : مصدر «ناضله ینا ضله» إذا باراه فی الرمی ، و «الشن» القربه الصغیره ، والبال : أی البالی. ومحل الاستشهاد بهذا الشاهد قوله «بنیضال» فإنه مصدر ناضله کما بیّنا لک ، والأصل أن یقول «بنضال» کما تقول : قاتل قتالا ومقاتله ، ولکنه لما اضطر أشبع کسره النون فتولدت یاء ، وهذا الذی حکاه المؤلف فی هذه الکلمه هو رأی أبی العباس ثعلب ، وأما سیبویه فإنه ذهب إلی أن مصدر الفعل الذی علی فاعل کقاتل وشارک یأتی علی فعال بکسر الفاء غالبا ، وربما جاء علی فیعال بزیاده یاء بعد الفاء تقابل الألف الزائده فی الفعل لئلا یکونوا قد ترکوا من حروف الفعل شیئا.

۲- هذا البیت من کلام قیس بن زهیر بن جذیمه العبسی ، وقد أنشده ابن منظور (أ ت ی) منسوبا إلیه ، وهو من شواهد الأشمونی (رقم ۴۳) وابن هشام فی أوضح المسالک (رقم ۲۰) وفی مغنی اللبیب (رقم ۱۵۶ بتحقیقنا) والأنباء : جمع نبأ ، وهو کالخبر وزنا ومعنی ، وقیل : النبأ خاص بذی الشأن من الأخبار ، وتنمی : تزید وتکثر ، وهو من بابی ضرب ونصر ، واللبون : الإبل ذوات اللبن ، وبنو زیاد : هم الکمله من الرجال الربیع وعماره وقیس وأنس ، بنو زیاد بن سفیان بن عبد الله العبسی ، وأمهم فاطمه بنت الخرشب الأنماریه ، وکان قیس بن زهیر قد طرد إبلا للربیع بن زیاد فی قصه مشهوره. والاستشهاد بالبیت فی قوله «ألم یأتیک» فإن «یأتی» فعل مضارع معتل الآخر ، وقد دخل علیه الجازم ، وجمهره العرب یجزمونه بحذف حرف العله - وهو هنا الیاء - فیقولون «ألم یأتک» وللعلماء فی هذه الیاء رأیان أحدهما : أنها لام الفعل ، وأن الشاعر اکتفی بحذف الحرکه کما یفعل مع الفعل الصحیح الآخر ؛ فیکون «یأتی» مجزوما وعلامه جزمه السکون ، والرأی الثانی : أن الشاعر جزم «یأتی» بحذف حرف العله کما یصنع جمهره العرب ، إلا أنه اضطر لإقامه الوزن فأشبع کسره التاء فتولدت عنها یاء ، فهذه الیاء یاء الإشباع ولیست لام الکلمه ، وهذا الرأی الأخیر هو الذی ذهب إلیه المؤلف ، قال ابن منظور «وأما قول قیس بن زهیر العبسی ألم یأتیک ... فإنّما أثبت الیاء ولم یحذفها للجزم ضروره ، ورده إلی أصله ، قال المازنی : ویجوز فی الشعر أن تقول : زید یرمیک برفع الیاء ، ویغزوک برفع الواو ، وهذا قاضی بالتنوین ، فتجری الحرف المعتل مجری الحرف الصحیح من جمیع الوجوه فی الأسماء والأفعال جمیعا لأنه الأصل» اه. وکلام المازنی هو الرأی الأول الذی ذکرناه لک ، وقد ذکرنا مثلهما فی شرح الشاهدین ۷ و ۱۱ فتأمل والله یرشدک.

أراد «ألم يأتك» فأشبع الكسره فنشأت الياء.

وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير فى كلامهم (۱) ، فكذلك هاهنا.

وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضروره الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وهاهنا بالإجماع تقول فى حال الاختيار : هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك ؛ وكذلك سائرها ، فدلّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب ، على ما سنبين فى الجواب عن كلمات الكوفيين.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن هذه الحركات تكون حركات إعراب فى حال الإفراد فكذلك فى حال الإضافه» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حرف الإعراب فى حال الإفراد هو الباء ؛ لأن اللام التى هى الواو من «أبو» لما حذفت من آخر الكلمه صارت العين التى هى الباء بمنزله اللام فى كونها آخر الكلمه ؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما فى حال الإضافه فحرف الإعراب هو حرف العله ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزله اختلاف الحركات ردّوا اللام فى الإضافه ؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئه لما يأتى من باب التثنيه والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلّه لم تكن هذه الحركات على الباء فى حال الإضافه حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون فى حشو الكلمه ، وصار هذا بمنزله تاء التأنيث إذا

۱- وربما عكسوا ذلك ، فقطعوا المده وحذفوا حرف العله اكتفاء بالحركه المناسبه له ، ومن ذلك ما أنشده سيبويه (۱ / ۹) : كنواح ريش حمامه نجديه ومسحت باللثتين عصف الإثمد فإنه أراد أن يقول «كنواحى ريش حمامه» فحذف الياء اعتمادا على الكسره التى قبلها أن تدل عليها ، ومثل قول الشاعر ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۱۸) : فى كلت رجليها سلامى واحده كلتاهما قد قرنت بزائده فإنه أراد أن يقول «فى كلتا رجليها» فحذف الألف ، واكتفى بالفتحه التى قبلها أن تكون مرشدا إليها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت لما قلنا فى المسأله (رقم ۶۲) وذكر معه نظائر ، وأعاده مع أمثاله فى المسأله (رقم ۷۲) فارتقب ما يجىء هناك.

اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمه فإنها تصير حرف الإعراب ؛ لأنها صارت آخر الكلمه وتخرج [۱۲] ما قبلها عن تلك الصفه ؛ لأنه قد صار بمنزله حشو الكلمه ؛ فكذلك هاهنا ، وبل أولى ؛ فإن تاء التأنيث زائده على بناء الاسم وليست أصليه ، وحرف العله هاهنا أصليّ فى بناء الاسم وليس زائدا ، وإذا ترك ما قبل الزائد حشوا فلأن يترك ما قبل الأصليّ حشوا كان ذلك من طريق الأولى.

وأما قولهم «إن الحركه التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافه نحو : هذا غلام ، وهذا غلامك» قلنا : إنما تكون الحركه فيهما واحده إذا كان حرف الإعراب فيهما واحدا ، نحو «هذا غلام ، وهذا غلامك» وقد بيّنا اختلاف حرف الإعراب فيهما ؛ فلا يقاس أحدهما على الآخر ، وإن ادّعوا أن حرف الإعراب فيهما واحد - على خلاف التحقيق من مذهبهم - وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمه ، وأنه والحركه مزيدان للإعراب ، فقد بيّنا أن ذلك لا نظير له فى كلامهم ، وأن أحدهما زياده بغير فائده ، وأوضحنا فساده بما يغنى عن الإعاده.

وأما قولهم «تغيّر الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجر يدلّ على أنها حركات إعراب» قلنا : هذا لا يدل على أنها حركات إعراب ؛ لأنها إنما تغيرت توطئه للحروف التى بعدها ؛ لأنها من جنسها ، كما قلنا فى الجمع السالم نحو «مسلمون ومسلمين» فإن ضمه الميم فى الرفع تتغير إلى الكسره فى حال الجر والنصب ، وليس ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمه توطئه للواو ، والكسره توطئه للياء ، فكذلك هاهنا ، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب ، وأجمعنا على أن هذه الحروف - التى فى الواو والألف والياء - تدل على الرفع والنصب والجر الذى هو جمله الإعراب ؛ فلا حاجه إلى أن يكون معربا من مكان آخر.

وأما قولهم «إنما أعربت هذه الأسماء السته من مكانين لقله حروفها» قلنا : هذا ينتقض بغد ويد ودم ؛ فإنها قليله الحروف [و] لا تعرب فى حال الإضافه إلا من مكان واحد.

وأما قولهم «ليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان» قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد ، فصار الإعراب الزائد لغير فائده ، والحكم لا يزيد شيئا لغير فائده ؛ فوجب أن تكون معربه من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام ، والله أعلم.

۳- مسأله : [القول فی إعراب المثنی والجمع علی حدّه]

(۱)

ذهب الكوفيّون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنيه والجمع بمنزله الفتحه والضمه والكسره فى أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو على قطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح. وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازنى إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمى إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وحكى عن أبى إسحاق الزّجّاج أن التثنيه والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزّيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين. وذهب الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فتتغير كتغير الحركات ، نحو «قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد» وما أشبه ذلك ، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزله الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها ، فلما تغيرت تغير الحركات دلّ على أنها بمنزلتها ؛ ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب ؛ لأنها الحروف التى أعرب الاسم بها ، كما يقال : حركات الإعراب - أى الحركات التى أعرب الاسم بها - والذى يدلّ على ذلك أنه جعل الألف فى التثنيه رفعا فقال : يكون فى الرفع ألفا ، وجعل الياء فيها جرا فقال : يكون فى الجر ياء مفتوحا ما قبلها ، وجعل الياء أيضا نصبا حملا على الجر فقال :

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الرضى على كافيه ابن الحاجب (۲ / ۱۶۰) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (ص ۶۳ و ۵۸۸ أوربه) وشرح الأشمونى (۱ / ۴۴ - بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (۱ / ۸۰ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (۱ / ۷۷ بولاق).

ويكون فى النصب كذلك ، وهكذا جعل الواو والياء فى الجمع رفعا وجرا ونصبا ، والرفع والجر والنصب لا يكون إلا إعرابا ؛ فدلّ على أنها إعراب.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن هذا يؤدى إلى أن يكون معربا لا حرف إعراب له وهذا لا نظير له ، وذلك لا يجوز» لأنا نقول هنا : إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركه لا بالحرف ؛ لأن الحركه تدخل فى الحرف ، بخلاف ما إذا كان معربا بالحرف ، لأن [١۴] الحرف لا يدخل فى الحرف ، والذى يدل على ذلك الخمسه الأمثله - وهى : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأه - فإنها لما كانت معربه بالحرف لم يكن لها حرف إعراب ، ألا ترى أن النون علامه الرفع كالضمه فى تضرب؟ وإذا جاز أن تكون هذه الخمسه الأمثله معربه ولا حرف إعراب لها لأن إعرابها بالحرف فكذلك هاهنا يجوز أن يكون الاسم فى التثنيه والجمع معربا ولا حرف إعراب له ؛ لأن إعرابه بالحرف.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلاله على التثنيه والجمع؟ ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد ؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنيه والجمع؟ فلما زيدت بمعنى التثنيه والجمع صارت من تمام صيغه الكلمه التى وضعت لذلك المعنى ؛ فصارت بمنزله التاء فى قائمه والألف فى حبلى ، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنا.

وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعرابا لما اختلّ معنى الكلمه بإسقاطها كإسقاط الضمه من دال زيد فى قولك «قام زيد» وما أشبه ذلك ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من «زيد» لما كان فيها دلاله على الإعراب ، كما لو قلت «قام زيد» من غير حركه ، وهى تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت «رجلان» علم أنه رفع ؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب.

وهذا القول فاسد ، وذلك لأن قولهم «إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب فى الكلمه ، أو فى غيرها ؛ فإن كانت تدل على إعراب فى الكلمه فوجب أن تقدر فى هذه الحروف ، لأنها أواخر الكلمه ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمه فوجب أن تكون الكلمه مبنيّه ، وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المازنى أن التثنيه والجمع مبنيّان.

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين ؛ أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير [١٥] حركه ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى كلامهم. والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى أن يكون التثنيه والجمع فى حال الرفع مبنيين ؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما. وليس من مذهب أبى عمر الجرمى أن التثنيه والجمع مبنيان فى حال من الأحوال.

وأما من ذهب إلى أنهما مبنيان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد فى التثنيه والجمع ، فنزّلا منزله ما ركب من الاسمين نحو «خمسه عشر» وما أشبهه.

وهذا القول أيضا يفسد من وجهين ؛ أحدهما : أن التثنيه والجمع وضعا على هذه الصيغه لأن يدلّا على معنييهما من التثنيه والجمع ، وإنما يفرد المفرد فى الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يشبّها بما ركب من شيئين منفصلين كخمسه عشر وما أشبهه ، والوجه الثانى : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما ؛ لأن المبنى ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه ، فلما اختلف هاهنا آخر التثنيه والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لا مبنيان.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنها هى الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تغيّر الحركات» فالجواب عنه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءه من قرأ : (إنَّ هذان لساحران) على لغه بنى الحارث بن كعب ، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزاله اللّبس ، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب الزيدان العمران» لوقع الالتباس ، وليس هذا بمنزله المقصور فى نحو «ضرب موسى عيسى» ؛ لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصورا ، وكذلك التوكيد ؛ بخلاف المثنى والمجموع ؛ لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعا (١) ، وكذلك التوكيد ، فبان الفرق بينهما ؛ والذى يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنها لو كانت هى الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يخلّ سقوطها بمعنى الكلمه كما لو

١- لكن لا يلزم أن يكون وصف جمع المذكر جمعا مذكرا ؛ بل يجوز أن يكون جمع تكسير نحو «هؤلاء الزيدون الأفاضل» فيزول عنه اللبس بالوصف ، وزواله بالتوكيد ظاهر ؛ فلم يتم الفرق.

سقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لا يخلّ بمعنى الكلمه ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمه والفتحه والكسره من [١۶] الاسم نحو «قام زيد ، ورأيت زيد ، ومررت بزيد» لم يخلّ بمعنى الاسم ، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنيه والجمع لأخلّ بمعنى التثنيه والجمع؟ فلما أخلّ سقوط هذه الحروف بمعنى التثنيه والجمع بخلاف الحركات دلّ على أنها ليست بإعراب كالحركات.

والوجه الثانى : أن هذه الحروف إنما تغيرت فى التثنيه والجمع ؛ لأن لهما خاصيه لا تكون فى غيرهما استحقّا من أجلها التغيير ، وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات - نحو «رحى ، وعصا ، وحبلى ، وبشرى» - له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رحى وعصا : جمل وجبل ، ونظير حبلى وبشرى : حمراء وصحراء ، وأما التثنيه وهذا الجمع الذى على حدها ، فلا نظير لواحد منهما إلا بتثنيه أو جمع ، فعوضا من فقد النظير الدالّ على مثل إعرابها تغيّر هذه الحروف فيهما.

والوجه الثالث : أن هذا ينتقض بالضمائر المتصله والمنفصله ؛ فإنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابا ، ألا ترى أنك تقول فى المنفصله «أنا ، وأنت» فى حال الرفع ، و «إياى ، وإياك» فى حال النصب ، وتقول فى المتصله «مررت بك» فتكون الكاف فى موضع جر وهى اسم مخاطب ، و «رأيتك» فتكون فى موضع نصب ، وتقول «قمت ، وقعدت» فتكون التاء فى موضع رفع ، فتتغير هذه الضمائر فى هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعرابا.

وأما قولهم «إن سيبويه سماها حروف الإعراب» قلنا : هذا حجه عليكم ؛ لأن حروف الإعراب هى أواخر الكلم ، وهذه الحروف هى أواخر الكلم ؛ فكانت حروف الإعراب ، قولهم «إنما سماها حروف الإعراب ، لأنها التى أعرب الاسم بها ، كما تقول : حركات الإعراب» قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ فإن الظاهر فى اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمه ، نحو الدال من «زيد» والراء من «عمرو» لا على الحرف الذى يكون إعرابا للكلمه ، ألا ترى أن الخمسه الأمثله أعربت بالحرف ، ولا حرف إعراب لها؟

وأما قولهم «إنه جعل الألف والواو والياء فى التثنيه والجمع رفعا وجرا ونصبا إلى آخر ما ذكروه» قلنا : معنى قوله «يكون فى الرفع ألفا ، ويكون فى الجر ياء ، وفى النصب كذلك» أى أنه يقع موقع المرفوع ، وإن لم يكن مرفوعا ، [١٧] ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجرورا ، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوبا ، كما يقال : ضمير المرفوع ، وضمير المنصوب ، وضمير المجرور ، وإن لم يكن

شيء منها مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربه ؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحلّ فيه الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد ، وصار هذا كقول علماء العربيه «حروف الزوائد عشره يجمعها لا أنسيتموه» وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائده وأصليه ، ألا ترى أن اللام أصليه فى «جبل ، وجمل» كما هى زائده فى «زيدل ، وعبدل» وكذلك سائرها ، ثم سمّيت بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك هاهنا ؛ فدلّ على أنها حروف الإعراب ، والذى يدل على أنها ليست هى الإعراب أنا لو قلنا إنها هى الإعراب لأدّى إلى أن يكون معرب لا حرف إعراب له ، وهذا لا نظير له.

قولهم : «هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركه لا بالحرف» قلنا : لا نسلم ، بل الأصل فى كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، سواء كان معربا بالحركه أو معربا بالحرف ، فأما الخمسه (١) أمثله فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهى الألف فى «يفعلان» والواو فى «يفعلون» والياء فى «تفعلين» فعلى هذا لا نسلم ، ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل ، وذلك لأنا لو قدّرنا لها حرف إعراب لم يخل : إما أن يكون اللام ، أو الضمير ، أو النون ؛ بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ؛ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن فى حاله الجزم ؛ فكان يؤدى إلى أن يحذف ضمير الفاعل (٢) ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضا أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير فى الحقيقه ليس جزءا من الفعل ، وإنما هو اسم قائم بنفسه فى موضع رفع ؛ لأنه فاعل ؛ فلا يجوز أن يكون إعرابا لكلمه أخرى ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء فى تثنيه الأسماء وجمعها ؛ فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب ؛ فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ؛ لأنها ليست كحرف من الفعل ، وإنما هى بمنزله [١٨] الحركه التى هى الضمه ، ولهذا تحذف فى الجزم والنصب ، ولا يخلّ حذفها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأخلّ حذفها بمعنى الفعل ، ولكان الإعراب جاريا عليها ؛ فلذلك لم يجز أن تكون حرف الإعراب ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء فى التثنيه والجمع ؛ فإنها بمنزله حروفها ، ويختلّ معناهما بحذفها ؛ فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بيّنا ، والله أعلم.

١- هذا التعبير غير جائز عند البصريين والكوفيين جميعا ؛ والصواب أن يقال «فأما خمسه الأمثله».

٢- للتخلص من التقاء الساكنين : اللام حاله الجزم ، والألف أو الواو أو الياء اللائى هن ضمائر الفاعلين.

۴- مسأله : [هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طلحه وطلحون ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان ، إلّا أنه يفتح اللام فيقول الطّلحون - بالفتح - كما قالوا «أرضون» حملا على أرضات ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه فى التقدير جمع طلح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمه ، قال الشاعر :

[۱۸](۲)* وعقبه الأعقاب فى الشّهر الأصم*

فكسّره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعه بالواو والنون ؛ والذى يدل على صحه مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء أو حبلى لجمعته بالواو والنون فقلت «حمراؤون ، وحبلون» ولا خلاف أن ما فى آخره ألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث مما فى آخره تاء التأنيث ؛ لأن ألف التأنيث صيغت الكلمه عليها ، ولم تخرج الكلمه من تذكير إلى تأنيث ، وتاء التأنيث ما صيغت الكلمه عليها وأخرجت الكلمه من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا المعنى قام التأنيث بالألف فى منع الصرف مقام شيئين ، بخلاف التأنيث بالتاء ، وإذا [۱۹] جاز أن يجمع بالواو والنون ما فى

۱- هذه المسأله تأتى فى أثناء مباحث جمع المذكر السالم فى المراجع التى ألمعنا إليها.

۲- لم أقف لهذا البيت - مع طويل البحث - على نسبه ، ولا تكمله ، ولا وجدت أحدا أثر غيره المؤلف ، والاستشهاد به فى قوله «الأعقاب» فإنه جمع عقبه بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل قفل ، وهو يجمع على أقفال.

آخره ألف التأنيث - وهى أوكد من التاء - فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى.

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جوّزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط فى الطّلحات ، فإذا سقطت التاء وبقى الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم «أرض وأرضون» وكما حركت العين من أرضون بالفتح حملا على أرضات فكذلك حركات العين من «الطّلحون» حملا على الطّلحات ؛ لأنهم يجمعون ما كان على «فعله» من الأسماء دون الصفات على «فعلات».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن فى الواحد علامه التأنيث ، والواو والنون علامه التذكير ، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدّى ذلك إلى أن يجمع فى اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا «رجل ربعه» جمعوه بلا خلاف فقالوا «ربعات» ولم يقولوا : ربعون ، والذى يدل على صحه هذا القياس أنه لم يسمع من العرب فى جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزياده الألف والتاء ، كقولهم فى جمع طلحه «طلحات» وفى جمع هبيره «هبيرات» قال الشاعر :

[١٩][(١)] رحم الله أعظما دفنوها

بسجستان طلحه الطّلحات

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهبيرون ، ولا فى شىء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهه القياس معدوما من جهه النقل فوجب أن لا يجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه فى التقدير جمع طلح» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم ، لأنا إيّاه نجمع ، وإليه نقصد ، وتاء التأنيث من جمله حروف هذا الاسم ؛ فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسما لمذكر ؛ لئلا يكون بمنزله ما سمّى به ولا علامه فيه ، فالتاء فى جمعه مكان التاء فى واحده.

١- هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات ، من كلمه له يقولها فى طلحه بن عبد الله ابن خلف الخزاعى ، وقد أنشده ابن منظور (ط ل ح) وقد اختلف فى سبب تسميته «طلحه الطلحات» فقيل : كان كريما وإنه زوج مائه عربى بمائه عربيه وأمهرهن من ماله ، فولد لكل واحد ولد فسماه طلحه ، فأضيف إليهم ؛ لأن يده كانت السبب فيهم ، وقيل : بل لأن أمه صفيه بنت الحارث بن طلحه ، واسم عمها طلحه ، واسم أخيها طلحه ، فلما اكتنفه هؤلاء الطلحات أضافوه إليهم.

وأما ما استشهدوا به من قوله :

* وعقبه الأعقاب فى الشهر الأصم* [١٨]

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه.

وأما قولهم «إنا أجمعنا على أنك لو سميت [٢٠] رجلا بحمراء وحبلى لقلت فى جمعه : حمراؤون وحبلون - إلى آخر ما قدّروا» قلنا : إنما جمع ما فى آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل ، لأنها صيغت عليها الكلمه ، فنزلت منزله بعضها ، فلم تفتقر إلى أن تعوّض بعلامه تأنيث الجمع ، بخلاف التاء ، فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأنها ما صيغت عليها الكلمه ، وإنما هى بمنزله اسم ضمّ إلى اسم ، فجعلت علامه تأنيث الجمع عوضا منها.

وأما قول ابن كيسان «إن التاء تسقط فى الطّلحات ، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفه لفظا إلا أنها ثابته تقديرا ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابته ، ألا ترى أن الأصل أن تقول فى جمع مسلمه «مسلمتات» وصالحه «صالحتات» إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع حذفوا هذه التاء التى كانت فى الواحد ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما ، لأن كل واحده منهما علامه تأنيث ، ولا يجمع فى اسم واحد علامتا تأنيث ، فحذفوا الأولى فقالوا «مسلمات ، وصالحات» وكان حذف الأولى أولى لأن فى الثانيه زياده معنى ، ألا ترى أن الأولى تدلّ على التأنيث فقط ، والثانيه تدل على التأنيث والجمع ، وهى حرف الإعراب ، فلما كان فى الثانيه زياده معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى ، فهى وإن كانت محذوفه لفظا إلا أنها ثابته تقديرا ؛ فصار هذا بمنزله ما حذف لالتقاء الساكنين ؛ فإنه وإن كان محذوفا لفظا إلا أنه ثابت تقديرا ، فكذلك هاهنا. وإذا كانت التاء المحذوفه هاهنا فى حكم الثابت فينبغى أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابته.

والذى يدلّ على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله «الطّلحون» لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد فى حروفه وحركاته ، والفتح قد أدخل فى جمع التصحيح تكسيرا.

فأما قوله «إن العين حركت من أرضون بالفتح حملا على أرضات» قلنا : لا نسلم ، وإنما غير فيه لفظ الواحد ؛ لأنه جمع على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيّروا

فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التأنيث [٢١] منه تخصيصا له بشيء لا يكون فى سائر أخواته ، مع أن هذا التعويض تعويض جواز ، لا تعويض وجوب ، ألا ترى أنهم لا يقولون فى جمع شمس شمسون ولا فى جمع قدر قدرون ، فلما كان هذا الجمع فى أرض على خلاف الأصل أدخل فيه ضرب من التغيير ؛ ففتحت العين منه إشعارا بأنه جمع بالواو والنون على خلاف الأصل ، فأما إذا جمع من يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المثابه ؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض ؛ فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك فى أرضون ، ويخرّج على هذا حذف التاء وفتح العين من طلحات : أما حذف التاء فلأنّ التاء الثانيه صارت عوضا عنها لأنها للتأنيث كما أنها للتأنيث ، وأما أنتم فحذفتم من غير عوض ، فبان الفرق ؛ وأما فتح العين فلأجل الفصل بين الاسم والصفه ، فإن ما كان على فعله من الأسماء فإنه يفتح منه العين نحو قصعات وجفنات ، وما كان صفه فإنه لا تحرك منه العين نحو خدلات وصعبات. وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شيء من هذا التغيير ، ألا ترى أنه لا يفرق فيه بين الاسم والصفه ؛ فلا يقال فى الاسم بالفتح نحو عمرون وبكرون. وإنما يقال بالسكون نحو عمرون وبكرون ، كما يقال فى الصفه نحو خدلون وصعبون ؛ فبان الفرق بينهما ، والله أعلم.

۵- مسأله : [القول فی رافع المبتدأ ورافع الخبر]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو «زيد أخوك ، وعمرو غلامك». وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنّا وجدنا [۲۲] المبتدأ لا بدّ له من خبر ، والخبر لا بدّ له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد أخوك» لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيره ، قال الله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) [الإسراء : ۱۱۰] فنصب أيّاما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأيّاما ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقال تعالى : (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) [النساء : ۷۸] فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ، وقال تعالى : (فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ) [البقره : ۱۱۵] إلى غير ذلك من المواضع (۲) ، فكذلك هاهنا.

۱- انظر فی هذه المسأله : تصريح الشيخ خالد (۱ / ۱۸۹ بولاق) وشرح الأشمونى (۱ / ۲۵۴ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان عليه (۱ / ۱۸۶ بولاق) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ۳۱ ليدن) وابن عقيل (۱ / ۱۷۴ بتحقيقنا) وقد قال بعد ذكر المذاهب : «وهذا خلاف مما لا طائل فيه».

۲- هى عند التأمل موضع واحد ، ولكن أمثلته متعدده ، ويجمع الكل أن بعض أسماء الشرط تعمل فى الشرط والجواب جميعا ، والجواب أو الشرط يعمل فيها.

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنّا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداه من حروف المعانى ؛ فإن كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غايه له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغى أن يقال زيد قائما كما يقال «حضر زيد قائما» وإن كان أداه فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثه التى قدمناها فهو غير معروف.

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنّا نعنى بالابتداء التّعرّى من العوامل اللفظيه ، لأنّا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظيه فهو إذا عباره عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا. والذى يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعه ، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظيه [٢٣] لأن العوامل فى هذه الصناعه ليست مؤثره حسيه كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى أمارات ودلالات فالأماره والدلاله تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزله صبغ الآخر؟ فكذلك هاهنا. وإذا ثبت أنه عامل فى المبتدأ وجب أن يعمل فى خبره ، قياسا على غيره من العوامل ، نحو «كان» وأخواتها و «إنّ» وأخواتها و «ظننت» وأخواتها ، فإنها لما عملت فى المبتدأ عملت فى خبره ، فكذلك هاهنا.

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدإ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافه ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطه

المبتـدأ ؛ لأنه لا ينفكّ عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تسـخّن الماء بواسطه القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا ، الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدإ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل.

وأمـا من ذهب إلى أن الابتـداء يعمـل فى المبتـدإ ، والمبتـدأ يعمـل فى الخبر ، فقـالوا : إنمـا قلنـا إن الابتـداء يعمل فى المبتـدإ ، والمبتـدأ يعمـل فى الخبر دون الابتـداء ؛ لأـن الابتـداء عامـل معنوى ، والعامـل المعنوى ضـعيف ؛ فلاـ يعمل فى شـيئين كالعامل اللفظى.

وهذا أيضا ضـعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملا فى المبتدإ وجب أن يعمل فى خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزله الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، كقوله [٢۴] «زيد قائم ، وعمرو ذاهب» أو منزّل منزلته ، كقوله «زيد الشمس حسنا ، وعمرو الأسد شده» أى يتنزل منزلته ، وكقولهم «أبو يوسف أبو حنيفه» أى يتنزّل منزلته فى الفقه ، قال الله تعالى : (وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ) أى تتنزّل منزلتهن فى الحرمه والتحريم ؛ فلما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، أو منزلا منزلته تنزل منزله الوصف ؛ لأن الوصف فى المعنى هو الموصوف. ألا ترى أنك إذا قلت «قام زيـد العاقل ، وذهب عمرو الظريف» أن العاقل فى المعنى هو زيـد ، والظريف فى المعنى هو عمرو؟ ولهـذا لمـا تنزل الخبر منزله الوصف كـان تابعـا للمبتـدإ فى الرفع ؛ كمـا تتبع الصـفه الموصوف ، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف ، سواء كان العامل قويّا أو ضعيفا ، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إن المبتدأ يعمل فى الخبر» فسنذكر فساده فى الجواب عن كلمات الكوفيين.

أمـا الجواب عن كلمـات الكوفيين : أمـا قولهم «إنهمـا يترافعـان ؛ لأـن كـل واحـد منهما لا بـدّ له من الآخر ولا ينفكّ عنه» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحـدهما : أن مـا ذكرتموه يؤدّى إلى محـال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يقـدّر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال.

والوجه الثانى : أن العامل فى الشىء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : «كان زيد أخاك ، وإن

زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك» بطل أن يكون أحدهما عاملا فى الآخر.

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجه لهم [فيه] من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل بعد أيّاما وأينما مجزوم بأيّاما وأينما ، وإنما هو مجزوم بأن ، وأيّاما وأينما نابا عن إن لفظا ، وإن لم يعملا شيئا.

والوجه الثانى : أنا نسلم أنها نابت عن إن لفظا وعملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من وجه واحد ؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى صاحبه ، بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما فى صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما هاهنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو [٢٥] : «زيد أخوك» اسمان باقيان على أصلهما فى الاسميه ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ؛ فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم «إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداه - إلى آخر ما قرروا» قلنا : قد بيّنا أن الابتداء عباره [عن التعرى] عن العوامل اللفظيه.

وقولهم «فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّى عن العوامل اللفظيه فهو إذا عباره عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا» قلنا : قد بيّنا وجه كونه عاملا فى دليلنا بما يغنى عن الإعاده هاهنا ، على أن هذا يلزمكم فى الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون «يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبه والجازمه» ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّى عاملا فى الفعل المضارع جاز لنا أيضا أن نجعل التعرّى عاملا فى الاسم المبتدإ.

وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمىّ وأبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم «زيد منطلق» لم رفعوا زيدا (١)؟ فقال له الجرمى : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء؟ قال : تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمى : هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء : فمثله إذا ، فقال الجرمى : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل! فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم : «زيد ضربته» لم رفعتم (٢) زيدا؟ فقال : بالهاء العائده على زيد ، فقال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء : نحن لا نبالى من هذا ؛ فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت «زيد منطلق» رافعا

١- لعل أصل العباره «بم رفعوا زيدا؟» وكذلك «بم رفعتم زيدا؟».

لصاحبه ، فقال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى «زيد منطلق» لأن كل اسم منهما مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء فى «ضربته» ففى محل النصب ، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمى : ما معنى العائد؟ قال الفراء : معنى لا يظهر ، قال الجرمى : أظهره ، قال الفراء ؛ لا يمكن إظهاره ، قال الجرمى : فمثله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمى : لقد وقعت فيما فررت منه. فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمى؟ فقال : وجدته آيه ، وسئل الجرمى ، فقيل له : كيف وجدت الفراء؟ فقال : وجدته شيطانا.

وأما قولهم «إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك [٢۶] موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعه» قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأه ؛ لأنها وإن كانت متقدمه فى اللفظ إلا أنها متأخره فى التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا ، فلا تصح له رتبه الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمه فى اللفظ متأخره التقدير لم يصح أن تكون مبتدأه ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان فى تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدىء بها فلا يخلو إما أن تقع مقدّمه فى اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمه فى اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمه فى اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها فى تقدير التأخير.

وإن وقعت متقدمه فى اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب فى أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب فى أول وضعها :

فإن كانت تستحق الإعراب فى أول وضعها نحو «من ، وكم» وما أشبه ذلك من الأسماء المبنيه على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر فى اللفظ لعله عارضه منعت من ظهوره ، وهى شبه الحرف (١) أو تضمّن معنى الحرف.

وإن كانت لا تستحق الإعراب فى أول وضعها - نحو الأفعال والحروف المبنيه على السكون - فإنا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئا من الإعراب فى أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجبا لها الرّفع ؛ لأنه نوع منه.

وهذا هو الجواب عن قولهم : «إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعه» وعدم عمله فى محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السّيف يقطع فى محلّ ولا يقطع فى

١- المراد بشبه الحرف ههنا الشبه الوضعى ، بدليل ذكره الشبه المعنوى بعده.

محلّ آخر؟! وعـدم قطعه فى محل لا يقبل القطع لا يـدل على عـدم قطعه فى محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع فى محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوّه فى المحل ، لا لأن السـيف غير قاطع ، فكـذلك هاهنا : عدم عمل الابتداء فى محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم.

ص: ۴۳

۶- مسأله : [فی رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن الظرف یرفع الاسم إذا تقدم علیه ، ویسمون الظرف المحلّ ، ومنهم من یسمیه الصفه ، وذلک نحو قولک «أمامک زید ، وفی الدار عمرو» وإلیه ذهب أبو الحسن الأخفش فی أحد قولیه وأبو العباس محمد بن یزید المبرد من البصریین ، وذهب البصریون إلی أن الظرف لا یرفع الاسم إذا تقدم علیه ، وإنما یرتفع بالابتداء.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن الأصل فی قولک «أمامک زید ، وفی الدار عمرو» حلّ أمامک زید ، وحلّ فی الدار عمرو ، فحذف الفعل واکتفی بالظرف منه ، وهو غیر مطلوب ، فارتفع الاسم به کما یرتفع بالفعل. والذی یدل علی صحه ما ذهبنا إلیه أن سیبویه یساعدنا علی أن الظرف یرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ ، أو صفه لموصوف ، أو حالا لذی حال ، أو صله لموصول ، أو معتمدا علی همزه الاستفهام أو حرف النفی ، أو کان الواقع بعده «أنّ» التی فی تقدیر المصدر ؛ فالخبر کقوله تعالی : (فَأُولئِکَ لَهُمْ جَزاءُ الضِّعْفِ) [سبأ : ۳۷] فجزاء مرفوع بالظرف ، والصفه کقولک «مررت برجل صالح فی الدار أبوه» ، والحال کقولک «مررت بزید فی الدار أبوه» وعلی ذلک قوله تعالی : (وَآتَیْناهُ الْإِنْجِیلَ فِیهِ هُدیً وَنُورٌ) [فهدی ونور] مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجیل ، ویدل علیه قوله تعالی : (وَمُصَدِّقاً لِما بَیْنَ یَدَیْهِ) [المائده : ۴۶] فعطف (مُصَدِّقاً) علی حال قبله ، وما ذاک إلا الظرف ، والصله کقوله تعالی : (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْکِتابِ) [الرعد : ۴۳] والمعتمد

۱- انظر فی هذه المسأله : مغنی اللبیب لابن هشام (ص ۴۲۳ بتحقیقنا) وانظر فی بعض ما ذکره المؤلف شروح الألفیه فی مبحث وقوع الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا (التصریح للشیخ خالد ۱ / ۱۹۸ وحاشیه الصبان علی الأشمونی ۱ / ۱۹۳ بولاق) وشرح الرضی علی الکافیه (۱ / ۸۳) وشرح موفق الدین بن یعیش علی مفصل الزمخشری (ص ۱۰۸ أوربه).

على الهمزه كقوله تعالى : (أَفِي اللهِ شَكٌ) [إبراهيم : ١٠] ، وحرف النفى كقولك : «ما فى الدار أحد» ، وأنّ كقوله تعالى : (وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ) [فصلت : ٣٩] فأنّ وما عملت فيه فى موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف فى هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظيه ، وهو معنى الابتداء ، فلو قدّر هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين :

أحدهما : أن الأصل فى الظرف أن لا [٢٨] يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول «إن أمامك زيدا ، وظننت خلفك عمرا» ، وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل ؛ فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله ، كما لا يجوز أن تقول «إنّ يقوم عمرا ، وظننت ينطلق بكرا» فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى : (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً وَجَحِيماً) [المزمل : ١٢] ولم يرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه.

والثانى : أنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم فى قولك «بك زيد مأخوذ» وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك.

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين :

أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم «إن العامل يتعدّاه إلى الاسم بعده» ليس بصحيح ؛ لأن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب المحل فى نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى «زيد» فنصبه.

وأما الوجه الثانى فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم «إنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع الاسم فى قولك : بك زيد مأخوذ» ليس بصحيح ، وذلك لأن «بك» مع الإضافه إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولنا «فى الدار زيد» إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاما.

وما اعترضوا به على الوجهين باطل :

أما اعتراضهم على الوجه الأول : قولهم «إنه اجتمع فى المحل نصبان : نصب المحل فى نفسه ، ونصب العامل» قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين ،

وذلـك لاـ يجوز ، ألاـ ترى أنـك لو قلت «أكرمت زيـدا وأعطيت عمرا العـاقلين» لم يجز أن تنصـبه على الوصف ؛ لأنك تجعله منصوبا من وجهين ، وذلك لا يجوز ، فكذلك هاهنا.

والوجه الثـانى : أن النصب الـذى فـاض من المحـل إلى الاـسم لا يخلو : إما أن يكون نصب المحل ، أو نصب العامل ؛ فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوب بالظرف ، وهذا ما لا يقول به أحد ؛ لأنه لا دليل عليه ، وإن قلتم إنه نصب العامل فقد صح قولنا : إن العامل يتعدّاه إلى ما بعده ويبطل عمله.

وأما اعتراضـهم على الوجه الثانى : قولهم «إن بك مع [٢٩] الإضافه إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولك فى الدار إذا أضـيف إليه الاسم فإنه يفيـد» فباطل أيضا ؛ وذلك لأنه لو كان عاملا لما وقع الفرق بينهما فى هـذا المعنى ، ألا ترى أن قولك «ضارب زيد» لا يفيد ، و «سار زيد» يفيد ، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر ، فكذلك كان ينبغى أن يكون هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل فى قولك أمامك زيـد وفى الدار عمرو : حلّ أمامك زيد ، وحلّ فى الدار عمرو ؛ فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه» قلنا : لا نسلم ؛ أنّ التقدير فى الفعل التقديم ، بل الفعل وما عمل فيه فى تقدير التأخير ؛ وتقـديم الظرف لا يـدل على تقـديم الفعل ؛ لأن الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل فى الخبر التقـديم ، ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول «عمرا زيد ضارب» ولا يدل ذلك على أن الأصل فى الخبر التقـديم وإن كان يجوز تقديمه على المعمول ، فكذلك هاهنا ، والذى يدل على أن الفعل هاهنا فى تقـدير التأخير والاسم فى تقدير التقديم مسألتان ؛ إحداهما : أنك تقول «فى داره زيد» ولو كان كما زعمتم لأدّى ذلك إلى الإضـمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز ، والثانيه : أنا أجمعنا على أنه إذا قال «فى داره زيد قائم» فإن زيدا لا يرتفع بالظرف ، وإنما يرتفع عندكم بقائم ، وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدّما على زيد لوجب أن لا يلغى.

وأما قولهم «إنّ الفعل غير مطلوب» قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب ، وذلك لا يجوز ، وسنبين فساد ذلك فى موضعه.

وأمـا قولهم «إن سـيبويه يساعـدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتـدأ ، أو صـفه لموصوف ، أو حالاـ لـذى حال ، أو صـله لموصول ، أو معتمدا على همزه

الاستفهام - إلى غير ذلك» فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره ، فرجح جانبه على الابتداء ، كما قلنا فى اسم الفاعل إذا جرى خبرا لمبتدأ ، أو صفه لموصوف ، أو حالا لذى حال ، أو صله لموصول ، أو معتمدا على همزه الاستفهام أو حرف النفى ، فالخبر كقولك «زيد قائم أبوه» والصفه كقولك «مررت [٣٠] برجل كريم أخوه» والحال كقولك «جاءنى زيد ضاحكا وجهه» والصله كقولك «رأيت الذاهب غلامه» والمعتمد على الهمزه نحو «أذاهب أخواك» وحرف النفى نحو «ما قائم غلامك» وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره ؛ فلهذا غلب جانب تقديره ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ، والله أعلم.

ص: ٤٧

٧- مسأله : [القول فى تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا (٢) يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ ، نحو «زيد أخوك ، وعمرو غلامك» وإليه ذهب على بن عيسى الرّمّانىّ من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرا.

وأجمعوا على أنه إذا كان صفه أنه يتضمن الضمير ، نحو «زيد قائم ، وعمرو حسن» وما أشبه ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميرا - وإن كان اسما غير صفه - لأنه فى معنى ما هو صفه ، ألا ترى أن قولك «زيد أخوك» فى معنى زيد قريبك ، و «عمرو غلامك» فى معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا فى معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمن ضميرا ، وذلك لأنه اسم محض غير صفه ، وإذا كان عاريا عن الوصفيه فينبغى أن يكون خاليا عن الضمير ؛ لأن الأصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى (١ / ٢٦٠ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان عليه (١ / ١٩١ بولاق) والتوضيح للشيخ خالد (١ / ١٩١ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش (ص ١٠٦ أوربه) وشرح رضى الدين على الكافيه (١ / ٨٦).

٢- أراد المؤلف بالاسم المحض : الاسم الجامد ، ووجهه أن الاسم المشتق يتضمن معنى الفعل ، فهو مشوب برائحه الفعل ، أما الجامد فخالص للإسميه لا تشوبه شائبه الفعل ولا يتضمن معناه ، وسيتضح ذلك من كلام المؤلف غايه الاتضاح ، وقد جاءت هذه العباره فى كلام موفق الدين بن يعيش وفسرها بما ذكرنا ، فى الموضع الذى دللناك عليه ، ونصه «وأما القسم الثانى - وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار - وذلك إذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل ، نحو زيد أخوك وعمرو غلامك ؛ فهذا لا يتحمل الضمير ، لأنه اسم محض عار من الوصفيه» اه.

الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل والصفه المشبهه به نحو «ضارب ، وقاتل ، وحسن ، وكريم» وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهه بحال ، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد أخوك» كان أخوك دليلا على الشخص الذى دل عليه زيد ، وليس فيه دلاله على الفعل ، فكذلك إذا قلت «عمرو غلامك» كان غلامك دليلا على الشخص الذى دلّ عليه عمرو ، وليس فيه دلاله على الفعل ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه [٣١] ، كما لا يجوز فى زيد وعمرو.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «إنما قلنا إنه يتضمن الضمير وإن كان اسما محضا لأنه فى معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك فى معنى قريبك ، وغلامك فى معنى خادمك» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملا للضمير لأنه يشابه الفعل لفظا ويتضمنه معنى ، وهو الأصل فى تحمل الضمائر ، ولا شبهه فى مشابهه اسم الفاعل والصفه المشبهه به للفعل ، ألا ترى أن «خادم» على وزن «يخدم» فى حركته وسكونه وأن فيه حروف خدم الذى هو الفعل ، وكذلك «قريب» فيه حروف قرب الذى هو الفعل ؛ فجاز أن يتضمن الضمير ، فأما أخوك وغلامك فلا شبهه فى أنه لا مشابهه بينه وبين الفعل بحال ، فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، وكونه فى معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبها بالفعل ، ألا ترى أن حروف «أخوك ، وغلامك» عاريه من حروف الفعل الذى هو قرب وخدم ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، ألا ترى أن المصدر إنما عمل عمل الفعل نحو «ضربى زيدا حسن» لتضمنه حروفه ، فلو أقمت ضمير المصدر مقامه فقلت «ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح» لم يجز وإن كان ضمير المصدر فى معناه (١) ؛ لأن المصدر إنما عمل الفعل لتضمنه حروفه ، وليس فى ضمير المصدر لفظ الفعل ؛ فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك هاهنا : إنما جاز أن يتحمل نحو «قريبك ، وخادمك» الضمير لمشابهته للفعل وتضمنه لفظه ، ولم يجز ذلك فى نحو «أخوك» و «غلامك» لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه ، والله أعلم.

١- هذه مسأله خلافيه بين الفريقين ، وما كان ينبغى أن يحتج عليهم بما هو مذهبه دون مذهبهم.

٨- مسأله : [القول فی إبراز الضمیر إذا جری الوصف علی غیر صاحبه]

(١)

ذهب الکوفیون إلی أن الضمیر فی اسم الفاعل إذا جری علی غیر من هو له نحو قولک «هند زید ضاربته هی» لا یجب إبرازه. وذهب البصریون إلی أنه یجب إبرازه. وأجمعوا علی أن الضمیر فی اسم الفاعل إذا جری علی من هو له لا یجب إبرازه.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أنه لا یجب [٣٢] إبرازه فی اسم الفاعل إذا جری علی غیر من هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترک إبرازه فیه إذا جری علی غیر من هو له ، قال الشاعر :

[٢٠](٢) وإنّ امرأ أسری إلیک ودونه

من الأرض موماه وبیداء سملق

١- انظر نفس المراجع التی ذکرناها لک فی المسأله السابقه ؛ فإن هذه المسأله من تتمه المسأله السابقه.

٢- هذان البیتان من کلام الأعشی میمون بن قیس ، وقد أنشد أولهما رضی الدین فی باب الحال ، وأنشدهما معا فی باب الضمیر ، وانظر الخزانه (١ / ٥٥١) وقد أنشدهما ابن منظور (ح ق ق) منسوبین إلیه. و «أسری» سار لیلا ، وموماه : أی صحراء واسعه ، والبیداء : هی الصحراء أیضا ، سموها بذلک لأن سالکها یبید فیها ، أی یهلک ، وسموها أیضا مفازه من الفوز تفاؤلا لسالکها بأن ینجو من الهلکه ، وسملق : أی قفر لا نبات فیها ، ویقال للرجل : أنت حقیق أن تفعل کذا ، وأنت محقوق أن تفعله ، ویقال للمرأه : أنت حقیقه لذلک ، وأنت محقوقه أن تفعلی ذلک ، ومعنی ذلک أنت جدیره وخلیقه وحریه ، والمراد أنه یلزمک فعله لأن فعله حق من الحقوق التی لزمتک. والاستشهاد به فی قوله «لمحقوقه» فإن هذه الکلمه وقعت خبرا لإن فی أول البیتین ، وهذا الخبر جار علی غیر مبتدئه ، نعنی أنه وصف لغیر المبتدأ الذی وقع هو خبرا عنه ، ومع ذلک لم یبرز الضمیر معه ، ولو أبرزه لقال : لمحقوقه أنت ، وما أشبه ذلک ، فلما لم یبرزه دل علی أن إبرازه لیس بضربه لازب ، وسیأتی للمؤلف فیما یلی إخراج هذا الشاهد عن أصل المسأله فیجعل قوله لمحقوقه مبتدأ خبره المصدر المؤول من «أن تستجیبی» أو مبتدأ و «أن تستجیبی» فاعل أغنی عن خبر المبتدأ وسننبه علی ذلک هناک.

لمحقوقه أن تستجيبى دعاءه

وأن تعلمى أنّ المعان موفّق

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال «محقوقه أنت» وقال الآخر :

[٢١](١) يرى أرباقهم متقلّديها

كما صدىء الحديد على الكماه

فترك إبرازه ، ولو أبرزه لقال «متقلديها هم» فلما أضمره ولم يبرزه دلّ على جوازه ، ولأن الإضمار فى اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل ، وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له ، كما إذا جرى على من هو له ؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو «ضارب ، وقاتل» والصفه المشبهه به نحو «حسن ، وشديد» وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشىء يكون أضعف منه فى ذلك الشىء ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير فى كل حاله - إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له - لأدّى ذلك إلى التسويه بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدا تنحطّ عن درجه الأصول ، فقلنا : إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له لأنا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ، ألا ترى أنك لو قلت «زيد أخوه ضارب» وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد ، ويلتبس عليه ذلك؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس ؛

١- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه ولا تكمله ، ولا وجدت من أنشده غير المؤلف. والأرباق : جمع ربق - بكسر الراء وقد تفتح ، والباء ساكنه - وأصله الحبل والحلقه التى تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع ، ومتقلديها : أى جاعليها فى أعناقهم فى موضع القلاده ، والكماه : جمع كمى ، وهو الشجاع المتكمى ، أى المستتر الذى غطى وجهه ، وكانوا يفعلون ذلك إذا كان عليهم ثارات ، مخافه أن يتلمس أحد أعدائهم غفلتهم فيفتك بهم ، والاستشهاد فى البيت بقوله «متقلديها» فإن هذه الكلمه قد وقعت فى هذا البيت مفعولا ثانيا لترى ، وأنت خبير أن أصل المفعول الثانى لأرى خبر مبتدأ ، وأن المفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر ، وأنت ترى أن الخبر جار على غير مبتدئه ، لأن «متقلديها» وصف للابسى ما عبر عنه بالأرباق ، لا للأرباق نفسها ، ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ، ولو أبرزه لقال «متقلديها هم» فدل ذلك على أن إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له ليس واجبا لا معدى عنه.

فوجب إبرازه ؛ لأنه به يحصل إفهام السامع ورفع الالتباس ؛ ويخرج [۳۳] على هذا إذا جرى على من هو له ؛ فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ، ألا ترى أنك لو قلت «زيد ضارب غلامه» لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد ؛ إذ كان واقعا بعده فلا شيء أولى به منه ، فبان بما ذكرنا صحه ما صرنا إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :

* لمحقوقه أن تستجيبى دعاءه* [۲۰]

فلا حجّه لهم فيه ؛ لأنه محمول عندنا على الاتّساع والحذف ، والتقدير فيه : لمحقوقه بك أن تستجيبى دعاءه (۱) ، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ فى العربيه فقد سقط الاحتجاج به.

وأما البيت الثانى ، وهو قول الآخر :

* ترى أرباقهم متقلّديها* [۲۱]

فلا حجّه لهم فيه أيضا ؛ لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) [يوسف : ۸۲] أى : أهل القريه ، وقال تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [البقره : ۹۳] ومنه قولهم «الليله الهلال» أى : طلوع الهلال ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث.

قال الشاعر :

[۲۲](۲) وشرّ المنايا ميّت وسط أهله

كهلك الفتى قد أسلم الحىّ حاضره

۱- يريد أن قول الشاعر «لمحقوقه» ليس خبر «إن» على ما ذكر الكوفيون حتى يكون جاريا على غير من هو له وليس معه ضمير بارز ، وإنما هو مبتدأ ، وقوله «أن تستجيبى» يحتمل وجهين : الأول أن يكون خبر ذلك المبتدأ ، فتكون هذه الجمله فى محل رفع خبر إن ، وكأن الشاعر قد قال : لجدير بك استجابه دعائه ، فليس فى «لمحقوقه» ضمير عائد على غير من جرى عليه ، والوجه الثانى : أن يكون قوله «أن تستجيبى» فى تأويل مصدر مرفوع يقع نائب فاعل لمحقوقه أغنى عن خبره ، ويكون «لمحقوقه» خبر إن ، لكنه غير متحمل للضمير أصلا ، لا بارزا ولا مستترا ، لأنه قد رفع اسما ظاهرا ، غير أن هذا الاسم الظاهر ليس صريحا ، بل هو اسم مؤول من الحرف المصدرى والفعل.

۲- هذا البيت من كلام الحطيئه ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۱۰۹). والمنايا : جمع منيه ، وهى الموت ، وأصلها فعيله بمعنى مفعوله ، وفعلها «منى الله الأمر يمنيه» على مثال قضاه يقضيه ، ومعناه قدره وهيأ له الأسباب ، سمى الموت بذلك لأنه من تقدير الله تعالى ، والحاضر : الحى العظيم أو القوم ، وقال ابن سيده : هو الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم ، ومنه قول الشاعر :

فى حاضـر لجب بالليـل سامره فيه الصواهل والرايات والعكر والاستشـهاد بالبيت فى قوله «ميت وسط أهله» فإن هـذه الكلمه خبر عن قوله «شـر المنايا» وأنت تعلم أن الخبر يجب أن يكون عين مبتـدئه ، وهـذا الخبر ليس عين مبتـدئه ، فوجب أن يكون الكلام على تقدير مضاف يصح معه الكلام ويتم به للخبر ما وجب فيه ، والتقدير : وشـر المنايا منيه ميت وسط أهله ، هذا أصل الكلام ، فحذف المبتدأ وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه.

أى منيه ميت. وقال الآخر :

[٢٣](١) وكيف تواصل من أصبحت

خلالته كأبى مرحب؟

أى : كخلاله أبى مرحب ، وقال الآخر :

[٢٤](٢)أكلّ عام نعم تحوونه

يلحقه قوم وتنتجونه؟

١- هذا البيت من كلام النابغه الجعدى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١١٠) وقد أنشده ابن منظور (خ ل ل) ثالث ثلاثه أبيات ونسبها إليه ، والبيتان قبله هما : أدوم على العهد ما دام لى إذا كذبت خله المخلب وبعض الأخلاء عند البلاء والرزء أروغ من ثعلب والخله - بضم الخاء - والخلاله - بفتح الخاء أو كسرها أو ضمها - والخلوله ، كل ذلك يقال على الصداقه المختصه التى ليس فيها خلل ، تكون فى عفاف الحب ودعارته ، والمخلب : من الخلابه - بكسر الخاء - وهى الخديعه باللسان ، والأخلاء : جمع خليل ، وهو الصديق ، وأبو مرحب : كنيه الظل ، وهو سريع التحول ، وقيل : هى كنيه عرقوب الذى يضرب به المثل فى خلف الوعد ، والذى قيل فيه : مواعيد عرقوب. والاستشهاد بالبيت فى قوله «كأبى مرحب» فإن هذا الجار والمجرور خبر لأصبح ، واسمها هو قوله خلالته ، وأصل معمولى أصبح مبتدأ وخبر ، ولا يصلح أن يكون «كأبى مرحب» خبرا عن الخلاله التى هى الصداقه ؛ لأن هذا الخبر ليس هو عين المبتدأ ، فلزم أن يكون ثمه مضاف محذوف وأن أصل الكلام : أصبحت خلالته كخلاله أبى مرحب ، على نحو ما بيّناه فى البيت السابق.

٢- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٦٥) ولم ينسب فى أصل الكتاب ولا فى شرح شواهده للأعلم ، وهو أيضا من شواهد الرضى (١ / ٨٤) وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ١٩٦) والأشمونى (رقم ١٤٥) وقد نسبه قوم إلى رجل من ضبه ، ولم يعينوه ، وقال البغدادى : هو لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى ، والنعم - بفتح النون والعين جميعا - اسم جنس لفظه مفرد ومعناه جمع ، ونظيره غنم وبقر ، قال الفراء : هو مفرد لا يؤنث ، يقال : هذا نعم وارد ، وقال الهروى : النعم والأنعام يذكران ويؤنثان ، وقال الراغب : النعم مختص بالإبل ، والأنعام يقال للإبل والبقر والغنم ، ويلقحه : مضارع ألقح الفحل الناقه ؛ إذا أحبلها ، وتنتجونه : أى تستولدونه ، يريد أنهم يكثرون من شن الغارات فيأخذون ممن يغيرون عليه النوق الحوامل فتلد عندهم. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أكل عام نعم» فإن قوله «كل عام» ظرف زمان متعلق بمحذوف يقع خبرا مقدما ، وقوله «نعم» مبتدأ مؤخر ، والنعم : اسم من الأسماء الداله على الذات ، ومن المقرر عند النحاه أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم الذات ، وللتخلص من ذلك قدر المؤلف مضافا هو اسم معنى يكون هو المبتدأ وأصل الكلام عنده : أكل عام إحراز نعم ، وقد تبعه فى هذا التقدير ابن صاحب الألفيه ، وقدره الرضى : أكل عام حوايه نعم ، وقوم يقدرونه : أكل عام نهب نعم ، والخطب فى ذلك سهل ؛ فإنّ هؤلاء جميعا يسيرون فى فلك واحد ، وخلاصته أنه لا بدّ من تقدير مضاف يكون اسم معنى ، وهذا أحد وجهين فى هذا البيت ، والوجه

الثانى لأبى العباس المبرد ، وخلاصته أنه يتعين تقدير المضاف إذا كان اسم الذات الواقع مبتدأ مخبرا عنه بظرف زمان ليس له تجدد وحدوث مره بعد مره ، أما إذا كان له تجدد وحدوث مره بعد مره فلا يلزم تقدير مضاف يكون اسم معنى ، والكلام هنا من هذا القبيل ، وانظر إلى قول ابن مالك فى التسهيل «ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت ، أو تنو إضافه اسم معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص ، ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا» اه.

أى : إحراز نعم. وقال الآخر :

[٢٥](١) كأنّ عذيرهم بجنوب سلّى

نعام قاق فى بلد قفار

أى : كأن عذيرهم عذير نعام. والعذير : الحال ، والحال لا يشبّه بالنعام - وقال الآخر :

[٢٦](٢) قليل عيبه ، والعيب جمّ

ولكنّ الغنى ربّ غفور

١- أنشد ابن منظور هذا البيت (س ل ل) ولم ينسبه ، وأنشده فى (ق وق) ونسبه إلى النابغه ، وحكى عن ابن برى نسبته إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلى. وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٠٩) والغدير : القطعه من الماء يغادرها السيل ، أى يتركها ، فهو فعيل بمعنى مفعول مشتق من المغادره على تقدير طرح الحروف الزائده ، والعذير - بالعين المهمله والذال المعجمه - الحال ، وسلى - بكسر السين وتشديد اللام - اسم موضع بالأهواز كثير التمر ، وقاق : أى صوت ، وبلد قفار : أى خاليه موحشه ، وأصل القفار جمع قفر - بالفتح - لكنه توهم سعه البلد وجعل كل جزء منها بلدا فوصف البلد - وهو فى الأصل مفرد - بالجمع على هذا. والاستشهاد بالبيت فى قوله «كأن عذيرهم نعام» فإن الخبر فى هذه الجمله ليس هو عين المبتدأ ، ولهذا كان الكلام على تقدير مضاف يتم به كون الخبر هو المبتدأ ، وأصل الكلام : كأن عذيرهم عذير نعام ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت «أراد عذير نعام ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ومعناه أى كأن حالهم فى الهزيمه حال نعام تغدو مذعوره» اه.

٢- لم أعثر لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به. والجم - بفتح الجيم وتشديد الميم - الكثير. وقد زعم المؤلف أن قول الشاعر «ولكن الغنى رب» على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ولكن الغنى غنى رب ، وهذا كلام فاسد من وجهين : الأول أن كلمه «رب» ههنا معناها المصلح ، فإنك تقول «رب فلان الشىء يربه» تعنى أنه أصلحه ، ومن ذلك قول الشاعر : يرب الذى يأتى من العرف أنه إذا سئل المعروف زاد وتمما ومعنى قول الشاعر «ولكن الغنى رب غفور» ولكن الغنى مصلح لفساد أموره ساتر لمساويه ، وهذا معنى مستقيم من غير تقدير ، والوجه الثانى : أنا نسلم جدلا أن كلمه الرب على المعنى الذى تبادر إلى ذهن المؤلف ، لكن لا نسلم مع ذلك أن الكلام يحتاج إلى تقدير المضاف ، بل تقدير المضاف يفسد المعنى ، وذلك لأن الشاعر يريد تشبيه الغنى بالرب الغفور ، والمعنى على هذا أن الناس يرون عيوب الرجل الغنى قليله ولو كانت أكثر من زبد البحر ، وذلك لأن غناه يغطى عليها ويسترها ، وتأمل ذلك جيدا ، ولا تكن أسير التقليد.

[٣٤] أى : ولكن الغنى غنى رب غفور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى ؛ فعلى هذا يكون قد أجرى قوله «متقلديها» - وهو اسم الفاعل - على ذلك المحذوف ، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير.

وأما قولهم «إن الإضمار فى اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له» قلنا : فلكونه فرعا على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ؛ لئلا يؤدى إلى التسويه بين الأصل والفرع ، ولما يؤدى إليه ترك الإبراز من اللّبس على ما بيّنا ، والله أعلم

۹- مسأله : [القول فی تقدیم الخبر علی المبتدأ]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه لاـ یجوز تقدیم خبر المبتدأ علیه ، مفردا کان أو جمله ؛ [فالمفرد] نحو «قائم زید ، وذاهب عمرو» والجمله نحو «أبوه قائم زید ، وأخوه ذاهب عمرو». وذهب البصریون إلی أنه یجوز تقدیم خبر المبتدأ علیه المفرد والجمله.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا یجوز تقدیم خبر المبتدأ علیه مفردا کان أو جمله لأنه یؤدی إلی أن تقدّم ضمیر الاسم علی ظاهره ، ألا تری أنک إذا قلت «قائم زید» کان فی قائم ضمیر زید؟ وکذلک إذا قلت «أبوه قائم زید» کانت الهاء فی أبوه ضمیر زید ؛ فقد تقدم ضمیر الاسم علی ظاهره ، ولا خلاف أن رتبه ضمیر الاسم بعد ظاهره ؛ فوجب أن لا یجوز تقدیمه علیه.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوّزنا ذلک لأنه قد جاء کثیرا فی کلام العرب وأشعارهم ؛ فأما ما جاء من ذلک فی کلامهم فقولهم فی المثل «فی بیته یؤتی الحکم» وقولهم «فی أکفانه لفّ المیت» و «مشنوء من یشنؤک» وحکی سیبویه «تمیمیّ أنا» فقد تقدم الضمیر فی هذه المواضع کلها علی الظاهر ؛ لأن التقدیر فیها : الحکم یؤتی فی بیته ، والمیت لف فی أکفانه ، ومن یشنؤک مشنوء ، وأنا تمیمیّ ، وأما ما جاء من ذلک فی أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

[۲۷](۲) بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا

بنوهنّ أبناء الرّجال الأباعد

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۱۲ وما یلیها ط أوربه) وشرح الرضی علی الکافیه (۱ / ۸۷ وما یلیها) وحاشیه الصبان علی الأشمونی (۱ / ۲۰۲ بولاق) وشرح الأشمونی (۱ / ۲۸۱ وما بعدها بتحقیقنا) والتوضیح ۱ / ۲۰۳ وما بعدها بولاق).

۲- ینسب قوم هذا البیت للفرزدق همام بن غالب ، والأکثرون علی أنه لا یعرف قائله مع کثره استشهاد العلماء به فی کتب النحو والبلاغه والفرائض ، وألفاظه ومعناه فی غایه الوضوح. وقد استشهد به الرضی فی شرح الکافیه (۱ / ۸۷) والأشمونی فی شرح الألفیه (رقم ۱۵۳) وابن هشام فی أوضح المسالک (رقم ۷۱ بتحقیقنا) وفی مغنی اللبیب (رقم ۷۰۲ بتحقیقنا) والاستشهاد به فی قوله «بنونا بنو أبنائنا» فإن هذه الجمله اشتملت علی مبتدأ وخبر ، وقد تقدم الخبر - وهو قوله بنونا - علی المبتدأ - وهو قوله بنو أبنائنا - وقد استساغ الشاعر تقدیم الخبر علی المبتدأ مع کونهما فی رتبه واحده من التعریف وکل واحد منهما صالح للابتداء به لوجود قرینه معنویه مرشده إلی المبتدأ وإلی الخبر ، معینه أحدهما للابتداء به والآخر للإخبار به ، وذلک أنه یرید تشبیه أبناء الأبناء بالأبناء ، فی المحبه والعطف علیهم ، ولا یمکن أن یتسرب إلی فهم أحد أن غرضه تشبیه الأبناء بأبناء الأبناء ، فإن أصل المحبه والحنان والعطف للأبناء والغرض إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم فی هذه الخلال ، لا العکس.

[۳۵] ویروی «الأکارم» وتقدیره : بنو أبنائنا بنونا. وقال الآخر :

[۲۸][(۱)]فتی ما ابن الأغرّ إذا شتونا

وحبّ الزّاد فی شهری قماح

وتقدیره : ابن الأغر فتی ما إذا شتونا ، وقال الشّمّاخ :

[۲۹][(۲)] کلا یومی طواله وصل أروی

ظنون ، آن مطّرح الظّنون

۱- هذا البیت من کلام مالک بن خالد الهذلی ، وقد أنشده ابن منظور (ق م ح) ونسبه إلیه. وقوله «فتی ما» معناه فتی أی فتی ، فما هذه صفه لفتی ، والشتاء عندهم زمن الجدب والقحط ، ولهذا یکون الکرم فیه نادرا ، ومن یطعم قلیلا ، وهو ممدوح أشد المدح ، وقوله «حب» هو بضم الحاء - مثل نعم فی المدح ، وشهرا قماح - بضم القاف بزنه غراب أو بکسرها بزنه کتاب - هما کانون الأول وکانون الثانی ، سموهما بذلک لأنهما یکره فیهما شرب الماء ، وقد قالوا «قمح البعیر ، وقامح» إذا رفع رأسه عند الحوض وامتنع من الشرب ، والاستشهاد به فی قوله «فتی ما ابن الأغر» فإن هذه جمله من مبتدأ وخبر ، وقد تقدم فیها الخبر علی مبتدئه ، ولا یجوز لک أن تجعل المتقدم - وهو قوله فتی ما - مبتدأ ، والمتأخر - وهو قوله ابن الأغر - خبرا عنه ، وذلک لأن المتقدم نکره والمتأخر معرفه ، والأصل فی المبتدأ أن یکون معرفه ولا یکون نکره إلا بمسوغ ، والأصل فی الخبر أن یکون نکره ؛ لأنه یکون مجهولا للمخاطب حتی یفیده الکلام فائده جدیده لم تکن عنده قبل الکلام.

۲- هذا البیت للشماخ بن ضرار الغطفانی - کما قال المؤلف - وقد أنشده ابن منظور (ط ول) وأنشده یاقوت فی معجم البلدان (طواله). وطواله - بضم الطاء وفتح الواو مخففه - قال یاقوت : موضع ببرقان فیه بئر ، وقال نصر : بئر فی دیار فزاره لبنی مره وغطفان ، وأروی : من أسماء النساء ، وظنون : مظنون غیر مقطوع به ، ومطرح - بضم المیم وتشدید الطاء مفتوحه - مصدر میمی بمعنی الإطراح. والاستشهاد به فی قوله «کلا یومی طواله وصل أروی ظنون» فإن قوله «وصل أروی» مبتدأ ، وقوله «ظنون» خبر المبتدأ ، وقد تقدم المبتدأ وتأخر الخبر علی ما هو الأصل فیهما ، ولکن قوله «کلا یومی طواله» ظرف متعلق بظنون الذی هو الخبر ، وقد تقدم هذا الظرف علی المبتدأ کما هو ظاهر ، وقد استقر عند النحاه أن تقدیم المعمول یدل علی أن العامل فیه یجوز أن یتقدم فیکون فی موضع هذا المعمول ، فلما تقدم الظرف وهو معمول للخبر دل علی أن الخبر العامل فی هذا الظرف یجوز أن یقع فی الموضع الذی وقع فیه الظرف.

ووجه الدلاله من هذا البيت هو أن قوله «وصل أروى» مبتدأ ، و «ظنون» خبره ، و «كلا يومى طواله» ظرف يتعلق ب «ظنون» الذى هو خبر المبتدأ ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ؛ فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنك لو قلت «القتال زيدا حين تأتى» فنصبت زيدا بتأتى لم يجز ، لأنه لا يجوز أن تقدم تأتى على «حين» فتقول : القتال تأتى حين ؛ فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن المعمول تبع للعامل ، فلا يفوقه فى التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدّمنا التابع على المتبوع ؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبه السيد ، وذلك عدول عن الحكمه ، وخروج عن قضيه المعدله ، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى ؛ لأن رتبه العامل قبل رتبه المعمول ، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «لو جوّزنا تقديمه لأدّى ذلك إلى أن تقدّم ضمير الاسم على ظاهره» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أنه متأخر فى التقدير ، وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا ، فلا اعتبار بهذا التقديم فى منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع «ضرب غلامه زيد» إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا ؛ لأن غلامه وإن كان متقدما عليه فى اللفظ إلا أنه فى تقدير التأخير ؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، قال الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى) [طه : ۶۷] فالهاء عائده إلى موسى وإن كان متأخرا [۳۶] لفظا ؛ لأن موسى فى تقدير التقديم ، والضمير فى تقدير التأخير ، قال زهير :

[۳۰](۱) من يلق يوما على علّاته هرما

يلق السّماحه منه والنّدى خلقا

۱- هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى - كما قال المؤلف - من قصيده يمدح فيها هرم بن سنان المرى. وقوله «على علاته» المراد منه على كل حال ، ومن ذلك قول زهير أيضا : إن البخيل ملوم حيث كان ول كن الجواد على علاته هرم و «السماحه» الجود والعطاء ، تقول : سمح - بوزن كرم - سماحا ، وسماحه وسموحه وهو رجل سمح : أى جواد كريم. والندى : الكرم ، والخلق : الطبيعه والسجيه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «علاته» فإن هذه الهاء ضمير غيبه يعود إلى هرم ، وهو متأخر فى اللفظ عن الضمير ، ونظير ذلك فى البيت الآخر الذى أنشدناه ، وذلك يدل على أن العرب ما كانوا يرون بأسا فى الإتيان بضمير الغيبه قبل مرجعه فى بعض المواضع ، وقد جاءوا بذلك فى النثر أيضا ، ومنه قولهم فى مثل «فى بيته يؤتى الحكم» وقولهم «فى أكفانه لف الميت» وقد ذكرهما المؤلف.

وقال الأعشى :

[٣١][(١)] أصاب الملوك فأفناهم

وأخرج من بيته ذا جدن

ويروى «ذا يزن».

وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر «كان» على اسمها ، نحو «كان قائما زيد» وإن كان قد قدّم فيه ضمير الاسم على ظاهره ، إلا أنه لما كان فى تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، ولهذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير ، ألا ترى أنه لا يجوز «ضرب غلامه زيدا» إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدا مفعولا ؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشىء عن الموضع الذى يستحقه ؛ فأما إذا وقع فى الموضع الذى يستحقه فمحال أن يقال إن النيّه به غير ذلك. وهاهنا قد وقع الفاعل فى رتبته والمفعول فى رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير فى تقدير التأخير ، بخلاف ما إذا قلت : «ضرب غلامه زيد» فجعلت غلامه مفعولا وزيدا فاعلا ، فأما قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ) [البقره : ١٢٤] فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذ ابتلى ربّه إبراهيم ، فيكون إضمارا قبل الذكر كقولك : «ضرب غلامه زيدا» إلا أن بينهما فرقا ، وذلك لأن قولك «ضرب غلامه زيدا» تقدّم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظا وتقديرا ، وقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) [البقره : ١٢٤] تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرا لا لفظا ، والضمير متى تقدم تقديرا لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديرا فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظا وتقديرا ، والله أعلم.

١- هذا البيت من كلام أبى بصير صناجه العرب الأعشى ميمون بن قيس - كما قال المؤلف - من كلمه له ثابته فى ديوانه (ص ١٣ ط فينا) وذو يزن - بفتح الياء والزاى جميعا - ملك من ملوك حمير ، وإليه تنسب الرماح اليزنيه ، ويقال : يزن اسم موضع فى اليمن ، أضيف إليه ذو ، فصار معناه صاحب يزن ، وأطلق على هذا الملك ، ونظيره : ذو رعين - بزنه المصغر - وذوجدن ، أى صاحب رعين وصاحب جدن ، وهما قصران. والاستشهاد بالبيت فى قوله «بيته» فإن هذه الهاء ضمير غيبه يعود إلى ذى يزن ، وهو متأخر عن الضمير ، وذلك يدل على أن العرب كانوا يرون أنه يجوز فى بعض المواضع أن يكون مرجع ضمير الغائب متأخرا عن ذلك الضمير ، ومتى كانوا يرون ذلك جائزا بطل قول الكوفيين إن تقديم الخبر يشتمل على محظور وهو تقدم ضمير الغائب على مرجعه ؛ لأن الخبر يشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ ، وهذا واضح إن شاء الله.

۱۰- مسأله : [القول فی العامل فی الاسم المرفوع بعد لو لا]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «لو لا» ترفع الاسم بعدها ، نحو «لو لا زید لأکرمتک» ، وذهب البصریون إلی أنه یرتفع بالابتداء.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : [۳۷] إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبه عن الفعل الذی لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدیر فی قولک «لو لا زید لأکرمتک» لو لم یمنعنی زید من إکرامک لأکرمتک ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفیفا ، وزادوا «لا» علی «لو» فصار بمنزله حرف واحد ، وصار هذا بمنزله قولهم «أمّا أنت منطلقا انطلقت معک» والتقدیر فیه : أن کنت منطلقا انطلقت معک ، قال الشاعر :

[۳۲](۲) أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومی لم تأکلهم الضّبع

والتقدیر فیه : أن کنت ذا نفر ، فحذف الفعل ، وزاد «ما» علی أن عوضا عن

۱- انظر فی هذه المسأله : حاشیه الصبان علی الأشمونی (۱ / ۲۰۷ و ۴ / ۴۰ بولاق) والتصریح للشیخ خالد (۱ / ۲۱۲ و ۲ / ۳۳۰ بولاق) ومغنی اللبیب لابن هشام (ص ۲۷۲ بتحقیقنا) وشرح موفق الدین بن یعیش علی مفصل الزمخشری (ص ۱۱۶ أوربه) وشرح الرضی علی الکافیه (۱ / ۹۳).

۲- هذا البیت للعباس بن مرداس السلمی ، وقد أنشده سیبویه (۱ / ۱۴۸) وابن منظور (ض ب ع) ونسبه له ، وهو من شواهد الأشمونی (رقم ۲۰۷) وابن هشام فی أوضح المسالک (رقم ۹۷) وابن عقیل (رقم ۷۴) وأبو خراشه : کنیه خفاف بن ندبه أحد أغربه العرب ، وقد أسلم وشهد مع رسول الله صلی الله علیه وسلم حنینا ، وقیل : شهد فتح مکه. وذا نفر : یرید به ذا رهط کثیر العدد ، وأصل الضبع الحیوان المعروف ثم استعیر للسنه المجدبه ، یقول : إن کنت تفخر علینا بکثره عدد قومک ، فإن لا فخر لک فی ذلک ؛ لأن قومی لم تکن قلتهم بسبب موتهم فی القحط والجماعه ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «أما أنت» فإن أصل هذه العباره «أن کنت» فحذفت کان ثم عوض عنها «ما» وأدغمت میم ما فی نون أن ، فتاب هذا الحرف الذی هو ما مناب فعل هو کان ، قالوا : وإذا ناب منابه أدی ما کان الفعل یؤدیه ، وقد کان هذا الفعل یرفع الاسم الذی بعده ، فما رافعه له ، وقد أوضح المؤلف هذا الکلام.

الفعل ، كما كانت الألف فى اليمانى (۱) عوضا عن إحدى ياءى النسب ، والذى يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، ونحن وإن اختلفنا فى أنّ «أن» هاهنا هل هى بمعنى إن الشرطيه أو أنها فى تقدير لأن فما اختلفنا فى أن «ما» عوض عن الفعل ، وكذلك أيضا قولهم «إمّا لا فافعل هذا» تقديره : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل فى هذا أن الرجل تلزمه أشياء ، فيطالب بها ، فيمتنع منها ، فيقنع منه ببعضها ، فيقال له «إمّا لا فافعل هذا» أى : إن لم تفعل ما يلزمك فأفعل هذا ، ثم حذف الفعل لكثره الاستعمال وزيدت «ما» على «إن» عوضا عنه فصارا بمنزله حرف واحد ، والذى يدل على أنها صارت عوضا عن الفعل أنه يجوز إمالتها فيقال «إما لا» بالإماله كما أمالوا «بلى» و «يا» فى النداء ، فلو لم تكن كافيه من الفعل وإلا لما جازت إمالتها ؛ لأن الأصل فى الحروف أن لا تدخلها الإماله ، فلما جاز إمالتها هاهنا دل على أنها كافيه من الفعل ، كما كانت «بلى» و «يا» كذلك ، وكذلك أيضا قالوا «من سلّم عليك فسلّم عليه ومن لا فلا تعبأ به» وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، وقال الشاعر :

[۳۳](۲) فطلّقها فلست لها بندّ

وإلّا يعل مفرقك الحسام

أراد : وإلّا تطلقها يعل ، وكذلك قالوا «حينئذ الآن» تقديره : واسمع الآن ، ومعناه أن ذاكرا ذكر شيئا فيما مضى يستدعى فى الحال مثله فقال له المخاطب «حينئذ الآن» أى : كان الذى تذكره حينئذ ، واسمع الآن ، أو دع الآن ذكره أو [۳۸] نحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا «ما أغفله عنك شيئا» وتقديره : انظر شيئا ، كأن قائلا قال «ليس بغافل عنى» فقال المجيب : ما أغفله عنك شيئا ، أى انظر شيئا ، فحذف. والحذف فى كلامهم لدلاله الحال وكثره الاستعمال أكثر من أن يحصى ؛

۱- اليمانى : نسبه إلى اليمن ، وأصل القياس أن يقال «يمنى» بلفظ المنسوب إليه مضافا إليه ياء مشدده ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها ألفا بعد الميم ، ونظيره قولهم شآم فى النسبه إلى الشأم.

۲- هذا البيت من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصارى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۱۰۹۰) وأوضح المسالك (رقم ۵۱۶) ومغنى اللبيب (رقم ۹۰۵) وابن عقيل (رقم ۳۴۵) وقوله «طلقها» أمر من التطليق وهو فصم عروه الزواج وحل العصمه «ند» أى مكافىء ، ويروى «بكفء» وهو بضم الكاف وسكون الفاء وآخره همزه - المساوى فى نسب وغيره مما تعتبره الشريعه صفات لازمه للتكافؤ بين الزوجين «مفرقك» المفرق - بزنه المجلس والمقعد - وسط الرأس «الحسام» السيف ، والاستشهاد به فى قوله «وإلا» فإن هذه الكلمه مؤلفه من حرفين أولهما إن الشرطيه ، والثانى لا النافيه ، وقد حذف فعل الشرط ، وأصل الكلام : وإن لا تطلقها يعل - الخ.

فدل على أنّ الفعل محذوف هاهنا بعد «لو لا» وأنه اكتفى بلولا ، على ما بيّنا ؛ فوجب أن يكون مرفوعا بها.

والذى يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن «أنّ» إذا وقعت بعدها كانت مفتوحه نحو قولك «لو لا أن زيدا ذاهب لأكرمتك» ولو كانت فى موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسوره ؛ فلما وجب الفتح دل على صحه ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون «لو لا» وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصّا ، ولو لا لا تختصّ بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، قال الشاعر :

[٣۴](١) قالت أمامه لمّا جئت زائرها :

هلّا رميت ببعض الأسهم السّود

لا درّ درّك ؛ إنّى قد رميتهم

لو لا حددت ولا عذرى لمحدود

١- أنشد ابن يعيش هذين البيتين ، ونسبهما إلى الجموح ، وأنشدهما الرضى من غير عزو ، وشرحهما البغدادى فى الخزانه ١ / ٢٢١ ، وأنشدهما ابن منظور (ع ذ ر) ونسبهما للجموح الظفرى ، ثم قال : «يقال : هذا الشعر لراشد بن عبد ربه ، وكان اسمه غاويا ، فسماه النبى صلى الله عليه وسلم راشدا» اه ، وأمامه : اسم امرأه ، والأسهم السود : يقال هى كنايه عن الأسطر المكتوبه ، يعنى هلا كتبت لى كتابا ، ويقال : الأسهم السود نظر مقلتيه ، وكلا هذين التفسيرين مما لا أستسيغه ، ولا هو مما يلتئم مع البيت التالى ، وحددت : معناه حرمت ومنعت وفارقنى الجد والحظ ، والعذرى - بضم العين وسكون الذال - المعذره ، واستشهاد المؤلف بهذا البيت للبصريين فى قوله «لو لا حددت» حيث دخلت لو لا على الفعل ، وقد دخلت على الاسم فى شواهد كثيره ، وذلك يدل على أنها ليست مختصه بالاسم ولا هى مختصه بالدخول على الفعل ، بل تدخل على كل واحد من القبيلين ، ومتى سلم أنها ليست مختصه بأحد القبيلين لم تكن عامله ؛ لأن من المقرر عندهم أن كل حرف مشترك لا يعمل فى أحد القبيلين ، وهذا الكلام منقوض من ثلاثه أوجه : الأول : أنا لا نسلم أن «لو لا» فى هذا الشاهد هى لو لا التى نقول نحن يا معشر الكوفيين إنها ترفع الاسم الذى يليها ، بل هى مؤلفه من حرفين الأول لو التى هى حرف امتناع لامتناع. والثانى لا النافيه ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، وسيأتى فى شرح الشاهد ٣٧ كلام على هذا الوجه ، والوجه الثانى : نسلم أن «لو لا» التى فى هذا الشاهد هى لو لا التى وقع الخلاف بيننا وبينكم بشأنها ، لكن لا نسلم أنها داخله على الفعل فى اللفظ والتقدير جميعا ، بل هى داخله على الاسم عند التحقيق ، وذلك أن الكلام على تقدير أن المصدريه التى تنسبك مع هذا الفعل بالاسم ، وأصل الكلام لو لا أن حددت ، فحذف الشاعر أن وهو ينويها ، والتقدير : لو لا الحد ، أى لو لا المنع والحرمان ، وحذف أن المصدريه مع نيتها واقع فى كلام العرب ، والوجه الثالث : أنا لا نسلم ما أصلتموه من القاعده القائله إن الحرف المشترك لا يعمل فى أحد القبيلين ، فكم من الحروف المشتركه وهو عامل ، مثل ما ولا النافيتين ، وبعض الحروف المختصه لا يعمل شيئا مثل أل ، فالقاعده غير مطرده ولا

منعکسه.

فقال «لو لا حددت» فأدخلها على الفعل ؛ فدلّ على أنها لا تختصّ ؛ فوجب أن لا تكون عامله ، وإذا لم تكن عامله وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء.

والذى يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لو لم يمنعنى زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه بولا ، قال الله تعالى : (وَما يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ ، وَلَا الظُّلُماتُ وَلَا النُّورُ ، وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ، وَما يَسْتَوِى الْأَحْياءُ وَلَا الْأَمْواتُ) [فاطر : ١٩ - ٢٢] ثم قال الشاعر :

[٣٥](١) فما الدّنيا بباقاه لحىّ

ولا حىّ على الدّنيا بباق

قوله «بباقاه» أراد بباقيه ، فأبدل من الكسره فتحه ، فانقلبت الياء ألفا ، وهى لغه طيّىء ، وقال الآخر :

[٣٦](٢) وما الدّنيا بباقيه بحزن

أجل ، لا ، لا ، ولا برخاء بال

فلما لم يجز أن يقال «لو لا أخوك ولا أبوك» دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما [٣٩] قولهم «إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصّا ، ولو لا حرف غير مختصّ» قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا

١- قول الشاعر «بباقاه» أراد بباقيه ، اسم فاعل من البقاء ، ولغه جمهره العرب تقتضى بقاء هذه الياء على حالها مثل راغيه وثاغيه وراضيه وحاميه ؛ لأنهم لا يقلبون الواو والياء المتحركتين ألفا إلا أن يكون ما قبلهما مفتوحا نحو سما وعدا وغدا وبدا ونحو الندى والهدى والتقى ؛ فإن انكسر ما قبلهما أو انضم سلمتا نحو العوض والحيل والسور ، وإنما يقلبها لمجرد تحركها طيّىء وحدهم ، وقد ورد عنهم فى كل فعل واوى اللام أو يائى اللام وهو مكسور العين قلب واوه أو يائه ألفا فيقولون : رضا وبقى وحيا بفتح العين وقلب اللام ألفا ، وجمهور العرب يقولون : رضى وبقى وحيى بكسر العين وبقاء الياء إن كانت اللام ياء أو قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما فى نحو رضى. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولا حى - الخ» فإن هذه الكلمه معطوفه على قوله «فما الدنيا - الخ» والمعطوف عليه منفى بما ؛ فلزم إدخال حرف النفى الذى هو لا على المعطوف بعد واو العطف.

٢- أصل الرخاء سعه العيش ، وفعله من أبواب كرم ودعا وسعى ورضى ، وهو راخ ورخى ، ويقولون «فلان رخى البال» يريدون أنه فى نعمه وأنه واسع الحال ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «ولا برخاء بال» فإن هذه الكلمه معطوفه على قوله «بحزن» وقد قرن بواو العطف حرف النفى كما نرى.

كان مختصّا ، ولكن لا نسلم أن لو لا غير مختص. قولهم «إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

* لولا حددت ولا عذرى لمحدود* [۳۴]

فأدخلها على الفعل» قلنا : لو التى فى هذا البيت ليست مركبه مع «لا» كما هى مركبه مع لا فى قولك «لو لا زيد لأكرمتك» وإنما لو حرف باق على أصله من الدلاله على امتناع الشىء لامتناع غيره ، و «لا» معها بمعنى لم ؛ لأن لا مع الماضى بمنزله لم مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم لو لم أحد ، وهذا كقوله تعالى : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَهَ) [البلد : ۱۱] أى : لم يقتحم العقبه ، وكقوله تعالى : (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى) [القيامه : ۳۱] أى : لم يصدّق ولم يصلّ ، وكقول الشاعر :

[۳۷](۱) إن تغفر اللهمّ تغفر جمّا

وأىّ عبد لك لا ألمّا

۱- أنشد هذا البيت ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۴۰۶) وقال قبل إنشاده «وقال أبو خراش الهذلى وهو يطوف بالبيت» وأنشده ابن منظور (ل م م) ونسبه إلى أميه بن أبى الصلت ، ثم قال «قال ابن برى : الشعر لأميه بن أبى الصلت ، قال : وذكر عبد الرحمن عن عمه (الأصمعى) عن يعقوب عن مسلم بن أبى طرفه الهذلى ، قال : مرّ أبو خراش يسعى بين الصفا والمروه وهو يقول : لا هم هذا خامس إن تما أتمه الله ، وقد أتما إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما» اه وتقول «ألم الرجل» إذا أتى بصغار الذنوب ، مأخوذ من اللمم وهو صغار الذنوب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «لا ألما» فإن المؤلف زعم أن لا فى هذا البيت بمعنى لم ، والماضى بمعنى المضارع ، وكأن الشاعر قد قال «وأى عبد لك لم يأت بصغار الذنوب» ، والسر فى ذلك هو أن النحاه يرون أن النافيه إذا دخلت على فعل ماض لفظا ومعنى وجب تكرارها ، مثل ما فى قوله تعالى : (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى) ومثل ما جاء فى الحديث «فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى» ومثل قول الهذلى «كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل» : فإن كان الفعل ماضى اللفظ دون المعنى لم يجب التكرار ، نحو قول الشاعر : حسب المحبين فى الدنيا عذابهم تالله لاعذبتهم بعدها سقر فإن عذاب سقر مستقبل لا سابق ، ومن هذا الباب فعل الدعاء نحو قولهم «لا فض الله فاك» وقول الشاعر : لا بارك الله فى الغوانى! هل يبتن إلا لهن مطلب؟ فلما ورد على النحاه بيت الشاهد والبيت الذى يليه (رقم ۳۸) وقول السفاح ابن بكير اليربوعى : من يك لاساء فقد ساءنى ترك أبينيك إلى غير راع وذلك من قبل أن لا النافيه فى قول الشاعر «لا ألما» وقول الآخر «لا فعله» وقول الثالث «لا ساء» قد دخلت على أفعال ماضيه فى اللفظ والمعنى - لما رأى النحاه ذلك انطلقوا يلتمسون لأنفسهم مخرجا ، فأما المؤلف فقد سمعت كلامه ، وأما قوم آخرون فقد زعموا فى بعض ذلك أن «لا» مكرره فى المعنى وإن لم تتكرر فى اللفظ ، ومن أمثله ذلك ما قاله الزمخشرى فى قوله تعالى : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَهَ) قال «فإن قلت : قلما تقع لا الداخله على الماضى إلا مكرره ؛ فما لها لم تكرر فى الكلام الأفصح؟ قلت : هى متكرره فى المعنى ؛ لأن المعنى : فلا فك رقبه ولا أطعم مسكينا ، ألا ترى أنه فسر العقبه بذلك» اه ، وتفسير العقبه هو قوله تعالى : (وَما أَدْراكَ مَا الْعَقَبَهُ؟ فَكُّ رَقَبَهٍ ، أَوْ إِطْعامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَهٍ يَتِيماً) وذهب قوم فى الشواهد التى ذكرناها إلى أنها شاذه لا يقاس عليها ولا تنبنى عليها قاعده.

وكقول الآخر :

[٣٨][(١)]* وأىّ أمر سيّىء لا فعله*

أى : لم يفعله ، فكذلك هاهنا قوله «لو لا حددت» أى لو لم أحدّ ؛ فدلّ على أن «لو لا» هذه ليست لو لا التى وقع فيها الخلاف ، فدلّ على أنها مختصه بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عامله على ما بيّنا.

وأما قولهم «لو كانت لو لا هى العامله لأن التقدير لو لم يمنعنى زيد لكان فيها معنى الجحد ، فكان ينبغى أن يعطف عليها بولا : لأن الجحد يعطف عليه بولا- إلى آخر ما قرّروه» قلنا : إنما لم يجز ذلك لأن «لو لا» مركبه من لو ولا ، فلما ركبتا خرجت لو من حدها ولا من الجحد ؛ إذ ركبتا فصيّرتا حرفا واحدا ؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما قلنا فى «لو لا» بمعنى التّحضيض ، ولو ما وألّا وما أشبهه ، وكذلك هاهنا ؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بولا ، والله أعلم.

١- هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده ابن منظور (ز ن ى) ولم يعزه ، وقد استشهد به رضى الدين فى شرح الكافيه فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ٢٢٨) ونسبه لشهاب بن العيف ، وهو أيضا من شواهد الكشاف فى تفسير سوره البلد ، ومن شواهد مغنى اللبيب (رقم ۴٠۵) وقبله قول الراجز : لا هم إن الحارث بن جبله زنى على أبيه ثم قتله * وكان فى جاراته لا عهد له* وقوله «زنى على أبيه» يروى بتخفيف النون ويروى بتشديدها ، ومعناها ضيق على أبيه ، وقال ابن هشام «أصله زنى بامرأه أبيه ، فحذف المضاف ، وأناب على عن الباء» اه ، وهو تكلف لا مبرر له ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «لا فعله» حيث دخلت لا- النافيه على الفعل الماضى لفظا ومعنى ولم تتكرر ، والمؤلف يذكر أن لا بمعنى لم والماضى بمعنى المضارع ، على نحو ما أسلفناه لك فى شرح الشاهد السابق.

۱۱- مسأله : [القول فی عامل النّصب فی المفعول]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا ، نحو «ضرب زيد عمرا». وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونصّ هشام بن معاويه صاحب الكسائى على أنك إذا قلت «ظننت زيدا قائما» تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعوليه ، والعامل فى الفاعل معنى الفاعليه.

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل ، لفظا أو تقديرا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزله الشىء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعه أوجه :

الأول : أن إعراب الفعل فى الخمسه الأمثله يقع بعده نحو «يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأه» ولو لا أن الفاعل بمنزله حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده.

والوجه الثانى : أنه يسكّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ، نحو «ضربت ، وذهبت» لئلا يجتمع فى كلامهم أربع حركات متواليات فى كلمه واحده ، ولو لا أن ضمير الفاعل بمنزله حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعل علامه التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا ، فلولا أنه يتنزل منزله بعضه وإلا لما ألحق علامه التأنيث ؛ لأن الفعل لا يؤنّث ، وإنما يؤنث الاسم.

۱- انظر فى شرح هذه المسأله : شرح المفصل (ص ۱۵۳) وشرح الكافيه (۱ / ۱۱۵) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ۳۷ ط ليدن) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى (۱ / ۳۷۴ بولاق).

والوجه الرابع : أنهم قالوا «حبّذا» فركبوا حبّ وهو فعل مع ذا وهو اسم ؛ فصارا بمنزله شيء واحد ، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

والوجه الخامس : أنهم قالوا فى النسب إلى كنت «كنتىّ» فأثبتوا التاء (١) ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزله حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها.

والوجه السادس : أنهم قالوا «زيد ظننت منطلق» فألغوا ظننت ، ولو لا أن الجمله من الفعل [٤١] والفاعل بمنزله المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل.

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد «قفا» على التثنيه ؛ لأن المعنى قف قف ، قال الله تعالى : (أَلْقِيا فِي جَهَنَّمَ) [ق : ٢٤] فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد وهو مالك خازن النار ؛ لأن المعنى : ألق ألق ، والتثنيه إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛ فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزله الشيء الواحد.

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزله الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ؛ دلّ على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم فى الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان فى الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما. والذى يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير فى العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وهو باق على أصله فى الاسميه ؛ فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل ، وإضافه ما لا تأثير له فى العمل إلى ما له تأثير ينبغى أن يكون لا تأثير له.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما - إلى آخر ما قرروا» قلنا : هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه ؛ لما بيّنا أن الفاعل اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالكلام على من ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر لهذا المعنى ،

١- مثل ما فى قول الشاعر : فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

وقد بيّنا فساد ذلك مستقصى فى مسأله المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده هاهنا.

وأما قولهم «لو كان الفعل هو العامل فى المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه» قلنا : هذا يبطل بإنّ ؛ فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال «إن فى الدار لزيدا ، وإن عندك لعمرا» قال الله سبحانه : (إِنَّ فِي ذلِكَ لَآيَةً) [البقره : ۲۴۸] وقال [۴۲] تعالى : (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً) [المزمل : ۱۲] فنصب الاسم بإنّ وإن لم تله فكذلك هاهنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك فى الحرف - وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه فى العمل - فلأن لا يلزم ذلك فى الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى ، على أنا نقول : إن الفعل قد ولى المفعول ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعانى صار يعمل عملين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول ؛ لزيادته على حروف المعانى ؛ فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بان أنه قد وليه العامل (۱) ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده.

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعوليه والفاعليه فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسمّ فاعله نحو «ضرب زيد» لعدم معنى الفاعليه ، وأن ينصب الاسم فى نحو «مات زيد» لوجود معنى المفعوليه ، فلما ارتفع ما لم يسمّ فاعله مع وجود معنى المفعوليه وارتفع الاسم فى نحو «مات زيد» مع عدم معنى الفاعليه ؛ دل على فساد ما ذهب إليه. والله أعلم.

۱- كذا ، ولعل الصواب «بان أنه قد وليه المعمول».

١٢- مسأله : [القول فى ناصب الاسم المشغول عنه]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم «زيـدا ضـربته» منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصـريون إلى أنه منصوب بفعل مقـدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأن المكنىّ - الـذى هو الهاء العائـد - هو الأول فى المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوبا به ، كما قالوا «أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا».

وأما البصـريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن فى الذى ظهر دلاله عليه ، فجاز إضـماره اسـتغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه.

وأمـا الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكنىّ هو الأول [٤٣] فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبـا به كقولهم : «أكرمت أباك زيـدا» على البـدل ، وجاز أن يكون بـدلا لأنه تأخر عن المبـدل عنه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البـدل إلا متأخرا عن المبـدل منه ، وأما هاهنا فقـد تقـدم زيـد على الهاء ؛ فلا يجوز أن يكون بـدلا منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقـدم البـدل على المبـدل منه ، على أنّا نقول : إن العامل فى البـدل عنـدنا غير العامل فى المبـدل منه ، وإن العامل فى المبـدل منه على تقـدير التكرير فى البـدل ، والـذى يـدل على ذلك إظهاره فى البدل كما أظهر فى المبدل منه ، قال الله تعالى : (قـالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْـتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْـعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف : ٧٥] فقـوله : (لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) بـدل من قوله : (لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا) فأظهر العامل فى البدل كما

١- انظر فى هـذه المسأله : التصـريح للشـيخ خالد (١ / ٣٥٠ بولاق) وحاشـيه الصـبان على الأشمونى (٢ / ٥٧ وما بعدها) وشـرح المفصل (ص ١٩٨ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافيه (١ / ١٤٨).

أظهره فى المبدل منه ، وقال تعالى : (وَلَوْ لا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ) [الزخرف : ٣٣] فقوله : (لِبُيُوتِهِمْ) بدل من قوله : (لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ، فدلّ على أنه فى تقدير التكرير ، وأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه ، والله أعلم.

۱۳- مسأله : [القول فی أولی العاملین بالعمل فی التنازع]

(۱)

ذهب الکوفیون فی إعمال الفعلین ، نحو «أکرمنی وأکرمت زیدا ، وأکرمت وأکرمنی زید» إلی أن إعمال الفعل الأول أولی ، وذهب البصریون إلی أن إعمال الفعل الثانی أولی.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أن إعمال الفعل الأول أولی النقل ، والقیاس.

أما النقل فقد جاء ذلک عنهم کثیرا ، قال امرؤ القیس :

[۳۹](۲) فلو أنّ ما أسعی لأدنی معیشه

کفانی ، ولم أطلب ، قلیل من المال

۱- انظر فی شرح هذه المسأله : حاشیه الصبان علی الأشمونی (۲ / ۸۷ بولاق) وتصریح الشیخ خالد (۱ / ۳۸۶ بولاق) وشرح الأشمونی (۲ / ۳۱۰ بتحقیقنا) ، وشرح المفصل لابن یعیش (ص ۹۴ أوربه) وشرح الرضی علی الکافیه (۱ / ۷۰).

۲- - البیت کما قال المؤلف من قصیده لامرىء القیس بن حجر الکندی ؛ مطلعها قوله : ألا عم صباحا أیها الطلل البالی وهل یعمن من کان فی العصر الخالی؟ وقد استشهد بالبیت رضی الدین فی باب التنازع ، وشرحه البغدادی (۱ / ۱۵۸) وابن هشام فی مغنی اللبیب (رقم ۴۱۷ بتحقیقنا) وفی شرح قطر الندی (رقم ۸۱) والأشمونی (رقم ۴۰۷) وسیبویه (۱ / ۴۱) وابن یعیش (ص ۹۵) وسیذکر المؤلف فیما یلی البیت التالی لهذا البیت من القصیده ، و «لو» حرف شرط یدل علی امتناع الشرط ، وفهم الامتناع منه کالبدیهی ، فإن کل من سمع قائلا یقول «لو کان کذا» أو «لو فعل فلان کذا» فهم عدم وقوع الفعل من غیر تردد ، ولهذا یصح فی کل موضع استعملت فیه لو أن تعقبه بحرف الاستدراک داخلا علی فعل الشرط منفیا لفظا أو معنی ، تقول «لو جاءنی أکرمته ، لکنه لم یجیء» ومنه قول الشاعر : فلو کان حمد یخلد الناس لم تمت ولکن حمد الناس لیس بمخلد وقول الحماسی : ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ، ولکنه لم یطر ومثلهما قول الحماسی أیضا ، وهو قریط بن أنیف أحد بنی العنبر : لو کنت من مازن لم تستبح إبلی بنو اللقیطه من ذهل بن شیبانا ثم قال بعد ذلک : لکن قومی وإن کانوا ذوی عدد لیسوا من الشر فی شیء وإن هاهنا وذلک أن معنی هذا البیت الأخیر : لکننی لست من مازن ، ونظیر هذا قول الله تعالی : (وَلَوْ أَراکَهُمْ کَثِیراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنازَعْتُمْ فِی الْأَمْرِ ، وَلکِنَّ اللهَ سَلَّمَ) ومن هنا تعلم أن قول الشلوبین وابن هشام الخضراوی : إن «لو» لا یدل علی امتناع شرط ولا جوابه ولکنه یدل علی التعلیق فی الماضی - کلام غیر مستقیم ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «کفانی ولم أطلب قلیل من المال» فإن المؤلف نقل عن الکوفیین أنهم زعموا أن هذا البیت من باب التنازع لتقدم فعلین علی اسم واحد ، وقد أعمل الشاعر أول الفعلین - وهو قوله «کفانی» - فی الاسم المتأخر فرفعه به ، والدلیل علی ذلک أنه لو أعمل الثانی وهو أطلب لنصب الاسم به ؛ لأنه یطلب مفعولا ، وهذا الکلام غیر صحیح ؛ لأن شرط التنازع أن یکون کل واحد من العاملین المتقدمین طالبا للمعمول مع صحه المعنی علی فرض عمل أیهما فیه ، وفی هذا البیت لا یتم ذلک ؛ فإنک لو قلت : لو ثبت کون سعیی لأدنی معیشه کفانی قلیل من المال

ولم أطلب ذلك القليل ، لكان كلاما متناقضا لا محصول له ، وإنما يتم معنى بيت امرىء القيس إذا قدرت لقوله «ولم أطلب» مفعولا ـ يدل عليه البيت بعده ، وتقديره «ولم أطلب الملك» وإذا انحل البيت إلى قولك : ولو ثبت كون سعيى لأدنى معيشه كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك ، كان كلاما صحيحا مقبولا ، ولم أجد من المؤلفين من بين ذلك بيانا شافيا كافيا كابن هشام فى كتابه شرح قطر الندى ، فارجع إليه إن شئت.

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثانى لنصب «قليلا» وذلك لم يروه أحد ، وقال رجل من بنى أسد :

[۴۰][(۱)] [۴۴]فردّ على الفؤاد هوى عميدا

وسوئل لو يبين لنا السّؤالا

۱- هـذان البيتان من كلام المرار الأسدى ، وهما من شواهد سيبويه (۱ / ۴۰) والهوى : العشق ، وعميـد : أى فادح يبهظ صاحبه ويدنفه ويسقمه ، فعيل بمعنى فاعل ، وأصله قولهم «عمده المرض» أى أضناه وأوجعه ، و «نغنى» مضارع «غنى بالمكان» من مثال رضـى ؛ أى أقام فيه وتوطنه ، ومنه سـمى منزل القوم ومحل إقامتهم المغنى ، والخرد - بضم الخاء والراء جميعا - جمع خريـده ، وهى المرأه الحييه الطويله السكوت ، أو هى البكر التى لم تمسس ، والخدال - بكسر الخاء - جمع خدله - بفتح فسكون - وهى الغليظه الساق المسـتديرتها ، والاستشـهاد بالبيتين فى قوله «ونرى يقتـدننا الخرد الخـدالا» حيث كانت هذه العباره من باب التنازع لتقـدم فعلين هما نرى ويقتاد ، وتأخر معمول هو الخرد الخدال ، وقد أعمل الشاعر الفعل الأول فى هذا المعمول بدليل أنه نصـبه وأتى بضـميره معمولا للفعل الثانى وهو نون النسوه ، ولو أنه أعمل الفعل الثانى لقال : نرى يقتادنا الخرد الخدال ، فيرفع المعمول على أنه فاعـل ليقتـاد ويحـذف ضـميره لكون الأـول يطلب معمولاـ فضـله ، وهـذا يـدل على أن إعمال العامل الأول أولى ، وهو مـذهب الكوفيين ، والحق أن هذه الشواهد كلها لا تدل على أكثر من أن إعمال العامل الأول جائز ، وهو ما لا يختلف فيه أحد ، فأما أولويته فلا.

وقد نغنى بها ونرى عصورا

بها يقتدننا الخرد الخدالا

فأعمل الأول ، ولذلك نصب «الخرد الخدالا» ولو أعمل الفعل الثانى لقال : «تقتادنا الخرد الخدال» بالرفع ، وقال الآخر :

[۴۱](۱) ولمّا أن تحمّل آل ليلى

سمعت بينهم نعب الغرابا

فأعمل الأول ، ولذلك نصب الغراب ، ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثانى ، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ؛ لقوه الابتداء والعنايه به ؛ ولهذا لا يجوز إلغاء «ظننت» إذا وقعت مبتدأه ، نحو «ظننت زيدا قائما» بخلاف ما إذا وقعت متوسطه أو متأخره ، نحو «زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت» وكذلك لا يجوز إلغاء «كان» إذا وقعت مبتدأه نحو «كان زيد قائما» بخلاف ما إذا كانت متوسطه ، نحو «زيد كان قائم» فدل على أن الابتداء له أثر فى تقويه عمل الفعل.

والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدّى إلى الإضمار قبل الذّكر ، والإضمار قبل الذّكر لا يجوز فى كلامهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثانى النقل ، والقياس.

أما النقل فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) [الكهف :

۱- - تحمل آل ليلى : وضعوا حمولهم وهموا بالارتحال ، والبين - بالفتح - البعد والفراق. والاستشهاد بالبيت فى قوله «سمعت ببينهم نعب الغرابا» فإن هذه العباره من باب الاشتغال ، حيث تقدم عاملان - وهما سمعت ، ونعب - وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله الغراب - والأول يطلبه مفعولا لأنه استوفى فاعله ، والثانى يطلبه فاعلا لأنه فعل لازم ولم يستوف فاعله ظاهرا ، وقد أعمل الشاعر العامل الأول فى هذا المعمول فنصبه به ، ولو أنه أعمل العامل الثانى لرفعه ، فكان يقول «سمعت ببينهم نعب الغراب» وقد زعم الكوفيون أن هذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى من إعمال العامل الثانى ، ولكن الحقيقه أن هذا الشاهد ونحوه يدل على جواز إعمال العامل الأول ، فأما الدلاله على أولويه ذلك فلا دلاله للبيت ولا لغيره عليه ، وورود شواهد أخرى فيها إعمال العامل الثانى دون الأول يدل على جواز إعمال الثانى ، ولا يستطيع أحد أن يدعى أنها تدل على أولويته ، فليكن المقرر أن إعمال الأول جائز وإعمال الثانى جائز أيضا. وليس إعمال أحدهما بأولى من إعمال الآخر ، وستأتى لهذا الكلام بقيه مع الشواهد ۴۲ و ۴۴ و ۴۸. ونظير هذا قول رياح الزنجى : إن الفرزدق صخره عاديه طالت ، فليس تنالها الأجبالا يريد طالت الأجبال ، أى غلبتها فى الطول ، فليس تنالها الأجبال.

فأعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه : ١٩] فأعمل الثانى وهو اقرءوا ، ولو أعمل الأول لقال : اقرءوه ، وجاء فى الحديث «ونخلع ونترك من يفجرك» فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بدّا ، وقال الشاعر وهو الفرزدق :

[۴۲](۱) ولكنّ نصفا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقال «سببت وسبونى بنى عبد شمس» بنصب «بنى» وإظهار الضمير فى سبنى ، وقال طفيل الغنوى :

[۴۳](۲) وكمتا مدمّاه كأنّ متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

١- - هذا البيت كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٩) وابن يعيش (ص ٩۴) وهو فى ديوان الفرزدق (ص ٨۴۴) ثانى بيتين ، والبيت الذى قبله هو قوله : وليس بعدل أن سببت مجاشعا بآبائى الشم الكرام الخضارم وقوله فيما روى المؤلف «ولكن نصفا» أى إنصافا وعدلا ، وفى الديوان «ولكن عدلا» وقوله «بنو عبد شمس من مناف وهاشم» ليس بمستقيم ؛ فإن هاشما ليس بابن عبد شمس ، وإنما هو ابن عبد مناف ، وقد جاء الفرزدق بهذه العباره على وجهها الصحيح مرارا ، من ذلك قوله من قصيده يمدح فيها يزيد بن عبد الملك : وإن لكم عيصا ألف غصونه له ظل بيتى عبد شمس وهاشم ومن ذلك قوله من قصيده يهجو فيها أحد بنى باهله : وهل فى معد من كفاء نعده لنا غير بيتى عبد شمس وهاشم ومن ذلك قوله من قصيده يهجو فيها باهله وبنى عامر بن صعصعه وجريرا : ولو سئلت من كفؤ الشّمس أومأت إلى ابنى مناف عبد شمس وهاشم والاستشهاد بالبيت فى قوله «سببت وسبنى بنو عبد شمس» فإن هذه العباره من باب الاشتغال حيث تقدم فيها عاملان - وهما قوله سببت وقوله سبنى - وتأخر عنهما معمول واحد هو قوله «بنو عبد شمس» والأول يطلبه مفعولا والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل فيه الثانى ، ولو أنه أعمل الأول لقال «سببت وسبونى بنى عبد شمس» وهذا يدل على أن إعمال العامل الثانى فى باب التنازع جائز ، ولكنه كما قلنا من قبل لا يدل على أنه أولى من إعمال العامل الأول ؛ وإذا كانت الشواهد الوارده عن العرب المحتج بكلامهم قد أعمل العامل الأول فى بعضها وأعمل العامل الثانى فى بعضها الآخر ، فقد تكافأ العاملان فى جواز الإعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه ، فأما سبق الأول صاحبه وقرب الآخر من المعمول فلا يفيد ، فإنا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمه على المعمول ومتأخره عنه ، وتعمل متصله بمعمولها ومنفصله منه ، وذلك كله واقع فى أفصح كلام ، ولهذا نرى أن الخلاف فى هذه المسأله مما لا طائل له.

٢- هذا البيت - كما قال المؤلف - من قصيده لطفيل بن كعب الغنوى ، وهو من شعراء الجاهليه ، وقد اشتهر بوصف الخيل ، حتى قال عبد الملك بن مروان : من أراد أن يتعلم ركوب الخيل فليرو شعر طفيل ، والبيت الشاهد فى وصف الخيل أيضا ، وهو

من شواهد سيبويه (١ / ٣٩) وشرح المفصل (ص ٩٤) والأشمونى (رقم ٤١٦) والمكمت : جمع أكمت وإن لم يكن هـذا المفرد مستعملا ، وإنمـا المستعمل «كميت» بزنه المصغر - قـال شارح الجمل : الكميت من الأسـماء المصغره التى لا تكبير لها ، وهو مصغر أكمت تصغير الترخيم بمنزله حميد من أحمد غير أن أكمت لم يستعمل ، والكميت : الذى لونه الحمره يخالطها سواد ، ومدماه : شديده الحمره حتى كأنها قد طليت بالدم ، والمتون : جمع متن ، وهو الظهر ، وجرى : سال ، واستشعرت لون مذهب : جعلت هذا اللون شعارها ، وأصل الشعار - بزنه الكتاب - العلامه يتخذها المحارب ليعرف بها ، أو هو ما يلى الجسد من الثياب ، والمذهب - بزنه المكرم - المموه بالذهب. والاستشهاد به فى قوله «جرى فوقها واستشعرت لون مذهب» فإن هذا الكلام من باب التنازع ؛ فقد تقدم عاملان - وهما قوله جرى وقوله استشعرت - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله لون مذهب - وكل واحد من هـذين العـاملين يطلب هـذا المعمول ، وقـد أعمـل الشاعر العامل الثانى منهما فى لفظ المعمول ، ولو أعمل الأول منهما لرفع «لون مـذهب» لأـن الأـول يطلبه فاعلا ، ولأنى بضـمير المعمول بارزا مع العامل الثانى ، فكان يقول : جرى فوقها واستشعرته لون مذهب.

[۴۵] وقال الآخر ، وهو رجل من بأهله :

[۴۴][(۱)] ولقد أرى تغنى به سيفانه

تصبى الحليم ومثلها أصباه

ص: ۷۵

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (۱ / ۳۹) ولم يزد فى نسبته عما نقله المؤلف ، وتغنى به : مضارع «غنى بالمكان يغنى - على مثال رضى يرضى» أى أقام ، وتصبى الحليم : تورثه الصبوه ، وهى الميل إلى شهوات الصبا وملذاته. والاستشهاد به فى قوله «أرى تغنى به سيفانه» فإن هذه العباره من باب التنازع لتقدم عاملين - وهما قوله أرى وقوله تغنى به - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله سيفانه - وأول العاملين يطلب هذا المعمول مفعولا ، وثانيهما يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى هذا المعمول ؛ بدليل مجيئه مرفوعا ، ونظير هذه الشواهد فى إعمال العامل الثانى قول الشاعر : إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود وقول الآخر : هويننى وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى وقول الآخر : جفونى ولم أجف الأخلاء ؛ إننى لغير جميل من خليلى مهمل ثم نقول : قد تبين لك أن كلام العرب قد جاء بإعمال أول العاملين فى لفظ المعمول المتأخر عنهما ، وبإعمال العامل الثانى فى لفظه أيضا ، ومن إعمال العامل الأول الشواهد التى استدل بها الكوفيون ، ومن إعمال الثانى الشواهد التى استدل بها البصريون ؛ فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربى يؤيده وحده ؛ لأن الاستعمال العربى يؤيد كل واحد منهما ، وكل ما هناك أنه يبقى سؤال ، وهو هل العامل الأول أولى بالعمل لكونه متقدما وقد طلب المعمول قبل أن يطلبه الثانى ، أم العامل الثانى أولى لكونه أقرب إلى المعمول ومجاورا له ، وأما العامل الأول فهو مفصول من المعمول بالعامل الثانى على الأقل؟ ولا نرى لك أن تحاول ترجيح إحدى هاتين القضيتين ؛ فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس ، لا من الاستعمال العربى.

وقال الآخر :

[۴۵](۱) قضى كلّ ذى دين فوفّى غريمه

وعزّه ممطول معنّى غريمها

ص: ۷۶

۱- هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزه ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۴۱۱) وأوضح المسالك (رقم ۲۴۱) وممطول : اسم المفعول من قولك «مطل المدين دائنه يمطله - من باب نصر -» وذلك إذا لواه بدينه وسوّف فى قضائه ولم يؤده ، و «معنى» اسم المفعول من قولك «عنى الأمر الفلانى فلانا - بتضعيف عين الفعل وهى النون هنا -» وذلك إذا شق عليه الأمر وكان سببا فى عنائه وشقوته ، والاستشهاد فى هذا البيت فى موضعين : الأول فى قوله «قضى كل ذى دين فوفّى غريمه» فإن هذه العباره من باب التنازع ، فقد تقدم عاملان - وهما قوله «قضى» وقوله «وفّى» - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله «غريمه» - وكل واحد من العاملين المتقدمين يطلب المعمول المتأخر مفعولا ، وقد أعمل الشاعر المعمول الثانى منهما فى لفظ المعمول ، والدليل على أنه أعمل الثانى هنا أنه لم يصل ضمير المعمول بالعامل الثانى ، لأنه لو كان قد أعمل الأول لوجب أن يقول «قضى كل ذى دين فوفاه غريمه» على أن يكون تقدير الكلام : قضى كل ذى دين غريمه فوفاه ، والموضع الثانى من موضعى استشهاد المؤلف بالبيت قوله «ممطول معنى غريمها» فإن ظاهر هذه العباره أنها من باب التنازع ؛ لتقدم عاملين - وهما قوله «ممطول» وقوله «معنى» - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله «غريمها» - وكل واحد من هذين العاملين يطلبه نائب فاعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم مفعول على ما بيّنا ، وأنت تعلم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول. وقد اغتر المؤلف بهذا الظاهر ؛ فخيل إليه أن العباره من باب التنازع ، وأن الشاعر قد أعمل العامل الثانى ، لأنه لو كان قد أعمل العامل الأول لوجب عليه أن يقول : وعزه ممطول معنى هو غريمها ؛ فيكون «هو» نائب فاعل معنى ، وغريمها : نائب فاعل ممطول ، فإن قلت : فلماذا لا يكون فى «معنى» ضمير مستتر جوازا تقديره هو ويكون هذا الضمير نائب فاعل معنى على تقدير إعمال ممطول فى لفظ المعمول المتأخر؟ فالجواب على هذا أن نقول : إن قوله «وعزه» مبتدأ ، وخبره قوله «ممطول» والممطول وصف الغريم لا وصف عزه ، فقد جرى ضمير الخبر على غير مبتدئه ، وإذا جرى ضمير الخبر على غير المبتدأ وجب إبراز ذلك الضمير ، هكذا خيل للمؤلف ، وهو كلام منقوض من ثلاثه أوجه ؛ الوجه الأول : أن وجوب إبراز الضمير من الخبر إذا جرى هذا الضمير على غير مبتدئه هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه لا يجب إبراز الضمير من الوصف إذا جرى على غير موصوفه ، كما بينه المؤلف نفسه فى المسأله رقم ۸ السابقه ، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز أن يحتج على مذهب قوم بمذهب قوم آخرين كما هو مقرر فى علم الجدل ، والوجه الثانى : أن الشاعر لو كان قد أعمل العامل الثانى لوجب عليه أن يقول : وعزه ممطول هو معنى غريمها ، فيبرز الضمير المستكن فى الخبر الأول لنفس السبب الذى احتج به على الكوفيين ، وهو أن الضمير المستكن فى الخبر جار على غير مبتدئه ، وهذا الاحتجاج ملزم للبصريين لأنه مذهبهم وغير ملزم للكوفيين لأنهم لا يذهبون إليه كما قدمنا ، والوجه الثالث : - وهو مترتب على الوجهين السابقين - أن النحارير من العلماء كابن مالك رحمه الله ذهبوا إلى أن هذه العباره ليست من باب التنازع أصلا ؛ لأنه لا يصح أن يكون الشاعر قد أعمل العامل الأول كما لا يصح أن يكون قد أعمل العامل الثانى ؛ لأنه لو أعمل أحدهما أيا كان لوجب على مذهب البصريين أن يبرز ضمير المعمول مع العامل الذى لم يعمله فى لفظ المعمول لكونه

جاريا على غير من هو له ، وعلى هـذا يكون قوله «عزه» مبتـدأ أول وقوله «غريمها» مبتدأ ثانيا ، وقوله «ممطول» خبر المبتدأ الثانى تقـدم عليه ، وقوله «معنى» خبرا ثانيا للمبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومن هذا تعلم أن الاسـمين المتقدمين – وهما قوله «ممطول» وقوله «معنى» – ليسا عاملين لأنهما خبران ، والاسم المتأخر – وهو قوله «غريمها» – ليس معمولا ؛ لأنه مبتدأ ، والمبتدأ ليس معمولا لخبره إلا على قول ضعيف ، وكأن الشاعر قد قال : وعزه غريمها ممطول معنى.

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين : أحدهما «وفّى» ولو أعمل الأول لقال : وفّاه ، والثانى «معنّى» ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنّى ؛ فيقول «وعزه ممطول معنى هو غريمها» وتقديره : وعزه ممطول غريمها معنّى هو ؛ لأنه قد جرى على عزه ، وهو فعل الغريم ؛ فقد جرى على غير من هو له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بيّنا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له مستقصى فى موضعه.

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : «خشنت بصدره وصدر زيد» فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ؛ وليس فى إعمالها نقض معنى ؛ فكان إعمالها أولى.

والذى يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : «جحر ضبّ خرب» فأجروا خرب على ضبّ ، وهو فى الحقيقه صفه للجحر ؛ لأن الضبّ لا يوصف بالخراب ؛ فها هنا أولى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول امرىء القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

كفانى ، ولم أطلب ، قليل من المال [٣٩]

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاه للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفانى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تاره بأن سعيه [۴۶] ليس لأدنى معيشه ، وتاره يخبر بأنه يطلب القليل ، وذلك متناقض ؛ والثانى : أنه قال فى البيت الذى بعده :

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى. وأما قول الآخر :

وقد نغنى بها ونرى عصورا

بها يقتدننا الخرد الخدالا [۴۰]

فنقول : إنما أعمل الأول مراعاه لحركه الروىّ ؛ فإن القصيده منصوبه ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافيه ، ولا خلاف فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأولى ، وكذلك أيضا قول الآخر :

[ولمّا أن تحمّل آل ليلى]

سمعت ببينهم نعب الغرابا [۴۱]

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله.

وأما قولهم «إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعنايه به» قلنا : هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربه والجوار أكثر ، على ما بيّنا فى دليلنا.

وأما قولهم «لو أعملنا الثانى لأدّى إلى الإضمار قبل الذكر» قلنا : إنما جوزنا ها هنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسّره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلاله على المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (وَالْحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحافِظاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِراتِ) [الأحزاب : ۳۵] فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، وقال الله تعالى : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبه : ۳] فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثانى ؛ لعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى ذلك ، قال ضابىء البرجمىّ :

[۴۶](۱) فمن يك أمسى بالمدينه رحله

فإنّى وقيّار بها لغريب

١- هذا البيت - كما قال المؤلف - لضابىء بن الحارث البرجمى ، وقد استشهد به سيبويه (١ / ٣٨) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٣٥) وفى أوضح المسالك (رقم ١٤٢) والأشمونى (رقم ٢٧٤) وقوله «رحله» هو هنا بمعنى منزله ، ويروى فى مكانه «رهطه» ورهط الرجل : أهله وقومه الأقربون ، و «قيار» ذكر أبو زيد فى نوادره أنه اسم جمل الشاعر ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس الشاعر ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «إنى وقيار لغريب» حيث ذكر الشاعر إن واسمها ، ثم ذكر مبتدأ مرفوعا ، وهو قوله «وقيار» وذكر بعد ذلك خبر إن وهو قوله «لغريب» وحذف خبر المبتدأ - وهو قوله «وقيار» - لأن معرفه هذا الخبر المحذوف لا تعسر على سامع هذا الكلام ، بل هو متبادر إلى ذهنه من غير تكلف ولا مشقه ، وأصل الكلام : فإنى لغريب وقيار كذلك ، أو غريب ، أو مثلى ، أو ما أشبه هذا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله «لغريب» خبرا لقوله «وقيار» لوجود لام الابتداء فى هذا الخبر ، ولام الابتداء تدخل فى خبر إن ، ولا تدخل فى خبر المبتدأ إلا شذوذا ، كما لا يجوز أن يكون قوله «وقيار» معطوفا على اسم إن ، وذلك من ثلاثه أوجه : الأول : أن اسم إن منصوب ، وهذا مرفوع ، ومن شرط صحه العطف اتفاق المتعاطفين فى الإعراب ، والوجه الثانى : أن الذين صح رأيهم ممن جوزوا عطف الاسم المرفوع على اسم إن المنصوب لكون اسم إن مبتدأ فى الأصل والمبتدأ مرفوع ، إنما جوزوا ذلك إذا وقع الاسم المرفوع بعد استكمال إن معموليها الاسم والخبر كما فى قول الشاعر : فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبه والأب فقد جاء بالاسم المرفوع - وهو قوله «والأب» - بعد أن أوفى جمله إن حقها ، والوجه الثالث : أنا لو جرينا على القول المرجوح الذى يجوز مجىء الاسم المرفوع معطوفا على اسم إن باعتبار أصله ولو لم تستوف إن معموليها ؛ لم يجز لنا فى هذا البيت أن نعطف قوله «وقيار» على اسم إن ؛ لأنه لو عطف على اسم إن لوجب أن يقال : فإنى وقيار بها لغريبان ، لأنه حينئذ يكون خبرا عن اثنين.

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال درهم بن زيد الأنصارىّ :

[۴۷][(۱)] نحن بما عندنا ، وأنت بما

عندك راض ، والرّأى مختلف

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۳۸) ومغنى اللبيب لابن هشام (رقم ۸۷۳) وشواهد إيضاح القزوينى (رقم ۹۵ بتحقيقنا) وليس هو لدرهم بن زيد الأنصارى كما ذكر المؤلف ، ولكنه من كلام قيس بن الخطيم ، والاستشهاد به فى قوله «نحن وأنت راض» فإن قوله «نحن» مبتدأ ، وخبره محذوف ، وقوله «وأنت» مبتدأ آخر ، وخبره هو قوله «راض» وقد حذف الشاعر خبر المبتدأ المتقدم لدلاله خبر المبتدأ الذى بعده عليه ، وتقدير الكلام : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك ، ولا يجوز أن يكون قوله «راض» خبرا عن المبتدأ المتقدم وحده ، ولا أن يكون خبرا عن «نحن» و «أنت» جميعا ، لكون هذا الخبر مفردا ، ولا يخبر بالمفرد عن الجمع ، ونظير هذا البيت فى حذف خبر السابق وذكر خبر الثانى قول الشاعر : خليلى هل طب فإنى وأنتما - وإن لم تبوحا بالهوى - دنفان؟ فإن قوله «دنفان» يتعين أن يكون خبرا عن «أنتما» ولا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها ، ولا أن يكون خبرا لإن والاسم المرفوع بعدها معا ، وذلك لأن «دنفان» مثنى واسم إن مفرد ، وهو مع الاسم المرفوع بعده جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمثنى عن المفرد ولا عن الجمع.

[۴۷] واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ، وقال الفرزدق :

[۴۸](۱) إنّى ضمنت لمن أتانى ما جنى

وأبى ، فكنت وكان غير غدور

فاستغنى بخبر الثانى عن الأول ، والشواهد على هذا النحو كثيره ؛ فدلّ على جواز الإضمار هاهنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلاله الحال عليه كما قال تعالى : (حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ) [ص : ۳۲] يعنى الشّمس وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : (كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ) [الرحمن : ۲۶] يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

[۴۹](۲) على مثلها أمضى إذا قال صاحبى :

ألا ليتنى أفديك منها وأفتدى

يعنى الفلاه وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلاله الحال ، فلأن يجوز هاهنا الإضمار قبل الذكر لشريطه التفسير ودلاله اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعا فينبغى أن لا يجوز عندكم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعدّ خلافا ، فدلّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم.

۱- - لم أجد هذا البيت فى نسخ ديوان الفرزدق المطبوعه ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۳۸) ومفرداته ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح ، والاستشهاد به فى قوله «فكنت وكان غير غدور» فإن المؤلف قد زعم أن قوله «غير غدور» خبر لكان الثانيه ، وأن الشاعر قد حذف خبر كان الأولى ارتكانا على انفهام المعنى وأن السامع سيفهم أن أصل الكلام فكنت غير غدور وكان غير غدور ، فحذف خبر كان الأولى لدلاله خبر كان الثانيه عليه ، فصار كما جاء فى كلام الشاعر ، لكن الذى ذكره المؤلف ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون المذكور هو خبر كان الأولى ، وأن الشاعر قد حذف خبر كان الثانيه لدلاله خبر الأولى عليه ، بل هذا - وهو أن يكون المذكور خبر كان الأولى والمحذوف هو خبر كان الثانيه - هو الأولى ؛ لأنه هو الأكثر دورانا على ألسنه العرب وهذا فى المواضع التى يحتمل الكلام فيها الوجهين جميعا كما فى هذا البيت ، أما المكان الذى يتعين فيه أحد الأمرين كالشواهد السابقه فإن الكلام يحمل على ما يتعين فيه ، وهذه اللفته ترجح مذهب الكوفيين فى كون العامل المتقدم أولى بالإعمال فى لفظ المعمول ، نعنى فيما لو احتمل الكلام إعمال كل منهما ، فتنبه لذلك.

۲- هذا البيت هو البيت التاسع والثلاثون من معلقه طرفه بن العبد البكرى ، وهو من أبيات فى وصف ناقته. وقوله «على مثلها» يريد على مثل هذه الناقه الموصوفه ، وأمضى : أى أسير ، وقوله «ألا ليتنى أفديك منها» الضمير عائد إلى الفلاه أى الصحراء وقد أتى بضمير الفلاه وإن لم يجر لها ذكر فى الكلام قبل هذا ؛ لأن المراد يفهم من سياق الكلام ، ونظيره كما قال المؤلف قوله تعالى : (حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ) فإن المراد - والله أعلم - حتى توارت الشمس وراء الأفق ، فأضمر فى الفعل ضميرا يعود إلى الشمس وإن لم يجر لها ذكر فى الكلام ارتكانا على أن السامع سيفهم المقصود ويعرف المراد من سياق الكلام ، وقول طرفه

«ألا ليتنى - الخ» واقع موقع قوله : إنا هالكون لأن السير فى هذه الصحراء شاق عسير لا يتيسر لأحد أن يمضى فيه ويستمر عليه.

۱۴- مسأله : [القول فی نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان]؟

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «نعم ، وبئس» اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان ، وإليه ذهب على بن حمزه الكسائى من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول «ما زيد بنعم الرجل» قال حسّان بن ثابت :

[۵۰](۲) ألست بنعم الجار يؤلف بيته

أخا قلّه أو معدم المال مصرما

۱- انظر فى هذه المسأله : التصريح للشيخ خالد (۲ / ۱۱۷ بولاق) وشرح الأشمونى (۴ / ۱۹۲ وما بعدها بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (۳ / ۲۳ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافيه (۲ / ۲۸۹ وما بعدها) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (ص ۱۰۲۸ أوربه) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ۴۱ ط ليدن) وشرحنا على شرح قطر الندى لابن هشام (ص ۲۷ ط سنه ۱۹۵۹) وشرح ابن عقيل على الألفيه (۲ / ۱۲۷ بتحقيقنا).

۲- هذا البيت كما قال المؤلف - لحسان بن ثابت الأنصارى ، والجار : أراد به ههنا الذى يستجير به الناس من الفقر والحاجه فينزلون فى حماه ويستظلون بظله ويجعلون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف بيته - ببناء الفعل للمعلوم : أى يجعل المقل يألف بيته ، وذلك ببسط الكف وبذل العرف وبشاشه الوجه ونحو ذلك ، وأخو القله : الفقير الذى لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذى لا يجد شيئا ، وأصله من الصرم الذى هو القطع ، ومنه قالوا : ناقه صرماء ، وناقه مصرمه ، للتى انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شىء فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبدا. والاستشهاد بالبيت فى قوله «بنعم الجار» فإن الكوفيين استندوا إلى ظاهر هذه العباره فزعموا أن «نعم» اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، وربما استدلوا بقول الراجز : صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر والبصريون يقولون : إن نعم وبئس فعلان جامدان ، بدليل دخول تاء التأنيث عليهما ، فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم «من توضأ يوم الجمعه فبها ونعمت» وأنت تقول : بئست المرأه حماله الحطب ، وبدليل اقتران ضمائر الرفع المتصله بهما ، تقول : نعما ، ونعموا ، وضمائر الرفع المتصله لا تقترن بغير الأفعال ، وأما حرف الجر فقد يدخل فى اللفظ على الفعل وعلى الحرف أيضا ، لكنه فى التقدير داخل على الاسم ، فمثال دخوله على الفعل المتفق على فعليته قول الراجز (انظر الشاهد رقم ۶۴ الآتى) : والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه ومثال دخوله على الحرف قولك «عجبت من أن تلعب» والفريقان متفقان على مجىء مثل ذلك عن العرب ، وهما أيضا متفقان على أن هذا الظاهر غير مرضى ، وأن الباء فى قول الراجز «بنام صاحبه» لا بدّ أن تكون داخله فى التقدير على اسم محذوف ، وتقدير الكلام والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، فمدخول الباء فى البيت جمله تقع مقول قول محذوف ،

وهـذا القول المحـذوف صـفه لموصوف محـذوف أيضا ، وهـذا الموصوف المحذوف هو مدخول الباء عند التحقيق ، فإذا كان هـذا تأويـل الفريقين فى قول الراجز «بنام صاحبه» فليكن هو تأويل قول حسان «بنعم الجار» أى بجار مقول فيه نعم الجار ، وليكن هـو تأويـل قـول الآـخر «بنعـم طير» إن سـلمنا صـحه هـذه الروايه ، أى بطير مقـول فيه نعم طير ، لكن هـذه الروايه غير صـحيحه ، والروايه الصحيحه «بنعم طير» بضم النون وسكون العين – وهى روايه الكسائى ، وإذا كان دخول حرف الجر فى ظاهر اللفظ على كلمه لا يدل دلاله قاطعه على كونها اسـما ، وكذلك غير حرف الجر من الحروف التى قلنا : إنها من خصائص الأسماء كحروف النـداء ، وقد رأينا الاسـتعمال العربى الذائع يصل تاء التأنيث وضـمائر الرفع الساكنه بكلمتى نعم وبئس من غير ضـروره ولا حاجه إلى تأويل ؛ فليكن الصحيح فى هذه المسأله هو مذهب البصريين ، فاعرف ذلك.

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال «نعم السّير على بئس العير» وحكى أبو بكر بن الأنبارى عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمه عن الفراء أن أعرابيا بشّر بمولوده فقيل له : نعم المولوده مولودتك! فقال «والله ما هى بنعم المولوده : نصرتها بكاء ، وبرّها سرقه» فأدخلوا عليهما حرف [۴۸] الخفض ، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : «يا نعم المولى ويا نعم النصير» فنداؤهم نعم يدلّ على الاسميه ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا لما توجّه نحوه النداء. قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به - والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت - فحذف المنادى لدلاله حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلاله المنادى عليه ؛ لأنا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه ، كقراءه الكسائى وأبى جعفر المدنى ويعقوب الحضرمى وأبى عبد الرحمن السلمى والحسن البصرى وحميد الأعرج :

(ألا يا اسجدوا لله) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وكما قال الأخطل :

[٥١](١) ألا يا اسلمى يا هند هند بنى بدر

وإن كان حيّانا عدّى آخر الدّهر

وقال الآخر ، وهو ذو الرّمّه :

[٥٢](٢) ألا يا اسلمى يا دارمىّ على البلى

ولا زال منهلّا بجرعائك القطر

١- هذا البيت كما قال المؤلف من كلام الأخطل التغلبى ، واسمه غياث بن الغوث ، وقد أنشده ابن منظور (ع د ى) ونسبه إليه ، وقوله «عدى» أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف ، وقد روى فى بيت الأخطل هذا اللفظ بكسر العين وبضمها ، وأنكر الأصمعى الضم إلا أن تقول «عداه» بالتاء فى آخره ، وقوله «آخر الدهر» منصوب على تقدير نزع الخافض ، وأصله إلى آخر الدهر ، فحذف الحرف وأوصل الاسم الذى يشبه الفعل إلى المجرور فنصبه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «ألا يا اسلمى» فإن الفريقين الكوفيين والبصريين متفقون على أن «يا» حرف نداء ، وعلى أن حرف النداء مما يختص بالدخول على الاسم ، وقد دخل فى هذا البيت على ما هو فعل أمر بالاتفاق ، فوجب أن يكون التقدير دخوله على اسم محذوف ، وكأنه قد قال : ألا يا هند ، اسلمى ، يا هند هند بنى بكر ، ونظير ذلك مما لم ينشده المؤلف قول الآخر : ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد وذات الثنايا الغر والفاحم الجعد وقول الكوفيين «إن هذا خاص بما إذا وقع بعد حرف النداء فعل أمر» غير صحيح فقد دخلت «يا» فى اللفظ على أفعال غير فعل الأمر ، وعلى الحرف أيضا ، نحو قول الراجز : يا ليتنى وأنت يا لميس فى بلده ليس بها أنيس وقول الآخر : يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا وقول الآخر : يا ليت أنا ضمنا سفينه حتى يعود الوصل كينونه وقول الآخر : يا رب مثلك فى النساء غريره بيضاء قد متعتها بطلاق وقد ورد مثل ذلك فى أفصح الكلام ، فمن دخول «يا» على فعل الأمر قول الله تعالى : ألا يا اسجدوا لله ومن دخول «يا» على الحرف قوله سبحانه : (يا لَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هذا) وقوله : (يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ) وقوله : (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ) وقوله : (يا لَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ).

٢- هذا البيت من كلام ذى الرمه ، واسمه غيلان بن عقبه ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١١) وابن هشام فى المغنى (رقم ٤٠٢) وفى أوضح المسالك (رقم ٨٢) وابن عقيل (رقم ٦٢) والبلى - بكسر الباء مقصورا - مصدر بلى الثوب ونحوه يبلى بلاء وبلى ؛ إذا رث وقدم ، ومنهلا : اسم الفاعل من قولك انهل المطر ، أى انسكب وانصب ، والجرعاء : رمله مستويه لا تنبت شيئا ، والقطر : المطر ، والاستشهاد به فى قوله «يا اسلمى» حيث دخل حرف النداء فى اللفظ على الفعل المتفق على فعليته ، ولم يخرجه ذلك عن الفعليه ؛ لأن الكلام على تقدير اسم يدخل يا عليه ، وأصل الكلام : ألا يا دار ميه اسلمى دارمى - الخ ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق.

وقال الآخر ، وهو المرقّش :

[۵۳](۱) ألا يا اسلمى لا صرم لى اليوم فاطما

ولا أبدا ما دام وصلك دائما

وقال الآخر :

[۵۴](۲) ألا يا اسلمى قبل الفراق ظعينا

تحيّه من أمسى إليك حزينا

وقال الآخر ، وهو الكميت :

[۵۵](۳) ألا يا اسلمى يا ترب أسماء من ترب

ألا يا اسلمى حيّيت عنّى وعن صحبى

۱- هذا البيت كما قال المؤلف للمرقش ، والصرم - بالفتح وبالضم أيضا - الهجران والقطيعه وبت أواصر المحبه والألفه ، و «فاطما» أراد يا فاطمه ، فحذف حرف النداء ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به فى قوله «ألا يا اسلمى» حيث دخل حرف النداء - وهو «يا» - فى اللفظ على فعل متفق على فعليته ، وقد اتفق الفريقان على أن حرف النداء مما يختص به الاسم. فلزمهم أن يقدروا اسما يكون حرف النداء داخلا عليه ، وأصل الكلام : ألا يا فاطمه اسلمى لا صرم لى - الخ ، وهذا مما يؤنس بأن يكون قول حسان بن ثابت «ألست بنعم الجار» الذى استدل به الكوفيون على أن نعم اسم - ليس مما يصح التمسك به ؛ لأن الباء داخله على اسم مقدر ، وأصل الكلام : ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، على ما قررناه سابقا.

۲- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ، وظعين : أراد يا ظعينه ، فحذف حرف النداء ورخم الاسم المنادى بحذف التاء ، وجاء به على لغه من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى فتحه النون التى كانت لها قبل الحذف ، وهذه الألف للإطلاق ، والظعينه : المرأه ما دامت فى الهودج ، وقد تطلق على المرأه مطلقا ، وتحيه : يجوز فيه النصب على أن يكون مفعولا مطلقا عامله محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : أحييك تحيه ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قال : هذه تحيه - الخ ، والاستشهاد به فى قوله «يا اسلمى» حيث اقترن حرف النداء - وهو «يا» - بكلمه وقع الإجماع على أنها فعل ؛ فدل على أن اقتران حرف النداء فى اللفظ بكلمه ما لا يقطع بأنها اسم ، ويكون نظير ذلك أن اقتران حرف الجر بالكلمه لا يدل دلاله قاطعه على أن هذه الكلمه اسم ؛ لجواز أن يكون مدخول حرف الجر محذوفا من اللفظ ، كما أن مدخول حرف النداء فى هذا البيت محذوف.

۳- هذا البيت - كما قال المؤلف - من كلام الكميت بن زيد الأسدى ، والترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذى يساويك فى

سنک. والاستشهاد بالبيت فى قوله «يا اسلمى» والقول فيه كالقول فى الأبيات السابقه.

وقال الآخر ، وهو العجّاج :

[۵۶](۱) يا دار سلمى يا اسلمى ثمّ اسلمى

بسمسم وعن يمين سمسم

وقال الآخر :

[۵۷](۲) أمسلم يا اسمع يا بن كلّ خليفه

ويا سائس الدّنيا ويا جبل الأرض

[۴۹] أراد «يا هذا اسمع». وقال الآخر :

[۵۸](۳) وقالت : ألا يا اسمع نعظك بخطّه

فقلت : سميعا فأنطقى وأصيبى

۱- هذان بيتان من الرجز المشطور للعجاج بن رؤبه ، الراجز المشهور ، وقد أنشدهما ابن منظور (س م م) ونسبهما إليه ، ووقع عنده «بسمسم أو عن يمين سمسم» وسمسم : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رمله معروفه ، وفيها يقول طفيل الغنوى : أسف على الأفلاج أيمن صوبه وأيسره يعلو مخارم سمسم وموطن الاستشهاد قوله «يا اسلمى» حيث اقترن حرف النداء بكلمه اتفق الفريقان على أنها فعل ، فكان مما لا بدّ منه تقدير اسم يقترن به حرف النداء ليصح قولهم : إن حرف النداء مما يختص بالأسماء ، وقد أرشد العجاج نفسه إلى هذا الاسم المقدر ، فأنت تراه قد قال فى صدر الشاهد «يا دار سلمى» ثم قال «يا اسلمى» فكأنه قال : يا دار سلمى يا دار سلمى اسلمى ثم اسلمى» والكلام فيه كالكلام فيما مر من الأبيات.

۲- ورد هذا البيت فى اللسان (ن ف ض) منسوبا إلى أبى نخيله ، وقوله «أمسلم» الهمزه فيه لنداء القريب ، ومسلم - بفتح الميم الأولى - مرخم مسلمه ، وقوله «يا جبل الأرض» أراد به أن الذى يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفه وتزعزعها أعاصير الاضطرابات ، أخذه من قوله تعالى : (وَأَلْقى فِي الْأَرْضِ رَواسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ). والاستشهاد بالبيت فى قوله «يا اسمع» فإن حرف النداء - وهو «يا» - قد اقترن فى هذه العباره بكلمه اتفق الطرفان جميعا على أنها فعل - وهى قوله «اسمع» - والكلام فيه نظير ما قلناه فيما قبله ، وروايه اللسان «أمسلم إنى يا ابن - الخ» ولا شاهد فيها.

۳- وهذا البيت مما لم نعثر له على نسبه إلى قائل معين ، وقوله «نعظك» مجزوم فى جواب الأمر السابق عليه ، وكأنه قال : إن تسمع نعظك ، والخطه - بضم الخاء وتشديد الطاء - شبه القصه ، وهو أيضا الأمر ، ويقال : سمته خطه سوء ، وقال تأبط شرا : هما خطتا إما إسار ومنه وإما دم ، والقتل بالحر أجدر وقوله «فقلت سميعا» ينتصب على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أو على أنه حال حذف عامله ، وتقدير الكلام : وجدتنى سميعا ، أو لقيتنى سميعا ، ونحو ذلك. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ألا يا اسمع»

والقول فيه كالقول فى نظائره من الأبيات السابقه ونحوها. وكلها يدل على أن اقتران علامه من العلامات الداله على اسميه الكلمه فى اللفظ لا يـدل دلاله قاطعه على اسـميتها فى اللفظ وفى التقـدير جميعا ، فالاقتران فى اللفظ وحده غير كاف فى القطع باسـميه الكلمه ؛ لجواز أن يكون قـد حـذف من الكلاـم شـىء يكون هو المقترن بهـذه العلاـمه ، كما كان اقتران حرف النـداء فى هـذه الشواهد واقتران حرف الجر فى بيت حسان غير دليل على اسـميه ما دخل عليه حرف النداء وحرف الجر ؛ لأن الكلام على تقدير محذوف ألبته.

أراد «وقالت يا هذا اسمع» فحذف المنادى لدلاله حرف النداء عليه.

وإنما اختصّ هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب ، والمأمور مخاطب ، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاء بالثانى عنه ، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفا فيما إذا ولى حرف النداء فعل أمر فلا خلاف أن «نعم المولى» خبر ؛ فيجب أن لا يقدّر المنادى فيه محذوفا ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفكّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى ، ولذلك لا يكاد يوجد فى كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ) [الحج : ٧٣] شفعه الأمر فى قوله : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ) فلما كان النداء لا يكاد ينفكّ عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجمله الأولى ، وليس كذلك «يا نعم المولى ونعم النصير» لأن نعم خبر ؛ فلا يجوز أن يقدّر المنادى فيه محذوفا.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول «نعم الرجل أمس» ولا «نعم الرجل غدا» وكذلك أيضا لا تقول «بئس الرجل أمس» ولا «بئس الرجل غدا» فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرّفا دل على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب «نعيم الرجل زيد» وليس فى أمثله الأفعال فعيل ألبته ، فدلّ على أنهما اسمان ، وليسا بفعلين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا «نعما رجلين ، ونعموا رجالا» وحكى ذلك الكسائى ، وقد رفعا مع ذلك المظهر فى نحو «نعم الرجل ، وبئس الغلام» والمضمر فى نحو «نعم رجلا زيد ، وبئس غلاما [٥٠] عمرو» فدلّ على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث

الساكنه التى لا يقلبها أحد من العرب فى الوقف هاء كما قلبوها فى نحو رحمه وسنه وشجره ، وذلك قولهم «نعمت المرأه ، وبئست الجاريه» لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضى لا تتعدّاه ، فلا يجوز الحكم باسميه ما اتصلت به.

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم «إن هذه التاء يختصّ بها الفعل» ليس بصحيح ؛ لأنها قد اتصلت بالحرف فى قولهم «ربّت ، وثمّت ، ولات» فى قوله تعالى : (فَنادَوْا وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) [ص : ٣] قال الشاعر :

[٥٩](١) ماويّ بل ربّتما غاره

شعواء كاللّذعه بالميسم

١- هذا البيت لضمره بن ضمره النهشلى ، ويروى صدره : * ماوى يا ربتما غاره* وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٦) وأنشده ابن منظور (ر ب ب). والغاره : الاسم من قولك «أغار القوم» أى أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله «شعواء» يريد متفرقه منتشره ، و «اللذعه» مأخوذ من قولك «لذعته النار تلذعه» من باب قطع - أى أحرقته ، و- «الميسم» بكسر الميم أوله : اسم الآله من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع فى النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامه على أصحابها ، وكان لكل قبيله ميسم على هيئه وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لتشرب الماء. وموطن الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله «ربتما» حيث اقترنت تاء التأنيث برب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد ، ونظير اقتران تاء التأنيث برب فى هذا البيت اقترانها بها فى قول الآخر وأنشده ابن منظور : وربت سائل عنى حفى أعارت عينه أم لم تعارا وبعض الكوفيين ينشد هذه الأبيات ونحوها لنقض دليل البصريين الذى استدلوا به على أن نعم وبئس فعلان ، فيقولون : أنتم تستدلون على أن نعم وبئس فعلان باقتران كل واحده من هاتين الكلمتين بتاء التأنيث ، وتزعمون أن تاء التأنيث مختصه بالدخول على الأفعال ، ولكنا لا نسلم أن كل ما تدخل عليه تاء التأنيث يكون فعلا ، بدليل أن هذه التاء قد دخلت على «ثم» وهو حرف عطف بالإجماع ، كما دخلت على «لا» وهو حرف نفى بالإجماع ، ودخلت على «رب» ونحن وأنتم متفقون على أنه ليس فعلا ، فيكون هذا نظير ما نقضتم به مذهبنا حيث قلتم : إن دخول حرف الجر على الكلمه لا يكون دليلا قاطعا على اسميه الكلمه ؛ لأن حرف الجر قد دخل فى اللفظ على الفعل وعلى الحرف وإن حرف النداء الذى هو من خصائص الأسماء قد دخل فى اللفظ على الفعل المتفق على فعليته وعلى الحرف المتفق على حرفيته ، وإذن فلم يتم دليلكم كما لم يتم دليلنا ، فما المرجح لمذهبكم على مذهبنا؟. وهذا كلام ظاهره صحيح ، ولكنه عند البحث والتحقيق لا ينهض ولا يستقيم ، وبيان ذلك من ثلاثه أوجه : الوجه الأول : أن تاء التأنيث التى تلحق الفعل والتى هى خاصه من خصائصه ساكنه ، تقول : قامت ، وقعدت ، وأقامت ، وسافرت ، فتجد تاء التأنيث اللاحقه لهذه الأفعال ساكنه ، بخلاف تاء التأنيث فى ثمت وفى ربت وفى لات ، فإنها متحركه مفتوحه ، فلما اختلفت التاء فى هذه الكلمات عن التاء اللاحقه للأفعال دل على أنها ليست هى التاء التى نجعلها خاصه من خصائص الأفعال ، بدليل أننا نقول : إن تاء التأنيث المختصه بالأفعال هى تاء التأنيث الساكنه ، والوجه الثانى : أن تاء التأنيث اللاحقه للأفعال والتى هى خاصه من خصائص الفعل الماضى إنما تلحق الفعل لتدل على أن فاعله مؤنث ؛ فأنت تقول : قامت هند ، وقعدت فاطمه ، وأقامت سلمى ، وسافرت سعدى

، فتأتى بهذه التاء ألبته مع الفاعل المؤنث للفرق بين الفعل المذكر وفعل المؤنث ؛ لأن بعض الأسماء يشترك فى التسميه بها المذكر والمؤنث فلا يكفى ذكر هذه الأسماء من غير تأنيث الفعل للدلاله على أن المراد بها مؤنث ، أما التاء اللاحقه لرب وثم ولا فليست بهذه المنزله ، بل المراد بها تأنيث اللفظ ، فلتكن التاء التى هى من خصائص الأفعال هى التاء الداله على تأنيث الفاعل الذى يسند الفعل المقترن بها إليه ، والوجه الثالث : أنا نقول : إن لحاق هذه التاء لهذه الحروف شاذ عن القياس بالإجماع منا ومنكم ، والحكم فيما عدا هذه الكلمات المحفوظه المعروفه باق على أصله لا ينقضه شىء.

وقال الآخر :

[۶۰][(۱)] ثمّت قمنا إلى جرد مسوّمه

أعرافهنّ لأيدينا مناديل

فلحاقها بالحرف يبطل ما ادّعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت ربّت وثمّت. هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك «قام المرأه ، وقعد الجاريه» لا يجوز فى سعه الكلام ،

۱- هذا البيت من قصيده مستجاده لعبده بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، وقصيدته التى منها بيت الشاهد هى المفضليه رقم ۲۶ ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر ، والمسومه : المعلمه ، والأعراف : جمع عرف - بالضم - وهو الشعر الذى فى عنق الفرس ، والمناديل : جمع منديل ، وهو الذى تمسح به يديك من وضر الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء المعلمه ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «ثمت» حيث اتصلت تاء التأنيث بثم ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف ، وقد بينا وجه الاستشهاد بذلك فى شرح البيت السابق ، ونظير بيت عبده هذا فى اقتران ثم بتاء التأنيث قول شمر بن عمرو الحنفى ، وهو من شعر الأصمعيات : ولقد مررت على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت : لا يعنينى وقول الآخر وأنشده ابن منظور (ب ى ع - ث م م) : * ثمت ينباع انبياع الشجاع* وقول عمر بن أبى ربيعه (د ۲۵۸ بتحقيقنا) : اسأليه ثمت استمعى أينا أحق بالظلم؟

بخلاف قولك «نعم المرأه ، وبئس الجاريه» فإنه حسن فى سعه الكلام؟ فبان الفرق بينهما.

وهذا الاعتراض الذى ذكروه ساقط ، وأما التاء التى اتصلت بربت وثمّت وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التى فى نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن التاء فى «نعمت المرأه ، وبئست الجاريه» لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل ، كما لحقت فى قولهم «قامت المرأه» لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل ، والتاء فى «ربت ، وثمت» لحقت لتأنيث الحرف ؛ لا لتأنيث شىء آخر ، ألا ترى أنك تقول «ربّت رجل أهنت» كما تقول «ربّت امرأه أكرمت» ولو كانت كالتاء فى نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر فى قولك «نعمت الرجل ، وبئست الغلام» فلما جاز أن تثبت التاء فى ربّت [٥١] مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقه للفعل تكون ساكنه ، وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركه ، فبان الفرق بينهما ، وأما «لات» فلا نسلم أن التاء مزيده فيها ، بل هى كلمه على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيده فيها فالجواب من أربعه أوجه : وجهان ذكرناهما فى ربت وثمت ، ووجهان نذكرهما الآن ؛ أحدهما : أن الكسائى كان يقف عليها بالهاء ؛ فاحتجّ بأنه سأل أبا فقعس الأسدىّ عنها فقال : «ولاه» فإذا لا تكون بمنزله التاء فى ربّت وثمت ، ولا بمنزله التاء فى نعمت وبئست ، والوجه الثانى : أن تكون التاء فى (لاتَ حِينَ) متصله بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلّام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ؛ فيقولون : «فعلت هذا تحين كذا ، وتأوان كذا ، وتألآن» أى : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن. وقال الشاعر وهو أبو وجزه السعدى :

[٦١][(١)] العاطفون تحين ما من عاطف

والمطعمون زمان أين المطعم

١- هذا البيت لأبى وجزه كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن منظور (ح ى ن) عن ابن سيده وعن الجوهرى ، ونسبه فى المرتين لأبى وجزه ، وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمه البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا : العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يدا إذا ما أنعموا والمانعون من الهضيمه جارهم والحاملون إذا العشيره تغرم واللاحقون جفانهم قمع الذرى والمطعمون زمان أين المطعم والاستشهاد بالبيت فى قوله «العاطفون تحين» وللعلماء فى هذه العباره رأيان : أحدهما : وهو الذى ذكره المؤلف ههنا - أن هذه التاء زائده فى أول كلمه «حين» وأصل هذا الرأى لأبى زيد ، زعم أنه سمع من بعض العرب زياده التاء فى أوائل بعض الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد «سمعت من يقول : حسبك تلان ، يريد الآن ، فزاد التاء» اه. والرأى الثانى : أن هذه التاء زائده فى قوله «العاطفون» وأصلها هاء الوقف ، ثم أجرى الكلمه فى حال الوصل مجراها فى حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطه ، وعلى ذلك ينبغى أن تكتب «العاطفونت حين - الخ» وقد ذكر هذا الرأى ابن سيده بعد أن ذكر الرأى الأول عن أبى زيد ، قال : «وقيل : أراد العاطفونه ، فأجراه فى الوصل على حد ما يكون عليه فى الوقف ، وذلك أنه يقال فى الوقف : هؤلاء مسلمونه ، وضاربونه ، فتلحق الهاء لبيان حركه النون كما أنشدوا : أهكذا يا طيب تفعلونه أعللا ونحن منهلونه فصار التقدير : العاطفونه ، ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث ، فلما احتاج لإقامه الوزن إلى حركه الهاء قلبها تاء ، كما تقول : هذا طلحه ، فإذا وصلت صارت الهاء تاء فقلت : هذا طلحتنا ، فعلى هذا قال : العاطفونه ، وفتحت التاء كما فتحت فى آخر ربت

وثمت وذيت وكيت» اه. وقال ابن برى فى بيت أبى وجزه : «هذه الهاء هى هاء السكت اضطر إلى تحركها ، قال : ومثله : هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما» اه ونريد أن نبين لك أن هذه الهاء فى قول أبى وجزه «العاطفونه» وفى تمثيل ابن سيده بقوله «هؤلاء مسلمونه» و «ضاربونه» ليست هاء ضمير الغائب على ما قد يتسرب إلى ذهنك ، وذلك أن هذه الهاءات لو كانت ضمائر لكان الاسم مضافا إليها ، فكان يجب أن تحذف النون التى تلى علامه الإعراب وهى الواو فى كل هذه الأمثله ، لما تعرف من أنه يحذف للإضافه تنوين الاسم المفرد ونون المثنى وجمع المذكر السالم ، فتنبه لهذا ، على أن من هذه الأمثله ما لا يتعدى بنفسه مثل «الآمرونه» فى البيت الذى أنشده ابن برى ، وإنما يتعدى بالباء إلى المأمور به ، فتقول : أمرته بكذا ، ولا تقول : أمرته كذا ، إلا على التوسع كما جاء فى قول الشاعر : أمرتك الخير ، فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وقال أبو زبيد الطّائى :

[۶۲][(۱)](#) طلبوا صلحنا ولا تأوان

فأجبنا أن ليس حين بقاء

۱- هذا البيت من قصيده لأبى زبيد الطائى ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ۴۱۶) وشواهد الأشمونى (رقم ۲۲۹) والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «ولات أوان» وفى هذه التاء رأيان للنحاه ؛ أحدهما : أنها مزيده على لا النافيه ، وأنها نظير التاء فى ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأى الثانى : أن هذه التاء مزيده فى أول كلمه «أوان» كما زيدت فى أول الآن فقيل : تالآن ، وقيل : تلان ، على ما رواه أبو زيد ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح الشاهد السابق (رقم ۶۱) وهذا هو الوجه الذى روى المؤلف البيت فى هذا الموضع لتقريره. ثم إن فى جر «أوان» أربعه آراء للعلماء ، الأول : أن «لات» فى هذا ونحوه عامله الجر ، وكلمه «أوان» مجروره بالكسره الظاهره ، وتنوينها تنوين التمكين الذى يلحق الأسماء المعربه ، وهذا رأى الفراء ، ولا يجرى إلا على أن التاء متصله بلا- ، والرأى الثانى : أن «لات» ههنا حرف نفى يعمل عمل إن ويدل على نفى الجنس ، و «أوان» فى هذا البيت مبنى لا- معرب ، وبناؤه على السكون الذى هو الأصل فى المبنيات ، ولكنه لما اجتمع ساكنان : سكون البناء ، وسكون الألف السابقه ، كسر آخره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، ثم نون للضروره ، والرأى الثالث : أن «لات» حرف نفى ، و «أوان» مبنى على الكسر تشبيها له بنزال ونحوه لأنه على وزنه ، وتنوينه للضروره أيضا ، وهذان الرأيان يجريان على أن التاء مزيده على «لات» ويجريان أيضا على أن التاء مزيده على أوان ، وعليه يكون العامل هو «لا» النافيه للجنس ، والرأى الرابع : أن تكون «لا» نافيه ، والتاء مزيده على «أوان» وتأوان : مجرور بحرف جر محذوف ، وحرف الجر هو من الاستغراقيه ، وكأنه قال : لا من أوان صلح لهم ، وفى هذا القدر كفايه ومقنع.

وقال الآخر :

[۶۳][(۱)] نوّلى قبل يوم نأيى جمانا

وصلينا كما زعمت تلانا

واحتجّ بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقب عثمان فقال له «اذهب بها تالآن إلى أصحابك» واحتجّ بأنه وجدها مكتوبه فى المصحف الذى يقال له الإمام (تحين) فدلّ على ما قلناه.

وقولهم «إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما» فليس بصحيح ، لأن التاء تلزمهما فى لغه شطر العرب ، كما تلزم فى قام ، ولا فرق عندهم بين «نعمت المرأه» ، و «قامت المرأه» وإنما جاز عند الذين قالوا «نعم المرأه» ولم يجز عندهم «قام المرأه» لأن المرأه فى قولهم «نعم المرأه هند» واقعه على الجنس كقولهم «الرجل أفضل من المرأه» أى جنس الرجال أفضل من جنس النساء ، وكقولهم «أهلك الناس الدينار والدرهم» أى [۵۲] الدراهم والدنانير ، وكوقوع الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) [التين : ۴] أراد الناس ، وإذا كان المراد بالمرأه استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها ؛ فلهذا المعنى حذف تاء التأنيث من حذفها من «نعم المرأه» وإذا كانوا قد حذفوها فى حال السعه من فعل المؤنث الحقيقى من قولهم «حضر القاضى اليوم امرأه» فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع

۱- لم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين. وقد أنشده ابن منظور (ح ى ن) ولم يعزه لقائل معين ، و «نولى» أصل معناه أعطى وامنحى ، وأراد هنا صلينى وكفى عن الهجر ، وما يؤدى هذا المعنى ، والنأى : البعد والفراق ، و «جمانا» اسم امرأه ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله «جمانه» فرخمه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «تلانا» حيث زاد على «الآن» تاء فى أوله وفى حديث ابن عمر «اذهب بها تالآن معك» قال أبو زيد : سمعت من يقول «حسبك تلان» يريد الآن ، فزاد التاء ، وقال ابن سيده فى بيت الشاهد : أراد الآن ، فزاد التاء ، وألقى حركه الهمزه على ما قبلها. اه.

على الجنس. وقد قالوا «ما قعد إلا المرأه ، وما قام إلا الجاريه» فحذفوا تاء التأنيث ألبته ، ولم تأت مثبته إلا فى ضروره.

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث هاهنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأه ، وما قام أحد إلا الجاريه.

قلنا : هـذا مسلّم ، ولكن اللفظ يـدل على أن المرأه والجاريه غير بـدل من أحد ، وإن كان المعنى يدلّ على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يـدل على أن «شـحما» فى قولك «تفقّأ الكبش شـحما» غير فاعل ، وإن كان المعنى يدلّ على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم «ما قعـد إلا المرأه» تنبيها على المعنى فكـذلك حذفوها من قولهم «نعم المرأه» تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا عله هاهنا توجب بناءهما. وهذا تمسّك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدله ، والمعتمد عليه ما قدمناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما فى قوله :

* ألست بنعم الجار يؤلف بيته* [٥٠]

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس العير ، وقول الآـخر : والله ما هى بنعم المولوده» فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجه ؛ لأن الحكايه فيه مقدّره ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكايه على ما لا شبهه فى فعليته ، قال الراجز :

[٦۴](١) والله ما ليلى بنام صاحبه

ولا مخالط اللّيان جانبه

١- لم أقف لهـذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وقـد أنشده ابن منظور (ن وم) ولم يعزه ، وهو من شواهد الأشـمونى فى باب نعم وبئس (رقم ٧۴۴) وابن هشام فى شـرح قطر الندى (رقم ٨) والرضى فى باب أفعال المدح ، وانظر الخزانه (۴ / ١٠۶) ويروى صـدره : * والله ما زيـد بنام صاحبه* واللیان - بفتـح اللام والياء جميعا - أحـد مصادر «لان» تقول : لان فلان يلين لينا وليانا ؛ إذا سهل. ومحل الاستشـهاد بالبيت قوله «بنام» حيث دخل حرف الجر - وهو الباء - على الفعل ، فى اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مختص بالـدخول على الأسـماء فلزم تقـدير اسم يكون معمولا لحرف الجر ، وتقـدير الكلام : ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، وقـد روى البصـريون هـذا البيت لإبطـال حجه الكوفيين القـائلين إن نعم وبئس اسـمان بـدليل دخول حرف الجر عليهمـا ، ووجه الإبطـال أنه لاـ يلزم من دخول حرف الجر فى اللفـظ على كلمه مـا أن تكون هـذه الكلمه اسـما ؛ لأن حرف الجر قـد يـدخل فى اللفـظ على كلمه قـد اتفقنـا على أنها فعل مثل نام فى هـذا البيت. وهـذا الـذى ذكرناه وذكره مؤلف الكتاب فى هـذا البيت أحد رأيين للعلماء فى هـذا الشاهد ، والرأى الآخر حكاه ابن منظور ، وخلاصـته أن «نام» ليس فعلا باقيا على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده علما ، فهو من باب الأعلام المحكيه عن الجمل ، وأنت خبير أن الأعلام المحكيه عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسـماء ،

ويجوز أن تضاف إليها الأسماء كما قال الشاعر : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب فقول الشاعر هنا «نام صاحبه» مثل قول الشاعر «شاب قرناها» وهذا التخريج إنما ذهب إليه من روى فى بيت الشاهد : * والله ما زيد بنام صاحبه* فكأنه قال : ما زيد بهذا الرجل المسمى نام صاحبه ، إلا أن قوله بعد ذلك «ولا مخالط الليان» لا يلتئم مع الكلام السابق ، على هذا التخريج ، فإنه يسأل : على م يعطف قوله «ولا مخالط الليان»؟ فإنه لا يجوز حينئذ أن يعطف على «نام صاحبه» لكونه فى هذا الحاله ليس صفه ، إلا إذا لحظت معناه الأول قبل أن يصير علما ، ولهذا استبعد جماعه من العلماء أن يكون «نام صاحبه» فى هذا البيت علما.

[٥٣] ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسميه ؛ لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجز أن يحكم له بالأسميه لتقدير الحكايه فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسميه لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكايه ، والتقدير فى قولك :

* ألست بنعم الجار يؤلف بيته* [٥٠]

ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير فى قول بعض العرب «نعم السير على بئس العير» [نعم السير على عير مقول فيه بئس العير] وكذلك التقدير فى قول الآخر «والله ما هى بنعم المولوده» والله ما هى بمولوده مقول فيها نعم المولوده ، وكذلك أيضا التقدير فى البيت الذى ذكرناه «والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه» إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفه مقامه. كقوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) [سبأ : ١١] أى دروعا سابغات ، وكقوله تعالى : (وَذلِكَ دِينُ الْقَيِّمَهِ) [البينه : ٥] أى الملّه القيمه ؛ فصار التقدير فيها ألست بمقول فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقول فيه بئس العير ، وما هى بمقول فيها نعم المولوده ، وما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، ثم حذفوا الصفه التى هى «مقول» وأقاموا المحكىّ بها مقامها ؛ لأن القول يحذف كثيرا كما يذكر كثيرا ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا إِلَى اللهِ زُلْفى) [الزمر : ٣] أى

يقولون : ما نعبدهم ، وقال تعالى : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً) [غافر : ٧] أى : يقولون ربّنا ، وقال تعالى : (وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد : ٢٣ ، ٢٤] أى يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا) [البقره : ١٢٧] أى يقولون : ربنا ؛ وقال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ) [آل عمران : ١٠٦] أى يقال لهم : أكفرتم ، وقال تعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ) [الواقعه : ٦٥ ، ٦٦] أى تقولون : إنا لمغرمون.

وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جدا ، فلما كثر حذفه كثره ذكره حذفوا الصّفه التى هى مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلا على غيره تقديرا ، كما دخلت الإضافه على الفعل لفظا وإن كانت [٥٤] داخله على غيره تقديرا فى قوله :

[٦٥](١) ما لك عندى غير سهم وحجر ،

وغير كبداء شديده الوتر

* جادت بكفّى كان من أرمى البشر*

أى : بكفّى رجل كان من أرمى البشر ، فحذف الموصوف الذى هو «رجل» وأقام الجمله مقامه ، فوقعت الإضافه إلى الفعل لفظا وإن كانت داخله على غيره تقديرا ، فكذلك هاهنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظا ، وإن كان داخلا على غيره تقديرا.

١- لم أعثر لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٢٦٦) والأشمونى (رقم ٧٩١ بتحقيقنا) وشواهد الرضى ، وقال البغدادى (٢ / ٣١٢) «لم يعرف له قائل» والسهم : واحد السهام ، وهى النبال ، وهو أيضا حجر يوضع فوق باب بيت يبنى لاصطياد الأسد فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء - بفتح فسكون - القوس إذا كانت واسعه المقبض ، والوتر : مجرى السهم من القوس ، والضمير المستتر فى «ترمى» راجع على الكبداء التى هى القوس ، وأرمى البشر : أشدهم رميا وأكثرهم إصابه للهدف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «بكفى كان من أرمى البشر» حيث حذف الموصوف وأبقى صفته ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى البشر» أما الموصف فهو «رجل» الذى يضاف قوله «بكفى» إليه ، وأما الصفه فهى جمله «كان من أرمى البشر» ويجوز لك أن تعتبر «كان» زائده لا تعمل شيئا ؛ لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وهما النعت ومنعوته ، وعلى هذا يكون قوله «من أرمى البشر» جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف.

ونحو هذا من الاتّساع مجيء الجمله الاستفهاميه وصفا فى نحو قوله :

[۶۶](۱)* جاءوا بضيح هل رأيت الذّئب قطّ*

فقوله «هل رأيت الذّئب قط» جمله استفهاميه فى موضع وصف لضيح ، وإن كانت لا تحتمل صدقا ولا كذبا ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضيح يقول من رآه هل رأيت الذئب قطّ ، فإنه يشبهه.

ونحو ذلك أيضا من الاتساع مجيء الجمله الأمريه حالا فى قوله :

[۶۷](۲) بئس مقام الشّيخ أمرس أمرس

إمّا على قعو ، وإمّا اقعنسس

۱- ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى العجاج بن رؤبه الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقوم وانتظر طويلا عساهم أن يجيئوه بقراه ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم : بتنا بحسّان ومعزاه تئط تلحس أذنيه ، وحينا تمتخط ما زلت أسعى بينهم وألتبط حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط* وقد أنشده ابن منظور (ض ى ح) ولم يعزه إلى معين ، والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ۸۷۴) وابن عقيل (رقم ۲۸۷) وأوضح المسالك (رقم ۲۹۴) ومغنى اللبيب (رقم ۴۰۸) والرضى فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت ، وشرحه البغدادى (۱ / ۲۷۵). وحسان : جعله البغدادى اسم رجل ، وقيل : هو موضع بين دير العاقول وواسط ، والصواب ما قاله البغدادى ؛ لقوله فيما بعد «تلحس أذنيه» وتئط : تصوّت ، وجن الظلام : ستر كل شىء ، والمذق : اللبن إذا كثر خلطه بالماء ، ويروى «بضيح» وهى الروايه التى حكاها المؤلف ، والضيح - بفتح الضاد وسكون الياء - هو اللبن الرقيق الذى خلط كثيرا بالماء ، ومحل الاستشهاد بالبيت فى قوله «بضيح هل رأيت - الخ» فإن ظاهر هذه العباره يفيد أن الجمله الإنشائيه - وهى جمله الاستفهام التى هى قوله «هل رأيت الذئب قط» - قد وقعت نعتا للنكره التى هى قوله «مذق» أو «ضيح» ولما كان العلماء جميعا متفقين على أن الجمله الإنشائيه لا يجوز أن تقع نعتا للنكره فإنهم اتفقوا جميعا على أن هذا الظاهر فى هذا البيت ونحوه غير مراد ، ومن أجل ذلك اتفقوا على أن جمله الاستفهام معموله لعامل مقدر هو الذى يقع نعتا لهذه النكره ، وأصل الكلام : جاءوا بضيح مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط.

۲- أنشد ابن منظور هذين البيتين (ق ع س - م ر س) ولم يعزهما إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامه ، و «أمرس» فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر «مرس الحبل يمرس مرسا» وهو أن يقع الحبل فى أحد جانبى البكره بين الخطاف والبكره ، وتقول «أمرس الحبل يمرسه ، مثل أكرمه يكرمه» إذا أعاده إلى موضعه وتأمر من ذلك فتقول «أمرس حبلك ، على مثال أكرم ضيفك» أى أعده إلى مجراه ، والقعو - بفتح القاف وسكون العين المهمله - هو أحد خشبتين يكتنفان البكره وفيهما المحور ، وهما قعوان ، وقيل : القعوان الحديدتان اللتان تجرى البكره بينهما ، وقال الأصمعى : إذا كان ما تجرى البكره وتدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعو ، واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف ، ومعنى قوله «إما على قعو وإما

اقعنسس» قال ابن منظور : إن استقى المستقى ببكره فوق حبلها فى غير موضعه قيل له : أمرس ، أى أعد حبلك إلى موضعه ، وإن كان يستقى بغير البكره ومتح حتى أوجعه ظهره فيقال له : اقعنسس واجذب الدلو ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «بئس مقام الشيخ أمرس أمرس» فإن قوله «أمرس» جمله إنشائيه لكونها مؤلفه من فعل أمر وفاعله وهو الضمير المستتر فيه وجوبا ، وقد وقعت هذه الجمله حالا فى ظاهر الأمر ، ولما كان العلماء لا يجيزون مجىء الجمله الإنشائيه حالا ، إلا من لا يعتد بقوله ، فقد جعلوا هذه الجمله معموله لعامل محذوف هو الذى يقع حالا ، وتقدير الكلام : بئس مقام الشيخ مقولا فيه : أمرس أمرس ، وصاحب الحال هو قوله «الشيخ» المضاف إليه ، وفى كلام ابن منظور ما يفيد أن هذه الجمله الإنشائيه معموله لعامل محذوف يقع نعتا لمخصوص بالذم ، وكأنه قال : بئس مقام الشيخ مقام مقول له فيه أمرس أمرس ، وهو كلام مستقيم ؛ فإن مجىء بئس وقائلها فى أول الكلام يرشح لمجىء المخصوص بالذم ؛ لأنه هو الذى جرت عادتهم فى هذا الأسلوب أن يأتوا به ، ولو قلت : إن هذه الجمله معموله لقول محذوف يقع تمييزا ، وإن التقدير : بئس مقام الشيخ مقاما مقولا فيه أمرس أمرس ، لم تكن قد أبعدت ، والاستشهاد على أيه هذه الأحوال الثلاثه جار مؤد للغرض الذى يريده المؤلف ، فإنه يقصد إلى أن يقول : إن من سنن العرب فى كلامهم أن يحذفوا الكلمه من الكلام - وخاصه ما كان من ماده القول - وهم يريدونها ، وإن ذلك واقع فى أساليب كثيره من أساليبهم.

أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس ، أمرس ، ذمّ مقاما يقال له ذلك فيه ، و «أمرس» أعد الحبل إلى موضعه من البكره.

وإنما جاءت هذه الأشياء فى غير أماكنها لسعه اللغه ؛ وحسّن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول ؛ فدلّ على أن ما تمسّكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجه يستند إليها ، ولا يعتمد عليها.

وأما قولهم «إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير» فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت.

وأما قولهم : «إن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر» فليس بصحيح ؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمرىّ والخبرىّ فى امتناع مجىء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدّر بينهما اسم يتوجه النداء إليه ، والذى يدلّ على أنه لا فرق بينهما مجىء الجمله الخبريه بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما

تجىء الجمله الأمريه بعد حرف النداء [۵۵] بتقدير حذف المنادى ، قال الشاعر :

[۶۸](۱) يا لعنه الله والأقوام كلّهم

والصّالحين على سمعان من جار

أراد : يا هؤلاء لعنه الله على سمعان ، وقال الآخر :

[۶۹](۲) يا لعنه الله على أهل الرّقم

أهل الحمير والوقير والخزم

وقال الآخر :

[۷۰](۳) يا لعن الله بنى السّعلات

عمرو بن ميمون شرار النّات

۱- هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۶۲۰) وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۳۲۰) وابن يعيش (ص ۱۱۷۳). والاستشهاد به فى قوله «يا لعنه الله» فقد وقع بعد حرف النداء جمله مؤلفه من مبتدأ هو قوله «لعنه الله» وخبر وهو الجار والمجرور الذى هو قوله «على سمعان» وذلك مبنى على أن الروايه برفع «لعنه الله» فلو رويته بنصب اللعنه كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى بيا أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : يا هؤلاء أستدعى لعنه الله ، ويكون الجار والمجرور متعلقا باللعنه ، وهذا أحد تخريجات ثلاثه فى البيت ، والتخريج الثانى : أن تعتبر «يا» لمجرد التنبيه ، والثالث : ولا يتم إلا على روايه النصب - أن تكون اللعنه نفسها هى المنادى ، وكأنه قال : يا لعنه الله انصبى على سمعان ، كما نودى الأسف فى قوله تعالى : (يا أَسَفى عَلى يُوسُفَ) وكما نوديت الحسره فى قوله تعالى : (يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبادِ) وفى قوله سبحانه (يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ).

۲- هذا البيت لابن داره ، واسمه سالم بن مسافع ، وداره أمه ، وقد أنشده ابن منظور (خ ز م) ونسبه إليه. والرقم - بفتح الراء والقاف جميعا - جمع رقمه ، والرقمه : نبات يقال إنه الخبازى ، وقيل : الرقمه من العشب العظام تنبت متسطحه وهى من أول العشب خروجا ، تنبت فى السهل ، ولا يكاد المرء يأكلها إلا من حاجه ، والحمير : جمع حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاء ، وقال أبو النجم : * نبح كلاب الشاء عن وقيرها* والخزم - بضم الخاء والزاى جميعا - جمع خزومه ، وهى البقره ، والاستشهاد به فى قوله «يا لعنه الله» وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق.

۳- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لعلباء بن أرقم اليشكرى أحد شعراء الجاهليه ، وهما من شواهد شرح الرضى على شافيه ابن الحاجب (رقم ۲۲۳) وشرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش (ص ۱۳۸۰ أوربه) وقد أنشدهما مع ثالث ابن منظور تبعا

للجوهرى (ن وت - س ى ن) ونسبهما فى المرتين لعلباء بن أرقم ، والروايه عنده - وهى المشهوره فى كتب الصرف - هكذا : يا قبح الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات * غير أعفاء ولا أكيات* و «قبح الله فلانا» أى نحاه وأبعده عن الخير ، ويروى «يا قاتل الله» وهو دعاء بالهلكه ، و «السعلاه» بكسر السين وسكون العين المهمله - أنثى الغول ، ويقال : هى ساحره الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاه فأقامت دهرا فى بنى تميم وأولدها عمرو أولادا ، و «عمرو بن يربوع» قالوا : هو بدل من السعلاه ، ولو جعلته معطوفا عليه بعاطف محذوف لم تكن قد أبعدت ، و «النات» أراد به الناس ، و «أكيات» أراد به الأكياس : جمع كيس ، وهو الحاذق الفطن. ومحل الاستشهاد به ههنا قوله «يا قبح الله» حيث اقترن حرف النداء بجمله فعليه دعائيه ، وقد اتفق الفريقان على أن المنادى لا يكون جمله ؛ فلزمهما جميعا أن يقدرا اسما مفردا ليكون هو المنادى بهذا الحرف ، وأصل الكلام عندهم : يا قوم قبح الله ، أو يا هؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك. وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ونحوه ، والثانى : أن «يا» ههنا حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعليه والاسميه ، ونظير هذا البيت قول جرير : يا حبذا جبل الريان من بلد وحبذا ساكن الريان من كانا وقول الفرزدق : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

أراد بالنّات الناس فحول السين تاء ، وقال الآخر :

[٧١](١) يا قاتل الله صبيانا تجيء بهم

أمّ الهنيبر من زند لها وارى

وهى جمله خبريه ، فدلّ على أنه لا فرق فى ذلك بين الجمله الأمريه والخبريه ؛ فوجب أن يكون المنادى محذوفا فى قولهم «يا نعم المولى ويا نعم النّصير».

والذى يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى ؛ وأجمعنا على أن «نعم الرّجل» جمله ، وإن وقع الخلاف فى نعم هل هى اسم أو فعل ، وإذا امتنع للإجماع قولنا «يا زيد منطلق» فكذلك يجب أن يمتنع «يا نعم الرجل» إلا على تقدير حذف المنادى على ما بيّنا.

وأما قولهم «إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا

١- هذا البيت للقتال الكلابى ، واسمه عبيد بن المضرجى ، وقد أنشده ابن منظور (ه ن ب ر) ونسبه إليه ، وأنشد بعده : من كل أعلم مشقوق وتيرته لم يوف خمسه أشبار بشبار وقال بعد إنشاد البيتين «ويروى يا قبح الله ضبعانا ، وفى شعره : من زند لها حارى ، والحارى : الناقص ، والوارى : السمين ، والأعلم : المشقوق الشفه العليا ، والوتيره : إطار الشفه ، وأبو الهنبر : الضبعان ، ثم قال : وأم الهنبر : الضبع ، وقيل : هى الحماره الأهليه ، والهنبر - بوزن الخنصر ، بكسر أوله وثالثه - ولد الضبع ، ويقال الهنبر الجحش» اه. ومحل الاستشهاد قوله «يا قاتل الله - الخ» والقول فيه كالقول فى الشاهد السابق.

يكاد يوجد فى كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى» قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجىء الخبر والاستفهام مع النداء كثره الأمر والنهى ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : (يا عِبادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) [الزخرف : ۶۸] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَبَتِ إِنِّى أَخافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذابٌ مِنَ الرَّحْمنِ) [مريم : ۴۵] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) [يوسف : ۴] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَبَتِ هذا تَأْوِيلُ رُءْيايَ مِنْ قَبْلُ) [يوسف : ۱۰۰] وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّما بَغْيُكُمْ عَلى أَنْفُسِكُمْ) [يونس : ۲۳] وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَراءُ إِلَى اللهِ) [فاطر : ۱۵] إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللهُ لَكَ؟) [التحريم : ۱] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ؟) [الصف : ۲] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا [۵۶] يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ) [مريم : ۴۲] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (وَيا قَوْمِ ما لِى أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجاهِ وَتَدْعُونَنِى إِلَى النَّارِ) [غافر : ۴۱] إلى غير ذلك من المواضع ؛ فإذا كثر مجىء الخبر والاستفهام كثره الأمر والنهى فقد تكافا فى الكثره ؛ فلا مزيه لأحدهما عن الآخر.

وأما قولهم «إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ؛ فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بئس الغلام غدا ، ولا يجوز تصرفهما» فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضى ، وما جاء التصرف لأن «نعم» موضوع لغايه المدح و «بئس» موضوع لغايه الذم ؛ فجعل دلالتهما مقصوره على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود فى الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع.

وأما قولهم «إنه قد جاء عن العرب نعيم الرّجل» فهذا مما ينفرد بروايته أبو على قطرب ، وهى روايه شاذه ، ولئن صحت فليس فيها حجه ؛ لأن نعم أصله نعم على وزن فعل - بكسر العين - فأشبع الكسره فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره

نفى الدّراهيم تنقاد الصّياريف [۱۳]

أراد الدراهم والصيارف ، والذى يدلّ على أن أصل نعم نعم أنه يجوز فيها أربع لغات : نعم - بفتح النون وكسر العين - على الأصل ، ونعم - بفتح النون وسكون العين - ونعم - بكسر النون والعين - ونعم - بكسر النون وسكون العين.

فمن قال نعم - بفتح النون وكسر العين - أتى بها على الأصل كقراءه ابن

عامر وحمزه والكسائى والأعمش وخلف (فَنَعِمّا) - بفتح النون وكسر العين - وكما قال طرفه :

[٧٢](١) ما أقلّت قدم ناعلها

نعم السّاعون فى الأمر المبرّ

١- هذا البيت من كلام طرفه بن العبد البكرى (د ٧٣) وقد أنشده الرضى فى شرح الكافيه (٢ / ٢٩٠) وشرحه البغدادى فى الخزانه (٤ / ١٠١) وابن منظور فى اللسان (ن ع م) وقد اختلفت الروايه فى صدر هذا البيت اختلافا كثيرا ؛ فيروى : * ما أقلت قدم ناعلها* وهى روايه المؤلف هنا ، ويروى : * ما أقلت قدماى إنهم* وهى روايه ابن منظور ، ويروى : * ما أقلت قدمى إنهم* وعلى الروايتين الأخيرتين يكون مفعول أقلت محذوفا ، والتقدير ، ما أقلتنى قدماى ، أو ما أقلتنى قدمى ، و «ما» مصدريه ظرفيه ، وأقلت : معناه حملت أو رفعت ، والقدم - بالتحريك - الرجل ، والناعل : لابس النعل ، وجمله «إنهم نعم الساعون - الخ» للتعليل ، والساعون : جمع ساع ، والأمر المبر : الذى يعجز الناس عن دفعه ؛ لأنه يفوق طاقتهم ويزيد على قدر ما يحتملونه ، ويروى : * نعم الساعون فى القوم الشطر* والشطر - بضم الشين والطاء جميعا - جمع شطير ، ويراد به هنا الغرباء ، وأصل الشطير الناحيه ، وسمى الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ فى ناحيه من نواحى الأرض ، والاستشهاد به فى قوله «نعم الساعون» حيث استعمل هذا الفعل على ما هو الأصل فيه بفتح النون وكسر العين ، على مثال علم وفهم وضحك ، وإنما قالوا فيه «نعم» بكسر النون وسكون العين للتخفيف ، وذلك أن حرف الحلق فى ذاته ثقيل ، والكسره ثقيله أيضا ، ولهذا يفر العرب فى كل كلمه ثلاثيه مفتوحه الأول مكسوره الثانى إذا كان الحرف الثانى من حروف الحلق - وهى الهمزه والهاء والعين والحاء والغين والخاء - إلى تغيير هذه الزنه إلى واحد من ثلاثه أوزان : الأول : أن يسكنوا الحرف المكسور ويبقوا ما عداه على حاله ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس - بفتح أوائل هذه الأفعال وسكون ثانيها ، والثانى : أن يسكنوا الحرف المكسور بعد أن ينقلوا كسرته إلى الحرف الأول ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبئس - بكسر أوائل هذه الكلمات وسكون ثانيها - والثالث : أن يبقوا الثانى مكسورا على حاله ، ويكسروا الأول إتباعا لثانيه ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبئس - بكسر أوائل هذه الكلمات وكسر ثانيها أيضا ، فإن قلت : فقد ذكرت أن الكسره ثقيله ، وهم إنما خرجوا بهذا النوع من الكلمات عن أوزانها الأصليه إلى أوزان أخرى غير أصليه قصدا إلى التخفيف ، وفرارا من الثقل الذى جلبه أمران : كون ثانى الكلمه من حروف الحلق المستفله التى يشبه النطق بها التهوع ، وكون هذا الحرف مكسورا ، فكيف يجيئون بكسره أخرى وهى ثقيله فيزيدوا الكلمه ثقلا؟ فالجواب عن هذا أن من أسباب الثقل الخروج من الشىء إلى ما يخالفه ؛ ففى «نعم» بكسر النون والعين جميعا نوع من الثقل ونوع من التخفيف ، أما الثقل فناجم عن الكسر ، وأما التخفيف فمنشؤه أن اللسان حين ينطق بالنون مكسوره ثم يأتى بالعين مكسوره أيضا قد خرج من شىء إلى ما يشبهه ويوائمه فليس بحاجه إلى تغيير ضغطه وحركته ، أما حين ينتقل من النون المفتوحه إلى العين المكسوره فإنه ينتقل من الشىء إلى ما يغايره ويخالفه فهو مضطر إلى أن يغير ضغطه وحركته ؛ فلهذا كان نعم بكسر أوله وثانيه أخف من نعم بفتح أوله وكسر ثانيه ، فاعرف ذلك وتنبه له والله يرشدك.

ومن قال نعم - بفتح النون وسكون العين - حذف كسره العين ، كقراءه يحيى بن وثّاب (فَنَعْمَ عقبى الدار) بفتح النون وسكون العين ، وكما قال الشاعر :

[٧٣](١) فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل

من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه

أراد «ضجر ، ودبرت» فحذف ، وقال الآخر :

[٧٤](٢) إذا هدرت شقاشقه ونشبت

له الأظفار ترك له المدار

١- هذا البيت للأخطل التغلبى ، من قصيده يهجو فيها كعب بن جعيل ، وقد أنشده صاحب اللسان (ض ج ر) وصاحب الكشاف فى تفسير سوره النساء (١ / ١٨٣ بولاق) وضجر - بوزن علم فى الأصل ، وخفف هنا بإسكان ثانيه - أى قلق وتبرم وضاقت نفسه ، والبازل : من الجمال الذى انشقت نابه وذلك إذا بلغ سنه التاسعه ، والأدم : جمع آدم أو أدماء ، والآدم : الأسمر اللون ، ودبرت : أصله بوزن فرح ، وخفف هنا بإسكان ثانيه ، ومعناه جربت ، والدبر والجرب واحد فى الوزن وفى المعنى ، وصفحتاه : جانباه ، وغاربه : أعلاه ، والاستشهاد به فى قوله «ضجر» وقوله «دبرت» فإن أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الأول مكسور الثانى ، وقد خففه الشاعر بإسكان ثانيه ؛ لأن الكسره كما قلنا ثقيله وهم يطلبون التخفيف ما أمكن ، ولهذا لو كان ثانى الكلمه الثلاثيه مفتوحا مثل كتب وضرب ونصر لم يلجأوا إلى تخفيفها بإسكان ثانيها ؛ لأن الفتحه فى نفسها خفيفه وأول الفعل مفتوح فالخفه حاصله ، فلا يرون أن بهم حاجه إلى تغير زنه الكلمه.

٢- لم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وهدرت : أصله قولهم «هدر البعير» إذا ردد صوته فى حنجرته ، والشقاشق : جمع شقشقه - بكسر الشينين جميعا - وأصله شىء كالرئه يخرجه البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذى يخطب فيجيد : هدرت شقشقته ، هدرت شقاشقه ، وخطب أمير المؤمنين على بن أبى طالب خطبه مشتمله على كثير من الحكم ، فقال له ابن عباس : لو اضطردت خطبتك من حيث أفضيت ، فقال له : هيهات ، تلك شقشقه هدرت ثم قرت ، وسموا هذه الخطبه «الشقشقيه» بسبب هذه العباره ، وقالوا «فلان شقشقه قومه» يريدون أنه شريفهم وفصيحهم ، ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين - ومعناه علقت ، وقد خففه ههنا بإسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر ، وهو ما يجرى عليه غالبا. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ونشبت» وقوله «ترك» فإن أصل الفعل الأول مكسور الشين مبنيا للمعلوم فسكن الشاعر شينه قصدا إلى التخفيف ، وأصل الفعل الثانى «ترك» بضم أوله وكسر ثانيه مبنيا للمجهول ، فسكن الراء للتخفيف أيضا.

أراد «نشبت ، وترک» ، وقال الآخر وهو أبو النجم :

[۷۵](۱) * هیّجها نضح من الطّلّ سحر*

[۵۷]وهزّت الرّیح النّدی حین قطر

لو عصر منها البان والمسک انعصر

أراد «عصر» وقال الآخر :

[۷۶](۲)* رجم به الشّیطان من هوائه*

أراد «رجم» وقال الآخر :

[۷۷](۳)* ونفخوا فی مدائنهم فطاروا*

أراد «ونفخوا».

ومن قال نعم - بکسر النون والعین - کسر النون إتباعا لکسره العین ، کقراءه زید بن علی والحسن البصری ورؤبه الحمدِ لله بکسر الدّال إتباعا لکسره اللام ، وکقراءه إبراهیم بن أبی عبله الحمد لُله بضم اللام إتباعا لضمه الدّال ، وکقولهم «منتن» بکسر المیم إتباعا لکسره التاء ، وکقولهم أیضا «منتن» بضم التاء إتباعا لضمه المیم.

۱- هذه ثلاثه أبیات من الرجز المشطور قائلها أبو النجم العجلی کما قال المؤلف وقد أنشد ثالثها - وفیه محل الاستشهاد - ابن منظور (ع ص ر) ونسبه إلی أبی النجم ، والنضح - بالفتح - أصله رشاش الماء ، والطل : المطر الضعیف ، والندی - بفتح النون مقصورا - المطر ، والبان : شجر سبط القوام لین الورق یشبه به قدود الحسان ، له زهره طیبه الریح ، والمسک معروف ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «عصر» فإن أصله بضم العین وکسر الصاد ، ولکن الشاعر خففه بإسکان الصاد.

۲- لم أقف لهذا الشاهد علی نسبه إلی قائل معین ، ورجم : فعل ماض مبنی للمجهول ، وأصله بضم الراء وکسر الجیم ، ولکن الشاعر خففه بتسکین الجیم ، علی نحو ما ذکرنا فی شرح الشواهد السابقه ، ومعنی الرجم الرمی بالحجاره ، وکانوا فی جاهلیتهم إذا أرادوا أن یقتلوا رجلا رموه بالحجاره حتی یقتلوه ، ثم قیل لکل قتل رجم ، وقد ورد فی القرآن الکریم الرجم بمعنی القتل فی مواضع کثیره ، ومحل الاستشهاد بهذا البیت قوله «رجم» وقد بیّنا وجهه.

۳- هذا عجز بیت من کلام القطامی ، وصدره قوله : * ألم یخز التفرق جند کسری* وقد أنشده ابن منظور (ن ف خ) ونسبه للقطامی ، والمدائن : جمع مدینه ، ومحل الاستشهاد فی هذا البیت قوله «ونفخوا» فإن أصله فعل ماض مبنی للمجهول بضم النون وکسر الفاء ، ولکن الشاعر خففه بإسکان الفاء.

ومن قال نعم – بكسر النون وسكون العين – نقل كسره العين من نعم – بفتح النون وكسر العين – إلى النون ، وعليها أكثر القراء ؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلّ على أن أصلها نعم على وزن فعل ؛ لأن كل ما كان على وزن فعل من الاسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فخذ وفخذ وفخذ وفخذ ، والفعل نحو : قد شهد وشهد وشهد وشهد ، على ما بيّنا فى نعم ، وإذا ثبت أن الأصل فى نعم نعم كانت الياء فى «نعيم الرجل» إشباعا ؛ فلا يكون فيه دليل على الاسميه ؛ فدلّ على أنهما فعلان لا اسمان ، والله أعلم.

ص: ١٠٣

١٥- مسأله : [القول فى «أفعل» فى التعجب ، اسم هو أو فعل؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل فى التعجب نحو «ما أحسن زيدا» اسم. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزه الكسائى من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء.

[٥٨] ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

[٧٨](٢) ياما أميلح غزلانا شدنّ لنا

من هاؤليّائكنّ الضّال والسّمر

١- انظر فى هذه المسأله : لسان العرب (م ل ح) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (١٠٤١) وشرح رضى الدين على كافيه ابن الحاجب (٢ / ٢٨٥) وشرح الأشمونى (٤ / ١٦٧ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (٣ / ١٦ بولاق) والتصريح للشيخ خالد (٢ / ١٠٨ بولاق) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ٦٨٢ بتحقيقنا) وسر العربيه (٤٧).

٢- استشهد بهذا البيت كثير من النحاه وأهل اللغه منهم ابن منظور (م ل ح) وابن يعيش (ص ١٠٤٢) والأشمونى (رقم ٧٣٥) وابن هشام فى المغنى (رقم ٩٣٧) والرضى ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٤٥ و ٤ / ٩٥) ، وقد عثرت به ثانى ثلاثه أبيات فى دميه القصر للباخرزى (ص ٢٩ ط حلب) وقد نسبها إلى بدوى اسمه كاهل الثقفى. والغزلان : جمع غزال ، وأصله ولد الظبيه ، ويشبه العرب به حسان النساء ، وشدن : أصله قولهم «شدن الظبى يشدن شدونا - من باب قعد» إذا قوى وترعرع واستغنى عن أمه ، وهؤلياء : تصغير هؤلاء على غير قياس ، والضال : السدر البرى ، واحدته ضاله ، والسمر - بفتح السين وضم الميم - شجر الطلح ، واحدته سمره ، والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله «أميلح» فإنه تصغير أملح ، وأصل التصغير من خصائص الأسماء ، ولهذا قال الكوفيون إن صيغه أفعل فى التعجب اسم بدليل مجيئها مصغره فى هذا البيت ، والبصريون لا يرتضون ذلك ، ويقولون إن تصغير «أملح» فى هذا البيت شاذ ، ألا ترى هذا الشاعر قد صغر هؤلاء فى نفس البيت مع أننا متفقون على أن التصغير من خصائص الأسماء المعربه ؛ فهذا وجه ، ومنهم من يسلك فى الرد مسلكا آخر ، فيقول : إن صيغه التعجب لما أشبهت صيغه التفضيل فى الوزن وكان فعل التعجب - مع ذلك - جامدا أعطوا فعل التعجب حكم اسم التفضيل ؛ فأجازوا تصغيره ، وقد ذكر ذلك ابن منظور فى اللسان وابن هشام فى المغنى - قال ابن هشام فى المغنى ، «الثالث - مما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى - نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب ؛ فإنهم منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنا وأصلا وإفاده للمبالغه ، وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، وقال : * يا ما أميلح غزلانا ...* ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأملح ، ذكره الجوهرى ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه» اه.

فأميلح : تصغير أملح ، وقد جاء ذلك كثيرا فى الشعر وسعه الكلام.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن فعل التعجب لزم طريقه واحده ، وضارع الاسم ، فلحقه التصغير» لأنا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزما طريقه واحده ، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما ، وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال «أفعل به» فى التعجب فإنه فعل لزم طريقه واحده ، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تصحّ عينه نحو «ما أقومه ، ولا أبيعه» كما تصح العين فى الاسم فى نحو «هذا أقوم منك ، وأبيع منك» ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعلّ عينه بقلبها ألفا ، كما قلبت من الفعل فى نحو : قام وباع وأقام وأباع فى قولهم «أبعت الشىء» إذا عرّضته للبيع ، وإذا كان قد أجرى مجرى الأسماء فى التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسما.

والذى يدلّ على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شىء أحسن زيدا قولهم «ما أعظم الله» ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شىء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل ، وقال الشاعر :

[٧٩](١) ما أقدر الله أن يدنى على شحط

من داره الحزن ممّن داره صول

١- هذا البيت من كلمه لحندج بن حندج المرى يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقه أحبابه ، وهى من شعر حماسه أبى تمام (انظر شرح المرزقى ص ١٨٢٨) ، والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٤١) والشحط - بفتح السين والحاء جميعا - هو البعد ، و «الحزن» بفتح الحاء وسكون الزاى - موضع بعينه ، وفى بلاد العرب موضعان بهذا الاسم : أحدهما : حزن بنى يربوع ، والثانى : ما بين زباله فما فوق ذلك مصعدا فى بلاد نجد ، وصول : مدينه من بلاد الخزر فى نواحى باب الأبواب ، والاستشهاد به هنا فى قوله «ما أقدر الله» فإن بعض الكوفيين زعم أن مثل هذه العباره تدل على أن أفعل فى التعجب ليس فعلا ؛ إذ لو كان فعلا لكان فيه ضمير مستتر يكون هو فاعله ، ويكون لفظ الجلاله منصوبا بهذا الفعل ، فيكون المعنى : شىء أقدر (هو ، أى ذلك الشىء) الله تعالى ، أى جعله قادرا وقد قام الدليل العقلى والنقلى على أن الله تعالى قادر من غير جعل جاعل ؛ فيكون هذا المعنى باطلا ، وإنما أدى إلى هذا المعنى الباطل ذهابكم إلى أن أفعل فى باب التعجب فعل ، فوجب ألا نصير إليه.

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شيء أقدر الله ، والله تعالى قادر لا بجعل جاعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدّليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقايه ، نحو «ما أحسننى عندك ، وما أظرفنى فى عينك ، وما أعلمنى فى ظنك» ونون الوقايه إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول فى الفعل «أرشدنى ، وأسعدنى ، وأبعدنى» ولا تقول فى الاسم «مرشدنى» ولا «مسعدنى» فأما قوله :

[٨٠](١) * وليس حاملنى إلّا ابن حمّال*

١- هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله : * ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى* وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين فى شرح الكافيه ، فى باب الإضافه ، وفى باب المضمرات ، وشرحه البغدادى فى خزانه الأدب (٢ / ١٨٥ بولاق) وأنشده أبو العباس المبرد فى الكامل ثالث خمسه أبيات ، وقال قبل إنشادها «أنشدنا أبو محلم السعدى». و «ألا» فى أول البيت حرف دال على العرض ، و «فتى» منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : ألا ترونني فتى ، و «بنى ذبيان» أراد بنى ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر ، و «يحملنى» أراد يعطينى دابه تحملنى إلى المكان الذى أقصده ، و «حمال» صيغه مبالغه لحامل. ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : «حاملنى» حيث لحقت نون الوقايه الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم ، وذلك شاذ ، والقياس أن يقترن الاسم بياء المتكلم من غير توسط النون بينهما ، سواء أكان هذا الاسم جامدا نحو : غلامى وكتابى وداري ، أم كان مشتقا نحو : حاملى وضاربى ومكتوبى ومضروبى وما أشبه ذلك ؛ لأن النون إنما توسطت بين الفعل وياء المتكلم لأن ياء المتكلم تستوجب كسر ما قبلها ، ولما كان الفعل لا يدخله الجر ، وكان الكسر أخا الجر ؛ تحاموا أن يقرنوا الفعل بياء المتكلم ؛ لئلا ينكسر آخره فيدخلوا عليه ما ليس منه فى شيء ، لكن الجر يدخل على الأسماء بغير نكير ، فلم يجدوا أنفسهم محتاجين إلى نون الوقايه معه حين يضيفونه إلى ياء المتكلم ، هذا ، والروايه عند أبى العباس المبرد «وليس يحملنى ...» وعلى ذلك يكون البيت مستقيما لا شذوذ فيه ؛ لأن نون الوقايه حينئذ متوسطه بين الفعل والياء كما هو الأصل.

فمن الشّاذ الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على [۵۹] الفعل لتقى آخره من الكسر ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، وإذا كانوا قد منعوه من كسره الإعراب لثقلها وهى غير لازمه فلأن يمنعوه من كسره البناء وهى لازمه كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسره عليها ؛ فلو لم يكن أفعل فى التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقايه كدخولها على سائر الأفعال.

اعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقايه قد دخلت على الاسم فى نحو «قدنى وقطنى» أى حسبى ، قال الشاعر :

[۸۱](۱) امتلأ الحوض وقال : قطنى

مهلا ، رويدا ، قد ملأت بطنى

ولا يدلّ ذلك على الفعليه ، فكذلك هاهنا.

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن «قدنى ، وقطنى» من الشّاذ الذى لا يعرج عليه ؛ فهو فى الشذوذ بمنزله منى وعنى ، وإنما حسن دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول «قدك من كذا ، وقطك من كذا» أى اكتف به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ؛ فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما ، على أنهم قالوا «قطى وقدى» من غير نون كما قالوا «قطنى وقدنى» بالنون ، قال الشاعر :

[۸۲](۲) قدنى من نصر الخبيبين قدى

ليس الإمام بالشّحيح الملحد

۱- هذان بيتان من الرجز المشطور ، ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس (ق ط ط) ، ومن النحاه : الأشمونى (رقم ۶۳) وابن الناظم ، وابن يعيش (ص ۳۱۸ و ۴۴۳). وقوله «امتلأ الحوض وقال» أطلق القول ههنا على ما يشهد به الحال وتدل عليه الطبيعه ، و «قطنى» هو اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفى ، و «مهلا» هو مصدر نائب عن الفعل ، تقول : مهلا يا رجل ، ومهلا يا رجلان ، ومهلا يا رجال ، وتقول فى التأنيث كذلك ، بلفظ واحد ، والمراد أمهل وتريث ولا تعجل و «رويدا» يأتى على واحد من أربعه أوجه : الأول : أن يكون اسم فعل بمعنى أرود ، أى أمهل ، والثانى : أن يكون مصدرا نائبا عن فعله كالذى قلناه فى مهلا ، والثالث : أن يقع صفه كما تقول : ساروا سيرا رويدا ، والرابع : أن يقع حالا كما تقول : ساروا رويدا بحذف المصدر الذى نصبته على المفعوليه المطلقه فى الاستعمال الثالث. ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «قطنى» حيث وصل نون الوقايه بقط عند ما أراد أن يضيفه إلى ياء المتكلم وليس «قط» فعلا ؛ فيدل ذلك على أن نون الوقايه قد تلحق بعض الأسماء لغرض من الأغراض ، والغرض ههنا المحافظه على سكون «قط» حتى لا يذهب ما بنى عليه اللفظ وهو السكون ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لحاق نون الوقايه لكلمه من الكلمات دالا على أن هذه الكلمه فعل ، وهذا ظاهر إن شاء الله.

۲- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد رواهما الجوهرى فى الصحاح (ل ح د) ونسبهما لحميد بن ثور الهلالى ، وقال ابن

منظور (ل ح د) بعد أن رواهما عن الجوهرى : «قال ابن برى : البيت المذكور لحميد بن ثور هو لحميد الأرقط ، وليس هو لحميد بن ثور كما زعم الجوهرى» اه. ورواهما ابن منظور (خ ب ب - ق د د) منسوبين لحميد الأرقط ، وأنشدهما ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۴۲) ونسبهما لأبى بحدله ، وهما من شواهد سيبويه (۱ / ۳۸۷) وشواهد رضى الدين فى شرح الكافيه ، والأشمونى (رقم ۶۲) وقد قال البغدادى فى خزانه الأدب (۲ / ۴۵۳) : «قال ابن المستوفى : ولم أر البيت الأول فى ديوانه (يريد ديوان حميد الأرقط) وكذلك أورد الأبيات القالى فى أماليه ، ولم يورد بيت : * قدنى من نصر الخبيبين قدى*» اه. المقصود من كلام البغدادى ، وقد : تأتى اسما بمعنى حسب ، وتأتى اسم فعل بمعنى يكفى ، مثل قط فى الوجهين ، و «الخبيبين» يروى بصوره المثنى وبصوره جمع المذكر السالم ، فأما روايته بصوره المثنى فقيل : عنى عبد الله بن الزبير بن العوام الذى كان قد خرج على دوله مروان بن الحكم وتملك الحجازين وابنه خبيب بن عبد الله بن الزبير ، وقيل : عنى عبد الله وأخاه مصعب بن الزبير ، وأما روايته بصوره جمع المذكر السالم فالمعنى به عبد الله وشيعته كلهم ، وقوله : * ليس الإمام بالشحيح الملحد* يروى فى مكانه : * ليس أميرى بالشحيح الملحد* والشحيح : البخيل ، وكان عبد الله بن الزبير متهما بالبخل ، والملحد : مأخوذ من قولهم : «ألحد فلان فى الحرم» إذا استحل حرمته وانتهكها. والاستشهاد بالبيت فى قوله «قدنى» وقوله : «قدى» فقد وصل الشاعر «قد» بنون الوقايه فى المره الأولى عند ما أضاف الكلمه إلى ياء المتكلم ، ولم يأت بهذه النون فى المره الثانيه ، وهذا يدل على أن الوجهين جائزان فى هذه الكلمه ، أما اقترانها بالنون فلقصد المحافظه على ما بنيت عليه الكلمه وهو السكون ، وأما حذف النون فلكون الكلمه اسما ، وفى هذا الكلام مقال لنا ذكرناه فى شرحنا المطول على شرح أبى الحسن الأشمونى (۱ / ۱۱۲ وما بعدها) فارجع إليه هناك.

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال «ما أكرمى» بحذف النون كما يقال «ما أكرمنى» كما يقال «قدنى ، وقدى» فلما لم يجز ذلك بان الفرق بينهما.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أن أفعل فى التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفعل إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات خاصه على التمييز ، نحو قولك «زيد أكبر منك سنا ، وأكثر منك علما» ولو قلت «زيد أكبر منك السنّ ، أو أكثر منك العلم» لم يجز ، ولما جاز أن يقال «ما أكبر السن له ، وما أكثر العلم له» دل على أنه فعل.

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قد ادعيتم أن أفعل إذا كان اسما لا ينصب إلا

النكره ، وقد وجدنا العرب قد أعملته فى المعرفه ، قال الحارث بن ظالم :

[۸۳](۱) فما قومى بثعلبه بن بكر

ولا بفزاره الشّعر الرّقابا

[۶۰] فنصب الرّقاب بالشّعر ، وهو جمع أشعر ، ولا خلاف أن الجمع فى باب العمل أضعف من واحده ؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهه الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بعد عن مشابهه الفعل بعد عن العمل ، وإذا عمل جمع أفعل مع بعده عن العمل ؛ فالواحد أولى أن يعمل ، وقال الآخر :

[۸۴](۲) ونأخذ بعده بذناب عيش

أجبّ الظّهر ليس له سنام

۱- هذا البيت من قصيده للحارث بن ظالم المرى ، وكان قد فتك بخالد بن جعفر بن كلاب وهو فى جوار النعمان بن المنذر ثم هرب يستجير القبائل ، والبيت من شواهد سيبويه (۱ / ۱۰۳) وابن يعيش (ص ۸۴۳) والأشمونى (رقم ۷۲۹) وقوله «بثعلبه بن بكر» المحفوظ «بثعلبه بن سعد» وكذلك هو فى روايه سيبويه وابن يعيش ، وكذلك هو فى نسب ثعلبه ؛ فإنه ثعلبه بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، وفزاره هو فزاره بن ذبيان أخو سعد بن ذبيان أبى ثعلبه ، والشاعر فى هذا البيت ينتفى من بنى سعد بن ذبيان ، والشعر - بضم الشين وسكون العين - جمع أشعر ، والأشعر : الكثير الشعر ، والرقاب : جمع رقبه ، والعرب ترى من علامات الغباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا ، ويسمون ذلك الغمم ، وقال فى ذلك شاعرهم : ولا تنكحى إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «الشعر الرقابا» حيث نصب قوله «الرقابا» بقوله «الشعر» والشعر جمع أشعر وهو هنا صفه مشبهه ، واتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أنه يجوز أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ، وزاد الكوفيون أنه يجوز أيضا أن يكون انتصابه على التمييز ، وذلك لأن الكوفيين يجوزون أن يجىء التمييز معرفه ، فأما علماء البصره فلكونهم يوجبون كون التمييز نكره لم يجيزوا انتصاب «الرقاب» فى هذا البيت على التمييز ، فاعرف هذا ، ويروى فى هذه العباره «الشعرى رقابا» بتجريد المعمول من أل ، والبصريون لا يرون بأسا فى نصبه حينئذ على التمييز ، وقد روى سيبويه البيت بالروايتين جميعا.

۲- هذا البيت من كلام النابغه الذبيانى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۱۰۰) وابن يعيش (ص ۸۴۱) والأشمونى (رقم ۷۲۲) والرضى ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۹۵) وقبل بيت الشاهد قوله : فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام وقوله «ربيع الناس» شبه الملك النعمان بالربيع الذى تترادف فيه الخيرات لكثره عطائه ووفره بره ، و «البلد الحرام» شبهه أيضا بالبلد الحرام لأن رحابه موضع الأمن من كل مخافه وفى كنفه يلجأ اللاجئون فلا تجسر يد على أن تمتد إليهم بسوء ، وقوله «بذناب عيش» ذناب كل شىء - بكسر الذال المعجمه - عقبه وما يأتى فى أواخره ، و «أجب الظهر» مقطوع الظهر كأنه جمل قد قطع سنامه ، ويقال : بعير أجب ، وناقه جباء ؛ إذا كان قد قطع سنامهما. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أجبّ الظهر» وهذه العباره

تروى على ثلاثه أوجه : برفع الظهر ، وتخريج هذه الروايه أن تجعل الظهر فاعلا لأجبّ ، وبنصب الظهر ، وتخريج هذه الروايه أن تجعل فاعل الصفه التى هى أجبّ ضميرا مستترا وتنصب الظهر على أنه مشبه بالمفعول به ، وهذه الروايه هى محل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ويجرّ الظهر ، وتخريج هذه الروايه أن يكون أجب مضافا والظهر مضافا إليه. والوجه الأول : قبيح ، والثانى : ضعيف ، والثالث : حسن.

فنصب الظّهر بأجبّ ، وقال الآخر :

[۸۵](۱) ولقد أغتدى وما صقع

الدّيک على أدهم أجشّ الصّهيلا

فنصب الصّهيل بأجشّ ، فبطل ما ادّعيتموه.

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما بيت الحارث بن ظالم :

* ولا بفزاره الشّعر الرّقابا* [۸۳]

۱- لم أعثر على نسبه هذا البيت إلى قائل معين ، وقوله «أغتدى» معناه أخرج فى وقت الغداه ، والغداه - بفتح الغين - ما بين انبثاق الفجر وطلوع الشمس ، ويقال «غديه» بوزن قضيه ، و «غدوه» بضم فسكون ، وربما قيل «غديه» بضم الغين وفتح الدال ، وهو تصغير الغدوه أو الغداه ، ومراد الشاعر أنه يخرج من داره مبكرا ، وقوله «وما صقع الديک» معناه صاح ، وهذا تأكيد لما استفيد من معنى «أغتدى» وقوله «على أدهم» أراد على فرس أدهم ، وهو الذى لونه الدهمه ، والدهمه - بضم الدال وسكون الهاء - لون قريب من الأسود ، و «أجش» الغليظ الصوت من الإنسان والخيل ، وقال النجاشى : ونجى ابن حرب سابح ذو علاله أجش هزيم ، والرماح دوانى ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «أجش الصهيلا» حيث نصب الصهيل بقوله أجش ، وأجش هذا صفه مشبهه ، ومعمولها مقترن بالألف واللام ، وبه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن ينتصب بعد «أفعل» كل من المعرفه والنكره ، وقد سوى المؤلف فى التمثيل والاستشهاد بين أفعل الذى هو اسم تفضيل وأفعل الذى هو صفه مشبهه ؛ فهو يمثل أولا بقوله «زيد أكبر منک سنا ، وأكثر منک علما» ثم يستشهد بأجب الظهر ، والشعر الرقابا ، وأجش الصهيلا ، ثم يلزم الكوفيين الحجه بأن المنصوب فى هذه الشواهد منصوب على التشبيه بالمفعول به ، لا على التمييز ، وكأنه ينكر أن يكون التمييز مقترنا بأل ، وقد ورد التمييز مقترنا بأل من غير أن يكون العامل أفعل التفضيل ولا أفعل الصفه المشبهه ، وذلک فى قول الشاعر : رأيتک لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ولكن البصريين لم يرقهم أن يجىء هذا البيت ونحوه على غير ما أصلوا من القواعد ، فذهبوا إلى أن «ال» فى «طبت النفس» زائده ، وليست معرفه ؛ فيكون على ما ذهبوا إليه مدخول أل نكره كالمجرد منها ، وهذا هو المسلک الذى سلكوه فى هذه الشواهد.

فقد روى «الشّعرى رقابا» حكى ذلك سيبويه عن أبى الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنا وإن لم ننكر صحه ما رويتموه ، فلا حجه لكم فيه ؛ لأنه من باب «الحسن الوجه ، والحسان الوجوه» وقد قالوا «الحسن الوجه» بنصب الوجه تشبيها بالضارب الرجل ، كما قالوا «الضارب الرجل» بالجر تشبيها ب «الحسن الوجه» وقد ذهب بعض البصريين إلى زياده الألف واللام فيه ، فلما كان فى تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز ، فبان أن ما عارضتم به ليس بشىء.

وأما قول النابغه :

* أجبّ الظّهر ليس له سنام* [٨۴]

بفتحهما قد روى «أجبّ الظّهر» بجرهما ، وروى «أجبّ الظّهر» برفع الظهر لأنه فاعل والتقدير فيه عندنا : أجبّ الظهر منه ، وعندكم الألف واللام قامتا مقام الضمير العائد ؛ فلا حجه لكم فى هذا البيت ، والجرّ فيهما هو القياس ، وإن صحت روايه النصب ؛ فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بيّنا فى البيت الأول ، لا على تقدير زياده الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ، ولئن سلمنا على قول بعض البصريين ، وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به ؛ لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائده فهو عندكم نكره ، فإذن ما عمل [۶۱] فى معرفه ، وإنما عمل فى نكره ، والخلاف ما وقع فى أنّ «أفعل» تعمل فى النكره ، وإنما وقع الخلاف فى أنها تعمل فى المعرفه.

وأما قول الآخر :

* على أدهم أجشّ الصّهيلا* [٨۵]

فالوجه جرّ «الصهيلا» إلا أنه نصبه على التشبيه بالمفعول ، أو على زياده الألف واللام على ما قدّمنا.

ثم لو سلمنا لكم صحه ما ادّعيتموه فى هذه الأبيات ، وأجريناها فى ذلك مجرى «ما أحسن الرجل» فهل يمكنكم أن توجدونا أفعل وصفا نصب اسما مضمرا أو علما أو اسما من أسماء الإشاره؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا أفعل فى التعجب تعمل فى جميع أنواع المعارف النّصب دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الإسميه.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدّليل على أنه فعل ماض أنّا وجدناه مفتوح الآخر ، ولو لا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان اسما لارتفع لكونه خبرا ل «ما» على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض.

اعترضوا على هذا من وجهين ؛ أحدهما : أنهم قالوا : ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجه ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ، ففتحوا آخر أفعل فى التعجب ونصبوا زيدا فرقا بين الاستفهام والتعجب. والثانى : أنهم قالوا : إنما فتح آخر أفعل فى التعجب لأنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعجب ؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفى والنهى والتّمنى والتّرجى والتّعريف والنّداء والعطف والتّشبيه والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التّعجّب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحقّ البناء ، ونظير هذا أسماء الإشاره ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشاره ، وإن لم ينطق به فكذلك هاهنا.

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم «إن التّعجّب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل فى التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب» فمجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل ، وليس ذلك سبيل ، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعانى لا توجب إزاله الإعراب عن وجهه فى موضع ما ، فكذلك هاهنا ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب ، [٦٢] والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب ؛ فلا يصح أن يكون أصلا له.

وأما قولهم «إنه بنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به» ؛ فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعانى ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا «ما» معنى حرفه فبنوها ، كما ضمنوا «ما» الاستفهاميه معنى الهمزه ، وضمّنوا «ما» الشرطيه معنى إن التى وضعت للشرط ، وبنوهما وإن لم يكن للكلمه التى بعدهما تعلق بالبناء ؛ فكذلك ما بعد «ما» التعجبيه لا يكون له تعلق بالبناء ، فبان بذلك فساد اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعل ماض على ما بيّنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف» قلنا : عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم ؛ فإنا أجمعنا على أن «ليس ، وعسى» فعلان ، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين ؛ أحدهما : أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغه لا تختلف ؛ لتكون أماره للمعنى الذى أرادوه ، وأنه مضمن معنى ليس فى أصله ، والثانى - وهو الصحيح - إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، وقد يتعجب من الماضى ، ولا يكون التعجب مما لم يكن ، فكرهوا أن يستعملوا لفظا يحتمل الاستقبال ؛ لئلا يصير اليقين شكا ، وأما قولهم «ما أملح ما يخرج هذا الغلام ، وما أطول ما يكون هذا» فلا يقال ذلك حتى يرى فيه مخيله ذلك ، فدلّك ما رأيت فى

وقتك على ما يكون بعد ذلك ، فكأنك قد شاهدته موجودا ، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكره لأنه لا يختص زمانا بعينه ؛ فلهذا منعوه من التصرف ، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا فى «ليس ، وعسى».

وأما قولهم «إنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء» فنقول : الجواب عن هذا من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغير فى الأسماء ؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رجيل ، والتقليل كقولك دريهمات ، والتقريب كقولك قبيل المغرب ، والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم «أصيحابى أصيحابى» والتعظيم [۶۳] كقول الشاعر :

[۸۶](۱) وكلّ أناس سوف تدخل بينهم

دويهيه تصفرّ منها الأنامل

يريد الموت ، ولا داهيه أعظم من الموت ، والتمدّح كقول الحباب بن المنذر يوم السّقيفه : «أنا جذيلها المحكّك ، وعذيقها المرجّب» فإنه يتناول الاسم لفظا ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظا لا معنى ، من حيث كان متوجّها إلى المصدر ، وإنما رفضوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكّد بذكر المصدر ؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال ، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغّروا الفعل لفظا ، ووجّهوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله ؛ لأن الفعل يقوم فى الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن لم يجر له ذكر ، قال الله تعالى : (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ) [آل عمران : ۱۸۰]

۱- هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعه العامرى ، وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۷۰۹) والمحقق رضى الدين فى شرح شافيه ابن الحاجب (رقم ۳۸). والأناس : هو أصل الناس ، وحذفت الهمزه من الأناس للتخفيف ، وهذا عند من يرى أن الناس مأخوذ من الأنس ، ومن العلماء من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النوس ومعناه الحركه ، ومنهم من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النسيان ، و «سوف» فى هذا الموضع للتحقيق والتأكيد ، و «دويهيه» تصغير داهيه ، وأصل الداهيه المصيبه من مصائب الدهر ، وأراد بها ههنا الموت ، ويروى فى مكانه «خويخيه» وهو مصغر الخوخه - بفتح الخاءين وسكون الواو بينهما - والمراد بالمصغر الداهيه أيضا ، وقوله «تصفر منها الأنامل» أراد بالأنامل ههنا الأظفار ؛ لأنها هى التى تصفر بالموت ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «دويهيه» فإن تصغير هذه الكلمه عند علماء الكوفه للتعظيم ، لا للتحقير ، وقد حقق العلامه رضى الدين أن تصغير هذه الكلمه للتحقير ، لا للتعظيم كما زعمه الكوفيون ، وكذلك قال ابن يعيش وفسره بقوله «فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام» اه.

قوله (هُوَ) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكورا ؛ لدلاله (يَبْخَلُونَ) عليه ، ومنه قولهم «من كذب كان شرا له» أى كان الكذب شرا له ، ومنه قول الشاعر :

[٨٧](١) إذا نهى السّفيه جرى إليه

وخالف ، والسّفيه إلى خلاف

يريد جرى إلى السّفه ، وهذا كثير فى كلامهم ؛ فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجر له ذكر استغناء بذكر فعله ، فكذلك يجوز أن يتوجّه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجر له ذكر ، ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائده : ١١٩] وإن كانت الإضافه إلى الأفعال غير جائزه ، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافه إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ؛ فالتقدير فيه : هذا يوم نفع الصادقين صدقهم ، وإنما خصّوا أسماء الزمان (٢) بهذه الإضافه لما بين

١- هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبه إلى قائل معين ، وقد أنشده رضى الدين فى شرح الكافيه (٢ / ٤) وذكر البغدادى فى الخزانه (٢ / ٣٨٤) أن جماعه من النحاه أنشدوه منهم ابن جنى فى إعراب الحماسه والفراء فى معانى القرآن وثعلب فى أماليه ، ولم يعزه واحد منهم ، وزجر - بالبناء للمجهول - ويروى «إذا نهى السفيه» ومتعلق الزجر أو النهى عام ، والتقدير : إذا زجر عن شىء ما ، أو إذا نهى عن شىء ما ، والسفيه : وصف من السفه ، وهو الطيش والحمق ورقه العقل ، وجرى : سارع ، ومفعول «خالف» محذوف للعلم به ، وتقدير الكلام : خالف زاجره أو خالف ناهيه ، وجمله «والسفيه إلى خلاف» للتذييل ، والمعنى : ومن شأن السفيه وديدنه وطبعه مخالفه ناصحه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «جرى إليه» فإن مرجع الضمير المجرور محلا بإلى لم يتقدم صريحا فى الكلام ، ولكن تقدم الوصف الدال عليه وهو قوله «السفيه» فإن هذه الكلمه داله على الذات والحدث الذى تتصف به وهو السفه ، فاكتفى الشاعر بتقدم المرجع فى ضمن الوصف ، ونظيره قوله تعالى : (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ) فإن «هو» فى هذه الآيه راجع إلى البخل المستفاد من «يبخلون» ولم يتقدم ذكر البخل صراحه ، وقوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى) فإن «هو» راجع إلى العدل ، ولم يتقدم ذكر العدل صراحه ولكنه تقدم فى ضمن قوله (اعْدِلُوا) لأن الفعل يدل على الحدث والزمان كما هو معلوم ، ونظيرهما قوله جلت كلمته : (الَّذِينَ قالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ، فَزادَهُمْ إِيماناً) فإن فاعل «زادهم» ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى قول الناس ولم يتقدم صراحه ، وإنما تقدم فى ضمن الفعل الذى هو قوله (قالَ لَهُمُ النَّاسُ) ونظير ذلك أيضا قوله تباركت أسماؤه : (وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ) أى يرض الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحه ، ولكنه تقدم فى ضمن قوله سبحانه (وَإِنْ تَشْكُرُوا).

٢- أضيف بعض أسماء المكان أيضا إلى الجمله الفعليه ، ومنه قوله تعالى : (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ) رسالاته.

الزمان والفعل من المناسبه ، من حيث اتفقا فى كونهما عرضين ، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركه الفاعل ، وكما أن هـذه الإضافه لفظيه ، فكـذلك التصـغير اللاحق فعل التعجب لفظىّ ؛ وكما أن هذه الإضافه لا اعتداد [۶۴] بها ، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به.

والوجه الثانى : إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذى للمفاضله ؛ لاشتراك اللفظين فى التفضيل والمبالغه ، ألا ترى أنك تقـول «مـا أحسن زيـدا» لمن بلغ الغـايه فى الحسن ، كمـا تقول «زيـد أحسن القوم» فتجمع بينه وبينهم فى أصـل الحسن وتفضّـله عليهم ؛ فلوجود هـذه المشابهه بينهما جاز «ما أحيسن زيـدا ، وما أميلح غزلانا» كما تقول : «غلمانك أحيسن الغلمان ، وغزلانك أميلـح الغزلان» ولهذه المشابهه حملوا «أفعل منك» و «هو أفعل القوم» على قولهم «ما أفعله» فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع منهما مـا امتنع منه ، ألا ترى أنك لا تقول «هو أعرج منك» ولا «أعرج القوم» لأنك لا تقول «ما أعرجه» وتقول «هو أقبـح عرجا منك» و «هو أقبـح القوم عرجا» كما تقول «ما أقبـح عرجه» وكذلك لا تقول «هو أحسن منك حسـنا» فتؤكده بذكر المصدر ؛ لأنك لا تقول «ما أحسن زيدا حسنا» فأما قولهم «ألجّ لجاجه من الخنفساء» وما أشبهه فمنصوب على التمييز.

والوجه الثالث : إنما دخله التصـغير لأنه ألزم طريقه واحده ، فأشـبه بذلك الأسـماء ، فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشـىء على الشـىء فى بعض أحكـامه لا يخرجه عن أصـله ، ألا ترى أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل فى العمل ، ولم يخرج بـذلك عن كونه اسـما ، وكـذلك الفعل المضارع محمول على الاسم فى الإعراب ، ولم يخرج بـذلك عن كونه فعلا ؛ فكذلك تصـغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا.

وأما ما ذكروه من «ليس ، وعسى» فالكلام عليه من أربعه أوجه :

أحـدها : أن «ليس ، وعسـى» وإن كانا قـد أشـبها فعل التعجب فى سـلب التصـرف فإنهما قد فارقاه من وجهين ؛ أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر ، كما ترفعهما الأفعال المتصرفه ، فبعدا عن شبه الاسم ، وأفعل فى التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما.

والثانى : أنّ «ليس ، وعسى» وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين ، نحو : لست ولستم وليسوا ، وعسيت وعسيتم وعسوا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفه ، وأفعل فى التعجب ألزم ضمير الغيبه لا غير ، فلما تصرف ليس وعسى

فى الاتصال بضمائر الأفعال الماضيه هذا التصرف وألزم [٦٥] هذا الفعل فى الإضمار وجها واحدا جاز أن يدخله التصغير دونهما.

والثالث : أن «ليس ، وعسى» لا مصدر لهما من لفظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزله اللفظ به ، والتصغير هاهنا فى الحقيقه للمصدر ، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب ؛ فإن له مصدرا من لفظه نحو الحسن والملاحه وإن لم يكن جاريا عليه على ما يقتضيه القياس ، فقام تصغيره مقام تصغير مصدره ، فبان الفرق بينهما.

والرابع : أن «ليس ، وعسى» لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعله على أفعل الذى للمفاضله ؛ فيحمل «ما أحسنهم» على قولهم «هو أحسنهم» فبان الفرق بينهما.

فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ؛ فإنهما للمبالغه فى المدح والذم ، كما أن التعجب موضوع للمبالغه ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما.

قلنا : هذا الإلزام على مذهبكم ألزم ؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل فى التعجب فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه؟ فإن قلتم «إن ذلك لم يسمع من العرب» قلنا : كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفه ، وذلك من ثلاثه أوجه ؛ أحدها : اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم «نعما رجلين ، ونعموا رجالا» والثانى : اتصال تاء التأنيث الساكنه بهما نحو «نعمت المرأه ، وبئست الجاريه» والثالث : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف ، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعدا من الاسم ؛ فلهذا لم يجز تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب على ما بيّنا ، وأما مثال «أفعل به» فإنما لم يجز تصغيره لأنه لا نظير له فى الأسماء إلا أصبع ؛ وهى لغه رديئه فى إصبع - وفيها سبع لغات : فصحاهن إصبع - بكسر الهمزه وفتح الباء - ثم أصبع - بضم الهمزه وفتح الباء - ثم أصبع - بفتح الهمزه والباء - ثم أصبع - بضم الهمزه والباء - ثم إصبع - بكسر الهمزه والباء - ثم أصبع - بفتح الهمزه وكسر الباء - ثم أصبوع - وإذا لم يكن له فى كلامهم نظير سوى هذا الحرف فى لغه رديئه باعده ذلك من الاسم ، فلم يجز فيه التصغير. ألا ترى أن وزن الفعل الذى يغلب عليه أو يخصّه أحد الأسباب المانعه من الصرف ، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل [٦٦] لمجيئه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك عله مانعه له من الصرف فكذلك الفعل يبعد من الاسم لمخالفته له فى البناء ، هذا مع أن لفظه لفظ الأمر ، والأمر يختص به الفعل ، فأما ما جاء من الأسماء مضمنا معنى

الأمر نحو «صه ، ومه» وما أشبه ذلك فإنه أقيم مقام الأفعال وهى الأصل فى الأمر ، وإنما فعلوا ذلك توخّيا للاختصار لئلا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنيه والجمع والتأنيث الذى يظهر فى الفعل نحو «اسكتا ، واسكتوا ، واسكتن» وما أشبه ذلك.

وأما قولهم «الدليل على أنه اسم تصحيح عينه فى «ما أقومه ، وما أبيعه» قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك بحمله على باب أفعل الذى للمفاضله ، فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقه واحده ، والشبه الغالب على الشىء لا يخرجه عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التى لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء ؛ فكذلك هاهنا : تصحيح العين فى نحو : «ما أقومه ، وما أبيعه» لا يخرجه عن أن يكون فعلا ، على أن تصحيحه غير مستنكر فى كلامهم ؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفه مصححه فى نحو قولهم : أغيلت المرأه ، وأغيمت السماء ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاه ، واستحوذ يستحوذ. قال الله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ) [المجادله : ١٩] وقال تعالى : (أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [النساء : ١٤١] وقد قرأ الحسن البصرى : (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزْيَنَت) على وزن أفعلت ، ونحو قولهم : استصوبت ، وأجودت ، وأطيبت ، وأطولت ، قال الشاعر :

[٨٨](١) صددت وأطولت الصّدود ، وقلّما

وصال على طول الصّدود يدوم

١- هذا البيت للمرار الفقعسى ، وقد أنشده ابن منظور فى اللسان (ط ول) ولم يعزه ، وقد استشهد به سيبويه (١ / ١٢ و ٤٥٩) وقد نسب فى صدر الكتاب إلى عمر بن أبى ربيعه ، ونسب فى شواهد الأعلم إلى المرار الفقعسى كما ذكرنا ، وممن استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٥١٤) ورضى الدين فى شرح الكافيه (٢ / ٣٢٠) وانظر خزانه البغدادى (٤ / ٢٨٧) وابن يعيش (ص ١٤١٧) وقوله «صددت» معناه أعرضت ، و «أطولت» كان قياسه أن يقول «أطلت» بحذف العين التى هى الواو ؛ لأن هذه الواو تنقلب ألفا فى الفعل ، تقول : أطال ، وأقام ، وأفاء ، وأقاد ، وأنال ، وأمال ، وما أشبه ذلك ، فإذا وصلت تاء الضمير بالفعل حذفت هذه الألفات فقلت : أطلت ، وأقمت ، وأفأت ، وأقدت ، وأنلت ، وأملت ، وذلك لأن آخر الفعل يسكن عند اتصال الضمائر المتحركه به ، فيلتقى ساكنان : الألف المنقلبه عن الواو أو الياء ، وآخر الفعل ، فتحذف الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، هذه لغه جمهره العرب ، ومن العرب من لا يقلب حرف العله ألفا ، بل يبقيه على أصله فى صيغه أفعل وصيغه استفعل ، فيقول : أغيمت السماء ، وأغيل الصبى ، واستتيست الشاه ، واستنوق الجمل ، فإذا اتصل الفعل بالضمير المتحرك على هذه اللغه لم يلتق ساكنان فيبقى الفعل على حاله ، وعلى هذه اللغه جاءت هذه الكلمه ، وانظر كتابنا «دروس التصريف ص ١٦٤». والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله «أطولت» حيث صحت عين الفعل مع أن قياس نظائرها أن تعتل بقلبها ألفا ثم تحذف الألف عند الاتصال بالضمائر المتحركه ، فى لغه جمهره العرب ، على ما بيّنّا ، وقد أتى الشاعر بهذا الفعل على أصله من غير أن يقلب أو يحذف ، والعلماء يختلفون فى هذا وأشباهه ؛ فمنهم من يقول : هو شاذ يحفظ ما سمع منه ولا يقاس عليه ، ومنهم من يقول : هو لغه لجماعه من العرب ، يجوز القياس عليها ، وفى قول الشاعر «وقلما وصال - الخ» شاهد آخر للنحاه ، وذلك حيث اتصلت «ما»

بقل ، واعلم أولا أن «ما» هذه تتصل بثلاثه أفعال – وهى : قل ، وطال ، وكثر – تقول : قلما كان ذلك ، وطالما نهيتك عن الشر ، وكثر ما أرشدتك ، هذا هو الأصل ، نعنى أنه إذا اتصلت «ما» بواحد من هذه الأفعال الثلاثه كفّته عن طلب الفاعل ووليه الفعل ، وربما وليه الاسم المرفوع كما فى هذا البيت ، وللعلماء فى ذلك الأسلوب أربعه أقوال : الأول : أن «ما» كافه على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره ما بعده ، وهذا هو ما ذهب إليه سيبويه ، وجعل ذلك من ضرورات الشعر ، والثانى : أن «ما» هذه زائده لا كافه ، والاسم المرفوع بعدها فاعل ، وكأن الشاعر قد قال : وقل وصال يدوم على طول الصدود ، والثالث : أن «ما» كافه أيضا ، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر ، وكأنه قد قال : قلما يدوم وصال على طول الصدود ، وهو مذهب ذهب إليه الأعلم الشنتمرى ، والرابع : أن «ما» حينئذ كافه أيضا ، والاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر ، وهذا مذهب كوفى ؛ لأنهم هم الذين يجوزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم.

وإذا جاء التصحيح فى هذه الأفعال المتصرفه تنبيها على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذى لا يتصرف؟

فإن قالوا : التصحيح فى هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشّذوذ ، وتصحيح أفعل فى التعجب قياس مطرد.

قلنا : قد جاء التصحيح فى الفعل المتصرف على غير طريق الشّذوذ ، وذلك نحو تصحيح «حول ، وعور ، وصيد» حملا على «احولّ ، واعورّ ، واصيدّ» وكذلك جاء [٦٧] التصحيح أيضا فى قولهم «اجتوروا ، واعتونوا» حملا على «تجاوروا ، وتعاونوا» فكذلك أيضا هاهنا : حمل «ما أقومه وما أبيعه» على «هذا أقوم منك ، وأبيع منك» ومع هذا فلا ينبغى أن تحكموا له بالاسميه لتصحيحه ؛ لأن أفعل به قد جاء مصححا وهو فعل ، كما أن التصحيح فى قولهم «أقوم به ، وأبيع به» لا يخرجه عن كونه فعلا ، فكذلك التصحيح فى ما أفعله لا يخرجه عن كونه فعلا.

وأما قولهم «لو كان التقدير فيه شىء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير فى قولنا ما أعظم الله شىء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل» قلنا : معنى

قولهم شيء أعظم الله أى وصفه بالعظمه ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت كبيرا ، وعظّمت عظيما ، أى وصفته بالكبرياء والعظمه ، لا صيّرته كبيرا عظيما ، فكذلك هاهنا ، ولذلك الشيء ثلاثه معان : أحدها : أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده ، والثانى : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمه الله تعالى وقدرته من مصنوعاته : والثالث : أن يعنى به نفسه ، أى أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما ، فرقا بينه وبين خلقه.

وحكى أنّ بعض أصحاب أبى العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصره إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر فى حلقه أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسأله ، فأجاب بجواب أهل البصره ، وقال : التقدير فى قولهم «ما أحسن زيدا» شيء أحسن زيدا ، فقيل له : ما تقول فى قولنا «ما أعظم الله»؟ فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ؛ لأن الله تعالى عظيم لا بجعل جاعل ، ثم سحبوه من الحلقه وأخرجوه ، فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه ، وفساد ما ذهبوا إليه.

وقيل : يحتمل أن يكون قولنا «شيء أعظم الله» بمنزله الإخبار أنه عظيم ، لا على معنى شيء أعظمه ؛ فإن الألفاظ الجاريه عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته ، ألا ترى أن «عسى ، ولعل» فيها طرف من الشك ، ولا يحمل فى حقه سبحانه على الشك ، وكذلك الامتحان يحمل منا على معان تستحيل فى حقه سبحانه ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثره ، فكذلك هاهنا : يكون المراد بقولهم «ما أعظم الله» الإخبار أنه [٦٨] عظيم ، لا شيء جعله عظيما لاستحالته ؛ وإن كان ذلك يقدّر فى غيره لجوازه وعدم استحالته.

وأما قول الشاعر :

ما أقدر الله أن يدنى على شحط

من داره الحزن ممّن داره صول [٧٩]

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغه فى وصف الله تعالى بالقدره ، كقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] فجاء بصيغه الأمر ، وإن لم يكن فى الحقيقه أمرا ؛ لامتناع ذلك فى حق الله تعالى ، وإن شئت قدّرته تقدير : «ما أعظم الله» على ما بيّنا ، والله أعلم.

۱۶- مسأله : [القول فی جواز التعجب من البیاض والسواد ، دون غیرهما من الألوان]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه یجوز أن یستعمل «ما أفعله» فی التعجّب من البیاض والسّواد خاصه من بین سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبیضه ، وهذا الشّعر ما أسوده. وذهب البصریون إلی أن ذلک لا یجوز فیهما کغیرهما من سائر الألوان.

أما الکوفیون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما جوّزنا ذلک للنقل ، والقیاس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

[۸۹](۲) إذا الرّجال شتوا واشتدّ أکلهم

فأنت أبیضهم سربال طبّاخ

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح المفصل لابن یعیش (ص ۸۴۷ و ۱۰۴۶) وشرح کافیه ابن الحاجب للرضی (۲ / ۱۹۸) وأسرار العربیه لصاحب الإنصاف (ص ۵۱ لیدن) وقد بنی رضی الدین الکلام علی أنه لا یبنی اسم التفضیل من فعل الألوان ، جعل «أبیضهم ، وأسودهم» أفعل تفضیل ، وأنت تری المؤلف یبنی الکلام علی أنه لا یبنی فعل التعجب من الفعل الدال علی الألوان ، ثم یستشهد بالشواهد التی تشتمل علی أفعل التفضیل ، والخطب فی ذلک سهل ؛ لأنک تعلم أن کل ما یشترط فی صوغ أفعل التفضیل هو بعینه یشترط فی اشتقاق صیغ التعجب ، وقد ذکر المؤلف نفسه ذلک ، ثم انظر شرح الأشمونی (۴ / ۲۵۴ بتحقیقنا) وحاشیه الصبان (۳ / ۱۹ و ۳۷) والتصریح للشیخ خالد (۲ / ۱۱۳ - ۱۱۶ بولاق) ولسان العرب (ب ی ض).

۲- روی صاحب اللسان (ب ی ض) هذا البیت کما رواه المؤلف ، ولم یعزه لقائل معین ، ورواه ابن یعیش (ص ۸۴۷ و ۱۰۴۶) کذلک من غیر عزو ، ورواه فی مجمع الأمثال (۱ / ۸۱ بتحقیقنا) ونسب قوم هذا البیت إلی طرفه بن العبد البکری من أبیات یهجو فیها عمرو بن هند الملک ، لکننی رجعت إلی دیوان طرفه فوجدت فیه (ص ۱۵) أبیاتا یهجو فیها عمرو بن هند فیها کلمته التی یستشهد بها المؤلف ، لکن روایه هذا البیت علی غیر ما جاء فی اللسان وفی کلام المؤلف ، وهی هکذا : أنت ابن هند فأخبر من أبوک إذا لا یصلح الملک إلا کل بذاخ إن قلت نصر فنصر کان شرفتی قدما ، وأبیضهم سربال طباخ وقوله «إذا الرجال شتوا» أی صاروا فی زمان الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القحط والجدب ، وفیه یظهر کرم الکرام وبخل البخلاء ، وقوله «واشتد أکلهم» أراد أنه تعسر علی أکثرهم الحصول علی ما یأکلون ، وقوله «فأنت أبیضهم سربال طباخ» معناه أن ثیاب طباخک تکون فی هذا الوقت بیضاء شدیده البیاض نقیه من الوضر ودهن اللحم وغیره ، یرید أنه لا یطبخ فلا تتدنس ثیابه ، وهذه العباره کنایه عن شده البخل. والاستشهاد بالبیت فی قوله «أبیضهم» حیث اشتق أفعل التفضیل من البیاض ، وهذا مما یجیزه الکوفیون ، ویأباه البصریون ، وقد اختلفوا فی التعلیل للمنع ؛ فمنهم من ذهب إلی أن السر فی منع صوغ أفعل التفضیل وصیغتی التعجب من الألوان أن الألوان من المعانی اللازمه التی تشبه أن تکون خلقه کالید والرجل ، ومنهم من ذهب إلی أن سبب المنع هو کون أفعال الألوان لیست ثلاثیه مجرده. وإنما تأتی أفعال الألوان علی أحد مثالین : أولهما أفعل - بتشدید اللام - نحو أبیض

وأسود ، والثانى أفعال – بزياده ألف بعد العين وبتشديد اللام – نحو ادهام وابياض واسواد وما أشبه ذلك.

وجه الاحتجاج أنه قال «أبيضهم» وإذا جاز ذلك فى «أفعلهم» جاز فى «ما أفعله وأفعل به» لأنهما بمنزله واحده فى هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

[۹۰](۱) جاريه فى درعها الفضفاض

تقطّع الحديث بالإيماض

* أبيض من أخت بنى أباض*

فقال «أبيض» وهو أفعل من البياض ، وإذا جاز ذلك فى أفعل من كذا جاز فى ما أفعله وأفعل به ؛ لأنهما بمنزله واحده فى هذا الباب ، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه

۱- نسب البغدادى نقلا عن ابن هشام اللخمى (۳ / ۴۸۳) هذا الرجز إلى رؤبه بن العجاج ، وقد أنشده رضى الدين فى شرح الكافيه (۲ / ۱۹۹) وابن يعيش (۸۴۷ و ۱۰۴۶) وابن منظور (ب ى ض) والميدانى فى مجمع الأمثال (۱ / ۸۱ بتحقيقنا) ولم يعزه أحد منهم إلى قائل معين ، والدرع - بكسر فسكون - القميص ، والفضفاض : الواسع ، ويروى بدل البيت الأول : * جاريه فى رمضان الماضى* ومعنى قوله «تقطع الحديث بالإيماض» أن القوم إذا كانوا يتحدثون فأومضت تركوا الحديث واشتغلوا بالنظر إليها لبراعه جمالها ، وبنو أباض - بفتح الهمزه - قوم اشتهروا ببياض ألوانهم. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أبيض» حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض ، وهو يشهد للكوفيين الذين يجيزون مجىء أفعل التفضيل وصيغتى التعجب من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان لكونهما أصلى الألوان كلها ، والبصريون يمنعون ذلك ، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ ، أو يكون «أفعل» فى مثل قول هذا الراجز صفه مشبهه لا أفعل تفضيل ، وقد ذكر ذلك المؤلف وابن يعيش فى الموضعين اللذين أرشدناك إليهما من شرحه على المفصل. ونظير ذلك قول أبى الطيب المتنبى يذم الشيب : أبعد بعدت بياضا لا بياض له لأنت أسود فى عينى من الظلم

مـا أفعله لاـ يجوز فيه أفعل من كـذا ، وكـذلك بالعكس منه : ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كـذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع فى كل واحد منهما ما يمتنع فى الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز فى الآخر ، دلّ على أنهما بمنزله واحده ، [۶۹] وكذلك القول فى «أفعل به» فى الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض.

وأمـا القيـاس فقـالوا : إنمـا جوزنـا ذلـك من السواد والبيـاض دون سائر الألوان لأنهما أصـلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمره والصـفره والخضـره والصّهبه والشّهبه والكهبه إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها.

وأما البصـريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال «ما أفعله» من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتى على افعلّ نحو احمرّ واصـفرّ واخضـرّ وما أشـبه ذلك ، أو لأن هذه الأشـياء مستقره فى الشخص لا تكـاد تزول فجرت مجرى أعضـائه ، وأى العلتين قـدرنا وجـدنا المسـاواه بين البياض والسواد وبين سائر الألوان فى عله الامتناع ؛ فينبغى أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فأنت أبيضهم سربال طباخ* [۸۹]

فلا حجّه فيه من وجهين ؛ أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

[۹۱](۱) يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا

إلى ربّنا صوت الحمار اليجدّع

۱- هـذان البيتان من كلام ذى الخرق الطهوى ، وليسا متتاليين فى كلامه كما قد يظن من صـنيع المؤلف. بل بين أولهما وثانيهما بيتان ، وقد استشـهد بالبيت الأول رضـى الدين فى شـرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۱۵ و ۲ / ۴۸۸) وأنشده ابن منظور (ج د ع) مع بيت سابق عليه ونسـبهما لذى الخرق ، وأنشده مره أخرى (ل وم) وذكر له نظائر كثيره ، وأنشده الأشمونى (۱ / ۱۷۱ بتحقيقنـا) واستشـهد به ابن هشام فى المغنى (رقم ۶۸) وقـد روى أبو زيد فى نوادره (ص ۶۶ و ۶۷) سبعه أبيات يقع أول هذين البيتين ثانيها ، ويقع ثانى البيتين خامسـها ، والخنى : الفاحش من الكلام ، وأبغض : أفعل تفضـيل من البغض ، وفعله بغض فلان إلى ، وتقول : ما أبغضنى إلى فلان ؛ إذا كان هو المبغض لك ، وقالوا : ما أبغضنى لفلان ؛ إذا كنت المبغض له ، والعجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم : الحيوان الذى لا ينطق ، والأعجم من الإنسان الذى فى كلامه عجمه ، شبهوه بالحيوان الأعجم ، واليجدّع : الـذى يقطع أنفه ، أو أذنه ، أو يـده ، أو شـفته ، كـل ذلـك يقـال ، واليربوع : دويبه تحفر الأرض ، والنافقاء : جحر يكتمـه اليربـوع ويسـتره ويظهر جحرا آخر غيره ، وقـوله «بالشـيخه» هـو بالخـاء المعجمه رمله بيضـاء فى بلاـد بنى أسـد وحنظله ،

واليتقصع : أراد الـذى يتقصع ، وتقـول «تقصع اليربـوع» إذا دخـل فى قاصـعائه ، والقاصـعاء : جحر آخر مـن جحره اليربـوع. والاستشـهاد بالبيت الأول فى قوله «اليجـدع» والاستشـهاد بالبيت الثانى فى قوله «اليتقصع» فإنه أراد الـذى يجـدع والذى يتقصع ، فوصل أل الموصوله بالفعل المضارع ، وقـد اتفق الفريقان على أن وصل أل الموصوله بالفعل المضارع شاذ ، هكـذا قال المؤلف ، لكن الذى نعرفه أن من الكوفيين قوما يجيزون ذلك فى الاختيار ، وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ، فقال : إن ذلك قليل لا شاذ ، وانظر التصـريح للشـيخ خالـد الأزهرى (١ / ١٦٩) وشـرح الأشمونى بتحقيقنا (١ / ١٧١) فقد ذكرنا ثمه كثيرا من الشواهد ، وحاشيه الصبان (١ / ١٦١ بولاق).

ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن جحره بالشّيخه اليتقصّع

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسا واستعمالا ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضروره الشعر ، والضروره لا يقاس عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مدّ المقصور على أصلكم ، وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه فى الضروره على جوازه فى غير الضروره ، فكذلك هاهنا ، فسقط الاحتجاج به. وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* أبيض من أخت بنى أباض* [٩٠]

[٧٠] والوجه الثانى : أن يكون قوله «فأنت أبيضهم» أفعل الذى مؤنثه فعلاء كقولك أبيض وبيضاء ، ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام فى أفعل الذى يراد به المفاضله نحو «هذا أحسن منه وجها ، وهو أحسن القوم وجها» فكأنه قال مبيضّهم ، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* أبيض من أخت بنى أباض* [٩٠]

ومعناه : فى درعها جسد مبيض من أخت بنى أباض ، ويكون «من أخت» ها هنا فى موضع رفع ؛ لأنها صفه لأبيض ، كأنه قال أبيض كائن من أخت ، كقولهم «أنت كريم من بنى فلان» ونحوه قول الشاعر :

[٩٢](١) وأبيض من ماء الحديد كأنّه

شهاب بدا والليل داج عساكره

١- أنشد البغدادى هذا البيت فى الخزانه (٣ / ٤٨٥ بولاق) والشريف المرتضى فى أماليه (٢ / ٣١٧) وذكر أن ابن جنى استشهد به ، ولم يعزه أحدهما إلى معين ، والشهاب : النجم ، وبدا : أى ظهر ، والليل داج : أى مظلم. والاستشهاد بالبيت فى قوله «وأبيض من ماء الحديد» فإن «أبيض» فى هذه العباره ليس أفعل تفضيل ، لكنه صفه مشبهه ، و «من» التاليه له ليست من التى تدخل على المفضول فى نحو قولك : فلان أكرم خلقا من فلان ، وأشرف نفسا منه ، وأطهر قلبا منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون «من» هذه متعلقه بأبيض ، بل هى متعلقه بمحذوف يقع صفه لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كائن من ماء الحديد ، أى مأخوذ ومصنوع من ماء الحديد ، والكلام فى وصف سيف ، وإذا كان لفظ «أبيض» يأتى صفه مشبهه كما فى هذا البيت وفى الشاهد الذى يليه فإنه لا يمتنع أن يكون أبيض فى قول الراجز : * أبيض من أخت بنى أباض* وفى البيت المنسوب إلى طرفه : * ... أبيضهم سربال طباخ* وأسود فى قول المتنبى الذى أنشدناه لك : * ... أسود فى عينى من الظلم* صفه مشبهه أيضا ، وكأن المتنبى قد قال : لأنت مسود فى عينى ، ولأنت من الظلم ؛ وكأن طرفه قد قال : أنت مبيضهم سربال طباخ ، وكأن الراجز قد قال :

جسد مبيض كائن من أخت بنى أباض ، وقد اتفق مع المؤلف على هذا التخريج ابن يعيش والشريف المرتضى والحريرى فى دره الغواص ، وكلهم تابعون لابن جنى. ويقول أبو رجاء : إنه ليس من المنكر أن يجىء وزن أفعل من البياض والسواد وغيرهما من الألوان ومن غير الألوان صفه مشبهه ، نقول : فلان أبيض اللون ، وفلان أسود ، أو أخضر ، أو أصفر ، وتقول : فلان أهيف البطن. وفلان أجب الظهر ، وفلان أوحد دهره ، وما لا يحصى من المثل ، ومن ذلك قول أبى الطيب المتنبى أيضا : يلقاك مرتديا بأحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والأكبد ومن ذلك قول أبى تمام : له منظر فى العين أبيض ناصع ولكنه فى القلب أسود أسفع وقد قال المفسرون فى قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ :) إن «أهون» فى هذه الآيه بمعنى هين ، كما قالوا فى قول معن بن أوس : لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينا تغدو المنيه أول إن «أوجل» هنا صفه مشبهه وليست أفعل تفضيل ، أقول : نحن لا ننكر أن هذا الوزن يأتى صفه مشبهه خاليه من معنى تفضيل شىء على شىء ، كما لا ننكر أن من هذه البابه قول الشاعر : * وأبيض من ماء الحديد كأنه* وما معه من الأبيات ، لكنا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابه قول الراجز : * أبيض من أخت بنى أباض* مع قول الرواه الموثوق بهم : إن نساء بنى أباض مشهورات ببياض ألوانهن ؛ وعلى هذا يكون هذا الجواب غير مستقيم ، ولو كان القائل به ابن جنى ومن تبعه من فحوله النحاه.

فقوله «من ماء الحديد» فی موضع رفع ؛ لأنه صفه أبيض ، وتقديره وأبيض كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضا قول الآخر :

[۹۳](۱) لمّا دعانی السّمهریّ أجبته

بأبيض من ماء الحديد صقيل

وأما قولهم «إنما جوّزنا ذلک لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع» قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلک لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها «ما أفعله ، وأفعل منه» لأنها لازمت محالها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العله فنقول : هذا علی أصلكم ألزم ، وذلک لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل فی الوجود ، علی ما تزعمون ، بل هی مركبه من البياض والسواد ؛ فإذا لم يجز مما كان متركبا منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلا فی الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلک من طريق الأولی ، والله أعلم.

۱- أنشد ابن يعيش (ص ۱۰۴۶) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلی قائل ، والظاهر أن «السمهری» هنا اسم رجل ، وأصل السمهری الرمح ، منسوب إلی رجل كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته ردينه ، فأحيانا ينسبون الرماح إليه فيقولون : رمح سمهری ، ورماح سمهريه ، وأحيانا يضيفونها إلی امرأته فيقولون : ردينی ، أو رماح ردينيه ، وأحيانا ينسبونه إلی مكانهم فيقولون : خطی ، والقول فی الاستشهاد بهذا البيت كالذی ذكرناه فی الشاهد السابق.

۱۷- مسأله : [القول فی تقدیم خبر «ما زال» وأخواتها علیهن]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه یجوز تقدیم خبر «ما زال» علیها ، وما کان فی معناها من أخواتها ، وإلیه ذهب أبو الحسن بن کیسان ، وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز ذلک ، وإلیه ذهب أبو زکریا یحیی بن زیاد الفراء من [۷۱] الکوفیین ، وأجمعوا علی أنه لا یجوز تقدیم خبر «ما دام» علیها.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن «ما زال» لیس بنفی للفعل ، وإنما هو نفی لمفارقه الفعل ، وبیان أن الفاعل حاله فی الفعل متطاوله ، والذی یدل علی أنه لیس بنفی أنّ «زال» فیه معنی النفی ، و «ما» للنفی ، فلما دخل النفی علی النفی صار إیجابا ، والذی یدل علی أن النفی إذا دخل علی النفی صار إیجابا أنک إذا قلت «انتفی الشیء» کان ضدا للإثبات ، فإذا أدخلت علیه النفی نحو «ما انتفی» صار موجبا ؛ فدل علی أن نفی النفی إیجاب ، وإذا کان کذلک صار «ما زال» بمنزله «کان» فی أنه إیجاب ، وکما أن «کان» یجوز تقدیم خبرها علیها نفسها ، فکذلک «ما زال» ینبغی أن یجوز تقدیم خبرها علیها ، ولذلک لم یقولوا «ما زال زید إلا قائما» کما لم یقولوا «کان زید إلا قائما» لأن «إلا» إنما یؤتی بها لنقض النفی ، کقولک «ما مررت إلا بزید ، وما ضربت إلا زیدا» نفیت المرور والضرب أولا ، وأدخلت «إلا» فأثبتهما لزید ، وأبطلت النفی ونقضته ، ولهذا إذا قلتم إنها إذا دخلت علی «ما» التی ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بلیس فی أنها تنفی الحال ، کما أن لیس تنفی الحال ؛ فإذا دخلت «إلا» علیها أبطلت معنی النفی ، فزال شبهها بلیس ، فبطل عملها ؛ فإذا کان الکلام ثابتا فلا یفتقر إلی إثباته ؛ ألا تری أنک لو قلت «مررت إلا بأحد» لم یجز ؛ لأن إثبات الثابت

۱- انظر فی هذه المسأله : أسرار العربیه للمؤلف (ص ۵۷) وشرح الأشمونی (۱ / ۳۵۲ بتحقیقنا) وحاشیه الصبان (۱ / ۲۲۴) والتصریح للشیخ خالد (۱ / ۲۳۶ بولاق) وشرح موفق الدین بن یعیش علی المفصل (ص ۱۰۱۵) وشرح رضی الدین علی الکافیه (۲ / ۲۶۷).

ونقض النفى مع تعرّى الكلام منه محال ، فدلّ على أن «ما زال» فى الإثبات بمنزله «كان» فكما لا يقال «كان زيد إلا قائما» فكذلك لا يقال «ما زال زيد إلا قائما» فأما قول الشاعر :

[۹۴](۱) حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخه

على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

۱- هذا البيت من كلام ذى الرمه غيلان بن عقبه ، وقد استشهد به سيبويه (۱ / ۴۲۸) والزمخشرى وابن يعيش (۱۰۱۰) والرضى (۲ / ۲۷۵) والأشمونى (رقم ۲۱۰۰) وانظر خزانه الأدب (۴ / ۴۹ بولاق) والحراجيج : جمع حرجوج ، أو حرجيج وهى هنا الناقه الضامره الهزيله ، ومناخه : اسم المفعول المؤنث من قولك «أناخ الرجل بعيره أو ناقته» إذا أبركها ، والخسف - بالفتح - الجوع ، وذلك أن يبيت على غير علف ، وكان الأصمعى وأبو عمرو بن العلاء يخطئان ذا الرمه فى هذا البيت ؛ لأنه أدخل حرف الاستثناء - وهو إلا - على خبر تنفك ، وقد خلص العلماء ذا الرمه من هذا الخطأ ، ولهم فى ذلك التخلص خمسه أوجه ؛ الأول أن الروايه ليست كما زعم أبو عمرو والأصمعى ، وليس التالى لقوله «ما تنفك» هو إلا التى هى حرف استثناء ، بل هو «آلا» بمد الألف ، والآل : الشخص ، وذلك نظير قول ذى الرمه نفسه فى كلمه أخرى : فلم نهبط على سفوان حتى طرحن سخالهن وصرن آلا ويروى أن ذا الرمه لما نبه إلى الخطأ فطن له وقال : أنا لم أقل «إلا مناخه» وإنما قلت «ما تنفك آلا مناخه» وعلى هذا الوجه يكون قوله «آلا» خبر تنفك ، ومناخه صفه ، وحينئذ يسأل عن وجه تأنيث الصفه مع أن الموصوف مذكر ، والجواب عن ذلك أن الآل - وهو الشخص - يطلق على المذكر والمؤنث كالشخص الذى هو بمعناه ، ولما كان المراد هنا النوق أنث الصفه ، وهذا التخريج قد ذكره كثير من العلماء ، وقد سمعت أنه يروى عن ذى الرمه نفسه ، والتخريج الثانى : أن «تنفك» ههنا تامه ، وليست ناقصه ، والتى يمنع دخول إلا عليها هى الناقصه ، وهذا تخريج ذكره الفراء فى معانى القرآن ، ونسبه المؤلف إلى الكسائى ، وذكره الأعلم فى شرح شواهد سيبويه ، والتخريج الثالث : أن تجعل تنفك ناقصه لكن لا يكون «مناخه» خبرها ، بل خبرها هو متعلق الجار والمجرور الذى هو قوله «على الخسف» وعلى هذا الوجه يكون قوله «مناخه» حالا ، وكأنه قد قال : ما تنفك كائنه على الخسف إلا فى حال كونها مناخه ، وقد ذكر هذا التخريج الأعلم أيضا ، والتخريج الرابع : أن تكون تنفك ناقصه أيضا ، ولكن يكون خبرها محذوفا ، و «مناخه» حال ، و «على الخسف» يتعلق بمناخه ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : ما تنفك مقيمه فى أوطانها إلا فى إحدى حالتين : الأولى : أن تكون مناخه على الخسف والثانيه : أن نرمى بها بلدا قفرا ، وهذا التوجيه قد ذكره الزمخشرى ، والتخريج الخامس : أن تجعل «تنفك» ناقصه ، و «مناخه» خبرها ، ولكن «إلا» ليست للاستثناء ، بل هى حرف زائد لا يدل على معنى ، والممتنع إنما هو دخول إلا الداله على الاستثناء على خبر «تنفك» وهذا التخريج - كما قال ابن يعيش - للمازنى ، وتبعه أبو على الفارسى فى بعض كتبه ، ونسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب إلى الأصمعى وابن جنى ، وفى هذا القدر غناء أى غناء.

فالكلام عليه من أربعه أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يروى «ما تنفك آلا مناخه» والآل : الشخص ؛ يقال «هذا آل قد بدا» أى شخص ؛ وبه سمى الآل ؛ لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

[٩٥](١)* كأنّنا رعن قفّ يرفع الآلا*

أى يرفعه الآل ؛ وهو من المقلوب. والوجه الثانى : أنه يروى «ما تنفكّ إلا مناخه» [٧٢] بالرفع ، فلا يكون فيه حجه. والوجه الثالث : أنه قد روى بالنصب ، ولكن ليس هو منصوبا لأنه خبر «ما تنفك» وإنما خبرها «على الخسف» فكأنه قال : ما تنفك على الخسف ، أى تظلم إلا أن تناخ. والوجه الرابع : أنه جعل «ما تنفك»

١- هذا عجز بيت من كلام النابغه الجعدى ، وصدره قوله : * حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا* وتعدى فوارسنا : أى تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن - بفتح الراء وسكون العين - أنف الجبل ، والقف - بضم القاف وتشديد الفاء - الجبل ، غير أنه ليس بطويل فى السماء ، والآل : الذى تراه فى أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخوص ، وليس هو السراب ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «الآل» ومعناه ما ذكرنا يريد المؤلف أن الذى فى بيت ذى الرمه هو «الآل» كالذى فى هذا البيت ، وقد تقدم بيانه ، وقد تبين لك من تفسيرنا للآل وجه قول المؤلف «وهو من المقلوب» يعنى أن المعروف أن الآل هو الذى يرفع الشخوص ، وقد جاء فى هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن القف فى ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجارى على ألسنه العرب أن تجعل الآل رافعا والشخوص التى منها رعن القف مرفوعه ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت «أراد يرفعه الآل ، فقلبه» وقد أنكر ابن سيده القلب فى هذا البيت ، وزعم أن كل واحد من رعن القف والآل يصلح أن يكون رافعا ويصلح كذلك أن يكون مرفوعا ، قال : «وجه كون الفاعل فيه مرفوعا والمفعول منصوبا باسم صحيح مقول به ، وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرؤى فيه ظهر به الآل إلى مرآه العين ظهورا لو لا هذا الرعن لم يبن للعين بيانه إذا كان فيه ، ألا ترى أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصه كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصوره التى حملها سفورا ، وفى مسرح الطرف تجليا وظهورا؟ فإن قلت : فقد قال الأعشى : * إذ يرفع الآل رأس الكلب فارتفعا* فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو المفعول ، قيل : ليس فى هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره ليس بجائز ، ألا ترى أنك إذا قلت : «ما جاءنى غير زيد ، فإنما فى هذا دليل على أن الذى هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم يعرض للأخبار بإثبات مجىء له أو نفيه عنه ؛ فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجئ» اه كلامه بحروفه.

كلمه تامه ؛ لأنك تقول «انفكت يده» فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر «ما زال» عليها لأن «ما» للنفى ، والنفى له صدر الكلام ؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صدر الكلام ، والسّرّ فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفاده المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتى قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام «زيدا أضربت» لم يجز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك هاهنا ؛ إذا قلت «قائما ما زال زيد» ينبغى أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفى عليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن ما زال ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لمفارقه الفعل ، والنفى إذا دخل على النفى صار إيجابا» قلنا : هذا حجّه عليكم ، فإنا كما أجمعنا على أن «ما زال» ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن «ما» للنفى ، ثم لو لم تكن «ما» للنفى لما صار الكلام بدخولها إيجابا ، فالكلام إيجاب و «ما» نفى ؛ بدليل أنا لو قدرنا زوال النفى عنها لما كان الكلام إيجابا ، وإذا كانت للنفى فينبغى أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام.

وأما «ما دام» فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لأن «ما» فيها مصدريه لا نافيه ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت «لا أفعل هذا ما دام زيد قائما» كان التقدير فيه : زمن دوام زيد قائما ، كقولك «جئتك مقدم الحاجّ ، وخفوق النجم» أى زمن مقدم الحاجّ وزمن خفوق النّجم ، إلا أنه حذف المضاف الذى هو الزمن ، وأقيم المصدر الذى هو المضاف إليه مقامه ، وإذا كانت «ما» فى «ما دام» بمنزله المصدر فما كان من صله المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم.

۱۸- مسأله : [القول فی تقدیم خبر «لیس» علیها]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه لا یجوز تقدیم خبر «لیس» علیها ، وإلیه ذهب أبو العباس المبرد من البصریین ، وزعم بعضهم أنه مذهب سیبویه ، ولیس بصحیح ، والصحیح أنه لیس له فی ذلک نص (۲). وذهب البصریون إلی أنه یجوز تقدیم خبر «لیس» علیها کما یجوز تقدیم خبر کان علیها (۳).

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا یجوز تقدیم خبر لیس علیها وذلک لأن «لیس» فعل غیر متصرّف ؛ فلا یجری مجری الفعل المتصرّف کما أجریت «کان» مجراه لأنها متصرّفه ، ألا تری أنک تقول : کان یکون فهو کائن وکن ، کما تقول : ضرب یضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا یکون ذلک فی لیس ، وإذا کان کذلک فوجب أن لا یجری مجری ما کان فعلا متصرّفا ، فوجب أن لا یجوز تقدیم خبره علیه کما کان ذلک فی الفعل المتصرّف ؛ لأن الفعل إنما یتصرّف عمله إذا کان متصرّفا فی نفسه. فأما إذا کان غیر متصرّف فی نفسه فینبغی أن لا یتصرّف عمله ؛ فلهذا قلنا : لا یجوز تقدیم خبره علیه ، والذی یدل علی هذا أن «لیس» فی معنی ما ؛ لأن لیس تنفی الحال کما أن ما تنفی الحال ، وکما أن ما لا تتصرّف ولا یتقدم معمولها علیها فکذلک لیس ، علی أن من النحویین من یغلّب

۱- انظر فی هذه المسأله : أسرار العربیه للمؤلف (ص ۵۸ لیدن) وشرح رضی الدین علی کافیه ابن الحاجب (۲ / ۲۷۶) وشرح موفق الدین بن یعیش علی المفصل (ص ۱۰۱۶) والأشمونی (۱ / ۳۵۵ بتحقیقنا) وحاشیه الصبان (۱ / ۲۲۵) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۱ / ۲۲۵ بولاق).

۲- یرید أنّه لا یوجد فی کتاب سیبویه نص فی هذا الموضوع ، لا بالجواز ولا بالمنع.

۳- الذی ذکره النحاه أن القائلین بامتناع تقدیم خبر لیس علیها هم جمهور الکوفیین ، والمتأخرون من البصریین ، وقد اختار هذا الرأی شیخ المحققین ابن مالک فقال فی الخلاصه (الألفیه) : * ومنع سبق خبر لیس اصطفی* وأن الذین یجیزون تقدیم خبر لیس علیها هم قدماء البصریین ، والفراء ، وتبعهم ابن برهان ، والزمخشری ، والشلوبین ، وابن عصفور ، وهم من المتأخرین الذین یؤیدون مذهب أهل البصره غالبا.

عليها الحرفيه ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال : «ليس الطّيب إلا المسك» فرفع الطّيب والمسك جميعا ، وبما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهدّدك ، فقال : «عليه رجلا ليسى» فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقايه ، ولو كان فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال فى لست «ليست» ألا ترى أنك تقول فى صيد البعير «صيد البعير» فلو أدخلت عليه التاء لقلت «صيدت» فرددته إلى الأصل وهو الكسر ، فلما لم يردّ هاهنا إلى الأصل - وهو الكسر - دل على أن المغلّب عليه الحرفيه ، لا الفعليه ، وقد حكى سيبويه فى كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزله ما فى اللغه التى لا يعملون فيها «ما» ؛ فلا [٧۴] يعملون ليس فى شىء ، وتكون كحرف من حروف النفى ؛ فيقولون : ليس زيد منطلق ، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن تكن كافيه فى الدلاله على أنها حرف فهى كافيه فى الدلاله على إيغالها فى شبه الحرف ، وهذا ما لا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغله فى شبه الحرف فينبغى أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذى جحده على ما بيّنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] وجه الدليل من هذه الآيه أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس ، فإن قوله (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلق بمصروف ، وقد قدّمه على ليس ، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول «زيدا أكرمت» إلا بعد أن جاز «أكرمت زيدا» فلو لم يجز تقديم «مصروف» الذى هو خبر ليس على ليس ، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذى يدل على ذلك أن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل ، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنه بها ، وهى تعمل فى الأسماء المعرفه والنكره والظاهره والمضمره كالأفعال المتصرفه ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها ، وعلى هذا تخرج «نعم ، وبئس ، وفعل التعجب وعسى» حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها ، أما «نعم ، وبئس» فإنهما لا يعملان فى المعارف الأعلام ، بخلاف «ليس» فنقصتا عن رتبتها ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضمر فيه ، ولا تلحقه أيضا تاء التأنيث ، بخلاف «ليس» فنقص عن رتبتها ، وأما «عسى» وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث

كليس ، إلا أنها لا تعمل فى جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا «أن» مع الفعل نحو «عسى زيد أن يقوم» ولو قلت «عسى زيد القيام» لم يجز ؛ فأما قولهم فى المثل «عسى الغوير أبؤسا» فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصا بخلاف «ليس» نقصت عن رتبه ليس ؛ فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس «ليس» على [٧٥] ما فى امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن ليس تخالف ما ، بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو «ليس قائما زيد» ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها ؛ فلا يقال : «ما قائما زيد» وإذا جاز أن تخالف ليس «ما» فى جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه فى جواز تقديم خبرها عليها ، وتلحق بأخواتها.

والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] فلا حجه لهم فيه ؛ لأنا لا نسلم أن (يَوْمَ) متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : (هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم) فإن يومُ فى موضع رفع ، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ها هنا. وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : (لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] وتقديره : يلازمهم يوم يأتيهم العذاب ؛ لقوله تعالى : (وَلَئِنْ أَخَّرْنا عَنْهُمُ الْعَذابَ إِلى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ ما يَحْبِسُهُ) [هود : ٨].

وأما قولهم «إن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل يعمل فى الأسماء المعرفه والنكره والمظهره والمضمره» قلنا : هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل فى الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرف الفعل فى نفسه ، و «ليس» فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين : فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعليه ، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعليه وهو التصرف ؛ فاعتبرنا الأصل بالأصل ؛ والوصف بالوصف. والذى يشهد لصحه ذلك الأفعال المتصرفه نحو ضرب وقتل وشتم ، فإنها لما كانت أفعالا متصرفه أثبت لها أصل العمل ووصفه ؛ فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها نحو «عمرا ضرب زيد» وكذلك سائرها ، والأفعال غير المتصرفه نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب خصوصا على مذهب البصريين ؛ فإنها لما كانت أفعالا غير متصرفه أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها ، وسلبت وصف العمل ؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما» قلنا : قد [٧۶] بيّنا وجه المناسبه بينهما واتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحد منهما لنفى الحال كالآخر.

وقولهم «إن ليس تخالف ما ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، بخلاف ما» قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه فى جميع أحكامه ، بل لا بد أن يكون بينهما مغايره فى بعض أحكامه.

قولهم «فإذا جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها عليها» قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن «ليس» أخذت شبها من كان ؛ لأنها فعل كما أنها فعل ، وشبها من ما لأنها تنفى الحال كما أنها تنفى الحال ، وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شبها من كان وشبها من ما صار لها منزله بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من ما ؛ لأنها فعل وما حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان ؛ لأنها لا تتصرف وكان تتصرف ، وهذا فى غايه الوضوح والتحقيق ، والله أعلم.

١٩- مسأله : [القول فى العامل فى الخبر بعد «ما» النافيه النّصب]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «ما» فى لغه أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل فى الخبر ، وذلك لأن القياس فى «ما» أن لا تكون عامله ألبته ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تاره يدخل على الاسم ، نحو «ما زيد قائم» وتاره يدخل على الفعل ، نحو «ما يقوم زيد» فلما كانت مشتركه بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ؛ ولهذا كانت مهمله غير معمله فى لغه بنى تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبّهوها بليس من جهه المعنى ، وهو [٧٧] شبه ضعيف فلم يقو على العمل فى الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوبا بما ، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل «ما زيد بقائم» فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا ؛ لأن الصّفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفا منها ، ولهذا لم يجز النصب إذا قدّم الخبر ، نحو «ما قائم زيد» أو دخل حرف الاستثناء نحو «ما زيد إلا قائم» لأنه لا يحسن دخول الباء معهما ؛ فلا يقال «ما بقائم زيد ، وما زيد إلا بقائم» فدل ذلك على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن «ما» تنصب الخبر وذلك

١- انظر فى هذه المسأله : أسرار العربيه للمؤلف (ص ٥٩) وتصريح الشيخ خالد (٢ / ٢٣٦) وكتاب سيبويه (١ / ٢٨) وحاشيه الصبان على الأشمونى (١ / ٢٣٤ بولاق).

أن ما أشبهت ليس ؛ فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعمل ليس الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ، والثانى : أنها تنفى ما فى الحال ، كما أن ليس تنفى ما فى الحال ، ويقوّى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس ؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجرى مجراه ؛ لأنهم يجرون الشىء مجرى الشىء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه فى منع الجر والتنوين ، فكذلك هاهنا : لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بيّنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن القياس يقتضى أن لا تعمل» قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهه اقتضت أن تعمل عملها ، وهى لغه القرآن ، قال الله تعالى : (ما هذا بَشَراً) [يوسف : ٣١] وقال تعالى : (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) [المجادله : ٢].

قولهم «إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف ، فلم يقو أن تعمل فى الخبر» قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف ؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفه ، ولو لا ذلك الضعف لوجب [٧٨] أن تعمل فى جميع هذه المواضع.

وأما دعواهم أن الأصل «ما زيد بقائم» فلا نسلم ، وإنما الأصل عدمها ، وإنما أدخلت لوجهين ؛ أحدهما : أنها أدخلت توكيدا للنفى ، والثانى : ليكون فى خبر ما بإزاء اللام فى خبر إنّ ؛ لأن ما تنفى ما تثبته إنّ ، فجعلت الباء فى خبرها نحو «ما زيد بقائم» لتكون بإزاء اللام فى نحو «إنّ زيدا لقائم» كما جعلت السين جواب لن ، ألا ترى أنك تقول «لن يفعل» فيكون الجواب «سيفعل» وكذلك جعلت قد جواب لمّا ، ألا ترى أنك تقول «لمّا يفعل» فيكون الجواب «قد فعل» ولو حذفت لما فقلت «يفعل» لكان الجواب «فعل» من غير قد ؛ فدل على أن قد جواب لمّا ، فكذلك هاهنا.

وقولهم «إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا ؛ لأن الصّفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفا منها» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الباء كانت فى نفسها مكسوره غير مفتوحه ، وليس فيها إعراب ؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعانى ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النّصب كما زعموا لكان ذلك يجب فى كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها

حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ، كقولك «كَفى بِاللهِ شَـهِيداً ، وَكَفى بِاللهِ نَصِيراً» ولو حذفت حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيدا ، وكفى الله نصيرا ، بالرفع ، كما قال رجل من الأزد :

[٩٦](١) لمّا تعيّا بالقلوص ورحلها

كفى الله كعبا ما تعيّا به كعب

وقال عبد بنى الحسحاس :

[٩٧](٢) عميره ودّع إن تجهّزت غاديا

كفى الشّيب والإسلام للمرء ناهيا

١- لم أعثر لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وتعيا - بوزن تقضى وتزكى - ومثله تعايا - مثل تغاضى وتقاضى - وأعيا - مثل أهدى وأبقى - وتقول : أعيا عليه الأمر ، وتعيا ، وتعايا ؛ إذا بهظه وأثقله وأعجزه والقلوص - بفتح القاف - الناقه ، ومحل الاستشهاد به قوله «كفى الله كعبا» فإن المؤلف قد زعم أن «كفى» فى هذه العباره هى التى يقترن فاعلها بالباء الزائده غالبا ، وقد يجىء فاعلها غير مقترن بالباء كما فى هذا البيت والذى يليه ، وهو انتقال نظر من المؤلف ، وبيان ذلك أن «كفى» على ثلاثه أضرب : الأول : أن يكون بمعنى حسب ، وهذه قاصره لا تتعدى وهى التى يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائده ، نحو قوله تعالى : (كَفى بِاللهِ شَـهِيداً) والثانى : أن تكون بمعنى وفى فتتعدى إلى اثنين ، ولا يقترن فاعلها بالباء ، نحو قول الله تعالى : (وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتالَ) ونحو قوله سبحانه : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) والثالث : أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، فتتعدى إلى واحد ولا يقترن فاعلها بالباء الزائده ، نحو قول الشاعر : قليل منك يكفينى ، ولكن قليلك لا يقال له قليل وأنت إذا تأملت أدنى تأمل تبين لك أن «كفى» فى البيت الذى استشهد به المؤلف من الضرب الثانى الذى تكون فيه بمعنى وفى وتتعدى إلى مفعولين ، وهذه - كما قلنا لك - لا يقترن فاعلها بالباء الزائده لا فى الغالب ولا فى القليل ، وسبحان الذى تنزه عن السهو والغفله ، وانظر - بعد ذلك - شرح الشاهد ١٠٢ الآتى.

٢- هذا البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ١٠٨٦ و ١١٤٨) والأشمونى (رقم ٧٣٦ بتحقيقنا) ومغنى اللبيب (رقم ١٥٣ بتحقيقنا) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٣٧٩) وعميره : اسم امرأه ، وتجهزت : أى اتخذت جهاز سفرك وأعددته وهيأته ، وغاديا : اسم فاعل فعله غدا يغدو غدوا - مثل سما يسمو سموا - وذلك إذا سار فى وقت الغداه ، والغداه - ومثلها الغدوه - الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ويروى فى مكانه «غازيا» وقوله «كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا» يروى أن عمر بن الخطاب سمع هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «كفى الشيب» حيث أسقط الباء من فاعل «كفى» التى هى فعل قاصر لا يتعدى إلى مفعول وتدل على معنى حسب ، وسقوطها فى هذه العباره يدل على أن الباء ليست واجبه فى فاعل هذا الفعل ، بخلاف اقتران الباء بفاعل «أفعل» فى التعجب نحو «أكرم بزيد ، وأعظم به» فإنها لازمه لا يجوز سقوطها.

وقال الآخر :

[۹۸](۱) أعان علیّ الدّهر إذ حلّ برکه

کفی الدّهر لو وکّلته بی کافیا

وکذلک قالوا «بحسبک زید ، وما جاءنی من أحد» وقال الشاعر :

[۹۹](۲) بحسبک أن قد سدت أخزم کلّها

لکلّ أناس ساده ودعائم

وقال الآخر :

[۱۰۰](۳)بحسبک فی القوم أن یعلموا

بأنّک فیهم غنیّ مضرّ

۱- لم أعثر لهذا الشاهد علی نسبه إلی قائل معین ، وأعان علیّ الدهر : کان معه ینصره ویناوئنی ، وأصل البرک - بفتح الباء وسکون الراء - الإبل الکثیره ، أو البارکه ، ومنه قول متمم بن نویره : إذا شارف منهن قامت ورجعت حنینا فأبکی شجوها البرک أجمعا والاستشهاد بالبیت فی قوله «کفی الدهر کافیا» حیث جاء بفاعل کفی التی بمعنی حسب غیر مقترن بالباء الزائده علی نحو ما أوضحناه لک فی البیتین السابقین.

۲- هذا البیت ثالث أربعه أبیات رواها أبو تمام فی دیوان الحماسه ، ولم یعزها ولا عزاها التبریزی ولا المرزوقی فی شرحیهما ، وحسبک : أی کافیک ومجزئک ومغنیک ، وسدت : فعل ماض من السیاده ، وهی الریاسه ، وأخزم : رهط حاتم ، قال المرزوقی (ص ۱۴۶۸) : «والمعنی : کافیک أن ترأست علی أخزم - وأخزم رهط حاتم - ثم أزری بریاسته وبهم فقال : ولکل طائفه من الناس رؤساء وعمد ، وهذا یجری مجری الإلتفات ، کأنه بعد ما قال ذلک التفت إلی من حوله یؤنسهم ویقول : لیس ذا بمنکر فلکل قوم من یسوسهم ویدعمهم» اه. والاستشهاد بالبیت فی قوله «بحسبک» حیث زیدت الباء فی المبتدأ الذی هو حسب الذی بمعنی کافیک ، وخبره هو المصدر المؤول من أن المخففه وما ولیها ، وکأنه قال : کافیک سیادتک أخزم کلها ، والباء لا تزاد فی المبتدأ إلا أن یکون المبتدأ هو لفظ حسب ، ولهذا البیت نظائر کثیره فی النثر ، والنظم ، فمن ذلک قوله علیه الصلاه والسّلام «بحسب المرء إذا رأی منکرا لا یستطیع له تغییرا أن یعلم الله أنه له منکر» وقوله «بحسب امرىء من الإیمان أن یقول : رضیت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام دینا» وقوله صلوات الله علیه : «بحسب امرىء من الشر أن یشار إلیه بالأصابع فی دین أو دنیا إلا من عصمه الله» وفی مثل من أمثال العرب «بحسبها أن تمتذق رعاؤها».

۳- هذا البیت من کلام الأشعر الرقبان الأسدی - وهو أحد شعراء الجاهلیه - یهجو ابن عمه واسمه رضوان ، وقد رواه ثانی أربعه

أبيات ابن منظور فى لسان العرب (ض ر ر) وأنشـده ابن يعيش (ص ١٠٨٦ و ١١٩٠) وأنشده الميدانى فى مجمع الأمثال (١ / ٦٦ بتحقيقنا) والمضـر - بضم الميم وكسر الضاد - الذى يروح عليه ضره من المال ، والضره - بفتح الضاد وتشديد الراء - الكثير من المال ، وقيل : هو الكثير من الماشـيه خاصه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «بحسبك أن يعلموا» ومعناه كافيك علم القوم ، وذلك حيث زاد الباء فى المبتدأ الذى هو لفظ حسب ، على نحو ما ذكرناه فى الشاهد السابق ، وانظر فى هذا الموضوع بحثا وافيا لنا فى شرحنا على شرح الأشمونى (١ / ٢٣٧).

[۷۹] وقال الآخر :

[۱۰۱](۱) وقفت فيها أصيلانا أسائلها

أعيت جوابا ، وما بالرّبع من أحد

وقال الآخر :

[۱۰۲](۲) ألا هل أتاها والحوادث جمّه

بأنّ امرأ القيس بن تملك بيقرا

۱- هذا البيت من كلام النابغه الذبيانى من قصيدته التى مطلعها : يا دارميه بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد وقوله «وقفت فيها أصيلانا» الأصيلان : تصغير الأصلان الذى هو جمع أصيل ، والأصيل : هو الوقت قريب غروب الشمس ، ويروى فى مكان هذا «وقفت فيها أصيلاكى أسائلها» كما يروى «وقفت فيها طويلا» وقوله «أعيت جوابا» يروى فى مكانه «عيت جوابا» بتضعيف الياء ، والمراد على كل حال أنها عجزت عن الجواب ولم تجب عما سألها عنه ، والربع : الدار ، أو هو خاص بما ينزل فيه القوم أيام الربيع ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «وما بالربع من أحد» فإن هذه جمله من مبتدأ وخبر ، أما الخبر فهو الجار والمجرور المقدم الذى هو قوله «بالربع» وأما المبتدأ فهو قوله «أحد» وقد أدخل على هذا المبتدأ من الزائده ، ونظير ذلك قول الله تعالى : (فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ) وقوله جلت كلمته : (فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا) وقول وجيهه بنت أوس الضبيه : وما لى إن أحببت أرض عشيرتى وأبغضت طرفاء القصيبه من ذنب فإن قولها «ذنب» فى آخر البيت مبتدأ دخلت عليه «من» الزائده ، وخبره هو الجار والمجرور فى أول البيت الذى هو قولها «لى» ونظير ذلك قول شاعر الحماسه : وما لى من ذنب إليهم علمته سوى أننى قد قلت : يا سرحه اسلمى و «من» تزاد على المبتدأ بشرطين : الأول : أن يكون المبتدأ نكره ، والثانى : أن يتقدم عليها نفى أو استفهام بهل خاصه ، وهذان الشرطان مستكملان فيما ذكرنا لك من الشواهد ، وانظر بحثا مستفيضا لنا فى شرحنا على شرح الأشمونى (۱ / ۲۴۰).

۲- قد استشهد بهذا البيت الزمخشرى فى المفصل وابن يعيش فى شرحه (ص ۱۰۸۶) والرضى فى شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى (۴ / ۱۶۱) وابن جنى فى شرح تصريف المازنى (۱ / ۸۴) وابن منظور فى لسان العرب (ب ق ر) وكل واحد منهم نسبه إلى امرىء القيس ، وقد راجعت نسخ ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى بروايه الأصمعى وشرح الأعلم الشنتمرى فلم أجد هذا البيت فى قصيدته التى مطلعها : سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن قوفعرعرا ولكننى وجدته فى زياداته التى زادها الطوسى والسكرى وابن النحاس فى هذه القصيده ، وقوله «بيقرا» مأخوذ من قولهم «بيقر الرجل» إذا هاجر من أرض إلى أرض ، أو خرج إلى حيث لا يدرى ، أو نزل الحضر وأقام هناك وترك قومه بالباديه ، وخص بعضهم به العراق قاله ابن منظور ، وفى شرح المفصل «وقيل : إذا ذهب إلى الشام» اه ، وقال ابن منظور بعد أن ذكر هذه المعانى كلها «وقول امرىء القيس يحتمل جميع ذلك» اه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «بأن امرأ القيس - الخ» فإن المصدر المنسبك من أن المؤكده واسمها

وخبرها فى موضع رفع على أنه فاعل أتى فى قوله «أتاها» وقد زاد الباء فى هذا الفاعل وزياده الباء فى الفاعل على ثلاثه أضرب : الأول : زياده واجبه ، وذلك فى فاعل أفعل فى التعجب نحو أجمل بكرم الأخلاق ، والثانى : زياده غالبه ، وذلك فى فاعل كفى القاصر الذى بمعنى حسب ، وقد أوضحنا ذلك فى شرح الشاهد رقم ٩٦ ، والثالث : زياده شاذه كما فى الشاهد الذى نحن بصدد شرحه وكما فى قول قيس بن زهير العبسى وهو الشاهد رقم ١٧ السابق : ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

وإذا حـذفوا حرف الخفض قالوا «حسـبك زيد ، وما جاءنى أحد» بالرفع لا غير ، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا ؛ فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دلّ على فساد ما ادّعوه ، والله أعلم.

ص: ١٣٩

۲۰- مسأله : [القول فی تقدیم معمول خبر «ما» النافیه علیها]

ذهب الکوفیون إلی أنه یجوز «طعامک ما زید آکلا». وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز. وذهب أبو العباس أحمد بن یحیی ثعلب من الکوفیین إلی أنه جائز من وجه فاسد من وجه ؛ فإن کانت «ما» ردا لخبر کانت بمنزله لم ولا یجوز التقدیم ، کما تقول لمن قال فی الخبر «زیدا آکل طعامک» فتردّ علیه نافیا «ما زید آکلا طعامک» فمن هذا الوجه یجوز التقدیم ؛ فتقول «طعامک ما زید آکلا» فإن کان جوابا للقسم إذا قال «والله ما زید بآکل طعامک» کانت بمنزله اللام فی جواب القسم ؛ فلا یجوز التقدیم.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلک لأن ما بمنزله لم ولن ولا ؛ لأنها نافیه کما أنها نافیه ، وهذه الأحرف یجوز تقدیم معمول ما بعدها علیها ، نحو «زیدا لم أضرب ، وعمرا لن أکرم ، وبشرا لا أخرج» فإذا جاز التقدیم مع هذه الأحرف فکذلک مع ما.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا یجوز ذلک لأن «ما» معناها النفی ، ویلیها الاسم والفعل ؛ فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا یعمل ما بعده فیما قبله ، فکذلک هاهنا : «ما» لا یعمل ما بعدها فیما قبلها.

وأما الجواب عن کلمات الکوفیین : أما قولهم «إن ما بمنزله لم ولن ولا» قلنا [۸۰] لا نسلم ؛ لأن «ما» یلیها الاسم والفعل ، وأما لم ولن فلا یلیهما إلا الفعل ؛ فصارا بمنزله بعض الفعل ، بخلاف ما فإنها یلیها الاسم والفعل ، وأما لا فإنما جاز التقدیم معها - وإن کانت یلیها الاسم والفعل - لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فیما بعده ، ألا ترى أنک تقول : «جئت بلا شیء» فیعمل ما قبله فیما بعده ؛ فإذا جاز أن یعمل ما قبله فیما بعده جاز أن یعمل ما بعده فیما قبله ، فبان الفرق بینهما.

وأما ما ذکره أبو العباس ثعلب من التفصیل - من أنه إذا کانت ردا لخبر جاز التقدیم ، وإن کانت جوابا للقسم لم یجز - ففاسد ؛ لأن ما فی کلا القسمین نافیه ؛ فینبغی أن لا یجوز التقدیم فیهما جمیعا ؛ لما بیّنا ، والله أعلم.

٢١- مسأله : [القول فى تقديم معمول الفعل المقصور عليه]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز «ما طعامك أكل إلا زيد».

وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى «زيد» أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل فى الأصل محذوف قبل إلّا ؛ لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذى يدل على ذلك قولهم «ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد» ولو كان الفعل لدعد وهند فى الحقيقه لأثبتوا فيه علامه التأنيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقى ، فلما لم يثبتوا فى الفعل علامه دل على أن الفاعل هو «أحد» المحذوف ، ويدل عليه أيضا أن «إلا» بابها الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يكون من الجمله ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصحّ أن يكون الذى بعدها مستثنى منه ؛ فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه اكتفى بالفعل من «أحد» فصار بمنزلته ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذى قام مقامه.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما جوّزنا ذلك لأن «زيد» مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم «عمرا ضرب زيد» [٨١] وكذلك سائر الأفعال المتصرفه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل ألا يكون زيد هو الفاعل ؛ لأن التقدير ؛ ما أكل أحد طعامك إلا زيد» قلنا : لا نسلم أن «أحدا» مقدّر من جهه اللفظ ، وإنما هو مقدر من جهه المعنى ، كما أن المعنى يدل على أن

١- انظر فى هذه المسأله : تصريح الشيخ خالد (١ / ٣٤٢) وحاشيه الصبان على الأشمونى (٢ / ٤٤ وما بعدها).

«عرقا» فی قولهم «تصبّب زید عرقا» فاعل معنی ، وإن لم یکن فاعلا لفظا ، ولهذا لم تثبت علامه التأنیث فی قولهم «ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد» وما أشبه ذلک ، علی أنه قد حذف علامه التأنیث الحقیقی مع الفصل فی قولهم «حضر القاضی الیوم امرأه» وقال الشاعر :

[۱۰۳](۱) إنّ امرأ غرّه منکنّ واحده

بعدی وبعدک فی الدّنیا لمغرور

وقال الآخر :

[۱۰۴](۲) لقد ولد الأخیطل أمّ سوء

علی قمع استها صلب وشام

فقال «ولد» ولم یقل «ولدت».

وأما قولهم «إنه اکتفی بالفعل من أحد» قلنا : لا نسلّم أن الفعل اکتفی به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بدّ له من فاعل ، وإنما الاسم بعد «إلا» قام مقامه واکتفی به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنی منه قبل «إلا» قام ما بعد «إلا» حین حذفته مقامه ، کما یقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو «ضرب زید ، وأعطی عمرو درهما ،

۱- هذا البیت من شواهد الأشمونی (رقم ۳۶۵) وقد استشهد به ابن الناظم فی باب الفاعل من شرحه علی ألفیه والده ابن مالک ، وابن هشام فی شرح شذور الذهب (رقم ۷۹) وقد ذکر العینی أنه من شواهد سیبویه ، ولکنی بحثت کتاب سیبویه من أوله إلی آخره فلم أجده فیه. والاستشهاد بهذا البیت فی قوله «غره واحده» حیث لم یصل تاء التأنیث بالفعل الذی هو «غره» مع أن فاعله - وهو قوله «واحده» - مؤنث حقیقی التأنیث ؛ فإنه فی الأصل صفه لموصوف محذوف ، وتقدیر الکلام : غره منکن امرأه واحده ، والأصل فی الفاعل الحقیقی التأنیث أن تلزم فی فعله التاء ، والذی جرأ هذا الشاعر علی حذف التاء هو الفصل بین الفعل وفاعله بالمفعول الذی هو الضمیر المتصل وبالجار والمجرور - وهو قوله «منکن» - وهذا مما یجیزه جماعه من النحاه منهم ابن مالک الذی یقول فی الألفیه : وقد یبیح الفصل ترک التاء فی نحو «أتی القاضی بنت الواقف»

۲- هذا البیت من قصیده طویله لجریر بن عطیه بن الخطفی یهجو فیها الأخطل التغلبی وقومه ، وهو من شواهد الأشمونی (رقم ۳۶۴) وأوضح المسالک (رقم ۲۱۳) والأخیطل : تصغیر الأخطل ، وأصل الأخطل وصف بمعنی الفحاش الکثیر الخطل ، ثم لقب به الشاعر المشهور ؛ وقوله «علی قمع استها» یروی فی مکانه «علی باب استها» والصلب - بضم الصاد واللام جمیعا - جمع صلیب ، ووزانه وزان سریر وسرر «وشام» جمع شامه ، وهی العلامه ، والاستشهاد به فی قوله «ولد الأخیطل أم سوء» فإن هذه جمله من فعل ماض هو «ولد» وفاعل مؤنث وهو «أم» ولم یصل به تاء التأنیث ، وقد علم أن الفعل الذی یسند إلی فاعل مؤنث حقیقی التأنیث یجب أن یؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التی للتأنیث إذا کان ماضیا ، لکنه ترک التاء فی هذه الجمله لکون الفعل

قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذى هو قوله «الأخيطل» وقد بيّنا مثل ذلك فى الشاهد السابق.

وكسى عمرو قميصا» وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعل مجرى الاسم فى امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول : «درهما أعطى زيد ، وقميصا كسى عمرو».

ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه فى نفسه ، وهذا المعنى الذى ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه فى نفسه ؛ فينبغى أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفه ، والله أعلم.

ص: ١۴٣

۲۲- مسأله : [القول فی رافع الخبر بعد «إنّ» المؤکده]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «إنّ» وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو «إنّ زیدا قائم» وما أشبه ذلک. وذهب البصریون إلی أنها ترفع الخبر.

أما الکوفیون [۸۲] فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا علی أن الأصل فی هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ؛ فإذا کانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهی فرع علیه ، وإذا کانت فرعا علیه فهی أضعف منه ؛ لأن الفرع أبدا یکون أضعف من الأصل ؛ فینبغی أن لا یعمل فی الخبر ، جریا علی القیاس فی حطّ الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أعملناه عمله لأدّی ذلک إلی التسویه بینهما ، وذلک لا یجوز ؛ فوجب أن یکون باقیا علی رفعه قبل دخولها. والذی یدلّ علی ضعف عملها أنه یدخل علی الخبر ما یدخل علی الفعل لو ابتدیء به ، قال الشاعر :

[۱۰۵](۲) لا تترکنّی فیهم شطیرا

إنّی إذن أهلک أو أطیرا

۱- انظر فی هذه المسأله : حاشیه الصبان علی الأشمونی (۱ / ۲۵۰) والتصریح للشیخ خالد (۱ / ۲۵۳ بولاق).

۲- لم أعثر لهذا الشاهد علی نسبه إلی قائل معین ، وقد أنشده ابن منظور (ش ط ر) ولم یعزه ، وأنشده الرضی فی شرح الکافیه فی نواصب المضارع ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۳ / ۵۷۴) والأشمونی (رقم ۱۰۱۳) وابن هشام فی المغنی (رقم ۲۱) وفی أوضح المسالک (رقم ۴۹۶). والشطیر - بفتح الشین - مثل الغریب والبعید فی الوزن وفی المعنی ، وأهلک : معناه أموت ، وأطیر : معناه الأصلی أذهب بعیدا ، أو أحلق فی الجو. والاستشهاد به فی قوله «إنی إذن أهلک» حیث نصب الفعل المضارع الذی هو قوله «أهلک» بعد إذن الذی هو حرف جواب ، مع أن إذن فی ظاهر اللفظ غیر واقعه فی صدر الکلام ، بل هی مسبوقه بإنی ، وقد أخذ جماعه من النحاه بظاهر اللفظ وحکموا بأن جمله «إذن أهلک» فی محل رفع خبر إن ، وقالوا : إن نصب المضارع بعد إذن هنا ضروره من ضرورات الشعر ، فأما المحققون من النحاه فقد أجروا نصب المضارع فی هذا البیت علی القیاس ، وذکروا أن شرط النصب متحقق ، وأن «إذن» واقعه فی صدر الجمله ، وبیان ذلک أن خبر إن محذوف ، وأن جمله «إذن أهلک» مستأنفه وتقدیر الکلام : إنی لا أستطیع ذلک إذن أهلک أو أطیرا ، وقد ذکر الفراء فی عده مواضع من تفسیره أن «إذن» إذا وقعت بعد «إن» ووقع بعدها مضارع جاز فی هذا المضارع الرفع والنصب ، وأن کل واحد منهما لغه من لغات العرب ، وأن ذلک مختص بوقوعها بعد إن ، وقد ذکر المؤلف فی رده تقدیر خبر إن محذوفا.

فنصب ب «إذن».

والذى يدلّ على ذلك أيضا أنه إذا اعترض عليها بأدنى شىء بطل عملها واكتفى به ، كقولهم «إنّ بك يكفل زيد» كأنها رضيت بالصفه لضعفها ، وقد روى أن ناسا قالوا : «إنّ بك زيد مأخوذ» فلم تعمل «إنّ» لضعفها ؛ فدلّ على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل فى الخبر ، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهه بينهما من خمسه أوجه ؛ الأول : أنها على وزن الفعل ، والثانى : أنها مبنيّه على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنىّ على الفتح ، والثالث : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقايه نحو «إننى ، وكأننى» كما تدخل على الفعل نحو «أعطانى ، وأكرمنى» وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل ؛ فمعنى «إنّ ، وأنّ» حقّقت ، ومعنى «كأن» شبّهت ، ومعنى «لكن» استدركت ، ومعنى «ليت» تمنّيت ، ومعنى «لعل» ترجّيت ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغى أن يكون لها مرفوع ومنصوب ؛ ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قدّم على المرفوع لأن عمل «إنّ» فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ؛ فألزموا الفرع الفرع ، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظا ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدم التصرف فيها لا يدل [٨٣] على الحرفيه ؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف ؛ نحو «نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبّذا».

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل ؛ فينبغى أن لا تعمل فى الخبر ؛ لأنه يؤدى إلى التسويه بين الأصل والفرع» قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه

يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ، تقول : زيد ضارب أبوه عمرا ، كما تقول : يضرب أبوه عمرا.

والذى يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل فى الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً) [المزمل : ١٢] و (إِنَّ فِي ذلِكَ لَآيَةً) [البقره : ٢۴٨] وما أشبه ذلك ، على أنا قد عملنا بمقتضى كونها فرعا ، فإنا ألزمناها طريقه واحده ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نجوّز فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل ؛ لئلا يجرى مجرى الفعل فيسوّى بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قدّم هاهنا المنصوب وأخر المرفوع حصلت مخالفه هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته.

وقولهم «إن الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها» فاسد ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ؛ فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ؛ فلو قلنا «إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله» لكان ذلك يؤدى إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال.

وأما قولهم «الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدىء به كقول الشاعر :

* إنّى إذن أهلك أو أطيرا*» [١٠٥]

قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثه أوجه ؛ أحدها : أن هذا شاذ ؛ فلا يكون فيه حجه ، والثانى : أن الخبر هاهنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركنى فيهم غريبا بعيدا ، إنى أذلّ ، إذن أهلك أو أطيرا ، وحذف الفعل الذى هو الخبر ؛ لأن فى الثانى دلاله على الأول المحذوف ، فإذن ما دخلت على الخبر ، والثالث : أن يكون جعل [٨۴] «إذن أهلك أو أطيرا» فى موضع الخبر ، كقولك «إنّى لن أذهب» فشبّه إذن بلن ، وإن كانت لن لا يلغى فى حال بخلاف إذن.

وأما قولهم «إن بك يكفل زيد ، وإن بك زيد مأخوذ» فالتقدير فيه : إنه بك يكفل زيد ، وإنه بك زيد مأخوذ ، كما قال الراعى :

[١٠۶](١) فلو أنّ حقّ اليوم منكم إقامه

وإن كان سرح قد مضى فتسرّعا

١- هذا البيت للراعى كما قال المؤلف ، وقد أنشده سيبويه (١ / ۴٣٩) وكذلك أنشده ابن منظور (س ر ح) وأنشده البغدادى فى الخزانه (۴ / ٣٨١) نقلا عن ابن عصفور فى كتاب الضرائر ، و «لو» ههنا للتمنى ، وحق : أى ثبت ، و «سرح» فى هذا البيت اسم رجل ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولو أن حق اليوم منكم» حيث وقع الفعل الماضى - الذى هو قوله «حق» - بعد إن المؤكده الناصبه للاسم الرافعه للخبر ، فى ظاهر اللفظ ، ولو أبقى الكلام على ظاهره لكان كلاما فاسدا ؛ لأن «إن» المشدده وأخواتها

مختصه بالـدخول على الجمـل الإسـميه وأن تعمـل فيها النصب والرفع ، إلا إذا اقترنت بهن «ما» فإن اقترنت بهن «ما» جاز دخولها على الجمل الفعليه. ولم تقترن «ما» بإن فى هـذا البيت ، فوجب أن يكون ثمه محـذوف يقدر دخول إن عليه لكى يصح الكلام ، وقـد قـدر بعض العلماء أن المحـذوف فى هـذا البيت ضـمير الشأن والقصه ، وعلى هـذا يكون تقدير الكلام : ولو أنه (أى الحال والشأن) حق اليوم منكم إقامه ، فيكون اسم إن هو هذا الضـمير وخبرها هو الجمله الفعليه ، وقدره جماعه آخرون ضمير خطاب ، وعلى هـذا يكون أصـل الكلاـم : ولو أنكم حق اليوم منكم إقامه ، والعلماء يجعلون التقـدير الثانى خيرا من التقـدير الأول. ونظير هـذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد الرضـى : كأن على عرنينه وجبينه أقام شـعاع الشـمس أو طلع البدر أراد كأنه (أى الحال والشأن) أقام على عرنينه وجبينه شـعاع الشمس ، ومثلهما قول الآخر : فلا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإن به تثأى الأمور وترأب أراد فإنه (أى الحال والشأن) تثأى به الأمور - أى تصلح - وترأب ، ونظير ذلك البيتان الآتيان برقمى ١١٠ و ١١١.

أراد فلو أنه حقّ ، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالا ، وقال الأعشى :

[۱۰۷](۱) إنّ من لام فی بنی بنت حسّا

ن ألمه وأعصه فی الخطوب

۱- هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس من قصيده يمدح فيها أبا الأشعث بن قيس الكندى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۴۳۹) وشواهد الرضى فى شرح الكافيه ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۴۶۳) وشواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۳۵ أوربه) وحسان : أحد تابعه اليمن ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «إن من لام - الخ» فإن «من» التى دخلت عليها «إن» فى هذا البيت شرطيه تطلب فعلين أحدهما فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ؛ والدليل على أنها شرطيه أن الجواب الذى هو قوله «ألمه» وما عطف عليه مجزومان ، ومن المعلوم أن أسماء الشرط لها صدر الكلام ، نعنى أنه لا يجوز أن تقع إلا فى أول الجمله التى هى منها ، وعلى هذا لا يجوز أن تكون «من» هذه اسما لأن ، وقد خرج العلماء هذا الكلام على تقدير ضمير الشأن والحال ، وعلى أن يكون هذا الضمير المقدر هو اسم إن ، وتكون «من» الشرطيه مبتدأ ، وخبره هو جمله الشرط وحدها أو جمله الجواب وحدها أو الجملتان معا ، ونحن نرجح الثالث ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر إن. ونظير هذا البيت قول الأخطل التغلبى : إن من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جآذرا وظباء والتقدير فيه : إنه (أى الحال والشأن) من يدخل الكنيسه - الخ. هذا وبيت الأعشى يروى : * من يلمنى على بنى بنت حسان* وهذا هو الموجود فى ديوانه ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله.

وقال أميّه بن أبى الصّلت :

[١٠٨](١) ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه

بعدّته ينزل به وهو أعزل

وقال الآخر :

[١٠٩](٢) فلو كنت ضبّيّا عرفت قرابتى

ولكنّ زنجىّ عظيم المشافر

١- هذا البيت كما قال المؤلف لأميه بن أبى الصلت ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ۴٣٩) وينوبه : مضارع نابه الأمر ، أى نزل به ، والأعزل : الذى ليس معه سلاح. يقول : من لم يتخذ لنوازل الدهر العده قبل أن تنزل به ، فإنها ستدهمه وتنزل به فى الوقت الذى لا يكون معه من عدد الدفاع شىء فلا ينجو منها ، يرغب فى أن يتبصر الإنسان العواقب ويهيّئ نفسه لملاقاه المصاعب وهو قادر على حلها. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولكن من لا يلق أمرا - الخ» فإن «من» فى هذا الكلام شرطيه ، بدليل أنها جزمت الشرط الذى هو قوله «يلق» بحذف الألف وجزمت الجواب الذى هو قوله «ينزل به» بالسكون ، وقد علمنا أن أسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها ، نعنى أنها لا بدّ أن تتصدر جملتها فلا يتقدم عليها شىء من جملتها ولا العامل فيها ، وقد تقدم على «من» الشرطيه فى هذا البيت «لكن» ومن أجل هذا قال العلماء : إن اسم لكن فى هذا البيت ضمير الشأن محذوفا ، وإن «من» مبتدأ خبره ما بعده على ما بيّناه فى شرح الشاهد السابق ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر لكن ، وعلى هذا تكون «من» واقعه فى صدر جملتها نظير ما ذكرناه فى الشاهد ١٠٧.

٢- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعه ، وقد أنشده ابن منظور (ش ف ر) وسيبويه (١ / ٢٨٢) ورضى الدين فى باب إن وأخواتها من شرح الكافيه ، وهو باب الحروف المشبهه بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ٣٧٨) ورواه ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٣٨) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۴٨۶) وكلهم يروى قافيته على الوجه الذى رواها المؤلف عليه ، والصواب فى إنشاده : فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجيا غلاظا مشافره والمشفر - بوزن المنبر أو المقعد - للبعير مثل الشفه للإنسان ، والاستشهاد بالبيت على الروايه التى ذكرها النحاه فى قوله «ولكن زنجى» حيث حذف اسم لكن ، وهو غير ضمير الشأن ، والتقدير : ولكنك زنجى غليظ المشافر ، وحذف اسم لكن وأخواتها لا يجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن ، والاسم المقدر فى هذا البيت ضمير المخاطب على ما عرفت ، ولهذا رأى العلماء أن الحذف فى هذا البيت ضروره ، وقد رواه ابن منظور «ولكن زنجيا» بالنصب فيكون المحذوف هو خبر لكن ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى ، قال الأعلم : «الشاهد فيه رفع زنجى على الخبر ، وحذف اسم لكن ضروره ، والتقدير : ولكنك زنجى ، ويجوز نصب زنجى بلكن على إضمار الخبر ، وهو أقيس ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى» اه كلامه. ونظير هذا البيت ما أنشده سيبويه : فما كنت ضفاطا ، ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل والضفاط : الذى يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضا المسافر

على الحمير من قريه إلى قريه ، والطالب : الذى يطلب الإبل الضاله ، كأنه نزل عن راحلته لأمر فظن قوم أنه يقضى حاجته ، فقال ذلك. والاستشهاد به فى قوله «ولكن طالبا» حيث حذف خبر لكن وذكر اسمها ، وتقدير الكلام : ولكن طالبا أناخ قليلا أنا ، قال سيبويه «النصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمارا لخفف ولجعل المضمر مبتدأ ، كقولك : ما أنت صالحا ، ولكن طالح» اه ، والكلام واضح إن شاء الله. ومثل هذا البيت قول الآخر وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١٤١) : فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب التقدير : ولكن سيرا فى عراض المواكب لكم ، مثلا ، ومن العلماء من يجعل التقدير : ولكنكم تسيرون سيرا فى عراض المواكب ، ولا داعى له ؛ لأنه يلزم عليه تكثير المحذوف ، ومتى أمكن تقليل المحذوف كان هو الأمثل ، ومثله قول الآخر : فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها تقديره على ما نرجح : ولكن لهم أعجازا - الخ.

وقال الآخر :

[۱۱۰](۱) فليت دفعت الهمّ عنّى ساعه

فبتنا على ما خيّلت ناعمى بال

۱- أنشد ابن منظور (ب ول) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، والبال : الحال والشأن ، ومحل الشاهد فيه قوله «فليت دفعت الهم» حيث وقع الفعل بعد ليت ، وقد علمنا أن «ليت» من الأدوات المختصه بالدخول على الجمل الإسميه فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ومن أجل هذا جعل النحاه اسم ليت فى هذا البيت محذوفا ، وتقدير الكلام : فليتك دفعت الهم - الخ ؛ فيكون هذا الفعل مع فاعله جمله فى محل رفع خبر ليت ، ولا يكون الفعل واقعا عند التحقيق بعد ليت ؛ لأن الواقع بعد ليت هو اسمها المقدر ، ويجوز أن يكون الضمير المحذوف هو ضمير الشأن والحال ، وتقدير الكلام حينئذ : فليته (أى الحال والشأن) دفعت الهم - الخ ، ولكن ما ذكرناه أولا أمثل من هذا ، للعله التى ذكرناها فى شرح الشاهد رقم ۱۰۶ ، ومن العلماء من يجعل نظير هذا قول جميل بن معمر : ألا ليست أيام الصفاء جديد ودهر تولى بابثين يعود وذلك إذا رويت «أيام» بالرفع على الابتداء ، وخبره قوله «جديد» فإن اسم ليت حينئذ يكون محذوفا مقدرا بضمير الشأن ، وكأنه قال : ألا ليته (أى الحال والشأن) أيام الصفاء جديد ، فاعرف ذلك.

وقال الآخر :

[١١١](١) فليت كفافا كان خيرك كلّه

وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى

أراد «ليته» إن جعلت «كفافا» خبر كان مقدما عليها ، والتقدير فيه : ليته كان خيرك وشرك كفافا عنى ، أو مكفوفين عنى ؛ لأن الكفاف مصدر فيقع على الواحد والاثنين والجميع ، كقولهم : رجل عدل ورضا ، ورجلان عدل ورضا ، وقوم عدل ورضا ، وما أشبه ذلك ، وإن جعلت «كفافا» منصوبا بليت لم يكن من هذا الباب ، والأول أجود.

والذى يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النّصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا إليه يؤدى إلى ترك القياس ومخالفه الأصول لغير فائده ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل فى الخبر الرفع كما عملت فى الاسم النّصب على ما بيّنا ، والله أعلم.

١- هذا البيت من قصيده جيده ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى يقولها فى عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص ، وقد روى هذه القصيده أبو على القالى فى أماليه (١ / ٦٨ ط دار الكتب) وأبو الفرج الأصبهانى فى الأغانى (١١ / ١٠٠ بولاق) والبغدادى فى خزانه الأدب (١ / ٤٩٦) نقلا عن أبى على الفارسى فى المسائل البصريه ، وقد استشهد الرضى بعده أبيات من هذه القصيده ، واستشهد بالبيت الذى استشهد به المؤلف ههنا فى باب «الحروف المشبهه بالفعل» وشرحه البغدادى فى الخزانه (٤ / ٣٩٠) والكفاف - بفتح الكاف بزنه السحاب - الذى لا يزيد عن قدر الحاجه ، و «ما» مصدريه ظرفيه ، وارتوى : أراد به شرب ، ومرتوى : اسم الفاعل من قولهم «ارتوى فلان» إذا طلب الرى وذهاب العطش ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «ليت كفافا كان خيرك» فإن هذه العباره - على ما ذكر المؤلف - تحتمل وجهين : الأول : أن يكون قوله كفافا خبر كان تقدم عليها وعلى اسمها جميعا ، وأصل الكلام : ليت كان خيرك كفافا ، وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد أولى «ليت» فى الظاهر الفعل الذى هو كان ، وقد علمنا أن «ليت» مختصه بالجمل الإسميه ، ولهذا يجب على هذا الوجه تقدير اسم ليت إما ضمير شأن وإما ضمير مخاطب ؛ فعلى الأول يكون تقدير الكلام : ليت هو (أى الحال والشأن) كان خيرك كفافا ، وعلى الثانى يكون التقدير : فليتك كان خيرك كفافا ، والوجه الثانى : من الوجهين اللذين تحتملهما العباره أن يكون قوله «كفافا» اسم ليت ، وجمله كان فى محل رفع خبر ليت ، واسم كان على هذا الوجه ضمير مستتر فيها يعود على كفاف ، ويكون «خيرك» بالنصب على أنه خبر كان ، وقوله «عنى» على هذا الوجه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «خيرك» أى : ليت كفافا يكون (هو) خيرك منفصلا عنى ، ولا يجوز لك أن ترفع «خيرك» على أنه فاعل كان وهى تامه ، وتجعل «كفافا» اسم ليت وخبرها جمله كان وفاعلها ؛ لأن جمله كان حينئذ تصير خاليه من رابط يربطها باسم ليت ، فاعرف ذلك كله وتنبه له ، وللعلماء فى شرح هذا البيت كلام طويل أعرضنا عنه.

٢٣- مسأله : [القول فی العطف علی اسم «إنّ» بالرفع قبل مجیء الخبر]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع «إنّ» قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ؛ فذهب أبو الحسن على بن حمزه الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل «إنّ» أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : «إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان». وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إنّ : وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى) [المائده : ٦٩] وجه الدليل أنه عطف (الصَّابِئُونَ) على موضع «إنّ» قبل تمام الخبر - وهو قوله : (مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) [البقره : ٦٢] - وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات «إنّك وزيد ذاهبان» وقد ذكره سيبويه (٢) فى كتابه ؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغه العرب.

وأما من جهه القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو «لا رجل وامرأه أفضل منك» فكذلك مع «إنّ» لأنها بمنزلتها ، وإن كانت إنّ للإثبات ولا للنفى ؛ لأنهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد

١- انظر فى هذه المسأله : تصريح الشيخ خالد وحاشيه يس الحمصى عليه (١ / ٢٧٢ وما بعدها) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (١ / ٢٦٥ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٢٢ - ١١٢٧) وشرح الكافيه لرضى الدين (٢ / ٣٢٧ - ٣٣٠).

٢- قال سيبويه «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان» فذكر سيبويه لهذا المثال لا يدل على جوازه ، وكيف يدل على ذلك وهو ينص على غلطه؟ وسيذكر ذلك المؤلف فى ص ١٩١.

تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن «إنّ» لا تعمل فى الخبر لضعفها ، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ فلا إحاله إذن ؛ لأنه إنما كانت المسأله تفسد أن لو قلنا إن «إنّ» هى العامله فى الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالا ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ؛ فصحّ ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت «إنّك وزيد قائمان» وجب أن يكون «زيد» مرفوعا [٨۶] بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا فى خبر «زيد» وتكون «إنّ» عامله فى خبر الكاف ، وقد اجتمعا فى لفظ واحد ؛ فلو قلنا «إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر» لأدى ذلك إلى أن يعمل فى اسم واحد عاملان ، وذلك محال.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ) [المائده : ۶۹] فلا حجه لهم فيه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنا نقول : فى هذه الآيه تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصّابئون والنّصارى كذلك ، كما قال الشاعر :

[١١٢](١) غداه أحلّت لابن أصرم طعنه

حصين عبيطات السّدائف والخمر

١- هذا البيت من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٢٧) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٢٠۵ بتحقيقنا) ، وابن أصرم : هو حصين كما سيذكره بعد ، والعبيطات : جمع عبيطه - بفتح العين - وهى القطعه من اللحم الطرى غير النضيج ، والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام ، ومحل الاستشهاد فى قوله «والخمر». واعلم أولا أن قوله «أحلت لابن أصرم طعنه عبيطات السدائف والخمر» يروى على وجهين : الأول : بنصب «طعنه» ورفع كل من «عبيطات» و «الخمر» والوجه الثانى : برفع «طعنه» ونصب عبيطات بالكسره نيابه عن الفتحه ورفع «الخمر» وهذه الروايه هى التى يقصدها المؤلف ههنا ، فأما الروايه الأولى فتخرج على أن «طعنه» مفعول به فى اللفظ وإن كان فاعلا فى المعنى ، و «عبيطات» فاعل فى اللفظ وإن كان مفعولا به فى المعنى ، و «الخمر» معطوف على عبيطات السدائف ، وقد أتى الشاعر - على هذه الروايه - بالفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا على طريقه من قال : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقد صرح ابن مالك بأن العرب قد يدعوهم ظهور المعنى إلى أن يغيروا من إعراب الفاعل فينصبوه وإعراب المفعول فيرفعوه ، وأما تخريج الروايه الثانيه فقد اختلف النحاه فيه ، فمنهم من ذهب إلى أن «طعنه» فاعل أحلت مرفوع بالضمه الظاهره ، و «عبيطات» مفعول به ، و «الخمر» فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق ، وتقدير الكلام : أحلت الطعنه عبيطات السدائف وحلت الخمر ، ويروى أن الكسائى سئل فى حضره يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار فعل ، أى وحلت له الخمر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنه ورفع عبيطات ، على جعل الفاعل مفعولا فى

اللفظ. ومنهم من جعل قوله «الخمر» مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : والخمر كذلك ، وهذا هو الذى أراده المؤلف ههنا ، وهو الذى وجه به البيت ابن يعيش فى شرح المفصل.

فرفع «الخمر» على الاستئناف ، فكأنه قال : والخمر كذلك. وقال الآخر :

[۱۱۳][(۱)] وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلّا مسحتا أو مجلّف

ص: ۱۵۳

۱- وهذا البيت أيضا من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به رضى الدين فى شرح الكافيه فى باب حروف العطف ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۳۴۷ بولاق) وأنشده ابن منظور (س ح ت - ج ل ف) ونسبه إليه فى المرتين ، وأنشده ابن جنى فى الخصائص (۱ / ۹۹) ، وهو من قصيده من قصائد النقائض ، وأولها قوله : عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف ويروى أن الفرزدق أنشد هذه القصيده لعبد الله بن إسحاق ، فلما بلغ البيت المستشهد به قال له عبد الله : علام رفعت «أو مجلف» فقال الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك! علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا. ولم يدع : أى لم يترك ، والمسحت - بضم أوله على زنه اسم المفعول - هو المستأصل الذى فنى كله ولم يبق منه شىء ، والمجلف - بالجيم ، على زنه المعظم - الذى قد ذهب أكثره وبقى منه شىء يسير. واعلم قبل كل شىء أن أصل الروايه فى هذا البيت على ما رواها المؤلف بنصب «مسحتا» ورفع «مجلف» وقد تكلم العلماء فى ذلك فأطالوا وقالوا فأكثروا وتعبوا فى طلب الحيله ولم يأتوا بشىء يرتضى ، هكذا قال ابن قتيبه ، وقال الزمخشرى كلاما قريبا منه ، ونحن نذكر لك أربعه تخريجات لهذه الروايه الأصليه ، التخريج الأول : أن قوله «مجلف» مبتدأ حذف خبره وتقدير الكلام : أو مجلف كذلك ، والثانى : أن «مجلف» فاعل بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، والتقدير : أو بقى مجلف ؛ لأن قوله «لم يدع إلا مسحتا» معناه بقى مسحت ، وهذان التخريجان مثل التخريجين اللذين ذكرناهما فى شرح البيت السابق ، والتخريج الثالث : أن قوله «مجلف» معطوف على قوله «عض زمان» فى أول البيت وهو مصدر ميمى بمعنى التجليف ، وليس اسم مفعول ، وتقدير الكلام على هذا : وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا ، وهذا توجيه أبى على الفارسى ، والتخريج الرابع : أن قوله «مسحتا» اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله «أو مجلف» معطوف على الضمير المستتر فى مسحت ، وهذا توجيه الكسائى. ومن العلماء من ذهب يغير فى روايه البيت أو فى تفسير كلماته ؛ فمن ذلك ما حكاه الفراء من أن بعضهم روى البيت هكذا : وعض زمان يا ابن مروان ما به من المال إلا- مسحت أو مجلف ومن ذلك أن أبا جعفر بن حبيب روى البيت فى كتابه النقائض برفع مسحت ومجلف جميعا من غير تغيير فى صدر البيت ، وخرجها ابن الأعرابى على أن التقدير : لم يدع من المال إلا أن يكون مسحت أو مجلف ، قال : وهو نظير قول شعيب بن البرصاء : ولا خير فى العيدان إلا صلابها ولا ناهضات الطير إلا صقورها برفع «صلابها» على تقدير : إلا أن يكون صلابها ، ورفع «صقورها» على أن يكون التقدير : إلا أن يكون صقورها. ومن ذلك أن عيسى بن عمر روى البيت بكسر الدال من «لم يدع» على أن معناه يقر ويمكث ، وبرفع مسحت ومجلف على أن الأول فاعل والثانى معطوف عليه ، وخرجه على ذلك ابن جنى فى الخصائص. وبعد ؛ فقد قال ابن قتيبه : ومن ذا الذى يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه.

فرفع «مجلف» على الاستئناف ، فكأنه قال : أو مجلف كذلك ، وهذا كثير فى كلامهم.

والوجه الثانى : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) [البقره : ۶۲] خبرا للصّابئين والنّصارى ، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل الذى أظهرت للصابئين والنصارى ؛ ألا ترى أنك تقول «زيد وعمرو قائم» فتجعل قائما خبرا لعمرو ، وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الذى أظهرت لعمرو ، وإن شئت أيضا جعلته خبرا لزيد وأضمرت لعمرو خبرا آخر.

وقال الشاعر ، وهو بشر بن أبى خازم :

[۱۱۴](۱) وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم

بغاه ، ما بقينا فى شقاق

۱- هذا البيت - كما قال المؤلف - لبشر بن أبى خازم ، وقد أنشده سيبويه (۱ / ۲۹۰) واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۱۲۶) وأنشده رضى الدين فى شرح الكافيه فى باب الحروف المشبهه بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۳۱۵) وبغاه : جمع باغ ، وهو هنا بمعنى طالب ، تقول : بغيت الشىء أبغيه بغيا ، تريد طلبته ، و «ما» مصدريه ظرفيه ، وفى شقاق : أى فى اختلاف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «أنا وأنتم بغاه» حيث وقع الضمير المنفصل الذى يكون فى محل الرفع بعد اسم أن وقبل ذكر خبرها ، وقد تمسك بظاهر هذا الفرّاء وشيخه الكسائى فقالا : يجوز أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر ، فتقول : إننى ومحمد على وفاق ، ولم يرتض سيبويه ذلك ، وقال : إن الكلام مؤلف من جملتين : إحداهما : إن واسمها وخبرها ، والثانيه : هذا الاسم المرفوع المتوسط بين اسم إن وخبرها فهو مبتدأ وخبره محذوف ، والجمله معطوفه على جمله إن واسمها وخبرها ، وأصل مكان هذا الاسم المرفوع بعد خبر إن ، لكن الشاعر فى هذا البيت قد قدمه ، وأصل الكلام : وإلا فاعلموا أنا بغاه وأنتم كذلك ، وأجاز الأعلم وجها آخر ، وهو أن يكون خبر إن محذوفا لدلاله ما بعده عليه ، و «بغاه» المذكور خبر المبتدأ الذى هو «أنتم» فيكون الشاعر قد حذف من الجمله الأولى لدلاله ما فى الجمله الثانيه على المحذوف ، وعلى الوجه السابق يكون الحذف من الثانى لدلاله الأول عليه ، وهو أفضل من تقدير الحذف من الأول.

فإن شئت جعلت قوله : «بغاه» خبرا للثانى وأضمرت للأول خبرا ، ويكون التقدير : وإلا فاعلموا أنّا بغاه وأنتم بغاه ، وإن شئت جعلته خبرا للأول وأضمرت للثانى خبرا ، على ما بيّنا.

والوجه الثالث : أن يكون عطفا على المضمر المرفوع فى «هادوا» وهادوا بمعنى تابوا. وهذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازما للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم [٨٧] ليس بقبيح ، وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه فى موضعه ، إن شاء الله تعالى.

وأما ما حكوه عن بعض العرب «إنك وزيد ذاهبان» فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربى يتكلم بالكلمه إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا «ما أغفله عنك شيئا» ، وكما قال زهير ، ويقال صرمه الأنصارى :

[١١٥](١) بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فقال «سابق» على الجر ؛ وكان الوجه «سابقا» بالنّصب!

وقال الآخر :

[١١٦](٢)أجدّك لست الدّهر رائى رامه

ولا عاقل إلّا وأنت جنيب

١- هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو ثابت فى ديوانه بشرح الأعلم الشنتمرى ، وهو من شواهد سيبويه ، أنشده فى (١ / ٨٣ و ٤١٨ و ٤٥٢) ونسبه فى هذه المرات إلى زهير ، وأنشده فى (١ / ١٥٤) ونسبه إلى صرمه الأنصارى ، والبيت من شواهد مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٩٦ و ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٥٥١ و ٦٧٨ بتحقيقنا) وشواهد الأشمونى (رقم ٥٨٤) وأنشده فى اللسان (ن م ش) ونسبه إلى زهير ، وأنشده ابن جنى فى الخصائص (٢ / ٣٥٣ و ٤٢٤) والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولا سابق» حيث جاء به مجرورا مع كونه معطوفا على مدرك المنصوب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء به مجرورا لأن الباء تدخل فى خبر ليس كثيرا ، فلما قال الشاعر «أنى لست مدرك ما مضى» توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيرا ؛ فجر المعطوف على هذا التوهم ، قال سيبويه بعد أن أنشده «فجعلوا الكلام على شىء يقع هنا كثيرا» اه. وقال الأعلم : «حمل قوله ولا سابق على معنى الباء فى مدرك ؛ لأن معناه لست بمدرك ، فتوهم الباء وحمل عليها» اه.

٢- لم أعثر لهذين البيتين على نسبه إلى قائل معين ، ورامه وعاقل ومنعج وشطيب : أسماء أماكن بأعينها ، والاستشهاد بالبيتين فى قوله «ولا مصعد» فإنه مجرور وهو معطوف على قوله «رائى رامه» المنصوب لكونه خبر ليس ، وسهل ذلك أن خبر ليس يكثر دخول الباء الزائده عليه فتجر لفظه ، فكأن الشاعر بعد أن قال «لست رائى رامه» توهم أنه أدخل الباء فقال : لست برائى رامه ،

فجر المعطوف لهذا التوهم. وربما عكسوا ذلك فجاءوا بخبر ليس مقترنا بالباء الزائده فجروا لفظه ، ثم عطفوا عليه اسما منصوبا ، ومن شواهد ذلك قول عدى بن خزاعى ، وقد أنشده فى اللسان (ن ر ب) وهو الشاهد رقم ٢٠٧ الآتى فى المسأله ۴۵ : ولست بذى نيرب فى الكلام ومناع قومى وسبابها ولا من إذا كان فى معشر أضاع العشيره واغتابها عطف قوله «ومناع قومى» بالنصب على قوله «بذى نيرب» المجرور بالباء الزائده ومثله قول عقيبه الأسدى ، وأنشده سيبويه (١ / ٣۴) وهو الشاهد ٢٠٨ الآتى : معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا ووجه ذلك أن الباء الداخله على خبر ليس زائده ، تجر لفظ الخبر ليس غير ، ويبقى محله نصبا كما يكون لو لم تدخل عليه الباء ، وليس لهذه الباء متعلق ، فإذا عطفت على هذا الخبر جاز لك من غير ضروره أن تعطف عليه بالنصب نظرا إلى محله ، وجاز لك أن تعطف عليه بالجر نظرا إلى لفظه ، ولذلك نظائر كثيره : منها الوصف المضاف إلى معموله ، كاسم الفاعل والمصدر مثلا إذا أضيف إلى مفعوله أو فاعله فإن المعمول يكون مجرورا لفظا بإضافه اسم الفاعل إليه ، فإذا عطفت عليه جاز لك أن تجىء بالمعطوف مجرورا نظرا إلى لفظ المعطوف عليه ، وجاز لك أن تجىء بالمعطوف منصوبا إن كان المعطوف عليه مفعولا ومرفوعا إن كان المعطوف عليه فاعلا ، ومن ذلك قول زياد العنبرى ، وقد نسبوه فى كتاب سيبويه (١ / ٩٨) إلى رؤبه بن العجاج : قد كنت داينت بها حسانا مخافه الإفلاس والليانا فقد عطف «الليان» بالنصب على «الإفلاس» المجرور ، لكون هذا المجرور مفعولا به للمصدر ، ومثل ذلك قول لبيد بن ربيعه العامرى ، وهو الشاهد رقم ١۴۶ الآتى : حتى تهجر فى الرواح ، وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فقد وصف بالمظلوم المرفوع قوله «المعقب» المجرور بإضافه المصدر الذى هو «طلب» إليه ، لكون هذا المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا ـ لذلك المصدر ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون : الواهب المائه الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أولادها عطف «عبدها» بالنصب على «المائه» المجرور بإضافه اسم الفاعل الذى هو «الواهب» إليه ، ومثله قول الشاعر وأنشده سيبويه (١ / ٨٧) : هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عمرو بن مخراق ومثله قول رجل من قيس عيلان ، وأنشده سيبويه أيضا (١ / ٨٧) : فبينا نحن نطلبه أتانا معلق وفضه وزناد راع عطف قوله «زناد راع» بالنصب على قوله «وفضه» المجرور بإضافه «معلق» إليه ، لكون المعطوف عليه مفعولا به لاسم الفاعل الذى هو معلق ، وفى هذا القدر كفايه.

ولا مصعد فى المصعدين لمنعج

ولا هابط ما عشت هضب شطيب

ص: ۱۵۶

وقال الأحوص الرّياحىّ :

[۱۱۷][(۱)] مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا ببين غرابها

فقال «ناعب» بالجر ، وكان الوجه أن يقول «ناعبا» بالنصب ، وقد تؤوّل ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه مع قلّته فى الاستعمال وبعده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف.

وأما قولهم «أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ؛ فكذلك مع إن» قلنا الجواب على هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز ذلك مع «لا» لأن لا لا تعمل فى الخبر ، بخلاف «إن»

۱- هذا البيت - كما قال المؤلف - للأحوص الرياحى ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده سيبويه فى كتابه ثلاث مرات نسبه فى واحده (۱ / ۴۱۸) للفرزدق وقد بحثت ديوان الفرزدق فلم أعثر عليه فيه ، ونسبه فى المرتين الأخريين (۱ / ۷۳ و ۱۵۴) إلى الأحوص ، وقد استشهد به الأشمونى (رقم ۵۸۶ بتحقيقنا) ورواه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ فى البيان (۲ / ۲۶۰) ثالث ثلاثه أبيات ، ونسبها للأحوص ، واستشهد به رضى الدين فى شرح الكافيه (۱ / ۴۲۸) وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۱۴۰) والمشائيم : جمع مشؤوم ، وتقول : شأم فلان قومه يشأمهم - من باب فتح - إذا جر عليهم الشؤم ، وعشيره الرجل : بنو أبيه الأدنون ، وناعب : اسم فاعل من النعيب ، وهو صوت الغراب ، وهم يتشاءمون به ويجعلونه نذيرا بالفرقه وتصدع الشمل والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولا- ناعب» حيث جاء مجرورا مع أنه معطوف على خبر ليس المنصوب الذى هو قوله «مصلحين» وذلك لأنه بعد أن قال «ليسوا مصلحين عشيره» توهم أنه قرن خبر ليس بالباء الزائده من قبل أن لسانهم كثيرا ما يجرى بذلك من غير نكير ، وقد بيّنا ذلك فى شرح الشاهدين السابقين. ونظير هذه الشواهد قول عبد الله بن الدمينه ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۳۵۴ بتحقيقنا) : أحقا عباد الله أن لست صاعدا ولا هابطا إلا علىّ رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعه من الناس إلا- قيل : أنت مريب فقد جاء بالمعطوف - وهو قوله «ولا سالك» - مجرورا ، مع أن المعطوف عليه وهو قوله «صاعدا» منصوب ، وبعد أن عطف عليه اسما منصوبا وهو وقوله «ولا- هابطا». وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر كان المنفيه المنصوب لأن الباء الزائده تدخل على خبر كان المنفيه ، وإن كان ليس من الكثره فى لسانهم كخبر ليس ، ومن هذا قول الشاعر ، وأنشده ابن منظور (ن م ش) : وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ولا منمش» حيث جاء به مجرورا وهو معطوف على قوله «ذا نيرب» الذى هو خبر كان المسبوقه بما النافيه ، وذلك ظاهر إن شاء الله.

فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، دون «إن» على ما بيّنا.

والوجه الثانى : أنا نسلم أن «لا» تعمل فى الخبر كإن ، ولكن إنما جاز ذلك مع «لا» دون «إن» ، وذلك لأن «لا» ركبت مع الاسم النكره بعدها فصارا شيئا واحدا ؛ فكأنه لم يجتمع فى الخبر عاملان ، وأما «إن» فإنها لا تركب مع الاسم بعدها ؛ فيجتمع فى الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم «إنّ إنّ لا تعمل فى الخبر» فقد بيّنا فساد ذلك مستوفى فى المسأله التى قبل هذه المسأله ؛ فلا يفتقر إلى الإعاده ، والله أعلم.

ص: ١٥٨

۲۴- مسأله : [القول فی عمل «إن» المخففه النّصب فی الاسم]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «إن» المخففه من الثقيله لا تعمل النّصب فی الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأنّ المشدّده إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضی فی اللفظ ؛ لأنها على ثلاثه أحرف كما أنه على ثلاثه أحرف ، وإنها مبنيه على الفتح كما أنه مبنی على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ؛ فوجب أن يبطل عملها.

ومنهم من تمسّك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن «إنّ» المشدّده من عوامل الأسماء ، و «إن» المخففه من عوامل الأفعال ؛ فينبغی ألّا تعمل المخففه فی الأسماء كما لا تعمل المشدّده فی الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل فی الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل فی الأفعال.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحه الإعمال قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ) [هود : ۱۱۱] فی قراءه من قرأ بالتخفيف ، وهی قراءه نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف «إن» وتشديد «لما».

قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن «كلا» منصوب بليوفينهم ، لأنا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول «زيدا لأكرمنّ ، وعمرا لأضربنّ» فتنصب زيدا بلأكرمن وعمرا بلأضربن ، فكذلك هاهنا : لا يجوز أن يكون «كلا» منصوبا بليوفينهم.

قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال إن «إن» بمعنى ما ، ولما بمعنى إلّا ؛ لأنا

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش (ص ۱۱۲۸) وشرح رضی الدين على كافيه ابن الحاجب (۲ / ۳۳۳) والتصريح للشيخ خالد الأزهری (۱ / ۲۷۸ بولاق) وحاشيه الصبان على الأشمونی (۱ / ۲۶۷ بولاق).

نقول : إن إن التى بمعنى ما لا يجىء معها اللام بمعنى إلا ، كما قال تعالى : (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمنِ عَبْداً) [مريم : ٩٣] وأما «لما» فلا يجوز أن يجعل هاهنا بمعنى إلّا ؛ لأنه لو جاز أن تجعل «لما» بمعنى إلا لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيدا ، وقام القوم لما زيدا ، بمعنى إلا زيدا ، وفى امتناع ذلك دليل على فساده ، وإنما جاءت لما بمعنى إلّا فى الأيمان خاصه نحو قولهم : «عمرك الله لما فعلت كذا» أى إلّا ، ثم لو جعلت «لما» فى قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود : ١١١] بمعنى إلا لما كان لكل ما ينصبه ؛ لأن إلا لا يعمل ما بعدها [٨٩] فيما قبلها ، فدلّ على صحه ما ذكرناه.

والذى يدل على صحه ذلك أيضا أنه قد صحّ عن العرب أنهم يقولون «إلّا أن أخاك ذاهب» بمعنى أنّ المشدده ، وقد قال الشاعر :

[١١٨](١) وصدر مشرق النّحر

كأن ثدييه حقّان

فنصب «ثدييه» بكأن المخففه من الثقيله ، وأصلها أن أضيف إليها الكاف

١- أنشد سيبويه هذا البيت (١ / ٢٨١) وأنشده ابن يعيش (ص ١١٣٨) ولم يعزواه ، وأنشده رضى الدين فى باب الحروف المشبهه بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٤ / ٣٥٨) وقال عنه : «هو أحد أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل» اه. وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٨٦) وأوضح المسالك (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ١٠٨) ويروى صدره : * ووجه مشرق اللون* وهى روايه سيبويه ، ويروى : * ونحر مشرق اللون* وعلى هاتين الروايتين يكون قوله «كأن ثدييه» على تقدير مضاف بين المضاف والمضاف إليه ، أى كأن ثدى صاحبه ، ومشرق : أى مضىء ، وحقان : مثنى حق ، بضم الحاء وتشديد القاف - وهو ما ينحت من خشب أو عاج أو نحوهما ، والعرب تشبه الثديين بالحق فى اكتنازهما ونهودهما ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم : وثديا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللامسينا والاستشهاد بالبيت فى قوله «كأن ثدييه» حيث خفف الشاعر كأن الداله على التشبيه ثم أعملها فى الاسم والخبر ؛ فنصب بها الاسم الذى هو قوله «ثدييه» ورفع بها الخبر الذى هو قوله «حقان» ويرويه بعض العلماء «كأن ثدياه حقان» برفع الاسمين جميعا على أن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وما بعدها جمله من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، والروايه التى أثرها المؤلف تدل على أن تخفيف الحرف الذى يعمل لمشابهته الفعل لا يمنع إعماله فى اللفظ.

للتشبيه ، والأصل فى الكاف أن تكون مؤخره ؛ كما أن الأصل فى اللام أن تكون مقدمه ؛ فإذا قلت «كأنّ زيدا الأسد» كان الأصل فيه : إن زيدا كالأسد ، كما إذا قلت «إن زيدا لقائم» كان الأصل فيه : لإنّ زيدا قائم ، إلا أنه قدمت الكاف على «أن» عنايه بالتشبيه ، وأخرت اللام عن «إن» لئلا يجمعوا بين حرفى تأكيد ، فلما نصب بها مع التّخفيف دل على أنها بمنزله فعل قد حذف بعض حروفه.

وقال الآخر :

[١١٩](١)* كأن وريديه رشاءا خلب*

فنصب «وريديه» بكأن المخفّفه من الثّقيله ؛ فدل على ما قلناه.

ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد فى البيتين «كأن ثدياه ، وكأن وريداه» - بالرفع

١- نسب جماعه من النحاه - منهم الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح (١ / ٢٨٢ بولاق) تبعا للعينى - هذا البيت إلى رؤبه بن العجاج ، وقد أنشده سيبويه (١ / ٤٨٠) وابن يعيش (ص ١١٣٨) وابن منظور (خ ل ب) ولم يعزه واحد منهم إلى قائل معين ، وأنشده رضى الدين فى باب الحروف المشبهه بالفعل من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٤ / ٣٥٦) وروى بيتين من الرجز المشطور أحدهما قبل البيت المستشهد به والآخر بعده على هذا الوجه : ومعتد فظ غليظ القلب كأن وريديه رشاءا خلب * غادرته مجدلا كالكلب* والمعتدى : المتجاوز الحد فى الظلم ، والفظ : الغليظ ، وغليظ القلب : قاس لا رحمه عنده ، والوريدان : مثنى وريد وهو عرق فى الرقبه ، والرشاء - بكسر أوله بزنه الكتاب - الحبل ، والخلب - بزنه القفل والقرط - فسره قوم بالبئر ، وعليه تكون إضافه الرشاءين إلى الخلب على معنى لام الاستحقاق مثل قولهم : مصابيح المسجد وحصيره ، وفسر قوم الخلب بالليف ، وعليه تكون الإضافه على معنى من مثل قولهم : خاتم فضه وثوب قطن ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «كأن وريديه» حيث خفف كأن التى تدل على التشبيه ، ثم أتى بعدها باسمها منصوبا وبخبرها مرفوعا كما كان يفعل ذلك وهى مثقله ، فيدل ذلك على أن الحرف الذى يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يبطل عمله ، وقد روى سيبويه البيت بنصب وريديه ورفع «رشاءا» كما رواه المؤلف هنا ، وقال قبل إنشاده «وينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا ، يريدون معنى كأن (بالتشديد) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله : * كأن وريديه ...*» ثم قال بعد كلام «وإن شئت رفعت فى قول الشاعر : * كأن وريديه ...*» وقد بيّنا وجه الروايتين فى شرح الشاهد السابق.

لأنا نقول : بل الروايه المشهوره «كأن ثدييه ، وكأن وريديه» - بالنّصب - وإن صحّ ما رويتموه فيكون الرّفع على حذف الضمير مع التّخفيف كما قال الأعشى :

[۱۲۰](۱) فى فتيه كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كلّ من يحفى وينتعل

كأنه قال : أنه هالك.

وقال الآخر :

[۱۲۱](۲) أما والله أن لو كنت حرا

وما بالحرّ أنت ولا العتيق

۱- هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشده سيبويه ثلاث مرات (۱ / ۲۸۲ و ۴۴۰ و ۴۸۰) وأنشده ابن يعيش (ص ۱۱۲۸) ورضى الدين فى باب نواصب المضارع وفى باب الحروف المشبهه بالفعل من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۵۴۷) والفتيه : جمع فتى ، وهو الشاب ، والسيوف : جمع سيف ، وإضافه السيوف إلى الهند لأنها كانت تصنع هناك ، وكانوا يجلبونها من الهند ، ووجه الشبه إما المضاء وقوه العزم وإما البريق واللمعان ويراد بهما صباحه أوجههم ونضارتها ، ويحفى : مضارع حفى - مثل رضى - حفاء ، وذلك إذا مشى بغير نعل ولا خف ، ويراد به هنا الفقير ، وينتعل : أى يلبس النعل ، ويراد به الغنى ، يريد أن هؤلاء الفتيان قد أيقنوا أن الموت لا يفرق بين الغنى والفقير فهم ينتهزون فرص اللذات ويسارعون إليها. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أن هالك كل من يحفى» حيث خففت أن المفتوحه الهمزه وأتى بعدها باسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفه له أنه أهملها ، ولكنها عند التحقيق عامله النصب والرفع كما كانت تعمل وهى مشدده ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله «هالك» خبر مقدم ، و «كل» مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و «من» مضاف إليه ، و «يحفى» جمله لا محل لها من الإعراب صله من ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) كل من يحفى وينتعل هالك ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر أن المخففه من الثقيله ، ويروى عجز البيت : * أن ليس تدفع عن ذى الحيله الحيل* وهو صالح للاستشهاد به على هذه الروايه أيضا لهذه المسأله عينها.

۲- هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ۴۱ بتحقيقنا) وقد أنشده الرضى فى باب خبر الحروف المشبهه بليس ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۱۳۳) وفى شرحه لشواهد المغنى ، ولم ينسبه فى أحدهما إلى قائل معين ، وقد ذكر أن الفراء أنشده فى تفسير سوره الجن عند تفسير قوله تعالى : (وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَهِ لَأَسْقَيْناهُمْ) ويروى صدر البيت : * لو أنك يا حسين خلقت حرا* بتشديد «أن» وإلقاء حركه همزتها على الواو ، والعتيق : الكريم الأصيل ، ويقال لمن كان رقيقا فخلص من الرق : عتيق ، وفى هذا البيت شاهدان للنحاه : الأول : فى قوله «أن لو كنت حرا» وعباره المؤلف تدل على أنه يعتبر «أن» فى هذه العباره

مخففه من الثقيله ، وعليه يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وجمله «لو» وشرطها وجوابها المحذوف لدلاله المقام عليه فى محل رفع خبر أن ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) لو كنت حرا لقاومتك ، أو لسهل على نفسى منازلتك ، وما أشبه ذلك ، لكن المحققين من العلماء لا يرون هذا ، و «أن» عندهم زائده ، ذكر ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب ؛ قال «الثانى : من مواضع زياده أن المخففه المفتوحه الهمزه أن تقع بين «لو» وفعل القسم ، سواء أكان الفعل مذكورا كقول الشاعر : فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم أم كان فعل القسم متروكا ، كقوله : * أما والله أن لو كنت حرا* البيت ، هذا قول سيبويه وغيره» اه. وقد ذكر البغدادى أن نسبه القول بزياده «أن» فى هذا البيت إلى سيبويه ليست بصحيحه ؛ والصواب أن القائل بزيادتها فى هذا البيت هو الفراء ، وذهب ابن عصفور إلى أنها حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، قال ابن هشام بعد أن حكى عن ابن عصفور ذلك «ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطه ليست كذلك» اه. ونازعه فى ذلك الدمامينى فقال : إن من الحروف الرابطه اللام ؛ وذلك نحو قول الشاعر : ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالى ولا يلزم ذكر هذه اللام ، بل يجوز تركها كما فى قوله تعالى : (وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ) فلم يتم قول ابن هشام : إن الحروف الرابطه لا تترك من الكلام. والشاهد الثانى من البيت فى قوله «وما بالحر أنت» حيث دخلت الباء الزائده على خبر «ما» الذى هو قوله «الحر» مع كونه متقدما على الاسم الذى هو قوله «أنت» وقد اختلف العلماء فى الباء الزائده بعد ما النافيه : أهى مختصه بما الحجازيه العامله عمل ليس أم غير مختصه بها ويجوز دخولها بعد ما التميميه المهمله؟ فذهب الأخفش إلى أنها تدخل بعد ما التميميه كما تدخل بعد ما الحجازيه ، وذهب قوم منهم الزمخشرى وأبو على إلى أن الباء الزائده لا تدخل إلا فى خبر ما الحجازيه ، وانبنى على هذا الخلاف اختلاف آخر حاصله هل يجوز أن يتقدم خبر «ما» الحجازيه العامله أو لا يجوز؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن الباء لا تدخل على الخبر بعد ما التميميه فقالوا : يجوز أن يتقدم خبر ما الحجازيه على اسمها ويبقى لها عملها واستدلوا بهذا البيت ونحوه ، ووجه الاستدلال أن الباء هنا قد دخلت على الخبر وهو متقدم ، وحيث جاز تقديمه وهو مقترن بالباء يجوز تقديمه وهو عار منها ، والذى نرجحه أنه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعد ما التميميه ، بدليل قول الفرزدق وهو تميمى : لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسىء معن ، ولا- متيسر وبدليل دخولها حيث لا- عمل لما ، وذلك كما فى قول الشاعر : لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه فإن «ما» ههنا غير عامله لاقترانها بإن الزائده ، والباء لم تدخل فى الخبر بعد ما إلا لكونه منفيا ، فلا يلزم أن يكون منصوبا ، وفى هذا القدر كفايه وغناء.

وقال الآخر :

[۱۲۲][(۱)] أكاشره وأعلم أن كلانا

على ما ساء صاحبه حريص

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۴۴۰) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرح شواهده ، قال الأعلم «ومعنى أكاشره أضاحكه ، ويقال : كشر عن نابه ؛ إذا كشف عنه» اه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أن كلانا حريص» حيث خفف أن المؤكده ، وأتى بعدها بالاسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفه له أنه أهمل أن ، ولكنها عند التحقيق عامله النصب والرفع كما تعمل وهى مشدده ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكلانا : مبتدأ ومضاف إليه ، وحريص : خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر أن ، قال سيبويه (۱ / ۴۳۹) : «وتقول : قد علمت أن من يأتنى آته ؛ من قبل أن أن ههنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجىء مخففه ههنا إلا على ذلك ، كما قال : * أكاشره وأعلم أن كلانا* البيت ، وقال الأعلم «الشاهد فى حذف الضمير من أن ، وابتداء ما بعدها على نيه إثبات الضمير» اه.

وقال زيد بن أرقم :

[۱۲۳](۱) ويوما تلاقينا بوجه مقسّم

كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم

ص: ۱۶۴

۱- نسب المؤلف هذا البيت لزيد بن أرقم ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۲۸۱ و ۴۸۱) ونسبه لابن صريم اليشكرى ، ووافقه الأعلم على هذه النسبه ، وأنشده ابن منظور (ق س م) أول أربعه أبيات ، ونسبه إلى باعث بن صريم اليشكرى ثم قال «ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكرى ، قاله فى امرأته ، وهو الصحيح» اه. والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ۱۱۳۹) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۴۲) وفى أوضح المسالك (رقم ۱۵۱) والأشمونى (رقم ۲۸۷) وأنشده رضى الدين فى باب الحروف المشبهه بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۳۶۴) ونقل خلافا فى نسبته ، ويوما - بالنصب لا غير - ظرف زمان يتعلق بقوله «توافينا» الذى بعده ، وتوافينا : تأتينا وتزورنا ، ووجه مقسم : جميل ، مأخوذ فى الأصل من القسام - بفتح القاف ، بزنه السحاب - وهو الجمال ، والاستشهاد به فى قوله «كأن ظبيه تعطو» واعلم أولا- أن كلمه «ظبيه» فى هذه العباره تروى على ثلاثه أوجه : الجر ، والنصب ، والرفع ، فأما روايه الجر فتخرج على أن الكاف حرف جر ، وأن زائده بين الجار والمجرور وظبيه : مجرور بالكاف ، وكأنه قال : كظبيه تعطو إلى وارق السلم. وأما روايه النصب فتخرج على أن كأن مخففه من الثقيله عامله ، وقوله «ظبيه» اسم كأن ، وجمله «تعطو» صفه لظبيه ، وخبر كأن محذوف ، والتقدير : كأن ظبيه عاطيه إلى وارق السلم هذه المرأه ، وأما روايه الرفع فتخرج على أن «كأن» حرف تشبيه مخفف ، واسم كأن محذوف ، وظبيه : خبره ، وتقدير الكلام : كأنها ظبيه عاطيه إلى وارق السلم ، والتشبيه على وجه النصب من التشبيه المقلوب ، وعلى وجه الرفع من التشبيه الجارى على أصله. وقد ذكر هذا التفصيل الأعلم حيث قال : «الشاهد فيه رفع ظبيه على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبيه ، ويجوز نصب الظبيه بكأن تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبيه تعطو هذه المرأه ، ويجوز جر الظبيه على تقدير كظبيه ، وأن زائده» اه.

وقال الآخر :

[۱۲۴][(۱)] [۹۰]عبأت له رمحا طويلا وألّه

كأن قبس يعلى بها حين تشرع

وقال الآخر :

[۱۲۵][(۲)] وخيفاء ألقى اللّيث فيها ذراعه

فسرّت وساءت كلّ ماش ومصرم

۱- هذا البيت من كلام مجمع بن هلال ؛ وهو تاسع عشره أبيات رواها أبو تمام فى الحماسه (انظر شرح المرزوقى ص ۷۱۳) وقد استشهد بالبيت رضى الدين فى شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۳۶۱) وعبأت : أعددت وهيأت ، والرمح معروف ، والألّه - بفتح الهمزه وتشديد اللام - السنان ، وأصله من الألّيل وهو البريق واللمعان ، وفسر ابن منظور الألّه بالحربه العظيمه النصل ، وفرق قوم بين الألّه والحربه فخصوا الألّه بما كانت كلها من حديد ، والحربه بما كانت يدها من خشب ، والقبس - بالتحريك - الجذوه من النار ، وتشرع - بالبناء للمجهول - أى تصوب للطعن ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «كأن قبس يعلى بها - الخ» وقبس يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، وهى الوجوه التى ذكرناها فى كلمه «ظبيه» فى البيت السابق ، فالجر على أن تكون الكاف حرف جر ، وأن زائده ، وقبس مجرور بالكاف ، والنصب على أن يكون كأن حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، وقبسا : اسم كأن ، وخبره محذوف ، والتقدير : كأن قبسا هذه الألّه ، ويكون من التشبيه المقلوب ، ويجوز أن يكون خبر كأن هنا هو جمله يعلى بها ، وأما الرفع فعلى أن يكون كأن حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، واسمه محذوف ، وقبس خبره ، وتقدير الكلام : كأنها أى هذه الألّه قبس ، وجعل الرضى اسم كأن - على روايه رفع قبس - ضمير شأن محذوف ، وعليه يكون قبس مبتدأ ، وجمله يعلى صفه لقبس ، وفى يعلى ضمير مستتر يعود على قبس وهو نائب فاعل يعلى ، وهو الذى يربط جمله الصفه بالموصوف ، وبها : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن ، لكن هذا الوجه الذى ذهب إليه الرضى ضعيف ، من جهه أن ضمير الشأن إنما يقدر حين لا يكون من الممكن تقدير مرجع ، وههنا أمكن تقدير المرجع - وهو ضمير الغائب - وهو مع ذلك أيسر وأهون.

۲- هذان البيتان من كلام ذى الرمه غيلان بن عقبه ، وقد أنشدهما ابن منظور (أ و ن) ونسبهما إليه ، وقال : إنهما من أبيات المعانى ، قد أنشد رضى الدين فى باب الحروف المشبهه بالفعل من شرح الكافيه ثانى هذين البيتين ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۳۶۳) غير أنه نسب البيتين نقلا عن أبى زيد عن أبى عثمان سعيد بن هارون الأشناندانى لرجل من بنى سعد بن زيد مناه. والخيفاء ههنا : الأرض المختلفه ألوان النبات قد مطرت بنوء الأسد فسرت من له ماشيه وساءت من كان مصرما لا إبل له ، والدرماء : الأرنب ، يقول : سمنت حتى سحبت قصبها ، كأن بطنها بطن حبلى متئم ، والقصب - بضم القاف وسكون الصاد - المعى ، وأراد البطن ، ومتئم : قد حبلت فى توأمين والاستشهاد بالبيتين فى قوله «كأن بطن حبلى» حيث خفف كأن الداله على

التشبيه ، وجاء بعدها بالاسم مرفوعا على أنه خبرها واسمها محذوف. والتقدير : كأن بطنها بطن حبلى. ولو أنك نصبت «بطنها» أو جررته لجاز. وتوجيه النصب والجر على مثل ما ذكرناه فى شرح الشاهدين السابقين ، فتأمل ذلك. والله يرشدك.

تمشّى بها الدّرماء تسحب قصبها

كأن بطن حبلى ذات أونين متئم

فيمن روى بالرفع ، ومن روى بالجر جعل «أن» زائده ، ومن روى بالنّصب أعملها مع التخفيف.

ومن كلامهم «أول ما أقول أن بسم الله» كأنهم قالوا : أنه بسم الله ، وقال تعالى : (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) [طه : ٨٩] كأنه قال : أنه لا يرجع إليهم قولا ، إلّا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعه أحرف ، وهى : لا ، وقد ، وسوف ، والسّين ، كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى) [المزمل : ٢٠] وكذلك : «علمت أن سوف يخرج زيد ، وعلمت أن قد خرج عمرو» ، قال أبو صخر الهذلى :

[١٢٦](١) فتعلّمى أن قد كلفت بكم

ثمّ افعلى ما شئت عن علم

ولا تخفّف من غير واحد من هذه الأحرف ؛ لأنهم جعلوها عوضا مما لحق «أن» من التغيير ، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ، وذلك لأن «أن» لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها ؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم.

والذى يدل على صحه ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التّخفيف ما حكى بعض أهل اللغه من إعمالها فى المضمر مع التّخفيف نحو قولهم : أظنّ أنك قائم ، وأحسب أنه ذاهب ، يريدون أنك وأنه بالتّشديد ، قال الشاعر :

[١٢٧](٢)فلو أنّك فى يوم الرّخاء سألتنى

فراقك لم أبخل وأنت صديق

١- نسب المؤلف هذا البيت لأبى صخر الهذلى ، وكذلك نسبه ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٣٢) وقد روى ابن منظور صدره (ع ل م) ونسبه إلى الحارث بن وعله ، وتعلمى : أى اعلمى واستيقنى. وهو ملازم لصيغه الأمر ، والشواهد عليه كثيره (انظر شرح الشاهد ٣٢٥ فى شرح الأشمونى بتحقيقنا) وكلفت : أولعت واشتد غرامى. والاستشهاد بالبيت فى قوله «فتعلمى أن قد كلفت» حيث جاء بأن المخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جمله «كلفت بكم» ولكون هذه الجمله فعليه فعلها متصرف غير دعاء فصل بينها وبين أن بقد ، وتقدير الكلام : فتعلمى أنه (أى الحال والشأن) قد كلفت بكم ، ونظير هذا البيت فى الفصل بين أن المخففه وجمله خبرها بقد قول الله تعالى : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا) وقول الشاعر ، وهو من شواهد ابن مالك فى شرح كافيته وشواهد الأشمونى (رقم ٢٨٢) : شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنك تمحو ما تشاء وتثبت

٢- أنشد رضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافيه هذا البيت ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٤٦٥) ولم يعزه ،

وكذلك أنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٢٨) ولم يعزه إلى قائل معين ، وكذلك أنشده الفراء ولم يعزه ، وأنشده ابن منظور (ص د ق) ولم يعزه أيضا ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٨٠) وشواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٨) وابن عقيل (رقم ١٠٥) وصديق : مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، المذكر والمؤنث ، وإن كان فعيلا- بمعنى فاعل ؛ لأنهم حملوه على ضده وهو العدو ، ومن إطلاقه على الأنثى بيت الشاهد وقول كثير عزه : ليالى من عيش لهونا بوجهه زمانا ، وسعدى لى صديق مواصل ومن ذلك أيضا قول جميل بن معمر : كأن لم نقاتل يا بثين لو أنها تكشف غماها وأنت صديق ومن إطلاقه على جمع المذكرين قول الشاعر : لعمرى لئن كنتم على النأى والنوى بكم مثل ما بى إنكم لصديق وقول قعنب بن أم صاحب : ما بال قومك صديق ثم ليس لهم دين ، وليس لهم عقل إذا ائتمنوا ومن إطلاقه على جمع المؤنث قول جرير : نصبن الهوى ، ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداء ، وهن صديق أوانس ، أما من أردن عناءه فعان ، ومن أطلقنه فطليق وقال يزيد بن الحكم فى مثله : * ويهجرن أقواما وهن صديق* ومحل الاستشهاد بالبيت الذى أثره المؤلف قوله «فلو أنك سألتنى» حيث خفف «أن» المؤكده ، وأعملها فى الاسم والخبر ، فجاء باسمها ضميرا من ضمائر النصب المتصله وهو الكاف ، وجاء بخبرها جمله فعليه وهو قوله «سألتنى طلاقك» وأكثر العلماء يرون مجىء اسم أن المخففه ضمير مخاطب شاذا.

وقال الآخر :

[۱۲۸][(۱)]وقد علم الصّبيه المرملون

إذا اغبرّ أفق وهبّت شمالا

ص: ۱۶۷

۱- أنشد ثالث هذه الأبيات رضى الدين فى باب الحروف المشبهه بالفعل من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۳۵۲) وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۱۳۱) وهو من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۱۴۸) وفى مغنى اللبيب (رقم ۳۹) وأنشد أول هذه الأبيات فى شذور الذهب (رقم ۱۱۲) وأنشد الأشمونى ثالثها (رقم ۲۸۱ بتحقيقنا) والأبيات من كلمه لأخت عمرو بن العجلان الكاهلى الملقب بذى الكلب ، ومن الرواه من يسمى أخته عمره ، ومنهم من يسميها جنوب ويروى صدر أولها «لقد علم الضيف والمرملون» ويروى صدر ثالثها «بأنك ربيع وغيث مريع» والضيف : يطلق على الواحد والاثنين والجمع ، والصبيه : جمع صبى ، والمرملون : جمع مرمل ، وهو الذى نفد زاده ، ويروى بدله «والمجتدون» وهو جمع المجتدى ، وهو طالب الجداء ، وهو كالعطاء وزنا ومعنى ، وقوله «وهبت شمالا» نصب شمالا على الظرفيه وأضمر فى هبت ضمير الريح وإن لم يجر لها ذكر لانفهام المعنى وسياقته إلى ذهن السامع ، ونظيره ما أنشده سيبويه من قول جرير (۱ / ۱۱۳ و ۲۰۱) : هبت جنوبا فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاه التى شرقى حورانا وقوله «وخلت عن أولادها المرضعات» يريد أن الزمان قد اشتد حتى ذهلت كل مرضعه عن ولدها الذى ترضعه «بأنك ربيع» أى أنه كثير النفع واصل السيب والعطاء بمنزله الربيع «وغيث مريع» بفتح الميم أو ضمها - أى مكلىء خصيب «الثمالا» بكسر الثاء المثلثه - هو الذخر والغياث. والاستشهاد فيه بقوله «بأنك ربيع» وقوله «وأنك تكون الثمالا» حيث خفف أن المؤكده ، وأعملها فى الاسم والخبر ، واسمها فى الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، وخبرها فى الموضع الأول مفرد وهو قوله ربيع ، وفى الموضع الثانى جمله فعليه مؤلفه من تكون واسمها وخبرها ، وذلك شاذ ، والكثير المستعمل أن يكون اسمها ضميرا محذوفا ؛ لتكون عامله كلا عامله ، بسبب زوال بعض وجوه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف ، كما أن الأكثر عند جمهره العلماء أن يكون الضمير المحذوف ضمير الشأن ، وخالف فى هذا ابن مالك فقال «إذا أمكن جعل الضمير ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى».

وخلّت عن أولادها المرضعات

ولم تر عين لمزن بلالا

بأنّك الرّبيع وغيث مريع

وقدما هناك تكون الثّمالا

أراد بأنّك بالتشديد ، إلا أن الاستدلال على إعمالها فى المضمر مع التخفيف [٩١] عندى ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى ضروره الشعر لا فى اختيار الكلام إلا فى روايه شاذه ضعيفه غير معروفه فلا يكون فيه حجه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما عملت لشبه الفعل لفظا ؛ فإذا خفّفت زال شبهها به فبطل عملها» قلنا : هذا باطل ؛ لأن إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى ؛ وذلك من خمسه أوجه ، وقد قدمنا ذكرها فى موضعها فإذا خفّفت صارت بمنزله فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول : «ع الكلام ، وش الثوب ، ول الأمر» وما أشبه ذلك ، ولا تبطل عمله ؛ فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إنّ إنّ المشدّده من عوامل الأسماء ، وإن المخفّفه من عوامل الأفعال» قلنا : هذا الاستدلال ظاهر الاختلال ، فإنا إذا قدرنا أنها مخفّفه من الثّقيله ؛ فهى من عوامل الأسماء ، وإذا لم نقدر أنها مخفّفه من الثّقيله ؛ فليست من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفه فى الأصل غير إن المخفّفه من الثّقيله ؛ لأن تلك الخفيفه من عوامل الأفعال ، وهذه المخفّفه من الثّقيله من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام فى إن الخفيفه فى الأصل ، وإنما وقع فى إن المخفّفه من الثّقيله ، وقد بيّنا الفرق بينهما ، والله أعلم.

۲۵- مسأله : [القول فی زیاده لام الابتداء فی خبر لکنّ]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه یجوز دخول اللام فی خبر «لکنّ» کما یجوز فی خبر إنّ ، نحو «ما قام زید لکنّ عمرا لقائم» وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز دخول اللام فی خبر لکنّ.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أنه یجوز دخول اللام فی خبر «لکنّ» النقل والقیاس :

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام علی خبرها ، قال الشاعر :

[۱۲۹](۲) * ولکنّنی من حبّها لکمید (۳) *

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی (۱ / ۴۸۷ بتحقیقنا) وحاشیه الصبان علیه (۱ / ۲۶۰ بولاق) والتصریح للشیخ خالد الأزهری (۱ / ۲۶۷ بولاق) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۱۳۵) ومغنی اللبیب (ص ۲۳۳ و ۴۹۲) وشرح ابن عقیل علی الألفیه (۱ / ۳۱۰ بتحقیقنا) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۳۳۲).

۲- قد استشهد بهذا البیت ابن یعیش فی شرح المفصل (ص ۱۱۲۱ و ۱۱۳۵) ورضی الدین فی شرح کافیه ابن الحاجب (۲ / ۳۳۲) وشرحه البغدادی فی الخزانه (۴ / ۳۴۳) وابن هشام فی مغنی اللبیب (رقم ۳۸۶) والأشمونی (رقم ۲۶۵) وابن عقیل (رقم ۹۹) وینص أکثر هؤلاء العلماء علی أن هذا الشاهد لا یعلم قائله ولا تعرف له تتمه ولا سوابق أو لواحق ، إلا ابن عقیل فإنه رواه بیتا کاملا من غیر عزو ، هکذا : یلومونی فی حب لیلی عواذلی ولکننی من حبها لعمید والاستشهاد بالبیت فی قوله «ولکننی لعمید» حیث قرن خبر «لکن» باللام التی تدخل فی بعض المواضع لتفید الکلام فضل توکید ، والبصریون یرون هذا شاذا لا یجوز القیاس علیه ، والکوفیون یرونه سائغا جائزا ، وتفصیل مقاله الفریقین فی أصل الکتاب.

۳- روایه النحاه ، ومنهم من نقلها عن المؤلف «ولکننی من حبها لعمید».

وأما القياس فلأن الأصل فى «لكنّ» إنّ ، زيدت عليها لا والكاف ؛ فصارتا جميعا حرفا واحدا ، كما زيدت عليها اللام والهاء فى قول الشاعر :

[١٣٠][(١)] [٩٢]لهنّك من عبسيّه لوسيمه

على هنوات كاذب من يقولها

ص: ١٧٠

١- أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ه ن) ثانى بيتين ، ونسب روايتهما إلى الكسائى ، ولم يعزهما إلى قائل معين ، والبيت السابق عليه قوله : وبى من تباريح الصبابه لوعه قتيله أشواقى ، وشوقى قتيلها وأنشد بيتا آخر يشترك مع بيت الشاهد فى صدره ، ولم يعزه إلى معين أيضا ، وهو بتمامه هكذا : لهنك من عبسيه لوسيمه على كاذب من وعدها ضوء صادق والاستشهاد بالبيت فى قوله «لهنك لوسيمه» وللعلماء ثلاثه آراء فى تخريج هذه العباره : الأول : أنها فى الأصل «لإنك» بلام توكيد مفتوحه ثم إن المكسوره الهمزه المشدده النون ، والأصل أن لام التوكيد التى تدخل على إن المكسوره تتأخر عن إن وما يليها ؛ فتدخل على خبرها كما تقول «إن زيدا لمنطلق» أو على اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر كما فى قوله تعالى : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً) أو على ضمير الفصل الواقع بين اسمها وخبرها نحو قوله سبحانه : (إِنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُ) ولا يجوز أن تقترن اللام بإن ، ولكنه لما أبدل الهمزه من إن هاء توهم أنها كلمه أخرى غير إن ، واللام فى «لوسيمه» زائده ، وهذا معنى قول الجوهرى : «وقولهم لهنك - بفتح اللام وكسر الهاء - فكلمه تستعمل عند التوكيد ، وأصله لإنك ، فأبدلت الهمزه هاء ، كما قالوا فى «إياك» : هياك. وإنما جاز أن يجمع بين اللام وإن وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت الهمزه هاء زال لفظ إن فصار كأنه شىء آخر» اه كلامه بحروفه ، وهذا المذهب ينسب إلى سيبويه. الرأى الثانى : ذهب جماعه من النحاه إلى أن أصل «لهنك» لاه إنك ، أى والله إنك ، على نحو ما جاء فى قول ذى الإصبع العدوانى : لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى أى لله ابن عمك ، ثم حذفت الألف والهمزه من «إن» فصار لهنك ، وهذا مذهب ينسب إلى الكسائى وكان أبو على الفارسى يرجحه ، قال ابن جنى تلميذه «وفيه تعسف» قال الجوهرى : «وأنشد الكسائى : * لهنك من عبسيه لوسيمه* وقال : أراد لله إنك من عبسيه ، فحذف اللام الأولى (يريد لام الجر) والألف من إنك» اه ، وقد نسب المؤلف هذا الرأى إلى المفضل. الرأى الثالث : أن أصله «والله إنك» فحذف الواو وإحدى اللامين من «والله» وحذف الهمزه من إن ، وهو رأى الفراء على ما قاله المؤلف ، وفيه من التعسف أكثر مما فى الرأى الثانى. والصواب الأول. وقد ورد كثيرا فى شعر العرب المحتج بهم ، من ذلك قول محمد بن مسلمه ، وأنشده ابن منظور ، وهو من شواهد الرضى ، وابن يعيش (١١٢٠) : ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على وسيم وقال تليد الضبى ، وكان أحد اللصوص على عهد عمر بن عبد العزيز : لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما قلائص بين الجلهتين ترود وقال خداش بن زهير العامرى ، وهو صحابى شهد حنينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما لعاقبه قتلى خزيمه والخضر وقال الشاعر : لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما لدومه بكرا ضيعته الأراقم وقال الشاعر : وقالت : ألا هل تقصم الحب موهنا من الليل ، إن الكاشحين خضور فقلت لها : ما تطعمينى أقتلد لهن الذى كلفتنى ليسير وقال الآخر : ثمانين حولا لا أرى منك راحه لهنك فى الدنيا لباقيه العمر وأنشد أبو زيد : أبائنه حبى؟ نعم وتماضر لهنا لمقضى علينا التهاجر

فزاد اللام والهاء على إن ، فكذلك هاهنا : زاد عليها لا والكاف ؛ فإن الحرف قد يوصل فى أوله وآخره ، فما وصل فى أوله نحو «هذا وهذاك» وما وصل فى آخره نحو قوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) [مريم : ٢۶] وكذلك نقول : إن قول العرب «كم مالك» إنها «ما» زيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسكّنت ميمها ، كما زيدت اللام على «ما» ثم لما كثر الكلام بها سكّنت ميمها فقالوا : «لم فعلت كذا»؟ قال الشاعر :

[١٣١](١) يا أبا الأسود لم أسلمتنى

لهموم طارقات وذكر

١- أولا- : انظر المسأله ۴٠ ، ثم نقول : أنشد ابن هشام هذا البيت فى مغنى اللبيب (رقم ۴٩٩ بتحقيقنا) ولم يتكلم السيوطى عليه مطلقا ، وأنشده البغدادى فى خزانه الأدب (٢ / ۵٣٨) أثناء شرحه للشاهد رقم ۴٣۶ من شواهد الكافيه ، والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ١٢٨٧) وشرح الكافيه للرضى (ش ۵١۶) وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ١٩٧) وهو أيضا من شواهد الرضى فى شرح الشافيه (ش ١١٠) وشرحه البغدادى بإيجاز (ص ٢٢۴ بتحقيقنا) و «أسلمتنى» هو من قولهم «أسلم فلان فلانا» بمعنى خذله وتركه لأعدائه ، ويروى فى مكانه «خليتنى» أى تركتنى ، ويروى «خلفتنى» والهموم : جمع هم ، وهو الحزن ، وطارقات : أصلها من الطروق ، وهو المجىء ليلا- ، وإنما خص الهموم بالطارقات لأنها فى أكثر الأحوال تكون فى الليل ، إذ هو الوقت الذى يخلو فيه بنفسه وأفكاره وهو اجسه ، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - جمع ذكره ، وهى ضد النسيان. والاستشهاد بالبيت فى قوله «لم» فإن هذه اللام حرف جر ، والميم أصلها «ما» الاستفهاميه حذفت ألفها ثم سكنت الميم ، وللعلماء فى كل واحد من حذف الألف وتسكين الميم كلام نلخصه لك فيما يلى : الأصل أن تبقى الكلمات - وبخاصه غير المتمكنه - على حالها ، فلا يتصرف فيها بحذف ولا غيره ، إلا أنهم رأوا «ما» تكون موصوله أحيانا واستفهاميه أحيانا أخرى ، وأن إحداهما قد تلتبس بالأخرى ؛ فلا يتبين للسامع إن كانت «ما» موصوله فيكون الكلام خبرا ، أو استفهاميه فيكون الكلام إنشاء ، ورأوا أن أكثر ما يكون الالتباس فى موضع الجر ، فأرادوا أن يفرقوا بين الحالين ، فحذفوا ألف «ما» الاستفهاميه فى موضع الجر نحو قوله تعالى : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها) وقوله جلت كلمته : (فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) وقوله تباركت أسماؤه : (لِمَ تُؤْذُونَنِى) وقوله : (لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ) وأبقوا ألف «ما» الموصوله ، نحو قوله سبحانه : (لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ) وقوله : (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَىَ) وقوله : (يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ) وهل حذف ألف «ما» الاستفهاميه حينئذ واجب أو غالب؟ وهل هو عام فى كل موضع وقعت فيه مجروره أو خاص بما إذا كان الجار حرفا من حروف الجر ، فإن كان الجار اسما متمكنا - نحو «مجىء م جئت» - اختلف الحكم؟ ظاهر عباره الرضى أن حذف ألف ما الاستفهاميه المجروره غالب لا لازم ، وهو ما صرح به الزمخشرى فى موضع من تفسيره ، وعباره ابن هشام فى المغنى صريحه فى أن حذف هذه الألف واجب ؛ وذكرها شاذ ، وصرح بمثل هذا جار الله الزمخشرى فى موضع آخر من تفسيره ، وذكر اللبلى فى شرح أدب الكاتب أن الخوف خاص بما إذا كان الجار حرفا ، وذكر ابن قتيبه أن الحذف خاص بما إذا ذكر مع ما لفظ شئت - نحو سل عم شئت - والمعول عليه من هذا الكلام أن حذف الألف من «ما» الاستفهاميه أكثر من ذكرها متى كانت مجروره المحل ، سواء أكان الجار حرفا أم اسما ، وقد ورد ذكرها فى جمله من الأبيات ، منها قول حسان بن ثابت الأنصارى : على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى رماد؟ ومن ذلك قول كعب بن مالك

الأنصارى : إما قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيل؟ وقرىء به فى قوله تعالى : عما يتساءلون وأما إسكان الميم فهو حذف لفتحتها ، إجراء للوصل مجرى الوقف ، ونظيره قول ابن مقبل : أأخطل لم ذكرت نساء قيس فما روعن عنك ولا سبينا وقد ذهب الفراء إلى أن «كم» مركبه من الكاف الجاره و «ما» الاستفهاميه ، وقد حذفت ألف «ما» لدخول الجار عليها ، وسكن آخرها إجراء للوصل مجرى الوقف كما فعل ابن مقبل فى قوله «لم ذكرت» وكما فعل صاحب البيت المستشهد به فى قوله «لم أسلمتنى».

وقال بعض العرب فى كلامه - وقد قيل له : منذ كم قعد فلان؟ - فقال : «كمنذ أخذت فى حديثك» فزاد الكاف فى «منذ» ؛ فدل على أن الكاف فى كم زائده ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط؟ فقال : كهيّن ، أى : يسير سهل ، فيزيدون الكاف ، فكذلك هاهنا : زيدت لا والكاف على إنّ وحذفت الهمزه لكثره الاستعمال فصارت حرفا واحدا ، كما قالوا «لن» وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزه لكثره الاستعمال ، فصارتا حرفا واحدا ، فكذلك هاهنا ، وبل أولى ، فإنه

إذا جاز حذف الألف والهمزه لكثره الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزه كان ذلك من طرق الأولى.

وقالوا : ولا يجوز أن يقال «إنه لو كان أصلها لا أن ؛ لما جاز أن يقال : أما زيدا فلن أضرب ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها» ؛ لأنا نقول : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن «هل» لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع «لا» ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب ؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال «زيدا هلّا ضربت»؟ فكذلك هاهنا.

والذى يدل على أن أصلها إنّ على ما بيّنا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع إنّ ؛ فدل على أن الأصل فيها إنّ زيدت عليها لا والكاف ؛ فكما يجوز دخول اللام فى خبر إنّ ؛ فكذلك يجوز دخولها فى خبر لكن.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما [٩٣] قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام فى خبر لكن ، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إنّ لاتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحده منهما للتأكيد وأما لكنّ فمخالفه لها فى المعنى ، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إنّ لأن إنّ تقع فى جواب القسم ، كما أن اللام تقع فى جواب القسم ، وأما لكن فمخالفه لها فى ذلك ؛ لأنها لا تقع فى جواب القسم ؛ فينبغى أن لا تدخل اللام فى خبرها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* ولكنّنى من حبها لكميد* [١٢٩]

فهو شاذّ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير فى كلام العرب (١) وأشعارهم ، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغى أن يكثر فى كلامهم وأشعارهم ، كما جاء فى خبر إنّ ، وفى عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه.

وأما قولهم «إن الأصل فى لكنّ إنّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفا واحدا» قلنا : لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى.

قولهم «كما زيدت اللام والهاء فى قوله :

* لهنّك من عبسيه لوسيمه* [١٣٠]

١- بل لا يعرف أوله ولا قائله.

قلنا : ولا نسلم أن الهاء فى قوله «لهنك» زائده ، وإنما هى مبدله من ألف إنّ ؛ فإن الهاء تبدل من الهمزه فى مواضع كثيره من كلامهم ، يقال : هرقت الماء ، والأصل فيه أرقت ، وهرحت الدابه ، والأصل فيه أرحت ، وهنرت الثوب ، والأصل فيه أنرت ، وهبريه ، والأصل فيه إبريه وهو الحزاز فى الرأس ، وهردت والأصل أردت ، وهيّاك ، والأصل إياك ، وقد قرأ بعض القراء : (هيّاك نعبد) وقال الشاعر :

[۱۳۲](۱) فهيّاك والأمر الّذى إن توسّعت

موارده ضاقت عليك المصادر

وقال الآخر :

[۱۳۳](۲) يا خال هلّا قلت إذا أعطيتنى

هيّاك هيّاك وحنواء العنق

[۹۴] أراد إياك ، وقد قال الله تعالى : (وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ) [المائده : ۴۸] قيل : أصله مؤيمن فقلبت الهمزه هاء ، ولهذا قيل فى تفسير (وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ) حافظا عليه ، وقيل : شاهدا ، وقيل : رقيبا عليه ، وقيل : قفّانا عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربه فى المعنى ؛ فدل على أن الهاء فى «لهنّك» مبدله من همزه ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك لوسيمه ، فحذفت الهمزه من إنّ ، والواو من والله ، وإحدى اللامين ، فبقى لهنك ، والوجه الثانى - وهو قول

۱- هذا البيت أول بيتين رواهما أبو تمام فى ديوان الحماسه ، ولم يعزهما ولا عزاهما أحد شراحه ، والبيت الذى بعده هو قوله : فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر وقوله «إن توسعت موارده» وقع فى روايه المرزوقى (ص ۱۱۵۲) «إن توسعت مداخله» والاستشهاد بالبيت فى قوله «فهياك» فإن أصل هذا اللفظ «فإياك» فأبدل من الهمزه هاء ، ونظيره قول الآخر. وأنشده ابن منظور (أيا) : فانصرفت وهى حصان مغضبه ورفعت بصوتها هيا أبه أراد أن يقول «أيا أبه» و «أيا» و «هيا» كلاهما حرف نداء ، إلا أن «أيا» أكثر استعمالا من «هيا» فيدل كثره استعمال «أيا» على أنها الأصل.

۲- هذا بيت من الرجز ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن و) عن اللحيانى عن الكسائى ، والحنواء - ومثلها الحانيه - من الغنم : التى تلوى عنقها لغير عله ، وكذلك هى من الإبل ، وقد يكون ذلك عن عله ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «هياك هياك» وأصله «إياك إياك» فأبدل من الهمزه هاء ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ۱۸) : فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا

المفضل بن سلمه - إن أصله الله إنّك لوسيمه ، فحذفت لامان من لله ، والهمزه من إن ، فبقى «لهنك» فسقط الاحتجاج به على كلا المذهبين.

وأما قولهم «إن الحرف قد يوصل فى أوله نحو هذا» قلنا : هذا إنما جاء قليلا على خلاف الأصل لدليل دل عليه ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا فى القياس فيقاس عليه.

وأما قولهم «إن كم مالك أصلها ما زيدت عليها الكاف» قلنا : لا نسلم ، بل هذا شىء تدّعونه على أصلكم ، وسنبين فساده فى موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما قولهم «إن لن أصلها لا أن» قلنا : لا نسلم ، بل هو حرف غير مركب ، وقد نص سيبويه على ذلك ، والذى يدل على أنه غير مركب من لا-[وأن] أنه يجوز أن يقال : أما زيدا فلن أضرب ، ولو كان كما زعموا لما جاء (١) ذلك ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها.

قولهم «إن الحروف إذا ركبت تغير حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كهلّا» قلنا : إنما تغير حكم هلّا لأن هلّا ذهب منها معنى الاستفهام ؛ فجاز أن يتغير حكمها ، وأما لن فمعنى النفى باق فيها ؛ أن لا يتغير حكمها ، فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم «إنه يجوز العطف على موضع لكنّ كما يجوز العطف على موضع إنّ ؛ فدل على أنّ الأصل فيها إنّ» قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ؛ فجاز أن يعطف على موضعها كإنّ ؛ لأن إنّ إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كأن وليت ولعل ؛ لأن كأن أدخلت فى الكلام معنى [٩٥] التشبيه ، وليت أدخلت فى الكلام معنى التمنى ، ولعل أدخلت فى الكلام معنى الترجّى ، فتغير معنى الابتداء ، فلم يجز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما لكن لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كإنّ ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع لكن فلا يجوز العطف على موضعها.

والذى يدل على أن لكن مخالفه لإنّ فى دخول اللام معها أنه لم يأت فى كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر نحو «لكنّ عندك

١- ربما كان أصل العباره «لما جاز ذلك».

لزيدا ، أو لكنّ فى الدار لعمرا» كما جاء ذلك فى إنّ ، فلما لم يأت ذلك فى شىء من كلامهم ولا نقل فى شىء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام فى خبرها ؛ لأن مجيئه فى اسمها مقدم فى الرتبه على مجيئه فى خبرها ، وإذا لم تدخل اللام فى اسمها فأن لا تدخل فى خبرها كان ذلك من طريق الأولى.

وبيان هذا وهو أن الأصل فى هذه اللام أن تكون متقدمه فى صدر الكلام ؛ فكان ينبغى أن تكون مقدّمه على إنّ ، إلا أنه لما كانت [اللام] للتأكيد وإن للتأكيد لم يجمعوا بين حرفى تأكيد ؛ فكان الأصل يقتضى أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم ؛ لأنه أقرب إليه من الخبر ، إلا أنه لما كان الاسم يلى إنّ كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهيه للجمع بين حرفى تأكيد ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر.

والذى يدل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمه على إنّ أنها لام الابتداء ، ولام الابتداء لها صدر الكلام.

والذى يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إنّ واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه ، نحو «إن عندك لزيدا ، وإنّ فى الدّار لعمرا» قال الله تعالى : (إِنَّ فِى ذلِكَ لَآيَةً) [البقره : ٢۴٨].

فإذا ثبت أن هذا هو الأصل ، وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم «لكنّ» إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر ؛ دل على أنه لا يجوز أن تدخل على خبرها ؛ لأنه لو كان دخول اللام مع لكن كدخولها مع إن لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر ، كما تدخل على خبرها ؛ فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم.

۲۶- مسأله : [القول فی لام «لعل» الأولی ، زائده هی أو أصلیه]؟

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن اللام الأولی فی «لعل» أصلیه ، وذهب البصریون إلی أنها زائده.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلیه لأن «لعل» حرف ، وحروف الحروف کلها أصلیه ؛ لأن حروف الزیاده التی هی الهمزه والألف والیاء والواو والمیم والتاء والنون والسین والهاء واللام والتی یجمعها قولک «الیوم تنساه» و «لا أنسیتموه» و «سألتمونیها» إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا یدخلها شیء من هذه الحروف علی سبیل الزیاده ، بل یحکم علی حروفها کلها بأنها أصلیه فی کل مکان علی کل حال ، ألا تری أن الألف لا تکون فی الأسماء والأفعال إلا زائده أو منقلبه ، ولا یجوز أن یحکم علیها فی ما ولا ویا بأنها زائده أو منقلبه ، بل نحکم علیها بأنها أصلیه ؛ لأن الحروف لا یدخلها ذلک ، فدلّ علی أن اللام أصلیه.

والذی یدل علی ذلک أیضا أن اللام خاصه لا تکاد تزاد فیما یجوز فیه الزیاده إلا شاذا ، نحو «زیدل ، وعبدل ، وفحجل» فی کلمات معدوده ، فإذا کانت اللام لا تزاد فیما یجوز فیه الزیاده إلا علی طریق الشذوذ فکیف یحکم بزیادتها فیما لا یجوز فیه الزیاده بحال؟

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائده لأنّا وجدناهم یستعملونها کثیرا فی کلامهم عاریه عن اللام ، قال نافع بن سعد الطائی :

۱- انظر فی هذه المسأله : شرحنا علی شرح الأشمونی (۳ / ۱۸۸ ش ۵۲۲) وشرح التصریح للشیخ خالد (۲ / ۳) ولسان العرب (ع ل ل - ل ع ل) وشرح المفصل لابن یعیش (ص ۱۱۴۲) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۳۳۵) وخزانه الأدب للبغدادی (فی شرح الشواهد ۸۷۶ و ۸۷۷ و ۸۷۸) (ج ۴ / ۳۶۸ - ۳۷۸).

[۱۳۴](۱) ولست بلوّام على الأمر بعد ما

يفوت ، ولكن علّ أن أتقدّما

أراد لعل ، وقال العجير السّلولى :

[۱۳۵](۲) لك الخير علّلنا بها ، علّ ساعه

تمرّ ، وسهواء من اللّيل يذهب

وقال الآخر :

[۱۳۶](۳)علّ صروف الدّهر أو دولاتها

تدلننا اللّمّه من لمّاتها

۱- أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ع ل) عن ابن برى ، ونسبه لنافع بن سعد الغنوى ، واستشهد به موفق الدين بن يعيش (ص ۱۱۴۲) ولم يعزه ، والاستشهاد به فى قوله «عل» حيث جاء بهذا الحرف ساقط اللام الأولى التى فى «لعل» وقد ذكر المؤلف - نقلا عن البصريين - أن سقوط اللام فى هذا البيت ونحوه يدل على أن هذه اللام زائده فى لعل ، وأن الأصل هو «عل» ولا يتم هذا الكلام لهم ؛ لأن الحروف بأنواعها ليست محلا للتصريف بالحذف أو الزياده أو غيرهما ، ولأنه يجوز أن يكون الأمر على عكس ما ذهبوا إليه ، وأن الأصل هو لعل فحذفت لامها الأولى فى عل ، ويجوز أن يكون كل واحد منهما أصلا برأسه ، ولأن العرب قد تلعبت فى لعل كثيرا ، فقد أبدلوا من عينها غينا فقالوا : لغن ، وأبدلوا عينها همزه ولامها الأخيره نونا فقالوا : لأن ، وأبدلوا اللام الأخيره نونا مع حذف اللام الأولى فقالوا : عن ، وزادوا على ذلك فأبدلوا العين همزه فقالوا : أن ، فلم يبق من حروفها الأصليه شىء ، وهذه كلها لغات من لغات العرب ، وليست إحداهن بأن تكون أصلا أولى من غيرها.

۲- نسب المؤلف هذا البيت للعجير السلولى ، والسهواء - بفتح السين ، ممدودا - ساعه من الليل وصدر منه ، قاله ابن منظور ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «عل» وهو نظير ما ذكرناه فى البيت السابق.

۳- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن جنى فى الخصائص (۱ / ۳۱۶) وابن منظور (ع ل ل) ولم يعزهما ، وأنشدهما فى (ل م م) ونسب الإنشاد للفراء وزاد بعدهما : * فتستريح النفس من زفراتها* والاستشهاد هنا فى قوله «عل» فقد جاء به المؤلف لمثل ما جاء بالبيتين السابقين من أجله شاهدا لمجىء عل ساقطه اللام الأولى مدعيا أن ذلك يدل على أن أصل لعل هو عل ، وقد بيّنا ما فى ذلك فى شرح الشاهد ۱۳۴ ، والعجب العاجب ما حكاه ابن منظور عن الكسائى أنه يروى قول الراجز «عل صروف الدهر» يجر صروف ، ويخرجه على أن العين واللام الأولى أصلهما «لعا» وهى الكلمه التى تقال للعاثر دعاء له بأن ينتعش ، حذفت اللام الأولى ، فصار «عا» فأبدل من التنوين لاما فصار «عل» بفتح العين وسكون اللام ، واللام الثانيه هى لام الجر ، وكأن الراجز قد قال «لعا لصروف الدهر» وهو كلام يشبه الأحاجى. وهاك كلام ابن منظور : «قال الكسائى : العرب تصير لعل

مكان لعا ، وتجعل لعا مكان لعل ، وقال فى قوله : * عل صروف الدهر أو دولاتها* معناها : عا لصروف الدهر ، فأسقط اللام من لعا لصروف الدهر ، وصير نون لعا لاما لقرب مخرج النون من اللام ، هذا على قول من كسر صروف ، ومن نصبها جعل عل بمعنى لعل ، فنصب صروف الدهر ، ومعنى لعا لك أى ارتفاعا ، قال ابن رومان : وسمعت الفراء ينشد عل صروف الدهر (أى بالجر) فسألته : لم تكسر على صروف؟ فقال : إنما معناه لعا لصروف الدهر ودولاتها ، فانخفضت صروف باللام ، والدهر بإضافه الصروف إليها ، أراد : أو لعا لدولاتها ليدلننا من هذا التفرق الذى نحن فيه اجتماعا ولمه من اللمات. قال : دعا لصروف الدهر ولدولاتها ؛ لأن لعا معناه ارتفاعا وتخلصا من المكروه ، وألقى اللام وهو يريدها ، كقوله : * لئن ذهبت إلى الحجاج يقتلنى* أراد ليقتلنى» اه. وهو كما ترى.

وقال الآخر :

[۱۳۷](۱) ولا تهين الفقير ؛ علّك أن

تركع يوما والدّهر قد رفعه

ص: ۱۷۹

۱- هـذا البيت من كلمه للأضبط بن قريع ، وقد رواها أبو على القالى فى أماليه ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ۲۵۷) والأشمونى (رقم ۹۶۸) وأوضح المسالك (رقم ۴۷۶) وشرح المفصل (ص ۱۲۴۲) وشرح الكافيه فى باب نونى التوكيد ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۵۸۸ بولاق) والاستشهاد به ههنا فى قوله «علك أن تركع» حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما بيّناه فى الشواهد السابقه ، والنحاه يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله «لا تهين الفقير» فإن أصله عندهم : لا تهينن الفقير ، بنون توكيد خفيفه ، فحذف هذه النون الخفيفه تخلصا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد ، ولام التعريف فى «الفقير» والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفه الساكنه وهى تريدها ، فتبقى الكلمه على ما كانت عليه والنون متصله بها ، سواء أكان بعدها ساكن أم لم يكن ، ولذلك نظائر كثيره فى كلام العرب ، منها قول الشاعر ، وأنشده أبو زيد فى نوادره : اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس فإنه أراد أن يقول : اضربن عنك الهموم ، فحذف النون تخفيفا وإن لم يكن بعدها ساكن ، ومثله ما أنشده الجاحظ فى البيان : خلافا لقولى من فياله رأيه كما قيل قبل اليوم : خالف تذكرا فقد أراد أن يقول : خالفن تذكر ، فحذف نون التوكيد من «خالفن» وإن كان بعدها متحرك ، وأبقى الفتحه على الفاء لتدل على النون ، ومثله ما أنشده أبو على الفارسى : إن ابن أحوص مغرور فبلغه فى ساعديه إذا رام العلا- قصر فقد أراد أن يقول «فبلغنه» فحذف نون التوكيد للتخفيف وهو يريدها ، بدليل أنه أبقى الفتحه ، ومثله قول الآخر : يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كنده أو وائل أراد أن يقول «بلغن إخواننا» فحذف نون التوكيد لقصد التخفيف وهو يريدها ؛ بدليل إبقائه الفتحه على الغين ، وليس سبب الحذف هو قصد التخلص من التقاء الساكنين لأن ما بعد الغين متحرك كما ترى ، ونظيره أيضا ما أنشده أبو زيد : فى أى يومى من الموت أفر فى يوم لم يقدر أم يوم قدر فقد أراد أن يقول : فى يوم لم يقدرن - بتوكيد الفعل المضارع المبنى للمجهول المنفى بلم - لكنه حذف نون التوكيد الخفيفه وهو يريدها ، ولو لا ذلك لسكن «يقدر» لكونه مسبوقا بلم. وفى هذا القدر كفايه.

[۹۷] وقال الآخر :

[۱۳۸][(۱)]* يا أبتا علّك أو عساكا*

وقالت أم النّحيف وهو سعد بن قرط :

[۱۳۹][(۲)]تربّص بها الأيام علّ صروفها

سترمى بها فى جاحم متسعّر

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۳۸۸) ونسبه إلى رؤبه ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى ، ولكنه لا يوجد فى ديوانه. وهو من شواهد شرح المفصل (ص ۱۱۴۲) والأشمونى (رقم ۲۵۲) ومغنى اللبيب (رقم ۲۴۸) وشرح رضى الدين على الكافيه فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۴۴۱) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۹۶) والاستشهاد به ههنا فى قوله «علك» حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقه ، والنحاه يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله «عساكا» ولهم فى ذلك ثلاثه آراء : أولها : مذهب أبى العباس المبرد وأبى على الفارسى ، وتلخيصه أن «عسى» ههنا هى عسى الداله على رجاء الخبر الرافعه للاسم الناصبه للخبر ، وهى فعل ماض ، والضمير المتصل بها باق على أصله من كونه ضمير نصب ، لكن هذا الضمير هو خبر عسى فهو مبنى على الفتح فى محل نصب ، واسمها محذوف أو هو ما يذكر بعد الضمير فى بعض التراكيب نحو قولك «عساك أن تزورنا» فالاسم هو الصدر المنسبك من أن المصدريه ومدخولها. والمذهب الثانى : مذهب يونس بن حبيب وأبى الحسن الأخفش ، وتلخيصه أن الضمير المتصل بعسى هو اسمها ، وهى عامله الرفع والنصب ، وهذا الضمير فى هذا الموضع ضمير رفع لا ضمير نصب ، والمذهب الثالث : مذهب شيخ النحاه سيبويه ومن تابعه ، وتلخيصه أن عسى فى هذا البيت ونحوه ليست هى عسى التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بل هى ههنا حرف ترج ونصب مثل لعل ، والضمير المتصل بها فى محل نصب اسمها ، وخبرها محذوف ، أى عساك تبقى ، مثلا. وقد أشبعنا القول فى هذه المسأله فى شرحنا على الأشمونى.

۲- قد نسب المؤلف هذا البيت لأم النحيف ، وتربص : ارتقب وانتظر ، والجاحم : الشديد الاشتعال ، يقولون : جمر جاحم ، ونار جاحمه ، ومتسعر : ملتهب متوقد. والاستشهاد من هذا البيت فى هذا الموضع بقوله «عل صروفها» حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقه. ونظير هذه الشواهد التى أثرها المؤلف ما أنشده موفق الدين بن يعيش (۱۱۴۲) : عل الهوى من بعيد أن يقربه أم النجوم ومن القوم بالعيس وما أنشده ابن منظور ونسبه لمجنون بنى عامر : يقول أناس : عل مجنون عامر يروم سلوا ، قلت : إنى لما بيا

أراد لعل. فلما وجدناهم يستعملونها عاريه عن اللام فى معنى إثباتها دلّنا ذلك على أنها زائده ، ألا ترى أنا حكمنا بأن اللام فى «زيدل ، وعبدل ، وأولالك» وما أشبه ذلك زائده لأنا نقول فى معناه «زيد ، وعبد ، وأولاك» وحكمنا بأن الهمزه فى «النّئدلان» وهو الكابوس زائده لأنا نقول فى معناه «النيدلان» من غير همز ، وكذلك بأن النون فى «عرنتن» زائده لأنا نقول فى معناه «عرتن» بغير النون الأولى ، إلى غير ذلك من الشواهد ؛ فكذلك هاهنا.

والذى يدل على أنها زائده أن هذه الأحرف - نعنى إنّ وأخواتها - إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ؛ لأنّ أنّ مثل مدّ ، وليت مثل ليس ، ولكن أصلها كنّ ركبت معها لا كما ركبت لو مع لا فقيل : لكنّ ، وكأن أصلها أنّ أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذلك لعل أصلها علّ وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا إن اللام أصليه فى لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون لعلّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثيه أو الرباعيه ؛ لأن الثلاثيه على ثلاثه أضرب : فعل كضرب ، وفعل كمكث ، وفعل كعلم ، وأما الرباعيه فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فعلل نحو دحرج وسرهف ، فكان يؤدى إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها ؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، فصارت بمنزله زياده لا والكاف فى لكنّ عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزياده لا والكاف فى لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزياده فلأن يجوز أن يحكم هاهنا بزياده اللام وهى حرف من حروف الزياده كان ذلك طريق الأولى.

والصحيح فى هذه المسأله ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم «إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم بغير لام ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات» قلنا : إنما حذفت اللام من «لعلّ» كثيرا فى أشعارهم لكثرتها فى استعمالهم ، ولهذا [٩٨] تلعبت العرب بهذه الكلمه ، فقالوا : لعلّ ، ولعن ، ولعنّ - بالعين غير معجمه - قال الشاعر :

[١٤٠](١) حتّى يقول الجاهل المنطّق

لعنّ هذا معه معلّق

١- نقل البغدادى فى الخزانه (٤ / ٣٦٨) تلخيص هذه المسأله عن كتاب الإنصاف ، وقد ورد ذكر هذا البيت عنده محرفا ، والمنطق - بزنه المعظم - لابس المنطقه ، والمنطقه والمنطق والنطاق : كل شىء شد الرجل به وسطه ، والمعلق - بزنه المعظم أيضا - لعله أراد به التعويذه ، وفى الحديث «من تعلق شيئا وكل إليه» ومعناه : من علق على نفسه شيئا من التعاويذ والتمائم وأشباهها معتقدا أنها تجلب إليه نفعا أو تدفع عنه ضرا لم ينظر الله إليه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «لعن» فإن هذه لغه من لغات العرب فى «لعل» أبدلوا لامها الأخيره المشدده نونا ، لكثره ما تلعبوا بهذه الكلمه.

ولغنّ - بالغين معجمه - وأنشدوا :

[۱۴۱](۱) ألا يا صاحبىّ قفا لغنّا

نرى العرصات أو أثر الخيام

ورعنّ ، وعنّ ، وغنّ ، ولغلّ ، وغلّ ؛ فلما كثرت هذه الكلمه فى استعمالهم حذفوا اللام لكثره الاستعمال. وكان حذف اللام أولى من العين - وإن كان أبعد من الطّرف - لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدى ذلك إلى الاستثقال ؛ لأجل اجتماع الأمثال ، أو لأن اللام تكون فى موضع ما من حروف الزياده وليس العين كذلك ، والذى يدل على اعتبار ذلك أنهم جوّزوا فى تكسير فرزدق وتصغيره فرازق وفريزق - بحذف الدال - ولم يجوزوا فى تكسير جحمرش وتصغيره : جحامش وجحيمش - بحذف الراء - لأن الدال تشبه حروف الزياده لمجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها فى مزدان ومزدجر ، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك ، وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزياده وليس منها فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزياده فى الجمله كان ذلك من طريق الأولى ؛ فلهذا كان حذف اللام الأولى أولى.

وأما قولهم «إنا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام فى معنى إثباتها دلّ على أنها زائده كاللّام فى زيدل وعبدل وأولالك» قلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزياده ، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزياده على ما بيّنا.

وأما قولهم «إن هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل فى لفظه» قلنا : لا نسلم أنها عملت لشبه الفعل فى لفظه فقط ، وإنما عملت لأنها أشبهته فى اللفظ والمعنى ، وذلك من عده وجوه ؛ أحدها : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى

۱- أنشد ابن منظور هذا البيت (ل غ ن) ونسبه للفرزدق ، إلا أنه روى صدره هكذا : قفا يا صاحبى بنا لغنا* والبيت مطلع قصيده للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وهى ثابته فى ديوانه (۸۳۵) وفى النقائض (ص ۱۰۰۴ ط ليدن) ولكن روايه البيت فيهما هكذا : ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام وعائجين : عاطفين ومائلين ، والعرصات : جمع عرصه ، وهى وسط الدار ، ويقال لها أيضا : ساحه ، وباحه ، وباله ، والخيام : جمع خيمه ، وهى بيت من خشب يظل بالثمام فى المرتبع لأنها أبرد ظلالا من الأبنيه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «لغنا» فإنها لغه فى «لعلنا» وقد وقعت هذه الكلمه فى لسان العرب بالغين المعجمه ، وفى النقائض بالعين المهمله ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الوجهين صحيحان ، وكل واحد منهما لغه.

الاسم ، والثانى أن فيها معنى الفعل لأن أن وإن بمعنى أكدت ، وكأن بمعنى شبهت ، ولكن بمعنى استدركت ، وليت بمعنى تمنيت ، ولعل بمعنى ترجيت ، [والثالث] أنها مبنيه على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنىّ [۹۹] على الفتح ، إلى غير ذلك من الوجوه التى تقدم ذكرها قبل ، وهذه الوجوه من المشابهه بين لعل والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزن من أوزانه ، وهى كافيه فى إثبات عملها بحكم المشابهه ، على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقايه كما يجوز فى سائر أخواتها ، فلا يكاد يقال «لعلّنى» كما يقال «إنّنى ، وكأنّنى ، ولكنّنى ، وليتنى» إلا أن يجىء ذلك قليلا كما قال عروه بن الورد :

[۱۴۲](۱) دعينى أطوّف فى البلاد لعلّنى

أفيد غنى فيه لذى الحقّ محمل

وذلك قليل.

وأما قولهم «إذا جاز لكم أن تحكموا بزياده لا ـ والكاف فى لكنّ وهما حرفان فلأن يجوز أن يحكم بزياده اللام وهى حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحه مذهبهم ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه؟ فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بيّنا فساد ما ذهبوا إليه فى زياده لا والكاف هناك كما بيّنا فساد زياده اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل ، والله أعلم.

۱- البيت - كما قال المؤلف - لعروه بن الورد ، المعروف بعروه الصعاليك. وقوله «دعينى» معناه اتركينى ، ويروى «ذرينى» وهو بمعناه ، وقوله «أطوف» أى أكثر الطواف والجولان ، ويروى فى مكانه «أسير» بتشديد الياء - ومعناه أكثر السير ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «لعلنى» حيث وصل نون الوقايه بلعل حين أراد أن يعملها فى ياء المتكلم ، وقد زعم المصنف أن ذلك قليل ، وأن الكثير «لعلى» بترك النون ، وقد وردت عده أبيات كبيت الشاهد ، من ذلك قول حاتم الطائى ، وأنشده ابن منظور (ع ل ل) : أرينى جوادا مات هزلا لعلنى أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۵۹) وابن عقيل (رقم ۱۹) وابن الناظم فى باب الضمير : فقلت : أعيرانى القدوم لعلنى أخط بها قبرا لأبيض ماجد نعم حذف النون أعرف وأشهر ، وبه وحده ورد فى القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ) وقوله : (لَعَلِّى أَعْمَلُ صالِحاً فِيما تَرَكْتُ) وقوله : (لَعَلِّى آتِيكُمْ مِنْها بِخَبَرٍ) وقوله : (لَعَلِّى أَطَّلِعُ إِلى إِلهِ مُوسى).

۲۷- مسأله : [القول فی تقدیم معمول اسم الفعل علیه]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «علیک ، ودونک ، وعندک» فی الإغراء یجوز تقدیم معمولاتها علیها ، نحو «زیدا علیک ، وعمرا عندک ، وبکرا دونک». وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز تقدیم معمولاتها علیها ، وإلیه ذهب الفراء من الکوفیین.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أنه یجوز تقدیم معمولاتها علیها النقل والقیاس.

أما النقل فقد قال الله تعالی : (کِتابَ اللهِ عَلَیْکُمْ) [النساء : ۲۴] والتقدیر فیه : علیکم کتاب الله : أی الزموا کتاب الله ، فنصب کتاب الله بعلیکم ، فدل علی جواز تقدیمه. واحتجوا أیضا بالأبیات المشهوره :

[۱۴۳](۲)یا أیّها المائح دلوی دونکا

إنی رأیت النّاس یحمدونکا

۱- انظر فی هذه المسأله : تصریح الشیخ خالد الأزهری (۲ / ۲۵۲ بولاق) وحاشیه الصبان علی الأشمونی (۳ / ۱۷۷ بولاق) وشرح رضی الدین علی الکافیه (۲ / ۶۴).

۲- هذا الشاهد قد أنشده رضی الدین فی باب أسماء الأفعال ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۲ / ۱۵) وأنشده ابن یعیش (ص ۱۴۴) وأنشده ابن هشام فی مغنی اللبیب (رقم ۸۵۹) وفی أوضح المسالک (رقم ۴۶۴) وأنشده الأشمونی (رقم ۹۳۸) وهو من کلام راجز جاهلی من بنی أسید بن عمرو بن تمیم ، ونسبه الشیخ خالد لجاریه من مازن ، والصواب ما قدمناه وأن الجاریه روته ولیس لها. والمائح - بالهمزه - هو الرجل یکون فی جوف البئر یملأ الدلاء ، فإن کان وقوفه علی شفیر البئر ینزع الدلاء ویجذبها فهو ماتح - بالتاء - ودونکا : معناه خذ ، والاستشهاد به فی قوله «دلوی دونکا» فإن ظاهره أن «دلوی» مفعول به مقدم لدونک ، وبهذا الظاهر أخذ الکسائی وجماعه من الکوفیین وبنوا علیه قاعده حاصلها أنه یجوز تقدیم معمول اسم الفعل علیه ، حملا علی الفعل ؛ لأن اسم الفعل إنما عمل لکونه تضمن معنی الفعل ، والفعل یجوز تقدیم معموله علیه ، ومن تمام حمل اسم الفعل علی الفعل أن یجوز فی اسم الفعل ما جاز فی الفعل خصوصا أنه قد ورد عن العرب فی مثل هذا الشاهد ، ولم یرتض البصریون هذا ، وقالوا : إن البیت یحتمل وجوها أخری من الإعراب ؛ منها أن یکون «دلوی» مفعولا به لفعل محذوف یفسره اسم الفعل ، ومنها أن یکون «دلوی» مبتدأ وخبره الجمله من اسم الفعل وفاعله ، والرابط ضمیر منصوب بدونک محذوف ، والتقدیر : دلوی دونکه ، کما تقول : دلوی خذه ، ولم یذکر المؤلف هذا التخریج لأنه لا یجیزه ، ومنها أن یکون دلوی خبر مبتدأ محذوف ، ثم قالوا : إن البیت الواحد لا تثبت به قاعده ، فلیکن هذا البیت شاذا إن لم تقبلوا تأویله.

* يثنون خيرا ويمجّدونكا*

[١٠٠] والتقدير فيه : دونك دلوى ؛ فدلوى فى موضع نصب بدونك ؛ فدلّ على جواز تقديمه.

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت «عليك زيدا» أى ألزم زيدا ، وإذا قلت «عندك عمرا» أى تناول عمرا ، وإذا قلت «دونك بكرا» أى خذ بكرا ، ولو قلت «زيدا الزم ، وعمرا تناول ، وبكرا خذ» فقدمت المفعول لكان جائزا ، فكذلك مع ما قام مقامه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل فى العمل ؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ؛ فينبغى أن لا تتصرف تصرفه ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول فى الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك هاهنا ؛ إذ لو قلنا إنه يتصرّف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التّسويه بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدا تنحطّ عن درجات الأصول.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : ٢٤] فليس لهم فيه حجه ؛ لأن (كِتابَ اللهِ) ليس منصوبا بعليكم ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتابا الله عليكم ، وإنما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلاله ما تقدم عليه ، كما قال الشاعر :

[١۴۴](١) ما إن يمسّ الأرض إلّا منكب

منه ، وحرف السّاق ، طيّ المحمل

فقوله «طيّ المحمل» منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدّر ، والتقدير فيه : طوى طيّ المحمل ، وإنما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله : «ما إن يمسّ الأرض إلّا منكب منه» ، فكذلك هاهنا : قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلاله ما تقدم عليه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ وَبَناتُكُمْ وَأَخَواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخالاتُكُمْ) [النساء : ٢٣] فإن فيه دلاله على أن ذلك مكتوب عليهم ؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه : كتابا الله عليكم ، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : (وَتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ) [النمل : ٨٨] فنصب

١- هذا البيت لأبى كبير الهذلى ، يقوله فى تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور ، والبيت من شواهد سيبويه (١ / ١٨٠) والأشمونى (رقم ٣٢٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٥١) والبيت من قصيده لأبى كبير ثابته فى شعر الهذليين (٢ / ٨٨) وقد اختار أبو تمام فى أوائل ديوان الحماسه أبياتا من هذه القصيده يقع بيت الشاهد ثامنها ، وانظر بعد ذلك خزانه الأدب للبغدادى (٣ / ۴۶۶ و ۴ / ١۶۵) و «إن» فى قوله «ما إن يمس» زائده ، ومعنى البيت : ما يمس الأرض منه - إذا نام - إلا جانبه وحرف ساقه ، وذلك لأنه مطوى ضامر غير سمين وهضيم الكشح غير ثقيل ؛ فهو لا ينبسط على الأرض ولا يضع أعضاءه كلها عليها ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «طى المحمل» حيث نصبه بعامل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والمؤلف رحمه الله يقدر هذا العامل فعلا ، وكأن الشاعر على هذا قد قال : قد طوى هذا الفتى طى المحمل ، وهو تابع فى هذا لشيخ النحاه سيبويه وشراح كلامه ، قال سيبويه : «وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت ، يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزله له صوت ، وذلك قوله : * ما إن يمس الأرض ... البيت* صار ما إن يمس الأرض بمنزله له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان» اه. وقال الأعلم : «الشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لانطواء كشحه وضمر بطنه ، فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل ؛ فشبهه فى طى كشحه وإرهاف خلقه بحماله السيف ، وهى المحمل ، وزعم أنه إذا اضطجع نائما نبا بطنه عن الأرض ، ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه» اه بحروفه.

(صُنْعَ) على المصدر بفعل مقدّر ، وإنما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلاله ما تقدم [۱۰۱] عليه من الكلام ، والتقدير فيه : صنع صنعا الله ، وحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول ، وقال الراعى :

[۱۴۵](۱) دأبت إلى أن ينبت الظّلّ بعد ما

تقاصر حتّى كاد فى الآل يمصح

وجيف المطايا ، ثمّ قلت لصحبتى

ولم ينزلوا : أبردتم فتروّحوا

فنصب «وجيف» على المصدر بفعل مقدّر على ما تقدم ، وأضاف المصدر إلى الفاعل ، وقال لبيد :

[۱۴۶](۲) حتّى تهجّر فى الرّواح وهاجها

طلب المعقب حقّه المظلوم

۱- هذان البيتان من شواهد سيبويه (۱ / ۱۹۱ و ۱۹۲) وقد نسبهما فى صدر الكتاب إلى الراعى ، وكذلك نسبهما الأعلم إليه ، ودأبت : أراد لزمت السير وجددت فيه ، ومصح الظل : أى ذهب ، والوجيف : سرعه السير ، قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب وجيف المطايا على المصدر المؤكد لمعنى قوله دأبت ؛ لأنه بمعنى واصلت السير وأوجفت المطى ، أى سمتها الوجيف وهو سير سريع ، وصف أنه واصل السير إلى الهاجره ثم نزل مبردا بأصحابه ثم راح سائرا ، ومعنى قوله إلى أن ينبت الظل إلى أن يأخذ فى الزياده بعد زوال الشمس وينمو ، يقال : نبت لفلان مال ، إذا نما وزاد ، والآل : الشخص ، ومعنى يمصح يذهب ، يريد عند قائم الظهيره ، والمطايا : الرواحل ؛ لأنها تمطى أى تستعمل ظهورها ، والمطا : الظهر ، ومعنى أبردتم : دخلتم فى برد العشى ، وتروحوا : سيروا رواحا» اه كلامه.

۲- هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعه العامرى - كما قال المؤلف - وهو فى وصف حمار وحش وأتنه شبه به ناقته ، وقد أنشده الجوهرى فى الصحاح وابن منظور فى اللسان (ع ق ب) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۶۹۰) وأوضح المسالك (رقم ۳۶۹) وابن عقيل (رقم ۲۵۴) ورضى الدين فى باب المصدر ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۴۴۱) وتهجر : سار فى وقت الهاجره وهى نصف النهار عند اشتداد الحر ، والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الأتن ، والمعقب : الذى يطلب حقه مره عقب مره ولا يتركه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «طلب المعقب» فإن هذا مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق مضاف إلى فاعله ، وأصل الكلام : وهاجها طالبا إياها طلبا غير منقطع مثل طلب المعقب حقه ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم جاء بمفعوله بعد ذلك ، بدليل أنه رفع «المظلوم» لكونه نعتا للمعقب ، وقد ورد نظير ذلك فى أفصح الكلام ، فى قول الله تعالى : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) فدفع مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلاله ، ثم أتى بعد ذلك بمفعوله ، وهو الناس. ونظير هذا البيت - فى

إضـافه المصـدر إلى فاعله والإتيان بعـد ذلك بمفعوله – قول ابن الإطنابه وفيه ما ذكر ثلاث مرات : أبت لى عفتى ، وأبى بلائى وأخذى الحمد بالثمن الربيح وإقحامى على المكروه نفسى وضربى هامه البطل المشيح

كأنه قال : طلبا المعقب حقّه ، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال «المظلوم» بالرفع حملا للوصف على الموضع ، وإضافه المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تحصى ، قال الله تعالى : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) [البقره : ٢٥١] فأضاف المصدر إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم «ضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا» وقال الشاعر :

[١۴٧](١) فلا تكثرا لومى ؛ فإنّ أخاكما

بذكراه ليلى العامريّه مولع

فأضاف المصدر إلى الضمير فى «ذكراه» وهو فاعل ، وقال الآخر :

[١۴٨](٢)أفنى تلادى وما جمّعت من نشب

قرع القواقيز أفواه الأباريق

١- الذكرى - بكسر الذال المعجمه وسكون الكاف - اسم مصدر بمعنى التذكر ، ويجوز أن يحمل عليه قوله تعالى : (وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ) ومولع : هو الوصف من «أولع فلان بكذا - بالبناء للمجهول» إذا لج به وأغرى به ، والمصدر الإيلاع ، والاسم الولوع - بفتح الواو - والاستشهاد بهذا البيت ههنا فى قوله «بذكراه ليلى العامريه» فإن الذكرى ههنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله وهو ضمير الغيبه المتصل العائد على الأخ ، ثم أتى بعد ذلك بمفعول المصدر - وهو قوله ليلى العامريه - ونظيره قول حسان بن ثابت الأنصارى : لأن ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد فإن «ثواب» اسم مصدر بمعنى الإثابه ويعمل عمل المصدر ، وقد أضافه إلى فاعله وهو لفظ الجلاله ، وأتى بعد ذلك بمفعوله وهو قوله «كل موحد» ومن يروى «جنانا» بالنصب يجعله مفعولا ثانيا ويكون خبر «إن» محذوفا ، أى لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفه بأنها من الفردوس وبأنه يخلد فيها حاصل ؛ ومن رفع «جنان» فهو خبر إن.

٢- هذا البيت من كلام الأقيشر الأسدى ، واسمه المغيره بن عبد الله ، أحد بنى عمرو بن أسد ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۶٨٨) وقد أنشده ابن منظور (ق ق ز) أول ثلاثه أبيات. والتلاد - بزنه الكتاب - كل مال ورثته عن آبائك ، ومثله التالد ، والتليد ، ويقابله الطارف والطريف ، ويقال كل منهما على ما استحدثته من المال ، والنشب - بفتح النون والشين جميعا - العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت ، والقرع : الضرب ، والقواقيز : جمع قاقوزه ، وهى القدح الذى يشرب فيه ، ويروى «القوارير» وهو جمع قاروره ، وهى الزجاجه ، ويراد بها هنا الكأس المتخذه من الزجاج ، والأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروه ، فإن لم يكن له عروه فهو كوز ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «قرع القواقيز أفواه» وهذه العباره تروى بنصب «أفواه» وبرفعها ؛ فمن نصب فقد جعل القرع مصدرا مضافا إلى فاعله ثم بعد ذلك أتى بمفعوله ، ومن رفع فقد جعل الفرع مصدرا مضافا إلى مفعوله ثم أتى بعد ذلك بفاعله ، وكل من الوجهين صحيح من جهه العربيه ومن جهه المعنى ؛ فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله كثيرا كما فى الشواهد السابقه وما أثرناه معها ، وأضيف إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما فى قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) فإن الحج مصدر مضاف إلى مفعوله الذى هو البيت وقد جىء بعده بفاعله وهو قوله سبحانه

(مَنِ اسْتَطاعَ). ومن الأول : - زياده على ما أثرناه - قول الشاعر ، وهو الأشجعى : وعدت وكان الخلف منك سجيه مواعيد عرقوب أخاه بيثرب وقد جاء فى القرآن الكريم من ذلك قول الله تعالى : (كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ) ومنه قوله سبحانه : (تَخافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) ومن شواهد ذلك فى اسم المصدر قول القطامى : أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائه الرتاعا

فأضاف المصدر إلى «القواقيز» وهو فاعل فيمن روى «أفواه» منصوبا ، ومن روى «أفواه» بالرفع جعله مضافا إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو كثيره جدا.

وأما البيت الذى أنشدوه :

* يا أيّها المائح دلوى دونكا* [١۴٣]

فلا حجّه لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله «دلوى» ليس هو فى موضع نصب ، وإنما هو فى موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مقدّر (١) ، والتقدير فيه : هذا دلوى دونكا. والثانى : أنّا نسلم (٢) أنه فى موضع نصب ، ولكنه لا يكون منصوبا بدونك ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خذ دلوى دونك ، و «دونك» مفسر لذلك الفعل المقدر.

وأما قولهم «إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها [١٠٢] عليها كالفعل» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل (٣) الذى قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق فى الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف فى نفسه فتصرّف عمله ، وأما [هذه] الألفاظ فلا تستحق فى الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل ، وهى غير متصرفه فى نفسها ؛ فينبغى أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها ، والله أعلم.

١- ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجمله من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ، لكن المؤلف لا يجيز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجمله الإنشائيه لا يصح عنده ؛ لذلك لم يذكر هذا الوجه ، وقد نبهناك إلى ذلك فى شرح الشاهد.

٢- فى ر «أنا لا نسلم - الخ» ولا يصح مع ما بعده.

٣- فى ر «الفعل التى» وليس بشىء.

۲۸- مسأله : [القول فی أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر]؟

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو «ضرب ضربا ، وقام قياما» وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنّ المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحه الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول «قاوم قواما» فيصح المصدر لصحه الفعل ، وتقول «قام قياما» فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أنّ الفعل يعمل فی المصدر ، ألا ترى أنك تقول «ضربت ضربا» فتنصب ضربا بضربت؟ فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبه العامل قبل رتبه المعمول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ولا شك أن رتبه المؤكّد قبل رتبه المؤكّد ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع. والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبّذا ، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحاله وجود الفرع من غير أصل.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل (۲) وضع له فعل ويفعل ؛

۱- انظر فی هذه المسأله : شرحنا على شرح الأشمونى (۲ / ۳۴۱) وحاشيه الصبان (۲ / ۹۶ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۱ / ۳۹۳ بولاق) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۱۷۸) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۱۳۵) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ۶۹ ليدن).

۲- كذا ، ونرجح أن الأصل «والفعل وضع له - الخ».

فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر.

[١٠٣] قالوا : ولا يجوز أن يقال «إنّ المصدر إنما سمّى مصدرا لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه» لأنّا نقول : لا نسلم ، بل سمّى مصدرا لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا «مركب فاره ، ومشرب عذب» أى : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تمسّك لكم بتسميته مصدرا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك فى الأزمنه كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثله تدل على تعين الأزمنه ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثه : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنه ثلاثه ؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنه الثلاثه ؛ فدل على أن المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شىء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضّرب والقتل ، والفعل له أمثله مختلفه ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفه.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن «ضرب» يدل على ما يدل عليه الضّرب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه «ضرب» وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل [١٠٤] والفعل فرع ؛ لأن

الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول فى الآنيه المصوغه من الفضه فإنها تدل على الفضه ، والفضه لا تدل على الآنيه ، وكما أن الآنيه المصوغه من الفضه فرع عليها ومأخوذه منها فكذلك هاهنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به (۱) ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم «أكرم إكراما» بإثبات الهمزه ، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزه كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو «مكرم ، ومكرم» لمّا كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا ؛ فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل «مصدر» فلما سمّى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر [عنه] وهذا دليل لا بأس به فى المسأله ، وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن المصدر يصح لصحه الفعل ويعتلّ لاعتلاله» قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثه أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذى لا علّه فيه ولا زياده لا يأتى إلا صحيحا نحو «ضربته ضربا» وما أشبه ذلك ، وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزياده ، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر ، لا فى فروعها.

۱- فى الأصل «وذات الفعل والمفعول به» وليس بشىء.

الثانى : أنا [۱۰۵] نقول : إنما صح لصحته واعتلّ لاعتلاله للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصليه (۱) والفرعيه ، وصار هذا كما قالوا «يعد» والأصل فيه يوعد ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، وقالوا : «أعد ، ونعد ، وتعد» والأصل فيها أوعد ونوعد وتوعد ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسره - حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقه من يعد ، وكذلك قالوا «أكرم» والأصل فيه أأكرم ، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا : «نكرم ، وتكرم ، ويكرم» ، والأصل فيها : نؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم ، كما قال الشاعر :

* فإنّه أهل لأن يؤكرما* [۱]

فحذفوا الهمزه - وإن لم يجتمع فيها (۲) همزتان - حملا على أكرم ؛ ليجرى الباب على سنن واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقه من أكرم ، فكذلك هاهنا.

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعه النسوه نحو «يضربن» حملا على «ضربن» وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضى ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا.

وأما قولهم «إن الفعل يعمل فى المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلا» قلنا : كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك هاهنا.

والثانى : أن معنى قولنا «ضرب ضربا» أى أوقع ضربا ، كقولك «ضرب زيدا» فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : «اضرب» وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل.

وأما قولهم : «إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبه المؤكّد قبل رتبه المؤكّد» قلنا : وهذا أيضا لا يدل على الأصاله والفرعيه ، ألا ترى أنك إذا قلت [۱۰۶] «جاءنى زيد زيد ، ورأيت زيدا زيدا ، ومررت بزيد زيد» فإن زيدا الثانى يكون

۱- فى نسخه «الأصل».

۲- «فيها» أى فى الكلمه التى هى «يؤكرم».

توكيدا للأول فى هذه المواضع كلها ، وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه ، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها» ، قلنا : خلو تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا ، ألا ترى أنهم قالوا : «طير عباديد» أى متفرقه ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضا قالوا : «طيرا أبابيل» قال الله تعالى : (وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبابِيلَ) [الفيل : ٣] أى جماعات فى تفرقه وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبّول ، وزعم بعضهم أن واحده إبّيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولا وإبيلا قياسا وحملا ، لا استعمالا ونقلا ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم.

ثم نقول : ما ذكرتموه معارض بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها ، نحو : «ويله ، وويحه ، وويهه ، ووَيبه ، وويسه ، وأهلا وسهلا ، ومرحبا ، وسقيا ، ورعيا ، وأفّه ، وتفّه ، وتعسا ، ونكسا ، وبؤسا ، وبعدا ، وسحقا ، وجوعا ، ونوعا ، وجدعا ، وعقرا ، وخيبه ، ودفرا ، وتبّا ، وبهرا».

قال ابن مياده :

[١۴٩](١) تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى

بجاريه ، بهرا لهم بعدها بهرا

١- هذا البيت من كلام ابن مياده ، واسمه الرماح بن أبرد - كما قال المؤلف - وقد أنشده ابن منظور (ف ق د - ب ه ر) ونسبه إليه فى المرتين ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٥٧) وتفاقد قومى : يريد فقد بعضهم بعضا ، وقد اختلف أهل اللغه فى تفسير قوله «بهرا» فقال قوم : أراد خيبه لهم ، وقيل : أراد تعسا لهم ، وقيل : معناه غلبه لهم وقهرا ، أى غلبوا وقهروا ، قال الأعلم : «يقول : فقد بعض قومى بعضا حيث لم يعينونى على جاريه شغفت بحبها ، وعرضونى لتلف مهجتى حبا لها ، فغلبوا غلبه ، وقهرهم العدو قهرا ، وقوله بعدها : أى بعد هذه الفعله» اه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «بهرا» فقد زعم المؤلف أن هذا مصدر من المصادر التى لم تستعمل أفعالها ، وهذا الكلام غير مستقيم ؛ لأنه إن أراد أنه لا فعل له مثل بله وويح فلا صحه لهذا الكلام ؛ لأن «بهرا» ليس مثل هذين فى أنه لا فعل له ، بل له فعل وهو قولهم «بهره يبهره» أى غلبه ، وإن أراد أنه يستعمل منصوبا بفعل لا يظهر لأنه محذوف وجوبا ، وهذا هو الصواب ، وهو الذى ذكره سيبويه ، واسمع إلى عباره سيبويه «هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقيا ، ورعيا ، وقولك خيبه ، ودفرا ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، وأفه ، وتفه ، وبعدا ، وسحقا ، ومن ذلك قولك : تعسا ، وتبا ، وجوعا ، وجوسا ، ونحو قول ابن مياده : * تفاقد قومى ... البيت* وقال [عمر بن أبى ربيعه المخزومى] : ثم قالوا : تحبها؟ قلت : بهرا عدد النجم والحصى والتراب» اه نقول : إن أراد المؤلف ذلك المعنى لم يتم له معارضه الخصم ؛ لأن من غرضه أن يقول : إن لنا فى العربيه مصادر ليست لها أفعال ، فكيف يستقيم أن يقال : إن المصدر

مأخوذ من الفعل؟ وهل ثمه فرع ليس له أصل؟ ولو أنه اقتصر على ويله ووبحه ووبيه ووبسه لتم له الكلام ؛ لأن هذه المصادر لم يستعمل العرب لها أفعالا ، فاعرف هذا ، ولا تكن أسير التقليد.

فإن هـذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصـدر يصـلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلا ؛ فتتحقق المعارضه فيسقط الاستدلال.

وأما قولهم «إن المصـدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له فعل ويفعل» قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل فى الحقيقه ما يدل عليه المصدر ، نحو الضّـرب والقتل ، وما نسميه فعلا من فعل ويفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان معين ، ومن المحـال الإخبار بوقوع شـىء قبل تسـميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال «ضـرب زيـد» [١٠٧] قبـل أن يوضع الاسم للضـرب لكان بمنزله قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذى يدل على صـحه ما ذكرناه تسميته مصدرا ، قولهم «إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : مركب فاره ، ومشـرب عـذب ، أى مركوب فاره ومشـروب عذب» قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما : أن الألفـاظ إذا أمكن حملهـا على ظاهرهـا فلاـ يجوز العـدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصـدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه. والثانى : أن قولهم «مركب فاره ، ومشـرب عذب» يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشـرب ، ونسب إليه الفراهه والعـذوبه للمجـاوره ، كمـا يقال «جرى النّهر» والنهر لا يجرى ، وإنما يجرى الماء فيه ، قال الله تعالى : (تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ) [البقره : ٢٥] فأضـاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الـذى يجرى فيها ؛ لما بيّنا من المجاوره ، ومنه قولهم «بلد امن ، ومكان آمن» فأضافوا الأمن إليه مجازا ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : (وَإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً) [البقره : ١٢٦] وقـال تعـالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنـا حَرَماً آمِناً) [العنكبوت : ٦٧] فأضـاف الأـمن إليه لأـنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [سبأ : ٣٣] فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ،

ومنه قولهم «ليل نائم» فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

[۱۵۰][(۱)] لقد لمتنا يا أمّ غيلان فى السّرى

ونمت ، وما ليل المطىّ بنائم

أى بمنوم فيه ، ومنه قولهم «يوم فاجر» فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

[۱۵۱][(۲)] ولمّا رأيت الخيل تترى أثائجا

علمت بأنّ اليوم أحمس فاجر

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : «مركب فاره ، ومشرب عذب» موضع للركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهه والعذوبه للمجاوره على ما بيّنا.

وقد أفردنا فى هذه المسأله جزءا استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم.

۱- هذا البيت من قصيده طويله لجرير بن عطيه ثابته فى ديوانه (۵۵۳) وهى إحدى النقائض بينه وبين الفرزدق ، وقد وردت فى النقائض (ص ۷۵۳ ليدن) والبيت من شواهد الإيضاح للقزوينى (ص ۲۷ بتحقيقنا) والسرى - بضم السين مقصورا ، بزنه الهدى - السير ليلا. والاستشهاد بالبيت فى قوله «وما ليل المطى بنائم» حيث أسند النوم إلى ضمير مستتر يعود إلى الليل ، وقد جعل الليل نائما بسبب كونه ظرفا يقع فيه النوم ، وقد ورد هذا الاسناد المجازى فى كلام جرير نفسه عده مرار ، منها قوله يهجو البراجم : وما علم الأقوام أسرق منكم وألأم لؤما منك قيس البراجم لقد أمن الأعداء أن تفجعوهم وما ليل جار حل فيكم بنائم ومنها قوله فى ربيعه : باتت ربيعه لا تعرس ليلها عنى ، وليلى عن ربيعه نائم ونظيره قول الراجز ، وهو من شواهد الإيضاح أيضا (ص ۲۶) : * فنام ليلى وتجلى همى*

۲- لم أعثر لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، و «تترى» من المواتره ، وهى التتابع ؛ فهذه التاء بدل من واو ، مثل التاء من «تخمه» و «تكله» فإن أصل هذه التاء واو ، وفى القرآن الكريم : (ثُمَّ أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرا) قالوا : هو من المواتره وهى تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فتره ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للإلحاق بمنزله أرطى ومعزى ، ومنهم من لا ينونها يجعل ألفها للتأنيث مثل ألف سكرى وغضبى. وقالوا «جاءت الخيل تترى» يريدون جاءت متقطعه. وقوله «أثائج» هى عندى جمع وثيج ، وقد قالوا «فرس وثيج» يريدون أنه قوى ، وقيل : مكتنز ، جمعوه على وثائج ، ثم أبدلوا من الواو همزه فقالوا «أثائج». والاستشهاد من هذا البيت فى قوله «أن اليوم أحمس فاجر» حيث أسند الفجور إلى اليوم بسبب كونه ظرفا زمانيا يقع فيه الفجور ، على مثال ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق.

٢٩- مسأله : [القول فى عامل النّصب فى الظرف الواقع خبرا]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ ، نحو «زيد أمامك ، وعمرو وراءك» وما أشبه ذلك. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل فى قولك : «أمامك زيد» حلّ أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل. وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقرّ أمامك ، وعمرو استقر وراءك. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد قائم ، وعمرو منطلق» كان قائم فى المعنى هو زيد ، ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فإذا قلت «زيد أمامك ، وعمرو وراءك» لم يكن أمامك فى المعنى هو زيد ، ولا وراءك فى المعنى هو عمرو ، كما كان قائم فى المعنى هو زيد ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل فى قولك «زيد أمامك ، وعمرو وراءك» : فى أمامك ، وفى وراءك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنه أو الأزمنه يراد فيه معنى «فى» وفى : حرف جرّ ، وحروف الجر لا بد لها من شىء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطه تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك «عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو» ولو قلت «من زيد» أو «إلى عمرو» لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ؛ فدلّ على أن التقدير فى

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى (١ / ٢٦٥ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (١ / ١٩٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١ / ١٩٨ وما بعدها) وشرح المفصل (ص ١١٠) وشرح رضى الدين على الكافيه (١ / ٨٣).

قولـك «زيـد أمامـك ، وعمرو وراءك» زيـد اسـتقر فى أمامـك ، وعمرو اسـتقر فى ورائـك ثـم حـذف الحرف فاتصـل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذى هو استقر مقدّر مع الظرف ، كما هو مقدّر مع الحرف.

[١٠٩] وأما من ذهب من البصـريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مسـتقر - قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقـدير الفعـل ؛ لأـن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل (١) ، والفعل فرع ، فلما وجب تقـدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع.

والصـحيح عنـدى هو الأـول ، وذلـك لأـن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل وإن كان هو الأصل فى غير العمل ؛ فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل فى العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل.

والـذى يـدل على صـحه ما ذكرناه أنا وجدنا الظرف يكون صـله للذى ، نحو : «رأيت الّذى أمامك ، والّذى وراءك» وما أشـبه ذلك ؛ والصـله لا تكون إلا جمله فلو كان المقدر اسم الفاعل الذى هو مستقر لكان مفردا ؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جمله ، وإنما يكون مفردا ، والمفرد لا يكون صـله ألبته ، فوجب أن يكون المقدر الفعل الذى هو اسـتقرّ ، لأن الفعل مع الضـمير يكون جمله ؛ فدل على ما بيّناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن خبر المبتـدأ فى المعنى هو المبتدأ ، وإذا قلت «زيد أمامك ، وعمرو وراءك» فأمامـك ليس هو زيـد ، ووراءك ليس هو عمرو ، فلمـا كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف» قلنا : هـذا فاسـد ؛ وذلـك لأـنه لو كـان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفـا للمبتـدأ لكـان [المبتـدأ] أيضـا يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتـدأ مخـالف للظرف كمـا أن الظرف مخـالف للمبتـدأ ؛ لأـن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحـد وإنما يكون من اثنين فصاعـدا ؛ فكان ينبغى أن يقال «زيدا أمامك ، وعمرا وراءك» وما أشبه ذلك ؛ فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه.

وأما قول أبى العباس أحمـد بن يحيى ثعلب : «إنه ينتصب بفعل محـذوف غير مقدر ، إلى آخر ما قرر» ففاسد أيضا ؛ وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون منصوبا بفعل

١- لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر ، بخلاف تقدير الفعل فإنه يحوج إلى تقدير آخر ، وما لا يحوج إلى التقدير أصـل لما يحوج إليه. وأيضا لأن الاسم مفرد ، والفعل مع فاعله جمله ، والمفرد أصل ، والجمله فرع عليه.

معـدوم من كل وجه لفظا وتقـديرا ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مظهرا موجودا أو مقدرا فى حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرا موجودا ولا- مقـدرا فى حكم الموجود كان معـدوما من [١١٠] كـل وجه ، والمعـدوم لا يكون عاملا ، وكما يستحيل فى الحسّيّات الفعل باستطاعه معدومه ، والمشى برجل معدوم ، والقطع بسيف معدوم ، والإحراق بنار معدومه ؛ فكذلك يستحيل فى هذه الصـناعه النصب بعامل معدوم لأن العلل النحويه مشـبهه بالعلل الحسيه. والذى يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له فى العربيه ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحويه ، فكان فاسدا. والله أعلم.

۳۰- مسأله : [القول فی عامل النصب فی المفعول معه]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن المفعول معه منصوب علی الخلاف ، وذلک نحو قولهم «استوی الماء والخشبه ، وجاء البرد والطّیالسه». وذهب البصریون إلی أنه منصوب بالفعل الذی قبله بتوسّط الواو. وذهب أبو إسحاق الزّجّاج من البصریین إلی أنه منصوب بتقدیر عامل ، والتقدیر : ولابس الخشبه ، وما أشبه ذلک ؛ لأن الفعل لا یعمل فی المفعول وبینهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلی أن ما بعد الواو ینتصب بانتصاب «مع» فی نحو «جئت معه».

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب علی الخلاف وذلک لأنه إذا قال «استوی الماء والخشبه» لا یحسن تکریر الفعل فیقال : استوی الماء واستوت الخشبه ؛ لأن الخشبه لم تکن معوجّه فتستوی ، فلما لم یحسن تکریر الفعل کما یحسن فی «جاء زید وعمرو» فقد خالف الثانی الأول ، فانتصب علی الخلاف کما بیّنا فی الظرف نحو : «زید خلفک» وما أشبه ذلک.

والذی یدل علی أن الفعل المتقدم لا یجوز أن یعمل فیه أنّ نحو استوی وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا یجوز أن ینصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدل علی صحه ما ذهبنا إلیه.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلک لأن هذا الفعل وإن کان فی الأصل غیر متعدّ إلا أنه قوی بالواو فتعدی إلی الاسم فنصبه کما عدّی بالهمزه فی نحو «أخرجت زیدا» وکما عدّی بالتضعیف نحو «خرّجت المتاع» وکما عدّی بحرف الجر نحو [۱۱۱] «خرجت به» إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو فی الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا یعمل ، وفیه معنیان العطف

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی (۲ / ۳۹۵) وحاشیه الصبان (۲ / ۱۱۹) وتصریح الشیخ خالد (۱ / ۴۱۵) وشرح المفصل (ص ۲۲۲ وما بعدها) وشرح الرضی علی الکافیه (۱ / ۱۸۰).

ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع «مع» خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف فيها معنيان : العطف ، والإتباع ؛ فإذا وقعت فى جواب الشرط خلعت عنها دلاله العطف وأخلصت للاتباع ، وكذلك همزه الخطاب فى «هاء يا رجل» فإنها إذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها فى الكاف ، ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم فى باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقويه «إلا» فكذلك هاهنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقويه الواو ، على ما بيّنا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين.

وأما ما ذهب إليه الزّجّاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير ولابس الخشبه لأن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو. قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بيّنا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر فى عمله إليها ، فينبغى أن يعمل مع وجودها ، فكيف يجعل ما هو سبب فى وجود العمل سببا فى عدمه؟ وهل ذلك إلا تعليق على العله ضدّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب «مع» فضعيف أيضا ؛ لأن «مع» ظرف ، والمفعول معه فى نحو «استوى الماء والخشبه ، وجاء البرد والطيالسه» ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل ؛ فخالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف» قلنا : هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : «ما قام زيد لكن عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر» وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، فإن لكن يلزم [١١٢] أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على كل حال ، سواء لزمت العطف فى النفى عندنا أو جاز بها العطف فى الإيجاب عندكم ؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبا لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع «لكن» - وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفا لما قبله - فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها كان ذلك من طريق

الأولى ، وكذلك أيضا يبطل بلا فى قولك «قام زيد لا عمرو ، ومررت بزيد لا عمرو» وما بعد «لا» يخالف ما قبلها كلكن ، وليس بمنصوب ؛ فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب.

وقولهم «إن الفعل المتقدم لازم ؛ فلا يجوز أن يعمل فى المفعول معه» قلنا : إلا أنه تعدّى بتقويه الواو ؛ فخرج عن كونه لازما على ما بيّنا ، فلا نعيده هاهنا ، والله أعلم.

ص: ٢٠٢

٣١- مسأله : [القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر (٢) ، نحو : «راكبا جاء زيد» ويجوز مع المضمر ، نحو «راكبا جئت». وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : «راكبا جاء زيد» كان فى «راكبا» ضمير زيد ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو «راكبا جاء زيد» للنقل والقياس :

أما النقل فقولهم فى المثل «شتّى تؤوب الحلبه (٣)» فشتّى : حال مقدّمه على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا ، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم «عمرا ضرب [١١٣] زيد» فالذى يدل عليه أن الحال تشبّه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «إنما لم يجز تقديم الحال لأنه

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى (٣ / ٦٢ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (٢ / ١٥٩ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١ / ٤٥٨) وشرح المفصل (ص ٢٣٤ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافيه (١ / ١٨٧).

٢- يريد إذا كان صاحب الحال - الذى هو فاعل الفعل مثلا - اسما ظاهرا.

٣- انظر المثل ١٩١٤ فى مجمع الأمثال (١ / ٣٥٨ بتحقيقنا).

يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر» قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أنه مؤخر فى التقدير ، وإذا كان مؤخرا فى التقدير جاز فيه التقديم ، قال الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى) [طه : ۶۷] فالضمير فى (نَفْسِهِ) عائد إلى (مُوسى) وإن كان مؤخرا فى اللفظ ، إلا أنه لما كان فى تقدير التأخير جاز التقديم ، قال زهير :

من يلق يوما على علّاته هرما

يلق السّماحه منه والنّدى خلقا [۳۰]

فالهاء فى «علّاته» تعود إلى «هرم» لأنه فى تقدير التقديم ؛ لأن التقدير : من يلق يوما هرما على علاته ، فلما كان «هرما» فى تقدير التقديم والضمير فى تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا ، ومن كلامهم «فى أكفانه لفّ الميّت» ومن أمثالهم «فى بيته يؤتى الحكم (۱)» وتزعم العرب أن أرنبا وجدت تمره فاختلسها ثعلب منها ، فاختصما إلى ضبّ ، فقالت الأرنب : يا أبا الحسيل ، قال الضب : سميعا دعوتما ، قالت : أتيناك لتحكم بيننا ، قال : عادلا حكّمتما ، قالت : فاخرج إلينا ، قال : فى بيته يؤتى الحكم ؛ فالضمير فى «فى بيته» يعود إلى «الحكم» وقد تقدم عليه.

وهذا كثير فى كلامهم ، وقد بيّنا ذلك مستقصى فى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يغنى عن الإعاده هاهنا ، والله أعلم.

۱- انظر المثل رقم ۲۷۴۲ من مجمع الأمثال للميدانى.

۳۲- مسأله : [هل يقع الفعل الماضى حالا]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه «قد» أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا.

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضى حالا النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء : ۹۰] فحصرت : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ، وتقديره : [۱۱۴] حصره صدورهم ، والدليل على صحه هذا التقدير قراءه من قرأ : (أو جاؤوكم حَصِرَةً صدورهم) وهى قراءه الحسن البصرى ويعقوب الحضرمىّ والمفضّل عن عاصم ، [و] قال أبو صخر الهذلىّ :

[۱۵۲](۲) وإنّى لتعرونى لذكراك نفضه

كما انتفض العصفور بلّله القطر

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح المفصل (ص ۲۴۶ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافيه (۱ / ۱۹۵) وخزانه الأدب (۱ / ۵۵۲ بولاق).

۲- هذا البيت من كلام أبى صخر الهذلى ، وهو من شواهد الرضى فى باب الحال ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۵۵۲) وابن يعيش (ص ۲۴۷) وشرح الأشمونى (رقم ۴۲۹) وأوضح المسالك (رقم ۲۵۳) وابن عقيل (رقم ۲۰۷) وشرح شذور الذهب (رقم ۱۱۰) وتعرونى : تنزل بى وتعرض لى ، تقول : عرا فلان فلانا ، وعرى فلانا الأمر ؛ إذا أردت أنه نزل به ، والذكرى : التذكر والخطور بالبال ، والهزه : الرعده والانتفاضه ، وروى المؤلف وابن يعيش فى مكانها «نفضه» بضم النون وسكون الفاء أو فتحها ، وانتفض العصفور : ارتعد وارتعش ، والقطر : المطر. والاستشهاد به هنا فى قوله «بلله القطر» حيث وقعت الجمله الفعليه التى فعلها ماض حالا من غير أن يقرن الفعل بقد ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت وما أشبهه على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضى حالا من غير أن يقرن بقد ، فأما البصريون فيزعمون أنه لا بدّ حينئذ من اقتران الفعل الماضى بقد فى اللفظ أو فى التقدير ، وعلى هذا تكون «قد» مقدره هنا قبل الفعل ، والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب ، وقد رأينا أن فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضى حالا غير مقرون بقد ، فأما التقدير فلا دليل عليه.

فبلّله : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ؛ فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفه للنكره نحو «مررت برجل قاعد ، وغلام قائم» جاز أن يكون حالا للمعرفه نحو «مررت بالرّجل قاعدا ، وبالغلام قائما» ، والفعل الماضى يجوز أن يكون صفه للنكره نحو «مررت برجل قعد ، وغلام قام» فينبغى أن يجوز أن يقع حالا للمعرفه نحو «مررت بالرّجل قعد ، وبالغلام قام» وما أشبه ذلك.

والذى يدلّ على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضى مقام الفعل المستقبل ، كما قال تعالى : (وَإِذْ قالَ اللهُ يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) [المائده : ١١٦] أى : يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين ؛ أحدهما : أن الفعل الماضى لا يدل على الحال ؛ فينبغى أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه «الآن» أو «السّاعه» نحو : «مررت بزيد يضرب ، ونظرت إلى عمرو يكتب» ؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعه ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى أن لا يكون حالا ؛ ولهذا لم يجز أن يقال : «ما زال زيد قام ، وليس زيد قام» لأن «ما زال ، وليس» يطلبان الحال ، و «قام» فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالا ـ لوجب أن يكون هذا جائزا ؛ فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك لو قلت «زيد خلفك قام» لم يجز أن يجعل «قام» فى موضع الحال ؛ لما بيّنا ، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى «قد» حيث يجوز أن يكون حالا نحو «مررت بزيد قد قام» وذلك لأن «قد» تقرب الماضى من الحال ، فجاز أن يقع معها حالا ، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعه فيقال : «قد قام الآن ، أو الساعه» فدلّ على ما قلناه.

وأما الجواب [١١٥] عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء : ٩٠] فلا حجه لهم فيه ، وذلك من أربعه أوجه ؛

الوجه الأول : أن تكون صفه لقوم المجرور فى أول الآيه ، وهو قوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلى قَوْمٍ) [النساء : ٩٠]. والوجه الثانى : أن تكون صفه لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أو جاؤوكم قوما حصرت صدورهم ، والماضى إذا وقع صفه لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع. والوجه الثالث : أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال : أو جاؤوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم. والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيّق الله صدورهم ، كما يقال : جاءنى فلان وسّع الله رزقه ، وأحسن إلىّ غفر الله له ، وسرق قطع الله يده ، وما أشبه ذلك ؛ فاللفظ فى ذلك كله لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، وهذا كثير فى كلامهم قال الشاعر :

[١٥٣](١) ألا يا سيالات الدّحائل بالضّحى

عليكنّ من بين السّيال سلام

ولا زال منهلّ الرّبيع إذا جرى

عليكنّ منه وابل ورهام

فأتى بالفعل الماضى ومعناه الدعاء ؛ وقال قيس بن ذريح :

[١٥٤](٢) ألا يا غراب البين قد هجت لوعه

فويحك خبّرنى بما أنت تصرخ

١- السيالات : جمع سياله - بفتح السين المهمله فيهما - والسياله أيضا واحده السيال ، والسيال : شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض أصوله أمثال ثنايا العذارى ، وقال أبو زياد : السيال ما طال من السمر ، والدحائل : جمع دحول ، والدحول : جمع دحل - بفتح الدال وسكون الحاء المهمله ، بزنه كنز وكنوز - والدحل : نقب فمه ضيق ثم يتسع أسفله حتى يمشى فيه ، وربما أنبت السدر ، وفى نظيره يقول ذو الرمه : إذا شئت أبكانى لجرعاء مالك إلى الدحل مستبدى لميّ ومحضر ومنهل الربيع : أراد به منسكب المطر ، والوابل : المطر الكثير ، والرهام : جمع رهمه - بكسر الراء وسكون الهاء - وهو المطر الضعيف الدائم الصغير القطر. والاستشهاد بالبيتين فى قوله «عليكن سلام» وقوله «ولا زال منهل الربيع - الخ» فإن هاتين الجملتين خبريتان لفظا ، والمقصود من كل واحده منهما إنشاء الدعاء ، وذلك ظاهر بأدنى تأمل.

٢- البين : الفراق ، وغراب البين : هذا من بعض قولهم فى زجر الطير ، كانوا يزعمون أن نعيب الغراب مؤذن بتفرق شملهم ، وفى هذا يقول النابغه الذبيانى : زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك تنعاب الغراب الأسود لا مرحبا بغد ، ولا أهلا به إن كان تفريق الأحبه فى غد وهجت : أثرت وحركت ، واللوعه : حرقه الباطن من عشق أو نحوه ، ويفضخ - بالبناء للمجهول - يكسر ، ومشدخ - بزنه مكرم - مكسور ، وكان من حق العربيه عليه أن يقول «مشدوخ» بزنه اسم المفعول من الثلاثى ، فإنه يقال «شدخه يشدخه شدخا - مثل قطعه يقطعه قطعا» والشدخ : الكسر والتهشيم ، وقوله «وأبصرت قبل الموت - الخ البيت» دعا على الغراب بأن

يحترق بالنـار ولنفسه بأن يتمتع برؤيه ذلك قبل أن يموت؟ والاستشـهاد بهـذه الأبيات فى أغلب جملها ، فإنها خبريه لفظا إنشائيه معنى ؛ لأن المقصود بها الدعاء ، وهذا فى غايه الظهور.

أبالبين من لبنى؟ فإن كنت صادقا

فلا زال عظم من جناحك يفضخ

ولا زلت من عذب المياه منفّرا

ووكرك مهدوم وبيضك مشدخ

ولا زال رام قد أصابك سهمه

فلا أنت فى أمن ولا أنت تفرخ

وأبصرت قبل الموت لحمك منضجا

على حرّ جمر النّار يشوى ويطبخ

وقال معدان بن جوّاس الكندى :

[١٥٥](١) إن كان ما بلّغت عنّى فلامنى

صديقى ، وشلّت من يدىّ الأنامل

وكفّنت وحدى منذرا فى ردائه

وصادف حوطا من أعادىّ قاتل

فأتى بالفعل الماضى فى هذه المواضع ومعناه الدعاء. فكذلك قوله تعالى : (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء : ٩٠] لفظه لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم.

وأما قول الشاعر :

[١١٦] * كما انتفض العصفور بلّله القطر* [١٥٢]

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلّله القطر ، إلا أنه حذف لضروره الشعر ، فلما كانت «قد» مقدره تنزّلت منزله الملفوظ بها ، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضى «قد» فإنه يجوز أن يقع حالا.

وأما قولهم «إنه يصلح أن يكون صفه للنكره ، فصلح أن يقع حالا ، نحو «قاعد ، وقائم» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه

۱- شلت أنامله : يبست أو فسدت ، ومثل هذا البيت قول الآخر : فشلت يمينى يوم أعلو ابن جعفر وشل بناناها ، وشل الخناصر و «كفنت وحدى منذرا - الخ» يقول : أصبحت فريدا لا معين لى على القيام بواجب تجهيزه وأصبحت فقيرا لا أملك ما أكفنه فيه غير ردائه ، أو يكون المعنى : قتله أعداؤه وليس معه غيرى وأعجلت عن تكفينه حسب العاده. والاستشهاد بالبيتين فى أربع جمل : أولاها : قوله «فلامنى صديقى» والثانيه : قوله «وشلت - الخ» والثالثه : قوله «وكفنت - الخ» والرابعه : قوله «وصادف حوطا - الخ» فإن كل واحده من هذه الجمل خبريه لفظا إنشائيه معنى ؛ لأن المقصود بها الدعاء ، ونظير ذلك قول النابغه : لئن كان ما بلغت عنى صادقا فلا رفعت سوطى إلى إذن يدى

اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضى فإنه لا يراد به الحال فلم يجز أن يقع حالا.

وأما قولهم «إنه يجوز أن يقوم الماضى مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال» قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضى إنما يقوم مقام المستقبل فى بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى : (وَإِذْ قالَ اللهُ يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) [المائده : ١١٦] فلا يجوز فيما عداه ؛ لأنّا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضى فى بعض المواضع حالا لدليل يدل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه «قد» أو كان وصفا لمحذوف ، ولم يجز فيما عداه ؛ لأنّا بقينا فيه على الأصل. على أنّا نقول : ليس من ضروره أن يجوز أن يقام الماضى مقام المستقبل ينبغى أن يقام مقام الحال ؛ لأن المستقبل فعل كما أن الماضى فعل ، فجنس الفعليه مشتمل عليهما ، وأما الحال فهى اسم ؛ وليس من ضروره أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام الاسم ، والله أعلم.

٣٣- مسأله : [ما يجوز من وجوه الإعراب فى الصفه الصالحه للخبريه إذا وجد معها ظرف مكرر]

ذهب الكوفيون إلى أن النّصب واجب فى الصفه إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ ، وذلك نحو قولك : «فى الدّار زيد قائما فيها». وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب. وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب.

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على [١١٧] أنّ النصب واجب النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الْجَنَّهِ خالِدِينَ فِيها) [هود : ١٠٨] فقوله تعالى : (خالِدِينَ) منصوب بالحال ، ولا يجوز غيره. وقال تعالى : (فَكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُما فِى النَّارِ خالِدَيْنِ فِيها) [الحشر : ١٧] ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القرّاء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يرو عن أحد منهم أنه قرأ فى واحده منهما بالرفع.

وأما القياس فقالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا النصب ، وذلك لأن الفائده فى الظرف الثانى فى قولك : «فى الدار زيد قائما فيها» إنما تحصل إذا حملناه على النصب ، لا إذا حملناه على الرفع ، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبرا للمبتدأ ، ويكون الثانى ظرفا للحال ، ويكون الصّله لقائم منقطعا عما قبله ؛ فيكون على هذا كلاما مستقيما لم يلغ منه شىء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا «فى الدّار زيد قائم فيها» فإنه تبطل فائده فى الثانيه لنيابه الأولى عنها فى الفائده ، وحمل الكلام على ما فيه فائده أشبه بالحكمه من حمله على ما ليس فيه فائده.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنّا أجمعنا على

أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعا تكرّر الظرف ؛ لأن «فى» الأولى تفيد ما تفيده الثانيه ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعا ، لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانيه إلا أن الثانيه تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع فى كلام العرب مستعمل فى لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم «فيك زيد راغب فيك» ولا شك أن «فيك» الأولى تفيد ما تفيده الثانيه ، ومع هذا لم يمتنع صحه المسأله ، فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الْجَنَّهِ خالِدِينَ فِيها) [هود : ١٠٨] وقوله تعالى : (فَكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُما فِى النَّارِ خالِدَيْنِ فِيها) [الحشر : ١٧] فلا حجّه لهم فى هاتين الآيتين ؛ إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع ، وإنما فيهما دلاله على جواز النصب ، ونحن نقول به.

وقولهم : «إنه لم يرو عن أحد من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز» قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد روى عن الأعمش أنه قرأ خالدون فيها بالرفع ، على أن هذا الاستدلال [١١٨] فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضروره أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحا. ألا ترى أنه لم يأت فى كتاب الله عزوجل ترك عمل «ما» فى المبتدأ والخبر نحو «ما زيد قائم ، وما عمرو ذاهب» إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغه مشهوره معروفه صحيحه فصيحه وهى لغه بنى تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحه مشهوره مستعمله؟ فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إنّا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائده الثانيه لنيابه الأولى عنها فى الفائده» قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانيه إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائده الثانيه ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره ؛ فيقولون «لقيت زيدا زيدا ، وضربت عمرا عمرا» فيكون المكرر توكيدا للأول ، وإن كان الأول قد وقعت به الفائده ، وقد قال الله تعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَهِ هُمْ كافِرُونَ) [هود : ١٩] فهم الثانيه تكرير للتوكيد ، والتقدير : وهم بالآخره كافرون ، فى أحد الوجهين ، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز ، فكذلك ها هنا ، ومن تدبر سوره (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعا أن التكرير للتوكيد لا ينكر فى كلامهم ؛ لما فيه من الفائده ، وكثره ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وشهرته فى استعمالهم ، تغنى عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثر من أن يحصى ، وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم.

۳۴- مسأله : [القول فی العامل فی المستثنی النّصب]

(۱)

اختلف مـذهب الكوفيين فی العامل فی المسـتثنی النّصب نحو «قام القوم إلا زيدا» فذهب بعضـهم إلی أن العامل فيه «إلا» ، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مـذهبهم - إلی أن «إلاـ» مركبه من إنّ ولاـ ، ثم خففت إنّ وأدغمت فی لا ، فنصـبوا بها فی الإيجاب اعتبارا بإنّ ، وعطفوا بها فی النفی اعتبـارا بلاـ ، وحكی عن الكسـائی أنه قـال : إنمـا نصب المسـتثنی [۱۱۹] لأـن تـأويله : قـام القوم إلا أن زيـدا لم يقم ، وحكی عنه أيضـا أنه قـال : ينتصب المسـتثنی لأنه مشـبه بالمفعول. وذهب البصـريون إلی أن العامل فی المسـتثنی هو الفعل ، أو معنی الفعل بتوسّط إلا.

أمـا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الـدليل علی أنّ «إلّا» هی العامل وذلك لأن إلّا قامت مقام أسـتثنی ، ألا ترى أنك إذا قلت «قام القوم إلا زيدا» كان المعنی فيه : أستثنی زيدا ، ولو قلت «أستثنی زيدا» لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه.

والـذی يـدل علی أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملا فی المسـتثنی النصب أنه فعل لازم. والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل فی هذا النوع من الأسماء ؛ فدلّ علی أن العامل هو «إلّا» علی ما بيّنا.

والـذی يـدل أيضا علی أن الفعل ليس عاملا قولهم «القوم إخوانك إلا زيـدا» فينصـبون زيدا ، وليس هاهنا فعل ألبته ؛ فدل علی صحه ما ذهبنا إليه.

وأما الفرّاء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بإلّا لأن الأصل فيها إنّ ولا ؛

۱- انظر فی هـذه المسأله : حاشـيه الصـبان علی الأشـمونی (۲ / ۱۲۵) وتصـريح الشـيخ خالد الأزهری (۱ / ۴۲۱ بولاق) وشرح الرضی علی الكافيه (۱ / ۲۰۷) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ۸۱ ليدن) وشرح ابن يعيش علی المفصل (ص ۲۵۹ ليبزج).

فزيد : اسم إن ، ولا : كفت من الخبر ؛ لأن التأويل : إن زيدا لم يقم ، ثم خففت إنّ وأدغمت فى لا وركبت معها فصارتا حرفا واحدا ، كما ركبت لو مع لا وجعلا حرفا واحدا ؛ فلما ركبوا إنّ مع لا أعملوها عملين : عمل إنّ فنصبوا بها فى الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفا فى النفى ، وصارت بمنزله حتى ، فإنها لما شابهت حرفين إلى والواو أجروها فى العمل مجراهما ، فخفضوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو فى العطف ؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنك تقول «ضربت القوم حتى زيد» أى حتى انتهيت إلى زيد ، و «ضربت القوم حتّى زيدا» أى حتى ضربت زيدا ، فكذلك هاهنا : إلّا لمّا ركبت من حرفين أجريت فى العمل مجراهما على ما بيّنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلا لازما فى الأصل إلا أنه قوى بإلّا فتعدّى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر ، إلا أن «إلّا» لا تعمل وإن كانت معدّيه كما يعمل حرف الجر ؛ لأن «إلا» حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع ، نحو «ما زيد إلا يقوم ، وما عمرو إلا يذهب» وإن لم يجز دخوله [١٢٠] على الفعل الماضى نحو «ما زيد إلا قام ، وما عمرو إلا ذهب» والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل فى واحد منهما ، وعدم العمل لا يدل على عدم التعديه ، ألا ترى أن الهمزه والتضعيف يعدّيان وليسا عاملين ، ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم فى باب المفعول معه نحو «استوى الماء والخشبه ، وجاء البرد والطّيالسه» فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقويه الواو فإنها قوّت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه ؛ فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن إلّا قامت مقام أستثنى فينبغى أن تعمل عمله» قلنا : الجواب عن هذا من خمسه أوجه :

الوجه الأول : أن هذا يؤدى إلى إعمال معانى الحروف ؛ وإعمال معانى الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول «ما زيد قائما» فيكون صحيحا ؛ فلو قلت «ما زيدا قائما» على معنى نفيت زيدا قائما لكان فاسدا ؛ فكذلك هاهنا ، وإنما لم يجز إعمال معانى الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبه عن الأفعال طلبا للإيجاز والاختصار ؛ فإذا أعملت معانى الحروف فقد رجعت إلى الأفعال ، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار.

والوجه الثانى : أنه لو كان العامل «إلا» بمعنى أستثنى لوجب أن لا يجوز فى المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف فى جواز الرفع والجر فى النفى نحو «ما جاءنى أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد» فدل على أنها ليست هى العامله بمعنى أستثنى.

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولك «قام القوم غير زيد» فإن «غير» منصوب ، ولا يخلو : إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوبا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبله ؛ بطل أن يقال «إنه منصوب بتقدير إلا» لأنا لو قدرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ، وبطل أيضا أن يقال «إنه يعمل فى نفسه» ؛ فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لأن «غير» موضوعه على الإبهام ، ألا ترى أنك إذا قلت «مررت برجل غيرك» كان كل من جاوز المخاطب داخلا تحت «غير» فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمه ، نحو خلف وأمام ووراء وقدّام ، وما أشبه ذلك ، وكما [١٢١] أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطه فكذلك هاهنا.

والوجه الرابع : أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا فنصبتم؟ وهلا قدرتم امتنع فرفعتم! كما روى عن أبى على الفارسى أنه كان مع عضد الدوله فى الميدان فسأله عضد الدوله عن المستثنى ، بماذا انتصب؟ فقال له أبو على : انتصب لأن التقدير أستثنى زيدا ، فقال له عضد الدوله : وهلا قدرت امتنع فرفعت زيدا ، فقال له أبو على : هذا الجواب الذى ذكرت لك ميدانى (١) ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى.

والوجه الخامس : أنّا إذا أعملنا «إلا» بمعنى أستثنى كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جمله واحده ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جمله واحده كان أولى من جعله جملتين من غير فائده.

وأما قولهم «إن الفعل المتقدّم لازم فلا يجوز أن يكون عاملا» قلنا : هذا الفعل وإن كان لازما إلا أنه تعدى بتقويه «إلّا» على ما بيّنا.

وأما قولهم «والذى يدل على أن الفعل ليس عاملا قولهم : القوم إخوانك إلا زيدا ؛ فينصبون زيدا ، وليس هاهنا فعل ناصب» قلنا : الناصب له ما فى إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القوم يصادقونك إلا زيدا ؛ فإلّا قوت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه.

وأما قول الفراء «إنّ الأصل فيها إن ولا ، ثم خففت إنّ وركبت مع لا» فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس

١- يريد أن هذا الجواب سريع غير مبنى على الدقه التى تحتمل النقاش ، وهو لذلك غير مطرد ولا منعكس.

إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن إنّ الثّقيله إذا خففت بطل عملها ، خصوصا على مذهبكم ، وأما تشبيهه لها بلولا فحجه عليه ؛ لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حاله الإفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حاله الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزله الأدويه المركبه من أشياء مختلفه فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه فى حاله الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول فى «إلّا» كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان [١٢٢] قبل التركيب. وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد ؛ لأن «حتى» حرف واحد ، وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين فى حالين مختلفين : فإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف العطف لم يتوهم فيه غيره ، بخلاف «إلّا» فإن إلّا عنده مركبه من إنّ ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما.

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم «ما قال إلّا له» فإن «له» لا شىء قبله يعطف عليه ، وليس فى الكلام منصوب فتكون «إلا» عامله فيه ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه.

وأما قول الكسائى «إنّا نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أنّ زيدا لم يقم» قلنا : لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل ، أو أنّ ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم «قام زيد لا عمرو (١)» وإن أراد أن أنّ هى الموجبه للنصب كان اسمها وخبرها فى تقدير اسم ، فلا بد أن يقدّر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف.

وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائى تقدير لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين.

وأما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول ؛ فهو أيضا قريب من قول البصريين ؛ لأنه لا عامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بيّنا ، والله أعلم.

١- يريد أن عمرا فى هذا المثال لم يفعل القيام ، ولم ينصب ، فلا يكون كونه لم يفعل عاملا النصب ، فتأمل ذلك.

۳۵- مسأله : [هل تكون «إلا» بمعنى الواو]؟

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «إلا» تكون بمعنى الواو. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) [البقره : ۱۵۰] أى ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجه ، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : (إلى الّذين ظلموا) مخففا يعنى مع الّذين ظلموا منهم ، كما [۱۲۳] قال تعالى : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائده : ۶] أى مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : (مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ) [آل عمران : ۵۲] أى مع الله ، وكما قال تعالى : (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ) [النساء : ۲] أى مع أموالكم ، وكقولهم فى المثل : «الذّود إلى الذّود إبل» أى مع الذود ، وكقول ابن مفرّغ :

[۱۵۶](۲)شدخت غرّه السّوابق فيهم

فى وجوه إلى اللّمام الجعاد

۱- انظر فى هذه المسأله : مغنى اللبيب (ص ۷۳ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان على الأشمونى (۲ / ۱۲۷ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۱ / ۴۲۲ بولاق) وشرح الرضى على الكافيه (۱ / ۲۱۳).

۲- هذا البيت من كلام ابن مفرغ الحميرى ، واسمه يزيد بن ربيعه ، وقد روى ابن منظور هذا البيت فى اللسان مرتين ، أولاهما : فى (ش د خ) وقال قبل إنشاده «وقال الراجز» وهذا سبق قلم منه ؛ فإن البيت من الخفيف ، وليس رجزا ، وثانيتهما : فى (ل م م) ونسبه إلى ابن مفرغ. وشدخت : أى اتسعت فى الوجه ، قال أبو عبيده : «يقال لغره الفرس إذا كانت مستديره : وتيره ، فإذا سالت وطالت فهى شادخه» اه. والغره - بضم الغين وتشديد الراء - بياض فى جبهه الفرس ، والسوابق : جمع سابق ، وأصله الفرس يأتى فى الحلبه سابقا ، واللّمام : جمع لمّه ، وتجمع أيضا على لمم - بكسر اللام فى المفرد وفى جميعه - واللمه : الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحمه الأذن ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرس يقال له : ذو اللمه ، والجعاد : جمع جعده - بفتح فسكون - وهى أنثى الجعد ، والجعد : ضد السبط ، والسبط : المسترسل من الشعر ، وجعوده الشعر هى الغالبه على شعور العرب ، وعلى هذا يمدح الرجل بأنه جعد الشعر ، تعنى أنه عربى ، فإذا أردت أن شعره مفلفل كشعر الزنج كان ذما. والاستشهاد بالبيت فى قوله «إلى اللمام» فإن إلى ههنا تدل على معنى مع ، وأقوى ما يدل على ذلك أن الروايه فى اللسان (ل م م) «مع اللمام الجعاد» وإذا جاءت كلمه فى إحدى الروايات مكان كلمه فى روايه أخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد.

أى مع اللّمام ، وقال ذو الرّمّه :

[۱۵۷][(۱)]* بها كلّ خوّار إلى كلّ صعله*

أى مع كل صعله ، وقال تعالى : (لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ) [النساء : ۱۴۸] أى ومن ظلم لا يحب أيضا الجهر بالسوء [(۲)] منه ، إلى غير ذلك من المواضع ثم قال الشاعر :

[۱۵۸][(۳)] وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان

۱- هذا صدر بيت من كلام ذى الرمه غيلان بن عقبه ، وعجزه قوله : * ضهول ورفض المذرعات القراهب* وقد أنشد ابن منظور هذا البيت فى اللسان (ص ع ل - ض ه ل) ونسبه إلى ذى الرمه ، ثم قال «قال ابن برى : الصعله النعامه ، والخوار : الثور الوحشى الذى له خوار - وهو صوته - وضهول : تذهب وترجع ، والمذرعات من البقر : التى معها أولادها ، والقراهب : جمع قرهب - بوزن جعفر - وهو المسن مطلقا ، ويقال : الكبير الضخم من الثيران ، والقرهب أيضا : السيد ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «إلى كل صعله» فإن إلى فى هذا الموضع تدل على معنى مع ، وهو ظاهر إن شاء الله.

۲- الأشهر فى تفسير هذه الآيه أن «إلا» فيها استثنائيه ، واستمع إلى جار الله يقول : «إلا من ظلم ، أى إلا جهر من ظلم ، استثنى من الجهر الذى لا يحبه الله جهر المظلوم ، وهو أن يدعو على الظالم ويذكره بما فيه من السوء ، وقيل : هو أن يبدأ بالشتيمه فيرد على الشاتم» اه.

۳- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۳۸۱) وقد نسبه إلى عمرو بن معديكرب ، وقال الأعلم «ويروى لسوار بن المضرب» اه ، وأنشده الجاحظ فى البيان (۱ / ۲۲۸) منسوبا إلى عمرو ، والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ۴۵۳) ومغنى اللبيب (رقم ۱۰۸) ورضى الدين فى شرح الكافيه فى باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۵۲ بولاق). وقال : إن هذا البيت يروى فى شعرين لشاعرين ، أحدهما : عمرو بن معديكرب ، والثانى : حضرمى بن عامر أحد بنى أسد ، واستشهد به أيضا موفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل (ص ۲۸۴) والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله «إلا الفرقدان» فإن الكوفيين زعموا أن «إلا» فى هذا البيت حرف عطف بمنزله الواو ، وكأنه قال : كل أخ مفارقه أخوه والفرقدان أيضا ، وقد حمل الشريف المرتضى فى أماليه (۲ / ۸۸) على هذا المعنى قوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّهِ خالِدِينَ فِيها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ) قال : إلا بمعنى الواو ، والتأويل : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض وما شاء ربك من الزياده ، واستشهد على ذلك ببيت الشاهد ، وبقول الآخر : (وهو المخبل السعدى) : وأرى لها دارا بأغدره ال سيدان لم يدرس لها رسم إلا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالد سحم والمراد بإلا ههنا الواو ، وإلا كان الكلام متناقضا ، اه. والذى رآه سيبويه فى بيت الشاهد - وسيذكره المؤلف فى الرد على كلمات الكوفيين - أن «إلا» ههنا اسم بمعنى غير ، وهى صفه لكل ، ولهذا ارتفع ما بعدها ؛ لأن إلا التى بمعنى غير يظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العاريه ، ومن هنا تدرك أنه لا يجوز جعل إلا صفه لأخ المضاف إليه ؛ إذ لو كانت صفه لأخ لكان ما بعدها مجرورا فكان يقول «إلا الفرقدين» كما قال الآخر : وكل أخ مفارقه أخوه لشحط الدار إلا ابنى شمام كما أنه لا

يجوز لك أن تجعل «إلا» فى بيت الشاهـد اسـتثنائيه ؛ لأنها لو كانت هى الاسـتثنائيه لكان ما بعـدها منصوبا ، لأن الكلام قبلها تام موجب ، ونصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب واجب كما تعلم.

أی والفرقدان ، والشواهد علی هذا فی أشعارهم کثیره جدا.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن «إلّا» لا تکون بمعنی الواو لأنّ إلا للاستثناء ، والاستثناء یقتضی إخراج الثانی من حکم الأول ، والواو للجمع ، والجمع یقتضی إدخال الثانی فی حکم الأول ؛ فلا یکون أحدهما بمعنی الآخر.

وأما الجواب عن کلمات الکوفیین : أما احتجاجهم بقوله تعالی : (إِلَّا الَّذِینَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِی) [البقره : ۱۵۰] فلا حجّه لهم فیه ؛ لأن «إلا» هاهنا استثناء منقطع ، والمعنی : لکن الذین ظلموا یحتجّون علیکم بغیر حجّه ، والاستثناء المنقطع کثیر فی کتاب الله تعالی وکلام العرب ، قال الله تعالی : (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّباعَ الظَّنِ) [النساء : ۱۵۷] معناه لکن یتبعون الظن ، وقال تعالی : (وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَهٍ تُجْزی ، إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلی) [اللیل : ۲۰] معناه لکن یبتغی وجه ربّه الأعلی ، وقال تعالی : (ثُمَّ رَدَدْناهُ أَسْفَلَ سافِلِینَ ، إِلَّا الَّذِینَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ) [التین : ۵ ، ۶] معناه لکن الذین آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر ، ثم قال النابغه :

[۱۵۹][(۱)] [۱۲۴] وقفت فیها أصیلا لا أسائلها

أعیت جوابا ، وما بالرّبع من أحد

۱- هذان البیتان من قصیده النابغه الذبیانی التی یعدونها من المعلّقات والتی مطلعها : یا دار میه بالعلیاء فالسند أقوت وطال علیها سالف الأمد والبیتان من شواهد سیبویه (۱ / ۳۶۴) وشرح المفصل لابن یعیش (ص ۲۶۵) وانظر - مع ذلک - خزانه الأدب (۲ / ۷۶) وشرحنا علی شرح الأشمونی (الشواهد ۲۱ و ۱۸۰ و ۲۷۱ و ۴۶۷) وقوله «أصیلالا» أصله أصیلان - بالنون - فأبدل النون لاما ، وهو إبدال غیر قیاسی ، والأصیلان : تصغیر أصلان ، الذی هو جمع أصیل ، والأصیل : الوقت قبیل غروب الشمس ، وأعیت : عجزت وضعفت ، والأواری : جمع آریه أو آری ، وهو محبس الخیل ، وقوله «لأیا ما أبینها» یرید ما أعرفها وأتبینها إلا بعد لأی ، أی بطء والنؤی - بالضم - حفیره تحفر حول الخیمه لتمنع تسرب المطر إلیها ، والمظلومه : أراد بها الفلاه التی حفر فیها الحوض لغیر إقامه ، والجلد : الصلبه ، والاستشهاد بالبیتین فی قوله «إلا الأواری» فإن هذا من نوع الاستثناء المنقطع لکون المستثنی لیس من جنس المستثنی منه ، وهذا النوع یجوز فیه وجهان : الإبدال من المستثنی منه فیتبعه فی إعرابه ، علی أن تتوسع فی المستثنی منه فتجعله شاملا للمستثنی ، والنصب علی الاستثناء قال الأعلم : «الشاهد فی قوله إلا الأواری بالنصب علی الاستثناء المنقطع ؛ لأنها من غیر جنس الأحدین ، والرفع جائز علی البدل من الموضع ، والتقدیر : وما بالربع أحد إلا الأواری ، علی أن تجعل من جنس الأحدین اتساعا ومجازا» اه. ولیس عجیبا أن تجعل المستثنی من هذا النوع داخلا فی جنس المستثنی منه ؛ فقد جرت عاده العرب فی کلامهم أن یجعلوا الشیء من جنس غیر جنسه توسعا ، انظر إلی قول أبی ذؤیب الهذلی : فإن تمس فی قبر برهوه ثاویا أنیسک أصداء القبور تصیح فقد جعل أصداء القبور أنیسا ولیست فی الأصل من جنس الأنیس ، ثم انظر إلی قول ابن الأیهم التغلبی : لیس بینی وبین قیس عتاب غیر طعن الکلی وضرب الرقاب ثم انظر إلی قول عمرو بن معد یکرب : وخیل قد دلفت لها بخیل تحیه بینهم ضرب وجیع فقد جعل الضرب الوجیع تحیه ، وهو فی الأصل من غیر جنسها.

إلّا الأوارىّ لأيا ما أبيّنها

والنّؤى كالحوض بالمظلومه الجلد

وقال آخر :

[۱۶۰](۱) وبلده ليس بها أنيس

إلّا اليعافير وإلا العيس

۱- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام جران العود ، واسمه عامر بن الحارث (د ۵۲) والبيتان من شواهد سيبويه (۱ / ۱۳۳ و ۳۶۵) وابن يعيش (ص ۲۶۵) والأشمونى (رقم ۴۴۴) وأوضح المسالك (رقم ۱۴۵) وشذور الذهب (رقم ۱۲۵) ولميس : اسم امرأه ، واليعافير : جمع يعفور - بضم الياء أو فتحها - وهو الظبى الذى لونه لون العفر وهو التراب ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وأصلها الإبل لكنه أراد بقر الوحش ، والاستشهاد به فى قوله «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس فى الأصل ، ولكنه توسع فجعلهما من جنسه ، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت «جعلها أنيسها» يريد جعل اليعافير والعيس أنيس هذه البلده. وقال الأعلم «الشاهد فيه رفع اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز» اه. وإبدال المستثنى من المستثنى منه إذا كان فى أصله من غير جنسه هو لغه بنى تميم ، يجيزون فيه النصب على الاستثناء والبدليه ، أما الحجازيون فلا يجيزون فيه غير النصب على الاستثناء ، وعليه قول الأسود بن يعفر ، وهو من شعر المفضليات : مهامها وخروقا لا أنيس بها إلا الضوابح والأصداء والبوما ويحتمل ذلك قول الكلحبه اليربوعى : أمرتكم أمرى بمنعرج اللوى ولا أمر للمعصى إلا مضيعا فإنه يجوز أن يكون قوله «إلا مضيعا» استثناء مما قبله فيكون قد وضع الصفه مكان الموصوف ، وأصل الكلام : ولا أمر للمعصى إلا أمرا مضيعا ، ويجوز أن يكون «مضيعا» حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور قبله.

وعلى ذلك أيضا يحمل ما احتجّوا به من قوله تعالى : (لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ) [النساء : ١٤٨] ؛ فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء ؛ لما يلحقه من الظلم ، فيكون فى ذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم ، وعلى ذلك أيضا يحمل قول الشاعر :

وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان [١٥٨]

أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان ، على زعمهم فى بقاء هذه الأشياء المتأخره إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون «إلا» فى معنى غير ، ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : كلّ أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، كما قال تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأنبياء : ٢٢] أى لو كان فيهما آلهه غير الله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعا ، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل فى الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون (آلِهَةٌ) فى حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزله قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول «جاءنى إلا زيد» لأن الغرض فى «إلا» - إذا جاءت قبل تمام الكلام - أن تثبت بها ما نفيته ، نحو «ما جاءنى إلا زيد» وليس فى قوله : (لَوْ كانَ) نفى فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال «جاءنى إلا زيد» على إسقاط إلا مثلا حتى كأنه قيل جاءنى زيد و «إلا» مزيد لاستحال ذلك فى الآيه ؛ لأنه كان يصير قولك «لو كان فيهما إلا الله» بمنزله لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل.

وأما قراءه من قرأ : إلى الذين ظلموا منهم بالتخفيف ، فإن صحّت وسلم

لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضا حجّه تدل على أن «إلا» تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا فى [١٢٥] القراءات وجدتم الاختلاف فى معانيها كثيرا جدا ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءه من قرأ إلى الذين بالتخفيف بمعنى مع ، وقراءه من قرأ «إلا» بالتشديد بمعنى لكن ، على ما بيّنا ، والله أعلم.

ص: ٢٢١

۳۶- مسأله : [هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ، نحو قولك : «إلّا طعامك ما أكل زيد» نصّ عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزّجاج فى بعض المواضع. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدّما ، قال الشاعر :

[۱۶۱](۲)خلا أنّ العتاق من المطايا

حسين به فهنّ إليه شوس

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الرضى على الكافيه (۱ / ۲۰۹) وشرحنا على شرح الأشمونى (۲ / ۴۵۵ و ۴۹۲) وحاشيه الصبان على الأشمونى (۲ / ۱۳۰) وحاشيه العليمى على التصريح (۱ / ۴۲۸).

۲- هذا البيت من كلام أبى زبيد الطائى ، وقد أنشده ابن منظور (ح س س - ح س ى) ونسبه فى المرتين إليه ، غير أنه رواه فى المره الأولى مثل ما أنشده المؤلف ، ورواه فى المره الثانيه : * سوى أن العتاق - الخ* والعتاق : جمع عتيق ، وهو الأصيل ، والمطايا : جمع مطيه ، وهى الدابه ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أى تسرع ، أو لأن راكبها يقتعد مطاها ، وهو ظهرها ، وحسين به - بفتح الحاء وكسر السين أو فتحها ، وآخره نون جماعه الإناث - أصله حسسن به ، فأبدل من ثانى المثلين ياء ، قال ابن منظور : «قال ابن سيده : وقالوا : حسست به ، وحسيت به - بكسر السين فيهما - وحسيته - بفتح السين - وأحسيت ، وهذا كله من محول المضعف ... ثم قال عن الفراء : حسيت بالخبر ، وأحسيت به ، يبدلون من السين ياء ، قال أبو زبيد : * خلا أن العتاق ... الخ* قال الجوهرى وأبو عبيده يروى بيت أبى زبيد : * أحسّنّ به فهن إليه شوس* وأصله أحسسن» اه. وقال : «وحسيت الخبر بالكسر مثل حسست ، قال أبو زبيد : * سوى أن العتاق ... الخ* وأحسيت الخبر مثله ، قال أبو نخيله : لما احتسى منحدر من مصعد أن الحيا مغلولب لم يجمد احتسى : أى استخبر فأخبر أن الخصب فاش. والمنحدر : الذى يأتى القرى ، والمصعد : الذى يأتى إلى مكه» اه. وقول أبى زبيد «فهن إلى شوس» الشوس : جمع أشوس ، وهو الوصف من الشوس - بفتح الشين والواو جميعا - وهو النظر بمؤخر العين. والاستشهاد بالبيت فى قوله «خلا أن العتاق من المطايا» حيث قدم المستثنى فى أول الكلام ، وقد أنشده الكوفيون ذاهبين إلى أن فيه دليلا على جواز تقديم المستثنى قبل جمله الكلام ، ونظيره قول الأعشى ، وهو من شواهد الأشمونى وابن عقيل : خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما أعد عيالى شعبه من عيالكا

وقال الآخر :

[۱۶۲](۱) وبلده ليس بها طوریّ

ولا خلا الجنّ بها إنسیّ

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيدا ؛ وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدل لم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه» لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ، قال الكميت :

[۱۶۳](۲) فما لى إلّا آل أحمد شيعه

وما لى إلّا مشعب الحقّ مشعب

۱- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام العجاج ، وقد أنشدهما الرضى فى شرح الكافيه أول باب الاستثناء ، وشرحهما البغدادى فى الخزانه (۲ / ۲) وأنشد أولهما ابن منظور (ط ور) ونسبه إلى العجاج. والعرب تقول : ما بالدار طورى ، وما بالدار طورانى ، وما بالدار دورى ، وما بالدار ديار ، تريد ما بالدار أحد ، وقالوا أيضا : رجل طورى ، يريدون رجلا غريبا ، ومحل الاستشهاد قوله «ولا خلا الجن بها إنسى» حيث قدم الاستثناء على جمله الكلام ، وأصل العباره : ولا بها إنسى خلا الجن ، فالجار والمجرور خبر مقدم ، وإنسى : مبتدأ مؤخر ، وخلا الجن : استثناء ، وبهذا ونحوه استدل الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جمله الكلام ، وقد بيّنا لك ذلك فى شرح الشاهد السابق.

۲- هذا البيت من قصيده هاشميه للكميت بن زيد الأسدى ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ۲۶۳) والأشمونى (رقم ۴۴۸) وابن عقيل (رقم ۱۶۷) وأوضح المسالك (۲۶۲) وشذور الذهب (رقم ۱۲۴) وشرح قطر الندى (رقم ۱۰۹) والشيعه : هم الأنصار والأشياع والأعوان ، ومشعب الحق : يروى فى مكانه «مذهب الحق» والمراد الطريق الذى يعتقد أنه الطريق الثابت الذى لا يجوز الانحراف عنه. والاستشهاد بالبيت فى موضعين منه ؛ الأول قوله «إلا آل أحمد» والثانى قوله «إلا مشعب الحق» حيث قدم المستثنى فى كل موضع منهما على المستثنى منه ، وأصل نظم الكلام وما لى شيعه إلا آل أحمد ، وما لى مشعب إلا مشعب الحق ، وقد كان المستثنى - لو أنه جاء به على أصل الكلام - يجوز فيه وجهان : الأول : النصب على الاستثناء ، والثانى : الإتباع على البدليه ، فلما قدمه على المستثنى لزمه - فى لغه عامه العرب - النصب على الاستثناء ، ولم يجز فيه الإتباع على البدليه ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه لأنه تابع ورتبه التابع تكون بعد رتبه المتبوع ألا ترى أنهم إذا قدموا صفه النكره عليها نحو قولك : فيها قائما رجل ، وقول كثير : لعزه موحشا طلل يلوح كأنه خلل وجب نصب الصفه على الحال ، ولم يجز إتباعها للموصوف على أن تكون نعتا كما كانت وهى متأخره؟ وقد جاء على الإتباع قول حسان بن ثابت : لأنهم يرجون منه شفاعه إذا لم يكن إلا النبيون شافع فقد قدم المستثنى - وهو قوله النبيون - على المستثنى منه - وهو قوله شافع - ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء كما ينصبه عامه العرب ، ويمكن أن يكون هذا البيت ردا على قول الكوفيين «إن المستثنى يضارع البدل ، والبدل لا يتقدم» فيقال

لهم : لا نسلم أنه يضارع البدل وأن البدل لا يتقدم ؛ فإن من العرب من يقدمه ويبقيه على الإتباع ، فتفطن لذلك.

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

[۱۶۴](۱) النّاس ألب علينا فيك ليس لنا

إلّا السّيوف وأطراف القناوزر

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير فى كلامهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدى إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما [۱۲۶] أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول «ما جاءنى أحد إلا زيد ، وإلا زيدا» والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه ، وما ذكروه

۱- هذا البيت من كلام كعب بن مالك ، الأنصارى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۳۸۱) وابن يعيش (ص ۲۶۳) وألب : أى مجتمعون متألبون قد تضافروا على خصومتنا وإراده النيل منا ، والوزر - بفتح الواو والزاى جميعا - الحصن والملجأ ، وأصل معناه الجبل. يقول هذا البيت للنبى صلوات الله وأزكى تسليماته عليه. والاستشهاد به فى قوله «إلا السيوف» حيث قدم هذا المستثنى على المستثنى منه وهو قوله «وزر» وأصل الكلام : ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيوف وأطراف القنا ، ولو أنه جاء بالكلام على أصله لكان له أن ينصب المستثنى على الاستثناء وأن يتبعه بالرفع على البدليه ، لكنه لما قدم المستثنى وجب فيه - عند عامه العرب - أن ينصبه ؛ لما ذكرنا من العله فى شرح الشاهد السابق ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى.

على هذا فنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خلا أنّ العتاق من المطايا* [١٦١]

فنقول ؛ لا نسلم هاهنا أن الاستثناء وقع فى أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبى زبيد ، وقبل هذا :

إلى أن عرّسوا وأغبّ منهم

قريبا ما يحسّ له حسيس

خلا أنّ العتاق من المطايا

حسين به فهنّ إليه شوس [١٦١]

وأما قول الآخر :

وبلده ليس بها طوريّ

ولا خلا الجنّ بها إنسيّ [١٦٢]

فتقديره : وبلده ليس بها طوريّ ولا إنسيّ خلا الجنّ ، فحذف إنسيّا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسيّ خلا الجنّ ؛ ف «بها» مقدره بعد «لا» وتقديم الاستثناء فيه للضروره ؛ فلا يكون فيه حجّه.

والذى يدل على صحه ما ذهبنا إليه أنه قد ضارع البدل.

قولهم «لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمه على المستثنى منه ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شبهان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا ؛ جعلت له منزله متوسطه ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، ولم يجز تقديمه على الفعل الذى ينصبه ، عملا بكلا الشبهين ، على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم ، فيقول : ما جاءنى إلا زيد أحد ؛ فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه (١) ؛ لأن هذا التقديم التقدير به التأخير ، وإن كانت اللغه الفصيحه العاليه النصب ، والله أعلم.

١- الشاهد عليه بيت حسان الذى رويناه لك فى شرح الشاهد ١٦٣.

۳۷- مسأله : [حاشی فی الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهین]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «حاشی» فی الاستثناء فعل ماض ، وذهب بعضهم إلی أنه فعل استعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصریون إلی أنه حرف جر ، وذهب أبو العباس المبرد إلی أنه یکون فعلا ویکون حرفا.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أنه فعل أنه یتصرف ، والدلیل علی أنه یتصرف قول النابغه :

[۱۶۵](۲) ولا أری فاعلا فی النّاس یشبهه

وما أحاشی من الأقوام من أحد

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح المفصل لابن یعیش (ص ۲۹۹) وشرح الأشمونی (۲ / ۴۹۸ بتحقیقنا) ولسان العرب (ح ش ا) وحاشیه الصبان (۲ / ۱۴۶ بولاق) وتصریح الشیخ خالد (۱ / ۴۳۹ بولاق) وشرح الرضی علی الکافیه (۱ / ۲۲۴) وأسرار العربیه للمؤلف (ص ۸۳ لیدن).

۲- هذا البیت من قصیده النّابغه الذبیانی المعلقه التی منها الشاهد رقم ۱۵۹ السابق فی المسأله ۳۵ وهو من شواهد ابن یعیش (ص ۲۹۹) ومغنی اللبیب (رقم ۱۸۶) والأشمونی (رقم ۴۶۷) والرضی فی باب الاستثناء ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۲ / ۴۴) وأنشده ابن منظور مرتین (ح ش ا) وقوله «ولا أحاشی» أراد لا أستثنی أحدا ممن یفعل الخیر ، و «من» فی قوله «من أحد» زائده ، وأحد بعدها : مفعول به لأحاشی. والاستشهاد بالبیت فی قوله «ولا أحاشی» فإن هذا فعل مضارع بمعنی استثنی ، وقد جاء فی کلام العرب المحتج بکلامهم ، فیدل علی أن «حاشا» التی تستعمل فی الاستثناء فعل ، وأنه مع ذلک متصرف ، وهذا أحد ثلاثه أدله للکوفیین استدلوا بها علی أن «حاشا» الاستثنائیه فعل ، والثانی : أن حرف الجر یأتی بعدها متعلقا بها نحو قوله تعالی : حاشی لله ، والثالث : أنه قد یتصرف فی لفظها بالحذف فیقال : حشا ، وحاش ، وقد علم أن الحذف لا یکون إلا فی الاسم نحو ید ودم وأخ وغد وأب وحم (انظر ما ذکرناه فی المسأله الأولی من هذا الکتاب) أو فی الفعل نحو قولهم : لم یک ، ولا أدر ، ولم أبل - والأصل : لم یکن ، ولا أدری ، ولم أبال - وقد ذکر المؤلف هذه الأدله ، وحاول أن یرد کل واحد منها بما تراه فی کلامه ، وسنتعرض له فی شرح الشواهد الآتیه ، وهذا لأن سیبویه لم یحفظ فی «حاشا» إلا الجر بها ، کما لم یحفظ دخول «ما» علیها ، فقرر أنها لا تکون إلا حرف جر ، لکن العلماء الثقات حفظوا الأمرین جمیعا : حفظوا دخول «ما» علی حاشا فی قول الأخطل : رأیت الناس ما حاشا قریشا فإنا نحن أکثرهم فعالا وحفظوا النصب بها دون أن تلحقها «ما» نحو ما رواه أبو زید قال : «سمعت أعرابیا یقول : اللهم اغفر لی ولمن سمع حاشا الشیطان وابن الأصبغ» بنصب ما بعد حاشا والمعطوف علیه ، کما حفظوا الذی حفظه سیبویه من الجر بها ، وإذن یکون حال «حاشا» مثل حال «عدا ، وخلا» کل واحد من هذه الثلاثه یکون حرفا تاره ، ویکون فعلا تاره أخری ، وهذا مذهب أبی العباس المبرد ، وهو الذی تؤیده جمله الشواهد الوارده فی هذه المسأله ، وقد تفطن لذلک

موفق الدين ابن يعيش ، فقال : «أما حاشا فهو حرف جر عند سيبويه ، يجر ما بعده ، وهو مع ما بعده فى موضع نصب بما قبله ، وفيه معنى الاستثناء ، وزعم الفراء أن حاشى فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل فى قولك «حاشى زيد» حاشا لزيد ، فحذفت اللام لكثره الاستعمال وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه ، وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء ، منها أنه يتصرف فتقول : حاشيت أحاشى ، والتصرف من خصائص الأفعال ، ومنها أنه يدخل على لام الجر ، فتقول : حاشى لزيد ، قال الله تعالى : حاشى لله ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو (حاشَ لِلَّهِ) وليس القياس فى الحروف الحذف ، إنما ذلك فى الأسماء نحو أخ ويد ، وفى الأفعال نحو لم يك ولا أدر ، وهو قول متين يؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيبانى وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب» اه باختصار يسير ، ومثله قول الراعى : إن على أهوى لألأم حاضر حسبا ، وأقبح مجلس ألوانا قبح الإله - ولا أحاشى غيرهم - أهل السبيله من بنى حمانا

وإذا كان متصرفا فيجب أن يكون فعلا ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ، قال الله تعالى : (حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشَراً) [يوسف : ٣١] وحرف الجرّ إنما يتعلق بالفعل ، لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، وإنما حذفت اللام لكثره استعماله فى الكلام.

ومنهم من تمسّك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون فى الفعل ، لا الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا فى حاشى لله : حاش لله ، ولهذا قرأ أكثر القراء (حاشَ لِلَّهِ) بإسقاط الألف ، وكذلك هو مكتوب فى المصاحف ؛ فدل على أنه فعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لا يجوز دخول «ما» عليه ؛ فلا يقال «ما حاشى زيدا» كما يقال «ما خلا زيدا ، وما عدا عمرا» ولو كان فعلا كما زعموا لجاز أن يقال «ما حاشى زيدا» فلما لم يقولوا ذلك دلّ

على فساد ما ذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم يأتى بعد حاشى مجرورا ، قال الشاعر :

[١٦٦](١) حاشى أبى ثوبان ؛ إنّ به

ضنّا على الملحاه والشّتم

فلا يخلو : إما أن يكون هو العامل للجرّ ، أو عامل مقدّر ، بطل أن يقال عامل مقدّر ؛ لأن عامل الجرّ لا يعمل مع الحذف (٢) فوجب أن يكون هو العامل على ما بيّنا.

١- أنشد ابن منظور هذا البيت نقلا عن الجوهرى ، ونسبه إلى سبره بن عمرو الأسدى ، ثم قال : وهو منسوب فى المفضليات للجميع الأسدى ، واسمه منقذ بن الطماح ، والصواب أن الشاهد من كلام الجميع ، وقد لفق النحاه هذا البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا : حاشى أبا ثوبان ؛ إن أبا ثوبان ليس ببكمه فدم عمرو بن عبد الله ؛ إن به ضنا عن الملحاه والشتم والبيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ١٨٧) والأشمونى (رقم ۴۶۵) وقوله «ليس ببكمه» يريد ليس بأبكم والفدم - بفتح الفاء وسكون الدال - العيى عن الكلام فى ثقل وقله فهم ، والملحاه : مفعله من قولك «لحوت الرجل ولحيته» إذا لمته وألححت فى لومك. والاستشهاد بالبيت فى قوله «حاشا أبى ثوبان» فقد أتى المؤلف بهذا البيت ليستدل به على أن «حاشا» تجر ما بعدها ، وروى «حاشا أبى ثوبان» وكذلك وقعت الروايه فى الصحاح واللسان بجر ما بعد حاشا ، لكن الثابت فى المفضليات - وهو الذى حكاه ابن هشام فى المغنى وتبعه عليه الأشمونى - نصب ما بعد حاشا فى هذا البيت ، ونحن لا ننكر أن حاشا يجر ما بعدها ؛ فقد ورد ذلك فى عده أبيات ، منها قول عمر بن أبى ربيعه وأنشده فى اللسان : من رامها حاشى النبى وأهله فى الفخر غطغطه هناك المزيد ومنها ما أنشده فى اللسان عن الفراء ولم يعزه : حشا رهط النبى ؛ فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء ومنها قول الأقيشر ، وأنشده فى اللسان أيضا : فى فتيه جعلوا الصليب إلههم حاشاى إنى مسلم معذور وإنما قلنا إن الياء فى «حاشاى» فى محل جر لأنها لو كانت فى محل نصب لأتى بنون الوقايه فكان يقول «حاشانى» كما قال الآخر فى «عدا» : تمل الندامى ما عدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى نديمى مولع نقول : نحن لا ننكر أن «حاشا» يأتى بعدها الاسم مجرورا ، لكن الاسم فى هذا البيت منصوب بعد حاشا فى روايه الرواه من حمله الشعر ، وقد ذكر ابن هشام الروايتين ، ثم قال : ويحتمل أن من روى «حاشا أبا ثوبان» قد أتى بالكلمه على لغه من يلزم الأسماء السته الألف فى الأحوال كلها ، وهو كلام عجيب من مثل ابن هشام ، أن يحمل البيت على لغه ضعيفه لمجرد أن سيبويه شيخ النحاه لم يحفظ النصب بعد حاشى. ثم حذف حرف الجر وبقى عمله ، وحاصل الرد أن حرف الجر عامل والعامل الضعيف لا يعمل وهو محذوف ، ومثله مثل النواصب والجوازم مع الفعل المضارع ، لا يعمل شىء منها إلا مذكورا ، وللفراء أن يقول : لا نسلم لكم هذا فقد عمل حرف الجر وهو محذوف ، ألا ترى أن رب تعمل محذوفه بعد الواو والفاء وبل ، وقد عمل غير رب الجر وهو محذوف ، كما فى قول الشاعر : إذا قيل أى الناس شر قبيله أشارت كليب بالأكف الأصابع فأنتم تقررون أن أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فحذفت «إلى» وبقى عملها ، ومع أن هذا الكلام صحيح لا نرى لك أن تقره وتجعل منه قاعده مطرده.

٢- فى الأصل «لا يعمل مع الحرف» وهو ظاهر التحريف ، والمؤلف يشير بهذا إلى رد مذهب الفراء الذى ذكرناه فى شرح

الشاهد ١٦٥ السابق ، وخلاصته أن المجرور بعد حاشى مجرور بحرف جر محذوف ، وأن أصل قولك «حاشى زيد» بالجر هو «حاشى لزيد» وحاشا فعل ماض ، والجار والمجرور متعلق به ،

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه يتصرف» قلنا : [۱۲۸] لا نسلّم ، وأما قول النابغه :

* وما أحاشى من الأقوام من أحد* [۱۶۵]

فنقول : قوله «أحاشى» مأخوذ من لفظ حاشى ، وليس متصرفا منه ، كما يقال : بسمل ، وهلّل ، وحمدل ، وسبحل ، وحولق ، إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، والحمد لله ، وسبحان الله ، ولا حول ولا قوه إلا بالله ، وكذلك يقال «لبّى» إذا قال : لبيك ، و «أفّف» إذا قال : أفّه ، وهو اسم للضّجره ، و «دعدع» إذا قال لغنمه : داع داع ، وهو تصويت بها ، و «بأبأ الرجل بفلان» إذا قال له : بأبى أنت ، كما قال :

[۱۶۷](۱) * وإن تبأبأن وإن تفدّين*

۱- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ، والاستشهاد به فى قوله «تبأبأن» حيث اشتق هذا الراجز فعلا من اسم الصوت الذى هو «بأ ، بأ» والعرب تشتق من أسماء الأصوات على مثال الدحرجه ثم تأخذ من هذا المصدر أفعالا على مثال دحرج يدحرج ، قالوا : بأبأت الصبى ، وبأبأت به ، أبأبئ بأبأه ؛ إذا قلت له : بأبى أنت وأمى ، أو قلت له : با ، با ، وكذلك قالوا : بأبأ الصبى أباه ؛ إذا قال له : با ، با ، وقالوا : نخنخت البعير أنخنخه نخنخه ؛ إذا قلت له : نخ ، وقال ابن جنى «سألت أبا على فقلت له : بأبأت الصبى بأبأه إذا قلت له : با ، با ، فما مثال البأبأه عندك الآن؟ أتزنها على لفظها فى الأصل فتقول : مثالها البقبقه بمنزله الصلصله والقلقله؟ فقال : بل أزنها على ما صارت إليه وأترك ما كانت عليه فأقول : الفعلله ، قال : وهو كما ذكر» اه. وقد كتبنا بحثا وافيا عن الاشتقاق من أسماء الأصوات والنحت من الجمل فى القسم الأول من كتابنا دروس التصريف فارجع إليه إن شئت ، ومثل بيت الشاهد قول الراجز الآخر : وصاحب ذى غمره داجيته بأبأته ، وإن أبى فديته * حتى أتى الحى وما آذيته* ومثله قول الآخر : إذا ما القبائل بأبأننا فماذا نرجى ببئبائها؟ ومثله ما أنشده ابن السكيت : ولكن يبأبئه بؤبؤ وبئباؤه حجا أحجؤه يبأبئه : يفديه ، وبؤبؤ : أى سيد كريم ، وبئباؤه : تفديته ، وحجأ : فرح وأحجؤه : أفرح به.

فكما بنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إن لام الجرّ تتعلق به» قلنا : لا نسلّم ؛ فإن اللام فى قولهم «حاشى لله» زائده لا تتعلق بشىء ، كقوله تعالى : (لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) [الأعراف : ١٥۴] لأن التقدير فيه : يرهبون ربّهم ، واللام زائده لا تتعلق بشىء ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرى) [العلق : ١۴] أى ألم يعلم أن الله ؛ والباء زائده لا تتعلق بشىء ، وكقوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) [العلق : ١] أى اقرأ اسم ربك ، وكقوله تعالى : (وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ) [البقره : ١٩۵] أى ولا تلقوا أيديكم ، وقوله تعالى : (تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) [المؤمنون : ٢٠] أى تنبت الدهن ، ويجوز أن تكون هنا معدّيه ؛ لأنه يقال : نبت وأنبت ، لغتان بمعنى واحد ، وكقولهم «بحسبك زيد» أى حسبك وكقول الشاعر :

[١۶٨][(١)]* ونضرب بالسّيف ونرجو بالفرج*

أى نرجو الفرج ، والباء زائده لا تتعلق بشىء ، فكذلك هاهنا.

وأما قوله تعالى : (وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ) [يوسف : ١٢] فليس لهم فيه حجّه ؛ فإن حاشى هاهنا ليس باستثناء ، إذ ليس هو موضع استثناء ، وإنما هو كقولك - إذا قيل

١- هذا بيت من مشطور الرجز ينسب للجعدى من غير تعيين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ١۵٨) وشرح الكافيه فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى (۴ / ١۵٩) وقبل البيت قوله : * نحن بنو جعده أصحاب الفلج* والفلج - بفتح الفاء واللام جميعا - الماء الجارى ، ويقال : البئر الكبيره ، وقالوا : عين خلج ، وماء فلج ، ويروى «أرباب الفلج» والمعنى واحد ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «نرجو بالفرج» حيث زاد الراجز الباء فى المفعول به ، وذلك أن الرجاء وما تصرف منه يتعدى إلى المفعول بنفسه ، تقول : رجاه يرجوه ، وكذلك ارتجاه يرتجيه ، ورجاه يرجيه - بتضعيف الجيم ، قال الله تعالى : (وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ ما لا يَرْجُونَ) وقال بشر : فرجى الخير وانتظرى إيابى إذا ما القارظ العنزى آبا وقد اختلفت عباره العلماء فى زياده الباء فى بيت الشاهد ، فقال ابن عصفور : زياده الباء هنا ضروره ، وقال ابن السيد البطليوسى فى شرح أدب الكاتب ، إنما عدى الرجاء بالباء لأنه بمعنى الطمع ، والطمع يتعدى بالباء كقولك : طمعت بكذا ، قال الشاعر : طمعت بليلى أن تجود ، وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع

لک فلان یقتل أو یموت أو نحو ذلک - «حاشاه» وهذا لیس باستثناء ، وإنما هو بمنزله قولک «بعیدا منه» فکذلک هاهنا.

وأما قولهم «یدخله الحذف والحذف لا یکون فی الحرف» قلنا : الجواب عن هذا من وجهین :

أحدهما : أنّا لا نسلم أنه قد دخله الحذف ؛ فإن الأصل عند بعضهم [۱۲۹] فی حاشی حاش بغیر ألف ، وإنما زیدت فیه الألف. وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءه من قرأ : (حاشَ لِلَّهِ) ثم نقول : إن هذه القراءه قد أنکرها أبو عمرو بن العلاء سید القراء ، وقال : العرب لا تقول «حاش لک» ولا «حاشک» وإنما تقول «حاشی لک ، وحاشاک» وکان یقرؤها حاشی لله بالألف فی الوصل ، ویقف بغیر ألف فی الوقف متابعه للمصحف ؛ لأن الکتابه علی الوقف لا علی الوصل ، وکذلک قال عیسی بن عمر الثقفی - وکان من الموثوق بعلمهم فی العربیه - : العرب کلها تقول «حاشی لله» بالألف ، وهذه حجه لأبی عمرو.

والوجه الثانی : أنّا نسلم أن الأصل فیه حاشی بالألف ، وإنما حذفت لکثره الاستعمال ، وقولهم «إن الحرف لا یدخله الحذف» قلنا : لا نسلم ، بل الحرف یدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا فی ربّ : رب ، بالتخفیف ، وقد قرىء به ، قال الله تعالی : (رُبَما یَوَدُّ الَّذِینَ کَفَرُوا لَوْ کانُوا مُسْلِمِینَ) [الحجر : ۲] ثم قال الشاعر :

[۱۶۹][(۱)] ازهیر إن یشب القذال فإنّه

رب هیضل لجب لففت بهیضا

۱- هذا البیت من کلام أبی کبیر الهذلی ، واسمه عامر بن حلس ، وقد استشهد بالبیت رضی الدین فی شرح الکافیه فی باب حروف الجر ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۴ / ۱۶۵) وأنشده موفق الدین بن یعیش (ص ۱۰۹۳) وقوله «أزهیر» الهمزه فیه للنداء ، وزهیر : اسم ابن الشاعر ، بدلیل قوله فی قصیده أخری : أزهیر هل عن شیبه من مقصر أم لا سبیل إلی الشباب المدبر فقد الشباب أبوک إلا ذکره فاعجب لذلک فعل دهر وامکر والقذال - بفتح القاف ، بزنه السحاب - ما بین نقره القفا وأعلی الأذن ، وهو آخر موضع من الرأس یشیب شعره ، وربما أطلق القذال وأرید الرأس کله من باب إطلاق اسم الجزء وإراده کله ، والهیضل - بزنه جعفر - الجماعه من الناس ، ولجب - بفتح اللام وکسر الجیم - معناه کثیر الجلبه مرتفع الأصوات ، ویروی فی مکانه «مرس» بفتح فکسر - ومعناه شدید ، وقوله «لففت» یروی بفاءین ومعناه جمعت ، ویروی «لفقت» بفاء بعدها قاف ، ومعناه جمعت أیضا ، یرید أنه جمع جیشا یجیش للحرب والطعان والاستشهاد بالبیت فی قوله «رب هیضل» حیث جاء برب مخففه بیاء واحده ، وقد اختلف العلماء فی الباء الباقیه : أساکنه هی أم مفتوحه ، فذکر قوم منهم ابن جنی أنها ساکنه ، وعلیه یکون الشاعر قد حذف الباء الثانیه التی کانت مفتوحه وأبقی الأولی علی حالها التی کانت علیها ، وینشدون بالسکون قول الشاعر : ألا رب ناصر لک من لؤی کریم لو تنادیه أجابا ومنهم من روی «رب» فی بیت الشاهد بفتح الباء ، وصرح العسکری فی کتاب التصحیف بالوجهین ، وقد قال أبو علی فی کتاب الشعر : الحروف علی ضربین : حرف فیه تضعیف ، وحرف لا تضعیف فیه ؛ فالأول قد یخفف بالحذف منه کما فعل ذلک فی الاسم والفعل بالحذف والقلب ، وذلک نحو إن وأن ولکن ورب ، والقیاس إذا حذف المدغم فیه أن یبقی المدغم علی السکون ، وقد جاء : * أزهیر إن یشب القذال ... البیت* ویمکن أن یکون الآخر منه

حرك لما لحقه الحذف والتأنيث فأشبه بهما الأسماء» اه.

وقال الآخر :

[۱۷۰](۱) ألم تعلمن يا ربّ أن رب دعوه

دعوتك فيها مخلصا لو أجابها

وفى ربّ أربع لغات : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : ربّ ، ورب ، وربّ ، ورب. وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا فى سوف أفعل : «سو أفعل» بحذف الفاء ، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فى أماليه ، وحكى ابن خالويه فيها أيضا «سف أفعل» بحذف الواو ، وزعمتم أيضا أن الأصل فى سأفعل : سوف أفعل ، فحذفت الواو والفاء معا ، وسوف حرف ، وإذا جوّزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد؟ فدلّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم.

۱- لم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وألفاظه ومعانيه ظاهره ، والاستشهاد به فى قوله «رب دعوه» حيث ورد فيه «رب» مخففا بحذف إحدى الباءين ، والكلام فيه كالكلام فى الشاهد السابق ، ولكن بينهما فرقا من جهه واحده ، وتلخيصها أن «رب» فى البيت السابق مخففه قطعا ، إذ لا يصح وزن البيت إلا على تخفيفها إما بسكون بائها وإما بفتحها ، أما فى هذا البيت فالوزن يتم على تخفيفها وعلى تشديدها ، بل قد يكون تشديدها أوفق ، ولا دليل على التخفيف إلا الروايه ، وقد أتى المؤلف بالبيت السابق ، فيكون قد روى عن أثبات العلماء التخفيف فى هذا البيت أيضا.

۳۸- مسأله : [هل يجوز بناء «غير» مطلقا؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «غير» يجوز بناؤها على الفتح فى كل موضع [۱۳۰] يحسن فيه «إلّا» سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعنى غير قيام زيد ، وما نفعنى غير أن قام زيد.

وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوّزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن «غير» هاهنا قامت مقام «إلّا» وإلّا حرف استثناء ، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : ما نفعنى غير قيامك ، أو غير متمكن كما قال :

[۱۷۱](۲) لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

حمامه فى غصون ذات أو قال

۱- انظر فى هذه المسأله : كتاب سيبويه (۱ / ۳۶۸) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ۱۵۹ و ۵۱۶) وشرح الأشمونى (۳ / ۴۲۱ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (۲ / ۲۲۱).

۲- هذا البيت قد استشهد به سيبويه (۱ / ۳۶۹) ولم يعزه ، وعزاه الأعلم إلى رجل من كنانه ولم يعينه ، واستشهد به رضى الدين فى باب الاستثناء وفى باب الظرف وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۴۵) ونسبه لأبى قيس بن الأسلت ، وأنشده ابن منظور (وق ل) ولم يعزه ، واستشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب مرتين (رقم ۲۶۲) فانظره فى (ص ۱۵۹ و ۵۱۷) والأوقال : الأعالى وهو أيضا ثمار الدوم ، ومنه قالوا «توقل فى الجبل» أى صعد وارتفع. يقول الشاعر : لم يمنعنا من التعريج على الماء إلا صوت حمامه ذكرتنا من نحب فهيجتنا وحثتنا على السير ، وموطن الاستشهاد فيه قوله «غير أن نطقت» فإن الروايه فيه بفتح «غير» مع أنها فاعل لقوله «لم يمنع» فدل ذلك على أنه بناها على الفتح ؛ قال الأعلم : «الشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن ، وإن كانت فى موضع رفع ، وذلك أن «أن» حرف يوصل بالفعل ، وإنما تؤولت اسما مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه فى المعنى ، فلما أضيفت غير إليها مع لزومها للإضافه بنيت معها ، وإعرابها على الأصل جائز حسن ، ونظير بنائها بناء أسماء الزمان إذا أضيفت إلى الجمل والأفعال ، كقولك : عجبت من يوم قام زيد ومن يوم زيد قائم ؛ لأن حق الإضافه أن تقع على الأسماء المفرده دون الأفعال والجمل ، فلما خرجت عن أصلها بنى الاسم» اه وقال سيبويه : «والحجه على أن هذا فى موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا : * لم يمنع الشرب منها ... البيت* وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بعضهم يومئذ فى كل موضع ، فكذلك غير أن نطقت ، وكما قال النابغه : على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت : ألما تصح والشيب وازع؟ كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا» اه. وقد جعل الأعلم إضافه غير فى هذا البيت إلى غير متمكن - أى إلى مبنىّ - بسبب وجود «أن» المصدريه فى

صدر المضاف إليه ، مع علمه أن أن المصدريه حرف ، وأن الحرف لا يقع فى موقع من مواقع الإعراب أصلا ؛ فلا يكون مضافا إليه ، بل مع علمه أن هذا الحرف المصدرى مع مدخوله فى تأويل اسم مفرد معرب - وهو المصدر المسبوك من أن مدخولها - وأنت لو تأملت فى هذا البيت وجدت البصريين والكوفيين متفقين على جواز بناء غير فى هذا البيت وأمثاله ، ولكن الاختلاف بينهم فى تعليل هذا البناء ، فالكوفيون يعللونه - على ما قال المؤلف عنهم - بأنها قامت مقام إلا الاستثنائيه ، والبصريون قد عللوه بأنها أضيفت إلى مبنىّ فاكتسبت البناء من المضاف إليه ، وذلك كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، وقد فصل ابن هشام فى مغنى اللبيب (ص ٥١٠ ما بعدها) الأمور التى يكتسبها المضاف من المضاف إليه ، فارجع إليها إن شئت. ومن شواهد بناء غير لكونها أضيفت إلى مبنى - على ما يقول البصريون - قول الشاعر وأنشده ابن هشام فى المغنى : لذ بقيس حين يأبى غيره تلقه بحرا مفيضا خيره الروايه فى هذا البيت بفتح «غيره» بدليل الروىّ ، ونظير ما أنشده المؤلف فى بناء غير لكونها أضيفت إلى جمله مصدره بأن قول الحارث بن حلزه اليشكرى من قصيدته التى تعد فى المعلقات ، وهو من شواهد الرضى : غير أنى قد أستعين على اله م إذا خف بالثوى النجاء فغير ههنا استثناء منقطع ، وهى مفتوحه ، ويجوز أن تكون فتحتها فتحه إعراب ، ويجوز أن تكون فتحه بناء ، وفى هذا القدر كفايه ومقنع إن شاء الله.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن ، وذلك لأن الإضافه إلى غير

المتمكن تجوّز فى المضاف البناء ، قال تعالى : (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) [النمل : ٨٩] فبنى «يوم» فى قراءه من قرأ بالإضافه والفتح ، وهى قراءه نافع وأبى جعفر ؛ لأنه أضيف إلى «إذ» وهو اسم غير متمكن ، وقال الشاعر :

[١٧٢](١) رددنا لشعثاء الرّسول ، ولا أرى

كيومئذ شيئا تردّ رسائله

فكذلك هاهنا ، وسبب هذا يستقصى فى الجواب إن شاء الله تعالى ، وأما الإضافه إلى المتمكن فلا تجوّز فى المضاف البناء فقلنا : إنه باق على أصله فى الإعراب ، فكذلك هاهنا ؛ وسنبين هذا مستقصى فى الجواب إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنها فى معنى إلا فينبغى أن تبنى» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : «زيد مثل عمرو» فيبنى [مثل] على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك : «زيد مثل عمرو» فى معنى «زيد كعمرو» ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دلّ على فساد ما ادعيتموه.

وأما قول الشاعر :

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

حمامه فى غصون ذات أو قال [١٧١]

[١٣١] فنقول : لا نسلم أنه بنى لأنه قام مقام «إلا» وإنما بنى «غير» لأنه أضافه إلى غير متمكن ، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيره من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وقال الله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ

١- لم أعثر لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وشعثاء : اسم امرأه ، والرسول هنا الرساله ، ومنه قول كثير عزه : لقد كذب الواشون ، ما بحت عندهم بسر ، ولا أرسلتهم برسول وقول الأسعر الجعفى : ألا أبلغ أبا عمرو رسولا بأنى عن فتاحتكم غنى وقول العباس بن مرداس السلمى : ألا من مبلغ عنى خفافا رسولا بيت أهلك منتهاها؟ والاستشهاد بالبيت فى قوله «كيومئذ» فإن الروايه فيه بفتح يوم مع أنه مدخول حرف الجر ، فدل ذلك على أنه بناه على الفتح لإضافته إلى المبنىّ - وهو «إذ» وأنت خبير بأن تنوين «إذ» هو تنوين العوض عن الجمله التى من حق «إذ» أن يضاف إليها ، كما فى قوله تعالى (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ) تقديره : ويوم إذ يغلب الروم يفرح المؤمنون ؛ وكذلك قوله سبحانه : (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ) فى قراءه من قرأ بفتح يوم ، ويجوز الإعراب مع ذلك ، فتجعل فتح يوم فى الآيه الأولى فتح الإعراب وأنه منصوب على الظرفيه متعلق بيفرح ، وقد قرىء فى الآيه الثانيه بجر يوم من يومئذ ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى.

تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ۲۳] فی قراءه من قرأ (مِثْلَ) بالفتح ، وهی قراءه ابن کثیر ونافع وابن عامر وأبی جعفر ویعقوب ، وإن کان فی موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل غیر أضیف إلی غیر متمکن ، وقال تعالی : (وَمِنْ خِزْیِ یَوْمِئِذٍ) [هود : ۶۶] فیمن قرأ بالفتح ، وقال تعالی : (مِنْ عَذابِ یَوْمِئِذٍ) [المعارج : ۱۱] فیمن قرأ بالفتح ، وهی قراءه نافع والکسائی وأبی جعفر ، ثم قال الشاعر :

[۱۷۳](۱) أزمان من یرد الصّنیعه یصطنع

فینا ، ومن یرد الزّهاده یزهد

فبنی «أزمان» لإضافته إلی «من» وهو غیر متمکن ، وقال الآخر :

[۱۷۴](۲) علی حین من تلبث علیه ذنوبه

یجد فقدها وفی المقام تدابر

فبنی «حین» لإضافته إلی «من» وقال الآخر :

[۱۷۵](۳) علی حین عاتبت المشیب علی الصّبا

وقلت : ألمّا تصح والشّیب وازع؟

۱- الصنیعه : کل معروف تسدیه إلی غیرک تصطنعه به ، أی تجعله من نفرک ، وقال الشاعر : إن الصنیعه لا تکون صنیعه حتی یصاب بها مکان المصنع والاستشهاد بالبیت فی قوله «أزمان من یرد - إلخ» فإنه یجوز فی «أزمان» أن یکون مبنیا علی الفتح لکونه ظرفا مبهما قد أضیف إلی جمله مصدره باسم مبنی - وهو من - ویجوز أن یکون منصوبا علی الظرفیه ، ونظیره قول العجاج : أزمان أبدت واضحا مفلجا أغر براقا وطرفا أدعجا

۲- هذا البیت من کلام لبید بن ربیعه العامری ، وهو من شواهد سیبویه (۱ / ۴۴۱) والرضی فی باب الجوازم ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۳ / ۶۴۹) والذنوب - بفتح الذال - الدلو إذا کانت مملوءه بالماء ، وقد ضربه مثلا لما یدلی به من الحجه ، وقوله «یجد فقدها» روی سیبویه فی مکان هذه العباره «یرث شربه» والشرب - بالکسر - الحظ من الماء ، والمقام : أراد به مقاما فأخر فیه غیره وکثرت المخاصمه فیه والمحاجه ، والتدابر - بالباء الموحده - التقاطع ، وأصله أن یولی کل واحد من الخصمین صاحبه دبره ، وروی سیبویه «تداثر» بالثاء المثلثه - وهو التزاحم. وأصله مأخوذ من الدثر - بفتح الدال وسکون الثاء - وهو المال الکثیر. والاستشهاد بالبیت فی قوله «علی حین من - إلخ» فإن الروایه فیه بفتح حین مع دخول حرف الجر علیها ، وذلک دلیل علی أن الشاعر بنی هذه الکلمه علی الفتح ؛ إذ لو کان أعربها لجرها بالکسره ، وإنما بناها لکونها مضافه إلی جمله صدرها مبنی - وهو «من» - وقد ذکر سیبویه أن إضافه «حین» إلی «من» الشرطیه ضروره من ضرورات الشعر ، قال الأعلم : «الشاهد مجازاته بمن مع إضافه حین إلی جمله الشرط ضروره ، وحکمها ألا تضاف هی وإذا إلا إلی جمله مخبریها ، والمبهمات إنما تفسر وتوصل

بالأخبار ، وجاز هذا فى الشعر تشبيها لجمله الشرط بجمله الابتداء والخبر والفعل والفاعل» اه.

٣- هـذا البيت من كلام النابغه الـذبيانى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٦٩) وابن يعيش (٣٣٥ و ٥٤٥) ورضـى الدين فى شرح الكافيه فى باب الظروف ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ١٥١) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٧٧) والأشمونى (رقم ٦١٨) وأوضح المسالك (رقم ٣٣٥) وابن عقيل (رقم ٢٣٧) وشذور الذهب (رقم ٢٥) وعـاتبت : فعل ماض من العتاب ، وهو اللوم فى تسخط وكراهيه ، والمشيب : الشيب ، والصبا - بكسر الصاد - الصبوه وهى الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها ، وأصح : مضـارع من الصـحو ، وأصـله ضـد السـكر ، وأراد هنا الرجوع إلى ما هو خليق به من كمالات النفس ، والوازع : اسم الفاعل من وزعه يزعه - كوضع يضع - أى نهـاه وزجره وكفه عن فعل المقابـح. والاستشـهاد به فى قوله «على حين عاتبت» فإنه يروى بفتح حين وبجره ، أما فتحه - مع دخول حرف الجر عليه - فبسـبب بنائه على الفتح لكونه أضيف إلى جمله صدرها فعل ماض مبنى ، فـاكتسب المضـاف البنـاء من المضاف إليه ، وأما جرّه فعلى الأصل ، فمجموع الروايتين يـدل على أن الظرف المبهم إذا أضـيف إلى جمله صدرها مبنى جاز فيه الإعراب على أصله والبناء لاكتسابه البناء مما أضيف إليه.

وقال الآخر :

[۱۷۶](۱) على حين انحنيت وشاب رأسى

فأىّ فتى دعوت وأىّ حين؟

وقال الآخر :

[۱۷۷](۲) يمرّون بالدّهنا خفافا عيابهم

ويخرجن من دارين بجر الحقائب

۱- انحنيت : أراد كبرت سنى وضعفت قوتى فصرت لا أمشى إلا منحنى الظهر والاستشهاد به فى قوله «على حين انحنيت» حيث وردت «حين» بالفتح مع دخول حرف الجر عليها ، فيدل ذلك على أنه بناها على الفتح لإضافتها إلى جمله صدرها مبنى وهو الفعل الماضى ، والكلام فيه كالكلام فى الأبيات السابقه.

۲- هذان البيتان من شواهد سيبويه (۱ / ۵۹) ولم يعزهما ولا عزاهما الأعلم ، وقد أنشدهما ابن منظور (ن د ل) من غير عزو ، وهما من شواهد الأشمونى (رقم ۱۴) وأوضح المسالك (رقم ۴۸) وابن عقيل (رقم ۱۶۲) وقد نسبهما العينى إلى الأحوص ثم قال : «وذكر فى الحماسه البصريه أن قائلهما هو أعشى همدان يهجو لصوصا ، وقال الجوهرى : قال جرير يصف ركبا : * يمرون بالدهنا خفافا ...* والأظهر ما قاله فى الحماسه» اه ، وقال ابن منظور : «وندل التمر من الجله والخبز من السفره يندله ندلا : غرف منهما بكفه جمعاء كتلا ، وقيل : هو الغرف باليدين جميعا ، والرجل مندل بكسر الميم ، وقال يصف ركبا ويمدح قوم دارين بالجود : * يمرون بالدهناء ... البيتين* يقول : اندلى يا زريق - وهى قبيله - ندل الثعالب ، يريد السرعه ، والعرب تقول : أكسب من ثعلب ، قال ابن برى : وقيل فى هذا الشاعر : إنه يصف قوما لصوصا يأتون إلى دارين فيسرقون ويملأون حقائبهم ثم يفرغونها ويعودون إلى دارين ، وقيل : يصف تجارا ، وقوله «على حين ألهى الناس جل أمورهم» يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب ، والبجر : جمع أبجر ، وهو العظيم البطن : والندل : التناول ، وبه فسر بعضهم قوله فندلا زريق المال» اه كلامه بحروفه. والاستشهاد به ههنا فى قوله «على حين ألهى الناس» فإن الروايه فيه قد جاءت بفتح «حين» مع دخول حرف الجر عليه ؛ فدل على أنه بناه ، والكلام فيه كالكلام فى الأبيات السابقه.

على حين ألهى النّاس جلّ أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثّعالب

وإذا بنى المضـاف فى هـذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب لإضافته إلى غير متمكن دلّ على أن قوله «غير أن نطقت» مبنىّ لإضافته إلى غير متمكن على ما بيّنا ، والله أعلم.

ص: ٢٣٨

۳۹- مسأله : [هل تكون «سوى» اسما أو تلزم الظرفيه؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنّ «سوى» تكون اسما وتكون ظرفا. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسما بمنزله «غير» ولا تلزم الظرفيه أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

[۱۷۸](۲) ولا ينطق المكروه من كان منهم

إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى (۲ / ۴۷۶ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (۲ / ۱۴۱ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (۱ / ۴۳۶) وشرح رضى الدين على الكافيه (۱ / ۲۲۷) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۲۹۸) وشرح ابن عقيل (۱ / ۵۱۷ بتحقيقنا) ولسان العرب (س وى).

۲- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۱۳ و ۲۰۳) وأنشده ابن منظور (س وى) وقد استشهد به الأشمونى (رقم ۴۵۴) وابن عقيل (رقم ۱۷۱) والبيت من كلام المرار بن سلامه العجلى ، وقد نسب فى كتاب سيبويه إليه مره (۱ / ۱۳) ونسب مره أخرى (۱ / ۲۰۳) لرجل من الأنصار غير معين ، وقوله «ولا ينطق المكروه» يروى مكانه فى «ولا ينطق الفحشاء» والفحشاء : الكلام القبيح ، تقول : (أفحش الرجل فى كلامه ، وفحش - بتشديد الحاء - وتفحش ؛ إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ، وقوله «إذا جلسوا» رويت هكذا فى كتاب سيبويه (۱ / ۱۳) ورويت فيه أيضا (۱ / ۲۹۳) «إذا قعدوا» والمعنى واحد. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ولا من سوائنا» حيث أتى بسواء مجروره بمن ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن «سوى» تخرج عن النصب على الظرفيه إلى التأثر بالعوامل فتقع مبتدأ وفاعلا واسما لأن ومجرورا بحروف الجر ، وسيبويه وشيخه الخليل ينكران ذلك ، ويزعمان أنها بجميع لغاتها لا تخرج عن النصب على الظرفيه إلا فى ضروره الشعر ، ولكن كثره الشواهد الوارده عن العرب المحتج بكلامهم - وفيها استعمال هذه الكلمه فى مواضع كثيره من مواضع الإعراب - ترجح مذهب الكوفيين ، وقريب منه مذهب الرمانى وأبى البقاء العكبرى : زعما أن «سوى» تستعمل ظرفا وتستعمل غير ظرف ، إلا أن مجيئها منصوبه على الظرفيه أكثر ، وقد رجحه ابن هشام فى مغنى اللبيب ، قال «وإلى مذهبهما أذهب» اه.

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الشاعر :

[۱۷۹](۱) تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى

وما قصدت من أهلها لسوائكا

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدل على أنها لا تلزم الظرفيه ، وقال أبو دؤاد :

[۱۸۰](۲) وكلّ من ظنّ أن الموت مخطئه

معلّل بسواء الحقّ مكذوب

وقال الآخر :

[۱۸۱](۳) أكرّ على الكتيبه لا أبالى

أفيها كان حتفى أم سواها

فسواها : فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى «فيها» والتقدير : أم فى سواها.

والذى يدلّ على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال «أتانى سواؤك» فرفع ؛ فدلّ على صحه ما ذهبنا إليه.

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۱۳) وقد نسبه إلى الأعشى ، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمرى ، وأنشده ابن منظور (س وى) وهو من شواهد الرضى فى باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۵۹) وقوله «تجانف» هو فعل مضارع ، وأصله تتجانف ، فحذف إحدى التاءين ، والتجانف : الانحراف ، وصف أنه لا يعدل فى قصده على غير هذا الممدوح ، وجعل الفعل للناقه مجازا. والاستشهاد بالبيت فى قوله «لسوائكا» حيث أتى بسواء متأثره بالعامل الذى هو لام الجر ، فدل ذلك على أنها تخرج عن النصب على الظرفيه إلى الوقوع فى مواقع الإعراب المختلفه ، على نحو ما بيّناه فى شرح البيت السابق.

۲- هذا البيت من كلام أبى دؤاد - كما قال المؤلف - واسم أبى دؤاد جويريه بن الحجاج ، ويقال : جاريه بن الحجاج ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۴۵۵) وقوله «مخطئه» هو اسم الفاعل من قولك «أخطأك كذا» أى فاتك ولم يصبك ، وفى الحديث «واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وما أصابك لم يكن ليخطئك» وقوله «معلل» هو اسم المفعول من قولك «عللت فلانا بكذا» إذا شغلته ولهيته به عن شىء يرغب فيه ، وسواء الحق : أى غيره ، والاستشهاد به فى قوله «بسواء الحق» حيث أتى بكلمه «سواء» متأثره بالعامل الذى هو باء الجر ، وهو دليل للكوفيين على أنها لا تلزم النصب على الظرفيه كما يقول سيبويه والخليل ، وقد بيّنا ذلك فى شرح الشاهد ۱۷۸.

۳- أكر : أى أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر ، والكتيبه : الجماعه من الجيش ، والحتف - بفتح الحاء وسكون التاء المثناه -

المـوت والهلاـك. وقـد أنشـد الكوفيون هـذا الـبيت دليلاـ على أن «سوى» تخرج عن النصب على الظرفيه إلى التـأثر بالعوامـل ، وذلك أنهم أعربوا «سوى» معطوفا على الضمير المجرور محلا بفى فى قوله «أفيها» وتقدير الكلام عندهم : أفى هذه الكتيبه كان هلاـكه أم فى كتيبه أخرى ، ولم يرتض المؤلف هـذا الإـعراب مع أنه هو المتبـادر ، وجعـل «سوى» منصوبا على الظرفيه كما هو مبين فى كلامه.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه فى اختيار الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم «مررت بالذى سواك» فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير ، ونحو قولهم «مررت برجل سواك» أى مررت برجل مكانك ، أى : يغنى غناءك ويسدّ مسدّك ، وقال لبيد :

[١٨٢](١) وابذل سوام المال إ

نّ سواءها دهما وجونا

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب «دهما» بإنّ ، كقولك : إن عندك رجلا قال الله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً) [المزمل : ١٢] والجون هاهنا : البيض ، وهو جمع جون ، وهو من الأضداد ، يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما يستعمل اسما [١٣٣] لكثر ذلك فى استعمالهم ، وفى عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* إذا جلسوا منا ولا من سوائنا* [١٧٨]

وقول الآخر :

* وما قصدت من أهلها لسوائكا* [١٧٩]

فإنما جاز ذلك لضروره الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفيه فى ضروره الشعر ، ولم يقع الخلاف فى حال الضروره ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها

١- هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعه العامرى ، وسوام المال - بفتح السين والواو جميعا - الذى يرعى حيث شاء لا يمنعه أحد ، وهى أيضا سائمه ، وقد سامت تسوم ، وأسامها صاحبها ، وقال الله تعالى : (فِيهِ تُسِيمُونَ) والدهم : جمع الأدهم وهو الذى لونه الدهمه - بالضم - وهى السواد وتكون الدهماء والدهم خيار الخيل والإبل عندهم ، والجون - بضم الجيم - جمع جون بفتحها ، وهو الأسود ، وهو أيضا الأبيض ، ويقال : كل بعير جون من بعيد ، وكل لون سواد مشرب حمره فهو جون. والاستشهاد بالبيت فى قوله «إن سواءها دهما وجونا» حيث استعمل «سواء» ظرفا متعلقا بمحذوف يقع خبرا لإن مقدما على اسمها ، و «دهما» اسم إن تأخر عن خبرها ، ولو أنه لم يستعمل سواء ظرفا لنصبه على أنه اسم إن ورفع ما بعده ؛ وذلك لأن اسم إن لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفا نحو قوله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً وَجَحِيماً) أو جارا ومجرورا نحو قوله سبحانه : (وَإِنَّ لَكُمْ فِى الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً). وأنت خبير - بعد الذى قررناه لك - أن الكوفيين لا يمانعون فى أن تستعمل «سواء» بجميع لغاتها ظرفا ، ولكنهم يقررون أنها كما تكون ظرفا تكون غير ظرف وتقع فى جميع مواقع الإعراب متأثره بالعوامل ؛ فهذا الشاهد وغيره وآلاف الشواهد التى استعملت سواء فيها ظرفا لا تنقض مذهبهم ، فتنبه لذلك والله يعصمك.

اسما بمنزله غير فى حال الضروره لأنها فى معنى غير ، وليس شىء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجها.

وأما قول الآخر :

* أفيها كان حتفى أم سواها* [١٨١]

فليس «سواها» فى موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض فى فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز ، وإنما هذا شىء تبنونه على أصولكم فى جواز العطف على الضمير المخفوض ، وسنبين فساده مستقصى فى موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال «أتانى سواؤك» فروايه تفرّد بها الفراء عن أبى ثروان ، وهى روايه شاذه غريبه ؛ فلا يكون فيها حجه. والله أعلم.

۴۰- مسأله : [«کم» مرکّبه أو مفرده؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «کم» مرکّبه. وذهب البصریون إلی أنها مفرده موضوعه للعدد.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن الأصل فی کم «ما» زیدت علیها الکاف ؛ لأن العرب قد تصل الحرف فی أوله وآخره ، فما وصلته فی أوله نحو : «هذا ، وهذاک» وما وصلته فی آخره نحو قوله تعالی : (إِمَّا تُرِيَنِّی ما يُوعَدُونَ) [المؤمنون : ۹۳] فکذلک هاهنا : زادوا الکاف علی «ما» فصارتا جمیعا کلمه واحده ، وکان الأصل أن یقال فی «کم مالک» : کما مالک ، إلا- أنه لما کثرت فی [۱۳۴] کلامهم وجرت علی ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسکنت میمها ، کما فعلوا فی «لم» فصار «کم مالک» والمعنی : کأیّ شیء مالک من الأعداد ، والدلیل علی ذلک قولهم «کأیّن من رجل رأیت» أی : کم من رجل رأیت ، ونظیر کم «لم» فإن الأصل فی لم «ما» زیدت علیها اللام ؛ فصارتا جمیعا کلمه واحده ، وحذفت الألف لکثره الاستعمال وسکنت میمها ، فقالوا : لم فعلت کذا؟ قال الشاعر :

یا أبا الأسود لم أسلمتنی

لهموم طارقات وذکر؟ [۱۳۱]

وقال الآخر :

[۱۸۳](۲) یا أسدیّ لم أکلته لمه؟

لو خافک الله علیه حرّمه

فما قربت لحمه ولا دمه

۱- انظر قبل کل شیء مناقشه الفریقین فی المسأله الخامسه والعشرین ، ثم انظر : شرح الأشمونی وحاشیه الصبان علیه (۴ / ۷۰ بولاق) وشرح الکافیه لرضی الدین (۲ / ۸۹) ولسان العرب (ک م م).

۲- أنشد ابن منظور هذا الشاهد (روح) ونسبه إلی سالم بن داره ، ولکنه روی أوله «یا فقعسی» والفقعسی : المنسوب إلی فقعس ، والأسدی : المنسوب إلی أسد ، و «لم» مؤلفه من لام الجر مکسوره و «ما» الاستفهامیه ، وقد حذف ألف «ما» الاستفهامیه لدخول حرف الجر علیها کما عرفت فی شرح الشاهد رقم ۱۳۱ ، ثم لم یکتف بحذف الألف حتی سکن المیم بعد أن کانت مفتوحه ، و «لمه» مؤلفه کسابقتها من لام الجر مکسوره و «ما» الاستفهامیه ، وهذه الهاء یجوز أن تکون هاء السکت اجتلبها الراجز لیقف علی «ما» الاستفهامیه بعد حذف ألفها لکونها مجروره بحرف الجر ، ویجوز أن یکون قلب ألف «ما» هاء حین أراد الوقف ، کما فعل راجز آخر فی قوله. وأنشده ابن یعیش (۴۵۴ و ۱۲۸۲) : قد وردت من أمکنه من ههنا ومن هنه * إن لم أروها

فمه* ألا ترى أنه قلب ألف «هنا» هاء ، وقلب ألف «ما» فى قوله «فمه» هاء ، وأصل الكلام : إن لم أروها فما يكون؟ وأنت ترى أن الراجز الذى استشهد به المؤلف قد حذف ألف «ما» الاستفهاميه وسكن الميم مره ، وقلب ألفها هاء ، مره أخرى ، وهذا نوع من التصرف فى الاسم الذى يشبه الحرف ، وهو ما يريد المؤلف أن يقرره ، فافهم ذلك والله يرشدك.

يعنى جرو كلب ، ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعير ذلك.

وزياده الكاف كثيره ، قال الله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى : ١١] وحكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط؟ قال : كهيّن ، وقال الراجز :

[١٨۴](١) * لواحق الأقراب فيها كالمقق*

١- هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزه طويله لرؤبه بن العجاج ، - والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار وحش وأتنه التى شبه ناقته بها فى الجلاده وسرعه العدو ، وليس فى وصف الخيل كما زعم العينى ، وقبل البيت قوله : * قب من التعداء حقب فى سوق* وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۵۶٠) وابن عقيل (رقم ٢١٠) ورضى الدين فى شرح الكافيه فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ٢۶۶) وابن منظور (م ن ل) والقب : جمع أقب أو قباء ، وهو وصف من القبب - بالتحريك - وهو دقه الخصر ، يريد أنهن ضامرات البطون ، والتعداء : أحد مصادر «عدا يعدو» أى أسرع السير ، والحقب : جمع أحقب أو حقباء ، والسوق - بفتح السين والواو جميعا - طول الساق أو غلظها أو حسنها ، واللواحق : جمع لاحقه ، وهى الهزيله الضامره ، وفعله من باب فرح ، والأقراب : جمع قرب - كقفل أو عنق - وهو البطن ، والمقق - بالتحريك - الطول ، ويقال : هو الطول الفاحش فى دقه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «كالمقق» فإن الكاف فى هذه الكلمه حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه ، وهذا تخريج جماعه من النحاه منهم أبو على الفارسى وابن جنى وابن السراج والرضى ، وحمل أبو على على زياده الكاف قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ) فزعم أن تقدير الكلام : أرأيت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قريه ، وهذا يدل على أنه لا يرى زياده الكاف قاصره على الضروره الشعريه ، فتنبه لهذا.

أى : المقق ، وهو الطّول.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفرده لأن الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهده المطالبه بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامه الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدله المعتبره.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل فى كم ما زيدت عليها الكاف» قلنا : لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى.

قولهم «إن العرب قد تصل الحرف فى أوله نحو هذا» فقد قدمنا الجواب عنه فيما سبق.

وأما قولهم «كان الأصل أن يقال فى كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثره الاستعمال وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك فى لم» قلنا : لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم فى «لم» فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك فى الضروره ؛ فلا يكون فيه حجه ، قال الشاعر :

[١٣٥] * يا أبا الأسود لم أسلمتنى* [١٣١]

وكما قال الآخر :

يا أسدىّ لم أكلته لمه* [١٨٣]

فسكن «لم» للضروره ، تشبيها لها بما يجىء من الحروف على حرفين الثانى منهما ساكن ؛ فلا يكون فيه حجه. ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كلم لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل فى لم فيقال : كما مالك ، كما يقال : لما فعلت ، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز فى لم فيقال : كم مالك ، كما يجوز لم فعلت ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمه ، كما يجوز فى لم هاء الوقف فيقال : لمه ؛ فلما لم يجز ذلك دل على الفرق بينهما.

وأما قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ) [الشورى : ١١] فلا نسلم أن الكاف فيه زائده ؛ لأن (مثله) هاهنا بمعنى هو ، فكأنه قال ليس [ك] هو شىء ، والمثل يطلق فى كلام العرب ويراد به ذات الشىء ، يقول الرجل منهم : مثلى لا يفعل هذا ، أى : أنا لا أفعل هذا ، ومثلى لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لا أقبل منك ، قال الشاعر :

[١٨٥](١) يا عاذلى دعنى من عذلكا

مثلى لا يقبل من مثلكا

١- العاذل : الذى يلوم فى تسخط وكراهيه لما يلومك فيه ، ودعنى : اتركنى وقوله «مثلى لا يقبل من مثلك» أصل معناه : من كان متصفا بصفاتى فإنه لا يقبل ممن كان متصفا بصفاتك ، وقد جرت عاده العرب فى كلامهم أنهم يكنون بهذه العباره عن معنى «أنا لا أقبل منك» قال ابن هشام فى المغنى (ص ١٧٩) : «ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا «مثلك لا يفعل كذا» ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه» اه. وقال الخطيب القزوينى فى الإيضاح (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وهو يمثل للكنايه : «وكقولهم مثلك لا يبخل. قال الزمخشرى : نفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغه فى ذلك فسلكوا به طريق الكنايه ؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه» وأقول : إن العرب تسلك سبيل الكنايه بلفظ مثل ولفظ غير فيقولون : مثلك يرعى الحق ، ومثلك يعرف الفضل لذويه ، ومثلك لا يغضى على القذى ، ومثلك يؤدى الواجب ، ومنه قول الشاعر : مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه وقالوا : غيرى يخوف بالتهديد ، وغيرى يقنع باليسير ، وغيرى يفعل كذا ، وهم يريدون أنا لا أخوف بالتهديد ، وأنا لا أقنع باليسير ، وأنا لا أفعل كذا ، ومنه قول الشاعر وهو المتنبى : غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا وكذلك قول الآخر ، وهو أبو تمام : وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بيض الأيادى وقد سبقهما إلى مثل ذلك عنتره بن شداد العبسى فى قوله : سواى يهاب الموت أو يرهب الردى وغيرى يهوى أن يعيش مخلدا وهذا أبلغ من أن يقول : أنا لا أهاب الموت ، وأنا لا آكل المعروف سحتا ، وأنا لا أنخدع بأكثر الناس ، أما أن المراد بهذا الكلام ما ذكرناه فقد أوضحه الشاعر فى قوله : ولم أقل مثلك أعنى به سواك ، يا فردا بلا مشبه وأما أنه أبلغ مما لو صرحت بالضمير المنفصل وحذفت المثل والغير فلأنه كنايه ، والكنايه - كما هو مقرر - أبلغ من التصريح ؛ لأنها تساوى عند التحقيق ذكرى الدعوى مع إقامه البينه عليها.

أى : أنـا لاـ أقبل منك. ثم لو قلنا إن الكاف هاهنا زائـده لما امتنع ؛ لأن دخول الكاف هاهنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى «ليس كمثله شىء» ومعنى «ليس مثله شىء» واحد. وكذلك الكاف فى قوله : كهيّن ، وقول الراجز :

* لواحق الأقراب فيها كالمقق* [١٨۴]

بخلاف الكاف فى «كم» فإن الكاف فى كم ليس دخولها كخروجها ، بل لو قـدّرنا حـذفها من الكلام لاختلّ معناها ولم تحصـل الفائده بها ، ألا ترى أن قولك «ما مالك» لا يفيد ما يفيد قولك «كم مالك» فدلّ على الفرق بينهما ، والله أعلم.

ص: ٢۴۶

۴۱- مسأله : [إذا فصل بين «كم» الخبريه وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا؟

[(۱)]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين «كم» فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضا ، نحو : كم عندك رجل ، وكم فى الدار غلام؟. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوبا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

[۱۸۶][(۲)] كم بجود مقرف نال العلى

وشريف بخله قد وضعه

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى وحاشيه الصبان (۴ / ۶۷) وشرح كافيه ابن الحاجب لرضى الدين (۲ / ۹۱) وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشرى (ص ۵۸۱).

۲- هذا البيت من كلام أنس بن زنيم ، الكنانى ، أحد بنى الديل بن بكر ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۲۹۶) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۵۸۲) ورضى الدين فى شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۱۱۹) والأشمونى (رقم ۱۱۳۸) والمقرف : النذل اللئيم الأب ، ومعنى البيت أنه قد يرتفع اللئيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب بسبب بخله ، ومحل الشاهد فى البيت قوله «كم يجود مقرف نال العلا» واعلم أولا- أن «كم» فى هذا البيت خبريه تدل على التكثير ، كأنك قلت : كثير من المقرفين نالوا العلا بسبب جودهم وكثير من الذين لهم آباء كرماء قد اتضع حالهم بسبب بخلهم ، ثم أعلم ثانيه أن قوله «مقرف» يروى بثلاثه أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، فأما روايه الرفع فعلى أن تكون «كم» ظرفا متعلقا بقوله «نال» الآتى ، ويكون «مقرف» مبتدأ ، وجمله «نال العلا» فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكأنه قال : مقرف نال العلا فى مرات كثيره بسبب جوده ، وأما روايه النصب فعلى أن تجعل «مقرفا» تمييزا لكم الخبريه ، وإنما نصب للفصل بينه وبينها ، وأما روايه الجر فعلى أن تجعل «مقرف» بالجر تمييزا لكم الخبريه على أصله ، ولا- تعتد بالفاصل بينهما ، وكم على وجهى الجر والنصب مبتدأ ، وجمله «نال العلا» فى محل رفع خبره. ثم اعلم ثالثا أن الكوفيين يستشهدون بالبيت على روايه الجر ، ويجعلون الفصل بين «كم» الخبريه وتمييزها مغتفرا ، ولا يمنع الفصل من بقاء التمييز مجرورا بإضافه «كم» إليه على مذهب سيبويه ، وبحرف جر مقدر - وهو من - على مذهب الفراء ، وفى الجر على كلا القولين جهه ضعف.

فخفض «مقرف» مع الفصل ، وقال الآخر :

[۱۸۷](۱) كم فى بنى بكر بن سعد سيّد

ضخم الدّسيعه ماجد نفّاع

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد «كم» فى الخبر بتقدير «من» لأنك إذا قلت «كم رجل أكرمت ، وكم امرأه أهنت» كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت ، وكم من امرأه أهنت ؛ بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير ، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغى أن يكون الاسم مخفوضا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده.

قالوا : ولا يجوز أن يقال : «إنها فى هذه الحاله بمنزله عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه» لأنا نقول : لو كانت بمنزله عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت «ثلاثون عندك رجلا» لم يجز ، فكذلك كان ينبغى أن يقولوا هاهنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجرّ لأن «كم» هى العامله فيما بعدها الجرّ ؛ لأنها بمنزله عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جرّ بطلت الإضافه ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرّ لا يجوز فى اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۲۹۶) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۵۸۲) ورضى الدين فى شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۱۲۲) والأشمونى (رقم ۱۱۳۹) وروايه سيبويه «كم فى بنى سعد بن بكر» وروايه الأعلم «كم فى بنى بكر بن عمرو». والدسيعه : العطيه ، ويقال : هى الجفنه ، والمعنى أنه واسع المعروف وأنه ماجد شريف. والاستشهاد به فى قوله «كم فى بنى بكر بن سعد سيد» حيث فصل بين كم الخبريه وتمييزها الذى هو قوله «سيد» بالجار والمجرور الذى هو قوله «فى بنى سعد بن بكر» والكلام فيه كالكلام فى البيت السابق. ومثل هذين البيتين قول الشاعر ، وأنشده سيبويه أيضا : كم فيهم ملك أغر وسوقه حكم بأرديه المكارم محتبى وكذلك قول الآخر ، وأنشده الأشمونى (رقم ۱۱۳۷) : كم دون ميه موماه يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد

لامتناع الفصل بينهما ، قال الشاعر :

[۱۸۸](۱) کم نالنی منهم فضلا علی عدم

إذ لا أکاد من الإقتار أحتمل

[۱۳۷] والتقدیر : کم فضل ، إلا أنه لما فصل بینهما بنالنی منهم نصب «فضلا» فرارا من الفصل بین الجار والمجرور ، وقال الآخر :

[۱۸۹](۲) تؤم سنانا وکم دونه

من الأرض محدودبا غارها

والتقدیر : کم محدودب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بینهما نصب «محدودبا» وإن لم یقصد الاستفهام ؛ لئلا یفصل بین الجار والمجرور ، وإنما عدل إلی النصب لأن «کم» تکون بمنزله عدد ینصب ما بعده ، ولم یمتنع النصب بالفصل کما امتنع الجر ؛ لأن الفصل بین الناصب والمنصوب له نظیر فی کلام العرب ، بخلاف الفصل بین الجار والمجرور ؛ فإنه لیس له نظیر فی

۱- هذا البیت من شواهد سیبویه (۱ / ۲۹۵) وابن یعیش فی شرح المفصل (ص ۵۸۱) والأشمونی (رقم ۱۱۴۰) ورضی الدین فی شرح الکافیه ، وشرحه البغدادی (۳ / ۱۲۲) والبیت من کلام القطامی - واسمه عمیر بن شییم - من قصیدته التی یمدح فیها عبد الواحد بن الحارث بن الحکم والی المدینه فی عهد مروان بن الحکم الأموی والتی مطلعها قوله : إنا محیوک فاسلم أیها الطلل وإن بلیت ، وإن طالت بک الطیل وقوله «إنا محیوک» معناه إنا داعون لک بالتحیه ، وهی البقاء ، والطلل - بالتحریک - ما بقی شاخصا مرتفعا من آثار الدیار ، والطیل - بکسر الطاء وفتح الیاء مخففه - جمع طیله ، وهی الدهر ، والإقتار : الفقر ، و «أحتمل» یروی بالحاء المهمله ، ومعناه أرتحل لطلب الرزق ، ویروی بالجیم ، ومعناه أجمع العظام لأستخرج ودکها وشحمها وأتعلل به ، مأخوذ من الجمیل وهو الودک. یقول : لقد أنعم علی هؤلاء وزادوا فی إنعامهم عند فقری وحاجتی التی بلغت إلی حد أننی لا أقدر علی الارتحال لطلب الرزق ضعفا وفقرا. والاستشهاد به فی قوله «کم نالنی منهم فضلا» حیث نصب تمییز «کم» الخبریه لما فصل بین کم وتمییزها وسیبویه لا یوجب ذلک إلا فی ضروره الشعر ، والفراء یجیزه فی السعه ، وقد بیّنا لک هذا فی شرح الشواهد السابقه.

۲- هذا البیت من کلام زهیر بن أبی سلمی المزنی ، وهو من شواهد سیبویه (۱ / ۲۶۵) والزمخشری فی مفصله وابن یعیش فی شرحه (ص ۵۸۱) والأشمونی (رقم ۱۱۴۱) وصف زهیر فی هذا البیت ناقته ، وتؤم : أی تقصد ، وفیه ضمیر مستتر تقدیره هی یعود إلی الناقه ، والغار : الغائر المطمئن من الأرض ، وجعله محدودبا لما یتصل به من الآکام ومتون الأرض. والاستشهاد به فی قوله «وکم دونه من الأرض محدودبا» حیث أتی بتمییز کم الخبریه منصوبا لما فصل بین کم وبینه بالظرف والجار والمجرور والکلام فیه کالکلام فیما قبله.

كلام العرب ؛ فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

* كم بجود مقرف نال العلى* [۱۸۶]

فالكلام عليه من وجهين ؛ أحدهما : أن الروايه الصحيحه «مقرف» بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله «نال العلى». والثانى : أن هذا جاء فى الشعر شاذا ؛ فلا يكون فيه حجّه ، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر.

وأما قولهم «إن خفض الاسم بعد كم بتقدير من ، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه» قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعد كم بتقدير من ، بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزله عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزله ربّ ؛ فيخفضون بها الاسم الذى بعدها كربّ.

والذى يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف فى مواضع يسيره على خلاف الأصل ، إذا حذف إلى عوض وبدل ، كربّ بعد الواو والفاء وبل ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف ، وإنما هى العامله بطريق النيابه عن حرف الجر ، لا حرف الجر ، وقد بيّنا ذلك مستوفى فى موضعه.

وقولهم «إنها لو كانت بمنزله عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها» قلنا : إنما جاز الفصل بين كم [۱۳۸] ومميزها جوازا حسنا دون «ثلاثين» ونحوه لأن كم منعت بعض ما لثلاثين من التصرف ؛ فجعل هذا عوضا مما منعته ، ألا ترى أن «ثلاثين» تكون فاعله لفظا ومعنى ، كقولك : ذهب ثلاثون ، وتقع مفعوله فى رتبتها ، كقولك : أعطيت ثلاثين ، ولا يكون ذلك فى كم ، فلما منعت كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لا يكون لثلاثين ؛ ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها فى الشعر ، قال الشاعر :

[۱۹۰](۱) على أنّنى بعد ما قد مضى

ثلاثون للهجر حولا كميلا

۱- البيت الأول من هذين البيتين من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۵۸۱) والرضى فى شرح الكافيه فى باب التمييز وفى باب الكنايات ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۵۷۳) وابن الناظم ، والأشمونى (رقم ۱۱۳۱) وهما معا من شواهد سيبويه (۱ / ۲۹۲) وقد نسب العينى (۴ / ۴۸۹ بهامش الخزانه) بيت الشاهد للعباس بن مرداس السلمى ، وقال البغدادى : «وهما من أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعرف لها قائل» والعجول - بفتح العين - الناقه التى ألقت ولدها قبل موعده ، أو هى التى ذبح ولدها أو

مات ، وحنينها : أراد به ما تظهره من الوله على ولدها ، والهديل : أصله صوت الحمام ، ويراد منه فرخ الحمام الذى تزعم العرب أن جارحا صاده على عهد نوح فكل حمامه تبكى عليه إلى اليوم. يقول : إننى لا أنسى عهدك على بعده ، فكلما حنت عجول أو ناحت حمامه رقت نفسى فذكرتك. والاستشهاد به فى قوله «ثلاثون للهجر حولا» حيث فصل بين اسم العدد - وهو قوله «ثلاثون» - وتمييزه - وهو قوله «حولا» وهذا يقوى ما جوزه النحاه فى «كم» من الفصل بينها وبين تمييزها عوضا عما منعته من التصرف فى الكلام بالتقديم والتأخير ، بسبب كونها أشبهت كم الاستفهاميه فألزمت التصدير لذلك ، وإن كان بين «كم» وبين اسم العدد فرق ، فإن الثلاثين ونحوها من أسماء الأعداد لا تمتنع من التقديم والتأخير ، لأنها لم تتضمن معنى يوجب لها التصدير ، فكان عملها فى التمييز أوسع من عمل كم ، قال سيبويه (١ / ٢٩١) : «واعلم أن كم تعمل فى كل شىء حسن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبح للعشرين أن تعمل فى شىء قبح ذلك فى كم ، لأن العشرين عدد منون ، وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسه عشر عندهم بمنزله ما قد لفظوا بتنوينه ، لو لا ذلك لم يقولوا : خمسه عشر درهما ، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركه كما ذهبت من إذ ؛ لأنهما غير متمكنين فى الكلام» ثم قال بعد كلام : «وتقول : كم رجل زارنى ، ولا تقول : زارنى كم رجل ، ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهما ، كان قبيحا فى الكلام ؛ لأنه لا يقوى قوه الفاعل ، وليس مثل لم ؛ لما ذكرت لك ، وقد قال الشاعر. * على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون ...* وكم رجلا أتاك ، أقوى من كم أتاك رجلا ، وكم ههنا فاعله» اه. وقال ابن يعيش : «فإن قيل : فلم قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن أن تقول : قبضت خمسه عشر لك درهما ، ورأيت عشرين فى المسجد رجلا؟ قيل : إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها ؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقو قوته ، مع أنه قد جاء ذلك فى الشعر» اه. ومثل هذا البيت فى الفصل بين اسم العدد ومميزه ما أنشده ابن يعيش (٥٨١) ونسب روايته إلى سيبويه ، ونسبه لعبد بنى الحسحاس : فأشهد عند الله أن قد رأيتها وعشرون منها إصبعا من ورائيا

يذكّرنيك حنين العجول

ونوح الحمامه تدعو هديلا

ففصل بين «ثلاثين» وبين مميّزها بالجار والمجرور ، وإن كان قليلا لا يقاس عليه ، والله أعلم.

ص: ٢٥١

۴۲- مسأله : [هل تجوز إضافه النّيّف إلى العشره]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافه النّيف إلى العشره ، نحو : خمسه عشر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم فى استعمالهم ، قال الشاعر :

[۱۹۱](۲) كلّف من عنائه وشقوته

بنت ثمانى عشره من حجّته

ولأن النّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهره ؛ فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهره التى تجوز إضافتها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الإسمان اسما واحدا ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض ، فكذلك هاهنا.

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى (ص ۶۲۴ - ۶۲۷ بتحقيقنا) وحاشيه الصبان (۴ / ۵۷ و ۵۸ وما بعدهما) وشرح التصريح للشيخ خالد (۲ / ۳۴۶ بولاق).

۲- استشهد بهذا البيت الأشمونى (رقم ۱۱۳۲) وجماعه من شراح الألفيه (انظر العينى بهامش الخزانه ۴ / ۴۸۸) والعناء - بفتح العين - النصب والتعب ، والشقوه - بكسر الشين وسكون القاف - ومثله الشقاء والشقاوه : ضد السعاده ، والحجه - بكسر الحاء وتشديد الجيم مفتوحه - السنه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «بنت ثمانى عشره» فإن الكوفيين أنشدوه شاهدا على جواز إضافه النيف - وهو هنا قوله «ثمانى» - إلى العشره ، من غير أن يكون هناك شىء آخر ، وهم يجيزون ذلك فى الكلام ، ومن هنا تعلم أن قول ابن مالك فى التسهيل «ولا يجوز بإجماع ثمانى عشره - يعنى بإضافه الأول إلى الثانى - إلا فى الشعر» ليس بمستقيم ؛ فإن الكوفيين - كما سمعت - يجيزون إضافه صدر المركب إلى عجزه سواء أكان مع هذا المركب شىء آخر يضاف المركب إليه نحو ما حكاه الفراء من أنه سمع أبا فقعس الأسدى وأبا الهيثم العقيلى يقولان «ما فعلت خمسه عشرك» أم لم يكن مع المركب شىء أصلا كما فى هذا البيت!.

وبيان هذا أن الاسمين لما ركبا دلّا على معنى واحد ، والإضافه تبطل ذلك المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «قبضت خمسه عشر» من غير إضافه دلّ على أنك قد قبضت خمسه وعشره ، وإذا أضفت فقلت «قبضت خمسه عشر» دلّ على أنك قد قبضت الخمسه دون العشره ، كما لو قلت «قبضت مال زيد» فإن المال يدخل فى القبض دون زيد ، وكذلك «ضربت غلام عمرو» فإن الضرب يكون للغلام [۱۳۹] دون عمرو ، فلما كانت الإضافه تبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله :

* بنت ثمانى عشره من حجّته* [۱۹۱]

فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، على أنّا نقول : إنما صرّفه لضروره الشعر وردّه إلى الجر لأن «ثمانى عشره» ؛ لما كانا بمنزله اسم واحد ، وقد أضيف إليهما بنت فى قوله : «بنت ثمانى عشره» ردّ الإعراب إلى الأصل بإضافه بنت إليهما ، لا بإضافه ثمانى إلى عشره ، وهم إذا صرّفوا المبنىّ للضروره ردّوه إلى الأصل ، قال الشاعر :

[۱۹۲](۱) سلام الله يا مطرا عليها

وليس عليك يا مطر السّلام

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۳۱۳) ورضى الدين فى باب المنادى من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۲۹۴ بولاق) والأشمونى (رقم ۸۷۵) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۵۷۱) وفى أوضح المسالك (رقم ۴۳۷) وفى شذور الذهب (رقم ۵۳) وابن عقيل (رقم ۳۰۷) والبيت من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى - وكان الأحوص يعشق امرأه فتزوجها رجل يقال له مطر ، فغلب الوجد على الأحوص حتى صرح بما كان يكتمه. والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «يا مطر» حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا حين اضطر إلى ذلك ، قال سيبويه (۱ / ۳۱۳) «وأما قول الأحوص : * سلام الله يا مطر عليها* فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف لأنه بمنزله اسم لا يصرف ، لأنك أردت فى حال التنوين فى مطر ما أردت حين كان غير منون» اه. وقال الأعلم «الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمه ، لجريه فى النداء على الضم واطراد ذلك فى كل علم مثله ، فأشبه المرفوع غير المنصرف فى غير النداء ، فلما نون ضروره ترك على لفظه ، كما ينون الاسم المرفوع الذى لا ينصرف ، فلا يغيره التنوين عن رفعه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين ؛ لمضارعته النكره بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافه ، فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس لما تقدم من العله» اه. وقد ارتضى الزجاجى فى أماليه مذهب الخليل ، ولكنه لم يرتض التعليل الذى علل به سيبويه وتبعه عليه الأعلم قال : «الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم ؛ لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات ولوقوعه موقع الضمير عند غيرهم ، فإذا لحقه التنوين فى ضروره الشعر فالعله التى من أجلها بنى قائمه بعد فيه ، فينون على لفظه ؛ لأنا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو إيه وغاق وما أشبه ذلك ، وليس بمنزله ما لا ينصرف ؛ لأن ما لا ينصرف أصله الصرف ، وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شىء فى ضروره ولا غيرها ، إلا أفعل منك ، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ،

والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوبا منونا قط فى غير ضروره شعر ؛ فهذا بين واضح» اه كلامه بحروفه.

وجميع ما يروى من هذا فشاذّ لا يقاس عليه.

وأما قولهم «إن النّيّف اسم مظهر كغيره من الأسماء التى يجوز إضافتها ؛ فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهره التى يجوز إضافتها» قلنا : إلا أنه مركب ، والتركيب ينافى الإضافه ؛ لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسما واحدا ، لا على جهه الإضافه ؛ فيدلّان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافه ؛ فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ؛ وإذا كان التركيب ينافى الإضافه ، كما أن الإضافه تنافى التركيب على ما بيّنا ؛ وجب أن لا تجوز إضافه النّيّف إلى العشره لاستحاله المعنى ، والله أعلم.

ص: ٢٥۴

۴۳- مسأله : [القول فی تعریف العدد المرکب وتمییزه]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه یجوز أن یقال فی خمسه عشر درهما : «الخمسه العشر درهما ، والخمسه العشر الدرهم» (۲). وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز إدخال الألف واللام فی العشر ، ولا فی الدرهم ، وأجمعوا علی أنه یجوز أن یقال «الخمسه عشر درهما» بإدخال الألف واللام علی الخمسه وحدها.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأنه قد صح عن العرب ما یوافق مذهبنا ، ولا خلاف فی صحه ذلک عنهم ، وقد حکی ذلک أبو عمرو عن أبی الحسن [۱۴۰] الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلک النقل وجب المصیر إلیه ، واعتمادهم فی هذه المسأله علی النقل ؛ لأن قیاسهم فیها ضعیف جدا.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا یجوز دخول الألف واللام إلا علی الاسم الأول لأن الاسمین لما رکّب أحدهما مع الآخر تنزّلا منزله اسم واحد ، وإذا تنزّلا منزله اسم واحد فینبغی أن لا یجمع فیه بین علامتی تعریف ، وأن

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی (۱ / ۲۳۰ بتحقیقنا) وحاشیه الصبان (۱ / ۱۸۰ بولاق).

۲- یرید أنهم یجوزون تعریف العدد المرکب - وهو أحد عشر وتسعه عشر وما بینهما - بتعریف جزءیه : الصدر والعجز ؛ فیقولون الأحد العشر والتسعه العشر ، ویجوزون فی تمییز هذا العدد المرکب أن یجیء منکرا علی ما هو الأصل فی التمییز ، فیقولون : الأحد العشر درهما ، والتسعه العشر درهما ، وأن یجیء معرفا أیضا ، وهذا بناء منهم علی أصلهم الذی ذهبوا إلیه فی التمییز ، وهو جواز مجیئه معرفه ، فیقولون فی هذا الباب : زارنی الخمسه العشر الرجل ، کما یقولون : زارنی الخمسه العشر رجلا ، والحاصل أن فی هذا الأسلوب أربع صور ، الأولی : أن تقول : زارنی الخمسه عشر رجلا ، والثانیه : أن تقول : زارنی الخمسه عشر الرجل ، والثالثه : أن تقول : زارنی الخمسه العشر رجلا ، والرابعه : أن تقول : زارنی الخمسه عشر الرجل ، والبصریون لا یجیزون من هذه العبارات إلا الصوره الأولی ، والکوفیون یجیزون الصور الأربع کلها ، ولا یوجبون منها واحده بعینها.

يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثانى يتنزل منزله بعض حروفه ، وكذلك عرّفت العرب الاسم المركّب ، قال ابن أحمر :

[١٩٣](١) تفقّأ فوقه القلع السّوارى

وجنّ الخازباز به جنونا

فقال «الخازباز» فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكرّره فيقول «الخازالباز» ولم يحك ذلك عنهم فى شعر ولا فى كلام ، والخاز باز هاهنا : أراد به صوت الذباب ، ويقال «جنّ الذّباب» إذا طار وهاج ، وقيل : المراد بالخازباز نبت ، كما قال الشاعر :

[١٩٤](٢) رعيتها أكرم عود عودا

الصّلّ والصّفصلّ واليعضيدا

١- هذا بيت من الوافر ، وقد أنشده ابن منظور (ف ق أ - ق ل ع - خ وز) ونسبه لعمرو بن أحمر ، وأنشده موفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥٧٠) وأنشده رضى الدين فى باب المركبات من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ١٠٩) وتقول «تفقأ الدمل والقرح ، وتفقأت السحابه عن مائها» أى تشققت ، أو تبعجت بمائها. و «القلع» بفتح القاف واللام جميعا ، وآخره عين مهمله - قطع من السحاب كأنها الجبال ، واحدته قلعه - بالتحريك - ويقال : القلعه من السحاب التى تأخذ ناحيه من السماء ، والسوارى : جمع ساريه ، وأراد بها ههنا السحابه التى تأتى ليلا ، والخازباز : ضرب من النبات ، وجنونه : طوله وسرعه نباته ، ويقال : الخازباز ههنا : نوع من ذباب العشب يطير فى الربيع يدل على خصب السنه ، وجنونه : هزجه وطيرانه ، قال ابن منظور «والخازباز ذباب ، اسمان جعلا واحدا ، وبنيا على الكسر ، لا يتغير فى الرفع والنصب والجر ، قال عمرو بن أحمر : * تفقأ فوقه القلع السوارى الخ* وسمى الذبان به - وهما صوتان جعلا واحدا - لأن صوته خازباز ، ومن أعربه نزله بمنزله الكلمه الواحده فقال خازباز (برفع آخره) وقيل : أراد النبت ، وقيل : أراد ذبان الرياض ، وقيل : الخازباز حكايه لصوت الذباب فسماه به» اه ، والاستشهاد به فى قوله «وجن الخازباز» حيث أدخل عليه الألف واللام وتركه على بنائه كما تقول «الخمسه عشر» فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء.

٢- هذه أبيات من الرجز المشطور ، وقد رواها كلها ابن منظور على ترتيب ما رواه المؤلف ههنا (خ وز) وموفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥٦٩) والصل ، والصفصل ، واليعضيد ، والخازباز : كلها أسماء من أسماء النبات ، والسنم - بفتح السين وكسر النون - العالى المرتفع ، يريد طول النبات الذى أرعاه إبله ، والمجود : اسم مفعول من «جاده الغيث يجوده» إذا أصابه منه الجود - بفتح فسكون - وهو القوى الشديد من المطر ، وعامر ومسعود : راعيان ، وكنى بقوله «بحيث يدعو عامر مسعودا» عن طول النبات طولا يوارى كل راع منهما عن الآخر ، فلا يعرف أحدهما مكان صاحبه حتى يدعوه فيسمع صوته فيعرف مكانه ، والاستشهاد بالأبيات للدلاله على أن «الخازباز» نبت ، وهو ظاهر من قوله إنه أرعاه إبله.

والخازباز السّنم المجودا

بحيث يدعو عامر مسعودا

ويقال «جنّ النبات» إذا خرج زهره. والخازباز أيضا : داء فى اللهازم ، قال الشاعر :

[١٩٥](١) يا خازباز أرسل اللهازما

إنّى أخاف أن تكون لازما

والخازباز فيما يقال أيضا : السّنّور ، وفى الخازباز سبع لغات : خازباز ، وخازباز وخازباز ، وخازباز ، وخازباز ، وخازباء - مثل نافقاء - وخزباز - مثل سرداح - قال الشاعر :

[١٩٦](٢) مثل الكلاب تهرّ عند درابها

ورمت لهازمها من الخزباز

وإنما لم يجز دخول الألف واللام على «درهم» لأنه منصوب على التمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكره ، وإنما وجب أن يكون نكره لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره ، وذلك يحصل بالنكره التى هى الأخفّ ، فكانت أولى من المعرفه التى هى الأثقل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما حكوه عن العرب [١٤١] فلا حجّه لهم فيه ؛ لقلّته فى الاستعمال وبعده عن القياس : أما قلّته فى الاستعمال فظاهر ؛ لأنه إنما جاء شاذا عن بعض العرب ؛ فلا يعتدّ به لقلّته وشذوذه ، فصار

١- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (خ وز) ولم يعزهما ، وابن يعيش (ص ٥٧٠) وقال قبل إنشادهما «وقال الراجز وهو العدوى» اه. والخازباز : داء يأخذ الإبل والناس فى حلوقها ، وقال ابن سيده : الخازباز قرحه تأخذ فى الحلق ، ومنهم من خص بهذا الداء الإبل ، واللهازم : جمع لهزمه - بكسر اللام والزاى وبينهما هاء ساكنه - واللهزمتان : عظمان ناتئان تحت الأذن ، وقيل : اللهازم : جمع لهزمه ، وهى لحمه فى أصل الحنك.

٢- هذا بيت من الكامل ، أنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥٧٠) وابن منظور (خ وز) عن الأخفش ، وعند ابن يعيش : * مثل الكلاب تهر عند بيوتها* وعند الأخفش : * مثل الكلاب تهر عند جرائها* وقال ابن برى : صواب إنشاده : * مثل الكلاب تهر عند درابها* والدراب - بكسر الدال - جمع درب ، شبههم بالكلاب النابحه عند الدروب.

بمنزله دخول الألف واللام فى قول الشاعر :

يقول الخنا ، وأبغض العجم ناطقا

إلى ربّنا صوت الحمار اليجدّع [٩١]

ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن جحره بالشّيحه اليتقصّع

أراد الذى يتقصّع ، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولهما على الفعل لمجيئه هاهنا لقلّته وشذوذه فكذلك أيضا لا يجوز أن يحتجّ بذلك لقلّته وشذوذه ، وكما قال الشاعر :

[١٩٧](١) يا ليت أمّ العمرو كانت صاحبى

مكان من أشتى على الرّكائب

أراد «أم عمرو». وكما قال الآخر :

[١٩٨](٢) باعد أمّ العمرو من أسيرها

حرّاس أبواب على قصورها

١- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد أولهما ابن منظور (وب ر) وأنشدهما معا موفق الدين بن يعيش فى شرح المفصل (ص ٥١) من غير عزو ، وأسند روايتهما إلى ابن الأعرابى ، و «أم العمرو» أراد أم عمرو ، فأدخل الألف واللام على العلم الذى هو عمرو ، وسنذكر لك وجهه ، والصاحب : المعاشر ، لا يتعدى تعدى الفعل على أن فعله - وهو صحب - متعد ؛ فلا تقول «زيد صاحب عمرا» كما تقول «زيد ضارب عمرا» لأنهم استعملوا صاحبا استعمال الأسماء ، وجمعه أصحاب وأصاحيب ، وصحبان نظير شاب وشبان ، وصحاب نظير جائع وجياع ، وصحب نظير شارب وشرب ، وصحابه - بفتح الصاد أو كسرها - حكى جميع هذه الجموع الأخفش ، وأشتى : دخل فى زمان الشتاء ، فإن أردت أنه أقام فى موضع شتاء فقل : شتا يشتو ، وقال طرفه : حيثما قاظوا بنجد ، وشتوا عند ذات الطلح من ثنى وقر والركائب : جمع ركوب - بفتح الراء - وهو ما يركب من كل دابه ، فعول بمعنى مفعول ، وقيل : الركائب جمع ركاب ، والاستشهاد به فى قوله «أم العمرو» حيث دخل الألف واللام على العلم ، قال جار الله فى المفصل (١ / ٣٤ بتحقيقنا) : «وقد يتأول العلم بواحد من الأمه المسماه به ؛ فلذلك من التأول يجرى مجرى رجل وفرس ، فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه ، قالوا : مضر الحمراء ، وربيعه الفرس ، وأنمار الشاه. وعن أبى العباس : إذا ذكر الرجل جماعه اسم كل واحد منهم زيد قيل له : فما بين الزيد الأول والآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل» اه.

وقال ابن يعيش فى شرح هذا الكلام «اعلم أن العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلميه عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك فى اسمه أو اعتقد ذلك ، فخرج عن أن يكون معرفه ، ويصير من أمه كل واحد له مثل اسمه ، ويجرى حينئذ مجرى الأسماء الشائعه نحو رجل وفرس ، فحينئذ يجترأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك فى الأسماء الشائعه» اه.

٢- أنشد جار الله الزمخشرى هذا البيت فى المفصل (رقم ٧ بتحقيقنا) وعزاه إلى أبى النجم العجلى ، وأنشده فى اللسان (وب ر) وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل وأقر عزوه إلى أبى النجم (ص ٥١ و ٣٢٠) وأنشده ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٩ بتحقيقنا) من غير عزو ، والأسير : أصله الذى يقع عند الحرب فى يد عدوه ، فعيل بمعنى مفعول ، وأراد هنا الذى قيده حبها عن أن ينظر إلى غيرها وعنى به نفسه ، والحراس : جمع حارس. والاستشهاد به فى قوله «أم العمرو» حيث أدخل الألف واللام على العلم ، والكلام فيه مثل الكلام فى الشاهد السابق ، وأنكر ابن منظور روايه «أم العمر» وقال «صواب الإنشاد يا ليت أم الغمر» اه أى بالغين معجمه.

وكما قال آخر :

[١٩٩](١) وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا

شديدا بأعباء الخلافه كاهله

وكما قال الآخر :

[٢٠٠](٢) أما ودماء مائرات تخالها

على قنّه العزّى وبالنّسر عند ما

١- هذا البيت من قصيده لابن مياده - واسمه الرماح بن أبرد ، ومياده : اسم أمه - يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد أنشده الزمخشرى فى المفصل (رقم ٨ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ٥٢) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٧٠ بتحقيقنا) وفى أوضح المسالك (رقم ١٩) والأشمونى (رقم ٣٥) ورضى الدين فى باب توابع المنادى ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٣٢٨) والأعباء : جمع عبء - بكسر العين وسكون الباء - وهو ما يثقل عليك حمله أو يبهظك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافه مصاعبها الجمه وتبعاتها الكثيره التى يؤود حملها القائم بها ، ويروى «بأحناء الخلافه» والأحناء : جمع حنو - بكسر فسكون - وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، وأطلقوا أحناء الأمور على ما تشابه منها وأشكل المخرج منه ، والكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشده الكاهل عن القوه. والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله «اليزيد» فإنه يعنى يزيد بن عبد الملك والد ممدوحه ، وقد أدخل أل على يزيد وهو علم ، وذلك لأنه اعتقد فيه الشياع بسبب تعدد المسمى بهذا الاسم ، وفى بنى أميه قوم الممدوح عده ممن سمى بيزيد.

٢- أنشد ابن منظور البيت الأول من هذه الأبيات (م ور) ونسبه لعبد الحق ، ولم يزد على ذلك ، وأنشده مره أخرى (ع ن د م) من غير عزو ، وأنشد ثلاثتها (أ ب ل) ونسبها لابن عبد الجن (تصحيف عبد الحق) ، وأنشد ثالثها (ل ع ع) ونسبه إلى حميد بن ثور ، وراجعت ديوان حميد فلم أجده فى أصل قصيدته التى مطلعها : سل الربع أنى يممت أم سالم وهل عاده للربع أن يتكلما ونبه الأستاذ الميمنى على أن هذا البيت مما وجده فى اللسان مما لا يوجد فى أصل الديوان ، وأنشد ابن يعيش ثانى هذه الأبيات (ص ٦٤٦) وفى روايه اللسان «أما ودماء لا تزال كأنها» وأنشدها كما هنا فى (أ ب ل) ودماء مائرات : أى مائجات ، يريد أنها كثيره ، وذلك لكثره القتل ، والقنه - بضم القاف وتشديد النون - أصلها أعلى الجبل ، والعزى : اسم صنم ، ونسر : اسم صنم أيضا ، وفى التنزيل العزيز (وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً) وقد أدخل عليه الشاعر الألف واللام ، ونسر : كان صنما لذى الكلاع بأرض حمير ، ويغوث : كان لمذحج ، ويعوق : لهمدان ، وهى من أصنام قوم نوح عليه السلام ، والعندم - بوزن جعفر - هو دم الأخوين ، ويقال : هو دم الغزال بلحاء شجر الأرطى يطبخان جميعا حتى ينعقد فتختضب به الجوارى ، وقال الأصمعى : هو صبغ زعم أهل البحرين أن جواريهم يختضبن به ، والبيعه - بكسر الباء - متعبد النصارى ، ووقع فى اللسان «فى كل هيكل» والهيكل : هو البيعه ، والأبيل - بفتح الهمزه - رئيس النصارى ، وقيل : هو الراهب ، وقيل : هو صاحب الناقوس ، ولعلع : اسم موضع فيما

حكاه صاحب اللسان ، وقال ياقوت : هو جبل كانت به وقعه لهم ، أو هو ماء بالباديه معروف. والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله و «بالنسر» حيث أدخل الألف واللام على العلم الخاص ، للضروره ، والذى يدل على أن العلم «نسر» بدون الألف واللام قول العباس بن عبد المطلب ، يمدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : بل نطفه تركب السفين وقد ألجم نسرا وأهله الغرق قال ابن الأثير «يريد الصنم الذى كان يعبده قوم نوح على نبينا وعليه الصلاه والسّلام» اه. وقد ورد فى الكتاب الكريم اسم أصنام قوم نوح فى الآيه التى تلونا عليك وفيها «نسر» بدون ألف ولام ، فتكون الألف واللام فى هذا الشاهد زائده.

وما سبّح الرّهبان فی کل بیعه

أبیل الأبیلین المسیح ابن مریما

لقد ذاق منّا عامر یوم لعلع

حساما إذا ما هزّ بالکف صمّما

أراد «وبنسر» بدلیل قوله تعالی : (وَیَعُوقَ وَنَسْراً) [نوح : ۲۳] وکما قال الآخر :

[۲۰۱](۱) ولقد جنیتک أکمؤا وعساقلا

ولقد نهیتک عن بنات الأوبر

۱- أنشد ابن منظور هذا البیت (وب ر) وأسند روایته للأحمر والأصمعی ، وهو من شواهد ابن هشام فی مغنی اللبیب (رقم ۷۲) وأوضح المسالک (رقم ۶۲) والأشمونی (رقم ۱۲۷) وابن عقیل (رقم ۳۶) وجنیتک : أی جنیت لک ، وهو نظیر قوله تعالی : (وَإِذا کالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ) والأکمؤ : جمع کمء - بوزن کلب وأکلب ، وفلس وأفلس - وقد یجمع الکمء علی کمأه ، فیکون المفرد خالیا من التاء والجمع مقرونا بها ، وهو عکس شجر وشجره وکلم وکلمه ونظائرهما ، وهما من نوادر اللغه ، والعساقل : جمع عسقل - بوزن جعفر - وهو ضرب من الکمأه أبیض ، وبنات أوبر : ضرب آخر من الکمأه مزغب علی لون التراب ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «بنات الأوبر» وذلک أن بنات أوبر علم علی هذه الکمأه ، وأصله بدون ألف ولام ، وقد زاد الشاعر الألف واللام حین اضطر لإقامه وزن البیت ، وهذا رأی کان الأصمعی یقوله ، ویشبه «بنات الأوبر» بأم العمرو ، فی أن کلا منهما علم بدون الألف واللام ، وأن الشاعر زاد الألف واللام اضطرارا ، وثمه رأی آخر کان الأصمعی یجوزه أیضا ، قال : «وقد یجوز أن یکون أوبر نکره فعرفه باللام ، کما حکی سیبویه أن عرسا من «ابن عرس» قد نکره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل» اه.

أراد «بنات أوبر» وكما قال الآخر :

[٢٠٢](١) وإنّى حبست اليوم والأمس قبله

ببابك حتّى كادت الشّمس تغرب

أراد «وأمس» ولهذا تركه على جهته الأولى مكسورا ، وكما قال الآخر :

[٢٠٣](٢) * فإنّ الأولاء يعلمونك منهم*

١- هذا البيت من كلام نصيب بن رباح ، الأموى بالولاء ، وقد أنشده ابن منظور (أ م س) وعزاه إليه ، واستشهد به ابن هشام فى شرح شذور الذهب (رقم ۴۴) والاستشهاد به فى قوله «والأمس» حيث أدخل الألف واللام على أمس ، مع أن المراد به اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، وهو فى هذه الحاله علم ، والعلم لا تدخله أل ، لكنه لما اضطر أدخل عليه أل ليقيم وزن البيت ، واعلم أن «أمس» إما أن يراد به يوم ما من الأيام السابقه ، وإما أن يراد به خصوص اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، وعلى كل حال إما أن يجمع جمع التكسير أو يصغر أو تدخله الألف واللام وإما ألا يكون شيئا من ذلك ، بل يكون مفردا مكبرا غير مقترن بأل ، فإن أريد به يوم ما من الأيام الماضيه أو جمع جمع تكسير أو صغّر أو دخلته أل المعرفه فهو معرب ، وإن أريد به اليوم الذى قبل يومك الحاضر ولم يجمع ولم يصغر ولم تدخل عليه أل المعرفه فللعرب فيه لغتان : الأولى بناؤه على الكسر وهى لغه أهل الحجاز ، والثانيه إعرابه إعراب ما لا ينصرف بالضمه من غير تنوين فى حاله الرفع ، وبالفتحه من غير تنوين فى حالتى الجر والنصب ، وقال الله تعالى : (فَجَعَلْناها حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) فالأمس فى هذه الآيه الكريمه لا يراد به خصوص اليوم السابق على يومك الذى أنت فيه فهو نكره ، وهو معرب على اللغتين جميعا ، وهو مجرور بالكسره لاقترانه بأل ، وإذا علمت ذلك فاعلم أن «الأمس» فى بيت نصيب يروى بالنصب وبالجر ، أما روايه النصب فلا إشكال فيها ؛ لأنه يكون حينئذ ظرفا معطوفا على «اليوم» والمعطوف على المنصوب منصوب ، وأما روايه الجر فإنها تحتاج إلى نظر ؛ فمن العلماء من قال : هو مبنى على الكسر فى محل نصب ، واضطر إلى أن يدعى أن أل الداخله عليه ليست أل المعرفه ، ولكنها زائده مثل زيادتها فى «بنات الأوبر» وفى «أم العمرو» وفى «طبت النفس» وهذا هو الذى يجرى عليه كلام المؤلف فى هذا الموضع ، وقال قوم : لا ، بل هذه الألف واللام معرفه ، والأمس معطوف على اليوم ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامه نصبه فتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه التوهم ، وذلك أن الشاعر بعد أن قال «وقفت اليوم» توهم أنه أدخل على اليوم «فى» التى ينتصب الظرف على معناها ، فجاء بالمعطوف مجرورا على هذا التوهم ، وفى لسان العرب (أ م س) بحث لا بأس به فى كلمه «أمس» وموضع بنائها ومواضع إعرابها.

٢- أنشد ابن منظور هذا الشاهد صدر بيت ولم يذكر تتمته (باب الألف اللينه ٢٠ / ٣٢١) و «الأولاء» ههنا اسم إشاره ، وأصلها «أولاء» فزاد الألف واللام ، ولو لم يزدها لم يتأثر البيت ، فإن الوزن مستقيم بذكرها وبحذفها ، ولكنه مع هذا لا يخلو عن الضروره ، وذلك لأن أسماء الإشاره معرفه من غير حاجه إلى الألف واللام ، وكأنه قال : فإن هؤلاء يعلمونك كثير ، بل هى مما لازمتها من حين وضعها ، ومن ذلك قول الشاعر : فإن الألى بالطف من آل هاشم تآسوا فسنوا للكرام التآسيا ومن ذلك قول

خلف بن حازم : إلى النفر البيض الأولاء كأنهم صفائح يوم الروع أخلصها الصقل ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص غير أنه حذف الصله للعلم بها : نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا أى نحن الذين عرفوا بالشجاعه والإقدام وعدم المبالاه بالعدو ، فزياده «أل» فى «الأولاء» الموصوله زياده لازمه لا تفارقها ، سواء أكانت مقصوره كما فى البيت الأول أم كانت ممدوده كما فى البيتين بعده ، أما «أولاء» الإشاريه فأصل استعمالها أن تكون مجرده من أل ، وزياده أل فيها مما ألجأت إليه الضروره ، فاعرف هذا وتنبه له والله يرشدك.

[۱۴۲] أراد «أولاء» فكما أن زياده الألف واللام فى هـذه المواضع لا تـدل على جواز زيادتها فى اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال فى زيد الزّيد وفى عمرو العمرو ؛ لمجيئه شاذا ، فكذلك هاهنا ، وأما بعده عن القياس فقد بيّنّاه فى دليلنا ، والله أعلم.

ص: ۲۶۲

۴۴- مسأله : [القول فی إضافه العدد المرکب إلی مثله]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه لا یجوز أن یقال «ثالث عشر ثلاثه عشر».

وذهب البصریون إلی أنه یجوز أن یقال «ثالث عشر ثلاثه عشر».

أمّا الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا علی أنه لا یمکن أن یبنی من لفظ ثلاثه عشر فاعل ، وإنما یمکن أن یبنی من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذی هو الثلاثه ، ولا یمکن أن یبنی من لفظ العدد الثانی - وهو العشر - فذکر العشر مع ثالث لا وجه له.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن الأصل أن یقال «ثالث عشر ثلاثه عشر» وقد جاء عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقیاس - وهو الأصل - وجب أن یکون جائزا.

وأما الجواب عن کلمات الکوفیین : أما قولهم «إنه لا یمکن أن یبنی منهما فاعل ، وإنما یمکن أن یبنی من أحدهما» قلنا : هذا هو الحجه علیکم ؛ فإنه لما لم یمکن أن یبنی منهما وبنی من أحدهما احتیج إلی ذکر الآخر ؛ لیتمیز ما هو واحد ثلاثه مما هو واحد ثلاثه عشر ، فأتی باللفظ کله ، والله أعلم.

۱- انظر فی هذه المسأله : تصریح الشیخ خالد (۲ / ۳۵۷) وشرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۴ / ۶۴ بولاق).

۴۵- مسأله : [المنادى المفرد العلم ، معرب أو مبنىّ؟]

(۱)

ذهب الكوفيّون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنىّ على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبنىّ على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معرب [۱۴۳] له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق ، فأما المضاف فنصبناه لأنّا وجدنا أكثر الكلام منصوبا ؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره.

وأما الفرّاء فتمسّك بأن قال : الأصل فى النداء أن يقال «يا زيداه» ، كالندبه ؛ فيكون الاسم بين صوتين مديدين - وهما «يا» فى أول الاسم ، والألف فى آخره - والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر فى كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو «يا» فى أوله عن الثانى وهو الألف فى آخره ، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد ؛ لأن الألف لما حذفت وهى مراده معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقا بها ؛ أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو «جئت من قبل ومن بعد» أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، قال الله تعالى : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) [الروم : ۴] أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ؛ فكذلك هاهنا.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «لو كانت الألف فى آخر المنادى بمنزله المضاف

۱- انظر فى هذه المسأله : أسرار العربيه للمؤلف (ص ۹۰ ليدن) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ۱۵۹ ليبزج) وشرح رضى الدين على كافيه ابن الحاجب (۱ / ۱۲۰) وشرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۳ / ۱۱۹ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (۲ / ۲۰۸).

إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو «واقتّسروناه» لأنا نقول : نحن لا نجوّز ندبه الجمع الذى على هجاءين ؛ فلا يجوز عندنا ندبه «قنسرون» بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه.

قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال «إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو : يا عبد عمرو ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان ينبغى أن يقال : يا عبد عمرو - بالضم - لأن أصله : يا عبد عمراه» لأنا نقول : إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لأجل طوله ، بخلاف المفرد ، فبان الفرق بينهما.

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثانى حلّ محل ألف الندبه فى قولك «يا زيداه» والدال فى «يا زيداه» مفتوحه ، فبقيت الفتحه على ما كانت فى «يا عبد عمرو» كما كانت فى «يا زيداه» والمضموم هاهنا بمنزله المنصوب ، والمنصوب بمنزله المندوب ، ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداه.

قال : والذى يدل على أن المفرد بمنزله المضاف [۱۴۴] امتناع دخول الألف واللام عليه ، والذى يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه ؛ فلا يجوز أن يقال «يا زيد راكبا» ، والذى يدل على أنه بمنزله المضاف وإن أفرد حملك نعته على النصب نحو «يا زيد الظّريف» كما يحمل نعته على الرفع نحو : «يا زيد الظريف».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنىّ وإن كان يجب فى الأصل أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنيه ؛ فكذلك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما من ثلاثه أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنيه.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل فى «يا زيد» أن تقول : يا إيّاك ، أو يا أنت ؛ لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغى أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : «يا إياك» أو «يا أنت» كما قال الشاعر :

[۲۰۴](۱) يامرّ يا ابن واقع يا أنتا

أنت الذى طلّقت عام جعتا

۱- هذه خمسه أبيات من الرجز المشطور ، وهى لسالم بن داره يقولها فى مر بن واقع (انظر شرح التبريزى على الحماسه بتحقيقنا) وقد استشهد بالبيتين الأول والثانى رضى الدين فى باب النداء من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۲۸۹) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۵۷ و ۱۶۰ ليبزج) والأشمونى (رقم ۸۶۶) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۴۳۱) والاستشهاد به ههنا فى قوله «يامر يابن واقع» وفى قوله «يا أنتا» فإن النداء الثانى - وهو قوله «يا أنتا» - يدل على النداء الأول - وهو قوله «يامر يابن واقع» - فى معناه ، فيكون الاسم العلم المنادى واقعا موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبنى ، فيكون الواقع موقعه مبنيا أيضا ، قال ابن يعيش (ص ۱۶۰) «فإن قيل : فلم بنى ، وحق الأسماء أن تكون معربه؟ فالجواب أنه إنما بنى لوقوعه موقع غير

المتمكن ، ألا ترى أنه وقع موقع المضمر ، والمتمكنه من الأسماء إنما جعلت للغيبه ؛ فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه ، إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول : قمت ، والنداء حال خطاب ، والمنادى مخاطب ، فالقياس فى قولك يا زيد أن تقول : يا أنت ، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى صاحبه إذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنى ، فيناديه بالمكنى على الأصل فيقول : يا أنت ، قال الشاعر : * يامر يا ابن واقع يا أنتا* غير أن المنادى قد يكون بعيدا منك أو غافلا ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره ؛ فجئت بالاسم الذى يخصه دون غيره وهو زيد ، فوقع ذلك الاسم موقع المكنى ، فتبنيه لما صار إليه من مشاركه المكنى الذى يجب بناؤه» اه. واعلم أن العرب إذا استعملت الضمير فى النداء استعملته على وجهين : أحدهما أن يأتوا به ضميرا من ضمائر النصب فيقولوا «يا إياك» والثانى أن يأتوا به ضميرا من ضمائر الرفع فيقولوا «يا أنت» كما فى البيت المستشهد به.

حتّى إذا اصطبحت واغتبقتا

أقبلت معتادا لما تركتا

* قد أحسن الله وقد أسأتا*

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبنى ، وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضم لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم.

والوجه الثانى : أنه بنى على الضم فرقا بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسورا ، وإن كان مضافا إلى غيرك كان منصوبا ، فبنى على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف.

وإنما قلنا «إنه فى موضع نصب» لأنه مفعول ؛ لأن التقدير فى قولك «يا زيد» أدعو زيدا ، أو أنادى زيدا ، فلما قامت «يا» مقام أدعو عملت عمله ، والذى يدل [١۴۵] على أنها قامت مقامه من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخلها الإماله نحو «يا

زيد ، ويا عمرو» والإمامه إنما تكون فى الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها الإماله دلّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، والوجه الثانى : أن لام الجر تتعلق بها نحو «يا لزيد ، ويا لعمرو» فإن هذه اللام لام الاستغاثه ، وهى حرف جر ؛ فلو لم تكن «يا» قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرا كالفعل.

وذهب بعض البصريين إلى أن «يا» لم تقم مقام أدعو ، وأن العامل فى الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا ، والذى عليه الأكثرون هو الأول.

فإذا ثبت بهذا أنه منصوب ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا.

والذى يدل على أنه فى موضع نصب أنك تقول فى وصفه «يا زيد الظريف» بالنصب حملا على الموضع ، كما تقول «يا زيد الظريف» بالرفع حملا على اللفظ ، كما تقول «مررت بزيد الظريف والظريف» فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فكذلك هاهنا : نصب لأن المنادى المفرد فى موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل فى كل منادى ، ولهذا لمّا لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما فى النصب.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم «إن المنادى لا معرب له يصحبه» قلنا : لا نسلم ، وقد بيّنا ذلك فى دليلنا.

وقولهم «إنّا رفعناه» قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ وهل لذلك قطّ نظير فى العربيه؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا يستند إلى دليل؟! ثم نقول : ولم رفعتموه بلا تنوين؟ قولهم «ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق» قلنا : هذا باطل ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب ، وذلك الاسم الذى لا ينصرف.

وقولهم «إنّا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرته فى الكلام» قلنا : هذا يبطل بالمفرد ؛ فإنه كان ينبغى أن يحمل على النصب لكثرته فى الكلام ، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل.

وأما قول الفراء «إن الأصل فى النداء أن يقال يا زيداه [١۴۶] كالندبه» فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل.

وقوله «إن الألف المزيده فى آخره بمنزله المضاف إليه ، فلما حذفوها بنوه على الضم ، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد» قلنا : هذا يبطل

بالمنادى المضاف ، نحو «يا عبد عمرو» ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان يجب أن يقال «يا عبد عمرو» بالضم ؛ لأن أصله يا عبد عمراه.

قوله «إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لطوله» قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمه على حقها من تقدير الصوت فى أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق فى باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا اسمه قرعبلانه أو هزنبران أو أشناندانه وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم ، وإن كان أكثر حروفا من «يا عبد عمرو» فدل على بطلان ما ذهب إليه.

وأما جعله نصب المضاف مبنيا على فتح ما قبل الألف المزيده فى آخر المنادى فباطل أيضا بما إذا قال «يا خيرا من زيد» إذا كان مفردا مقصودا له ، فإنه لا يخلو : إما أن يحمل نصب خير على الألف التى تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال «على الألف» فكان ينبغى أن نقول «يا خيرا من (1) زيد» وهذا لا يقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصب دلّ على أنه لم يحمل على الألف ، وأنه محمول على غيره.

والذى يدل على بطلان ما ذهب إليه من جعله الألف فى آخر المنادى بمنزله المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو : «واقنسروناه» قولهم «نحن لا نجوّز ندبه الجمع الذى على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبه قنسرون بحذف النون ولا إثباتها» قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ؛ فإنه يجوز عندكم أن تقولوا : واقنسريناه ، وإن امتنع عندكم واقنسروناه ، وكلاهما لفظ الجمع.

وأما قوله «إن المفرد بمنزله المضاف ؛ بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه» قلنا : لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت ، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشاره إليه والإقبال عليه أغنت عن دخول الألف واللام عليه.

وأما قوله «الذى يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه» قلنا : [۱۴۷] لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه ، وذلك لأنا لو قلنا «يا زيد راكبا» على معنى الحال لكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، وإن لم يكن راكبا فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وقع بقوله «يا زيد» فإن لم يكن راكبا لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد

۱- أى من غير تنوين «خير».

نادى زيـدا بقوله «يا زيـد» وليس ذلك فى سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت «اضـرب زيـدا راكبا» فلم تجده راكبا لم يجز أن تضـربه ، على أنه قـد حكى أبو بكر بن السـراج عن أبى العبـاس المبرد أنه قـال : قلت لأبى عثمان المازنى : ما أنكرت من الحال للمـدعوّ؟ قـال : لم أنكر منه شـيئا ، إلا أن العرب لم تـدع على شـريطه ؛ فإنهم لا يقولون «يا زيـد راكبا» أى : نـدعوك فى هـذه الحاله ونمسك عن دعائك ماشـيا ؛ لأنه إذا قال «يا زيـد» فقـد وقع الدعاء على كل حال ، قلت : فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه فى غير هـذه الحـاله ، فقال : ألست تقول يا زيـد دعاء حقا؟ فقلت : بلى ، فقال : على ما تحمل المصـدر؟ قلت : لأن قولى يا زيـد كقولى أدعو زيدا ؛ فكأنى قلت : أدعو دعاء حقا ، فقال : لا أرى بأسا بأن تقول على هذا : يا زيد راكبا ، فالزم القياس ، قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغه :

[٢٠٥](١) قالت بنو عامر: خالوا بنى أسد ،

يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام

١- هذا البيت للنابغه الذبيانى كما قال المؤلف ، وكان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم النابغه أن يقاطعوا بنى أسد ، فجهلهم النابغه فى ذلك ، والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٣٤٦) ورضـى الدين فى أول باب المنادى من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٢٨٥) ومعنى «خـالوا بنى أسـد» أى تـاركوهم وقـاطعوهم ، وحرفيته خلوا بينهم وبين أنفسـهم ولاـ تكونوا معهم ، ومنه قـالوا للمرأه المطلقه «خليه» وقـالوا «خليت النبت» أى قطعته ، وقوله «يـا بؤس للجهـل» معنـاه مـا أبـأس الجهـل على صاحبه وأضـره له ، والاستشـهاد بـالبيت ههنـا فى قوله «يا بؤس للجهل ضـرارا» فإن هـذه الكلمه حال ، وقـد جعله المبرد حالا من المضاف الـذى هو المنـادى ، ومن المعلوم أن العامـل فى الحال هو العامل فى صاحبها ؛ فيكون العامل فى هـذه الحال هو العامل فى المنادى - وهو حرف النـداء النـائب منـاب أدعو - وكـأنه قـال : أدعو بؤس الجهـل أدعوه حال كونه ضـرارا لأقوام ، ومن العلماء من جعل هـذه الحال من المضاف إليه الذى هو الجهل ؛ فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل فى صاحبه ، ومن هؤلاء رضى الدين فى شرح الكافيه والأعلم الشـنتمرى ، قال رضى الدين (١ / ١٢٠) : «واعلم أنه قـد ينصب عامل المنادى المصـدر اتفاقا نحو : يا زيد دعـاء حقـا ، وأجـاز المبرد نصـبه للحـال نحو : يا زيـد قائما ، إذا ناديته فى حال قيامه ، قال : ومنه قوله : * يا بؤس للجهل ضـرارا لأقوام* والظاهر أن عامله بؤس الـذى بمعنى الشده ، وهو مضاف إلى صاحب الحال - أعنى الجهل - تقديرا ؛ لزياده اللام ؛ فهو مثل : أعجبنى مجىء زيـد راكبا» اه فأنت ترى أنه بعـد أن نقل مـذهب المبرد اسـتظهر غيره وهو الـذى حكيناه عنه ، وقال الأعلم «ونصب ضـرارا على الحال من الجهل» اه ، والاستشـهاد الثانى بهـذه الجمله فى زياده اللام وإقحامها بين المضاف الذى هو بؤس والمضاف إليه الذى هو الجهل ، قال سـيبويه «ومثل هذا قول الشاعر إذا اضـطر : * يا بؤس للجهل ضـرارا لأقوام* حملوه على أن اللام لو لم تجىء لقلت : يا بؤس الجهل» يريـد أن الشاعر مع مجىء اللام ترك التنوين ؛ لأنه قـدر اللام غير موجوده وأن الاسـم مضاف إلى ما بعده ، وقال الأعلم «الشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه فى قوله يا بؤس للجهل ، توكيدا للإضافه» اه.

وقوله «والـذى يـدل على أنه بمنزله المضـاف وإن أفرد حملك نعته على النصب نحو يا زيـد الظريف كما يحمل نعته على الرفع نحو يا زيد الظريف» قلنا : لا نسلّم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزله المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيا على الضم فهو فى موضع نصب لأـنه مفعول ؛ فنصب وصـفه حملا على الموضع كما رفع حملا على اللفظ ، وحمل الوصف والعطف على الموضع جـائز فى كلاـمهم كمـا يحمـل على اللفظ ؛ ولهـذا يجوز بالإجماع «ما جاءنى من أحـد غيرك» بالرفع ، كما يجوز بالجرّ ، قال الله تعالى : (ما لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ) [الأعراف : ٥٩] بالرفع والجرّ ؛ فالرفع على الموضع ، والجرّ على اللفظ.

قال الشاعر :

حتّى تهجّر فى الرّواح وهاجها

طلب المعقّب حقّه المظلوم [١۴۵]

[١۴٨] فرفع «المظلوم» وهو صـفه للمجرور الـذى هو «المعقّب» حملاـ على الموضع ؛ لأـنه فى موضع رفع بـأنه فاعـل ، إلاـ أنه لما أضـيف المصـدر إليه دخله الجرّ للإضـافه ، وكـذلك يجوز أيضا الحمل على الموضع فى العطف نحو «مررت بزيـد وعمرا» كما يجوز «وعمرو» قال الشاعر :

[٢٠۶](١) فلست بذى نيرب فى الصّديق

ومنّاع خير وسبّابها

ولا من إذا كان فى جانب

أضاع العشيره فاغتابها

١- هذان البيتان من كلام عدى بن خزاعى ، وقد رواهما صاحب الصحاح (ن ر ب) كما رواهما المؤلف ، ولكن ابن منظور نقل عن ابن برى أن صواب الإنشاد هكذا : ولست بذى نيرب فى الكلام ومناع قومى وسبابها ولا من إذا كان فى معشر أضاع العشيره واغتابها ولكن أطاوع ساداتها ولا أعلم الناس ألقابها والنيرب - بوزن جعفر وكوثر - الشر والنميمه ، وتقول «نيرب الرجل» - مثل بيطر مما ألحق بدحرج بزياده الياء - تريد سعى ونم ، وتقول «نيرب الكلام» تريد خلطه ، ورجل نيرب ، ورجل ذو نيرب ؛ أى ذو شر ونميمـه ، ومحـل الاستشـهاد قـوله «ومنـاع خير» على مـا رواه المؤلـف ؛ فـإن الروايـه فى هـذه الكلمـه وردت بنصـب «منـاع» المعطوف على قوله «بـذى نيرب» الـذى هو خبر ليس مزيـدا فيه الباء ، وإنما أتى الشاعر بالمعطوف منصوبا لأن موضع المعطوف عليه النصب لكونه خبر ليس ، وهذه الباء الداخله عليه زائده لا عمل لها إلا فى اللفظ.

وقال الآخر وهو عقيبه الأسدى :

[۲۰۷](۱) معاوى إنّنا بشر فأسجح

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فنصب «الحديـد» حملاـ على موضع «بالجبال» لأن موضـعها النصب بأنها خبر ليس ، ومن زعم أن الروايه «ولا الحديـد» بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذى بعده :

أدبروها بنى حرب عليكم

ولا ترموا بها الغرض البعيدا

والرويّ المخفوض لا يكون مع الرويّ المنصوب فى قصيده واحده ؛ وقال العجاج :

[۲۰۸](۲) كشحا طوى من بلد مختارا

من يأسه اليائس أو حذارا

۱- هـذا البيت والبيت الذى رواه المؤلف بعد قليل على أنه تال لهذا البيت لتبيين قافيه الكلمه وأنها منصوبه ، هما من كلام لعقيبه بن هبيره الأسدى يقوله لمعاويه بن أبى سـفيان يشـكو إليه جور عماله ، وهما من شواهد سـيبويه (۱ / ۳۴ و ۳۵۲ و ۳۷۵ و ۴۴۸) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۷۴۰) ورضى الدين فى أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۳۴۳) واعلم أولا أن قصيده عقيبه بن هبيره الأسدى رويها مجرور ، وهى تروى هكذا : معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديـدا أكلتم أرضـنا فجرزتموها فهل من قائم أو من حصـيد أتطمع فى الخلود إذا هلكنا وليس لنا ولا لك من خلود؟ وقد روى سـيبويه البيتين اللـذين رواهمـا المؤلف بـالنصب ، وقـال الأـعلم «وقـد رد على سـيبويه روايه البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصـيده مجروره معروفه ، وبعده ما يدل على ذلك ، وهو قوله : * أكلتم أرضـنا فجرزتموها - البيت* وسيبويه غير متهم فيما نقله روايه عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصـيده منصوبه غير هـذه المعروفه ، أو يكون الـذى أنشـده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه ، فيكون الاحتجاج بلغه المنشد ، لا بقول الشاعر» اه كلامه ، ومنه يتبين أن الذى كان فى نسـخه كتاب سـيبويه التى كانت بيـد الأـعلم بيت واحـد ؛ فالظـاهر أن نقله كتـاب سـيبويه أضـافوا البيت الثانى ليظهر أن ثمه قصـيده بالنصب وأن البيت من هـذه القصيده ، ومحل الاستشهاد قوله «ولا الحديدا» حيث نصب المعطوف نظرا إلى موضع المعطوف عليه ، قال سيبويه «ومما جاء من الشـعر فى الإجراء على الموضع قول عقيبه الأسدى ، وأنشد البيتين» اه وقال الأعلم : «استشهد به على جواز المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى لسنا بالجبال ولسنا الجبال واحد» اه.

۲- الكشح - بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين الخاصره إلى الضـلع الخلف ، وهو موضع السيف من المتقلد ، ويقال «طوى

فلان كشحه على الأمر» إذا استمر ودام عليه ، ويقال «طوى كشحه عنا» إذا ذهب وقطع أواصر الرحم قال الشاعر : طوى كشحا خليلك والجناحا لبين منك ، ثم غدا صراحا ويقال «طوى فلان كشحا على ضغن» إذا عاداك وفاسدك ، قال زهير : وكان طوى كشحا على مستكنه فلا هو أبداها ولم يتجمجم ومحل الاستشهاد هنا قوله «أو حذرا» حيث عطف هذا المنصوب على قوله «يأسه اليائس» المجرور لكون محل هذا المجرور النصب لكونه مفعولا لأجله ، وقد علمت أن المفعول لأجله يجوز جره بحرف جر دال على التعليل ولو استوفى شروط النصب ، ألا ترى أنه لو لم يأت بمن لكان يقول : يأسه اليائس أو حذارا ، فينصب المعطوف والمعطوف عليه جميعا؟ وقد ذكرنا لك جمله من الشواهد للعطف على المحل تجرى فى أبواب مختلفه فى شرح الشاهد رقم ١١٦ فارجع إليها إن شئت.

وقال الآخر :

[۲۰۹](۱) فإن لم تجد من دون عدنان والدا

ودون معدّ فلتزعك العواذل

وقال الآخر أيضا :

[۲۱۰](۲) ألا حيّ ندمانی عمير بن عامر

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

۱- هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعه العامری ، وقد استشهد به سيبويه (۱ / ۳۴) ورضی الدين فی أثناء باب توابع المنادی ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۱ / ۳۳۹) وابن هشام فی مغنی اللبيب (رقم ۷۳۳) وانظر شرح شواهد المغنی للسيوطی (ص ۵۵) ومحل الاستشهاد قوله «ودون معد» حيث عطف «دون» هذه المنصوبه على «دون» السابقه المجروره ؛ لكون محل الأولى المجروره هو النصب ؛ فإن المجرور بحرف الجر مفعول به فی المعنی ، ألا ترى أن العامل هنا - وهو قوله «تجد» يتعدى إلى ثانی مفعوليه بنفسه تاره وبحرف الجر تاره آخرى ، قال الأعلم : «حمل دون الآخره على موضع الأولى لأن معنى لم تجد من دون عدنان ولم تجد دون عدنان واحد» اه. وقال ابن هشام فی المغنی (ص ۴۷۳ بتحقيقنا) : «وللعطف على المحل ثلاثه شروط : الأول إمكان ظهوره فی الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز فی ليس زيد بقائم وما جاءنی من امرأه أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع ؛ فعلى هذا لا يجوز : مررت بزيد وعمرا ، خلافا لابن جنی ؛ لأنه لا يجوز فی الفصيح : مررت زيدا ، ولا تختص مراعاه الموضع بأن يكون العامل فی اللفظ زائدا كما مثلنا ، بدليل قوله : * فإن لم تجد من دون عدنان والدا* البيت وأجاز الفارسی فی قوله تعالى : (وَأُتْبِعُوا فِی هذِهِ الدُّنْيا لَعْنَهً وَيَوْمَ الْقِيامَهِ) أن يكون (يَوْمَ الْقِيامَهِ) عطفا على محل (هذِهِ) لأنه محله النصب» اه المقصود منه بتصرف يسير جدا.

۲- الندمان - ومثله النديم - الذی يجالسك ويشاربك ، وقال الشاعر : وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت وقد تغورت النجوم والاستشهاد بالبيت فی قوله «أو غدا» حيث جاء به منصوبا تبعا لمحل «اليوم» الذی هو المعطوف عليه ؛ على مثال ما قلنا فی شرح الشواهد السابقه ، ومن العلماء من خرج هذا البيت على أن «من» فی قوله «من اليوم» زائده ؛ فيكون «اليوم» منصوبا على الظرفيه ، وعلامه نصبه فتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، وسيذكر المؤلف هذا التخريج فی آخر المسأله ۵۴.

فنصب «غدا» حملا على موضع «من اليوم» وموضعها نصب.

والشواهد على الحمل على الموضع فى الوصف والعطف أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تستقصى ، والله أعلم.

ص: ٢٧٣

۴۶- مسأله : [القول فی نداء الاسم المحلّی بأل]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه یجوز نداء ما فیه الألف واللام نحو «یا الرجل ویا الغلام» ، وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن [۱۴۹] قالوا : الدلیل علی أنه جائز أنه قد جاء ذلک فی کلامهم ، قال الشاعر :

[۲۱۱](۲) فیا الغلامان اللّذان فرّا

إیّاکما أن تکسبانی شرّا

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۷۱ لیبزج) وکتاب سیبویه (۱ / ۳۱۰) وشرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۳ / ۱۲۵) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۲ / ۲۱۶) وأسرار العربیه للمؤلف (ص ۹۳ لیدن) وشرح رضی الدین علی الکافیه (۱ / ۱۲۸ و ۱۳۲).

۲- هذان بیتان من الرجز المشطور ، وقد استشهد بهما ابن یعیش فی شرح المفصل (ص ۱۷۲) ورضی الدین فی أثناء باب توابع المنادی من شرح الکافیه (۱ / ۱۳۲) وشرحهما البغدادی فی الخزانه (۱ / ۳۵۸ بولاق) والأشمونی (رقم ۸۷۹) وابن عقیل (رقم ۳۰۹) وقوله «إیاکما أن تکسبانی شرا» روی فی مکانه «إیاکما أن تعقبانا شرا» وهو تحذیر ، وتقدیره : احذرا من أن تکسبانی شرا ، ویجوز فی حرف المضارعه فی «تکسبانی» الفتح علی أنه مضارع کسب الثلاثی والضم علی أنه مضارع أکسب ، وکل أهل اللغه یجیزون أن تقول «کسب زیدا مالا ، أو علما» إلا ابن الأعرابی فإنه کان یوجب أن تقول «أکسبت زیدا مالا» بالهمزه. ومحل الاستشهاد قوله «فیا الغلامان» حیث جمع بین حرف النداء وأل ، والبصریون یقررون أن الجمع بین حرف النداء وأل جائز فی موضعین : أحدهما فی نداء اسم الله تعالی فی نحو قولک «یا الله» وثانیهما فیما تحکیه من الجمل نحو أن تسمی رجلا «الرجل منطلق» ، وفیما عدا هذین لا یجوز الجمع بین حرف النداء وأل فی الاختیار ، وأما الکوفیون فقد أجازوا ذلک اعتمادا علی ما ورد منه فی نحو البیت المستشهد به ، ونحو قول الآخر وهو من شواهد الأشمونی (رقم ۸۷۸) : عباس یا الملک المتوج والذی عرفت له بیت العلا عدنان

فقال «يا الغلامان» فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام.

وقال الآخر :

[٢١٢](١) فديتك يا الّتى تيّمت قلبى

وأنت بخيله بالودّ عنّى

فقال «يا التى» فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ؛ فدلّ على جوازه.

والذى يدل على صحه ذلك أنّا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول فى الدعاء «يا الله اغفر لنا» والألف واللام فيه زائدان ؛ فدل على صحه ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ، و «يا» تفيد التعريف ، وتعريفان فى كلمه لا يجتمعان ؛ ولهذا

١- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٣١٠) والزمخشرى فى المفصل (رقم ٣٥ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ١٧٢) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ٩٣) ورضى الدين فى شرح الكافيه (١ / ١٣٢) وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٣٥٨) وقوله «فديتك» قد روى «من أجلك يا التى» بإلقاء حركه الهمزه من «أجلك» وهى الفتحه على النون قبلها وحذف الهمزه ، و «تيمت قلبى» أى استعبدته وأذللته ، وقوله «بالود» هو كذلك فى كتاب سيبويه وشرح الأعلم ، وورد فى المفصل «بالوصل» ومحل الاستشهاد قوله «يا التى» حيث جمع بين حرف النداء وأل ، مع أن أل فى هذه الكلمه لازمه لا يجوز إسقاطها ؛ لأنها لازمتها من حال الوضع ، ولهذا يزعم البصريون أن هذا البيت أخف شذوذا من البيت السابق (رقم ٢١١) لأن الألف واللام فى قول الشاعر «فيا الغلامان» ليسا بلازمين ، قال الأعلم : «الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام فى قوله «يا التى» تشبيها بقولهم «يا الله» للزوم الألف واللام لها ، ضروره ، ولا يجوز ذلك فى الكلام» اه. وقال ابن يعيش «وأما بيت الكتاب : * من أجلك يا التى تيمت قلبى - إلخ» فشاذ قياسا واستعمالا ، فأما القياس فلما فى نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر ، وأما الاستعمال فظاهر ، فإنه لم يأت منه إلا ما ذكر ، وهو حرف أو حرفان ، ووجه تشبيهه بيا الله من جهه لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله ، والفرق بينهما أن الذى والتى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك : يا زيد الذى فى الدار ويا هند التى أكرمتنى ، ويقع صفه لأيها ، نحو قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) و (يا أَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ) وليستا اسمين ، ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى ؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو» اه. وقال أبو سعيد السيرافى : «كان أبو العباس لا يجيز يا التى ، ويطعن على البيت ، وسيبويه غير متهم فيما رواه ، ومن أصحابنا من يقول : إن قوله يا التى تيمت قلبى على الحذف ، كأنه قال : يأيها التى تيمت قلبى ، فحذف ، وأقام النعت مقام المنعوت» اه.

لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميه فى الاسم المنادى العلم نحو «يا زيد» بل يعرّى عن تعريف العلميه ويعرّف بالنداء ؛ لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميه ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميه فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى ، وذلك لأن تعريف النداء بعلامه لفظيه ، وتعريف العلميه ليس بعلامه لفظيه ، وتعريف الألف واللام بعلامه لفظيه ، كما أن تعريف النداء بعلامه لفظيه ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميه وأحدهما بعلامه لفظيه والآخر ليس بعلامه لفظيه فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامه لفظيه كان ذلك من طريق الأولى (1).

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* فيا الغلامان اللّذان فرّا*

(٢١١) فلا حجّه لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه «فيا أيها الغلامان» فحذف الموصوف وأقام الصفه مقامه ، وكذلك قول الآخر :

* فديتك يا الّتى تيّمت قلبى*[٢١٢]

حذف الموصوف وأقام الصفه مقامه ، على أن هذا قليل ، إنما يجىء فى الشعر ؛ [١٥٠] فلا يكون فيه حجّه ، على أنه سهّل ذلك أن الألف واللام من «التى» لا تنفصل منها ، فنزلت بعض حروفها الأصليه ، فيتسهل دخول حرف النداء عليها.

وأما قولهم «إنّا نقول فى الدعاء يا أللّه» فالجواب عنه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن الألف واللام عوض عن همزه «إله» فتنزلت منزله حرف من نفس الكلمه ، وإذا تنزّلت منزله حرف من نفس الكلمه جاز أن يدخل حرف النداء عليه ، والذى يدل على أنها بمنزله حرف من نفس الكلمه أنه يجوز أن يقال فى النداء «يا

١- هذه إحدى ثلاث علل ذكرها البصريون وأنصارهم ، والعله الثانيه أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبه ؛ لأن العهد يكون بين اثنين - هما المتكلم والمخاطب - فى شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان ، والعله الثالثه أن المنادى المقرون بأل إما أن يبنى وإما أن يعرب ، وكلاهما مشكل ، أما البناء فوجه إشكاله من جهتين : الأولى أن الألف واللام من خصائص الأسماء ؛ فهى تبعد الاسم من شبه الحرف الذى هو عله البناء ، والجهه الثانيه أن الألف واللام معاقبه للتنوين ، فهى كالتنوين ، فكأن الاسم المقترن بهما منون فمن أجل ذلك استكرهوا دخول الألف واللام مطردا فى المنادى المبنى ، وأما الإعراب فوجه إشكاله أن العله التى من أجلها بنوا المنادى - وهى وقوع المنادى موقع الضمير ، ومشابهته الضمير فى الإفراد والتعريف - موجوده فى ذى الألف واللام إذا نودى ، فكيف يعرب؟

أللّه» بقطع الهمزه ، قال الشاعر :

[۲۱۳](۱) مبارك هو ومن سمّاه

على اسمك اللهمّ يا أللّه

ولو كانت كالهمزه التى تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصوله ، فلما جاز فيها هاهنا القطع دلّ على أنها نزلت منزله حرف من نفس الكلمه ، كما أن الفعل إذا سمى به فإنه تقطع همزه الوصل منه نحو اضرب واقتل ، تقول «جاءنى إضرب ، ورأيت إضرب ، ومررت بإضرب» و «جاءنى أقتل ، ورأيت أقتل ، ومررت بأقتل (۲)» بقطع الهمزه - ليدل على أنها ليست كالهمزه التى كانت فى الفعل قبل التسميه ، وأنها بمنزله حرف من نفس الكلمه ، فكذلك هاهنا.

والذى يدل على ذلك أنهم لو أجروا هذا الاسم مجرى غيره مما فيه ألف ولام لكانوا يقولون «يا أيها الله» كما يقولون «يا أيها الرجل» : إما على طريق الوجوب عندنا ، أو على طريق الجواز عندكم ، فلما لم يجز أن يقال ذلك على كل حال دلّ على صحّه ما ذهبنا إليه.

۱- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (أل ه) ولم يعزهما ، والاستشهاد بهما فى قوله «يا أللّه» حيث ورد لفظ الجلاله منادى مقطوع الهمزه وقد زعم المؤلف - تبعا لأنصار البصريين - أن قطع الهمزه يدل على أنها نزلت من اللفظ الكريم منزله جزء منه ، وإلا لجاءت همزه وصل غير مقطوعه ؛ لكونها فى الأصل همزه أل المعرفه ، وهمزه أل المعرفه همزه وصل كما هو معروف ، وفى كل دعوى من هذه الدعاوى الكثيره مقال ، قال ابن منظور «الفراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الميم : يا أللّه اغفر لى - بهمزه - ومنهم من يقول : يا الله - بغير همز - فمن حذف الهمزه فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه ، ومن همزها توهم الهمزه من الحرف ؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزه ، قال : * مبارك هو ومن سماه - البيت*» اه كلامه.

۲- من ذلك قول الراعى ، وهو من شواهد المفصل (رقم ۲ بتحقيقنا) : أشلى سلوقيه باتت وبات بها بوحش إصمت فى أصلابها أود أشلى : أى أغرى ، وأنكر ثعلب مجىء أشلى بمعنى أغرى ، وهو محجوج بمثل هذا البيت ، وسلوقيه : أى كلابا منسوبه إلى سلوق ، وإصمت : اسم علم على بريه بعينها ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته ببلده إصمت ، أى فى بلد قفر ، وفى أصلابها أود : أى فى وسط ظهورها اعوجاج ، والاستشهاد به فى قوله «إصمت» فإن أصله فعل أمر من صمت يصمت صماتا ، فسمى به مكان معين ، وقد غيروه حين النقل من فعلى الأمر إلى العلميه ثلاثه تغييرات : التغيير الأول أنهم قطعوا همزه فصيروها همزه قطع بعد أن كانت همزه وصل ، الثانى أنهم كسروا ميمه بعد أن كانت مضمومه ، والثالث أنهم حركوا آخره بعد أن كان ساكنا.

والوجه الثانى : أن هذه الكلمه كثر استعمالها فى كلامهم ؛ فلا يقاس عليها غيرها.

والوجه الثالث : أن هـذا الاسم علم غير مشـتقّ أتى به على هـذا المثال من البناء من غير أصل يردّ إليه ؛ فينزل منزله سائر الأسـماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك هاهنا.

والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم.

ص: ٢٧٨

۴۷- مسأله : [القول فی المیم فی «اللهمّ» أعوض من حرف النداء أم لا؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن المیم المشدده فی «اللهمّ» لیست عوضا من «یا» التی للتنبیه فی النداء. وذهب البصریون إلی أنها عوض من «یا» التی للتنبیه فی النداء ، والهاء مبنیّه علی الضم لأنه نداء.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن الأصل فیه «یا أللّه أمّنا بخیر» إلا أنه لما کثر فی کلامهم وجری علی ألسنتهم حذفوا بعض الکلام طلبا للخفه ، والحذف فی کلام العرب لطلب الخفه کثیر ، ألا تری أنهم قالوا «هلمّ ، وویلمّه» والأصل فیه : هل أمّ ، وویل أمه ، وقالوا «أیش» والأصل : أیّ شیء. وقالوا «عم صباحا» والأصل : انعم صباحا. وهذا کثیر فی کلامهم.

قالوا : والذی یدل علی أن المیم المشدده لیست عوضا من «یا» أنهم یجمعون بینهما ، قال الشاعر :

[۲۱۴](۲) إنّی إذا ما حدث ألمّا

أقول : یا اللهمّ ، یا اللهمّا

۱- انظر فی هذه المسأله : لسان العرب (أل ه) وشرح الکافیه (۱ / ۱۳۲) وشرح المفصل لابن یعیش (ص ۱۸۱) وشرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۳ / ۱۲۶ بولاق) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۲ / ۲۱۷ بولاق).

۲- هذان بیتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور فی لسان العرب (أل ه) ورضی الدین فی شرح الکافیه (۱ / ۱۳۲) وشرحهما البغدادی فی الخزانه (۱ / ۳۵۸) وأنشدهما الأشمونی (رقم ۸۸۰) وابن عقیل (رقم ۳۱۰) وابن هشام فی أوضح المسالک (رقم ۴۳۹) وابن یعیش (ص ۱۸۱) والحدث - بالتحریک ما یحدث من الأمور ، ومحل الاستشهاد هنا قوله «یا اللهم» حیث جمع الشاعر بین حرف النداء والمیم المشدده فی نداء لفظ الجلاله ، واعلم - أولا أن نداء لفظ الجلاله قد ورد علی عده أوجه ؛ الوجه الأول - وهو الأصل ، والأکثر استعمالا - أن تقول : یا أللّه ، تدخل حرف النداء علی الاسم الجلیل ، وتقطع الهمزه ، والوجه الثانی : أن تقول : یا الله ، تدخل حرف النداء علی الاسم العظیم ، وتجعل همزته همزه وصل ، وقد سبق ذکر هذین الوجهین فی شرح الشاهد السابق (رقم ۲۱۳) والوجه الثالث : أن تقول : اللهم ، تحذف حرف النداء وتأتی فی آخر الاسم الکریم بمیم مشدده ، وقد اختلف النحاه فی هذه المیم المشدده ؛ فقال البصریون وأنصارهم : هی عوض عن حرف النداء ، وقال قوم - منهم الفراء - هذه المیم المشدده بقیه کلمه ، وأصل العباره : یا الله أمنا بخیر ، وقد أنکر ذلک الزجاج ، وشنع علی القائل به ، فمن ذهب إلی أن المیم المشدده عوض عن حرف النداء قال : لا یجمع بین حرف النداء والمیم المشدده فی الکلام ، فإن ورد ذلک فی شعر فهو شاذ لا یقاس علیه ، لأنه لا یجمع بین العوض والمعوض عنه ، ومن هؤلاء شیخ المحققین ابن مالک الذی یقول فی الخلاصه (الألفیه) : والأکثر اللهم ، بالتعویض وشذ یا اللهم فی قریض ومن ذهب مذهب الفراء لم ینکر الجمع بین

الميم المشددة وحرف النداء ، والوجه الرابع : أن تقول : لاـ هم ، فتحذف حرف النداء وأل من أول الاسم الكريم ، وتجىء بالميم المشددة فى آخره ، ومنه قول الراجز : لاـ هم إن كنت قبلت حجتج فلاـ يزال شاحج يأتيك بج يريد : إن كنت قبلت حجتى ويأتيك بى ، فأبدل الياء جيما ، وأكثر هذه الوجوه هو الوجه الثالث ، وهو الذى ورد استعماله فى القرآن الكريم ، نحو قوله سبحانه : (قُلِ اللهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ).

وقال الآخر :

[۲۱۵](۱) وما عليك أن تقولى كلّما

صلّيت أو سبّحت : يا اللهمّ ما

* أردد علينا شيخنا مسلّما*

وقال الآخر :

[۲۱۶](۲) * غفرت أو عذّبت يا اللهمّا*

۱- هذه ثلاثه أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور فى اللسان (أل ه) ورضى الدين فى شرح الكافيه (۱ / ۱۳۲) وشرحها البغدادى فى الخزانه (۱ / ۳۵۹) و «ما» فى قوله (وما عليك) استفهاميه تقع مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والمعنى : أى شىء عليك؟ وسبحت : أى نزهت ربك وعظمته وقدسته. أو قلت : سبحان الله. وصليت : دعوت ، وشيخنا : أراد أبانا ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس : تقول بنتى وقد قربت مرتحلا يا رب جنب أبى الأوصاب والوجعا عليك مثل الذى صليت ؛ فاغتمضى نوما ، فإن لجنب المرء مضطجعا ومحل الاستشهاد قوله «يا اللهم ما» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشدده ، ولم يكتف بذلك ، بل زاد ميما مفرده بعد الميم المشدده ، وقد بيّنا أقوال العلماء فى الجمع بين حرف النداء والميم فى شرح الشاهد السابق (۲۱۴).

۲- هذا بيت من مشطور الرجز ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به فى قوله «يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشدده فى آخر لفظ الجلاله ، والكلام فيه على نحو ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقه.

فجمع بين الميم و «يا» ولو كانت الميم عوضا من «يا» لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل «يا ألله» إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا «يا» ووجدنا الميم حرفين و «يا» حرفين ، ويستفاد من قولك «اللهمّ» ما يستفاد من قولك «يا ألله» دلّنا ذلك على أن الميم عوض من «يا» ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت «يا» ؛ فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى ضروره الشعر ، على ما سنبين فى [١٥٢] الجواب إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين (١) : أما قولهم «إن الأصل يا ألله أمّنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام لكثره الاستعمال» قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثه أوجه :

الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا ألله أمّنا بخير لكان ينبغى أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير ، وفى وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده.

والوجه الثانى : أنه يجوز أن يقال «اللهمّ أمّنا بخير» ولو كان الأول يراد به «أمّ» لما حسن تكرير الثانى ؛ لأنه لا فائده فيه.

والوجه الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدى عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال «اللهم العنه ، اللهمّ أخزه ، اللهم أهلكه» وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : (وَإِذْ قالُوا اللهُمَّ إِنْ كانَ هذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً مِنَ السَّماءِ أَوِ ائْتِنا بِعَذابٍ أَلِيمٍ) [الأنفال : ٣٢] ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير : أمّنا بخير ، إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجاره من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجاره من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم.

وهذا الوجه عندى ضعيف ، والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآيه أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطيه إلى جواب فى قوله : (إِنْ كانَ هذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ) [الأنفال : ٣٢] وكانت تسد مسدّ الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب فى قوله : (فَأَمْطِرْ عَلَيْنا) [الأنفال : ٣٢] دل أنها ليست من الفعل.

١- انظر رد الزجاج على ما ذهب إليه الفراء من أن أصل «اللهم» يا ألله أمنا بخير ، فى لسان العرب (أل ه).

ويحتمل عندى وجها رابعا : أنه لو كان الأصل «يا أللّه أمّنا بخير» لكان ينبغى أن يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجز أن يقال إلا «اللهم ارحمنا» ولم يجز «وارحمنا» دلّ على فساد ما ادعوه.

وأما قولهم «إن هلم أصلها هل أم» قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها «ها الم» فاجتمع ساكنان : الألف من «ها» واللام من «الم» فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ونقلت ضمه الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت إحدى الميمين فى الأخرى ، فصار هلمّ.

وقولهم «الدليل على أن الميم ليست عوضا من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله :

إنى إذا ما حدث ألما

أقول يا اللهم يا اللهما [٢١٤]

[١٥٣] وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلما

سبّحت أو صليت يا اللهم ما» [٢١٥]

فنقول : هذا الشعر لا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجه ، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضروره الشعر ، وسهّل الجمع بينهما للضروره أن العوض فى آخر الاسم ، والمعوض فى أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز فى ضروره الشعر ، قال الشاعر :

[٢١٧](١) هما نفثا فى فىّ من فمويهما

على النّابح العاوى أشدّ رجام

١- هذا البيت آخر قصيده للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها إبليس وابنه ، وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٨٣ و ٢٠٢) وقد أنشده ابن منظور (ف م م - ف وه) وعزاه إليه فى المرتين ، واستشهد به رضى الدين فى باب الإضافه من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٢٦٩) وكان رجل من موالى باهله قد أعطى الفرزدق نحى سمن على أن يهب له أعراض قومه - يعنى يتركهم ولا يهجوهم - فقال هذه القصيده (انظر الديوان ٧٦٩ - ٧٧١) وقوله «هما نفثا» روايه الديوان «هما تفلا» وضمير المثنى يعود إلى إبليس وابنه اللذين ذكرهما فى قوله قبل بيت الشاهد : وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كل غلام وقوله «أشد رجام» أشد هنا أفعل تفضيل مضاف إلى ما بعده ، ووقع فى الديوان «أشد لجامى» على أن «أشد» فعل مضارع ، ولعله تحريف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «فمويهما» فإن هذا مثنى الفم مضافا إلى ضمير الغائبين ، وللعلماء فيه كلام نلخصه لك فيما يلى : أكثر العلماء على أن أصل الفم «فوه» بدليل قولهم : تفوه فلان بكذا ، وقولهم : فلان أفوه من فلان ، وفلان مفوه ، مثل

مكرم ، ثم حذفوا الهاء اعتباطا ، ولم يعوضوا منها شيئا ، ثم حذفوا الواو وعوضوا منها الميم فصار «فم» على وزن «فع» وإذا ثنيت الفم بعد رده إلى أصله قلت «فوهيهما» ولكن الشاعر قال «فمويهما» فأبقى الميم التى قصدوا بها التعويض عن الواو المحذوفه من المفرد ، وأعاد الواو التى هى عين الكلمه ، فجمع بذلك بين العوض - وهو الميم - والمعوض عنه وهو الواو ، ومن المعلوم أن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يقع فى كلام العرب ، وقد حاول أبو على أن يتخلص من هذا المأزق مع البقاء على ما أصّلوه من قاعده عدم الجمع بين العوض والمعوض منه ؛ لهذا قال : «ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تكون الواو فى فمويهما لاما فى موضع الهاء من أفواه ، وتكون الكلمه تعتقب عليها لامان : هاء مره ، وواو أخرى ، فجرى هذا مجرى سنه وعضه ، ألا ترى أنهما فى قول سيبويه واوان ، بدليل : سنوات ، وأسنتوا ، ومساناه ، وعضوات ، وتجدهما فى قول من قال : ليست بسنهاء ، وبعير عاضه ، هاءين؟» اه ، وهذا الكلام يحتمل وجهين ؛ الوجه الأول : أن يكون يريد أن الميم عوض عن الهاء التى هى لام الكلمه ، وقد قدمها عن مكانها الأصلى قال الجوهرى «وقالوا فى التثنيه : فموان ، وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفا آخر محذوفا وهو الهاء ، كأنهم جعلوا الميم فى هذه الحال عوضا عنها ، لا عن الواو» اه ، وفيه بعد. والوجه الثانى : أن يكون أراد أن أصل الفم فمو ، فالميم عين الكلمه والواو لامها ، وتقلب هذه الواو ألفا فى المفرد لتحركها وانفتاح ما قبلها فتقول : فما ، كما تقول : عصا ، وعلى هذا قول الراجز : يا حبذا وجه سليمى والفما والجيد والنحر وثدى قد نما قال ابن برى «وقد جاء فى الشعر فما مقصوره مثل عصا ، وعلى ذلك جاء تثنيته فموان» اه ، وعلى هذا يكون «والفما» فى قول الراجز اسما مفردا مقصورا مرفوعا بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وخرّجه الفرّاء على وجهين آخرين : أحدهما أن يكون أصله «والفمان» على التثنيه ، فحذف النون ، والثانى أن تكون الواو واو المعيه و «الفما» منصوب على أنه مفعول معه منصوب بالفتحه الظاهره وألفه للإطلاق وجوز ابن جنى وجها ثالثا ، وهو أن يكون منصوبا بفعل مضمر ، كأنه قال : وأحب الفم ، ويكون نصبه بالفتحه الظاهره أيضا. وقد أطلت عليك فى تخريج هذه الكلمه فبحسبك هذا.

فجمع بين الميم والواو وهى عوض منها لضروره الشعر ، فجمع بين العوض والمعوّض ، فكذلك هاهنا ، والله أعلم.

ص: ٢٨٣

۴۸- مسأله : [هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك «يا آل عام» فى يا آل عامر ، و «يا آل مال» فى يا آل مالك ، وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء فى استعمالهم كثيرا ، قال زهير بن أبى سلمى :

[۲۱۸](۲)خذوا حظّكم يا آل عكرم واحفظوا

أواصرنا والرّحم بالغيب تذكر

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۳ / ۱۵۰ بولاق) وتشريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۲۳۲) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ۹۶) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۱۸۵) وشرح الكافيه (۱ / ۱۳۶).

۲- هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد استشهد به سيبويه (۱ / ۳۴۳) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۸۵) والرضى فى شرح الكافيه (۱ / ۱۳۶) وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۳۷۳) كما استشهد به الأشمونى (رقم ۹۱۶) والمؤلف فى أسرار العربيه (ص ۹۶) وقوله «خذوا حظكم» هو هكذا فى كتاب سيبويه وفى شرح الكافيه والخزانه ، وورد فى شرح المفصل وكتب المتأخرين «خذوا حذركم» وقوله «يا آل عكرم» أراد بنى عكرمه بن خصفه بن قيس عيلان ، والأواصر : جمع آصره ، وهى كل ما يعطفك على آخر ومنها الرحم ، ومزينه قوم زهير وآل عكرمه بن خصفه كلاهما من مضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا ، وكانوا قد اعتزموا غزو قومه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «يا آل عكرم» فإن «آل عكرم» مركب إضافى ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه ؛ فإن أصله «يا آل عكرمه» فحذف التاء ، وقد استدل الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على أنه يجوز ترخيم المركب الإضافى المنادى بحذف آخر المضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزله الشىء الواحد ، والحذف من آخر الثانى مع أن المنادى هو الأول كأنه حذف من آخر الاسم المفرد غير المضاف وأنكر ذلك عليهم البصريون ، وذكروا أن الترخيم فى هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم فى غير النداء ، فكما حذف بعض الشعراء من أواخر الأسماء فى غير النداء لأنهم اضطروا إلى ذلك حذفوا من أواخر المركبات الإضافيه فى النداء لأنهم اضطروا إلى ذلك ، وقد عقد سيبويه فى كتابه بابا ترجمته «هذا باب ما رخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا» وقال الأعلم فى بيت الشاهد «الشاهد فى ترخيم عكرمه وتركه على لفظه ، ويحتمل أن تجعل فتحته إعرابا ، على أنه اسم لمؤنث فلا تصرفه ؛ لأن عكرمه وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيله» اه.

أراد «يا آل عكرمه» إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمه بن خصفه (۱) بن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيره من قيس. وقال الآخر :

[۲۱۹](۲) أب عرو لا تبعد فكلّ ابن حرّه

سيدعوه داعى ميته فيجيب

أراد «أبا عروه». وقال الآخر :

[۲۲۰](۳) إمّا ترينى اليوم أمّ حمز

قاربت بين عنقى وجمزى

۱- فى «عكرمه بن حفصه» تحريف.

۲- هذا البيت من شواهد شرح المفصل (ص ۱۸۵) وشرح الكافيه (۱ / ۱۳۶) وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۳۷۷) واستشهد به أيضا ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۴۵۱) وشرحه العينى (۴ / ۲۸۷ بهامش الخزانه) وقوله «لا تبعد» أصل معناه لا تهلك ، ولكنهم يريدون لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سوالفك ، و «ميته» بكسر الميم ولهذا انقلبت الواو الساكنه ياء ، ووقع بدلها عند بعض الذين استشهدوا بالبيت «موته» بفتح الميم وبقاء الواو على حالها. ومحل الاستشهاد بالبيت فى قوله «أبا عرو» فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافى ، وقد رخّمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه ، فإن أصله «يا أبا عروه» فحذف حرف النداء ، وحذف التاء من عروه ، والكلام فيه كالكلام فى البيت السابق.

۳- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه (۱ / ۳۳۳) وقد نسب فى صدر الكتاب وفى شرح شواهده ، لرؤبه بن العجاج ، والعنق - بفتح العين والنون جميعا - ضرب من السير السريع ، والجمز - بفتح فسكون - أشد من العنق ، وهو يشبه الوثب. وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أم حمز» فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافى ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه «وأصله يا أم حمزه» فحذف حرف النداء وهو يا ، وحذف التاء من المضاف إليه ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقه. واعلم أنّا رأيناهم يرخمون المركب الإضافى المنادى على عده وجوه : الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما فى الشواهد ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۰. والوجه الثانى : أن يحذفوا آخر المضاف لأنه هو المنادى عند التحقيق ، مثل قول الشاعر : * يا علقم الخير قد طالت إقامتنا» * أراد «يا علقمه الخير» فرخّمه بحذف التاء من المضاف إذ كان هو المنادى. والوجه الثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عدى بن زيد : يا عبد هل تذكرنى ساعه فى موكب أو رائدا للقنيص؟ أراد أن يقول «يا عبد هند» لأنه ينادى عبد هند اللخمى ، فحذف المضاف إليه بته.

أراد «أم حمزه» والشواهـد على هـذا كثيره جـدا ، فـدل على جوازه. ولأن المضاف [۱۵۴] والمضاف إليه بمنزله الشـيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد.

وأما البصـريون فاحتجوا بأن قالوا : الـدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجـد فيه شـروط الترخيم ، وهى : أن يكون الاسم منادى ، مفردا ، معرفه ، زائدا على ثلاثه أحرف. والدليل على اعتبار هذه الشـروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون فى غير النـداء إلاـ فى ضـروره الشـعر ، ألاـ ترى أنهم لا يقولون فى حاله الاختيار فى غير النـداء «قام عام» فى عامر ، ولا «ذهب مال» فى مالك ، فدل على أنه شرط معتبر. وأما شرط كونه مفردا فظاهر أيضا ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النـداء ، ألا ترى أنه كان معربا فصار مبنيّا؟ فلما غيّره النـداء عما كان عليه من الإعراب قبل النـداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بـالتغيير ؛ فأمـا مـا كـان مضافا فإن النـداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النـداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعـد النـداء كما هو معرب قبل النـداء؟ وإذا كان الترخيم إنما سوّغه تغيير النـداء ، والنـداء لم يغير المضاف ؛ فوجب أن لا يـدخله الترخيم ؛ فصار هـذا بمنزله حذف الياء فى النسب من باب فعيله وفعيله كقولهم فى النسب إلى جهينه «جهنى» وإلى ربيعه «ربعى» وإثباتهـا فى باب فعيل وفعيل كقولهم فى النسب إلى قشـير «قشـيرى» وإلى جرير «جريرىّ» فإن الياء إنما حـذفت من باب فعيله وفعيله دون بـاب فعيـل وفعيـل لأن النسب أثر فيه وغيّره بحـذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل وفعيل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييرا ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم فى النسب إلى قريش «قرشـى» وإلى هذيل «هذلىّ» وإلى ثقيف «ثقفىّ» - بحذف الياء فى إحدى اللغتين - فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، واللغه الفصـيحه إثبات الياء ، وهى أن تقول : قرشىّ ، وهذيلى ، وثقيفىّ ، وهو القياس. قال الشاعر :

[۲۲۱](۱) بكلّ قريشىّ عليه مهابه

سريع إلى داعى النّدى والتكرّم

۱- هـذا البيت من شواهد سـيبويه (۲ / ۷۰) ولم يعزه ولاـعزاه الأـعلم فى شـرح شواهـده ، وهو من شواهـد ابن يعيش فى شـرح المفصل (ص ۷۷۱) وقـد رواه ابن منظور (ق ر ش) ثالث ثلاثه أبيات ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيتان اللـذان قبله هما قوله : ولست بشـاوى عليه دمامه إذا ما غـدا يغـدو بقوس وأسـهم ولكنما أغـدو على مفاضه دلاص كأعيان الجراد المنظم وأول هـذين البيتين من شواهد سـيبويه (۲ / ۸۴) وثانيهما من شواهـده أيضا (۲ / ۱۸۶) وقوله فى بيت الشاهـد الذى نحن بصدده «سـريع إلى داعى النـدى» يريـد أنه إذا دعـاه النـدى أو دعى إليه أجاب سـريعا نحوه ، ومحل الاستشـهاد بهـذا البيت هنا قوله «قريشـى» حيث أجراه فى النسب على أصـله ، ووفـاه حروفه ، ولم يحـذف يـاءه ، وهو القيـاس ؛ لأـن اليـاء لا يطرد حـذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو جهينه ومزينه ، إلا أن العرب آثرت فى قريش الحذف لكثره الاستعمال له ، فقالوا : قرشى.

وقال الآخر :

[۲۲۲][(۱)] هذيليه تدعو إذا هى فاخرت

أبا هذليًا من غطارفه نجد

[۱۵۵] وكما أن الحذف هاهنا إنما اختص بما غيّره النسب دون غيره ، فكذلك الحذف هاهنا للترخيم إنما يختص بما غيّره النداء - وهو المفرد المعرفه - دون المضاف والنكره. وأما شرط كونه زائدا على ثلاثه أحرف فسنذكر ذلك فى المسأله التى بعد هذه المسأله إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجّه فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضروره الشعر ، والترخيم عندنا يجوز

۱- هذا البيت من شواهد الزمخشرى فى المفصل (انظر شرح ابن يعيش ۷۶۹ و ۷۷۰) والاستشهاد بهذا البيت فى موضعين ، الأول فى قوله «هذيليه» والثانى فى قوله «أبا هذليا» فإن الشاعر قد جمع بين إثبات الياء فى الكلمه الأولى وحذف الياء فى الكلمه الثانيه ، والقياس فى مثله إبقاء الياء وعدم حذفها. قال أبو البقاء بن يعيش : «وقالوا ثقفى فى النسبه إلى ثقيف ، وهو أبو قبيله من هوازن ، وهو شاذ عند سيبويه ، والقياس ثقيفى ، وهو لغه قوم من العرب بتهامه وما يقرب منها ، وقد كثر ذاك حتى كاد يكون قياسا ، وقالوا : هذلى فى النسبه إلى هذيل ، وهو حى من مضر بن مدركه بن إلياس ، والقياس عند سيبويه : هذيلى ، ومنه قوله : * هذيليه تدعو إذا هى فاخرت* البيت وقالوا : قرشى ، والقياس قريشى ، نحو قوله : * بكل قريشى عليه مهابه* البيت وقالوا : فقمى ، فى فقيم ، وفقيم حى من كنانه ، وهم نسأه الشهور ، وقالوا فى مليح خزاعه : ملحى ، وقالوا فى سليم : سلمى ، وفى خثيم : خثمى ، والداعى إلى هذا الشذوذ. طلب الخفه ؛ لاجتماع الياء مع الكسره وياءى النسب» اه.

لضروره الشعر فی غیر النداء ، قال الشاعر :

[۲۲۳](۱) أودی ابن جلهم عبّاد بصرمته

إنّ ابن جلهم أمسی حیّه الوادی

أراد «جلهمه» فحذف التاء لضروره الشعر ، وقال الآخر :

[۲۲۴](۲) ألا أضحت حبالکم رماما

وأضحت منک شاسعه أماما

۱- هذا البیت من کلام الأسود بن یعفر ، وهو من شواهد سیبویه (۱ / ۳۴۴) ورواه ابن منظور (ج ل ه م) وأودی بها : أی ذهب بها ، والصرمه - بکسر الصاد وسکون الراء - القطعه من الإبل ما بین الثلاثین إلی الأربعین ، والوادی : المطمئن من الأرض ، وحیه الوادی : کنایه عن کونه یحمی ناحیته ویتقی منه کما یتقی من الحیه الحامیه لوادیها المانعه منه. ومحل الاستشهاد بالبیت قوله «إن ابن جلهم» واعلم أولا أن العرب سمت المرأه جلهم - بغیر تاء - وسمت الرجل جلهمه - بالتاء - کذا جری استعمالهم للاسمین ، ثم اعلم أنه یجوز أن یکون الشاعر قد عنی أباه ، ویجوز أن یکون قد عنی أمه ، فإن کان قد عنی أباه کان أصل العباره «إن ابن جلهمه» فرخمه بحذف التاء مع أنه غیر منادی ، بل هو فاعل أودی ومضاف إلیه ، ولکن یسأل حینئذ عما دعاه إلی فتح «جلهم» وهو علم لمذکر فلا یکون ممنوعا من الصرف بعد حذف التاء ، والجواب عن هذا أنه لما حذف التاء أبقی الحرف الذی قبلها علی ما کان علیه ، کالذی یرخم علی لغه من ینتظر الحرف المحذوف ، وإن کان قد عنی أمه کان أصل العباره «إن ابن جلهم» کما وردت فی البیت ؛ فلا یکون فی البیت - علی هذا الوجه - ترخیم ، ولا یستدل به علی شیء من هذا الباب. ویکون «جلهم» مجرورا بالفتحه نیابه عن الکسره لأنه ممنوع من الصرف للعلمیه والتأنیث کزینب ورباب من أعلام الإناث التی لا تاء فیها ، ومن هنا تعلم أن استشهاد المؤلف بهذا البیت لا یتم إلا علی أساس أن الشاعر أراد اسم الأب ، وهو ظاهر بعد هذا الإیضاح. قال سیبویه رحمه الله : «وأما قول الأسود بن یعفر : * أودی ابن جلهم عباد بصرمته* فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب یسمون المرأه جلهم والرجل جلهمه» اه. یعنی أنه لا ترخیم فیه عنده ، وقال الأعلم : «الشاهد فی قوله جلهم ، وأنه أراد أمه جلهم ؛ فلا ترخیم فیه علی هذا ؛ لأن العرب سمت المرأه جلهم بغیر هاء ، والرجل جلهمه بالهاء. کذا جری استعمالهم للاسمین ، وإن کان أراد أباه فقد رخم» اه.

۲- هذا البیت من کلام جریر بن عطیه بن الخطفی ، وروایته فی الدیوان علی قلق فی وزنه (ص ۵۰۲) : أصبح حبل وصلکم رماما وما عهد کعهدک یا أماما ولیس فی البیت - علی هذه الروایه - ما یستشهد به لشیء فی هذه المسأله کما تری ، وکان أبو العباس المبرد یرد الاستشهاد بهذا البیت ویدعی أن الروایه هی هذه ، والبیت - علی ما وراه المؤلف - من شواهد سیبویه (۱ / ۳۴۳) ورضی الدین فی شرح الکافیه (۱ / ۱۳۶) وشرحه البغدادی فی الخزانه (۱ / ۳۸۹ بولاق) وابن هشام فی أوضح المسالک (رقم ۴۵۷) والأشمونی (رقم ۹۲۴) وقد رواه المؤلف کما هنا فی أسرار العربیه (۹۷) والاستشهاد بالبیت علی روایه النحاه فی قوله

«أماما» فإن أصله «أمامه» فرخّمه الشاعر بحذف التاء فى غير النداء لأنه اسم أضحت ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كانت له قبل حذف التاء وهى الفتحه ؛ فهذا يدل على أن ترخيم غير المنادى فى الضروره يجىء على الوجهين اللذين يجىء عليهما ترخيم المنادى ، نعنى أنه يجوز عند الضروره ترخيم الاسم الذى ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذى حذف للترخيم فتعامل الحرف الذى صار آخر الكلمه بالذى يستحقه من حركات الإعراب ، ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذى حذف للترخيم فتبقى الحرف الذى صار آخر الكلمه على حركته التى كانت عليه قبل الترخيم وتجعل حركه الإعراب مقدره على الحرف الذى حذف ، وما فى هذا البيت من هذا الضرب. فأماما : اسم أضحى تأخر عن خبرها ، وهو مرفوع وعلامه رفعه ضمه مقدره على الحرف المحذوف للترخيم ، وتسمى هذه لغه من ينتظر ، وتسمى الأولى لغه من لا ينتظر ، كما تسميان فى ترخيم المنادى.

أراد «أمامه». وقال الآخر :

[۲۲۵][(۱)] إنّ ابن حارث إن اشتق لرؤيته

أو أمتدحه فإنّ النّاس قد علموا

۱- هذا البيت من كلام أوس بن حبناء ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۳۴۳) والأشمونى (رقم ۹۲۵) والمراد بابن حارث ابن حارثه بن بدر الغدانى سيد بنى غدانه بن يربوع بن تميم ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «ابن حارث» فإن أصله حارثه بالتاء ، فرخمه بحذف التاء ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كان عليها قبل الترخيم وهى الفتحه ، ولو لا ذلك لما كان هناك سبب لإعراب «حارث» إعراب الاسم الذى لا ينصرف ، وبيان ذلك أن «حارث» مضاف إليه ؛ فكان يجب أن يجر بالكسره الظاهره وينون ؛ لأنه ليس باسم قبيله ولا بعلم مؤنث ، ولا يكون مجرورا بالفتحه نيابه عن الكسره إلا إذا كان واحدا من هذين ، لهذا كان تخريج شيخ النحاه سيبويه لهذا وأمثاله على أنه رخمه فى غير النداء على لغه من ينتظر الحرف المحذوف كما كان له أن يفعل ذلك فى ترخيم المنادى ، ونظيره قول الشاعر : لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليله الجوع والخصر أراد طريف بن مالك ، فحذف الكاف ، ونظيره قول الآخر : * ليس حى على المنون بخال* أراد أن يقول : ليس حى بخالد ، فلم يتيسر له ، فحذف الدال ، ونظيره قول أبى الطيب المتنبى : لله ما فعل الصوارم والقنا فى عمرو حاب وضبه الأغتام أراد أن يقول : فى عمرو حابس ، فرخمه بحذف السين ، غير أن هذه الأبيات الثلاثه تستوى فيها اللغتان لغه من ينتظر الحرف المحذوف ولغه من لا ينتظر الحرف المحذوف بسبب كون الحركه التى كانت للحرف الذى صار آخر الكلمه هى نفس الحركه التى يقتضيها الإعراب.

أراد «ابن حارثه» وقال الآخر :

[۲۲۶](۱) أبو حنش يؤرّقنى ، وطلق

وعمّار ، وآونه أثالا

أراد «أثاله». وزعم المبرّد أنه ليس فى العرب أثاله ، وإنما هو أثال. ونصبه على تقدير : يذكرنى آونه أثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون فى «يؤرقنى» كأنه قال : يؤرّقنى وأثالا ، وقال بعض بنى عبس :

[۲۲۷](۲) أرقّ لأرحام أراها قريبه

لحار بن كعب لا لجرم وراسب

أراد «لحارث بن كعب» وعبس والحارث بن كعب بن ضبّه إخوه فيما

۱- هذا البيت من كلام عمرو بن أحمر ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۳۴۳) والأشمونى (رقم ۳۳۹) وابن عقيل (رقم ۱۳۱) وقد استشهد به أبو الفتح بن جنى فى الخصائص (۲ / ۳۷۸) وانظر العينى (۲ / ۴۲۱ بهامش الخزانه) و «أبو حنش ، وطلق ، وعمار» جماعه من قومه كانوا قد لحقوا بالشام ؛ فصار يراهم فى النوم إذا أتى عليه الليل ، ورواه ابن جنى «وعباد» فى مكان «عمار» ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله «أثالا» فإن أصله «أثاله» بالتاء فرخمه بحذف هذه التاء فى غير النداء ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كانت عليها قبل الترخيم - وهى الفتحه - على لغه من ينتظر الحرف المحذوف ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق (۲۲۵).

۲- أرق : أعطف ، والأرحام : جمع رحم ، وهو فى الأصل القرابه من جهه النساء ، وقد يراد به القرابه مطلقا ، وجرم - بفتح الجيم وسكون الراء المهمله - قبيله من قضاعه ، وهى جرم بن ربان ، وفى العرب بنو راسب بن الخزرج بن حره بن جرم بن ربان ، وبنو راسب بن الحارث بن عبد الله بن الأزد ، وبنو راسب بن ميدعان الذين منهم عبد الله بن وهب الراسبى الذى كان على رأس الخوارج فى يوم النهروان ، ومحل الشاهد فى البيت قوله «لحار بن كعب» فإن أصل الكلام لحارث بن كعب ، فرخم حارث بحذف الثاء التى هى آخره وإن لم يكن منادى ، وأبقى الحرف الذى قبل الثاء - وهو الراء - على حركته التى كان عليها قبل الترخيم ، وهى الكسره ، على نحو ما قررناه فى شرح الشواهد السابقه. ومن هذه الشواهد المتعدده تعلم أن الذى وقع من العرب فى أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقين : أحدهما أن يبقى الحرف الذى قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف ويسمى هذا لغه من ينتظر ، والثانى أن يحرك الحرف الذى قبل الحرف المحذوف ، بالحركه التى يقتضيها العامل ، ويعتبر كأنه آخر الكلمه حقيقه ، ويسمى هذا لغه من لا ينتظر أو لغه الاستقلال ، وقد قبل سيبويه الوجهين جميعا نظرا منه إلى ما ورد عن العرب ، وأما أبو العباس المبرد فكان لا يقبل إلا ما جاء على لغه من لا ينتظر الحرف المحذوف ، وهى لغه الاستقلال ، وكان يرد ما جاء على غير هذا الوجه ، قال رضى الدين (۱ / ۱۳۶) «ويجوز ترخيم غير المنادى للضروره ، وإن خلا

من تأنيث وعلميه ، على تقدير الاستقلال كان أو على نيه المحذوف ، عند سيبويه ، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال» اه.

يزعمون. وعلى كل حال فالترخيم فى غير النـداء للضـروره مما لا خلاف فى جوازه ، والشواهد عليه أشـهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم فى ذلك كله لا يدل على جوازه فى حاله الاختيار ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضـروره الشـعر فى غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضـروره الشعر فى النداء كان ذلك من طريق الأولى.

[۱۵۶] وأما قولهم «إن المضاف والمضاف إليه بمنزله الشـىء الواحـد ؛ فجاز ترخيمه كالمفرد» قلنا : هـذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يؤثر النداء فى المضاف (۱) البناء كما يؤثر فى المفرد ، فلما لم يؤثر النـداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه والله أعلم.

۱- فى ر «فى المضاف إليه البناء» وليس بذاك.

۴۹- مسأله : [هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثى؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا ، وذلك نحو قولك فى عنق «يا عن» وفى حجر «يا حج» وفى كتف «يا كت» وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز فى الأسماء على الإطلاق.

وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثه أحرف لا يجوز بحال ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزه الكسائى من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثه أحرف إذا كان أوسطه متحركا لأن فى الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يد ودم ، والأصل فى يد يدى ، وفى دم دمو فى أحد القولين ، بدليل قولهم : دموان ، وقد قال بعضهم : إن دما من ذوات الياء واحتج بقول الشاعر :

[۲۲۸](۲) فلو أنّا على حجر ذبحنا

جرى الدّميان بالخبر اليقين

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح رضى الدين على الكافيه (۱ / ۱۳۶) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل (ص ۱۸۵) وشرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۳ / ۱۴۹) وتصريح الشيخ خالد (۲ / ۲۳۴).

۲- يختلف العلماء كثيرا فى نسبه هذا البيت ؛ فنسبه العينى - فيما نقله عنه البغدادى ، ولم أعثر عليه بعد طويل البحث - تبعا لابن هشام تبعا لصاحب الحماسه البصريه إلى المثقب العبدى ، وينسبه قوم إلى الفرزدق ، وقوم إلى الأخطل ، وقوم إلى المرداس بن عمرو ، واستصوب البغدادى أنه لعلى بن بدال بن سليم ، وأسند روايه ذلك إلى ابن دريد فى كتاب المجتبى عن عبد الرحمن عن عمه الأصمعى ، وقد أنشد ابن منظور (د م ى) هذا البيت ثالث ثلاثه أبيات ، والبيت من شواهد الزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ۶۰۰) والرضى فى باب المثنى من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۳۴۹) والأشمونى (رقم ۱۱۶۲) ومعنى البيت مبنى على ما كان العرب يعتقدونه من أن المتعاديين لو ذبحا وأحدهما جار الآخر لم يختلط دم أحدهما بدم الآخر ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «الدميان» حيث أتى بمثنى الدم وجعل لامه ياء ، ومن المقرر أن التثنيه والجمع يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فمجىء الدميان بالياء يدل على أن اللام المحذوفه من «الدم» كانت ياء ، وهذه المسأله خلافيه بين النحاه من ناحيتين ، ونحن نبين لك ذلك فى وضوح واختصار فنقول : اعلم أولا- أن العرب حذفت اللام من الدم لمجرد التخفيف فقالوا «دم» كما قالوا : غد ، ويد ، وأب ، وأخ ، وحم ، وأنهم اشتقوا فعلا ووصفا من الدم فقالوا : دمى فلان يدمى فهو دم ، بوزن فرح يفرح فرحا فهو فرح من الصحيح وعمى يعمى عمى فهو عم وشجى يشجى شجى فهو شج من المعتل وأن أكثرهم يقولون فى تثنيه الدم «دميان» ومنهم من يقول فى تثنيته «دموان» بفتح الميم التى قبل الياء أو الواو ، وقد اختلف النحاه فى المحذوف من «دم» أواو هو أم ياء؟ وفى أصل الميم قبل الحذف أمفتوحه هى أم ساكنه؟ فقال قوم : أصل دم دمى - بفتح

الميم وبالياء فى آخره - والدليل على ذلك أنهم قالوا فى تثنيته «دميان» بفتح الميم وبالياء ، والتثنيه ترد الأشياء إلى أصولها ، وقال قوم : أصل دم دمى - بسكون الميم وبالياء فى آخره - أما الدليل على أن أصل اللام ياء فهو تثنيته على «دميان» وأما الدليل على أن أصل الميم ساكنه فهو القياس ؛ وذلك لأن أكثر ما حذف لامه اعتباطا للتخفيف مثل ابن وغد ساكن العين ، وتحريكها فى التثنيه لا يقطع بأنها كانت محركه فى المفرد ، وقال قوم : أصل اللام المحذوفه من «دم» واو ، بدليل أنهم ثنوه فقالوا «دموان» ونحن بعد هذا نذكر لك كلام ابن الشجرى فى أماليه فى هذه المسأله فإنه - فيما نرى - أوفى كلام فيها ، قال : «ودم عند بعض التصريفيين دمى - ساكن العين - قالوا : لأن الأصل فى هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على الحركه ، من حيث كان السكون هو الأصل والحركه طارئه ، قالوا : وليس ظهور الحركه فى قولنا دميان دليلا على أن العين متحركه فى الأصل ؛ لأن الاسم إذا حذفت لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ثم أعيدت اللام فى بعض تصاريف الكلمه ألزموا العين الحركه ، وقال من خالف أصحاب هذا القول : أصل دم دمى - بفتح العين - لأن العرب قلبوا لامه ألفا فألحقوه بباب رحا فقالوا : هذا دما ، مثل قولهم : هذه رحا ، وقال بعض العرب فى تثنيته دمان فلم يردوا اللام ، كما قالوا فى تثنيه يد : يدان ، والوجه أن يكون العمل على الأكثر ، وكذلك حكى قوم دموان ، والأعرف فيه الياء ، وعليه أنشدوا : * جرى الدميان بالخبر اليقين* ومن العرب من يقول الدم - بتشديد الميم - كما تلفظ به العامه ، وهى لغه رديئه ، وأنشدوا لتأبط شرا : حيث التقت بكر وفهم كلها والدم يجرى بينهم كالجدول والعامه تفعل مثل هذا فى الفم أيضا ، وإنما يكون ذلك فى الشعر ، كما قال : * يا ليتها قد خرجت من فمه*» اه كلامه ، وفيه كفايه ومقنع.

والأـكثرون على أنه من ذوات الواو ، إلا أنهم استثقلوا الحركه على حرف العلّه فيهما ؛ لأن الحركات تستثقل على حرف العلّه ، فحذفوه طلبا للتخفيف وفرارا من الاستثقال ، فبقيت يد ودم ، فكذلك فى محل الخلاف : الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف ، والحذف قد جاز فى مثله للتخفيف ، فوجب أن يكون جائزا.

ص: ۲۹۳

قالوا : ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكنا ؛ فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو يـد وغـد ؛ لأنّا نقول : إنما لم يجز عنـدنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكنا نحو زيـد وعمرو لأنه إذا حـذف الحرف الأخير وجب حـذف الحرف الساكن الذى قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد ، وذلك [١٥٧] لا نظير له فى كلامهم ، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركا على ما بيّنا.

وأما البصـريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم فى عرف النحويين إنما هو حـذف دخل فى الاسم المنادى إذا كثرت حروفه ، طلبا للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع فى الأصل لهـذا المعنى فهـذا فى محل الخلاف لا حاجه بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثى فى غايه الخفه ؛ فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به ؛ فدل على ما قلناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما جوزنا ترخيمه لأن فى الأسـماء ما يماثله ، نحو يـد ودم» فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنّا نقول : إن هذه الأسـماء قليله فى الاستعمال ، بعيده عن القياس : فأما قلتها فى الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات يسيره معـدوده ، وأما بعـدها عن القياس فظاهر أيضا ، وذلك لأن القياس يقتضـى أن لا يحـذف ؛ لأن حرف العله إذا كان متحركا فلا يخلو : إمـا أن يكون ما قبله ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا فينبغى أن لا يحـذف كما لا يحـذف من ظبى ونحى وغزو ولهو ؛ لأـن الحركـات إنما تسـتثقل على حرف العله إذا كان ما قبله متحركا لا ساكنا ، وإن كان ما قبله متحركا فينبغى أن يقلب ألفا ولا يحـذف ، كقولهم : رحى ، وعمى ، وعصـا ، وقفـا ، ألاـ ترى أن الأصـل فيها رحى وعمى وعصو وقفو ؛ بـدليل قولهم : رحيان ، وعميـان ، وعصوان ، وقفوان ، إلا أنه لما تحركت الياء والواو ، وانفتـح ما قبلهما ؛ قلبوا كل واحـده منهما ألفا اسـتثقالا للحركات على حرف العله مع تحرك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه ، وعلى هـذا سائر الثلاثى المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليله فى الاستعمال بعيده عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها.

والوجه الثانى : وهو أنّا نقول : قياس محلّ الخلاف على يـد ودم ، ليس بصـحيح ، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاسـتثقال الحركـات عليهما ؛ لأنها تسـتثقل على حرف العله ، أما فى الترخيم فإنما وضع الحـذف فيه على خلاف القياس ؛ لتخفيف الاسـم الذى كثرت حروفه ، ولم يوجد هاهنا ؛ لأنه أقل الأصول ، وهى فى غايه الخفه ، فلو جوزنا ترخيمه [١٥٨] لأدّى إلى أن

ينقص (۱) عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز.

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكنا فإنه لا يجوز ترخيمه.

قولهم «إنما لم يجز ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكنا ؛ لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذى قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد» قلنا : لا نسلّم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه فى الترخيم ، وإنما هذا شىء ادعيتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يشهد به نقل ولا قياس ، وسنبين فساده فى المسأله التى بعد هذه ، إن شاء الله تعالى.

۱- فى ر «لأدى إلى أن ينقض» وهو تحريف ما أثبتناه.

۵۰- مسأله : [ترخیم الرباعی الذی ثالثه ساکن]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن ترخیم الاسم الذی قبل آخره حرف ساکن یکون بحذفه وحذف الحرف الذی بعده ، وذلک نحو قولک فی قمطر «یا قم» وفی سبطر «یا سب» وما أشبه ذلک. وذهب البصریون إلی أن ترخیمه یکون بحذف الحرف الأخیر منه فقط.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه یرخم بحذف حرفین ، وذلک لأن الحرف الأخیر إذا سقط من هذه الأسماء بقی آخرها ساکنا ، فلو قلنا إنه لا یحذف لأدی ذلک إلی أن یشابه الأدوات (۲) وما أشبهها من الأسماء ، وذلک لا یجوز.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أن الترخیم یکون فی هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا علی أن حرکه الاسم المرخّم باقیه بعد دخول الترخیم کما کانت قبل دخول الترخیم من ضم وفتح وکسر ، ألا تری أنک تقول فی برثن «یا برث» وفی جعفر «یا جعف» وفی مالک «یا مال» وقد قرأ بعض السلف «ونادوا یا مال لیقض علینا ربک» وذکر أنها قراءه أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب علیه السلام ، فیبقی کل واحده من هذه الحرکات بعد دخول الترخیم کما کانت قبل وجود الترخیم فی أقیس الوجهین ، فکذلک هاهنا ، وهذا لأن الحرکات إنما بقیت علی ما کانت علیه لینوی بها تمام الاسم ، ولو لم یکن کذلک لکان [۱۵۹] یجب أن یحرک المرخّم بحرکه واحده ، فإذا ثبت أن الحرکات

۱- انظر فی هذه المسأله : تصریح الشیخ خالد (۲ / ۲۳۴ بولاق) وشرح الأشمونی بحاشیه الصبان (۳ / ۱۴۹ بولاق) وأسرار العربیه للمؤلف (ص ۹۵ لیدن) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۸۵ لیبزج) وشرح الکافیه (۱ / ۱۳۶).

۲- المراد بالأدوات الحروف ، والمراد بما أشبهها من الأسماء هو الأسماء المبنیه کأسماء الشرط والاستفهام.

إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهـذا المعنى موجود فى الساكن حسب وجوده فى المتحرك ؛ فينبغى أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنا كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ما قبله ساكنا فيشبه الأدوات» وهى الحروف. قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يحذف الحرف المكسور ؛ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم ، ولا خلاف أن هذا لا قائل به ؛ فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم.

ص: ٢٩٧

٥١- مسأله : [القول فى ندبه النكره والأسماء الموصوله؟]

(١)

ذهب الكوفيّون إلى أنه يجوز ندبه النكره والأسماء الموصوله ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز نـدبه النكره والأسـماء الموصوله ، وذلك لأن الاسم النكره يقرب من المعرفه بالإشـاره نحو «واراكباه» فجازت نـدبته كالمعرفه ، والأسـماء الموصوله معارف بصـلاتها كما أن الأسـماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبه الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبه ما يشبهها ويقرب منها ، والدليل على صحه هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم «وامن حفر بئر زمزماه» وما أشبه ذلك.

وأما البصـريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكره مبهم لا يخصّ واحدا بعينه ، والمقصود بالندبه أن يظهر النادب عـذره فى تفجّعه على المنـدوب ليساعـد فى تفجعه فيحصل التأسّى بـذلك فيخف ما به من المصـيبه ، وذلك إنما يحصل بندبه المعرفه ، لا بندبه النكره ، وإذا كان ندبه النكره ليس فيها فائده وجب أن تكون غير جائزه ، وأما الأسـماء الموصوله فإنها أيضا مبهمه ، فأشبهت النكره ؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكره.

وأمـا الجواب عن كلمـات الكوفيين : أما قولهم «إن الإشاره قـد قرّبت الاسم النكره من المعرفه فجازت نـدبته كالمعرفه» قلنا : إلا أنه باق على إبهامه ، والمندوب يجب [١٦٠] أن يندب بأعرف أسـمائه ، وأما الأسماء الموصوله وإن كانت قد تخصصت بالصله فإنها لا تخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجمل ، والجمل فى الأصل نكرات.

١- انظر فى هذه المسأله : تصـريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢٣٩) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (٣ / ١٤٤) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٨٧) وشرح الرضى على الكافيه (١ / ١٤٤ وما بعدها).

وأما ما حكوه من قولهم «وامن حفر بئر زمزماه» فهو من الشاذ الـذى لا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه هاهنا لأنه كان معروفا ، وهو عبد المطلب جدّ النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عرف بحفر بئر زمزم ، وله يقول خويلد بن أسد :

[٢٢٩](١) أقول وما قولى عليكم بسبّه

إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم

حفيره إبراهيم يوم ابن هاجر

وركضه جبريل على عهد آدم

فقال عبـد المطلب : ما وجـدت أحـدا ورث العلم الأقـدم غير خويلد بن أسد ؛ فلما كان عبد المطلب معروفا بحفرها تنزّل الاسـم الموصول الدالّ عليه منزله اسمه العلم ، والله أعلم.

١- هـذان البيتان لخويلـد بن أسـد بن عبـد العزى ، كما قال المؤلف ، وهو أبو عدى خويلد ابن أسد بن عبد العزى بن قصـى بن كلاب ، أبو أم المؤمنين وصـفيه رسول رب العالمين السـيده خديجه بنت خويلد ، وجد الزبير بن العوام بن خويلد حوارى سيدنا رسول الله صـلى الله عليه وسـلم وابن عمته صـفيه بنت عبد المطلب ، و «ابن سـلمى» هو عبد المطلب بن هاشم جد سـيدنا ومولانا محمد خاتم الأنبياء والمرسـلين ، وأم عبد المطلب هى سـلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خداش بن عامر بن غنم بن عدى بن النجـار بن تيم الله بن ثعلبه بن عمرو بن الخزرج ، وإبراهيم : أراد به أبـا الأنبيـاء إبراهيم خليـل الله ، وابن هاجر : هو إسـماعيل بن إبراهيم الخليل ، وهو الجـد الأعلى لقريش ، بل وللعرب جميعا ، والاستشـهاد بالبيت فى قوله «إليك ابن سـلمى أنت حافر زمزم» فـإنه يـدل على أن عبـد المطلب ابن هـاشم - وهو ابن سـلمى - كـان مشـهورا بـأنه حـافر بئر زمزم ، فإذا قال قائل «وامن حفر بئر زمزماه» فكأنه قال : واعبد المطلباه.

۵۲- مسأله : [هل يجوز إلقاء علامه الندبه على الصفه؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامه الندبه على الصفه ، نحو قولك «وازيد الظريفاه» وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرىّ وأبو الحسن بن كيسان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن نلقى علامه الندبه على المضاف إليه ، نحو قولك «واعبد زيداه ، واغلام عمراه» فكذلك هاهنا ؛ لأن الصفه مع الموصوف بمنزله المضاف مع المضاف إليه ؛ فإذا جاز أن تلقى علامه النّدبه على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفه.

والذى يدلّ على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان - أى قدحان - فقال «واجمجمتىّ الشّاميّتيناه» وألقى علامه الندبه على الصفه ؛ فدلّ على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تلقى علامه الندبه على الصفه لأن علامه الندبه إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت ، وليس ذلك موجودا [۱۶۱] فى الصفه ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ؛ فوجب أن لا يجوز وسنبين هذا فى الجواب إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنّا أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامه الندبه على المضاف إليه فكذلك على الصفه ؛ لأن الصفه مع الموصوف بمنزله المضاف مع المضاف إليه» ، قلنا : لا نسلم ؛ فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفه فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفه. ألا ترى أنك لو قلت «عبد» فى قولك عبد زيد أو «غلام» فى قولك غلام عمرو

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الكافيه لرضى الدين (۱ / ۱۴۵) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۳ / ۱۴۵) وتصريح الشيخ خالد (۲ / ۲۳۰) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۱۷۸).

لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ، ولو قلت «زيد» فى قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفه ، وكنت فى ذكرها مخيّرا : إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، فبان الفرق بينهما.

وأما ما روى عن بعض العرب من قوله «واجمجمتىّ الشاميّتيناه» فيحتمل أن يكون إلحاق علامه الندبه من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى لا يعبأ به ولا يقاس عليه ، كقولهم «وامن حفر بئر زمزماه» وما أشبه ذلك ، والله أعلم.

ص: ٣٠١

٥٣- مسأله : [اسم لا المفرد النكره ، معرب أو مبنىّ؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكره المنفى بلا معرب منصوب بها نحو «لا رجل فى الدّار».

وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ؛ لأن التقدير فى قولك «لا رجل فى الدّار» لا أجد رجلا فى الدار ، فاكتفوا بلا من العامل ، كما تقول «إن قمت قمت ، وإن لا فلا» أى وإن لا تقم فلا أقوم ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكره به ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافه.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن «لا» تكون بمعنى غير ، كقولك «زيد لا عاقل ولا جاهل» أى : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت ها هنا بمعنى ليس نصبوا بها : ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس [١٦٢] ويقع الفرق بينهما.

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعملوها النّصب لأنهم لما أولوها النكره - ومن شأن النكره أن يكون خبرها قبلها - نصبوا النكره بغير تنوين.

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن «لا» إنما عملت النصب لأنها نقيضه إنّ ؛ لأن «لا» للنفى ، و «إنّ» للإثبات ، وهم يحملون الشىء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن «لا» لما كانت فرعا على «إنّ» فى العمل ، و «إنّ» تنصب مع التنوين نصبت «لا» من غير تنوين ؛ لينحطّ الفرع عن درجه الأصل ؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول.

١- انظر فى هذه المسأله : أسرار العربيه للمؤلف (ص ٩٩) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (٢ / ٦ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١ / ٢٨٨ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٢٩) وشرح رضى الدين على الكافيه (١ / ٢٣٤).

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على الفتح لأن الأصل فى قولك «لا رجل فى الدار؟» لا من رجل فى الدار ؛ لأنه جواب من قال «هل من رجل فى الدار؟» فلما حذفت «من» من اللّفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما بنيت على حركه لأن لها حاله تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما قلنا إنه منصوب بلا ؛ لأنها اكتفى بها عن الفعل» قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ؛ ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منوّنا.

قولهم «حذف التنوين بناء على الإضافه» قلنا : لو كان هذا صحيحا لوجب أن يطرد فى كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفرده المنونه ، فلمّا قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم «إنّ لا تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير» قلنا : ولم إذا كانت بمعنى ليس ينبغى أن ينصب بها؟ وهلّا رفعوا بها على القياس ؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس ، قال الشاعر :

[٢٣٠](١) من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

١- هذا البيت من كلام سعد بن مالك القيسى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٨ و ٣٥٤) وشرح الرضى على الكافيه فى باب ما ولا المشبهين بليس ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٢٢٣) والزمخشرى فى المفصل (رقم ٢٤ بتحقيقنا) وشرح ابن يعيش (ص ١٣٤) والأشمونى (رقم ٢٢٥) وأوضح المسالك (رقم ١٠٧) ومغنى اللبيب (رقم ٣٩٦) وصد : أى أعرض ، والضمير فى «نيرانها» يعود إلى الحرب التى ذكرها فى أبيات سابقه ، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها ، وقوله «فأنا ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى ؛ فإنه سعد بن مالك بن ضبيعه بن قيس بن ثعلبه ، والمراد من هذه العباره أنا ذلك المعروف بالجراءه والنجده والشهامه الذى طرق سمعك اسمه وعرفت عنه ما عرفت من صفات البطوله. والاستشهاد به فى قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ، وحذف خبرها ، وتقدير الكلام : لا براح لى ، وقد قال ابن هشام فى شرح الشاهد - تبعا لابن يعيش والمبرد - إنه يجوز أن تكون لا نافيه مهمله ، وبراح - على هذا - يكون مبتدأ ، وقد حذف خبره ، واعترض جماعه هذا الكلام بأن المعهود فى لا النافيه أن تعمل عمل إن أو عمل ليس ، فإن لم تعمل أحد العملين وجب تكرارها كأن تقول : لا رجل عندك ولا امرأه فلما لم تتكرر علمنا أنها عامله ، ولما كان الاسم الذى بعدها مرفوعا علمنا أنها عملت عمل ليس ، وقد تمحل قوم فقالوا : يجوز أن تكون مهمله ولكنها لم تتكرر للضروره وهذا كلام لا يجوز لك أن تأخذ به ؛ لأن المصير إلى الضروره أمر لا يجوز ارتكابه إلا حين لا يكون للكلام محمل صحيح يحمل عليه.

أى ليس براح ، وقال الآخر :

[٢٣١](١) والله لو لا أن تحسّ الطّبّخ

بى الجحيم حين لا مستصرخ

أى ليس مستصرخ هناك لنا.

وأما قولهم «إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكره - ومن شأن النكره أن يكون خبرها مقدما عليها - نصبوا بها النكره» قلنا : [١۶٣] ولم قلتم ذلك؟ وما وجه المناسبه بينه وبين النصب؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصّرف ، فلما منع من التنوين دلّ على أنه ليس بمعرب منصوب.

وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا ؛ لأنها نقيضه إنّ ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون منوّنا.

قولهم «إنّ لا لما كانت فرعا على إنّ فى العمل ، وإنّ تنصب مع التنوين نصبت لا من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجه الأصل». قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن التنوين ليس من عمل إنّ ، وإنما هو شىء يستحقه الاسم فى الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إنّ ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إنّ التى هى الأصل ، فلا معنى لحذفه مع «لا» التى هى الفرع لينحطّ الفرع عن درجه الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحطّ عن درجه الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن من عمل الأصل ، فيجب

١- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ط ب خ - ح ش ش) ولم يعزهما إلى قائل معين ، وأنشد سيبويه كلمه الاستشهاد (١ / ٣٥٧) ولم يعزها ، ولا بينها الأعلم ولا تكلم عليها. وتقول : حش النار يحشها حشا : أى جمع لها ما تفرق من الحطب وأوقدها ، وتقول حش الحرب يحشها حشا ؛ إذا أسعرها وهيّجها ، تشبيها بإسعار النار ، قال زهير : يحشونها بالمشرفيه والقنا وفتيان صدق لاضعاف ولا نكل والطبخ : الملائكه الموكلون بعذاب الكفار ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «لا مستصرخ» حيث رفع الاسم الواقع بعد «لا» النافيه التى بمعنى ليس ، وقد علمت مما قدمناه فى شرح الشاهد السابق أن جمهره البصريين على أنه مرفوع بلا ؛ لأنها لما شبهت بليس عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وأن أبا العباس المبرد وموفق الدين بن يعيش - وتبعهما ابن هشام - جوزوا أن تكون «لا» فى مثل هذا نافيه مهمله لا عمل لها ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وهذا تخريج يتفق مع مذهب الكوفيين ؛ ولكنا آثرنا لك ألا تأخذ بهذا التخريج لما بيّنا لك من أن «لا» لو كانت مهمله لوجب تكرارها ، فلما لم تتكرر فى هذا الشاهد والذى قبله كان ذلك دليلا على أنها عامله.

أن يكون ثابتا مع الفرع ، كما كان ثابتا مع الأصل ، ثم انحطاطها عن درجه «إنّ» قد ظهر فى أربعه أشياء :

أحدها : أن إنّ تعمل فى المعرفه والنكره ، ولا لا تعمل إلا فى النكره دون المعرفه.

والثانى أن إنّ لا تركّب مع الاسم لقوتها ، ولا تركب مع الاسم لضعفها.

والثالث : أن إنّ تعمل فى الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ، ولا لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر.

والرابع : أن إنّ تعمل فى الاسم والخبر عندنا ، ولا إنما تعمل فى الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر.

فقد ظهر انحطاط لا عن درجه إنّ على ما بيّنا ، والله أعلم.

ص: ٣٠٥

۵۴- مسأله : [هل تقع «من» لابتداء الغايه فى الزمان؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنّ «من» يجوز استعمالها فى الزمان والمكان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها فى الزمان.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [۱۶۴] قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال «من» فى الزمان أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) [التوبه : ۱۰۸] و (أَوَّلِ يَوْمٍ) من الزمان ، [و] قال الشاعر ، وهو زهير بن أبى سلمى :

[۲۳۲](۲) لمن الدّيار بقنّه الحجر

أقوين من حجج ومن دهر

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۲ / ۱۸۴) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۹ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۱۰۷۵) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۲۹۸).

۲- هذا البيت مطلع قصيده لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان المرى ، وقد استشهد بهذا البيت ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۰۷۵) والرضى فى شرح الكافيه (۲ / ۲۹۸) وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۱۲۶) والأشمونى (رقم ۵۶۷) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۳۰۰) والاستفهام فى قوله «لمن الديار» للتعجب من شده خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها ، والقنه : أعلى الجبل ، والحجر - بكسر فسكون - منازل ثمود عند وادى القرى من ناحيه الشام ، وأقوين : أقفرن وخلون ، والحجج : جمع حجه - بكسر الحاء - وهى السنه ، والدهر : الأبد الممدود ، ومحل الاستشهاد بالبيت فى قوله «من حجج ومن دهر» فإن الكوفيين رووا هذه العباره على هذا الوجه ، واستدلوا بها على أنه يجوز استعمال «من» لابتداء الغايه الزمنيه كما يجوز أن تجىء لابتداء الغايه المكانيه ، والبصريون ينكرون هذه الروايه ويزعمون أن الروايه الصحيحه فى هذا البيت «أقوين مذحجج ومذدهر» بل إن من العلماء من أنكر أن زهيرا قال هذا البيت ، وزعم أن زهيرا بدأ قصيدته بقوله : دع ذا وعد القول فى هرم خير البداه وسيد الحضر وأن حمادا الراويه لما رأى هذا البيت مطلع القصيده ابتكر ثلاثه أبيات جعلها مقدمه لهذا المطلع ، أولها بيت الشاهد ، وبعده : لعب الزمان بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر قفرا بمندفع النحائث من صفوى أولات الضال والسدر فإن سلمنا صحه الروايه التى رواها الكوفيون وسلمنا مع ذلك صحه نسبه البيت إلى زهير فتخريجه على ما ذكره المؤلف.

فدلّ على أنه جائز.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ «من» فى المكان نظير مذ فى الزمان ؛ لأن من وضعت لتدل على ابتداء الغايه فى المكان ، كما أن مذ وضعت لتدل على ابتداء الغايه فى الزمان ، ألا ترى أنك تقول «ما رأيته مذ يوم الجمعه» فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤيه يوم الجمعه ، كما تقول «ما سرت من بغداد» فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول «ما سرت مذ بغداد» فكذلك لا يجوز أن تقول «ما رأيته من يوم الجمعه».

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) [التوبه : ١٠٨] فلا حجه لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أوّل يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ الَّتِى كُنَّا فِيها وَالْعِيرَ الَّتِى أَقْبَلْنا فِيها) [يوسف : ٨٢] والتقدير فيه : أهل القريه وأهل العير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال تعالى : (وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ) [البقره : ١٧٧] وكقولهم : الجود حاتم ، والشجاعه عنتره ، والشّعر زهير ، أى : جود حاتم ، وشجاعه عنتره ، وشعر زهير ، وكقولهم «بنو فلان يطؤهم الطّريق» أى : أهل الطريق ، وقال الشاعر :

[٢٣٣][(١)](#) حسبت بغام راحلتى عناقا

وما هى - ويب غيرك - بالعناق

١- أنشد ابن منظور (ع ن ق) هذا البيت أول بيتين ، وأسند روايتهما لابن الأعرابى ، ونسبهما لقريط يصف الذئب فالخطاب له ، ثم أنشده وحده (ب غ م) ونسبه لذى الخرق. وبغام الناقه - بضم الباء وتخفيف الغين - صوت لا تفصح به ، وبغام الظبيه : صوتها ، وقد بغمت تبغم - من مثال ضرب ونصر وفتح - بغوما ويغاما. وتقول : بغمت الرجل ؛ إذا لم تفصح له عن معنى ما تحدثه به. والراحله ، هنا : الناقه سميت بذلك لأن صاحبها يرتحلها : أى يركبها أو يضع رحله عليها ، والعناق - بفتح العين وتخفيف النون - الأنثى من المعز. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «عناقا» فإنه على تقدير مضاف يتم به التشبيه ، ألا ترى أنه لا يصح تشبيه صوت الناقه بالعناق نفسها؟ وإنما يصح تشبيه صوت الناقه بصوت العناق.

والتقدير فيه : بغام راحلتى بغام عناق ، وقال الآخر :

[٢٣٤](١) لقد خفت حتّى لا تزيد مخافتى

على وعل فى ذى المطاره عاقل

والتقدير فيه : حتى لا تزيد مخافتى على مخافه وعل ، وهو من المقلوب ، وتقديره : حتى لا تزيد مخافه وعل على مخافتى ، كما قال الآخر :

[٢٣٥](٢) [١٦٥]كانت فريضه ما تقول كما

أنّ الزّناء فريضه الرّجم

١- هذا البيت من كلام النابغه الذبيانى ، وقد أنشده ياقوت فى معجم البلدان (مطاره) كما أنشده الشريف المرتضى فى أماليه (ص ٢١٦) والوعل - بفتح الواو وكسر العين أو سكونها ؛ وفيه لغه بضم الواو وكسر العين ، وهى ضعيفه - تيس الجبل ، والمطاره - بفتح الميم - قال ياقوت : «يجوز أن تكون الميم زائده فيكون من طار يطير ، أى البقعه التى يطار منها ، وهو اسم جبل» ويضاف إليه «ذو» وعاقل : أى متحصن ، وفى الحديث «ليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل» أى ليتحصنن أى يعتصم ويلتجىء إليه كما يتحصن الوعل إلى رأس الجبل. ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله «لا تزيد مخافتى على وعل» فإن الكلام فيه على تقدير مضاف : أى لا تزيد مخافتى على مخافه وعل ، ألا ترى أن مخافته لا تشبه بالوعل نفسه ، وإنما تشبه بمخافه الوعل؟ وقد قالوا : إن الكلام على القلب ؛ فإن الأصل : لا تزيد مخافه الوعل المعتصم بالجبل على مخافتى ، فقلب ، قال الأصمعى : «يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافه الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه ، فقلب» اه. وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ، والتوجيه الثانى : أن تكون «ما» فى قوله «ما تزيد مخافتى» زائده ، وكأنه قال : حتى تزيد مخافتى ، والاستشهاد به لما أراد المؤلف منه لا يزول على أى الوجهين.

٢- هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ز ن ى) ونسبه إلى الجعدى ، وأنشده الشريف المرتضى فى أماليه (ص ٢١٦ ط الحلبى) والعباسى فى معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) من غير عزو ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «أن الزناء فريضه الرجم» فإن هذه العباره مقلوبه ، وأصلها «أن الرجم فريضه الزنا» وعلماء العربيه يختلفون فى القلب : أجائز هو أم غير جائز ، ولهم فيه ثلاثه أقوال : الأول : أنه جائز مقبول مطلقا وممن ذهب هذا المذهب السكاكى ، والثانى : أنه غير جائز ولا مقبول مطلقا ، وما وقع من ذلك فى شعر الشعراء فهو من أخطائهم أوله تأويل آخر كالتأويل الذى ذكرناه فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢٣٤) والثالث : أنه إذا كان قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول ، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه ، ومن أمثله القلب قول الراجز وأنشده ابن منظور (ح ل ا) : إن سراجا لكريم مفخره تحلى به العين إذا ما تجهره فقد أراد الراجز أن يقول «يحلى بالعين» فلم يستطع ، فقلب ، ومن ذلك قول رؤبه بن العجاج وأنشده الخطيب القزوينى فى الإيضاح (ص ٧٨ بتحقيقنا) والشريف المرتضى فى الأمالى (ص ٢١٦) وسيأتى مع الشاهد ٢٣٦ قريبا : ومهمه مغبره أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه فقد أراد أن يقول «كأن لون

سمائه أرضه» فقلب ، ومثله قول القطامى (الإيضاح ٧٨ والمعاهد ٨٦) : فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا السمن - بكسر السين وفتح الميم - امتلاء الجسم بالشحم ، وطينت : طليت بالطين ، والفدن - بالتحريك - القصر المنيف ، والسياع - بزنه الكتاب - الطين المخلوط بالتبن ، وقد أراد أن يقول «كما طليت القصر بالسياع» فقلب ، ومثله قول حسان بن ثابت يصف الخمر : كأن سبيئه من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء السبيئه : الخمر ، وبيت رأس : بلد بالشام ، ومزاجها : ما يخلط بها ، وقد أراد أن يقول «يكون ما يمزج بها عسلا وماء - بجعل مزاجها اسم يكون وعسلا وماء خبرها» فقلب ، ومثله قول عروه بن الورد ، وينسب للعباس بن مرداس السلمى : فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق فقد أراد أن يقول «فديته بنفسى ومالى» فقلب ، ومثله قول القطامى من قصيدته التى منها البيت السابق : قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا أراد أن يقول «ولا يك الوداع موقفا منك» فقلب ، وهو أشبه ببيت حسان ، ومثله قول الشاعر - وهو من أبيات سيبويه (١ / ٩٢) : ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أجمع أضاف مدخلا - وهو اسم الفاعل من أدخل - إلى الظل ، ثم نصب «رأسه» به على الاتساع والقلب ، وكان الوجه أن يقول : مدخل رأسه الظل ؛ لأن الرأس هو الداخل فى الظل ؛ ومثله قول الراعى يذكر ثورا : فصبحته كلاب الغوث يؤسدها مستوضحون يرون العين كالأثر الغوث : قبيله من طيّىء ، ويؤسدها : يغريها ، ومستوضحون : فاعل يؤسدها ، وأراد «صيادون مستوضحون» فحذف الموصوف وأبقى الصفه ، والمعنى يغريها صيادون ينظرون هل يرون شيئا ، وقوله «يرون العين كالأثر» هو المقلوب ، وأصله : يرون الأثر كالعين ، ومثل ذلك كله قول ابن مقبل ، وقد أنشده ابن منظور (ه ى ب) : ولا تهيبنى المومأه أركبها إذا تجاوبت الأصداء بالسحر فقد أراد أن يقول «ولا أتهيب المومأه أركبها» فقلب. وقد وقع القلب فى شعر المحدثين ؛ فمن ذلك قول أبى تمام الطائى : لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل البيت فى وصف القلم ، واللعاب : الريق ، وهو ماء الفم ، والأفاعى : الحيات ، والأرى - بفتح الهمزه وسكون الراء - ما لزق من عسل النحل فى جوف الخليه ، والجنى - بوزن الفتى - العسل ، وإضافه الأرى إليه للتخصيص ؛ لأن الأرى يكون أيضا ما لزق بجوف القدر من الطبيخ ، واشتارته : أى استخرجته وقطفته ، وأيد عواسل : أى قاطفه للعسل ، وقد أراد أن يقول «لعابه لعاب الأفاعى» فقلب ، والبصريون يخرجونه على التقديم والتأخير ، ونظيره قول حسان بن ثابت : قبيله ألأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وافيها أراد أن يقول : أكرمها ألأم الأحياء ، ووافيها أغدر الناس ، فقلب ، أو قدم وأخر ، ونظيرهما البيت المشهور وقد ينسب إلى الفرزدق : بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد فقد أراد أن يقول : بنو أبنائنا بنونا ، أى مثلهم ، فقلب ، أو قدم وأخر ، وقد أطلنا عليك فى الاستشهاد لهذا الموضوع فعه ولا تنسه.

.....

ص: ۳۰۹

تقديره : كما أن الرّجم فريضه الزّناء.

وأما قول زهير :

* أقوين من حجج ومن دهر* [٢٣٢]

فالروايه الصحيحه «مذ حجج ومذ دهر» ولئن سلمنا ما رويتموه «من حجج ومن دهر» فالتقدير فيه أيضا : من مرّ حجج ومن مرّ دهر ، كما تقول : مرّت عليه السنون ، ومرّت عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما بيّنا فى الآيه ، وقيل : إنّ «من» هاهنا زائده ، وهو قول أبى الحسن الأخفش ؛ فإنه يجوز أن تزاد فى الإيجاب ، كما يجوز أن تزاد فى النفى ، ويحتج بقوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) [نوح : ۴] أى يغفر لكم ذنوبكم ، وبقوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ) [النور : ٣٠] أى يغضوا أبصارهم ، ويحتج أيضا بقول الشاعر :

ألا حيّ ندمانى عمير بن عامر

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا [٢١٠]

أراد اليوم أو غدا ، فكذلك هاهنا : التقدير فى قوله «من حجج ومن دهر» أى حججا ودهرا ، فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم.

۵۵- مسأله : [واو ربّ ، هل هی التی تعمل الجر؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن واو ربّ تعمل فی النکره الخفض بنفسها ، وإلیه ذهب أبو العباس المبرد من البصریین. وذهب البصریون إلی أن واو رب لا تعمل ، وإنما العمل لربّ مقدره.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هی العامله لأنها نابت عن ربّ ، فلما نابت عن ربّ وهی تعمل الخفض فکذلک الواو لنیابتها عنها ، وصارت کواو القسم ؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض کالباء ، فکذلک الواو هاهنا :

لما نابت عن ربّ عملت الخفض کما تعمل ربّ ، والذی یدل علی أنها لیست عاطفه أن حرف العطف لا یجوز الابتداء به ، ونحن نری الشاعر یبتدیء بالواو فی أول القصیده ، کقوله :

[۲۳۶](۲) [۱۶۶] * وبلد عامیه أعماؤه*

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۲ / ۲۰۲ بولاق) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۲ / ۲۸ بولاق) وشرح المفصل لابن یعیش (ص ۱۱۱۰ وما بعدها) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۳۱۰).

۲- هذا بیت من مشطور الرجز ، وبعده قوله : * کأن لون أرضه سماؤه* وهو من کلام رؤبه بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (ع م ی) وعزاه إلیه ، وانظر ما ذکرناه فی بحث القلب (ص ۳۷۴) والأعماء : المجاهل ، واحدها عمی - بوزن فتی - ومعنی قوله «عامیه أعماؤه» أن مجاهله متناهیه فی العمی ، وهو باب من المبالغه مثل قولهم : لیل ألیل ، ولیل لائل ، ویوم أیوم ، وشعر شاعر ، کأنهم لم یجدوا ما یصفونه به إلا أن یشتقوا له وصفا من لفظه ، وکأن رؤبه قد قال أعماؤه عامیه ، فقدم وأخر ، وهم قلما یأتون بهذا الضرب من المبالغه إلا علی طریق الوصف کقولهم : شغل شاغل ، ولیل لائل ، وما ذکرناه قریبا ، لکن رؤبه قد اضطر فقدّم وأخّر ، وقوله «کأن لون أرضه سماؤه» من المقلوب ، وأصله «کأن لون سمائه أرضه» وقد قدمنا کثیرا من أمثله القلب مع شرح الشاهد (رقم ۲۳۵) ومحل الاستشهاد بالبیت هنا قوله «وبلد» فإنه یرید «ورب بلد» ولیست هذه الواو واو العطف. إذ لا معطوف علیه ، بحکم أن هذا البیت أول الأرجوزه.

وكقول الآخر :

* وبلده ليس بها أنيس* [١٦٠]

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفه ، فبان بهذا صحه ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو ليست عامله ، وإن العمل لرب مقدره ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب أن لا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل ربّ مقدره.

والذى يدل على أنها واو العطف وأن ربّ مضمره بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو «وربّ بلد» وسنبيّن ذلك مستوفى فى الجواب.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجرّ بإضمار رب من غير عوض منها ، وذلك نحو قوله :

[٢٣٧](١) رسم دار وقفت فى طلله

كدت أقضى الحياه من جلله

وقال الآخر :

[٢٣٨](٢) مثلك أو خير تركت رذيّه

تقلّب عينيها إذا طار طائر

١- هذا البيت مطلع قصيده لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينه ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١١٠) ورضى الدين فى باب حروف الجر من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٤ / ١٩٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ١٨٤) وفى أوضح المسالك (٣١٦) والأشمونى (رقم ٥٧٩) وابن عقيل (رقم ٢٢٠) والرسم - بفتح الراء وسكون السين - ما بقى لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل - بفتح الطاء واللام جميعا - ما بقى شاخصا مرتفعا من آثارها كالوتد ونحوه ، وقوله «من جلله» يحتمل معنيين : أحدهما : أن يكون من قولهم «فعلت كذا من جلل كذا» أى من أجله وبسببه ، والثانى : أن يكون من قولهم «فعلت كذا من جلل كذا» أى من عظمه فى نفسى ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «رسم دار» فإن الروايه فيه بجر الرسم ، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظا برب المحذوفه الباقى عملها ، قال ابن يعيش «أراد رب رسم دار ، ثم حذف ، لكثره استعمالها» اه.

٢- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٢٩٤) وقد غير المؤلف فى صدره تغييرا سننبه عليه ، وقوله «أو خير» يريد أو خير منك ، والرذيه : فعيله من قولهم «رذى البعير يرذى - من مثال فرح يفرح» إذا هزل وأعيا حتى لا يستطيع براحا ولا ينبعث ، وهو رذى والأنثى رذيه ، وقال أبو زيد : الرذيه الناقه المتروكه التى حسرها السفر لا تقدر أن تلحق بالركاب ، وفى حديث الصدقه «فلا يعطى الرذيه ولا الشرط اللئيمه» يخاطب الشاعر ناقته ، يقول : قد تركت مثلك أو خيرا منك بعد أن أعملتها فى السفر ، وأودعتها الطريق ؛ فكلما مرّ عليها طائر قلبت عينها رهبه منه وخوفا أن يقع عليها ليأكل منها. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «مثلك أو خير» حيث جر «مثلك» برب المحذوفه من غير أن يقيم الواو مقام رب ؛ فهذا يدل على أن الجر ليس بالواو ، إذ لو كان الجر بها لم تحذف ؛ لأن الأصل فى حرف الجر ألا يعمل وهو محذوف لضعفه ، وإنما اغتفروا ذلك فى رب لكثره استعمالها ، هكذا زعم المؤلف ، وما ذكره من القاعده صحيح ، ولكن الروايه فى صدر هذا البيت «ومثلك رهبى قد تركت» بنصب «مثلك» أو جره ، أما نصبه فعلى أن يكون مفعولا مقدما لقوله تركت ، وأما جره فعلى أن يكون مجرورا برب المحذوفه بعد الواو ، ونظيره قول امرىء القيس بن حجر الكندى فى روايه : ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذى تمائم محول

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضا أنها تضمر بعد بل ، قال الشاعر :

[٢٣٩](١) * بل جوز تيهاء كظهر الحجفت*

ص: ٣١٣

١- هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٨١) ورضى الدين فى شرح شافيه الحاجب (رقم ١٠١) وابن جنى فى سر صناعه الإعراب (رقم ١٠٧ فى ١ / ١٧٧) وفى الخصائص (١ / ٣٠٤ الدار) وقد أنشده ابن منظور (ح ج ف) ونقل عن ابن برى أنه من أرجوزه لسؤر الذئب ، والتيهاء : الصحراء يضل سالكها ، وجوزها - بفتح الجيم وسكون الواو - أى وسطها ، وإنما شبه الصحراء بظهر الترس لأنها غير ذات أعلام يهتدى بها السائر. وإنما ذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يتهيبها وأنه توسطها ، وهذا الكلام كنايه عن كونه قويا جلدا جريئا لا يهاب. وللنحاه فى هذا البيت شاهدان ، أحدهما : فى قوله «بل جوز تيهاء» حيث جرّ «جوز تيهاء» برب المحذوفه بعد بل ، والثانى : فى قوله «الحجفت» حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء ، قال ابن منظور «يريد رب جوز تيهاء ، ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت ، وخبز الذرت» اه. وقال ابن يعيش «من العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول فى الوقف : هذا طلحت ، وهى لغه فاشيه حكاها أبو الخطاب ، ومنه قولهم : وعليكم السّلام والرحمت ، ومنه قوله : * بل جوز تيهاء كظهر الحجفت* اه كلامه. وقد ذكر الصاغانى أن الذين يقفون على الهاء بالتاء هم طيّىء. ومثل هذا البيت فى الجر برب المحذوفه بعد بل قول رؤبه بن العجاج : بل بلد ذى صعد وأصباب قطعت أخشاه بعسف جواب

أراد بل ربّ جوز ، ولا يقول أحد إن بل تجر. وكذلك تضمر بعد الفاء قال الشاعر :

[۲۴۰](۱) * فحور قد لهوت بهنّ عين*

وليست نائبه عنها ، ولا عوضا منها.

والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف - التى هى الواو والفاء وبل - ليست نائبه عن ربّ ولا عوضا عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال «وربّ بلد» و «بل ربّ بلد» و «فربّ حور» ولو كانت [۱۶۷] عوضا عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض. ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال «وبالله لأفعلنّ» وتجعلهما حرفى قسم ، وكذلك أيضا التاء ، لما كانت عوضا من الواو كما كانت الواو عوضا من الباء لم يجمع بينهما ؛ فلا يقال : «وتالله» وتجعلهما حرفى قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، فأما قوله تعالى : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ)

۱- هذا صدر بيت للمتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر ، والبيت مع بيت سابق عليه هكذا : فإما تعرضن سليم عنى وتنزعك الوشاه أولو النباط فحور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرياط والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۱۱۱) والأشمونى (رقم ۵۷۷) وسليم : مصغر سلمى تصغير الترخيم ، وقد حذف حرف النداء ، والحور - بضم الحاء - جمع حوراء وهى التى اشتد بياض عينها واشتد مع ذلك سواد سوادها ، والعين - بكسر العين - جمع عيناء ، وهى الواسعه العين ، ويروى «قد لهوت بهن حينا» والنواعم : جمع ناعمه ، وهى التى ترفل فى النعيم ، والمروط : جمع مرط - بكسر الميم وسكون الراء - وهو الثوب من الخز ، والرياط : جمع ريط ، وهو ضرب من الثياب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «فحور» حيث جر لفظ «حور» برب المحذوفه بعد الفاء ، ونظير ذلك فى هذا قول امرىء القيس - فى روايه - وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۲۹۴) : فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول قال سيبويه بعد إنشاده «أى رب مثلك ، ومن العرب من ينصبه على الفعل» اه ، أى يجعله مفعولا به تقدم على عامله - وهو طرقت - لكونه مما يتعدى إلى المفعول به ولم ينصب مفعولا ، فأما فى البيت الشاهد فلا يجىء ذلك ، ونظيره أيضا قول ربيعه بن مقروم الضبى وهو من شعر الحماسه ومن شواهد الرضى (انظر الخزانه ۴ / ۲۰۱) : فإن أهلك فذى حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا يريد فإن أهلك فرب ذى حنق - الخ ، يعنى إن أهلك فإنى كثيرا ما تركت مغيظا محنقا قد ألهبت قلبه وأشعلت نيران ضغنه بسبب ما جدلت وصرعت من ذوى قرباه مثلا.

[الأنبياء : ٥٧] فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ؛ فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو وربّ دل على أنها ليست عوضا عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف.

وقولهم «إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به» ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيده كقوله :

* وبلد عاميه أعماؤه*» [٢٣٦]

فنقول : هذه الواو واو عطف وإن وقعت فى أول القصيده ؛ لأنها فى التقدير عاطفه على كلام مقدر ، كأنه قال : ربّ قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عاميه أعماؤه قطعته. يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار ، إشعارا بشهامته وشجاعته.

وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف ؛ فينبغى أن لا تكون عامله ، فدلّ على أن النكره بعدها مجروره بتقدير ربّ على ما بيّنا ، والله أعلم.

۵۶- مسأله : [القول فی إعراب الاسم الواقع بعد «مذ» و «منذ»]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «مذ» ، و «منذ» إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدیر فعل محذوف. وذهب أبو زکریاء یحیی بن زیاد الفرّاء إلی أنه یرتفع بتقدیر مبتدأ محذوف. وذهب البصریون إلی أنهما یکونان اسمین مبتدأین ویرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ویکونان حرفین جارّین فیکون ما بعدهما مجرورا بهما.

أما الکوفیون فاحتجّوا بأن قالوا : الدلیل علی أن الاسم بعدهما یرتفع بتقدیر فعل محذوف أنهما مرکبان من «من» و «إذ» فتغیرا عن حالهما فی إفراد [۱۶۸] کل واحد منهما ، فحذفت الهمزه ووصلت «من» بالذال وضمت المیم ؛ للفرق بین حاله الإفراد والترکیب. والذی یدل علی أن الأصل فیهما من وإذ أنّ (۲) من العرب من یقول فی منذ : «منذ» بکسر المیم ؛ فکسر المیم یدل علی أنها مرکبه من من وإذ ، وإذا ثبت أنها مرکبه من من وإذ کان الرفع بعدهما بتقدیر فعل ؛ لأن الفعل یحسن بعد إذ ؛ والتقدیر : ما رأیته مذ مضی یومان ، ومنذ مضی لیلتان ، فأما إذا کان الاسم بعدهما مخفوضا کان الخفض بهما اعتبارا بمن ، ولهذا المعنی کان الخفض بمنذ أجود من مذ ؛ لظهور نون من فیها تغلیبا لمن ، والرفع بمذ أجود لحذف نون من منها تغلیبا لإذ ، والذی یدل علی أن أصل مذ ومنذ واحد أنک لو سمیت بمذ لقلت فی تصغیره «منیذ» وفی تکسیره «أمناذ» فتعود النون المحذوفه ؛ لأن التصغیر والتکسیر یردان الأشیاء إلی أصولها کما نقول فی تصغیر منذ وتکسیره إذا سمیت به.

وأما الفراء فاحتج بأن قال : إنما قلت إن الاسم یرتفع بعدهما بتقدیر مبتدأ

۱- انظر فی هذه المسأله شرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۲ / ۱۹۸ وما بعدها) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۲ / ۲۱ وما بعدها) ومغنی اللبیب لابن هشام (ص ۳۲۵ بتحقیقنا) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۱۱۰ وما بعدها) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۵۴۵).

۲- فی ر «وإذ أنه من العرب - الخ».

محذوف ، وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من من وذو التى بمعنى الذى ، وهى لغه مشهوره ، قال قوّال الطائى :

[۲۴۱](۱) قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا

هلمّ فإنّ المشرفىّ الفرائض

أراد : الذى جاء ، وقال فيها أيضا :

[۲۴۲](۲) أظنّك دون المال ذو جئت تبتغى

ستلقاك بيض للنّفوس قوابض

أراد : الذى جئت تبتغى. وقال ملحه الجرمىّ :

[۲۴۳](۳) يغادر محض الماء ذو هو محضه

على إثره إن كان للماء من محض

۱- هذا البيت أول ثلاثه أبيات لقوال الطائى - وهو شاعر إسلامى من شعراء الدوله الأمويه فى عهد مروان بن محمد آخر بنى أميه - يقولها فى ساع جاءهم يطلب إبل الزكاه ، وقد أثر أبو تمام فى ديوان الحماسه ثلاثه الأبيات أولها هذا البيت ، وثالثها البيت الذى يليه فى شواهد المؤلف (انظر ص ۶۴۰ من شرح المرزوقى) وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين فى باب الموصولات من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۳۶۵ و ۵۱۴) والأشمونى (رقم ۹۹) والساعى : هو الذى يلى جمع الزكاه من أربابها ، وهلم : اسم فعل أمر معناه أقبل وتعال ، والمشرفى : السيف ، منسوب إلى المشارف وهى قرى كانت السيوف تصنع بها ، والفرائض : جمع فريضه ، وهى ما يؤخذ من السائمه فى الزكاه ، والشاعر يتهكم بالساعى الذى جاءهم يطلب الذى عليهم أداؤه من زكاه أموالهم ، وكان قومه امتنعوا عن أداء حق الله فى أموالهم. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «ذو جاء» فإن «ذو» فى هذه العباره اسم موصول بمعنى الذى ، وهو صفه للمرء ، أى : قولا لهذا المرء الذى جاء يطلب زكاه أموالنا تعال - الخ ، والذين يستعملون «ذو» بمعنى الذى هم طيّىء.

۲- وهذا البيت أيضا من كلمه قوال الطائى التى منها البيت السابق ، كما أشرنا إلى ذلك فى شرحه ، وبيض : جمع أبيض ، وهو السيف ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «ذو جئت» فإن «ذو» اسم موصول بمعنى الذى ، وهو صفه للمال ، ومن هنا تعلم أن الطائيين يستعملون «ذو» فى العقلاء كما فى البيت السابق ، وفى غير العقلاء كما فى هذا البيت.

۳- هذان البيتان من كلام ملحه الجرمى ، وملحه يضبط فى بعض الأمهات بضم الميم ، وفى بعضها بكسر الميم ، وجرم - بفتح الجيم وسكون الراء - من طيّىء ، والبيتان المستشهد بهما هنا هما السادس والسابع من كلمه عدتها ثمانيه أبيات أثرها أبو تمام فى ديوان الحماسه (انظر شرح المرزوقى ص ۱۸۰۶) والمحض - بالفتح - أصله اللبن الخالص بلا رغوه ، ويستعمل فى الحسب

وغيره ، وقوله «إن كان للماء من محض» لأن ماء المطر من جنس واحد ، وقوله «يروى العروق - الخ» يريد بالباليات ما أشرف على اليبس من عروق الشجر ، ويرويها : أى يعيدها غضه مرتويه ، وروايه المرزوقى «يروى العروق الهامدات» ومحل الاستشهاد فى البيت الأول من هذين البيتين قوله «ذو هو محضه» فإن «ذو» فى هذه العباره اسم موصول بمعنى الذى ، والجمله بعده من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صله ، وذو صفه للماء ، والهاء فى «محضه» تعود إلى السحاب يعنى يترك هذا السحاب محض الماء الذى هو - أى الماء - محضه : أى خالصه السحاب وصافيته. ومحل الاستشهاد فى البيت الثانى قوله «ذو باد» فإن «ذو» اسم موصول بمعنى الذى أيضا ، وقد وقع صفه للعرفج النجدى.

يروّى العروق الباليات من البلى

من العرفج النّجدىّ ذو باد والحمض

أراد : الذى هو محضه ، والذى باد. وقال سنان بن الفحل :

[٢٤٤](١) فإنّ الماء ماء أبى وجدّى

وبئرى ذو حفرت وذو طويت

أراد : الذى حفرت والذى طويت ؛ فلما ركّبتا حذفت الواو من «ذو» اجتزاء بالضمه عنها ؛ لأنهم يجتزئون بالضمه عن الواو وبالكسره عن الياء وبالفتحه عن الألف ، قال الشاعر :

[٢٤٥](٢) [١٦٩]فلو أنّ الأطبّا كان حولى

وكان مع الأطبّاء الشّفاه

١- هذا البيت لسنان بن الفحل الطائى ، من أبيات أوردها أبو تمام أيضا فى ديوان الحماسه (انظر شرح المرزوقى ص ٥٩٠) وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۶۴) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافيه ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٥١١) والأشمونى (رقم ١٠١) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥١) وفى شرح قطر الندى (رقم ٣١) و «ذو حفرت» يريد التى حفرتها ، و «ذو طويت» أى التى طويتها ، وطى البئر : بناؤها بالحجاره ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «ذو حفرت وذو طويت» فإن «ذو» فى هاتين العبارتين اسم موصول بمعنى التى ، ويستدل بهاتين العبارتين على ثلاثه أشياء ؛ الأول : أن «ذو» تأتى اسما موصولا ، والثانى : أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، لأن البئر مؤنثه ، والثالث : أنها تستعمل فى غير العاقل كما استعملت فى العاقل فى الشاهد ٢۴١.

٢- هذا الشاهد من شواهد رضى الدين فى باب المضمر من شرح الكافيه وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٣٨٥) ونص على أن الفراء أنشد البيت الأول فى تفسيره ، ثم قال بعد كلام طويل «ولم يعزهما الفراء فمن بعده إلى أحد» وهو من شواهد جار الله فى الكشاف (٢ / ۶١ بولاق) فى أول تفسير سوره المؤمنين ، والأطبا : جمع طبيب ، وهو الذى يعالج الأسقام ، وقال الشاعر : يقولون : ليلى بالعراق مريضه ، فيا ليتنى كنت الطبيب المداويا وأصله «الأطباء» كما ورد فى الشطر الثانى فقصره الشاعر ، و «الشفاه» جمع شاف ، ويروى «وكان مع الأطباء الأساه» وهو جمع آس. من قولك «أسا الجرح يأسوه» إذا عالجه ليبرأ ، ويروى «وكان مع الأطباء السقاه» جمع ساق من «سقاه الدواء يسقيه» وجواب لو هو قوله «إذا ما أذهبوا - الخ» ومحل الاستشهاد ههنا قوله «كان حولى» فإن أصل هذه العباره «كانوا حولى» بواو الجماعه التى تعود إلى الأطباء ، فحذف الشاعر الواو واكتفى بالضمه للدلاله عليها ، وقد قرىء فى قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) بضم الحاء - وهى قراءه طلحه بن مصرف - فخرجها الزمخشرى على أن الأصل «قد أفلحوا المؤمنون» فحذفت الواو لدلاله الضمه عليها ، بدليل أن طلحه نفسه قرأ (قد أفلحوا المؤمنون) بالواو ،

وقرىء (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) برفع أحسن ، وخرجها قوم على أن الأصل (على الذى أحسنوا) فحذفت الواو واكتفى بضم النون للدلاله عليها ، وعلى هذه القراءه وهذا التخريج يكون «الذى» مستعملا فى الجمع نظير قول الآخر : وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد واستبعد ذلك ابن هشام فى المغنى ، ورجح تخريج الجمهور ، وحاصله أن «أحسن» أفعل تفضيل وليس فعلا ماضيا ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : تماما على الذى هو أحسن ، وقرىء (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ) برفع «يتم» وخرجها قوم على أن الأصل «يتموا الرضاعه» فحذفت الواو اجتزاء بالضمه عنها ، وخرجها قوم على أن «أن» المصدريه فى «أن يتم» مهمله غير عامله النصب حملا على «ما» المصدريه أختها نظير قول الشاعر : أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السّلام ، وألا تشعرا أحدا وقد اختلفت عباره القوم فى حذف حرف المد والاجتزاء بالحركه عنه للدلاله عليه : أهو ضروره من ضرورات الشعر أم هو لغه لبعض العرب؟ فظاهر كلام سيبويه أن ذلك ضروره ؛ فإنه ذكر ذلك واستشهد له فى «باب ما يحتمل الشعر» وصدر هذا الباب بقوله (١ / ٨) «اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام : من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، ومن حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا» اه. وظاهر كلام الفراء أن ذلك لغه لبعض العرب ، قال «وقد تسقط العرب الواو وهى واو جمع اكتفاء بالضمه قبلها ، فقالوا فى ضربوا : قد ضرب ، وفى قالوا : قد قال ، وهى فى هوازن وعليا قيس» اه ، وانظر ما أشرنا إليه بعد شرح الشاهد ١٧ فى المسأله الثانيه.

إذا ما أذهبوا ألما بقلبى

وإن قيل الشّقاه هم الأساه

أراد «كانوا» فحذف الواو اجتزاء بالضمه. وقال الشاعر :

[۲۴۶](۱)إذا ما شاء ضرّوا من أرادوا

ولا يألوهم أحد ضرارا

۱- هذا البيت مما استشهد به الفراء فى تفسيره ، وتقول : ألا فلان يألو - بوزن سما يسمو - ألوا بوزن ضرب وألوا بوزن سمو ؛ إذا قصر وأبطأ فيما يريد ، يعنى أن هؤلاء الناس يضرون من أرادوا ضرّه متى شاءوا ، والناس لا يقصرون ولا يتمهلون عن إيصال الضر إليهم ، ومحل الاستشهاد قوله «إذا ما شاء» فإن أصل هذه العباره «إذا ما شاءوا» فحذف الواو ، واكتفى بضم الهمزه التى قبلها للدلاله عليها ، وحكى اللحيانى عن الكسائى أن العرب تقول : أقبل يضربه لا يأل - بضم اللام - يريدون لا يألو ، فاكتفوا بالضمه عن الواو ، وحكى سيبويه أنهم يقولون : لا أدر - بكسر الراء - يريدون لا أدرى ، فاكتفوا بالكسره عن الياء.

أراد «شاءوا» ، وقال الآخر :

[۲۴۷][(۱)] وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه

ويكنّ أعداء بعيد وداد

أراد «الغوانى» ، وقال الآخر :

[۲۴۸][(۲)] كفّاك كفّ لا تليق درهما

جودا ، وأخرى تعط بالسّيف الدّما

أراد «تعطى» ، وقال الآخر :

[۲۴۹][(۳)]ليس تخفى يسارتى قدر يوم

ولقد يخف شيمتى إعسارى

۱- هذا البيت من كلام الأعشى ميمون ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۱۰) والغوانى : جمع غانيه ، وهى المرأه التى استغنت بجمالها عن الزينه ، أو هى التى استغنت بزوجها عفه وتصونا وحصانه ، أو هى التى غنيت بمكانها : أى أقامت فيه ولم تفارقه ، وقوله «متى يشأ» قد حذف منه المفعول ، وأصل الكلام : متى يشأ صرمهن ، ويصرمنه يبتتن حبال مودته ويقطعنها. يصف النساء بالغدر وقله الوفاء والصبر ، يقول : من كان مشغوفا بهن مواصلا لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن إلى ذلك لتغير أخلاقهن وقله وفائهن ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «الغوان» فقد أراد أن يقول «الغوانى» فحذف الياء ضروره ، واكتفى بالكسره دليلا عليها. ومثل هذا البيت قول خفاف بن ندبه السلمى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۹) : كنواح ريش حمامه نجديه ومسحت باللثتين عصف الإثمد فإنه أراد «كنواحى ريش حمامه» فحذف الياء اجتزاء بالكسره التى قبلها ؛ لأنها تدل عليها ، ومثله قول الآخر ، وهو أيضا من شواهد سيبويه (۱ / ۹) : فطرت بمنصلى فى يعملات دوامى الأيد يخبطن السريحا فقد أراد أن يقول «دوامى الأيدى» فحذف الياء مجتزئا بالكسره التى قبلها للدلاله عليها.

۲- أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ى ق) ولم يعزه ، وتقول : فلان ما يليق بكفه درهم - من مثال باع يبيع - أى ما يحتبس وما يبقى فى كفه ، وتقول فلان ما يليق درهما - من مثال أنال ينيل - أى ما يحبس وما يبقى درهما أيضا ، وقال الشاعر : تقول - إذا استهلكت مالا- للذه فكيهه : هل شىء بكفيك لائق؟ يصف صاحب الشاهد رجلا بأنه جواد كريم وأنه شجاع فاتك ، ونظيره قول الآخر : يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «تعط» فإنه أراد تعطى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بالكسره التى قبلها داله عليها.

۳- أنشد ابن منظور هذا البيت (ى س ر) ولم يعزه ، واليساره - ومثله اليسار - الغنى ، وقد أيسر الرجل يوسر : أى استغنى ، وقد

صارت الياء فى المضارع واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «يخف» فإنه أراد أن يقول يخفى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بالكسره قبلها للدلاله عليها.

أراد «يخفى» ، وقال الآخر :

[٢٥٠](١) لا صلح بينى - فاعلموه - ولا

بينكم ، ما حملت عاتقى

سيفى ، وما كنّا بنجد ، وما

قرقر قمر الواد بالشّاهق

أراد «الوادى» ، وقال الآخر وهو كعب بن مالك الأنصارى :

[٢٥١](٢) ما بال همّ عميد بات يطرقنى

بالواد من هند إذ نعدو عواديها؟

١- أنشد الجوهرى - وتبعه ابن منظور - هذين البيتين (ق م ر) ثانى وثالث ثلاثه أبيات ، ونسبها لأبى عامر ، جد العباس بن مرداس السلمى ، والبيت الأول قوله : لا نسب اليوم ولا خله اتسع الخرق على الراتق وأنشدهما ابن منظور (ودى) عن ابن سيده ، ونسبهما لأبى الربيس التغلبى ، وأنشد ابن جنى ثانيهما فى الخصائص (٢ / ٢٩٢) من غير عزو ، قال ابن برى : سبب هذا الشعر أن الملك النعمان بن المنذر بعث جيشا إلى بنى سليم لشىء كان وجد عليهم من أجله ، وكان مقدم الجيش عمرو بن فرتنا ، فمر الجيش على غطفان ، فاستجاشوهم على بنى سليم ، فهزمت بنو سليم جيش النعمان وأسروا عمرو بن فرتنا ، فأرسلت غطفان إلى بنى سليم وقالوا :ننشدكم بالرحم التى بيننا إلا ما أطلقتم عمرو بن فرتنا ، فقال أبو عامر هذه الأبيات ، يقول : لا نسب بيننا وبينكم ، ولا خله - أى ولا صداقه - بعد ما أعنتم جيش النعمان ولم تراعوا حرمه النسب الذى بيننا وبينكم ، وقد تفاقم الأمر بيننا فلا يرجى صلاحه فهو كالفتق الواسع فى الثوب يتعب من يروم رتقه ، والقمر - بضم القاف وسكون الميم - جمع قمريه ، ومثاله روم وورومى وزنج وزنجى ، والقمر : ضرب من الحمام ، وقرقر : صوت ، والشاهق : أراد الجبل العالى ، ومحل الاستشهاد بالبيتين ههنا قوله «قمر الواد» فإنه أراد الوادى فحذف الياء اجتزاء بالكسره التى قبلها للدلاله عليها. وفى قوله «اتسع الخرق على الراتق» شاهد آخر للنحاه ، حيث قطع همزه الوصل فى قوله «اتسع» ضروره ، وحسن ذلك كون هذه الكلمه فى أول النصف الثانى من البيت ؛ لأنه بمنزله ما يبتدأ به ، قال ابن سيده فى التعليل لحذف الياء من «الواد» ما نصه : «حذف لأن الحرف لما ضعف عن تحمل الحركه الزائده عليه ولم يقدر أن يتحامل بنفسه دعا إلى اختزامه وحذفه» اه. وهذا كلام ابن جنى فى الخصائص (٢ / ٢٩٢) وبل كلام ابن جنى أصرح وأنصع. وذلك قوله «وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اختزامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركه الزائده عليه فيه أحرى وأحجى ، وذلك نحو قول الله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ) وقوله (ذلِكَ ما كُنَّا نَبْغِ) وقوله (الْكَبِيرُ الْمُتَعالِ) وقوله : * وما قرقر قمر الواد بالشاهق*» اه.

٢- ما بال هم : أى ما شأنه وما حاله ، وعميد : فادح موجع ، وأصله قولهم «عمده المرض يعمده» من مثال ضربه يضربه - إذا

فـدحه ، ودخل أعرابى على بعض العرب وهو مريض فقال له : كيف تجـدك؟ فقال : أما الذى يعمدنى فحصـر وأسـر ، يريد أما الذى يفدحنى ويشـتد علىّ ويضنينى ، ويطرقنى : أى ينزل بى ليلا ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «بالواد» فإنه يريد بالوادى ، فحذف الياء مجتزئا بالكسره قبلها ، على نحو ما ذكرناه فى البيت قبله.

أراد «بالوادى» ، وقال أيضا :

[۲۵۲](۱) ولكن ببدر سائلوا عن بلائنا

على النّاد ، والأنباء بالغيب تبلغ

أراد «على النادى» ، وقال الآخر :

[۲۵۳](۲) ولا أدر من ألقى عليه رداءه

على أنّه قد سلّ عن ماجد محض

أراد «أدرى» ، وقال الآخر :

[۲۵۴](۳) فلست بمدرك ما فات منّى

بلهف ، ولا بليت ، ولا لوانّى

۱- بدر : أراد الموضع الذى كانت فيه الغزوه المشهوره التى نصر الله فيها رسوله وأخزى الشرك وأهله ، والبلاء - بفتح الباء - الجهد والصلابه ، وأصله الاختيار والتجربه والامتحان ، تقول : بلاه يبلوه ، إذا جربه واختبره ليعرف مقدار ما عنده ، والناد ، هنا : القوم ، وأصله المكان الذى يجتمعون فيه ، والأنباء : الأخبار ، واحدها نبأ - بفتح النون والباء جميعا - ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «على الناد» فإنه يريد على النادى ، فحذف الياء مجتزئا بالكسره قبلها ، على نحو ما ذكرناه من قبل.

۲- هذا البيت من كلام أبى خراش الهذلى ، يقوله فى أخيه عروه ، من أبيات رواها أبو تمام فى الحماسه (انظر شرح المرزوقى ۷۸۲) وياقوت فى معجم البلدان (قوسى) وقوله «ألقى عليه رداءه» كان من عاده العرب أن الرجل يمر بالقتيل فيلقى عليه ثوبه يستره به ، وفى مثل ذلك يقول متمم بن نويره يرثى أخاه مالكا : لقد كفن المنهال تحت ردائه فتى غير مبطان العشيه أروعا وقد حكى أن مجتازا اجتاز بعروه فرآه بادى العوره مصروعا ، فألقى رداءه عليه ، ويحكى أن خراشا ابن الشاعر الذى يكنى به وقع أسيرا ، وأنه نزل بآسره ضيف ، فنظر ذلك الضيف إلى خراش - وكان ملقى وراء البيت - فسأله عن حاله ونسبه ، فشرح قصته وانتسب ، فقطع إساره وخلاه ، فلما رجع رب البيت قال : أسيرى أسيرى ، وأراد السعى فى أثره ، فوتر الضيف قوسه وحلف أنه إن تبعه رماه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «ولا أدر» فإنه يريد ولا أدرى ؛ لأن الفعل غير مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بالكسره التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، وقد روى البيت فى الحماسه ومعجم البلدان وخصائص ابن جنى (۱ / ۷۱) «ولم أدر» وعلى هذه الروايه يكون الفعل مجزوما بحذف الياء ، ولا شاهد فيه لما أراده المؤلف.

۳- هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ل ه ف) ولم يعزه ، وأنشده البغدادى أثناء شرح الشاهد الثالث عشر (۱ / ۶۳) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۶۷۶) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۴۴۱) وقوله «بلهف» أى بقولى : يا لهفا ، وقوله «بليت» أى

بقولى : يا ليتنى ، وقوله «ولا لوانى» أى بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا ، ومحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله «بلهف» فإن أصل الكلام : بقولى يا لهفا ، على أن اللهف مضاف إلى ياء المتكلم ثم قلبت الكسره التى قبل ياء المتكلم فتحه وقلبت الياء ألفا ، ثم حذف هذه الألف المنقلبه عن ياء المتكلم مجتزئا بالفتحه التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقه.

أراد «بلهفا» فحذف الألف اجتزاء بالفتحه عنها ، فكذلك هاهنا : حذف الواو من «ذو» اجتزاء بالضمه عنها ، وصيّرا كلمه واحده ، وإذا كانا مركبتين من من وذو [۱۷۰] التى بمعنى الذى ؛ فالذى اسم موصول يفتقر إلى صله وعائد ، والصله لا تخلو : إما أن تكون من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، فإذا قلت : «ما رأيته مذ يومان» أو «منذ ليلتان» فالتقدير فيه : ما رأيته من الذى هو يومان ، فحذف «هو» الذى هو المبتدأ ، وبقى الخبر الذى هو يومان ، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك : «الذى أخوك زيد» أى : الذى هو أخوك زيد ، والذى يدل على جوازه قولهم : «ما أنا بالذى قائل لك شيئا» أى : ما أنا بالذى أنا (۱) قائل لك شيئا ، وهذا كثير فى كلامهم ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضا فهو مخفوض بمن ؛ ولهذا إذا ظهرت النون فى منذ كان الاختيار الخفض ، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، وذلك لأن مذ ومنذ معناهما الأمد ، ألا ترى أن التقدير فى قولك : «ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان» أى : أمد انقطاع الرؤيه يومان ، وأمد انقطاع الرؤيه ليلتان ، والأمد فى موضع رفع بالابتداء ؛ فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرا عنهما ، وإنما بنيا لتضمنهما معنى من وإلى ، ألا ترى أنك إذا قلت : «ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان» كان معناه : ما رأيته من أول هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل فى البناء ، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم ؛ لأن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم ، كما قالوا : «ردّ يا فتى» ، والشواهد على ذلك كثيره جدا ، وقد ذكرنا ذلك فى مواضعه ؛ فلا يفتقر إلى ذكره هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنهما مركبتان من من وإذ» قلنا : لا نسلم ، وأىّ دليل يدل على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل!.

۱- لو جعل تقديره «ما أنا بالذى هو قائل لك شيئا» لكان أحسن ، والمثال يروى فى كتب النحاه «ما أنا بالذى قائل لك سوءا» وانظر ص ۳۲۴ الآتيه.

وقولهم : «إن من العرب من يقول فى منـذ منذ بكسـر الميم» قلنا : أولا هذه لغيه شاذه نادره لا يعرج عليها ؛ وليس فيها حجه على أنها مركبه من من وإذ ، وإنما هى لغيه نادره بكسـر كما جاءت اللغه الفصيحه المشهوره بالضم ، فهو من جمله ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على [١٧١] أنها مركبه من من وإذ فكلّا!.

وقولهم : «إن الرفع بعـدهما يكون بتقدير فعل ، والتقدير فيه : مذ مضـى يومان ، ومنذ مضـى ليلتان ، اعتبارا بإذ ، والخفض يكون بعـدهما اعتبارا بمن» قلنا : هـذا باطل ؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحـد منهما مفردا ، وحدث حكم آخر ، كما قلنا فى «لو لا ، ولوما ، وإلّا» وما أشبه ذلك ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى فى مسأله الاستثناء.

وهـذا هو الجواب عن قول الفراء «إنهمـا مركبتـان من من وذو التى بمعنى الـذى» والـذى يبطـل مـا ذهب إليه الفراء أن «ذو» التى بمعنى الذى إنما تسـتعملها طيىء خاصه ، و «منذ يومان» بالرفع مسـتعمل فى لغه جميع العرب ، فكيف اسـتعملت العرب قاطبه ذو بمعنى الذى مع من - على زعمكم - دون سائر المواضع؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه؟.

وقولهم : إن التقـدير فيه من الـذى هو يومان فحـذف المبتـدأ الذى هو هو ، كقولهم : الذى أخوك زيد ، أى الذى هو أخوك» قلنا : وهـذا أيضا لا يسـتقيم ؛ لأن حـذف المبتـدأ من صـله الاسم الموصول لا يجوز فى نحو «الـذى أخوك زيد» أى : الذى هو أخوك ، وإنما يجوز ذلك جوازا ضعيفا إذا طال الكلام ؛ كقولهم : «الذى راغب فيك زيد ، وما أنا بالذى قائل لك شيئا» (١) ، ومـا أشـبه ذلك ، على أن من النحويين من يجعل الحـذف فى هـذا النحو أيضا شاذا لا يقاس عليه ، وإذا كان شاذا لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم.

١- المثال الـذى يـذكره النحاه «ما أنا قائل لك سوءا» فلعل ما هنا مصـحف عنه ، وقد تكرر هذا المثال فى كلام المؤلف ، وانظر ص ٣٢٣ السابقه.

۵۷- مسأله : [هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض؟]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ، نحو قولك للرجل : «الله ما فعلت كذا» أو هاء التنبيه نحو «هالله».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ؛ قال الفراء : سمعناهم يقولون : «الله [۱۷۲] لتفعلنّ» فيقول المجيب : «ألله لأفعلنّ» بألف واحده مقصوره فى الثانيه ؛ فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفا ، وقد جاء فى كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول : «مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح» أى إلا أكن مررت برجل صالح ؛ فقد مررت بطالح ، وروى عن رؤبه بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت؟ يقول «خير عافاك الله» أى بخير. قال الشاعر :

رسم دار وقفت فى طلله

كدت أقضى الحياه من جلله [۲۳۸]

فخفض «رسم» بإضمار حرف الخفض ، وقال الآخر :

[۲۵۵](۱) لاه ابن عمّك لا أفضلت فى حسب

عنّى ، ولا أنت ديّانى فتخزونى

۱- هذا البيت من قصيده طويله لذى الأصبع العدوانى ، واسمه الحارث بن محرث ، يعاتب فيها ابن عم له ، وقد روى هذه القصيده أبو على القالى فى أماليه (۱ / ۲۵۹ بولاق) والمفضل الضبى (المفضليه ۳۱) والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ۵۵۷) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۲۸۸) ورضى الدين فى باب الظروف وباب حروف الجر من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۲۲۲ و ۴ / ۲۴۳) وشواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۲۳۷) وابن عقيل (رقم ۴۰۸) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۱۱۱ و ۱۳۰۰) ومعنى «أفضلت» زدت فى المنزله ، والديان : الذى يملك الأمر ويتصرف فيه على مشيئته ، وتخزونى : تذلنى وتقهرنى ، ومحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله «لاه ابن عمك» واعلم أولا أن العرب تقول : لله أنت ، ولله درك ، ولله ابن عمك بثلاث لامات أولها لام الجرّ وثانيها لام التعريف وثالثها فاء الكلمه على أن لفظ الجلاله مأخوذ من ل ى ه أو عين الكلمه على أن اللفظ الكريم مأخوذ من أ ل ه ، هذا هو الأصل فى الاستعمال العربى ، وربما قالوا «لاه أبوك» و «لاه ابن عمك» بلام واحده فيحذفون لامين ، وقد اختلف النحاه فى اللام الباقيه ، فذهب سيبويه إلى أن الباقيه هى اللام التى من أصل الكلمه والمحذوف لام الجر ولام التعريف ، وهذا هو الذى أراده المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الباقى هو لام الجر ،

وقد حذف لام التعريف واللام التى من أصل الكلمه ، وقد فصلنا مقاله الشيخين واستدللنا للمذهبين وبيّنا أرجحهما فى شرحنا على شرح الأشمونى (٣ / ٢٨٦) فانظره ، وانظر المراجع التى أشرنا إليها فى تخريج هذا الشاهد هنا.

فخفض «لاه» بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابن عمّك ، وقال الآخر :

أجدّك لست الدّهر رائى رامه

ولا عاقل إلّا وأنت جنيب (۱)

[۱۱۶]

ولا مصعد فى المصعدين لمنعج

ولا هابط ما عنت هضب شطيب

فخفض على تقدير الباء ، كأنه قال «بمصعد» (۲) ، وقال الآخر :

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [۱۱۵]

وقال الآخر ، وهو الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا ببين غرابها [۱۱۷]

فخفض «ناعب» بإضمار حرف الخفض ، وقال الفرزدق أيضا :

[۲۵۶](۳) وما زرت سلمى أن تكون حبيبه

إلىّ ، ولا دين بها أنا طالبه

۱- فى هذين البيتين الإقواء كما هو ظاهر.

۲- الأولى أن يقول «كأنه قال برائى رامه» وهذا هو جر المعطوف على خبر ليس المنصوب بتوهم أنه قد دخلت الباء الزائده على الخبر.

۳- هذا البيت من قصيده للفرزدق يمدح فيها المطلب بن عبد الله المخزومى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۴۰۱) أنشده فى باب تعدى الفعل وفى باب حروف الجرّ ، وأنشده شيخ النحاه سيبويه (۱ / ۴۱۸) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۷۸۷) وقوله «أن تكون حبيبه» المصدر المنسبك من أن المصدريه وما بعدها مفعول لأجله ، فأصله مجرور باللام الداله على التعليل ، وأصل

الكلام : لأن تكون حبيبه ، ثم حـذفت اللام لأن حرف الجر يكثر حذفه قبل أن المصدريه وأن المؤكده ، وقد اختلف العلماء فى المصدر المنسبك بعد حذف حرف الجر : أهو مجرور بذلك الحرف المحذوف ، أم أنه انتصب على التوسع بعد حذف حرف الجر؟ فأما الـذين ذهبوا إلى أن المصـدر مجرور بـذلك الحرف المحـذوف فيجعلون العطف عليه بالجر تبعا لحاله الذى هو عليه حقيقه ، وأما الـذين يذهبون إلى أن المصدر بعد حذف حرف الجر صار منصوبا فيجعلون العطف عليه بالجر على أحد وجهين : الأول أنه معطوف على محل المصـدر الـذى كان له قبل حذف حرف الجر ، والثانى أنه معطوف على التوهم ، وكأن الشاعر بعد أن قـال «أن تكون حبيبه» قـد توهم أنه أدخـل حرف الجر لأـنه كثيرا مـا يتكلم به ، فـأتى بـالمعطوف مجرورا ، قال ابن هشام فى المغنى (ص ٥٢٦ بتحقيقنـا) : «وقوله : * ومـا زرت ليلى أن تكون حبيبه* البيت رووه بخفض دين عطفا على محل أن تكون ؛ إذ أصـله لأـن تكون ، وقـد يجـاب بـأنه عطف على توهم دخول اللاـم ، وقـد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات» اه. وقال سيبويه بعد إنشاد البيت «جره لأنه صار كأنه قال : لأن تكون» اه. وقال الأعلم : «الشاهد فيه حمل دين على معنى لأن تكون ، وجرّه» اه.

فخفض «دين» بإضمار حرف الخفض.

والذى يدل على ذلك أنكم تعملون ربّ مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ؛ فدل على جوازه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدله المعتبره ، ويخرّج على هذا الجرّ إذا دخلت ألف الاستفهام [١٧٣] وها التنبيه نحو «آلله ما فعل ، وهالله ما فعلت» لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضا عن حرف القسم ؛ والذى يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ؛ فلا يقال «أوالله» ولا «ها والله» لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يجوز أن يقال : «بوالله لأفعلنّ»؟ فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم «ألله لأفعلن» فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصه على خلاف القياس لكثره استعماله ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثره الاستعمال ؛ فكذلك هاهنا : جاز حذف حرف الخفض لكثره الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل. يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لا يكون فى غيره ، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء : ٥٧] وإن كان لا يجوز دخول التاء فى غيره ، كما لا يجوز إدخال التاء

فى «أسنتوا» إلا فى خلاف الخصب ، ولا يقال «تالرحمن» (۱) ولا «تالرحيم» وكما أن ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قوله «تربّى» لا يدل على جوازه لشذوذه وقلته ؛ فكذلك قولهم «ألله لأفعلن» لا يدل على جوازه فى غيره ، واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم كاختصاص «لات» بحين ، و «لدن» بغدوه ، و «جاءت» بحاجتك فى قولهم «ما جاءت حاجتك» فإن لات لا تعمل إلّا فى الحين ، ولدن لا تنصب إلا غدوه ، وجاءت لا تنصب إلا حاجتك ، كأنهم قالوا : ما صارت حاجتك ، أو كانت حاجتك ، وأدخلوا التاء على ما (۲) إذ كان ما هو الحاجه كما قال بعضهم «من كانت أمّك» فنصب الأم وأنث من حيث أوقعها على مؤنث ؛ ولأن هذا الاسم علم فجاز أن يختص بما لا يكون فى غيره ؛ لأن الأسماء الأعلام كثيرا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا «موهب ، ومورق» ففتحوا العين وقياسها أن تكسر ، وكذلك قالوا : «حيوه» بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء ، وكذلك قالوا «مزيد ، ومكوزه ، ومدين» فصححوا وإن كان القياس أن يعلوّا ؛ لأن ما كان من الأسماء على مفعل أو مفعل ؛ فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل وفصل الميم له من أمثلته ، وكذلك [۱۷۴] قالوا «محبب» بغير إدغام وإن كان القياس الإدغام ، وكذلك قالوا «العجّاج ، والحجّاج» بإماله الألف وإن كان قياسها أن لا تمال ؛ لعدم شرط الإماله من الياء والكسره ، وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء فى موضع على غير حاله فى سائر الكلام : إما لكثره الاستعمال ، أو تنبيه على أصل ، أو غير ذلك.

وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول «مررت برجل صالح إلا صالح فطالح» أى «إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح» قلنا : هذا لغه قليله الاستعمال بعيده عن القياس ؛ فلا يجوز أن يقاس عليها : أما قلتها فى الاستعمال فظاهر ؛ لأن أكثر العرب لا تتكلم بها ، وإنما جاءت قليله فى لغه لبعض العرب ؛ وأما بعدها عن القياس فإنك تفتقر إلى إضمار أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئا واحدا ، ألا ترى أنك إذا قلت «مررت برجل صالح إلا صالح فطالح» تقديره : إلا أكن مررت بصالح [فقد مررت بطالح] فتفتقر إلى أشياء ، وذلك بعيد عن القياس ، وهذا شبيه بقول النحويين «ما مررت بزيد فكيف أخيه» ويقول الرجل : جئتك بدرهم ، فيقول المجيب «فهلا دينار» وهذا كله ردىء لا تتكلم به العرب.

۱- من النحاه من جوّز دخول التاء على «رب» مضافا للكعبه أو إلى ياء المتكلم فيقال «ترب الكعبه» ويقال «تربى لأفعلن» ومنهم من حكى دخولها على «الرحمن» فيقال «تالرحمن» ومنهم من حكى دخولها على «حياتك» فيقال «تحياتك» وكل ذلك قليل أو نادر.

۲- المراد أنهم أنثوا الفعل المسند إلى ضمير عائد إلى ما ، مراعاه لمعنى ما. وذلك أنهم قالوا «جاءت» بتاء التأنيث ؛ لأن فى جاء ضميرا مستترا يعود إلى «ما» وما هى الحاجه ؛ لأن المبتدأ والخبر شيء واحد.

وأما ما روى عن رؤبه من قوله «خير عافاك الله ، أى : بخير» فهو من الشاذ الذى لا يعتد به لقلته وشذوذه ، وكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات وقد أجبنا عنها فى مواضعها بما يغنى عن الإعاده.

وأما إضمار ربّ بعد الواو والفاء وبل - وهى حروف جر - فإنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت عوضا عنها داله عليها ، فجاز حذفها ، وما حذف وفى اللفظ على حذفه دلاله أو حذف إلى عوض وبدل ؛ فهو فى حكم الثابت ، وقد بيّنا ذلك مستقصى فى موضعه ، بخلاف هاهنا ، فإنكم جوزتم حذف حرف القسم ولا دلاله فى اللفظ على حذفه ولا إلى عوض وبدل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم.

۵۸- مسأله : [اللام الداخله على المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم؟]

ذهب الكوفيون إلى أن اللام فى قولهم «لزيد أفضل من عمرو» جواب [۱۷۵] قسم مقدّر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب. وذلك نحو قولهم «لطعامك زيد آكل» فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذى يجب أن يكون منصوبا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : ظننت زيدا قائما ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لزيد قائم ، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا ؛ فدل على أنها لام الابتداء.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن الظن محمول على القسم ؛ فاللام جواب القسم ، كقولهم : والله لزيد قائم ، لا لام الابتداء ، فإذا كانت جواب القسم فحكمها أن تبطل عمل ظننت ؛ فلهذا وجب أن يرفع زيد بما بعده ، لا بالابتداء ، وهذا لأن حكم لام القسم فى كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن ما بعدها من الكلام محلوف عليه ؛ فلو جعل شىء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه» لأنا نقول : لا يجوز أن يكون الظن قسما ، لأنه إنما نقسم بالشىء فى العاده إذا كان عظيما عند الحالف ، كقوله «والله ، والقرآن ، والنبى ، وأبى» وما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهليه والإسلام ، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى.

فأما قولهم «جير لأذهبنّ ، وعوض لأقومن ، وكلّا لأنطلقن» فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى حق ، والحق معظّم فى النفوس ، بخلاف الظن الذى فيه معنى الشك ، وجير بمعنى نعم ، قال الشاعر :

[۲۵۷](۱) إنّ الّذى أغناك يغنينى جير

والله نفّاح اليدين بالخير

وعوض بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

[۲۵۸](۲) رضيعى لبان ثدى أمّ تحالفا

بأسحم داج عوض لا نتفرّق

۱- هذان بيتان من مشطور الرجز ، والذى يؤخذ من كلام أهل اللغه أن «جير» تأتى على وجهين : أولهما : أن تكون حرف جواب كأجل ، ومعناهما نعم ، وعليه جاء قول الراجز : قالت : أراك هاربا للجور من هده السلطان ، قلت : جير وهى فى هذا الوجه مبنيه إما على الكسر كما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وإما على الفتح للتخفيف مثل أين وكيف ، والوجه الثانى : أن تكون بمعنى اليمين ، يقال : جير لا أفعل كذا ، ولا جير لا أفعل ذلك ، قال الجوهرى : «قولهم جير لا آتيك - بكسر الراء - يمين للعرب ، ومعناها حقا» اه وأنكر ابن هشام فى المغنى الاستعمال الثانى ، قال (ص ۱۲۰) : «جير - بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا ، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل» اه. وفى كلام ابن هشام هذا مناقشه ؛ فإنه قطع بأنها لا تكون إلا حرف جواب بمعنى نعم ، ونفى أن تكون اسما بمعنى حقا يستعمل فى اليمين ، واستدل بأنها لو كانت اسما بمعنى حقا لوجب إعرابها وجاز دخول أل عليها ، وكل ذلك غير مسلم له ، أولا : لأن أثبات العلماء قد نقلوا أن العرب تستعملها بمعنى اليمين ، وقد استقر عند المحققين أن من حفظ حجه على من لم يحفظ ، وثانيا : أنه لا يلزم من كونها تأتى اسما بمعنى حقا أن تعرب ، لأن لبنائها مع ذلك سببا معترفا به ، وبهذا السبب نفسه بنيت بعض الأسماء ، وهذا السبب هو شبهها الحرف شبها لفظيا ، فإن «جير» التى هى اسم بمعنى حقا أشبهت «جير» التى هى حرف جواب ، كما أن «حاشا» التنزيهيه بنيت لشبهها حاشا الحرفيه شبها لفظيا ، ولم يلزم من كونها بمعنى تنزيها أن تعرب ولا أن تدخلها أل ، وأيضا «ما» التى هى نكره بمعنى شىء لم يلزم من أن تكون بمعنى اسم تدخل عليه أل أن تكون هى بحيث تدخل عليها أل ، وقول الراجز المستشهد بكلامه «والله نفاح اليدين بالخير» مأخوذ من قولهم «نفحه بشىء» أى أعطاه ، و «نفحه بالمال نفحا» أعطاه ، وفى الحديث «المكثرون هم المقلون إلا من نفح فيه يمينه وشماله» أى ضرب يديه فيه بالعطاء. وقال الشاعر ، وهو ابن مياده الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد : لما أتيتك أرجو فضل نائلكم نفحتنى نفحه طابت لها العرب

۲- هذا البيت من قصيده الأعشى ميمون بن قيس التى مدح بها المحلق فرفع من شأنه ، ومطلعها : أرقت ، وما هذا السهاد المؤرق؟ وما بى من سقم ، وما بى معشق والبيت المستشهد به من شواهد رضى الدين فى باب الظروف من شرح الكافيه ، وقد

شرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ٢٠٩) وشواهد الزمخشرى فى المفصل وابن يعيش فى شرحه (س ٥٥٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٤٦) وابن جنى فى الخصائص (١ / ٢٦٥ الدار) وأنشده ابن منظور (ع وض - س ح م) وانظر القصيده فى ديوان الأعشى (ص ١٤٥ فينا). واللبان - بكسر اللام بزنه الكتاب - هو اللبن ، فإن لم تنوّنه فهو مضاف إلى ثدى أم ، وإن نوّنته جررت ثدى أم على البدل أو نصبته على البدل أيضا باعتبار موضع اللبان لأنه فى المعنى مفعول به لرضيعى ، أو نصبته بتقدير أعنى أو نحوه ، وقوله «تحالفا» يروى مكانه «تقاسما» أى حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا محالفه بينهما ، والأسحم الذى تحالفا عليه : يقال هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم فى الدم عند ما يتحالفون ، ويقال : هو الرحم ، ويقال : هو حلمه الثدى ، ويقال : هو الليل ، و «عوض» يأتى ظرفا لما يستقبل من الزمان مبنيا على الضم فى محل نصب ، تقول : لا أكلمك عوض يا فتى ، تريد لا أكلمك أبدا ، ويأتى بمعنى القسم ، تقول : لا أفعل هذا عوض ، تحلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذى أراده المؤلف هنا. قال ابن يعيش «أما عوض فهو اسم من أسماء الدهر ، وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قط للماضى ، وأكثر استعماله فى القسم ، تقول : عوض لا أفارقك ، أى لا أفارقك أبدا ، كما تقول : قط ما فارقتك ، وعوض مبنيه لقطعها عن الإضافه ، وفيها لغتان : الفتح ، والضم ، فمن فتح فطلبا للخفه ، ومن ضم فتشبيها بقبل وبعد ... فإن أضفته أعربته ، تقول : لا أفعله عوض العائضين ، أى دهر الداهرين ، فيكون معربا ، وانتصابه على الظرف لا على حده فى : * بأسحم داج عوض لا نتفرق* وعوض من لفظ العوض ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضى منه جزء إلا ويخلفه جزء آخر ، فصار الثانى كالعوض من الأول» اه. وأغرب ابن الكلبى فزعم أن «عوض» فى بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل ، قال ابن هشام «واختلف فى قول الأعشى : * بأسحم داج عوض لا نتفرق* فقيل : ظرف لنتفرق ، وقال ابن الكلبى : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله : حلفت بمائرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السعير والسعير : اسم لصنم كان لعنزه ، ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت» اه.

[۱۷۶] وفی عوض ثلاث لغات : عوض بالضم ، وعوض بالفتح ، وعوض بالکسر ، وکلّا بمعنی حقّا ، قال الشاعر :

[۲۵۹][(۱)] أليس قليلا نظره إن نظرتها

إليك؟ وكلّا ليس منك قليل

ص: ۳۳۲

۱- هذا البيت ثالث تسعه أبيات رواها أبو تمام فی الحماسه (انظر شرح المرزوقی ص ۱۳۴۰) ونسبها لابن الطثريه ، واسمه يزيد بن سلمه بن سمره ، والطثريه أمه ، نسبت إلى طثر ، وهو حی من اليمن. يقول : أليس قليلا نظره منک إذا حصلت لی ، ثم استدرک على نفسه ناقضا لما اعتقده ، فقال : كلا ، لا قليل منک ، ومثل هذا البيت فی المعنى قول الآخر : هل إلى نظره إليک سبيل؟ فيروى الظما ويشفى الغليل إن ما قل منک يكثر عندی وكثير ممن يحب القليل وموطن الاستشهاد بالبيت قوله «وكلا ليس منک قليل» فإن المؤلف قد ذهب إلى أن «كلا» فی هذه العباره بمعنى حقا ، وهذا شیء قاله الكسائی ومتابعوه ، فأما سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين فقالوا : إن كلا- حرف معناه الردع والزجر ، لا- معنى له عندهم إلا- ذلک ، وقال الكسائی : قد يخرج «كلا» عن الردع والزجر فيكون بمعنى حقا ، وقال أبو حاتم ومتابعوه : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون بمعنى «ألا» الاستفتاحيه ، وقال النضر بن شميل والفراء ومن تابعهما : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون حرف جواب بمعنى إی ونعم ، وحمل هؤلاء على ذلک قول الله تعالى : (كَلَّا وَالْقَمَرِ) فقالوا : المراد - والله أعلم - إی والقمر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن هـذه اللام ليست لام الابتداء ؛ لأن الابتداء يوجب الرفع ، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الـذى يجب له النصب ، نحو قولهم «لطعامك زيـد آكل» قلنا : الأصل فى اللام هاهنا أن تدخل على زيد الذى هو المبتـدأ ، وإنما دخلت على المفعول الـذى هو معمول الخبر لأنه لما قـدّم فى صـدر الكلام وقع موقع المبتـدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل فى هـذه اللام أن تـدخل على المبتـدأ ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه ، كقولك «إنّ زيدا لطعامك آكل» وكقول الشاعر :

[٢٦٠](١) إنّ امرأ خصّنى عمدا مودّته

على التّنائى لعندى غير مكفور

وإن كـان الأصل فيها أن تـدخل - بعـد نقلها عن الاسم - على الخبر لا على معموله ؛ لوقوعه موقعه (٢) ، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه ، والله أعلم.

١- هـذا البيت من كلام أبى زبيـد الطائى من كلمه يمـدح فيها الوليـد بن عقبه ، ويصف نعمه أنعمها عليه مع بعـده وتنائيه عنه ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٨١) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٩٢٥) وقوله «خصنى مودته» أراد أن يقول : خصنى بمودته ، فحـذف حرف الجر ، وأوصـل الفعـل إلى المجرور بنفسـه فنصـبه ، والمكفـور : اسم المفعـول من قـولهم «كفر فلاـن النعمه» إذا جحـدها ولم يقم بحقهـا من الشـكر ، ومحـل الاستشـهاد فى هـذا البيت قوله «لعنـدى غير مكفور» حيث أدخـل لام الابتـداء على الظرف ولم يـدخلها على خبر إن ، وأصـلها أن تدخل على خبر إن أو اسـمها المتأخر عن خبرها ، فأصل الكلام هنا : لغير مكفور عندى.

٢- قوله «لوقوعه موقعه» تعليل لقوله «جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر» ونبّهنا على ذلك لتباعد ما بينهما بما وقع اعتراضا.

۵۹- مسأله : [القول فی أیمن فی القسم ، مفرد هو أو جمع؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن قولهم فی القسم «أیمن الله» جمع یمین. وذهب البصریون إلی أنه لیس جمع یمین ، وأنه اسم مفرد مشتق من الیمن.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أن «أیمن» جمع یمین أنه علی وزن أفعل ، وهو وزن یختص به الجمع ، ولا یکون فی المفرد ، یدل علیه أن التقدیر فی قولهم «أیمن الله» أی : علیّ أیمن الله ، أی أیمان الله علیّ فیما أقسم به ، وهم یقولون فی جمع یمین «أیمن» قال زهیر :

[۲۶۱](۲) فتجمع أیمن منّا ومنکم

بمقسمه تمور بها الدّماء

۱- انظر فی هذه المسأله : التصریح للشیخ خالد (۲ / ۴۵۶) وشرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۴ / ۲۳۲) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۲۹۰) ولسان العرب (ی م ن).

۲- هذا البیت لزهیر بن أبی سلمی کما قال المؤلف (الدیوان ۷۸ ط الدار) وقد رواه ابن منظور (ق س م - ی م ن) والأیمن : جمع یمین ، وأراد بقوله «فتجمع أیمن منا ومنکم» تحلفون ونحلف ، وقوله «بمقسمه» هو بضم المیم وفتح السین بینهما قاف ساکنه - وهو الموضع یحلف فیه عند الأصنام ، ویروی «بمقسمه» بفتح المیم - وأراد بها القسامه ، وأصل القسامه - بزنه السحابه - أن یوجد رجل قتیلا فیجیء أولیاؤه فیدعون علی رجل أنه قاتله ، ولا تکون لهم بینه کامله ، أو یوجد القتیل فی محله قوم ولا بینه علی أن قاتله فلان منهم ، فیستحلف أولیاء القتیل خمسین یمینا أن فلانا قتله ، أو أن هؤلاء قتلوه ، فإن حلفوا استحقوا دیه القتیل ، وإن أبوا أن یحلفوا حلف المدعی علیه وبریء. وعلی هذا یکون المعنی فی بیت زهیر : تؤخذ أیمان مثل الأیمان التی تؤخذ فی القسامه ، وتمار بها الدماء : أی تسیل ، والمراد دم البدن التی تنحر. ومحل الاستشهاد بالبیت قوله «أیمن» فإنه جمع یمین ، قال سیبویه : «وقالوا : یمین وأیمن ، وقالوا : أیمان فکسروها علی أفعال کما کسروها علی أفعل» اه. وقد کسروا یمینا علی یمن - بضم الیاء والمیم جمیعا - کما کسروا شمالا علی شمل ، ومن ذلک قول زهیر : قد نکبت ماء شرج عن شمائلها وجو سلمی علی أرکانها الیمن

وقال الأزرق العنبرى :

[۲۶۲](۱) طرن انقطاعه أوتار محظربه

فى أقوس نازعتها أيمن شملا

وقال الآخر :

[۲۶۳](۲) * يأتى لها من أيمن وأشمل*

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۲ / ۱۹۴) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۶۳۳ و ۶۴۰) ورضى الدين فى شرح الشافيه ، وشرحه البغدادى (ص ۱۳۳ بتحقيقنا) وقد أنشده ابن منظور (ش م ل) وكلهم نسبوه إلى الأزرق العنبرى ، وهو يصف فى هذا البيت طيرا ترن ، فشبه صوت طيرانها بسرعه بصوت أوتار تقطعت عند الجذب والنزع عن القوس ، فقوله «انقطاعه» مفعول مطلق يراد به التشبيه : أى طرن طيرانا ذا صوت يشبه صوت انقطاع أوتار محظربه ، والمحظربه : المحكمه الفتل ، والأقوس : جمع قوس ، و «نازعتها أيمن شملا» يريد أن الأيمن تجذبها إلى ناحيه ، والأشمل تجذبها إلى ناحيه أخرى ، فهما يتنازعان فى جذبها ويتغالبان عليه. والاستشهاد به هنا فى قوله «أيمن» فإنه جمع بمين - وهى اليد - فيدل ذلك على أن همزه «أيمن» همزه قطع فى الأصل ، ولكنها صيرت همزه وصل تخفيفا لكثره الاستعمال.

۲- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام أبى النجم الفضل بن قدامه العجلى ، وقد أنشده ابن منظور (ى م ن) وسيبويه (۲ / ۴۷ و ۱۹۵) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۲۹۱) ويروى : * يبرى لها من أيمن وأشمل* وبرى يبرى - مثل رمى يرمى - أى تعرض ، والأيمن : جمع يمين ، وأراد جهه اليمين ، والأشمل : جمع شمال ، وأراد جهه الشمال. قال ابن منظور فى تفسير بيت الشاهد : «يقول : يعرض لها من ناحيه اليمين وناحيه الشمال ، وذهب إلى معنى أيمن الإبل وأشملها ، فجمع لذلك» اه. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «أيمن» فإن أيمنا هنا جمع يمين ، ويريد الكوفيون بالاستشهاد بهذه الأبيات الثلاثه أن المعهود فى لفظ أيمن أن يكون جمع يمين ، سواء أكان بمعنى الحلف والقسم كما فى البيت الأول من هذه الأبيات وهو بيت زهير (رقم ۲۶۱) أم كان بمعنى اليد اليمنى كما فى البيتين الثانى والثالث وهما بيت الأزرق وبيت أبى النجم (رقم ۲۶۲ و ۲۶۳) ولم يعرف أيمن مفردا ، بل لم يعرف مفرد آخر على وزن أفعل - بضم العين - وهمزه أفعل الجمع همزه قطع كأكلب وأقوس وأرهط وأفلس وما أشبه ذلك ، وإنما صيرت الهمزه فى أيمن المراد به الحلف همزه وصل لكثره الاستعمال ، ولهذا تجدها مفتوحه على ما كانت عليه وهى همزه قطع ، وعلى خلاف المعهود فى همزه الوصل من أنها مكسوره. قال ابن يعيش : «وذهب الكوفيون إلى أن همزته همزه قطع ، وأنه جمع لا مفرد ، وهو جمع يمين ، كما قال العجلى : * يبرى لها من أيمن وأشمل* وسقطت همزته فى الوصل لكثره الاستعمال» اه ، وسيأتى فى شرح الشاهد الآتى بيان حجه البصريين.

والأصل فى همزه أيمن أن تكون همزه قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وصلت لكثره الاستعمال ؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل ، ولو كانت - على ما زعمتم - فى الأصل همزه وصل لكان ينبغى أن تكون مكسوره على حركتها عندكم فى الأصل. والذى يدل على أنها ليست همزه وصل أنها ثبتت فى قولهم «أم الله لأفعلنّ» فتدخل الهمزه على الميم وهى متحركه ، ولو كانت همزه وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزه قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزه وصل دلّ على أنه ليس بجمع يمين ، قال الشاعر :

[٢٦۴](١) وقد ذكرت لى بالكثيب مؤالفا

قلاص سليم أو قلاص بنى بكر

١- هذان البيتان من كلام نصيب بن رباح ، وقد أنشد ثانيهما سيبويه (٢ / ١۴٧) وابن يعيش (ص ١٢۶٠) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ١۴٢) وابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١ / ۵٨) وفى سر صناعه الإعراب (١ / ١٢٠) وابن منظور (ى م ن) والخطيب القزوينى فى الإيضاح (رقم ۴٨٠ بتحقيقا) وصف نصيب أنه تعرض لزياره من يحب ، فتعلل بأنه ينشد إبلا ضلت له مخافه أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه بهم ، ومعنى «نشدتهم» سألتهم ، يقال «نشد فلان الضاله» إذا سأل عنها ، ويقال «أنشد فلان الضاله» إذا عرفها. ومحل الاستشهاد قوله «لا يمن الله» حيث ورد بهمزه وصل ؛ فدل ذلك على أن «أيمن» مفرد وليس بجمع ؛ إذ لو كان جمعا لكانت همزته همزه قطع كالهمزه فى أرهط وأكلب وأرؤس وأفؤس ونحو ذلك ، قال سيبويه : «وزعم يونس أن همزه ايم موصوله ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التى فى الرجل ، وكذلك أيمن ، قال الشاعر : * فقال فريق القوم لما نشدتهم - البيت* اه كلامه. قال الأعلم : «الشاهد فى حذف ألف أيمن ؛ لأنها ألف وصل عنده ، فتحت لدخولها على اسم لا- يتمكن فى الكلام ، إنما هو مخصوص بالقسم مضمن معناه» اه. وقال ابن هشام : «أيمن المختص بالقسم : اسم ، لا- حرف ، خلافا للزجاج والرمانى ، مفرد مشتق من اليمن وهو البركه ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافا للكوفيين ويرد مذهب الكوفيين جواز كسر همزته وفتح ميمه ، ولا- يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب : * فقال فريق القوم لما نشدتهم* البيت. فحذف ألفها فى الدرج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى ، خلافا لابن درستويه فى إجازه جره بحرف القسم ، ولابن مالك فى جواز إضافته إلى الكعبه ولكاف الضمير ، وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ ، أى قسمى أيمن الله» اه ، والله - سبحانه وتعالى - أعلى وأعلم وأعز وأكرم.

فقال فريق القوم لمّا نشدتهم :

نعم ، وفريق : ليمن الله ما ندرى

ويدل عليه أنهم قالوا فى أيمن الله «م الله» ولو كان جمعا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا ؛ إذ لا نظير له فى كلامهم ، فدلّ على أنه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفردا.

وأما ما ذكروه من كونها همزه وصل لكثره الاستعمال فسنبيّن أنه حجّه عليهم فى الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه جمع يمين ، بدليل أنه على وزن أفعل ، وأفعل وزن يختص به الجمع ، ولا يكون فى المفرد» قلنا : لا نسلّم ؛ بل قد جاء ذلك فى المفرد ؛ فإنهم قالوا : رصاص آنك ، وهو الخالص ، وقالوا «أسنمه» اسم موضع وأكمه ، و «أشدّ» على الصحيح ، وهو منتهى [١٧٨] الشباب والقوه ، وقيل : هو الحلم ، وقيل : عشرون سنه ، وقيل : ثلاث وثلاثون سنه ، وقيل : أربعون سنه.

وقولهم «الأصل فى الهمزه أن تكون همزه قطع لأنه جمع يمين» قلنا : لو كانت الهمزه فيه همزه قطع لما جاز فيه كسر الهمزه فقيل «إيمن الله» لأن ما جاء من الجمع على وزن أفعل لا يجوز فيه كسر الهمزه ، فلما جاز هاهنا بالإجماع كسر الهمزه دل على أنها ليست همزه قطع.

وأما قولهم «إنها لو كانت همزه وصل لكان ينبغى أن تكون مكسوره» قلنا : إنما جاءت مفتوحه - وإن كان القياس يقتضى أن تكون مكسوره - لأنهم لما كثر استعماله فى كلامهم فتحوا فيه الهمزه لأنها أخف من الكسره كما فتحوا الهمزه التى تدخل على لام التعريف - وإن كان الأصل فيها الكسر - لكثره الاستعمال ، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إن الهمزه ثبتت فى قولهم أم الله لأفعلنّ مع تحرك ما بعدها» قلنا : إنما ثبتت الهمزه فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل فى الكلمه «أيمن» فالهمزه داخله على الياء وهى ساكنه ، فلما حذفت - وحذفها غير لازم - بقى حكمها. والثانى : أن حركه الميم حركه إعراب ، وليست لازمه وتسقط فى الوقف ؛ فلذلك ثبتت همزه الوصل.

والدليل على ذلك أن العرب تقول فى الأحمر : «ألحمر» فلا يحذفون همزه الوصل ؛ لأن حركه اللام ليست بلازمه ، وبعض العرب يحذفون الهمزه لتحرك ما بعدها ، على أن من العرب من يقول «م الله» فيحذف الهمزه ، وفيها لغات كثيره تنيف على عشر لغات : أيمن الله ، وإيمن الله ، وأيم الله ، وإيم الله ، وأم الله ، وم

الله ، وم الله ، وم الله ، وليمن الله ، ومن الله ، ومن ربّى ، ومن ربّى. و «من» لا تـدخل إلا على «ربّ» وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل التاء إلا على الله فى «تالله». والله أعلم.

تم الجزء الأول من كتاب «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف»

لأبى البركات الأنبارى

ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثانى منه مفتتحا بالمسأله

(٦٠ - القول فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور) ،

نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله بمنه وكرمه وفضله.

ص: ٣٣٨

الفهرس العام

ص: ٣٣٩

فهرس المحتويات

١ – مسأله : الاختلاف فى أصل اشتقاق الاسم..... ٨

٢ – مسأله : الاختلاف فى إعراب الأسماء السته..... ١٧

٣ – مسأله : القول فى إعراب المثنى والجمع على حدّه..... ٢٩

۴ – مسأله : هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم؟..... ٣۴

۵ – مسأله : القول فى رافع المبتدأ ورافع الخبر..... ٣٨

۶ – مسأله : فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور..... ۴۴

٧ – مسأله : القول فى تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ..... ۴٨

٨ – مسأله : القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه..... ۵٠

٩ – مسأله : القول فى تقديم الخبر على المبتدأ..... ۵۶

١٠ – مسأله : القول فى العامل فى الاسم المرفوع بعد لو لا..... ۶٠

١١ – مسأله : القول فى عامل النّصب فى المفعول..... ۶۶

١٢ – مسأله : القول فى ناصب الاسم المشغول عنه..... ۶٩

١٣ – مسأله : القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع..... ٧١

١۴ – مسأله : القول فى نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان؟..... ٨١

١۵ – مسأله : القول فى «أفعل» فى التعجب ، اسم هو أو فعل؟..... ١٠۴

١۶ – مسأله : القول فى جواز التعجب من البياض والسواد ، دون غيرهما من الألوان ١٢٠

١٧ – مسأله : القول فى تقديم خبر «ما زال» وأخواتها عليهن..... ١٢۶

١٨ – مسأله : القول فى تقديم خبر «ليس» عليها..... ١٣٠

١٩ – مسأله : القول فى العامل فى الخبر بعد «ما» النافيه النّصب..... ١٣۴

۲۰ – مسأله : القول فی تقدیم معمول خبر «ما» النافیه علیها..... ۱۴۰

۲۱ – مسأله : القول فی تقدیم معمول الفعل المقصور علیه..... ۱۴۱

۲۲ – مسأله : القول فی رافع الخبر بعد «إنّ» المؤکده..... ۱۴۴

۲۳ – مسأله : القول فی العطف علی اسم «إنّ» بالرفع قبل مجیء الخبر..... ۱۵۱

٢٤ – مسأله : القول فى عمل «إن» المخففه النّصب فى الاسم..... ١٥٩

٢٥ – مسأله : القول فى زياده لام الابتداء فى خبر لكنّ..... ١٦٩

٢٦ – مسأله : القول فى لام «لعل» الأولى ، زائده هى أو أصليه؟..... ١٧٧

٢٧ – مسأله : القول فى تقديم معمول اسم الفعل عليه..... ١٨٤

٢٨ – مسأله : القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر؟..... ١٩٠

٢٩ – مسأله : القول فى عامل النّصب فى الظرف الواقع خبرا..... ١٩٧

٣٠ – مسأله : القول فى عامل النصب فى المفعول معه..... ٢٠٠

٣١ – مسأله : القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها..... ٢٠٣

٣٢ – مسأله : هل يقع الفعل الماضى حالا..... ٢٠٥

٣٣ – مسأله : ما يجوز من وجوه الإعراب فى الصفه الصالحه للخبريه إذا وجد معها ظرف مكرر ٢١٠

٣٤ – مسأله : القول فى العامل فى المستثنى النّصب..... ٢١٢

٣٥ – مسأله : هل تكون «إلا» بمعنى الواو؟..... ٢١٦

٣٦ – مسأله : هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام؟..... ٢٢٢

٣٧ – مسأله : حاشى فى الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهين..... ٢٢٦

٣٨ – مسأله : هل يجوز بناء «غير» مطلقا؟..... ٢٣٣

٣٩ – مسأله : هل تكون «سوى» اسما أو تلزم الظرفيه؟..... ٢٣٩

٤٠ – مسأله : «كم» مركّبه أو مفرده؟..... ٢٤٣

٤١ – مسأله : إذا فصل بين «كم» الخبريه وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا؟..... ٢٤٧

٤٢ – مسأله : هل تجوز إضافه النّيّف إلى العشره..... ٢٥٢

٤٣ – مسأله : القول فى تعريف العدد المركّب وتمييزه..... ٢٥٥

۴۴ – مسأله : القول فی إضافه العدد المرکّب إلی مثله..... ۲۶۳

۴۵ – مسأله : المنادی المفرد العلم ، معرب أو مبنیّ؟..... ۲۶۴

۴۶ – مسأله : القول فی نداء الاسم المحلّی بأل..... ۲۷۴

۴۷ – مسأله : القول فی المیم فی «اللهمّ» أعوض من حرف النداء أم لا؟..... ۲۷۹

۴۸ – مسأله : هل یجوز ترخیم المضاف بحذف آخر المضاف إلیه؟..... ۲۸۴

۴۹ – مسأله : هل یجوز ترخیم الاسم الثلاثی؟..... ۲۹۲

۵۰ – مسأله : ترخیم الرباعی الذی ثالثه ساکن..... ۲۹۶

۵۱ – مسأله : القول فی ندبه النکره والأسماء الموصوله؟..... ۲۹۸

۵۲ – مسأله : هل يجوز إلقاء علامه الندبه على الصفه؟..... ۳۰۰

۵۳ – مسأله : اسم لا المفرد النكره ، معرب أو مبنىّ؟..... ۳۰۲

۵۴ – مسأله : هل تقع «من» لابتداء الغايه فى الزمان؟..... ۳۰۶

۵۵ – مسأله : واو ربّ ، هل هى التى تعمل الجر؟..... ۳۱۱

۵۶ – مسأله : القول فى إعراب الاسم الواقع بعد «مذ» و «منذ»..... ۳۱۶

۵۷ – مسأله : هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض؟..... ۳۲۵

۵۸ – مسأله : اللام الداخله على المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم؟..... ۳۳۰

۵۹ – مسأله : القول فى أيمن فى القسم ، مفرد هو أو جمع؟ ۳۳۴

ص: ۳۴۳

المجلد ۲

اشاره

ص: ۳۴۵

بسم الله الرّحمن الرّحيم

۶۰- مسأله : [القول فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضروره الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [۱۷۹] ذلك بغير الظرف وحرف الجر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا فى أشعارها ، قال الشاعر :

[۲۶۵](۲) فزججتها بمزجّه

زجّ القلوص أبى مزاده

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۲ / ۲۳۷ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۷۱ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۳۳۹) وشرح الرضى على الكافيه (۱ / ۲۷۰).

۲- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، حتى قال جار الله فى المفصّل (۱ / ۲۹۱ بتحقيقنا) : «وما يقع فى بعض نسخ الكتاب من قوله : * فزججتها بمزجه ... البيت* فسيبويه برىء من عهدته» اه ، وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين فى شرح الكافيه فى باب الإضافه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۲۵۱) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ۳۴۱) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۰۶) والأشمونى (رقم ۶۵۶ بتحقيقنا) وزججتها : طعنتها بالزج ، والزج - بضم الزاى وتشديد الجيم - الحديده التى تركب فى أسفل الرمح ، فأما الحديده التى تركب فى أعلى الرمح فهى السنان بزنه الكتاب - ويروى «فزخختها» بخاءين مكان الجيمين ، ماض من الزخ وهو الدفع مطلقا ، أو الدفع فى وهده ، والمزجه - بكسر الميم وفتح الزاى وتشديد الجيم - الرمح القصير كالمزراق ، والمزخه فى الروايه الأخرى : اسم الآله من الزخ ، والقلوص - بفتح القاف - الناقه الشابه ، وأبو مزاده : كنيه رجل ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «زج القلوص أبى مزاده» فيمن رواه بفتح القلوص وجر أبى مزاده بالياء نيابه عن الكسره ، حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله زج والمضاف إليه الذى هو قوله أبى مزاده بمفعول المضاف الذى هو قوله القلوص ، وبيان ذلك أن زج مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به ، فهو يعمل عمل الفعل المتعدى : يرفع فاعلا ، وينصب مفعولا ، وتجوز إضافته إلى أيهما شاء المتكلم ثم يأتى بعد ذلك بالآخر ، وقد أراد المتكلم ههنا أن يضيف هذا المصدر إلى فاعله وهو أبو مزاده ، ففعل ذلك ، ولكنه جاء بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ، ولو أنه اتبع المهيع لقال : زج أبى مزاده القلوص ، أو لقال : زج القلوص أبو مزاده ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله أو أضاف المصدر إلى مفعوله ثم أتى بفاعله ، فلما لم يفعل أحد الوجهين مع تمكنه منه بغايه اليسر علمنا أنه لا يرى بهذا الفصل بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضروره ولا شذوذ ، قال ابن جنى : «وفى هذا البيت عندى دليل على قوه إضافه المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضروره - مع تمكنه من ترك ارتكابها -

لا لشيء غير الرغبه فى إضافه المصدر إلى الفاعل دون المفعول» اه.

والتقدير : زجّ أبى مزاده القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

[۲۶۶][(۱)] تمرّ على ما تستمرّ ، وقد شفت

غلائل عبد القيس منها صدورها

ص: ۳۵۰

۱- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع ، وقد استشهد به رضى الدين فى باب الإضافه من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۲۵۰) وذكر أن ابن السيد أنشده فى أبيات المعانى عن الأخفش ، وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، وشفى : أصله أن يقال : «شفى الله المريض يشفيه» أى أذهب عنه العله ، وشفاء الضغن : يراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «شفت غلائل عبد القيس منها صدورها» فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذى هو قوله غلائل والمضاف إليه الذى هو قوله صدورها بأجنبى وهو فاعل شفت الذى هو قوله عبد القيس والجار والمجرور الذى هو قوله منها ، وأصل الكلام على هذا التخريج : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها ، وفى البيت تخريج آخر يخرجه عن الاستشهاد لهذه المسأله ، وذلك أن تجعل غلائل مقطوعا عن الإضافه وإنما ترك تنوينه لكونه على صيغه منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف ، وتجعل قوله «صدورها» بالجر مضافا إلى محذوف مماثل للمذكور ، وأصل الكلام على هذا : وقد شفت غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها ، وكل ما فى البيت على هذا التخريج أن الشاعر قدم المفعول على الفاعل وحذف المضاف لدلاله ما تقدم عليه ، فأما تقديم المفعول فلا ينازع أحد فى جوازه ، وأما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره فله نظائر منها قراءه من قرأ (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) بجر (الآخرهِ) على تقدير : والله يريد ثواب الآخره ، ومنها قول ابن قيس الرقيات ، وهو الشاهد رقم ۱۹ السابق : رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحه الطلحات فإن هذا البيت يخرج على تقدير : رحم الله أعظما دفنوها بسجستان أعظم طلحه الطلحات.

والتقدير : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

[٢٦٧](١) يطفن بحوزيّ المراتع لم ترع

بواديه من قرع القسيّ الكنائن

ص: ٣٥١

١- هذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم (انظر الديوان ١٦٩) وقد أنشده ابن منظور (ح وز) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٤٠٦ ط الدار) وابن الناظم فى شرح ألفيه والده ابن مالك ، وشرحه العينى (٣ / ٤٦٢ بهامش الخزانه) والبيت فى وصف بقر الوحش ، وتطفن : أى تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضا : أى استدار ، وأطاف فلان بالأمر ؛ إذا أحاط به ، وأنشد أبو الجراح : أطفت بها نهارا غير ليل وألهى ربها طلب الرجال وقال أبو خراش : تطيف عليه الطير وهو ملحب خلاف البيوت عند محتمل الصرم وأصل الحوزى : المتوحد المنفرد ، وأراد به فى بيت الشاهد فحل البقر الوحشى الذى يصفه ، والمراتع : جمع مرتع وهو مكان الرتع ، يريد أنه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ما شاء ، ولم يرع - بالبناء للمجهول - أى لم يخف ، والقرع : الضرب ، والقسى جمع قوس ، والكنائن : جمع كنانه ، وهى جراب توضع فيه السهام. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «قرع القسى الكنائن» فإن الروايه فيه بنصب «القسى» وجر «الكنائن» فيكون تخريجه على أن قوله «قرع» مصدر مضاف إلى قوله «الكنائن» الذى هو فاعل المصدر ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله «القسى» الذى هو مفعول المصدر ونظير ذلك قراءه ابن عامر فى الآيه ١٣٧ من سوره الأنعام التى تلاها المؤلف (وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) بنصب (أولادَهم) وجر (شركائِهم) على أن (قتل) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله (شُرَكاؤُهُمْ) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله (أَوْلادِهِمْ) ومثل ذلك أيضا قول الشاعر : عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفه فسقناهم سوق البغاث الأجادل الروايه فيه بنصب «البغاث» وجر «الأجادل» ومجازها أن قوله «سوق» مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله «الأجادل» وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله «البغاث» وأصل الكلام : فسقناهم سوق الأجادل البغاث ، ومثله قول عمرو بن كلثوم : وحلق الماذى والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس الروايه بنصب «الحصاد» وجر «الدائس» وتخريجها أن «دوس» مصدر مؤكد لعامله وهو مضاف إلى فاعله الذى هو قوله «الدائس» وقد فصل بينهما بمفعول المصدر الذى هو قوله «الحصاد» وأصل الكلام : فداسهم دوس الدائس الحصاد. ونظيره قول أبى جندل الطهوى : يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج الروايه فيه بنصب «القطن» وجر «المحالج» وتخريجها أن قوله «فرك» مصدر مؤكد لعامله الذى هو قوله «يفركن» وقد أضاف هذا المصدر إلى فاعله الذى هو قوله «المحالج» وفصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله «القطن» وأصل الكلام : فرك المحالج القطن.

والتقدير : من قرع الكنائن القسىّ ، وقال الآخر :

[۲۶۸](۱) فأصبحت بعد خطّ بهجتها

كأنّ قفرا رسومها قلما

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذى هو «بعد» والمضاف إليه الذى هو «بهجتها» بالفعل الذى هو «خطّ» وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خطّ رسومها. وقد حكى الكسائى عن العرب : هذا غلام والله زيد ، وحكى أبو عبيده قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاه لتجترّ فتسمع صوت والله ربّها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله «والله» ، وإذا جاء هذا فى الكلام ففى الشعر أولى ، وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعه (وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم» بنصب (أولادهم) وجر «شركائهم» ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله «أولادهم» والتقدير فيه : قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوبا فى هذه القراءه ، وإذا جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أولى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزله شىء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجرّ ، كما قال عمرو بن قميئه :

[۲۶۹](۲) لمّا رأت ساتيدما استعبرت

لله درّ اليوم من لامها

۱- أنشد ابن منظور هذا البيت (خ ط ط) ولم يعزه ، وهذا البيت مهلهل النسج مضطرب التركيب ، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب المعالم ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها ؛ ففصل بين أصبح وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله ، وبين كأن واسمها ، وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها ، فصار أحجيه من الأحاجى ، واستشهاد المؤلف به فى قوله «بعد خط بهجتها» حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «بعد» والمضاف إليه وهو قوله «بهجتها» بأجنبى وهو قوله «خط» وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذى فى آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله «رسومها» وأصل هذه العباره : كأن قلما خط (هو) رسومها.

۲- هذا البيت من كلام عمرو بن قميئه صاحب امرىء القيس فى رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذى يقول فيه : بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه وأيقن أنّا لاحقان بقيصرا والبيت من شواهد سيبويه (۱ / ۹۱) والزمخشرى فى المفصل (رقم ۹۹) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۳۳۹) ورضى الدين فى باب الإضافه من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۲۴۷) وساتيدما : جبل عند ميافارقين ، واستعبرت : بكت من وحشه الغربه ولبعدها عن أهلها ، والعرب تقول «لله در فلان» إذا دعوا له أو تعجبوا من بلوغه الغايه فى شىء ما ، وصف الشاعر امرأه نظرت إلى ساتيدما فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقا إليها ، ثم قال : لله در من لامها اليوم على بكائها ، يتعجب من شأن لائمها وينكر عليه فعله ؛ لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها. ومحل الاستشهاد هنا

بهـذا البيت قوله «در اليوم من لامهـا» فـإن قوله «در» مضاف وقوله «من لامها» اسم موصول مضاف إليه ، وقـد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله «اليوم».

[۱۸۰] ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف ؛ لأن التقدير لله درّ من لامها اليوم ، وقال أبو حيّه النّميرى :

[۲۷۰](۱) كما خطّ الكتاب بكفّ يوما

يهوديّ يقارب أو يزيل

ص: ۳۵۳

۱- هذا البيت من كلام أبى حيه النميرى ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۹۱) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۰۵) والأشمونى (رقم ۶۶۲) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۳۵۸) وابن عقيل (رقم ۲۴۰) وشرحه العينى (۳ / ۴۷۰ بهامش الخزانه) ورواه ابن منظور (ع ج م) غير أنه روى صدره : * كتحبير الكتاب بكف يوما* وصف أبو حيه رسوم الدار فشبهها بالكتاب فى دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودى لأن اليهود هم أهل الكتابه ، وجعل كتابته بعضها متقاربا وبعضها مفترقا متباينا لاقتضاء آثار الديار تلك الصفه والحال ، ومعنى قوله «يزيل» يفرق ما بينها ويباعد. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «بكف يوما يهودى» فإن قوله «كفّ» مضاف إلى قوله «يهودى» وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله «يوما» وهذا الظرف أجنبى من المضاف إذ لا عمل له فيه ، وهو نظير بيت عمرو بن قميئه (رقم ۲۶۹) ونظيرهما قول الآخر وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۶۵۸) : فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى كناحت يوما صخره بعسيل ومحل الاستشهاد به فى قوله «كناحت يوما صخره» فإن قوله «ناحت» مضاف إلى قوله «صخره» وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله «يوما» غير أن هذا الظرف متعلق بالمضاف الذى هو قوله ناحت ، لأن هذا المضاف اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيجوز أن يتعلق به الظرف ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۹۰) وابن يعيش (ص ۳۳۹) : رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل عند من رواه بجر «زاد الكسل» فإن هذه الروايه تخرج على أن قوله «طباخ» مضاف إلى قوله «زاد الكسل» وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله «ساعات الكرى» وهذا الظرف منصوب بالكسره نيابه عن الفتحه لأنه جمع مؤنث سالم ، ويروى بنصب «زاد الكسل» وتخرج على أنه أضاف قوله «طباخ» إلى «ساعات الكرى» ويكون قوله «زاد الكسل» مفعولا به لقول طباخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، ونظيره تماما ما أنشده سيبويه : * يا سارق الليله أهل الدار* يروى بنصب «أهل الدار» على أنه أضاف قوله «سارق» إلى الظرف ، ويروى بجر «أهل الدار» على أنه أضاف قوله «سارق» إلى قوله «أهل الدار» وفصل بينهما بالظرف الذى هو قوله «الليله».

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بكفّ يهوديّ يوما ، وقال ذو الرمّه :

[٢٧١](١) كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا

أواخر الميس أصوات الفراريج

وقالت امرأه من العرب درنا بنت عبعبه الجحدريّه ، وقيل : عمره الجشميّه :

[٢٧٢](٢) هما أخوا فى الحرب من لا أخا له

إذا خاف يوما نبوه فدعاهما

١- هذا البيت من كلام ذى الرمه غيلان بن عقبه ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٩٢) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ۴٠۴) ورضى الدين فى باب الإضافه من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ١١٩ و ٢٥٠) و «من» للتعليل ، والإيغال : الإبعاد ، تقول «أوغل فى الأرض» إذا أبعد فيها ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأواخر جمع آخره الرحل ، وهى العود الذى يستند إليه الراكب ، والميس - بفتح الميم وسكون الياء. شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب ، وإضافه الأواخر إليه على معنى من ، مقل الإضافه فى قولهم : باب ساج ، وخاتم فضه ، والفراريج : جمع فروج ، وهو الصغير من الدجاج ، ويروى «إنقاض الفراريج» بكسر الهمزه ، والإنقاض : مصدر «أنقضت الدجاجه» أى صوتت ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله «أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» فإن قوله «أصوات» مضاف إلى قوله «أواخر الميس» وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين اللذين هما قوله «من إيغالهن بنا» وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا ، وسنذكر لك نظائر هذا مع شرح الشاهد الآتى.

٢- هذا البيت لشاعره من شواعر العرب من كلمه ترثى فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواه فى تسميتها ، فسماها سيبويه والزمخشرى وابن يعيش «درنا بنت عبعبه ، من قيس بن ثعلبه» وسماها أبو تمام فى ديوان الحماسه عمره الخثعميه ، وروى الخطيب التبريزى عن أبى رياش أن الصواب أن قائل الأبيات «درماء بنت سيار بن عبعبه الجحدريه» والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٩٣) والزمخشرى فى المفصل (رقم ١٠٠ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ٣۴٠) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ۴٠۵) وابن الناظم ، وشرحه العينى (٣ / ۴٧٢ بهامش الخزانه) وأصل النبوه - بفتح النون وسكون الباء الموحده - أن يضرب بالسيف فلا يمضى فى الضريبه ، رثت أخويها فهى تقول : لقد كانا لمن ليس له أخ فى الحرب ولا ناصر يأخذ بيده أخوين : ينصرانه إذا دهمه العدو ، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «أخوا فى الحرب من لا أخا له» فإن قوله «أخوا» مثنى الأخ مضاف إلى الاسم الموصول وهو قوله «من» وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذى هو قوله «فى الحرب» وأصل الكلام : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ، ونظيره - فيما رأى ابن مالك - الحديث «هل أنتم تاركو لى صاحبى» فإن قوله صلى الله عليه وسلم «تاركو» مضاف وقوله «صاحبى» مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو قوله «لى» ونظيره قول الشاعر : لأنت معتاد فى الهيجا مصابره يصلى بها كل من عاداك

نيرانا والاستشهاد فى قوله «معتاد فى الهيجا مصابره» فإن قوله «معتاد» مضاف إلى قوله «مصابره» وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو قوله «فى الهيجا» وأصل الكلام : لأنت معتاد مصابره فى الهيجا.

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ؛ لأن الظرف (١) وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به.

وأما ما حكى الكسائى من قولهم «هذا غلام والله زيد» وما حكاه أبو عبيده عن بعض العرب من قولهم «فتسمع صوت والله ربّها» فنقول : إنما جاء ذلك فى اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ؛ ولهذا يسمونها فى مثل هذا النحو «لغوا» لزيادتها فى الكلام فى وقوعها غير موقعها.

والذى يدل على صحه هذا أنّا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجىء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين فى اختيار الكلام.

وأما قراءه من قرأ من القراء (وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها : لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضروره الشعر ، والقرآن ليس فيه ضروره ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل [به] بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حاله الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجّه فى النظير لم يجز أن تجعل حجّه فى النقيض.

والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءه ووهم القارىء ؛ إذ لو كانت صحيحه [٨١] لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهى القراءه ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءه أنه رأى فى مصاحف أهل الشأم (شركائهم) مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو ، فدل (٢) على صحه ما ذهبنا إليه ، والله أعلم.

١- قوله «لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما» تعليل لقوله فيما سبق «وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر».

٢- أى فدلّ وهى القراءه وعدم صحه الاستدلال بها على صحه ما ذهبنا إليه.

٦١- مسأله : [هل تجوز إضافه الاسم إلى اسم يوافقه فى المعنى؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافه الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. وذهب البصريون أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء فى كتاب الله وكلام العرب كثيرا ، قال الله تعالى : (إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) [الواقعه : ٩٥] واليقين فى المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت فى المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : (وَلَدارُ الْآخِرَهِ خَيْرٌ) [يوسف : ١٠٩] والآخر فى المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدار الآخره خير ، كما قال تعالى فى موضع آخر : (وَلَلدَّارُ الْآخِرَهُ خَيْرٌ) [الأنعام : ٣٢] فأضاف دار إلى الآخره ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) [ق : ٩] والحبّ فى المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : (وَما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِي) [القصص : ٤٤] والجانب فى المعنى هو الغربى ، ثم قال الراعى :

[٢٧٣](٢) وقرّب جانب الغربىّ يأدو

مدبّ السّيل ، واجتنب الشّعارا

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (٢ / ٢١٥ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٢ / ٤٠ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٣٢٩ وما بعدها إلى ٣٣٣) وشرح الرضى على الكافيه (١ / ٢٦٣ - ٢٦٦).

٢- أنشد ابن منظور هذا البيت (د ب ب - ش ع ر) ولم يعزه ، والبيت فى وصف حمار وحش ، ومدب السيل - بفتح الميم وداله مفتوحه أو مكسوره - موضع جريه ، ويقال «تنح عن مدب السيل» بفتح الدال وكسرها ، أى ابتعد عن مكان جريه والشعار - بفتح الشين بزنه السحاب ، عن ابن السكيت والرياشى ، وقال شمر والأصمعى هو بكسر الشين بزنه الكتاب مثل شعار المرأه - وهو الشجر الملتف ، وقيل : هو ما كان من الشجر فى لين ووطاء من الأرض يحله الناس يستدفئون به فى الشتاء ويستظلون به فى القيظ ، ويقال «أرض ذات شعار» أى ذات شجر ، يريد الشاعر أن هذا الحمار الوحشى قد اجتنب الشجر مخافه أن يرمى فيها ولزم مدرج السيول لأن الصيادين يبتعدون عنه ، ومحل الاستشهاد عند المؤلف بهذا البيت فى هذا الموضع قوله «جانب الغربى» فإن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربى عند الكوفيين ، وقد أضاف الشاعر «جانب» إلى «الغربى» فيكون قد أضاف اسما إلى اسم آخر بمعناه ، وزعموا أن قوله تعالى : (وَما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِي) من هذا القبيل ، والبصريون يذهبون إلى أن الكلام تقدير مضاف يكون موصوفا بما جعل مضافا إليه ، أى جانب المكان الغربى ، فهو من باب حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، وهو تكلّف لا داعى له.

ومن ذلك قولهم «صلاه الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقله الحمقاء» والأولى فى المعنى هى الصلاه ، والجامع هو المسجد ، والبقله هى الحمقاء ، وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافه إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشىء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافه ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر [١٨٢] بإضافه اسمه إلى اسمه ؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متّفقا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به فلا حجه لهم فيه ؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامه صفته مقامه : أما قوله تعالى : (إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) [الواقعه : ٩٥] فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى : (وَذلِكَ دِينُ الْقَيِّمَهِ) [البينه : ٥] أى دين الملّه القيّمه ، وأما قوله تعالى : (وَلَدارُ الْآخِرَهِ خَيْرٌ) [يوسف : ١٠٩] فالتقدير فيه : ولدار الساعه الآخره ، وأما قوله تعالى : (وَحَبَّ الْحَصِيدِ) [ق : ٩] أى حب الزرع الحصيد ، ووصف الزره بالحصيد ، وهو التحقيق (١) ؛ لأن الحب اسم لما ينبت فى الزرع ، والحصد إنما يكون للزرع الذى ينبت فيه الحب ، لا للحب ، ألا ترى أنك تقول «حصدت الزرع» ولا تقول «حصدت الحب» ، وأما قوله تعالى : (وَما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِيِ) [القصص : ۴۴] فالتقدير فيه : بجانب المكان الغربىّ ، وأما قولهم «صلاه الأولى» فالتقدير فيه : صلاه الساعه الأولى ، وأما قولهم «مسجد الجامع» فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع ، وأما قولهم «بقله الحمقاء» فالتقدير فيه : بقله الحبه الحمقاء (٢) ؛ لأن البقله اسم لما نبت من تلك الحبه ، ووصف الحبه بالحمق ، وهو التحقيق (٣) ؛ لأنها الأصل ، وما نبت

١- كذا فى الأصل فى الموضعين ، والراجح عندنا أن الواو فى قوله «وهو التحقيق» زائده ، وأصل الكلام : ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق ، وكذلك فى الموضع الثانى.

٢- فى ر «بقله الجنه الحمقاء» تحريف.

٣- كذا فى الأصل فى الموضعين ، والراجح عندنا أن الواو فى قوله «وهو التحقيق» زائده ، وأصل الكلام : ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق ، وكذلك فى الموضع الثانى.

منها فرع عليها ، فكان وصف الأصل بالحمق أولى من وصف الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت فى مجارى السيول فتقلعها ، ولـذلك يقولون فى المثـل «هو أحمق من رجله» فـإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حـذف المضاف إليه وإقامه صـفته مقامه على ما بيّنا لم يكن لهم فيه حجّه ، والله أعلم.

ص: ٣٥٨

۶۲- مسأله : [«کلا» و «کلتا» مثنیان لفظا ومعنی ، أو معنی فقط؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «کلا ، وکلتا» فیهما تثنیه لفظیه ومعنویه ، وأصل کلا «کلّ» فخففت اللام ، وزیدت الألف للتثنیه ، وزیدت التاء فی «کلتا» للتأنیث ، والألف فیهما کالألف فی «الزّیدان ، والعمران» ولزم حذف نون التثنیه منهما للزومهما الإضافه.

وذهب البصریون إلی أن فیهما إفرادا لفظیا وتثنیه معنویه ، [۱۸۳] والألف فیهما کالألف فی «عصا ، ورحا».

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أنهما مثنّیان لفظا ومعنی وأن الألف فیهما للتثنیه النقل والقیاس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

[۲۷۴](۲) فی کلت رجلیها سلامی واحده

کلتاهما مقرونه بزائده (۳)

۱- انظر فی هذه المسأله : شرحنا علی شرح الأشمونی (۱ / ۴۵) وحاشیه الصبان (۱ / ۸۳ بولاق) وتصریح الشیخ خالد مع حاشیه یس (۱ / ۸۰ بولاق) وشرح رضی الدین علی الکافیه (۱ / ۲۸) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۶۳ لیبزج).

۲- هذا البیت من شواهد رضی الدین فی شرح الکافیه (۱ / ۲۸) وشرحه البغدادی فی الخزانه (۱ / ۶۲ بولاق) وشرحه العینی (۱ / ۱۵۹ بهامش الخزانه) ومن شواهد الأشمونی (رقم ۱۸) وقد أنشده ابن منظور (ک ل ا) ولم أعثر له علی نسبه إلی قائل معین ، ویروی : * کلتاهما قد قرنت بزائده* والسلامی - بضم السین وتخفیف اللام ، بزنه الحباری - واحده السلامیات ، وهی العظام التی تکون بین کل مفصلین من مفاصل الأصابع فی الید أو الرجل. ومحل الاستشهاد بهذا البیت فی هذا الموضع قوله «فی کلت» فإن البغدادیین والفراء زعموا أن «کلت» ههنا مفرد کلتا فی نحو قوله تعالی : (کِلْتَا الْجَنَّتَیْنِ آتَتْ أُکُلَها وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَیْئاً) وزعموا أن «کلا» و «کلتا» مثنیان لفظا ومعنی ، والألف فیهما زائده للدلاله علی التثنیه ، والتاء فی «کلتا» للتأنیث ، وأصل کل واحد منهما قبل اللواحق «کل» بتشدید اللام - الذی یستعمل فی نحو قولک «الأمر کله بید الله» فحذفت لامها الثانیه وکسرت کافها ، ثم لو أردت المفرد المؤنث زدت التاء فقلت «کلت» کما قال الراجز «فی کلت رجلیها» وإذا أردت المثنی المذکر زدت الألف الداله علی التثنیه فقلت «کلا الرجلین عندی رجل خیر» وإذا أردت المثنی المؤنث زدت التاء للدلاله علی التأنیث والألف للدلاله علی التثنیه فقلت «کلتا المرأتین عفیفه المئزر» وسیبویه رحمه الله وجمهور نحاه البصره لا یرتضون هذا الکلام ، وعندهم أن «کلا» و «کلتا» مفردان لفظا مثنیان معنی ، والألف فیهما هی لام الکلمه ، فوزن «کلا» فعل - بکسر الفاء وفتح العین ، نظیر رضا ومعی - وهذه الألف التی فی «کلا» منقلبه عن واو ، وقیل : عن یاء ، ووزن «کلتا» فعلی مثل ذکری - والتاء فیها هی لام الکلمه ، وأصلها واو علی ما اختاره ابن جنی ، واختار أبو علی أن أصلها یاء ، أما الألف فی «کلتا» فهی زائده لدلاله التأنیث ، قالوا : والدلیل علی أن هاتین الکلمتین مفردان لفظا مثنیان معنی أنه یخبر عنهما بالمفرد ویعود الضمیر إلیهما مفردا ، ولو کانا

مثنيين لفظا ومعنى لما جاز أن يخبر عنهما بالمفرد ولا أن يعود إليهما الضمير مفردا ، وأيضا فإنا نجد العرب جميعا إذا أضافوهما إلى الاسم الظاهر يلزمونهما الألف فى الرفع والنصب والجر نحو «كلا الرجلين مؤدب» ونحو «كلتا المرأتين صالحه» ونحو «إن كلا هذين الرجلين مستقيم» وما أشبه ذلك ، ولو كانا مثنيين لفظا ومعنى لوجب أن يجيئا بالياء فى حال النصب والجر فى لسان أكثر العرب من غير تفرقه بين ما إذا كان المضاف إليه مضمرا وما إذا كان مظهرا ، كسائر المثنيات ، واستمع إلى ما نقله ابن منظور عن الجوهرى ، قال : «كلا فى تأكيد الاثنين نظير كل فى المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثنى ، فإذا ولى اسما ظاهرا كان فى الرفع والنصب والخفض على حاله واحده ، بالألف ، تقول : رأيت كلا الرجلين ، وجاءنى كلا الرجلين ، فإذا اتصل بمضمر قلبت الألف ياء فى موضع الجر والنصب فقلت : رأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وتبقى فى الرفع على حالها ، وقال الفراء : هو مثنى ، مأخوذ من كل ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنيه ، وكذلك كلتا للمؤنث ، ولا يكونان إلا مضافين ، ولم يتكلم منهما بواحد ، ولو تكلم به لقيل : كل ، وكلت ، وكلان ، وكلتان ، واحتج بقول الشاعر : * فى كلت رجليها سلامى واحده* أراد فى إحدى رجليها فأفرد ، وهذا القول ضعيف عند أهل البصره ؛ لأنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه فى النصب والجر ياء مع الاسم الظاهر ؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل ؛ لأن كلا للإحاطه ، وكلا يدل على شىء مخصوص ، وأما هذا الشاعر فإنما حذف الألف للضروره وقدر أنها زائده ، وما يكون ضروره لا يجوز أن يجعل حجه ، فثبت أنه اسم مفرد كمعى ، إلا أنه وضع ليدل على التثنيه ، كما أن قولهم نحن اسم مفرد يدل على الاثنين فما فوقهما» اه كلامه. ونظير هذا الشاهد – فى حذف الألف من «كلتا» بخصوصها – قول الشاعر الآخر ، وهو من شواهد الرضى : كلت كفيه توالى دائما بجيوش من عقاب ونعم والعرب كما تشبع الحركات فتنشأ عنها حروف الليـن (انظر الشواهد ٦ – ١٧ فى المسأله الثانيه) تقطع حروف المد ، وتحذفها مجتزئه بالحركات التى قبلها ؛ لأنها مجانسه لها وداله عليها (وانظر الشواهد ٢٤٥ – ٢٥٤ التى مرت فى المسأله ٥٦ ، ثم انظر لها نظائر فى المسأله ٧٢) وفى هذا القدر ما يكفى أو يغنى.

٣- انظر فى هذه المسأله : شرحنا على شرح الأشمونى (١ / ٤٥) وحاشيه الصبان (١ / ٨٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد مع حاشيه يس (١ / ٨٠ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافيه (١ / ٢٨) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٦٣ ليبزج).

فأفرد قوله «كلت» فدلّ على أن «كلتا» تثنيه.

ص: ۳۶۰

وأما القياس فقالوا : الدليل على أنها ألف التثنيه أنها تنقلب إلى الياء فى النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر ، وذلك نحو قولك «رأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما ، ورأيت المرأتين كلتيهما ، ومررت بالمرأتين كلتيهما» ولو كانت الألف فى آخرهما كالألف فى آخر «عصا ، ورحا» لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو «رأيت عصاهما ورحاهما ، ومررت بعصاهما ورحاهما» فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف «الزيدان ، والعمران» دلّ على أن تثنيتهما لفظيه ومعنويه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنيه معنويه أن الضمير تاره يردّ إليهما مفردا حملا على اللفظ ، وتاره يردّ إليهما مثنى حملا على المعنى.

فأما ردّ الضمير مفردا حملا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرا ، قال الله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها) [الكهف : ٣٣] فقال (آتَتْ) بالإفراد حملا على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول آتتا كما تقول : الزيدان ذهبا ، والعمران ضربا ، وقال الشاعر :

[٢٧٥](١) كلا أخوينا ذو رجال ، كأنّهم

أسود الشّرى من كلّ أغلب ضيغم

١- الشرى - بفتح الشين ، بوزن الفتى - موضع تنسب إليه الأسود ، ويقال للشجعان : هم أسود الشرى ، قال بعضهم : شرى موضع بعينه تأوى إليه الأسود ، وقيل : هو شرى الفرات وناحيته ، وبه غياض وآجام ومأسده ، وقال الشاعر : * أسود شرى لاقت أسود خفيه* والشرى : طريق فى جبل سلمى أحد جبلى طيّىء كثير الأسد. والأغلب : يراد منه الأسد ، والضيغم : الأسد أيضا ، وقيل : هو الواسع الشدق من الأسد ، وأصل اشتقاقه من الضغم وهو العض الشديد ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله «كلا أخوينا ذو رجال» فدل ذلك على أن «كلا» له جهه إفراد ، وإلا لما صح الإخبار عنه بالمفرد ؛ لأن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى الإفراد والتثنيه والجمع ، ولا تخلو جهه الإفراد فى كلا أن تكون جهه اللفظ أو جهه المعنى ، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أن «كلا» مثنى فى المعنى - وقد أخبر عن «كلا» بمفرد وهو قوله «ذو رجال» - فبقى جهه اللفظ ، فوجب أن يكون مفردا لفظا ، وهو ما ذهب إليه البصريون.

فقال «ذو» بالإفراد حملا على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لقال «ذوا» وقال الآخر :

[٢٧٦](١) كلا أخويكم كان فرعا دعامه

ولكنّهم زادوا وأصبحت ناقصا

فقال «كان» بالإفراد حملا على اللفظ ، ولم يقل «كانا» وقال الآخر :

أكاشره وأعلم أن كلانا

على ما ساء صاحبه حريص [١٢٢]

فقال «حريص» بالإفراد ولم يقل «حريصان» وقال الآخر :

[٢٧٧](٢) [١٨٤]كلانا يا يزيد يحبّ ليلى

بفيّ وفيك من ليلى التّراب

فقال «يحبّ» بالإفراد على ما بيّنا. وقال الآخر :

[٢٧٨](٣) كلا ثقلينا واثق بغنيمه

وقد قدر الرّحمن ما هو قادر

١- أنشد ابن منظور صدر هذا البيت (ك ل ا) ونسبه إلى الأعشى ، ولكنه رواه «كلا أبويكم» كما فى الديوان (١٠٩) وأصل الفرع - بفتح الفاء وسكون الراء - القوس يكون خير القسى ومنه قالوا : فرع فلان فلانا ، أى فاقه ، وقالوا : فرع فلان القوم ، وتفرعهم : أى فاقهم وعلاهم ، والدعامه - بكسر الدال وتخفيف العين - سيد القوم ورئيسهم ، وقالوا : فلان دعامه عشيرته ، يريدون أنه سيدها ، والاستشهاد بهذا البيت هنا فى قوله «كلا أخويكم كان فرعا» حيث أعاد الضمير من «كان» على «كلا» وهو ضمير المفرد الغائب ، فدل على أن فى «كلا أخويكم» جهه إفراد ، وهى جهه اللفظ ، على نحو ما بيّناه فى شرح الشاهد السابق.

٢- هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلى ، وكان يحب ليلى بنت مهدى صاحبه قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى ، وصحه روايه البيت مع بيتين يليانه هكذا : كلانا يا معاذ يحب ليلى بفى وفيك من ليلى التراب شركتك فى هوى من كان حظى وحظك من مودتها العذاب لقد خبلت فؤادك ثم ثنت بقلبى ؛ فهو مخبول مصاب ومعاذ : هو معاذ بن كليب العامرى ، كان مجنونا من مجانين ليلى ، وكان مزاحم قد شركه فى حبها ، ويقال : إنه لما سمع هذه الأبيات من مزاحم التبس وخولط فى عقله وقوله «بفى وفيك من ليلى التراب» دعاء على نفسه وعلى صاحبه بأن يرجع كل منهما من حب ليلى بالخيبه من غير أن ينال حظا

من مودتها. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «كلانا يحب ليلى» حيث أعاد الضمير من «يحب» مفردا إلى «كلانا» فدل ذلك على أن لكلا جهه إفراد ، وهى جهه اللفظ ، على نحو ما قررناه فى الشاهد ٢٧٥ ، ونظير هذا البيت فى الإخبار عن كلا بالمفرد قول ليلى العامريه : كلانا مظهر للناس بغضا وكل عند صاحبه مكين فقال «كلانا مظهر» فأخبر بالمفرد الذى هو «مظهر» عن «كلا» فهذا يدل على أن «كلا» مفرد لفظا ؛ لأن معناها مثنى بالإجماع.

٣- هذا البيت من كلام إياس بن مالك بن عبد الله المعنى ، وبعده قوله : فلم أر يوما كان أكثر سالبا ومستلبا سربالة لا يناكر وأكثر منا يافعا يبتغى العلا يضارب قرنا دارعا وهو حاسر وقد أنشد ابن منظور هذه الأبيات (ق د ر) وعزاها إليه. وثقل الرجل - بفتح الثاء والقاف جميعا - حشمه ومتاع بيته ، وأراد به ههنا النساء ، يقول : نساؤنا ونساؤهم طامعات فى ظهور كل واحد من القبيلين على صاحبه ، والأمر فى ذلك يجرى على ما قدره الله تعالى ، و «مستلبا سربالة» هو بنصب سربالة على أنه مفعول ثان لمستلب ، وفى مستلب ضمير مستتر هو نائب فاعله وهو المفعول الأول. وأراد بقوله «لا يناكر» أنه لا ينكر ذلك لأنه مصروع قد قتل ، ومن الناس من يرويه برفع «سربالة» على أنه هو نائب الفاعل وليس فى مستلب ضمير ، واليافع : المترعرع الداخل فى عصر شبابه ، والدارع : لابس الدرع ، والحاسر : الذى لا درع عليه ، و «قدر» فى البيت الأول هو بالتخفيف و «قادر» اسم الفاعل منه ، وفى حديث الاستخاره «فاقدره لى ويسّره علىّ» ومعناه اقض لى به وهيّىء لى أسبابه. والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «كلا ثقلينا واثق» حيث أخبر بواثق وهو مفرد عن «كلا» فوجب أن يكون «كلا» مفردا لوجوب توافق المبتدأ والخبر ، ولما كان «كلا» مثنى من جهه المعنى بالإجماع وجب أن يكون مفردا من جهه اللفظ ليتم توافق المبتدأ وخبره ، وهذا رأى البصريين فى «كلا» أنها مفرد لفظا مثنى معنى.

فقال «واثق» بالإفراد. وقال الآخر :

[۲۷۹](۱) كلا يومى أمامه يوم صدّ

وإن لم نأتها إلّا لماما

۱- هـذا البيت من كلام جرير بن عطيه بن الخطفى (د ۵۳۹) من قصـيده يقولها لهريم وهلال بن أحوز المازنى ، وأولها قوله : ألا حى المنازل والخياما وسـكنا طال فيها ما أقاما وقـد أنشـد ابن منظور بيت الشاهـد (ك ل ا) وعزاه إليه ؛ وروايه اللسان مثل روايه المؤلف ههنا ، ولكن الـذى فى ديوان جرير «كلا يومى أمامه يوم صـدق» أى يوم صالـح ، والذوق يشـهد أن روايه الديوان خير مما هنا ، وتقول «فلان لا يزورنا إلا لماما» تريد أنه يزور فى بعض الأحيان على غير مواظبه ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «كلا- يومى أمـامه يوم» حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن «كلا-» وذلـك يـدل على أن «كلا» مفرد ، على نحو ما قررناه فى الشواهد السابقه ، ونظير بيت جرير قول امرىء القيس بن حجر الكندى : كلانا إذا ما نال شيئا أفاته ومن يحترث حرثى وحرثك ينسل ألا تراه قد أعاد الضـمير على كلانا مفردا فى «نال» وفى «أفاته» ومثله قول عبد الله بن معاويه بن جعفر بن أبى طالب : كلانا غنى عن أخيه حيـاته ونحن إذا متنا أشـد تغانيا فأخبر عن «كلا» بالمفرد وهو قوله «غنى» وأعاد الضـمير إليه مفردا فى قوله «عن أخيه» وفى قوله «حياته» ، ونظير ذلك قول القتال الكلبى : تضـمنت الأروى لنا بطعامنا كلانا له منها نصـيب ومأكل فأعاد الضـمير إلى كلانا مفردا فى قوله «له» وعلى وجه الإجمـال إنـك لتجـد العرب يراعون فى «كلا-» الإفراد أكثر مما يراعون التثنيه ، وعلى ذلك جرى أكثر كلامهم.

فقال «يوم» بالإفراد. وقال أبو الأخزر الحمّانىّ :

[٢٨٠](١) فكلتاهما خرّت وأسجد رأسها

كما سجدت نصرانه لم تحنّف

فقال «خرّت» بالإفراد. وقال الآخر :

[٢٨١](٢) فكلتاهما قد خطّ لى فى صحيفه

فلا العيش أهواه ولا الموت أروح

١- أنشد ابن منظور هذا البيت (ن ص ر) وعزاه لأبى الأخزر الحمانى ، وقال : إنه يصف ناقتين طأطأتا رؤوسها من الإعياء ، فشبه رأس الناقه فى تطأطئها برأس النصرانيه إذا طأطأته فى صلاتها. وقوله «اسجد رأسها» هو لغه فى «سجد رأسها» تقول : أسجد الرجل ، إذا طأطأ رأسه وانحنى ، وكذلك تقول «أسجد البعير» ومنه قول الأسدى وأنشده أبو عبيد : * وقلن له اسجد لليلى فأسجدا* والنصرانه : واحده النصارى ، والمذكر عند الخليل نصران ، وجعله نظير ندمان وندمانه وندامى ، وقال ابن برى : قوله إن النصارى جمع نصران ونصرانه إنما يريد بذلك الأصل دون الاستعمال ، وإنما المستعمل فى الكلام نصرانى ونصرانيه ، وإنما جاء نصرانه فى بيت الأخزر على جهه الضروره ، وقوله «لم تحنف» أى لم تختتن ، هذا أشبه ما يراد بهذه الكلمه ههنا ، ويأتى تحنف بمعنى اعتزل الأصنام ، وبمعنى عمل عمل الحنيفيه ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «كلتاهما خرت واسجد رأسها» حيث أعاد الضمير على «كلتا» مفردا فى قوله «خرت» وفى قوله «رأسها» فهذا يدل على أن «كلتا» عنده لها جهه إفراد ، وإلا لما صح عود الضمير مفردا عليها ؛ لأن ضمير الغيبه يجب أن يطابق مرجعه إفرادا وتثنيه وجمعا ، وقد أجمع أهل البلدين على أن «كلتا» من جهه المعنى مثنى فلم يبق إلا جهه اللفظ ، فوجب أن يكون «كلتا» مفردا لفظا.

٢- خط - بالبناء للمجهول - كتب ، تقول : «خط فلان بالقلم ، أو غيره ، من مثال مد» أى كتب ، و «خط الشىء يخطه» كتبه ، والصحيفه : ما يكتب فيه ، وتجمع على صحائف وهو قياس نظرائها ، وتجمع أيضا على صحف - بضم الصاد والحاء جميعا - وفى التنزيل العزيز (إِنَّ هذا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولى صُحُفِ إِبْراهِيمَ وَمُوسى) ونظير صحيفه وصحف قولهم : سفينه وسفن ، شبهوهما بما لا تاء فيه من نحو قضيب وقضب وقليب وقلب ، ومن العلماء من يثبت صحيفا - بغير تاء - فيكون الصحف جمع صحيف ، كما أثبتوا سفينا أيضا - فيكون السفن جمع سفين ، وقد يقال : إنهم جمعوا صحيفه وسفينه على صحيف وسفين ثم جمعوا صحيفا وسفينا الجمع على صحف وسفن ، وانظر إلى قول طرفه بن العبد البكرى : عدوليه أو من سفين ابن يامن يجور بها الملاح طورا ويهتدى تجد قوله «أو من سفين ابن يامن» دالا على الجمع ، فيكون ما ذهبنا إليه أدق وأقيس وقوله «ولا الموت أروح» من قولهم «روح الشىء يروح روحا - مثل فرح يفرح فرحا» إذا كان أجلب للراحه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «كلتاهما قد خط» حيث أعاد الضمير إلى «كلتاهما» مفردا فى قوله «قد خط» فذلك يدل على أن لكلتا جهه إفرادا ، وهى جهه لفظه ، لأنه من جهه المعنى مثنى باتفاق من الكوفيين والبصريين جميعا على نحو ما قررناه فى الشواهد السابقه ، وكان من حق العربيه عليه

أن يقول «فكلتاهما قد خطت» فيؤنث الفعل ؛ لأن الاستعمال العربى على أنه إذا كان الفاعل ضميرا مؤنثا وجب فى غير الضروره إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى هذا الضمير سواء أكان مرجع الضمير حقيقى التأنيث نحو «زينب قامت» أم كان مجازى التأنيث نحو «الشمس طلعت» فاعرف هذا.

فقال «خطّ» بالإفراد ، والشواهد على هذا النحو كثيره جدا.

وأما ردّ الضمير مثنى حملا على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال «كلاهما قائمان ، وكلتاهما لقيتهما» وقال الشاعر :

[٢٨٢](١) كلاهما حين جدّ الجرى بينهما

قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى

١- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وكان جرير بن عطيه قد زوج ابنته عضيده للأبلق ، فعيره الفرزدق وهجاه ، وقيل البيت المستشهد به قوله : ما كان ذنب التى أقبلت تعتلها حتى اقتحمت بها أسكفه الباب ولم يقف العينى على سبب الشعر ولا السيوطى فزعما أن الكلام فى وصف فرسين ، وتبعهما العلامتان الصبان والأمير ، والصواب ما ذكرناه ، وهذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٦۴) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ۴٢١ و ٣ / ٣١۴) والأشمونى (رقم ٢٠) وابن هشام فى المغنى (رقم ٣٣٩) والضمير فى «كلاهما» وما بعده يعود إلى عضيده وزوجها الأبلق ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات فقد كان من حق الكلام عليه - إذا أراد ذلك - أن يقول «كلاهما» وتعتلها : تجذبها جذبا عنيفا ، وبابه نصر أو ضرب ، وأسكفه الباب - بفتح الهمزه وسكون السين وضم الكاف وتشديد الفاء مفتوحه - عتبته ، و «أقلعا» كفا عنه وتركاه ، و «رابى» منتفخ. والاستشهاد بالبيت فى قوله «كلاهما قد أقلعا» وقوله «وكلا أنفيهما رابى» فقد أعاد الضمير إلى «كلاهما» فى العباره الأولى مثنى وذلك قوله «أقلعا» مراعاه لمعنى «كلا» وأخبر عن كلا فى العباره الثانيه بمفرد ، وذلك فى قوله «رابى» مراعاه للفظ «كلا» فدل ذلك على أنه يجوز مراعاه لفظ «كلا» ومراعاه معناها ، ويجوز الجمع بين الوجهين فى الكلام الواحد ، قال ابن جنى فى تخريج قوله قد أقلعا «هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن ، نحو قوله تعالى : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَرْداً) وقوله تعالى : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ) وقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) وفى موضع آخر (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) وقال (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلى حَرْفٍ) فأعاد الضمير على اللفظ تاره بالإفراد وعلى المعنى أخرى بالجمع ، فكذلك كلا لفظه مفرد ومعناه التثنيه فلك أن تحمل الخبر تاره على اللفظ فتفرده ، وتاره على المعنى فتثنيه» اه ومثل قوله «كلاهما قد أقلعا» فى عود الضمير إلى كلا مثنى - قول الشاعر وأنشده أبو عمرو الشيبانى : كلا جانبيه يعسلان كلاهما كما اهتز خوط النبعه المتتابع فأخبر بقوله «يعسلان» وفيه ضمير المثنى عن قوله «كلا جانبيه» وقوله «كلاهما» الثانى توكيد لكلا الأول مراعاه للمعنى أيضا ، ويجوز أن يكون «كلاهما» الثانى توكيدا للضمير فى قوله «يعسلان» فاعرف ذلك. ومن الجمع بين مراعاه لفظ «كلا» ومعناه قول الأسود بن يعفر فى بعض الاحتمالات : إن المنيه والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان سوادى

فقال «أقلعا» حملا على المعنى ، وقال «رابى» حملا على اللفظ.

والحمل فى «كلا ، وكلتا» على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ، ونظيرهما فى الحمل على اللفظ تاره وفى الحمل على المعنى أخرى «كـلّ» فـإنه لما كان مفردا فى اللفظ مجموعا فى المعنى ردّ الضـمير إليه تاره على اللفظ وتاره على المعنى ، كقولهم «كل القوم ضـربته ، وكـل القوم ضـربتهم» وقـد جاء بهما التنزيل ، قال الله تعالى : (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمنِ عَبْداً) [مريم : ۹۳] فقـال (آتِي) بالإـفراد حملاـ على اللفـظ ، وقال تعالى : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ) [النمل : ۸۷] فقال (أَتَوْهُ) بالجمع حملا على المعنى ، إلا أن الحمل على المعنى فى «كل» أكثر من الحمل على المعنى فى «كلا ، وكلتا».

والذى يدلّ على أن فيهما إفرادا لفظيا أنك تضيفهما إلى التثنيه فتقول :

«جـاءنى كلاـ أخويـك ، ورأيت كلاـ أخويـك ، ومررت بكلا أخويك ، وجاءنى أخواك كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، ومررت بهمـا كليهما» وكـذلك حكم إضافه [۱۸۵] «كلتـا» إلى المظهر والمضـمر ، فلو كـانت التثنيه فيهمـا لفظيه لمـا جـاز إضافتهما إلى التثنيه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

والـذى يـدلّ على أن الأـلف فيهما ليست للتثنيه أنها تجوز إمالتها ، قال الله تعالى : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْـدَكَ الْكِبَرَ أَحَـدُهُما أَوْ كِلاهُما) [الإسراء : ۲۳] وقـال تعـالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها) [الكهف : ۳۳] قرأهمـا حمزه والكسـائى وخلف بإماله الألف فيهما ، ولو كانت الألف فيهما للتثنيه لما جازت إمالتها ؛ لأن ألف التثنيه لا تجوز إمالتها.

والـذى يدلّ أيضا على أن الألف فيهما ليست للتثنيه أنها لو كانت للتثنيه لانقلبت فى حاله النصب والجر إذا أضـيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ، وإنما المضـمر فرعه ، تقول : «رأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين» ، وكذلك تقول فى المؤنث : «رأيت كلتـا المرأتين ، ومررت بكلتـا المرأتين» ولو كـانت للتثنيه لوجب أن تنقلب مع المظهر كمـا تنقلب مع المضـمر ؛ فلمـا لم تنقلب دل على أنها ألف مقصوره ، وليست للتثنيه.

والـذى يـدلّ على أن «كلاـ» ليست مـأخوذه من «كـلّ» أن كلّا للإحـاطه وكلا لمعنى مخصوص ؛ فلا يكون أحـدهما مأخوذا من الآخر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فى كلت رجليها سلامى واحده* [۲۷۴]

فلا حجه فيه ؛ لأن الأصل أن يقول «كلتا» بالألف ، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحه عن الألف لضروره الشعر ، كما قال الآخر :

فلست بمدرک ما فات منّى

بلهف ، ولا بليت ، ولا لوانّى [۲۵۴]

أراد «بلهفا» فاجتزأ بالفتحه عن الألف. وكقول الآخر :

[۲۸۳](۱)* وصّانى العجّاج فيما وصّنى*

أراد «فيما وصّانى». وهذا كثير فى أشعارهم.

وأما قولهم «إن الألف فيهما تنقلب فى حاله النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر» قلنا : إنما قلبت فى حاله الإضافه إلى المضمر لوجهين :

أحدهما : أنهما لما كان فيهما إفراد لفظىّ وتثنيه معنويه ، وكانا تاره يضافان إلى المظهر وتاره يضافان إلى المضمر - جعلوا لهما [۱۸۶] حظا من حاله الإفراد وحظا من حاله التثنيه ، فجعلوهما مع الإضافه إلى المظهر بمنزله المفرد على صوره واحده فى حاله الرفع والنصب والجر ، وجعلوهما مع الإضافه إلى المضمر بمنزله التثنيه فى قلب الألف من كل واحد منهما ياء فى حاله النصب والجر ؛ اعتبارا بكلا الشبهين. وإنما جعلوهما مع الإضافه إلى المظهر بمنزله المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوهما مع الإضافه إلى المضمر بمنزله التثنيه لأن المضمر فرع والتثنيه فرع فكان الفرع أولى بالفرع ، وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين.

والوجه الثانى : وهو أوجه الوجهين ، وبه علّل أكثر المتقدمين - وهو أنه إنما لم تقلب الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر لأنهما لزمتا الإضافه وجر الاسم بعدهما ؛ فأشبهتا لدى وإلى وعلى ، وكما أن لدى وإلى وعلى لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو «لدى زيد ، وإلى عمرو ، وعلى بكر» وتقلب مع المضمر نحو «لديک ، وإليک ، وعليک» فكذلک «كلا ، وكلتا» لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المضمر.

۱- هذا بيت من الرجز المشطور من كلام رؤبه بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (وص ى) وعزاه إليه ، وتقول : أوصيت الرجل إيصاء ، ووصيته - بالتضعيف - توصيه ؛ إذا عهدت إليه ، وأوصيت له بشىء ، وقد أوصيت إليه ؛ إذا جعلته وصيک ، وتواصى القوم : أوصى بعضهم بعضا. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «وصنى» فإنه أراد أن يقول «وصّانى العجاج فيما وصّانى» بالألف فى الفعل الثانى كما جاء بها فى الفعل الأول ، فلم يتأتّ له ، فحذف الألف ليستقيم له الوزن والقافيه جميعا.

والـذى يـدل على صـحه ذلك أن القلب فى «كلا ، وكلتا» إنما يختص بحاله النصب والجر ، دون حاله الرفع ؛ لأن «لديك» إنما تسـتعمل فى حـاله النصب والجر ، ولاـ تسـتعمل فى حـاله الرفع ؛ فلهـذا المعنى كان القلب مختصا بحاله النصب والجرّ دون حاله الرفع ، وقد أفردنا فى الكلام على «كلا ، وكلتا» جزءا استقصينا فيه القول عليهما ، والله أعلم.

ص: ٣٦٨

۶۳- مسأله : [هل يجوز توكيد النكره توكيدا معنويا؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكره بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤقته نحو قولك «قعدت يوما كله ، وقمت ليله كلها». وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكره بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو :

«جاءنى رجل رجل ، ورأيت رجلا رجلا ، ومررت برجل رجل» وما أشبه ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل [۱۸۷] والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

[۲۸۴](۲) لكنّه شاقه أن قيل ذا رجب

يا ليت عدّه حول كلّه رجب

۱- انظر فى هذه المسأله : حاشيه الصبان على الأشمونى (۳ / ۶۷ بولاق) وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۱۵۶ بولاق وما بعدها) وشرح الرضى على الكافيه (۱ / ۳۱۰) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۳۶۴) وشرح ابن عقيل (۲ / ۱۶۶ بتحقيقنا).

۲- هذا البيت من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلى ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۳۶۴) والأشمونى (رقم ۷۶۳) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۴۰۲) وفى شرح شذور الذهب (رقم ۲۲۸) وكلهم يروونه مثل روايه المؤلف ، والصواب فى روايته أنه بنصب «رجب» فى آخر البيت لأنه من كلمه أولها : يا للرجال ليوم الأربعاء ، أما ينفك يحدث لى بعد النهى طربا إذ لا يزال غزال فيه يفتننى يأتى إلى مسجد الأحزاب منتقبا وذلك على أن يكون الشاعر قد أتى باسم ليت وخبرها منصوبين ، كما هو لغه قوم من العرب ، ونظير قول العمانى الراجز : كأن أذنيه إذا تشوفا قادمه أو قلما محرفا و «شاقه» بالشين المعجمه - أى أعجبه أو بعث الشوق إلى نفسه ، ويروى «ساقه» بالسين المهمله ، و «حول» بفتح الحاء وسكون الواو - هو العام ، وأنشده ابن الناظم فى شرح الألفيه تبعا لوالده «يا ليت عده شهر» وقال ابن هشام - وتبعه الشيخ خالد - إن ذلك تحريف ؛ لأنه لا يتصوّر أن يتمنى أحد أن يكون الشهر كله رجبا ؛ فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا ، ولكن الشاعر يتمنى أن تكون شهوره كلها رجبا. والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله «حول كله» حيث جر «كله» على التوكيد لحول ، ولا شك أن كلمه «حول» نكره محدوده أى أنها ذات أول وآخر معروفان ، فيكون فيه دليل على جواز توكيد النكره المحدوده ، والروايه على هذا بتنوين «حول» وجر «كله» وقد رد ابن يعيش الاستدلال بهذا البيت وزعم أن الروايه بجر «حول» من غير تنوين على أن كلمه «حول» مضاف و «كله» مضاف إليه ، وذلك تمحل بعيد ، والذى نرجحه أن كلام ابن يعيش هذا محرف عما ذكره المؤلف من أن الروايه عندهم «يا ليت عده حولى» بإضافه حول إلى ياء

المتكلم ، وهو أيضا تمحّل ، ولكنه أقرب مما وقع فى شرح المفصّل. ونظير هذا البيت – فى توكيد النكره المحدوده بلفظ يدل على الشمول والإحاطه – قول العرجى وهو من شواهد مغنى اللبيب : نلبث حولا كاملا كله لا نلتقى إلا على منهج

فأكّد «حول» وهو نكره بقوله «كله» ؛ فدل على جوازه.

وقال الآخر :

[۲۸۵](۱) إذا القعود كرّ فيها حفدا

يوما جديدا كلّه مطرّدا

فأكد «يوما» وهو نكره بقوله «كله».

وقال الآخر :

[۲۸۶](۲) زحرت به ليله كلّها

فجئت به مؤيدا خنفقيقا

۱- هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۳۶۴) وقد أنشده ابن منظور (ط ر د) ولم يعزه أحدهما. والقعود - بفتح القاف - البكر من الإبل حين يركب ، أى يمكن ظهره من الركوب ، وأدنى ذلك أن يأتى عليه سنتان ، والناقه قلوص ، وحفد : فعل ماض معناه خف فى العمل وأسرع ، وقال الشاعر : حفد الولائد حولهن وأسرعت بأكفهن أزمّه الأجمال واليوم المطرّد : الطويل ، ويقال : الكامل التام ، تقول : مرّ بنا يوم طريد ، وطراد ومطرد ، كله بمعنى الطويل ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «يوما جديدا كله» حيث أكد قوله «يوما» - وهو نكره محدوده - بقوله «كله» فذلك يدل على أن العرب تستجيز تأكيد النكره المحدوده بألفاظ التوكيد المعارف ، وهذا ظاهر إن شاء الله.

۲- هذا البيت من كلام شييم بن خويلد ، وقد أنشده ابن منظور (خ ف- ق) رابع أربعه أبيات ، وقبله : قلت لسيدنا : يا حكّ يم إنك لم تأس أسوا رفيقا أعنت عديا على شأوها تعادى فريقا وتنفى فريقا أطعت اليمين عناد الشمال تنحى بحد المواسى الحلوقا وقوله «يا حكيم» هزء منه وسخريه به ، أى أنت الذى تزعم أنك حكيم وتخطىء هذا الخطأ ، وقوله «أطعت اليمين عناد الشمال» مثل ضربه ، يريد فعلت فعلا أمكنت به أعداءنا منا ، وقوله «زحرت به ليله كلها» أصل الزحير والزحار - مثل النعيب والنعاب - إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شده ، ويقال للمرأه إذا ولدت ولدا : زحرت به ، وتزحرت به ، وقوله «وجئت به مؤيدا خنفقيقا» أى ناقصا مقصرا والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «ليله كلها» حيث أكدّ قوله «ليله» وهى نكره محدوده لها أول وآخر معروفان معهودان بقوله «كلها» وذلك يدل لمذهب الكوفيين الذين أجازوا توكيد النكره ، ونظير هذا البيت - فى توكيد النكره - قول الراجز : يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا أكتعا إذا بكيت قبلتنى أربعا إذا ظللت الدهر أبكى أجمعا الاستشهاد به فى قوله «حولا أكتعا» فإنه أكد قوله «حولا» وهو نكره محدوده ذات أول وآخر معروفين بقوله «أكتعا» وهو لفظ من ألفاظ التوكيد المعروفه. وقد بيّن ابن هشام الصحيح من المذهبين بإيجاز فى قوله «وإذا لم يفد توكيد النكره لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائده بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطه ،

كاعتكفت أسبوعا كله ، وقوله : * يا ليت عده حول كله رجب* اه.

فأكد «ليله» وهى نكره بقوله «كلها» ومؤيدا خنفقيقا : اسمان من أسماء الداهيه. وقال الآخر :

[۲۸۷](۱) * قد صرّت البكره يوما أجمعا*

ص: ۳۷۱

۱- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مجهول النسبه ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ۳۶۴) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۳۵۷) والأشمونى (رقم ۷۹۴) وابن عقيل (رقم ۲۹۰) وقبل البيت المذكور قوله : * إنا إذا خطافنا تقعقعا* والخطاف - بوزن رمان - الحديده المعوجه تكون فى جانب البكره ، وتقعقع : تحرك وسمع له صوت ، وصرت : صوتت ، والبكره : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وهى هنا بفتح الباء وسكون الكاف ، وأصلها بالتحريك. والاستشهاد بالبيت فى قوله «يوما أجمعا» حيث أكد قوله «يوما» وهو نكره محدوده ذات مبدأ ونهايه بقوله «أجمع» وزعم قوم منهم ابن جنى فى إعراب الحماسه بأن هذا البيت مصنوع ، وزعم قوم آخرون منهم العينى بأن «يوما» ليس بنكره ، وادعى أنه غير منون ، وأن الألف منقلبه عن ياء المتكلم ، وأصل الكلام «قد صرت البكره يومى أجمعا» فقلب كسره الميم فتحه فانقلبت ياء المتكلم ألفا مثل قوله تعالى : (يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ) وقوله سبحانه : (يا أَسَفى عَلى يُوسُفَ) وهذا كله تمحل بعيد وغير مستساغ ، ومن الشواهد على جواز توكيد النكره إن أفاد توكيدها ما أنشده سيبويه (۱ / ۴۴) : ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعه تعود الروايه عنده برفع ثلاث ورفع كلهن ، وإن كان مذهبه فى مثل ذلك النصب بالفعل بدليل قوله بعد إنشاده «فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب» وإنما كان هذا ضعيفا لأنه لم يذكر العائد على المبتدأ ، ولو أنه قال «ثلاث كلهن قتلته عمدا» لكان مرضيا عنده ، وعلى كل حال فإن الشاعر قد أكد قوله «ثلاث» وهو نكره بقوله «كلهن» وذلك ظاهر إن شاء الله.

فأكّد «يوما» بأجمع ؛ فدلّ على جوازه.

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، والليله مؤقته يجوز أن يقوم فى بعضها ، فإذا قلت «قعدت يوما كلّه ، وقمت ليله كلّها» صح معنى التوكيد ؛ فدلّ على صحه ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكره غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكره شائعه ليس لها عين ثابته كالمعرفه ؛ فينبغى أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائده فيه ، وأما قولهم «رأيت درهما كلّ درهم» وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد.

والوجه الثانى : أن النكره تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضدّ صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدا له ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصا ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكره بالمعرفه أو المعرفه بالنكره ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكره شائعه ، والمعرفه مخصوصه ، والصفه فى المعنى هى الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشىء الواحد شائعا مخصوصا فى حال واحده ؛ فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا [١٨٨] حجه فيه : أما قول الشاعر :

* يا ليت عدّه حول كلّه رجب* [٢٨۴]

فنقول الروايه الصحيحه :

* يا ليت عدّه حولى كلّه رجب* [٢٨۴]

بالإضافه ، وهو معرفه لا نكره ، وأما قول الآخر :

* يوما جديدا كله مطردا* [٢٨۵]

فلا حجّه فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر فى جديد ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من «يوم» ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر :

* قد صرّت البكره يوما أجمعا* [٢٨٧]

فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به.

ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها كلها صحيحه عن العرب ، وأن الروايه (١) ما ادعوه لما كان فيها حجه ، وذلك لشذوذها وقلتها فى بابها ؛ إذ لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا ، وذلك يفسد الصناعه بأسرها ، وذلك لا يجوز. على أن هذه المواضع كلها محموله على البدل ، لا على التأكيد.

وأما قولهم «إن اليوم مؤقت فيجوز أن يقعد بعضه والليله مؤقته فيجوز أن يقوم بعضها ، فإذا أكدت صح معنى التوكيد» قلنا : هذا لا يستقيم ؛ فإن اليوم وإن كان مؤقتا إلا أنه لم يخرج عن كونه نكره شائعه ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفه لا يجوز كالصفه ؛ ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائده فيه على ما بيّنا ، والله أعلم.

١- فى ر «فإن الروايه» ولا يصح المعنى على الفاء.

۶۴- مسأله : [هل يجوز أن تجیء واو العطف زائده؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفه يجوز أن تقع زائده ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائده أنه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (حَتَّى إِذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) [الزمر : ۷۳] فالواو زائده لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : (حَتَّى إِذا جاؤُها) كما قال تعالى فى صفه سوق أهل النار إليها : (حَتَّى إِذا جاؤُها فُتِحَتْ أَبْوابُها) [الزمر : ۷۱] ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُ) [الأنبياء : ۹۶ ، ۹۷] فالواو زائده ؛ لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حَتَّى إِذا فُتِحَتْ) وقال تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ ما فِيها وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ) [الإنشقاق : ۱ - ۵] والتقدير فيه :

أذنت ؛ لأنه جواب «إذا» والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيره. وقال الشاعر :

[۲۸۸](۲) فلمّا أجزنا ساحه الحيّ وانتحى

بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل

۱- انظر فى هذه المسأله : مغنى اللبيب (ص ۳۶۲) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۱۱۴۸) وشرح رضى الدين على الكافيه (۲ / ۳۴۲).

۲- هذا البيت من معلقه امرىء القيس بن حجر الكندى المشهور ، وهو من شواهد الرضى فى باب حروف العطف من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۴۱۳) وأجزنا : أى قطعنا ، تقول : جزنا نجوز - من مثال قلنا نقول - وأجزنا ، كلاهما بمعنى واحد ، وقال الأصمعى : أجزنا قطعنا ، وجزنا سرنا فيه وخلفناه وراءنا ، والساحه : فناء الدار ، وهى أيضا الباحه ، والفجوه ، والقروه ، والناله ، ويقال : هى الرحبه كالعرصه ، وانتحى : اعترض ، والخبت : بطن من الأرض غامض ، ويروى «بطن حقف» كما رواه المؤلف ، والحقف - بالكسر - ما اعوج وتثنّى من الرمل ، والقفاف : جمع قف - بالضم - وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعقنقل - بوزن سفرجل - المنعقد الداخل بعضه فى بعض ، واعلم قبل كل شىء أن من الرواه من يروى البيت الذى بعد هذا البيت المستشهد به هكذا : هصرت بفودى رأسها فتمايلت على هضيم الكشح ريّا المخلخل وهذه

روايه الخطيب التبريزى ، وعلى ذلك يكون جواب «لما» الواقعه فى أول البيت المستشهد به هو قوله «هصرت - الخ» عند الفريقين ، ولا يكون فى البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله ، ومن الرواه من يروى البيت الذى عقب البيت المستشهد به هكذا : إذا قلت هاتى نولينى تمايلت على هضيم الكشح ريا المخلخل وهذه الروايه هى التى دار حولها جدال الكوفيين والبصريين ، وكلا الفريقين يسلم أنه لا بدّ للما التى فى أول بيت الشاهد من جواب ؛ أما الكوفيون فيقولون : جواب لما فى البيت نفسه وهو قوله «انتحى بنا بطن خبت» وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحه الحى وفارقناها اعترض لنا بطن خبت ؛ والواو فى قوله وانتحى بنا - الخ زائده ، وأما البصريون فيقولون : الجواب محذوف ، وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحه الحى وفارقناها أمنا من ترصد الوشاه ، أو نلنا ما كنا تمنيناه ، أو نحو ذلك. قال الخطيب التبريزى : «وذكر بعضهم أن جواب لما قوله انتحى بنا ، والواو مقحمه ، ويجوز أن تكون الواو غير مقحمه ويكون الجواب محذوفا ، ويكون التقدير : فلما أجزنا ساحه الحى أمنا ، وعلى هذا يكون روايه البيت بعده : إذا قلت هاتى ... البيت» اه.

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائده ؛ لأنه جواب «لما» وقال الآخر :

[۲۸۹](۱) حتّى إذا قملت بطونكم

ورأيتم أبناءكم شبّوا

۱- أنشد ابن منظور هذين البيتين (ق م ل) وأنشدهما ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۱۴۹) ولم يعزهما واحد منهما ، وأنشدهما البغدادى فى الخزانه (۴ / ۴۱۴) نقلا عن الفراء فى تفسير قوله تعالى : (فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهازِهِمْ جَعَلَ السِّقايَهَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ) من سوره يوسف ، ومعنى «قملت بطونكم» شبعت وضخمت ، وفسره ابن منظور بقوله عن التهذيب «وقملت بطونكم : كثرت قبائلكم ، بهذا فسره لنا أبو العاليه» اه ووقع عند ابن يعيش «حتى إذا شبعت بطونكم» ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «وقلبتم ظهر المجن لنا» فإن هذه الجمله جواب لما فى البيت الأول عند الكوفيين ، وعلى هذا تكون الواو زائده ، قال الفراء : «قوله تعالى : (جَعَلَ السِّقايَهَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ) جواب (لَمَّا جَهَّزَهُمْ) وربما أدخلت فى مثلها الواو وهى جواب على حالها ، كقوله فى أول السوره (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِى غَيابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ) والمعنى - والله أعلم - أوحينا إليه ، وهى فى قراءه عبد الله (فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهازِهِمْ جَعَلَ السِّقايَهَ) ومثله فى الكلام : لما أتانى وأثب عليه ، كأنه قال : وثبت عليه ، وقد جاء فى الشعر ذلك ، قال امرؤ القيس : * فلما أجزنا ساحه الحى وانتحى* البيت. وقال الآخر ، وأنشد البيتين ، أراد قلبتم» اه. وقال ابن يعيش : «وأما أصحابنا فلا يرون زياده هذه الواو ، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفه لمكان العلم بها ، والمراد فى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنادَيْناهُ أَنْ يا إِبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا) أدرك ثوابنا ونال المنزله الرفيعه لدينا ، وكذلك (حَتَّى إِذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها وَقالَ لَهُمْ خَزَنَتُها سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوها خالِدِينَ) تقديره : صادفوا الثواب الذى وعدوه ، ونحوه ، وكذلك قول الشاعر : حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقق منكم الغدر ، واستحققتم اللّوم ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جوابا» اه.

وقلبتم ظهر المجنّ لنا

إنّ اللّئيم العاجز الخبّ

والتقدير فيه : قلبتم ، والواو زائده. والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو فى الأصل حرف وضع لمعنّى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وقد أمكن هاهنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزياده يمكن أن يحمل فيه على أصله [١٩٠] وسنبين ذلك فى الجواب عن كلماتهم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (حَتَّى إِذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) [الزمر : ٧٣] فنقول : هذه الآيه لا حجه لكم فيها ؛ لأن الواو فى قوله : (وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) عاطفه وليست زائده ، وأما جواب (إذا) فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وكذلك قوله تعالى : (حَتَّى إِذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ) [الأنبياء : ٩٦ ، ٩٧] الواو فيه عاطفه ، وليست زائده ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا يا ويلنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها (فإذا هى شاخصه) ، وكذلك قول الله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ ما فِيها وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ) [الانشقاق : ١ - ٥] الواو فيه عاطفه ، وليست زائده ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلّت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب ، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ إِنَّكَ كادِحٌ إِلى رَبِّكَ كَدْحاً) [الإنشقاق : ٦] أى ساع إليه فى عملك ، والكدح : عمل الإنسان من الخير والشر الذى يجازى عليه بالثواب والعقاب.

وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحه الحى وانتحى

بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل [٢٨٨]

فالواو فيه أيضا عاطفه ، وليست زائده ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما

أجزنا ساحه الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل خلونا ونعمنا ، وكذلك أيضا قول الآخر :

حتى إذا قملت بطونكم

ورأيتم أبناءكم شبّوا [٢٨٩]

وقلبتم ظهر المجنّ لنا

إن اللئيم العاجز الخبّ

الواو فيه عاطفه ، وليست زائده ، والتقدير فيه : حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولؤمكم.

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به ؛ توخّيا للإيجاز والاختصار.

وقد جاء حذف الجواب [١٩١] فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا ، قال الله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتى ، بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً) [الرعد : ٣١] فحذف جواب «لو» ولا بدّ لها من الجواب ، والتقدير فيه : ولو أن قرآنا سيّرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن ، فحذفه للعلم به توخّيا للإيجاز والاختصار ، وقال تعالى : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ) [النور : ٢٠] فحذف جواب «لو لا» والتقدير فيه : ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشه ولعاجلكم بالعقوبه ؛ وقال عبد مناف بن ربع الهذلىّ :

[٢٩٠](١) حتّى إذا أسلكوهم فى قتائده

شلّا كما تطرد الجمّاله الشّردا

١- أنشد ابن منظور هذا البيت (ق ت د - س ل ك) وأنشده ياقوت فى معجم البلدان (قتائده) ونسبه ابن منظور فى الموضعين لعبد مناف بن ربع الهذلى ، وتقول : سلك فلان الطريق ، وسلك المكان يسلكه - من مثال نصره ينصره - سلكا ، وسلوكا ، وسلك فلان فلانا الطريق ، وسلكه إياه ، وأسلكه فيه ، وأسلكه عليه ، كل ذلك يقال وقال ساعده بن العجلان : وهم منعوا الطريق وأسلكوهم على شماء مهواها بعيد وقال عدى بن زيد العبادى : وكنت لزاز خصمك لم أعرد وهم سلكوك فى أمر عصيب وقتائده - بضم القاف وبعد الألف همزه - اسم مكان بعينه ، وقيل : اسم جبل معين وقيل : هى ثنيه مشهوره ، وأراد : حتى إذا أسلكوهم فى طريق فى قتائده ، وقوله «شلا» معناه الطرد ، تقول : شلّه يشلّه شلا - من مثال مدّه يمدّه مدا - وشل العير أتنه والسائق إبله : طردها ، فانشلت ، والشّرد : جمع شرود - من وزان صبور وصبر - وهى الإبل النافره. والاستشهاد بهذا البيت لأن فيه حذف جواب إذا للعلم به ولقيام الدليل عليه ، فكأنه قال : حتى إذا أسلكوهم فى قتائده شلوهم وطردوهم شلا وطردا مثل طرد الجماله شوارد إبلهم.

ولم يأت بالجواب ؛ لأن هذا البيت آخر القصيده ؛ والتقدير فيه : حتى إذا أسلكوهم فى قتائده شلّوا شلّا ، فحذف للعلم به توخّيا للإيجاز والاختصار على ما بيّنا.

ثم حذف الجواب أبلغ فى المعنى من إظهاره ، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك «والله لئن قمت إليك» وسكتّ عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبه والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر ، فإذا تمثلت فى فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال فى نفسه ولم يعلم أيها يتقى ؛ فكان أبلغ فى ردعه وزجره عما يكره منه ، ولو قلت «والله لئن قمت إليك لأضربنك» وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه ؛ لأنه قد وطّن له نفسه فيسهل ذلك عليه ، قال كثير :

[٢٩١](١) وقلت لها : يا عزّ كلّ ملمّه

إذا وطّنت يوما لها النّفس ذلّت

وكذلك الحال فى الإحسان ، نحو «والله لئن زرتنى» : إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه ؛ فكان ذلك أبلغ فى استدعائه إلى الزياره وإسراعه إليها ، ولو قلت «والله لئن زرتنى لأعطيتك درهما» لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط (٢) ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه ؛ لأنه ربما يكون مستغنيا عنه غير راغب فيه ؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزياره ، [١٩٢] وإذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه ؛ فكان ذلك أدعى له إلى الزياره ، كما كان الأول أدعى إلى الترك ، على ما بيّنا ، والله أعلم.

١- هذا البيت لكثير عزه ، وقد أنشده ابن منظور (وط ن) وعزاه إليه ، وعنده «كل مصيبه» والملمه : أصله اسم الفاعل المؤنث من قولهم «ألم بفلان أمر» أى نزل به ، ثم استعملوه فى النازله من نوازل الدهر ، وقوله «وطنت» هو بالبناء للمجهول مشدد الطاء مكسوره - من قولهم «وطن فلان نفسه على الأمر ، ووطن نفسه للشىء» إذا حملها عليه فتحملته ، وهو شبه التمهيد لقبولها ذلك الشىء ، وذلت : انقادت وخضعت واحتملت ما حملها ، والاستشهاد بالبيت فى معناه ، وهو أن كل شىء يعرض للإنسان إذا مهد نفسه لقبوله قبلته نفسه ورضيت به وصبرت عليه وإن كان مما يشق عليها احتماله. وشبه المؤلف جواب الشرط بهذا الأمر. فإن كان مذكورا فى الكلام كأن تقول «إن تلعب أضربك» وطن السامع نفسه على قبوله وراضها على أن تخضع له ؛ فمتى وقع لم يكن شيئا غريبا على نفسه ، وإن لم يذكر فى الكلام كأن تقول «من يفعل كذا» وتقف عند ذلك ، فإن السامع يتخيل كل ضرب من أضرب الثواب أو العقوبه المترتبه على فعله ، فإذا وقع شىء منها كان جديدا على نفسه ؛ لأنه لم يقدره بذاته ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى.

٢- فى ر «فقط» وليس بذاك.

۶۵- مسأله : [هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك «مررت بك وزيد».

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء : ۱] بالخفض وهى قراءه أحد القراء السبعه - وهو حمزه الزيات - وقراءه إبراهيم النخعى وقتاده ويحيى بن وثاب وطلحه بن مصرف والأعمش ، وروايه الأصفهانى والحلبى عن عبد الوارث ، وقال تعالى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ) [النساء : ۱۲۷] فما : فى موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض فى (فيهن) وقال تعالى : (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ) [النساء : ۱۶۲] فالمقيمين : فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاه يعنى من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضا أن يكون عطفا على الكاف فى (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاه ، يعنى من أمتك ، وقال تعالى : (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [البقره : ۲۱۷] فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) وقال تعالى : (وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ) [الحجر : ۲۰] فمن : فى موضع خفض بالعطف على

۱- انظر فى هذه المسأله : شرحنا على شرح الأشمونى (۴ / ۵۳۵) وحاشيه الصبان (۳ / ۹۹) وتصريح الشيخ خالد (۲ / ۱۹۰) وقد رجح ابن مالك فى هذا المسأله مذهب الكوفيين ، وشرح الرضى على الكافيه (۱ / ۲۹۵) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۳۹۹).

الضمير المخفوض فى (لكم) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

[۲۹۲](۱) فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيّام من عجب

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف فى «بك» والتقدير : بك وبالأيام ، وقال الآخر :

أكرّ على الكتيبه لا أبالى

أفيها كان حتفى أم سواها [۱۸۱]

[۱۹۳] فعطف «سواها» بأم على الضمير فى «فيها» والتقدير : أم فى سواها.

وقال الآخر :

[۲۹۳](۲) تعلّق فى مثل السّوارى سيوفنا

وما بينها والكعب غوط نفانف

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۳۹۲) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۳۹۹) ورضى الدين فى باب العطف من شرح الكافيه (۱ / ۲۹۶) وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۳۳۸) والأشمونى (رقم ۸۴۹) وابن عقيل (رقم ۲۹۸) وكامل المبرد (۲ / ۳۹) ولم ينسبه واحد من هؤلاء إلى قائل معين ، بل قال البغدادى «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعرف لها قائل» اه ، وقوله «قربت» معناه أخذت وشرعت. ومعنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها. والاستشهاد بالبيت فى قوله «فما بك والأيام» حيث عطف قوله «الأيام» بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء فى قوله «بك» من غير أن يعيد مع المعطوف العامل فى المعطوف عليه ، وذلك فى نظر البصريين ضروره من الضرورات التى تقع فى الشعر ، قال ابن السراج : «وأما الضمير المخفوض فلا يجوز أن يعطف الظاهر عليه ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم بأن يقع معطوفا عليه أحيانا ويتأخر بأن يقع معطوفا أحيانا أخرى ، كما للمنصوب ، وكل اسم معطوف عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفا ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفا عليه ، فلما خالف الضمير المجرور سائر الأسماء من هذه الجهه لم يجز أن يعطف عليه ، وقد حكى أنه جاء فى الشعر» اه ، وبمثل هذا التعليل علل ابن يعيش فى شرح المفصل ، وذكره المؤلف هنا ، وقد وافق الكوفيين فى هذه المسأله وحكم بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعاده العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف : يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك.

۲- استشهد بهذا البيت ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۰۰) والأشمونى (رقم ۸۵۱) وابن الناظم فى شرح ألفيه والده ابن

مالك ، وشرحه العينى (۴ / ۱۶۴ بهامش الخزانه) وقال : «وقال الجاحظ فى كتاب «الحيوان» : هو لمسكين الدارمى». والسوارى : جمع ساريه ، وهى الأسطوانه (العمود) شبه أنفسهم بالسوارى لطول أجسامهم ، والطول مما تتمدح به العرب ، قال الشاعر : تبين لى أن القماءه ذله وأن أعزاء الرجال طوالها والنحاه يروونه «طيالها». والكعب : يروى فى مكانه «والأرض» والغوط - بضم الغين - جميع غائط ، وهو المطمئن من الأرض ، ونفانف : جمع نفنف - بوزن جعفر ، وهو الهواء بين الشيئين ، وكل شىء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف ، ويدل لهذا أنه يروى «فما بينها والأرض مهوى نفانف» وقال ذو الرمه : ترى قرطها من حره الليت مشرفا على هلك فى نفنف يتطوح وفسر الأصمعى النفنف بالمهواه بين الجبلين. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «فما بينها والكعب» حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافه الظرف - وهو قوله بين - إليه ، من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف ، وهو يدل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ، ولم يقصروه على حال الضروره. ونظير ذلك ما أنشده ابن الناظم نقلا هن الأخفش : بنا أبدا لا غيرنا تدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح فقد عطف «غيرنا» بلا على الضمير المتصل المجرور محلا- بالباء فى قوله «بنا» من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف ، ونظير ذلك أيضا ما أنشده ابن الناظم : إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها فقد عطف قوله «سعيرها» بالواو على الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله «بها» من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه مع المعطوف.

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض فى «بينها» والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط نفانف ، يعنى أن قومه طوال ، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على ساريه من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط - وهو المكان المطمئن من الأرض - ونفانف : واسعه ، أى بين السيف والكعب مسافه ؛ فعطف «الكعب» (١) على الضمير المخفوض فى «بينها» وقال الآخر :

[٢٩٤](٢) هلّا سألت بذى الجماجم عنهم

وأبى نعيم ذى اللّواء المحرق

١- فى ر «فعطف بالكعب» ولا يصح.

٢- ذو جماجم : أصله بضم أوله ، وقد يقال بفتحه ، قال ياقوت «جماجم بالضم ، وهو من أبنيه التكثير والمبالغه ، وذو جماجم : من مياه العمق ، على مسيره يوم منه ، وقد يقال فيه بالفتح أيضا» اه. وقال ابن منظور «والجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع فى ديار تميم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب فى الإسلام ، معروف» وأقول : المعروف وقعه دير الجماجم ، وكانت بين الحجاج بن يوسف الثقفى وابن الأشعث بالعراق ، قيل : سمى بذلك لأنه بنى من جماجم القتلى لكثره من قتل به ، وقيل سمى بذلك لأن الأقداح التى تصنع من الخشب كانت تصنع به ، والقدح يسمى جمجمه إذا كان من خشب وجمعه جماجم. ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «عنهم وأبى نعيم» حيث عطف قوله «أبى نعيم» بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بعن ، من غير أن يعيد العامل فى المعطوف عليه - وهو حرف الجر الذى هو عن - مع المعطوف ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى.

فأبى نعيم : خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى «عنهم» ؛ فهذه كلها شواهد ظاهره تدل على جوازه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزله شىء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور - والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

ومنهم من تمسّك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضا عن التنوين ؛ فينبغى أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون «يا غلام» فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر.

ومنهم من تمسّك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ؛ فلا يجوز أن يقال «مررت بزيد وك» فكذلك ينبغى أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يقال «مررت بك وزيد» لأن الأسماء مشتركه فى العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفا فلا يجوز أن يكون معطوفا عليه.

والاعتماد من هذه الأدله على الأول.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللهَ [١٩۴] الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء : ١] فلا حجه لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله (وَالْأَرْحامَ) ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : (إِنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) [النساء : ١] ، والوجه الثانى : أن قوله (وَالْأَرْحامَ) مجرور بباء مقدره غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلاله الأولى عليها ، وله شواهد كثيره فى كلامهم سنذكر طرفا منها مستوفى فى آخر المسأله إن شاء الله تعالى.

وأما قوله تعالى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ) [النساء : ١٢٧] فلا حجه لهم فيه أيضا من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلم أنه فى موضع جرّ ، وإنما هو فى موضع رفع

بالعطف على (الله) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين.

والثانى : أنّا نسلم أنه فى موضع جر ، ولكن بالعطف على (النِّساءِ) من قوله (يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّساءِ) لا على الضمير المجرور فى (فِيهِنَّ).)

وأما قوله تعالى : (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ) [النساء : ١۶٢] فلا حجه لهم أيضا من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلم أنه فى موضع جر ، وإنما هو فى موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعنى المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : (وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقابِ وَأَقامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ) [البقره : ١٧٧] فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق ، امرأه من العرب :

[٢٩۵][(١)] لا يبعدن قومى الّذين هم

سمّ العداه وآفه الجزر

١- هذان البيتان من كلام الخرنق ، وهى أخت طرفه بن العبد البكرى لأمه من كلمه ترثى فيها زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمه بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيلا ، وهما من شواهد سيبويه (١ / ١٠۴ و ٢۴۶ و ٢۴٩) ورضى الدين فى باب النعت من شرح الكافيه ، وشرحهما البغدادى فى الخزانه (٢ / ٣٠١) والأشمونى (رقم ٧٨٧) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٣٩۶) وشرحهما العينى (٣ / ۶٠٢ و ۴ / ٧٢ بهامش الخزانه) والمعترك : اسم مكان الأزدحام فى الحرب ، ويقال «فلان طيب معقد الإزار» إذا كان عفيفا لا يحله لفاحشه. وصفت قومها بالظهور والغلبه على العدو ، وبالكرم ونحر الإبل للأضياف ، وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعفه عن الفواحش لا يدنون منها ولا يقربونها ، وجعلت قومها سما لأعدائهم يأتى عليهم ويفتك بهم ولا يذر منهم أحدا ، وآفه للجزر - وهى الإبل - لأنهم يكثرون من نحرها. والاستشهاد بالبيتين فى هذا الموضع لأنها قطعت قولها «الطيبين» عن الموصوف - الذى هو قولها «قومى» - من الرفع إلى النصب بإضمار فعل ، وفى روايه سيبويه «النازلين» بالنصب أيضا على القطع ، قال ابن هشام : «ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومى ، أو على القطع بإضمار «هم» ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما» اه.

النّازلون بكلّ معترك

والطّيّبين معاقد الأزر

فنصب «الطيبين» على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضا «والطيبون» بالرفع ، أى : وهم الطيبون ، وقال الشاعر :

[۲۹۶](۱) [۱۹۵]إلى الملك القرم وابن

الهمام

وليث الكتيبه فى المزدحم

وذا الرّأى حين تغمّ الأمور

بذات الصّليل وذات اللّجم

فنصب «ذا الرأى» على المدح ، فكذلك هاهنا ، وقال الآخر :

[۲۹۷](۲) وكلّ قوم أطاعوا أمر مرشدهم

إلّا نميرا أطاعت أمر غاويها

۱- أنشد جار الله الزمخشرى أول هذين البيتين فى الكشاف (۱ / ۱۵ بولاق) عند تفسير قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) ولم ينسبه شراح شواهده ، وأنشده ابن هشام فى قطر الندى (رقم ۱۳۷) وأنشده رضى الدين فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۲۱۶ بولاق) والقرم - بفتح القاف وسكون الراء - هو فى الأصل الجمل المكرم الذى أعد للضراب ، ثم أطلقوه على الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع ، والكتيبه : الجماعه والفصيله من الجيش ، وأراد بليث الكتيبه الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركه وموطن الحرب ، لأن الأبطال يتزاحمون فيه ، وتغم الأمور : أى تتغطى وتستعجم على أهل الرأى لكثره إشكالها ، وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب ، وأصل الصليل صوت السيوف ، واللجم : جمع لجام - بوزن كتاب وكتب - وهو العنان الذى يقود به الفارس فرسه. والاستشهاد به هنا فى قوله «وذا الرأى» حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعنى ، وما أشبه ذلك ، على نحو ما ذكرناه فى الشاهد السابق. والنحاه يستشهدون بهذا البيت لعطف بعض الصفات على بعض ، فإنك تراه قد عطف قوله «وابن الهمام» على القرم ، ثم عطف عليه «وليث الكتيبه» وذلك جائز لأن الموصوف بها واحد ، ونظير هذا البيت فى عطف بعض الصفات قول ابن زيابه : يا لهف زيابه للحارث ال صابح فالغانم فالآيب إلا أن العطف فى بيت ابن زيابه بالفاء التى تدل على الترتيب والتعقيب لأن الصفات التى ذكرها لا تحصل إلا مترتبه متعاقبه.

٢- هذان البيتان من شواهد سيبويه (١ / ٢٤٩) ونسبهما لابن خياط العكلى ، وكذلك وقع فى شرح الأعلم الشنتمرى ، ووقع فى خزانه الأدب للبغدادى (٢ / ٣٠١ بولاق) «ابن حماط العكلى» ونمير : قبيله من بنى عامر ، وغاويها : يراد به ههنا مغويها ، أى باعثها على الغى وحاملها عليه ومزينه لها ، وعلى هذا يكون وزن فاعل ههنا للنسب ، ونظيره قولهم : هم ناصب ، إذا كانوا يريدون أنه منصب ومتعب ، ويجوز أن يراد الغاوى فى نفسه ، لأنه إذا أطيع فقد أغوى من أطاعه ، وقوله «الظاعنين ولما يظعنوا أحدا» يريد أنهم يظعنون عن ديارهم ويفارقونها خوفا من عدوهم أن يدهمهم فلا يقوون على دفعه ، وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحدا على مفارقه داره ، فهم يخافون عدوهم لقلتهم ولذلهم وضعفهم ، ولا يخافهم عدوّهم ، وقوله «والقائلون لمن دار نخليها» يريد أنهم إذا ارتحلوا عن دارهم وخلوها لم يعرفوا من يحلها من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيله ، فكل قبيله من قبائل العرب يجوز أن تحل دارهم. والاستشهاد ههنا بهذين البيتين فى قوله «والقائلون» حيث رفعه على القطع بإضمار مبتدأ ، والتقدير : هم الظاعنون ، ويجوز أن يكون قوله «الظاعنين» تابعا لقوله «نميرا» ويجوز أن يكون مقطوعا بتقدير فعل ، أى أذم الظاعنين ، أو أهجو ، أو نحو ذلك ، وتجوز فى الوصفين جميع الوجوه التى ذكرها المؤلف : إتباعهما ، وقطعهما ، وإتباع الأول وقطع الثانى ، والذى لا يجوز هو أن تقطع ثم تتبع ، وذلك لأن الرجوع إلى الإتباع بعد أن انصرفت عنه قبيح ، إذ القطع يفيد أن شأن المذكورين معلوم مشهور لا يحتاج إلى وصف يبينه ، فإن عدت إلى الإتباع بعد أن قطعت فكأنك نقضت ما أفدته أولا. وكل موضع جاز فيه القطع فإنه يجوز أن يكون قطعه بالنصب بتقدير فعل مدح أو ذم ويجوز قطعه بالرفع بتقدير مبتدأ ، سواء أكان المتبوع مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا ، فاعرف ذلك وكن منه على ثبت.

الظّاعنين ولمّا يظعنوا أحدا

والقائلون : لمن دار نخلّيها

فرفع «القائلون» على الاستئناف ؛ ولك أن ترفعهما جميعا ، ولك أن تنصبهما جميعا ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثانى ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثانى ، لا خلاف فى ذلك بين النحويين.

والوجه الثانى : أنّا نسلم (1) أنه فى موضع جر ، ولكن بالعطف على «ما» من قوله : بما أنزل إليك [البقره : ١٧٧] ، فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روى عن عائشه عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب وما أنزل من قبلك [البقره : ١٧٧] قال : ما أكتب؟ فقيل له : اكتب والمقيمين الصلاه ، يعنى أن المملّ أعمل قوله «اكتب» فى (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملّ.

وأما قوله تعالى : (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ) [البقره : ٢١٧] ؛ فلا حجّه لهم فيه ؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافه الصد عنه أكثر فى الاستعمال من إضافه الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : «صددته عن المسجد» ، ولا يكادون يقولون : «كفرت بالمسجد»؟

١- فى ر «أنّا لا نسلم» وليس بصحيح.

وأما قوله تعالى : (وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرازِقِينَ) [الحجر : ٢٠] فلا حجه لكم فيه ؛ لأن (من) فى موضع نصب بالعطف على (معايش) أى : جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء.

وأما قول الشاعر :

* فاذهب فما بك والأيّام من عجب* [٢٩٢]

فلا حجه فيه أيضا ؛ لأنه مجرور على القسم ، لا بالعطف على الكاف فى «بك».

[١٩٦] وأما قول الآخر :

* أفيها كان حتفى أم سواها* [١٨١]

فلا حجه فيه أيضا ؛ لأن «سواها» فى موضع نصب على الظرف ، وليس مجرورا على العطف ؛ لأنها لا تقع إلا منصوبه على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك فى موضعه (١).

وأما قول الآخر :

* وما بينها والكعب غوط نفانف* [٢٩٣]

فلا حجّه فيه أيضا ؛ لأنه ليس مجرورا على ما ذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير «بين» مره أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانيه لدلاله الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمه ، ولا سوداء تمره ، يريدون «ولا كل سوداء» فيحذفون «كل» الثانيه لدلاله الأولى عليها ، وقال الشاعر :

[٢٩٨](٢) أكلّ امرىء تحسبين امرأ

ونار توقّد باللّيل نارا

١- فى المسأله (رقم ٣٩) التى عقدها فى شأن «سوى» خاصه.

٢- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٣٣) والزمخشرى فى المفصل (رقم ١٠٧ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ٣٤٥) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٤٨٣) وفى أوضح المسالك (رقم ٣٥١) والأشمونى (رقم ٦٥٠) وابن عقيل (رقم ٢٣٨) وشرحه العينى (٣ / ٤٤٥ بهامش الخزانه) والبيت من كلام أبى دؤاد الإيادى ، واسمه جاريه بن الحجاج - ويقال : حارثه ، ويقال : جريره ، ويقال : جويريه - ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل نارا؟ والمراد : لا ينبغى لك أن تظنى كل من رأيت له صوره الرجال رجلا ، لأنه لا يستحق اسم الرجل على الحقيقه إلا من كانت له صفات سنيه وأفعال كريمه

، ولا ينبغى لك أن تظنى كل نار توقد فى الليل نارا ؛ لأن النار التى تستحق إطلاق هذا الاسم عليها هى النار التى يوقدها أربابها لقرى الضيفان ولهدايه السالكين فى ظلمات الليل. والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله «ونار» فإن هذه الواو عاطفه ، و «نار» يحتمل وجهين من الإعراب : الأول : أن يكون مجرورا بتقدير مضاف يكون معطوفا على كل فى قوله «كل امرىء» وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام : أتحسبين كل امرىء امرأ وكل نار نارا ، فكل امرىء : مفعول أول لتحسبين ، وامرأ : مفعوله الثانى ، وكل نار : معطوف على كل امرىء ، ونارا معطوف على امرأ ، فعطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثانى مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد وهو تحسبين ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب فى هذه العباره ونظائرها ، وهو الذى يعنيه المؤلف باستشهاده بهذا البيت فى هذا الموضع. والوجه الثانى : أن تجعل الواو العاطفه قد عطفت جمله على جمله ، فتقدر فعلا كالفعل السابق فى الكلام ، وتقدر له مفعولا أول يكون مضافا إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : أتحسبين كل امرىء امرأ وتحسبين كل نار نارا ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثانى ، وهذا الوجه أقل قبولا من الوجه السابق لما فيه من كثره المحذوفات. والذى لا يجوز أن تذهب إليه هو أن تجعل «نار» المجرور معطوفا على «امرىء» المجرور ، و «نارا» المنصوب معطوفا على «امرأ» المنصوب ، وذلك لأن هذا الوجه الذى نحذرك منه يستلزم عطف معمولين على معمولين لعاملين مختلفين ، ألست ترى «امرىء» المجرور معمولا لكل باعتباره مضافا إليه والمضاف يعمل فى المضاف إليه الجر ، و «امرأ» المنصوب معمولا لتحسبين باعتباره مفعولا ثانيا ، والعطف على معمولى عاملين مختلفين مما لا يجيزه النحاه ، أما تقدير «كل» وهو الوجه الأول وتقدير الفعل وهو الوجه الثانى فكل واحد منهما يخلصك من هذا المحذور ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت ، والله يرشدك ويبصرك.

أراد «وكل نار» فاستغنى عن تكرير «كل» وهذا كثير فى كلامهم ، وبهذا يبطل قول من توهّم منكم أن ياء النسب فى قولهم : «رأيت التيمىّ تيم عدىّ» اسم فى موضع خفض ؛ لأنه أبدل منها «تيم عدىّ» فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ، فحذف «صاحب» وجر ما بعده بالإضافه ؛ لأنه فى تقدير الثّبات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* وأبى نعيم ذى اللّواء المحرق* [٢٩۴]

ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشّاذ الذى لا يقاس عليه ، والله أعلم.

ص: ٣٨٧

۶۶- مسأله : [العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام ، نحو «قمت وزيد».

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح فى ضروره الشعر.

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل [۱۹۷] فإنه يجوز معه العطف من غير قبح.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ذُو مِرَّهٍ فَاسْتَوى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلى) [النجم : ۶ ، ۷] فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن فى (فَاسْتَوى) والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ، وهو مطلع الشمس ؛ فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

[۲۹۹](۲) قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الملا تعسّفن رملا

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۳ / ۹۹ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۱۹۰) وكتاب سيبويه (۱ / ۳۸۹ - ۳۹۰) وشرح الرضى على الكافيه (۱ / ۲۹۴) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۳۹۷).

۲- هذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعه المخزومى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۳۹۰) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ۳۹۸) والأشمونى (رقم ۸۴۸) وابن عقيل (رقم ۲۹۷) وشرحه العينى (۴ / ۱۶۱ فى هامش الخزانه) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۳۸۶) وأبى العباس المبرد فى الكامل (۱ / ۱۸۹ و ۲ / ۳۹) وزهر - بضم الزاى وسكون الهاء - جمع زهراء ، وأراد النساء المشرقات اللون ، وتهادى : أصله تتهادى ، فحذف إحدى التاءين ، والنعاج : جمع نعجه ، والفلا : جمع فلاه ، وهى الصحراء الواسعه ، وأراد بنعاج الفلا الظباء ، وتعسفن : سرن سيرا شديدا ليس فيه تؤده ولا رفق. والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله «أقبلت وزهر» حيث عطف قوله «وزهر» على الضمير المستتر فى قوله «أقبلت» من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل ، وهذا جائز فى سعه الكلام عند الكوفيين ، وخصه سيبويه وجمهور البصريين بحاله الضروره. ونظيره مما لم ينشده المؤلف قول الراعى ، وهو من شواهد سيبويه (۲ / ۳۹۱) : فلما لحقنا والجياد عشيه دعوا يا لكلب واعتزينا لعامر فقد عطف قوله «الجياد» بالواو على الضمير المرفوع المتصل فى قوله «لحقنا» ولو أنه جرى على ما التزمه البصريون لقال : فلما لحقنا نحن والجياد ، وقد وقع هذا فى الكلام : من ذلك ما روى أن بعض العرب قال : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم على أنه معطوف على ضمير مستتر فى سواء لأنه بمعنى مستو ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : كنت وجار لى ، برفع جار على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع فى «كنت» ومن ذلك قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان عباره عمر وعباره على قد رواهما البخارى فى صحيحه ، ولهذا ذهب ابن مالك فى شرح التسهيل إلى موافقه الكوفيين ، وإن

كان قد رجح مذهب البصريين فى الألفيه.

فعطف «زهر» على الضمير المرفوع فى «أقبلت» وقال الآخر :

[۳۰۰](۱) ورجا الأخيطل من سفاهه رأيه

ما لم يكن وأب له لينالا

۱- هذا البيت من كلام جرير بن عطيه بن الخطفى ، يهجو الأخطل التغلبى ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۸۴۷) وأوضح المسالك (رقم ۴۲۵) وابن الناظم ، وشرحه العينى (۴ / ۱۶۰ بهامش الخزانه) والأخيطل : تصغير الأخطل ، وأصله الوصف من الخطل ، وهو الكلام الخارج عن حد الصواب والاعتدال ، وبذلك لقبوا غياث بن الغوث التغلبى الذى يهجوه جرير ، والسفاهه : ضعف الرأى. ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «يكن وأب له» حيث عطف قوله «أب» بالواو على الضمير المرفوع المستتر فى «يكن» وهو يوافق رأى الكوفيين ، على ما بيّناه لك فى شرح الشاهد السابق ، ولو أنه جاء بالكلام على ما التزمه البصريون لقال : ما لم يكن هو وأب له. ومما جاء عن العرب مما فيه العطف بغير توكيد بالضمير المنفصل قول شاعر الحماسه ، وهو من شواهد الرضى ، وشرحه البغدادى (۲ / ۲۳۶) : ولست بنازل إلا ألمت برحلى أو خيالتها الكذوب فقد عطف بأو قوله «خيالتها» على الضمير المستتر فى قوله «ألمت» والبصريون يرون هذا البيت أخف من بيت جرير وبيت عمر بن أبى ربيعه وبيت الراعى ، والسر فى ذلك أن الكلام طال بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله : «برحلى» فجعلوا طول الكلام نائبا مناب التوكيد ، وجعلوا من هذه البابه قول الله تعالى : (ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا) فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر «لا» ولو أن ذكرها جاء بعد حرف العطف وهو الواو ، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل ، وهو كلام لا يقضى العجب منه ، أن يجدوا فى كلام الله تعالى - وهو أفصح الكلام وأدقه رعايه للصحيح البالغ الغايه - دليلا يشهد لخصومهم فيتمحّلون ويتعلّلون.

فعطف «وأب» على الضمير المرفوع فى «يكن» ؛ فدلّ على جوازه ، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدرا فى الفعل أو ملفوظا به ؛ فإن كان مقدرا فيه نحو «قام وزيد» فكأنه قد عطف اسما على فعل ، وإن كان ملفوظا به نحو «قمت وزيد» فالتاء تنزل بمنزله الجزء من الفعل ، فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزله عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (فَاسْتَوى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلى) [النجم : ۶ ، ۷] فالواو فيه واو الحال ، لا واو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوه فى حاله كونه بالأفق ، وقيل : فاستوى على صورته التى خلق عليها فى حاله كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتى النبى صلى الله عليه وسلم فى صوره رجل.

وأما ما أنشدوه من قوله :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادى* [۲۹۹]

وقول الآخر :

* ما لم يكن وأب له لينالا* [۳۰۰]

[۱۹۸] فمن الشاذ الذى لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء هاهنا لضروره الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل فى ضروره الشعر عندنا جائز ؛ فلا يكون لكم فيه حجه.

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان فى اللفظ فى صوره الاتصال فهو فى النيه فى تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه فى اللفظ والتقدير بصفه الاتصال ، فبان الفرق بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى فى كتابنا الموسوم بأسرار العربيه (۱) ، والله أعلم.

۱- لم أجد هذا الموضوع الأصيل فى أسرار العربيه.

٦٧- مسأله : [هل تأتى «أو» بمعنى الواو ، وبمعنى «بل»؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «أو» تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل.

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات : ١٤٧] فقيل فى التفسير : إنها بمعنى بل ، أى : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى الواو ، أى : ويزيدون ، ثم قال الشاعر :

[٣٠١](٢) بدت مثل قرن الشّمس فى رونق الضّحى

وصورتها أو أنت فى العين أملح

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (٣ / ٩٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ١٨٤).

٢- بدت : أى ظهرت ، وقرن الشمس - بفتح القاف وسكون الراء المهمله - أولها عند طلوعها ، وقيل : هو أول شعاعها ، وقيل : ناحيتها ، ورونق الضحى : أوله ، يقال : «زرت فلانا رونق الضحى» أى فى أوله ، وقال الشاعر : ألم تسمعى - أى عبد - فى رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير وقالوا «رونق الشباب» وهم يريدون أوله وماءه. والاستشهاد به ههنا فى قوله «أو أنت أملح» فإن الكوفيين أنشدوا البيت مستدلين به على أن «أو» فى هذه العباره بمعنى بل ، فكأن الشاعر بعد أن قال «بدت مثل قرن الشمس» رأى أنها أعلى من ذلك فأضرب عما قال أولا فقال : بل أنت أملح. قال ابن هشام فى مغنى اللبيب (ص ٦۴ بتحقيقنا) : «السادس - من معانى أو - الإضراب كبل ، فعن سيبويه إجازه ذلك بشرطين تقدم نفى أو نهى ، وإعاده العامل ، نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى قوله تعالى : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً :) ولو قلت أولا تطع كفورا انقلب المعنى ، ويعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان : تأتى للإضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير : ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانيه لولا رجاؤك قد قتلت أولادى وقراءه أبى السمال (أوْ كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم) بسكون واو أو» اه كلامه وقال البغدادى فى شرح شواهده : «على أن أو فيه بمعنى بل للإضراب الانتقالى ، وقيل : للشك ، كأن كثرتهم أوجبت الشك فى عدتهم ، ومن ثم احتاج فى عدتهم إلى عداد ، وقال الكوفيون : أو هنا بمعنى الواو» اه كلامه. والحاصل أن الكوفيين يخرجون هذا البيت بأحد تخريجين : الأول : أن أو بمعنى واو العطف التى لمطلق الجمع ، والمعنى عليه :كانوا ثمانين وزادوا ثمانيه ، والثانى : أن أو بمعنى بل للإضراب الإنتقالى ، والمعنى عليه : كانوا ثمانين بل زادوا على الثمانين ثمانيه ، وقد ذكر هذا شراح الألفيه منهم ابن عقيل (١ / ١٨١) والأشمونى (برقم ٨۴٧) ، والبصريون يخرجونه على أن أو فيه للشك ، وسيذكر المؤلف هذا التخريج قريبا.

أراد «بل» وقال تعالى : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) [الإنسان : ٢۴] أى :

وكفورا ، ثم قال النابغه :

[٣٠٢](١) قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ، أو نصفه فقد

١- هذا البيت من قصيده النابغه الذبيانى المعلّقه التى منها الشاهدان (١٠١ و ١٥٩) وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٨٢) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٩٣) وأنشده فيه ثلاث مرات (ص ۶٣ و ٢٨۶ و ٣٠٨ بتحقيقنا) ، وفى أوضح المسالك (رقم ١٣٨) وفى شذور الذهب (رقم ١٣٨) والأشمونى (رقم ٢٧١) ورضى الدين فى باب الحروف المشبهه بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ٢٩٧) كما شرحه العينى (٢ / ٢۵۴ بهامش الخزانه) ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله «أو نصفه» فإن الكوفيين ينشدونه شاهدا على أن «أو» بمعنى الواو الداله على مطلق الجمع ، ويؤيد ما ذهبوا إليه أمران الأول : أنه يروى «ونصفه» بالواو ، وقد ذكرنا لك من قبل أنه إذا رويت عباره بروايتين ووضعت فى إحداهما كلمه مكان كلمه فى الروايه الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، والثانى : أن فتاه الحى التى حكى النابغه عنها أنها قالت «ألا ليتما» إلى آخر البيت كانت قد تمنت هذا الحمام ونصفه منضما إلى حمامتها ، ويرون عنها أنها قالت : ليت الحمام ليه إلى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه ولا- يتم الحمام مائه إلا- إذا انضم الحمام إلى نصفه إلى حمامتها ، بدليل قول النابغه فى هذه القصه من أبيات القصيده : فحسبوه فألفوه كما ذكرت ستا وستين لم تنقص ولم تزد ولو كانت «أو» على أصلها لم تصلح هذه الحسبه ، وتخريج المؤلف لهذا البيت على أن فى الكلام حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأن تقدير الكلام : ليتما هذا الحمام لنا أو هو ونصفه - مع بقاء أو على معناها الأصلى - بعيد كل البعد ، فوق أنه لا مستند له من قواعد النحاه ، فإن الذى تعودوا أن يقولوه : إن المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به ، كما فى الآيه الكريمه التى تلاها (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) التقدير : فضرب فانفجرت ، فالمحذوف الذى قدره هو فاء العطف والفعل الذى تعطفه هذه الفاء على ما قبله ، فأما ما قدره فى البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف ، وهذا شىء عجيب أوقعه فيه التعصب للبصريين ، ولو سلمنا أن ذلك جائز لما صلح أيضا ؛ لأن مراد النابغه أن يصف هذه الفتاه بدقه النظر وسرعه الحساب فكيف يتفق ذلك مع شكّها فيما تتمناه هذا ما ظهر لى. والنّحاه يستشهدون بهذا البيت أيضا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائده لم تخرجها عما استقر لها من الاختصاص بالجمل الإسميه ، وأن الأكثر فيها مع الاتصال بما إعمالها فى الاسم والخبر ، وهم يروون قوله «ألا ليتما هذا الحمام» بنصب الحمام على الإعمال ، وبرفعه على الإهمال.

أى : ونصفه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل فى «أو» أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصل فى كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا [١٩٩] بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامه الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامه الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحه ما ادعوه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات : ١٧۴] فلا حجّه لهم فيه ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائى تخير فى أن يقدرهم مائه ألف ، أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثانى : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرائى إذا رآهم شك فى عدّتهم لكثرتهم ، أى : أن حالهم حال من يشك فى عدّتهم لكثرتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرائى ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : (فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) [البقره : ١٧۵] بصيغه التعجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطبين ، لا إلى الله تعالى ، أى : حالهم حال من يتعجب منه ؛ لأن حقيقه التعجب فى حق الحق لا تتحقق ؛ لأن التعجب إنما يكون بحدوث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل فى معناه : التعجب ما ظهر حكمه وخفى سببه ، والحق تعالى عالم بما كان ، وبما يكون ، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما أن التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق ، فكذلك هاهنا.

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

* ... أو أنت فى العين أملح* [٣٠١]

فالروايه فيه «أم أنت فى العين أملح» ولئن سلمنا أن الروايه «أو» فلا حجه لهم فيه أيضا ؛ لأن «أو» فيه للشك ، وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ؛ ليدلوا بذلك على قوه الشبه ، ويسمى فى صنعه الشعر «تجاهل العارف» كقول الشاعر :

[٣٠٣](١) فيا ظبيه الوعساء بين جلاجل

وبين النّقا آأنت أم أمّ سالم؟

وكقول الآخر :

[٣٠٤](٢) بالله يا ظبيات القاع قلن لنا :

ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر؟

١- هذا البيت من كلام ذى الرمه غيلان بن عقبه ، وهو من شواهد سيبويه (٢ / ١٦٨) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٤٥٨) والقزوينى فى الإيضاح (٣٧٩) ورضى الدين فى شرح الشافيه (رقم ١٦٨) وشرحه البغدادى (ص ٣٤٧ بتحقيقنا) وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٣١٥) وانظر بعد ذلك أمالى أبى على القالى (٢ / ٦١) وكامل المبرد (بغيه الآمل ٦ / ١٨١) وأمالى ابن الشجرى (١ / ٣٢١) ولسان العرب (ج ل ل) ومعجم ياقوت (جلاجل) والوعساء : رمله ، وجلاجل : قد ضبطها ابن منظور بفتح الجيم الأولى ، وقال ياقوت «جلاجل : بالضم وكسر الثانيه ، ويروى بفتح الأولى ، ورأيته بخط أبى زكريا التبريزى بحاءين مهملتين الأولى مضمومه ... جبل بالدهناء» اه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أأنت أم سالم» فإن ظاهر ما تدل عليه هذه العباره أنه لا يعلم أيهما أجمل فاستفهم لتخبره ، ولكن الحقيقه أنه عارف أن أم سالم أجمل ، فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجمل ، وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف وقد عرفه السكاكى بأنه «سوق المعلوم مساق المجهول لنكته» والنكته ههنا هى إظهار تدلهه فى الحب وأنه لفرط عشقه لم يعد يعرف أظهر الأشياء وأقربها إليه.

٢- هذا البيت من شواهد الإيضاح للقزوينى (ص ٣٧٩ بتحقيقنا) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٥٣٩) وشرح الأشمونى (رقم ١٣١) وشرحه العينى (١ / ٤١٦ و ٤ / ٥١٨) وقد اختلف العلماء فى نسبه هذا البيت ، فزعم قوم أنه لمجنون بنى عامر ، وكأنهم اغتروا بذكر اسم ليلى فيه ، وقد بحثت جميع ديوان المجنون فلم أجده فيه ، ونسبه قوم لذى الرمه ، ونسبه العينى للعرجى ، ونسبه العباسى لبعض الأعراب ولم يسمه (المعاهد ٤١٨) ونسبه القزوينى للحسين بن عبد الله الغزى ، ونسبه الباخرزى فى الدميه لبدوى سماه كاهلا الثقفى ، وانظر بعد ذلك كله الشاهد رقم (٧٨) الذى مضى فى المسأله ١٥ ، والقاع : أرض سهله قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والاستشهاد به ههنا فى قوله «ليلاى منكن أم ليلى من البشر» فإن ظاهر هذه العباره أنه لا يعلم إن كانت ليلى من

جنس الظباء أم من جنس الإنسان ، فاستفهم لتخبره ، والحقيقه أنه لا يجهل ذلك ، فتجاهل وهو عارف ، ويسمى علماء البديع هذا النوع من الكلام تجاهل العارف ، وهو نظير ما ذكرناه فى البيت السابق ، ونظير هذين البيتين قول أبى الطيّب المتنبى : أتراها لكثره العشاق تحسب الدمع خلقه فى المآقى؟ وقول التهامى يشكو السهر : قصرت جفونى أم تباعد بينها أم مقلتى خلقت بلا أشفار؟ وقول مهيار الديلمى : سلا ظبيه الوادى - وما الظبى مثلها وإن كان مصقول الترائب أكحلا - أأنت أمرت البدر أن يصدع الدجى وعلمت غصن البان أن يتميلا؟

وإن لم يكن هناك شكّ ولا شبهه ، وإذا كانوا يخرجون الكلام مخرج الشكّ وإن لم يكن هناك شك لم تخرج «أو» عن أصلها.

وأما قول الله تعالى : [٢٠٠] (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) [الإنسان : ٢۴] فلا حجه لهم فيه ؛ لأن «أو» فيها للإباحه ، أى : قد أبحتك كلّ واحد منهما كيف شئت ، كما تقول فى الأمر «جالس الحسن أو ابن سيرين» أى : قد أبحتك مجالسه كل واحد منهما كيف شئت ، والمنع بمنزله الإباحه ، فكما أنه لا يمتنع من شىء أبحته له ، فكذلك لا يقدم على شىء نهيته عنه ، وأما قول الآخر :

* ... أو نصفه فقد* [٣٠٢]

فنقول : الروايه «ونصفه فقد» بالواو ؛ فلا يكون لكم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الروايه على ما رويتموه فنقول : «أو» فيه باقيه على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه ، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف ، كقوله تعالى : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) [البقره : ۶٠] أى : فضرب فانفجرت ، وعلى هذا التقدير قول الشاعر :

[٣٠۵](١) * ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث*

أى : شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا ترى أنك لا تقول مبتدئا «لبثت نصف ثالث» وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفا كانت باقيه على أصلها ، فدل على صحه ما ذهبنا إليه ، والله أعلم.

١- لم أقف لهذا الشاهد على تكمله ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به ، ولا على نسبه إلى قائل معين ، والاستشهاد به فى قوله «أو نصف ثالث» فإنه على تقدير حذف معطوف وحرف عطف ، وأصل الكلام : ألا فالبثا شهرين أو شهرين ونصف شهر ثالث ، وقد بيّنا لك رأينا فى هذا التقدير فى شرح الشاهد رقم ٣٠٢.

۶۸- مسأله : [هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب؟]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكن فى الإيجاب ، نحو «أتانى زيد لكن عمرو». وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها فى الإيجاب ، فإذا جيء بها فى الإيجاب وجب أن تكون الجمله التى بعدها مخالفه للجمله التى قبلها ، نحو «أتانى زيد لكن عمرو لم يأت» وما أشبه ذلك. وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها فى النفى.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن «بل» يجوز العطف بها بعد النفى والإيجاب ؛ فكذلك «لكن» وذاك لاشتراكهما [۲۰۱] فى المعنى ، ألا ترى أنك تقول «ما جاءنى زيد لكن عمرو» فتثبت المجيء للثانى دون الأول ، كما لو قلت «ما جاءنى زيد بل عمرو» فتثبت المجيء للثانى دون الأول ، فإذا كانا فى معنى واحد ، وقد اشتركا فى العطف بهما فى النفى ، فكذلك فى الإيجاب.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأن العطف بها فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول «جاءنى زيد لكن عمرو» فكنت تثبت للثانى بلكن المجيء الذى أثبته للأول ، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل فى الإيجاب ، نحو جاءنى زيد بل عمرو» وإذا كان العطف بلكن فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان فلا حاجه إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل فى الإيجاب ؛ لأنه لا حاجه إلى تكثير الحروف الموجبه للغلط ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف فى بعض الأحوال إذا كان فى معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بإليك عن حتّياك ، وبمثلك عن ككك ، وكذلك استغنوا عن ودع بترك ؛ لأنه فى معناه ، وكذلك استغنوا به عن وذر ، وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذر ، وعن اسم الفاعل منهما ، فيقال : ترك تركا فهو تارك ، ولا يقال : ودع ودعا

وهو وادع. ولا وذر وذرا فهو واذر ؛ فأما قول أبى الأسود الدؤلى :

[۳۰۶](۱) ليت شعرى عن خليلى ما الّذى

غاله فى الحبّ حتّى ودعه؟

وقول سويد بن أبى كاهل :

[۳۰۷](۲) فسعى مسعاته فى قومه

ثمّ لم يبلغ ولا عجزا ودع

۱- أنشد ابن منظور هذا البيت (ود ع) ونسبه إلى أبى الأسود الدؤلى ، ثم قال «وهذا البيت روى الأزهرى عن ابن أخى الأصمعى أن عمه أنشده لأنس بن زنيم : ليت شعرى عن أميرى ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه لا يكن برقك برقا خلبا إن خير البرق ما الغيث معه قال ابن برى : وقد روى البيتان للمذكورين» اه كلام ابن منظور ، واستشهد به الرضى فى شرح الشافيه (رقم ۲۰) وشرحه البغدادى (ص ۵۰) وودع يدع : معناه ترك يترك ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «ودعه» بتخفيف الدال مفتوحه - حيث ورد فيه الفعل الماضى الثلاثى من هذه الماده ، والمشهور أن العرب أهملت الماضى الثلاثى من هذه الماده ، واستعملت المضارع والأمر منها ، وقد ذكر المؤلف أن المشهور أن العرب أهملت اسم الفاعل من هذه الماده أيضا ، وأنهم استغنوا عن الفعل الثلاثى المجرد من هذه الماده بفعل آخر من معناه ، وهو ترك ، واستغنوا كذلك عن «وذر» الماضى ؛ لأن ترك يقوم مقامه ، واستعملوا مضارع «وذر» وأمره ، فقالوا «يذر ، ذر» قال الله تعالى : (ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلى ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ) وقال سبحانه : (ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقد استعمل الشاعر فى بيت الشاهد «ودع» الثلاثى المجرد حين اضطر ؛ مراجعه لأصل مهجور ، ونظيره قول الآخر : وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعا من الذى ودعوا ونظيرهما قول الآخر : فسعى مسعاته فى قومه ثم لم يدرك ، ولا عجزا ودع وقرأ عروه بن الزبير فى قوله تعالى : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) بتخفيف الدال ، قال الليث : «العرب لا تقول : ودعته فأنا وادع ، ولكن يقولون فى الغابر (أى فى المضارع) يدع ، وفى الأمر : دعه ، وفى النهى : لا تدعه» اه. وقد ورد استعمال اسم الفاعل من ودع الثلاثى المجرد فى قول معن بن أوس : عليه شريب لين وادع العصا يساجلها حماته وتساجله وفى بيت آخر أنشده أبو على الفارسى فى البصريات : فأيهما ما أتبعن فإننى حزين على ترك الذى أنا وادع كما ورد المصدر الثلاثى المجرد فى حديث ابن عباس «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم» أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، قال ابن برى «وزعم النحويه أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر ، واستغنوا عنه بالترك ، والنبى صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد وردت عنه هذه الكلمه» اه. وقال ابن الأثير : «وإنما يحمل قول النحاه على قله استعماله ، فهو شاذ فى الاستعمال صحيح فى القياس ، وقد جاء فى غير حديث ، حتى قرىء به فى قوله تعالى : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) بالتخفيف» اه.

۲- هذا البيت من كلام سويد بن أبى كاهل ، اليشكرى ، وهو البيت الحادى والثمانون من المفضليه الأربعين (انظر المفضليات ص ۱۹۰ - ۲۰۲ ط دار المعارف) وقبل البيت المستشهد به قوله : كيف يرجون سقاطى بعد ما لاح فى الرأس بياض وصلع ورث

البغضه عن آبائه حافظ العقل لما كان استمع يصف شانئه بأنه ورث بغضه عن آبائه ، سمعهم يذكرون العداوه وأسبابها ويشتمونه فحفظ ذلك عنهم بعد أن وعاه وعقله ، ومسعاتهم : سعى آبائه ، ورواها المؤلف «مسعاته» يريد أنه سعى كما كانوا يسعون فلم يظفر بشىء كما لم يظفروا من قبل. والاستشهاد به فى قوله «ودع» حيث استعمل الفعل الماضى الثلاثى المجرد ، ومعناه ترك ، والكلام فيه كالكلام فى الشاهد السابق ، قال ابن جنى «إنما هذا على الضروره ؛ لأن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد به سماع - ثم أنشد بيت أبى الأسود ، وهو الشاهد السابق - وعليه قراءه بعضهم (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعل باب استحوذ واستنوق الجمل لأن استعمال ودع مراجعه أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعه الأصول وتركها ما لا خفاء به» اه. وانظر كتاب سيبويه (٢ / ٢٥٦).

فهو محمول على أنه بمعنى ودّع بالتشديد فخفّف ، وهو على كل حال من الشاذ الذى لا يعتدّ به فى الاستعمال. وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجمله التى بعدها مخالفه لما قبلها ؛ ليكونا خبرين مختلفين.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنا أجمعنا على أن بل يجوز العطف بها بعد النفى والإيجاب فكذلك لكن لاشتراكهما فى المعنى» قلنا : إنما شاركت لكن بل فى النفى دون الإيجاب ؛ لأن مشاركتها لها فى النفى صواب وليس على سبيل [٢٠٢] النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت فى النفى «ما جاءنى زيد لكن عمرو» لم توجب نسيانا ولا غلطا كما لو قلت «ما جاءنى زيد بل عمرو» وإذا كان استعماله فى النفى لا يوجب نسيانا ولا غلطا ، فتكثير ما هو صواب لا ينكر ، بخلاف استعماله فى الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادرا قليلا ، فاقتصر فيه على حرف واحد وهو «بل».

ثم ليس من ضروره تشارك لكن وبل فى بعض الأحوال مشاركتهما فى كل الأحوال ، ألا ترى أن «بل» لا يحسن دخول الواو عليها؟ ولا يقال «وبل» و «لكن» يحسن دخول الواو عليها فيقال «ولكن» قال الله تعالى : ولكن الشيطان كفروا [البقره : ١٠٢] فى قراءه من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله : (وَلكِنَّ الْبِرَّ) [البقره : ١٧٧] والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثره ، وذلك لا يوجد البته فى «بل» فدل على ما قلناه ، والله أعلم.

٦٩- مسأله : [هل يجوز صرف أفعل التّفضيل فى ضروره الشعر؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «أفعل منك» لا يجوز صرفه فى ضروره الشعر.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه فى ضروره الشعر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن «من» لما اتصلت به منعت من صرفه لقوه اتصالها به ، ولهذا كان فى المذكر والمؤنث والتثنيه والجمع على لفظ واحد ، نحو «زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من العمرين ، والزّيدون أفضل من العمرين» وما أشبه ذلك ؛ فدل على قوه اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه.

ومنهم من تمسّك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن «من» تقوم مقام الإضافه ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافه ؛ فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافه ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافه لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل فى الأسماء [٢٠٣] كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضه تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضه التى دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلىّ :

[٣٠٨](٢) ممّن حملن به وهنّ عواقد

حبك النّطاق فشبّ غير مهبّل

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (٣ / ٢٣٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢٨٦ بولاق) وشرح الرضى على الكافيه (١ / ٣٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٨٣) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ١٢٢).

٢- هذا البيت من كلام أبى كبير الهذلى ، واسمه عامر بن الحليس ، ويقال : عويمر بن الحليس ، أحد بنى سعد بن هذيل ، وهو من كلمه أثر منها أبو تمام فى ديوان الحماسه عشره أبيات ثانيها هذا البيت ، وانظر الشاهد (رقم ١٤٤) فى المسأله رقم ٢٨ ، والبيت المستشهد به هنا من شواهد سيبويه (١ / ٥٦) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٩٤٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٨٣٠) ورضى الدين فى باب اسم الفاعل من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ٤٦٦) والأشمونى (رقم ٧٠٧) وابن الناظم فى باب إعمال اسم الفاعل ، وشرحه العينى (٣ / ٥٥٨) والضمير فى قوله «حملن» يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز هذا الإضمار ، والحبك - بضم الحاء المهمله والباء الموحده - جمع حبيك ، والحبك : الطرائق ، والنطاق - بكسر النون بزنه الكتاب - ما تشده المرأه فى حقوها ، وتقول : انتطقت المرأه ؛ إذا لبست النطاق ، واحتبكت

؛ إذا لبست الحباك وهو الإزار ، وشبّ : قوى وترعرع ، والمهبّل : المدعو عليه بالهبل وهو الثكل ، وقيل : هو المعتوه الذى لا يتماسك. يقول : إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودا مرضيا. والاستشهاد بهذا البيت ههنا فى قوله «عواقد» فإن هذه الكلمه على صيغه منتهى الجموع وهى تقتضى المنع من صرف الاسم ، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمه ونونها حين اضطر لإقامه الوزن ، ونظيره قول امرىء القيس بن حجر الكندى : تبصر خليلى هل ترى من ظعائن سوالك نقب بين حزمى شعبعب؟ وقول زهير بن أبى سلمى : تبصر خليلى هل ترى من ظعائن تحملن بالعلياء من فوق جرثم؟ وقول سحيم : تبصر خليلى هل ترى من ظعائن تحملن من جنبى شرورى غواديا ومن صرف الاسم الممنوع من الصرف قول امرىء القيس فى معلقته : ويوم دخلت الخدر خدر عنيزه فقالت : لك الويلات إنك مرجلى والنحاه يستشهدون ببيت الشاهد على أنه نصب قوله «حبك النطاق» بعواقد الذى هو جمع عاقده الذى هو اسم الفاعل المؤنث من قولهم «عقدت المرأه نطاقها» إذا شدّته وربطته.

فصرف «عواقد» وهى لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغه :

[۳۰۹][(۱)] * فلتأتينک قصائد*

ص: ۴۰۰

۱- هـذه قطعه من بيت للنابغه الذبيانى ، وهو بتمامه : فلتأتينک قصائد ، وليدفعن جيشا إليک قوادم الأكوار وكان زرعه بن عمرو بن خويلـد لقى النـابغه بعكاظ ، فأشار عليه أن يطلب إلى قومه ويحضـهم على قتال بنى أسـد وترک حلفهم ، وأبى النابغه ، فبلغه أن زرعه يتوعـده ، فقـال قصـيدته الـتى منهـا بيت الشاهـد ، وأولهـا : طـال الثواء على رسوم ديـار قفر أسائلهـا ، ومـا اسـتخبارى؟ والقوادم : جمع قـادمه ، والقادمه : مقـدم الرحل ، والأكوار : جمع كور ، وهو رحل الناقه. يتهـدده بأنه سـيهجوه ، وبأنه سـيغزوه ، والاستشـهاد بالبيت فى قوله «قصائد» فإن هذه الكلمه على صـيغه منتهى الجموع وهى تقتضـى منع الصـرف ، وقد صـرف الشاعر هذه الكلمه حين اضطر إلى إقامه الوزن ، على نحو ما قررناه فى البيت الذى قبل هذا البيت.

فصرف «قصائد» وهى لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثره فى أشعارهم.

والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له فى الصّرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضروره ؛ لأنه لا أصل له فى ذلك فيرده إلى حاله قد كانت له ، فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسم ، والأصل فيه الصرف ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزله «أحمر» وكما وقع الإجماع على أن «أحمر» يجوز صرفه فى ضروره الشعر ردا إلى الأصل فكذلك أفعل منك ، ثم إذا جاز عندكم فى ضروره الشعر ترك صرف ما أصله الصرف - وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل - فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل؟ وهل منع ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنّ من لما اتصلت به منعت من صرفه» قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال من ليس له تأثير فى منع الصرف ، وإنما المؤثر فى منع الصرف وزن الفعل والوصف. والذى يدل على ذلك أنهم قد قالوا : «زيد خير منك ، وشرّ منك» فيصرفون مع اتصال «من» به ، ولم يمنعوهما الصرف مع دخول «من» عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال «من» بهما ، فلما انصرفا مع اتصال «من» بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له فى منع الصرف ، وإنما المؤثر فى منع الصرف وزن الفعل والوصف.

والذى يدل على صحه هذا أنه لما زال وزن الفعل من «خير منك ، وشر منك» انصرف ؛ لأن الأصل : أخير [٢٠٤] منك ، وأشرر منك ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزه منهما لكثره الاستعمال ، وأدغموا إحدى الراءين فى الأخرى من قولهم «شرّ منك» لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فى كلمه واحده ؛ لأن ذلك مما يستثقل فى كلامهم ، فلما نقصا عن وزن الفعل بقى فيهما عله واحده وهى الوصف ، فردّا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العله الواحده لا تقوى على منع الصرف الذى هو الأصل.

وأما قولهم «إنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لاتصال من به» قلنا : إنما لم يثنّ ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثه أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يثنّ ولم يجمع ولم يؤنث لأنه تضمن معنى المصدر ؛ لأنك إذا قلت «زيد أفضل منك» كان معناه فضل زيد يزيد على فضلك ؛ فجعل موضع يزيد فضله أفضل ، فتضمن معنى المصدر والفعل معا ، والفعل والمصدر مذكران ، ولا تدخلهما تثنيه ولا جمع ، فكذلك ما تضمنهما.

والوجه الثانى : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذى يقع به التذكير والتأنيث والتثنيه والجمع بلفظ واحد.

والوجه الثالث : إنما لم يثن ولم يجمع لأن التثنيه والجمع إنما تلحق الأسماء التى تنفرد بالمعانى ، و «أفعل» اسم مركب يدل على فعل وغيره ، فلم يجز تثنيته ولا ـ جمعه ، كما لم يجز تثنيه الفعل ولا ـ جمعه لما كان مركبا يدلّ على معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصارا للكلام ، واستغناء بقليل الكلام عن كثيره ، ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر مذكر ، ثم على أصلكم إنما وحّد «أفعل» لأنه جرى مجرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقيه.

وأما قولهم «إن من تقوم مقام الإضافه ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافه» قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر فى موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافه ، فلما أجمعنا على أنه لا ـ ينصرف ويكون فى موضع الجر مفتوحا كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم «إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافه لأنهما دليلان من دلائل الأسماء» قلنا : لا نسلّم أنه إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافه لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافه لوجهين :

أحدهما : أن [٢٠٥] الإضافه تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامه تعريف وعلامه تنكير فى كلمه واحده ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان.

والوجه الثانى : أن الإضافه علامه الوصل ، والتنوين علامه الفصل. فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامه وصل وعلامه فصل فى كلمه واحده ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان.

وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجرّ مع لام التعريف ؛ فإنهما يجوز اجتماعهما ، نحو «مررت بالرجل» وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم.

۷۰- مسأله : [منع صرف ما ينصرف فى ضروره الشعر]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضروره الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسىّ وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى ضروره الشعر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضروره الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرا فى أشعارهم ، قال الأخطل :

[۳۱۰](۲) طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشبيب غائله الثّغور غدور

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۳ / ۲۳۳) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۲۸۷) والمفصل مع شرح لابن يعيش (ص ۸۱) وشرح الرضى على الكافيه (۱ / ۳۴).

۲- هذا البيت للأخطل - غياث بن الغوث - التغلبى ، من كلمه يمدح فيها سفيان بن الأبيرد ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ۹۹۴) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۴۸۷) وابن الناظم فى باب ما لا ينصرف من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (۴ / ۳۶۲ بهامش الخزانه) والأزارق : جمع أزرقى ، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق ، رأس الخوارج ، وكان من حق العربيه عليه أن يقول «الأزارقه» لأنهم يزيدون التاء فى الجمع عوضا عن ياء النسبه التى تكون فى المفرد ، قالوا : المهالبه ، والأشاعره ، فى جمع أشعرى ومهلبى ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامه الوزن ، والكتائب : جمع كتيبه ، وهى الفرقه من الجيش ، وتطلق الكتيبه على الخيل المغيره من المائه إلى الألف ، وهوت : سقطت ، وشبيب : هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيبانى ، كان رأسا من رؤوس الخوارج فى عهد عبد الملك بن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفى. ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «بشبيب» حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلميه ، وهى وحدها لا تقتضى المنع من الصرف ، وإنما تقتضيه إذا انضمت إليها علة أخرى مثل التأنيث فى فاطمه وحمزه وزينب ، ومثل العدل فى عمر وزفر وجمح ، ومثل زياده الألف والنون فى عثمان وعفان وعمران ، ومثل وزن الفعل فى أحمد ويشكر وبقم ، قال ابن يعيش «السبب الواحد لا يمنع الصرف فى حال الاختيار والسعه ، وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعه من المتأخرين البصريين كأبى على وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين ، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد ، وقال : ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه ، وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحه العده ... وقد تأولها أبو العباس وروى شيئا منها على غير ما رووه» اه. وقال ابن هشام «وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسى للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك فى الكلام» اه. وقال الرضى «وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضروره ترك صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلميه دون غيرها من الأسباب ؛

لقوتها وذلك بكونها شرطا لكثير من الأسباب مع كونها سببا» اه.

فترك صرف «شبيب» وهو منصرف ، وقال حسّان :

[٣١١](١) نصروا نبيّهم وشدّوا أزره

بحنين يوم تواكل الأبطال

فترك صرف «حنين» وهو منصرف ، قال الله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) [التوبه : ٢٥] ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :

[٣١٢](٢) إذا قال غاو من تنوخ قصيده

بها جرب عدّت عليّ بزوبرا

١- هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن ن) وعزاه إليه ، وحنين - بالضم ، على زنه التصغير - اسم واد بين مكه والطائف ، قال الأزهرى : حنين اسم واد كانت به وقعه أوطاس ، ذكره الله تعالى فى كتابه فقال : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) وقال الجوهرى : حنين موضع ، يذكر ويؤنث ، فإذا قصدت به الموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ) وإن قصدت به البقعه أنثته ولم تصرفه ، وأنشد لذلك بيت حسان ، وإذا كان ما قاله الجوهرى صحيحا - وهو صحيح إن شاء الله - فإن منع حسان صرف «حنين» يكون جاريا على القياس ، ولا ضروره فيه ؛ لأن فيه علتين إحداهما العلميه والأخرى التأنيث ، فأما أن القراء أجمعوا على صرف «حنين» فى الآيه الكريمه فلا يدل على عدم جوازه فى السعه بتقدير تأنيثه على أنه علم على البقعه ، وذلك لأن القراءه لا تتبع صحه الوجه عربيه ، ولكنها سنّه متبعه وهى لا تخالف العربيه ولكن ليس معنى هذا أن كل ما جاز فى العربيه جازت القراءه به ، ولكن معناه أن كل ما قرىء به فهو جائز فى العربيه ، وفرق بين الكلامين ، والمؤلف نفسه شنع على الكوفيين فى المسأله (٣٣) على أساس زعمهم أن كل ما جاز فى العربيه يرد فى القرآن ولم يقرأ به القراء.

٢- نسب المؤلف هذا البيت للفرزدق ، وقد أنشده ابن منظور (ز ب ر) ونسبه إلى ابن أحمر ، وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۴ ليبزج) ونسبه إلى الطرماح ، وأنشد ابن سيده فى المخصص (١٥ / ١٨٣) كلمه الاستشهاد من هذا البيت ، من غير عزو ، وقد رجعت إلى ديوان الفرزدق ، فوجدت فيه أربعه أبيات يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيها ، وقبله : يا قوم إنى لم أكن لأسبكم وذو البرء محقوق بأن يتعذرا ووجدت له قطعه أخرى عدتها اثنا عشر بيتا يقولها فى التنصل إلى خالد القسرى عامل هشام بن عبد الملك بن مروان على العراق ؛ من هجاء كان قد هجى به خالد ، فاتهم الفرزدق بذلك الهجو ، وهذا البيت يقع سادس أبياتها ، وأولها : ألكنى إلى راعى الخليفه والذى له الأفق والأرض العريضه نورا والغاوى : غير الرشيد ، ويروى «إذا قال راو» ويروى «عاو» بالعين المهمله - من العواء ، وهو صوت الكلب ، وبها جرب : أى فيها عيب من هجاء ونحوه ، وقوله «عدت علىّ بزوبرا» أى نسبت إلى بكمالها ، مأخوذ من قولهم : أخذ الشىء بزوبره ، يريدون كله ، جعل زوبر علما على هذا المعنى. وقد نقل ابن جنى عن أبى على ما قد يفيد أن منع صرف زوبر فى هذا البيت جار على القياس ، قال «سألت أبا على عن ترك صرف زوبر ، فقال : علقه علما على القصيده فاجتمع فيه التعريف والتأنيث» اه.

فترک صرف «زوبر» وهو منصرف ، ومعناه نسبت إلیّ بکمالها من قولهم : أخذ الشیء بزوبره ، إذا أخذه کله ، وقیل : «بزوبرا» أی کذبا وزورا ، وقال الآخر :

[۳۱۳][(۱)][۲۰۶]إلی ابن أمّ أناس أرحل ناقتی

عمرو فتبلغ حاجتی أو تزحف

ص: ۴۰۵

۱- هذا البیت من کلام بشر بن أبی خازم ، وقد أنشده ابن منظور (ز ح ف) وعزاه إلیه ، غیر أنه وقع هناک هکذا : قال ابن إیاس ارحل ناقتی عمرو فتبلغ حاجتی أو تزحف والذی یتجه لی أن ما وقع فی اللسان محرف عما رواه المؤلف هنا ، ثم إنی رأیت البغدادی یشیر إلی أن هذا البیت قد قیل فی مدح عمرو بن حجر الکندی ، وأم أناس : کما قال المؤلف أیضا هی بنت ذهل ، من بنی شیبان ، وقد روی هذا البیت علی وجه آخر ، وهو : وإلی ابن أم أناس تعمد ناقتی عمرو ، لتنجح ناقتی أو تتلف وقد بحثت طویلا عن الکلمه التی منها هذا البیت فلم أعثر علیها. وتقول «رحل فلان ناقته یرحلها - من باب فتح» إذا وضع علیها الرحل وهیأها للسفر ، وقوله «فتبلغ حاجتی» حذف المفعول الأول ، وأصل الکلام : فتبلغنی حاجتی ، وقد اعتاد الشعراء أن یطلبوا إلی الناقه إبلاغهم حاجتهم ، وانظر إلی قول الشماخ بن ضرار الغطفانی : إذا بلغتنی وحملت رحلی عرابه فاشرقی بدم الوتین وإلی قول عنتره بن شداد العبسی قبله : هل تبلغنی دارها شدنیه لعنت بمحروم الشراب مصرم وقوله فی بیت الشاهد «أو تزحف» مأخوذ من قولهم «زحف البعیر یزحف - زحفا - مثل فتح یفتح فتحا - وزحوفا ، وزحفانا» إذا أعیا فجر فرسنه ، یقول : إنی أرحل ناقتی إلی عمرو بن أم أناس ، فإما أن تبلغنی مقصدی وإما أن تعیا فلا تستطیع السیر ، یرید أنه لا یرأف بها ولا یشفق علیها ولا یعطیها شیئا من الراحه. والاستشهاد بالبیت فی قوله «أم أناس» فقد منع «أناس» من الصرف ، فجره بالفتحه من غیر تنوین مع أنه لیس فیه إلا سبب واحد وهو العلمیه ، والکلام فیه کالکلام فی الأبیات السابقه.

فترک صرف «أناس» وهو منصرف ، و «أمّ أناس» بنت ذهل من بنی شیبان ، و «عمرو» یرید به عمرو بن حجر الکندی ، وقال الآخر :

[۳۱۴](۱) أؤمل أن أعیش وأنّ یومی

بأوّل أو بأهون أو جبار

أو التّالی دبار ؛ فإن أفته

فمؤنس أو عروبه أو شیار

فترک صرف «دبار» وهو منصرف ، و «دبار» یوم الأربعاء ، وما ذکره فی هذین البیتین أسماء الأیام فی الجاهلیه ؛ فأوّل : یوم الأحد ، وأهون : یوم الاثنین ، وجبار : یوم الثلاثاء ، ودبار : یوم الأربعاء ، ومؤنس : یوم الخمیس ، وعروبه : یوم الجمعه ، وشیار : یوم السبت ، وقال الآخر :

[۳۱۵](۲) فأوفضن عنها وهی ترغو حشاشه

بذی نفسها والسّیف عریان أحمر

۱- أنشد ابن منظور هذین البیتین (ج ب ر - د ب ر - ش ی ر - أن س - ه ون) ولم یعزهما إلی قائل معین فی أحد هذه المواضع ، وهذه الأسماء أعلام علی أیام الأسبوع ، علی ما کان العرب یسمونها فی الجاهلیه ، وقد بینها المؤلف ، ومحل الاستشهاد فی البیت قوله «دبار» حیث منعه من الصرف مع أنه لا یوجد فیه إلا سبب واحد وهو العلمیه ، ونظیره یقال فی «مؤنس» أما «أول ، وأهون» ففیهما العلمیه ووزن الفعل وأما «عروبه» ففیه العلمیه والتأنیث ، وأما «جبار ، وشیار» فقد صرفهما فجرهما بالکسره ، وعدم تنوینهما بسبب الرویّ ، وقد ضبط فی لسان العرب «دبار ، ومؤنس» بالجر ، وفیه مقال.

۲- أوفضن عنها : أسرعن ، والإیفاض : الإسراع. وفی القرآن الکریم : (کَأَنَّهُمْ إِلی نُصُبٍ یُوفِضُونَ) ووفضت الإبل تفض - مثل وعد یعد - واستوفضت تستوفض ، إذا أسرعت ، وأوفض الرجل واستوفض : أی أسرع ، واستوفض إبله : طردها واستعجلها ، وترغو : من الرغاء ، وهو صوت الإبل ، تقول : رغا البعیر ، یرغو رغاء ، إذا صوت فضج ، وقد یقال الرغاء لصوت الضباع والنعام. ومحل الاستشهاد بالبیت قوله «عریان» حیث منعه من الصرف مع أنه لیس فیه إلا الوصفیه ، وهی وحدها غیر کافیه فی منع الصرف. فإن قلت : کیف زعمت أن هذه الکلمه لیس فیها غیر الوصفیه مع أن الألف والنون فیها زائدتان ، فتکون قد اشتملت علی الوصفیه وزیاده الألف والنون ، وهما علتان تقتضیان المنع من الصرف نحو عطشان وسکران وغضبان وغرثان. قلت : إن شرط تأثیر زیاده الألف والنون فی منع الصرف مع الوصفیه أن یکون مؤنث ما فیه الألف والنون بألف التأنیث ، ألست تری مؤنث عطشان عطشی ، ومؤنث سکران سکری ، ومؤنث غضبان غضبی ، ومؤنث غرثان غرثی ، وتری مؤنث عریان عریانه ، ومؤنث سیفان - وهو الرجل الطویل الممشوق - سیفانه ، ومؤنث ندمان ندمانه ، فما کان مؤنثه فعلی فهو ممنوع من الصرف

للوصفيه وزياده الألف والنون ، وما كان مؤنثه فعلانه فهو مصروف ، والسر فى ذلك أن زياده الألف والنون مع الوصف محموله فى المنع من الصرف على ألف التأنيث الممدوده وهذه لمذكرها صيغه غير صيغه المؤنث نحو حمراء وأحمر ودعجاء وأدعج ، فوجب فى الألف والنون أن تكون صيغه المؤنث غير صيغه المذكر حتى يتم الشبه بين الفرع والأصل ، فإن وجدت كلمه فيها الوصفيه والألف والنون الزائدتان وكان لها مؤنثان أحدهما على فعلانه بزياده تاء التأنيث والآخر على فعلى بالألف المقصوره فإن هذه الكلمه تكون ذات وجهين ، كل وجه منهما يرجع إلى لغه غير التى يرجع إليها الوجه الآخر ، ومن أمثله ذلك عطشان وغضبان ، فإن جمهور العرب يقولون فى مؤنثهما عطشى وغضبى ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان ، ممنوعين من الصرف ، وبنو أسد وحدهم يقولون فى مؤنثهما : عطشانه وغضبانه ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان مصروفين ، وشىء آخر فى «عريان» يدلك على أنه مصروف ، وذلك أن الألف والنون الزائدين لا يكونان مانعين من الصرف مع الوصفيه إلا فيما كان أوله مفتوحا كجميع الأمثله التى ذكرناها ، وعريان مضموم الأول ، فأنت لا تحتاج فى معرفه أنه لا يمنع من الصرف إلى جديد.

فترک صرف «عریان» وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه عریانه لا عریا.

وقال الآخر :

[۳۱۶](۱) قالت أمیمه ما لثابت شاخصا

عاری الأشاجع ناحلا کالمنصل

فترک صرف «ثابت» وهو منصرف ، وقال العباس بن مرداس السّلمی :

[۳۱۷](۲) فما کان حصن ولا حابس

یفوقان مرداس فی مجمع

۱- أمیمه : من أسماء النساء ، وأصلها تصغیر أم ، وقوله «ما لثابت» أی ما الذی طرأ علیه بعدنا حتی غیّر حاله ، وشاخصا : یحتمل وجهین ، أولهما : أن یکون مأخوذا من قولهم «شخص بصر فلان فهو شاخص» إذا فتح عینیه وجعل لا یطرف ، ویکون ذلک عند الذهول أو مشارفه الموت ، والثانی : أن یکون مأخوذا من قولهم «شخص فلان بشخص شخوصا» أی سار من بلد إلی بلد ، تریـد أنه متهیّیء للرحیل ، والأول أقرب لما بعده ، وقوله «عاری الأشاجع» تریـد أنه هزل وضعف ، وناحلا : أی قد شحب لونه وتغیّر وضعف جسمه وهزل ، والمنصل - بضم المیم وصاده مضمومه أو مفتوحه - السیف ، ولم یجیء علی هذین الوزنین غیر هذه الکلمه وقولهم «منخل» - بضم میمه وخائه أو بضم المیم وفتح الخاء - ومحل الاستشهاد هنا بهذا البیت قوله «ما لثابت» حیث منع «ثابت» من الصرف مع أنه لیس فیه إلا العلمیه ، علی نحو ما قررناه فی الشواهد السابقه ، وفی قوله «عاری الأشاجع» شاهد للنحاه ، حیث لم یظهر الفتحه التی یقتضیها الإعراب علی یاء «عاری» فإن هذه الکلمه حال من ثابت مثل قوله «شاخصا» الذی قبله ، وقد عامل الشاعر الاسم المنقوص فی حال النصب معامله الاسم المنقوص المرفوع والمجرور ، ولذلک نظائر کثیره فی العربیه.

۲- هذا البیت من کلام العباس بن مرداس السلمی ، یقوله لسیدنا رسول الله صلی الله علیه وسلم بعد أن وزع غنائم حنین فأعطی عیینه بن حصن الفزاری والأقرع بن حابس وغیرهما من المؤلفه قلوبهم أکثر مما أعطی العباس بن مرداس ، فغضب العباس فقال أبیاتا منها هذا البیت ، وهو من شواهد الرضی فی شرح الکافیه ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۱ / ۷۱) وشواهد ابن یعیش فی شرح المفصل (ص ۸۱) والأشمونی (رقم ۹۹۲) وابن الناظم فی باب الاسم الذی لا ینصرف من شرح الألفیه ، وشرحه العینی (۴ / ۳۶۵ بهامش الخزانه) وحصن : هو أبو عیینه ، وحابس : أبو الأقرع ، ومرداس : أبو العباس قائل هذا البیت ، یرید أن أبویهما لم یکونا خیرا من أبیه ، والاستشهاد به فی قوله «مرداس» حیث منعه من الصرف ولیس فیه إلا عله واحده وهی العلمیه ، علی نحو ما ذکرناه فی شرح الشواهد السابقه ، والروایه الأخری - وهی «یفوقان شیخی فی مجمع» - هی روایه أبی العباس المبرد ، وقد قال ابن مالک «وللمبرد إقدام فی رد ما لم یرو ، مع أن البیت بذکر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل فی صحیح البخاری ومسلم ،

وذكر شيخى لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدنيه من التسويه فكيف من الترجيح» اه.

فترک صرف «مرداس» وهو منصرف.

قالوا : ولا یجوز أن یقال «إن الروایه :

* یفوقان شیخی فی مجمع* [۳۱۷]

وشیخه أبوه مرداس» لأنا نقول : بل الروایه الصحیحه المشهوره ما رویناه ، علی أنا لو قدرنا أنه قد روی روایه أخری کما رویتموه فما العذر عن هذه الروایه الصحیحه مع شهرتها؟ وقال دوسر بن دهبل القریعی :

[۳۱۸](۱) وقائله ما بال دوسر بعدنا

صحا قلبه عن آل لیلی وعن هند

فلم یصرف «دوسر» وهو منصرف.

قالوا : ولا یجوز أن یقال إن الروایه :

* ما للقریعیّ بعدنا* [۳۱۸]

۱- هذا البیت لدوسر بن دهبل القریعی کما قال المؤلف ، وقد استشهد به الأشمونی (رقم ۹۹۳) وابن الناظم ، وشرحه العینی (۴ / ۳۶۶ بهامش الخزانه) وما بال دوسر : أی ما شأنه وما حاله؟ وصحا قلبه : تریـد أنه سـلا أحبابه وترک ما کان علیه من الصـبابه ، ومنه قول زهیر بن أبی سلمی المزنی : صحا القلب عن سلمی ، وقد کاد لا یسلو وأقفر من سلمی التعانیق والثقل وأصرح منه قول زهیر أیضا : صـحا القلب عن سلمی وأقصر باطله وعری أفراس الصبا ورواحله والاستشهاد بهذا البیت ههنا فی قوله «دوسر» حیث منعه من الصـرف مع أنه لیس فیه إلا عله واحده وهی العلمیه ، وهو نظیر ما ذکرناه فی شرح الشواهد السابقه ، والروایه الأخری - وهی «مـا للقریعی بعـدنا» - ذکرهـا ابن عصـفور ، وقـال «والجیـد الصـحیح عنـدنا فی إنشاد هـذا البیت - ثم ذکرها» وهـذه جرأه کجرأه أبی العباس المبرد التی حکیناها لک ، وندد بها العلامه ابن مالک ، وذکرنا لک نص عبارته فی شرح الشاهد السابق.

لأنّا نقول : بل الروايه الصحيحه المشهوره ما رويناه ، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح فما عذركم عما رويناه مع صحته وشهرته؟ وقال الآخر :

[٣١٩][(١)] [٢٠٧]ومصعب حين جدّ الأم

ر أكثرها وأطيبها

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الروايه :

* وأنتم حين جدّ الأمر* [٣١٩]

لأنّا نقول : بل الروايه الصحيحه ما رويناه ، ولو قدرنا ما رويتموه صحيحا فما عذركم عما رويناه على ما بيّنا؟ وقال الآخر :

[٣٢٠][(٢)] وممّن ولدوا عامر

ذو الطّول وذو العرض

١- أنشد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٨١) هذا البيت من غير عزو ، والمصعب فى الأصل : الفحل ، وقالوا «رجل مصعب» يعنون أنه سيد ، ثم سموا مصعبا ، وممن سمى بهذا الاسم مصعب بن الزبير بن العوام ، وقالوا «المصعبان» يعنون مصعبا وابنه عيسى بن مصعب ، وقيل : يعنون مصعب بن الزبير وأخاه عبد الله ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ومصعب» فإنه مرفوع بغير تنوين ، فدل ذلك على أنه ممنوع من الصرف ، مع أنه ليس فيه إلا عله واحده وهى العلميه ، والدليل على أن الأصل فى مصعب الصرف قول عبيد الله بن قيس الرقيات : إنما مصعب شهاب من الل ه تجلت عن وجهه الظلماء وقول الفرزدق همام بن غالب (الديوان ص ٢۶) : وقدر أى مصعب فى ساطع سبط منها سوابق غارات أطانيب و «أطانيب» فى قول الفرزدق ليست وصفا للسوابق كما توهمه صاحب اللسان ، فقال «وخيل أطانيب : يتبع بعضها بعضا ، ومنه قول الفرزدق ، ثم أنشد البيت» ولو كانت الأطانيب من وصف الخيل المعبر عنها ههنا بالسوابق لكانت منصوبه ، ولكن الأطانيب فى هذا البيت من وصف الغارات المجرور ، وقال صاحب الأساس «وغارات أطانيب : متصله لا آخر لها ، وقال الفرزدق ، ثم أنشد البيت».

٢- هذا البيت لذى الإصبع العدوانى ، واسمه الحارث بن محرث بن حرثان من كلمه رواها أبو الفرج الأصفهانى فى الأغانى (٣ / ۴ و ١٠ بولاق) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٨١) وابن عقيل (٣٢١) وابن الناظم فى باب ما لا ينصرف من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (۴ / ٣۶۴ بهامش الخزانه) وأنشده ابن منظور (ع م ر) من غير عزو «وعامر» هو عامر بن الظرب العدوانى ، الذى يقول فيه ذو الإصبع من كلمه الشاهد : ومنهم حكم يقضى فلا ينقض ما يقضى وهو ذو الحلم الذى قيل فيه المثل «إن العصا قرعت لذى الحلم» وقيل : إن ذا الحلم هو عمرو بن حممه الدوسى (انظر شرح التبريزى على الحماسه ١ / ٢٠١ بتحقيقنا) وقوله «ذو الطول وذو العرض» كنايه عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بطول الأجسام ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاه : تبين لى أن القماءه ذله وأن أعزاء الرجال طيالها والقماءه - بفتح القاف بزنه الصحابه - قصر القامه ، وطيالها :

أى طوالها ، ويروى بالواو أيضا ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «عامر» فقد جاء به مرفوعا من غير تنوين ، فدل على أنه منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا عله واحده وهى العلميه ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقه ، وسنتعرض لهذا البيت مره أخرى فى شرح الشاهد ٣٢٧ الآتى.

فترک صرف «عامر» وهو ینصرف ، ولم یجعله قبیله لأنه وصفه فقال «ذو الطول وذو العرض» ولو کانت قبیله لوجب أن یقول : ذات الطول وذات العرض ، ولا یجوز أن یقال «إنما لم یصرفه لأنه ذهب به إلی القبیله کما قرأ سید القراء أبو عمرو بن العلاء (وجئتک من سبأَ بنبإ یقین) فترک صرف سبأ ؛ لأنه جعله اسما للقبیله حملا علی المعنی ، وقال الشاعر :

[۳۲۱](۱) من سبأ الحاضرین مأرب إذ

یبنون من دون سیله العرما

۱- أنشد ابن منظور هذا البیت (س ب أ) من غیر عزو ، وأنشده مره أخری (ع ر م) وعزاه إلی الجعدی من غیر تعیین ، وهو من شواهد سیبویه (۲ / ۲۸) وعزاه الأعلم إلی النابغه الجعدی ، وسبأ : اسم بلده کانت تسکنها بلقیس صاحبه سلیمان بن داود ، وقیل : اسم رجل یجمع عامه قبائل الیمن ، وقال الزجّاج : سبأ هی مدینه تعرف بمأرب ، من صنعاء علی مسیره ثلاث لیال ، وفی القرآن الکریم : (وَجِئْتُکَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ یَقِینٍ) والقراء یقرأون (مِنْ سَبَإٍ) بالجرّ والتنوین علی أنه مصروف ، وکان أبو عمرو بن العلاء یقرأ بالفتح من غیر تنوین علی أنه ممنوع من الصرف ، فأما من صرفه فعلی تأویله بمذکر ، وأما من لم یصرفه فعلی تأویله بمؤنث ، والحاضرین : جمع حاضر وأصل الحاضر الحی العظیم ، وقال ابن سیده : الحی إذا حضروا الدار التی بها مجتمعهم. وقال الشاعر : فی حاضر لجب باللیل سامره فیه الصواهل والرایات والعسکر ونظیره سامر لجماعه السمار ، وحاج لجماعه الحجاج ، وجامل لجماعه الجمال ، وأراد ههنا معنی الوصف الذی یتضمنه هذا اللفظ ، ومأرب : اسم بلاد الأزد التی أخرجهم منها سیل العرم ، وانتصابه علی معنی «فی» والعرم - بفتح العین وکسر الراء أو فتحها جمع عرمه ، وهی سد یعترض به الوادی ، وقیل : العرم جمع لا واحد له ، وقال أبو حنیفه الدینوری : العرم هی الأحباس تبنی فی أوساط الأودیه. والاستشهاد بالبیت هنا فی قوله «سبأ» حیث منعه من الصرف ، فجاء به مفتوحا من غیر تنوین ، مع أنه لیس فیه إلا سبب واحد - وهو العلمیه - فإنه أراد به ههنا سبأ بن یشجب بن یعرب بن قحطان ومن ینسب إلیه بدلیل أنه وصفه بعد ذلک بقوله «الحاضرین» وبهذا استدل الکوفیون علی أنه یجوز للشاعر إذا اضطر أن یمنع الاسم المنصرف من الصرف ، والبصریون یتمحلون فیدعون أنه منع «سبأ» من الصرف لأنه أراد به مؤنثا وهو القبیله ، ووصفه بالمذکر نظرا إلی المعنی لأن القبیله رجال أو فیهم رجال. ونقول : إنه لما جرت عاده الشعراء بأن یصرفوا «سبأ» فیجروه بالکسره مع التنوین نحو قول الشاعر : أضحت ینفرها الولدان من سبإ کأنهم تحت دفّیها دحاریج فإن منعها شاعر من الصرف یکون قد جاء بها علی خلاف المعهود من أمثاله ، وهذا هو المنع من الصرف مع عدم استکمال سبب المنع ، ثم إن الکوفیین لا یقولون : إنه یجوز منع المنصرف من الصرف فی سعه الکلام ، بل یقولون : استساغ الشعراء لأنفسهم حین الضروره أن یمنعوا المصروف من الصرف.

فلم يصرف «سبأ» لأنه جعله اسما للقبيله حملا على المعنى ، وقال الله تعالى : (أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ) [هود : ۶۸] فلم يصرف (ثَمُودَ) الثانى ؛ لأنه جعله اسما للقبيله حملا على المعنى ، ثم قال الشاعر :

[۳۲۲](۱) تمدّ عليهم من يمين وأشمل

بحور له من عهد عاد وتبّعا

وقال الآخر :

[۳۲۳](۲) لو شهد عاد من زمان عاد

لابتزّها مبارك الجلاد

۱- أنشد ابن منظور هذا البيت (ع ود) من غير عزو ، وهو من شواهد سيبويه (۲ / ۲۷) ونسبه إلى زهير ، وعاد : قبيله ، وهم قوم هود عليه السلام ، قال الليث : «عاد الأولى هم عاد بن عاديا بن سام بن نوح الذين أهلكهم الله. وأما عاد الأخيره فهم بنو تميم ، ينزلون رمال عالج ، عصوا الله فمسخوا» اه. وتبع - بضم التاء وتشديد الباء مفتوحه - واحد التبابعه وهم ملوك اليمن ، سموا بذلك لأن بعضهم كان يتبع بعضا ، كلما هلك واحد منهم قام مقامه آخر تابعا له على مثل سيرته. والاستشهاد بالبيت فى قوله «عاد وتبعا» حيث منعهما من الصرف مع أنه لا يوجد فيهما إلا عله واحده وهى العلميه ، وقد وردت كلمه «عاد» فى القرآن الكريم عده مرار مصروفه على الأصل ، من ذلك قول الله تعالى : (وَإِلى عادٍ أَخاهُمْ هُوداً) وقوله سبحانه : (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عاداً الْأُولى) ووردت كلمه تبع فى القرآن الكريم مصروفه أيضا ، وذلك فى قوله سبحانه : (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ) فمجىء هاتين الكلمتين فى قول الشاعر «من عهد عاد وتبعا» غير منصرفتين : أى مجرورتين بالفتحه نيابه عن الكسره يدل على أنه يجوز للشاعر حين يضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، وقد حكى ابن منظور (ع ود) أنه يقال «ما أدرى أى عاد هو» غير مصروف ، ومعناه ما أدرى أى خلق هو ، وهو غريب جدا ، فإن البصريين لم يقبلوا القول بجواز منع صرف المصروف فى الضروره ، والكوفيين إنما أجازوا ذلك فى ضروره الشعر ، فكيف جاز فى السعه ذلك؟

۲- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيبويه (۲ / ۲۷) ولم ينسبهما إلى قائل معين ، ولا نسبهما الأعلم فى شرحه ، وشهد : هو هنا بفتح الشين وسكون الهاء ، وأصله بكسر الهاء على مثال علم ، فسكن الشاعر العين المكسوره للتخفيف ، وانظر الشواهد (۷۳ - ۷۷) السابقه ، وابتزها : سلبها ، ومبارك الجلاد : وسط الحرب ومعظمها ، وأصل الكلام : لا بتزها من مبارك الجلاد ، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم بنفسه. ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله «عاد» الأولى فإنه روى بالفتح من غير تنوين ، وذلك يدل على أنه منعه من الصرف ، والقول فيه كالقول فى البيت السابق ، وأما «عاد» التى وردت فى البيت بعد ذلك فهى مجروره بالكسره الظاهره بدليل الروىّ فى البيت الثانى ، فلا دليل فيه ؛ لأنه جاء على الأصل.

وقال الآخر :

[٣٢٤](١) علم القبائل من معدّ وغيرها

أنّ الجواد محمّد بن عطارد

وقال الآخر :

[٣٢٥](٢) ولسنا إذا عدّ الحصى بأقلّه

وإنّ معدّ اليوم مود ذليلها

١- هذا البيت من شواهد سيبويه (٢ / ٢٧) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم ، ولكن الأعلم قال «والممدوح محمد بن عطارد ، أحد بنى تميم وسيدهم فى الإسلام» اه ، ومعد : هو ابن عدنان جدّ العرب العدنانيه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «معد» حيث منعه الشاعر من الصرف ، وهو إن كان المراد به الرجل الذى اسمه «معد» أو الحىّ لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف ، وإن كان المراد به القبيله - وهو الظاهر فى هذا البيت لقوله قبل ذلك «علم القبائل» ثم قوله «وغيرها» بضمير المؤنث - كان منعه من الصرف جاريا على القاعده المطرده لأنه حينئذ يكون مشتملا على العلميه والتأنيث ، قال الأعلم : «الشاهد فيه ترك صرف معد حملا على معنى القبيله ، والأكثر فى كلامهم صرفه ؛ لأن الغالب عليه أن يكون اسما للحى» اه. ومن منع صرف «معد» قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه أيضا : وأنت امرؤ من خير قومك فيهم وأنت سواهم فى معد مخير

٢- أنشد ابن منظور هذا البيت (م ع د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٢٧) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم إلى قائل معيّن. ووقع فى اللسان «مؤذ ذليلها» تحريف ما أثبتناه موافقا لما فى أصول هذا الكتاب ولما جاء فى كتاب سيبويه ، والحصى : يضرب مثلا فى الكثره ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون : ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزه للكاثر والمودى : الهالك ، تقول : أودى يودى هو مود ، تريد هلك فهو هالك. يقول : إذا كثر عدد من حصل من الأشراف وأهل المجد والعدد لم يكن عددنا قليلا فنهلك ونذهب ونضيع سدى من القله والذله. والاستشهاد بالبيت فى قوله «معد» حيث منعه من الصرف ، والكلام فيه كالكلام فى البيت السابق (رقم ٣٢٤) : إن كان المراد الحى أو الرجل الذى اسمه «معد» لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف فيكون منعه من الصرف للضروره ، وإن كان المراد به القبيله كان منعه من الصرف على القاعده المطرده لاشتماله على العلميه والتأنيث ، والوجه الثانى : هو الظاهر فى هذا البيت أيضا ؛ لأنه أعاد الضمير على «معد» مؤنثا فى قوله «مود ذليلها» فيكون هذا مما يرجح أنه أراد به القبيله ، فاعرف ذلك.

وقال الآخر :

[۳۲۶](۱) غلب المساميح الوليد سماحه

وكفى قريش المعضلات وسادها

[۲۰۸] فلم يصرف «قريش» لأنه جعله اسما للقبيله حملا على المعنى ، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ، قال الشاعر :

[۳۲۷](۲) قامت تبكّيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

۱- هذا البيت لعدى بن الرقاع العاملى ، وقد أنشده ابن منظور (ق ر ش) أول بيتين ونسبهما إليه ، وقال : إنه يمدح فيهما الوليد بن عبد الملك بن مروان ، والبيت الثانى هو قوله : وإذا نشرت له الثناء وجدته ورث المكارم طرفها وتلادها والبيت من شواهد سيبويه (۱ / ۲۶) والمساميح : جمع سمح على غير قياس ، وهو الذى خلقه السماحه والجود ، والمعضلات : الشدائد ، واحدها معضله ، وسادها : أى صار سيدها ووالى أمورها. والاستشهاد به فى قوله «قريش» فقد منعه من الصرف ، وأنت إن أردت به الحى أو الرجل كان منعه من الصرف ضروره من الضرورات التى أباحها الكوفيون للشاعر وحظرها البصريون على الشاعر وغيره ، وإن أردت به القبيله كان منعه من الصرف جاريا على القاعده المطرده لوجود سببين مانعين من الصرف حينئذ وهما العلميه والتأنيث - قال الأعلم الشنتمرى «الشاهد فيه ترك صرف قريش حملا على معنى القبيله ، والصرف فيها أكثر وأعرف لأنهم قصدوا بها قصد الحى وغلب ذلك عليها» اه كلامه ؛ أما أن المراد فى هذا البيت القبيله فيرشحه قوله بعد ذلك فى البيت «وسادها» فأعاد الضمير مؤنثا ؛ فذلك يؤيد أنه عنى القبيله ، وقال ابن سيده : وقول الشاعر : وجاءت من أباطحها قريش كسيل أتى بيشه حين سالا قال : عندى أنه أراد قريش - غير مصروف - لأنه عنى القبيله ، ألا تراه قال جاءت فأنث؟ قال : وقد يجوز أن يكون أراد : وجاءت من أباطحها جماعه قريش فأسند الفعل إلى الجماعه ، فقريش على هذا مذكر ، اسم للحى» اه كلامه ، وقال سيبويه : «وإن شئت جعلت تميما وأسدا اسم قبيله فلم تصرفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر : نبا الخز عن روح ، وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف وسمعنا من العرب من يقول : فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبه قبول فإذا قالوا : ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ؛ صرفوه ، ومما يقوّى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعناهم يقولون : قيس بنت عيلان ، وتميم صاحبه ذلك ، فإنما قال بنت حين جعله اسما للقبيله ، ومن ذلك قولهم : باهله بن أعصر ، فباهله امرأه ، ولكنه جعله اسما للحى فجاز له أن يقول : ابن» اه كلامه. وحاصله أنك حين تريد الحى أو القوم تذكر وتصرف ، وليس يعنيك إن كان أصل الاسم لمذكر أو مؤنث ، وحين تريد القبيله تؤنث وتمنع الصرف ولا يعنيك أن يكون أصل الاسم لمذكر أو مؤنث.

۲- أنشد ابن منظور هذين البيتين (ع م ر) من غير عزو ، والبيتان فى الحديث عن امرأه قامت على قبر رجل تبكيه ، وقوله «تركتنى فى الدار ذا غربه» معناه أنها - وإن كانت فى دارها وبين ذويها وأهلها - تشعر بالوحده والغربه ؛ لأنها ما كانت تجد

الأنس فى غير عامر المبكى ، ثم علل ذلك بقوله «قد ذل من ليس له ناصر» ومحل الاستشهاد قوله «ذا غربه» فإنه كان ينبغى - لو أنه أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ - أن يقول «ذات غربه» لأن الحديث على لسان امرأه ؛ بدليل قوله «قامت تبكيه» لكنه - مع ذلك - أجرى الكلام على المعنى ؛ فإن المرأه يقال لها «إنسان» أو «شخص» والشخص مذكر ، فيجوز أن تجرى عليه صفات المذكورين تبعا للفظه ، ويجوز أن تجرى عليه صفات المؤنثات تبعا للمراد منه ، أما أن المرأه يطلق عليها لفظ «شخص» فدليله قول عمر بن أبى ربيعه : فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فقد قال «ثلاث شخوص» بغير تاء فى ثلاث ، وترك التاء فى لفظ العدد يكون عند ما يكون المعدود مؤنثا ، ويدل لهذا أيضا أنه فسر ثلاث الشخوص بقوله «كاعبان ومعصر» والكاعب : المرأه التى كعب ثديها ونهد. وفى بيت الشاهد قال «ذا غربه» أى شخصا ذا غربه ، وهذا ظاهر إن شاء الله. ومن الإجراء على المعنى ما أنشده ابن منظور (ب ك ى) قال : «وقول طرفه : وما زال عنى ما كننت يشوقنى وما قلت حتى ارفضّت العين باكيا فإنه ذكر باكيا - وهى خبر عن العين ، والعين أنثى - لأنه أراد حتى ارفضّت العين ذات بكاء ، وإن كان أكثر ذلك إنما هو فيما كان معنى فاعل لا معنى مفعول ، وقد يجوز أن يذكر على إراده العضو ، ومثل هذا يتسع فيه القول ، ومثله قول الأعشى : أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا أى ذات خضاب ، أو على إراده العضو كما تقدم ، وقد يجوز أن يكون مخضبا حالا من الضمير الذى فى يضم» اه كلامه بحروفه.

تركتنى فى الدّار ذا غربه

قد ذلّ من ليس له ناصر

وكان الأصل أن يقول «ذات غربه» فحمله على المعنى ، فكأنها قالت :

تركتنى إنسانا ذا غربه ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، وقال الأعشى :

[٣٢٨](١) لقوم فكانوا هم المنفدين

شرابهم قبل إنفادها

١- هذا البيت هو الثالث والعشرون من قصيده للأعشى ميمون بن قيس مطلعها : أجدك لم تغتمض ليله فترقدها مع رقادها وقبل البيت المستشهد به قوله : فباتت ركاب بأكوارها لدينا ، وخيل بألبادها وانظر الديوان (ص ٥٠ - ٥۶) وقد وهم المؤلف فزعم أن ضمير المؤنث فى قوله «قبل إنفادها» يعود إلى الشراب لأنه الذى تقدم ذكره فى البيت ، وعنده أن الشاعر أراد أن يقول «فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاده» غير أن القافيه ألجأته إلى أن يقول «قبل إنفادها» وأنه استساغ ذلك لأن الشراب ههنا هو الخمر ، والخمر مؤنثه ، فلما لم يتيسر له أن يعيد إليه الضمير باعتبار لفظه المتقدم أعاده إليه باعتبار معناه فأنثه ، هكذا زعم المؤلف ، وليت شعرى كيف ينفدون الشراب قبل إنفاده؟ ولكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث فى قوله «قبل إنفادها» إلى أحد شيئين يصح مع كل واحد منهما اللفظ والمعنى ؛ أما أحد هذين فقد ذكره أبو عبيده ، قال : فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفد عقولهم ، يعنى أنهم شربوا حتى أنفدوا ما عندهم من الشراب ولم تغب عقولهم ، بل بقيت لهم يقظتهم وصحوهم وعلمهم بما يدور حولهم ، وأما الثانى : فقد ذكره غير أبى عبيده ، قال : فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاد دراهمهم ، يريد أنهم مياسير وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه ، وكلا هذين الوجهين صحيح المعنى صحيح اللفظ ، ويكون مرجع الضمير ملحوظا من السياق ومدلولا عليه به ولا يكون فى البيت دليل على ما ساقه المؤلف للاستشهاد به عليه.

وكان الأصل أن يقول «قبل إنفاده» لأن الشراب مذكر ، إلا أنه أنّثه حملا على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر فى المعنى ، وقال الآخر :

[۳۲۹][(۱)] يا بئر يا بئر بنى عدىّ

لأنزحن قعرك بالدّلىّ

حتّى تعودى أقطع الولىّ

وكان الأصل أن يقول «قطعى الولى» لأن البئر مؤنثه ، إلا أنه ذكره حملا على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قليبا أقطع الولى ، والقليب الأغلب عليه التذكير ، ولذلك قالوا فى جمعه «أقلبه» وأفعله بناء يختص به المذكر فى القله كاختصاص المؤنث بأفعل فى القله ، وقوله «ذو الطول وذو العرض» يرجع إلى الحى ، فانتقل

۱- هذه ثلاثه أبيات من الرجز المشطور ، والبئر : معروفه ، وهى مؤنثه بغير علامه تأنيث ؛ فيخبر عنها بالمؤنث ، وتوصف بصفات المؤنث ، ويعود إليها الضمير مؤنثا ؛ وتقول : نزحت البئر أنزحها نزحا - من مثال فتح يفتح فتحا - إذا استقيت ماءها حتى ينفد أو يقل ، وقالوا «هذا ماء لا ينزح» بكسر الزاى وبفتحها - يريدون أنه كثير لا ينفد ، وقعر البئر - بفتح القاف وسكون العين - أقصاه وعمقه ونهايه أسفله والدّلى : جمع دلو ، وأصلها دلوو - على مثال فأس وفؤوس وقبر وقبور ، ثم قلبت الواو المتطرفه ياء فصار «دلوى» فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمه الدال كسره لمناسبه الياء المشدده ، وهذه الأعمال إلى هنا واجبه كلها ، ثم لك بعد ذلك أن تقلب ضمه الدال كسره لمناسبه ما بعدها ولأن الانتقال من ضمه إلى كسره بعدها ياء مشدده ثقيل ، ولك أن تبقيها على حالها ، وتقول : قطع ماء الركيه قطوعا وقطاعا ، تريد أنه انقطع أو قلّ ، والولى - من مثال غنى - أصله المطر ينزل بعد المطر ، والمطر الأول يسمى الوسمى ، وأراد الماء ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله «حتى تعودى أقطع الولى» فإن قوله «أقطع الولى» من صفات البئر ، وقد علمت أن البئر مؤنثه ، فمن حق ما توصف به أن يؤتى به على غرار صفات المؤنث ، فكان من حق العربيه عليه أن يقول «حتى تعودى قطعى الولى» إلا أنه لما كان من أسماء البئر القليب ، وكان الأغلب على القليب التذكير ، وصف البئر التى ذكرها فى كلامه بالمذكر باعتبار أنها قليب ، فحمل صفتها على المعنى ، وهذا ظاهر إن شاء الله.

من معنى إلى معنى ، والتنقل من معنى إلى معنى كثير فى كلامهم كما قال الشاعر :

[٣٣٠](١) إنّ تميما خلقت ملموما

قوما ترى واحدهم صهميما

فقال «خلقت» أراد به القبيله ، ثم قال «ملموما» أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال «قوما ترى واحدهم صهميما» والصهميم : هو الذى لا ينثنى عن مراده ، لأنّا نقول (٢) : نحن لا ننكر الحمل على المعنى فى كلامهم ، ولا التنقل من معنى إلى معنى ، ولكن الظاهر ما صرنا إليه ؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى (٣) أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجرى الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ما صرنا إليه أكثر فى الاستعمال وأحسن فى الكلام كان ما صرنا إليه أولى ، وقال أبو دهبل الجمحى :

[٣٣١](٤) [٢٠٩]أنا أبو دهبل وهب لوهب

من جمح ، والعزّ فيهم والحسب

١- هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما مع بيتين آخرين ابن منظور (ص ه م) قال : «والصهميم : السيد الشريف من الناس ، ومن الإبل الكريم ، والصهميم : الخالص فى الخير والشر ، مثل الصميم ، قال الجوهرى : والهاء عندى زائده وأنشد أبو عبيد للمخيس : إن تميما خلقت ملموما مثل الصفا لا تشتكى الكلوما قوما ترى واحدهم صهميما لا راحم الناس ولا مرحوما قال ابن برى : صوابه أن يقول : وانشد أبو عبيده للمخيس الأعرجى ، قال : كذا قال أبو عبيده فى كتاب المجاز فى سوره الفرقان عند قوله عزوجل : (وَأَعْتَدْنا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَهِ سَعِيراً) فالسعير مذكر ، ثم أنثه فقال (إِذا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَها) وكذلك قوله «إن تميما خلقت ملموما» فجمع وهو يريد أبا الحى ، ثم قال «لا راحم الناس ولا مرحوما» قال : هذا الرجز يروى فى رجز رؤبه أيضا ، وقال ابن برى : وهو المشهور» اه. فالأبيات تنسب إلى المخيس الأعرجى وإلى رؤبه بن العجاج ، والأشهر الأعرف أنها لرؤبه بن العجاج ، والملموم : اسم المفعول من اللم وهو الجمع الكثير الشديد ، وهو أيضا مصدر قولهم «لم الشىء يلمه لما» إذا جمعه وأصلحه : والصفا : جمع صفاه وهى الصخره الملساء ، والكلوم جمع كلم وهو الجرح وزنا ومعنى. ومحل الاستشهاد قولهم «خلقت ملموما» فإنه قد جاء به كما يجىء بأوصاف المؤنث ، فدل بهذا على أنه يريد بتميم القبيله ، وكذلك فى قوله «لا تشتكى الكلوما» ثم بعد ذلك قال «قوما ترى واحدهم صهميما» فأجرى الكلام على أنه يريد الحى ، وقد سمعت فى كلام أبى عبيده ما يؤيده.

٢- هذا متعلق بقوله السابق «قالوا : ولا يجوز أن يقال إنه لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيله - الخ».

٣- فى ر «لأن الحمل على اللفظ لمعنى» ولا يتّسق مع ما بعده.

٤- أبو دهبل - بفتح الدال والباء بينهما هاء ساكنه ، ويضبط بكسر الدال والباء وهو خطأ - اسمه وهب بن زمعه - بسكون الميم قبلها زاى مفتوحه - أحد بنى جمح وكان رجلا جميلا شاعرا عفيفا ، وقد قال الشعر فى آخر خلافه على بن أبى طالب رضى الله

عنه ، وأكثر مدائحه فى عبد الرحمن بن الوليد بن عبد شمس بن المغيره بن عبد الله بن مخزوم ، وفى هذا البيت الذى أنشده المؤلف شاهدان : الأول : فى قوله «أبو دهبل» حيث منعه من الصرف مع أنه علم على وزن جعفر ، وليس فيه إلا العلميه ، وقياس أمثاله أن ينون ويجر بالكسره ، لكنه لما اضطر لإقامه الوزن منعه من التنوين وجره بالفتحه ، هذا بيان كلام المؤلف ، لكن يقال على هذا : إن كلمه «دهبل» فى الأصل فعل ماض ، قال فى اللسان «التهذيب : ابن الأعرابى : دهبل ؛ إذا كبر اللقم ليسابق فى الأكل» اه. وقال ابن دريد فى الاشتقاق (ص ١٢٩) «دهبل دهبله ؛ إذا مشى مشيا ثقيلا» فإذا كان «دهبل» فى الأصل فعلا ماضيا فيجوز أن يكون الشاعر رجع به إلى أصله فحكاه كما تحكى الجمل التى يسمى بها نحو يزيد ويشكر ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد لما ذكره المؤلف ، والشاهد الثانى : فى قوله «من جمح» فإن هذا الاسم أحد الأعلام المعدوله عن فاعل ، ففيه العلميه والعدل ، فكان يجب عليه أن يمنعه من الصرف ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه ، ولا يختلف النحاه فى أنه يجوز للشاعر عند الضروره أن يصرف الاسم الذى لا ينصرف.

فترک صرف «دهبل» وهو منصرف ، وقال الآخر :

[۳۳۲](۱) أخشی علی دیسم من بعد الثّری

أبی قضاء الله إلّا ما تری

فترک صرف «دیسم» وهو منصرف.

فإذا صحت هذه الأبیات بأسرها دل علی صحه ما ذهبنا إلیه.

وأما من جهه القیاس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحرکه للضروره من نحو قوله :

[۳۳۳](۲) فبیناه یشری رحله قال قائل :

لمن جمل رخو الملاط نجیب

۱- هذان بیتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد ابن منظور (د س م) هذین البیتین عن ابن درید ، من غیر عزو ، إلا أن عنده «من برد الثری» والدیسم فی الأصل : ولد الدب ، ویقال : إنه ولد الذئب من الکلبه ، والدیسم أیضا : الظلمه ، وسئل أبو الفتح صاحب قطرب - وکان اسم أبی الفتح هذا «دیسم» - فقال : الدیسم : الذره ، وقد سمی به ، ومحل الاستشهاد قوله «دیسم» فقد منعه من الصرف فترک تنوینه وجره بالفتحه مع أنه لیس فیه غیر العلمیه. قال ابن منظور : «ترک صرفه للضروره» اه.

۲- هذا البیت من شواهد رضی الدین فی باب الضمیر من شرح الکافیه ، وقد شرحه البغدادی فی الخزانه (۲ / ۳۹۶) وشواهد ابن یعیش فی شرح المفصل (۸۲ و ۴۱۶) وابن جنی فی الخصائص (۱ / ۶۹) وکل هؤلاء الأعلام رووه علی ما رواه المؤلف ، وفی کلام البغدادی ما یفید أن البیت من شواهد سیبویه فی باب ما یحتمل الشعر ، وقد راجعت کتاب سیبویه فلم أجده ، والبیت من کلام العجیر السلولی ، إلا أن الذی فی شعر العجیر رویه لام علی هذا الوجه : فبیناه یشری رحله قال قائل : لمن جمل رخو الملاط ذلول؟ والبیت فی وصف رجل أضل بعیره ویئس من عوده فأراد أن یبیع رحله فبینا هو یبیع رحله إذ سمع من یعرف البعیر لیطلبه صاحبه ، شبه حاله مع من یحب بحال صاحب هذا البعیر ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «فبیناه» فإن أصل هذه الکلمه «فبینا هو» بضم الهاء وفتح الواو ، والعلماء یختلفون فی حذفها : هل حذفت وهی متحرکه مفتوحه أو سکنت أولا ثم حذفت وهی ساکنه؟ أما الأعلم فزعم أن الشاعر سکن الواو ، ضروره ، ثم حذف هذه الواو الساکنه ضروره أخری ، فأدخل ضروره علی ضروره وأما ابن یعیش والمؤلف فذکرا أن الشاعر حذفها وهی مفتوحه ، ومن أمثال هذا البیت قول الشاعر وهو من شواهد سیبویه (۱ / ۱۲) : بیناه فی دار صدق قد أقام بها حینا یعللنا وما نعلله قال الأعلم : «أراد بینا هو ، فسکن ضروره ، ثم حذف ، فأدخل ضروره علی ضروره» اه. ونظیره قول الراجز ، وأنشده سیبویه أیضا : هل تعرف الدار علی تبراکا؟ دار لسعدی إذه من هواکا قال الأعلم : «أراد إذ هی فسکن الیاء أولا ضروره ، ثم حذفها ضروره أخری بعد الإسکان ، تشبیها لها بعد سکونها بالیاء اللاحقه فی ضمیر الغائب إذا سکن ما قبله والیاء والواو اللاحقه له فی هذا الحال ، نحو علیه ولدیه ومنه وعنه» اه. وقال ابن یعیش

بعد أن أنشد البيت المستشهد به ههنا : «إنما هو فبينا هو ، فحذف الواو من هو وهى متحركه من نفس الكلمه ، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذى هو زياده للضروره أولى» اه.

فلأن يجوز حذف التنوين للضروره كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من «هو» متحركه ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذى هو الواو للضروره فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين - وكان من هذا الشأن بمكان - يقول : لو صحت الروايه فى ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

* فبيناه يشرى رحله قال قائل* [٣٣٣]

ولما صحت الروايه عند أبى الحسن الأخفش وأبى على الفارسى وأبى القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضروره الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وهم من أكابر أئمه البصريين والمشار إليهم من المحققين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأن الأصل فى الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضا يؤدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من «هو» فى نحو قوله :

* فبيناه يشرى رحله قال قائل* [٣٣٣]

[۲۱۰] فإنه لا يؤدى إلى الالتباس ، بخلاف حذف التنوين ، فبان الفرق بينهما.

والذى أذهب إليه فى هذه المسأله مذهب الكوفيين ؛ لكثره النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته فى القياس.

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم «إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدى إلى رده عن الأصل إلى غير أصل» قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من «هو» فى قوله :

* فبيناه يشرى رحله قال قائل* [۳۳۳]

خصوصا على أصلكم ، أن الواو عندكم أصليه لا زائده كما هى على أصل الخصم زائده.

قولهم «إنما جاز (۱) لأنه لا يؤدى إلى الالتباس ؛ بخلاف ما هنا» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه لا يؤدى هاهنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول «غزا هو» فيكون توكيدا للضمير المرفوع بأنه فاعل ، فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقيه بالهاء التى هى ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو «غزاه» فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها ، قال الشاعر :

[۳۳۴](۲) تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينيه إن مولاه ثاب له وفر

۱- يريد «إنما جاز للضروره نحو فبيناه يشرى».

۲- أنشد هذا البيت ابن منظور (ج د ع) ولم يعزه ، وأنشده الجاحظ فى الحيوان (۶ / ۴۰) ونسبه إلى خالد بن الطيفان ، وأنشده ابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۳۱) والشريف المرتضى فى أماليه (۲ / ۲۵۹ و ۳۷۵) والبيت من شواهد ابن الناظم فى شرح الألفيه فى باب عطف النسق ، وقد شرحه العينى (۴ / ۱۷۱) بهامش الخزانه ، وقال «قائله هو الزبرقان بن بدر ، قاله كراع ، ونسبه الجاحظ لخالد بن الصليفان (هكذا) وقبله : ومولى كمولى الزبرقان دملته كما دملت ساق يهاض بها كسر إذا ما أحالت والجبائر فوقها مضى الحول ، لا برء مبين ، ولا جبر ومولى الزبرقان الذى يشير إليه صاحب البيت المستشهد به هو - كما فى الحيوان ۶ / ۳۹ - علقمه بن هوذه ، وفيه يقول الزبرقان : لى ابن عم لا يزا ل يعيبنى ويعين عائب والنحاه يستشهدون بهذا البيت فى قوله «وعينيه» فإن هذه الكلمه لا يصح أن تكون معطوفه على قوله «أنفه» لأنها لو كانت معطوفه على أنفه لكانت معموله لقوله يجدع ضروره أن المعطوف يشارك المعطوف عليه فى تسلّط عامله عليه ، ولا يصح ذلك ؛ لأن الجدع فى لسان أهل هذه اللغه خاص بالأنف ، فلا يجوز أن تقول : جدعت عينيه ، ولا جدعت يديه ، ولا جدعت أذنيه ، وما أشبه ذلك ، ولهذا كان قوله «وعينيه» عندهم مفعولا به لفعل محذوف تقديره «ويفقأ عينيه» وتكون جمله هذا الفعل معطوفه بالواو على جمله الفعل السابق ، قال السيد المرتضى «أراد ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع لا يكون بالعين ، واكتفى بيجدع من يفقأ» اه. والمؤلف قد أنشد هذا البيت ليستشهد به

على أن الشاعر قد يمطل حركه ضـمير الغائب المتصل - أى يمدّها فينشأ عنها حرف مدّ يجانس حركتها - وقد لا يمطلها ، وبيان ذلـك أنك تقول «أعطيته مما له عنـدى» فتمطل الهاء فى «أعطيته» وفى «له» والأولى فى محل نصب والثانيه فى محل جر - حتى ينشـأ من ضـمه كـل منهما واو ، ويجوز أن تكتفى بالضـمه فى كل كلمه منهما ، وأن تمطل واحـده وتـدع أخرى بلا مطل ، كل ذلك جائز ، وليس واحـد من الوجهين بأولى من الآخر ، وقـد جمع الشاعر صاحب هذا الشاهد بين الوجهين فى هذا البيت ؛ فقد مطل الهاء فى «أنفه» واكتفى بالحركه من غير مطل فى «وعينيه».

وكـذلك الهاء أيضا فى سائر المنصوبات ؛ فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها فى الشـعر كضـمير المجرور ؛ فإنهم يسوّون بينهما فى ذلك ، قال الشاعر :

[٣٣٥](١) له زجل كأنّه صوت حاد

إذا طلب الوسيقه أو زمير

وقال الآخر :

[٣٣٦](٢)أو معبر الظّهر ينأى عن وليّته

ما حجّ ربّه فى الدّنيا ولا اعتمرا

١- هـذا البيت من كلام الشـماخ بن ضـرار الغطفـانى يصـف حمـار وحش ، وهو من شواهـد سـيبويه (١ / ١١) وابـن جنى فى الخصائص (١ / ١٢٧) والزّجل - بالتحريك - صوت فيه حنين وترنّم ، والحادى : الذى يتغنّى أمام الإبل ويطربها لكى يعينها على السير وألا تملّ ، والزمير : صوت المزمار ، والوسيقه : أراد بها أنثى حمار الوحش. يقول : إذا طلب أنثاه صوت بها وكأن صوته - لمـا فيه من الحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب - صوت حـاد يتغنى بإبـل أو صوت مزمـار. والاستشـهاد بـالبيت ههنـا فى قوله «كأنه صوت حاد» فإن الشاعر لم يمطل الضـمه التى على ضمير الغائب فى كأنه حتى تنشأ عنها واو ، بل اختلس الضمه اختلاسا ، وهذا بين بعد ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق.

٢- وهذا البيت أيضا من شواهد سـيبويه (١ / ١٢) ونسـبه لرجل من باهله ، ولم يزد الأعلم فى نسـبته على ذلك ، والشاعر يصف بعيرا لم يسـتعمله صاحبه فى سفر لحج أو عمره ، ومعبر الظهر : ممتلئه باللحم مع كثره وبره ، والوليه : البرذعه ، وأراد بقوله «ينأى عن وليته» أنه يعسـر وضـعها عليه لكونه قد اشـتد سمنه وكثر وبره ، وكان ينبغى أن يقول «تنأى عنه وليته» لكنه قلب ، ووجهه أنه إذا نـأى عنهـا فإنه يجعلها تنأى عنه ، وربه : أى صاحبه. ومحل الاستشـهاد بالبيت قوله «ربه» فإنه اختلس الضـمه التى على ضـمير الغائب المجرور اختلاسا ، ولم يشبع هذه الضمه حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما قررناه فى شرح الشاهد رقم ٣٣۴.

وقال الآخر :

[۳۳۷](۱) فما له من مجد تليد ، وما له

من الريح فضل لا الجنوب ولا الصّبا

وقال الآخر :

[۳۳۸](۲) فإن يک غثّا أو سمينا فإنّنى

سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

وقال الآخر :

[۳۳۹](۳) وأيقن أنّ الخيل إن تلتبس به

يكن لفسيل النّخل بعده آبر

۱- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس (د ۹۰) وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۱۲) ونسبه للأعشى ، وتبعه الأعلم ، وهو البيت الرابع والعشرون من قصيده له مطلعها : كفى بالذى تولينه لو تجنبا شفاء لسقم بعد ما كان أشيبا والأعشى يهجو فى البيت رجلا بأنه لئيم الأصل لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ، فضرب له المثل بنفى حظه من الريحين الجنوب والصّبا لأن الجنوب والصّبا أكثر الرياح عندهم خيرا ، والجنوب تلقح السحاب ، والصّبا تلقح الأشجار ، وقد يتأول على أنه لا خير عنده ولا شر ، كما يقال : فلان لا ينفع ولا يضر ، أى أنه ليس بشىء يعبأ به. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «وما له من مجد» حيث اختلس ضمه الهاء اختلاسا ولم يشبعها حتى تنشأ عنها واو ، ولكن روايه المؤلف وروايه سيبويه من قبله تخالف روايه الديوان ، فقد ورد البيت فى الديوان هكذا : وما عنده مجد تليد ، وما له من الريح فضل ، لا الجنوب ولا الصبا والهاء فى «عنده» على هذه الروايه مشبعه غير مختلسه ، وسيبويه غير متهم فيما يرويه عن العرب.

۲- هذا البيت من كلام مالك بن خريم - بالخاء المعجمه ، بوزن المصغر - وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۱۰) وقد نسبه إليه ، وأقر الأعلم هذه النسبه. يصف الشاعر ضيفا نزل به ، وأنه سيقدم إليه ما عنده من القرى ، ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقنع بذلك. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «لنفسه» فإن الشاعر قد اختلس كسره الهاء اختلاسا ، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها ياء ، وذلك مما يقع فى الشعر ، وهو مثل ما ذكرناه فى الشواهد السابقه.

۳- وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (۱ / ۱۱) ونسبه إلى حنظله بن فاتك ، وأقر الأعلم هذه النسبه ، قال الأعلم «والبيت يتأول على معنيين ، أحدهما : - وهو الأصح - أن يكون وصف جبانا ، فيقول : أيقن هذا الرجل أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره ، فكع وانهزم. والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا فيقول : قد علم إنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقى من

أهله من يخلفه فى حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت» اه. والخيل : أراد بها خيل الفرسان فى الحرب ، وفسيل النخل - بفتح الفاء - صغاره ، والآبر : الذى يصلح النخل ، وعمله الإبار ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله «بعده» حيث اختلس ضمه الهاء اختلاسا ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقه.

[۲۱۱] وقال الآخر :

[۳۴۰](۱) أنا ابن كلاب وابن أوس ؛ فمن يكن

قناعه مغطيّا فإنى مجتلى

وقال الآخر :

[۳۴۱](۲) لأعلطنّه وسما لا يفارقه

كما يحزّ بحمّى الميسم البحر

وقال الآخر :

[۳۴۲](۳) لى والد شيخ تهضه غيبتى

وأظنّ أنّ نفاد عمره عاجل

۱- أنشد ابن منظور هذا البيت (غ ط ى) من غير عزو. وتقول : غطى الشىء يغطيه غطيا - من مثال رماه يرميه رميا - إذا ستره ، وتقول «فلان مغطى» تريد أنه خامل الذكر لا نباهه له ، وقال حسان بن ثابت : رب حلم أضاعه عدم الما ل وجهل غطى عليه النعيم وقول صاحب الشاهد «فإنى مجتلى» حكى ابن منظور أنه يروى «فإنى لمجتلى» والمراد فإنى نابه الذكر محمود الأثر ، وهو فى هذا الموضع قريب من قولهم «هو ابن جلا» ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «قناعه» حيث اختلس الشاعر ضمه الهاء اختلاسا ، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقه.

۲- أنشد ابن منظور هذا البيت (ب ح ر) من غير عزو ، وأعلطنه : أصل هذه الماده العلاط - بوزن الكتاب - وهو صفحه العنق من كل شىء ، والعلاطان : صفحتا العنق من الجانبين ، ثم سموا السمه فى عرض عنق البعير أو الناقه علاطا ، فإن كانت السمه بالطول سموها سطاعا ، وقالوا : علط البعير والناقه يعلطهما - من بابى ضرب ونصر - إذا وسمهما ، وقالوا أيضا «علطه» بالتشديد للكثره ، وقالوا : علطه بالقول - أو بالشر - إذا رماه بعلامه يعرف بها ، والعلاط - بالكسر - الذكر بالسوء. والوسم : العلامه ، والميسم - بكسر الميم الأولى - اسم الآله من الوسم ، والبحر - بفتح الباء وكسر الحاء - الوصف من البحر - بالتحريك - وهو أن يلقى البعير بالماء فيكثر منه حتى يصيبه منه داء ، يقال : بحر يبحر بحرا - من مثال فرح يفرح فرحا - فإذا أصابه هذا الداء كوى فى موضع فيبرأ ، قاله الفراء ، وقال الأزهرى : الداء الذى يصيب البعير فلا يروى بالماء هو النجر أو البجر - بالنون والجيم أو بالباء والجيم - وأما البحر فهو داء يورث السل ، وأبحر الرجل ؛ إذا أخذه السل ، ورجل بحير وبحر : مسلول ذاهب اللحم ، عن ابن الأعرابى ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «لأعلطنه» حيث اختلس ضمه الهاء اختلاسا ، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، على مثال ما ذكرناه فى شرح الشواهد السابقه.

٣- الشيخ : من استبانت فيه السن ، وقيل : الرجل شيخ متى بلغ خمسين سنه إلى آخر عمره ، وقيل : إلى الثمانين ، وتهضه : مضارع «هاض العظم يهيضه هيضا» مثل باعه يبيعه بيعا - إذا كسره بعد ما كاد ينجبر ، وكل وجع على وجع فهو هيض ، وتقول «هاضنى هذا الأمر» إذا ردك فى مرضك ، وقد عامل قوله «تهضه» معامله المجزوم وإن لم يسبقه جازم ، وقد كان من حق العربيه عليه أن يقول «تهيضه غيبتى» إلا أنه حذف الياء كما يحذفها لو أن الفعل كان مجزوما ، ونفاد عمره : ذهابه وزواله ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «عمره» فقد اختلس كسره الهاء - وهى ضمير الغائب العائد إلى والد - اختلاسا ، ولم يشبعها حتى تتولد عنها ياء ، وهو نظير ما تقدم فى شرح الشواهد السابقه.

والوجه الثانی : أنه یبطل بصرف ما لا ینصرف ، فإنه یوقع لبسا بین ما ینصرف وما لا ینصرف فی نحو قوله :

[۳۴۳][(۱)] * قواطنا مکه من ورق الحمی*

وکذلک سائر ما لا ینصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع علی جوازه ، فکذلک هاهنا.

فإن قالوا : الکلام به یتحصل القانون دون الشعر [(۲)] ، وصرف ما لا ینصرف لا یوقع لبسا بین ما ینصرف وما لا ینصرف ؛ لأنه لا یلتبس ذلک فی اختیار الکلام.

قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذکرتموه ؛ فإنه إذا کان الکلام هو الذی یتحصل به القانون دون الشعر ، فترک صرف ما ینصرف فی ضروره الشعر لا یوجب لبسا بین ما ینصرف وما لا ینصرف ؛ إذ لا یلتبس ما ینصرف وما لا ینصرف فی اختیار الکلام ، والله أعلم.

۱- هذا بیت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سیبویه (۱ / ۸) ونسبه إلی العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (ح م م) ثالث ثلاثه أبیات ، ونسبها إلی العجاج وهی فی روایته هکذا : ورب هذا البلد المحرم والقاطنات البیت غیر الریم * قواطنا مکه من ورق الحمی* وهو من شواهد ابن عقیل (رقم ۲۶۲) وشرحه العینی (۳ / ۵۵۴ فی هامش الخزانه) والقاطنات : جمع قاطنه ، وهی اسم الفاعل المؤنث من «قطن المکان یقطنه» إذا أقام فیه ، والریم : جمع رائمه ، وهی اسم الفاعل المؤنث من «رام الموضع یریمه» إذا فارقه وترکه ، ویروی «أو الفا» وهو جمع آلفه ، ومهما یکن من شیء فإن فی قوله «أو الفا» أو «قواطنا» صرف الاسم الذی لا ینصرف ؛ فإنه علی صیغه منتهی الجموع ، وکان علیه أن ینصبه بالفتحه من غیر تنوین ، إلا أنه لما اضطر إلی إقامه الوزن نونه.
۲- یرید المؤلف بهذه العباره أن قوانین العربیه وقواعدها إنما تؤخذ من الکلام وهو النثر - وذلک بسبب أن الشعر لضیق العباره فیه بسبب الوزن والرویّ والقافیه تعرض للشاعر فیه عوارض تدفعه إلی أن یرتکب ما لا یرتکبه لو أنه فی فسحه من أن یقول ما شاء.

٧١- مسأله : [القول فى علّه بناء «الآن»؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «الآن» مبنىّ ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم «آن يئين» أى حان ، وبقى الفعل على فتحته.

وذهب البصريون إلى أنه مبنىّ لأنه شابه اسم الإشاره ، ولهم فيه أيضا أقوال أخر نذكرها فى دليلهم.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذى ، ألا ترى أنك إذا قلت «الآن كان كذا» كان المعنى : الوقت [٢١٢] الذى أن كان كذا ، وقد تقام الألف واللام مقام الذى لكثره الاستعمال طلبا للتخفيف ، قال الفرزدق :

[٣٤٤](٢)ما أنت بالحكم التّرضى حكومته

ولا البليغ ولا ذى الرّأى والجدل

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (١ / ٥٧ و ١٧٥ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١ / ٥٨ و ١٨٠) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٥٥٤) وشرح الرضى على كافيه ابن الحاجب (٢ / ١١٨).

٢- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب يهجو فيه رجلا من بنى عذره ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٩٧) وأوضح المسالك (رقم ٣٠) وشذور الذهب (رقم ٢) وقد شرحه العينى (١ / ١١١ بهامش الخزانه) والحكم - بالتحريك الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما ، والبليغ : اللسن الفصيح ، ويروى فى مكان هذه الكلمه «ولا الأصيل» والأصيل : الحسيب ، والجدل - بالتحريك - شده الخصومه. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «الترضى» حيث دخلت ال الموصوله على الفعل المضارع ، وهذا يدل على أن الموصوله لا تدل على أن ما دخلت عليه اسم ، لأنها تدخل على الاسم نحو القائم والمضروب ، وعلى الفعل وغيره كما فى بيت الشاهد وما يليه من الشواهد.

أراد «الّذى ترضى» وقال الآخر :

[٣۴۵](١)بل القوم الرّسول الله فيهم

هم أهل الحكومه من قصىّ

وقال الآخر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا

إلى ربّنا صوت الحمار اليجدّع [٩١]

ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن جحره بالشّيحه اليتقصّع

أراد «الذى يجدّع ، والذى يتقصّع» فكذلك هاهنا فى الآن ، وبقى الفعل على فتحته ، كما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن قيل وقال» وهما فعلان ماضيان ، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقّاهما على فتحهما ، وكذلك قولهم «من شبّ إلى دبّ» بالفتح ؛ يريدون من أن كان صغيرا إلى أن دبّ كبيرا ، فبقّوا الفتح فيهما ، فكذلك هاهنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس ، كقوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر : ٢] وكقولهم «الرجل خير من المرأه» وكقولهم «أهلك الناس الدّينار والدرهم» أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى : (كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل : ١۵ ، ١۶] أو يدخلا على شىء قد غلب عليه نعته فعرف به ، كقولك : الحارث ، والعباس ، والسّماك ، والدّبران ؛ فلما دخلا هاهنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشاره إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك «الآن» كقولك : هذا الوقت ، فشابه اسم الإشاره ، واسم الإشاره مبنىّ ؛ فكذلك ما أشبهه ، وكان الأصل فيه أن يبنى على السكون إلّا أنه بنى على حركه لالتقاء الساكنين ، وكانت الفتحه أولى لوجهين :

أحدهما : أنها أخفّ الحركات وأشكلها بالألف والفتحه التى قبلها فأتبعوها

١- وقع فى كتب النحاه بيت يشبه أن يكون هو هذا البيت لو لا اختلاف يسير ، والبيت المشار إليه هو : من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۶٧) وابن عقيل (رقم ٣١) والأشمونى (رقم ١٠٨) ودانت : خضعت وانقادت وذلت ، ومعد : هو ابن عدنان أبو العرب الحجازيه كلهم ، وبنو قصىّ : هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبى صلى الله عليه وسلم منهم : ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «الرسول الله منهم» فإن ال فى أول هذه العباره موصوله ، والأصل فى صله ال الموصوله أن تكون صفه صريحه كاسم الفاعل واسم المفعول ، ولكن الشاعر قد جاء فى هذا الكلام بصله

ال الموصوله جمله اسميه من مبتدأ وخبر كما تكون صله الذى وفروعه ، وكأنه قال : من القوم الذين رسول الله [صلى الله عليه وسلم] منهم.

الألف والفتحه التى قبلها كما أتبعوا ضمه الذال التى فى «منذ» ضمّه الميم ، وإن كان حقّ الذال أن تكسر لالتقاء الساكنين.

والوجه الثانى : أن [٢١٣] نظائرها من الظروف المستحقه لبناء أواخرها على حركه كأين وأيّان بنيت على الفتح ؛ فكذلك «الآن» لمشاركتها لهما فى الظرفيه.

ومنهم من قال ، وهو أبو العباس المبرد : إنما بنى «الآن» لأنه وقع فى أول أحواله بالألف واللام ، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورا أولا ثم يعرف بهما ، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بنى.

ومنهم من قال ، وهو أبو سعيد السيرافى : إنما بنى لأنه لما لزم موضعا واحدا أشبه الحرف ؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التى وضعت فيها فى أوليتها ، والحروف مبنيه ؛ فكذلك ما أشبهها.

ومنهم من قال ، وهو أبو على الفارسى : إنما بنى لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما ، وزيدت فيه ألف ولام أخريان.

وبنى على الفتح فى جميع الوجوه ؛ لما ذكرناه فى الوجه الأول ، وهو الذى عليه سيبويه وأكثر البصريين.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الألف واللام فيه بمعنى الذى» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذى فى ضروره الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، لا فى اختيار الكلام ؛ فلا يكون فيه حجه.

وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال فليس بمشبه له ؛ لأنه حكايه ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغيّر معانى ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول :

«ذهب تأبّط شرا ، وذرّى حبا ، وبرق نحره ، ورأيت تأبط شرا ، وذرّى حبا ، وبرق نحره ، ومررت بتأبط شرا ، وذرّى حبا ، وبرق نحره» ولا تقول : هذا التأبط شرا ، ولا الذّرّى حبا ، ولا البرق نحره ، وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسم كان بكان ، ونصبنا اسم إنّ بإنّ ، ولا تقول رفعناه بالكان ونصبناه بالإنّ ، فبان الفرق بينهما ؛ وهذا هو الجواب عن قولهم «من شبّ إلى دبّ» على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل «عن قيل وقال» ، «ومن شبّ إلى دبّ» فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزا بالإجماع ، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شبّ إلى دبّ - بالجر والتنوين - وقد حكى ذلك أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجّه عليكم ، والله أعلم.

۷۲- مسأله : [فعل الأمر معرب أو مبنىّ؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرّى عن حرف المضارعه - نحو افعل - معرب مجزوم.

وذهب البصريون إلى أنه مبنىّ على السكون.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل فى الأمر للمواجه فى نحو «افعل» لتفعل ، كقولهم فى الأمر للغائب «ليفعل» وعلى ذلك قوله تعالى : فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون [يونس : ۵۸] فى قراءه من قرأ بالتاء من أئمه القرّاء ، وذكرت القراءه أنها قراءه النبى صلى الله عليه وسلم من طريق أبىّ بن كعب ، ورويت هذه القراءه عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وأبى عبد الرحمن السلمى وأبى جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وأبى رجاء العطاردىّ وعاصم الجحدرىّ وأبى النّيّاح وقتاده والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقمه بن قيس ويعقوب الحضرمى وغيرهم من القراء. وقد جاء فى الحديث «ولتزرّه ولو بشوكه» أى زرّه ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال فى بعض مغازيه : «لتأخذوا مصافّكم» أى خذوا ، وقال صلوات الله عليه مره أخرى «لتقوموا إلى مصافكم» أى قوموا ، وقال الشاعر :

[۳۴۶](۲) لتقم أنت يا بن خير قريش

فتقضّى حوائج المسلمينا

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۱ / ۶۴ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۹۶۵) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۲۴۹) وأسرار العربيه للمؤلف (ص ۱۲۵).

۲- هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۳۷۹) وأنشده مرتين (فى ص ۲۲۷ و ۵۵۲) ولم يتحدث عنه السيوطى فى شرح شواهده ، ويروى «كى لتقضى حوائج المسلمينا» ويروى «فلتقضى حوائج المسلمينا». وتقول : قضى فلان الشىء ؛ تريد عمله ، وقال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلى : وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تبع مسرودتان : أراد درعين ، والسوابغ : جمع سابغه ، وهى الدرع أيضا ، وفى القرآن الكريم (أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) أى دروعا سابغات. والحوائج : جمع حاجه ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجه ، وكان الأصمعى ينكر هذا الحرف ويدعى أنه مولد ، قال ابن برى «إنما أنكره الأصمعى لخروجه عن قياس جمع حاجه ، والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به وهو حائجه ، وذكر بعضهم أنه سمع حائجه لغه فى الحاجه ، وأما قول الأصمعى إنه مولد فإنه خطأ منه ؛ لأنه قد جاء ذلك فى حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى أشعار العرب الفصحاء ، فمما جاء فى الحديث ما روى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس ، يفزع الناس إليهم فى حوائجهم ، أولئك الآمنون يوم القيامه» ومما جاء فى أشعار العرب الفصحاء قول أبى سلمه

المحاربى : ثممت حوائجى ، ووذأت بشرا فبئس معرس الركب السغاب ثممت - بالثاء المثلثه - : أصلحت. وقال الشماخ : تقطع بيننا الحاجات إلا حوائج يعتسفن مع الجرىء وقال الأعشى : الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائل وقال الفرزدق : ولى ببلاد السند عند أميرها حوائج جمات وعندى ثوابها وقال همیان بن قحافه : حتى إذا ما قضت الحوائجا وملأت حلابها الخلانجا» اه. وقول الشاعر فى البيت المستشهد به «فتقضى» هو بتشديد الضاد فى هذه الروايه نظير ما أنشده ابن خالويه : خليلى إن قام الهوى فاقعدا به لعنا نقضى من حوائجنا رما وفى الروايه الأخرى «كى لتقضى» هو بالتخفيف من مثال رمى يرمى. ثم إن قرأت هذا الفعل بالبناء للمعلوم فى أى الروايتين كنت قد عاملت الفعل المعتل بالياء فى حال النصب كما تعامله فى حال الرفع فقدرت الفتحه على الياء ومن حقها أن تظهر ، وإن قرأته بالبناء للمجهول كانت الفتحه مقدره على الألف ، وكان قوله «حوائج المسلمينا» مرفوعا على أنه نائب الفاعل ، ونرى لك أن تقرأ هذه القراءه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «لتقم» حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر ، وهو الأصل. وقد رجح ابن هشام فى مغنى اللبيب رأى الكوفيين فى هذه المسأله ، قال «وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد ، وأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعه ، وبقولهم أقول : لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يدل على النهى إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله «لتقم أنت ... البيت» وكقراءه جماعه (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول : اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجرده عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت ، وقد أجابوا عن كونها - مع ذلك - أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم ؛ لأنه ليس له حاله غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليته. فإذا ادعى أن أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام ، لا الفعل» وهو كلام دقيق ، وفيه كل ما ذكره المؤلف عنهم وزياده ، فاحرص عليه.

.....

ص: ۴۲۸

وقال الآخر :

[۳۴۷](۱) فلتكن أبعد العداه من

الصّلح من النّجم جاره العيّوق

وقال الآخر :

[۳۴۸](۲) لتبعد إذ نأى جدواك عنّى

فلا أشقى عليك ولا أبالى

۱- النجم : أراد به ههنا الثريا ، والعيوق - بفتح العين وتشديد الياء مضمومه - قال الجوهرى : «نجم أحمر مضىء فى طرف المجرّه الأيمن ؛ يتلو الثريا ، ولا يتقدم ، وأصله فيعول ، فلما التقى الياء والواو والأولى ساكنه صارتا ياء مشدده» اه. وفى قوله «من النجم» إشكال ، فإن «من» التى تدخل على المفضول إنما تلحق أفعل التفضيل إذا كان نكره ، تقول : زيد أشرف منك نسبا ، وأضوأ منك وجها ، فإذا ألحقت أل بأفعل التفضيل أو أضفته لم تأت بمن مع المفضول ، تقول : زيد الأشرف نسبا ، والأضوأ وجها ، وزيد أشرف الناس نسبا ، وأضوأ الناس وجها ، ولا تأتى بمن ، فلا تقول : زيد الأشرف منك نسبا والأضوأ منك وجها ، وزيد أشرف الناس منك وجها ، وزيد أضوأ الناس منك وجها ، ولهذا كان قوله «من النجم» محل كلام كقول الأعشى ميمون : ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزه للكاثر وكقول قيس بن الخطيم الأنصارى : نحن بغرس الودى أعلمنا منا بركض الجياد فى السدف ويمكن أن يتمحل فى بيت الشاهد مثل الذى تمحله النحاه فى بيت الأعشى وبيت قيس ، فيدعى أن «من» هذه ليست متعلقه بأبعد المذكور المضاف إلى «العداه» ولكنها متعلقه بأبعد آخر محذوف ليس مضافا ، وتقدير الكلام على هذا : لتكن أبعد العداه من الصلح أبعد من النجم - الخ ، فأما «من» فى قوله «من الصلح» فليست هى من التى يمتنع لحاقها لأفعل التفضيل المقرون بال أو المضاف ، وذلك لأنها ليست «من» الداخله على المفضول ، والممنوع هو من التى تدخل على المفضول ، ولهذا كان قول الشاعر : فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذم صحيحا لا غبار عليه. ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «فلتكن أبعد - الخ» حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعه المقرون بلام الأمر ، على ما هو الأصل فى هذا المعنى ، وقد ذكرنا مثله فى شرح الشاهد السابق.

۲- الجدوى - بوزن التقوى - العطيه ، والجدا - بالفتح - مثله ، وتقول : جدا عليه يجدى جدى ، وكذلك أجداه : أى أعطاه ، وفلان قليل الجدا على قومه ، وقال أبو العيال الهذلى : بخلت فطيمه بالذى تولينى إلا الكلام ، وقلما تجدينى وقوله «لتبعد» أراد لتهلك فما فى حياتك خير ، ونأى : بعد ، وقوله «فلا أشقى عليك ولا أبالى» يريد إن هلكك يذهب عنى ما أنا فيه من الشقاء بحياتك. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «لتبعد» حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعه المقرون بلام الأمر ، على نحو ما قررناه فى شرح الشاهد السابق.

فثبت أن الأصل فى الأمر للمواجه [فى نحو افعل] أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه فى كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجىء اللام فيه مع كثره الاستعمال فحذفوها مع [٢١٥] حرف المضارعه طلبا للتخفيف ، كما قالوا «أيش» والأصل : أىّ شىء ، وكقولهم «عم صباحا» والأصل فيه : أنعم صباحا ، من نعم ينعم بكسر العين فى أحد اللغتين ، وكقولهم «ويلمّه» والأصل فيه : ويل أمّه ، إلا أنهم حذفوا فى هذه المواضع لكثره الاستعمال ، فكذلك هاهنا : حذفوا اللام لكثره الاستعمال ؛ وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النّهى معرب مجزوم نحو «لا تفعل» فكذلك فعل الأمر نحو «افعل» لأن الأمر ضد النهى ، وهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكما أن فعل النهى معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدره أنك تقول فى المعتلّ «اغز ، وارم ، واخش» فتحذف الواو والياء والألف كما تقول «لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش» بحذف [حرف] العله ؛ فدل على أنه مجزوم بلام مقدره.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى ؛ لأن حرف الجرّ أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجرّ من عوامل الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى» لأنا نقول : قولكم «إن حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف» لا يستقيم على أصلكم ؛ فلا يصلح إلزاما لكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن «ربّ» تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز :

وبلد عاميه أعماؤه

كأنّ لون أرضه سماؤه [٢٣٦]

أى : وربّ بلد ، وإعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر :

* فحور قد لهوت بهنّ عين* [۲۴۰]

أى : فربّ حور ، وإعمالها بعد بل نحو قول الراجز :

[۳۴۹](۱) بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشترى كتانه وجهرمه

أى : بل ربّ بلد ، فأعملتم «ربّ» فى هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرف خفض [۲۱۶] وهذه مناقضه ظاهره ؛ فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ، على أنه قد حكى نقله اللغه عن رؤبه أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : خير عافاك الله ، أى : بخير ، فيعمل [حرف] الخفض مع الحذف.

وكذلك أيضا منعكم إعمال حرف الجزم (۲) مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف فى سته مواضع ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والأمر نحو : ايتنى آتك ، والنهى : لا تفعل يكن خيرا لك ، والدعاء : اللهم ارزقنى بعيرا أحجّ عليه ، والاستفهام : أين بيتك أزرك ، والتمنى : ألا ماء أشربه ، والعرض : ألا تنزل أكرمك ، فأعملتم حرف الشرط مع الحذف فى هذه المواضع كلها لتقديره فيها.

۱- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من كلام رؤبه بن العجاج من أرجوزه طويله يمدح فيها أمير المؤمنين أبا العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وأول هذه الأرجوزه قوله : قلت لزير لم تصله مريمه ضليل أهواء الصبا يندمه والبيت المستشهد به ههنا من شواهد الأشمونى (رقم ۵۷۴) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۱۶۸) وفى شذور الذهب (رقم ۱۶۳) وابن عقيل (رقم ۲۱۹) والبلد يذكّر ويؤنّث ، والتذكير أكثر ، والفجاج : جمع فجّ ، وهو الطريق الواسع ، وقتمه - بفتح القاف والتاء جميعا ، وأصله القتام ، بوزن السحاب ، فخففه بحذف الألف - وهو الغبار ، والجهرم - بوزن جعفر - هو البساط ، وقيل : أصل هذه الكلمه «جهرميه» بياء مشدده كياء الكرسى ، للنسبه إلى جهرم وهى إحدى بلاد فارس ، وإنه حذف ياء النسبه لما يصف نفسه بالقدره على الأسفار وتحمل المشاق ، ويشير إلى أن ناقته جلده قويه على قطع الطرق الوعره والمسالك الصعبه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «بل بلد» حيث جر النكره بعد بل برب المحذوفه ، وأصل الكلام «بل رب بلد» وانظر الشاهد رقم ۲۳۹ السابق ، ومثل هذا الشاهد قول رؤبه بن العجاج أيضا : بل بلد ذى صعد وأصباب تخشى مراديه وهجر دواب

۲- فى الأوروبيه «إعمال حرف الجر مع الحذف» محرفا عما أثبتناه.

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

[٣٥٠](١) محمّد تفد نفسك كلّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا

والتقدير فيه : لتفد نفسك ، فحذف اللام وأعملها فى الفعل الجزم ، وقال الشاعر :

[٣٥١](٢) فقلت ادعى وأدع ؛ فإنّ أندى

لصوت أن ينادى داعيان

١- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٤٠٨) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٩٤٢) والمؤلف فى أسرار العربيه (ص ١٢٥) ورضى الدين فى باب جوازم المضارع من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ٦٢٩) وابن الناظم فى باب الجوازم من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (٤ / ٤١٨) وقد اختلف العلماء فى نسبه هذا البيت ؛ فنسبه الرضى فى باب فعل الأمر (٢ / ٢٤٩) إلى حسان بن ثابت ، وهو غير موجود فى ديوانه ، ونسبه ابن هشام فى شذور الذهب إلى أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، قال البغدادى «وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل : هو للأعشى» اه «وهو عجيب غايه فى العجب ، والتبال : سوء العاقبه ، وأصله الوبال - بالواو - فأبدلت الواو تاء ، والمعنى : إذا خفت وبال أمر أعددت له ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «تفد» فإن سيبويه رحمه الله - كالكوفيين - خرج هذه الكلمه فى هذا البيت على أن الأصل «لتفد» بلام الأمر مكسوره وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسره داله عليها ، ثم حذفت اللام وبقى الفعل على ما كان عليه معها ، قال سيبويه «واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل مضمره ، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمره ، قال الشاعر : محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا وإنما أراد لتفد» اه. وقال الأعلم «الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى قوله تفد ، والمعنى لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضروره ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجرّ لا يضمر» يريد أن حرف الجرّ لا يعمل وهو محذوف ، مع أنه أقوى من الجازم ، وإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفا فلأن لا يعمل الأضعف محذوفا من باب الأولى. وقد خرجه قوم تخريجا آخر ، فذهبوا إلى أن «تفد» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفه للتخفيف اجتزاء بكسر ما قبلها للدلاله عليها ، وكأنه قال : محمد تفدى نفسك كل نفس ، ثم حذف الياء مضطرا ليقيم وزن البيت ، واكتفى بالكسره التى قبلها ، وقد قرر المؤلف أن العرب قد تحذف حروف المد واللين وتكتفى بالحركات التى قبلها لأنها مجانسه لها ، وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٥٤ ثم انظر الشاهد ٢٨٣.

٢- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٤٢٦) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٤٨) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وفى شذور الذهب (رقم ١٥٤) والأشمونى (رقم ١٠٣٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٧) وقد اختلف العلماء فى نسبه هذا البيت ، فنسبه سيبويه إلى الأعشى ، وقال الأعلم «ويروى للحطيئه» والصحيح أن البيت من كلمه عده أبياتها ثلاثه عشر بيتا لدثار بن شيبان النمرى ، أحد بنى النمر بن قاسط ، وهذه القصيده مما رواه أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته (ق ٣ ص ٦) وكل من ذكرنا من النحاه من

سيبويه إلى آخرهم رووا «ادعى وأدعو إن أندى» ولكن ابن الشجرى روى «ادعى وأدع فإن أندى» كما روى المؤلف ، وأندى : أفعل تفضيل من قولهم «ندى صوت فلان يندى ندى - من مثال فرح يفرح فرحا» إذا ارتفع وبعد. ومحل الاستشهاد من البيت قوله «وأدع» فإن المؤلف أنشده على لسان الكوفيين على أن الشاعر أراد «ولأدع» بلام الأمر وبجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضمه قبلها دليل عليها ، وهذا يدل على أن العرب لا ترى مانعا من أن تحذف الحرف الجازم للمضارع وتبقى عمله ، على خلاف ما ذهب إليه البصريون من أن ذلك لا يجوز ، وأما النحاه الذين رووا «وأدعوا» ومنهم سيبويه - فإنهم يستدلون بهذه العباره على أن الفعل المضارع ينصب فى جواب الأمر بعد الواو ، كما انتصب المضارع المقترن بهذه الواو بعد النهى فى قول أبى الأسود الدؤلى ، ونسبه سيبويه (١ / ٤٢٤) إلى الأخطل : لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم ومثل بيت الشاهد - فى حذف لام الأمر وبقاء المضارع مجزوما بعد حذفه - قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن الناظم فى شرح الألفيه ، وشرحه العينى «٤ / ٤٢٠) : فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيب فإنه أراد : ولكن ليكن للخير منك نصيب ، فحذف لام الأمر وأبقى المضارع - وهو «يكن» - مجزوما كما كان واللام مقترنه به.

أراد «ولأدع» وقال الآخر :

[۳۵۲][(۱)]على مثل أصحاب البعوضه فاخمشى

لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى

ص: ۴۳۳

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۴۰۹) وأنشده ابن منظور (ب ع ض) وكلاهما نسبه لمتمم بن نويره. والبعوضه : اسم مكان بعينه ، كانت فيه موقعه قتل فيها جماعه من قومه. ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «أو يبك» وللعلماء فى تخريج هذه الكلمه رأيان ، الأول : أن «يبك» مجزوم بلام أمر محذوفه ، وأصل الكلام «أو ليبك» فحذف لام الأمر وأبقى عملها ، على نحو ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق وبهذا يستدل الكوفيون على أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع فى كلام العرب ، والتخريج الثانى : أن «يبك» مجزوم حملا على معنى «فأخمشى» لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال «على مثل أصحاب البعوضه فلتخمشى وجهك أو يبك من بكى» والبصريون يرون هذا الوجه أقرب مأخذا وأيسر طريقا من الوجه الأول ؛ لأنه يخلصهم من استشهاد الكوفيين بالبيت ويبقى لهم ما أصلوه من القاعده التى تقول : إن حذف حروف الجزم وبقاء عملها وحذف حروف الجر وبقاء عملها لا يجوز ؛ لأنها عوامل ضعيفه. ونظير هذا البيت ما أنشده سيبويه (۱ / ۴۰۹) ونسبه لأحيحه بن الجلاح : فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعته ويجهد كل جهد والاستشهاد به فى قوله «ويجهد» فإنه جزمه بتقدير لام أمر ، وأصل العباره «وليجهد» فحذف اللام ، وأبقى الفعل مجزوما كما كان واللام مقترنه به ، وسيبويه يقول «واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا فى هذه الأفعال المضارعه للأسماء ، كما أن الجر لا يكون إلا فى الأسماء ، والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، فليس للاسم فى الجزم نصيب ، وليس للفعل فى الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر ، شبهه بإضمارهم ربّ وواو القسم فى كلام بعضهم» اه كلامه.

أراد «ليبك» وقال الآخر :

[٣٥٣](١) من كان لا يزعم أنّى شاعر

فيدن منّى تنهه المزاجر

أراد «فليدن» فحذف اللام وأعملها فى الفعل الجزم ، وهذا كثير فى أشعارهم ، وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف فى هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثره الاستعمال.

وكذلك أيضا منعكم إعمال سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أنّ أن الخفيفه المصدريه تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جوابا للسته الأشياء التى جوزتم فيها إعمال إن الخفيفه الشرطيه مع الحذف ، نحو : ايتنى فآتيك ، ولا تفعل فيكون خيرا لك ، واللهم ارزقنى بعيرا فأحجّ عليه ، وأين بيتك فأزورك ، وألا [٢١٧] ماء فأشربه ، وألا تنزل فأكرمك ، وكذلك تعملونها مع الحذف بعد الفاء فى جواب النفى نحو : ما أنت صاحبى فأعطيك ، وكذلك أيضا تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وبعد «أو» نحو : لأشكونّك أو تعتبنى ، وبعد لام كى نحو : جئتك لتكرمنى ، وبعد لام الجحود نحو : ما كنت لأفعل ذلك ، وبعد حتى نحو : سرت حتى أدخلها ، قال الله تعالى : (حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ) [التوبه : ٦] وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبه للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهى من عوامل الأفعال وإن الجازمه للفعل فى المواضع التى بيّناها مع الحذف وهى من عوامل الأفعال جاز أن تعمل اللام الجازمه للفعل مع الحذف لكثره الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال.

١- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (ز ج ر) ولم يعزهما ، وتقول : دنا فلان من فلان يدنو ، تريد قرب يقرب ، وزجره : منعه ، وأراد بالمزاجر الأسباب التى من شأنها أن تمنعه وتنهره وتنهاه. ومحل الاستشهاد من البيت قوله «فيدن منى» فإن أصله - فيما زعم الكوفيون ومن استشهد بهذا البيت - «فليدن منى» بلام أمر مقترنه بفعل مضارع مجزوم بحذف الواو والضمه قبلها دليل عليها ، فحذف الراجز لام الأمر وأبقى الفعل المضارع على جزمه الذى كان عليه واللام مقترنه به. وروايه ابن منظور فى البيت «فليدن منى تنهه» بلام الأمر ، وقال بعد إنشاده «ويروى : من كان لا يزعم أنى شاعر فيدن منى ، أراد فليدن ، فحذف اللام ، وذلك أن الخبن فى مثل هذا أخف على ألسنتهم ، والإتمام عربى» اه.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إنّ نزال مبنىّ لأنه قام مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيّا وإلا لما بنى ما قام مقامه» لأنا نقول : إنما بنى نزال لتضمّنه معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نزال اسم انزل ، وأصله لتنزل ، فلما تضمن معنى اللام كتضمن أين معنى حرف الاستفهام ، وكما أن أين بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ؛ فكذلك بنيت نزال لتضمنها معنى اللام.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنىّ على السكون لأن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنيه ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحه لمشابهه مّا بالأسماء ، ولا مشابهه بوجه مّا بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيا على أصله فى البناء.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبنىّ أنّا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال - كنزال ، وتراك ، ومناع ، ونعاء ، وحذار ، ونظار - مبنىّ ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ؛ فنزال ناب عن انزل ، وتراك ناب عن اترك ، ومناع ناب عن امنع ، ونعاء ناب عن انع ، وحذار ناب عن أحذر ، ونظار ناب عن انظر ، قال زهير :

[٣٥۴](١) ولأنت أشجع من أسامه إذ

دعيت نزال ولجّ فى الذّعر

١- هذا البيت من قصيده لزهير بن أبى سلمى المزنى (د ٨٨ - ٩٥) يمدح فيها هرم بن سنان المرى ، وانظر الشاهد رقم ٢٣٢ الذى مضى فى المسأله ۵۴ ، وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴٩۵ و ۵١۴) ورضى الدين فى باب أسماء الأفعال من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ۶١) وأنشده ابن منظور (ن ز ل) معزوا إليه ، وأسامه : علم جنسى على الأسد ، ووقع فى روايه سيبويه «ولنعم حشو الدرع أنت» يريد أنت شجاع مقدام إذا لبست الدرع فكنت حشوها واشتدت الحرب فتنادى الأبطال : نزال ، وصار الناس من الذعر فى مثل لجه البحر ، و «نزال» اسم فعل أمر معناه انزل ، ومن حقه ألا يقع فى مواقع الإعراب ، فلا يكون فاعلا ولا نائب فاعل ولا مفعولا به ولا غير ذلك ، وذلك بسبب أن الفعل وما كان اسما له لا ينبغى أن يقع هذه المواقع ، إلا أنه قد يقصد لفظه على طريق الحكايه ، وحينئذ يقع فى مواقع الإعراب المختلفه ، وقد وقع هذا اللفظ فى هذا البيت نائب فاعل ، وقد أنث له الفعل بالتاء ليدل على أنه مؤنث ، ونظير ذلك ما ورد فى قول زيد الخيل : وقد علمت سلامه أن سيفى كريه كلما دعيت نزال فقد وقع لفظ «نزال» نائب فاعل فى هذا البيت وأنث له الفعل كما فى البيت المستشهد به ، وبنى فى كل من البيتين على الكسر لما سنذكره فى شرح الشاهد الآتى.

أراد انزل ، وأنثها لأنها بمنزله النّزله ، وقال الآخر :

[٣٥٥](١) [٢١٨]عرضنا نزال فلم ينزلوا

وكانت نزال عليهم أطم

وقال الآخر :

[٣٥٦](٢) فدعوا نزال فكنت أوّل نازل

وعلام أركبه إذا لم أنزل

١- هذا البيت من كلام جريبه الفقعسى ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ل) وعزاه إليه ، وقد فسرنا «نزال» فى البيت السابق بما يغنى عن الإعاده ، و «أطم» أفعل تفضيل من قولهم «طم الأمر» أى تفاقم ، وأصله قولهم «طم الماء طما وطموما» أى غمر ، و «طم البحر» أى غلب سائر البحور ، وقد وقع لفظ «نزال» فى هذا البيت فى موقعين من مواقع الإعراب ، الأول : وقع فيه مفعولا به ، وذلك قوله «عرضنا نزال» والثانى : وقع فيه اسما لكان ، وذلك قوله «وكانت نزال» وذلك كله لأنه قصد اللفظ على ما بيّناه فى شرح الشاهد السابق ، قال ابن السراج : اعلم أنه لا يبنى على مثال فعال من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفه معدول عن جهته ، وإنما بنى على الكسر لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول للمرأه : أنت فعلت ، وإنك فاعله ، وكان أصل هذا - إذا أردت به الأمر - السكون ، فحركته لالتقاء الساكنين ، وجعلت الحركه الكسره للتأنيث ، وذلك قولك : نزال ، وتراك ؛ ومعناه انزل واترك ، فهما معدولان عن المتاركه والمنازله ، قال الشاعر تصديقا لذلك : ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ، ولج فى الذعر فقال «دعيت» لما ذكرت لك من التأنيث» اه كلامه.

٢- هذا البيت من كلام ربيعه بن مقروم الضبى ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ل) ثانى بيتين من غير عزو ، وأولهما قوله : ولقد شهدت الخيل يوم طرادها بسليم أوظفه القوائم هيكل والأوظفه : جمع وظيف - بوزن رغيف وأرغفه - والوظيف : مستدقّ الذراع والساق من الخيل والإبل ، والهيكل : الفرس الطويل علوا وعدوا ، وهو الضخم من كل الحيوان ، وقال امرؤ القيس فى معلقته : وقد أغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل قال ابن منظور فى تفسير بيت ربيعه «وصف فرسه بحسن الطراد فقال : وعلام أركبه إذا لم أنازل الأبطال عليه؟ وكذلك قول الآخر : فلم أذخر الدهماء عند الإغاره إذا أنا لم أنزل إذا الخيل جالت؟ فهذا بمعنى المنازله فى الحرب والطراد لا غير ، ويدل على أن نزال فى قوله «فدعوا نزال» بمعنى المنازله دون النزول إلى الأرض قوله : * وعلام أركبه إذا لم أنزل؟ * أى لماذا أركبه إذا لم أقاتل عليه؟ أى فى حين عدم قتالى عليه؟ وإذا جعلت نزال بمعنى النزول إلى الأرض صار المعنى : وعلام أركبه حين لم أنزل إلى الأرض؟ ومعلوم أنه حين لم ينزل هو راكب ، فكأنه قال : وعلام أركبه فى حين أنا راكب؟» اه. ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله «فدعوا نزال» حيث أوقع لفظ «نزال» فى موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه فى شىء من مواقع الإعراب ؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع فى شىء منها ، وقد بيّنا لك ذلك فى شرح الشواهد السابقه.

وقال الآخر :

[۳۵۷](۱) تراكها من إبل تراكها

أما ترى الموت لدى أوراكها

أراد «اتركها» وقال الآخر :

[۳۵۸](۲) مناعها من إبل مناعها

أما ترى الموت لدى أرباعها

أراد «امنعها» وقال جرير :

[۳۵۹](۳) نعاء أبا ليلى لكلّ طمرّه

وجرداء مثل القوس سمح حجولها

۱- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه (۲ / ۳۷) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۵۱۵) ولم يعزهما واحد منهما إلى قائل معين ، وقد أنشدهما ابن منظور (ت ر ك) وعزاهما إلى طفيل بن يزيد الحارثى ، وتراك : اسم فعل أمر بمعنى اترك ، وهو مبنى على الكسر لما ذكرنا فى شرح الشاهد ۳۵۵ ، وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار كما يكون فى فعل الأمر ، والضمير البارز المتصل فى محل نصب به. ومحل الاستشهاد قوله «تراكها» حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف اسم فعل أمر ، وبناه على الكسر ، على ما بيّناه فى شرح الشواهد السابقه.

۲- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيبويه (۲ / ۳۶) وابن يعيش فى شرح مفصل الزمخشرى (ص ۵۱۵) ولم يعزهما واحد منهما لقائل معين ، ومناع : اسم فعل أمر بمعنى امنع ، والأرباع : جمع ربع ، وهو المنزل والدار بعينها ، والوطن متى كان وبأى مكان كان ، ويجمع أيضا على أربع ورباع وربوع. ومحل الاستشهاد به قوله «مناعها» حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف اسم فعل أمر ، وبناه على الكسر ، على نحو ما بيّناه فى شرح الشواهد السابقه.

۳- هذا البيت من شواهد سيبويه (۲ / ۳۷) ونسبه إلى جرير بن عطيه ، ووافق الأعلم على هذه النسبه ، ولكنى لم أجده فى ديوان جرير ، ونعاء : اسم فعل أمر معناه انع ، أى اذكر خبر موته والفجيعه فيه ، والطمره - بكسر الطاء والميم جميعا ، وتشديد الراء مفتوحه - الخفيفه السريعه من الخيل ، والجرداء : القصيره الشعر ، وهذان من الأوصاف التى توصف بها عتاق الخيل ، وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال ، يريد أنه كان يجهدها فى الحرب والإغارات حتى هزلت ، وقوله «سمح حجولها» الحجل : القيد ، يريد أنها مذلله خاضعه للتقييد ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «نعاء أبا ليلى» حيث استعمل فيه اسم الفعل المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف - وهو نعى - وجاء به على وزن فعال ، وبناه على الكسر ، وقد أضمر فيه فاعله كما يضمر فى فعل الأمر

الـذى بمعنـاه ، ونصب به المفعول – وهو قوله «أبا ليلى» – لأن فعل الأمر الـذى هو بمعناه يصل إلى المفعول به بنفسه ، والمؤلف يريد أن يسـتدل بهذا ونحوه على أن الأسماء التى على وزن فعال الداله على الأمر مبنيه على الكسر فى لسان العرب ، وقد بيّنا عله ذلك فى شرح الشواهد السابقه.

أراد «انع» وقال الآخر :

[٣٦٠](١) نعاء ابن ليلى للسّماحه والنّدى

وأيدى شمال باردات الأنامل

أراد «انع» وقال الكميت :

[٣٦١](٢) نعاء جذاما غير موت ولا قتل

ولكن فراقا للدّعائم والأصل

أراد «انع جذاما» وقال الآخر ، وهو أبو النجم :

[٣٦٢](٣) * حذار من أرماحنا حذار*

١- هذا البيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧) ولم يعزه ، ولا عزاه الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، ونعاء : أى انع ، أى اذكر خبر موته والفجيعه فيه ، والسماحه : الجود ، والندى : الكرم ، وقوله «وأيدى شمال باردات الأنامل» أحسن ما يحمل عليه هذا الكلام أن تكون الواو للحال ، وأيدى شمال : مبتدأ ، وباردات الأنامل : خبره ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، أى اذكر خبر موت ابن ليلى للجود والكرم فى حال كون أيدى الشمال باردات الأنامل ، أى ليكن ذكرك إياه عند برد ريح الشمال لأنه هو الذى كان يغيث من هذا البرد ، وخص الشمال لأنها أبرد الرياح ، ولأنها هى التى يأتى معها القحط والجدب ؛ فعندها تظهر حاجه المحتاجين الذين كان يقوم عليهم ، وخص الأنامل - وهى أطراف الأصابع - لأن البرد يسرع إليها. والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «نعاء ابن ليلى» والكلام فيه كالكلام فيما قبله.

٢- هذا البيت للكميت بن زيد كما قال المؤلف ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصّل (ص ٥١٥) وقد أنشده ابن منظور (ن ع ا) وكلاهما نسبه إلى الكميت. ونعاء : معناه انع ، والأصل فيه ذكر خبر موته والفجيعه فيه ، وكانوا فى جاهليتهم إذا مات منهم ميت له خطر وقدر ركب راكب وجعل يسير فى الناس ويرد عليهم محلاتهم وهو يقول «نعاء فلانا» أى أظهر خبر وفاته ، وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عما كان أهل الجاهليه يصنعونه ، والدعائم : جمع دعامه ، وأصله أن يميل شىء فتدعمه بخشبه أو نحوها لتقيمه ، وسموا سيد القوم دعامه ، من ذلك ، لأنه الذى يقيم ما اعوج من أمورهم. يقول : انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعه فيهم ، ولكن لا تذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا ، ولكن لأنهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «نعاء جذاما» حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذا من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف ، وبناه على الكسر ، والكلام فيه كالكلام فيما مضى من الشواهد.

٣- هذا البيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧) وقد نسبه إلى أبى النجم الفضل بن قدامه العجلى ، وقد أنشده ابن منظور (ح ذ ر) وأنشده بعده : * أو تجعلوا دونكم وبار* ونسبهما إليه ، وحذار : اسم فعل أمر معناه احذر ، واشتقاقه من الحذر ، ووبار : أرض

كانت من مساكن عاد بين اليمن ورمل يبرين ، فلما أهلك الله عادا صارت خرابا لا يتقاربها أحد من الناس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «حذار» وهو اسم لفعل الأمر وواقع موقعه ، وكان حقّه السكون لأن فعل الأمر مبنىّ على السكون ، إلا أنه حرّك للتخلص من التقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث والكسره والياء مما يخص به المؤنث نحو قولك «أنت تذهبين» كسره التاء فى «أنت» داله على المؤنث والياء فى «تذهبين» داله على المؤنث ، وربما نونه بعضهم كما فى قول الشاعر : حذار حذار من فوارس دارم أبا خالد من قبل أن تتندما فنوّن «حذار» الثانيه ولم يكن ينبغى له ذلك ، غير أنه اضطر إلى ذلك ليتم به الوزن.

أراد «احذر» وقال رؤبه :

[۳۶۳](۱) * نظار کی أرکبها نظار*

أراد «انظر» فلو لم یکن فعل الأمر مبنیا وإلا لما بنی ما ناب منابه ، وما ذکره الکوفیون علی هذا فسنذکر فساده فی الجواب عن کلماتهم فی موضعه إن شاء الله تعالی.

أما الجواب عن کلمات الکوفیین : أما قولهم «إن الأصل فی افعل لتفعل» قلنا : لا نسلم ، قولهم «کما قالوا للغائب : لیفعل» قلنا : فکان یجب أن لا یجوز حذف اللام منه ، کما لا یجوز فی الغائب ، قولهم «إنما حذفت فی الأمر للمواجه لکثره الاستعمال» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو کان الأمر کما زعمتم لوجب أن یختص [۲۱۹] الحذف بما یکثر استعماله دون ما یقل استعماله - نحو : احرنجم واعرنزم ، واعلوّط ، واخروّط ، واسبطرّ ، واسبکرّ - وما أشبه ذلک من الأفعال ؛ لأن الحذف لکثره الاستعمال إنما یختص بما یکثر فی الاستعمال ، ألا تری أنهم قالوا فی «لم یکن» : لم یک ؛ فحذفوا النون لکثره الاستعمال ، ولم یقولوا فی «لم یصن» : لم یص ، ولا فی «لم یهن» : لم یه ، لأنه لم یکثر استعماله ، وقالوا فی «لم أبال» : لم

۱- هذا البیت من کلام رؤبه بن العجاج ، وهو من شواهد سیبویه (۲ / ۳۷) ونسبه إلی رؤبه ، ووافق الأعلم علی هذه النسبه. ونظار : اسم فعل أمر بمعنی انظر ، أی انتظر ، تقول : نظرته أنظره - من مثال نصرته أنصره - وانتظرته أنتظره ، وأنظرته أنظره ، کله بمعنی واحد ، وقرىء فی قوله تعالی : (انْظُرُونا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِکُمْ) بقطع الهمزه علی أنه من مثال أکرم وبوصل الهمزه علی أنه ثلاثی من باب نصر ، وقیل فی التفسیر : إن المعنی علی القراءتین انتظرونا ، وقال عمرو بن کلثوم : أبا هند فلا تعجل علینا وأنظرنا نخبرک الیقینا ومحل الاستشهاد من البیت قوله «نظار» فإنه اسم فعل أمر مبنی علی الکسر ، والقول فیه کالقول فیما سبق من الشواهد ، والعله کالعله.

أبل ؛ فحذفوا الكسره لكثره الاستعمال ، ولم يقولوا فى «لم أوال» : لم أول ، ولا فى «لم أعال» : لم أعل ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وكذلك قالوا فى «أىّ شىء» : أيش - بالشين معجمه - لكثره استعماله ، ولم يقولوا فى «أىّ سىء» : أيس - بالسين غير معجمه - لقله استعماله ، وقالوا «عم صباحا» فى أنعم صباحا ؛ لكثرته ، ولم يقولوا «عم بالا» فى انعم بالا ؛ لقلّته ، وقالوا «ويلمّه» فى : ويل أمّه ، ولم يقولوا فى «ويلخته» فى ويل أخته ؛ لقلته ، فلما حذفت اللام وحرف المضارعه فى محل الخلاف من جميع الأفعال التى تكثر فى الاستعمال والتى تقل فى الاستعمال دل على أن ما ادّعوه من التعليل ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا. ثم نقول : إن عله وجود الإعراب فى الفعل المضارع وجود حرف المضارعه ، فما دام حرف المضارعه ثابتا كانت العله ثابته ، وما دامت العله ثابته سليمه عن المضارعه كان حكمها ثابتا ؛ ولهذا كان قوله تعالى : (فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) [يونس : ١٠] معربا ، وقوله صلوات الله عليه «ولتزرّه» و «لتأخذوا» و «لتقوموا» وما أشبهه معربا لوجود حرف المضارعه ، ولا خلاف فى حذف حرف المضارعه فى محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعه - وهو عله وجود الإعراب فيه - فقد زالت العله ؛ فإذا زالت العله زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا.

وأما قولهم «إن فعل النهى معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره» قلنا : حمل فعل الأمر على فعل النهى فى الإعراب غير مناسب ؛ فإن فعل النهى فى أوله حرف المضارعه الذى أوجب للفعل المشابهه بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معربا [٢٢٠] وأما فعل الأمر فليس فى أوله حرف المضارعه الذى يوجب للفعل المشابهه بالاسم ؛ فيستحق أن لا يعرب ؛ فكان باقيا على أصله فى البناء.

والذى يدلّ على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع فى نحو «إنّ زيدا ليقوم» كما تقول «إنّ زيدا لقائم» لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى ، وإن كان الماضى أقوى من فعل الأمر بدلاله الوصف به ، والشرط به ، وبنائه على حركه تشبه حركه الإعراب [و] بدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت ، كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضى لا تدخله هذه اللام مع وجود شبه مّا بالأسماء فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبه مّا بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخله دلّ على أنه لا مشابهه بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهه كان مبنيّا على أصله.

وأما قولهم «إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو : اغز ، وارم ، واخش ، كما تحذفها من نحو : لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش» قلنا : إنما حذفت هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملا للفعل المعتلّ على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح ، كقولك «لم يفعل وافعل يا فتى» وإن كان أحدهما مجزوما والآخر ساكنا سوّى بينهما فى الفعل المعتل ، وإنما وجب حذفها فى الجزم لأن هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها ، وهى مركّبه منها فى قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذه منها فى قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهه بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف فى المعتل للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملا للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملا للفرع على الأصل.

والذى يدل على صحه ما ذكرناه وأنه ليس مجزوما بلام مقدره أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى.

قولهم «إنكم تذهبون إلى أن ربّ تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء [٢٢١] وبل» قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما بقى من هذه الأحرف دليلا على ما ألقى وبيانا عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلا عليه وبيانا عنه جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابه فى حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه حذف وليس فى اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه ، فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم «إنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف فى سته مواضع ، وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلم حذف حرف الشرط فى هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التى هى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض النحويين ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقدير حرف الشرط لكان ذلك يؤدى إلى محال ، ألا ترى أنك إذا قلت «ايتنى آتك» كان الأمر بالإتيان موجبا للإتيان ، وإذا قلت «لا تفعل يكن خيرا» كان النهى عن الفعل موجبا للخير ، وإذا قلت «اللهم ارزقنى بعيرا أحجّ عليه» كان الدعاء بالرزق موجبا للحج ، وإذا قلت «أين بيتك أزرك» كان الاستفهام عن بيته موجبا للزياره ، وإذا قلت «ألا

ماء أشربه» كان التمنّى للماء موجبا للشرب ، وإذا قلت «ألا تنزل عندنا أكرمك» كان العرض موجبا للكرامه ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجبا للإتيان ، وإنما يوجبه الإتيان ؛ والنهى عن الفعل لا يكون موجبا للخير ، وإنما يوجبه الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون موجبا للحج ، وإنما يوجبه الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجبا للزياره ، وإنما يوجبه التعريف ، والتمنى للماء لا يكون موجبا للشرب ، وإنما يوجبه وجوده ، والعرض بالنزول لا يكون موجبا للكرامه ، وإنما يوجبه النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدّر ، وأن التقدير : ايتنى فإنك إن تأتنى آتك ، ولا تفعل فإنك إن لا تفعل يكن خيرا لك ، واللهم ارزقنى بعيرا فإنك إن ترزقنى بعيرا أحجّ عليه ، وأين بيتك فإنك إن تعرّفنى بيتك أزرك ، وألا ماء فإن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تنزل أكرمك ؛ فدل على أن [٢٢٢] هذا الوجه الذى ذكره بعضهم عن تعرّى الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح.

والوجه الثانى : وهو الصحيح - أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنما حذف لدلاله هذه الأشياء عليه ، فصار فى حكم الثابت على ما بيّنا فى حذف ربّ.

وأما قولهم «إن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيرا ، وأنشدوا الأبيات التى رووها» فنقول : أما قوله :

محمّد تفد نفسك كلّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا [٣٥٠]

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته - وهو الصحيح - فنقول : قوله «تفد نفسك» ليس مجزوما بلام مقدره ، وليس الأصل فيه لتفد نفسك ، وإنما الأصل : تفدى نفسك ، من غير تقدير لام ، وهو خبر يراد به الدعاء ، كقولهم : غفر الله لك ، ويرحمك الله ، وإنما حذف الياء لضروره الشعر اجتزاء بالكسره عن الياء ، كما قال الأعشى :

وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه

ويصرن أعداء بعيد وداد [٢٤٧]

أراد «الغوانى» فاجتزأ بالكسره عن الياء ، وقال الآخر :

[٣٦٤](١) فما وجد النّهدىّ وجدا وجدته

ولا وجد العذرىّ قبل جميل

١- النهدى : المنسوب إلى نهد - بفتح النون وسكون الهاء - وهى قبيله من قبائل اليمن يرجع نسبها إلى قضاعه ، فهى نهد بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعه ، والعذرى : المنسوب إلى عذره - بضم العين وسكون الذال المعجمه -

وهى قبيله عظيمه من قبائل العرب يرجع نسبها إلى قضاعه أيضا ، فهى : عذره بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعه ، ومن بنى عذره جميل بن عبد الله بن معمر صاحب بثينه ، ومنهم أيضا عروه بن حزام بن مالك صاحب عفراء ، ومنهم مجنون بنى عامر صاحب ليلى ، والاستشهاد فى هذا البيت بقوله «قبل» فإنه يروى بكسر اللام وأصله «قبلى» فحذف ياء المتكلم مكتفيا بالكسره التى قبلها للدلاله عليها ، ولو أنه قال «قبل» بضم اللام على حذف المضاف إليه ونيّه معناه لاستقام له الوزن وسلم من كل شىء ، فقد كان متمكنا من أن يأتى بالبيت على وجه لا ضروره فيه ، وذلك يدلّ على أن حذف حرف العله لدلاله الحركه عليه أمر هيّن عندهم لا يرون به بأسا ، وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٥٤ التى مضت فى المسأله ٥٦ ثم انظر الشاهد ٢٧٤ والشاهد ٢٨٣ فى المسأله ٦٢.

أراد «قبلى» وقال الآخر :

[۳۶۵][(۱)] وطرت بمنصلى فى يعملات

دوامى الأيد يخبطن السّريحا

أراد «الأيدى». وقال خفاف بن ندبه السلمى :

[۳۶۶][(۲)] كنواح ريش حمامه نجديّه

ومسحت باللّثتين عصف الإثمد

أراد «كنواحى» فاجتزأ بالكسره عن الياء كما يجتزئون بالضمه عن الواو وبالفتحه عن الألف ، فاجتزاؤهم بالضمه عن الواو كقولهم فى قاموا «قام» وفى كانوا «كان» قال الشاعر :

فلو أن الأطبّا كان حولى

وكان مع الأطبّاء الأساه [۲۴۵]

إذا ما أذهبوا ألما بقلبى

وإن قيل : الأطبّاء الشّفاه

أراد «كانوا» فاجتزأ بالضمه عن الواو.

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۹) ولم يعزه ولا عزاه الأعلم إلى قائل معين ، والمتصل - بضم الميم والصاد بينها نون ساكنه - السيف ، واليعملات : جمع يعمله ، وهى الناقه القويه على العمل ، وقوله «دوامى الأيد» إشاره إلى أنه كان فى سفر وأن نوقه قد حفين لإدمان السير ودميت أخفافهن ، والسريح : جلود أو خرق تشد على أخفاق الناقه ، وصف أنه عقر نوقه بسيفه للأضياف مع شده حاجته إليهن لكونه مسافرا ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «دوامى الأيد» حيث حذف الياء اكتفاء بالكسره قبلها ، وأصله «دوامى الأيدى».

۲- هذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (۱ / ۹) ونسبه إلى خفاف بن ندبه السلمى - وصف الشاعر شفتىّ امرأه فشبهها بنواحى ريش الحمامه فى رقتهما ولطافتهما ، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمره فكأنها مسحت بالإثمد ، وعصف الإثمد : ما سحق منه ، وخص الحمامه النجديه لأنه يريد الحمام الورق وهى تألف الجبال ، ولا تألف الفيافى والسهول ، والنجديه : المنسوبه إلى النجد ، وهو ما ارتفع من الأرض ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «كنواح» فإنه أراد أن يقول «كنواحى ريش حمامه» فلم يتهيأ له أن يقيم

وزن البيت مع الياء فحذفها اكتفاء بالكسره التى قبلها للدلاله عليها.

واجتزاؤهم بالفتحه عن الألف نحو ما أنشدوا :

[٢٢٣]فلست بمدرك ما فات منّى

بلهف ولا بليت ولا لو انّى [٢٤٥]

أراد «بلهفا» فاجتزأ بالفتحه عن الألف ، كما قال رؤبه :

وصّانى العجّاج فيما وصّنى* [٢٨٣]

أراد «فيما وصانى» فاجتزأ بالفتحه عن الألف.

واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير فى كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى.

ثم لو صح أن التقدير فيه «لتفد» كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضروره الشعر. وما حذف للضروره لا يجعل أصلا يقاس عليه.

وأما قوله :

* فقلت ادعى وأدع فإنّ أندى* [٣٥١]

فإنه قد روى :

* ... ادعى وأدعو إنّ أندى* [٣٥١]

بإثبات الواو فى «أدعو» وحذف الفاء من «إن» فلا يكون فيه حجه ، ولئن صح ما رووه فهو محمول على ضروره الشعر كما بيّنا فى البيت الأول ، وهو الجواب عن قول الآخر :

* ... أو يبك من بكى* [٣٥٢]

وعن قول الآخر :

* فيدن منّى تنهه المزاجر* [٣٥٣]

والذى يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازنى قال : جلست فى حلقه الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد :

من كان لا يزعم أنّى شاعر

فيدن منّى تنهه المزاجر [٣٥٣]

فقلت له : لم جاز فى الشعر ولم يجز فى الكلام؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون فى الشعر ، لا فى اختيار الكلام ، بالإجماع.

وأما ما رووه عن رؤبه من قوله «خير» فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذى لا يعرّج عليه ، ولهذا أجمع النحويون قاطبه على أنه لا يجوز [٢٢٤] فى جواب من قال «أين تذهب» أن يقال : زيد ، على تقدير إلى زيد ، وفى امتناع ذلك

بالإجماع دليل على أنه من النادر الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه.

وأما قولهم «إنكم تـذهبون إلى أن «أن» الخفيفه المصدريه تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كى ولام الجحود وحتى ، وإذا جـاز لكم أن تعملوهـا مع الحـذف وهى من عوامـل الأفعـال كـذلك يجوز لنـا أن نعمـل اللام مع الحـذف وهى من عوامل الأفعال» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحـدهما : إنما جاز حـذفها لأن هـذه الأحرف داله عليها ، فصارت فى حكم ما لم يحـذف ، على ما بيّنا فى حـذف ربّ وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما.

والوجه الثانى : أنه لو كانت اللام الجازمه للفعل محذوفه كما تحذف أن لكان يجب أن يلقى حرف المضارعه فيقال «تفعل» فى معنى لتفعـل ، كمـا بقى حرف المضـارعه مع حـذف أن بعـد الفـاء والواو وأو ولام الجحود ولام كى وحتى ، فلما حـذف هاهنا حرف المضارعه فقيل «افعل» دل على أن ما ذهبوا إليه قياس باطل لا أصل له ولا حاصل.

والـذى يـدل على صـحه مـا ذهبنا إليه أن ما كان على وزن فعال من أسـماء الأفعال نحو نزال مبنىّ لقيامه مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيّا وإلا لما بنى ما قام مقامه.

قولهم «إنما بنى ما كان على فعال من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ، لأن نزال اسم انزل وأصله لتنزل» قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، وقـد بيّنا فساده بما يغنى عن الإعاده ، ودللنا على أن فعل الأمر صـيغه مرتجله قائمه بنفسها باقيه فى البناء على أصلها ؛ فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيا لقيامه مقامه على ما بيّنا ، والله أعلم.

٧٣- مسأله : [القول فى عله إعراب الفعل المضارع]

(١)

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعه معربه. واختلفوا فى عله إعرابها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعانى [٢٢٥] المختلفه والأوقات الطويله. وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثه أوجه ؛ أحدها (٢) أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول «يذهب» فيصلح للحال والاستقبال ، فاختص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول «رجل» فإذا قلت «سوف يذهب» اختص بالاستقبال ، فاختصّ بعد شياعه ، كما أن الاسم يختصّ بعد شياعه ، كما تقول «رجل» فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت «الرجل» اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه ، والوجه الثانى : أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول «إن زيدا ليقوم» كما تقول «إن زيدا لقائم» فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهه بينهما ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضى ولا على فعل الأمر! ألا ترى أنك لا تقول «إن زيدا لقام» ولا «إن زيدا لا ضرب عمرا» وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهه بينهما وبين الاسم.

والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك «يضرب» على وزن «ضارب» فى حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «إنما أعربت لأنها دخلها المعانى

١- انظر فى هذه المسأله : أسرار العربيه للمؤلف (ص ١٢٦) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٢) وشرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (١ / ٦٤ و ٣ / ٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (١ / ٦٦ و ٢ / ٢٨٩).

٢- العله فى إعراب المضارع عند البصريين هى مشابهته للاسم ، وهذه الوجوه التى ذكرها المؤلف هى بعض وجوه مشابهه الفعل المضارع للاسم.

المختلفه والأوقات الطويله» قلنا : قولكم يدخلها المعانى المختلفه يبطل بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعانى المختلفه ، ألا ترى أن «ألا» تصلح للاستفهام والعرض والتمنّى ، و «من» تجىء لمعان مختلفه من ابتداء الغايه والتبعيض والتبيين والزياده للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شىء ، وقولكم «والأوقات الطويله» تبطل بالفعل الماضى ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون معربا ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن المستقبل يصير ماضيا ، والماضى لا يصير مستقبلا ، فإذا كان الماضى الذى هو الأطول مبنيّا ؛ فكيف [يجوز أن] يكون المستقبل الذى هو دونه معربا؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معربا ، فلما لم يعرب دلّ على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل ، والله أعلم.

ص: ۴۴۷

٧٤- مسأله : [القول فى رفع الفعل المضارع]

(١)

اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع نحو «يقوم زيد ، ويذهب عمرو» فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبه والجازمه ، وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو : أن ، ولن ، وإذن ، وكى ، وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو : لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا فى النهى ، وإن فى الشرط ، وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو «أريد أن تقوم ، ولن يقوم ، وإذن أكرمك ، وكى تفعل ذلك» ، وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو «لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفعل» وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم» لأنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك «كان زيد يقوم» لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو «قائما» ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم فى الرفع والنصب والخفض ، يدل عليه (٢) أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم ؛ فعلمنا أنه يرتفع من

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى بحاشيه الصبان (٣ / ٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢٨٩ بولاق).

٢- فى ر «يدل عليه وهو أنا وجدنا» وكلمه «وهو» مقحمه.

حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين فى النصب والجزم ، فدلّ على ما قلنا.

والـذى يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم «كاد زيد يقوم» لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما ، فلما وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحه ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا [٢٢٧] بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ؛ فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم.

ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضى ؛ فإنه يقوم مقام الاسم ، ومع هـذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضى مقام الاسم موجبا لرفعه ، وذلك لأن الفعل الماضى ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم بمنزله عدمه فى وجوب الرفع ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشىء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جمله الإعراب بالمشابهه التى بيّناها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرّفع ، وصار هـذا بمنزله السّيف ؛ فإنه يقطع فى محل يقبل القطع ، ولا يقطع فى محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع فى محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذلك هاهنا : عدم الرفع فى الفعل الماضى مع قيامه مقام الاسم لا يدلّ على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع ، وهذا واضح لا إشكال فيه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبه والجازمه» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفه الفاعل ، والنصب صفه المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ؛ فكذلك ينبغى أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان الرّفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا.

قولهم «لو كـان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن يكون منصوبا إذا كان الاسم منصوبا - إلى آخر ما ذكروه» قلنا : إنما لم يكن منصوبـا أو مجرورا إذا قـام مقام اسم منصوب أو مجرور ؛ لأن عوامل الأسـماء لا تعمل فى الأفعال [٢٢٨] وهذا فعل ؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه.

وأما قولهم «وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم ، فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم» قلنا : وكذلك نقول ؛ فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع فى الاسم.

وأما قول الكسائى «إنه يرتفع بالزائد فى أوله» فهو قول فاسد من وجوه :

أحدها : أنه كان ينبغى أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

والوجه الثـانى : أنه لو كـان الأمر على ما زعم لكان ينبغى أن لا ينتصب بـدخول النواصب ، ولا ينجزم بـدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبدا فى أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه.

والوجه الثـالث : أن هـذه الزّوائـد بعض الفعـل ، لاـ تنفصـل منه فى لفظ ، بل هى من تمام معناه ، فلو قلنا «إنها هى العامله» لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشـىء فى نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا «أن» المصدريه فإنها تعمل فى الفعل المسـتقبل وهى معه فى تقدير المصدر ؛ لأنها قائمه بنفسها ومنفصله عن الفعل ، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه ، فبان الفرق بينهما.

وأمـا قولهم «إنه لو كـان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم : كاد زيـد يقوم ؛ لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائما ، ولذلك ردّه الشاعر إلى الأصل لضروره الشعر فى قوله :

[٣٦٧](١) فأبت إلى فهم وما كدت آئبا

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

١- هـذا البيت من كلام تأبّط شـرا ، واسـمه ثابت بن جابر بن سـفيان ، الفهمى وهو تاسع تسـعه أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطـائى فى ديوان الحماسه (انظر شـرح التبريزى ١ / ٧٥ بتحقيقنا - وشـرح المرزوقى ص ٧٤ - ٨٤) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شـرح المفصّل (ص ٩٢٣ و ١٠٢١) والأشمونى (رقم ٢٣١) وأوضـح المسالك (رقم ١١٨) وابن عقيـل (رقم ٨٥) وابن الناظم فى باب أفعال المقاربه من شـرح الألفيه ، وشرحه العينى (٢ / ١٦٥ بهامش الخزانه) ورضى الدين فى باب الفعل المضارع من شـرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ٥٤٠) وكان بنو لحيان - وهم حى من هذيل - قد وجدوا تأبط شـرا يشـتار عسـلا فوق جبل ، فأخـذوا عليه طريقه ، فلما أحس ذلك منهم وكره أن يقع فى أسـرهم ، انطلق إلى مكان بعيـد ثم صب ما معه من العسل على الصـخر وانزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح فنجا ، وفهم - بفتح فسكون - قبيله تأبط شرا ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان «وما كـدت آئبا» روايه الحماسه «وما كنت آئبا» ولا شاهـد فيها لما نحن فيه الآن ، وآئب :

اسم الفاعل من آب يؤوب أوبا ومآبا : أى رجع ، وتصفر : تتأسف وتتحزن على أنها لم تستطع أن تنال منى. وموضع الاستشهاد بهذا البيت هنا هو قوله «وما كدت آئبا» حيث جاء الشاعر بخبر «كاد» اسما مفردا منصوبا ، والأصل فى أفعال المقاربه أن يكون خبرها جمله فعليه فعلها مضارع ، قال ابن جنى «استعمل الشاعر الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ، وذلك أن قولك كدت أقوم أصله كدت قائما ، ولذلك ارتفع المضارع - أى لوقوعه موقع الاسم - فأخرجه الشاعر على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعه الأصول المهجوره عن مستعمل الفروع ، نحو صرف ما لا ينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيحه المعتلّ ، وما جرى مجرى ذلك» اه كلامه. ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٩٢٤) و (٢٣٢) ومغنى اللبيب (٢٥٠) وشرحه العينى (٢ / ١٦١) : أكثرت فى العذل ملحا دائما لا تكثرن إنى عسيت صائما

إلا أنه لما كانت «كاد» موضوعه للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضى عدلوا عنه إلى «يفعل» لأنه أدلّ على مقتضى كاد ، ورفعوه مراعاه للأصل ؛ فدلّ على صحّه ما ذهبنا إليه ، والله أعلم.

ص: ۴۵۱

۷۵- مسأله : [عامل النصب فی الفعل المضارع بعد واو المعیّه]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن الفعل المضارع فی نحو قولک «لا تأکل السمک وتشرب اللبن» منصوب علی الصرف. وذهب البصریون إلی أنه منصوب بتقدیر أن ، وذهب أبو عمر الجرمیّ من البصریین إلی أن الواو هی الناصبه بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب علی الصّرف ، وذلک لأن الثانی مخالف للأول ، ألا تری أنه لا یحسن تکریر العامل فیه ، فلا یقال : لا تأکل السمک ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم «لا تأکل السمک وتشرب اللبن» بجزم الأول وبنصب الثانی النهی عن أکل السمک وشرب اللبن مجتمعین ، لا منفردین ، فلو طعم کلّ واحد منهما منفردا لما کان مرتکبا للنهی ، ولو کان فی نیه تکریر العامل لوجب الجزم فی الفعلین جمیعا ، فکان یقال «لا تأکل السّمک وتشرب اللّبن» فیکون المراد هو النهی عن أکل السمک وشرب اللبن منفردین ومجتمعین ؛ فلو طعم کل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه لکان مرتکبا للنهی ؛ لأن الثانی موافق للأول فی النهی ، لا مخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فیه ؛ فإن الثانی مخالف للأول ، فلما کان الثانی مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له ، وصار هذا کما قلنا فی الظروف ، نحو «زید عندک» وفی المفعول معه ، نحو «لو ترک زید والأسد لأکله» فکما کان الخلاف یوجب النصب هناک ، فکذلک هاهنا.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدیر «أن» وذلک لأن الأصل فی الواو أن تکون حرف عطف ، والأصل فی حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تاره علی الاسم وتاره علی الفعل علی ما بیّنا

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۳ / ۲۵۸ و ۲۶۰) وشرح المفصل لابن یعیش (ص ۹۲۹) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۲۲۳ وما بعدها).

فى غير موضع ، وإنما لمّا قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول وحوّل المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير «أن» لأنها مع الفعل بمنزله الاسم ، وهى الأصل فى [٢٣٠] عوامل النّصب فى الفعل.

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمى أنها عامله لأنها خرجت عن باب العطف فباطل ؛ لأنه لو كانت هى العامله كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفى امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الثانى مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجبا له النّصب» قلنا : قد بيّنا فى غير مسأله أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبا للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير «أن» لا أنّ العامل هو نفس الخلاف والصّرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيدا فى قولك «أكرمت زيدا» لم ينتصب بالفعل ، وإنما انتصب بكونه مفعولا ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصب ، فكذلك هاهنا : الذى أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير «أن» هو امتناعه من أن يدخل فى حكم الأول ، كما أن الذى أوجب نصب زيد فى قولك «أكرمت زيدا» وقوع الفعل عليه ؛ فدلّ على ما قلناه ، والله أعلم.

٧٦- مسأله : [عامل النصب فى الفعل المضارع بعد فاء السببيه]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب السته الأشياء - التى هى الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض - ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن ، وذهب أبو عمر الجرمىّ إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض الكوفيين ، والكلام فى هذه المسأله على طريق الإجمال كالكلام فى المسأله التى قبلها ، فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفى أو تمنّ أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت «إيتنا فنكرمك» لم يكن الجواب أمرا ، فإذا قلت «لا تنقطع عنّا فنجفوك» لم يكن الجواب نهيا ، وإذا قلت «ما تأتينا فتحدثنا» لم يكن الجواب نفيا ، وإذا قلت [٢٣١] «أين بيتك فأزورك» لم يكن الجواب استفهاما ، وإذا قلت «ليت لى بعيرا فأحجّ عليه» لم يكن الجواب تمنيا ، وإذا قلت «ألا تنزل فتصيب خيرا» لم يكن الجواب عرضا ، فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله ، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف على ما بيّنا.

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير «أن» وذلك لأنّ الأصل فى الفاء أن يكون حرف عطف ، والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تاره على الأسماء وتاره على الأفعال ، على ما بيّنا فيما تقدم ؛ فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير «أن» ؛ لأنها مع الفعل

١- انظر فى هذه المسأله شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (٣ / ٢٥٨) وما ذكرناه من المراجع فى المسأله السابقه.

بمنزله الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل على ما بيّنا قبل ، وجاز أن تعمل «أن» الخفيفه مع الحذف دون أنّ الشديده ، وإن كانت الشديده أقوى من الخفيفه ؛ لأن الشديده من عوامل الأسماء ، والخفيفه من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ لأن الفاء هاهنا صارت داله عليها ، فصارت فى حكم ما لم يحذف ، وكذلك الواو وأو ولام كى ولام الجحود وحتى ، صارت داله عليها ، فجاز إعمالها مع الحذف ، بخلاف «أنّ» الشديده ؛ فإنه ليس فى اللفظ ما يدلّ على حذفها ، فبان الفرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «إن الجواب لما كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف» قلنا : قد أجبنا عن هذا فى غير موضع فيما مضى ؛ فلا نعيده هاهنا.

وأما من ذهب إلى أنها هى العامله لأنها خرجت عن بابها ؛ قلنا : لا نسلّم ، فإنها لو كانت هى الناصبه بنفسها ، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغى أن يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو «ايتنى وفأكرمك وفأعطيك» وفى امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها ، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها ، نحو «فو الله لأفعلن ، وو الله لأذهبن» لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد ، فلما امتنع [٢٣٢] دخول حرف العطف هاهنا على الفاء دلّ أنها باقيه على حكم الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ، والله أعلم.

٧٧- مسأله : [هل تعمل «أن» المصدريه محذوفه من غير بدل؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أنّ «أن» الخفيفه تعمل فى الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل.

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءه عبد الله بن مسعود وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله [البقره : ٨٣] فنصب لا تعبدوا بأن مقدره ؛ لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف «أن» وأعملها مع الحذف ، فدلّ على أنها تعمل النّصب مع الحذف ، وقال طرفه :

[٣٦٨](٢) ألا أيّهذا الزّاجرى أحضر الوغى

وأن أشهد اللّذّات هل أنت مخلدى

١- انظر فى هذه المسأله : شرح ابن عقيل (٢ / ٢٨٣ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦) وتصريح الشيخ خالد (٢ / ٣٠٩ - ٣١٠).

٢- هذا البيت من معلّقه طرفه بن العبد البكرى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٤٥٢) وابن منظور (أن ن) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٦٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٦٢٦) وابن عقيل (رقم ٣٣٣) وشرحه العينى (٤ / ٤٠٢ بهامش الخزانه) وأنشده رضى الدين وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٥٧ و ٣ / ٥٩٤) والزاجرى : أى الذى يكفنى ويمنعنى ؛ والوغى - بوزن الفتى مقصورا - الحرب ، يقول : أنا لست خالدا ، ولا بدّ أن يأتينى الموت يوما ، فليس مما يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب ومنازله الأقران مخافه أن أموت. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «أحضر الوغى» وهذا الفعل يروى بروايتين ، الأولى : برفع «أحضر» وقد رواه سيبويه على هذا الوجه ، ورواه ابن هشام فى المغنى ليستشهد به على روايه الرفع ، وهذه الروايه هى الأصل عند الفريقين ، فإن الأصل أن يرتفع المضارع ما لم يسبقه ناصب ولا جازم ، والروايه الأخرى بنصب «أحضر» على أنه فعل مضارع منصوب بأن المصدريه محذوفه ، قال الأعلم «وقد يجوز النصب بإضمار أن ضروره ، وهو مذهب الكوفيين» اه.

فنصب «أحضر» لأن التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها وأعملها مع الحذف. والدليل على صحه هذا التقدير أنه عطف عليه قوله «وأن أشهد اللذات» فدل على أنها تنصب مع الحذف. وقال عامر بن الطّفيل :

[٣٦٩][(١)] فلم أر مثلها خباسه واجد

ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

١- هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٥) ونسبه لعامر بن جوين الطائى ، وأقر هذه النسبه الأعلم الشنتمرى ، واستشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٨٩٥) ولم يعزه ، والأشمونى (رقم ٢٣٧) وأنشده ابن منظور (خ ب س) وقال قبل إنشاده «قال عمر بن جوين أو امرؤ القيس» هكذا محرفا ، وروى أبو الفرج الأصبهانى عجز هذا البيت لعامر بن جوين الطائى وهو مع بيت سابق عليه بروايته هكذا : فكم للسعيد من هجان مؤبله تسير صحاحا ذات قيد ومرسله أردت بها فتكا فلم أرتمض له ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله وقد استشهد بالبيت ابن الناظم فى نواصب المضارع ، وشرحه العينى (۴ / ۴٠١) والخباسه - بضم الخاء وفتح الباء مخففه - الغنيمه ، وتقول : خبس فلان الشىء يخبسه - من مثال نصر - واختبسه ، وتخبسه : أى أخذه وغنمه. ونهنهت نفسى : كففتها وزجرتها ، وقال أبو جندب الهذلى : فنهنهت أولى القوم عنهم بضربه تنفس عنها كل حشيان مجحر والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «كدت أفعله» وكل العلماء متفقون على أن الروايه بنصب اللام فى «أفعله» ولكنهم يختلفون فى التخريج ، فأما سيبويه فيرى أن الفعل المضارع هنا منصوب بأن المصدريه محذوفه مع أنه يقول : إن الأصل تجرد المضارع الذى يقع خبرا لكاد من أن المصدريه ، فقد ركب ضروره على ضروره ، قال : «حمله على أن ؛ لأن الشعراء قد يستعملون أن هنا مضطرين كثيرا» اه. وقال الأعلم «الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضروره ، ودخول أن على كاد لا يستعمل فى الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ، لاشتراكهما فى معنى المقاربه ، فلما أدخلوها بعد كاد فى الشعر ضروره توهمها هذا الشاعر مستعمله ، ثم حذفها ضروره ، هذا تقدير سيبويه ، وقد خولف فيه ؛ لأن أن مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل المراد بالفعل على إراده النون الخفيفه وحذفها ضروره ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعلنه ، وهذا التقدير أيضا بعيد ، لتضمنه ضرورتين : إدخال النون فى الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد أتت فى الأشعار محذوفه كثيرا» اه وترجيحه مقاله سيبويه مع اشتماله على ضروره مركبه على ضروره أخرى من أعجب العجب ، وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : «حذف أن الناصبه : هو مطّرد فى مواضع معروفه ، وشاذ فى غيرها ، نحو : خذ اللص قبل يأخذك ، ومره يحفرها ، ولا بدّ من تتبعها - أى قبل أن يأخذك ، وأن يحفرها ، ولا بدّ من أن تتبعها - وقال به سيبويه فى قوله : * ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله* وقال المبرّد : الأصل أفعلها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركه الهاء لما قبلها ، وهذا أولى من قول سيبويه ؛ لأنه أضمر أن فى موضع حقها ألا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها» اه كلامه. ويتلخص من هذين الكلامين كلام الأعلم وكلام ابن هشام أن فى قول الشاعر : «بعد ما كدت أفعله» ثلاثه تخريجات : التخريج الأول : تخريج سيبويه ، وحاصله أن الفتحه على لام «أفعله» فتحه إعراب ، وأن الفعل منصوب بأن المصدريه محذوفه ، وعلامه نصبه الفتحه الظاهره. التخريج الثانى : التخريج الذى حكاه الأعلم ولم يبين القائل به ، وحاصله أن الفتحه التى على لام «أفعله» فتحه بناء ، وأن الفعل مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المحذوفه تخفيفا ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج. التخريج الثالث : تخريج أبى العباس المبرد ، وحاصله أن الفتحه التى على لام

«أفعله» لا ـ هى فتحه الإعراب ولا هى فتحه البناء ، ولكنها فتحه منقوله من الحرف الـذى بعـدها والفعل مرفوع بضـمه مقـدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركه العارضه بسبب النقل.

فنصب «أفعله» لأن التقدير فيه : أن أفعله ؛ فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم ألزم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء فى جواب الأمر والنهى والنفى [والاستفهام] والتمنى والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتّى فكذلك هاهنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفه ؛ فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

والذى يدل على ذلك أنّ «أنّ» المشدده التى تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ، وإذا [٢٣٣] كانت «أنّ» المشدده لا تعمل مع الحذف فأن الخفيفه أولى أن لا تعمل ، وذلك لوجهين :

أحدهما : أنّ «أنّ» المشدده من عوامل الأسماء ، و «أن» الخفيفه من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت أنّ المشدده لا تعمل مع الحذف وهى الأقوى فأن لا تعمل «أن» الخفيفه مع الحذف وهى الأضعف كان ذلك من طريق الأولى.

والثانى : أن «أن» الخفيفه إنما عملت النصب لأنها أشبهت «أنّ» المشدده ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز.

والذى يدل على ضعف عمل «أن» الخفيفه أنه من العرب من لا يعملها

مظهره ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزله المصدر كما أن «ما» تكون مع الفعل بعدها بمنزله المصدر ، ألا ترى أنك تقول «يعجبنى أن تفعل» فيكون التقدير : يعجبنى فعلك ، كما تقول «يعجبنى ما تفعل» فيكون التقدير : يعجبنى فعلك ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبّهت بها فى ترك العمل ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرىء (لمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعه) بالرفع ، وقال الشاعر :

[٣٧٠](١) يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما

وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

١- قد استشهد بثالث هذه الأبيات ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٩٢٥) وابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١ / ٢٧٨) ورضى الدين فى شرح الكافيه (٢ / ٢١٧) وشرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٥٥٩) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٣٥) وفى أوضح المسالك (رقم ۴۹۳) والأشمونى (رقم ١٠١١) وشرحه العينى (۴ / ٣٨٠ بهامش الخزانه) وقال البغدادى «وهذه الأبيات الثلاثه قلما خلا عنها كتاب نحو ، ومع كثره الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر» وأنشد العينى وابن جنى ثانى هذه الأبيات هكذا : إن تقضيا حاجه لى خفّ محملها تستوجبا سنه عندى بها ويدا ومحل الاستشهاد بهذه الأبيات قوله «أن تقرآن» وقد اختلف العلماء فى تخريج هذه الكلمه ؛ فذهب قوم - منهم الزمخشرى وابن يعيش وتبعهما شراح الألفيه - إلى أن «أن» هذه هى المصدريه التى تختص بالدخول على الفعل المضارع ، والتى ينصب بها عامه العرب ، ولكنها أهملت فى هذا البيت ونحوه حملا على «ما» المصدريه أختها ، لاشتراكهما فى معنى المصدريه وفى أن كل واحده منهما تسبك ما بعدها بمصدر ، وادّعى جماعه - منهم ابن يعيش - أن إهمال «أن» المصدريه لغه لجماعه من العرب ، قال : «على أن من العرب من يلغى عمل أن تشبيها بما ، وعلى هذا قرأ بعضهم (لمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعه) بالرفع» اه. وذهب جماعه - منهم أبو على الفارسى وابن جنى - إلى أن «أن» ههنا مخففه من الثقيله ، وليست هى المصدريه المختصه بالفعل المضارع ، وكان من حق العربيه على الشاعر أن يفصل بين «أن» والفعل بالسين أو بسوف أو بقد ، كما فى قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى) وقوله : (عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ) وقوله : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا) ولكنه ترك الفصل حين اضطر لإقامه الوزن ، قال ابن جنى فى شرح التصريف (١ / ٢٧٨) «سألت أبا على عن ثبات النون فى تقرآن بعد أن ، فقال : أن مخففه من الثقيله ، وأولاها الفعل بلا فصل للضروره ، فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا» اه. وجعل ابن هشام القول بأن «أن» هى المخففه من الثقيله قول الكوفيين ، والقول بأنها المصدريه أهملت حملا على ما قول البصريين ، قال فى مغنى اللبيب (ص ٣٠ بتحقيقنا) «وقد يرفع الفعل بعد أن ، كقراءه ابن محصين (لمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعه) وقول الشاعر : أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السّلام وألا تشعرا أحدا وزعم الكوفيون أن أن هذه هى المخففه من الثقيله شذ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين إنها أن الناصبه أهملت حملا على ما أختها المصدريه» اه.

أن تحملا حاجه لى خفّ محملها

وتصنعا نعمه عندى بها ويدا

أن تقرآن على أسماء ويحكما

منّى السّلام ، وأن لا تشعرا أحدا

فقال «أن تقرآن» فلم يعملها تشبيها لها بما ، على ما بيّنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قراءه من قرأ لا تعبدوا إلا الله فهى قراءه شاذه ، وليس لهم فيها حجّه ؛ لأن تعبدوا مجزوم بلا ؛ لأن المراد بها النهى ، وعلامه الجزم والنصب فى الخمسه الأمثله التى هذا أحدها واحده.

وأما قول طرفه :

* ألا أيّهذا الزّاجرى أحضر الوغى* [٣٦٨]

فالروايه عندنا على الرفع ، وهى الروايه الصحيحه ، وأما من رواه بالنصب ؛ فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال «أن» مع الحذف ، فلا يكون فيه حجه ، [٢٣٤] ولئن صحت الروايه بالنصب ؛ فهو محمول على أنه توهّم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأحوص اليربوعى :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا ببين غرابها [١١٧]

فجر قوله «ناعب» توهما أنه قال «ليسوا مصلحين» فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوبا كما قال صرمه الأنصارى :

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١١٥]

فجر «سابق» توهما أنه قال «لست بمدرك ما مضى» فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالكلمه إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه.

وأما قول الآخر :

* ... بعد ما كدت أفعله* [٣٦٩]

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب «أفعله» على طريق الغلط على ما بيّناه فيما تقدم ، كأنه توهم أنه قال «كدت أن أفعله» لأنهم قد يستعملونها مع كاد فى ضروره الشعر ، كما قال الشاعر :

[٣٧١][(١)] * قد كاد من طول البلى أن يمصحا*

١- هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله : * ربع عفاه الدهر طولا فانمحى* وقد أنشده سيبويه (١ / ۴٧٨) ونسبه إلى رؤبه بن العجاج ، وأقره على هذه النسبه الأعلم الشنتمرى ، وأنشده أيضا ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٠٣٣) ونسبه لرؤبه أيضا ، وأنشده رضى الدين فى باب أفعال المقاربه من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ٩٠) وذكر أنه لم يعثر عليه فى ديوان رؤبه ، وأنشده جماعه من شراح الألفيه ، وشرحه العينى (٢ / ٢١٥ بهامش الخزانه) والربع : المنزل حيث كان ، ويروى «رسم» وهو ما بقى لاصقا بالأرض من آثار الديار ، وعفا : يكون لازما بمعنى درس ، تقول : عفا المنزل يعفو ، أى درس ، ومنه قول لبيد بن ربيعه العامرى فى مطلع معلّقته : عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها ورجامها ويكون عفا متعديا كما فى البيت الذى قبل بيت الشاهد ، ومعناه محا آثاره ، وانمحى : مطاوع «محاه يمحوه» ويروى «فامحى» بتشديد الميم ، على أنه قلب النون ميما ثم أدغم الميم فى الميم ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله : «كاد أن يمصحا» حيث اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدريه ، ومذهب سيبويه أن المستعمل فى الكلام إسقاط أن ، وأن ذكر أن معها مما يجىء فى الشعر للضروره تشبيها لكاد بعسى ، كما أن المستعمل فى الكلام ذكر أن فى خبر عسى ، وأنها قد تسقط مع عسى تشبيها لعسى بكاد. وأقول : قد وقع اقتران الفعل الواقع خبرا لكاد بأن فى الحديث ، وفى جمله من الشعر العربى ، فمن ذلك ما ورد فى صحيح البخارى فى شأن أميه بن أبى الصلت «كاد أن يسلم» ويروى : «كاد الفقر أن يكون كفرا» وفى حديث عمر بن الخطاب «ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» وفى حديث جبير بن مطعم «كاد قلبى أن يطير» وأما الشعر فمنه بيت الشاهد ، ومنه قول ذى الرمه : وجدت فؤادى كاد أن يستخفه رجيع الهوى من بعض ما يتذكر ومنه قول محمد بن مناذر ، وهو من شواهد الأشمونى : كادت النفس أن تفيظ عليه إذا غدا حشو ريطه وبرود ومنه قول الآخر ، وهو من شواهد الأشمونى أيضا : أبيتم قبول السلم منا ؛ فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل ومنه ما أنشده ابن الأعرابى : * يكاد لو لا سيره أن يملصا* ومنه ما أنشده هو وغيره : حتى تراه وبه إكداره يكاد أن ينطحه إمجاره * لو لم ينفس كربه هراره* ومنه ما أنشده أبو زيد فى صفه كلب : يرتم أنف الأرض فى ذهابه يكاد أن ينسل من إهابه

فأما فى اختيار الكلام فلا يستعمل مع «كاد» ولذلك لم يأت فى قرآن ولا كلام فصيح. قال الله تعالى : (فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) [البقره : ٧١] وقال تعالى : (مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) [التوبه : ١١٧] وكذلك

سائر ما فی القرآن من هذا النحو ؛ فأما الحدیث (۱) «کاد الفقر أن یکون کفرا» فإن صح فزیاده «أن» من کلام الراوی ، لا من کلامه علیه السلام ؛ لأنه صلوات الله علیه أفصح من نطق بالضاد.

والوجه الثانی : أن یکون أراد بقوله «بعد ما کدت أفعله» بعد ما کدت أفعلها - یعنی الخصله. فحذف الألف وألقی فتحه الهاء علی ما قبلها ، وهذا التأویل فی هذا البیت حکاه أبو عثمان عن أبی محمد التوزی عن الفراء من أصحابکم ، کما حکی أن بعض العرب قتل رجلا یقال له مرقمه وقد کلفه وآخر أن [۲۳۵] یبتلعا جردان الحمار (۲) فامتنعا فقتل مرقمه ، فقال الآخر «طاح مرقمه» فقال له القاتل :

«وأنت إن لم تلقمه» یرید : تلقمها ، فحذف الألف وألقی حرکه الهاء علی المیم ، وکما قال الشاعر :

[۳۷۲](۳) فإنّی قد رأیت بدار قومی

نوائب کنت فی لخم أخافه

یرید «أخافها» فحذف الألف وألقی حرکه الهاء علی الفاء ، وهی لغه لخم ، وحکی أصحابکم «نحن جئناک به» أی جئناک بها ، فحذف الألف وألقی حرکه الهاء علی الباء ، فکذلک هاهنا.

والوجه الأولی أوجه الوجهین ؛ لأنه یحتمل أن یکون التقدیر فی قوله :

۱- فی ر «فأما من الحدیث» وظاهر أن لفظ «من» مقحم.

۲- ارجع إلی مجمع الأمثال للمیدانی (المثل رقم ۵۶۸ بتحقیقنا «أبخل من ما در») فقد روی القصه وخرج الکلمه التی خرجها المؤلف. ونظیره ما حکوه من قولهم «بالفضل ذو فضلکم الله به ، والکرامه ذات أکرمکم الله به» بفتح الباء فی «به» الثانیه وسکون الهاء (وانظر أوضح المسالک فی الکلام علی ذو الموصوله) وقد روی هذه العباره الفراء ینسبها لأعرابی من طیّیء ، وتخریج «به» الثانیه أن أصلها «بها» بباء الجر المکسوره وضمیر المؤنثه الغائبه العائد إلی الکرامه ، وقد ألقی حرکه الهاء - وهی الفتحه - علی باء الجر بعد سلب حرکه الباء ، ثم حذف ألف «ها» ووقف بالسکون.

۳- النوائب : جمع نائبه ، وأصلها اسم الفاعل من «نابه ینوبه» إذا نزل به وعرض له ، ثم أطلقوا النائبه علی ما ینزل بالمرء من الحوادث والمصائب والمهمات ، وفی حدیث خیبر «قسمها نصفین : نصفا لنوائبه وحاجاته ، ونصفا بین المسلمین» ومحل الاستشهاد بهذا البیت قوله «أخافه» بفتح الفاء وسکون الهاء - فإن أصل هذه الکلمه «أخافها» بضم الفاء وبضمیر المؤنثه العائد إلی «نوائب» فأراد الشاعر الوقف بنقل الحرکه ، فحذف الألف ، ثم ألقی حرکه الهاء علی الفاء بعد أن أسقط حرکه الفاء الأصلیه ، علی مثل ما ذکرناه فی شرح المثل السابق.

«وأنت إن لم تلقمه» تلقمنه - بنون التأكيد الخفيفه - فحذفها وبقيت الميم مفتوحه ، كما قال الشاعر :

[۳۷۳](۱) اضرب عنك الهموم طارقها

ضربك بالسّوط قونس الفرس

ص: ۴۶۳

۱- هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ۹۰۰ بتحقيقنا) وابن جنى فى الخصائص (۱ / ۱۲۶) وقد أنشده ابن منظور (ق ن س) ونقل عن ابن برى أن البيت لطرفه بن العبد البكرى ، وقد رواه أبو زيد فى نوادره (۱۳) وقال قبل إنشاده «قال أبو حاتم : أنشدنى الأخفش بيتا مصنوعا لطرفه» وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۲۴۲) وابن الناظم فى باب نونى التوكيد من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (۴ / ۳۳۷ بهامش الخزانه) و «اضرب» يقع فى موضعه «اصرف» والأول أدق وأوفق ببقيه البيت ، وطارقها : اسم الفاعل من «طرق يطرق» إذا أتى ليلا ، وقونس الفرس - بفتح القاف والنون وسكون الواو وآخره سين مهمله - هو العظم الناتىء بين أذنى الفرس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «اضرب عنك» فإن الروايه فيه بفتح الباء ، وقد خرج العلماء هذه الروايه على أن أصل الكلام «اضربن عنك» بنون توكيد خفيفه ساكنه ، وفعل الأمر يبنى مع نونى التوكيد على الفتح ، ثم حذف الشاعر نون التوكيد وهو ينويها ، فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها ؛ لتكون هذه الفتحه مشيره إلى النون المحذوفه وداله عليها ، وهذا شاذ ؛ لأن نون التوكيد الخفيفه إنما تحذف إذا وليها ساكن كما فى قول الأضبط بن قريع السعدى : لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه فإنه أراد «لا تهينن الفقير» بنونين : أولاهما : لام الكلمه ، والثانيه : نون التوكيد الخفيفه ، فحذف نون التوكيد لأن التالى لها ساكن وهو لام «الفقير» ويدل على حذف النون ههنا الفتحه التى على لام الكلمه والياء التى هى عين الكلمه ؛ إذ لو لم يكن على تقدير النون لحذف هذه الياء ، لأن الأجوف المجزوم تحذف عينه للتخلص من التقاء الساكنين : سكون هذه العين المعتله ، وسكون اللام للجازم. ونظير بيت الشاهد فى حذف نون التوكيد الخفيفه مع أنه ليس بعدها ساكن قول الشاعر ، وأنشده الجاحظ فى البيان (۲ / ۱۸۷) والحيوان (۷ / ۸۴) على وجه لا شاهد فيه : خلافا لقولى من فياله رأيه كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا محل الشاهد قوله «خالف» فإن الروايه فى هذه الكلمه بفتح آخره ، وتخريجها أن الأصل «خالفن» بنون التوكيد الخفيفه ، فحذف النون وهو ينويها ، وروايه الجاحظ «خالف فتذكرا» ومثله قول الآخر وأنشده أبو على الفارسى : إن ابن أحوص مغرور فبلغه فى ساعديه إذا رام العلا قصر الشاهد فى قوله «فبلغه» فإن أصله «فبلغنه» بنون ساكنه بعد الغين ، فحذف النون. ومثله قول الآخر : يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كنده أو وائل الاستشهاد بقوله «بلغ» فإن الأصل «بلغن» فحذف النون وأبقى الغين على فتحتها ونظيره قول الآخر وأنشده أبو زيد فى نوادره (ص ۱۳) وابن جنى فى الخصائص (۳ / ۹۴): فى أى يومى من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر الاستشهاد بقوله «لم يقدر» فإن الروايه بفتح الفعل المضارع على تقدير أنه مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المقدره ، وأصله «يقدرن» فحذفت النون وأبقى المضارع مفتوح الآخر للإشاره إليها.

والتقدير «اضربن عنك الهموم» فحذف النون وبقيت الباء مفتوحه ، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى» قلنا : إنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الأحرف داله عليها ، فتنزلت منزله ما لم يحذف ، فعملت مع الحذف ، بخلاف هاهنا ، فإنه ليس هاهنا حرف يدل عليها ؛ فلم يعمل مع الحذف ، والله أعلم.

ص: ۴۶۴

۷۸- مسأله : [هل يجوز أن تأتى «كى» حرف جرّ؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «كى» لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن «كى» لا يجوز أن تكون حرف خفض ؛ لأن «كى» من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء.

والذى يدلّ على أنها لا تكون حرف خفض دخول [۲۳۶] اللام عليها كقولك «جئتك لكى تفعل هذا» لأن اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

[۳۷۴](۲) فلا والله ما يلفى لما بى

ولا للما بهم أبدا دواء

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۲ / ۱۷۹ و ۳ / ۲۳۶) وشرح ابن عقيل على الألفيه (۲ / ۳ بتحقيقنا) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۳ و ۲۹۱) وشرحنا المطول على شرح الأشمونى (۳ / ۱۸۲ - ۱۸۸) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ۱۸۲ وما بعدها).

۲- هذا البيت من كلمه لمسلم بن معبد الوالبى يقولها فى ابن عمه عماره بن عبيد الوالى ، والبيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۳۰۲) وفى أوضح المسالك (رقم ۴۰۷) والأشمونى (رقم ۸۱۲) وابن جنى فى سر الصناعه (رقم ۲۱۵ فى ۱ / ۲۸۳) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۳۶۴ بولاق) كما شرحه العينى (۴ / ۱۰۲) ويلفى : مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم ألفى ، ومعناه وجد ؛ وفى القرآن الكريم (وَأَلْفَيا سَيِّدَها لَدَى الْبابِ) وفيه : (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آباءَهُمْ ضالِّينَ) وقوله «ما بى» أى الذى استقر بى ، وأراد به ما فى نفسه من الهم والحزن والكدر مما يفعل به قومه ، وأراد بقوله «ما بهم» ما فى أنفسهم من الحسيكه والغل والحقد والحسد ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «للما بهم» حيث أكد الشاعر اللام الجاره - وهى حرف غير جوابى - توكيدا لفظيا فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وتوكيد الحروف غير الجوابيه من غير فصل بين المؤكد والتوكيد فى نفسه شاذ ، وهو فى هذا الموطن من هذا البيت بالغ الغايه فى الشذوذ ، بسبب كون المؤكد والتوكيد على حرف واحد ، وكل النحاه يروون البيت على الوجه الذى رواه للمؤلف عليه ، ويستدلون به لما قلنا ، ولكن ابن الأعرابى روى البيت على وجه آخر ، وهو : فلا والله لا يلفى لما بى وما بهم من البلوى دواء وعلى هذا يخلو البيت من الشذوذ ومن الشاهد على ما جاء به المؤلف من أجله ، فاعرف ذلك.

فمن الشاذ الذى لا يعرّج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «الدليل على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهاميه كما يدخل عليها حرف الجر ؛ فيقال : كيمه ، كما يقال : «لمه» لأنّا نقول : مه من كيمه ليس لكى فيه عمل ، وليس فى موضع خفض ، وإنما هو فى موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم ؛ يقول القائل : أقوم كى تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم «تقوم» فيقول : كيمه؟ يريد كى ما ذا ، والتقدير : كى ماذا تفعل ، ثم حذف ، فمه : فى موضع نصب ، وليس لكى فيه عمل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذى هو «ما» الاستفهاميه كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ؛ فإنهم يقولون «كيمه» كما يقولون «لمه».

والدليل على أنها فى موضع جر أن الألف من «ما» الاستفهاميه لا يحذف إلا إذا كانت فى موضع جر واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : لم ، وبم ، وفيم ، وعمّ ، قال الله تعالى : (لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ) [الصف : ٢] وقال تعالى : (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) [الحجر : ٥٤] وقال تعالى : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها) [النازعات : ٤٣] وقال تعالى : (عَمَّ يَتَساءَلُونَ) [النبأ : ١] فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال فى لماذا وبماذا وفيماذا وعمّاذا : لم ذا ، وبم ذا ، وفيم ذا ، وعمّ ذا ؛ لأن ما صارت مع ذا كالشىء الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت فى صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ؛ كقولهم : ما تريد ، وما تصنع ، ولا يجوز أن يقال : م تريد ، وم تصنع ، فلما حذف الألف منها فى قولهم «كيمه» كما يحذف مع حرف الجر دلّ على أنها حرف جر ،

وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزله كلمه واحده ، فحذفت الألف منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانه للحركه عن الحذف ، فصار : كيمه ، ولمه ، وبمه ، وفيمه ، وعمه ، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا [٢٣٧] الهاء من الألف فى «ما» كما أبدلوها من الألف فى أنا فقالوا «أنه» وفى حيهلا فقالوا «حيهله» وقول الكوفيين «إن مه فى موضع نصب» فسنبين فساده فى الجواب إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن كى من عوامل الأفعال ؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء» قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال فى كل الأحوال ، أو فى بعض الأحوال؟ فإن قلتم فى كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم فى بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن كى على ضربين ؛ أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك «جئتك لكى تكرمنى» كما قال تعالى : (لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلى ما فاتَكُمْ) [الحديد : ٢٣] فكى هاهنا هى الناصبه بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر ؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ ، وهذا لا إشكال فيه ، والثانى : أن تكون حرف جر كاللام نحو «جئتك كى تكرمنى» فهذه كى حرف جر بمنزله اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أن» كما هو منصوب بعد اللام بتقدير «أن» وحذفت فيهما طلبا للتخفيف.

والذى يدلّ على أنها بمنزله اللام أنها فى معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك «جئتك كى تكرمنى» وبين قولك «جئتك لتكرمنى» وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشىء لم يقم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره ؛ فهى وإن كانت حرفا واحدا فقد نزلت منزله حرفين ، وصار هذا كما قلتم فى «حتى» فإنها تنصب الفعل فى حال من غير تقدير ناصب ، وتخفض الاسم فى حال من غير تقدير خافض ، على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبه للفعل أن تكون خافضه للاسم ، فكذلك هاهنا ، وكذلك أيضا «حتى» تكون خافضه وتكون عاطفه ، وكذلك قلتم إن «إلّا» تكون ناصبه وتكون عاطفه ، وكذلك «حاشى» و «خلا» تكونان ناصبين وخافضين ، واللفظ فيها كلها واحد ، والعمل مختلف ، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم : «إن مه فى موضع نصب» قلنا : هذا باطل ؛ لأنها لو كانت [٢٣٨] ما فى موضع نصب لكان ينبغى أن لا يحذف الألف من ما ؛ لأنها لا يحذف

الألف منها إلا إذا كانت فى موضع جر ، بخلاف ما إذا كانت فى موضع نصب أو رفع ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول «م تفعل» فى قولك : ما تفعل ، و «م عندك» فى قولك : ما عندك ، فلما حذفت الألف هاهنا دلّ على أنها ليست فى موضع نصب ، وإنما هى فى موضع جر.

ثم هذا الحذف فى موضع الجر إنما يكون فى ما الاستفهاميه ، دون ما الموصوله ، إلا فى قولهم «ادع بم شئت» أى : بالذى شئت ؛ فإن العرب تحذف الألف من ما الموصوله هاهنا خاصه ، كما تحذفها منها إذا أردت بها الاستفهاميه.

وقولهم «إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم - إلى آخر ما قرروا» قلنا : فكان يجب أن يجوز أن يقال : أن مه ، ولن مه ، وإذن مه ، كما يقال «كيمه» إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل ؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر ، والمصدر فى الأفعال بعد هذه الأحرف التى هى أن ولن وإذن وبعد كى واحد ، فلما لم يقل ذلك واختصت به كى دونها دلّ على بطلان ما ذهبوا إليه ، والله أعلم.

٧٩- مسأله : [القول فى ناصب المضارع بعد لام التعليل]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن لام «كى» هى الناصبه للفعل من غير تقدير «أن» نحو «جئتك لتكرمنى». وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل «أن» مقدره بعدها ، والتقدير : جئتك لأن تكرمنى.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هى الناصبه لأنها قامت مقام كى ، ولهذا تشتمل على معنى كى ، وكما أن كى تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه.

ومنهم من تمسّك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، فأشبهت «إن» المخففه الشرطيه ، إلا أن «إن» لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بإن ، ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل فى واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط [٢٣٩] وغيره من العوامل الجازمه والناصبه.

ولا يجوز أيضا أن يقال «هلّا نصبوا بإن وجزموا باللام وكان الفرق واقعا» لأنا نقول : إنّ إن لما كانت أمّ الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم ؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام ، والجزم حذف ، والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام ، فبان الفرق بينهما.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إنها لام الخفض التى تعمل فى الأسماء» لأنا نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخله على الفعل هى اللام الخافضه والفعل بعدها ينتصب بتقدير «أن» لجاز أن يقال «أمرت بتكرم» على تقدير : أمرت بأن

١- انظر فى هذه المسأله : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٢١٠ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (٣ / ٢٤٧) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٣٠٧ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٨٨ و ١٢٢٩).

تكرم ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده ، على أنّا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال فى غير هاتين الحالين ، فى الأمر والدعاء ، نحو «ليقم زيد ، وليغفر الله لعمرو» فكما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فى المستقبل جزما جاز أيضا أن تعمل فى بعض أحوالها فيه نصبا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل «أن» المقدره دون اللام ، وذلك لأن اللام (١) من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ؛ فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير «أن». وإنما وجب تقدير «أن» دون غيرها لأن «أن» يكون مع الفعل بمنزله المصدر الذى يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها ؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام ، وإن شئت أضمرتها ، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد «إن» فى قولهم «إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر» وإنما حذفت هاهنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفا ، والحذف للتخفيف كثير فى كلامهم ؛ ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب فى أمر المواجه طلبا للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاويه عن الكسائى أنه حكى عن العرب «لا بدّ من يتبعها» أى : لا بد من أن يتبعها ؛ فحذف «أن» فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما قلنا إنها هى الناصبه ؛ لأنها قامت مقام [٢۴٠] كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها» قلنا : لا نسلم أن كى تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تاره بتقدير «أن» لأنها حرف جر ، وتاره تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملها عليها فى الحاله التى تنصب الفعل فيه بتقدير «أن» أولى من حملها عليها فى الحاله التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها فى تلك الحاله التى تنصب الفعل بتقدير «أن» حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفى الحاله التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن «كى» فى هذه الحاله تنصب الفعل بتقدير «أن» فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير أن.

وقولهم «إنها تشتمل على معنى كى» قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كى ، إذا كانت ناصبه ، فكذلك تشتمل على معنى كى إذا كانت جاره ؛ فإنه لا فرق بين

١- فى ر «عامله من عوامل الأفعال» وليس بذاك.

كى الناصبه وكى الجاره فى المعنى ؛ على أن كونها فى معنى كى الناصبه لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان فى المعنى وإن اختلفا فى العمل ، ألا ترى أن اللام فى قولك «جئت لإكرمك» بمعنى كى فى قولك «جئت كى أكرمك ، ولكى أكرمك» وإن كانت اللام حرف جر ، وكى حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك هاهنا.

فإن قلتم : إن اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ؛ فلم تخرج عن كونها حرف جر.

قلنا : وكذلك اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ؛ لأن «أن» المقدره مع الفعل فى تقدير المصدر ؛ فقد دخلت على الاسم ، ولا فرق بينهما.

وأما قولهم «إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المخففه الشرطيه» قلنا : لا نسلم أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن تحمل عليها فى الجزم ؛ فيجزم باللام كما يجزم بإن ؛ لأجل المشابهه التى بينهما.

قولهم «إنّ إن لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما» قلنا : فهلّا رفعوا؟

قولهم «إنّ الرفع يبطل مذهب الشرط» قلنا : فكان ينبغى أن لا ينصب أيضا ؛ لأن النصب أيضا يبطل مذهب الشرط!

وقولهم «إن الفعل المضارع يرتفع لخلوّه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبه [٢٤١] والجازمه» قلنا : قد بيّنا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتعرّيه من العوامل الناصبه والجازمه فى موضعه بما يغنى عن الإعاده.

وأما قولهم «إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرم ، على معنى أمرت بأن تكرم» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى ؛ فإن اللام لها مزيه على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين ، وهى شامله يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت؟ لأن لكل فاعل غرضا فى فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ؛ وكى وحتى فى ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحت الأمير ليعطينى ، وحتى يعطينى ، وكى يعطينى ؛ فجاز أن تقدر بعدها «أن» وليست الباء كذلك ؛ فلا يجوز أن تقدر.

وقولهم «إنّا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال فى قولهم : ليقم زيد» قلنا : إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن العامل إنما كان عاملا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل.

وقولهم «إنها تجزم الفعل» قلنا : لا نسلم أن هذه اللام هى اللام الجازمه ، فإن لام الجر غير (١) لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأه ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو «جئتك لتقوم» وما أشبه ذلك ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشىء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : «ليقم زيد ، وليذهب عمرو» فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم.

١- فى ر «فإن لام الجزم غير لام الأمر» وليس بشىء ، بل هو خطأ لأنهما شىء واحد.

۸۰- مسأله : [هل يجوز إظهار «أن» المصدريه بعد «لكى» وبعد حتى؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أن» بعد «كى» نحو «جئت لكى أن أكرمك» فتنصب «أكرمك» بكى ، و «أن» توكيد لها ، ولا عمل لها. وذهب بعضهم إلى أن العامل فى قولك «جئت لكى أن أكرمك» اللام ، وكى وأن توكيدان لها ، وكذلك أيضا يجوز إظهار «أن» بعد حتى.

وذهب البصريون إلى أنه لا [۲۴۲] يجوز إظهار «أن» بعد شىء من ذلك بحال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار «أن» بعدها النقل والقياس.

أما من جهه النقل فقد قال الشاعر :

[۳۷۵](۲) أردت لكيما أن تطير بقربتى

فتتركها شنّا ببيداء بلقع

۱- انظر فى هذه المسأله : شرحنا المطول على شرح الأشمونى (۳ / ۱۸۴) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۲ / ۱۸ و ۳ / ۲۵۱ وما بعدها) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ۱۲۴ و ۱۸۲) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۲۲۲ و ۲۲۳) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۹۲۸).

۲- هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۹۲۸) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۳۰۶) وفى أوضح المسالك (رقم ۴۹۲) والأشمونى (رقم ۹۹۹) ورضى الدين فى نواصب المضارع من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۵۸۵) كما شرحه العينى (۴ / ۴۰۴ بهامش الخزانه) و «ما» فى قوله : «لكيما» زائده بالإجماع ، وتطير : تسير سيرا سريعا ، ومعنى تتركها تخليها ، وعلى هذا يكون قوله بعد ذلك «شنّا» حالا من الضمير المستتر فى تتركها ، ويجوز أن يكون تتركها بمعنى تصيرها ، وعلى هذا الوجه يكون قوله بعد ذلك «شنّا» مفعولا ثانيا لتتركها ، وشنّا : أى يابسه متخرقه ، والبيداء : الصحراء التى يبيد سالكها ، أى يهلك ، والبلقع : الخاليه. ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «ليكما أن» حيث أظهر الشاعر «أن» المصدريه بعد كى ، وفى هذه العباره ثلاثه مذاهب للنحاه : المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وتلخيصه أن «كى» فى جميع استعمالاتها حرف مصدرى ناصب للفعل المضارع بنفسه مثل أن المصدريه الناصبه للمضارع ، فإن جاءت «أن» بعدها كما فى هذا البيت فأن إما زائده ، وإما بدل من كى ، وإما توكيد لكى ، لأنهما بمعنى واحد ، ونختار أنها توكيد ، وإن جاءت اللام بعدها كما فى قول الشاعر : كى لتقضينى رقيه ما وعدتنى غير مختلس وكما فى بعض الروايات فى الشاهد رقم (۳۴۶) الذى سبق قريبا تكون اللام زائده ، وإن دخلت على «ما» الاستفهاميه نحو قولك «كيمه» كانت كى أيضا مصدريه ، والمضارع المنصوب منها محذوف ، وما الاستفهاميه مفعول به للمضارع المحذوف ، فإذا قال لك قائل «أزورك غدا» فقلت له «كيمه» فكأنك قلت : كى أفعل ما ذا؟

المذهب الثانى : مذهب الكسائى ، وحاصله أن كى فى جميع استعمالاتها حرف جر ، دال على التعليل ، وانتصاب المضارع بعدها بأن المصدريه مقدره ، فإن تقدمت عليها اللام الداله على التعليل نحو قوله تعالى : (لِكَيْلا تَأْسَوْا) فكى بدل من اللام أو توكيد لها ومعناهما واحد ، وإن تأخرت اللام كما فى البيت الذى أنشدناه والشاهد رقم (٣٤٦) السابق ، فاللام حينئذ بدل من كى أو توكيد لها. المذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن «كى» تأتى على ثلاثه أوجه : الأول : أن تكون اسما مختصرا من كيف ، والثانى : أن تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام فتدخل على ما الاستفهاميه وعلى ما المصدريه ، والثالث : أن تكون حرفا مصدريا مثل أن المصدريه فى المعنى والعمل ، ولتفصيل مواضع كل واحد من هذه الوجوه الثلاثه مكان غير هذا الموضع. ومثل البيت المستشهد به قول جميل بن معمر العذرى ، وهو من شواهد الرضى وابن هشام فى المغنى : فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا؟ ومثله أيضا قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان : أردت لكيما أن ترى لى عثره ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل؟

وأما من جهه القياس فلأن «أن» جاءت للتوكيـد ، والتوكيد من كلام العرب ؛ فدخلت «أن» توكيدا لها ، لاتفاقهما فى المعنى وإن اختلفتا فى اللفظ كما قال الشاعر :

[۳۷۶](۱) قد يكسب المال الهدان الجافى

بغير لا عصف ولا اصطراف

ص: ۴۷۴

۱- هـذان بيتان من الرجز المشـطور ، وقـد أنشدهما ابن منظور (ص ر ف- - ع ص ف) ونسـبهما فى المرتين إلى العجاج ، وقد روى البغدادى (۳ / ۵۸۶) ثانيهما عن الفراء ونسـبه إلى رؤبه ، ورواهما ابن منظور (ه د ن) باختلاف يسير هكذا : قد يجمع المال الهـدان الجـافى من غير مـا عقـل ولاـ اصـطراف ونسـبهما إلى رؤبه. والهـدان - بكسـر الهاء - الأحمق الوخم الثقيل فى الحرب ، والجـافى : الغليـظ ، والعصف ومثله الاعتصـاف : الطلب والحيله ، تقول : عصف فلان يعصف عصـفا - من مثال ضـرب يضـرب ضربا - واعتصف ، تريـد أنه كسب وطلب واحتال وكـد ، وتقول : اصـطرف فلان فى طلب الكسب ، إذا تصـرف وكان ذا حيله. وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين ليقرر أن الكلمتين إذا كان معناهما واحدا جاز أن تؤكد إحداهما بالأخرى كما أكـد الراجز «غير» بلا فى هـذا الرجز أو كما تقع أن المصـدريه بعـد كى المصـدريه فتكون أن توكيدا لكى ، وهذا ظاهر بعد أن ذكرنا مذهبهم مفصلا فى شرح الشاهد السابق.

فأكـد «غير» بلا ؛ لاتفاقهما فى المعنى ، ولهـذا قلنا : إن العمل لكى ، وأن لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيـدا لها ، وكذلك أيضـا قلنا : إن العمل للام فى قولك «جئت لكى أن أكرمك» لأن كى وأن تأكيـدان للام ، ولا يبعد فى كلامهم مثل ذلك ؛ فقد قالوا : لا إن ما رأيت مثل زيد ، فجمعوا بين ثلاثه أحرف من حروف الجحد للمبالغه فى التوكيد ، فكذلك هاهنا.

وأمـا البصـريون فـاحتجوا بـأن قـالوا : إظهـار «أن» بعـد «لكى» لاـ يخلو : إمـا أن تكون لأنها قـد كانت مقـدره فجاز إظهارها بعد الإضـمار ، وإما أن تكون مزيده ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدره ، بطل أن يقال «إنها قد كانت مقدره» لأن «لكى» تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير «أن» ولو كانت تعمل بتقدير «أن» لكان ينبغى إذا ظهرت «أن» أن يكون العمل لأن دونها ، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسـها ، لا بتقـدير أن ، وبطل أن يقال إنها تكون مزيـده ابتـداء ؛ لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم فى ذلك شىء ، فوجب أن لا يجوز ذلك.

ومنهم من تمسّك بأن قال : إنما لم يجز إظهار «أن» بعد كى وحتى ؛ لأن كى وحتى صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت «ما» بـدلا عن الفعل فى قولهم : أمّا أنت منطلقا انطلقت معك ، والتقـدير فيه : أن كنت منطلقا انطلقت معك ، فحذف الفعل وجعلت «ما» عوضا عنه ، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد «ما» لئلا يجمع بين البدل والمبدل ؛ فكذلك هاهنا.

وأما الجواب [٢۴٣] عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذى أنشدوه فلا حجّه لهم فيه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجّه (١).

١- لاـ نرى لك أن تقر هـذا - لا فى هـذا الموضع ولا فى غيره ، ولا على لسان الكوفيين ولا البصـريين - فكم من الشواهـد التى يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهى غير منسوبه ولا لها سوابق أو لواحق ، وفى كتاب سيبويه وحده خمسون بيتا لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبه لقائل معين.

والوجه الثانى : أن يكون قد أظهر «أن» بعد «كى» لضروره الشعر ؛ وما يأتى للضروره لا يأتى فى اختيار الكلام.

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل «أن» من «كيما» لأنهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان فى معناه ؛ قال الله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ يَوْمَ الْقِيامَهِ) [الفرقان : ۶۹] ف- (يُضاعَفْ) بدل من (يَلْقَ) وقال الشاعر :

[۳۷۷](۱) متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا

تجد حطبا جزلا ونارا تأجّجا

فتلمم : بدل من «تأتنا» وقال الشاعر :

[۳۷۸](۲) إن يغدروا أو يجبنوا

أو يبخلوا لا يحفلوا

۱- هذا البيت من شواهد سيبويه (۱ / ۴۴۶) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلم. وقد استشهد به الأشمونى (رقم ۸۶۰) وانظر شرح الشاهد رقم ۷۰۱ فى خزانه الأدب (۳ / ۶۶) وانظر أيضا شرح الشاهد (رقم ۳۰) فى شرح قطر الندى لابن هشام. وتلمم : مضارع مجزوم من الإلمام وهو الزياره. وتأججا : مأخوذ من التأجّج وهو التوقّد والالتهاب ، وهذه الكلمه تحتمل وجهين : الأول : أن تكون فعلا ماضيا ، والألف فى آخرها - على هذا الوجه - يحتمل أن تكون ضمير الاثنين - وهما الحطب الجزل والنار - ويحتمل أن تكون الألف حرف الإطلاق ، ويكون فى الفعل ضمير مستتر يعود على النار أو على الحطب الجزل ، فإذا أعدته على الحطب الجزل كان الأمر ظاهرا ، وإذا أعدته على النار احتجت إلى أن تسأل : كيف أعاد ضمير المذكر على النار وهى مؤنثه؟ ويجاب عن هذا بأنه لما كان تأنيث النار مجازيا استباح الشاعر لنفسه أن يؤنث الفعل المسند إليها. والوجه الثانى : أن يكون «تأججا» فعلا مضارعا ، وأصله تتأجج ، فحذف إحدى التاءين ، وعلى هذا الوجه يجب أن تعتبر هذه الألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه للوقف ، والأصل «تتأججن». ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «تأتنا تلمم بنا» فإن قوله «تلمم» بدل من قوله «تأتنا» واسمع إلى سيبويه ، قال : «وسألت الخليل عن قوله «متى تأتنا تلمم بنا - البيت» قال : تلمم بدل من الفعل الأول ، ونظيره فى الأسماء : مررت برجل عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر» اه. وقال الأعلم «الشاهد فى جزم تلمم لأنه بدل من قوله تأتنا وتفسير له ؛ لأن الإلمام إتيان ، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز» اه.

۲- هذان البيتان من شواهد سيبويه أيضا (۱ / ۴۴۶) وقد نسبهما لبعض بنى أسد ، ولم يزد الأعلم فى نسبتهما على ذلك. وقوله «لا يحفلوا» من قول العرب : ما حفل فلان بكذا ، يعنون أنه ما بالى به ولا اكترث له ، والمرجل : اسم المفعول من الترجيل وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «لا يحفلوا يغدوا عليك» فإن الفعل الثانى - وهو يغدوا - مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول - وهو «لا يحفلوا» - وتفسير له. قال سيبويه «ومثل ذلك أيضا قوله أنشدنيهما الأصمعى عن

أبى عمرو لبعض بنى أسد «إن يبخلوا أو يجبنوا - البيتين» فقوله يغدوا على البدل من قوله لا يحفلوا كما هو ؛ لأن غدوهم مرجلين دليل على أنهم لم يحفلوا بقبيح ما أتوه ؛ فهو تفسير له وتبيين» اه.

يغدوا عليك مرجّل

ين كأنّهم لم يفعلوا

فيغدوا : بدل من قوله «لا يحفلوا» فكذلك هاهنا ، وعلى كل حال فهو قليل فى الاستعمال.

وأما قولهم «إن التأكيد من كلام العرب ؛ فدخلت أن للتأكيد» قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيرا متواترا شائعا ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذا نادرا لا يعرج عليه ، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضا عنهم ؛ فوجب أن لا يكون جائزا ، والله أعلم.

ص: ۴۷۷

۸۱- مسأله : [هل يجوز مجيء «كما» بمعنى «كيما» وينصب بعدها المضارع؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «كما» تأتى بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين.

وذهب البصريون إلى أن «كما» لا تأتى بمعنى «كيما» ولا يجوز نصب ما بعدها بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن «كما» تكون بمعنى «كيما» وأن الفعل ينصب بها أنه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ، قال الشاعر وهو [۲۴۴] صخر الغىّ :

[۳۷۹](۲) جاءت كبير كما أخفّرها

والقوم صيد كأنّهم رمدوا

۱- انظر فى هذه المسأله : مغنى اللبيب (ص ۱۷۶ - ۱۷۷) وشرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۳ / ۲۳۷) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۲۲۳).

۲- هذا هو البيت السادس عشر من قصيده لصخر الغىّ بن عبد الله الهذلى (ديوان الهذليين ۲ / ۵۷) وكان صخر الغىّ قد قتل جارا لبنى خناعه من بنى سعد بن هذيل من بنى الرمداء من مزينه ، فحرض أبو المثلم قومه على صخر ليطلبوا بدم المزنى ، فبلغ ذلك صخرا ، فقال فى ذلك هذه القصيده ، وأخفرها - بتضعيف الفاء - أى أمنعها وأجيرها وأؤمنها ، تقول «خفر الرجل الرجل ، وخفر به ، وعليه ، وخفره تخفيرا» إذا أجاره ومنعه وأمّنه وكان له خفيرا ، وقال أبو جندب الهذلى : ولكننى جمر الغضى من ورائه يخفرنى سيفى إذا لم أخفر والصيد - بكسر الصاد - جمع أصيد ، وهو الوصف من الصيد - بفتح الصاد والياء جميعا - وهو داء يأخذ الإبل فى رؤوسها فترفع رؤوسها وتسمو بها ، فإذا كان ذلك فى الرجل كان من كبر وطماحه. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «كما أخفرها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «كما» بمعنى كيما وهى مؤلفه من كى الناصبه للمضارع وما الزائده ، ويجوز أن تكف «ما» الزائده كى عن عمل النصب فيرتفع المضارع بعدها ، ويجوز ألا تكفها فينتصب المضارع بكى كما فى هذا البيت ، وقد ذهب إلى هذا المذهب أبو على الفارسى ؛ فزعم أن «كما» أصلها «كيما» فحذفت الياء للتخفيف ، وقال ابن مالك : «كما» مؤلفه من الكاف الجاره ومعناها التعليل ، ومن ما الكافه ، ونصب المضارع بعد «كما» بالكاف الداله على التعليل حملا لها على «كى» لأن معناها كمعناها ، وهما رأيان متقاربان ، غير أن رأى أبى على الفارسى أدقّ ؛ فإن كون الكاف ناصبه لكونها بمعنى كى بعيد ، ومما يبعده أن الكاف من عوامل الأسماء فكيف تكون من عوامل الأفعال؟

أراد «كيما أخفرها» ولهذا المعنى انتصب «أخفرها» وقال الآخر :

[٣٨٠](١) وطرفك إمّا جئتنا فاصرفنّه

كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

أراد «كيما يحسبوا» وقال الآخر :

[٣٨١](٢) * لا تظلموا النّاس كما لا تظلموا*

١- هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٩٥) والأشمونى (رقم ١٠٠٢) وهو من شواهد شراح الألفيه ، وقد شرحه العينى (۴ / ۴٠٧ بهامش الخزانه) وهو البيت التاسع والخمسون من رائيه عمر بن أبى ربيعه الطويله (د ٨۴ - ٩۵ بتحقيقنا) وذكر العلامه الأمير فى حواشيه على مغنى اللبيب أنه وجد البيت فى قصيده لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينه. والطرف - بفتح فسكون - أراد به العين ، وإما : مركبه من إن الشرطيه ، وما المؤكده ، واصرفنه : أراد حوله إلى جهه أخرى غير جهتنا ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله «كما يحسبوا» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «كما» مثل «كيما» ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على تقدير أن «ما» زائده غير كافه ، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن ما زائده كافه ، وقد جاء هذا البيت بالنصب على الوجه الأول. وقد زعم أبو محمد الأسود فى كتابه المسمى «نزهه الأديب» أن أبا على الفارسى حرّف هذا البيت ، وأن الصواب روايته على هذا الوجه : إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكى يحسبوا أن الهوى حيث تنظر ويقول أبو رجاء : إن الروايه فى ديوان عمر بن أبى ربيعه على ما قال أبو محمد الأسود ، ومع هذا لا أرى لك أن تقبل الطعن فى أبى على الفارسى بأنه صحف البيت ليستشهد به ؛ فإن الروايات تكثر فى الشعر العربى ، وكل راو يعتمد إحدى الروايات ويعول عليها ، وقد أسمعناك كلاما مثل كلام أبى محمد فى روايات وردت فى كتاب سيبويه وقال العلماء بصدد ذلك : إن سيبويه غير متهم فيما يرويه بعد أن يسمعه من أفواه العرب ، وإنه لا بدّ أن يكون قد سمع الروايه التى حكاها فى كتابه ، والشواهد على هذه المسأله كثيره ، وقد ذكر المؤلف منها جمله فما يدعو أبا على إلى أن يحرّف بيتا ليستشهد به وفى غيره من الشعر الثابت مندوحه؟ بل إن روايه أبى محمد الأسود وهى روايه ديوان عمر تؤيد المذهب الذى رآه أبو على الفارسى الذى خلاصته أن أصل «كما» هو كيما ، فقد أنبأتك غير مره أن البيت إذا روى بروايتين أو أكثر ووضعت فى إحدى الروايتين كلمه فى مكان كلمه فى الروايه الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، لأن الراوى العارف بالعربيه لا يضع الكلمه مكان الكلمه إلا وهو على ثقه من أن معناهما واحد ، لأنه يريد أن يؤدى المعنى الذى فهمه من الكلام ، فاعرف ذلك وكن منه على ثبت.

٢- هذا البيت من شواهد رضى الدين فى باب نواصب المضارع من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ۵٩١ و ۴ / ٢٨۶) وهو من أرجوزه لرؤبه بن العجاج. ومحل الاستشهاد منه قوله «كما لا تظلموا» فإنه دليل على صحه ما ذهب إليه الكوفيون من أن «كما» يجوز أن ينتصب الفعل المضارع بعدها على أن أصلها كيما فحذفت الياء تخفيفا ، ألست ترى قوله «لا تظلموا» منصوبا بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسه ، إذ هو فعل مضارع اتصلت به واو الجماعه ، وقد وافق أبو العباس المبرّد على هذا المذهب ورآه اقتناعا منه بما ورد من الشواهد الداله على صحته ، وأما البصريون فإنهم امتنعوا من إقرار ذلك ، وذهبوا مذاهب

فى هـذه العباره ، فمنهم من أنكر الشواهـد أو زعم أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون ، وقـد سـمعت فى شـرح الشاهد السابق روايه تخرجه عن الاستشـهاد به ، وقالوا فى البيت الذى نحن بصدد شرحه : إن الروايه فيه : * لا تظلم الناس كما لا تظلم* بالفعل المضارع المسـند إلى ضـمير الواحد المخاطب ، وهو مرفوع بالضـمه الظاهره ، وعليه تكون الكاف للتشبيه أو للتعليل ، وما : كافه لهذه الكاف عن الاختصاص بالأسـماء وعمل الجر الذى هو الأصل فيها ، أو ما : مصدريه ، وهى مع الفعل الذى بعدها فى تأويل مصـدر مجرور بالكـاف ، وكـأنه قـال : لاـ تظلم النـاس لعـدم ظلمـك ، ومنهم من سـلم الروايه التى رواهـا الكوفيون ، وزعم أن الناصب فى هـذه العباره هو «ما» التى دخلت الكاف عليها ، وما هذه مصدريه ، والأصل أنها لا تعمل ، لكن العرب شـبهت ما بأن المصدريه فنصبت بما كما نصبت بأن ، وشبهت أن المصدريه بما المصدريه فأهملت أن كما أهملت ما ، وانظر الشاهد رقم ٣٧٠ السابق ، وهذا كله جدل ولجاج فى الخصومه ، والذى ذهب إليه الكوفيون أقرب من جميع ما قالوه. هذا ، وقد روى سـيبويه بيت الشاهد على وجه آخر (١ / ٤٥٩) وهو : * لا تشـتم الناس كما لا تشـتم* بالإسناد إلى ضمير الواحد المخاطب ، وكذلك أنشده رضـى الـدين فى بـاب حروف الجر من شـرح الكـافيه ، وشـرحه البغـدادى (٤ / ٢٨٦) وكـذلك أنشده الأشـمونى فى نواصـب المضارع (رقم ١٠٠٣) وسيذكر المؤلف هذه الروايه فى الرد على كلام الكوفيين.

أراد «كيما لا تظلموا» وقال عدىّ بن زيد العبادىّ :

[۳۸۲](۱) اسمع حديثا كما يوما تحدّثه

عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

ص: ۴۸۰

۱- أنشد ابن منظور (ك ى ا) هذا البيت ونسبه إلى عدى كما قال المؤلف ، قال : «كى : حرف من حروف المعانى ينصب الأفعال بمنزله أن ، ومعناه العله لوقوع الشىء ، كقولك : جئت كى تكرمنى ، وقال فى التهذيب : تنصب الفعل الغابر ، تقول : أدبه كى يرتدع ، قال ابن سيده : وقد تدخل عليه اللام ، وفى التنزيل العزيز : (لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلى ما فاتَكُمْ) وقال لبيد : * لكيلا يكون السندرى نديدبى* وربما حذفوا كى اكتفاء باللام وتوصلا بما ولا ، فيقال : تحرر كيلا تقع ، وخرج كيما يصلى ، قال الله تعالى : (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِياءِ مِنْكُمْ) وفى كيما لغه أخرى حذف الياء من لفظه كما قال عدى : اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا أراد كما يوما تحدثه ، وكى ، وكيلا ، وكيما ، وكما : تعمل فى الألفاظ المستقبله عمل أن ولن حتى إذا وقعت فى فعل لم يجب» اه كلامه بحروفه ، وضبط المضارع ضبط قلم فى بيت عدىّ بالرفع ، والخطب سهل ؛ فإن الذى يستدل بهذا البيت لا يقول : إن النصب واجب كما قررناه فى شرح الشواهد السابقه ، فيحتمل أن فى البيت روايتين : الرفع ، والنصب ، وقد نص - فيما نقله عن ابن سيده - على أن «كما» تعمل فى الفعل المضارع عمل أن ولن ، وإن كان المؤلف قد أنكر روايه النصب ، وزعم أن الرواه اتفقوا على أن الروايه فى هذا البيت بالرفع ، وعلى ما رواه الكوفيون فى هذا البيت بنصب «تحدثه» يستدل بهذا البيت على شيئين : الأول : أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد «كما» وتخريج ذلك على أن الأصل «كيما» فحذفت الياء تخفيفا ، وما : زائده غير كافه ، والثانى : أنه لا يضر الفصل بين «كما» والفعل المضارع بالظرف ، وهذا ظاهر إن شاء الله.

وقال الآخر :

[۳۸۳](۱) يقلّب عينيه كما لأخافه

تشاوس رويدا إنّنى من تأمّل

ص: ۴۸۱

۱- يقال «فلان يتشاوس فى نظره» إذا نظر نظره ذى نخوه وكبر ، وقال أبو عمرو : هو أن ينظر بمؤخر عينه ويميل وجهه فى شق العين التى ينظر بها ، يكون ذلك خلقه ويكون من الكبر والتيه والغضب. ورويدا : أصله تصغير الإرواد تصغير الترخيم - يعنى بحذف حروف الزياده كلها وهى الهمزه التى فى أوله والألف التى بعد الواو ، ثم إدخال ياء التصغير على حروفه الأصليه وهى الراء والواو والدال - وقد قالوا : أرود فلان فى سيره إروادا ، يريدون أنه تمهل فى سيره وترفق ، وسيبويه يرى أن «رويدا» إنما يستعمل استعمال المصادر التى تنوب عن الأفعال ، تقول «روید علیا» أى أمهله ، وتكون اسم فعل ، تقول «رويدك» أى أمهل ، ويرى أيضا أنه قد يقع صفه فتقول : «سار سيرا رويدا» وأنك قد تذكر المصدر الموصوف كما فى هذا المثال ، وقد تحذفه فتقول : «سار رويدا» قال (۱ / ۱۲۳) «هذا باب متصرف روید ، تقول : روید زیدا ، وإنما تريد أرود زيدا ، قال الهذلى : روید علیا ، جد ما ثدى أمّهم إلينا ، ولكن بغضهم متماين وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك روید ما الشعر ، يريد أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر ، فقد تبين لك أن روید فى موضع الفعل ، ويكون روید أيضا صفه كقولك : سار سيرا رويدا ، ويقولون أيضا : ساروا رويدا ، فيحذفون السير ويجعلونه حالا به وصف كلامه ، اجتزاء بما فى صدر حديثه من قوله ساروا عن ذكر السير ، ومن ذلك قول العرب ، ضعه رويدا أى وضعا رويدا ، ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئا : رويدا ، إنما تريد علاجا رويدا ، فهذا على وجه الحال ، إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير الحال» اه كلامه بحروفه ، وعلى هذا يكون قول الشاعر فى البيت المستشهد به «رويدا» حالا من الضمير الواجب الاستتار فى قوله «تشاوس» وقوله «إننى من تأمل» أى أنا ذلك الذى تتأمله وتنظر إليه ، ومتى عرفتنى عرفت أنه ليس لك أن تنظر لى نظر الكبر والغضب ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «كما لأخافه» حيث زعم الكوفيون أن الفعل المضارع الذى هو أخافه منصوب بكما التى هى فى الأصل كيما. ونقول : إن هذا البيت لا يصلح لاستدلال الكوفيين أصلا ، وذلك من عده وجوه : الأول : ما ادّعاه المؤلف من أن الروايه على غير هذا الوجه وأنها «لكيما أخافه» وإن كنا لا نقر المؤلف على هذا ، والثانى : أنه بعد تسليم صحه روايتهم يكون النصب باللام فى قوله «لأخافه» لأنها لام التعليل وهى عندهم ناصبه بنفسها ، أو بأن المضمره بعد لام التعليل على ما هو مذهب البصريين ، والقول بزياده هذه اللام لا دليل عليه ، والوجه الثالث : أنهم - أى الكوفيين - يقولون : إن كى لا تكون إلا مصدريه مثل أن ، فمجىء اللام بعدها فى مثل هذا الشاهد ينقض هذه المقاله ؛ لأننا لو جعلنا اللام توكيدا لكى لم يصح لاختلاف معناهما حينئذ ، إذ أن كى مصدريه واللام للتعليل ، ولو جعلنا اللام بدلا من كى كانت كما فى حكم الساقط من الكلام لأن المبدل منه على نيه الطرح من الكلام ، ويكون العمل للبدل الذى هو اللام ، فيتعين عندهم أن تعتبر زائده ، وهذا ما لم يقم عليه دليل.

أراد «كيما أخافه» إلا أنه أدخل اللام توكيدا ، ولهذا المعنى كان الفعل منصوبا فهذه الأشياء كلها تدل على صحه ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز النصب بها ؛ لأن الكاف فى «كما» كاف التشبيه أدخلت عليها «ما» وجعلا بمنزله حرف واحد كما أدخلت على ربّ وجعلا بمنزله حرف واحد ، ويليها الفعل كربما ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد ربما فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول فلا حجّه لهم فيه ؛ لأنه روى «كما أخفّرها» بالرفع ؛ لأن المعنى جاءت كما أجيئها ، وكذلك رواه الفرّاء من أصحابكم ، واختار الرّفع فى هذا البيت ، وهو الروايه الصحيحه.

وأما البيت الثانى فلا حجّه فيه أيضا ؛ لأن الروايه :

* لكى يحسبوا أن الهوى حيث تنظر* [٣٨٠]

وأما البيت الثالث فلا حجه فيه أيضا ؛ لأن الروايه فيه بالتوحيد :

* لا تظلم النّاس كما لا تظلم* [٣٨١]

كالروايه الأخرى :

* لا تشتم النّاس كما لا تشتم* [٣٨١]

وأما البيت الرابع فليس فيه حجه أيضا ؛ لأن الرواه اتفقوا على أن الروايه [٢٤٥] «كما يوما تحدثه» بالرفع كقول أبى النجم :

[٣٨٤](١) قلت لشيبان : ادن من لقائه

كما تغدّى القوم من شوائه

١- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيبويه (١ / ٤٦٠) وقد نسبهما إلى أبى النجم الفضل بن قدامه العجلى ، وقد أقر الأعلم هذه النسبه ، قال سيبويه (١ / ٤٥٩): «سألت الخليل عن قول العرب : انتظرنى كما آتيك ، وارقبنى كما ألحقك ، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزله حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت ربما للفعل ، والمعنى لعلى آتيك ، فمن ثم لم ينصبوا به كما لم ينصبوا بربما ، قال رؤبه : * لا تشتم الناس كما لا تشتم* وقال أبو النجم : قلت لشيبان : ادن من لقائه كما تغدى الناس من شوائه وقال الأعلم : «الشاهد فى قوله كما تغدى ، حيث وقع الفعل بعد كما لأنها كاف التشبيه وصلت بما وهيئت لوقوع الفعل بعدها كما فعل بربما ، ومعناها هنا لعل ، ومن النحويين من يجعلها بمعنى كى ويجيز النصب بها وهو مذهب الكوفيين» اه كلامه. وشيبان : اسم ابن الشاعر ، وضمير الغيبه فى قوله «لقائه» وقوله «شوائه» يعود إلى ظليم ، يأمر الشاعر ابنه شيبان

بأن يتبع هذا الظليم ويدنو منه لعله يصيده فيشوى لحمه ويطعم الناس من هذا الشواء.

وكقول الآخر :

[٣٨٥](١)أنخ فاصطبغ قرصا إذا اعتادك الهوى

بزيت كما يكفيك فقد الحبائب

١- أنخ : فعل أمر من الإناخه ، تقول «أناخ فلان بعيره ينيخه إناخه» تريد أنه أبركه ، واصطبغ : فعل أمر من الاصطباغ ، وأصله الصبغ - بكسر الصاد وسكون الباء - وهو ما يصطبغ به من الإدام ، ومثله الصباغ - بكسر الصاد أيضا - ومنه قوله تعالى : (تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ) يعنى بالصبغ دهن الزيتون ، وقال الزجاج : أراد بالصبغ الزيتون ، قال الأزهرى : وهذا أجود القولين ؛ لأنه قد ذكر الدهن قبله ، وتقول : صبغ فلان اللقمه يصبغها صبغا - من مثال نصر - إذا دهنها وغمسها ، وكل ما غمس فقد صبغ ، والقرص - بضم القاف وسكون الراء - أراد به الرغيف من الخبز وقد يقال «قرصه» بالتاء - إذا كانت صغيره ، وترك التاء أكثر ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «كما يكفيك» حيث ورد الفعل المضارع مرفوعا بضمه مقدره على الياء بعد كما ، وغرض المؤلف أن يرد بهذا الشاهد على الكوفيين القائلين بجواز نصب الفعل المضارع بعد كما ، لكن هذا الشاهد ومائه شاهد آخر مثله لا يكفى فى الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن الكوفيين لا يقولون : إنه يجب أن ينتصب الفعل المضارع بعد كما ، وإنما يقولون : إذا وقع الفعل المضارع بعد كما جاز فيه وجهان : أحدهما النصب والآخر الرفع ، وقد أتوا بشواهد جاء فيها النصب ، والذى يرد مذهبهم ألا يكون ثمت شاهد قد جاء بالنصب ، وقد حاول المؤلف أن يرد شواهد النصب ، ولكنه لم يستقم له الرد ؛ لأن الرواه الثقات قد أثبتوها ، فاعرف ذلك ، ولا تكن أسير التقليد.

ولم يروه أحد «كما يوما تحدثه» بالنصب إلا المفضّل الضبّى وحده ، فإنه كان يرويه منصوبا ، وإجماع الرواه من نحويّى البصره والكوفه على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربيه.

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

* يقلّب عينيه لكيما أخافه* [٣٨٣]

على أنه لو صحّ ما رووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حدّ الشذوذ والقلّه ، فلا يكون فيه حجه ، والله أعلم.

ص: ۴۸۴

۸۲- مسأله : [هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هى الناصبه بنفسها ، ويجوز إظهار «أن» بعدها للتوكيد ، نحو «ما كان زيد لأن يدخل داركَ ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامكَ» ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ، نحو «ما كان زيد داركَ ليدخل ، وما كان عمرو طعامكَ ليأكل».

وذهب البصريون إلى أنّ الناصب للفعل «أن» مقدره بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هى العامله بنفسها وجواز إظهار «أن» بعدها ما قدمناه فى مسأله لام كى.

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد ؛ فما قال الشاعر :

[۳۸۶](۲) لقد عذلتنى أمّ عمرو ، ولم أكن

مقالتها ما كنت حيّا لأسمعا

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح المفصل لابن يعيش (ص ۹۳۶) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۲۳۳).

۲- هذا البيت من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل (ص ۹۳۶) وروى صدره «لقد وعدتنى أم عمرو» ورضى الدين فى نواصب المضارع من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۶۲۲) وقال «ولم أقف على تتمته ولا على قائله» ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «مقالتها» فقد وردت الروايه بنصب هذه الكلمه ، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على ثبوت الروايه ، ولكنهم اختلفوا فى تخريجها ، فقال الكوفيون : مقالتها مفعول به تقدم على عامله وهو الفعل المضارع المقترن بلام الجحود الذى هو قوله «لأسمعا» وجوزوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود على اللام ، وقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه ، وزعموا أن قول الشاعر «مقالتها» مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور ، وأصل الكلام : ولم أكن أسمع مقالتها ، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذى أضمره بقوله «لأسمعا» والسر فى هذا الخلاف أن الكوفيين يقولون : الناصب للمضارع هو اللام التى للجحود ، والبصريون يقولون : الناصب له هو أن المصدريه مضمره بعد اللام ، والمضارع صله لأن المصدريه ، ومعمول الصله لا يتقدم على الموصول ، ولكن هذه القاعده منقوضه من أساسها ، وإن كان قد ارتضاها الجمهور من الفريقين ؛ فقد تقدم معمول الصله على الموصول فى قول العجاج : ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا فإن قوله «بالعصا» متعلق بقوله «أجلدا» وهو معمول لأن المصدريه ، ونظيره قول ربيعه بن مقروم الضبى : هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيك خابرا أن تسألى فإن قوله «خابرا» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله «تسألى» المنصوب بأن المصدريه ، وقد اضطر النّحاه لتتم لهم قاعدتهم أن يقولوا : إن «خابرا» منصوب بفعل

محـذوف يدل عليه الفعل المذكور ، وإن قول العجاج «بالعصا» متعلق بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور بعده. ومثل هذين البيتين قول الآخر وسـيأتى قريبا فى كلام المؤلف (ص ٥٩٦) : وإنى امرؤ من عصـبه خندفيه أبت للأعادى أن تذلّ رقابها وسنعود إلى هـذه المسـأله مره أخرى ، غير أنـا نبـادر فنقرر أنـا لا ـ نرى مع كثره الشواهـد التى تثبت فى مسأله من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل ؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس ، وذلك لا يجوز ، فاعرف هذا ، ولا تغفل عنه.

أراد «ولم أكن لأسمع مقالتها» وقدم منصوب لأسمع عليه ، وفيه لام الجحود ، فدلّ على جوازه ، وفيه أيضا دليل على صحه ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود [۲۴۶] هى العامله بنفسها من غير (۱) تقدير «أن» إذ لو كانت أن هاهنا مقدّره لكانت مع الفعل بمنزله المصدر ، وما كان فى صله المصدر لا يتقدم عليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الناصب «أن» المقدره بعدها ما قدّمناه فى مسأله لام كى.

وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها فمن وجهين ؛ أحدهما : أن قولهم : «ما كان زيد ليدخل ، وما كان عمرو ليأكل» جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم ، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل «زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل» فلو قلنا «ما كان زيد لأن يدخل ، وما كان عمرو لأن يأكل» بإظهار أن لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسما ؛ لأنّ أن مع الفعل بمنزله المصدر وهو اسم ؛ فلذلك (۲) لم يجز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل فى قولك «إياك

۱- فى ر «عن غير» وليس بشىء.

۲- فى ر «فكذلك لم يجز».

وزيدا» والوجه الثانى : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مقدّرا لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذى يوجب المستقبل من الفعل ، و «أن» توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر «أن».

ومنهم من قال : إنما لم يجز إظهار «أن» بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت «ما كان زيد ليدخل» كان نفيا لسيدخل ، كما لو أظهرت «أن» فقلت «ما كان زيد لأن يدخل» فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم فى قولهم : «ألله لأقومنّ» لم يجز إظهارها ؛ إذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهره.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

... ولم أكن

مقالتها ما كنت حيّا لأسمعا [٣٨٦]

فلا حجّه لهم فيه ؛ لأن «مقالتها» منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها ، لا بقوله «لأسمعا» كما قال الشاعر :

[٣٨٧](١) وإنّى امرؤ من عصبه خندفيّه

أبت للأعادى أن تديخ رقابها

١- هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (٩٣۶) وابن جنى فى شرح تصريف المازنى (١ / ١٣٠) ولم يعزواه ، والعصبه : الجماعه من الناس ، وخندفيه - بكسر الخاء والدال بينهما نون ساكنه - منسوبه إلى خندف ، وهى امرأه الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، وأصل اسمها ليلى بنت حلوان - ويقال : ليلى بنت عمران بن الحاف بن قضاعه - لقبت خندف فى قصه مشهوره ، وأصل الخندفه الإسراع فى السير ، تقول «خندف الرجل خندفه - من مثال دحرج دحرجه» إذا أسرع ، وقالوا «خندف الرجل» إذا انتسب إلى خندف ، وقال رؤبه : * إنى إذا ما خندف المسمى* وظلم رجل فنادى : يا لخندف ، فخرج إليه الزبير بن العوام ومعه سيفه وهو يقول : أخندف إليك أيها المخندف ، يريد أسرع إلى نصرتك أيها المعتزى إلى خندف ، وتديخ بالدال المهمله ، وبالذال المعجمه أيضا - أى تذل وتخضع ، ويروى «أن تذل رقابها» والاستشهاد بالبيت فى قوله «أبت للأعادى أن تديخ رقابها» فإن ظاهره أن الجار والمجرور - وهو قوله «للأعادى» - متعلق بقوله «تديخ» المتأخر عنه المعمول لأن المصدريه ، فيكون معمول صله أن المصدريه قد تقدم على أن ، ولما كان جمهور النحاه قد اتفقوا على أن معمول صله أن المصدريه لا يجوز أن يتقدم عليها فإنهم جعلوا الجار والمجرور متعلقا بفعل محذوف يقدر قبله ويكون المذكور تفسيرا وبيانا لذلك المحذوف ، وأصل الكلام : أبت أن تديخ رقابها للأعادى ، أن تديخ رقابها ، فحذف أن المصدريه وصلتها وهو ينويهما ، ثم دل على هذا الذى حذفه بذكر أن المصدريه وصلتها ، قال ابن يعيش «وقال الكوفيون : لام الجحد هى العامله بنفسها ، وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام ، نحو قولك : ما كنت زيدا لأضرب ، وأنشدوا «لقد وعدتنى أم عمرو ... البيت السابق» ولا دليل فى ذلك ؛ لأنّا نقول : إنه منصوب بإضمار فعل ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها ، ثم بين ما أضمر

بقوله لأسمعا ، كما فى قوله «أبت للأعادى أن تذل رقابها» التقدير : أبت أن تذل رقابها للأعادى ، ثم كرر الفعل بيانا للمضمر ، فاعرفه» اه كلامه. ويقول أبو رجاء : لقد أصل النحاه قاعده أن معمول الصله لا يتقدم على الموصول ، واستنبطوا لهذه القاعده عله حاصلها أن الصله تكمله وتمام للموصول ، وهما فى قوه الكلمه الواحده ، وأن المعمول من تكمله العامل ، وتقديم المعمول كتقديم عجز الكلمه على صدرها ، ولما كان تقديم عجز الكلمه على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزله عجز الكلمه على ما هو بمنزله صدرها غير جائز أيضا ، فيكون تقديم معمول الصله على الموصول غير جائز ، وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل ، وأن تقدير شىء وفى الكلام ما يغنى عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه ، ثم إنهم يقولون دائما : إن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، فهلا اعتذروا عن تقدم معمول الفعل المعمول لأن المصدريه فى هذا البيت بأن هذا المعمول جار ومجرور ، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، ولكننا نعتقد أن البصريين لما رأوا معمول الفعل المنصوب بعد لام الجحود فى البيت السابق (الشاهد رقم ٣٨٦) مفعولا صريحا وليس جارا ومجرورا ، وأن حجه الكوفيين قائمه به ، لما رأوا ذلك تغاضوا عن كون المعمول فى هذا البيت جارا ومجرورا وساقوا الكلام مساقا واحدا ، فتنبه لذلك ، وأجل فيه نظرك ، والله يتولاك بعصمته وتأييده.

فاللام فى قوله «للأعادى» لا تكون من صله «أن تديخ» بل من صله فعل مقدّر قبله ، وتقديره «أبت أن تديخ» وجعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر ، وهذا النحو فى كلامهم أكثر من أن يحصى ، والله أعلم.

ص: ۴۸۸

۸۳- مسأله : [هل تنصب «حتى» الفعل المضارع بنفسها؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ، نحو قولك «أطع الله حتى يدخلك الجنه ، واذكر الله حتى تطلع الشمس» وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك «مطلته حتى الشتاء ، وسوّفته حتى الصيف». وذهب أبو الحسن على بن حمزه الكسائى إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمره أو مظهره. وذهب البصريون إلى أنها فى كلا الموضعين حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أن» والاسم بعدها مجرور بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى كى كقولك : «أطع الله حتى يدخلك الجنه» أى : كى يدخلك الجنه ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك : «اذكر الله حتى تطلع الشمس» أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزله واو القسم ؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو ربّ لما قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك ها هنا. وقلنا «إنها تخفض الاسم بنفسها» لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها.

وأما الكسائى فقال : إنما قلت إنها تخفض بإلى مضمره أو مظهره لأن التقدير فى قولك «ضربت القوم حتى زيد» حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف «انتهى ضربى إلى» تخفيفا ، فوجب أن تكون إلى هى العامله.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل «أن» المقدره دون حتى أنّا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۳ / ۲۵۲) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۹۲۷ و ۹۳۷) وشرح الكافيه للرضى (۲ / ۲۲۴ وما بعدها).

الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا [۲۴۸] يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير «أن». وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزله المصدر الذى يدخل عليه حرف الجرّ ، وهى أم الحروف الناصبه للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها.

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير «أن» لا بها نفسها قول الشاعر :

[۳۸۸](۱) داويت عين أبى الدّهيق بمطله

حتّى المصيف ويغلو القعدان

فالمصيف : مجرور بحتى ، ويغلو : عطف عليه ؛ فلو كانت حتى هى الناصبه لوجب أن لا يجىء الفعل هاهنا منصوبا بعد مجىء الجر ؛ لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جاره وناصبه ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف

۱- أبو الدّهيق : كنيه رجل ، ومطله : مصدر مطله يمطله - من باب نصر - إذا سوّف فى قضاء حاجته ولم يف له ، والمصيف : زمان الصيف ، ويغلو : مضارع «غلا البعير فى سيره غلوا» إذا ارتفع فى سيره فجاوز حسن السير ، والقعدان - بكسر القاف وسكون العين المهمله - جمع قعود ، وهو من الإبل الذى يقتعده الراعى فى كل حاجه ، يتخذه للركوب ولحمل الزاد والمتاع. ويقال : القعود من الإبل هو البكر حين يركب - أى يمكن ظهره من الركوب - وأدنى ذلك أن يأتى عليه سنتان ، يقال للذكر : قعود ، وللأنثى قلوص ، إلى أن يثنيا ، ثم يقال للذكر جمل وللأنثى ناقه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ويغلو» فإنه فعل مضارع منصوب ، وقد سبقه اسم مجرور بحتى التى هى حرف غايه وجر ، ولا يجوز أن يكون هذا المضارع منصوبا بحتى لأنها لو كانت هى الناصبه للفعل المضارع لكانت قد عملت الجر فى الاسم والنصب فى الفعل ، ولا نظير لذلك فى العربيه ، ولكانت الواو قد عطفت مضارعا منصوبا على اسم مجرور وذلك مما لا يجوز ، وقد ذهب البصريون إلى أن هذا المضارع منصوب بأن المصدريه محذوفه ، والتقدير : أن يغلو القعدان ، وأن هذه مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور معطوف على الاسم المجرور بحتى ، وكأنه قال : حتى المصيف وغلو القعدان. قال أبو رجاء : ثم يقال بعد هذا : إن المعروف أن أن المصدريه تقدر بعد حرف من حروف العطف ، وهذا هو مذهب البصريين ، فأين هذا الحرف الذى ستقدر أن بعده؟ وذلك لأن حتى المذكوره قد عملت الجر فى الاسم الذى بعدها ، والذى يخطر لى أنه لتكمله كلام البصريين الذى ذكره المؤلف لا بدّ من تقدير «حتى» أخرى بعد الواو تكون أن المصدريه وما عملت فيه فى تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت حتى ومجرورها على حتى المذكوره ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان ؛ فتأمل فى ذلك.

عليه ؛ فإذا لم يكن قبل «يغلو» فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون «يغلو» منصوبا بتقدير أن ؛ لأنّ أن مع الفعل بمنزله الاسم على ما بيّنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنها إذا كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها» فالكلام على فساده كالكلام فى مسأله لام كى ؛ فلا نعيده هاهنا.

وأما قولهم : «إنها إذا كانت بمعنى «إلى أن» فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال : «بو الله لأفعلنّ» وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو لا يقال : «تو الله لأقومنّ» لما كان يؤدى إليه من الجمع بين البدل والمبدل؟ وأما واو ربّ فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولا أنها عامله ، وإنما هذا شىء تدعونه على أصلكم ، وقد بيّنا فساده فى موضعه بما يغنى عن الإعاده.

وأما ما ذهب إليه الكسائى من أن الخفض بإلى مضمره أو مظهره فظاهر الفساد ؛ لبعده فى التقدير ، وإبطال معنى «حتى». وذلك لأن موضع حتى فى الأسماء أن يكون الاسم الذى [٢٤٩] بعدها من جنس ما قبلها ، وإنما حتى اختصّته من بين الجنس ؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك : «قاتل زيد السّباع حتى الأسد» لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره ، وكقولك : «استجرأ على الأمير جنده حتى الضعيف الذى لا سلاح معه» لأن استجراء الضعيف الذى لا سلاح معه أبعد من استجراء غيره ؛ فلو قلنا إن التقدير فيه : حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذى لا سلاح معه ؛ لأدى ذلك إلى زياده كثيره ، وكانت «إلى» فى صله «انتهى» لا فى صله «حتى» وذلك خروج عن المتناولات القريبه من غير برهان ولا قرينه ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا : إنه مجرور بحتى ؛ لم يخرج عن قياس العربيه والمتناولات القريبه ؛ لأن حتى قد يليها المجرور فى حال وغير المجرور فى حال ، ولها نظائر مما يجر فى حال ولا يجر فى حال ، نحو «مذ ، ومنذ» و «حاشا ، وخلا» فى الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر - على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف - دلّ على أنها هى الجاره.

والذى يدلّ على أنها هى الجاره قولهم : «حتّام ، وحتّامه» كقولهم : «إلام ،

وإلامه» والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف جر ، وإلا لما جاز حذف الألف من «ما» لأن ما لا يحذف ألفها إلا أن يدخل عليها حرف جر ، على ما بيّنا فى «كيمه ، وفيمه ، وبمه ، ولمه ، وعمّه» وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها هى الجاره.

والذى يدلّ على أنه لا يجوز أن تكون إلى مقدّره بعد حتى أن حتى تقوم مقام إلى ، ألا ترى أنك تقول «أقم حتى يقدم زيد ، وسر حتى تطلع الشمس» فيصلح أن تقيم مقامها «إلى» فتقول «أقم إلى أن يقدم زيد ، وسر إلى أن تطلع الشمس» فتقوم «إلى» مقام حتى ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغى أن لا يجمع بينهما ؛ لأن إحداهما تغنى عن الأخرى.

والذى يدلّ على أن «حتى» فى موضع إلى فى هذا الموضع أنك تقول : أقم إلى قدوم زيد ، وأقم حتى قدوم عمرو. وإنما ظهرت «أن» بعد إلى ، ولم تظهر بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم ، وحتى لا تلزم الاسم ، فألزموا إلى أن لتظهر اسميه ما دخلت عليه ، وقوه لزومها الجرّ ، وكذلك أيضا يحسن ظهور «أن» بعد لام [٢٥٠] كى ، ولم يحسن بعد حتى وكى ؛ لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف حتّى وكى ، والله أعلم.

۸۴- مسأله : [عامل الجزم فی جواب الشرط]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون ؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ، وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه مبنى على الوقف.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفكّ عنه ، فلما كان منه بهذه المنزله فى الجوار حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزوما على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكِينَ) [البينه : ۱] وجه الدليل أنه قال : (وَالْمُشْرِكِينَ) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفا على (الَّذِينَ) فهو مرفوع لأنه اسم (يكن) ، وقال تعالى : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائده : ۶] بالخفض على الجوار ، وهى قراءه أبى عمرو ، وابن كثير ، وحمزه ، ويحيى عن عاصم ، وأبى جعفر ، وخلف ، وكان ينبغى أن يكون منصوبا ؛ لأنه معطوف على قوله : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) [المائده : ۶] كما فى القراءه الأخرى ، وهى قراءه نافع ، وابن عامر ، والكسائى ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ولو كان معطوفا على قوله : (بِرُؤُسِكُمْ) لكان ينبغى أن تكون الأرجل ممسوحه لا مغسوله ، وهو مخالف لإجماع أئمه الأمه من السلف والخلف ، إلا فيما لا يعدّ خلافا ، ثم قال زهير :

[۳۸۹](۲) لعب الرّياح بها وغيّرها

بعدى سوافى المور والقطر

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۴ / ۱۳) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۳۱۳) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۲۳۶ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۹۴۷ وما بعدها).

۲- هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو البيت التالى للشاهد رقم ۲۳۲ الذى تقدم فى المسأله ۵۴ (وانظر الديوان ۸۶ - ۸۷) وروايه الأعلم «لعب الزمان بها - الخ» والسوافى : جمع سافيه ، وتطلق على الريح التى تسفى التراب ، ويقال أيضا على التراب الذى تسفيه الرياح ، أى تذروه وتطيره وتهيجه ، والمور - بضم الميم - هو التراب ، والقطر - بفتح القاف وسكون الطاء - هو المطر ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «والقطر» فإنه مجرور بدليل أن روى هذه القصيده مجرور ، فيسبق إلى الوهم أنه معطوف على «المور» لأنه هو المجرور بإضافه سوافى إليه ، ولو عطف على المور للزم أن يكون معمولا لسوافى ، لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام : سوافى المور وسوافى القطر ، ومراد الشاعر أن الذى غير هذه الديار شيآن : أحدهما : الرياح التى تسفى عليها التراب ، وثانيهما : المطر ، وهذا المعنى لا يتأدى إلا بأن يكون «القطر» معطوفا على سوافى مع أنه ليس للمطر سوافى ، فيكون مرفوعا فى التقدير ، وجره لمجاورته المجرور ، فتقول : القطر معطوف على سواف ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال

المحل بحركه المجاوره. والجر على الجوار واقع فى العربيه فى بابى العطف والنعت - وزاد قوم فى باب التوكيد أيضا - فأما باب العطف فمنه هذا البيت ، ومنه قول الآخر : كم قد تمششت من قصّ وإنفحه جاءت إليك بذاك الأضؤن السود تقول : تمششت العظم ؛ إذا مصصت أطرافه ، والقصّ - بفتح القاف - عظام الصدر ، أو رأس الصدر ، والإنفحه - بكسر الهمزه وسكون النون وفتح الفاء - كرش الحمل أو الجدى إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش ، فقول الشاعر «وإنفحه» لا يجوز أن يكون معطوفا على «قص» لأنه لو كان معطوفا على قص لكان قوله تمششت عاملا فيه ، وقد علمت أن التمشش خاص بمصّ العظم ، والإنفحه ليست عظما ، فوجب أن يكون قوله «إنفحه» مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : كم تمششت من عظم وأكلت إنفحه ، ويكون إنفحه منصوبا بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه المجاوره. وأما الجرّ على الجوار فى باب النعت فمن شواهده قولهم «هذا جحر ضب خرب» - بجر خرب مع أنه نعت للجحر المرفوع ؛ فخرب مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه المجاوره ، ونظيره قول امرىء القيس فى معلقته : كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل ثبير : اسم جبل ، شبهه بكبير قوم مزمل فى بجاد ، فمزمل : نعت لكبير المرفوع على أنه خبر كأن ، والروايه بجر مزمل بدليل رويّ القصيده كلها ، فهو مرفوع تبعا لموصوفه وعلامه رفعه ضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه المجاوره. ونظيره قول دريد بن الصمه : فجئت إليه والرياح تنوشه كوقع الصياصى فى النسيج الممدد فدافعت عنه الخيل حتى تبددت وحتى علانى حالك اللون أسود فأسود صفه لحالك اللون ، وأسود مجرور بدليل الرويّ ، وحالك اللون : مرفوع لأنه فاعل علانى ، ولكنه جرّ أسود لكونه بجوار اللون المجرور بالإضافه. وأما الجرّ للمجاوره فى باب التوكيد فقد ورد منه قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن هشام فى الشذور : يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب فإن قوله «كلهم» توكيد لذوى الواقع مفعولا به لبلغ ، وقد وردت الروايه بجر كل ، وقد علمت أن التوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ؛ فكان حق العربيه أن ينصب كلا ، ولكنه لما وقع مجاورا للزوجات المجرور بالإضافه جره ، فهذا الجر بسبب مجاوره الاسم المجرور. والنحاه يذكرون أن الجر بسبب مجاوره الاسم المجرور - سواء أكان فى النعت أم فى العطف - شاذ ، وهو فى باب التوكيد أشد شذوذا ، لأنهم مختلفون فى مجيئه فى هذا الباب ، وفى اعتباره فيه.

فخفض «القطر» على الجوار ، وإن كان ينبغى أن يكون مرفوعا ؛ لأنه معطوف

على «سوافى» ولا يكون معطوفا على «المور» وهو الغبار ؛ لأنه ليس للقطر سواف كالمور [٢٥١] حتى يعطفه عليه ، وقال الآخر :

[٣٩٠](١) كأنّما ضربت قدّام أعينها

قطنا بمستحصد الأوتار محلوج

فخفض «محلوج» على الجوار ، وكان ينبغى أن يقول «محلوجا» ؛ لكونه وصفا لقوله «قطنا» ولكنه خفضه على الجوار ، وقال الآخر :

[٣٩١](٢) * كأنّ نسج العنكبوت المرمل*

١- القطن - بضم القاف وسكون الطاء - معروف ، و «مستحصد الأوتار» من إضافه الصفه للموصوف ، أى الأوتار المستحصده ، وتقول : هذا حبل أحصد - كأحمر - وحصد - كفرح - ومحصد - كمكرم - ومستحصد - بكسر الصاد - إذا كان قد أحكم فتله وصنعته ، وهذا اللفظ يقال فى كل ما أحكمت صناعته من الحبال والأوتار والدروع ، وقالوا «هذا رجل محصد الرأى» أى سديد الرأى محكمه ، على التشبيه ، وقالوا : «هذا رأى مستحصد» أى محكم وثيق ، وهو فى هذا بفتح الصاد ، وقال لبيد : وخصم كنادى الجن أسقطت شأوهم بمستحصد ذى مره وضروع يريد برأى سديد وثيق محكم ، ومحلوج : اسم المفعول من قولهم «حلج القطن يحلجه - من مثال ضرب ونصر» إذا ندفه ، وقطن حليج ومحلوج : مندوف ، أى قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو الحلاج كالعطار والقصاب ، وصناعته الحلاجه كالعطاره والقصابه ، والمحلج والمحلجه والمحلاج : الخشبه أو الحجر الذى يندف عليه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «محلوج» فإن الروايه فيه بالجر مع أنه نعت لقوله «قطنا» المنصوب على أنه مفعول به لقوله «ضربت» وذلك لأن هذه الكسره ليست الحركه التى اقتضاها العامل ، وإنما هى كسره المجاوره ، فهو منصوب وعلامه نصبه فتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه المجاوره.

٢- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢١٧) وشواهد ابن جنى فى الخصائص (٣ / ٢٢١) وقد نسبه سيبويه إلى العجاج ، وأقر الأعلم هذه النسبه ، وقد كرّر البغدادى ذكره فى شرح الشاهد رقم ٣٤٩ من الخزانه (٢ / ٣٢١) وبعد هذا البيت قوله : على ذرى قلامه المهدل سبوب كتان بأيدى الغزل المرمل - بوزن اسم المفعول - أى المنسوج ، والقلام - بضم القاف وتشديد اللام - ضرب من النبت ، والمهدّل أى المسترسل ، والسبوب : الشقق أى قطع الكتان. شبه نسيج العنكبوت على ما نبت من القلام حول المنهل بشقق من الكتان بأيدى الغازلات ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «المرمل» فإنه مجرور بدليل روى الأبيات التى ذكرناها لك مما يليه ، وهو صفه لنسج العنكبوت المنصوب لكونه اسم كأن ، ومتى كان من المقرر الذى لا يحتمل التردد أن النعت يجب أن يطابق منعوته فى حركه إعرابه كان من المسلم به أن هذه الكسره التى فى «المرمل» ليست هى الحركه التى اقتضاها العامل ؛ لأن العامل يقتضى فتحه ، فهو إذا منصوب وعلامه نصبه فتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه المجاوره ، قال الأعلم «الشاهد فيه جر المرمل على العنكبوت نعتا لها فى اللفظ لقرب جوارها منه ، وكان الخليل رحمه الله لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين فى التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنيه والجمع ، كقولهم : هذا جحر ضب خرب ، وجحرا ضبين خربين ، وجحره ضباب خربه ، وسيبويه يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف

المتجاوران ، إذا لم يشكل المعنى ، كقولك : هذان جحرا ضب خربين ، وهذا جحر ضبين خرب ، واحتج ببيت العجاج هذا ، لأنه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت وهى مؤنثه ، والمرمل من وصف الغزل فى الحقيقه» اه ، قال أبو رجاء : وقد قال قوم : إنه ليس فى هذا البيت رد على الخليل ، لأن العنكبوت تذكّر وتؤنّث ، فيجوز أن يكون هنا مذكرا ، فلا يصلح البيت ردا عليه ، ومثله مما ذكروه فى سبيل الرد على الخليل قول الحطيئه ، وأنشده ابن جنى (٣ / ٢٢٠) والرضى لذلك ، وشرحه البغدادى (٢ / ٣٢١) : فإياكم وحيه بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى وحيه بطن واد : أراد نفسه ، يريد أنه يحمى ناحيته ويذود عما يحميه فيجب عليهم أن يتقوه ويحذروا صولته ، وهموز الناب : مأخوذ من الهمز وهو الضغط والغمز ، وليس لكم بسى : أى ليست مثلكم ولا مستويه معكم ، بل فوقكم وأعلى منكم ، والاستشهاد به عندهم فى قوله : «هموز الناب» فإن الروايه فى هذه الكلمه بجر «هموز» مع أنها نعت للحيه المنصوب على التحذير ، وقد جرّ الشاعر هذه الكلمه لأنها فى مجاوره كلمه مجروره وهى قوله : «واد» والهموز مؤنثه لكونها صفه للحيه والوادى مذكر ، فدل على أنه لا يلزم فى الجر للمجاوره أن يكون المتجاوران متساويين فى التذكير والتأنيث كما ذهب إليه الخليل بن أحمد ، بل يجوز مع تخالفهما فى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، وفى الإفراد والتثنيه والجمع ، على ما قررناه لك من قبل ، قال ابن جنى «جر هموز لمجاورته الواد مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيرا وتأنيثا ، فإن حيّه مؤنث وما بعدها مذكر» اه ، وفى هذه الكلام شيان : الأول : أنه جعل خلاف الخليل وسيبويه فى المضاف والمضاف إليه ، والأعلم يجعله فى المتجاورين اللذين هما المضاف إليه وما جر لمجاورته إياه ، ويمكن فى كلام سيبويه أن يحمل على كل واحد من هذين ، لكنى أستبعد أن يكون الخلاف بينهما فى مساواه المضاف والمضاف إليه فيما ذكرنا ، بل ينبغى أن يكون الخلاف بينهما فى المتجاورين على ما فهمه الأعلم ، والثانى : أن هذا البيت مثل بيت العجاج ؛ لأن الحيّه يقال على الذكر وعلى الأنثى ، والعرب تقول : حيّه ذكر ، فيجوز أن يقال : إنه عنى هنا الحيّه الذكر ، والبطن مذكر ، فقد اتفق المضاف والمضاف إليه على كلام ابن جنى ، ويجوز أن يقال : إن هموز مذكر لكونه وصفا للحيّه الذكر ، والوادى مذكر ، فاتفق المتجاوران تذكيرا وتأنيثا على ما هو كلام الأعلم ، فاعرف هذا وتنبه له.

فخفض «المرمل» على الجوار ، وكان ينبغى أن يقول «المرملا» لكونه وصفا

للنسج ، لا للعنكبوت ، ومن ذلك قولهم : «جحر ضبّ خرب» فخفضوا خربا على الجوار ، وكان ينبغى أن يكون مرفوعا ؛ لكونه فى الحقيقه صفه للجحر ، لا للضّبّ ، فكذلك هاهنا : جواب الشرط كان ينبغى أن يكون مرفوعا ، إلا أنه جزم للجوار ، ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع ، وقال الله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً) [الجن : ١٣] وقال تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : ٣٦].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل فى فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل فى جواب الشرط.

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فى جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا ؛ كما قلنا فى الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان فى الخبر ، فكذلك هاهنا ، غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفكّ من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل فى الفعل أن لا يعمل فى الفعل ، وإذ لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل ، و «إن» له تأثير فى العمل فى الفعل ؛ فإضافه ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إنّ «إن» هو العامل فى جواب الشرط بواسطه فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه ؛ فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطه القدر [٢٥٢] والحطب ؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار

وحدها فكذلك هاهنا ؛ إن هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل (١) معه.

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمه ضعيفه فلا تعمل فى شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وهذا القول ضعيف أيضا ؛ لأنه يؤدى إلى إعمال الفعل فى الفعل. وقولهم : «الحروف الجازمه ضعيفه فلا تعمل فى شيئين» باطل ؛ لما بيّنا من وجه مناسبته للعمل فى الشرط وجوابه لاقتضائه لهما ، بخلاف غيره من الحروف الجازمه ؛ فإنها لما اقتضت فعلا واحدا عملت فى شىء واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل فى شيئين قياسا على سائر العوامل.

فأما من ذهب إلى أنه مبنى على الوقف فقال : لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ؛ فوجب أن يكون مبنيا على أصله ، فكذلك فعل الشرط (٢).

وهذا القول ليس بمعتدّ به عند البصريين ؛ لظهور فساده ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يكون الفعل معربا بعد أن وكى وإذن ، وكذلك أيضا بعد لم ولما ولام الأمر ولا فى النهى ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ؛ فكان ينبغى أن يكون الفعل بعدها مبنيا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد الإجماع فى هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم ؛ دل على فساد ما ذهب إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكِينَ) [البينه : ١] فلا حجه لهم فيه ؛ لأن قوله : (وَالْمُشْرِكِينَ) ليس معطوفا على (الَّذِينَ كَفَرُوا) وإنما هو معطوف على قوله : (مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار.

وأما قوله تعالى : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائده : ٦] فلا حجّه لهم فيه أيضا ؛ لأنه على قراءه من قرأ بالجرّ ليس معطوفا على قوله : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) [المائده : ٦] وإنما هو معطوف على قوله : (بِرُؤُسِكُمْ) على [٢٥٣] أن المراد بالمسح فى الأرجل الغسل ، وقال أبو زيد

١- فى ر «إلا أنه عامل معه» ولا يستقيم مع ما قرره.

٢- الظاهر أن عباره «فكذلك فعل الشرط» مقحمه إذ لا مؤدى لها.

الأنصارى : المسح خفيف الغسل ، وكان أبو زيد الأنصارى من الثقات الأثبات فى نقل اللغه ، وهو من مشايخ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال «سمعت الثقه» يريد أبا زيد الأنصارىّ.

والذى يدل على ذلك قولهم : «تمسّحت للصلاه» أى توضّأت ، والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول ، والسر فى ذلك أن المتوضىء لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ؛ فلذلك سمى الغسل مسحا ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح فى الرجل المراد به الغسل لبيان السنه ، ولو لا ذلك لكان محتملا ، والذى يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد فى قوله : (إِلَى الْكَعْبَيْنِ) والتحديد إنما جاء فى المغسول لا فى الممسوح ، وقال قوم : الأرجل معطوفه على الرأس فى الظاهر ، لا فى المعنى ، وقد يعطف الشىء على الشىء والمعنى فيهما مختلف ، قال الشاعر :

[٣٩٢](١) إذا ما الغانيات برزن يوما

وزجّجن الحواجب والعيونا

فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تزجّج ، وقال الآخر :

تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينيه إن مولاه ثاب له وفر [٣٣٤]

١- هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٥٨٧) وفى أوضح المسالك (رقم ٢٥٩) وفى شرح شذور الذهب (رقم ١١٦) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٤٣٢) وابن عقيل (رقم ٢٩٩) والأشمونى (رقم ٤٤٢) والرضى ، وشرحه البغدادى (٣ / ٩١ و ٤ / ١٧٣) والبيت من كلام الراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين ، وبرزن ظهرن ، تقول «برز فلان يبرز بروزا - على مثال قعد يقعد قعودا» إذا ظهر ، وزجّجن أى دقّقن ، وتقول : رجل أزجّ ، وامرأه زجّاء ؛ إذا كان كل منهما قد دقق حاجبيه ورققهما فى طول ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «والعيونا» فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمه معطوفه على «الحواجب» مع أن العامل فى المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل ، مثلا ، ومن أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت كلمه العيون على كلمه الحواجب مع بقاء معنى كلمه زججن على معناها الأصلى الذى ذكرناه ، بل ذهبوا إلى أحد طريقين : الأول : أن يكون قوله «العيونا» مفعولا به لفعل محذوف يناسبه ، وكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيونا ، وتكون الواو قد عطفت جمله على جمله ، والطريق الثانى : أن تتوسع فى كلمه «زججن» فتجعل المراد بها حسّنّ أو جملن أو ما أشبه ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، وقد بيّنا لك ذلك بيانا وافيا فى الكلام على الشاهد رقم ٣٣٤ الذى سبق فى المسأله ٧٠ ومن هنا تعلم أن قول المؤلف إنهم عطفوا الثانى على الأول فى مثل هذا البيت كلام مبنى على الظاهر ، ولا شىء فيه من التحقيق.

فعطف عينيه على أنفه ، وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع ؛ وقال لبيد :

[۳۹۳](۱) فعلا فروع الأيهقان وأطفلت

بالجلهتين ظباؤها ونعامها

فعطف نعامها على ظباؤها ، والنعام لا تطفل ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

[۳۹۴](۲) يا ليت بعلك فى الوغى

متقلّدا سيفا ورمحا

۱- هذا هو البيت السادس من معلّقه لبيد بن ربيعه العامرى (انظر شرح التبريزى على المعلّقات العشر ص ۱۲۷ ط السلفيه) وهو من شواهد ابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۳۲) ويروى «فغلا فروع الأيهقان» بالغين معجمه ورفع فروع الأيهقان ، ويروى «فاعتم نور الأيهقان» ومن روى «فعلا» بالعين مهمله رفع فروع الأيهقان أو نصبه ، فأما من روى «فغلا» بغين معجمه فرفع فروع الأيهقان ، ومعناه عنده ارتفع وزاد ، من قولهم «غلا السعر» إذا ارتفع ، وقولهم «غلا الصبى يغلو» إذا شب ، والمعنى كذلك عند من روى «فاعتم نور الأيهقان» وعند من روى «فعلا فروع الأيهقان» بالعين المهمله مع رفع الفروع ، فأما من روى بنصب الفروع فقد جعل فى علا ضميرا مستترا يعود إلى السيل ، والمعنى أن السيل قد ارتفع حتى علا فروع الأيهقان وجاوزها ، والرفع أجود معنى ، لأن الغرض وصف هذه الأرض بالنماء والخصب وأن ما فيها قد عاش ونما ، ولأنه المناسب لما بعده ، وأطفلت : أى صارت ذات طفل أى ولد ، والفروع : الأعالى ، واحدها فرع ، والجلهتان : جانبا الوادى ، وموطن الاستشهاد من هذا البيت قوله «وأطفلت ظباؤها ونعامها» فإن ظاهره أن قوله «نعامها» معطوف على قوله «ظباؤها» فيكون الفعل الذى عمل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وأهل العربيه لا يقولون «أطفلت النعامه» وإنما يقولون فى هذا المعنى أفرخ النعام أو باض النعام ؛ ولهذا يرى أهل التحقيق من النحاه أن العامل فى «نعامها» محذوف ، والتقدير : أطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها ، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جمله «وأفرخت نعامها» على جمله «أطفلت ظباؤها» أو يكون الشاعر قد توسع فى معنى «أطفلت» فصيره كقولك «أنتجت» وما يؤدى مؤداه ، وحينئذ يصح تسلّطه على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، ويرد على المؤلف ما أوردناه عليه فى شرح الشاهد السابق ، ونظير ذلك أيضا قول لبيد فى المعلقه نفسها : بطليح أسفار تركن بقيه منها فأحنق صلبها وسنامها الطليح : الناقه التى أعيت وتعبت ، وأحنق : أى ضمر ، والاستشهاد به فى قوله : «أحنق صلبها وسنامها» فإن ظاهره أن قوله «سنامها» معطوف على قوله «صلبها» فيكون قوله «أحنق» مسلطا عليهما جميعا ، وقد قال نقله اللغه : إنه يقال : «أحنق صلب الناقه» أى ضمر وهزل ، ولا يقال «أحنق سنام الناقه» وإنما يقال : ذهب سنامها فيؤول بأحد التأويلين السابقين ، ومن العلماء من أجاز أن تقول «أحنق السنام» وأغلب ظنى أنه إنما أجازه على تضمين أحنق معنى دق أو فنى أو ذهب أو ما أشبه ذلك.

۲- هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۲۲۴) وكامل المبرد (۱ / ۱۹۶ و ۲۱۸ الخيريه ، رغبه الآمل ۳ / ۲۳۴)

وخصائص ابن جنى (٢ / ٤٣١) وأنشده ابن منظور (ق ل د) وصحه الروايه «يا ليت زوجك قد غدا» وهو - كما قال الأخفش - من كلام عبد الله بن الزبعرى ، ومحل الاستشهاد منه قوله «متقلدا سيفا ورمحا» فإن ظاهره أن قوله «رمحا» معطوف على قوله «سيفا» فيكون قوله «متقلدا» مسلطا وعاملا فى المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وقد قال علماء اللغه : إنه يقال : تقلد فلان سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه ، وقالوا «المقلد» بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام مفتوحه - لموضع نجاد السيف من كتف الرجل ، والكلام فى هذا كالكلام الذى ذكرناه فى الشواهد السابقه : إما أن يكون «رمحا» مفعولا لمحذوف ، أى متقلدا سيفا ومعتقلا رمحا ، وإما أن يكون متقلدا» قد ضمن معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا كحامل ، قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «يريد متقلدا سيفا ومعتقلا رمحا ؛ لتعذر حمله على ما قبله ، لأنه لا يقال : تقلّدت الرمح» اه.

فعطف «رمحا» على «سيفا» وإن كان الرمح لا يتقلّد ، وقال الآخر :

[۳۹۵][(۱)] علفتها تبنا وماء باردا

حتّى شتت همّاله عيناها

۱- هذا البيت أنشده ابن منظور (ق ل د) وهو من شواهد ابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۳۱) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۲۵۸) وفى شرح شذور الذهب (رقم ۱۱۵) وابن عقيل (رقم ۱۶۵) والأشمونى (رقم ۴۴۱) وابن الناظم فى باب المفعول معه من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (۳ / ۱۰۱ بهامش الخزانه) والسيد المرتضى فى أماليه (۲ / ۲۵۹ ط الحلبى) وتقول : علفت الدابه أعلفها - من باب ضرب - تريد أطعمتها ، والتبن - بكسر التاء وسكون الباء - هو قصب الزرع بعد أن يداس ، وهماله : صيغه مبالغه من قولهم : هملت عين فلان ؛ إذا أرسلت دمعها إرسالا ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «وماء» فإن ظاهره أنه معطوف بالواو على قوله «تبنا» ولو كان معطوفا على التبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف الفعل العامل فى المعطوف عليه وهو قوله علفتها ، ولكنك تعلم أنه يقال : علفت الدابه تبنا ، ولا يقال : علفتها ماء. ولكن يقال : سقيتها ماء ، ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين : الأول : أن يكون قوله «ماء» مفعولا به لفعل محذوف - والتقدير : وسقيتها ماء - وتكون جمله الفعل المحذوف ومعمولاته معطوفه على جمله علفتها تبنا ، والأمر الثانى : أن تضمن علفتها معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل أنلتها أو قدمت لها أو ما أشبه هذين ، ونظير هذا البيت والأبيات السابقه قول طرفه بن العبد البكرى : أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمه لها سبب ترعى به الماء والشجر والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «ترعى به الماء والشجر» فإن ظاهره غير صحيح لأنه يقال : رعت الماشيه الشجر ، ولا يقال : رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ، ومن أجل هذا يجب أن تقدر فعلا يعمل فى الماء ؛ وكأنه قد قال : لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر ، وإما أن تضمن ترعى معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل تتناول ، وفى بيت طرفه هذا لطيفه ، وحاصلها أن الذى منع من صحه تسلط العامل المذكور فيه هو المعطوف عليه ، وفى كل الأبيات السابقه كان المانع هو المعطوف ، فتأمل.

فعطف ماء على تبنا ، وإن كان الماء لا يعلف ، وقال الآخر :

[۳۹۶](۱) * شرّاب ألبان وتمر وأقط*

فعطف تمرا على ألبان ، وإن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأرجل على الرؤوس وإن كانت لا تمسح.

وأما قول زهير :

[۲۵۴] * ... سوافى المور والقطر* [۳۸۹]

فلا حجّه لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور وهو الغبار ، وقولهم : «لا يكون معطوفا على المور لأنه ليس للقطر سواف» قلنا : يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافى كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافى.

وأما قول الآخر :

* كأنّ نسج العنكبوت المرمل* [۳۹۱]

فنقول الروايه «المرمل» بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت لا النسج ،

۱- هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده أبو العباس المبرّد فى الكامل (۱ / ۱۹۶ و ۲۱۸ الخيريه ، رغبه الآمل ۳ / ۲۳۴) من غير عزو ، ولم يتعرض له الأخفش بشىء ، والألبان : جمع لبن ، وهو معروف ، والتمر : معروف أيضا ، والأقط - بفتح الهمزه وكسر القاف وآخره طاء مهمله - وهو طعام يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل ، وقد يقال : أقط فلان القوم يأقطهم - من مثال ضرب يضرب - إذا أطعمهم الأقط ، كما يقال «لبنهم» أى أطعمهم اللبن ، و «لبأهم» أى أطعمهم اللبأ ، وحكى اللحيانى : أتيت بنى فلان فخبزوا وأقطوا وحاسوا ، أى أطعمونى الخبز والأقط والحيس ، هكذا حكاه اللحيانى من غير أن تعدى هذه الأفعال. ومحل الشاهد فى هذا البيت قوله «وتمر» فإن ظاهره أن هذه الكلمه معطوفه بالواو على قوله «ألبان» فيكون قوله «شراب» مسلطا على المعطوف والمعطوف عليه ، لكن كل من التمر والأقط مطعوم مأكول ، لا مشروب ، كما هو واضح ، ولهذا خرّجه العلماء على أحد وجهين : الأول : أن تقدر عاملا للتمر يكون معطوفا على شراب ، والتقدير على هذا : شراب ألبان وطعام تمر وأقط ، والثانى : أن تتوسع فى شراب فتضمنه معنى كلمه أخرى يصح أن تتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، والتقدير على هذا : متناول ألبان وتمر وأقط ، وهذا واضح إن شاء الله. ومن شواهد هذه المسأله ما أنشده ابن جنى (الخصائص ۲ / ۴۳۲) والمرتضى (الأمالى ۲ / ۲۵۹) من قول الراجز : تسمع للأحشاء منه صردا وفى اليدين جسأه وبددا الجسأه - بالضم - الصلابه واليبس ، والبدد : التفرق ، وكل من الصلابه والتفرق لا يسمع ، فوجب أن تقدر لهما فعلا ، وكأنه قال : وترى فى اليدين جسأه وبددا ، أو تضمن قوله تسمع معنى فعل يصح أن يتسلط على كل من الصرد والصلابه والتفرق ، وكأنه قال : تحس منه.

وإن كانت الروايه التى ذكرتم صحيحه وأنه مجرور على الجوار ، إلا أنه لا حجه فيه ؛ لأن الحمل على الجوار من الشّاذ الـذى لا يعرج عليه.

وكذلك قوله :

* قطنا بمستحصد الأوتار محلوج* [٣٩٠]

وقولهم : «جحر ضبّ خرب» محمول على الشـذوذ الـذى يقتصـر فيه على السـماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقـاس عليه ، ألاـ ترى أن اللحيانى حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التى لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك هاهنا ، والله أعلم.

۸۵- مسأله : [عامل الرفع فی الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطیه]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطیه نحو قولک «إن زید أتانی آته» فإنه یرتفع بما عاد إلیه من الفعل من غیر تقدیر فعل.

وذهب البصریون إلی أنه یرتفع بتقدیر فعل ، والتقدیر فیه : إن أتانی زید ، والفعل المظهر تفسیر لذلک الفعل المقدر.

وحکی عن أبی الحسن الأخفش أنه یرتفع بالابتداء.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا تقدیم المرفوع مع «إن» خاصه وعملها فی فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل فی باب الجزاء ؛ فلقوتها جاز تقدیم المرفوع معها ، وقلنا إنه یرتفع بالعائد لأن المکنی المرفوع فی الفعل هو الاسم الأول ؛ فینبغی أن یکون مرفوعا به ، کما [۲۵۵] قالوا : «جاءنی الظریف زید» وإذا کان مرفوعا به لم یفتقر إلی تقدیر فعل.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه یرتفع بتقدیر فعل لأنه لا یجوز أن یفصل بین حرف الجزم وبین الفعل باسم لم یعمل فیه ذلک الفعل ، ولا یجوز أن یکون الفعل هاهنا عاملا فیه ؛ لأنه لا یجوز تقدیم ما یرتفع بالفعل علیه ، فلو لم یقدر ما یرفعه لبقی الاسم مرفوعا بلا رافع ، وذلک لا یجوز ؛ فدل علی أن الاسم یرتفع بتقدیر فعل ، وأن الفعل المظهر الذی بعد الاسم یدل علی ذلک المقدر.

وأما الجواب عن کلمات الکوفیین : أما قولهم : «إنما جوزنا تقدیم المرفوع مع «إن» خاصه لقوتها لأنها الأصل فی باب الجزاء دون غیرها من الأسماء والظروف التی یجازی بها» قلنا : نسلم أن «إن» هی الأصل فی باب الجزاء ، ولکن

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۲ / ۶۱) وشرحنا الکبیر علی شرح الأشمونی (۲ / ۲۳۹ وما بعدها) وکتاب سیبویه (۱ / ۶۷ وما یلیها) ومفصل الزمخشری (۱ / ۱۴۹ بتحقیقنا) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۲۳۷) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۲۱۳).

هـذا لا يـدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدى إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ؛ فوجب أن يكون مرفوعا بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسرا له ، بلى لما كانت «إن» هى الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع (١) بتقدير فعل مع الفعل الماضى خاصه ، دون غيرها من الأسماء والظروف التى يجازى بها ؛ لأنها هى الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع ، ألا ترى أن همزه الاستفهام لما كانت هى الأصل فى حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز فى غيرها من حروف الاستفهام؟ فكذلك هاهنا.

وأما قول عدىّ :

[٣٩٧](٢) فمتى واغل ينبهم يحيّو

ه وتعطف عليه كأس السّاقى

وقال الآخر :

[٣٩٨](٣) صعده نابته فى حائر

أينما تميّلها تمل

١- محصل هذا الكلام أن إن الشرطيه تختص من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها ، بشرط أن يكون الفعل التالى للاسم المرفوع ماضيا ، وارتفاع هـذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام ، وليس مقدما على عامله كما يقول الكوفيون.

٢- هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٤٥٨) وابن يعيش (ص ١٢١٤) ورضى الدين فى باب الاشتغال وباب الجوازم من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٤٥٦ و ٣ / ٦٣٩) والواغل - بالغين المعجمه - هو الرجل يدخل على الشرب من غير أن يدعوه ، يقال : وغل يغل - من مثال وعد يعد - وغلا فهو واغل وهو أيضا وغل - بسكون الغين - والذى يدخل على القوم وهم يأكلون من غير أن يدعوه أحد يقال له : وارش ، أو طفيلى ، وينبهم : أى ينزل بهم ، ويروى فى مكانه «يزرهم» ويروى أيضا «يجبهم» و «تعطف» مضارع مبنى للمجهول ، والكأس : وعاء الخمر ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «متى واغل ينبهم» فإن الشاعر فصل بالاسم المرفوع بين أداه الشرط وفعل الشرط ، وقد خرّجه النّحاه على أن هذا الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد ، وتقدير الكلام : متى ينبهم واغل ينبهم ، قال الأعلم «الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل فى متى ، مع جزمها له ، ضروره ، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل» اه. وفى عبارته هذه مؤاخذه ؛ لأنه - وقد جعل الاسم المرفوع بعد أداه الشرط معمولا لفعل محذوف يلى أداه الشرط - لا يكون الاسم المرفوع متقدما ، بل هو - على هذا - واقع فى موقعه ، فتنبه لهذا.

٣- هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قمير - بضم أولهما على زنه التصغير - ابن عجره ، أحد بنى تغلب بن وائل ، وهو

شاعر إسلامى كان فى عهد معاويه بن أبى سفيان والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٤٥٨) وشواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢١٤) وشواهد رضى الدين فى باب الاشتغال وباب الجوازم من شرح الكافيه وشرحه البغدادى فى الخزانه (١ / ٤٥٧) وشواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٦) والأشمونى (رقم ١٠٦٦) وابن الناظم فى باب الجوازم ، وشرحه العينى (٤ / ٤٣٤) وقبل هذا البيت مما يبين معناه قوله : وضجيع قد تعللت به طيب أردانه غير تفل والصعده - بفتح فسكون - القناه التى تنبت مستويه ، والحائر : المكان الذى يكون وسطه منخفضا وحروفه مرتفعه عاليه ، وإنما جعل الصعده فى هذا المكان لأنه يكون أنعم لها وأسدّ لنبتتها ، شبّه امرأه بقناه مستويه لدنه قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبث بها وهى تميل مع الريح ، وموطن الاستشهاد من هذا البيت قوله «أينما الريح تميلها» حيث وقع اسم مرفوع بعد أداه الشرط ، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضروره ، وقد خرج النحاه ذلك على أن الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وقد دعاهم إلى هذا أنهم يرون أدوات الشرط تختص بالأفعال ، ولا يجوز أن تليها الأسماء المرفوعه على الابتداء ، فإن وليها اسم مرفوع فإن كانت الأداه «إن» والفعل المتأخر ماضيا جاز ذلك ، ثم اختلفوا فى رافع هذا الاسم الخلاف الذى ذكره المؤلف ، وإن كانت الأداه غير «إن» أو كان الفعل غير ماض لم يكن ذلك جائزا إلا أن يضطر إليه شاعر ، وحينئذ يكون ارتفاعه على ما ذكرنا. قال سيبويه «واعلم أن قولهم فى الشعر : إن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان فى قولك : إن زيدا رأيته يكن ذلك ؛ لأن إن لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها» اه.

وقول الآخر :

[۳۹۹][(۱)] فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن

ومن لا نجره يمس منّا مفزّعا

فهو ضعيف لا يجوز فى الكلام ؛ لأنه قدر الفعل بعد متى وأينما ومن ، وهى

۱- هذا البيت من كلام هشام المرى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۴۵۸) ورضى الدين فى باب الجوازم من شرح الكافيه ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۶۴۰) وشواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۶۵۲) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «فمن نحن نؤمنه» حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع بعد أداه الشرط وبعده فعل مضارع مجزوم ، فيظن من لا علم عنده أن هذا المضارع المجزوم قد عملت فيه أداه الشرط المذكوره ، ولكن النّحاه البصريين لا يرون ذلك ، ويجعلون الضمير المنفصل فاعلا بفعل محذوف يفسره هذا الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : فمن نؤمنه نؤمنه ، فلما حذف فعل الشرط الذى هو الفعل الأول من هذين الفعلين وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار تقديره نحن برز هذا الضمير فصار الكلام : فمن نحن نؤمنه ، فهذا الضمير البارز المنفصل المرفوع هو الضمير الذى كان مستترا فى الفعل المحذوف ، وهذا الفعل المذكور جىء به تفسيرا وبيانا لذلك الفعل المحذوف ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت.

فرع على إن ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف الجزم ، وذلك [٢٥٦] ضعيف فى إن فى الكلام ، فإنما يجوز فى الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفا فى إن وهى الأصل ففيما هو فرع عليه أولى ، ولو كان فعلا ماضيا لكان فى هذه المواضع أسهل ؛ إذ كان ذلك جائزا فى إن فى الكلام دون غيرها ، وهذا كله شىء يختص بالشعر ، ولا يجوز فى الكلام.

وأما قولهم : «إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنىّ المرفوع فى الفعل هو الاسم الأول فينبغى أن يكون مرفوعا به كما قالوا : جاءنى الظريف زيد» قلنا : هذا باطل ؛ لأن ارتفاع زيد فى «جاءنى الظريف زيد» إنما كان على البدل من الظريف ، وجاز أن يكون بدلا لتأخر البدل عن المبدل منه ، فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، وقد بيّنا بطلان الرفع بالعائد فى موضعه بما يغنى عن الإعاده هاهنا.

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل ويختصّ به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بدّ له منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم فى موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقه الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظيه المظهره أو المقدّره ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذى يرفع الاسم.

وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد «إذا» مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء فى نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) [الإنشقاق : ١] لأن «إذا» فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل ؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره ، والله أعلم.

۸۶- مسأله : [هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جمله جواب الشرط؟ وما يترتّب عليه؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع ، نحو «إن تأتنى زيد يكرمك» واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو «إن تأتنى زيدا أكرم» فأباه أبو زكرياء [۲۵۷] يحيى بن زياد الفراء ، وأجازه أبو الحسن على بن حمزه الكسائى.

وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كله جائز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ، وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط ، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاوره الموجبه للجزم ، فبطل الجزم ، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ، وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط ؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما ، على ما بيّنا ، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط ، ولا فرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأن الجزم فى جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط ؛ فإذا فارقه بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم» قلنا : قد ذكرنا بطلان كون المجاوره موجبه للجزم فى موضعه وبيّنا فساده بما يغنى عن الإعاده.

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الرضى على كافيه ابن الحاجب (۲ / ۲۳۸).

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من منع جواز تقديم المنصوب قول طفيل الغنوى :

[۴۰۰](۱) وللخيل أيّام ؛ فمن يصطبر لها

ويعرف لها أيّامها الخير تعقب

فنصب «الخير» بتعقب ، وتقديره : تعقب الخير ، و «تعقب» مجزوم ، وإنما كسرت الباء لأن القصيده مجروره ، وإنما كان هذا فى المجروره دون المرفوعه والمنصوبه لوجهين ؛ أحدهما : أن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، فلما

۱- هذا البيت من قصيده طويله لطفيل الغنوى - وهو أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب «طفيل الخيل» لكثره وصفه إياها ، كما كان يلقب «المحبر» لجوده وصفه - وبعد البيت المستشهد به قوله : وقد كان حيانا عدوين فى الذى خلا ؛ فعلى ما كان فى الدهر فارتبى إلى اليوم لم تحدث إليكم وسيله ولم تجدوها عندنا فى التنسب جزيناهم أمس العظيمه ؛ إننا متى ما تكن منا الوثيقه نطلب وإنما روينا لك هذه الأبيات لتعلم أن روىّ هذه القصيده مكسور لأن لذلك مدخلا فى بيان الاستشهاد بالبيت ، والبيت من شواهد رضى الدين فى باب الجوازم ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۶۴۲) وقوله «وللخيل أيام» مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، وقوله : «من يصطبر لها» من اسم شرط ، والفعل بعده مجزوم به على أنه فعل الشرط ، وقوله «ويعرف لها أيامها» الفعل معطوف على فعل الشرط ، ولهذا كان مجزوما ، والخير : مفعول مقدم لتعقب ، وتعقب الخير ، أى تحدث الخير فى عاقبه أمرها ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «الخير تعقب» فإنه قوله تعقب فعل مضارع واقع جواب الشرط الذى هو «من» والدليل على أنه جواب الشرط أنه مكسور للروىّ ، ولا يجوز أن يكون هذا الفعل مرفوعا ولا أن يكون منصوبا ، لأنهم لا يستسيغون كسر الفعل المضارع لأجل الروى إلا أن يكون مجزوما ، والسر فى هذا يرجع إلى أمرين ، الأول : أن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، كل واحد منهما يختص به قبيل منهما ، فالجر يختص به الاسم ، والجزم يختص به الفعل ، فلما وجب تحريك الفعل المضارع المجزوم لأجل الروىّ حركوه بالحركه التى يختص بها نظيره وهى الكسره ، والوجه الثانى : أن الفتحه والضمه يدخلان الفعل المضارع ؛ فلو أنهم حركوا المضارع المجزوم بالفتحه أو الضمه حين تدعوهم الحاجه إلى تحريكه لالتبس الأمر فلم يعرف أهذه الحركه أصليه أم عارضه لأجل الروىّ ، ولكن إذا كسروا آخره للروىّ وقد علم أن الكسر لا يدخله بالأصاله علم من أول وهله أن هذه الكسره طارئه وليست أصليه ، وهذا ظاهر إن شاء الله أبلغ الظهور ، ومتى عرف أن هذا الفعل المضارع مجزوم وقد سبقه أداه شرط وفعل الشرط علم أنه جواب الشرط. وأن كلمه «الخير» مفعول به لهذا الفعل تقدم عليه ؛ فدل ذلك على أنه يجوز تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط مع أن جواب الشرط مجزوم ؛ فهذا إيضاح كلام المؤلف فى هذا الموضوع وبيانه بأوضح عباره ، والله سبحانه أعلى وأعلم.

وجب تحريكه حركوه حركه النظير ، والثانى : أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ، ولا يدخله الجر ، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركه الإعراب بحركه البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنه ليس فيه لبس.

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنّا أجمعنا على أن المنصوب فضله فى الجمله ، بخلاف المرفوع ؛ فينبغى أن لا يعتدّ بتقديمه كتقديم المرفوع ، والله أعلم.

ص: ٥١٠

۸۷- مسأله : [القول فی تقدیم المفعول بالجزاء علی حرف الشرط]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنه یجوز تقدیم المفعول بالجزاء علی حرف الشرط ، نحو «زیدا إن تضرب أضرب» واختلفوا فی جواز نصبه بالشرط ؛ فأجازه الکسائی ، ولم یجزه الفراء.

وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز أن ینصب بالشرط ولا بالجزاء.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه یجوز تقدیم المنصوب بالجزاء علی حرف الشرط ؛ لأن الأصل فی الجزاء أن یکون مقدما علی «إن» کقولک «أضرب إن تضرب» وکان ینبغی أن یکون مرفوعا ، إلا أنه لما أخّر انجزم بالجوار علی ما بیّنا ، وإن کان من حقه أن یکون مرفوعا.

والذی یدلّ علی ذلک قول الشاعر :

[۴۰۱](۲) یا أقرع بن حابس یا أقرع

إنّک إن یصرع أخوک تصرع

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح رضی الدین علی کافیه ابن الحاجب (۲ / ۲۳۸) فإن کلامه فی هذه المسأله وکلام المؤلف یخرجان من مشکاه واحده.

۲- هذان بیتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سیبویه (۱ / ۴۳۶) وقد نسبه إلی جریر بن عبد الله البجلی ، وأقرّ الأعلم هذه النسبه ، وهو أیضا من شواهد رضی الدین فی باب المجموع وباب الجوازم من شرح الکافیه ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۳ / ۳۹۶ و ۶۴۳) وابن یعیش فی شرح المفصل (ص ۱۲۰۷) وابن هشام فی مغنی اللبیب (رقم ۸۰۷) والأشمونی (رقم ۱۰۸۳) وابن عقیل (رقم ۳۴۲) وشرحه العینی (۴ / ۴۳۰) وذکر العینی والبغدادی أن الرجز ینسب إلی عمرو بن خثارم البجلی وأسند العینی ذلک إلی الصاغانی ، والأقرع بن حابس : أحد علماء العرب وحکامهم فی زمانه ، وکان جریر بن عبد الله البجلی قد تنافر إلیه هو وخالد بن أرطاه الکلبی ، ویصرع - بالبناء للمجهول - أراد یهلک ، ومحل الاستشهاد من هذا البیت هنا قوله «تصرع» فإن الروایه فیه بالرفع بدلیل البیت السابق علیه ، وقد اختلف تخریج العلماء لذلک ، فأما سیبویه رحمه الله تعالی فقد جعل جمله «تصرع» خبرا لإن المؤکده ، وهو مؤخر لفظا والنیه به التقدیم علی أداه الشرط ، وکأنه قد قال : إنک تصرع إن یصرع أخوک ، وجواب الشرط محذوف لأن هذا دال علیه ومشیر إلیه ، قال سیبویه : «وقد تقول : إن أتیتنی آتیک ، أی آتیک إن أتیتنی ، قال زهیر «وإن أتاه خلیل ... البیت ۴۰۲» ولا یحسن : إن تأتنی آتیک ، من قبل أن إن هی العامله ، وقد جاء فی الشعر ، قال جریر بن عبد الله البجلی : * إنک إن یصرع أخوک تصرع* أی إنک تصرع إن یصرع أخوک ، ومثل ذلک قوله : هذا سراقه للقرآن یدرسه والمرء عند الرشا إن یلقها ذیب أی المرء ذیب إن یلق الرشا ، قال الأصمعی : هو قدیم ، أنشدنیه أبو عمرو ، وقال ذو

الرمه : وإنى متى أشرف على الجانب الذى به أنت من بين الجوانب ناظر أى ناظر متى أشرف ، فجاز هذا فى الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما» اه كلامه ، وخلاصته أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز رفع المضارع الواقع جزاء وهذا هو الذى عبّر عنه بقوله «وقد تقول : إن أتيتنى آتيك» وإذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما لم يجز أن ترفع المضارع الواقع جوابا ؛ لأن عمل الجازم قد ظهر فى فعل الشرط ، وهذا هو الذى عبّر عنه بقوله «ولا يحسن : إن تأتنى آتيك» لكن إذا وقع مثل هذا فى ضروره الشعر كان تخريجه على ما ذكر من أن المتأخر دليل الجواب ، وليس جوابا ، وأما أبو العباس المبرد فقد جعل المتأخر هو الجواب وتمحل له بأنه على تقدير فاء الربط ومبتدأ تقع جمله المضارع خبرا عنه ، وتقدير الكلام على هذا : إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع وجمله المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، والجمله الشرطيه فى محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت الذى أنشده الأصمعى على كلام المبرّد : والمرء عند الرشا إن يلقها فهو ذيب ، وتقدير بيت ذى الرمه على هذا : وإنى متى أشرف فأنا ناظر ، قال الأعلم فى تخريج بيت الشاهد «الشاهد فيه على مذهبه تقديم تصرع فى النيه ؛ وتضمنه الجواب فى المعنى ، والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك ؛ وهذا من ضروره الشعر ؛ لأن حرف الشرط قد جزم فحكمه أن يجزم الآخر ، وهو عند المبرد على حذف الفاء» اه.

والتقدير فيه : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولو لا أنه فى تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعا ، ولوجب أن يكون مجزوما ، وقال زهير :

[۴۰۲](۱) وإن أتاه خليل يوم مسأله

يقول لا غائب ما لى ولا حرم

ص: ۵۱۲

۱- هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۴۳۶) ومفصّل الزمخشرى ، وشرحه لابن يعيش (ص ۱۲۰۶) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۶۷۹) وفى أوضح المسالك (رقم ۵۱۱) وفى شرح شذور الذهب (رقم ۱۷۵) والأشمونى (رقم ۱۰۸۱) وابن عقيل (رقم ۳۴۱) وابن الناظم فى باب الجوازم ، وشرحه العينى (۴ / ۴۲۹ بهامش الخزانه) والقالى فى أماليه (۱ / ۱۹۳ ط الدار) وقوله «وإن أتاه خليل» الضمير المنصوب يعود إلى هرم بن سنان المرى ، والخليل : الفقير المحتاج ؛ وأصله الخله - بفتح الخاء وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثال العرب «الخلّه تدعو إلى السلّه» أى الفقر يدعو إلى السرقه ، ويوم مسأله : يروى فى مكانه «يوم مسغبه» وقوله «لا غائب مالى» يريد أنه لا يعتذر للمحتاج بأن ماله غائب ، وقوله «ولا حرم» هو بفتح الحاء المهمله وكسر الراء ، ومعناه المحروم ، وهو على تقدير مبتدأ ، أى ولا أنت محروم ؛ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «يقول» فإنه فعل مضارع وقع بعد أداه شرط وفعل شرط ماض ؛ وقد جاء هذا المضارع مرفوعا ؛ فأما سيبويه فيرى أن هذا المضارع ليس هو جواب الشرط ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على نيه التقديم وإن كان متأخرا فى اللفظ ، فكأنه قال : يقول : لا غائب مالى ولا حرم إن أتاه خليل ، وأما أبو العباس المبرد فيذكر أن هذا المضارع هو نفس الجواب ؛ لكنه على تقدير فاء الربط ، وكأن الشاعر قد قال : إن أتاه خليل يوم مسأله فهو يقول لا غائب مالى - الخ ؛ وقد وافق أبو العباس ذلك مذهب الكوفيين وأبى زيد ؛ وقد رجحه العلامه موفق الدين بن يعيش ؛ قال «فسيبويه يتأوله على إراده التقديم ، كأن المعنى : يقول إن أتاه خليل ، وقد استضعف ؛ والجيد أن يكون على إراده الفاء ، فكأنه قال : فيقول» اه.

والتقدير فيه : يقول إن أتاه خليل يوم مسأله ، ولو لا أنه فى تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعا ، وقال الآخر :

[۴۰۳](۱) فلم أرقه إن ينج منها ، وإن يمت

فطعنه لا غسّ ولا بمغمّر

والتقدير فيه : إن ينج فلم أرقه ، فقدّمه فى الموضع الذى يستحقه فى الأصل ،

۱- هذا البيت لزهير بن مسعود ، وقد أنشده ابن منظور فى لسان العرب (غ س س) وقد أنشده ابن جنى فى الخصائص (۲ / ۳۸۸) وأبو زيد فى النوادر (ص ۷) ثانى بيتين ، والغسّ - بضم الغين وتشديد السين المهمله - الضعيف اللئيم من الرجال ، وجمعه أغساس وغساس - بوزن رجال - وغسوس ، وقال ابن الأعرابى : هم الضعفاء فى آرائهم وعقولهم ، والمغمر - بضم الميم الأولى وتشديد الثانيه مفتوحه - هو الذى لم يجرب الأمور والناس يستجهلونه ، ومثله الغمر - بفتح أوله وثانيه ساكن أو مفتوح أو مكسور ، وبضم أوله مع سكون ثانيه - وقال ابن سيده : هو من لا غناء عنده ولا رأى ، وقال ابن الأثير : هو الجاهل الغرّ الذى لم يجرب الأمور. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «فلم أرقه إن ينج منها» حيث قدم ما يصلح أن يكون جوابا على أداه الشرط ، ألا ترى أنه لو قال «إن ينج منها فلم أرقه» لصح الكلام ، فتقديم الشاعر ما يصلح أن يكون جوابا يدل على أن هذا هو موضعه من الكلام ، فيكون قول زهير «يقول لا غائب - الخ» وقول جرير البجلى «تصرع» متقدما فى النيه وإن تأخر فى اللفظ ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله من أن الفعل المتأخر عن أداه الشرط وفعل الشرط إذا كان غير مجزوم فهو على نيه التقديم ، من قبل أن هذا هو الموضع الأصلى له ، فاعرف ذلك وتنبه له ، فأما البصريون فلا يرون ذلك ، ويجعلون المتقدم دليلا على الجواب ، وليس هو نفس الجواب تقدم ، لأن الجواب مجزوم بالشرط ، وقد تكرر أن عامل الجزم ضعيف ، ومن آثار ضعفه ألا يتقدم معموله عليه.

وإذا ثبت هذا وأنه فى تقدير التقديم ؛ فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط ؛ لأن المعمول قد وقع فى موقع العامل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الشرط بمنزله الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال «زيدا أضربت»؟ فكذلك لا يجوز أن يقال «زيدا إن تضرب أضرب».

والذى يدلّ [٢٥٩] على ذلك أنّ بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهه ما لا خفاء به ، ألا ترى أنك إذا قلت «أضربت زيدا؟» كنت طالبا لما لم يستقر عندك ، كما أنك إذا قلت «إن تضرب زيدا أضرب» كان كلاما معقودا على الشك ؛ فإذا ثبتت المشابهه بينهما من هذا الوجه ؛ فينبغى أن يحمل أحدهما على الآخر ؛ فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه ؛ فكذلك الشرط.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنّ الأصل فى الجزاء أن يكون مقدّما على الشرط» قلنا : لا نسلم ، بل مرتبه الجزاء بعد مرتبه الشرط ؛ لأن الشرط سبب فى الجزاء ، والجزاء مسبّبه ، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب ، ألا ترى أنك لا تقول «إن أشكرك تعطنى (١)» وأنت تريد إن تعطنى أشكرك ؛ لاستحاله أن يتقدم المسبب على السبب ، وإذا ثبت أن مرتبه الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبه معموله كذلك ؛ لأن المعمول تابع للعامل.

وأما قول الشاعر :

* إنك إن يصرع أخوك تصرع* [٤٠١]

فلا حجّه لهم فيه ؛ لأنه إنما نوى به التقديم وجعله خبرا لإنّ لأجل ضروره الشعر ، وما جاء لضروره شعر أو إقامه وزن أو قافيه فلا حجه فيه.

وأما قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسأله

يقول ... [٤٠٢]

فلا نسلّم أنه رفعه لأن النيه به التقديم ، وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماض ، وفعل الشرط إذا كان ماضيا نحو «إن قمت أقوم» فإنه يجوز أن يبقى على رفعه ؛ لأنه لما لم يظهر الجزم فى فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله - وهو الرفع

١- لكنه لو قال «أشكرك إن تعطنى» كان صحيحا وأفاد المعنى ، وهو موطن الخلاف ، فتأمل.

وهو وإن كـان مرفوعـا فى اللفـظ فهو مجزوم فى المعنى ، كقولـك «يغفر الله لفلان» لفظه مرفوع ومعناه دعاء مجزوم ، كقولهم : «ليغفر الله لفلان».

وأما قول الآخر :

* فلم أرقه إن ينج منها ...* [۴۰۳]

فلا حجه لهم فيه ؛ لأن قوله : «فلم أرقه» دليل على جواب الشـرط ؛ لأن لم أفعل نفى لفعلت ، وفعلت تنوب مناب جواب الشـرط المحذوف ، كما [۲۶۰] قال الشاعر :

[۴۰۴](۱) يا حكم الوارث عن عبد الملك

أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

۱- هـذان بيتان من الرجز المشـطور ، وهما من أرجوزه لرؤبه بن العجاج يمـدح فيها الحكم بن عبـد الملك بن بشـر بن مروان ، وأولهما : من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۱۵) وفى شرح قطر الندى (رقم ۸۷) وثانيهما : وحده من شواهد ابن منظور (ع ن ك - ح ب ا) وابـن جنى فى الخصـائص (۲ / ۳۸۹ و ۳ / ۳۲۱) وبين البيتين فى أرجوزه رؤبه عـده أبيات ، و «أوديت» أى هلكت ، وتحبو : له معنيان أحدهما : أن يكون من الحبو الذى هو الزحف ، وأصـله مشى الصبى على يديه ورجليه ، والآخر : أن يكون بمعنى تمنـح وتعطى ، تقول : حباه يحبوه حبوا ، تريـد أنه أعطاه ، والمعتنك - على زنه اسم الفاعل - أصـله البعير يكلف أن يصـعد فى العانك من الرمل ، والعانك من الرمل هو ما انعقد منه ، ولا يتأتى الصـعود فيه إلا مع جهد ومشقه عظيمين والبعير قد يحبو فيه ويبطىء فى سيره ويشـرف بصدره ويتلطف حتى يتمكن من صـعوده يقول : إنى أهلك إن لم تمنحنى من عنايتك وترفقك بى وتلطفك فى معالجه شؤونى مثل ما يعطيه البعير من ذلك حين يريد أن يصـعد فى عانك الرمل. ومحل الاستشـهاد من هـذا البيت ههنا قوله «أوديت إن لم تحب» فإن قوله «أوديت» فى هـذه العباره دليل على جواب الشـرط المتأخر وهو قوله «إن لم تحب» ولا يجيز البصـريون أن يكـون قـوله أوديت هو جواب الشـرط ؛ لأن جواب الشـرط معمول للشـرط ، والشـرط عـامل ضعيف ومن آثار ضـعف العامل : ألا يعمل محذوفا ، ولا متأخرا عن المعمول ، بل لا بدّ أن يكون مذكورا متقدما على معموله ، وقد يجوز حذفه إن قام مقامه شـىء ، قال ابن جنى : «أما قوله : * فلم أرقه إن ينج منها ، وإن يمت* فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينـج منهـا فلم أرقه ، وقـدم الجواب. وهـذا عنـد كافه أصـحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشـرط مجزوم بنفس الشـرط ، ومحـال تقـدم المجزوم على جـازمه ، بـل إذا كـان الجـار - وهو أقوى من الجـازم ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما انجرّ به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر ، وإذا كان كـذلك فقد وجب النظر فى البيت ، ووجه القول عليه أن الفاء فى قوله فلم أرقه لا يخلو أن تكون معلقه بما قبلها أو زائده ، وأيهمـا كـان فكـأنه قال : لم أرقه إن ينـج منها ، وقـد علم أن لم أفعل نفى فعلت ، وقـد أنابوا فعلت عن جواب الشـرط ، وجعلوه دليلا عليه فى قوله : يـا حكم لوارث عن عبـد الملك أوديت إن لم تحب حبو المعتنك أى إن لم تحب أوديت ، فجعل أوديت

المتقدم دليلا- على أوديت هذه المتأخره ، فكما جاز أن تجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف كذلك جعل نفيها الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه» اه. والنحاه يستشهدون بهذين البيتين فى مسألتين أخريين : أما أولاهما : ففى قوله «يا حكم الوارث» فإن قوله «الوارث» نعت للمنادى قبله ، وهذا النعت مقترن بأل ، ونعت المنادى المفرد إذا كان مقترنا بأل يجوز رفعه تبعا للفظ المنادى ونصبه تبعا لمحله ، فإن المنادى المفرد العلم مبنى على الضم فى محل نصب ، وأما الثانيه : ففى قوله «أوديت» فإن هذا الفعل ماض فى اللفظ ، ولكنه مستقبل فى المعنى ، أى إنى أودى وأهلك إن لم تتداركنى ، واستعمل الماضى مكان المستقبل تحققا لوقوعه وثقه منه بأنه كائن لا محاله ؛ فكأنه يقول : إن الجود منكم واقع متى أريد وواجب متى طلب.

أى : إن لم تحب أوديت ، فجعل «أوديت» المقدّم دلالـه على أوديت المؤخر ؛ فكما جاز أن يجعل فعلت دليلاـ على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يجعل نفيها الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ألاـ ترى أنهم قالوا «امرأه عدوّه» كما قالوا : «صديقه» وقالوا : «ملحفه جديده» كما قالوا «عتيقه» وقالوا : «جوعان» كما قالوا : «شبعان» وقالوا : «علم» كما قالوا : «جهل» ولهذا قال الكسائى فى قول الشاعر :

[۴۰۵](۱) إذا رضيت علىّ بنو قشير

لعمر الله أعجبنى رضاها

يريد إذا امرؤ ولّى عنى بودّه وجفانى ثم رجع إلى الودّ لم يرجع برجوعه ودّى ؛ فوضع على موضع عن كما فى بيت الشاهد ؛ ومن وضع حرف فى موضع حرف آخر قول عنتره فى معلقته :

بطل كأن ثيابه فى سرحه

يحذى نعال السبت ليس بتوأم

يريد أنه طويل القامه فإذا لبس ثيابه فكأنها نشرت على شجره مشرفه عاليه. فوضع فى موضع على ، ومن ذلك قول أعرابى من طيّىء :

نلوذ فى أم لنا ما تغتصب

من الغمام ترتدى وتنتقب

أراد بالأم جبلا من جبال طيّىء ؛ وما تغتصب : أى أنها منيعه على من أرادها ؛ وقد وضع فى موضع الباء فى قوله «نلوذ فى أم لنا» لأن «لاذ» يتعدى بالباء.

التخريج الثانى : أن يضمنوا الفعل المذكور فى الكلام معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور ؛ فيضمنوا «رضى» فى قول القحيف معنى عطف أو أقبل ؛ وكل من عطف وأقبل يتعدى بعلى ، وهكذا.

والتخريج الثالث : أن يحمل الفعل على ضده ؛ فيحمل «رضى» فى بيت القحيف على سخط ، وسخط يتعدى بعلى ، ويحمل «ولى» فى قول الطائى «ولى على بوده» على أقبل ، وأقبل ضد ولّى ، وهكذا.

وليس كل كلام يمكن تخريجه على كل واحد من هذه التخريجات الثلاثه ، بل يحمل على ما يمكن منها. وفى هذا ما يكفى أو يغنى.

١- هـذا البيت من كلام القحيف العقيلى يمـدح حكيم بن المسيب القشيرى ، وهو من شواهـد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٢٥) وفى أوضـح المسالـك (رقم ٢٩٨) والأشـمونى (رقم ٥٥٣) وابن النـاظم فى بـاب حروف الجر من شـرح الألفيه ؛ وشـرحه العينى (٣ / ٢٨٢ بهامش الخزانه) ورضـى الدين فى باب حروف الجر من شـرح الكافيه ؛ وشرحه البغدادى (٤ / ٢٤٧) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٣١١ و ٣٨٩) وأبى زيد فى نوادره (ص ١٧٦) وقشير - بزنه التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعه بن عامر بن صعصـعه ، وقوله «لعمر الله» أراد الحلف بـإقراره لله تعـالى بالخلود والبقاء بعـد فناء الخلق ، وقال قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ؛ بنصب عمر على حذف حرف القسم ؛ وبنصب لفظ الجلاله على التعظيم ، وعمر : مصدر أضـيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، ويجوز رفع العمر على أنه مبتـدأ حـذف خبره وجوبا : أى لعمرك الله قسـمى. ومحل الاستشـهاد فى هذا البيت قوله «رضـيت على» حيث عـدّى رضـى بعلىّ ؛ والأصـل فى هـذا الفعـل أن يتعـدى بعن كمـا فى قوله تعـالى : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَرَضُوا عَنْهُ) وللعلماء فى ذلك ثلاثه تخريجات : الأول : أن الشاعر وضع «على» موضع عن ، وزعم من ذهب إلى هذا أن حروف الجر ينوب بعضـها عن بعض ؛ ومن أمثله ذلك قول دوسر بن غسان اليربوعى : إذا ما امرؤ ولى على بودّه وأدبر لم يصدر بإدباره ودى

إنه لما كان «رضيت» ضدّ سخطت ، وسخطت تعدّى بعلى ، فكذلك «رضيت» حملا له على ضدّه ؛ فكذلك هاهنا : جعل لم أفعل دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على فعلت.

وحذف جواب الشرط كثير فى كلامهم إذا كان فى الكلام ما يدلّ على حذفه ، كقولهم : «أنت ظالم إن فعلت كذا» أى : إن فعلت كذا ظلمت ، فحذف «ظلمت» لدلاله قوله : «أنت ظالم» عليه ، والشواهد على حذف جواب الشرط فى كلامهم للدلاله عليه أكثر من أن تحصى ، والله أعلم.

۸۸- مسأله : [القول فی «إن» الشرطیه ، هل تقع بمعنی إذ؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «إن» الشرطیه تقع بمعنی إذ ، وذهب البصریون إلی أنها لا تقع بمعنی إذ.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن «إن» قد جاءت کثیرا فی کتاب الله تعالی وکلام العرب بمعنی إذ ، قال الله تعالی : (وَإِنْ کُنْتُمْ فِی رَیْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلی عَبْدِنا) [البقره : ۲۳] أی : وإذ کنتم فی ریب ؛ لأن «إن» الشرطیه تفید الشک ، بخلاف «إذ» ؛ ألا ترى أنه لا یجوز أن تقول : «إن قامت القیامه کان کذا» لما یقتضیه من معنی الشک ، ولو قلت «إذ قامت القیامه» أو «إذا قامت القیامه» کان جائزا ؛ لأن إذ وإذا لیس فیهما معنی الشک [۲۶۱] ، وإذا ثبت أن «إن» الشرطیه فیها معنی الشک ؛ فلا یجوز أن تکون هاهنا الشرطیه ؛ لأنه لا شک أنهم کانوا فی شک ؛ فدلّ علی أنها بمعنی إذ ، وقال تعالی : (یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا ما بَقِیَ مِنَ الرِّبا إِنْ کُنْتُمْ مُؤْمِنِینَ) [البقره : ۲۷۸] أی : إذ کنتم مؤمنین ؛ لأنه لا شک فی کونهم مؤمنین ؛ ولهذا خاطبهم فی صدر الآیه بالإیمان ، فقال : (یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا ؛) فدل علی أنها بمعنی إذ ، وقال تعالی : (وَاتَّقُوا اللهَ إِنْ کُنْتُمْ مُؤْمِنِینَ) [المائده : ۵۷] أی : إذ کنتم مؤمنین ، وقال تعالی : (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ کُنْتُمْ مُؤْمِنِینَ) [آل عمران : ۱۳۹] أی : إذ ، وقال تعالی : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِینَ) [الفتح : ۲۷] أی : إذ شاء الله ، وجاء فی الحدیث عن الرسول صلوات الله علیه حین دخل المقابر : «سلام علیکم أهل دار قوم مؤمنین ، وإنّا إن

۱- انظر فی هذه المسأله : مغنی اللبیب لابن هشام (ص ۲۶ بتحقیقنا) وخزانه الأدب للبغدادی (۳ / ۶۵۶ فی أثناء شرح الشاهد رقم ۶۹۹) وإیضاح القزوینی (۸۸ - ۹۵ بتحقیقنا).

شاء الله بكم لاحقون» أى : إذ ، لأنه لا يجوز الشك فى اللحوق بهم ، وقال الشاعر :

[۴۰۶][(۱)]وسمعت حلفتها التى حلفت

إن كان سمعك غير ذى وقر

۱- الحلفه - بفتح الحاء وسكون اللام - واحده الحلف ، وهو القسم ؛ تقول حلف فلان يحلف - من باب ضرب - حلفا بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بفتح فكسر ؛ ومحلوفا أيضا ؛ وهذا أحد المصادر التى جاءت على زنه المفعول مثل المجلود والمعقول والمعسور والميسور ؛ وقالوا «محلوفه بالله ما فعل كذا» بالنصب : أى يحلف محلوفه بالله ما فعل كذا ؛ وقال امرؤ القيس فى الحلفه : حلفت لها بالله حلفه فاجر لناموا ؛ فما إن من حديث ولا صالى وقال زيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبى : تألّى ابن أوس حلفه ليردنى إلى نسوه كأنهن مفائد والوقر - بفتح الواو وسكون القاف - ثقل فى الأذن ؛ ويقال : هو أن يذهب السمع كله ؛ قال الله تعالى : (وَقالُوا قُلُوبُنا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونا إِلَيْهِ ، وَفِي آذانِنا وَقْرٌ) وقال : (وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذانِهِمْ وَقْرٌ ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى) وقال : (وَجَعَلْنا عَلى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ، وَفِي آذانِهِمْ وَقْراً) وقال : (وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها ، كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً) ومحل الاستشهاد فى هذا البيت هنا قوله «إن كان سمعك غير وقر» فإن الكوفيين زعموا أن «إن» ههنا بمعنى إذ ؛ والكلام تعليل لقوله «سمعت حلفتها» فإن المراد عندهم : سمعت حلفتها لأن سمعك سليم غير ذى وقر ؛ والذى دعاهم إلى هذا أن الأصل فى الشرط أن يكون مستقبلا ؛ لأن القصد تعليق الجواب عليه ، وتعليق الشىء لا يكون على شىء مضى ؛ لأنه حينئذ لا فائده فى تعليق وجود الجواب عليه ؛ وإنما يكون التعليق فيما يأتى من الزمان ؛ فلما وجدوا «إن» تدخل على الفعل الماضى قالوا : إنه لا يراد بها التعليق حينئذ ، وإنما يراد بها التعليق ؛ وخرجوا ما أثره المؤلف من الآيات الكريمه ونحوها على هذا ؛ واستدلوا بجمله أبيات منها هذا البيت الذى أنشده المؤلف ههنا ؛ ومنها قول الفرزدق ؛ وهو من شواهد الرضى فى الجوازم وشواهد المغنى : أتغضب إن أذنا قتيبه حزتا جهارا ؛ ولم تغضب لقتل ابن خازم؟ ومنها قول الآخر : أتجزع إن بان الخليط المودع وحبل الصفا من عزّه المتقطع؟ ومما يؤيدهم أنك تجد «إن» - فيما ذكروه من الآيات الكريمه والأبيات - لم يذكر بعدها جواب ؛ وأن الآيات قد قرىء فى كل منها بكسر همزه «إن» وقرىء بفتحها ؛ وكذلك الأبيات التى رووها تروى بكسر الهمزه وبفتحها ؛ فهذه ثلاثه أشياء : كون الفعل بعدها ماضيا ، وعدم ذكر جواب ، وروايه فتح الهمزه. وكلها يمنع أن تكون «إن» شرطيه. وقد تمحل البصريون فى كل واحد من هذه الثلاثه : أما مضى الفعل فزعموا أنه - وإن كان ماضيا فى اللفظ - مستقبل فى المعنى ؛ لأنه سبب لما أريد التعليق عليه ، أو لأن المراد : إن يتبيّن كذا ، وأما عدم ذكر الجواب فقد ادعوا أنه محذوف لدلاله الكلام عليه وهو مراد ، وأما فتح الهمزه فقد أنكروا وروده.

أى : إذ ، والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى «إن» أن تكون شرطا ، والأصل فى «إذ» أن تكون ظرفا ، والأصل فى كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له فى الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ؛ ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامه الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين. أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا) [البقره : ٢٣] فلا حجه لهم فيه ، لأن «إن» فيه شرطيه ، وقولهم : «إنّ إن الشرطيه تفيد معنى الشك» قلنا : وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شك ، جريا على عاداتهم فى إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ، على ما بيّنا قبل ، ومنه قولهم : «إن كنت إنسانا فأنت تفعل كذا ، وإن كنت ابنى فأطعنى» وإن كان لا يشك فى أنه إنسان وأنه ابنه ، ومعناه أن من كان إنسانا أو ابنا فهذا حكمه ، فخاطبهم الله تعالى على عاده خطابهم فيما بينهم.

وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات ، إلا قوله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ) [الفتح : ٢٧] فإن الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن [٢٦٢] يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين ، والتقدير فيه : لتدخلنّ المسجد الحرام آمنين إن شاء الله.

والوجه الثانى : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدّبوا بذلك ، كما قال تعالى : (وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّى فاعِلٌ ذلِكَ غَداً إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللهُ) [الكهف : ٢٣ ، ٢٤].

وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه : «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» ، لأنه لما أدّبه الحقّ بقوله تعالى : (وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّى فاعِلٌ ذلِكَ غَداً إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللهُ) [الكهف : ٢٣ ، ٢٤] تمسّك بالأدب ، وأحال على المشيئه فقال : «وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون».

وعلى هذا أيضا يحمل قول السلف «أنا مؤمن إن شاء الله تعالى» ، ويحتمل أيضا وجهين آخرين :

أحدهما : أن يكونوا قالوا ذلك تركا لتزكيه النفس ، لا للشك ، كما قال تعالى : (فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ) [النجم : ٣٢] وكما قيل لبعض الحكماء : ما الصدق القبيح؟ فقال : ثناء الرجل على نفسه.

والثانى : أن يكون قولهم : «إن شاء الله» شكّا فى وصف الإيمان ، لا فى أصل الإيمان ، والشكّ فى وصف الإيمان لا يقدح فى أصل الإيمان.

وأما قول الشاعر :

* إن كان سمعك غير ذى وقر* [٤٠٦]

فلا حجّه فيه ، لأن «إن» فيه حرف شرط ، لا بمعنى إذ ، واستغنى بما تقدم من قوله : «وسمعت» عن جواب الشرط ، لدلالته عليه ، على ما بيّنا فيما تقدم ، والله أعلم.

ص: ٥٢١

۸۹- مسأله : [القول فی «إن» الواقعه بعد «ما» أنافیه مؤکده أم زائده؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنّ «إن» إذا وقعت بعد «ما» نحو «ما إن زید قائم» فإنها بمعنی ما. وذهب البصریون إلی أنها زائده.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن «إن» تکون بمعنی «ما» وقد جاء ذلک کثیرا فی کتاب الله وکلام العرب ، قال الله تعالی : (إِنِ الْکافِرُونَ إِلَّا فِی غُرُورٍ) [الملک : ۲۰] أی : ما الکافرون إلا فی غرور ، وقال تعالی : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَکْذِبُونَ) [یس : ۱۵] أی : ما أنتم ، وقال تعالی : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) [إبراهیم : ۱۰] أی : ما أنتم ، وقال تعالی : (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُکُمْ) [إبراهیم : ۱۱] أی : ما نحن ، وقال تعالی : (بِئْسَما یَأْمُرُکُمْ بِهِ إِیمانُکُمْ ، إِنْ [۲۶۳] کُنْتُمْ مُؤْمِنِینَ) [البقره : ۹۳] أی : ما کنتم مؤمنین ، وقال تعالی : (قُلْ إِنْ کانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ) [الزخرف : ۸۱] أی : ما کان للرحمن ولد ، إلی غیر ذلک ؛ فإذا ثبت أنها تکون بمعنی «ما» جاز أن یجمع بینها وبین «ما» لتأکید النفی ، کالجمع بین إنّ واللام لتوکید الإثبات.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أنها هاهنا زائده أن دخولها کخروجها ؛ فإنه لا فرق فی المعنی بین قول القول القائل «ما إن زید قائم» وبین «ما زید قائما» فلما کان خروجها کدخولها تنزلت منزله «من» بعد النفی ، کما قال تعالی : (ما لَکُمْ مِنْ إِلهٍ غَیْرُهُ) [الأعراف : ۵۹] أی ما لکم إله غیره ، وکما قال الشاعر :

* ... وما بالرّبع من أحد* [۱۵۹]

أی أحد ، وأشبهت «ما» إذا وقعت زائده ، قال الله تعالی : (فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللهِ

۱- انظر فی هذه المسأله : توضیح الشیخ خالد الأزهری (۱ / ۲۳۶ بولاق) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۱۸۲) وشرح الرضی علی کافیه ابن الحاجب (۲ / ۳۵۷).

لِنْتَ لَهُمْ) [آل عمران : ۱۵۹] أی : فبرحمه ، وقال تعالی : (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون : ۴۰] أی : عن قلیل ، وقال تعالی : (فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ) [النساء : ۱۵۵] أی : فبنقضهم ، و «ما» زائده ، فکذلک هاهنا.

وأما الجواب عن کلمات الکوفیین : أما قولهم : «إنها تکون بمعنی ما» قلنا : نسلم أنها تکون بمعنی «ما» فی موضع ما ، فأما ما احتجوا به فأکثره نقول بموجبه ؛ إذ لا نمنع (۱) أن تقع فی بعض المواضع بمعنی ما.

وأما ما احتجّوا به من قوله تعالی : (بِئْسَما يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [البقره : ۹۳] فلا نسلم أنّ «إن» هاهنا بمعنی ما ، وإنما هی هاهنا شرطیه ، وجوابه مقدر ، والتقدیر فیه : إن کنتم مؤمنین فأی إیمان یأمر بعباده عجل من دون الله تعالی؟ وکذلک قوله تعالی : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ) [الزخرف : ۸۱] لا نسلم أیضا أنها هاهنا بمعنی ما ، وإنما هی شرطیه ، وجوابه فأنا أول العابدین : أی الآنفین ، من قولهم : «عبد الرجل یعبد عبدا فهو عبد وعابد» إذا أنف ، وجاء فی کلام أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب رضی الله عنه «عبدت فصمت» أی أنفت فسکتّ ، وقال الشاعر :

[۴۰۷](۲) أولائک قومی إن هجونی هجوتهم

وأعبد أن تهجی تمیم بدارم

۱- فی ر «إذ لا یمنع أن یقع».

۲- أنشد ابن منظور هذا البیت (ع ب د) ونسبه إلی الفرزدق ، وقد بحثت دیوان الفرزدق فلم أجده ، وإن کان معنی البیت یتکرّر کثیرا فی کلام الفرزدق ، کقوله لجریر : ولست وإن فقأت عینیک واجدا أبا لک - إذ عد المساعی - کدارم وکقوله فی العدیل بن الفرخ العجلی : عجبت لعجل إذ تهاجی عبیدها کما آل یربوع هجوا آل دارم وکقوله ، وهو أقرب لبیت الشاهد : ولیس بعدل أن سببت مقاعسا بآبائی الشم الکرام الخضارم ولکن عدلا لو سببت وسبنی بنو عبد شمس من مناف وهاشم وتقول «عبد فلان علی فلان یعبد عبدا فهو عبد من مثال فرح یفرح فرحا فهو فرح» وعابد أیضا : إذا غضب وأنف ، وقد عدّی الفرزدق هذا الفعل بنفسه من غیر حرف الجر فی قوله : علام یعبدنی قومی وقد کثرت فیهم أباعر ما شاءوا وعبدان؟ والاستشهاد بالبیت ههنا فی قوله «وأعبد» فإنه فعل مضارع ماضیه «عبد» من باب فرح ، ومعناه أنف وغضب ، وقال ابن أحمر یصف الغواص : فأرسل نفسه عبدا علیها وکان بنفسه أربا ضنینا قیل معنی قوله «عبدا» أی أنفا ، یقول : أنف أن تفوته الدره. قال ابن منظور : «وفی التنزیل (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ) ویقرأ (العبدین) قال اللیث : العبد - بالتحریک - الأنف والغضب والحمیه من قول یستحیا منه ویستنکف ، ومن قرأ (العبدین) فهو مقصور ، من عبد یعبد فهو عبد ، وقال الأزهری : هذه آیه مشکله ، وأنا ذاکر أقوال السلف فیها ، ثم أتبعها بالذی قال أهل اللغه ، وأخبر بأصحها عندی ، أما القول الذی قاله اللیث فی قراءه (العبدین) فهو قول أبی عبیده ، علی أنی ما علمت أحدا قرأ (فأنا أول العبدین) ولو قرئ مقصورا کان ما قاله أبو عبیده محتملا وإذ لم یقرأ به قارئ مشهور لم نعبأ به ، والقول الثانی : ما روی عن ابن عیینه أنه سئل عن هذه الآیه ، فقال : معناه إن کان للرحمن ولد فأنا أول العابدین ، یقول : فکما أننی لست أول من عبد الله فکذلک لیس لله ولد ، وقال السدی : قال الله لمحمد : قل إن کان - علی الشرط - للرحمن ولد کما تقولون لکنت أول من یطیعه ویعبده : وقال الحسن وقتاده : إن کان للرحمن ولد ، علی معنی ما کان

، فأنا أول العابدين : أى أول من عبد الله من هذه الأمه ، وقال الكسائى (إِنْ كانَ) أى ما كان للرحمن ولد (فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ) أى الآنفين ، رجل عابد وعبد وآنف وأنف ، أى الغضاب الآنفين من هذا القول ، وقال : فأنا أول الجاحدين لما تقولون ، ويقال : أنا أول من تعبده على الوحدانيه مخالفه لكم ، وقال ابن الأنبارى (إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ) ما كان للرحمن ولد ، والوقف على ولد ، ثم ابتدىء (فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ) له على أنه لا ولد له ، قال الأزهرى : قد ذكرت الأقوال ، وفيه قول أحسن من جميع ما قالوا ، وأسوغ فى اللغه وأبعد من الاستكراه ، وأسرع إلى الفهم ، روى عن مجاهد أنه قال : «إن كان لله ولد فى قولكم فأنا أول من عبد الله وحده وكذبكم فيما تقولون». قال الأزهرى : وهذا واضح ، ومما يزيده وضوحا أن الله عزوجل قال لنبيه : (قُلْ) يا محمد (إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ) فى زعمكم (فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ) إله الخلق أجمعين الذى لم يلد ولم يولد ، وأول الموحدين للرب الخاضعين المطيعين له وحده ؛ لأن من عبد الله تعالى واعترف بأنه معبود وحده لا شريك له فقد دفع أن يكون له ولد فى دعواكم ، والله عزوجل واحد لا شريك له وهو معبودى الذى لا ولد له ولا والد ، قال الأزهرى : وإلى هذا ذهب إبراهيم بن السرى وجماعه من ذوى المعرفه ، وهو الذى لا يجوز عندى غيره» اه كلامه.

أى : آنف ، ومعنى الآيه أنّا أول الآنفين أن يقال لله ولد ، وقيل : أول العابدين ، أى : أول من عبد الله وحده ، وقيل : المعنى كما أنى لست أول من عبـد الله فكـذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كنت كاتبا فأنا حاسب ، يريد إنك لست [٢٦۴] بكاتب ولا أنا حاسب ، على أنا نقول : ولم قلتم إنها إذا كانت فى موضع ما بمعنى «ما» ينبغى أن تكون هاهنا؟

قولهم : «جمع بينها وبين ما لتوكيد النفى كما جمع بين إنّ واللام لتوكيد الإثبات» قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجابا ؛ لأن النفى

إذا دخل على النفى صار إيجابا ؛ لأن نفى النفى إيجاب (۱) ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات فإنه لا يغير المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفيا ، بخلاف النفى ؛ فإنه يصير إيجابا ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم.

۱- هذه مغالطه ظاهره ، لا يجوز أن تأخذ بها ، ولا أن تجدها صحيحه فى الردّ على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن النفى إذا دخل على النفى لا يكون الكلام إيجابا على الإطلاق ، وبيان هذا أن النفى الداخل على النفى يكون على أحد وجهين : الأول : أن يكون المراد به نفى النفى الأول ، وحينئذ يكون الكلام إثباتا وإيجابا ؛ لأن نفى النفى إيجاب ، والوجه الثانى : أن يكون المراد بالنفى الثانى تأكيد النفى الأول ، وحينئذ يكون الكلام نفيا مؤكدا ، ولا يكون إثباتا أصلا ، وذلك وارد فى التوكيد اللفظى فإنه إعاده اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه. مثل قول جميل : لا ، لا أبوح بحب بثنه إنها أخذت على مواثقا وعهودا ثم إن المؤلف رحمه الله فى المسأله الثالثه والثلاثين أبطل قول الكوفيين بأن الصفه الصالحه لأن تكون خبرا إذا كان معها ظرف مكرّر وجب نصب هذه الصفه حتى يكون أحد الظرفين خبرا والآخر حالا ، إذ لو جوزنا فيها الرفع لكانت هى الخبر ، ويكون الظرفان حالين ؛ فلا تكون فى أحد الظرفين فائده جديده ، وحمل الكلام على إفاده فائده جديده أولى ، فأبطل هذا الكلام بقوله «هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما أفادته الثانيه إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائده الثانيه ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره - الخ» فما الذى حدث ههنا حتى ذهل عن أن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره بلفظه أو بمرادفه؟

۹۰- مسأله : [القول فی معنی «إن» ومعنی اللام بعدها]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أنّ «إن» إذا جاءت بعدها اللام تکون بمعنی «ما» واللام بمعنی «إلّا». وذهب البصریون إلی أنها مخففه من الثقیله ، واللام بعدها لام التأکید.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأنه قد جاء ذلک کثیرا فی کتاب الله وکلام العرب ، قال الله تعالی : (وَإِنْ کادُوا لَیَسْتَفِزُّونَکَ مِنَ الْأَرْضِ لِیُخْرِجُوکَ مِنْها) [الإسراء : ۷۶] أی : وما کادوا إلا یستفزونک ، وقال تعالی : (وَإِنْ یَکادُ الَّذِینَ کَفَرُوا لَیُزْلِقُونَکَ بِأَبْصارِهِمْ) [القلم : ۵۱] أی : وما کادوا إلا یزلقونک ، وقال تعالی : (وَإِنْ کانُوا لَیَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنا) [الصافات : ۱۶۷ ، ۱۶۸] أی : وما کانوا إلا یقولون ، وقال تعالی : (إِنْ کانَ وَعْدُ رَبِّنا لَمَفْعُولاً) [الإسراء : ۱۰۸] أی : ما کان وعد ربنا إلا مفعولا ، ثم قال الشاعر :

[۴۰۸](۲) شلّت یمینک إن قتلت لمسلما

کتبت علیک عقوبه المتعمّد

۱- انظر فی هذه المسأله : مغنی اللبیب لابن هشام (ص ۲۳۲ وما بعدها) وشرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۱ / ۲۶۷ وما بعدها) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۱ / ۲۷۹ وما بعدها) وشرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۱۱۲۹).

۲- هذا البیت من کلام عاتکه بنت زید العدویه ، ترثی فیه زوجها الزبیر بن العوّام الذی قتله ابن جرموز وهو منصرف من وقعه الجمل ، والبیت من شواهد ابن یعیش فی شرح المفصّل (ص ۱۱۲۸) ورضی الدین فی باب الحروف المشبهه بالفعل من شرح الکافیه ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۴ / ۳۴۸) وابن هشام فی مغنی اللبیب (رقم ۲۲) وفی أوضح المسالک (رقم ۱۴۷) والأشمونی (رقم ۲۷۹) وابن عقیل (رقم ۱۰۴) وابن الناظم فی باب إن وأخواتها من شرح الألفیه ، وشرحه العینی (۲ / ۲۷۸ بهامش الخزانه) وشلت : یبست ، وأصل الفعل شلل - من باب فرح - وقوله «کتبت علیک» یروی فی مکانه «حلت علیک» ویروی أیضا «وجبت علیک» ومحل الاستشهاد من هذا البیت قوله «إن قتلت لمسلما» فإن الکوفیین ذهبوا إلی أن إن فی هذه العباره نافیه بمعنی ما ، واللام التی فی قوله «لمسلما» استثنائیه بمعنی إلا ، وکأن الشاعر قد قال : ما قتلت إلا مسلما ، وتجد فی کلام بعض النحاه - منهم الرضی والزمخشری وابن هشام - ما یفید أن الکوفیین یستدلون بهذا البیت علی أنه یجوز أن یقع بعد إن المخففه من الثقیله الفعل الماضی غیر الناسخ ، وهو کلام غیر مبنیّ علی التحقیق ، والتحقیق أن جمهور الکوفیین لا یقولون بأن إن تکون مخففه من الثقیله أصلا ، والکسائی یقول : إذا ولیها جمله اسمیه جاز أن تکون مخففه من الثقیله ، وإذا ولیها فعل فهی نافیه واللام بعدها بمعنی إلا ، فإن فی هذا البیت نافیه عند الکوفیین کلهم أجمعین ؛ لأن الوالی لها فعل ، وقد تنبه لهذا الشیخ خالد فأنکر کلام ابن هشام ، وأما البصریون فیرون «إن» فی هذا البیت مخففه من الثقیله ، واللام التی بعدها لام فارقه بین الکلام المنفی والکلام المثبت المؤکد ، نعنی أنها تدخل الکلام فی حال إهمال إن المخففه لتکون فارقه بینها وبین إن النافیه ،

وهم يختلفون فى هـذه اللام : أهى لام الابتداء التى تدخل لتفيد الكلام زياده توكيد أم هى لام أخرى؟ وليس هـذا موضع الإفاضه فى هذا الموضوع.

أى : ما قتلت إلا مسلما ، وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففه من الثقيله لأنا وجدنا لها فى كلام العرب نظيرا ، وأنّا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف «إنّ» وإن اختلفنا فى بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا : إن اللام لام التأكيد ؛ لأن لها أيضا نظيرا فى كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد فى كلامهم مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على اللام [٢٦٥] بما له نظير فى كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى «إلا» فهو شىء ليس له نظير فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن «إن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» فلا حجه لهم فى شىء من ذلك ؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا [إليه] من أن «إن» مخففه من الثقيله ، واللام لام التأكيد ، والذى يدل على ذلك أنّ «إن» التى بمعنى ما لا تجىء اللام معها ، كما قال الله تعالى : (إِنِ الْكافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ) [الملك : ٢٠] وكما قال الله تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) [يس : ١٥] وكما قال الله تعالى : (إِنْ هَذا إِلَّا إِفْكٌ افْتَراهُ) [الفرقان : ٤] إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجىء مع شىء منها اللام.

فأما قولهم : «إن اللام فى (لَيَسْتَفِزُّونَكَ) و (لَيُزْلِقُونَكَ) و (لَيَقُولُونَ) و (لَمَفْعُولاً) إلى غير ذلك من المواضع بمنزله إلا فى هذه المواضع» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو جاز أن يقال «إن اللام تستعمل بمعنى إلّا» لكان ينبغى أن يجوز «جاءنى القوم لزيدا» بمعنى إلا زيدا ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبتم

إليه ، وإنما جاءت هـذه اللام مع «إن» المخففه من الثقيله لأن «إن» المخففه فى اللفظ بمنزله التى يراد بها النفى ، فلما كان ذلك يؤدى إلى اللّبس جىء بهـا للفرق بينهمـا ؛ فما جاء للفرق وإزاله اللّبس جعلتموه سببا للّبس وإزاله الفرق ، وهـذا غايه الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم.

ص: ٥٢٨

۹۱- مسأله : [هل يجازى بكيف؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنّ «كيف» يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاه. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاه بها لأنها مشابهه لكلمات المجازاه فى الاستفهام ، ألا ترى أن «كيف» سؤال عن الحال كما أن «أين» سؤال عن المكان ، و «متى» سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات [۲۶۶] المجازاه ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاه ، ألا ترى أن معنى «كيفما تكن أكن» : فى أى حال تكن أكن ، وكما أن معنى «أينما تكن أكن» : فى أى مكان تكن أكن ، ومعنى «متى ما تكن أكن» : فى أى وقت تكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت «كيف» ما يجازى به فى الاستفهام ومعنى المجازاه وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاه.

قالوا : ولا يجوز أن يقال : «إنما لم يجز المجازاه بها لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنك إذا قلت «كيف تكن أكن» فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذر ؛ لأنا نقول : هذا يلزمكم فى تجويزكم «كيف تكون أكون»؟ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه ؛ فكان ينبغى أن لا يجوز ، فلما أجزتموه دلّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاه بها لثلاثه أوجه : أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكره لأنها

۱- انظر فى هذه المسأله : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ۲۰۵ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۴ / ۱۱).

سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكره ، وسائر أخواتها تاره تجاب بالمعرفه وتاره تجاب بالنكره ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاه.

والوجه الثانى : إنما لم يجز المجازاه بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما يكون ذلك فى من وما وأىّ ومهما ، فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاه.

والوجه الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضروره هاهنا تلجىء إلى المجازاه بها ؛ فينبغى أن لا يجازى بها ؛ لأنّا وجدنا أيّا تغنى عنها ، ألا ترى أن القائل إذا قال «فى أى حال تكن أكن» فهو فى المعنى بمنزله «كيف تكن أكن». غير أن هذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن «أيا» كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان ، والمكان ، وغير ذلك ؛ فكان ينبغى أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرهما من كلمات المجازاه ؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل.

والتعويل فى الدلاله على أنه لا يجوز [٢٦٧] أن يجازى بها الوجهان الأولان.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنها أشبهت كلمات المجازاه فى الاستفهام ، وإن معناها كمعنى كلمات المجازاه» قلنا : لا نسلم أن معناها كمعنى كلمات المجازاه ، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاه بها ، ألا ترى أنك إذا قلت «كيف تكن أكن» كان معناها : على أى حال تكون أكون ، فقد ضمنت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيره يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان فى جميع أحوالهما ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحه والسّقم والقوه والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقيما والآخر صحيحا أو ضعيفا والآخر قويا لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحا ولا الضعيف أن يجعل نفسه قويا ، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاه بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت «أينما تكن أكن» فقد ضمنت له متى كان فى بعض الأماكن أن تكون أيضا فى ذلك المكان ، ولا يتعذر ، وكذلك إذا قلت «متى تذهب أذهب» ضمنت له فى أى زمان ذهب أن تذهب معه ، وهذا أيضا غير متعذر ، بخلاف كيف ؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها ، فبان الفرق.

وأما قولهم : «إن هذا يلزمكم فى تجويزكم كيف تكون أكون بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه» قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدّر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازى ؛ فانصرف اللفظ إليها ؛ فلذلك صح الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير فى الجزم بها على المجازاه لأن الأصل فى الجزاء أن لا يكون معلوما ؛ لأن الأصل فى الجزاء أن يكون بإن ، وأنت إذا قلت «إن قمت قمت» فوقت القيام غير معلوم ، فلما كان الأصل فى الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف فى الجزاء واقعه على حال معلومه لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء ؛ فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومه ، والله أعلم.

ص: ٥٣١

۹۲- مسأله : [السّين مقتطعه من سوف أو أصل برأسه]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن السين التى تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف. وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن «سوف» كثر استعمالها فى كلامهم وجريها على ألسنتهم ، وهم أبدا يحذفون لكثره الاستعمال ، كقولهم : «لا أدر ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ ، وكل» وأشباه ذلك ، والأصل لا أدرى ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأأخذ ، وأأكل ، فحذفوا فى هذه المواضع وما أشبهها لكثره الاستعمال ، فكذلك هاهنا : لما كثر استعمال «سوف» فى كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا.

والذى يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا فى سوف أفعل «سو أفعل» فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال «سف أفعل» فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تاره والفاء أخرى لكثره الاستعمال جاز أن يجمع بينهما فى الحذف مع تطرق الحذف إليهما فى اللغتين لكثره الاستعمال.

والذى يدل على ذلك أن السين تدلّ على ما تدلّ عليه سوف من الاستقبال ، فلما شابهتها فى اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذه منها ، وفرع عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا فى نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ؛ فينبغى أن يكون أصلا فى نفسه ، لا مأخوذا من غيره.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إن سوف لما كثر استعمالها فى كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثره الاستعمال» قلنا : هذا فاسد ؛ فإن الحذف

۱- انظر فى هذه المسأله : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ۱۳۸ بتحقيقنا) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۱۱۹۹).

لكثره الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلا لمحل الخلاف (۱) ، على أن الحذف لو وجد كثيرا فى غير الحرف من الاسم والفعل فقلّما يوجد فى الحرف ، وإن وجد الحذف فى الحرف فى بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يجعل أصلا يقاس عليه.

وأما ما رووه عن العرب من قولهم فى سوف أفعل «سو أفعل» و «سف أفعل» [۲۶۹] فالجواب عنه من ثلاثه أوجه :

الوجه الأول : أن هذه روايه تفرّد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجّه.

والثانى : إن صحت هذه الروايه عن العرب فهو من الشاذ الذى لا يعبأ به ؛ لقلته.

والثالث : أنّ حذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغى أن يجمع بينهما فى الحذف ؛ لأن ذلك يؤدى إلى ما لا نظير له فى كلامهم ؛ فإنه ليس فى كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفه على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم مردود.

وأما قولهم : «إن السين تدلّ على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال» قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن يستويا فى الدلاله على الاستقبال على حدّ واحد ، ولا شك أن سوف أشدّ تراخيا فى الاستقبال من السين ، فلما اختلفا فى الدلاله دلّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم.

۱- ليس هنا قياس ، لأنه قد ورد عن العرب «سوف أفعل» و «سو أفعل» بحذف الفاء ، و «سف أفعل» بحذف الواو ، وأجمعنا على أن الثانى والثالث مقتطعان من الأول ؛ وورد عن العرب أيضا «سأفعل» فقلنا : وهذا أيضا مقتطع من الأول ؛ فالمدار على الورود عن العرب ، فأين القياس؟

۹۳- مسأله : [المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع فى أول المضارع تاءان : تاء المضارعه وتاء أصليه - نحو «تتناول ، وتتلوّن» - فإنّ المحذوف منهما تاء المضارعه دون الأصليه ، نحو «تناول ، وتلوّن».

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصليه ، دون تاء المضارعه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع فى أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء المزيده للمضارعه والتاء الأصليه - استثقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما ؛ فلا يخلو : إما أن تحذف الزائده ، أو الأصليه ، فكان حذف الزائده أولى من الأصليه ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلى ، والأصلى أقوى من الزائد ؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى.

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن حذف الأصليه أولى من [۲۷۰] الزائده ؛ لأن الزائده دخلت لمعنى وهو المضارعه ، والأصليه ما دخلت لمعنى ؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إن الزائد أضعف من الأصلى فكان حذفه أولى» قلنا : لا نسلم هذا مطلقا ؛ فإن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجىء لمعنى ، فأما الزائد الذى جاء لمعنى فلا نسلّم فيه أن الأصلىّ أقوى منه ، وأما الزائد الذى ما جاء لمعنى فمسلّم أنه أقوى ؛ ولكن لا نسلم أنه قد وجد هاهنا ، وهذا لأن التاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعه ؛ فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تبقيتها أولى ؛ لأن فى

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى مع حاشيه الصبان (۴ / ۲۹۴ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۴۹۹ بولاق).

حذفها إسقاطا لذلك المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمه.

والـذى يـدلّ على صـحه هـذا ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور وحذف حرف العلّه منهما لالتقاء الساكنين وإن كان أصـليا فيهمـا ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص «هـذا قاض ، ومررت بقاض» والأصل فيه «هـذا قاضـى ، ومررت بقاضـى» إلا أنهم لما حذفوا الضـمه والكسره استثقالا لهما على الياء بقيت الياء ساكنه والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين وأبقوا التنوين ؛ لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكـذلك أيضا تقول فى المقصور «هذه رحا وعصا» والأصل فيه «رحى وعصو» فلمـا تحركت الياء والواو انفتـح ما قبلهما قلبوهما ألفا (١) لتحركهمـا وانفتاح ما قبلهما ، ثم حـذفت الألف لالتقاء السـاكنين وبقى التنوين بعـدها ؛ لأـن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكـذلك هاهنا ، ولهـذا كان الواجب فى تصغير منطلق ومغتسل : مطيلق ومغيسل ، وكذلك التكسير نحو : مطالق ومغاسل بإثبات الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مغتسل ؛ لأن الميم جاءت لمعنى - وهو الـدلاله على اسم الفاعل - والنون والتاء ما جاءتا لمعنى ؛ فكان حذفهما أولى من حـذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكـذلك القياس فى كل حرفين اجتمعا فوجب حـذف أحدهما ؛ فإن حذف ما لم يجىء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه هو (٢) أن الحرف الذى جاء لمعنى قد تنزّل فى الدلاله على [٢٧١] معنى بمنزله سـائر الكلمه التى تـدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الـذى لم يجىء لمعنى ؛ فإنه ليس فيه دلاله على معنى فى نفسه البته ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمه بأسرها لشىء لا معنى له فى نفسه ؛ فكذلك هاهنا : يمتنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى لأجل حرف لم يجىء لمعنى ؛ فدل على أن حذف التاء الأصليه أولى من الزائده على ما بيّنا ، والله أعلم.

١- فى ر «قلبوها ألفا» وليس بذاك.

٢- فى ر «وهو أن - إلخ» والظاهر أن الواو من «وهو» زائده.

٩٤- مسأله : [هل تدخل نون التوكيد الخفيفه على فعل الاثنين وفعل جماعه النسوه؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفه على فعل الاثنين وجماعه النسوه ، نحو «افعلان وافعلنان» بالنون الخفيفه ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها فى هذين الموضعين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : أن هذه النون الخفيفه مخففه من الثقيله ، وأجمعنا على أن النون الثقيله تدخل فى هذين الموضعين ؛ فكذلك النون الخفيفه.

والوجه الثانى : أن هذه النون إنما دخلت فى القسم والأمر والنهى والاستفهام والشرط بإمّا لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع فى هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، قصارى ما يقدّر أن يقال : إنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك فى كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فرط مدّ ، والمد يقوم مقام الحركه ، وقد قرأ نافع ، وهو أحد أئمه القراء (إِنَّ صَلاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيايَ) بسكون الياء من (مَحْيايَ) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء ، فكذلك هاهنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال «التقت حلقتا البطان» بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال «له ثلثا المال» بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لما فى الألف من إفراط المد ، ولذلك أيضا يجوز تخفيف الهمزه المتحركه إذا كان قبلها ألف نحو هباءه ، والهمزه المخففه ساكنه.

[٢٧٢] والذى يدل على صحه مذهبنا قراءه ابن عامر (ولا تتّبعانْ) بنون

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى بحاشيه الصبان (٣ / ١٨٩) وتصريح الشيخ خالد (٢ / ٢٦١).

التوكيد الخفيفه ، والمراد به موسى وهارون ، فدل على ما قلناه.

قالوا : ولا يجوز أن يقال : «إنما يجتمع حرفان ساكنان فى الوصل ، إذا كان الثانى منهما مدغما فى مثله ، نحو : دابّه ، وتمودّ ، وأصيمّ» لأنّا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو قولك «اضربا نعمان ، واضربانّى» فالنون الأولى فى قولك «اضربا نّعمان» نون التوكيد المخففه ، والنون الثانيه نون «نعمان» وكذلك النون الأولى فى «اضربانّى» نون التوكيد المخففه ، والنون الثانيه التى تصحب ضمير المتكلم (١) ؛ فينبغى أن تجيزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع وبعدها نون مشدده ، كقوله تعالى : (وَلا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ) [يونس : ٨٩] فى قراءه من قرأ بالتشديد ، فلما لم تجيزوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفه فى هذين الموضعين ، وذلك لأن نون الاثنين التى للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعليه فردّته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفه لم يخل : إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تقرّ ساكنه ، بطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هى نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقرّ ساكنه ؛ لأنه يؤدى إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين فى الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك فى كلامهم إذا كان الثانى منهما مدغما ، نحو «دابّه ، وضالّه ، وتمودّ الثوب ، ومديقّ ، وأصيمّ» وما أشبه ذلك ؛ فبطل إدخال هذه النون فى فعل الاثنين.

وكذلك أيضا يبطل إدخالها فى فعل جماعه النسوه ، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يخل : إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداهما فى الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول : «يفعلنان» بطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع المثلين ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تدغم إحداهما فى الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنه ، والمدغم كذلك ؛ فيلتقى ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فيؤدى إلى تحريك [٢٧٣] اللام مع ضمير الفاعل من غير فائده ، وذلك لا يجوز ، وكان أيضا يؤدى إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر ؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديده ، نحو «تضربنّ يا رجل» وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع ، نحو «تضربنّ يا رجال» وإن حركتها

١- هى النون التى سموها نون الوقايه.

بالكسر التبس بفعل المرأه المخاطبه ، نحو «تضربنّ يا امرأه» فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنه مع الألف ، بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين ؛ لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تترك ساكنه مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حدّه ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له فى كلامهم ، وذلك لا يجوز ؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صوره لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إن النون الخفيفه مخففه من الثقيله» قلنا : لا نسلم ، بل كل واحد منهما أصل فى نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديده والخفيفه ، وإن اشتركا فى التأكيد فهما متغايران فى الحقيقه ، وكلتاهما لتأكيد الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والثقيله آكد فى هذا المعنى من الخفيفه.

والذى يدل على أن الخفيفه ليست مخففه من الثقيله أن الخفيفه تتغير فى الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال الله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ) [العلق : ١٥] وقال تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ) [يوسف : ٣٢] أجمع القرّاء على أن الوقف فى هذين الموضعين (لَنَسْفَعاً) ، (وَلَيَكُوناً) بالألف لا غير.

وقال الشاعر :

[٤٠٩](١) يحسبّه الجاهل ما لم يعلما

شيخا على كرسيّه معمّما

١- هذان بيتان من مشطور الرجز لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسى ، وهما من شواهد سيبويه (٢ / ١٥٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٤١) ورضى الدين فى باب نون التوكيد من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٤ / ٥٦٩) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٧٤) وابن عقيل (رقم ٣١٧) وقد زعم الأعلم أن هذين البيتين فى وصف جبل قد عمه الخصب ونما فيه النبات فجعله الراجز كشيخ مزمل فى ثيابه معمم بعمامته ، وأنه خص الشيخ لوقاره فى جلسته وحاجته للاستكثار من الثياب. وليس هذا الكلام بشىء ، بل البيتان فى وصف وطب لبن قد علته رغوه اللبن وتكورت فوقه فأشبهت العمامه بدليل أن قبل البيتين قوله : وقد حلبن حيث كانت قيما مثنى الوطاب ، والوطاب الزمما * وقمعا يكسى ثماما قشعما* قيما : هو - بضم القاف وتشديد الياء - جمع قائمه ، والقياس أن يقال : قوم - بالواو - لأن عين هذه الكلمه واو ، ومثنى الوطاب : أى المتكرر منه ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصه ، والزمم : جمع زام ، وهو المملوء ، والقمع - بكسر القاف وفتح الميم - هو شىء يوضع فى فم السّقاء ويصبّ اللبن فيه مخافه أن يقع على الأرض ، والثمال - بضم الثاء - ههنا الرغوه ، ويحسبه : أى الوطب الذى علاه الثمال ، وما فى قوله «ما لم يعلما» مصدريه ظرفيه : أى مده عدم علمه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «يعلما» والعلماء يستشهدون بهذه الكلمه لشيئين : أولهما أن نون التوكيد تنقلب ألفا فى الوقف ، ألا ترى الراجز قد جاء بهذه الكلمه فى آخر البيت بالألف لأن آخر البيت محل الوقف؟ والثانى أن الفعل المضارع المنفى بلم تدخل عليه نون التوكيد تشبيها للم بلا

الناهيه ، وسيبويه يرى أن ذلك لا يكون إلا فى الضروره ، قال الأعلم «الشاهد فيه دخول النون فى قوله لم يعلمن ، وليس المضارع بعد لم من مواضع نون التوكيد ، ضروره» اه بتوضيح يسير.

فقال «يعلما» بالألف ، ولا يجوز أن يكون هاهنا بالنون ؛ لمكان قوله «معمّما» بالألف ؛ لأن النون لا تكون وصلا مع الألف فى لغه من يجعلها وصلا ، ولا رويّا مع الميم إلا فى الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع رويّا معها لما جاز هاهنا ؛ لأن النون مقيده ، والميم مطلقه ، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغه بعض العرب فقال «معمّما» بالتنوين جاز أن يقول «يعلمن» بالنون ؛ لأنهم [۲۷۴] يجعلون فى القافيه مكان الألف والواو والياء تنوينا ، ولا فرق عندهم فى ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصليه أو منقلبه أو زائده ، فى اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

[۴۱۰](۱) أقلّى اللّوم عاذل والعتابن

وقولى : إن أصبت لقد أصابن

۱- هـذا البيت من كلام جرير بن عطيه بن الخطفى ، وهو من شواهـد سـيبويه (۱ / ۲۹۸ / و ۲۹۹) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۹۶) وفى شـرح تصريف المازنى (۱ / ۲۲۴) وابن هشـام فى مغنى اللبيب (رقم ۵۶۷) وفى أوضـح المسالك (رقم ۱) والأشمونى (رقم ۴) وابن عقيل (رقم ۱) وشرحه العينى (۱ / ۹۱ بهامش الخزانه) ورضى الدين فى أوائل شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۳۴) ومفصل الزمخشرى وشرحه لابن يعيش (ص ۱۲۳۱) وأقلى : فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشىء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشـىء بته ، وهو المراد ههنا ، واللوم : العذل والتوبيخ ، وعاذل : مرخم عاذله ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل وهو اللوم والتعنيف ، والعتاب : هو مخاطبه الإدلال ومذاكره الغضب ، والمراد ههنا اللوم فى تسـخط ، وأصبت : يروى بضم التـاء على أنهـا ضـمير المتكلم ، ويروى بكسـرها على أنهـا ضـمير المخـاطبه المؤنثه. ومحل الاستشـهاد من هـذا البيت قوله «العتابن» و «أصابن» حيث لحق التنوين هاتين الكلمتين ، وههنا أشـياء لا بد أن نتّبهك إليها ، الأول : أن هذا التنوين يسمى تنوين الترنّم ، وهو غير مختص بالأسـماء ، بل يـدخل الاسم والفعل والحرف ، ويـدخل من الأسـماء المتمكن وغير المتمكن والمقرون بـأل وغير المقرون بها ، ولو كان مختصا بالأسـماء لما دخل غير الأسـماء المتمكنه المجرده من أل ، والثانى : أن هـذا ضـرب من ضروب إنشاد القوافى ، قال سـيبويه فى باب وجوه القوافى فى الإنشاد : «وأما ناس كثير من تميم فإنهم يبدلون مكان المده النون فيما ينون وما لم ينون ، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المده نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد» اه الثالث : أنهم سـموا هذا التنوين تنوين الترنّم ، مع أنه فى الواقع تنوين المقصود منه ترك الترنّم كما سمعت فى عباره سيبويه ، وقد قال العلماء : إن هذه التسميه على تقدير مضاف ، أى تنوين قطع الترنّم ، أو ما أشبه ذلك.

وكما قال الشاعر :

[۴۱۱](۱) وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا

على صير أمر ما يمرّ وما يحلن

وكما قال الشاعر :

[۴۱۲](۲) قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل

ص: ۵۴۰

۱- هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى (الديوان ص ۹۶) وهو البيت الثانى من قصيدته التى مطلعها : صحا القلب عن سلمى ، وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل وصحا القلب : أفاق من سكره حبه ، وأراد قلبه ، يقول : أفاق قلبى من حب سلمى وبعدها عنه ، وقد كاد لا يفيق لشده تعلقه بها ، وأقفر : خلا ، والتعانيق : أرض ، والثقل يروى بالفاء ، وبالقاف ، ويروى «الثجل» بالجيم - وقد ورد فى معجم البلدان بالثلاثه ، واستشهد بهذا البيت ، والثقل : موضع فى شق العاليه ، وصير الأمر - بكسر الصاد - منتهاه وصيرورته ، تقول : أنا من حاجتى على صير أمر ، وعلى صيروره وعلى صمات - بضم أوله - وعلى ثبار - بكسر أوله - إذا كنت على شرف منها ، وقوله «ما يمر» أى ما يكون مرا فأيأس منه وأتخلى عنه ، ويحلو : أى ما يكون حلوا فأرجوه وأتمنى تمامه. ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «وما يحلن» حيث ألحق هذه الكلمه تنوين الترنّم ، أى تنوين قطع الترنّم على ما علمت فى شرح الشاهد السابق ، وهذه الكلمه فعل مضارع ، فدلّ ذلك على أن هذا الضرب من التنوين غير مختص بالأسماء كما بيّناه لك آنفا ، والمنشد قد حذف حرف المد وجاء بدله بالتنوين ، ونريد أن ننبهك ههنا إلى أن حرف المد الذى حذفه المنشد من كلمه «يحلو» وأتى بدله بالتنوين ، هو من أصول هذه الكلمه لأنه لام الفعل ، أما فى «أصابن» وفى «العتابن» فى بيت جرير السابق فحرف المد الذى يأتى المنشد بدله بالتنوين حرف زائد على أصول الكلمه وإنما يأتى المنشد بحرف المد أيضا إذا قصد الترنم ، واستمع إلى سيبويه يقول «أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت» اه ، ونظير هذا البيت إنشادهم بيت رؤبه : داينت أروى والديون تقضن فمطلت بعضا وأدت بعضن بالنون فى «يقضن» وحذف الألف «تقضى» وهى لام.

۲- هذا البيت هو مطلع قصيده امرىء القيس بن حجر الكندى المعلقه (شرح المعلقات العشر للتبريزى ص ۱) وهو من شواهد سيبويه (۲ / ۲۹۸) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۲۶۹) وفى أوضح المسالك (رقم ۴۱۳) وفى شرح قطر الندى (رقم ۲۴) والأشمونى (رقم ۸۱۹) وابن الناظم فى باب عطف النسق ، وشرحه العينى (۴ / ۱۳۰) ورضى الدين فى باب الحروف العاطفه من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۳۹۷) ، وقفا : فعل أمر من الوقوف ، والألف المتصله به تحتمل وجهين : الأول أن تكون ضمير المثنى المخاطب ، والثانى أن تكون منقلبه عن نون التوكيد ، والأصل «قفن» ثم أبدل النون ألفا للوقف ، ثم عامل الكلمه فى الوصل معاملتها فى الوقف ، ونبك : مضارع من البكاء مجزوم فى جواب الأمر ، والسقط - مثلث السين والقاف

ساكنه – ما تساقط من الرمل ، واللوى – بكسر أوله مقصورا – المكان الذى يسترق فيه الرمل فيخرج منه إلى الجدد ، والدخول وحومل : موضعان وكان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله «بين الدخول فحومل» ويقول : كان ينبغى أن يجىء بواو العطف فيقول «بين الدخول وحومل» لأن كلمه بين لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان بلفظ واحد كأن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعا نحو أن تقول : جلست بين الرجلين الكريمين ، أو تقول : جلست بين العلماء ، أم كان تعدده بالعطف وذلك لا يكون إلا بالواو ، وقد اعتذر العلماء عن امرىء القيس بأن غرضه بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، فهو من باب التعدد بلفظ واحد. ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله «ومنزلن» وقوله «فحوملن» حيث ألحق المنشد النون فى الكلمتين ، والقول فيهما كالقول فى البيتين السابقين.

بتنوين الرويّ ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف والواو والياء ؛ فإثبات النون فى «يعلمن» فى القافيه على هذه اللغه لا يدلّ على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف فى سائر الكلام ، وقال الشاعر :

[۴۱۳](۱) [وإيّاك والميتات لا تقربنّها]

ولا تعبد الشّيطان ، والله فاعبدا

۱- ما أنشده المؤلف عجز بيت للأعشى ميمون ، ويروى صدره : * وذا النصب المنسوك لا تنسكنه* وهذا البيت هو البيت العشرون من قصيدته التى كان قد أعدّها ليمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدّته قريش (الديوان ۱۰۱ - ۱۰۳) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصّل (ص ۱۲۳۹) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۶۱۶) وفى أوضح المسالك (رقم ۴۷۷) وفى شرح قطر الندى (رقم ۱۴۹) والأشمونى (رقم ۹۶۹) وكل هؤلاء رووا صدره : * وإياك والميتات لا تقربنها* وهو تلفيق بيت واحد من بيتين من أبيات القصيده ، وقد شرحه العينى (۴ / ۳۴۰ بهامش الخزانه) وبين انفصال الشطرين ، ويروى : وذا النصب المنصوب لا تنسكنه بعاقبه ، والله ربك فاعبدا والفاء فى قوله «فاعبدا» تحتمل ثلاثه أوجه : الأول أن تكون زائده ، والثانى أن تكون واقعه فى جواب أما مقدره ، وكأنه قد قال : وأما الله ربك فاعبد ، والوجه الثالث أن تكون عاطفه ، والمعطوف عليه محذوف ، وكأنه قد قال : تنبه فاعبد الله ربك ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله «فاعبدا» فإن أصل هذه الكلمه «فاعبدن» بنون توكيد خفيفه ، فلما أراد أن يقف عليها أبدلها ألفا ، قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «قال لا تقربنّها بالنون الشديده فى النهى ، وقال والله فاعبدا ، فأتى بالنون الخفيفه مع الأمر ، ثم وقف فأبدل منها الألف» اه ، ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون صاحب الشاهد الذى نحن بصدد شرحه : وصل على حين العشيات والضحى ولا تحمد المثرين ، والله فاحمدا وقول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : وقمير بدا لخمس وعشرى ن له قالت الفتان : قوما والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «قوما» فإن هذه الألف لا يجوز أن تكون ألف الاثنين ، لأن الحديث عن واحد ، فوجب أن تكون منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه للوقف.

والشواهـد على هذا النحو كثيره جدا ؛ فلو كانت هذه النون مخففه من الثقيله لما كانت تتغير فى الوقف ، ألا ترى أن نون «إن» و «لكن» المخففتين من إنّ ولكنّ الثقيلتين ؛ لمـا كانتـا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا فى الوقف عمـا كانتـا عليه فى الوصـل ؛ فلما تغيرت النون الخفيفه فى الوقف دلّ على أنها ليست مخففه من الثقيله ، يـدل عليه أن النون الخفيفه تحذف فى الوقف إذا كان ما قبلهـا مضـموما أو مكسـورا ، تقول فى الوصـل «هـل تضـربن زيـدا ، وهـل تضـربن عمرا» فـإن وقفت قلت «هـل تضـربون ، وهل تضـربين» فـتردّ نون الرفع الـتى كنت حـذفتها للبنـاء ؛ لزوال مـا كنت حـذفت النون من أجله ، ولو كـانت مثـل نون «إن ، ولكن» المخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحـذف ، يدل عليه (١) أنّ النون الخفيفه إذا لقيها ساكن حذفت ، تقول فى «اضـربن يا هذا» إذا وصلتها : اضرب القوم (٢) ، فتحـذف النون ولاـ تحركها لالتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففه من الثقيله مثل «إن ، ولكن» لما كان يجوز أن تحـذف ؛ فدل على أنها ليست مخففه [٣٧٥] من الثقيله وأنهـا بمنزله التنوين ، وإنما وجب حـذفها هاهنا ، بخلاف التنوين ؛ لأـن نون التوكيـد تـدخل على الفعـل والتنوين يـدخل على الاـسم ، والاـسم أصـل للفعـل ، والفعل فرع عليه ؛ فجعل ما يـدخل على الاسم الذى هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذى هو الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحـذف التنوين ، على أنه قـد قرأ بعض أئمه القراء : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَـدٌ * اللهُ الصَّمَدُ) فحذف التنوين من (أَحَدٌ) لالتقاء الساكنين ، وقرأ أيضا بعض القراء (وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ) [يس : ۴۰] فحذف التنوين من (سابِقُ) لالتقاء الساكنين ، لا للإضافه ، ولهذا نصب (النَّهارِ ؛) لأنه

۱- فى ر «يدل عليه وهو أن النون» وواضح أن كلمه «وهو» مقحمه ، وقد نبهنا إلى مثل ذلك فيما مضى.

۲- ونظيره قول الشاعر ، وقد أنشدناه فى شـرح الشاهد رقم ۳۷۳ الذى سبق قريبا فى المسأله ۷۷ ، وهو : لاـ تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

مفعول (سابق) ، وقال الشاعر :

[۴۱۴](۱) فألفيته غير مستعتب

ولا ذاكر الله إلّا قليلا

ص: ۵۴۳

۱- ينسب هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۸۵) وابن جنى فى الخصائص (۱ / ۳۱۱) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (ص ۱۲۳۵) ورضى الدين فى باب التنوين من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۵۵۴) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۸۰۸) وابن الشجرى فى أماليه (۱ / ۳۴۶) والزمخشرى فى تفسير سوره آل عمران من الكشاف (۱ / ۱۵۲ بولاق) وألفيته : أى وجدته ، وانظر شرح الشاهد ۳۷۴ السابق فى المسأله ۷۸ ، ومستعتب : أى طالب العتبى ، وهى الرضا ، والاستشهاد بالبيت يستدعى أن نقدم لك بين يدى بيانه بحثا فى ذكر المواضع التى يحذف فيها التنوين من الاسم وجوبا ، فنقول : إنما يحذف التنوين من الاسم وجوبا فى ثمانيه مواضع ؛ الأول : بسبب الإضافه ، نحو قولك : زيد ضارب بكر ، والثانى : بسبب شبه الإضافه ، نحو قولك : لا مال لزيد عندك ، إذا لم تقدر هذه اللام مقحمه ، فإن قدرتها مقحمه كان حذف التنوين بسبب إضافه مال إلى زيد ، فيكون من النوع الأول : والثالث : بسبب اقتران الاسم بأل نحو الضارب والرجل والغلام ، والرابع : بسبب وجود علتين يقتضيان المنع من الصرف نحو فاطمه وأحمد وضوارب ، والخامس : بسبب اتصال الضمير بعامله نحو ضاربك وصاحبك ، إذا قدرت الضمير فى محل نصب على المفعوليه ، فإن جعلته فى محل جر بالإضافه كان من النوع الأول ، والسادس : بسبب البناء ، وذلك فى النداء واسم لا نحو يا رجل لمعين ولا رجل عندك ، والسابع : بسبب كون الاسم علما موصوفا بابن مضاف إلى علم نحو يا زيد بن عمرو ، والثامن : بسبب الوقف فى غير المنصوب ، أما فى المنصوب فإن التنوين يقلب ألفا فى المشهور من لغه العرب ، وربيعه تعامل المنصوب معامله غيره. إذا عرفت هذا فاعلم أن محل الاستشهاد بهذا البيت قوله «ولا ذاكر الله» والروايه فيه بنصب لفظ الجلاله على التعظيم ، وهو معمول لذاكر ، وكان من حق العربيه عليه أن ينون «ذاكر» لكنه حذف التنوين لضروره الشعر ، وقد كان يمكنه أن يضيف «ذاكر» إلى لفظ الجلاله ؛ فيكون حذف التنوين حينئذ واجبا ، لا ضروره ، لكنه آثر أن يرتكب الضروره على حذفه للإضافه لقصد حصول التماثل بين المتعاطفين فى التنكير ، قال سيبويه «وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى : فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله ... البيت لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال رمى القوم ، وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرت لك» اه. وقال الأعلم «الشاهد فيه حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده ، وإن كان الوجه إضافته ، وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف النون الخفيفه إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل ، تريد اضربن ، والوجه الثانى : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم كقولك : رأيت زيد بن عمرو ، وأحسن ما يكون حذف التنوين للضروره فى مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والمنعوت كالشىء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه» اه.

أراد «ذاكر الله» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافه ، ولهذا نصب «الله» بذاكر ، وقال الآخر :

[۴۱۵](۱) تذهل الشّيخ عن بنيه ، وتبدى

عن خدام العقيله العذراء

أراد «عن خدام» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافه ، ولهذا رفع «العقيله» لأنها فاعل «تبدى». وقال الآخر :

[۴۱۶](۲) تغيّرت البلاد ومن عليها

فوجه الأرض مغبرّ قبيح

۱- هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات ، وقبله قوله : كيف نومى على الفراش ولما تشمل الشام غاره شعواء والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۲۳۶) وقد أنشد ابن منظور البيتين (خ د م) من غير عزو ، وأنشدهما ابن الشجرى فى أماليه (۱ / ۳۴۵) وعزاهما إليه ، وتبدى : تظهر ، وعدّاه بعن فى قوله : «وتبدى عن خدم» لأنه ضمنه معنى تكشف ، كما جاء فى قول امرىء القيس فى المعلقه : تصدّ وتبدى عن أسيل ، وتتقى بناظره من وحش وجره مطفل والخدام - بكسر الخاء - جمع خدمه ، وهى الخلخال ، وربما سميت الساق نفسها خدمه ؛ لكونها موضع الخدمه. والعقيله : الكريمه المخدّره من النساء ، والعذراء : البكر ، وجمله «تذهل الشيخ» فى محل رفع صفه لغاره ، والرابط فى هذه الجمله بين الموصوف والصفه الضمير المستتر فى «تذهل» فإنه يعود إلى غاره ، وجمله «وتبدى عن خدام» فى محل رفع بالعطف على الجمله السابقه ، ورابط هذه الجمله بالموصوف محذوف ، وأصل الكلام : وتبدى العقيله العذراء لها - أى لهذه الغاره ، أى لأجلها - عن خدام ، أى ترفع المرأه الكريمه من شدّه هذه الغاره ثوبها طالبه الهرب فيبدو خلخالها ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «خدام» فقد كان من حق العربيه عليه أن ينوّن هذه الكلمه لأنها ليست فى موضع من المواضع الثمانيه التى أحصيناها لك فى شرح الشاهد السابق ، ولكنه حذف هذا التنوين للضروره على نحو ما ذكرناه لك فى شرح الشاهد السابق ، ومن العلماء من يذكر أن الشاعر قد حذف التنوين من هذه الكلمه لأنه قدر إضافتها إلى ضمير العقيله العذراء ، وأصل الكلام على هذا : وتبدى عن خدامها العقيله العذراء ، فحذف الضمير وهو ينويه ، فلذلك أبقى التنوين محذوفا ، قال ابن منظور «وخدام ههنا فى نيه عن خدامها» اه. ومن العلماء من يروى هذا البيت على وجه آخر ليس فيه شاهد ، وهو : كيف نومى على الفراش ، ولما تشمل الشام غاره شعواء تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى عن براها العقيله العذراء

۲- يعزى هذان البيتان إلى آدم أبى البشر ، وقد أنشدهما ابن الشجرى فى أماليه (۱ / ۳۴۶) وذكر أنه يقولهما بعد أن قتل ابنه قابيل أخاه هابيل ، ويروى صدر الثانى «تغير كل ذى حسن وطيب» والبشاشه : طلاقه الوجه. ومحل الاستشهاد من البيت قوله «بشاشه» واعلم أولا- أن من العلماء من يروى هذه الكلمه برفع «بشاشه» من غير تنوين ويضيفها إلى الوجه ، فيكون آخر البيت الثانى مجرورا وآخر البيت الأول مرفوعا ، ويكون فى هذين البيتين الإقواء ، وهو تغير حركه حرف الروىّ ، ومنهم من يروى بنصب «بشاشه» من غير تنوين ، ويرفع «الوجه» على أنه فاعل قل ، ويرفع «المليح» على أنه صفه للفاعل ، وعلى هذا يسلم البيتان

من الإقواء ، ولكن يقع فى ثانيهما ضروره حذف التنوين من الاسم الذى هو بشاشه لغير سبب من الأسباب الثمانيه التى ذكرناها فى شرح الشاهد ۴۱۴ وقد قرىء فى قوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَهُ الْمَوْتِ) برفع ذائقه من غير تنوين ونصب الموت على أنه مفعول به لذائقه ، وحذف التنوين على هذا للتخلص من التقاء الساكنين كما فى بيت الشاهد والبيتين قبله. وحكى أبو سعيد السيرافى قال : «حضرت مجلس أبى بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك رأيته ، فجلست فى ذيل المجلس ، فأنشده أحد الحاضرين بيتين يعزيان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قابيل هابيل وهما* تغيرت البلاد - البيتين* فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل فى صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ، فقلت : إن له وجها يخرجه من الإقواء ، فقال : ما هو؟ قلت : نصب بشاشه ، وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين لا للإضافه ، فتكون بهذا التقدير نكره منتصبه على التمييز ، ثم رفع الوجه وصفته بإسناد قل إليه ، فقال لى : ارتفع ، فرفعنى حتى أقعدنى إلى جنبه».

تغيّر كلّ ذى طعم ولون

وقلّ بشاشه الوجه المليح

أراد «قلّ بشاشه» بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافه ، ولهذا رفع «الوجه» لأنه فاعل «قلّ» ويروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ، وقال الآخر :

[۴۱۷](۱) حيده خالى ولقيط وعلى

وحاتم الطّائىّ وهّاب المئى

يراد «حاتم» بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر :

[۴۱۸](۲) عمرو الّذى هشم الثّريد لقومه

ورجال مكّه مسنتون عجاف

۱- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لامرأه من بنى عقيل تفخر بأخوالها من اليمن كذا قال أبو زيد فى النوادر (ص ۹۱) وهما من شواهد رضى الدين فى باب العدد وباب الجمع وباب التنوين من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۳۰۴) وقد أنشدهما ابن منظور (م أى) وأبو زيد فى نوادره (ص ۹۱) وابن جنى فى الخصائص (۱ / ۳۱۱) وحيده ، ولقيط ، وعلى : أعلام أشخاص ، و «حاتم الطائى» مضرب المثل فى الجود والكرم. ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد قوله «وحاتم الطائى» حيث حذف التنوين من حاتم لالتقاء الساكنين ، لا لسبب من الأسباب الثمانيه التى بيّناها لك فى شرح الشاهد ۴۱۴ ، وهذا الحذف ههنا للضروره ، وكان الأصل أن يحرك التنوين فتنشأ نون يكسرها على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه لم يفعل ذلك وحذف التنوين رأسا ، وقد سمعت فى عباره الأعلم الشنتمرى التى أثرناها لك فى شرح الشاهد ۴۱۴ أن الحذف فى «وحاتم الطائى» أخفّ الضرورات لكون الطائى صفه لحاتم ، والصفه مع موصوفها كالكلمه الواحده ، وفى البيت شاهد آخر ، وذلك فى قوله «المئى» حيث حذف النون ، وأصله «المئين» لأنها أخت التنوين.

۲- هذا البيت لمطرود بن كعب الخزاعى ، من كلمه له يمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان هاشم يسمى عمرا ، فسموه هاشما لأنه كان يهشم الثريد لقومه ويطعمهم فى المجاعات ، وقد روى هذا البيت ابن دريد فى الاشتقاق (ص ۱۳) ونسبه لمطرود بن كعب الخزاعى ، ورواه ابن منظور (ه ش م) ونسبه إلى ابنه هاشم ولم يسمها ، ثم قال : «وقال ابن برى : الشعر لابن الزبعرى». وأنشده أبو العباس المبرد فى الكامل (۱ / ۱۴۸) ولم يعزه إلى قائل معين ، وأبو زيد فى نوادره (ص ۱۶۷). قال أبو رجاء : والسر فى هذا الاضطراب أن لمطرود بن كعب الخزاعى كلمه على هذا الروىّ ، ولابن الزبعرى كلمه أخرى على الروىّ نفسه ، فأما كلمه مطرود بن كعب الخزاعى فرواها السيد المرتضى فى أماليه (۲ / ۲۶۸) وأما أبيات ابن الزبعرى فرواها ابن هشام فى السيره ، وابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغه ، وروى السيد المرتضى منها بيتين أولهما

بيت الشاهد ، ومما كان من دواعى الاضطراب أن عجز هذا البيت وقع فى الشعرين جميعا : شعر مطرود بن كعب الخزاعى ، وشعر ابن الزبعرى. والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «عمرو» حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب الثمانيه التى فصلناها فى شرح الشاهد ٤١٤ ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين ، وسكون اللام فى «الذى» وليس هذا هو طريق التخلص من التقاء الساكنين الذى اعتاد العرب أن يسلكوه ، وإنما طريقهم أن يحركوا التنوين فتنشأ نون مكسوره ، فلما لم يسلك الشاعر طريقهم المعتاد بل حذف التنوين رأسا كان ذلك ارتكابا للضروره التى يرتكبها الشاعر حين يلجئه إليها ملجىء من إقامه الوزن ونحوه.

وقال الآخر :

[۴۱۹][(۱)]حميد الّذى أمج داره

أخو الخمر ذو الشّيبه الأصلع

ص: ۵۴۶

۱- أنشد ابن منظور هذا البيت (أم ج) عن أبى العباس المبرد (الكامل ۱ / ۱۴۸ الخيريه) ، ولم يعزه ، وابن الشجرى فى أماليه (۱ / ۳۴۵) وأبو زيد فى نوادره (ص ۱۱۷) وأنشده ياقوت فى معجم البلدان (أمج) ثانى ثلاثه أبيات ، وقال قبل إنشاده : «أمج بالجيم ، وفتح أوله وثانيه ، والأمج فى اللغه : العطش ، من أعراض المدينه ، منها حميد الأمجى ، دخل على عمر بن عبد العزيز ، وهو القائل : شربت المدام فلم أقلع وعوتبت فيها فلم أسمع حميد الذى أمج داره أخو الخمر ... البيت علاه المشيب على حبها وكان كريما ، فلم ينزع ومن هنا تعلم أن فى بيت الشاهد الإقواء - وهو كما قلنا فى شرح الشاهد رقم ۴۱۶ اختلاف حركه الروىّ فى آخر البيت ، فإن حركه الروىّ فى «الأصلع» الضمه ، وحركته فى بقيه الأبيات الكسره ، إلا أن يكون الرواه يروون «الأصلع» بالجر للجوار ، لأن كلمه «الشيبه» قبله مجروره بإضافه «ذو» إليها ، وانظر الشواهد ۳۸۹ - ۳۹۱ السابقه فى المسأله رقم ۸۴. ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله «حميد» حيث حذف التنوين من هذه الكلمه لغير سبب من الأسباب الثمانيه التى ذكرناها فى شرح الشاهد رقم ۴۱۴ وكان الأصل أن يحرك هذا التنوين حتى تنشأ نون مكسوره على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين اللذين هما سكون التنوين وسكون لام الذى لأن بينهما ألف وصل ولا اعتداد بها فى الدرج ، لكنه حذف التنوين رأسا فى هذا الموضع للتخلص من التقاء هذين الساكنين ، وهذا الحذف من الضرورات التى لا تقع إلا فى الشعر.

وقال الآخر :

[۴۲۰][(۱)] [۲۷۶]لتجدنّی بالأمیر برّا

وبالقناه مدعسا مکرّا

* إذا غطیف السّلمیّ فرّا*

أراد «غطیف» بالتنوین ، إلا أنه حذفه لالتقاء الساکنین ، کما حذفت نون التوکید لالتقاء الساکنین.

والذی یدلّ علی أن نون التوکید فی الفعل بمنزله التنوین فی الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبدلت منها فی الوقف ألفا ، وإذا انضم ما قبلها أو انکسر حذفتها ، کما تبدل من التنوین فی النصب إذا وقفت ألفا ، نحو «رأیت زیدا» وتحذفه فی الرفع والجر وتقف بالسکون ، نحو «هذا زید ، ومررت بزید» فدل علی ما قلناه.

وأما قولهم : «إن هذه النون دخلت لتأکید الفعل المستقبل ؛ فکما جاز إدخالها فی کلّ فعل ؛ فکذلک فیما وقع فیه الخلاف» قلنا : إنما جاز هناک لمجیئه فی النقل ، وصحته فی القیاس ، وأما ما وقع فیه الخلاف فلم یأت فی النقل عن أحد من العرب ، ولا یصح فی القیاس ؛ لأنه لا نظیر له فی کلامهم.

وأما قولهم : «إن الألف فیها زیاده مدّ» قلنا : إلا أنه علی کل حال لا یخفّ کل الخفه ، ولا یعری عن الثقل ، هذا مع عدم نظیره فی النقل وضعفه فی القیاس ؛ لأن الألف لم تخرج عن کونها ساکنه ، وإذا کانت ساکنه فلا یجوز أن یقع بعدها ساکن إلا مدغما ، نحو «دابّه ، وشابّه» لأن الحرف المدغم بحرفین : الأول ساکن ، والثانی متحرک ، إلا أنه لما نبا اللسان عنهما نبوه واحده ، وصارا بمنزله حرف واحد وفیهما حرکه قد رفع المدّ فی الألف کأنه لم یجتمع ساکنان.

۱- هذه ثلاثه أبیات من الرجز المشطور ، وقد أنشد ثلاثتها ابن الشجری فی أمالیه (۱ / ۳۴۵) وابن منظور (د ع س) وأنشد أولها وثانیها (د ع ص) ولم یعزها فی المرتین ، وأنشدها أبو زید فی النوادر (۹۱) مع بیتین سابقین من غیر عزو ، وتقول : رجل مدعس ، ومدعص - وهو بالصاد أشهر - ومداعس بضم المیم هنا : أی طعان ، وتقول : دعصه بالرمح یدعصه دعصا - من مثال فتح - إذا طعنه به ، وقد یسمی الرمح مدعصا ؛ لأنه آله الدعص ، وجمعه مداعص - بفتح المیم - ومحل الاستشهاد من هذا البیت قوله «غطیف» حیث حذف التنوین لغیر واحد من الأسباب الثمانیه السابقه بیانها ، بل للتخلص من التقاء الساکنین ، وهو ضروره ، والقول فیه کالقول فی الشواهد السابقه.

وأما قولهم : «إنه قد جاء فى غير المدغم ، كقوله تعالى : (إِنَّ صَلاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيايَ) [الأنعام : ١٦٢] فنقول : وجه هذه القراءه أنه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلّا فلا وجه لهذه القراءه فى حال الوصل ، إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف. وذلك إنما يجوز فى حال الضروره.

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله «التقت حلقتا البطان» وقول الآخر «ثلثا المال» فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من «حلقتا البطان ، وثلثا المال» وما أشبههما ؛ لالتقاء الساكنين ، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذى لا يقاس عليه ، ولا يعتد به لقلته.

وأما قولهم : «إنه يجوز تخفيف الهمزه فى تحو هباءه ، والهمزه [٢٧٧] المخففه ساكنه» قلنا : لا نسلم أنها ساكنه ، بل هى متحركه ، وسنبين فساد ذلك مستقصى فى موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما قراءه ابن عامر : (ولا تتّبعانْ) بالنون الخفيفه فهى قراءه تفرد بها ، وباقى القراء على خلافها ، والنون فيها للإعراب علامه الرفع ؛ لأن «لا» محمول على النفى ، لا على النهى ، والواو فى «ولا» واو الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متبعين ، كما قال الشاعر :

[٤٢١](١) بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم

ولم تكثر القتلى بها حين سلّت

١- هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٥٩٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٢٤٨) وأنشده ابن منظور (ش ى م) وعزاه إلى الفرزدق ، وقد وجدته فى ديوان الفرزدق (ص ١٣٩) بيتا مفردا ، وأنشده ابن رشيق فى العمده (٢ / ١٧٨ بتحقيقنا) وعزاه إلى سليمان بن قنه فى رثاء الحسين بن على رضى الله عنهما وذكر آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : «ويروى للفرزدق» وروى صدره : * أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم* ورواه أبو العباس المبرّد فى الكامل (١ / ١٨٠ الخيريه) ولم يشيموا سيوفهم : أى لم يغمدوها ، أى لم يعيدوها إلى قربها ، وقال قوم : المراد لم يسلوها ، أى لم يخرجوها من أغمادها ، فهو على هذا من الأضداد. ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله «ولم تكثر القتلى» فإن جماعه من العلماء - منهم ابن يعيش وابن هشام - ذهبوا إلى أن الواو فى قوله «ولم تكثر - الخ» هى واو الحال ، قال ابن هشام «ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما» اه ، وهذا مبنى على أن معنى «لم يشيموا سيوفهم» لم يعيدوها إلى أغمادها ، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها فى حال عدم كثره القتلى ، أى انتفت إعادتهم السيوف إلى الأغماد فى حال عدم كثره القتلى ؛ فيكون الثابت لهم إدخال السيوف فى أغمادها حال كثره القتلى ، وهذا مدح أى مدح ، وهو مبنىّ على جعل الواو للحال ، فأما إن جعلت الواو للعطف والمفروض أن معنى لم يشيموا لم يغمدوا - فإن المعنى حينئذ انتفت إعادتهم السيوف إلى أغمادها وانتفت أيضا كثره القتلى ، يعنى أن الثابت لهم شيآن : عدم إغماد السيوف ، وعدم كثره القتلى ، وهذا ذمّ شنيع ، ولا شك أنه ليس مراد الشاعر ، وقد ذهب جماعه من العلماء إلى أن الواو فى قوله «ولم تكثر القتلى» يجوز أن تكون للعطف ، وصححوا المعنى على ما أراد الشاعر بأحد وجهين : الأول أن معنى «لم يشيموا سيوفهم» لم يسلّوها : أى لم يخرجوها من أغمادها. وهذا وجه نقله مع الوجه الأول ابن رشيق فى العمده ؛ قال بعد إنشاد

البيت : «أراد لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم أضربك ولم تجن على ؛ إلا بعد أن جنيت على ، وقال آخرون : أراد لم يسلّوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم ألقك ولم أحسن إليك إلا وقد أحسنت إليك ؛ والقولان جميعا صحيحان ؛ لأنه من الأضداد» اه. والحاصل أنك إذا فسرت «لم يشيموا سيوفهم» بلم يغمدوها تعين أن تكون الواو للحال ، وإن فسرت «يشيموا سيوفهم» بلم يسلّوها جاز أن تكون الواو للعطف وجاز أن تكون للحال ؛ والوجه الثانى من الوجهين : أن مراد الشاعر بقوله «ولم تكثر القتلى» أنهم لم يكثروا من القتل ؛ لأنهم لا يقتلون كل من قدروا عليه ، وإلا لأفنوا أعداءهم إفناء ، وإنما يقتلون أكفاءهم فى الشجاعه والإقدام على المكاره ، وذلك قليل فى أعدائهم.

أى : لم يشيموا سيوفهم غير كاثره بها القتلى ، والمعنى لم يشيموا سيوفهم (١) إلا فى تلك الحاله ، وإذا كان محمولا على النفى لا على النهى لم يكن لكم فيه حجه.

والذى يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان فى الوصل إلا إذا كان الثانى منهما مدغما.

قولهم : «إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو : اضربا نعمان واضربانّى ، فينبغى أن تجيزوا هذا للإدغام» قلنا : هذا لا يستقيم ؛ لأنا نكون قد رددنا النون الخفيفه مع لزوم حذفها فى حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام ، وذلك خطأ. ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانيه لاعتلت وأدغمت وحذفت فى قول بعض العرب؟ فإذا كفوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى ما يستثقلون ، ولو جوزنا هذا فى «اضربا نّعمان» ونحوه لوجب إجازته فى قولك «اضربان أباكما» فى قول من لم يهمز ؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت فى الإدغام ، وكما لا يجوز أن ترد فى هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شىء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا ، ولو وجب (٢) إجازته فى غير ذلك من الأسماء التى لا نون فى أولها ؛ ليكون

١- لعلّ كلمه «إلا» لا لزوم لها.

٢- كذا ، وأظن أصل الكلام «ولوجب إجازته».

الحكم فيها واحدا ، وذلك لا يجوز ؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم فى الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم فى الجواز ، وذلك لأن غير المدغم أعمّ استعمالا وأكثر وقوعا ، والمدغم أقل استعمالا وأندر وقوعا ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعمّ الأكثر على الأقلّ الأندر ، والله أعلم.

ص: ٥٥٠

۹۵- مسأله : [الحروف التی وضع الاسم علیها فی «ذا» و «الذی»

[(۱)]

ذهب الکوفیون إلی أن الاسم فی «ذا ، والـذی» الذال وحدها ، وما زید علیها تکثیر لهما. وذهب البصـریون إلی أن الذال وحدها لیست هی الاسم فیهما ، واختلفوا فی «ذا» : فذهب الأخفش ومن تابعه من البصریین إلی أن أصله : ذیّ - بتشدید الیاء - إلا أنهم حـذفوا الیـاء الثانیه فبقی «ذی» فأبـدلوا من الیاء ألفا لئلا یلتحق بکی ؛ فإذا الألف منه منقلبه عن یاء ، بـدلیل جواز الإماله ؛ فإنه قد حکی عنهم أنهم قـالوا فی ذا «ذا» بالإمـاله ، فـإذا ثبت أنهـا منقلبه عن یـاء لم یجز أن تکون اللام المحـذوفه واوا ؛ لأـن لهم مثل «حییت» ولیس لهم مثـل «حیـوت» وذهب بعضـهم إلی أن الأصـل فی ذا «ذوی» بفتـح الـواو ؛ لأـن بـاب «شویت» أکـثر من بـاب «حییت» فحذفت اللام تأکیدا للإبهام ، وقلبت الواو ألفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ، وأما «الذی» فأجمعوا علی أن الأصل فیه «لذی» نحو : عمی وشجی.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الـدلیل علی أن الاسم هو الـذال وحـدها أن الألف والیاء فیهما یحذفان فی التثنیه نحو «قام ذان ، ورأیت ذین ، ومررت بذین ، وقام اللّذان ، ورأیت اللّذین ، ومررت باللّذین» ولو کان کما زعمتم أنهما أصـلان لکانا لا یحذفان ، ولوجب أن یقـال فی التثنیه «الـذیان» کما یقال العمیان ، والشّـجیان ، و «الـذّیون» ، کما یقال : العمیین ، والشـجیین ، وأن تقلب الألف فی تثنیه «ذا» ولا تحـذف ، فلما حـذفت الیاء والألف فی تثنیه «الـذی ، وذا» دل علی أنهما زائدان لا أصـلان ، وأن ما زید علیهما تکثیر لهما کراهیه أن یبقی کل واحـد منهما علی حرف واحد ، وحرکوا الذال لالتقاء الساکنین - وهما الذال والألف فی ذا ،

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۴۴۴ و ۴۵۶) وشرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۱ / ۱۳۷ و ۱۴۶) وتصریح الشیخ خالد (۱ / ۱۵۰ و ۱۵۶ بولاق) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۲۸ و ۳۷) ولسان العرب لابن منظور (۲۰ / ۱۱۱ و ۳۳۰ و ۳۳۵) وشرحنا المطول علی شرح الأشمونی (۱ / ۱۹۴) وأسرار العربیه للمؤلف (ص ۱۵۰).

والـذال والياء فى الـذى - وفتحوا الـذال فى «ذا» لأن الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا ، وكسـروها من «الـذى» لأن الكسـره من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء توكيدا لها ، وزادوا اللام الثانيه مفتوحه من «الذى» على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى ؛ لأن الألف واللام لا [٢٧٩] تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين ، كقولهم : «الانتظار ، والانكسار» فلو لم تـدخل اللام الثانيه لأدى إلى تحريك اللام الأولى ؛ لأنها ساكنه والـذال بعـدها ساكنه ؛ فزادوا اللام الثانيه لتبقى اللام الأولى على أصلها فى السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين.

والذى يدلّ على أن الذّال أصلها السكون قول الشاعر :

[٤٢٢](١) اللّذ بأسفله صحراء واسعه

واللّذ بأعلاه سيل مدّه الجرف

وقول الآخر :

[٤٢٣](٢) فلم أر بيتا كان أحسن بهجه

من اللّذ له من آل عزّه عامر

وقول الآخر :

[٤٢٤](٣) لن تنفعى ذا حاجه وينفعك

وتجعلين اللّذ معى فى اللّذ معك

١- أنشد المؤلف هذا البيت شاهدا للكوفيين على أن أصل ذال الذى ، السكون ، ونظيره فى «التى» قول الأقيش بن ذهيل العكلى : وأمنحه اللت لا يغيب مثلها إذا كان نيران الشـتاء نوائما وقول الآخر ، وأنشده ابن الشـجرى فى أماليه عن الفراء ، وأنشده رضـى الـدين فى شـرح الكافيه : فقل للت تلومك : إن نفسـى أراها لا تعوذ بالتميم والتّميم : جمع تميمه ، وهى المعاذه ، ولكن ما وجه دلاله ذلك على أن الأصل هو السـكون ، خصوصا إذا راعيت أنه قد جاء مع هذه الشواهد شواهد أخرى بكسـر الذال؟ وسـيذكر المؤلف هذا الاعتراض وينشد شواهد أخرى تدل للغات أخر فى «الذى» وسنتكلم عليها هناك إن شاء الله.

٢- العامر : المقيم فى الـدار ، كأنه سـمى بذلك لأنه يعمرها. وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين يسـتدلون به على أن أصل ذال «الـذى» ساكنه ؛ لأنها قد جاءت فى قول الشاعر «من اللذ» ساكنه ، والقول فيه كالقول فى الشاهد السابق فإن أقصـى ما يدل عليه مجيئها ساكنه فى هذا البيت ونحوه أن يكون سـكونها مع حذف الياء لغه من لغات العرب قد جاءت فى هذه الكلمه ، وسنتكلم على ذلك مع الشواهد الأخرى التى جاءت على لغات أخر فى هذه الكلمه.

٣- الاستشـهاد من هـذا البيت فى قوله «اللـذ معى فى اللذ معك» حيث وردت كلمه «اللذ» ساكنه الذال فى الموضـعين ، والكلام

فيهما كالكلام فى نظائرهما من الشواهد السابقه.

وقول الآخر :

[۴۲۵](۱) فظلت فی شرّ من اللّذ کیدا

کاللّذ تزبّی زبیه فاصطیدا

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا یجوز أن تکون الذال وحدها فیهما هو الاسم ، وذلک لأن «ذا ، والذی» کلّ واحد منهما کلمه منفصله عن غیرها ؛ فلا یجوز أن یبنی علی حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف علی حرف ؛ فلو کان الاسم هو الذال وحدها لکان یؤدی إلی أن یکون الحرف الواحد ساکنا متحرکا ، وذلک محال ؛ فوجب أن یکون الاسم فی «ذا» الذال والألف معا ، والاسم فی «الذی» لذی ؛ لأن له نظیرا فی کلامهم ، نحو شجی وعمی ، وهو أقل الأصول التی تبنی علیها الأسماء ، وما نقص عن ذلک من الأسماء التی أوغلت فی شبه الحروف فعلی خلاف الأصل ، ولا یمکن إلحاق «ذا ، والذی» بها ، ألا تری أن «ذا» کاسم مظهر یکون وصفا وموصوفا؟ فکونه وصفا نحو قوله تعالی : (اذْهَبُوا بِقَمِیصِی هذا) [یوسف : ۹۳] وکونه موصوفا نحو قوله تعالی : (ما لِهذَا الْکِتابِ) [الکهف : ۴۹] وکذلک لا یمکن إلحاق «الذی» بها بأن یحکم بزیاده اللام الثانیه کاللام التی تزاد للتعریف ؛ لأن زیاده اللام لیس بقیاس مطرد ، وإنما یحکم بزیادتها فی کلمات یسیره نحو «زیدل ، وعبدل ، وأولالک» ؛ [۲۸۰] لقیام الدلیل علی ذلک ، کقولک فی معناها : زید ، وعبد ، وأولاک ، ولم یوجد هاهنا : فبقینا فیه علی الأصل.

والذی یدلّ علی أن الألف فی «ذا» والیاء فی «الذی» أصلیّتان قولهم فی تصغیر ذا «ذیّا» وأصله : ذییّا ، بثلاث یاءات : یاءان من أصل الکلمه ویاء للتصغیر ؛ لأن التصغیر یرد الأشیاء إلی أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث یاءات ؛ فحذفوا

۱- هذان بیتان من الرجز المشطور ، وهما لرجل من هذیل ، وقد أنشدهما ابن منظور (۲۰ / ۳۴۳) عن الفراء من غیر عزو ، وقد أنشد ثانیهما رضی الدین فی باب الموصول من شرح الکافیه ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۳ / ۴۹۷) وأنشد ثانیهما أیضا ابن یعیش فی شرح المفصل (ص ۴۵۷) وتزبّی : اتّخذ زبیه ، والزّبیه - بضم الزای وسکون الباء - حفره بعیده الغور تصنع لاصطیاد السبع ، إذا وقع فیها لم یستطع الخروج منها ، وفی أمثال العرب : بلغ السیل الزبی ، یقولونه إذا بلغ الأمر منتهاه ، وإنما تتخذ الزبیه فی الجبال لأنها موطن الأسود ، ویروی «الربا» بالراء مهمله ، وهو جمع ربوه ، وهی ما ارتفع وعلا من الأرض. وکید : فعل ماض مبنی للمجهول من الکید یقول : لقد ظللت فی شر من الذی کدت فی حقه ، فکنت کمن حفر حفره لیصطاد فیها فإذا هو واقع فیها. ومحل الاستشهاد من هذین البیتین قوله «فی شر من اللذ» وقوله «کاللذ تزبّی» حیث وردت کلمه «اللذ» فی الموضعین محذوفه الیاء ساکنه الذال ، والکلام فیها کالکلام فیما سبق من الشواهد.

الأولى ، وكان حذفها أولى ؛ لأن الثانيه دخلت لمعنى وهو التصغير ، والثالثه لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛ فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنه ، ووزنه «فيلى» ؛ لذهاب العين منه ؛ وفى تصغير الذى «اللّذيّا» ولو لا أنهما أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف فى «ذا» ياء وأدغمت فى ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء فى «الّذى» فى التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

قالوا : ولا يجوز أن يقال : «إن هذا يبطل بما إذا سميتم رجلا بهل وبل ثم صغرتموه ؛ فإنكم تزيدون فيه فى التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك» لأنّا نقول : إذا سمّينا بهل وبل وما أشبه ذلك فقد نقلناه من الحرفيه إلى الاسميه ، فإذا صغرناه صغرناه على أنه اسم ؛ فوجب أن نزيد عليه حرفا توجبه الاسميه ، بخلاف تصغير «الذى ، وذا» لأنا إنما نصغرهما (١) على معناهما الذى وضعا له ؛ فبان الفرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إن الألف والياء يحذفان فى التثنيه فى نحو ذان واللذان ، فدل على زيادتهما» قلنا : ذان واللذان ليس ذلك تثنيه على حد قولهم : «زيد وزيدان ، وعمرو وعمران» وإنما ذلك صيغه مرتجله للتثنيه ، كما أن «هؤلاء» صيغه مرتجله للجمع.

والذى يدلّ على ذلك أنه لو كان ذلك تثنيه على حدّ قولهم «زيد وزيدان ، وعمرو وعمران» لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يجز عليهما دخول الألف واللام فيقال الذان واللّذان (٢) دلّ على أنه صيغه مرتجله للتثنيه فى أول أحواله بمنزله «كلا» وكذلك حكم كل اسم لا يقبل التنكير. وإنما لم يجز تثنيتهما على حد قولهم : «زيد وزيدان ، وعمرو وعمران» لأن التثنيه ترد الاسم المعرفه إلى التنكير ، والأسماء الموصوله وأسماء الإشاره والأسماء المضمره [٢٨١] لا تقبل التنكير ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتها عاملوها ببعض ما يكون فى التثنيه الحقيقه ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنيه ، فوجود حرف التثنيه فى اللفظ بمنزله تاء التأنيث فى «غرفه ، وقربه» فكما أن التأنيث فى «غرفه وقربه» لفظىّ لا معنوى ؛ فكذلك هاهنا : التثنيه لفظيه لا معنويه.

وقولهم : «لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا تحذف الألف والياء من ذا والذى كما لا تحذف الياء من عمى وشجى» قلنا : هذا باطل ، وذلك من وجهين :

١- فى ر «لأنا إنما تصغيرهما على معناهما» تحريف.

٢- الأول تثنيه «ذا» والثانى تثنيه «الذى» مقرونين بأل.

أحدهما : أن تثنيه عمى وشجى على حد تثنيه زيدان وعمران ، بخلاف «ذا ، والذى» على ما بيّنا.

والثانى : أن ياء شجى وعمى يدخلها النصب ، نحو «رأيت عميا وشجيا» بخلاف الياء فى «الذى» فإنها لا يدخلها النصب ، بل يلزمها السكون أبدا ؛ فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم : «إن الاسم هو الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لهما» قلنا : لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن يقتصر فى «الذى» على زياده حرف واحد ، كما زدتم فى «ذا» فأما زياده أربعه أحرف فهذا ما لا نظير له فى كلامهم ، على أنّا قد بيّنا فساد كونها زائده.

وأما قولهم : «الدليل على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر :

فظلت فى شرّ من اللّذ كيدا

كاللّذ تزبّى زبيه فاصطيدا [۴۲۵]

قلنا : لو جاز أن يستدل بهذه اللغه على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركه باللغات الأخر ؛ فإن فيها أربع لغات : إحداها «الّذى» بياء ساكنه وهى أفصح اللغات ، والثانيه «الذىّ» بياء مشدده كما قال الشاعر :

[۴۲۶](۱) وليس المال فاعلمه بمال

من الأقوام ، إلّا للّذىّ

يريد به العلاء ويمتهنه

لأقرب أقربيه وللقصى

۱- هذان البيتان أنشدهما ابن منظور (ل ذ ى) من غير عزو ، وهما من شواهد رضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافيه ، وقد شرحهما البغدادى فى الخزانه (۲ / ۴۹۷) وقد رواهما ابن الشجرى فى المجلس الرابع والسبعين من أماليه ، ويروى «ينال به العلاء» ويروى «ويصطفيه» ومعناه يختاره ، ويمتهنه فى روايه المؤلف بمعنى يهينه ، وهو مجزوم بلام أمر مقدره - أى وليمتهنه - للضروره ، وقوله «لأقرب» متعلق بيصطفيه أو بيمتهنه ، والقصىّ : البعيد ، يقول : ليس المال على وجه الحقيقه بمملوك لأحد من الناس إلا لرجل يريد به أن يبلغ أعلى درجات الرفعه وعلو القدر ويختاره ليعطى منه القريب والبعيد من غير تفرقه. ومحل الاستشهاد من البيتين قوله «للذى» حيث وردت هذه الكلمه بذال مكسوره وياء مشدده مكسوره ، وكسر هذه الياء كسره بناء وليست الكسره التى تقتضيها اللام فى الاسم المعرب ، وذلك لأن الموصولات كلها مبنيه لشبهها بالحرف شبها افتقاريا ، وتشديد الياء فى «الذى» وفى «التى» لغه من لغات العرب ، وقد مضت لغه أخرى فى الشواهد ۴۲۲ - ۴۲۵ وستأتيك لغه أخرى

فى الشاهد ٤٢٧ فإذا ضممت هذه اللغات إلى اللغه الأصليه - وهى ثبوت الياء ساكنه - كانت أربع لغات ، والمؤلف بصدد تعدادها.

والثالثه «اللّذ» بكسر الذال من غير ياء ، كما قال الشاعر :

[۴۲۷](۱) اللّذ لو شاء لكانت برّا

أو جبلا أصمّ مشمخرّا

والرابعه «اللّذ» بسكون الذال ، وبل أولى ؛ فإن «اللّذ» بسكون الذال أقلّ فى الاستعمال من «الذى» وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر فى الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل ، والله أعلم.

۱- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد رضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافيه ، وقد شرحهما البغدادى فى الخزانه (۲ / ۴۹۸) ويروى البيتان هكذا : والذ لو شاء لكنت صخرا أو جبلا أشم مشمخرا وقد قال قوم من العلماء : إن الضمير المستتر فى «لكانت» فى روايه المؤلف عائد على الدنيا ، وإن البرّ فى هذه الروايه بفتح الباء ضد البحر ، والمعنى : هو الذى لو شاء أن تكون الدنيا كلها برا لكانت برا ولو شاء أن تكون كلها جبلا- لكانت جبلا ، والأصم بالصاد ، ويروى «أشم» والأشم : العالى المرتفع ، والمشمخر : البالغ الغايه فى الارتفاع ، أو الراسخ. ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله «اللذ» فقد وردت الروايه فيه بكسر الذال مع حذف الياء ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحرك الذال ، ولم ينقل أنها تحرك بغير الكسر ، فدلّ ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمه على هذا الوجه ، ونظير ذلك فى «التى» قول الشاعر : شغفت بك اللت تيمتك ؛ فمثل ما بك ما بها من لوعه وغرام قال ابن منظور فى (ل ذ ى) : (الذى) اسم مبهم ، وهو مبنى معرفه ، ولا يتم إلا بصله ، وأصله لذى ، فأدخل عليه الألف واللام ، ولا- يجوز أن ينزعا منه ، وقال ابن سيده : الذى من الأسماء الموصوله ليتوصل بها إلى وصف المعارف بالجمل ، وفيه لغات : الذى ، والذ - بكسر الذال - والذ - بإسكان الذال - والذى - بتشديد الياء - ثم أنشد البيتين رقم ۴۲۶ اه ، وقال كلاما نظير هذا عن التى فى (ل ت ى) وقال ابن يعيش : «أما الذى فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم ، وفيها أربع لغات ، قالوا : الذى - بياء ساكنه - وهو الأصل فيها ، واللذ - بكسر الذال من غير ياء - كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسره قبلها تدل عليها ، فعلوا ذلك كما قالوا : يا غلام ويا صاحب - بالكسره اجتزاء بها عن الياء - الثالثه : الذ - بسكون الذال - ومجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاء بالكسره منها أسكنوا الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف ، وهو من قبيل الضروره ، وعند الكوفيين قياس لكثرته ، الرابعه ، الذى - بتشديد الياء ، للمبالغه فى الصفه ، كما قالوا : أحمرى ، وأصفرى ، وكما قال : * والدهر بالإنسان دوارى* وليس منسوبا» اه ، وإذا ثبت بالنقل الصحيح أن فى هذه الكلمه عده لغات وأن العرب قد تكلموا بها كلها لم تكن إحدى هذه اللغات بأن تكون أصلا وغيرها فرعا عنها بأولى مما عداها.

۹۶- مسأله : [الحروف التی وضع علیها الاسم فی «هو» و «هی»]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن الاسم من «هو ، وهی» الهاء وحدها.

وذهب البصریون إلی أن الهاء والواو من «هو» والهاء والیاء من «هی» هما الاسم بمجموعهما.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والیاء أن الواو والیاء تحذفان فی التثنیه ، نحو «هما» ولو کانتا أصلا لما حذفتا.

والذی یدل علی ذلک أنهما تحذفان فی حاله الإفراد أیضا وتبقی الهاء وحدها ، قال الشاعر ، وهو العجیر السّلولی جاهلی :

فبیناه یشری رحله قال قائل :

لمن جمل رخو الملاط نجیب [۳۳۳]

أراد «بینا هو» وقال الآخر :

[۴۲۸](۲) بیناه فی دار صدق قد أقام بها

حینا یعلّلنا وما نعلله

أراد «بیّنا هو» وقال الآخر :

[۴۲۹](۳)إذاه سیم الخسف آلی بقسم

بالله لا یأخذ إلّا ما احتکم

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۴۱۶) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۹) وشرح الأشمونی بحاشیه الصبان (۱ / ۱۱۸).

۲- هذا البیت من شواهد سیبویه (۱ / ۱۲) ولم یعزه ، ولا عزاه الأعلم ، وقد رویناه لک فی شرح الشاهد ۳۳۳ السابق فی المسأله (رقم ۷۰) وبیّنا علّته عند سیبویه ومن نحا منحاه ، وهو ههنا مروی علی لسان الکوفیین ، یستدلون به علی أن أصل «هو» الهاء وحدها ، بدلیل سقوطها فی هذا الشاهد وأمثاله ، فإن المعروف أن سقوط الحرف من الکلمه دلیل علی أنه زائد ، وهو کلام غیر مستقیم ، لأن «هو» ضمیر منفصل مستقل بنفسه یجری مجری الظاهر ، فلا یکون علی حرف واحد ، ولأن لزوم الحرف وسقوطه

إنما يستدل به فى تصريف الكلمات ، وقد عرف أن التصريف لا يدخل الضمائر ونحوها من الأسماء غير المتمكنه.

٣- هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور عن الكسائى (٢٠ / ٣٦٦) ولم يعزهما إلى قائل معيّن ، والروايه عنده فى صدر الأول «إذاه سام الخسف» وتقول : سام فلان فلانا الخسف ، إذا أراد إذلاله وظلمه ، وقال الأعشى : إذ سامه خطتى خسف فقال له : أعرض على كذا أسمعمهما حار وآلى : حلف ، والقسم : اليمين ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «إذاه» فإنه أراد أن يقول «إذا هو» فلما لم يتيسر له ذلك حذف الواو ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن أصل «هو» و «هى» الهاء وحدها ، وأما الواو فى «هو» والياء فى «هى» فحرفان زائدان قصد بهما دعم الهاء ، والبصريون يقولون : إن الواو والياء حرفان وضع كل واحد منهما مع الهاء ليكون كل من «هو» و «هى» ضميرا منفصلا ، وإن حذف الواو من «هو» وحذف الياء من «هى» لا يدل على زيادتهما ، لأن أقصى ما يدل عليه الحذف أن يكون لغه من لغات العرب يلجأ إليها من لا يستطيع أن يأتى بالكلمه على أصلها الذى وضعت عليه عند جمهور العرب ، وقد يكون ذلك الذى فعله الشاعر فى هذا البيت ضروره من ضرورات الشعر ، والضرورات لا يستدل بها على أحكام العربيه ولا تبنى عليها قواعد تجعل أسسا للكلام المتلئبّ ، قال ابن منظور «قال الكسائى : هو : أصله أن يكون على ثلاثه أحرف مثل أنت ، فيقال : هو فعل كذا - أى بتشديد الواو مفتوحه - وقد ورد فى قول الشاعر : وإن لسانى شهده يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ومن شواهد تشديد الياء من «هى» قول الشاعر : والنفس ما أمرت بالعنف آبيه وهى إن أمرت باللطف تأتمر قال : ومن العرب من يخفّفه فيقول : هو فعل كذا ، أى بإسكان الواو - قال اللحيانى : وحكى الكسائى عن بنى أسد وتميم وقيس : هو فعل ذلك ، بإسكان الواو ، وأنشد لعبيد : وركضك لو لا هو لقيت الذى لقوا فأصبحت قد جاوزت قوما أعاديا قال الكسائى : وبعضهم يلقى الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنه ، فيقول : حتاه فعل ذلك ، وإنما فعل ذلك ، وأنشد أبو خالد الأسدى : * إذاه لم يؤذن له لم ينبس* قال : وأنشدنى خشاف : * إذاه سيم الخسف ... البيتين* ثم أنشد الشاهد ٣٣٣ ثم قال : وقال ابن جنى : إنما ذلك لضروره الشعر ، ولتشبيه الضمير المنفصل بالضمير المتصل فى عصاه وفتاه» اه.

أراد «إذا هو» وقال الآخر :

[۴۳۰][(۱)] * دار لسعدى إذه من هواكا*

ص: ۵۵۸

۱- هـذا بيت من مشـطور الرجز ، وقبله : * هل تعرف الـدار على تبراكا* وهو من شواهد سـيبويه (۱ / ۹) ورضى الدين فى باب المصدر وباب الموصول من شـرح الكافيه ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۲۲۷ و ۲ / ۳۹۹) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۱۷) وابن جنى فى الخصائص (۱ / ۸۹) وتبراك - بكسر التاء وسكون الباء الموحده - اسم موضع بعينه. ومحل الاستشهاد قوله «إذه» فقـد ادعى الكوفيون أن مجيء الهاء وحـدها مرادا بها «هى» يدل على أن الياء فى «هى» زائده ، وأن أصل الكلمه الهاء وحدها ، والبصـريون يردون ذلك ويأبونه ، وهم فى الرد عليهم ينهجون أحد منهجين ، الأول أن يقولوا : إن مجيء الهاء وحدها فى مكـان «هى» و «هو» ضـروره من الضـرورات الـتى تبـاح للشـاعر إذا ألجأه قصـد إقـامه الوزن أو الرويّ ، أمـا فى حـال السـعه والاختيار فلا يجوز ذلك ، وهـذا المنحى هو الـذى انتحاه شـيخ البصـريين سـيبويه رحمه الله ، ومنهم من حكى فى «هو» و «هى» لغات يتكلم بكل واحده منها قبيله أو أكثر من قبائل العرب ، وهذا هو المنحى الذى انتحاه الكسائى فيما نقلناه عن ابن منظور عنه فى شـرح الشاهـد السابق ؛ وقد ذهب إلى مثل كلامه ابن يعيش فى شـرح المفصل (۴۱۷) قال : «وذهب الكوفيون إلى أن الاسـم الهاء وحـدها ؛ واحتجوا لـذلك بحذف الياء فى نحو قوله : * دار لسـعدى إذه من هواكا* وليس فى ذلك حجه ؛ لأن ذلك من ضرورات الشـعر ، وفيهـا ثلاـث لغـات : هى بتخفيف اليـاء وفتحهـا ؛ وهى بتشديـد الياء مبالغه فى تقويه الاسم ولتصـير على أبنيه الظـاهر ؛ وهى بالإسـكان تخفيفـا ؛ وينبغى أن يكـون الحـذف فى قـوله : * إذه مـن هواكـا* على لغـه مـن أسـكن لضـعفها ؛ إذ المفتوحه قد قويت بالحركه» اه.

أراد «إذ هى» فحذف الياء ؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها ، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرا للاسم ، كراهيه أن يبقى الاسم على حرف واحد ، كما زادوا الواو فى قولهم : «ضربتهو ، وأكرمتهو» وإن كانت الهاء وحدها هى الاسم ، فكذلك هاهنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا ، وذلك محال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها (١) هى الاسم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إن الواو والياء تحذفان فى التثنيه نحوهما» قلنا : إن «هما» ليس بتثنيه على [٢٨٣] حد قولك فى زيد زيدان وعمرو عمران ، وإنما هما صيغه مرتجله للتثنيه كأنتما ، ألا ترى أنه لو كان تثنيه على حدّ قولهم «زيدان ، وعمران» لقالوا فى تثنيه هو «هوان» وفى تثنيه أنت «أنتان» ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال «الهوان ، والأنتان» كما يقال :

١- فى ر «فوجب أن تكون الهاء وحدها هى الاسم» وهو ظاهر الفساد.

الزيدان ، والعمران ، فلما لم يقالوا ذلك دل على أنها صيغه مرتجله للتثنيه ، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجه ؛ لأن الحرف الأصلى قد يحذف لعله عارضه ، ألا ترى أن الياء تحذف فى الجمع فى نحو قولهم : «قاضون ، ورامون» والأصل قاضيون ، وراميون ، فاستثقلت الضمه على الياء فحذفت الضمه عنها ؛ فبقيت الياء ساكنه وواو الجمع ساكنه ، فاجتمع ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصليه لعله عارضه ، فكذلك ها هنا ، والعله هاهنا فى إسقاطهما أن الواو التى قبل الميم فى التثنيه والجمع يجب أن تكون مضمومه ، والضمه فى الواو مستثقله ؛ فلذلك سقطت ، وإنما وجب أن تكون مضمومه لأنها لو كسرت لكان ذلك مستثقلا من وجهين :

أحدهما : لأنه خروج من ضم إلى كسر ، وذلك مستثقل ، ولهذا ليس فى الأسماء ما هو على وزن فعل إلا «دئل» اسم دويبّه و «رئم» اسم للسّه ، وهما فى الأصل فعلان نقلا إلى الاسميه ، وحكى بعضهم «وعل» فى

الوعل.

والثانى : أن الكسره تستثقل على الواو أكثر من استثقال الضمه عليها ؛ ولهذا تضم لالتقاء الساكنين فى نحو قوله : (اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى) [البقره : ١۶] ولا تكسر إلا على وجه بعيد ، ولو بقيت الواو من «هو» كما كانت مفتوحه وقد زيد عليها الميم والألف لتوهّم أنها حرفان منفصلان ؛ فوجب أن تغير الحركه التى كانت مستعمله فى الواحد إلى الضم كما غيرت فى «أنتما» ووجب أيضا ذلك فى «أنتما» لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهم أنها كلمتان منفصلتان ، فاجتلبوا حركه لم تكن فى الواحد لتدل على أنها كلمه واحده ، وأجروا جميع المضمر فى التثنيه والجمع هذا المجرى.

وقيل : إنما ضمّت التاء فى التثنيه حملا على الجمع ؛ لأنها فى التقدير كأنها وليت الواو فى «أنتمو» وإنما حملت التثنيه على الجمع ليشتركا فى ذلك كما اشتركا فى الضمير فى «نحن» وزيدت الميم فى التثنيه [٢٨۴] لوجهين :

أحدهما : أن التثنيه أكثر من الواحد ، وفى المضمرات ما هو على حرف واحد ، فكثر اللفظ كما كثر العدد ؛ فلذلك زيد فى التثنيه حرف ، وحمل جميع المضمرات عليه.

والثانى : أن القافيه فيه إذا كانت مطلقه وحرف الروىّ مفتوح وصل بالألف ، ولهذا يسمى ألف الوصل والصّله ، قال الشاعر :

يا مرّ يا بن واقع يا أنتا

أنت الّذى طلّقت عام جعتا [٢٠۴]

وقال الآخر :

[۴۳۱](۱) أخوك أخو مكاشره وضحك

وحيّاك الإله وكيف أنتا

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالتثنيه ؛ فزادوا الميم كراهيه الالتباس ، فكانت الميم أولى بالزياده لأنها من زوائد الأسماء ، فلذلك كانت أولى بالزياده.

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* فبيناه يشرى رحله ...* [۳۳۳]

و* بيناه فى دار صدق ...* [۴۲۸]

و* إذاه سيم الخسف ...* [۴۲۹]

و* دار لسعدى إذه من هواكا* [۴۳۰]

فإنما حذفت الواو والياء لضروره الشعر ، كقول الشاعر :

[۴۳۲](۴۳۲) فلست بآتيه ولا أستطيعه

ولك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

۱- المكاشره : الضحك حتى تبدو الأسنان ، تقول : كشر الرجل يكشر - مثل جلس يجلس - كشرا - وانكل ، وافتر - بتضعيف لامهما - أى تبسم ، وقال الشاعر : وإن من الأخوان إخوان كشره وإخوان كيف الحال والبال كله الكشره - بوزن العشره والهجره - مثل المكاشره ، نظير الهجره والمهاجره والعشره والمعاشره. والضحك فى بيت الشاهد بكسر الضاد وسكون الحاء ، وقوله «وحياك الإله» يريد لفظ الجمله ، يعنى أن أخاك رجل حسن الصحبه رفيق فى معامله إخوانه يقبل عليهم بوجه طلق وسن ضاحك يحييهم ، وقوله «فكيف أنتا» يريد هل أنت على غرار أخيك؟ وما حالك مع إخوانك؟ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «كيف أنتا» حيث ألحق الألف للضمير المنفصل الذى لخطاب الواحد المذكر عند الوقف عليه ، فلو لم نزد الميم قبل الألف فى الضمير المنفصل الذى لخطاب الاثنين واكتفينا بزياده الألف فقلنا «أنتا» لكان يلتبس خطاب الواحد بخطاب الاثنين ، فلما قلنا فى خطاب المثنى «أنتما» بزياده الميم قبل الألف ارتفع اللبس. [۴۳۲] هذا البيت من كلمه فى وصف ذئب ، للنجاشى الحارثى ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، وقد اختار هذه الكلمه الشريف المرتضى فى أماليه (۲ / ۲۱۱) والشريف ابن الشجرى فى

حماسته (ص ٢٠٧ ط الهند) والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٩) وابن جنى فى الخصائص (١ / ٣١٠) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٤٨٥) وفى أوضح المسالك (رقم ١٠٠) والأشمونى (رقم ٢٥٧) والرضى فى باب الحروف المشبّهه بالفعل ، وشرحه البغدادى (٤ / ٣٦٧) وقبل البيت المستشهد به قوله : وماء كلون الغسل قد عاد آجنا قليل به الأصوات فى بلد محل وجدت عليه الذئب يعوى كأنه خليع خلا من كل مال ومن أهل فقلت له : يا ذئب ، هل لك فى فتى يواسى بلا من عليك ولا بخل؟ فقال : هداك الله للرشد! إنما دعوت لما لم يأته سبع مثلى ومحل الاستشهاد فى البيت قوله «ولاـك اسقنى» وأصل العباره «ولكن اسقنى» فالتقى فيها ساكنان : نون لكن ، وسين اسقنى ، وكان الأصل فى التخلص من هذين الساكنين أن يكسر نون لكن ، ولكن الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين حين اضطر لإقامه الوزن ؛ قال الأعلم «حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضروره لإقامه الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ، شبهها فى الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، وذلك نحو يغز العدو ، ويقض الحق ، ويحش الله ، ولما استعمل محذوفا نحو لم يك ولا أدر» اه.

أراد «ولكن أسقنى» فحذف النون لضروره الشعر ، وكقول الآخر :

[۴۳۳][(۱)] أصاح ترى برقا أريك وميضه

كلمع اليدين فى حبىّ مكلّل

ص: ۵۶۲

۱- هذا البيت هو البيت السبعون من معلقه امرىء القيس بن حجر الكندى (انظر شرح التبريزى ص ۶۹) والبيت من شواهد سيبويه (۱ / ۳۳۵) ولكنه روى صدره «أحار ترى برقا» وابن جنى فى الخصائص (۱ / ۹۶) ولكنه روى صدره «أعنى على برق أريك وميضه» و «حار» فى روايه سيبويه يريد به «حارث» فحذف الثاء ، و «صاح» فى روايه المؤلف يريد به «صاحبى» فحذف ياء المتكلم وحذف آخر المضاف أيضا ، وترى : يريد أترى - بهمزه الاستفهام - إلا أنه لما كان حرف الاستفهام فى صوره حرف النداء الذى استعمله وهو الهمزه ، وكان حرف النداء يؤدى من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما يؤديه حرف الاستفهام اكتفى بحرف النداء والوميض - بفتح الواو - اللمع ، والحبى - بفتح الحاء وتشديد الياء - وهو السحاب المعترض بالأفق ، والمكلل : المتراكب بعضه فوق بعض ، وقوله «فى حبى» متعلق بوميضه. ومحل الاستشهاد فى روايه المؤلف قوله «أصاح» فإن هذه الكلمه مؤلفه من حرف النداء وهو الهمزه ومنادى مضاف لياء المتكلم وقد رخّمه الشاعر بحذف ياء المتكلم ، وحذف حرف من أصل الكلمه ، وأصله صاحبى ، ونظيره فى ذلك قول الشاعر : صاح هل ريت أو سمعت براع رد فى الضرع ما قرى فى العلاب وقول الآخر : صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الموت ؛ فنسيانه ضلال مبين وجاء على هذا الغرار قول أبى العلاء المعرى : صاح هذى قبورنا تملأ الرحب فأين القبور من عهد عاد؟ يريد هؤلاء الشعراء «يا صاحبى» فحذفوا ياء المتكلم ، ثم استتبعوا ذلك الحذف حذف الياء التى هى آخر حروف الكلمه الأصليه ، وقد حذفوا مع ذلك حرف النداء وهذا الترخيم شاذ ، ولا يكون مثله عند البصريين إلا فى ضروره الشعر ، لما علمت (فى المسأله ۴۸) من أنهم لا يجيزون ترخيم الاسم المضاف ، فارجع إلى المسأله التى أحلناك عليها لتعلم حقيقه الأمر. وأما فى روايه سيبويه فالاستشهاد به فى قوله «أحار» حيث أراد «يا حارث» فرخّم بحذف الثاء ، وهو عند سيبويه قليل بالنسبه لترك الترخيم ، قال «واعلم أن الأسماء التى ليس فى أواخرها هاء ألا يحذف منها أكثر ؛ لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير فى الوصل ولا يزول ، وإن حذفت فحسن ، وليس الحذف لشىء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر ، وذلك لأنهم استعملوها كثيرا فى الشعر وأكثروا التسميه بها للرجال» اه. ومن ترخيم حارث - غير بيت الشاهد - قول مهلهل بن ربيعه : يا حار لا تجهل على أشياخنا إنّا ذوو الثورات والأحلام وقول الآخر : يا حار لا أرمين منكم بداهيه لم يلقها سوقه قبلى ولا ملك

أراد «صاحبى» فحذف الباء والياء ؛ فكذلك هاهنا ، وبل أولى ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الواو والياء حرفا عله ، والنون من «لكن» والباء من «صاحب» حرف صحيح ، والمعتل أضعف من الصحيح ؛ فإذا جاز حذف الأقوى لضروره الشعر فحذف الأضعف أولى.

والثانى : أنه قد حذف حرفين للضروره - وهما الباء والياء من صاحبى - وإذا جاز حذف حرفين للضروره فحذف حرف واحد أولى.

وأما قولهم : «إنهم زادوا الواو والياء تكثيرا للاسم ، كما زادوا الواو [٢٨٥] فى ضربتهو» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن «هو» ضمير المرفوع المنفصل ، والهاء فى «ضربتهو» ضمير المنصوب المتصل ، وقد بيّنا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه ؛ فلا بدّ من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، ولا يجب فيه ما وجب فى ضمير المرفوع المنفصل.

والذى يدلّ على أنها ليست كالواو فى «أكرمتهو» أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها فى «أكرمتهو» ولا يجوز تحريك الواو فى «أكرمتهو» كما يجوز فى «هو قائم» ولو كانا بمنزله [واحده] لوجب أن يسوّى بينهما فى الحكم ، والله أعلم.

۹۷- مسأله : [القول فی هل یقال «لولای» و «لولاک»؟ وموضع الضمائر]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن الیاء والکاف فی «لولای ، ولولاک (۲)» فی موضع رفع ، وإلیه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصریین. وذهب البصریون إلی أن الیاء والکاف فی موضع جرّ بلولا. وذهب أبو العباس المبرّد إلی أنه لا یجوز أن یقال «لولای ، ولولاک» ویجب أن یقال «لو لا أنا ، ولو لا أنت» فیؤتی (۳) بالضمیر المنفصل کما جاء به التنزیل فی قوله : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَکُنَّا مُؤْمِنِینَ) [سبأ : ۳۱] ولهذا لم یأت فی التنزیل إلا منفصلا.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الیاء والکاف فی موضع رفع لأن الظاهر الذی قام الیاء والکاف مقامه رفع بها علی مذهبنا ، وبالابتداء علی مذهبکم ؛ فکذلک ما قام مقامه.

قالوا : ولا یجوز أن یقال «هذا یبطل بعسی ؛ فإن عسی تعمل فی المظهر الرفع وفی المکنیّ النّصب» لأنّا نقول : الجواب علی هذا من ثلاثه أوجه ؛ أحدها :

أنّا لا نسلم أنها تنصب المکنیّ ، وإنما هو فی موضع رفع بعسی ، فاستعیر للرفع لفظ النصب فی عسی ، کما استعیر لفظ الجر فی «لولای ، ولولاک» وإلیه ذهب الأخفش من أصحابکم. والوجه الثانی : أن الکاف فی موضع نصب بعسی ، وأن اسمها مضمر فیها ، وإلیه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابکم. والوجه الثالث : أنا نسلم (۴) أنه فی موضع [۲۸۶] نصب ، ولکن لأنها حملت علی «لعلّ» فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع ، وهو هاهنا مقدر ، وإنما حملت علی «لعلّ» لأنها فی

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۴۳۷) وشرح الکافیه للرضی (۲ / ۱۸) وشرحنا المطول علی شرح الأشمونی (۳ / ۱۹۲ - ۱۹۹) وشرح الأشمونی بحاشیه الصبان (۲ / ۱۸۱).

۲- ومثل الکاف التی للمخاطب والیاء التی للمتکلم الهاء التی للغائب فی نحو «لولاه».

۳- فی ر «فیأتی».

۴- فی مطبوعه أوروبا «والوجه الثالث أنا لا نسلم - إلخ» وزیاده لا واضحه.

معناها ، ألا ترى أن «عسى» فيها معنى الطمع ، كما أن لعل فيها معنى الطمع ، فأمّا «لو لا» فليس فى حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ، ولأنه لو كان المكنىّ فى موضع خفض لكنا نجد اسما ظاهرا مخفوضا بلولا ؛ لأنه ليس فى كلام العرب حرف يعمل الخفض فى المكنىّ دون الظاهر ؛ فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجىء ذلك فى بعض المواضع أو فى الشعر الذى يأتى بالمستجاز ، وفى عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسما ظاهرا ولا مضمرا ؛ فدل على أن الضمير بعد «لولاك» فى موضع رفع.

يدل عليه أن المكنىّ كما يستوى لفظه فى النصب والخفض نحو «أكرمتك ، ومررت بك» فقد يستوى لفظه أيضا فى الرفع والخفض نحو «قمنا ، ومرّ بنا» فيكون لفظ المكنىّ فى الرفع والخفض واحدا ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع «أنت» رفعا.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «لو كان الرفع محمولا على الجر فى لولاك لوجب أن يفصل بين المكنىّ المرفوع والمجرور فى المتكلم كما فصل بين لفظ المكنىّ المنصوب والمجرور فى المتكلم نحو : أكرمنى ، ومرّ بى : لأنّا نقول : النون فى المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنىّ المنصوب والمكنىّ المخفوض ، وإنما دخلت النون فى المكنىّ المنصوب لاتصاله بالفعل ؛ فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، والفعل لا يدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر - وهو غير لازم ؛ استثقالا له - فلأن لا يدخله الكسر الذى هو لازم استثقالا له كان ذلك من طريق الأولى. وأما المكنىّ المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ، و «لو لا» حرف ؛ فلهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المكنىّ فى «لولاى ، ولولاك» فى موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامه مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم محال ؛ ولا يجوز أن يتوهم أنهما فى موضع نصب ؛ لأن «لو لا» حرف ، وليس بفعل له [٢٨٧] فاعل مرفوع فيكون الضمير فى موضع نصب ، وإذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون فى موضع جر.

قالوا : فلا يجوز أن يقال : «إذا زعمتم أن لو لا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل فبأىّ فعل تتعلق؟» لأنا نقول : قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لا تتعلق بشىء كقولك «بحسبك زيد» ومعناه حسبك ، قال الشاعر :

بحسبك فى القوم أن يعلموا

بأنّك فيهم غنىّ مضرّ [١٠٠]

وكقولهم : «هل من أحد عندك» أى هل أحد عندك؟ قال الله تعالى : (ما لَكَمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ) [الأعراف : ٥٩] أى ما لكم إله غيره ، ولهذا كان (غَيْرُهُ) مرفوعا فى قراءه من قرأ بالرفع ؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك «لو لا» إذا عملت الجر صارت بمنزله الباء فى «بحسبك» ومن فى «هل من أحد عندك» ولا فرق بينهما.

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم : «إن الياء والكاف لا يكونان علامه مرفوع» قلنا : لا نسلم ؛ فإنّه قد يجوز أن تدخل علامه الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال «ما أنا كأنت» وأنت : من علامات المرفوع ، وهو هاهنا فى موضع مخفوض ، فكذلك هاهنا ؛ الياء والكاف من علامات المخفوض ، وهما فى «لولاى ، ولولاك» من علامات المرفوع.

والذى يدل على أن «لو لا» ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له هاهنا ما يتعلق به.

قولهم : «قد يكون الحرف فى موضع مبتدأ لا يتعلق بشىء» قلنا : الأصل فى حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لا تقع فى موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادرا فى حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم : «بحسبك زيد ، وما جاءنى من أحد» لأن الحرف فى نيه الأطّراح ؛ إذ لا فائده له ، ألا ترى أن قولك «بحسبك زيد ، وحسبك زيد» فى معنى واحد ، وكذلك قولك «ما جاءنى من أحد ، وما جاءنى أحد» فى المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائدا فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولو لا : حرف جاء لمعنى ، وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل [٢٨٨] ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ، بخلاف الباء فى «بحسبك زيد» ومن فى قولك «ما جاءنى من أحد» فبان الفرق بينهما.

ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقا إذا وقع فى موضع ابتداء لا يتعلق بشىء فلا نسلم هاهنا أن الحرف فى موضع ابتداء ، وقد بيّنا فساد ذلك فيما قبل.

وأما إنكار أبى العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ، وأشعارهم ، قال الشاعر :

[٤٣٤](١) وأنت أمرؤ لولاى طحت كما هوى

بأجرامه من قلّه النّيق منهوى

١- هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى صاحب الشاهد رقم ١١١ السابق فى المسأله ٢٢ من نفس القصيده التى منها الشاهد المذكور ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٣٨٨) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٣٧) ورضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٤٣٠) والمبرد فى الكامل (٢ / ٢٠٩) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٢٥٩) والأشمونى (رقم ٥٢٥) وابن عقيل (رقم ٢٠٠) وشرحه العينى (٣ / ٢٦٢ بهامش الخزانه) وطحت : سقطت وهلكت ، ويجوز

فى الطاء الضم والكسر ؛ لأن عين هذا الفعل جاءت بالواو وبالياء وإن كانت الياء أكثر ، تقول : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع ، وهوى : سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو على وزان رمى يرمى ، فأما هوى يهوى بمعنى عشق يعشق فوزانه رضى يرضى ، والأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شىء جثته ، والقله ومثلها القنه - بضم القاف وتشديد ما بعدها - أعلى الجبل ، والنيق - بكسر النون - أرفع موضع فى الجبل ، والمنهوى : الساقط. ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «لولاى» حيث وقع الضمير المتصل الذى أصله أن يكون فى محل جر أو محل نصب بعد لو لا ، ولو لا عند جمهره النحاه حرف من حروف الابتداء تتطلب اسما ظاهرا مرفوعا كما فى قول الراجز ، وهو عامر بن الأكوع رضى الله عنه : والله لو لا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا أو ضميرا منفصلا كما فى قوله تعالى : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) وقد اختلف النحاه فى مثل «لولاى» أهو جائز أم لا؟ فقال أبو العباس المبرد : هو تعبير غير جائز عربيه ، فإن وقع فى كلام فهو خطأ ، وقال غيره من العلماء : هو جائز لوروده فى كلام العرب المحتجّ بكلامهم ، غير أنه ليس بالمنهج المطرد ولا المهيع المستمر ، قال أبو سعيد السيرافى : «ما كان لأبى العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعه على روايته عن العرب» ه ، ويقول أبو رجاء : وما كان لأبى العباس المبرّد أن ينكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب ، وهو يروى هذا البيت فى الكامل (٢ / ٢٠٩ الخيريه) ويروى قبله بيتا فيه هذا التعبير ، وهو قول رجل من الخوارج لم يعينه ، وهو أعشى همدان : ويوم نجى تلافيته ولولاى لاصطلم العسكر وقد ورد فى رجز لرؤبه ، وهو قوله : * لولا كما قد خرجت نفساهما* ورؤبه عنده أفصح العرب ، وهو ممن لا تنكر فصاحته. ثم اختلف القائلون بصحه هذا التعبير ، ولهم فيه ثلاثه مذاهب : فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أن هذه الياء فى «لولاى» والكاف فى «لولاك» والهاء فى «لولاه» فى محل جر بلولا ، ولو لا حينئذ حرف جر ، لا حرف ابتداء ، ولا تتعلق بشىء وعنده أن لو لا على وجهين : الوجه الأول تكون فيه حرف ابتداء وذلك إذا وقع بعدها الاسم الظاهر كما فى رجز عامر بن الأكوع ، أو وقع بعدها ضمير رفع منفصل كما فى الآيه الكريمه التى تلونا ، والوجه الثانى أن تكون حرف جر لا يتعلق بشىء كما فى هذا البيت ، قال : «هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم. وذلك لولاك ولولاى ، إذا أضمرت فيه الاسم جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامه الإضمار على القياس لقلت : لو لا أنت ، كما قال سبحانه : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامه مضمر مرفوع ، قال الشاعر : * وكم موطن لولاى ... البيت* وهذا قول الخليل ويونس» اه كلامه. والمذهب الثانى : مذهب الأخفش والفراء ، وحاصله أن الياء والكاف والهاء فى محل رفع بالابتداء ، ولو لا حرف ابتداء على حالها ، وليس لها إلا حال واحده ، ولكن العرب وضعت ضمير الجر فى موضع ضمير الرفع ، كما عكسوا فوضعوا ضمير الرفع فى موضع ضمير الجر فقالوا : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا. والمذهب الثالث : مذهب الكسائى ، وتلخيصه أن الاسم المرتفع بعد «لو لا» فاعل بفعل محذوف يدل عليه المقام ، وتقدير الكلام : لو لم يكن فعلى ، وذلك لأن «لو لا» عنده تختص بالفعل ، ولم أجد نصا صريحا عنه يمنع وقوع الضمير المتصل بعد لو لا أو يجيزه ، إلا ما ذكره ابن يعيش استنباطا فى شرح مذهبه حيث يقول «وأما الكسائى فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لو لا بفعل مضمر ، معناه لو لم يكن فعلى ، فعلى هذا ينبغى إذا كنى عنه أن تقول : لو لا أنا ، ولو لا أنت ، لأن الفعل لم يظهر فتتصل به كنايته ، فوجب أن يكون الضمير منفصلا» اه كلامه بحروفه ، وقوله : «فعلى هذا - إلخ» استنباط من عنده بحسب الأصول والقواعد ، ولعل الكسائى يجيز وضع الضمير المتصل فى مكان المنفصل المرفوع كالأخفش والفراء ، والفرق بينهما هو فى العامل فى الضمير ؛ فالأخفش والفراء يريان أن العامل فى الضمير هو الابتداء لأن لو لا عندهما لا تكون إلا حرف ابتداء ، والكسائى يرى أن العامل فى الضمير الفعل المقدر ؛ لأن لو لا حرف يختص بالفعل فلا يقع بعده إلا الفعل لفظا أو تقديرا ، وارجع إلى المسأله العاشره.

.....

ص: ۵۶۷

وقال الآخر :

[۴۳۵][(۱)] أتطمع فينا من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

۱- ينسب هذا البيت إلى عمرو بن العاص يقوله لمعاويه بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن على ، رضى الله عنهم أجمعين ، وقبل البيت قوله : معاوى إنى لم أبايعك فلته وما زال ما أسررت منى كما علن والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۳۸) والأشمونى (رقم ۵۲۴) وابن عقيل (رقم ۱۹۹) وشرحه العينى (۳ / ۲۶۰ بهامش الخزانه) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ولولاـك» حيث وقع الضمير المتصل الذى حقّه أن يكون فى موضع الجر أو موضع النصب بعد لو لاـ؛ ومجىء هذا الاستعمال فى كلام العرب المحتج بكلامهم يرد أولا على أبى العباس المبرد الذى أنكر مثل هذا الاستعمال ، وللذين يجيزون هذا الاستعمال ثلاثه تخريجات ذكرناها مفصله فى شرح الشاهد السابق ، فارجع إليها إن شئت.

وقال بعض العرب :

[۴۳۶][(۱)] [أومت بعينيها من الهودج]

لولاك هذا العام لم أحجج

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو «لو لا أنا ، ولو لا أنت» كما قال تعالى : (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ : ۳۱] فلا خلاف أنه أكثر فى كلامهم وأفصح ، وعدم مجيء الضمير المتصل فى التنزيل لا يدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم يأت فى التنزيل ترك عمل «ما» فى المبتدأ والخبر نحو «ما زيد قائم ، وما عمرو منطلق» وإن كانت لغه جائزه فصيحه ، وهى لغه بنى تميم ، قال الشاعر :

[۴۳۷][(۲)] ركاب حسيل أشهر الصّيف بدّن

وناقه عمرو ما يحلّ لها رحل

ويزعم حسل أنّه فرع قومه

وما أنت فرع يا حسيل ولا أصل

ثم لم يدلّ عدم مجيئها فى التنزيل على أنها غير جائزه ولا فصيحه ؛ فكذلك هاهنا ، والله أعلم.

۱- هذا البيت من شواهد الزمخشرى فى المفصل وابن يعيش فى شرحه (ص ۴۳۸) ونسبه إلى عمر بن أبى ربيعه ، ولا يوجد البيت فى أصل ديوانه ، ولكنه موجود فى زيادات الديوان أول بيتين (انظر الديوان ۴۸۷ بتحقيقنا) ومن شواهد رضى الدين فى شرح الكافيه فى باب الضمير : وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۴۲۹) ونسب قوم بيت الشاهد للعرجى - واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان - وهو مثل عمر بن أبى ربيعه أحد شعراء قريش الغزليين ، وأومت : معناه أشارت ، وأصله أومأت ، فسهل الهمزه بقلبها ألفا من جنس حركه ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف للتخلص من التقاء الساكنين معامله لها معامله الألف الأصليه فى نحو سعت ونهت وسقت وشفت وأبقت وأفنت وتغاضت وتراضت ، وما أشبه ذلك ، والهودج : مركب من مراكب النساء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله : «لولاك» حيث وقع الضمير المتصل الذى يكون فى محل الجرّ أو النصب بعد لو لا ، والقول فيه كالقول فى الشاهدين السابقين فلا نطيل الحديث بعد أن فصلنا لك ذلك فيما سبق.

۲- الركاب : الإبل ، ولا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها راحله ، وأشهر الصيف : مركب إضافى صدره منصوب على الظرفيه ، والبدن : جمع بادن ، وهو الكثير اللحم العظيم البدن ، ويقال بادن للمذكر والمؤنث ، وربما قيل للمؤنث : بادنه ، وكنى بكون ركابه بدنا عن أنها لا تعمل ولا يؤخذ منها شىء من دم أو لبن ، وقابله بقوله «ما يحل لها رحل» أى أنها على سفر دائما ، وحسل : اسم رجل وأصله ولد الثعلب ، وحسيل : تصغيره. ومحل الاستشهاد من البيتين قوله : «وما أنت فرع ولا أصل» حيث أهمل «ما»

النـافيه فلم يرفع بهـا الاسم وينصب الخبر ، وإهمالها لغه تميم ، وإعمالها لغه أهل الحجاز وهى التى وردت فى القرآن الكريم فى قوله سبحانه : (ما هذا بَشَراً) وقوله : جلت كلمته (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) وقد علمنا أن القرآن الكريم نزل على الرسول الكريم بلغه قومه وهم أهـل الحجـاز ، فعـدم وجود لغه أخرى فيه لاـ يـدل على ضـعف هـذه اللغه المتروكه ، ولا على أنه لا يجوز التكلم بها ، نعم الأفصح فى الاستعمال هو ما جاء فى الكتاب العزيز.

٩٨- مسأله : [الضمير فى «إياك» وأخواتها]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من «إيّاك ، وإيّاه ، وإياى» هى الضمائر المنصوبه ، وأن «إيا» عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب بعضهم إلى أنّ «إياك» بكماله هو الضمير. وذهب البصريون إلى أن «إيا» هى الضمير [٢٨٩] والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «إيا» اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفه ، بخلاف غيره من المضمرات ؛ فخص بالإضافه عوضا عما منعه ، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره. وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خصّ بالإضافه إلى سائر المضمرات ، وأنها فى موضع جر بالإضافه. وحكى أيضا عن الخليل بن أحمد - رحمه الله! - أنه مظهر ناب مناب المضمر. وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر فى قولهم فى المثل «إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشّوابّ». والذى عليه الأكثرون من الفريقين ما حكيناه عنهما أولا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هى الكاف والهاء والياء التى تكون فى حال الاتصال ؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بإيّا لتعتمد الكاف (٢) والهاء والياء عليها ؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزله حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه.

والذى يدلّ على ذلك لحاق التثنيه والجمع لما بعد «إيا» ولزومها لفظا واحدا.

١- انظر فى هذه المسأله : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (١ / ١٢٢) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (١ / ١١٩) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤١٨ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافيه (٢ / ١٢).

٢- فى ر «لتعمد الكاف - إلخ».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن «إيا» هى الضمير دون الكاف والهاء والياء ، وذلك لأنّا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصله لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ؛ فوجب أن تكون «إيا» هى الضمير ؛ لأن لها نظيرا فى كلامهم ؛ والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا «إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب» ؛ لأنها لو كانت معربه لكان إعرابها الجرّ بالإضافه ؛ ولا سبيل إلى الإضافه هاهنا ؛ لأن الأسماء المضمره لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافه تراد للتعريف (۱) ، والمضمر فى أعلى مراتب التعريف ؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره ؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب.

وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمر أضيف [۲۹۰] لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولم يقع معرفه فجاز أن يخص بالإضافه - فباطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفه ، ولم يقع قطّ نكره.

والذى يدلّ على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء فى «أنت» فإن الضمير هو «أن» وهو مبهم ، والتاء تبيّنه ؛ فإن كانت مفتوحه دلّت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسوره دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك هاهنا : جعلت هذه الأحرف مبينه لذلك الإبهام مع كونه معرفه لا نكره ، وكما لا يجوز أن يقال «أن» مضاف إلى التاء ؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إنّ «إيا» مضاف إلى الكاف والهاء والياء وإذا حصلت الفائده بهذه الأحرف لا على جهه الإضافه - ولها نظير فى كلامهم - كان أولى من جعل الضمير مضافا إليها ولا نظير له فى كلامهم.

وهذا هو الجواب عن مذهب من ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف ؛ لأن المبهم معرفه ، والمعرفه لا تضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه فى نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن الكحل يغنى عن الكحل.

وأما من ذهب إلى أنه اسم مظهر فباطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمر ، كما أنه لما اقتصر بأنا وأنت وهو وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمره ؛ إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب ،

۱- فى ر «تزاد للتعريف».

إلاـ مـا اقتصـر به من الأسـماء على الظرفيه نحو «ذات مرّه ، وبعيـدات بين» ونوعا من المصادر نحو «سـبحان ، ومعاذ». وليس «إيا» ظرفا ولا مصدرا فيلحق بهذه الأسماء.

وأما ما حكى عن الخليل من قولهم : «إذا بلغ الرجل الستّين فإياه وإيّا الشّوابّ» فالـذى ذكره سـيبويه فى كتابه أنه لم يسـمع ذلك من الخليـل ، وإنمـا قال : وحـدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سـمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، وهى روايه شاذه لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه.

ثم هـذه الروايه حجّه على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضـافه إلى المضـمرات ؛ لأـنه أضاف [٢٩١] «إيّا» إلى «الشواب» وهو اسم مظهر.

والذى يدلّ على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيدا ؛ فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر.

فأما قول الشاعر :

[٤٣٨][(١)](#) بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إيّاهم الأرض فى دهر الدّهارير

١- هـذا البيت للفرزدق همـام بن غـالب ، من قصـيده له يمـدح فيها يزيـد بن عبـد الملك بن مروان (الـديوان ص ٢٦٢ - ٢٦٧) وليس لأميه بن أبى الصـلت كما قال ابن جنى ، وقبل البيت المستشهد به قوله : يا خير حيّ وقت نعل له قدما وميت بعد رسل الله مقبور إنى حلفت ، ولم أحلف على فنـد ، فنـاء بيت من السـاعين معمور فى أكبر الحـج حاف غير منتعل من حالف محرم بالحج مصبور والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٤٧) وابن عقيل (رقم ١٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٣) وابن جنى فى الخصائص (١ / ٣٠٧ و ٢ / ١٩٥) ورضـى الدين فى باب الضـمير من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٤٠٩) وابن الناظم فى باب الضـمير من شـرح الألفيه ، وشرحه العينى (١ / ٢٧٤ بهـامش الخزانه) ومحل الاستشـهاد من البيت قوله : «ضـمنت إياهم الأرض» حيث جـاء بالضـمير منفصـلا مع أنه فى موضع يمكن الإتيـان به متصـلا فيقال : «ضـمنتهم الأرض» والـذى صـنعه الشاعر فى بيت الشاهد مما لا يجوز إلا فى ضروره الشعر ، ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسبونه إلى طرفه بن العبد البكرى ، ولكنه غير موجود فى ديوانه : أصـرمت حبل الوصل؟ بل صرموا يا صاح ، بل قطع الوصال هم وبين هذا البيت والبيت المستشهد به فرق من جهتين : الجهه الأولى أن الضـمير فى هذا البيت ضـمير رفع منفصل وفى البيت المستشـهد به ضمير نصب منفصل ، والجهه الثانيه أنه قد فصـل بين الضـمير وعامله فى البيت المنسوب إلى طرفه واتصل الضـمير بعامله من البيت المستشـهد به ، وهـذا مما يزيـد فى قبح الضروره ، فاعرف ذلك.

وقول الآخر :

[۴۳۹](۱) * إليك حتى بلغت إيّاكا*

وقول الآخر :

[۴۴۰](۲) كأنّا يوم قرّى إنّما نقتل إيّانا

۱- هـذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله : * أتتك عنس تقطع الأراكا* والبيت من شواهد سيبويه (۱ / ۳۸۳) ونسبه الأعلم إلى حميد الأرقط ، ومن شواهد ابن يعيش فى شرح المفصّل (ص ۴۲۴) وتعرض البغدادى لشرحه أثناء شرح الشاهد ۳۸۵ من شواهد الكافيه ، وهو الشاهد الآتى ، وممن استشهد به ابن جنى فى الخصائص (۱ / ۳۰۷ و ۲ / ۱۹۴) والعنس - بفتح فسكون - الناقه الشديده القويه على السير ، وقوله : «تقطع الأراك» أراد تقطع الأرضين التى هى منابت الأراك ، والأراك - بوزن السحاب - العود الذى يستاك به. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : «بلغت إياك» حيث جاء بالضمير المنفصل فى المكان الذى يكون فيه الضمير المتصل ، وكان من حق العربيه عليه أن يقول «حتى بلغتك» وكان الزجاج يذهب إلى أن «إياك» فى هذا البيت ليس مفعولا لبلغت ، ولكنه توكيد لضمير متصل محذوف يقع مفعولا لبلغت ، وأصل الكلام على هذا «بلغتك إياك» وهو تخلص من ضروره بالوقوع فى ضروره أخرى ؛ لأن حذف المؤكد وبقاء التوكيد مما لا يجوز ؛ لأنه يفوت الغرض الذى سيق إليه الكلام.

۲- قد اختلف العلماء فى نسبه هذا البيت ، فنسبه سيبويه (۱ / ۳۸۳) إلى بعض اللصوص ولم يعين اسمه ، ورواه فى (۱ / ۲۷۱) وقال قبل إنشاده «وحدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت» ونسبه ابن جنى فى الخصائص (۲ / ۱۹۴) لأبى بجيله ، ونسبه ابن الشجرى فى أماليه (۱ / ۳۲ ط مصر) إلى ذى الإصبع العدوانى ، والبيت بعد ذلك من شواهد رضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى خزانه الأدب (۲ / ۴۰۶) والزمخشرى فى المفصل ونسبه - كما فى كتاب سيبويه - إلى بعض اللصوص ، وابن يعيش فى شرحه (ص ۴۲۳) ونسبه إلى ذى الإصبع العدوانى ، وقرّى - بضم القاف وتشديد الراء مفتوحه - موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب ، وقوله : «نقتل إيانا» شبه فيه أعداءهم الذين أوقعوا فيهم القتل بأنفسهم فى السياده والحسن ، يدلك على هذا قوله بعد بيت الشاهد : قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا يرى يرفل فى بردى ن من أبراد نجرانا ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله : «نقتل إيانا» وقد أراد المؤلف بإيراد هذا الشاهد هنا أن يقول : إنه وضع الضمير المنفصل المنصوب فى موضع الضمير المتصل المنصوب ، وكان عليه - على هذا - أن يقول «إنما نقتلنا» ولكنه لو قال «إنما نقتلنا» لكان خطأ ؛ لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشىء واحد ، لا تقول «ضربتنى» ولا «ضربتك» بتاء المخاطب ، ولا «زيد ضربه» على أن يكون فى ضرب ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وتكون الهاء أيضا عائده إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جىء بلفظ النفس فجعل مفعولا به ، فيقال «ضربت نفسى» و «أكرمت نفسى» و «ضربت نفسك» و «أكرمت نفسك» و «زيد أكرم نفسه» ويستثنى من هذه القاعده أفعال القلوب وفعلان آخران - وهما عدم وفقد - تقول «ظننتنى ، وخلتنى ، وعدمتنى ، وفقدتنى» ، فلو أراد الشاعر أن يأتى بالكلام على الطريق المستعمل فى كلام العرب كان يقول «إنما نقتل أنفسنا» قال الأعلم «وفصل الضمير من الفعل ضروره ، وكان الوجه نقتلنا ، والأصل فى هذا أن يستغنى فيه بالنفس فيقال : نقتل أنفسنا ،

فوضع إيّانا ، موضع ذلك» اه. وأحسن مما قال الأعلم قول ابن يعيش «الشاهد فيه وضع إيانا موضع الضمير المتصل ، إلا أنه أسهل من قول حميد الأرقط : * حتى بلغت إياك* وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتى بالمتصل فيقول نقتلنا لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا ، لأن المنفصل والنفس يشتركان فى الانفصال ويقعان بمعنى ، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه هنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما فى موضع الآخر» اه.

فهو من ضروره الشعر التى لا يجوز استعمالها فى اختيار الكلام.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إن الكاف والهاء والياء ها هنا هى التى تكون فى حاله الاتصال» قلنا : لا نسلم ؛ فإنها وإن كانت مثلها فى اللفظ إلا أنها تخالفها ؛ لأن الكاف والهاء والياء هاهنا حروف وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء فى «أنت» فإنها فى اللفظ مثل التاء فى «قمت» وإن كانت التاء فى «أنت» حرفا والتاء فى «قمت» اسما ، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء فى «أنت» اسم ؛ لأنها مثل التاء فى «قمت» فكذلك هاهنا [و] كما أن الاسم المضمر فى «أنت» أن وحدها والتاء لمجرد الخطاب وليست عمادا للتاء ؛ فكذلك «إيّا» هى الاسم المضمر وحدها ، وليست عمادا للكاف والهاء والياء.

ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدى إلى أن يعمد الشىء بما هو أكثر منه ، وأن يكون الأكثر عمادا للأقل وتبعا له ، وهذا لا نظير له فى كلامهم.

والذى يدلّ على أن هذه الكاف والهاء والياء ليست هى التى تكون فى حاله الاتصال أن هذه الأحرف هاهنا ضمائر منفصله ، وتلك ضمائر متصله ، والضمائر المنفصله ينبغى أن يكون لفظها مخالفا للفظ الضمائر المتصله ، كما أن لفظ المضمرات المرفوعه المنفصله مخالف للفظ الضمائر المرفوعه المتصله ، وليس شىء منها معمودا ، فكذلك هاهنا.

وأما استدلالهم على أن «إيا» [۲۹۲] عماد بلحاق التثنيه والجمع لما بعدها فيبطل بأنت ؛ فإنا أجمعنا على أن الضمير منه «أن» والتثنيه والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء ، ولا خلاف أن «أن» ليست عمادا للتاء ، وأن التاء ليست هى الضمير ، فكذلك هاهنا ؛ وهذا لأن الحروف إذا زيدت للدلاله على الأشخاص جاز أن تلحقها علامه التثنيه والجمع ؛ لأنها لمّا كانت دلاله على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بدّ من لحاق علامه التثنيه والجمع بها.

على أنا نقول : إن «إياكما ، وإياكم» ليس بتثنيه لمفرد ولا جمع على حد التثنيه والجمع ، وإنما «إياكما» صيغه مرتجله للتثنيه ، و «إياكم» صيغه مرتجله للجمع ، وكذلك «أنتما ، وأنتم» ليس بتثنيه ولا جمع على حد التثنيه والجمع ، وإنما «أنتما» صيغه مرتجله للتثنيه ، و «أنتم» صيغه مرتجله للجمع ، وكذلك حكم كل اسم مضمر واسم إشاره واسم صله. وسنبين هذا فى اسم الصله مستقصى إن شاء الله تعالى.

وأما من ذهب إلى أنه بكماله المضمر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف فى «إيّاك» بمنزله التاء فى «أنت».

والذى يدلّ على ذلك أن الكاف فى «إياك» تفيد الخطاب ، كما أن التاء فى «أنت» تفيد الخطاب ، وأن فتحه الكاف تفيد المذكر ، كما أن فتحه التاء فى «أنت» تفيد خطاب المذكر ، وأن كسره الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسره التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء ليست من المضمر الذى هو «أن» فى «أنت» وإنما هى لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ فكذلك الكاف ليست من المضمر الذى هو «إيّا» فى «إيّاك» وإنما هى لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف فى «إيّاك» من المضمر كما لم تكن التاء فى «أنت» من المضمر ، واستحال أن يقال إنّ «أنت» بكماله هو المضمر ؛ فكذلك يستحيل أن يقال إنّ «إيّاك» بكماله هو المضمر ، والله أعلم.

۹۹- مسأله : [المسأله الزنبوريه]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال «كنت أظنّ أن العقرب أشدّ [۲۹۳] لسعه من الزّنبور فإذا هو إياها». وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال «فإذا هو إياها». ويجب أن يقال «فإذا هو هى».

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكايه المشهوره بين الكسائى وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكه ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائى للمناظره ؛ حضر سيبويه فى مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائى ، فسأله عن مسأله ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانيه فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثه ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن فى هذا الرجل عجله وحدّه ، ولكن ما تقول فى من قال «هؤلاء أبون ، ومررت بأبين» كيف تقول على مثال ذلك من «وأيت» و «أويت» فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب. فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائى ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألنى أو أسألك؟ فقال : بل تسألنى أنت ، فأقبل عليه الكسائى فقال : كيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعه من الزنبور فإذا هو هى ، أو فإذا هو إياها ؛ فقال سيبويه : فإذا هو هى ، ولا يجوز النصب؟ فقال له الكسائى : لحنت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو «خرجت فإذا عبد الله القائم ، والقائم» فقال سيبويه فى ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائى : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع

۱- انظر فى هذه المسأله : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ۸۸ - ۹۲) فقد فصل المسأله وخرج المثال موضع الخلاف تخريجا دقيقا.

ذلك سيبويه ، ولم يجز فيه النصب ، فقال له يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائى : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ؛ ووفدت عليك من كلّ صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفه والبصره منهم ؛ فيحضرون ويسألون ، فقال له يحيى وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التى [۲۹۴] جرت بين الكسائى وسيبويه ، فوافقوا الكسائى ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع ، وأقبل الكسائى على يحيى : وقال أصلح الله الوزير! إنه وفد عليك من بلده مؤملا ، فإن رأيت أن لا ترده خائبا ، فأمل له بعشره آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصره.

فوجه الدليل من هذه الحكايه أن العرب وافقت الكسائى ، وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصارىّ عن العرب «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعه من الزنبور فإذا هو إياها» مثل مذهبنا ؛ فدل على صحه ما ذهبنا إليه.

وأما من جهه القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن «إذا» إذا كانت للمفاجأه كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل فى الخبر عمل وجدت ؛ لأنها بمعنى وجدت.

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن «هو» فى قولهم «فإذا هو إياها» عماد ، ونصبت «إذا» لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن «هو» مرفوع بالابتداء ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس هاهنا ما يصلح أن يكون خبرا عنه ، إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعا ، ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما ؛ فوجب أن يقال «فإذا هو هى» فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهى : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما رووه عن العرب من قولهم : «فإذا هو إيّاها» فمن الشاذ الذى لا يعبأ به كالجزم بلن والنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التى تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم أعطوا على متابعه الكسائى جعلا ؛ فلا يكون فى قولهم حجه لتطرق التهمه فى الموافقه.

وأما قولهم : «إن إذا إذا كانت للمفاجأه كانت بمنزله وجدت» فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزله وجدت فى العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كقولهم «وجدت زيدا قائما» فترفع الفاعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى

وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم : «حسبك زيد» بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل ، وكقولهم : «أحسن بزيد» لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكقولهم : «رحم الله فلانا» لفظه لفظ الخبر وهو فى المعنى دعاء ، [٢٩٥] وكقوله تعالى فى قراءه من قرأ بالرفع : (لا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها) [البقره : ٢٣٣] لفظه لفظ الخبر والمراد به النهى ، وكقوله تعالى : (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [المائده : ٩١] أى : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر ، وكقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : (وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَ) [البقره : ٢٣٣] أى : ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأماكن التى لا تحصى كثره ، فكذلك نقول نحن هاهنا : «إذا» بمعنى وجدت وهى فى اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده ، فوجب أن يقال «فإذا هو هى».

وإن قالوا «إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت ؛ فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثانى على أنها فعل ينصب مفعولين» فباطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقى المنصوب بلا ناصب ، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل.

وأما قول أبى العباس ثعلب «إن هو فى قولهم فإذا هو إياها عماد» فباطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العماد عند الكوفيين - الذى يسميه البصريون الفصل - يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختلّ معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذى هو الفصل من قولك «كان زيد هو القائم» فقلت «كان زيد القائم» لم يختلّ معنى الكلام بحذفه ؛ وكان الكلام صحيحا ، وكذلك سائر الأماكن التى يقع فيها العماد الذى هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته هاهنا من قولهم : «فإذا هو إيّاها» لاختلّ معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير «فإذا إياها» وهذا لا معنى له ولا فائده فيه ؛ فبطل ما ذهبوا إليه. والله أعلم.

۱۰۰- مسأله : [ضمیر الفصل]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن ما یفصل به بین النعت والخبر یسمی عمادا ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلی أن حکمه حکم ما قبله ، وذهب بعضهم إلی أن حکمه حکم ما بعده. وذهب البصریون إلی أنه یسمی فصلا [۲۹۶] لأنه یفصل بین النعت والخبر إذا کان الخبر مضارعا لنعت الاسم لیخرج من معنی النعت کقولک : «زید هو العاقل» ولا موضع له من الإعراب.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن حکمه حکم ما قبله لأنه توکید لما قبله ، فتنزل منزله النفس إذا کانت توکیدا ، وکما أنک إذا قلت «جاءنی زید نفسه» کان نفسه تابعا لزید فی إعرابه ، فکذلک العماد ، إذا قلت «زید هو العاقل» یجب أن یکون تابعا فی إعرابه.

وأما من ذهب إلی أن حکمه حکم ما بعده قال : لأنه مع ما بعده کالشیء الواحد ؛ فوجب أن یکون حکمه بمثل حکمه.

وأما البصریون فاحتجّوا بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنی وهو الفصل بین النعت والخبر ، ولهذا سمّی فصلا ، کما تدخل الکاف للخطاب فی «ذلک ، وتلک» وتثنّی وتجمع ولا حظّ لها فی الإعراب و «ما» التی للتوکید ولا حظّ لها فی الإعراب ؛ فکذلک هاهنا.

وأما الجواب عن کلمات الکوفیین : أما قولهم : «إنه توکید لما قبله فتنزل منزله النفس فی قولهم جاءنی زید نفسه» قلنا : هذا باطل ؛ لأن المکنیّ لا یکون

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۴۳۰) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۲۲) وتصریح الشیخ خالد (۱ / ۲۷۰ وما بعدها) وحاشیه الصبان علی الأشمونی (۱ / ۲۶۲ بولاق).

تأكيدا للمظهر فى شىء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير فى كلامهم لا يجوز أن يصار إليه.

وأما قولهم : «إنه مع ما بعده كالشىء الواحد» قلنا : هذا باطل أيضا ؛ لأنه لا تعلّق له بما بعده ؛ لأنه كنايه عما قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشىء الواحد؟ والله أعلم.

ص: ٥٨٠

۱۰۱- مسأله : [مراتب المعارف]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم (۲) - نحو «هذا ، وذاك» - أعرف من الاسم العلم - نحو «زيد ، وعمرو» - وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا فى مراتب المعارف ؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف ؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شىء لا يقع [۲۹۷] على غيره من أمّته (۳) ، ثم الاسم المبهم ؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه.

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف : الاسم المبهم ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ، وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عرّف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغى أن يكون أعرف مما يعرف بشىء واحد.

قالوا : والذى يدلّ على صحّه ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألا ترى

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۱ / ۱۱۰ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۱ / ۱۱۲ بولاق).

۲- المراد بالاسم المبهم ههنا : اسم الإشاره.

۳- أمته : المراد به نوعه.

أنك تقول «مررت بزيد الظريف وزيد آخر ، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر» وكذلك إذا ثنّيت الاسم العلم أو جمعته نكّرته نحو «زيدان والزيدان ، وعمران والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمرون ، والعمرون» فتدخل عليه الألف واللام فى التثنيه والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكره ؛ فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ؛ فإنه لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تصفه بنكره فى حال من الأحوال ، ولا تنكره فى التثنيه والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول : الهاذان ؛ فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير ، فتنزل منزله المضمر ، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهم لأن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشىء بعينه لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه.

والذى أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم : إن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشىء بعينه لا يقع على غيره» قلنا : وكذلك الأصل فى [٢٩٨] جميع المعارف ، ولهذا يقال : حدّ المعرفه ما خص الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العلم دون غيره ، على أنّا نسلم أن الأصل فى الاسم العلم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال عن أصل وضعه ، ولهذا افتقر إلى الوصف ، ولو كان باقيا على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل فى المعارف أن لا توصف ؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشىء بعينه ، فلما جاز فيه الوصف دلّ على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذى لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف فى أنه أعرف من المبهم ، والله أعلم.

۱۰۲- مسأله : [«أیّ» الموصوله معربه دائما أو مبنیه أحیانا؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن «أیهم» إذا کان بمعنی الذی وحذف العائد من الصله معرب ، نحو قولهم : «لأضربنّ أیّهم أفضل» ، وذهب البصریون إلی أنه مبنیّ علی الضم ، وأجمعوا علی أنه إذا ذکر العائد أنه معرب ، نحو قولهم : «لأضربن أیّهم هو أفضل» ، وذهب الخلیل بن أحمد إلی أن «أیهم» مرفوع بالابتداء ، و «أفضل» خبره ، ویجعل «أیهم» استفهاما ، ویحمله علی الحکایه بعد قول مقدر ، والتقدیر عنده : لأضربن الذی یقال له أیّهم أفضل ، قال الشاعر :

[۴۴۱](۲) ولقد أبیت من الفتاه بمنزل

فأبیت لا حرج ولا محروم

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی بحاشیه الصبان (۱ / ۱۶۱ بولاق) وتصریح الشیخ خالد (۱ / ۱۶۲) وشرح ابن یعیش علی مفصل الزمخشری (ص ۴۶۲ وما بعدها) وشرح الرضی علی الکافیه (۲ / ۵۳ وما بعدها) ومغنی اللبیب لابن هشام (ص ۷۷ بتحقیقنا).

۲- هذا البیت للأخطل التغلبی ، وهو من شواهد سیبویه (۱ / ۲۵۹ و ۳۹۸) وابن یعیش فی شرح المفصل (ص ۴۶۳) ورضی الدین فی باب الموصول من شرح الکافیه ، وشرحه البغدادی فی الخزانه (۲ / ۵۵۳) والحرج - بفتح الحاء وکسر الراء المهملتین - المضیق علیه ، والمحروم : الممنوع مما یریده. ومحل الاستشهاد من هذا البیت قوله «لا حرج ولا محروم» فإن سیبویه رحمه الله خرج هذه العباره نقلا عن شیخه الخلیل بن أحمد علی أن قوله «لا حرج» خبر مبتدأ محذوف لیس ضمیر المتکلم وجمله المبتدأ المحذوف وخبره فی محل نصب علی الحکایه بقول محذوف أیضا ، وتقدیر الکلام علی هذا : فأبیت مقولا فی شأنی : هو لا حرج ولا محروم ، قال سیبویه (۱ / ۲۵۹) «وأما قول الأخطل : ولقد أبیت من الفتاه ... البیت فزعم الخلیل أن هذا لیس علی إضمار أنا ، ولو جاز هذا علی إضمار أنا لجاز «کان عبد الله لا سلم ولا صلح» علی إضمار هو ، ولکنه - فیما زعم الخلیل - فأبیت بمنزله الذی یقال له : لا حرج ولا محروم ، ویقویه فی ذلک قوله : علی حین أن کانت عقیل وشائظا وکانت کلاب خامری أم عامر فإنما أراد : کانت کلاب التی یقال لها : خامری أم عامر ، وقد زعم بعضهم أن رفعه علی النفی ، کأنه قال : فأبیت لا حرج ولا محروم بالمکان الذی أنا به ، وقول الخلیل حکایه لما کان یتکلم به قبل ذلک ، فکأنه حکی ذلک اللفظ ، کما قال : کذبتم وبیت الله لا تنکحونها بنی شاب قرناها تصر وتحلب أی بنی من یقال له ذلک. والتفسیر الآخر الذی علی النفی کأنه أسهل» اه کلامه. وقال الأعلم «الشاهد فی رفع حرج ومحروم ، وکان وجه الکلام نصبهما علی الحال ، ووجه رفعهما عند الخلیل الحمل علی الحکایه ، والمعنی فأبیت کالذی یقال : لا حرج ولا محروم ، ولا یجوز رفعه حملا علی مبتدأ مضمر کما لا یجوز کان زید لا قائم ولا قاعد علی تقدیر لا هو قائم ولا قاعد ، لأنه لیس موضع تبعیض وقطع ، فلذلک حمله علی الحکایه ، کما قال بنی شاب قرناها ، ویجوز رفعه علی الابتداء وإضمار الخبر ، علی معنی فأبیت لا حرج ولا محروم فی المکان الذی أبیت فیه ، ثم حذف هذا لعلم السامع ، وإذا نفی أن یکون مبیته حرج أو محروم فهو غیر حرج وغیر محروم ، لأنه فی ذلک المکان» اه

كلام بحروفه ، وقوله «ولا يجوز رفعه حملا على مبتدأ مضمر» ليس على إطلاقه ، بل المراد أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ تقديره : لا أنا حرج ولا محروم ، من غير تقدير حكايه كما هو فى مطلع كلام سيبويه عن الخليل ، وكيف لا يكون على تقدير مبتدأ أصلا والحكايه إنما تقع فى الجمل لا فى المفردات؟ ولو سلمنا أن الحكايه بالقول تكون فى المفردات فما يكون إعراب لا حرج المرفوع؟ وكيف كان يقول من يحكى كلامه؟ وقال السيرافى عن التخريج الثانى الذى ذكره سيبويه وذكره الأعلم أيضا ، وذكر سيبويه أنه أسهل «وهذا التفسير أسهل ؛ لأن المحذوف خبر حرج ، وهو ظرف ، وحذف الخبر فى النفى كثير ، كقولنا : لا حول ولا قوه إلا بالله ، أى لنا» اه.

أى : فأبيت لا يقال لى هذا حرج ولا محروم ، وحذف القول فى كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى ، وذهب يونس بن حبيب البصرى إلى أن «أيهم» مرفوع بالابتداء ، و «أفضل» خبره ، ويجعل «أيهم» استفهاما ، ويعلّق «لأضربن» عن العمل فى «أيهم» فينزل الفعل المؤثر منزله أفعال القلوب نحو «علمت أيهم فى الدار».

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ [٢٩٩] عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا) [مريم : ٦٩] بالنصب ، وهى قراءه هارون القارىء ومعاذ الهراء ، وروايه عن يعقوب.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن القراءه المشهوره بالضم هى حجه عليكم» لأنّا نقول : هذه القراءه لا حجه لكم فيها ، لأن الضمه فيها ضمه إعراب ، لا ضمه بناء ، فإن «أيّهم» مرفوع لأنه مبتدأ ، وذلك من وجهين :

أحـدهما : أن قوله (لَنَنْزِعَنَ) عمل فى (مِنْ) وما بعـدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه ، كما تقول «قتلت من كل قبيل ، وأكلت من كل طعام» فيكتفى الفعل بما ذكر معه ، فكـذلك هاهنا : عمل الفعل فى الجار والمجرور واكتفى بـذلك ، ثم ابتدأ فقال : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) فرفع (أيهم) بأشد كما رفع (أشد) بأيهم ، على ما عرف من مذهبنا.

والوجه الثانى : أن الشّـيعه معناها الأعوان ، وتقدير الآيه : لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا ، والنظر من دلائـل الاسـتفهام ، وهو مقـدّر معه ، وأنت لو قلت «لأنظرنّ أيّهم أشـد» لكان النظر معلقا ، لأن النظر والمعرفه والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ.

والذى يدلّ على صـحه ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمى أنه قال : خرجت من الخندق - يعنى خندق البصـره - حتى صرت إلى مكه ، لم أسـمع أحـدا يقول «اضـرب أيّهم أفضل» أى : كلهم ينصـبون ، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب «اضـرب أيّهم أفضل» بالضم ، فدل على صحه ما ذهبنا إليه.

والذى يدلّ على فساد قول من ذهب إلى أنه مبنى على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، نحو قبل وبعد ، فصارت الإضافه توجب إعراب الاسم ، وأىّ إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا «إنها إذا أضـيفت بنيت» لكان هذا نقضا للأصول ، وذلك محال ...

وأما البصـريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنيه هاهنا على الضم ، وذلك لأن القياس يقتضـى أن تكون مبنيه فى كل حال ، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاسـتفهام والاسم الموصول كما بنيت «من ، وما» لذلك فى كل حال ، إلا أنهم أعربوها حملا على نظيرها - وهو «بعض» - وعلى نقيضـها وهو «كل» ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحـذف العائد ضـعفت فردّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، [٣٠٠] كما أن «ما» فى لغه أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى أن لا تعمل ، إذا تقدم خبرهـا على اسـمها أو دخل حرف الاسـتثناء بين الاسم والخبر ردّ إلى ما يقتضـيه القياس من بطلان عملها ، فكـذلك هاهنا : لما كان القياس يقتضـى أن تكون مبنيه ، لما حذف منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ، يدل عليه أن «أيهم» استعملت استعمالا لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول : «اضرب أيّهم أفضل» تريد أيهم هو أفضل ، ولو قلت : «اضرب من أفضل ، وكل ما أطيب» تريد من هو أفضل وما هو أطيب لم يجز ، فلما

خالفت «أىّ» أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها ؛ لأن كل شىء خرج عن بابه زال تمكنه ، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها ، كما أن «يا أللّه» لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكذلك «ليس» لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل «ليس» ليس ، مثل صيد البعير ، وصيد البعير يجوز فيه التخفيف فيقال «صيد البعير» ويجب فى ليس التخفيف ، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصيد على الأصل ؛ لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل ، بخلاف صيد ، ويدل عليه أيضا أنك لو قلت «صيدت يا بعير» لوجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت «ليست» لم يجز رده إلى الأصل ، كلّ ذلك لمخالفته الفعل فى التصرف وخروجه عن مشابهه نظائره ، فكذلك هاهنا : لما خالفت [أىّ] سائر أخواتها وخرجت عن مشابهه نظائرها وجب بناؤها ، وإنما وجب بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم ، لأنه أقوى الحركات.

والذى يدلّ على صحه هذا التعليل وأنهم إنما بنوها لخلاف (1) المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقالوا «ضربت أيّهم هو فى الدّار» بالنصب ؛ وإنما حسن حذف المبتدأ من صله «أىّ» ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن «أىّ» لا تنفك عن الإضافه ، فيصير المضاف إليه عوضا عن حذف المبتدأ ؛ بخلاف غيرها من أخواتها ؛ فلهذا حسن الحذف مع «أى» دون سائر أخواتها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءه من قرأ ثم لننزعن [٣٠١] من كل شيعه أيَّهم أشد بالنصب - فهى قراءه شاذه جاءت على لغه شاذه لبعض العرب ، ولم يقع الخلاف فى هذه اللغه ، ولا فى هذه القراءه ؛ وإنما وقع الخلاف فى اللغه الفصيحه المشهوره ، والقراءه المشهوره التى عليها قرأه الأمصار (أَيُّهُمْ) بالضم ، وهى حجّه عليهم.

قولهم : «إن الضمه فيها ضمه إعراب لا ضمه بناء ، وإنه مرفوع لأنه مبتدأ لأن قوله : (لَنَنْزِعَنَّ) عمل فى من وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه كقولهم : قتلت من كل قبيل» قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ لأن قوله : (لَنَنْزِعَنَّ) فعل متعدّ ؛ فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر ، و «أيَّهم» يصلح أن يكون مفعولا ، وهو ملفوظ به مظهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر.

١- كذا ، وأظن أصل العباره «لحذف المبتدأ».

وأما قولهم : «إن تقدير الآيه فتنظروا أيّهم أشدّ» قلنا : وهذا أيضا خلاف الظاهر ؛ لأنه ليس فى اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله : (لَنَنْزِعَنَّ) فعل يصلح أن يكون (أَيُّهُمْ) مفعولا له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجه إليه.

وأما ما حكى عن أبى عمر الجرمى أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحدا يقول ضربت أيّهم أفضل ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع «أيهم» بالضم ، وقد سمعه غيره.

والذى يدلّ على صحه هذه اللغه ما حكاه أبو عمرو الشيبانى عن غسّان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغه من العرب - أنه أنشد :

[۴۴۲](۱) إذا ما أتيت بنى مالك

فسلّم على أيّهم أفضل

برفع «أيّهم» فدلّ على أنها لغه منقوله صحيحه لا وجه لإنكارها.

وأما قولهم : «إن المفرد من المبنيّات إذا أضيف أعرب ، وأىّ إذا أفردت

۱- هذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۶۳ و ۴۹۰) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۵۲۲) وابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ۱۱۹) وفى أوضح المسالك (رقم ۵۰) والأشمونى (رقم ۱۱۰) وابن عقيل (رقم ۳۳) وشرحه العينى (۱ / ۳۴۶ بهامش الخزانه) والبيت لغسان بن عله بن مره بن عباد ، ويروى «إذا ما لقيت بنى مالك» ومحل الاستشهاد به قوله «على أيهم أفضل» فإن الروايه فى هذه الكلمه بضم «أيهم» على ما حكاه أبو عمرو الشيبانى ، ويلزم أن تكون «أى» فى هذه العباره موصوله بمعنى الذى ، ويكون «أفضل» خبرا لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : فسلم على الذى هو أفضل ؛ ولا يجوز أن تكون «أى» استفهاميه مع الضم ، لأنه يلزم على هذا محظوران : أحدهما أن يعلق حرف الجر عن العمل فى لفظ المجرور لأن أى الاستفهاميه غير مبنيه ، وهذا مما لا يقوله أحد ، والثانى أن يخرج اسم الاستفهام عن الصداره ، كما لا يجوز أن تكون أى شرطيه ، لأن الشرطيه لا تبنى على الضم ، وهى تستدعى فعل شرط وجوابه ، وليس هنا شىء من ذلك ، وإذا لم تصلح «أى» أن تكون استفهاميه ولا شرطيه تعين أن تكون موصوله ، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «وهذا نص فى محل النزاع» اه. وقد تمحل قوم فقالوا : يجوز أن تكون «أى» فى هذا البيت استفهاميه مبتدأ مرفوعا بالضمه الظاهره ، و «أفضل» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتا لمنعوت محذوف ، وهذا المنعوت المحذوف هو المجرور بعلى وتقدير الكلام على هذا الوجه : فسلم على شخص مقول فيه : أيهم أفضل ، وهذا كلام لا يقضى العجب منه ، وهذه المقدرات الكثيره ما الدليل على حذفها؟ ولو أن ثبوت قواعد اللغه ارتكب فى الوصول إليه مثل هذه التمحلات لما ثبتت قاعده أصلا.

أعربت ، فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضا للأصول» قلنا : هذا باطل ؛ لأن الإضافه إنما تردّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء فى حال الإفراد ، فأما إذا كان الموجب للبناء فى حال الإضافه لم تردّ الإضافه ذلك الاسم إلى الإعراب ، ألا ترى أن «لدن» فى جميع لغاتها لما استحقت البناء فى حال الإضافه لم تردّها الإضافه إلى الإعراب ؛ فكذلك هاهنا ، وفى «لدن» ثمانى لغات ، وهى : «لدن ، ولدن ، ولدا ، ولد ، ولدن ، ولدن ، ولد ، ولد» وكلها مبنيه على ما بيّنا.

وأما ما ذهب إليه [٣٠٢] الخليل من الحكايه فبعيد فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز مثله فى الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز أن يقال «اضرب الفاسق الخبيث» بالرفع - أى : اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع.

وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق «اضرب» ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر ؛ فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ؛ فكان هذا القول ضعيفا جدا ، والله أعلم.

۱۰۳- مسأله : [هل تأتى ألفاظ الإشاره أسماء موصوله؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «هذا» وما أشبهه من أسماء الإشاره يكون بمعنى الذى والأسماء الموصوله ، نحو «هذا قال ذاك زيد» أى : الـذى قال ذاك زيـد. وذهب البصـريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسـماء الإشاره لا تكون بمعنى الأسـماء الموصوله.

أمـا الكوفيون فـاحتجوا بـأن قـالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قـد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) [البقره : ۸۵] والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسـكم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صله هؤلاء ، وقـال تعـالى : (ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ جادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى الْحَياهِ الـدُّنْيا) [النساء : ۱۰۹] والتقـدير فيه : ها أنتم الـذين جادلتم عنهم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صله هؤلاء ، وقال تعالى : (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى) [طه : ۱۷] والتقدير فيه : ما التى بيمينك ، فما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، وبيمينك : صله تلك ، ثم قال ابن مفرّغ :

[۴۴۳](۲) عدس ما لعبّاد عليك إماره

أمنت ، وهذا تحملين طليق

۱- انظر فى هذه المسأله : شـرحنا المطول على الأشـمونى (۱ / ۱۸۲ - ۱۸۵) وشـرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۱ / ۱۵۶ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۱ / ۱۶۵ ، ۱۶۶) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ۴۹۳) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۵۵).
۲- هـذا البيت ليزيـد بـن مفرغ الحميرى ، وهـو مـن شواهـد ابـن يعيش فى شـرح المفصـل (ص ۴۹۲) ورضـى الـدين فى باب الموصـول من شـرح الكـافيه ، وشـرحه البغـدادى فى الخزانه (۲ / ۵۱۴) وابـن هشـام فى مغنى اللبيب (رقـم ۷۱۵) وفى أوضـح المسالك (رقم ۵۵ فى بـاب الموصول ، وفى باب الحال) وفى شـرح شـذور الـذهب (رقم ۶۹) وفى شـرح قطر النـدى (رقم ۳۳) والأشـمونى (رقم ۱۰۴) وابن النـاظم فى بـاب الموصول من شـرح الألفيه ، وشـرحه العينى (۱ / ۴۴۲) وعـدس : اسـم زجر للبغل ليسـرع ، قاله الجوهرى وغيره ، ومنه قول بيهس بن صريم الجرمى : ألا ليت شعرى هل أقولن لبغلتى : عدس ، بعد ما طال السفار وكلت وهو مبنى على السـكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضـطر ، كما قال بشـر بن سفيان الراسبى : فالله بينى وبين كل أخ يقول : أجـذم ، وقائـل : عـدسا وربمـا سـموا البغـل نفسه عـدس ، ومنه قول الراجز : إذا حملت بزتى على عـدس على الـتى بين الحمـار والفرس * فلا أبالى من غزا ومن جلس* وقوله فى بيت الشاهد «ما لعبّاد» أراد به عباد بن زياد والى سجسـتان فى عهد معاويه بن أبى سـفيان ، وكان يزيـد قد هجا عبادا ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عبّاد فحبسه وعذبه ورده إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاويه ذلك أمر بإخلاء سبيله «إماره» أى حكم وسـلطان «طليق» حر لا يد لأحد عليه ؛ لأنه قد أطلق سـراحه. ومحل الاستشهاد من البيت قوله «وهـذا تحملين طليق» فإن الكوفيين والفراء ينشدون هذا البيت للاسـتدلال به على أن «هذا» اسم موصول بمعنى الذى ، وهو مبتـدأ ، وجمله «تحملين» لا محل لها من الإعراب صـله الموصول ؛ وطليق : خبر المبتـدأ ، وكأنه قـد قال : والذى تحملينه طليق ،

قال الفراء : «العرب قد تذهب بذا وهذا إلى معنى الذى ؛ فيقولون : من ذا يقول ذلك ، فى معنى : من الذى يقول ، وقال يزيد بن مفرغ : عدس ما لعباد ... البيت كأنه قال : والذى تحملين طليق» اه كلامه ، ولم يمنعهم من اعتبار ذا موصوله اقتران ها التنبيه بها ولا عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين عليها ، مع أن المثال الذى ذكر الفراء أن العرب تقوله قد تقدم فيه على ذا من الاستفهاميه ولم يقترن بها فيه حرف التنبيه ؛ وأنكر البصريون صحه الاستدلال بهذا البيت على ما ذهب إليه الفرّاء والكوفيون ، ولهم فى تخريج البيت ثلاثه تخريجات ؛ الأول أن يكون هذا اسم إشاره مبتدأ ، وخبره قوله طليق ، وجمله تحملين فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى طليق ، وكأنه قد قال : وهذا طليق حال كونه محمولا عليك ، والثانى : أن يكون هذا اسم إشاره مبتدأ خبره محذوف وجمله تحملين فى محل رفع صفه لذلك الخبر المحذوف ، وطليق خبر ثان ، وكأنه قد قال : وهذا رجل تحملينه طليق ، والثالث : أن يكون هذا اسم إشاره مبتدأ ، وله نعت هو اسم موصول محذوف وجمله تحملين لا محل لها صله ، وطليق خبر المبتدأ ، وكأنه قد قال : وهذا الذى تحملينه طليق.

يريد : والّذى تحملين طليق ؛ فدلّ على أن أسماء الإشاره تكون بمعنى الأسماء الموصوله.

عـدس : زجر البغل ، وهو هاهنا اسم لبغله ابن مفرّغ ، وعبّاد : اسم والى سجسـتان حينئذ ، وكان قد حبسه ثم أطلقه ، فركب البغله وجلس ينشـد هذا [٣٠٣] البيت. وكـان الخليـل يزعم أن «عـدسا» كـان رجلا عنيفا بالبغال فى أيام سـليمان بن داود ، فإذا قيل لها «عدس» انزعجت ، وهذا ما لا يعرف فى اللغه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى «هذا» وما

أشبهه من أسماء الإشاره أن يكون دالّا على الإشاره ، و «الذى» وسائر الأسماء الموصوله ليست فى معناها ؛ فينبغى أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جمله الأدله المذكوره ، فمن ادّعى أمرا وراء ذلك بقى مرتهنا بإقامه الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) [البقره : ٨٥] فلا حجه لكم فيه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن يكون «هؤلاء» باقيا على أصله من كونه اسم إشاره ، وليس بمعنى الذى كما زعمتم ، ويكون فى موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه «أعنى هؤلاء» كما قال عليه السلام «سلمان منا أهل البيت» فنصب «أهل» على الاختصاص ، والتقدير فيه «أعنى أهل البيت» وخبر أنتم : هؤلاء تقتلون (١).

والوجه الثانى : أن يكون «هؤلاء» تأكيدا لأنتم ، والخبر «تقتلون» ، ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإنّ «تقتلون» عندكم فى موضع نصب ؛ لأنه خبر التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم : «هذا زيد القائم» بالنصب ، و «هذا زيد قائما» ولو كان صله لما كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكون فى موضع نصب على الحال.

والوجه الثالث : أن يكون (هؤلاء) منادى مفردا ، والتقدير فيه «ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون» و (تقتلون) هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء كما قال تعالى : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) [يوسف : ٢٩] وكما قال تعالى : (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ) [يوسف : ۴۶] وحذف حرف النداء كثير فى كلامهم.

وهذا الذى ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : (ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ جادَلْتُمْ عَنْهُمْ) [النساء : ١٠٩].

وأما قوله تعالى : (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى) [طه : ١٧] فلا حجّه لهم فيه ؛ لأن (تلك) معناها الإشاره وليست بمعنى التى ، والتقدير فيه : أىّ شىء هذه بيمينك و «تلك» بمعنى هذه كما يكون «ذلك» بمعنى هذا ، قال الله تعالى : (الم ذلِكَ الْكِتابُ) [البقره : ١ ، ٢] أى : هذا [٣٠۴] الكتاب ، ثم قال الشاعر وهو خفاف بن ندبه :

[۴۴۴](٢) أقول له والرّمح يأطر متنه :

تأمّل خفافا ؛ إنّنى أنا ذلكا

١- كذا ، وأعتقد أن صواب العباره «وخبر أنتم هو تقتلون» فتنبه.

٢- هذا البيت من كلام خفاف بن ندبه السلمى ، وخفاف : بزنه غراب ، وندبه : بفتح النون أو ضمها ، وهى أمه ، وأبوه عمير بن الحارث بن الشريد السلمى ، وخفاف ابن عم الخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد ، وهو يقول هذا البيت وقد قتل مالك بن حمار سيد بنى شمخ بن فزاره ، وقبله قوله : فإن تك خيلى قد أصيب عميدها فعمدا على عينى تيممت مالكا والبيت من شواهد

رضى الدين فى باب اسم الإشاره من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (٢ / ٤٧٠) وقد أنشده ابن دريد فى الاشتقاق (ص ٣٠٩ مصر) وأبو العباس المبرد فى الكامل (٢ / ٢٨٥ الخيريه) وابن قتيبه فى الشعراء (ص ١٩٦ أوروبه) وأراد بالعميد الذى أصيب معاويه بن عمرو بن الشريد أخا الخنساء ، وتيممت : قصدت ، ومالك : هو مالك بن حمار سيد بنى شمخ ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «أنا ذلكا» أى هذا ، والإشاره فيه قد قصد بها تعظيم المشار إليه ، أى أنا ذلك الفارس الذى ملأ سمعك ذكره ، نزل بعد درجته ورفعه محله وعظيم منزلته منزله بعد المسافه ، ولهذا استعمل مع اسم الإشاره اللام التى للبعد ، ومثل هذا قوله تعالى : (ذلِكَ الْكِتابُ.)

أى : هذا ، والجار والمجرور فى قوله تعالى : (بِيَمِينِكَ) فى موضع نصب على الحال كأنه قال : أى شىء هذه كائنه بيمينك.

وأما قول الشاعر :

* ... وهذا تحملين طليق* [۴۴۳]

فلا حجه لهم فيه ؛ لأن «تحملين» فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضروره ، ويكون التقدير : وهذا الذى تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضروره ، قال الشاعر :

[۴۴۵](۱) لكم مسجدا الله المزوران والحصى

لكم قبصه من بين أثرى وأقترا

۱- هذا البيت للكميت بن زيد ، وقد أنشده ابن منظور (ق ب ص) ومسجدا الله : أراد بهما مسجد مكه ومسجد المدينه ، زادهما الله تعالى شرفا ، وأراد بالحصى العدد العديد من البشر ، كما ورد فى قول الأعشى : ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزه للكاثر والسر فى ذلك أنهم كانوا يعدون بالحصى ، والقبص - بكسر القاف وسكون الباء وآخره صاد مهمله - أصله مجتمع النمل الكبير الكثير ، ثم أطلق على العدد الكثير من الناس. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «من بين أثرى وأقترا» فإن هذا الكلام على تقدير اسم موصول قبل أثرى واسم موصول آخر قبل أقتر ، وأصل الكلام من بين من أثرى ومن أقتر ، فحذف الموصولين وأبقى صلتيهما ، ولا يكون الكلام على تقدير موصول واحد ، لأنه يلزم عليه أن يكون الذى أثرى هو نفس الذى أقتر أى افتقر وهو لا يريد ذلك ، إنما يريد من بين جميع الناس مثريهم وفقيرهم ، ونظير هذا البيت فى حذف الموصول وبقاء صلته قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه : أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء؟ التقدير : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء؟ ولا يجوز أن تجعل جمله يمدحه وجمله ينصره معطوفتين على جمله يهجو رسول الله ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الذى يهجوه والذى يمدحه واحدا ، وهذا غير صحيح ، ونظير ذلك قول الآخر : ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان التقدير : ما الذى دأبه احتياط وحزم والذى أطاع هواه ، والقول فى لزوم هذا التقدير كالقول الذى ذكرناه فى بيت حسان. واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازه الكوفيون والأخفش ، واتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه ، واشترط فى بعض كتبه لجواز هذا الحذف أن يكون الموصول المحذوف معطوفا على موصول آخر ، وسائر البصريين لا يقرّون ذلك ، ويجعلون الحذف من ضرورات الشعر.

أراد من أثرى ومن أقتر ، فحذف للضروره ، فكذلك هاهنا.

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول فى غير ضروره الشعر ؛ ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : (مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ) [النساء : ۴۶] من يحرفون ، فحذف «من» وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : (كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً) [الجمعه : ۵] أى : الذى يحمل أسفارا ، وإذا جاز هذا عندكم فى القرآن ففى ضروره الشعر أولى ؛ فلا يكون لهم فيه حجّه ، والله أعلم.

ص: ۵۹۳

۱۰۴- مسأله : [هل يكون للاسم المحلّى بأل صله كصله الموصول؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذى. وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

[۴۴۶](۲) لعمرى لأنت البيت أكرم أهله

وأقعد فى أفيائه بالأصائل

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الرضى على الكافيه (۲ / ۳۵ ، ۳۶).

۲- هذا البيت من قصيده لأبى ذؤيب الهذلى أولها قوله : أساءلت رسم الدار أم لم تسائل عن السكن ، أم عن عهده بالأوائل؟ (انظر ديوان الهذليين ۱ / ۱۳۹ - ۱۴۵) والبيت من شواهد رضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۴۸۹) وأنشده المبرد فى الكامل (۲ / ۵۷ الخيريه) وأكرم : مضارع أكرم ، والأفياء : جمع فىء - بفتح فسكون - وهو الظل ، وقوله «بالأصائل» الأصائل : جمع أصيل ، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس. ومحل الاستشهاد من البيت قوله «لأنت البيت أكرم أهله» فإن الكوفيين يزعمون أن جمله «أكرم أهله» لا محل لها من الإعراب صله للبيت ، وعندهم أن الاسم الجامد المحلّى بأل مثل البيت والدار والفرس مثل الأسماء الموصوله كالتى والذى وفروعهما فى الحاجه إلى الصله. ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : كأنهم أرادوا أن يجعلوا الجمله الواقعه بعد الاسم المحلّى بأل صفه لذلك الاسم ، فمنعهم من ذلك أن الجمل نكرات والمحلّى بأل معرفه ، فامتنعوا من جعل الجمله صفه لذلك ، ورأوا أن هذه الجمله من تمام الاسم المحلّى بأل كما أن الجمله التى تقع صله من تمام الاسم الموصول ، فقالوا : إن هذه الجمله صله ، يريدون أنها من تمام الاسم المتقدم عليها. أما البصريون فينكرون ذلك ولا يرتضونه لعده وجوه : الأول : أن الاسم المحلّى بأل يدل على معنى خاص فى نفسه والاسم الموصول لا يدل على معنى خاص فى نفسه ، وإنما يدل على معنى مبهم ، وهذا المعنى المبهم الذى يدل عليه الاسم الموصول يتضح وتظهر حقيقته بواسطه الصله ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن الاسم المحلّى بأل محتاجا إلى الصله كحاجه الموصول إليها. والثانى : أن هذا المعنى الذى أرادوه من العباره المذكوره لا ينحصر الطريق إليه فى جعل الجمله صله ، بل يمكن الوصول إليه من غير الطريق الذى سلكوه ، وقد ذكر العلماء لذلك طريقين : أحدهما أن تجعل «أنت» مبتدأ ، و «البيت» خبرا أول ، وجمله «أكرم أهله» فى محل رفع خبر ثان ، وعلى هذا تكون «ال» الداخله على البيت لاستغراق الصفات ، كالتى فى قولهم : أنت الرجل ، يريدون أنت الجامع لكل صفات الكمال التى فى الرجال ، وكأن الشاعر قد قال : أنت البيت الجامع لكل الصفات المحببه فى البيوت ، ثم أخبر عنه مره أخرى بقوله «أكرم أهله» والطريق الثانى : أن يكون قوله البيت خبرا لأنت ، وجمله «أكرم أهله» صفه للبيت ، وعلى هذا تكون أل الداخله على البيت جنسيه ، وقد علم أن الاسم المحلّى بأل الجنسيه قريب من النكره ، فيجوز أن تكون الجمله بعده صفات له ، وذلك نظير ما قالوه فى قول الشاعر : ولقد أمر على اللئيم يسبنى فأمر ثم أقول لا يعنينى

والوجه الثالث : سلمنا أن الطريق إلى المعنى الذى أرادوه منحصر فى جعل جمله «أكرم أهله» صله ، لكن لا نسلم أن هذه الجمله صله للبيت ، ولم لا تكون صله لموصول محذوف يقع صفه للبيت ، وأنتم معشر الكوفيين تجيزون حذف الموصول وبقاء صلته ، وكأن الشاعر قد قال : لأنت البيت الذى أكرم أهله – الخ. وفى هذا القدر كفايه.

[۳۰۵] فقوله : «لأنت» مبتدأ ، و «البيت» خبره و «أكرم» صله الخبر الذى هو البيت ، وهذا كثير فى استعمالهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كالذى ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصله توضّحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن فى معناه (۱) فلا يجوز أن يقام مقامه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله :

* لعمرى لأنت البيت أكرم أهله* [۴۴۶]

فلا حجّه لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون «البيت» خبر المبتدأ الذى هو «أنت» و «أكرم» خبرا آخر ، كما تقول : هذا حلو حامض ، فحلو : خبر المبتدأ الذى هو هذا ، وحامض : خبر

۱- يريد وإذ لم يكن الاسم المحلّى بأل فى معنى الموصول.

آخر ، والمعنى أنه قد جمع الطّعمين ، ونحوه قول الشاعر :

[۴۴۷](۱) من يک ذا بتّ فهذا بتّى

مصيّف مقيّظ مشتّى

تخذته من نعجات ستّ

سود جعاد من نعاج الدّشت

فبتّى : خبر المبتدأ الذى هو هذا ، ومصيف : خبر ثان ، ومقيظ : خبر ثالث ، ومشتّى : خبر رابع ، وإذا جاز أن يكون له أربعه أخبار جاز أن يكون له خبران.

والوجه الثانى : أن يكون «البيت» مبهما لا يدل على معهود ، و «أكرم» وصف له ؛ فكأنه قال : لأنت بيت أكرم أهله ، كما يقال : إنى لآمر بالرجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك ، فيكون «غيرك ، ومثلك ، وخير منك» - وهى نكرات - أوصافا للرجل ؛ لأنه لما كان مبهما لا يدل على معهود فكأنه قال «إنى لآمر برجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك» كما قال الشاعر :

ولقد جنيتک أكمؤا وعساقلا

ولقد نهيتک عن بنات الأوبر [۲۰۱]

۱- هذه أربعه أبيات من الرجز المشطور ، وأولها وثانيها من شواهد سيبويه (۱ / ۲۵۸) ولم يعزهما ولا عزاهما الأعلم إلى قائل معين ، وأربعتها من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۲۱) واستشهد بأولها وثانيها أيضا الأشمونى (رقم ۱۶۴) وابن عقيل (رقم ۵۸) وشرحه العينى (۱ / ۵۶۱ بهامش الخزانه) وتنسب أربعه الأبيات لرؤبه بن العجاج ، ولكنى لم أجدها فى ديوان رجزه ، ووجدتها فى الزيادات الملحقه به والأول والثانى والثالث فى اللسان (ب ت ت) من غير عزو ، والثالث والرابع فيه (د ش ت) من غير عزو أيضا. والبت - بفتح الباء وتشديد التاء - هو هنا كساء من صوف ، ويقال على ضرب من الطيالسه يسمى الساج يكون مربعا غليظا أخضر ، وقوله «مقيّظ مصيّف مشتّى» يريد أنه يكفيه فى الأزمنه الثلاثه ، والدّشت - بفتح الدال وسكون الشين - الصحراء. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «هذا بتى مقيظ مصيف مشتى» حيث أخبر عن المبتدأ الواحد - وهو اسم الإشاره - بأربعه أخبار ، وجعل هذه الأربعه أخبارا لهذا المبتدأ المذكور فى الكلام هو مذهب سيبويه ، وكان شيخه الخليل لا يرى ذلک ، بل كان يرى أنه إذا ورد ما ظاهره تعدد الخبر للمبتدأ الواحد نظر ، فإن كانت هذه الأخبار مجتمعه تؤدى ما تؤديه الصفه الواحده ، ولا يجوز حذف بعضها وإبقاء بعضها الآخر نحو أن تقول : فلان أعسر أيسر ، وأن تقول : الرمان حلو حامض ، كان الاثنان أو الأكثر خبرين أو أخبارا عن المبتدأ الواحد ، وإلا يكن الأمر كذلک كان أحدها خبرا عن المبتدأ المذكور ، وقدرت لكل واحد مما عداه مبتدأ آخر ، فتقول : هذا بتى ، هو مقيّظ ، هو مصيّف ، هو مشتّى ، ومن العلماء من أجاز تعدد الخبر

للمبتدأ الواحد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحده فى الإفراط أو الجمليه ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت.

أراد «بنات أوبر» وهى ضرب من الكمأه ، وقد جاء هذا النّحو فى كلامهم وأشعارهم.

ويحتمل أيضا أن يكون التقدير فيه : لأنت البيت الذى أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضروره ، على ما بيّنا قبل.

وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ؛ فلا يكون فيه حجّه ، والله أعلم.

ص: ٥٩٧

[۳۰۶]

۱۰۵- مسأله : [همزه بين بين متحركه أو ساكنه؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن همزه بين بين ساكنه. وذهب البصريون إلى أنها متحركه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنه أن همزه بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأه ، ولو كانت متحركه لجاز أن تقع مبتدأه ، فلما امتنع الابتداء بها دلّ على أنها ساكنه ؛ لأن الساكن لا يبتدأ به.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها متحركه أنها تقع مخففه بين بين فى الشعر وبعدها ساكن فى الموضع الذى لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى :

[۴۴۸](۲) أأن رأت رجلا أعشى أضرّ به

ريب الزّمان ودهر مفسد خبل

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح ابن يعيش على المفصّل (ص ۱۳۰۸) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۴ / ۲۴۹ - ۲۵۳) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۴۶۵ - ۴۶۸) وكتاب سيبويه (۲ / ۱۶۳ - ۱۷۱).

۲- هذا البيت هو البيت العشرون فى روايه التبريزى والعاشر فى روايه أبى العباس ثعلب من قصيده الأعشى ميمون التى يعدها بعض العلماء من المعلقات (انظر شرح التبريزى ص ۲۷۸ ط السلفيه ، وديوان الأعشى ص ۴۲ ط فينا) والبيت من شواهد سيبويه (۱ / ۴۷۶ و ۲ / ۱۶۷) وشواهد الرضى فى باب الوقف من شرح الشافيه ، وشرحه البغدادى (ص ۳۳۲) والأعشى : الذى لا يبصر بالليل ، ويقابله الأجهر ، وهو الذى لا يبصر بالنهار ، والمنون : المنيه أى الموت ، وسميت منونا لأنها مقدره على كل أحد ، تقول : منى الله الشىء يمنيه - بوزن رمى يرمى - إذا قدره وهيأ أسبابه ؛ وقيل : سميت منونا لأنها تنقص الأشياء : من منى الشىء يمنيه ؛ إذا نقصه ؛ وفيه لغه منه - بتشديد النون - ومنه قوله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ) أى غير منقوص ، وعلى الأول هى فعول بمعنى مفعول ، وعلى الثانى هى فعول بمعنى فاعل ، والخبل - بفتح الخاء وكسر الباء - مأخوذ من الخبال وهو الفساد. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «أأن» فقد التقى فى هذه الكلمه همزتان أولاهما همزه الاستفهام والثانيه همزه أن المصدريه ؛ ولك أن تحقق الهمزتين فتأتى بهما على أصلهما فتقول «أأن» ولك أن تخفف الهمزه الثانيه ، وقد ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانيه جئت بها متحركه وجعلتها حرفا بين الهمزه وحرف العلّه ؛ وقال الكوفيون : همزه بين بين ساكنه ، ويرد عليهم مثل هذا البيت ، ووجه الردّ أن النون بعد الهمزه الثانيه ساكنه ؛ فلو كانت الهمزه ساكنه أيضا لالتقى ساكنان على غير الحد الجائز ، وذلك مما لا يجوز ، وقد روى أن ورشا قرأ فى قوله تعالى : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) بقلب الهمزه الثانيه ألفا ، وقد أنكر هذه القراءه الزمخشرى وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين : أحدهما أنه يلزم على هذه القراءه الجمع بين ساكنين

على غير الحد الذى يجوز فيه التقاء الساكنين ؛ والثانى أن طريق تخفيف همزه بين بين هو بالتسهيل لا بالقلب ألفا ؛ لأن القلب ألفا هو طريق تخفيف الهمزه الساكنه ، لكن هذا الكلام فيه إلزام الكوفيين بما لم يلتزموه ؛ لأن هذا الذى قاله الزمخشرى فى رد قراءه ورش هو قواعد البصريين التى أصلوها وجعلوها معيارا لأنفسهم ؛ وقد قلنا مرارا : إنه لا يجوز الردّ على قوم بمذهب غير مذهبهم ؛ كما قلنا مره أخرى : إن القراءه سنه متبعه ؛ فليست خاضعه لما يراه فريق من النحاه ؛ والكوفيون يجيزون التقاء الساكنين فى مثل هذا الموضع ، ولعلهم يلتزمون تحقيق الهمزتين فى مثل هذا البيت. ونظيره قول الشاعر ؛ وهو من شواهد ابن يعيش : أأن زم أجمال وفارق جيره وصاح غراب البين أنت حزين؟ ونظيره أيضا قول ذى الرمه غيلان : أأن ترسمت من خرقاء منزله ماء الصبابه من عينيك مسجوم؟ ونظيره أيضا قول ابن هرمه : أأن تعنت على ساق مطوقه ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد؟ ونظيره قول مجنون بنى عامر : أقول لظبى يرتعى وسط روضه : أأنت أخو ليلى؟ فقال : يقال ونظيره قول ذى الرمه (كامل المبرّد ٢ / ١٦٨) : أيا ظبيه الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت أم أم سالم؟ ونظيره قول الشاعر : أألخير الذى أنا أبتغيه أم الشر الذى لا يأتلينى؟ ونظيره قول عمر بن أبى ربيعه : أألحق إن دار الرباب تباعدت أو انبت حبل أن قلبك طائر؟ ونظيره قول تميم بن أبى بن مقبل : أأم تميم إن ترينى عدوكم وبيتى فقد أغنى الحبيب المصافيا

فالنون ساكنه وقبلها همزه مخففه بين بين ، فعلم أنها متحركه ؛ لاستحاله التقاء الساكنين فى هـذا الموضع ، وهذا لأن الهمزه إنما جعلت بين بين كراهيه لاجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستثقلون ذلك ، ولم يأت اجتماع الهمزتين فى شىء

ص: ٥٩٩

من كلامهم إلا فی بیت واحد أنشده قطرب :

[۴۴۹](۱) فإنّک لا تدری متی الموت جائیء

ولکنّ أقصی مدّه الموت عاجل

۱- هذا البیت من شواهد الأشمونی (رقم ۳۸) وروی صدره «لعمرک ما تدری متی الموت جائی» وحفظی فی عجزه «أقصی مده العمر» و «لعمرک» - بفتح العین هنا وسکون المیم - اللام فیه لتوکید الابتداء ، والخبر محذوف وجوبا ، أی لعمرک قسمی ، أو لعمرک ما أقسم به ، وإذا لم تدخل علیه اللام نصبته نصب المصادر ، کما قال عمر بن أبی ربیعه : أیها المنکح الثریا سهیلا عمرک الله کیف یلتقیان؟ و «تدری» أی تعلم ، و «عاجل» قریب. ومحل الاستشهاد من هذا البیت قوله «جائیء» واعلم أولا أن هذه الکلمه تروی بهمزتین وتروی بهمزه فیاء متحرکه بحرکه الإعراب وهی الضمه ، واعلم ثانیا أن الأصل الأصیل فی هذه الکلمه «جایيء» بیاء ثم همزه ، لأنه اسم الفاعل من جاء یجیء مثل باع یبیع ، فانقلبت یاؤه همزه لوقوعها عین اسم فاعل فعل أعلت فیه ، أو لکونها بعد ألف زائده ، فصار «جائیء» بهمزتین والقیاس فی مثل ذلک أن تقلب الهمزه المتطرفه یاء لکونها ثانیه همزتین فی موقع اللام من الکلمه فیقال «جائی» والنحاه یروونه علی هذه الصوره ویحرّکون الیاء بالضمه ، ویقولون : إن الشاعر عامل حرف العلّه معامله الحرف الصحیح ، وبعباره أخری : إن الشاعر عاود الأصل المهجور ، ورجع إلیه ، وترک الفرع الذی صار إلیه العمل - وهو تقدیر الضمه والکسره علی الیاء أو الواو لثقل کل من الضمه والکسره علی کل من الواو والیاء - وهذا الرجوع ضروره من ضرورات الشعر ، ونظیره قول جریر بن عطیه یهجو الفرزدق : وعرق الفرزدق شر العروق خبیث الثری کأبی الأزند فقد جاء بقوله «کأبی» مرفوعا ، وعامل الیاء معامله الحرف الصحیح فلم یقدر علیها الضمه ، ونظیره قول الآخر : تراه - وقد بد الرماه - کأنه أمام الکلاب عنهم مصغی الخد الروایه برفع «مصغی» بضمه ظاهره علی الیاء علی أنه خبر «کأن». ونظیره قول القطامی : ما للعذاری؟ ودعن الحیاه کما ودعننی ، واتخذن الشیب میعادی محل الاستشهاد قوله «ما للعذاری» فقد جاء بکسر الیاء ، والکسره أخت الضمه کما قلنا ، ونظیر ذلک فی الفعل قول الشاعر : إذا قلت علّ القلب یسلو قیضت هواجس لا تنفک تغریه بالوجد الشاهد فیه قوله «یسلو» فقد جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعا بضمه ظاهره علی الواو ، ومثله قول الآخر : فقمت إلی عنز بقیه أعنز فأذبحها ، فعل امرئ غیر نادم فعوضنی منها غنای ولم تکن تساوی عندی غیر خمس دراهم الشاهد فی قوله «تساوی» حیث جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعا بالضمه الظاهره ولم یبال بأن الضمه ثقیله علی الیاء ، من قبل أن الأصل الأصیل هو أن تظهر حرکات الإعراب علی الحروف متی أمکن أن تظهر علیها. نقول : إن کل النّحاه یرون فی بیت الشاهد «متی الموت جائی» بالیاء مرفوعه بالضمه الظاهره - علی أن الشاعر ارتکب الضروره ، والضروره هی معاوده الأصول المهجوره رغبه فی إقامه وزن أو نحوه ، ولکن قطرب بن المستنیر روی هذه الکلمه «متی الموت جائیء» بهمزتین ؛ لیفرّ من هذه الضروره ، وفاته أنه وقع فی ضروره أخری وذلک لأن الهمزتین المتطرفتین إذا تحرکتا وانکسرت أولاهما وجب قلب الثانیه یاء ، وذلک لأن آخر الکلمه یعرض التسکین للوقف ، فتکون الثانیه کأنها متطرفه ساکنه إثر أخری مکسوره ، فبقاء الهمزتین لیس هو المستعمل فی العربیه ، فیکون ضروره ، فیصدق علیه المثل «هرب من المطر فوقف تحت میزاب».

ولهذا لم يأت فى كلامهم ما عينه همزه ولامه همزه كما جاء ذلك فى الياء والواو نحو «حيّه ، وقوّه» وكذلك الحروف الصحيحه نحو «طلل ، وشرر» وما أشبه ذلك ؛ فلما كانوا يستثقلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزه من حرف العله ، وذلك لا يوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ، ولا سلب حركتها عنها بالكليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنه لا يجوز أن تقع مبتدأه» قلنا : إنما لم يجز أن تقع مبتدأه لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها وقربت من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ، وإذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن ، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما [٣٠٧] قرب منه.

ألا ترى أنّهم لم يخرموا متفاعلن من الكامل - وهو حذف الحرف الأول - كما خرموا فعولن ؛ لأجل أن متفاعلن يسكن ثانيه إذا أضمر ، والإضمار إسكان الثانى ، فكان يبقى متفاعلن فينقل إلى مستفعلن ، فلو خرموه فى أول البيت لأدّى ذلك إلى الابتداء بالساكن فى حال ؛ فجرى خرمه مجرى خرم مستفعلن ؛ فلما كان يفضى إلى الابتداء بالساكن رفضوه ، فكذلك هاهنا : لما قربت من الساكن بجعلها بين بين رفضوا الابتداء بها.

وحكى عن أبى على الفارسىّ أنه سئل عن الخرم فى متفاعلن فى حال شبابه ، ولم يكن عنده حينئذ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لا يجوز ؛ لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذى بيّناه ، والله أعلم.

۱۰۶- مسأله : [هل يوقف بنقل الحركه على المنصوب المحلّى بأل الساكن ما قبل آخره؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى الوقف «رأيت البكر» بفتح الكاف فى حال النصب.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال فى حاله الرفع والجر بالضم والكسر ؛ فيقال فى الرفع «هذا البكر» بالضم ، وفى الجر «مررت بالبكر» بالكسر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا فى المرفوع والمخفوض نحو «هذا البكر ، ومررت بالبكر» لزول اجتماع الساكنين فى حال الوقف ، وأنهم اختاروا الضمه فى المرفوع والكسره فى المخفوض لأنها الحركه التى كانت للكلمه فى حاله الوصل ؛ فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

[۴۵۰](۲) * أنا ابن ماويّه إذ جدّ النّقر*

۱- انظر فى هذه المسأله : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۴۲۷) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۴ / ۱۷۷ وما بعدها) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ۱۲۷۲ وما بعدها).

۲- هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده : * وجاءت الخيل أثافى زمر* وهو من شواهد سيبويه (۲ / ۲۸۴) ونسبه لبعض السعديين من غير تعيين. ولم يزد الأعلم فى نسبته إلى قائله على ما ذكره سيبويه ، وجزم الجوهرى بأنه لعبد الله بن ماويه الطائى ، وذكر ذلك ابن السيد على سبيل الظنّ ، ونسبه الصاغانى إلى فدكى بن عبد الله المنقرى (انظر لسان العرب ن ق ر) وقد استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۵۵۵). والنقر : أصله - بفتح النون وسكون القاف - قال ابن سيده ومعناه أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوت ، وقيل : هو اضطراب اللسان فى الفم إلى فوق وإلى أسفل ، وقد نقر بالدابه نقرا ، إذا صوّت ، وقال الأعلم : «النقر صويت يسكن به الفرس عند احتمائه وشده حركته. يقول : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب» اه ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «النقر» فإن أصله ساكن القاف متحرك الراء بحركه الإعراب - وهى الضمه هنا - ولكن الشاعر حين أراد الوقف نقل الضمه من الراء إلى القاف الساكنه قبلها ، قال الأعلم «الشاهد فيه إلقاء حركه الراء على القاف للوقف» اه. ونظير ذلك قول الراجز : تحفزها الأوتار والأيدى الشعر والنبل ستون كأنها الجمر الشاهد فى قوله «الشعر» وقوله «الجمر» فإن أصل الكلمه الأولى - بضم الشين وسكون العين وضم الراء - فلما أراد الوقف نقل ضمه الراء إلى العين الساكنه قبلها ، وأصل الثانيه بفتح الجيم وسكون الميم وضم الراء ؛ فنقل الشاعر عند الوقف ضمه الراء الإعرابيه إلى الميم الساكنه قبلها.

وكما قال الآخر :

[۴۵۱](۱) أنا جرير كنيتى أبو عمر

أضرب بالسّيف وسعد فى القصر

* أجبنا وغيره خلف السّتر*

وقال الآخر :

[۴۵۲](۲) [۳۰۸]أرتنى حجلا على ساقها

فهشّ الفؤاد لذاك الحجل

فقلت ولم أخف عن صاحبى :

ألا بأبى أصل تلك الرّجل

۱- محل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله «عمر» وقوله «القصر» وقوله «الستر» فإن أصل الكلمه الأولى بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء ، فنقل حركه الراء الإعرابيه إلى الميم الساكنه قبلها للوقف ، وأصل الثانيه بفتح القاف وبسكون الصاد وهاتان حركه وسكون البنيه ، وبكسر الراء وهذه حركه إعراب ، فلما أراد الراجز الوقف نقل حركه الراء إلى الصاد الساكنه قبلها ، فصار هذا وما قبله كالكتف ونحوه ، وأما الكلمه الثالثه فأصلها بكسر السين وسكون التاء ، وهاتان حركه وسكون البنيه ، وبكسر الراء وهذه حركه الإعراب ، فلما أراد الوقف نقل كسره الراء إلى التاء الساكنه فصار بزنه الإبل والبلز ونحوهما.

۲- هذان بيتان من المتقارب ، وهما من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصّل (ص ۱۲۷۲) وابن منظور (ر ج ل) ، والحجل - بكسر الحاء وسكون الجيم ، وحكى قوم فتح الحاء مع سكون الجيم أيضا - هو الخلخال ، وهو حليه تلبسها المرأه فى رجليها وقالوا لحلقتى القيد حجلا ، وقالوا : هذا فرس محجل ، إذا كان فى قوائمه بياض ، على التشبيه. ومحل الاستشهاد من البيتين قوله : «الحجل» فى البيت الأول ، وقوله : «الرجل» فى البيت الثانى ، فإن أصل الكلمه الأولى بكسر الحاء وسكون الجيم كما قلنا ، وهاتان حركه وسكون البنيه ، وبكسر اللام وهذه حركه الإعراب التى يقتضيها العامل ، فلما أراد الشاعر الوقف نقل كسره اللام إلى الجيم الساكنه قبلها فصارت بزنه الإبل والإبد والبلز ونحوهن ، وكذلك الكلمه الثانيه ، قال ابن منظور «أراد الرجل والحجل فألقى حركه اللام على الجيم ، وليس هذا وضعا ؛ لأن فعلا لم يأت إلا فى قولهم إبل وإطل» اه ، يريد أن كسره الجيم ليست من أصل البنيه التى وضعت الكلمتان عليها ؛ لأن فعلا بكسر الفاء والعين جميعا لم يرد إلا فى كلمات قليله محفوظه ، وليس هاتان الكلمتان من بين ما حفظه العلماء منها.

وقال الآخر :

[۴۵۳](۱) علّمنا إخواننا بنو عجل

شرب النّبيذ واصطفافا بالرّجل

وإذا ثبت هذا فى المرفوع والمخفوض ، فكذلك أيضا فى المنصوب ؛ لأن الكاف فى قولك «رأيت البكر» فى حاله النصب ساكنه كما هى ساكنه فى قولك : «هذا البكر ، ومررت بالبكر» فى حاله الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف فى المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغى أيضا فى المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمه فى المرفوع والكسره فى المخفوض لأنها الحركه التى كانت للكلمه فى حاله الوصل ، فكذلك يجب أيضا أن يختاروا الفتحه فى المنصوب ؛ لأنها

۱- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ع ج ل) وأبو زيد فى النوادر (ص ۳۰) من غير عزو ، وعجل : قبيله من ربيعه ، وهم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن على بن بكر بن وائل ، وهو فى الأصل بكسر العين وسكون الجيم. ومحل الاستشهاد قوله : «عجل» وقوله : «بالرجل» فإن أصل الكلمه الأولى - كما ذكرنا لك - بكسر العين وسكون الجيم ، وهاتان حركه وسكون البنيه التى وضعت الكلمه عليها ، وبكسر اللام ، وهذه حركه الإعراب التى يقتضيها العامل. إلا أن الراجز حين أراد الوقف نقل حركه اللام إلى الجيم الساكنه قبلها ، وكذلك فعل بالكلمه الثانيه ، قال ابن منظور «إنما حرك الجيم فيهما ضروره ، لأنه يجوز تحريك الساكن فى القافيه بحركه ما قبلها ، كما قال عبد مناف بن ربع الهذلى : إذا تجاوب نوح قامتا معه ضربا أليما بسبت يلعج الجلدا» اه كلامه بحروفه. قال أبو رجاء ، عفا الله عنه : وفى قول ابن منظور الذى سمعته مأخذان ما كان يصح أن يقع فيهما على جلاله قدره ، الأول : أنه جعل تحريك الجيم ههنا ضروره ، وكلام النّحاه صريح فى أن الوقف بنقل حركه الإعراب إلى الساكن قبله مما يقولونه فى الكلام عند الوقف ، إلا أن تكون حركه الإعراب الفتحه فهذه موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين ، قال سيبويه «هذا باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بكر ، ومن بكر ، ولم يقولوا رأيت البكر ، لأنه فى موضع التنوين ، وقد يلحق ما يبين حركته ، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك فى كلامهم ، ومن ثم قال الراجز : * أنا ابن ماويه إذ جد النقر* اه كلامه. والثانى أنه جعل بيت عبد مناف بن ربع الهذلى نظير بيت الشاهد وهما متغايران ، كل واحد منهما عكس صاحبه ، ألا ترى أن بيت الشاهد فيه نقل حركه الحرف الآخر إلى الذى قبله ، وبيت الهذلى فيه تحريك الحرف الذى قبل آخر حروف الكلمه حركه إتباع للحرف الذى قبله ، ولم تنقل فيه حركه من حرف إلى حرف؟ وقد أنشد أبو زيد بيت عبد مناف المذكور فى نوادره (ص ۳۰) ثم قال بعد إنشاده «يريد الجلد - أى بكسر الجيم وسكون اللام - فأتبع الكسره الكسره» اه ، وهو كلام دقيق ، فتنبه لذلك ، والله المسؤول أن يعصمك ويسدّدك.

الحركه التى كانت للكلمه فى حاله الوصل ، ولا فرق بينهما.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمه التنكير ، ويجب فيها فى حال النصب أن يقال «بكرا» فلا يجوز أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقى فيه ساكنان كما يلتقى فى حال الرفع والجرّ ، نحو «هذا بكر ، ومررت ببكر» فلما امتنع فى حال النصب تحريك العين فى حال التنكير دون حاله الجر والرفع تبعه حال التعريف ؛ لأن اللام (١) لا تلزم الكلمه فى جميع أحوالها ؛ فلذلك روعى الحكم الواجب فى حال التنكير.

والذى أذهب إليه فى هذه المسأله ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم «إن أول أحوال الكلمه التنكير ، فلما امتنع معه فى حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تلزم الكلمه» قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم فى حاله التعريف بلام التعريف على حاله التنكير لا يستقيم ؛ لأنه فى حال التنكير فى النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنه فيه كما هى ساكنه فى حال الرفع والجر ، فكما تحرك الكاف [٣٠٩] فى حاله الرفع بالضم وفى حاله الجر بالكسر ؛ فكذلك يجب أن تحرك فى حاله النصب بالفتح.

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقف يوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال «رأيت البكرا» كما يقال «رأيت بكرا» فلما لم يقل ذلك لدخول لام التعريف دلّ على أن الفرق بينهما ظاهر ؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر. على أن من العرب من يقف عليه مع التنكير فى حال النصب بالسكون فيقول : «ضربت بكر ، وأكرمت عمرو (٢)» وإن كانت اللغه العاليه الفصيحه أن يوقف عليه بالألف (٣) ، غير أن العرب وإن اختلفوا فى الجمله فى حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البته فى حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف.

والذى يدلّ على ذلك أن الألف لا تكاد تقع فى هذا النحو فى القوافى وصلا إلا قليلا ؛ فدل على ما بيّناه ، والله أعلم.

١- المراد باللّام حرف التعريف.

٢- هذه لغه ربيعه ، يقفون على المنصوب المنون بالسكون كما يقف عامه العرب على المرفوع والمخفوض المنونين ، وكما يقفون هم وغيرهم على ذى الألف واللام.

٣- فى ر «أن يقف عليه بالألف».

١٠٧- مسأله : [القول فى أصل حركه همزه الوصل]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل فى حركه همزه الوصل أن تتبع حركه عين الفعل ؛ فتكسر فى «اضرب» إتباعا لكسره العين ، وتضم فى «ادخل» إتباعا لضمه العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى همزه الوصل أن تكون ساكنه ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين. وذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزه الوصل أن تكون متحركه مكسوره ، وإنما تضم فى «ادخل» ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس فى كلامهم شىء على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفا لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركا وجب أن تكون حركته تابعه لعين الفعل طلبا للمجانسه ؛ لأنهم يتوخّون ذلك فى كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا «منتن» فضموا التاء إتباعا لضمه الميم ، وإن كان الأصل فى التاء أن تكون مكسوره ؛ لأنه [٣١٠] من أنتن فهو منتن ، كما تقول : أجمل فهو مجمل ، وأحسن فهو محسن ، إلا أنهم ضموها للإتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضا «منتن» فكسروا الميم إتباعا لكسره التاء ، وكذلك قالوا «المغيره» فكسروا الميم إتباعا لكسره الغين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومه ؛ لأنه من أغار على العدو إغاره ، وكذلك قالوا «يسروع» فضموا الياء إتباعا لضمه الراء ، واليسروع : دابه حمراء تكون فى الرمل ، وكذلك قالوا «الأسود بن يعفر» فضموا الياء إتباعا لضمه الفاء ، وإن كان الأصل هو الفتح ؛ لأنه ليس فى الكلام على وزن يفعول بالضم ، وكذلك قالوا «هو أخوك لإمك» بكسر الهمزه إتباعا لكسره اللام ، قال

١- انظر فى هذه المسأله : شرح المفصل لابن يعيش (ص ١٣٣٢) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (٤ / ٢٣٣ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد (٢ / ٤٥٦ وما بعدها).

الله تعالى : (فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ) [النساء : ١١] فى قراءه من قرأ بكسر الهمزه ، وهما حمزه الزيات والكسائى ، وهما من سادات القرأه السبعه ، وعلى ذلك قراءه الحسن الحمدِ لله بكسر الدال ، وقراءه ابن أبى عبله الحمد لُله بضم اللام ، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للإتباع طلبا للمجانسه فلأن يضموا هذه الهمزه أو يكسروها للإتباع ولم يجب لها حركه مخصوصه كان ذلك من طريق الأولى.

وأما من ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنه فقال : أجمعنا على أن همزه الوصل زياده على بناء الكلمه ، وإذا كانت زياده كان تقديرها ساكنه أولى من تقديرها متحركه ، وذلك لأنا إذا قدرناها ساكنه كان زياده حرف واحد مجرد عن شىء آخر ، والزياده كلما كانت أقلّ كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزه لالتقاء الساكنين ؛ فلا يؤدى إلى الابتداء بالساكن.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأصل فيها الحركه وهو الكسر ، وذلك لأن المقصود بزياده الهمزه أن نلفظ بفاء الفعل ساكنه فى حال الابتداء ؛ لأنه لو لم نزد الهمزه لتحركت فاء الفعل الساكنه فى حال الابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمزه لئلا يبتدأ بالساكن ، ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاؤه ؛ فينبغى أن تزاد متحركه لا ساكنه ؛ لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن.

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسره لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر [٣١١] أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ، ألا ترى أنه الأكثر فى التقاء الساكنين؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركه الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزه إنما جىء بها توصّلا إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصّلا إلى النطق بالساكن الآخر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركا وجب أن تكون حركته تابعه لحركه العين ، طلبا للمجانسه» قلنا : التحريك للإتباع ليس قياسا مطردا ، وإنما جاء ذلك فى بعض المواضع فى ألفاظ معدوده قليله جدا ، وذلك الإتباع على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال فى منتن بضم التاء «منتن» بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم «منتن» بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نتن ؛ لأنه يقال «نتن الشىء ، وأنتن» لغتان ؛ فلا يكون الكسر للإتباع. وكذلك قولهم «المغيره»

يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه «المغيره» بالضم. ويحتمل أن يكون من «غار أهله يغيرهم غيرا» إذا مارهم ، وكذلك يجوز أن يقال فى يسروع بالضم «يسروع» بالفتح على الأصل ، وقد قالوا إنه أسروع (١) أيضا ، وكذلك يجوز أن يقال فى «يعفر» بالضم «يعفر» بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال فى قولهم هو أخوك لإمك بالكسر «هو أخوك لأمك» بالضم على الأصل ، وأما قراءه من قرأ الحمدِ لله بكسر الدال وقراءه من قرأ الحمد لُله بضم اللام فهما قراءتان شاذتان فى الاستعمال ضعيفتان فى القياس : أما شذوذهما فى الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما فى القياس فظاهر أيضا : أما كسر الدال فإنما كان ضعيفا لأنه يؤدى إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعا لأن الإتباع لما كان فى الكلمه الواحده قليلا ضعيفا كان مع الكلمتين ممتنعا البته ؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل ، فإذا كان فى المتصل ضعيفا امتنع فى المنفصل البته ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأن حركه الإعراب لا تلزم ؛ فلا يكون لأجلها إتباع ، وإذا كان الإتباع فى كلامهم بهذه المثابه دل على أنه ليس الأصل فى حركه همزه الوصل أن تتبع حركه العين.

والذى يدلّ [٣١٢] على أن حركتها ليست إتباعا لحركه العين فى نحو «اضرب ، وادخل» أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغى أن يقال فى ذهب يذهب «اذهب» بفتح الهمزه ؛ لأن عين الفعل منه مفتوحه ، فلما لم يجز ذلك وقيلت بالكسر علم أن أصلها أن تكون متحركه بالكسر ، وإنما ضمت فى «ادخل» ونحوه لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك فى «اذهب» لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ؛ فجىء بها على الأصل وهو الكسر.

وأما قول من قال «إن الأصل فيها أن تكون ساكنه ؛ لأن همزه الوصل زائده ، وإذا كانت زائده كان تقديرها ساكنه أولى من تقديرها متحركه ؛ لأن الزياده كلما كانت أقلّ كانت أولى» قلنا : الكلام على هذا من وجهين :

أحدهما : القاصد للّفظ بالساكن إذا قدّر اجتلاب حرف ساكن - مع علمه بأنه لا يلفظ به - كان تقديره محالا ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : إن الاسم يوضع أولا على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركه فى لفظ إلا لضروره ، وأن يسكن كل حرف

١- وقد جاء جمعه فى قول امرىء القيس : وتعطو برخص غير شئن كأنه أساريع ظبى أو مساويك إسحل

فى أول كل كلمه إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد.

والوجه الثانى : أن الهمزه إذا زيدت ساكنه ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان حكمها حكم ما يبنى عليه ؛ إذ لو زيدت ساكنه لئلا يبتدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالا ؛ لما فيه من العود إلى عين ما يفر منه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال ، وأن يقال «يا زيد اضرب ويا عمرو ادخل» بإثبات الهمزه ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم.

١٠٨- مسأله : [هل يجوز نقل حركه همزه الوصل إلى الساكن قبلها؟]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركه همزه الوصل إلى الساكن قبلها.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركه همزه القطع إلى الساكن قبلها كقولهم «من أبوك ، وكم ابلك».

أما الكوفيون فاحتجوا [٣١٣] بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل ، والقياس.

أما النقل فقد قال الله تعالى : (الم اللهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) [آل عمران : ١ - ٢] فنقل فتحه همزه (اللهُ) إلى الميم قبلها ، وحكى الكسائى قال : قرأ علىّ بعض العرب سوره ق فقال : مناع للخير معتد مريبن الذى بفتح التنوين ؛ لأنه نقل فتحه همزه (الَّذِى) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضا عن بعض العرب (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ) بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحه همزه (الْحَمْدُ) إلى الميم قبلها ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وهو من سادات أئمه القراء وهو أحد القرأه العشره (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا) [البقره : ٣٤] فنقل ضمه همزه (اسْجُدُوا) إلى التاء قبلها ؛ فدلّ على جوازه.

وأما القياس فلأنها همزه متحركه ؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزه القطع فى قولهم «من ابوك ، وكم ابلك» وما أشبه ذلك.

والذى يدلّ على صحه ما ذكرناه أنهم يقولون «واحد اثنان» فيكسرون الدال من «واحد» وأجمعنا وإياكم على أن كسره الدال إنما كانت لإلقاء حركه همزه «اثنان» عليها لالتقاء الساكنين ، ولا خلاف أن همزه «اثنان» همزه وصل ، فدل على صحه ما ذكرناه.

١- انظر فى هذه المسأله : شرح المفصل لابن يعيش (ص ١٣٢٠ - ١٣٢٣).

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزه إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت فى الوصل نحو : «من أبوك» فى «من أبوك» و «كم ابلك» فى «كم إبلك» فأما همزه الوصل فتسقط فى الوصل ؛ فلا يصح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها ؛ لأن نقل حركه معدومه لا يتصور ، ولو جاز أن يقال إن حركتها تنقل لكان يجب أن يثبتها فى الوصل فيقول : قال الرّجل ، وذهب ألغلام ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : أخذت عن الرّجل» بسكون النون وقطع الهمزه وبفتح النون على نقل الحركه كما يقال : «من أبوك ، ومن أبوك» فلما لم يقل ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (الم اللهُ) [آل عمران : ١ - ٢] فلا حجّه لهم فيه ؛ لأن حركه الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين - وهما الميم واللام من (اللهُ) - وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك فى قوله (الم اللهُ) لسكونها وسكون الياء [٣١٤] قبلها لكان يجب أن تكون متحركه فى قوله (الم ذلِكَ الْكِتابُ) [البقره : ١ ، ٢] فلما كانت ساكنه دل على أنها حركت هاهنا لسكونها وسكون اللام بعدها ؛ لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركه فتحه على خلاف الأصل فى التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسره فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسره قبلها ياء قبلها كسره ، والياء تعدّ بكسرتين ؛ فيؤدى فى التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقيل جدا فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه أخفّ الحركات.

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءه بعض العرب (مربين الّذى) فإن الفتحه فى التنوين ليس عن إلقاء حركه همزه (الَّذِى) وإنما حركت لالتقاء الساكنين - وهما التنوين ، واللام من (الَّذِى) - وكانت الحركه فتحه على خلاف الأصل فى التقاء الساكنين لأن ما قبل التنوين كسره وقبل الكسره ياء قبلها كسره ؛ فالياء تعد بكسرتين على ما بيّنا ؛ فعدل فى هذه القراءه عن الكسر لئلا يجمع فى التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوا «أين ، وكيف» لئلا يجمعوا بين ياء وكسره مع كثره الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال ما يوجد هاهنا ، فلأن يفتحوا هاهنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءه لأنه لا إمام لها ، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من (الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ) لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح الميم فتحه إعراب ؛ لأنه لما

تكرر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير أعنى ، كما قالت امرأه من العرب (١) :

لا يبعدن قومى الذين هم

سمّ العداه وآفه الجزر [٢٩٥]

النّازلون بكلّ معترك

والطّيّبين معاقد الأزر

وهذا كثير فى كلامهم ، وقد بيّنا ذلك قبل.

وأما قراءه أبى جعفر (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا) [البقره : ٣٤] فضعيفه فى القياس جدا والقرّاء على خلافها ، على أنها لا حجّه لهم فيها. وذلك من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن الخلاف إنما وقع فى نقل حركه همزه الوصل إلى الساكن قبلها ، وهاهنا ليس ما قبلها ساكنا ، وإنما هو [٣١٥] متحرك ؛ لأن التاء من (لِلْمَلائِكَهِ) متحركه ، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف.

والثانى : أن هذا لا تقولون به ؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركه همزه الوصل إلى المتحرك قبلها.

والثالث : أنّا نقول : إنما ضمت هذه التاء إتباعا لضمه الجيم فى (اسْجُدُوا) وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون قد نوى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيها بضمه التاء فى قراءه من قرأ (وَقالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَ) بإتباع ضمه التاء ضمه الراء ؛ لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزه ، ونحو هذا الإتباع قراءه من قرأ أيضا جنات وعيونن ادخلوها بضم التنوين إتباعا لضمه الخاء من (ادْخُلُوها ،) وهذا كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب. والثانى : أنه أتبع الضم الضم ، كما أتبع الكسر الكسر فى قراءه الحسن البصرى الحمدِ لله فكسر الدال إتباعا لكسره اللام ، وكقولهم «منتن» بكسر الميم ، والأصل فيه «منتن» بضم الميم ؛ فكسروها إتباعا لكسره التاء ، ومنهم من يقول «منتن» بضم التاء ، والأصل فيها الكسر ، إتباعا لضمه الميم ، كقراءه ابن أبى عبله الحمد لُله بضم اللام والأصل فيها الكسر إتباعا لضمه الدال.

وعلى كل حال فهذه القراءه ضعيفه فى القياس ، قليله فى الاستعمال.

وأما قولهم «إنها همزه متحركه فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزه القطع» قلنا : قد بيّنا الفرق بين همزه الوصل وهمزه القطع بما يغنى عن الإعاده ؛ فلا يجوز أن تحمل إحداهما على الأخرى.

١- هى الخرنق أخت طرفه بن العبد لأمه كما تقدم ذكره فى شرح هذا الشاهد سابقا.

وأما قولهم «أجمعنا على أن كسره الدال فى قولهم واحد اثنان إنما كان لإلقاء حركه همزه اثنان ، وهمزه اثنان همزه وصل» قلنا : إنما جاز ذلك هاهنا لأن «واحد» فى حكم الوقف كنحوه فى العدد ، و «اثنان» فى حكم المستأنف المبتدأ به ، وإذا كان فى حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزله همزه القطع ، وإن كانت همزه وصل ؛ لأن همزه القطع وهمزه الوصل تستويان فى الابتداء ؛ ولهذا يقولون «واحد إثنان» فيثبتون فيه الهمزه وإن كانت همزه وصل ؛ لأن «واحد» فى حكم الوقف ، و «إثنان» فى حكم المستأنف ، ولذلك يقولون «ثلاثه أربعه» فيحذفون الهمزه من «أربعه» ولا يقلبون الهاء من ثلاثه تاء ؛ لأن الثلاثه عندهم فى حكم الوقف والأربعه فى حكم المستأنف ، وهم إنما يقلبون [٣١٦] الهاء تاء فى حاله الوصل ، وإذا كانت فى تقدير الوقف بقيت هاء ، وإن ألقيت عليها حركه ما بعدها ، كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شىء والله أعلم.

۱۰۹- مسأله : [هل يجوز مد المقصور فى ضروره الشعر؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدّ المقصور فى ضروره الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود فى ضروره الشعر ، إلاـ أن الفراء من الكوفيين اشترط فى مدّ المقصور وقصر الممدود شروطا لم يشترطها غيره ؛ فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمدّ من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود ، نحو فعلى تأنيث فعلان نحو سكرى وعطشى ؛ فهذا لا يجوز أن يمدّ ؛ لأن مذكره سكران وعطشان ، وفعلى تأنيث فعلان لا تجىء إلا مقصوره ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مقصورا وكذلك لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجىء فى بابه مقصور ، نحو تأنيث أفعل نحو بيضاء وسوداء ؛ فهذا لاـ يجوز أن يقصر ؛ لأن مذكره أبيض وأسود ، وفعلاء تأنيث أفعل لاـ يكون إلا ممدودا ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون ممدودا ، فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصورا أو ممدودا من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مدّ «رحى ، وهدى ، وحجّى» لأنها إذا مدت صارت إلى مثل سماء ودعاء ورداء ، ويجوز عنده قصر «سماء ، ودعاء ، ورداء» لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رحى وهدى وحجّى ، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مدّ وقصر فلا يخرج عن بابه من المدّ والقصر ؛ فهذا تفصيل المذاهب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مدّ المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب فى أشعارهم ، قال الشاعر :

[۴۵۴](۲) [۳۱۷]قد علمت أمّ أبى السّعلاء

وعلمت ذاك مع الجراء

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۴ / ۹۱) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۳۶۸).

۲- هذه خمسه أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها - إلا الثانى - ابن منظور (ل ه ا) وأنشد رابعها وخامسها ابن يعيش (ص ۸۰۱) والأشمونى (رقم ۱۱۵۷) وابن عقيل (رقم ۳۵۳) وقد قال الفراء : إن هذا الرجز لأعرابى من أهل الباديه ، ولم يسمه ، وقال أبو عبيد البكرى : هو لأبى المقدام الراجز. والسعلاء - بكسر السين وسكون العين - أصله السعلاه ، قيل : هى الغول ، وقيل : ساحره الجن ، وتجمع على السعالى ، والعرب تشبه المرأه العجوز بالسعلاه ، قال الراجز : لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالى خمسا وقال الأعشى : رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقتال وشيوخ حربى بشطى أريك ونساء كأنهن السعالى والجراء - بفتح الجيم أو كسرها - الفتاء ، تقول : هذه جاريه بينه الجراء ، والجرايه والجرائيه ، والجرى ، أى بينه الصبا والفتاء ، والخواء : الخلاء ، تقول : خوى الربع يخوى ، إذا خلا من أهله ، لكن الأصمعى حكى فى مصدر هذا الفعل أنه ممدود فى الأصل والشيشاء - بشينين معجمتين أولاهما مكسوره وبينهما ياء - هو الشيص ، وهو أردأ التمر ، وينشب : يعلق ، والمسعل :

موضع السعال من الحلق ، واللهاء - بفتح اللام ، وبالمدّ ، وأصله القصر - جمع لهاه ، وهى هنه مطبقه فى أقصى سقف الفم. ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله «السعلاء» وقوله «اللهاء» فإن أصل هاتين الكلمتين القصر فأصل الأولى السعلاه ، وأصل الثانيه اللهاه ، ولكن الراجز قد مدّهما حين اضطر ، وقد زعم المؤلف أن «الخواء» أصله القصر ، ولكن الراجز مدّه أيضا ، ولكن الأصمعى كما حدثناك قد حكى أن أصل «الخواء» ممدود ، والخطب فى ذلك سهل ، فإنه يكفى الاستشهاد بالكلمتين السابقتين.

أن نعم مأكولا على الخواء

يا لك من تمر ومن شيشاء

* ينشب فى المسعل واللهاء*

والسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور فى الأصل ، ومدّه لضروره الشعر ؛ فدلّ على جوازه ، وقال الآخر :

[۴۵۵](۱) إنّما الفقر والغناء من

الله ؛ فهذا يعطى ، وهذا يحدّ

فمدّ الغناء وهو مقصور ، فدلّ على جوازه ، وقال الآخر :

[۴۵۶](۲) سيغنينى الّذى أغناك عنّى

فلا فقر يدوم ولا غناء

۱- يحد - بالبناء للمجهول - أى يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله «والغناء» فإن هذه الكلمه فى الأصل مقصوره ، والغنى - بكسر الغين مقصورا - ضد الفقر ، وفى الحديث «خير الصدقه ما أبقت غنى» وفى روايه «خير الصدقه ما كان عن ظهر غنى» وأصله مصدر «غنى يغنى» بوزن رضى يرضى ، وقد مدّه الشاعر فى هذا البيت حين اضطر لإقامه وزن البيت.

۲- هذا البيت من شواهد الأشمونى (رقم ۱۱۵۶) وأوضح المسالك (رقم ۵۳۷) وشرحه العينى (۴ / ۵۱۳ بهامش الخزانه) وأنشده ابن منظور (غ ن ى) ومحل الاستشهاد منه قوله «ولا غناء» فإن أصل هذه الكلمه «ولا غنى» بكسر الغين مقصورا ، ولكن الشاعر مدّه حين اضطر لإقامه وزن البيت ، وزعم قوم أنه بفتح الغين من قولهم «هذا رجل لا غناء عنده» فيكون ممدودا أصاله ، وزعم آخرون أنه بكسر الغين وأنه مصدر «غانيته أغانيه غناء - مثل راميته أراميه رماء» إذا فاخرته وباهيته فى الغنى بكسر الغين وبالقصر ، قال ابن منظور «وأما قوله : * سيغنينى الذى أغناك ... البيت فإنه يروى بالفتح والكسر ، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت ، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه ، قال أبو إسحاق : إنما وجهه ولا غناء - يعنى بفتح الغين - لأن الغناء غير خارج من معنى الغنى ، وكذلك أنشده من يوثق بعلمه» اه. وقال ابن هشام «واختلفوا فى جواز مد المقصور للضروره ، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله : * فلا فقر يدوم ولا غناء* ومنعه البصريون ، وقدروا الغناء فى البيت مصدرا لغانيت لا مصدرا لغنيت ، وهو تعسف» اه.

وقول الآخر :

[۴۵۷](۱) لم نرحّب بأن شخصت ، ولكن

مرحبا بالرّضاء منك وأهلا

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه.

وأما من جهه القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز فى ضروره الشعر إشباع الحركات التى هى الضمه والكسره والفتحه فينشأ عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمه كقوله :

* كأنّ فى أنيابها القرنفول* [۸]

ص: ۶۱۶

۱- شخص الرجل يشخص - مثل فتح يفتح - شخوصا ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ؛ ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «بالرضاء» فإن أصله الرضا مقصورا ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامه الوزن مدّه ، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضروره أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضروره أن يقصر الممدود ، ولكن الأخفش - على ما فى اللسان - حكى أن مصدر «رضى» هو الرضا بالقصر ، ومنه قول القحيف العقيلى : إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها والاسم الرضاء بالمدّ ، فيجوز - إن صح هذا - أن يكون الرضاء فى بيت الشاهد اسما لا مصدرا ، فيكون ممدودا أصاله ، وبهذا يسقط استدلال الكوفيين بهذا البيت وقد أنشد الكوفيون للاستدلال على ما ذهبوا إليه قول العجاج : والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالى وانتقال الأحوال وهذا البيت من شواهد الأشمونى فى المسأله (رقم ۱۱۵۵) وإنما يتم الاستدلال لهم بهذا البيت إذا قرىء «بلاء السربال» بكسر الباء ، فإنه يقال : بلى الثوب يبلى بلى مثل رضى يرضى رضى - وأما إذا فتحت الباء فإنه ممدود أصاله ، قال ابن منظور «بلى الثوب يبلى بلى وبلاء ، وأبلاه صاحبه .. إذا فتحت الباء مددت ، وإذا كسرت قصرت ، ومثله القرى والقراء ، والصلى والصلاء» اه.

أراد «القرنفل» وإشباع الكسره كقوله :

* لا عهد لى بنيضال* [١۶]

أراد بنضال ، وإشباع الفتحه كقوله :

* أقول إذ خرّت على الكلكال* [١٠]

أراد الكلكل ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى فى غير هذه المسأله (١) ، فإذا كان هذا جائزا فى ضروره الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحه قبل الألف المقصوره فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مدّ المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذى يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصليه وزائده ، والألف لا تكون فى [٣١٨] الممدود إلا زائده ، والذى يدلّ على ذلك أيضا أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ؛ فإنه إنما جاز لأنه ردّ إلى أصل ، بخلاف مدّ المقصور ؛ لأنه ردّ إلى غير أصل ، وليس من ضروره أن يجوز الردّ إلى أصل أنه يجوز الردّ إلى غير أصل ، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

* قد علمت أمّ أبى السّعلاء* [۴۵۴]

الأبيات إلى آخرها - فلا حجه فيها ؛ لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحه لتأولناها (٢) على غير الوجه الذى صاروا إليه.

وأما قول الآخر :

* إنّما الفقر والغناء من الله* [۴۵۵]

وقول الآخر :

* فلا فقر يدوم ولا غناء* [۴۵۶]

فلا حجه لهم فيه أيضا ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح

١- انظر المسأله الثانيه من مسائل هذا الكتاب.

٢- فى ر «لتناولناها» وظاهر أن ذلك تحريف عما أثبتناه.

الغين والمدّ ، والغناء ممدود بمعنى الكفايه ، قال طرفه :

[۴۵۸](۱) ولا تجعلينى كامرىء ليس همّه

كهمّى ، ولا يغنى غنائى ومشهدى

والوجه الثانى : أنا نسلم أن الروايه بكسر الغين ، ولكن تكون مصدرا لغانيته : أى فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما يقول : واليته أواليه ولاء ، وعاديته أعاديه عداء بمعنى واليته ؛ قال امرؤ القيس :

[۴۵۹](۲) فعادى عداء بين ثور ونعجه

دراكا ، ولم ينضخ بماء فيغسل

۱- هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيده طرفه بن العبد البكرى المعلقه (انظر شرح التبريزى ص ۹۶) وقبله قوله : إذا مت فانعينى بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنه معبد وانعينى : أى اذكرى من أفعالى ما أنا خليق به وأهل له ، وليس همه كهمى : يريد ليس عزمه مثل عزمى ولا طلبه للمعالى مثل طلبى ، ولا يغنى غنائى : أى لا ينفع فى المواطن التى أنفع فيها ولا يسدّ كما أسدّ ، يريد أنه لا يكون مثله فى المواطن التى تظهر فيها قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «غنائى» فإنه بفتح الغين ، وهو ممدود أصاله ، ومعناه النفع والكفايه ، والمؤلف يريد بإنشاد هذا البيت أن يقول : إنه يجوز أن يكون «الغناء» فى الشاهد رقم ۴۵۵ و «غناء» فى الشاهد رقم ۴۵۶ مثل «غنائى» فى بيت طرفه هذا بفتح الغين وبمعنى الكفايه والنفع ، وعلى هذا يكون ممدودا أصاله ، ولا يكون فيه شاهد للكوفيين لأن الشاعر أتى به على أصله ، وقد ذكرنا لك هناك أن هذا الكلام لا يصح أن يؤخذ به وذكرنا لك كلام ابن هشام فى الرد على هذا الكلام ، وقال فى آخره : إن تمحلات البصريين فى الرد على الكوفيين تعسف.

۲- هذا هو البيت السادس والستون من معلقه امرىء القيس بن حجر الكندى (انظر شرح التبريزى على المعلقات ص ۴۶ ط السلفيه) وقد أنشده ابن منظور (ع د ى) وعزاه إليه ، وعادى : معناه والى بين اثنين فى طلق واحد ولم يعرق ، تقول : عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طعنهما طعنتين متواليتين ، والعداء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممدودا ، ومعناه الموالاه والمتابعه بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخر فى طلق واحد ، ودراكا : أى مداركه ، وهو مصدر فى موضع الحال ، يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعه وأنه يدرك الوحش ويمكن راكبه من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى إنه لا يعرق مع شده جريه. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «عداء» فإنه بكسر العين المهمله مصدر عادى ، وهو ممدود قياسى ، وغرض المؤلف من إنشاد هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون «الغناء» فى البيتين (رقم ۴۵۵ و ۴۵۶) اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرضى ، بل على أنهما مصدر «غانى» أى فاخر فى الغنى ، ولست فى حاجه إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام «وهو تعسف» وقد وافق الكوفيين فى هذه المسأله ابن ولاد وابن خروف ، وقد قرأ طلحه بن مصرف فى قوله تعالى : (يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصارِ) بمدّ السّنا وأصله مقصور ، فإذا صحت روايه

هذه القراءه دل على جواز مد المقصور فى سعه الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضروره.

فكذلك هاهنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... ولكن

مرحبا بالرّضاء منك وأهلا [۴۵۷]

لأن «الرضاء» مصدر راضيته مراضاه ورضاء ، فلا يكون فيه حجه.

وأما قولهم [۳۱۹] «إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف - إلى آخر ما ذكروه» فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدّى إلى تغيير واحد ، وهو زياده هذه الحروف فقط ، وأما هاهنا فإنه يؤدّى إلى تغييرين : زياده الألف الأولى ، وقلب الثانيه همزه ؛ وليس من ضروره أن يجوز ما يؤدى إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدى إلى تغييرين أو أكثر من ذلك.

وأما ما ذهب إليه الفراء - من اشتراطه فى قصر الممدود أن يجىء فى بابه مقصور - فباطل ، لأنه قد جاء القصر فيما لم يجىء فى بابه مقصور ، قال الشاعر :

[۴۶۰](۱) والقارح العدّا وكلّ طمرّه

ما إن تنال يد الطّويل قذالها

فقصر «العدّاء» وهو فعّال من العدو ، وفعّال لتكثير الفعل ، نحو

۱- هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيده للأعشى ميمون مطلعها قوله (وانظر ديوانه ص ۲۲ - ۲۷) : رحلت سميه غدوه أجمالها غضبى عليك ، فما تقول بدا لها؟ وقبل البيت المستشهد به قوله : الواهب المائه الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أطفالها وأنشد ابن منظور بيت الشاهد (ع د ا) وعزاه إليه ، غير أنه روى عجزه «لا تستطيع يد الطويل قذالها» وروايه الديوان كروايه المؤلف ، والعوذ - بضم العين - جمع عائذ ، وهى الحديثه النتاج ، والقارح : أراد به الفرس الذى اكتمل سنه ، والطمره - بكسر الطاء والميم جميعا مع تشديد الراء - الوثابه ، ويقال : هى المشرفه ، أى العاليه ، وهذا هو الذى يتناسب مع عجز البيت ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «العدا» فإن أصله «العداء» صيغه مبالغه فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسى ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامه وزن البيت ، قال ابن منظور «أراد العداء ، فقصره للضروره ، وأراد لا تستطيع يد الطويل نيل قذالها ، فحذف للعلم بذلك» اه. وأراد المؤلف من الاستشهاد بهذا البيت الردّ على الفرّاء الذى اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد ورد فى بابه مقصور ، ووجه الرد من هذا البيت أن الشاعر قد قصر «العداء» وهو صيغه مبالغه كما قلنا فعلها عدا يعدو ، ولم يأت فى صيغ المبالغه مقصور حتى يحمل هذا عليه.

«ضرّاب وقتّال» (۱) ولا يجىء فى بابه مقصور ، وقال الآخر :

[۴۶۱](۲) ولكنّما أهدى لقيس هديّه

بفىّ من اهداها لك الدّهر إثلب

فقصر «إهداها» وهو مصدر أهدى يهدى إهداء ، ولا يجىء فى بابه مقصور ، ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراما وأخرج إخراجا ، وما أشبه ذلك ، وقال الآخر :

فلو أنّ الأطبّا كان حولى

وكان مع الأطبّاء الأساه [۲۴۵]

فقصر «الأطبّاء» وهو جمع طبيب ، ولا يجىء فى بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مدّه ؛ لأن الأصل فى طبيب أن يجمع على طبباء على مثال فعلاء ، كشريف وشرفاء وظريف وظرفاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء فصار أطبباء ، فاستثقلوا أيضا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسره الباء الأولى إلى الطاء ، فرارا من الاستثقال ، وأدغموا الباء ، فى الباء ، فصار أطبّاء ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال فى جمع فعيل من المضاعف ، كقولهم : حبيب وأحبّاء ، وخليل وأخلّاء ، وجليل وأجلّاء ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز فى القياس أن يقع شىء من هذا الجمع إلا ممدودا ، فلما قال «الأطبّا» فقصر ما يوجب القياس مدّه دلّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم.

۱- فى ر «وقفال».

۲- أنشد ابن منظور هذا البيت (ث ل ب) ولم يعزه ، وقوله «بفى» أى بفمى ، وهو متعلق بقوله أهدى ، يريد أنه يهديه كلاما ، و «له الدهر إثلب» جمله مستأنفه ، يريد : له الدهر إثلب من إهدائى إياها ، والإثلب : التراب والحجاره ، وقال شمر : الأثلب بلغه أهل الحجاز الحجر ، وبلغه تميم التراب ، وهمزه الإثلب مكسوره أو مفتوحه ، والفتح أكثر. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «اهداها» فإن أصل هذه الكلمه «إهدائها» لأنه مصدر أهدى إليه هديه يهديها إهداء - مثل أكرمه يكرمه إكراما - فهو ممدود قياسى ، ولم يجىء فى باب مصدر «أفعل يفعل» مقصور حتى يحمل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطى إعطاء. وأبقى يبقى إبقاء ، وأرضى يرضى إرضاء ، وهلم جرا ؛ وهذا ردّ على الفرّاء الذى اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء فى بابه مقصور ، ووجه الردّ ما ذكرنا مثله فى شرح الشاهد السابق.

۱۱۰- مسأله : [هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنيه إذا كثرت حروفهما؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنيه ؛ فقالوا فى تثنيه «خوزلى ، وقهقرى» : خوزلان ، وقهقران ، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا فى «قاصعاء ، وحاثياء» : قاصعان ، وحاثيان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شىء من ذلك فى مقصور ولا ممدود.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما ، والتثنيه توجب زياده ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثره وطولا ؛ فاجتمع فيهما ثقلان : ثقل أصلىّ ، وثقل طارىء ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثره حروفهما كما يحذفون لكثره الاستعمال.

والذى يدلّ على أن طول الكلمه وكثره حروفها له أثر فى الحذف قولهم «اشهابّ اشهبابا ، واحمارّ احمرارا» ، وأصله اشهيبابا واحميرارا ، فحذفوا الياء لطول الكلمه وكثره حروفها ، وكذلك زعمتم أن «كينونه» أصلها كينونه بالتشديد ، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمه طلبا للتخفيف ؛ فدلّ على أن طول الكلمه وكثره حروفها له أثر فى الحذف ؛ فكذلك هاهنا ، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شىء لقلّه حروفه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا يحذف منهما شىء ؛ لأن التثنيه إنما وردت على لفظ الواحد ؛ فينبغى أن لا يحذف منه شىء ، قلّت حروفه أو كثرت.

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ۵۹۸ و ۶۰۰) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۴ / ۹۴ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (۲ / ۳۷۱).

والـذى يـدلّ على ذلـك أن العرب لـم تحـذف فيمـا كـثرت حروفـه ، كمـا حـذف فيمـا قلّت حروفه ، فقـالوا فى تثنيه جمـادى : «جماديين» من غير حذف ، قال الشاعر :

[۴۶۲][(۱)] * شهرى ربيع وجماديينه*

وقال الآخر :

[۴۶۳][(۲)] [۳۲۱] * جماديين حسوما*

۱- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد رضى الدين فى باب المثنى من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۳۳۸) وذكر أنه لامرأه من فقعس ، وأنشد قبله : يا رب خال لك من عرينه حج على قليص جوينه * فسوته لا تنقضـى شهرينه* والقليص : تصـغير القلوص ، وهى النـاقه الشـابه ، وجوينه : تصـغير جون ، والجون من الإبـل ومن الخيـل أيضـا : الأدهم الشـديد السواد ، وقوله «فسوته - الـخ» الفسوه بفتـح الفـاء وسـكون السـين - ريـح يخرج من البطن من غير صوت ، والكلام على حـذف مضاف ، وكأنه قال : نتن فسوته - الخ ، وشـهرينه : منصوب على الظرفيه والعامل فيه تنقضـى ، وعلامه نصبه الياء نيابه عن الفتحه لأنه مثنى ، والهاء فى آخره للسـكت ، وقوله «شـهرى ربيع» بدل من الشـهرين ، وجماديينه معطوف على شـهرى ربيع ، والهاء فى آخره للسـكت أيضـا. ومحـل الاستشـهاد هنـا قوله «جماديينه» فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسه ، وقـد قلبها الراجز ياء ، ولم يحـذفها ، فيكـون ردا على الكـوفيين الـذين ذهبوا إلى أن الاسم المقصور إذا كـثرت حروفه سـقطت ألفه فى التثنيه ، ونحب أن ننبهك إلى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن سـقوط الألف فى تثنيه الاسم الذى كثرت حروفه أمر واجب لا يجوز غيره ، بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن تسـقط ألفه ويجوز أن تـذكر وتقلب يـاء ، فلا يردّ عليهم بأن العرب قـد أبقت الألف وقلبتها ياء فى «جماديينه» وفى ألف كلمه أخرى ، وقـد قـالت العرب فى تثنيه الخوزلى «الخوزلاـن» بحـذف الألـف ، ولو أبقوها لقالوا : الخوزليان ، وقالوا أيضـا : خنفسـان ، وقرفصان ، وعاشوران ، فى تثنيه خنفساء ، وقرفصاء ، وعاشوراء ، فحـذفوا فى التثنيه الهمزه والألف التى قبلها ، ولو أبقوا ذلـك لقـالوا : خنفسـاوان ، وقرفصـاوان ، وعاشوراوان. وقـد استشـهد الرضـى بالبيت على أن من العرب من يفتـح نون المثنى بعد الياء ، وبعد الألف كما فى قول الراجز : أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

۲- الاستشـهاد من هـذا الشاهـد فى قوله «وجمـاديين» فـإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسه ، ولم يحـذفها الشاعر ، بل قلبها ياء على قاعـده أن الألفـات إذا كـانت رابعه فـأكثر قلبت يـاء مطلقـا ، وهـذا - فيما زعم المؤلف - يرد على مـذهب الكوفيين الـذين يقولون : إن المقصور إذا كـانت حروفه كثيره جاز حـذف هـذه الألف عنـد التثنيه ، وإن الممـدود إذا كانت همزته بعـد حروف كثيره جاز حـذف هـذه الهمزه والألف التى قبلها ، وقـد بيّنا لك فى شـرح الشاهد السابق أن هذا الشاهد والكثير من أمثاله لا يردّ مذهب الكوفيين من قبل أنهم لا يقولون بوجوب حذف ألف المقصور ولا بوجوب حذف همزه الممدود ، وإنما يقولون : يجوز للمتكلم إذا اسـتطال حروف الكلمه أن يحذف الألف أو الهمزه ويجوز له أن يأتى بالكلمه على الأصل ويقلب الألف ياء ويقلب الهمزه واوا أو يبقيهـا على تفصـيل فى الممـدود معروف لك ، وإذا كانوا لا يقولون بوجوب الحـذف فمجىء الشواهـد العديـده بالإثبات والقلب لا يرد مذهبهم ؛ لأن هذه الشواهد جاءت على الوجه الآخر الذى يجوزونه أيضا.

وقال الآخر :

[۴۶۴][(۱)] * جماديين حرام*

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما قلنا إنه يحذف لكثره حروفهما وطول ألفاظهما» قلنا : كثره الحروف لا تكون علّه موجبه للحذف ، وإنما يوجد ذلك فى ألفاظ يسيره نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس ، فيجب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثره قياسا مطردا ؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثره بطل أن الحذف هاهنا للكثره ؛ لورود النقل بخلافه.

وأما استشهادهم باشهباب وكينونه والأصل فيهما اشهيباب وكينونه بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن الثقل فيهما لازم فى أصل الكلمه غير عارض ،

۱- والاستشهاد بهذا الشاهد فى قوله «جماديين» أيضا ، والكلام فيه كالكلام فيما قبله ، وقول المؤلف بعد إنشاد هذه الشواهد «والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له» غير مسلم له ، فإنهم لم يقولوا ما قالوه من غير دليل ، فقد حكوا أن العرب تثنى الخوزلى والقهقرى على الخوزلين والقهقرين ، بحذف الألف ، وتثنى القاصعاء والحاثياء على القاصعين والحاثيين ، بحذف الهمزه والألف التى قبلها ؛ وقد نقلنا لك زياده على هذه الكلمات فى شرح الشاهد ۴۶۲ أنهم يثنون الخنفساء والقرفصاء وعاشوراء بحذف الألف والهمزه التى قبلها ، فكيف يقال : إنهم عدلوا عن الأصل والنقل والقياس من غير دليل؟ وإذا كان القياس يثبت بعدد الكلمات فإن كلام الكوفيين أحرى بالثبوت ، لأن الكلمات التى ذكروا أن العرب حذفت منها ألف المقصور وهمزه الممدود مما عددناه هنا سبع كلمات ، بينما لم يأت هو لمذهب البصريين إلا بكلمه واحده ، وهى جمادى على تعدد ما أتى به من الشواهد لهذه الكلمه ، ومع هذا كله نرى لك أن تأخذ بمذهب البصريين ، لا لضعف الحجّه التى أتى بها الكوفيون ولكن لأن الأصل أن علامه التثنيه تزاد على حروف الكلمه كلها ، وأن الحذف من الكلمه قد يوقع فى اللبس بين الكلمه المراد تثنيتها وكلمه أخرى تشبهها فى الحروف التى أبقيت بعد الحذف ، فإن أمن اللبس كان لكلامهم وجه.

بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه غير لازم فى أصل الكلمه ، بل هو عارض ، لأن التثنيه عارضه وليست لازمه ، ثم أيضا استشهادهم بكينونه وأن أصلها كينونه بالتشديد لا يستقيم ؛ لأنه شيء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم فى كينونه كونونه ، فأبدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون على صحه مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته؟ فدلّ ذلك على صحه ما قلناه ، والله أعلم.

ص: ۶۲۴

۱۱۱- مسأله : [القول فی المؤنث بغیر علامه تأنیث مما علی زنه اسم الفاعل]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن علامه التأنیث إنما حذفت من نحو «طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل» لاختصاص المؤنث به.

وذهب البصریون إلی أنه إنما حذفت منه علامه التأنیث لأنهم قصدوا به النّسب ولم یجروه علی الفعل ، وذهب بعضهم إلی أنهم إنما حذفوا علامه التأنیث منه لأنهم حملوه علی المعنی کأنهم قالوا «شیء حائض».

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن علامه التأنیث إنما دخلت فی الأصل للفصل بین المذکر والمؤنث ، [۳۲۲] ولا اشتراک بین المؤنث والمذکر فی هذه الأوصاف من الطّلاق والطّمث والحیض والحمل ، وإذا لم یقع الاشتراک لم یفتقر إلی إدخال علامه التأنیث ؛ لأن الفصل بین شیئین لا اشتراک بینهما بحال محال.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما حذفت علامه التأنیث من هذا النحو لأن قولهم «طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل» فی معنی ذات طلاق وطمث وحیض وحمل ، علی معنی النسب ، أی : قد عرفت بذلک ، کما یقال : رجل رامح ونابل ، أی ذو رمح ونبل ، ولیس محمولا علی الفعل ؛ واسم الفاعل إنما یؤنث علی سبیل المتابعه للفعل ، نحو ضربت المرأه تضرب فهی ضاربه ، فإذا وضع علی النسب لم یکن جاریا علی الفعل ولا متبعا له ، فلم تلحقه علامه التأنیث ، وصار بمنزله قولهم «امرأه معطار ، ومذکار ، ومئناث ، ومئشیر ، ومعطیر ، وصبور ، وشکور ، وخود ، وضناک ، وصناع ، وحصان ، ورزان» قال حسان :

[۴۶۵](۲) حصان رزان ما تزنّ بریبه

وتصبح غرثی من لحوم الغوافل

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۶۹۵ و ۷۷۳) وشرح رضی الدین علی کافیه ابن الحاجب (۲ / ۱۵۴).

۲- هذا البیت لحسان بن ثابت الأنصاری رضی الله تعالی عنه ، یقوله فی أم المؤمنین وصفیّه رسول الله عائشه بنت الصدیق أبی بکر ، رضی الله تعالی عنها وعن أبیها وقد أنشد هذا البیت ابن منظور (غ ر ث - ح ص ن - ر ز ن - ز ن ن) والحصان - بفتح الحاء - العفیفه ، والرزان - بفتح الراء - أی ذات ثبات ووقار وعفاف ، وهی مع ذلک رزینه فی مجلسها ، وما تزن - بالبناء للمجهول - أی ما تتهم ، والریبه : التهمه وموضع الشک ، وغرثی : وصف المؤنث من الغرث - بالتحریک - وهو الجوع ، أو أیسره ، أو أشده ، والغوافل : جمع غافله ، یعنی أنها لا تغتاب أحدا. ومحل الاستشهاد مجیء هذه الصفات - وهی حصان ، ورزان - من غیر تاء التأنیث ، مع أنها جاریه علی مؤنث ، وذلک بسبب کونها غیر جاریه علی فعل.

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جاريه على الفعل لم تلحقها علامه التأنيث ، فكذلك هاهنا.

والذى يدل على صحه ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامه التأنيث ؛ فقيل : طلقت فهى طالقه ، وطمثت فهى طامثه ، وحاضت فهى حائضه ، وحملت فهى حامله ، وقال الشاعر ، وهو الأعشى :

[۴۶۶](۱) أيا جارتا بينى فإنّك طالقه

كذاك أمور النّاس غاد وطارقه

وقال :

[۴۶۷](۲) تمخّضت المنون له بيوم

أنى ، ولكلّ حامله تمام

۱- هذا البيت مطلع القصيده الحاديه والأربعين من ديوان الأعشى ميمون بن قيس (د ۱۸۳ ط فينا) وقد أنشده ابن منظور (ط ل ق) وعزاه إليه ، وأراد بالجاره زوجه ، وبينى : أى فارقينى وابتعدى عنى ، وأصل معنى البين القطع ، ومنه أخذ البين للفراق والبعد ، لأنه قطع ما كان موصولا بين الأليفين ، وقد علّل طلبه منها أن تفارقه وتبتعد منه بقوله «فإنك طالقه» وقوله «كذاك أمور الناس غاد وطارقه» أى أن بعض ما يعرض للناس يعرض لهم فى وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم فى وقت الطروق وهو الليل ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «طالقه» حيث أتى بهذا الوصف مؤنثا بتاء التأنيث مع أنه لا يوصف به إلا النساء ، والسر فى أنه أتى بهذا الوصف بتاء التأنيث هنا أنه حمله على معنى الفعل - وهو الحدوث - ألا ترى أن الشاعر يريد أن يقول لامرأته : ابتعدى عنى فإنه قد جرى عليك الطلاق وحدث أو يحدث بعد أن لم يكن؟ قال ابن منظور «وكلهم يقول : امرأه طالق - بغير هاء - وأما قول الأعشى : * أيا جارتا بينى فإنك طالقه* فإن الليث قال : أراد طالقه غدا ، وقال غيره : هى طالقه على الفعل ، لأنه يقال لها : قد طلقت - بفتح الطاء ، واللام بعدها - فبنى النعت على الفعل» اه كلامه.

۲- أنشد ابن منظور هذا البيت (ح م ل - أن ا) ونسبه فى المره الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق (هكذا) ورواه رابع أربعه أبيات (م خ ض) ونسبها لعمرو بن حسان أحد بنى الحارث بن همام بن مره ، وأصل معنى تمخض تحرك ، وقالوا : تمخض اللبن ، أى تحرك فى الممخضه ، وقالوا : تمخض الولد ، أى تحرك فى بطن الحامل ، وقالوا : تمخّض الدهر بالفتنه ، والدنيا تتمخّض بفتنه منكره وتمخّضت المنون وغيرها ، كل هذا على المجاز ، والمنون : المنيه وهى الموت ، وأنى : أى أدرك وبلغ مداه ، وقوله «ولكل حامله تمام» تذييل ، يريد أن لكل حمل مده ينتهى فيها وتتم مدته. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «حامله» حيث جاء بهذا الوصف متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاص بالإناث لا يوصف به غيرهن ، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقه ، قال ابن منظور «وامرأه حامل وحامله ، على النسب وعلى الفعل (يريد أنه يقال حامل على النسب ، ويقال حامله على الفعل ، فهو على طريق اللف والنشر) الأزهرى : امرأه

حامل وحامله ؛ إذا كانت حبلى ، وفى التهذيب : إذا كان فى بطنها ولد ، وأنشد لعمرو بن حسّان : * تمخّضت المنون ... البيت* فمن قال حامل - بغير هاء - قال : هذا نعت لا يكون إلا للمؤنث ، ومن قال حامله بناه على حملت فهى حامله ، فإذا حملت المرأه شيئا على ظهرها أو على رأسها فهى حامله لا غير ، لأن الهاء إنما تلحق للفرق ، فأما ما لا يكون للمذكر فقد استغنى فيه عن علامه التأنيث ، فإذا أتى بها فإنما هو على الأصل ، قال : هذا قول أهل الكوفه ، وأما أهل البصره فإنهم يقولون : هذا غير مستمر ؛ لأن العرب قالوا : هذا رجل أيم ، وامرأه أيم ، ورجل عانس ، وامرأه عانس ، على الاشتراك ، وقالوا : امرأه مصبيه ، وكلبه مجريه ، مع غير الاشتراك ، قالوا : والصواب أن يقال : قولهم حامل وطالق وحائض وأشباه ذلك من الصفات التى لا علامه فيها للتأنيث ، فإنما هى أوصاف مذكره وصف بها الإناث ، كما أن الربعه والراويه والخجأه أوصاف مؤنثه وصف بها الذكران» اه كلامه ، وهو كلام غير محدود ولا معلل ، وخلاصته أن الأصل أن يكون وصف المؤنث بعلامه تأنيث ، ووصف المذكر بغير علامه ، ولكنهم قد يعكسون فيجعلون وصف المذكر مقترنا بعلامه التأنيث ووصف المؤنث خاليا من علامه التأنيث ، والكلام الدقيق هو ما قاله أبو البقاء بن يعيش فى شرح المفصّل (ص ٦٩٥) وذلك قوله «اعلم أنهم قالوا : امرأه طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسه من الحيض ، وعاصف فى وصف الريح من قوله تعالى : (جاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ) فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث ، وذلك لأنه لم يجر على الفعل ، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا على الفعل ؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث - حقيقيا - كان أو غير حقيقى - نحو هند ذهبت ، وموعظه جاءت ، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك فى الفعل ، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزله المنسوب ، فحائض بمعنى حائضى - أى ذات حيض - على حد قولهم : رجل دارع ، أى دارعى - بمعنى صاحب درع - ألا ترى أنك لا تقول درع فتجريه على فعل - كفرح - إنما قولك دارع أى ذو درع ، وطالق أى أن الطلاق ثابت فيها ، ومثله قولهم : مرضع ، أى ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى : (السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) أى ذات انفطار ، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت ، إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا : حائضه غدا ، وتطلق غدا ، ومنه قوله تعالى : (يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) وقوله تعالى : (وَلِسُلَيْمانَ الرِّيحَ عاصِفَةً) وقول الشاعر : رأيت جنون العام والعام قبله كحائضه يزنى بها غير طاهر وذلك كله يجرى على الفعل على تقدير حاضت وطلقت ، هذا مذهب الخليل ، وسيبويه يتأوّل على أنه صفه شىء أو إنسان ، والشىء مذكر ، فكأنهم قالوا : شىء حائض ، لأن الشىء عام يقع على المذكر والمؤنث» اه. وخلاصه هذا الكلام أن ما كان وصفا للمؤنث وليس فيه علامه تأنيث كحائض وطالق وطامث لشيوخ البصره فيه تأويلان : الأول تأويل الخليل ، وحاصله أن هذا الوصف لا يراد به الحدوث ، وإنما يراد به أنه قائم بصاحبه وأن صاحبه منسوب إليه ، فمعنى «امرأه حائض» أنها منسوبه إلى الحيض وإن كانت خاليه من دم الحيض حين إطلاق الوصف عليها فعلا ، ومعنى «امرأه مرضع» أنها منسوبه إلى الرضاع نعنى أن لها ولدا فى زمن الرضاع ، ويقال لها مرضع ولو لم تكن ترضع وقت إطلاق الوصف عليها فعلا ، فإذا أردت بحائض أن الدم الذى يسمى الحيض يقطر منها أو أردت بمرضع أن ثديها فى فم ولدها لم يكن لك بد من أن تلحقها التاء فتقول حائضه ومرضعه ، وهذا هو الذى يسمونه جاريا على الفعل ، والتأويل الثانى تأويل سيبويه ، وخلاصته أنه تأول الموصوف بهذه الصفات الخاليه من علامه التأنيث بمذكر ، فجعل المرأه بمعنى شىء أو بمعنى إنسان ليصح وصفه بالمذكر ، وقد علمت أن مذهب الكوفيين أنه لا يلزم اقتران علامه التأنيث بالوصف الجارى على المؤنث متى كان هذا الوصف مما لا يوصف به المذكر ، وفى هذا القدر كفايه ومقنع.

ومنهم من تمسّك بأن قال : إنما حذفوا علامه التأنيث من «طالق» ونحوه

ص: ۶۲۷

لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شيء طالق ، أو إنسان طالق ، كما قالوا : رجل ربعه ، فأنثوا والموصوف مذكر على معنى نفس ربعه ، وكما جاء فى الحديث «مذ دجت الإسلام» لأن الإسلام بمعنى الملّه ، وكما حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابيا يمانيا يقول : فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول «جاءته كتابى»؟ فقال : أليس بصحيفه؟ والحمل [۳۲۳] على المعنى كثير فى كلامهم ، قال الشاعر :

قامت تبكّيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر؟ [۳۲۷]

تركتنى فى الدّار ذا غربه

قد ذلّ من ليس له ناصر

فقال «ذا غربه» ولم يقل «ذات غربه» ؛ لأن المرأه فى المعنى إنسان.

وقال الآخر :

[۴۶۸](۱)إنّ السّماحه والمروءه ضمّنا

قبرا بمرو على الطّريق الواضح

۱- هذا البيت من قصيده لزياد الأعجم يرثى فيها المغيره بن المهلب بن أبى صفره وقد أنشد هذه القصيده ابن عبد ربّه فى العقد (۳ / ۲۸۸ اللجنه) وأنشدها أكمل منه أبو على القالى فى ذيل الأمالى (ص ۸ الدار) وقد أنشد بيت الشاهد ابن هشام فى شرح الشذور (رقم ۷۷) والسيد المرتضى فى أماليه (۱ / ۷۲) والعباسى فى معهد التنصيص (۲۶۱ بولاق) والبيت كنايه عن ثبوت صفتى السماحه والمروءه للمرثى ، ونظيره فى هذا قول زياد أيضا : إن السماحه والمروءه والندى فى قبه ضربت على ابن الحشرج ومحل الاستشهاد من البيت قوله «ضمّنا» فإن هذا فعل ماض مبنى للمجهول مسند إلى ضمير غائب هو ألف الاثنين يعود إلى مؤنثتين وهما المروءه والنجده ، وكان من حق العربيه عليه أن يؤنث هذا الفعل ، فيلحق به التاء ، فيقول «ضمّنتا» لأن الفعل المسند إلى ضمير المؤنث يجب إلحاق علامه التأنيث به - سواء أكان هذا المؤنث حقيقى التأنيث أم كان مجازى التأنيث - إلا أن الشاعر ترك التاء بسبب كونه أراد المعنى ، وبيان ذلك أن السماحه قد يطلق عليها الكرم أو الجود أو السخاء ، وأن المروءه قد يطلق عليها كرم الطباع أو الشرف أو السمو ، وكل ذلك مذكر ، فذكر الفعل لأنه أراد بالضمير وصفين من هذه الأوصاف المذكوره ، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى : (هذا رَحْمَهٌ مِنْ رَبِّى) وقوله سبحانه (وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ، وَلِذلِكَ خَلَقَهُمْ) إذا جعلت اسم الإشاره فى (ولذلك) عائدا إلى الرحمه المستفاد من قوله سبحانه (إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ) وهو رأى لبعض العلماء فى الآيه ألا ترى أنه قد جيء باسم الإشاره الموضوع للمفرد المذكر مشارا به إلى الرحمه ، وذلك لأن معنى

الرحمه هو الفضـل والإنعـام ، فكـأنه قيل : ولـذلك الفضل أو لـذلك الإنعام خلقهم ، وكأنه قيل فى الآيه الأخرى هـذا فضل من ربى ، ونظير ذلك من الشـعر مما لم يـذكره المؤلف قول الخنساء : فـذلك - يا هنـد - الرزيه ، فاعلمى ونيران حرب حين شـب وقودها فقد أشارت باسم الإشاره الموضوع للمفرد المذكر فى قولها «فذلك» إلى الرزيه وهى مؤنثه لأنها أرادت من الرزيه الرزء أو الخطب أو نحو ذلـك ، ونظيره قول امرىء القيس بن حجر الكنـدى : برهرهه رؤده رخصه كخرعوبه البانه المنفطر البرهرهه : الرقيقه الجلـد ، والرؤده : النـاعمه الرخصه ، والخرعوبه : القضـيب الغضّ والمنفطر : المنشق ، فـأنت تراه قـد قـال «كخرعوبه البانه المنفطر» مع أن الخرعوبه مؤنث اللفـظ ، وكـان من حقه أن يقول المنفطره ، إلاـ أنه لما كان الخرعوبه والغضّ بمعنى واحـد أعاد الصفه على الخرعوبه كما يعيدها على الغضّ.

فقال «ضمّنا» ولم يقل «ضمّنتا» لأنه ذهب بالسماحه إلى السخاء وبالمروءه إلى الكرم ، وقال الآخر :

[۴۶۹](۱)فإن تعهدينى ولى لمّه

فإنّ الحوادث أودى بها

۱- هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من قصيده يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد المدان الحارثى (الديوان ۱۲۰ - ۱۲۲ فينا) وقد أنشده ابن منظور (ح د ث) والبيت من شواهد سيبويه (۱ / ۲۳۹) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۲۱۲) والأشمونى (رقم ۳۶۸) وشرحه العينى (۲ / ۴۶۶ بهامش الخزانه) وروايه سيبويه «فإما ترى لمّتى بدلت» وروايه المتأخرين من النحاه «فإما ترينى ولى لمّه» وكذلك هى فى اللسان ، وروايه المؤلف توافق روايه الديوان. واللمه بكسر اللام - الشعر يلم بالمنكب ، أى يحيط به ، وبدلت فى روايه سيبويه معناه غيرت من السواد إلى البياض ، وأودى بها : ذهب بما كان لها من بهجه وحسن ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «أودى بها» فإن الفعل الذى هو أودى مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الحوادث ، والحوادث جمع حادثه ، فهو جمع تكسير مفرده مؤنث ، وقد زعم المؤلف تبعا لسيبويه وشراح كلامه أنه كان على الشاعر أن يقول : فإن الحوادث أودت بها ؛ فيؤنث الفعل لكونه مسندا إلى ضمير يعود إلى مؤنث ، ولكنه ترك تاء التأنيث لأن الحوادث يطلق عليها الحدثان ، والحدثان مذكر ، ويسند إليه الفعل بغير تاء كما فى قول شاعر الحماسه : رمى الحدثان نسوه آل حرب بمقدار سمدن له سمودا فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا قال ابن منظور «فأما قول الأعشى : * فأما ترينى ولى لمّه - البيت* فإنه حذف التاء للضروره ، وذلك لمكان الحاجه إلى الردف ، وأما أبو على الفارسى فذهب إلى أنه وضع الحوادث موضع الحدثان كما وضع الآخر الحدثان موضع الحوادث فى قوله : * ألا هلك الشهاب المستنير* البيتين الآتيين برقم ۴۷۰» اه. ولكن خيرا من هذا التخريج أن يقال : إن الحوادث جمع تكسير ، وإن جمع التكسير لكونه لم يسلم فيه بناء المفرد يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكرا أو مؤنثا - سواء أكان مفرده مذكرا أم كان مفرده مؤنثا - وقد تنبّه لهذا بعض التنبه الأعلم حيث يقول «الشاهد فيه حذف التاء من أودت ضروره ، ودعا إلى حذفها أن القافيه مردفه بالألف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقى ، وهى فى معنى الحدثان» اه. وقد قلنا «إنه تنبّه بعض التنبّه» لأنه تنبّه إلى أن تأنيث الحوادث غير حقيقى ، ولم يكن تنبّه كاملا لأنه جعل ترك التاء فى مثل هذا ضروره ، ولأنه عاد فقال «وهى فى معنى الحدثان» والصواب أن التعليل لترك التاء ههنا هو أن مرجع الضمير جمع تكسير ، وجمع التكسير يصح أن ينظر إليه على أنه جمع فيكون مذكرا ولو كان مفرده مؤنثا ، وأن ينظر إليه على أنه جماعه فيكون مؤنثا ولو كان مفرده مذكرا ، والوجهان جائزان فى سعه الكلام عند علماء المصرين الكوفه والبصره فما بالهم قد تركوا هذه القاعده هنا ، ورجعوا إلى أصل الكلام الأصيل ، وانظر لذلك بحثا وافيا كتبناه فى شرحنا على شذور الذهب (ص ۱۷۱ - ۱۷۴). ومما ورد فيه إسناد الفعل إلى جمع التكسير الذى واحده مؤنث من غير أن يلحق بالفعل تاء التأنيث قول الشاعر ، وأنشده القالى (الأمالى ۲ / ۲۸۱ ط الدار) : فما لك إذ ترمين يا مالك حشاشه قلبى ، شل منك الأصابع ألا تراه قد قال «شل الأصابع» والأصابع جمع إصبع ، والإصبع مؤنثه ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم «هل أنت إلا إصبع دميت» وقد جاء الفعل المسند إلى الأصابع مؤنثا فى بيت الفرزدق المشهور : إذا قيل : أى الناس شر قبيله أشارت كليب بالأكف الأصابع أى أشارت الأصابع إلى كليب مصاحبه الأكف. وقد أثرنا لك فى

شرح الشاهد ٤٧٠ كلمه لابن يعيش صريحه فى ذلك. وفى هذا القدر كفايه وغناء إن شاء الله تعالى.

.....

ص: ۶۳۰

فقال «أودى» ولم يقل «أودت» ؛ لأن الحوادث فى معنى الحدثان ، وقال الآخر :

[۴۷۰][(۱)] ألا هلك الشّهاب المستنير

ومدرهنا الكمىّ إذا نغير

۱- أنشد ابن منظور هذين البيتين (ح د ث) من غير عزو ، والمدره - بكسر الميم وسكون الدال وفتح الراء - السيد الشريف والمقدم فى اللسان واليد عند الخصومه والقتال ، وقيل : هو رأس القوم والمدافع عنهم ، وقيل : زعيم القوم وخطيبهم والمتكلم عنهم والذى يرجعون إلى رأيه ، وكل هذه عبارات متقاربه ، وقال الشاعر : وأنت فى القوم أخو عفه ومدره القوم غداه الخطاب والكمى - بفتح الكاف وكسر الميم وتشديد الياء - الشجاع المتكمّى فى سلاحه ، أى المستتر فيه ، وكان من عاده الفرسان إذا كان عليهم ثارات أن يتكموا فى السلاح مخافه أن يأخذهم أحد من ذوى الثارات غدرا ، ونغير : من الغاره وهى الهجوم على العدو وقوله «وحمال المئين - الخ» وصفه بالكرم بعد وصفه بالشجاعه واللسن ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ألمت بنا الحدثان» حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الحدثان ، مع أن الحدثان مذكر ، لأن الحدثان يطلق عليه لفظ الحوادث ، والحوادث مؤنث لكونه جمع حادثه ، فقد راعى الشاعر معنى الحدثان وألحق به التاء بناء على هذا المعنى ، والواقع فى هذا البيت عكس الواقع فى البيت السابق كما سمعت فى كلام ابن منظور وهذا ظاهر. ونظيره قول أبى ذؤيب وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۲۳۸) : بعيد الغزاه فما إن يزا ل مضطمرا طرّتاه طليحا والشاهد فيه قوله «مضطمرا طرّتاه» حيث حذف التاء من الوصف الذى هو مضطمر مع أنه مسند إلى مثنى مؤنث - وهو قوله «طرتاه» - وذلك لأن الطرّه يطلق عليها الجانب ، والجانب مذكر ، ونظيره قول الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه أيضا : وكنا ورثناه على عهد تبع طويلا سواريه شديدا دعائمه ومحل الشاهد منه قوله : «طويلا سواريه» وقوله : «شديدا دعائمه» حيث حذف التاء من الوصفين ، مع أن كل واحد من فاعلى الوصفين جمع تكسير مفرده مؤنث فمفرد الدعائم دعامه ومفرد السوارى ساريه ، ويجرى فى هذا ما ذكرناه لك فى شرح الشاهد ۴۶۹. وقال ابن منظور : «الأزهرى : وربما أنثت العرب الحدثان يذهبون به إلى الحوادث وأنشد الفراء هذين البيتين : ألا هلك الشهاب المستنير ... البيتين قال : وقال الفراء : تقول العرب : أهلكتنا الحدثان» اه. واستمع إلى كلام ابن يعيش فإنه يقرر ما ذكرناه لك من رأينا فى هذا التخريج ، قال (ص ۶۹۹) «واعلم أن الجموع تختلف ، فما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير فى تذكير فعله وتأنيثه ، نحو قام الرجال وقامت الرجال ، من غير ترجيح ، لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير ، وصارت المعامله مع لفظ الجمع ؛ فإن قدرته بالجمع ذكرته ، وإن قدرته بالجماعه أنّثته ، قال الشاعر : * أخذ العذارى عقدها فنظمنه* وقال الراجز : إذا الرجال ولدت أولادها واضطربت من كبر أعضادها وجعلت أوصابها تعتادها فهى زروع قد دنا حصادها وما كان منه مجموعا جمع السلامه فما كان منه لمؤنث - نحو المسلمات والهندات - كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه» اه المقصود منه.

وحمّال المئين إذا ألمّت

بنا الحدثان ، والأنف النّصور

فقال «ألمّت» لأنه ذهب بالحدثان إلى معنى الحوادث ، وقال الآخر :

[۴۷۱](۱) إنّ الأمور إذا الأحداث دبّرها

دون الشّيوخ ترى فى بعضها خللا

فقال «دبّرها» لأنه ذهب إلى معنى الحدث ؛ لأن الحدث هاهنا يؤدى عن الجمع ، وقال الآخر :

[۴۷۲](۲) هنيئا لسعد ما اقتضى بعد وقعتى

بناقه سعد والعشيّه بارد

۱- الأحداث : جمع حدث - بفتح الحاء والدال جميعا - وهو الشاب الفتى السن ، ويجمع أيضا على حدثان - بضم فسكون ، أو بكسر فسكون - وعلى حدثان بضم ففتح - والأنثى حدثه ، والشيخ : الرجل الذى استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب (وانظر شرح الشاهد ۴۰۹) وجمعه شيوخ ، وأشياخ ، وشيخان - بكسر الشين - نظير ضيف وضيفان ، ويقال للأنثى : شيخه ، قال عبيد : باتت على أرم عذوبا كأنها شيخه رقوب وأصل تدبير الأمر أن تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته ، تقول : دبّر الأمر تدبيرا ، وتدبّره تدبرا. والمعنى لو أن الأمور قد وكل تدبيرها إلى الأحداث من الشبان وترك فيه الشيوخ ذوو الرأى والحنكه والتجربه لاختل نظامها وانفرط عقدها ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله : «إذا الأحداث دبرها» حيث أسند الفعل - الذى هو دبر - إلى ضمير غيبه يعود إلى جمع تكسير مفرده مذكر - وهو الأحداث - وجرد هذا الفعل من تاء التأنيث ، وقد بيّنا لك فيما مضى رأينا فى هذه المسأله ، ودللناك على أننا لم نبتدع هذا الرأى بما أثرناه لك من أقوال العلماء.

۲- أنشد الشريف المرتضى هذا البيت فى أماليه (۱ / ۷۱ ط الحلبى) من غير عزو ، والعشى والعشيه - بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء فيهما - يقال : هو الوقت من صلاه المغرب إلى العتمه ، وتقول أتيته عشى أمس ، وعشيه أمس ، وقال أبو الهيثم : إذا زالت الشمس دعى ذلك الوقت العشى فتحول الظل شرقيا وتحولت الشمس غربيه ، وقال الأزهرى : يقع العشى على ما بين زوال الشمس إلى غروبها ، وقيل : العشى من زوال الشمس إلى الصباح. والبرد : ضد الحر ، وبرد الشىء يبرد - على مثال قعد يقعد - برده ، وماء برد وبارد وبرود ، وقال الجوهرى : برد الشىء - بالضم - وبردته أنا فهو مبرود ، وبرّدته تبريدا. ومحل الاستشهاد من البيت قوله : «والعشيه بارد» حيث أخبر عن العشيه وهى مؤنثه ببارد ، وأسقط تاء التأنيث ، وقد علمنا أن لحاق تاء التأنيث فى مثل هذا الموضع واجب ، سواء أكان المؤنث الذى هو مرجع الضمير المستتر هنا فى الوصف حقيقى التأنيث أم كان مجازى التأنيث ، ولكن الشاعر استساغ أن يسقط تاء التأنيث لأن العشيه يطلق عليها عشى ، فلحظ المعنى ؛ فعامل الفعل كما لو كان مسندا لضمير العشى.

فقال «بارد» لأنه حمل العشيه على معنى العشىّ. وقال الآخر :

[۴۷۳](۱) وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

فقال «عشر أبطن» ولم يقل «عشره» لأن البطن بمعنى القبيله ، وقال الآخر :

[۴۷۴](۲) وقائع فى مضر تسعه

وفى وائل كانت العاشره

۱- أنشد ابن منظور (ب ط ن) هذا البيت من غير عزو ، وهو من شواهد سيبويه (۲ / ۱۷۴) ونسبه إلى رجل من كلاب ، ولم يزد الأعلم فى التعريف بقائله عن ذلك ، وأنشده ابن الناظم فى باب العدد من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (۴ / ۴۸۴) وقال : «قائله رجل من بنى كلاب ، يسمى النواح» وأنشده ابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۱۷) والأشمونى (رقم ۱۱۲۶) وأبو العباس المبرد فى الكامل (۱ / ۳۸۸ الخيريه) قال الأعلم «هجا رجلا ادّعى نسبه فى بنى كلاب ، فذكر أن بطون بنى كلاب عشره ، ولا نسب له معلوم فى أحدهم» اه. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله : «عشر أبطن» والأبطن : جمع بطن ، والبطن مذكر ، فكان ينبغى أن يقول «عشره أبطن» لأن اسم العدد من ثلاثه إلى عشره يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ، إلا أنه حذف التاء نظرا إلى المعنى ، فإنه عنى بالبطن القبيله ، بدليل قوله فيما بعد «من قبائلها العشر» والقبيله مؤنثه ، فاسم العدد معها يكون مذكرا ، قال ابن جنى «وذهب بالبطن إلى القبيله ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها» اه ، وقال الأعلم «الشاهد فيه تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ، لأنه أراد بالبطن القبيله ، وقد بيّن ذلك بقوله : من قبائلها العشر» اه ، وقال ابن منظور «فأما قوله : * وإن كلابا هذه ...* فإنه أنث على معنى القبيله ، وأبان ذلك بقوله من قبائلها العشر» اه.

۲- الوقائع : جمع وقيعه ، وهى مثل الموقعه والواقعه والوقعه ، كلهن يطلق على المعركه التى تدور بين فئتين من الناس ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله : «تسعه» فإنه أنّث اسم العدد ، والمعدود به مؤنث ، ومن حق العربيه عليه أن يأتى باسم العدد مذكرا فيقول : «وقائع فى مضر تسع» إلا أن العرب تطلق على الموقعه «اليوم» ويقولون أيام العرب» وهم يريدون مواقعها ، فلذلك أنث اسم العدد لأنه أراد بالوقائع الأيام ، والأيام مذكره. هذا بيان كلام المؤلف وإيضاحه ، ولى فى هذا الموضوع رأى يصير به كلام الشاعر صحيحا من غير حاجه إلى تأويل ولا حمل على المعنى ، وملخص هذا الرأى أنك فى ذكر العدد ومعدوده إما أن تذكرهما على طريقه العدد فتضيف اسم العدد إلى معدوده فتقول : عندى عشره رجال أولى بأس ، وعندى عشر نساء ذوات خفر ، وفى هذه الحال يجب مراعاه ما قال النحاه فى باب العدد فتذكر اسم العدد مع المعدود المؤنث وتؤنث اسم العدد مع المعدود المذكر كما سمعت فى المثالين ، وإما أن تأتى بالعدد ومعدوده على طريق الوصف فتقول : هؤلاء رجال عشر ، وأولئك نساء عشره ، وفى هذه الحال يتنازعك أصلان : أحدهما أصل العدد ومعدوده الذى بيّناه ، وثانيهما أصل النعت ومنعوته ، وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثا وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرا ، وأنت بالخيار بين أن تستجيب لأى الأصلين ،

نعنى أنه يجوز لك أن تراعى قاعده العدد والمعدود فتذكر اسم العدد مع المعدود المؤنث فتقول : النساء العشر وتؤنث العدد مع المعدود المذكر فتقول : الرجال العشره ، ويجوز لك أن تراعى قاعده النعت مع منعوته فتذكر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول : الرجال العشر ، وتؤنث مع المؤنث فتقول : النساء العشره ، وعلى هذا يكون قول الشاعر «وقائع فى مضر تسعه» قد جاء على أحد الطريقين الجائزين له ، وهو طريق النعت مع منعوته.

فقال «تسعه» ولم يقل «تسع» لأنه حمل الوقائع على الأيام ، يقال : فلان عالم بأيام العرب ، أى بوقائعها ، وقال الآخر : وهو عمر بن أبى ربيعه :

[۴۷۵](۱) وكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

۱- هذا البيت هو السادس والخمسون من رائيه عمر بن أبى ربيعه الطويله (انظر الديوان ۹۲ - ۱۰۳ بتحقيقنا) ومنها الشاهد ۳۸۰ الذى سبق فى المسأله رقم ۸۱ ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (۲ / ۱۷۵) ورضى الدين فى باب العدد من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۳۱۲) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۱۷) والأشمونى (رقم ۱۱۲۵) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۵۲۴) وابن الناظم فى باب العدد من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (۴ / ۴۸۳ بهامش الخزانه) والمجنّ بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - أصله اسم الآله من «جنّه يجنّه» إذا ستره وأخفاه ، وسموا الترس مجنّا لأنه يستر بدن المحارب ، والكاعب من النساء : هى الجاريه حين يبدو ثديها للنهود والاكتناز ، والمعصر : الجاريه أول ما أدركت زمن البلوغ. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله : «ثلاث شخوص» حيث أتى باسم العدد مذكرا مع أنه مضاف إلى معدود مذكر ، ولو أنه أتى به على وفق ما يقتضيه الاستعمال العربى لقال «ثلاثه شخوص» بالتاء ، لما ذكرنا لك من العله فى شرح الشواهد السابقه ، لكنه لحظ المعنى ، ذلك بأنه أراد بالشخوص هنا نساء بدليل تفصيلهن بقوله : «كاعبان ومعصر» ولو أنه ذكرها بلفظ النساء لكان يقول : «ثلاث نساء» فلما أراد بالشخوص النساء عاملها معامله ما هو بمعناها ، قال ابن جنى «أنّث الشخص لأنه أراد به المرأه» اه. وقال الأعلم «الشاهد فى قوله ثلاث شخوص بحذف الهاء حملا على المعنى ؛ لأنه أراد بالشخص المرأه ، فأنّث العدد لذلك» اه.

فقال «ثلاث» ولم يقل «ثلاثه» لأنه عنى بالشخوص نساء ، فحمله على المعنى ، وقال [٣٢٤] الآخر ، وهو الحطيئه :

[٤٧٦](١) ثلاثه أنفس وثلاث ذود

لقد جار الزّمان على عيالى

فقال «ثلاثه أنفس» ولم يقل «ثلاث» حملا على المعنى ، وقال القتّال الكلابى :

[٤٧٧](٢) قبائلنا سبع ، وأنتم ثلاثه

وللسّبع خير من ثلاث وأكثر

١- هذا البيت من كلام الحطيئه ، وقبله : أذئب القفر أم ذئب أنيس أصاب البكر ، أم حدث الليالى؟ وهو من شواهد سيبويه (٢ / ١٧٥) ورضى الدين فى باب العدد من شرح الكافيه وشرحه البغدادى فى الخزانه (٣ / ٣٠١) والأشمونى (رقم ١١٢٧) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٢٣) وابن الناظم فى باب العدد من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (٤ / ٤٨٥ بهامش الخزانه) والذّود - بفتح الذال المعجمه وسكون الواو وآخره دال مهمله - هو اسم جمع يطلق على ما بين الثلاثه إلى العشره من الإبل ، وليس له واحد من لفظه ، وفى مثل من أمثال العرب «الذود إلى الذود إبل» يعنون أن القليل يضم إلى القليل فيصير كثيرا ، يضرب فى الحثّ على التدبير ، والنحاه يستشهدون من هذا البيت فى موضعين : أما الموضع الأول ففى قوله : «ثلاثه أنفس» حيث أتى بلفظ العدد مقترنا بالتاء مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث ، وهو الأنفس الذى هو جمع نفس ، والدليل على أن النفس مؤنثه قوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ) إلا أن النفس قد يطلق عليها لفظ شخص والشخص مذكر ، فلحظ الشاعر ذلك وعبر بالأنفس وهو يريد الأشخاص ؛ فلذلك أتى باسم العدد كما يأتى به مع المعدود المذكر ، ولو راعى لفظ المعدود الذى ذكره لقال «ثلاث أنفس» قال الأعلم «الشاهد فى تذكير الثلاثه وإن كانت النفس مؤنثه لأنه حملها على الشخص وهو مذكر» اه ، وهذا الموضع هو الذى يعنيه المؤلف هنا من الاستشهاد بهذا البيت. والموضع الثانى فى قوله : «وثلاث ذود» حيث أضاف لفظ العدد إلى اسم الجمع الذى هو الذود ، والأصل أن يضاف اسم العدد إلى جمع تكسير من جموع القلّه ، فإن لم يكن للمفرد جمع تكسير من جموع القله انتقل إلى جمع تكسير من جموع الكثره ، وأنت خبير أن اسم الجمع ليس له واحد من لفظه ، وبأن الجمع لا بد أن يكون على زنه من أوزان الجمع المعروفه ، واسم الجمع لا يكون على إحدى هذه الأوزان غالبا ، وفى الحديث «ليس فيما دون خمس ذود صدقه» ونظيره قوله تعالى : (وَكانَ فِي الْمَدِينَهِ تِسْعَهُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ.)

٢- هذا البيت من شواهد سيبويه (٢ / ١٧٥) ونسبه إلى القتّال الكلابى ، وأقر الأعلم هذه النسبه ، والقبائل : جمع قبيله ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله : «وأنتم ثلاثه» مع أنه يريد أن يقابلهم بنفسه ، فهو يريد أن يقول : نحن سبع قبائل وأنتم ثلاث قبائل ، فكان ينبغى أن يقول : وأنتم ثلاث ، إلا أن القبيله قد يطلق عليها لفظ البطن كما تطلق القبيله على البطن ، وقد ذكرنا ذلك فى الشاهد رقم ٤٧٣ ، لذلك جاء الشاعر هنا بلفظ ثلاثه مقترنا بالتاء كما لو كان المعدود مذكرا ، من قبل أنه أراد المعنى فكأنه قال : وأنتم ثلاثه أبطن ، قال الأعلم «الشاهد فى قوله ثلاثه بإثبات الهاء وهو يريد القبائل ، حملا على البطون ؛ لأن معنى

البطن والقبيله واحد» اه.

فقال «ثلاثه» ولم يقل «ثلاث» حملا على المعنى ، وقال لبيد :

[۴۷۸](۱) فمضى وقدّمها ، وكانت عاده

منه إذا هى عرّدت إقدامها

فقال «كانت» لأن الإقدام فى معنى التّقدمه ، وقال الآخر :

[۴۷۹](۲) يا أيّها الرّاكب المزجى مطيّته

سائل بنى أسد : ما هذه الصّوت؟

۱- هـذا البيت هو البيت الثالث والثلاثون من معلّقه لبيـد بن ربيعه العامرى (انظر شـرح التبريزى على القصائـد العشـر ص ۱۴۲ ط السـلفيه) والضمير المستتر فى «مضى» يعود على حمار الوحش الذى يصفه ، والضمير البارز المتصل فى «قدمها» يعود على الأتان ، يريـد أنه مضـى وقدمها لكيلا تعند عليه ، وعردت : تركت الطريق وعدلت عنه ، واسم كان هو الإقدام ، وخبرها هو قوله «عاده» ومحـل الاستشـهاد من البيت قوله «وكـانت عـاده إقـدامها» حيث ألحق بالفعـل الـذى هو كان تاء التأنيث مع أن المسـند إليه وهو الإقدام مذكر ، قال التبريزى «زعم الكوفيون أنه لما أولى كان خبرها وفرق بينها وبين اسـمها توهم التأنيث فأنّث ، وكان الكسائى يجيز : كانت عاده حسنه عطاء الله ، وكان يقول : إذا كان خبر كان مؤنثا واسمها مذكرا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث كأنه يتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا ، وقال غير الكسائى : إنما بنى كلامه على : وكانت عاده تقدمتها ، لأن التقدمه مصدر قدمها ، إلا أنه انتهى إلى القافيه فلم يجد التقدمه تصلح لها فقال إقدامها».

۲- (۴۷۹) هذا البيت لرويشد بن كثير الطائى ، وقد أنشده ابن منظور «ص وت» وعزاه إليه ، وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۶۹۰) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۱۶) وهو أول ثلاثه أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسه (انظر شرح التبريزى ۱ / ۱۶۴ بتحقيقنا وشرح المرزوقى ۱۶۶) والمزجى : اسم الفاعل من أزجى يزجى ، ومعناه السائق ، والمطيّه : كل ما يركبه الإنسان ، أخذ هذا اللفظ من المطا - بوزن الفتى - وهو الظهر ؛ أو من المطو وهو السرعه ، وجمله «ما هذه الصوت» فى موضع المفعول لسائل ، ويروى «بلغ بنى أسد» ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «هذه الصوت» حيث جاء باسم الإشاره الموضـوع للمفرده المـؤنثه وأشـار به إلى الصوت وهو مفرد مـذكر ، وإنمـا فعـل ذلـك لأـن الصوت يطلق عليه لفـظ «الجلبه» أو «الضوضاء» أو «الصيحه» وكل واحـد من هـذه الألفاظ مؤنث ، قال ابن جنى «ذهب إلى تأنيث الاسـتغاثه ، وحكى الأصـمعى عن أبى عمرو أنه سـمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابى؟ فقال : نعم أليس بصـحيفه؟ قلت : فما اللغوب؟ قال : الأحمق ، وهـذا فى النثر كما ترى ، وقـد عليه» اه. وقال التبريزى «وأراد بالصوت الجلبه أو الصيحه ، وهذا الكلام تهكم ، ويجوز أن يكون المراد بقوله ما هذه الصوت ما هذه القصه التى تتأدى إلى عنكم؟ يقال ذهب صوت هـذا الأـمر فى النـاس ، أى انتشـر ، فكـأنه على هـذا يوهمهم أنه لم يصـح عنـده ما يقال ، وأنهم - إن لم يقيموا المعـذره والـدلاله على براءه ساحتهم - عاقبهم» اه. وقال ابن منظور «الصوت : الجرس ، معروف مذكر ، فأما قول رويشد بن كثير الطائى :

* يأيها الراكب المزجى مطيته ... - البيت* فإنما أنّثه لأنه أراد به الضوضاء والجلبه على معنى الصيحه أو الاستغاثه ، قال ابن سيده : وهذا قبيح من الضروره - أعنى تأنيث المذكر - لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التذكير هو الأصل ، بدلاله أن الشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ؛ فعلم بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذى لا ينكر ، ونظير هذا الشذوذ قوله وهو من أبيات الكتاب (كتاب سيبويه (١ / ٢٥) : إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين سنه ، وهى مؤنثه وهى من لفظ السنين ، وليس الصوت بعض الاستغاثه ولا من لفظها» اه. ونظير ذلك قول حاتم الطائى : أماوى قد طال التجنب والهجر وقد عذرتنى فى طلابكم العذر

فقال «هذه» لأن الصّوت فى معنى الصّيحه ، وقال الآخر :

[۴۸۰][(۱)] * وكانت من سجيّتنا الغفر*

ص: ۶۳۷

۱- هذه قطعه من بيت ، وهو بتمامه : أزيد بن مصبوح ، فلو غيركم جنى غفرنا ، وكانت من سجيتنا الغفر وقد أنشده بتمامه التبريزى فى شرح القصائد العشر (ص ۱۴۲ ط السلفيه) وأنشد عجزه ابن منظور (غ ف- ر) ولم يعزواه والسجيّه - بفتح السين وكسر الجيم وتشديد الياء المثنّاه - الطبيعه والخليقه والخصله ، والغفر - بفتح فسكون - أحد مصادر «غفر ذنبه يغفره - من مثال ضرب يضرب» ومغفره ، وغفرانا ، وغفرا - بضم الغين - وغفورا ، وغفيره ، وغفيرا ، وقد قال أعرابى يدعو ربه : أسألك الغفيره ، والناقه الغزيره ، والعزّ فى العشيره ، فإنها عليك يسيره. ومحل الاستشهاد من هذا البيت فى هذا الموضع قوله «وكانت من سجيتنا الغفر» حيث ألحق تاء التأنيث بكان مع أن اسمها مذكر وهو قوله الغفر ، وقد تقدم نظير ذلك فى الشاهد رقم ۴۷۸ وذكرنا هناك أن العلماء يغتفرون مثل ذلك فى كان إذا كان اسمها مذكرا وقد فصل بخبرها بينها وبين اسمها ، وقد اختلف العلماء فى تخريج العباره التى فى بيت الشاهد الذى معنا الآن ، فمنهم من يسلك الطريق التى سلكها العلماء فى الشواهد السابقه ، فيذكر أنه أنث هنا مراعاه للمعنى لأن الغفر يطلق عليه المغفره والغفيره ، وكل منهما مؤنث اللفظ ، ومنهم من يقول : إن خبر كان محذوف ، وهو مؤنث ، وأصل الكلام : وكانت الغفر سجيه من سجيتنا ، فلما كان الغفر مخبرا عنه بالسجيه كان مؤنثا فلذلك أنث الفعل ، قال ابن منظور «فأما قوله : * وكانت من سجيتنا الغفر* فإنما أنّث الغفر لأنه فى معنى المغفره» اه. وقال التبريزى «زعم الكسائى أنه أنث كانت لأنه أراد : كانت سجيه من سجايانا الغفر ، وقال الذى خالفه : بل بنى على المغفره ، فلما انتهى إلى آخر البيت والمغفره لا تصلح له ، فقال الغفر ، لأن الغفر والمغفره مصدران» اه. قال الفرّاء : وكل قد ذهب مذهبا ، وقول الكسائى أشبه بمذهب العرب» اه.

أى : المغفره ، وقال الآخر ، وهو طفيل الغنوى :

[۴۸۱](۱) إذ هى أحوى ، من الرّبعىّ ، حاجبه

والعين بالإثمد الحارىّ مكحول

ولم يقل «مكحوله» لأن العين فى المعنى عضو ، وقال الآخر :

[۴۸۲](۲) أرى رجلا منهم أسيفا كأنّما

يضمّ إلى كشحيه كفّا مخضّبا

۱- هذا البيت من كلام طفيل الغنوى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۲۴۰) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۱۳۶۴) والأحوى : الظبى الذى فى ظهره وجنبتى أنفه خطوط سود ، مأخوذ من الحوّه التى هى السواد ، وقوله «من الربعى» أى من الصنف المولود فى زمن الربيع ، وهو أبكر وأفضل ، والحارى : المنسوب إلى الحيره على غير قياس ، والقياس حيرى ، ومحل الاستشهاد ههنا من هذا البيت قوله «والعين بالإثمد الحارى مكحول» حيث أخبر بمكحول وهو وصف مذكر عن العين وهى مؤنثه ، وقد علمنا أنه يجب تطابق المبتدأ وخبره فى التذكير والتأنيث ، وقد جعله سيبويه من باب مراعاه المعنى ، وبيان ذلك أن العين يطلق عليها لفظ طرف ، وهو مذكر ، فالشاعر لحظ العين على أنها طرف فأخبر عنها كما يخبر عن الطرف ، وجعل غير سيبويه قوله «مكحول» خبرا عن قوله «حاجبه» ويكون قوله «والعين» له خبر محذوف يدل عليه خبر حاجبه ، وكأنه قد قال : حاجبه مكحول بالإثمد الحارى والعين كذلك ، وجمله «والعين كذلك» معطوفه بالواو على جمله «حاجبه مكحول» والذى رآه غير سيبويه خير مما رآه سيبويه الذى تبعه المؤلف لوجهين : الأول أنه لا يلزم على ما رآه غير سيبويه ارتكاب ضروره ولا إجراء الكلام على غير المنهج المطرد فى كلام العرب ، والوجه الثانى أنه يجرى على قاعده ارتضاها النحاه جميعا ، وهى أنه إذا دار الكلام بين أن يكون الحذف من الأول لدلاله الثانى على المحذوف ومن الثانى لدلاله الأول على المحذوف كان الأفضل اعتبار الحذف من الثانى لدلاله الأول عليه ، وانظر شرح الشاهد رقم ۴۶ فى المسأله ۱۳ ، نعم يلزم على الأول أن تجىء بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه. قال الأعلم «الشاهد فيه تذكير مكحول ، وهو خبر عن العين وهى مؤنثه ، لأنها فى معنى الطرف ، ويجوز أن يكون خبرا عن الحاجب ، فيكون التقدير : حاجبه مكحول بالإثمد والعين كذلك ، فلا تكون فيه ضروره ، إلا أن سيبويه حمله على العين لقرب جوارها منه» ه.

۲- هذا هو البيت الثالث والعشرون من قصيده للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ص ۸۸ - ۹۱ فينا) ومطلعها : كفى بالذى تولينه لو تجنبا شفاء لسقم بعد ما كان أشيبا وقد أنشد بيت الشاهد ابن منظور (خ ض ب - ك ف- ف - ب ك ى) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فى مجالسه (ص ۴۷) وأبو العباس المبرّد فى الكامل (۱ / ۱۶ الخيريه) وفى الديوان واللسان (خ ض ب) «أرى رجلا منكم» وفى اللسان مرتين والكامل «منهم» كما رواه المؤلف ، والأسيف : الأسير ، قال المبرد : والأسيف يكون الأجير ، ويكون الأسير ، فقد قيل فى بيت الأعشى : * أرى رجلا منهم أسيفا ... البيت* المشهور أنه من التأسّف لقطع يده ، وقيل : بل

هو أسير قد كبلت يده ، ويقال : قد جرحها الغلّ ، والقول الأول هو المجتمع عليه» اه. والكشح - بفتح الكاف وسكون الشين وآخره حاء مهمله - من الخاصره إلى الضلع الخلف ، والكف : اليد ، وهى مؤنثه بدليل قول بشر ابن أبى خازم : له كفان كف كف ضر وكف فواضل خضل نداها فأعاد الضمير عليها فى قوله «نداها» مؤنثا ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت فى هذا الموضع قوله «كفا مخضّبا» فإن الظاهر أن قوله «مخضّبا» نعت لقوله «كفا» ومخضب وصف مذكر ، وقد علمت أن من القواعد المقرره التى لا يختلف فيها أحد أن النعت الحقيقى يجب أن يطابق المنعوت فى تذكيره وتأنيثه. ولهذا قال العلماء فى بيت الشاهد : إنه ذكر النعت حملا على المعنى ، وبيان ذلك أن الكف يطلق عليها لفظ «عضو» والعضو مذكر قال ابن منظور «خ ض ب» : «ذكر على إراده العضو ، أو على [حد] قوله : فلا مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها ويجوز أن يكون صفه لرجل ، أو حالا من المضمر فى يضم ، أو من المخفوض فى كشحيه» اه. وقال فى (ك ف- ف) : «فأما قول الأعشى : * أرى رجلا منهم أسيفا ... البيت* فإنه أراد الساعد فذكر ، وقيل : إنما أراد العضو ، وقيل : هو حال من ضمير يضم أو من هاء كشحيه» اه ، فذكر ما ذكره فى الموضع الأول إلا أن يكون مخضبا وصفا لقوله رجلا ، والخطب فى ذلك سهل ، فإن جعل قوله مخضّبا حالا من الضمير المستتر فى يضم أو من الضمير البارز المتصل فى قوله كشحيه مثل جعله صفه لقوله رجلا ، وكل ذلك أضعف من الحمل على المعنى.

فقال «مخضّبا» لأن الكف فى المعنى عضو.

والحمل على المعنى أكثر فى كلامهم من أن يحصى ، فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن علامه التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث فى هذه الأوصاف» قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن هذا يبطل بقوله تعالى : (يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) [الحج : ٢] ولو كانت علامه التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغى أن لا تدخل هاهنا ؛ لأن هذا وصف لا يكون فى المذكر ، فلما دخلت دل على فساد ما ذهبوا إليه.

والوجه الثانى : أنه لو كان سبب حذفه علامه التأنيث من هذا النحو وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص فى نحو قولهم «رجل عاشق ، وامرأه عاشق» [٣٢٥] و «رجل عانس ،

وامرأه عـانس» إذا طال مكثهما لا يتزوجان ، و «رجل عاقر ، وامرأه عاقر» إذا لم يولـد لهما ، و «رأس ناصل من الخضاب ، ولحيه ناصـل» و «جمـل نـازع إلى وطنه ، ونـاقه نـازع» و «جمـل ضامر ، وناقه ضامر» و «جمل بازل ، وناقه بازل» فى كلمات كثيره ، قال زهير :

[۴۸۳](۱) فوقعت بين قتود عنس ضامر

لحّاظه طفل العشىّ سناد

وقال الأعشى :

(۴۸۴)(۴۸۴) عهدى بها فى الحىّ قد سربلت

بيضاء مثل المهره الضامر

۱- هـذا هو البيت الخامس من قصيـده لزهير بن أبى سـلمى المزنى (الـديوان ۳۳۰ - ۳۳۲ دار الكتب) والقتود : عيـدان الرحـل ، وواحـدها قتـد - بفتـح القـاف والتـاء جميعـا - والعنس - بفتـح العين وسـكون النون - النـاقه ، والضـامر : يقـال للـذكر والأنثى ، والضـمور : لحوق البطن بـالظهر ، ولحـاظه : صـيغه مبالغه من اللحظ ، ومعناه أن هـذه الناقه تنظر وتتلفت حين اصـفرت الشـمس للمغيب ، وهو الوقت الـذى تكـل فيه الإبـل ، وطفل العشـىّ : منصوب على الظرفيه ، وهو الوقت قبيل الغروب ، والسـناد - بكسـر السين - الشديده ، أو العظيمه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله «ضامر» فإنه وصف للعنس ، وقد علمت أن العنس اسم للناقه ، والناقه مؤنثه ، وقد أتى بهذه الصفه من غير تاء ، وذلك لأن هذا اللفظ يقال على المذكر والمؤنث بصيغه واحده ، فيقال : بعير ضـامر ، ونـاقه ضـامر ، ويقـال : فرس ضـامر ، وجواد ضـامر ، قال ابن منظور «وجمل ضامر ، وناقه ضامر - بغير هاء - أيضا ، ذهبوا إلى النسب» اه. وقد مضى قولنا فى الوصف الذى يقصد به الدلاله على النسب والذى يقصد به الدلاله على الحدوث ، وأنه حين يقصـد به الـدلاله على النسب يطلق على المؤنث بـدون تـاء ، فإذا أريـد معنى الفعل وأن ذلك حـدث الآن أو يحـدث بعد لحقته التاء ، وانظر الشاهد ۴۶۷ وشرحه. [۴۸۴] هذا البيت هو البيت العاشر من قصيده للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ص ۱۰۴ - ۱۰۸) ومطلعها قوله : شاقتك من قتله أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر وقـد أنشـد بيت الشاهـد ابن يعيش (ص ۶۹۷) والعهد - بفتح العين وسـكون الهاء - الالتقاء ، والمعرفه ، ومن العهد أن تعهد الرجل على حال أو فى مكان ، تقول : عهدى به فى موضع كـذا ، وفى حال كـذا ، وعهدته بمكان كذا ، وعهدى به قريب. و «عهدى بها» فى بيت الشاهد مبتدأ خبره محذوف ، أى عهدى بهـا حاصـل ، أو عهـدى بهـا قريب أو ما أشـبه ذلك ، و «قـد سـربلت» جمله فى موضع الحال من الضـمير المجرور محلا بالباء ، وسـربلت - بالبناء للمجهول - أى ألبسوها السـربال. ومحل الاستشهاد من هذا البيت وقوله «المهره الضامر» حيث وصف «المهره» وهى أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصـفه بتاء التأنيث ، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأنثى بصيغه واحده من غير أن يميز بين الحـالين فى اللفـظ ، والغرض بهـذا الرد على الكوفيين فى قولهم : إن سـقوط تـاء التـأنيث من طالق وحائض وطامث لكون هـذه الصـفات تختص بالإطلاق على الأنثى ، ووجه الردّ أنه قد جاء سـقوط التاء من الوصف المراد به المؤنث فى

ألفاظ لا تختص بالمؤنث ، بل تطلق على المؤنث وعلى المذكر ، ولو أن ما ذكرتموه كان صحيحا لم يقع ذلك فى كلامهم ، قال ابن يعيش بعد أن حكى مقاله الكوفيين : «وهو يفسد من وجوه ، أحدها : أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث ، بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه الذكر والأنثى ، قالوا : جمل بازل ، وناقه بازل ، وجمل ضامر ، وناقه ضامر ، قال الأعشى : * عهدى بها فى الحى قد سربلت ... البيت* فإسقاط العلامه مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه ، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث ، الثانى أنه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم مرضعه بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث ، الثالث أن التاء تلحق مع فعل المؤنث نحو حاضت المرأه وطلقت الجاريه ، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفى فارقا لم يفترق الحال بين الصفه والفعل ، فاعرفه» اه كلامه.

وقال زهير :

[۴۸۵](۱) تهوّن بعد الأرض عنّى فريده

كناز البضيع سهوه المشى بازل

وقال لبيد :

[۴۸۶](۲) * تروى المحاجر بازل علكوم*

۱- هذا هو البيت التاسع من قصيده لزهير بن أبى سلمى المزنى يقولها فى سنان بن أبى حارثه المرى ، وكان وهو شيخ كبير ركب بعيرا ببطن نخل فذهب به فهلك (الديوان ۲۹۲ - ۳۰۰) ومطلعها قوله : لسلمى بشرقى القنان منازل ورسم بصحراء اللبيين حائل والفريده : التى لا مثل لها ، والبضيع : أراد لحمها ، وهو جمع بضع - بفتح فسكون - ونظيره كلب وكليب ، ومعنى «كناز البضيع» كثيره اللحم صلبه ، وسهوه المشى : سهلته ، والبازل : التى بلغت أقصى السن ، وذلك بعد نهايه السنه الثامنه ، وما بعد البزول إلا النقصان ، ومحل الاستشهاد من البيت هنا قوله «بازل» حيث وصف به الناقه من غير أن يلحق به تاء التأنيث ، وذلك يدل على أن هذا اللفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، على نحو ما بيّناه لك فى شرح الشواهد السابقه.

۲- هذا عجز بيت للبيد بن ربيعه العامرى ، وهو بتمامه : بكرت بها جرشيه مقطوره تروى المحاجر بازل علكوم وقد أنشد هذا البيت ابن منظور (ق ط ر - ج ر ش - ع ل ك م) والجرشيه - بضم الجيم وفتح الراء - المنسوبه إلى جرش ، وهو مخلاف من مخاليف اليمن ، ومقطوره : أى مطليّه بالقطران ، قالوا : بعير مقطور ، وقالوا : بعير مقطرن ، أيضا ، وقالوا : قطرت البعير والناقه ، أى طليتها بالقطران ، وقال امرؤ القيس : أيقتلنى وقد شعفت فؤادها كما قطر المهنوءه الرجل الطالى؟ والمحاجر : أراد به الحديقه ، والعلكوم - بوزن العصفور - الشديده الصلبه ، الناقه علكوم والجمل علكوم ، وكل شديد صلب من الإبل وغيرها علكوم ، وفى قصيده كعب بن زهير التى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم : غلباء وجناء علكوم مذكره فى دفها سعه قدامها ميل ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله «بازل» حيث وصف الناقه به من غير أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على الذكر والأنثى من غير تفرقه ، على نحو ما بيّناه لك فى شرح الشواهد السابقه ، وقد سمعت فى شرح مفردات هذا البيت أن لفظ «علكوم» توصف به الناقه من غير تاء كما يوصف به الجمل ، وسمعت بيت كعب الذى أتى فيه بعده أوصاف للناقه كلها مؤنث بعلامه تأنيث وبينها «علكوم» بغير علامه تأنيث.

وقال آخر :

[۴۸۷][(۱)] * ببازل وجناء أو عيهلّ*

كيف والأصمعىّ قد صنف فى هذا النحو كتابا؟!.

والوجه الثالث : وهو أنه لو كان الاختصاص سببا لحذف علامه التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل ؛ فيقال : المرأه طلق ، وطمث ، وحاض ، وحمل ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما

۱- هذا بيت من مشطور الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى ، وربما نسبوا منظورا هذا إلى أمه ، فقالوا : منظور ابن حبه ، وقبله قوله : إن تبخلى يا هند أو تعتلى أو تصبحى فى الظاعن المولى * نسل وجد الهائم المغتل* وقد أنشد ابن منظور هذه الأبيات (ع ى ه ل) وعزاها إليه ، وأنشدها بزياده ثلاثه أبيات بعدها أبو زيد فى نوارده (ص ۵۳) والبيت من شواهد سيبويه (۲ / ۲۸۲) وشواهد ابن جنى فى الخصائص (۲ / ۳۵۹) ورضى الدين فى شرح شافيه ابن الحاجب (رقم ۱۲۷) وتبخلى : تمنعى وصلك ، وتعتلى : تتذرعى بالعلل الواهيه والأسباب المصنوعه ، والظاعن : المفارق ، والمولى : الذى يعطينا ظهره سائرا فى غير طريقنا ، والمغتل : رواه أبو زيد بالغين المعجمه على أنه مأخوذ من الغله - بضم الغين - وهى فى الأصل حراره العطش ، وأراد بها حراره الشوق ، ورواه ابن منظور بالعين المهمله ، ومعناه ذو العله وهى المرض ، والبازل : تقدم أنه الناقه إذا اكتملت ثمان سنين ودخلت فى التاسعه ، والوجناء : الناقه الشديده ، والعيهل : أصله بوزن جعفر ، ويقال : ناقه عيهل ، وجمل عيهل ، وربما قالوا : جمل عيهل ، وناقه عيهله - بالتاء - ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «ببازل» حيث أطلق هذا اللفظ على الناقه بدليل وصفها بالوجناء المؤنث بألف التأنيث ، فيدل ذلك على أن البازل يطلق على المؤنث بغير علامه تأنيث ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقه ، والنحاه يستشهدون بهذا البيت لتشديد اللام فى الوصل ضروره ، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل.

لم يجز أن تحذف علامه التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع ، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع ، فينبغى أن لا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضا على قول من حمله على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل حائضا بمعنى ذات حيض ، والفعل لا يدل على نفس الشيء ؛ فيقال : إن هندا حاض ، بمعنى هند ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلاله على المصدر والزمان ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم.

۱۱۲- مسأله : [علّه حذف الواو من «یعد» ونحوه]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن الواو من نحو «یعد ، ویزن» إنما حذفت للفرق بین الفعل اللازم والمتعدّی. وذهب البصریون إلی أنها حذفت لوقوعها بین یاء وکسره.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأن الأفعال تنقسم إلی قسمین : إلی فعل لازم ، وإلی فعل متعد ، وکلا القسمین یقعان فیما فاؤه واو ، فلما تغایرا فی اللزوم والتعدی واتفقا فی وقوع فائهما واوا وجب أن یفرق بینهما فی الحکم ، فبقّوا الواو فی مضارع اللازم نحو «وجل یوجل ، ووحل یوحل» وحذفوا الواو من المتعدی نحو «وعد یعد ، ووزن یزن» وکان المتعدی أولی بالحذف ؛ لأن التعدی صار عوضا من حذف الواو.

قالوا : ولا یجوز أن یقال «إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بین یاء وکسره» لأنا نقول : هذا یبطل بقولهم «أعد ونعد وتعد» والأصل فیه : أوعد ونوعد وتوعد ، ولو کان حذف الواو لوقوعها بین یاء وکسره لکان ینبغی أن لا تحذف هاهنا ؛ لأنها لم تقع بین یاء وکسره ، ولکان ینبغی أن تحذف من قولهم «أوعد یوعد» بضم الیاء فیقال : «یعد» لوقوعها بین یاء وکسره ، فلما لم تحذف دل علی فساد ما ذکرتموه.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بین یاء وکسره ، وذلک لأن اجتماع الیاء والواو والکسره مستثقل فی کلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثه الأشیاء المستنکره التی توجب ثقلا وجب أن یحذفوا واحدا منها طلبا للتخفیف ، فحذفوا الواو لیخفّ أمر الاستثقال.

والذی یدلّ علی صحه ذلک أن الواو والیاء إذا اجتمعتا وکانا علی صفه یمکن أن تدغم إحداهما فی الأخری قلبت الواو إلی الیاء نحو «سیّد ، ومیّت» کراهیه

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی بحاشیه الصبان (۴ / ۲۸۵ بولاق) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۲ / ۴۹۳).

لاجتماع المثلين ، وإذا اجتمع هاهنا ثلاثه أمثال الياء والواو والكسره ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكنا ، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : يعد ويزن ، وحملوا «أعد ونعد وتعد» على «يعد» [٣٢٧] لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمه ، على ما سنبينه فى الجواب إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى ، فبقّوا الواو فى اللازم وحذفوها من المتعدّى» قلنا : هذا باطل ؛ فإن كثيرا من الأفعال اللازمه قد حذفت منها الواو ، وذلك نحو «وكف البيت يكف ، وونم الذباب ينم ، ووجد فى الحزن يجد» إلى غير ذلك. والأصل فيها : وكف يوكف ، وونم يونم ، ووجد يوجد ، وكلها لازمه ، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، ولا نظر فى ذلك إلى اللازم والمتعدى.

وأما «وجل يوجل ، ووحل يوحل» فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يفعل بفتح العين ، كعلم يعلم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسره ، وإنما وقعت بين ياء وفتحه ، وذلك لا يوجب حذفها ، وأما حذفهم لها من قولهم «ولغ يلغ» ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحه فلأن الأصل فيه يفعل بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لاما ؛ فإن حرف الحلق متى وقع لاما من هذا النحو فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه ، نحو : قرأ يقرأ ، وجبه يجبه ، وسدح يسدح ، وشدخ يشدخ ، وجمع يجمع ، ودمغ يدمغ ، إلا ما جاء على الأصل نحو : نطح الكبش ينطح ؛ ونبح الكلب ينبح ، وكذلك أيضا إذا وقع حرف الحلق عينا فإنه يقتضى فتح العين أيضا ، نحو : سأل يسأل ، وجهد يجهد ، ونحر ينحر ، وفخر يفخر ، ونعب ينعب ، وفغر يفغر ، إلا ما جاء على الأصل ، نحو : نعق ينعق ؛ فدل على أن «وجل يوجل» لا حجه لهم فيه. وفى وجل يوجل أربع لغات : أحدها تصحيح الواو ، وهى اللغه المشهوره ، واللغه الثانيه «ياجل» فتقلب الواو ألفا لمكان الفتحه قبلها وفرارا من اجتماع الياء والواو إلى الألف ، واللغه الثالثه قلب الواو ياء نحو «ييجل» وذلك على طريقه سيّد وميّت وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول ، واللغه الرابعه «ييجل» بكسر الياء ؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجرى قلبها على سنن القياس فى نحو ميعاد وميزان وميقات [٣٢٨] ، والأصل فيها موعاد ، وموزان ، وموقات ؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت ، إلا أن الواو لما

سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء ، فكذلك هاهنا : لمّا لم يمكن الإدغام لما ذكرنا وكانت الواو تقلب فى نحو سيد لإمكانه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها.

وأما قولهم «إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسره لكان ينبغى أن لا تحذف من «أعد ، وتعد ، ونعد» ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسره» قلنا : إنما حذفت هاهنا وإن لم تقع بين ياء وكسره حملا لحروف المضارعه - التى هى الهمزه والنون والتاء - على الياء ، لأنها أخوات (١) ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعله التى ذكرناها حذفت مع الآخر لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمه ؛ ليجرى الباب على سنن واحد ، وصار هذا بمنزله «أكرم» والأصل فيها «أكرم» إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانيه فرارا من اجتماع همزتين طلبا للتخفيف وكان حذف الثانيه أولى من الأولى ؛ لأن الأولى دخلت لمعنى والثانيه ما دخلت لمعنى فلهذا كان حذف الثانيه وتبقيه الأولى أولى. ثم قالوا «نكرم ، وتكرم ، ويكرم». فحذفوا الهمزه حملا للنون والتاء والياء على الهمزه طلبا للتشاكل على ما بيّنا.

وأما قولهم «إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسره كان يجب الحذف فى قولهم «يوعد» ونحوه» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نقضا على «يعد» لأن الواو هاهنا ما وقعت بين ياء وكسره ؛ لأن الأصل فى «يوعد» بضم الياء يؤوعد. كما أن الأصل فى يكرم يؤكرم ، قال الشاعر :

* فإنّه أهل لأن يؤكرما* [١]

فلما كان الأصل يؤوعد بالهمزه فالهمزه المحذوفه حالت بين الواو والياء لأنها فى حكم الثابته ، كما كانت الياء المحذوفه فى قول الشاعر :

[٤٨٨](٢) * وكحّل العينين بالعواور*

١- فى ر «ولأنها أخوات» وظاهر أن الواو مقحمه.

٢- هذا بيت من مشطور الرجز لجندل بن المثنى الطهوى ، ويروون قبله قوله : غرك أن تقاربت أباعرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر * حنى عظامى وأراه ثاغرى* والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧۴) والزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه (١۴٣١) ورضى الدين فى شرح شافيه ابن الحاجب (رقم ١٧۶) وشرحه البغدادى (ص ٣٧۴ بتحقيقنا) وابن جنى فى الخصائص (١ / ١٩۵ و ٣ / ١۶۴ و ٣٢۶) وعزاه فى المره الأخيره إلى العجاج ، وليس ذلك صحيحا ، وابن منظور (ع ور) والأشمونى (رقم ١٢٢٢) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ۵۶۶) وتقاربت أباعرى : كنى بذلك عن قلتها ، وأراد أنه غير ذى ثراء ، والدوائر : جمع دائره ، وأراد بها أحداث الزمان ومصائبه ، وثاغرى : يريد أنه مذهب أسنانه ، والعواور : جمع عوار - بوزن رمان - وهو وجع فى العين ، جعله كحلا على سبيل التهكم. ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله «بالعواور» فإن أصله بالعواوير - بياء بعد الواو

منقلبه عن ألف المفرد كما تقول فى جمع قرطاس : قراطيس ، والواو إذا كانت قريبه من طرف الكلمه بأن تكون قبل آخرها مباشره تقلب همزه ، وكذلك الياء ، تقول فى جمع أول أوائل ، وفى جمع جيد وسيد وصائد : جيائد ، وسيائد ، وصيائد ، وأصلهن : جياود ، وسياود ، وصوايد ، فإن انفصلت الواو أو الياء من الطرف بياء مفاعيل لم تقلب همزه وبقيت على أصلها نحو طواويس ونواويس ، وبحسب الظاهر كان يجب قلب الواو من العواور همزه ؛ لأنها غير مفصوله من الطرف ، إلا أنه لما كان مفرد هذا اللفظ هو عوار ، وكان أصل جمعه العواوير - بياء فاصله بين الواو وطرف الكلمه - إلا أن الراجز حذف هذه الياء للتخفيف ، وهو يريدها ، فكأنها موجوده ، ولذلك لم يقلب الواو همزه ، قال ابن جنى «وصحه الواو فى قوله : * وكحل العينين بالعواور* إنما جاء لإراده الياء فى العواوير وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد» اه. وقال الأعلم «الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانيه ؛ لأنه ينوى الياء المحذوفه من العواوير ، والواو إذا وقعت فى مثل هذا الموضع لم تهمز ، لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولو لم تكن فيه ياء منويه للزم همزها ، كما قالوا فى جمع أول : أوائل ، والأصل أواول» اه كلامه. وقال ابن منظور «فأما قوله : * وكحل العينين بالعواور* فإنما حذف الياء للضروره ، ولذلك لم يهمز ، لأن الياء فى نيّه الثبات ، فكما كان لا يهمزها والياء ثابته ، كذلك لم يهمزها والياء فى نيّه الثبات» اه. والعوار - بزنه رمان أيضا - الجبان ، وجمعوه على عواوير ، وربما قالوا فيه : عواور ، فلم يهمزوا ؛ لأنهم يريدون الياء وينوونها ، قال الأعشى فى العواوير بثبوت الياء : غير ميل ولا عواوير فى الهى جا ، ولا عزل ، ولا أكفال وقال لبيد يعاتب عمه فى العواوير بحذف الياء مع نيتها : وفى كل يوم ذى حفاظ بلوتنى فقمت مقاما لم تقمه العواور

فی حکم الثابته ، ولو لا ذلک لما صحت الواو ، وکانت تقلب همزه ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم یجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو مجری الطرف وهم یقلبون الواو إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائده (۱) همزه ؛ فها هنا لما

۱- وقوع الواو أو الیاء طرفا وقبلهما ألف زائده یوجب قلب کل منهما همزه ومثال ذلک کساء ورداء ، وأصلها کساو ورداى ، ووقوع الواو والیاء قبل الطرف بحرف وقبلهما ألف زائده یوجب قلب کل منهما همزه ، ومثاله أوائل جمع أول وعیائل جمع عیل - بوزن سید - وأصلهما أواول وعیایل ، فإن وقعت الواو أو الیاء قبل الطرف بحرفین وقبلهما ألف زائده لم تقلبا همزه ؛ لأنهما بعدتا عن الطرف بعدا حصّنهما من القلب ، ومثال ذلک طواویس ونواویس وعواویر ، فاعرف ذلک.

[٣٢٩] صحت الواو دل على أن الأصل فيه «العواوير» بالياء كطواويس ونواويس ، وإنما حذفت للضروره ، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين ، فبعدت عما تقلب فيه الواو إذا وقعت طرفا ؛ فلم تقلب همزه.

والوجه الثانى : أنهم لما حذفوا الهمزه من «يؤوعد» لم يحذفوا الواو ؛ لأنه كان يؤدّى إلى الموالاه بين إعلالين ، وهم لا يوالون بين إعلالين ، ألا ترى أنهم قالوا «هوى ، وغوى» فأبدلوا من الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يبدلوا من الواو ألفا وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعلّوا الواو كما أعلّوا الياء لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين ، والجمع بين إعلالين لا يجوز ، والله أعلم.

١١٣- مسأله : [وزن الخماسى المكرر ثانيه وثالثه]

(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «صمحمح ودمكمك» على وزن فعلّل. وذهب البصريون إلى أنه على وزن فعلعل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه على وزن فعلّل ، وذلك أن الأصل فى «صمحمح ودمكمك صمحّح ودمكّك ، إلا أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميما ، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير فى الاستعمال ، قال الله تعالى : (فَكُبْكِبُوا فِيها هُمْ وَالْغاوُونَ) [الشعراء : ٩۴] والأصل كبّبوا ؛ لأنه من «كببت الرّجل على وجهه» إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف ، وقال الفرزدق :

[۴٨٩](٢) موانع للأسرار إلّا لأهلها

ويخلفن ما ظنّ الغيور المشفشف

١- انظر فى هذه المسأله : شرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۴ / ٢١٠ و ٢١۴ - ٢١۵) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ۴۴٨ - ۴۴٩).

٢- هذا البيت هو التاسع من قصيده للفرزدق همام بن غالب (الديوان ۵۵١ والنقائض ۵۴٨ ليدن) ومطلعها قوله : عزفت بأعشاش ، وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف وقد أنشده ابن منظور (ش ف- ف). وقوله «موانع للأسرار» معناه أنهن لا يتزوجن إلا أكفاءهن ، والأسرار : جمع سرّ ، وهو الزواج ، من قوله تعالى : (وَلكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا) والمشفشف - بصيغه المفعول - الذى كأن به رعده واختلاطا ، وذلك من شده الغيره والإشفاق على حرمه ، وقال الأصمعى : هو الذى تشفّ الغيره فؤاده ، وهو السيّىء الظن ، وذلك من إشفاقه على أهله ، قال : وإنما أراد المشفف فكرر الشين ، كما قالوا : دمع مكفكف ، وقد تجفجف الشىء من الجفوف وأصله تجفف ، وهذه ثلاثه أحرف من جنس واحد يكره جمعها ، ففرقوا بينها بحرف من الكلمه ، وهو فاء الفعل ، وربما قرىء المشفشف بزنه اسم الفاعل ، ومعناه المنقر والمفتش عن المساوى. هذا كلام شارح النقائض بحروفه. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «المشفشف» فإن الكوفيين زعموا فى هذه الكلمه ونظائرها أن أصلها المشفف - بثلاث فاءات - فأبدلوا من الفاء الثانيه حرفا من جنس فاء الكلمه - وهى الشين - فصار المشفشف ، فهذه الشين لام أولى للكلمه لأنها بدل من لامها الأولى ، وعلى هذا يكون المشفشف على وزن المفعلل ، والذى يدلّ على ذلك الاشتقاق ، فإنّا رأينا العرب يقولون : شف جسم فلان ؛ إذا هزل ونحل من الوجد والهم ، وقالوا : شفه الوجد والهم يشفه - من مثال مده يمده - إذا أضعفه وهزله ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى : فهن عكوف كنوح الكرى م قد شف أكبادهن الهوى ثم رأيناهم يقولون فى هذا المعنى نفسه : شفشفه الهم والحزن ، فعلمنا أنهم أرادوا أن يضعفوا العين على مثال قطع وهذب ، فاجتمع عندهم ثلاث فاءات ، وهم يكرهون اجتماع ثلاثه أمثال ، ففروا من ذلك إلى إبدال الثانيه حرفا آخر ، ووجدوا أن أحسن ما يفعلون أن يبدلوه حرفا من جنس فاء الكلمه.

والأصل فی المشفشف المشفّف لأنه من «شفّته الغیره ، وشفّه الحزن» إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطی شینا ، وقال الآخر ، وهو الأعشی :

[۴۹۰](۱) وتبرد برد رداء العرو

س بالصّیف رقرقت فیه العبیرا

ص: ۶۵۰

۱- هذا هو البیت الثامن عشر من قصیده للأعشی میمون بن قیس (الدیوان ۶۷ - ۷۲) ومطلعها قوله : غشیت لیلی بلیل خدورا وطالبتها ونذرت النذورا وقد أنشد البیت ابن منظور (ر ق ق) والزمخشری فی أساس البلاغه (ر ق ق) ومحل الاستشهاد من هذا البیت قوله «رقرقت» فإن الکوفیین یزعمون أن أصل هذا الفعل رققت بثلاث قافات ، لأنه فی الأصل رقّ بقافین ، من قولهم رقّ الثوب یرقّ ، وقالوا : أرقه ، کما قالوا : أمده ، وقالوا : رققه ، کما قالوا : مدده ، والرق - بکسر الراء وتشدید القاف - نبات له عود وشوک وورق أبیض ، وقالوا : رقرقت الثوب بالطیب ، یریدون أجریت الطیب فیه ، وأصله رققت بثلاث قافات ، فلما استثقلوا اجتماع الأمثال أبدلوا من ثانیها حرفا من جنس فاء الکلمه ، علی مثال ما ذکرنا فی شرح الشاهد السابق ، ولو تأملت فی هذا البیت وجدت الاشتقاق مستصعبا فی هذا البیت أکثر من استصعابه فی البیت السابق ، فیمکن أن یقال : إن تقارب کلمتین فی اللفظ وفی المعنی لا یدل علی أن إحداهما أصل للأخری ، حتی إنه لا یکفی أن یتقارب اللفظان ویتحد المعنیان ، بل لا بدّ من أشیاء وراء ذلک من الاشتقاق ومن الاستعمال ، وکیف یکون تقارب اللفظین وتقارب المعنیین دلیلا علی أن إحدی الکلمتین أصل للأخری وفی اللغه العربیه المترادف والمشترک؟

[۳۳۰] والأصل فی رقرقت رقّقت ؛ لأنه من «الرقّه» فأبدل من القاف الوسطی راء ، وقال الآخر :

[۴۹۱][(۱)] * باتت تکرکره الجنوب*

والأصل فی تکرکره تکرره ؛ لأنه من «التکریر» فأبدل من الراء الوسطی کافا ، وکذلک أیضا قالوا «تململ علی فراشه» والأصل تملل لأنه من «الملّه» وهو الرماد الحارّ ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطی میما ، وکذلک قالوا «تغلغل فی الشیء» والأصل تغلل ؛ لأنه من «الغلل» وهو الماء الجاری بین الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطی غینا ، وکذلک قالوا «تکمکم» والأصل تکمّم لأنه من «الکمّه» وهی القلنسوه ، فأبدلوا من المیم الوسطی کافا ، وکذلک قالوا «حثحث» والأصل حثّث لأنه من «الحثّ» إلا أنهم أبدلوا من الثاء الوسطی حاء کراهیه لاجتماع الأمثال ، فکذلک هاهنا : الأصل فیه «صمحّح» إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطی میما کراهیه لاجتماع الأمثال ، وکانت المیم أولی بالزیاده لأنها من حروف الزیاده التی تختص بالأسماء. وقلنا «إنه لا یجوز أن یکون وزنه فعلعل» بتکریر العین ؛ لأنه لو جاز أن یقال ذلک لجاز أن یقال صرصر ، وسجسج وزنه فعفع لتکریر الفاء فیه ؛ فلما بطل أن یکون صرصر علی فعفع بطل أیضا أن یکون صمحمح علی فعلعل.

۱- أنشد الجوهری هذه الجمله فی الصحاح (ک ر ر) ولم یتم البیت ، ولم ینسبه ، ولم یتمّه صاحب اللسان ، ولا ابن بری ، وقال الزمخشری فی الأساس (ک ر ر) «وباتت السحابه تکرکرها الجنوب : تصرفها» اه. قال الجوهری : «والکرکره : تصریف الریح السحاب ، إذا جمعته بعد تفرّق ، وقال : * باتت تکرکره الجنوب* وأصله تکرره من التکریر» اه وقال ابن منظور «والکرکره : تصریف الریح السحاب إذا جمعته بعد تفرق ، وأنشد : * تکرکره الجنائب فی السداد* وفی الصحاح : * باتت تکرکره الجنوب* وأصله تکرره من التکریر ، وکرکرته : لم تدعه یمضی ، قال أبو ذؤیب : تکرکره نجدیه وتمده مسفسفه فوق التراب معوج وتکرکر هو : تردی فی الهواء ، وتکرکر الماء : رجع فی مسیله» اه ، ومحل الاستشهاد من هذه العباره قوله «تکرکره» فقد ذکر الکوفیون أن أصل هذه الکلمه تکرره - بثلاث راءات - والکلام فیها کالکلام الذی ذکرناه فی الشواهد السابقه.

قالوا : ولا يلزم على كلامنا ، نحو «احقوقف الظّبى ، واغدودن الشّعر» وما أشبه ذلك ، فإنه على وزن افعوعل ؛ لأنا نقول : إنما قلنا إنه على وزن افعوعل ؛ لأنه ليس فى الأفعال ما هو على وزن «افعلّل» فقلنا : إن وزنه على افعوعل ، بخلاف ما هنا ؛ فإن فى الأسماء ما هو على وزن فعلّل ، نحو «سفرجل ، وفرزدق» وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو «خلعلع» وهو الجعل ، و «ذرحرح» وهو دويبه ، فإنه على وزن فعلعل ؛ لأنا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فعلعل ؛ لأنه ليس فى الأسماء ما هو على وزن فعلّل - بضم الأول - وإذا خرج لفظ عن أبنيه كلامهم دلّ ذلك على زياده الحرف فيه.

والذى يدلّ على ذلك أنهم قالوا فى ذرحرح : ذرّاح ، فأسقطوا أحد المثلين ، ولو كان خماسيا لم يأت منه ذرّاح على وزن فعّال ، نحو : كرّام ، وحسّان ؛ فبان الفرق بينهما.

[٣٣١] وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعلعل ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكرّرتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فعلعل ، ألا ترى أنه إذا تكرّرت العين فى نحو «ضرّب وقتّل» كان وزنه فعّل ، أو تكرّرت اللام فى نحو «احمرّ واصفرّ» كان وزنه افعلّ ؛ فكذلك هاهنا : لما تكرّرت العين واللام فى نحو «صمحمح ودمكمك» يجب أن يكون وزنه فعلعل لتكرّرهما فيه ، هذا حكم الظاهر ، فمن ادّعى قلبا بقى مرتهنا بإقامه الدليل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل صمّح ، ودمّك» قلنا : هذا مجرد دعوى لا يستند إلى معنى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه فى مرمريس وهى الداهيه ، ومرمريت وهى القفر ؛ لأنهما من (١) المراسه والمرت ، وأما تلك المواضع التى استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال ؛ فهناك قام الدليل فى ردّ الكلمه إلى أصلها ، وذلك غير موجود ها هنا.

وقولهم «لو جاز أن يقال إن وزنه فعلعل - بتكرير العين - لجاز أن يقال : صرصر وسجسج ، وزنه فعفع لتكرير الفاء فيه» قلنا : هذا باطل ، وذلك أن الحرف إنما يجعل زائدا فى الاسم والفعل إذا كان على ثلاثه أحرف سواه ، وهى فاء الفعل وعينه ولامه ، وصرصر وسجسج لم يوجد فيه ذلك ؛ فلو قلنا إن

١- فى ر «لأنها فى المراسه».

وزنه فعفع لأدّى ذلك إلى إسقاط لامه ، وذلك لا يجوز ، بخلاف صمحمح ودمكمك ؛ فإنه قد وجد فيه ثلاثه أحرف فاء وعين ولام ، فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزا ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين فى اسودّ زائده ، ولا تجعل إحدى الدالين فى ردّ ومدّ زائده ؛ لأنا لو جعلنا إحداهما زائده لأدّى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ، وذلك لا يجوز ؛ فكذلك هاهنا ، والله أعلم.

ص: ۶۵۳

۱۱۴- مسأله : [هل فی کل رباعی وخماسی من الأسماء زیاده؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن کل اسم زادت حروفه علی ثلاثه أحرف ففیه زیاده ؛ فإن کان علی أربعه أحرف نحو جعفر ففیه زیاده حرف واحد ، واختلفوا [۳۳۲] فذهب أبو الحسن علی بن حمزه الکسائی إلی أن الزائد فیما کان علی أربعه أحرف الحرف الذی قبل آخره ، وذهب أبو زکریا یحیی بن زیاد الفراء إلی أن الزائد فیما کان علی أربعه أحرف هو الحرف الأخیر ، وإن کان علی خمسه أحرف - نحو «سفرجل» - ففیه زیاده حرفین. وذهب البصریون إلی أن بنات الأربعه والخمسه ضربان غیر بنات الثلاثه ، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل ، لا زائده فیهما البته.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلک لأنّا أجمعنا علی أن وزن جعفر فعلل ، ووزن سفرجل فعلّل ، وقد علمنا أن أصل فعلل وفعلّل فاء وعین ولام واحده ؛ فقد علمنا أن إحدی اللامین فی وزن جعفر زائده ، واللامان فی وزن سفرجل زائدتان ، فدلّ علی أن فی جعفر حرفا زائدا من حرفیه الأخیرین ، وأن فی سفرجل حرفین زائدین ، علی ما بیّنا.

وأما البصریون فاحتجوا بأن قالوا : لا یخلو الزائد فی جعفر من أن یکون الراء أو الفاء أو العین أو الجیم : فإن کان الزائد هو الراء فیجب أن یکون وزنه فعلر ؛ لأن الزائد یوزن بلفظه ، وإن کان الزائد الفاء فوجب أن یکون وزنه فعفل ، وإن کان الزائد العین فوجب أن یکون وزنه فعّل ، وإن کان الزائد الجیم فوجب أن یکون وزنه جعفل ، وکذلک یلتزمون فی وزن سفرجل ، وإذا کان هذا لا یقول به أحد دلّ علی أن حروفه کلها أصول.

قالوا : ولا یجوز أن یقول «إن إحدی الدالین من قردد ومهدد زائده ووزنه عندکم فعلل ؛ فقد وزنتم الدال الزائده باللام ، وکذلک صمحمح ووزنه عندکم

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح ابن یعیش علی المفصل (ص ۹۰۰).

فعلعل ، وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان ، ولم تزنوهما بلفظهما فتقولوا : وزنه فعلمح ، ووزنتموهما بالعين واللام فقلتم : فعلعل ، وكذلك مرمريس ومرمريت ، ووزنه عندكم فعفعيل ، ولم تزنوا فيه الزائد بلفظه فتقولوا : فعمريل ، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم : فعفعيل» لأنا نقول : إنما وزنّا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال ، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى - وإن كانت زائده - فهى تكرير لام الفعل بلفظها ، فوزنّا باللفظ الذى وزن به لام الفعل ، وكذلك صمحمح : الميم عين الفعل ، والحاء لامه ، ثم [٣٣٣] أعيدتا تكثيرا لهما ؛ فصار المعاد زائدا ، غير أنه من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ؛ فجعلت عينا ولاما معادتين ، كما جعلت الميم والحاء الأوليان عينا ولاما ، وكذلك نقول فى مرمريس ومرمريت.

والدليل على أن فاء الفعل وعينه فى «مرمريس ، ومرمريت» زائده مكرّره أنه مأخوذ من المراسه والمرت ، ألا ترى أن «مرمريس» اسم الداهيه و «مرمريت» اسم القفر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه إذا كانت إحدى اللامين فى وزن جعفر زائده دلّ على أن فيه حرفا زائدا ، وكذلك إذا كانت اللامان فى وزن سفرجل زائدتين دلّ على أن فى سفرجل حرفين زائدين» قلنا : هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره ، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلىّ ، وذلك أنّا إذا جئنا إلى جعفر فمثّلناه بفعلل علمنا بالمثال أنه لم يدخله شىء زائد ، وإذا جئنا إلى صيقل فمثلناه بفيعل فقد علم بالمثال أن الياء زائده ، واختاروا الفعل ؛ لأنه يأتى وهو عباره عن كل شىء من الألفاظ التى تتصرف ، ألا ترى أنك تقول لصاحبك : قد ضربت زيدا ، أو خاصمته ، أو أكرمته ، أو ما أشبه ذلك ، فتقول : قد فعلت ، وكان الثلاثى أولى بذلك من قبل أن أقلّ الأسماء والأفعال بنات الثلاثه وفيها بنات الأربعه والخمسه ؛ فلو وقع التمثيل بشىء على أربعه أحرف أو خمسه لبطل وزن الثلاثى به إلا بحذف شىء منه ، ونحن نجد بنات الثلاثه تبنى على أربعه أحرف بزياده حرف نحو ضيغم ، وهو من الضّغم وهو العضّ ، وعلى خمسه أحرف بزياده حرفين نحو سرندى ، وهو من السّرد ، ولم يعلم أنه بنى شىء من بنات الأربعه والخمسه على ثلاثه أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعى وخماسى زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعى والخماسى ؛ فهذا الذى نزيده على الفعل زائد ، وإن كان الممثل به أصليا ؛ لأن الضروره ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثّل بالممثّل به ؛ فدل على صحه ما ذهبنا إليه ، والله أعلم.

۱۱۵- مسأله : [وزن «سيّد وميّت» ونحوهما]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن «سيّد ، وهيّن ، وميّت» فى الأصل على فعيل ، نحو سويد وهوين وميت.

وذهب البصريون إلى أن وزنه فيعل - بكسر العين - وذهب قوم إلى أن وزنه فى الأصل على فيعل بفتح العين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أصله فعيل نحو : سويد وهوين وميت لأن له نظيرا فى كلام العرب ، بخلاف فيعل ؛ فإنه ليس له نظير فى كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت فى «ساد يسود» وفى «مات يموت» فقدمت الياء الساكنه على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشدده.

ومنهم من قال : أصله سويد وهوين وميت ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها فى «ساد ومات» قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفا ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس فعيل بفعل ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فعيل وفعل ويخرج على هذا نحو سويق وعويل ، وأنه إنما صح لأنه غير جار على الفعل.

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فيعل ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن.

والذى يدلّ على ذلك أن المعتل يختص بأبنيه ليست للصحيح ؛ فمنها فعله فى جمع فاعل نحو قاض وقضاه ، ومنها فيعلوله نحو كينونه وقيدوده ، والأصل كيّنونه وقيّدوده.

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح ابن يعيش على المفصل (۶۶۳ و ۱۴۱۰ و ۱۴۳۲) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۴ / ۲۶۳) وكتاب سيبويه (۲ / ۳۷۱).

والذى يدلّ على ذلك أن الشاعر يردّه إلى الأصل فى حاله الاضطرار ، قال الشاعر :

[۴۹۲](۱) قد فارقت قرينها القرينه

وشحطت عن دارها الظّعينه

يا ليتنا قد ضمّنا سفينه

حتّى يعود الوصل كينونه

۱- هذه أربعه أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (كـ ون) وقال قبل إنشادها «قال أبو العباس : أنشدنى النهشلى» اه. وشحطت : بعدت ، والظعينه : أصلها المرأه ما دامت فى الهودج ؛ ثم جرد من بعض معناه فصار يطلق على المرأه مطلقا ، وقوله «يا ليتنا قد ضمّنا» الذى فى اللسان «يا ليت أنّا ضمنا» ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله «كينونه» فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل فى هذه الكلمه هو ما ورد فى هذه الأبيات بفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحه - وأن الأصل الأصيل فى هذه الكلمه كيونونه - بفتح الكاف وسكون الياء وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما وهى الياء بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيعوهه وديمومه وقيدوده ، لأنها من هاع يهوع هواعا - بضم ففتح - وهيعوعه ، أى قاء ، ومن دام يدوم دواما - بفتح الدال - وديمومه ، ومن قاد الفرس يقوده قودا ومقاده وقيدوده ، كل هذا أصله بياء ساكنه فواو مفتوحه ، بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وهذا الوزن قليل فى واوى العين كثير فيما كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيرانا وطيروره ، وحاد يحيد حيودا وحيده وحيدوده ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحه ، ثم خففوه بحذف إحدى الياءين ، فصار بياء ساكنه ، وذلك نظير تخفيفهم سيد وميت وطيب وهين ، فإن الأصل فى هذه الألفاظ تشديد الياء كما فى قول الشاعر : وإن بقوم سودوك لحاجه إلى سيد لو يظفرون بسيد وكما فى قوله تعالى : (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) وكما فى قول الراجز : بنى إن الجود شىء هين المنطق الطيب والطعيم ثم قد يجيئون بها مخففه بياء ساكنه كما فى قول الشاعر : ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء وكما فى قول الآخر : هينون لينون أيسار ذوو كرم مثل النجوم التى يسرى بها السارى قال ابن منظور : «وتقول : كان كونا ، وكينونه أيضا ، شبهوه بالحيدوده والطيروره من ذوات الياء ، ولم يجىء من الواو على هذا إلا أحرف : كينونه ، وهيعوعه ، وديمومه وقيدوده ، وأصله كينونه - بتشديد الياء - فحذفوا كما حذفوا من هين وميت» اه ثم قال بعد كلام غير ظاهر : «قال ابن برى : أصله كيونونه ، ووزنها فيعلوله ، ثم قلبت الواو ياء فصار كينونه ، ثم حذفت الياء تخفيفا فصار كينونه ، وقد جاءت بالتشديد على الأصل ، قال أبو العباس : أنشدنى النهشلىّ ، ثم أنشد أربعه الأبيات ، قال : والحيدوده أصل وزنها فيعلوله وهو حيدوده ، ثم فعل بها ما فعل بكينونه» اه ، وفى الذى ذكره عن ابن برى فى وزن حيدوده نظر.

إلا أنهم خففوه كما خففوا ريحان ، وأصله ريّحان - بالتشديد - على فيعلان ، وأصل ريّحان «ريوحان» فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو [۳۳۵] ياء وجعلوهما ياء مشدوده ، وكما خففوا سيّد وهيّن وميّت ، إلا أن التخفيف فى نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف فى نحو كينونه وقيّدوده واجب ، وذلك لأن نهايه الاسم بالزياده أن يكون على سبعه أحرف وهو مع الياء على سبعه أحرف ، فخففوه كما خففوا اشهيباب ، فقالوا : اشهباب.

وإذا جاز الحذف فيما قلّت حروفه نحو سيّد وهيّن وميّت لزم الحذف فيما كثرت حروفه نحو كينونه وقيّدوده. وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنيه ليست للصحيح كان حمل سيّد وهيّن وميّت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره.

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن الأصل أن يقال فى جمع قاض : قضّى. كما يقال : غاز وغزّى ، فاستثقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ، وعوّضوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عده ، فعوضوا من الواو المحذوفه هاء ، وأما كينونه وقيدوده فالأصل كونونه وقودوده على فعلوله نحو بهلول وصندوق. إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجىء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طيروره وصار صيروره وسار سيروره وحاد حيدوده ، ففتحوه حتى تسلم الياء (۱) ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ، وليس للواو فيه حظ ؛ لقربهما فى المخرج واشتراكهما فى اللين ، فقلبوا الواو ياء فى نحو كينونه وقيّدوده. كما قالوا الشّكايه وهى من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكوا ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدّرايه والرّوايه والسّعايه والرّمايه فكذلك هاهنا» لأنا نقول : أما قولكم «إن الأصل أن يقال فى جمع قاض قضّى كما يقال غاز وغزّى» قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قضّى كغاز وغزّى لكان ينبغى أن لا يلزمه الحذف لقله حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قضّى وقضاه كما قالوا : غزّى ، وغزاه ؛ لأن فعّلا ليس بمهجور فى أبنيتهم ، وهو كثير فى كلامهم ، فلما لزم الحذف ولم يلزم فى نظيره مع قله حروفه دلّ على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى.

وأما قولهم «إن كينونه فعلوله» قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم

۱- إذ لو بقيت الضمه لوجب قلب الياء واوا ؛ لسكونها بعد ضمه كما قلبوها فى موسر اسم الفاعل من أيسر.

لكان يجب أن يقال «كونونه وقودوده» ؛ لأنه لم يوجد هاهنا ما [۳۳۶] يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم «إنهم غلّبوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء» فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليله ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونه ، وقيدوده ، وحيلوله ، وديمومه ، وسيدوده ، وهيعوعه - من الهواع وهو القيء - فليس جعل الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له.

والذى يدلّ على صحه ما صرنا إليه أن فيعلولا بناء يكون فى الأسماء والصفات ، نحو : خيتعور ، وعيطموس ، وفعلول لا يكون فى شيء من الكلام ، ولم يأت إلا فى قولهم «صعفوق» قال الراجز :

[۴۹۳](۱) من آل صعفوق وأتباع أخر

الطّامعين لا يبالون الغمر

۱- هذان بيتان من مشطور الرجز ، من رجز للعجاج بن رؤبه يمدح فيه عمر بن عبيد الله بن معمر ، وكان قد ولى حرب الخوارج الذين كان يقودهم أبو فديك فى عهد عبد الملك بن مروان فنال منهم ، وقد أنشده الجاربردى والرضى فى شرح الشافيه ، وشرحه البغدادى (ص ۴ بتحقيقنا) والجوهرى فى الصحاح ، وابن منظور فى اللسان (ص ع ف- ق) وقد روى البغدادى مما يتصل بالشاهد : فهو ذا ؛ فقد رجا الناس الغير من أمرهم على يديك والثؤر من آل صعفوق وأتباع أخر الطامعين لا يبالون الغمر وقوله «فهو ذا» أى الأمر هو هذا الذى ذكرته ، و «الغير» معناه أن الناس قد رجوا وأملوا أن يتغيّر أمرهم ويتحوّل حالهم على يديك من فساد وفوضى إلى صلاح ونظام ، وذلك بنظرك فى أمرهم وتدبير حالهم ودفع غوائل الخوارج عنهم ورمّ ما أفسدوه ورتق ما فتقوه ، والثؤر - بضم الثاء وفتح الهمزه - جمع ثؤره ، وهى الثأر ، وآل صعفوق : أصلهم خول - أى خدم وأتباع - باليمامه ، وقال ابن الأعرابى : هم قوم من بقايا الأمم الخاليه باليمامه ضلّت أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، وعلى كل حال فإن العجاج يريد فى هذا الموضع أرذال الناس وضعا فهم الذين لا قديم لهم يردعهم عن إتيان المنكرات. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «صعفوق» فقد رواه نقله اللغه بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يجيء فى كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمه ، وقوم ينكرون هذا الوزن بته ، ومن هؤلاء المنكرين من رووه بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمى ، قال الجوهرى «بنو صعفوق : خول باليمامه ، قال العجاج : من آل صعفوق وأتباع أخر من طامعين لا يبالون الغمر وهو اسم أعجمى ، لا ينصرف للعجمه والمعرفه ، ولم يجيء على فعلول شيء غيره ، وأما الخرنوب فإن الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحه العامه» اه. وقال الأزهرى «كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ، إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لخول باليمامه ، وبعضهم يقول صعفوق بالضم» وقال ابن برى «رأيت بخط أبى سهل الهروى على حاشيه كتاب جاء على فعلول - بفتح الفاء - صعفوق ، وصعقول لضرب من الكمأه ، وبعكوكه الوادى لجانبه ، أما بعكوكه الوادى وبعكوكه الشرّ فذكرها السيرافى وغيره بالضم لا غير ، أى بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكمأه فليس بمعروف ، ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفه فى كتاب النبات» اه.

وهم خول باليمامه ، ولا ينصرف للتعريف والعجمه ؛ فما صرنا إليه له نظير فى الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لا نظير له فى شىء من كلام ، ثم ألزموا - مع حمله على شىء لا نظير له فى كلامهم - قلبا لا نظير له فى أقيسه كلامهم.

وأما من قال «إن أصله فيعلا - بفتح العين -» فاحتجّ بأنه وجد فيعلا بفتح العين له نظير فى كلامهم ، ولم يجدوا فيعلا بكسر العين فجعله فيعلا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا فى بصرىّ : بصرىّ ، وكما قالوا فى أموى : أموى ، وكما قالوا «أخت» والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أخوه ، وكما قالوا «دهرى» بالضم للرجل المسن الذى قد أتى عليه الدّهر ، والقياس الفتح ، وقد جاء فى بعض هذا المعتل فيعل ، قال الشاعر :

[۴۹۴][(۱)] * ما بال عينى كالشّعيب العيّن*

۱- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزه لرؤبه بن العجاج (انظر أراجيز رؤبه ص ۱۶۰) وقد استشهد به سيبويه (۲ / ۳۷۲) ورضى الدين فى شرح الشافيه ، وشرحه البغدادى (ص ۶۱ بتحقيقنا) والجوهرى فى الصحاح وابن منظور (ع ى ن) وابن جنى فى الخصائص (۲ / ۴۸۵ و ۳ / ۲۱۴) وبعد بيت الشاهد قوله : وبعض أعراض الشجون الشجن دار كرقم الكاتب المرقن * بين نقا الملقى وبين الأجون* وقوله «ما بال عينى» أى ما حالها وما شأنها ، والشّعيب - بفتح الشين وكسر العين - المزاده الصغيره ، والعين - بفتح العين وتشديد الياء مفتوحه - المتخرقه التى فيها عيون فهى لا تمسك الماء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «العين» وللعلماء فى هذه الكلمه مذهبان ، الأول : - وهو رأى سيبويه وأتباعه - وخلاصته أن هذه الكلمه على وزن فيعل - بفتح الفاء وسكون الياء وفتح العين - وأنه من معتل العين وزيدت عليه ياء بين الفاء والعين ، وقالوا : إن هذا الوزن جاء كثيرا فى صحيح العين نحو حيدر وصيرف وجيأل ، ولم يأت منه فى معتل العين سوى هذه الكلمه ، وذلك لأنهم خصوا المعتل بوزن فيعل - بكسر العين - نحو سيد وهين ولين وصيب وبيع ؛ فتكون هذه الكلمه خارجه عن نظرائها وأمثالها ، وكان القياس فيها أن تكون بتشديد الياء مكسوره لا مفتوحه ، قال الأعلم «الشاهد فيه بناء العين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ فى المعتل ، لم يسمع إلا فى هذه الكلمه ، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال عين كما قيل سيد وهين ولين ونحو ذلك ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح كما يختص الصحيح بفيعل مفتوحه العين نحو صيرف وحيدر ، وهو كثير» اه ، والرأى الثانى : ما ذهب إليه ابن جنى ، وذلك فى قوله «وكذلك ما أنشده من قول رؤبه : * ما بال عينى كالشعيب العين* حملوه على فيعل مما اعتلت عينه ، وهو شاذ ، وأوفق من هذا عندى أن يكون فوعلا أو فعولا حتى لا يرتكب شذوذه ، وكأن الذى سوغهم هذا ظاهر الأمر وأنه قد روى العين بكسر العين» اه.

فدل على أنه فيعل بفتح العين ، والشّعيب : المزاده الضخمه ، والعيّن : المتعينه ، وهى التى يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أى خرزها ، فينفتح السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال «عيّن قربتك» أى صبّ فيها الماء حتى ينسدّ آثار الخرز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن وزنه فعيل إلا أنهم أعلّوا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا» قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له فى الصحيح ، لأن ياء فعيل لا تتقدم على عينه فى شىء من [٣٣٨] الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله الصحيح.

وأما قولهم «إنّا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لئلا يلتبس فعيل بفعل» قلنا : وهذا أيضا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال : سيد وميت وهين ؛ لأنه يؤدى إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما قول من قال «إن أصله فيعل بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء فى بصرىّ» قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فيعلا لكان ينبغى أن يقال سيّد وهيّن وميّت - بالفتح - ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عيّن وتيّحان ، وهيّبان - بفتح العين - والتّيحان : هو الذى يعترض فى كل شىء ، والهيّبان : الذى يهاب كل شىء ، فلما كسر دلّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم فى النسب إلى البصره بصرى - بكسر الباء - وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصره فى الأصل الحجاره الرخوه ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقيل بصر ، فلما نسبت إلى البصره حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بصرىّ ، بكسر الباء.

وقولهم «إنه لم يوجد فيعل فى كلامهم» قلنا : قد بيّنا أن المعتلّ يختص بأبنيه ليست للصحيح ؛ فلا حاجه إلى أن تجعل فيعلا مثل عيّن مع شذوذه وندوره فى بابه ، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فيعلا على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عيّن - بفتح العين - مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعى ، قال : حدثنى بعض أصحابنا قال : سمعتهم يقولون جاءت الصّيقل - بكسر القاف - وإذا امرأه كأن وجهها سيف ، فلما رأتنا أرخت البرقع فقلت : يرحمك الله! إنا سفر ، وفينا أجر ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت فتضاحكت ، وهى تقول :

[۴۹۵](۱) وكنت متى أرسلت طرفك رائدا

لقلبك يوما أتعبتك المناظر

رأيت الّذى لا كلّه أنت قادر

عليه ، ولا عن بعضه أنت صابر

[۳۳۸] فصيقل - بكسر العين - فى الشذوذ فى الصحيح بمنزله عيّن فى المعتل ، وكما لا يعتدّ به فى الصّيقل لشذوذه فكذلك فى عيّن ، والله أعلم.

۱- هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبه فى عيون الأخبار (۲۲۴) مع نفس القصه التى حكاها المؤلف ههنا ، ولم يعز البيتين إلى قائل معين ، ولم ينشد المؤلف البيتين للاستشهاد بهما على قاعده من قواعد النحو ولا لبيان معنى كلمه غريبه ، ولكنه أتى بهما لأنهما وردا فى القصه التى يحكيها وفيها أن الصيقل سمع من بعض العرب بكسر القاف ، وفى ذكر قصه الفتاه وإنشاد البيتين إشاره من الأصمعى إلى أنه متثبت من روايه الصيقل بكسر القاف ، ووجه هذه الإشاره أنه يذكر الظروف والملابسات التى أحاطت به وتقول : صقل السيف وغيره يصقله صقلا - مثل نصره ينصره نصرا - وصقالا ، فهو مصقول وصقيل - ترید جلاه ، والصاقل : الذى يجلوه ويشحذه ، وجمعه صقله على مثال فاجر وفجره وكافر وكفره ، ويقال لشحاذ السيوف وجلائها : صيقل - بفتح الصاد وسكون الياء وفتح القاف - وجمعه صياقل وصياقله ، وقد حكى الأصمعى فى هذه القصه أنه سمع من بعض أصحابه أن قوما من العرب يقولون صيقل بكسر القاف ، وهو شاذ ؛ لأن هذا الوزن لم يجىء فى صحيح العين كما سمعت فى شرح الشاهد ۴۹۴ وإنما يجىء كسر العين فى معتل العين ، والخلاصه أن العرب قد خصت معتل العين المزيد فيه بعد الفاء بالمجىء على زنه فيعل بكسر العين كسيد وميت وهين وبين ولين وصيت وخصت صحيح العين بالمجىء على وزن فيعل بفتح العين نحو صيرف وحيدر وجيأل وبيطر وصيقل ونيرب بمعنى الشرّ والنميمه ، وهذا هو الأصل الذى جرى عليه كلامهم ، ولكنهم ربما جاءوا بالكلمه من المعتلّ على الوزن الذى خصوا به الصحيح مثل كلمه «العين» التى وردت فى الشاهد ۴۹۴ وقد بيّنا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمه من الصحيح على الوزن الذى خصوا به المعتل مثل كلمه الصيقل التى حكاها الأصمعى فى هذه القصه ، وهذا وذاك شاذان ، فاعرف ذلك.

۱۱۶- مسأله : [وزن «خطايا» ونحوه]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «خطايا» جمع خطيئه على وزن فعالى ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد.

وذهب البصريون إلى أن «خطايا» على وزن فعائل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعالى ، وذلك لأن الأصل أن يقال فى جمع خطيئه «خطايىء» مثل خطايع ، إلا أنه قدّمت الهمزه على البناء ؛ لئلا- يؤدى إلى إبدال الياء همزه كما تبدل فى صحيفه وصحائف وكتيبه وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف فى الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائده همزه ، فلو لم تقدم الهمزه على الياء فى خطايىء لكان يؤدى إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض فى كلامهم ، ولم يأت فى كلامهم الجمع بين همزتين فى كلمه إلا فى قول الشاعر :

فإنّك لا تدرى متى الموت جائىء

ولكنّ أقصى مدّه الموت عاجل [۴۴۹]

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائيه مقلوبه ، ووزنه فالعه ، فصارت خطائى مثل خطاعى ، ثم أبدلوا من الكسره فتحه ومن الياء ألفا ، فصارت خطاءا ، مثل خطاعا ، فحصلت همزه بين ألفين ، والألف قريبه من الهمزه ، فقلبوا من الهمزه ياء فرارا من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعالى ، على ما بيّنا.

ومنهم من قال : إنه على فعالى ؛ لأن خطيئه جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزله فعيله من ذوات الواو والياء ، وكل فعيله من ذوات الواو والياء نحو وصيّه وحشيّه فإنه يجمع على فعالى دون فعائل ؛ لأنه لو

۱- انظر فى هذه المسأله : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (۲ / ۴۶۳ وما بعدها) وشرح الأشمونى بحاشيه الصبان (۴ / ۲۴۴ - ۲۴۶) وشرح رضى الدين على الشافيه (۱ / ۲۵ و ۳ / ۵۹ و ۶۲ و ۱۸۱ بتحقيقنا).

جمع على فعائل لاختلّ الكلام وقلّ ، فجمعت على فعالى ، فقالوا : وصايا ، وحشايا ، [٣٣٩] وجعلت الواو فى حشايا على صوره واحدها ؛ لأن الواو صارت ياء فى حشيّه ، فدل على أن خطايا على وزن فعالى على ما بيّنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ، وذلك لأن خطايا جمع خطيئه ؛ وخطيئه على وزن فعيله ، وفعيله يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال «خطايىء» مثل خطايع ؛ ثم أبدلوا من الياء همزه ؛ كما أبدلوها فى صحيفه وصحائف ؛ فصار خطائىء مثل خطاعع ؛ وقد حكى أبو الحسن على بن حمزه الكسائى عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لى خطائيه ؛ مثل خطاعيه ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزه الثانيه ياء لكسره قبلها ، فصار خطائى مثل خطاعى ، ثم أبدلوا من الكسره فتحه ومن الياء ألفا فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزه بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا.

وكأنّ الذى رغّبهم فى إبدال الفتحه من الكسره والعود من خطائى إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزه ياء فيعودوا بالكلمه إلى أصلها ؛ لأن الهمزه الأولى من خطائىء منقلبه عن الياء فى خطيئه ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال فى جائى «جايا» لأن الهمزه فى جاء منقلبه عن عين الفعل ، والهمزه فى خطايا منقلبه عن ياء زائده فى خطيئه ، ففضلوا الأصلىّ على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد.

وكذلك أيضا قالوا فى جمع هراوه «هراوى» وإداوه «أداوى» وكان الأصل هرائو وأدائو مثل هراعو وأداعو على مثل فعائل كرساله ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوه وإداوه همزه كما أبدلوا فى رسائل من ألف رساله همزه ، ثم أبدلوا من الواو فى هرائو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هرائى وأدائى مثل هراعى وأداعى ، ثم أبدلوا من الكسره فتحه ومن الياء ألفا فصار هراءا وأداءا مثل هراعا ، وأداعا ، فاستثقلوا الهمزه بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزه واوا ليظهر فى الجمع مثل ما كان فى الواحد طلبا للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فرع على الواحد ؛ فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له.

والذى يدلّ على أنهم فعلوا ذلك طلبا للمشاكله أن ما لا يكون فى واحده واو لا يجىء فيه ذلك ، فدل على ما قلناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل أن يقال فى جمع خطيئه خطايىء مثل [٣٤٠] خطايع وإنما قدمت الهمزه على الياء» قلنا : ولم قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس؟

قولهم «لئلا يؤدّى ذلك إلى اجتماع همزتين ، وهو مرفوض» قلنا : ولم قلتم إنه موجود هاهنا؟ وهـذا لأن الهمزه الثانيه يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها ، فالكسره توجب قلب الهمزه إلى الياء ، كما توجب الفتحه قلبها إلى الألف فى نحو أأدم وأأخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حمله على الأصل يؤدى إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذى هو الفرع.

وأما «جائيه» فلا نسلم أنها مقلوبه ، وأن وزنه فالعه ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعله من جاءت فهى جائيه ، وأصلها جايئه مثل جايعه ، فأبدلوا من الياء همزه فصار جائئه مثل جاععه ، فأبدلوا من الهمزه الثانيه ياء لانكسار ما قبلها.

وأما الخليل فإنما قدّر فيه القلب لئلا يجمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التى هى الهمزه إلى موضع العين التى هى الياء وأخّر العين التى هى الياء إلى موضع اللام التى هى الهمزه لم يجب قلب الياء همزه فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمه على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التى هى ياء همزه ، وقلب اللام التى هى همزه ياء ، وهذا التقدير غير كاف فى تقدير القلب ؛ لأن الهمزه حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتدّ به.

والذى يدلّ على ذلك أن الهمزه تصح حيث لا يصح حرف العله ، ألا ترى أن حرف العله إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عصو ورحى ، والهمزه إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كلأ ورشأ ، وإذا كانت الهمزه كذلك كان قلبها بمنزله إبدال الحروف الصحيحه بعضها من بعض ، كقولهم فى أصيلان «أصيلال» فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرف العله ، لأنه (١) الأصل فى الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزه غير معتدّ به لم يكن هاهنا إجراؤه على الأصل يؤدى إلى الجمع بين إعلالين.

وأما قولهم «إنما جمعت على ترك الهمز» قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصا مع أنه الأكثر فى الاستعمال.

وقولهم «إنه يكثر [٣٤١] الهمزه فيها فصارت بمنزله فعيله من ذوات الواو والياء وهى تجمع على فعالى» قلنا : لا نسلم ، بل الأصل أن يقال فى جمع فعيله «فعائل» إلا أنه يجب قلب الياء همزه لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يجرون ما

١- فى ر «إلا أنه الأصل» تحريف.

قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف فى الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائده همزه ، فعلى هذا يكون الأصل فى جمع نحو حشيّه حشائى على فعائل على لفظ المضيف إلى نفسه الحشا إذا مدّ ، ثم أبدلوا من الكسره فتحه ، ومن الياء ألفا فصار حشاءا ، فاستثقلوا الهمزه بين ألفين فقلبوا الهمزه ياء على ما بيّنا فى خطايا ، والله أعلم.

ص: ۶۶۶

۱۱۷- مسأله : [وزن «إنسان» وأصل اشتقاقه]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «إنسان» وزنه إفعان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان ، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى إنسان إنسيان على إفعلان من النّسيان ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التى هى اللام - لكثرته فى استعمالهم ، والحذف لكثره الاستعمال كثير فى كلامهم ، كقولهم «أيش» فى أى شىء ، و «عم صباحا» فى انعم صباحا ، و «ويلمّه» فى ويل أمّه ، قال الهذلى :

[۴۹۶](۲) ويلمّه رجلا تأبى به غبنا

إذا تجرّد ، لا خال ، ولا بخل

۱- انظر فى هذه المسأله : صحاح الجوهرى ولسان العرب ومفردات غريب القرآن للراغب الأصبهانى (أن س - ن وس - ن س ى).

۲- هذا هو البيت الخامس من قصيده للمتنخل الهذلى (ديوان الهذليين ۲ / ۳۳ - ۳۷) ومطلعها قوله : ما بال عينك تبكى دمعها خضل كما وهى سرب الأخرات منبزل؟ السرب - بفتح السين وكسر الراء - السائل ، يكون ثمه وهى فينسرب الماء منه ، والأخرات : جمع خرت - بفتح فسكون وآخره تاء - وهو المثقب ، ويروى «الأخراب» بياء موحده - وهو جمع خربه ، وهى العروه ، وويل أمه رجلا : كلمه يتعجب بها ، ولا يراد بها الدعاء ، والخال : المخيله ، أى الخيلاء ، والبخل - بفتح الباء والخاء هنا - مثل البخل بم فسكون. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ويلمّه» فإن أصل هذه الكلمه «ويل أمه» بهمزه قطع من أصول الكلمه ، والأصل أن تتوفر حروف الكلمه بحيث لا يحذف شىء إلا لعلّه تقتضى هذا الحذف ، لكنهم لما كثر استعمالهم لهذه الكلمه وترددت على ألسنتهم كثيرا التمسوا فيها التخفيف فحذفوا الهمزه بقصد التخفيف فيما يكثر استعماله ، وهذا خلاف الأصل والقياس الذى أشرنا إليه. ولذلك لا يجوز أن نقيس على هذه العباره عباره أخرى مماثله لها مثل «ويل أبيه» أو «ويل أخته» لأن من شأن الخارج عن القياس أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره. والخطيب التبريزى يرى أن أصل «ويلمّه» ويل لأمه فالمصدر مبتدأ ، والجار والمجرور بعده خبر ، وقد حذف شيئان : اللام من ويل ، والهمزه من أم ، قال : «لفظه ويل إذا أضيفت بغير اللام فالوجه فيها النصب ، فتقول «ويل زيد» والمعنى ألزم الله زيدا الويل ، فإذا أضيفت باللام فقيل «ويل لزيد» فحكمه أن يرفع فيصير ما بعده جمله ابتدىء بها ، وهى نكره ، لأن معنى الدعاء منه مفهوم ، والمعنى الويل ثابت لزيد ، كأنه عده محصلا ، كما يقال : رحمه الله زيدا ، فتجعل رحمه الله خبرا ، وإذا كان حكم ويل هذا وقد ارتفع فى قوله : * ويلم لذات الشباب* فحذف من أم الهمزه ، واللام من ويل ، وقد ألقى حركه الهمزه على اللام الجاره فصار ويلم - بضم اللام - وقد قيل : ويلم - بكسر اللام - كما قيل ، الحمد لله ، والحمد لله - الأولى بضم الدال وضم اللام اتباعا لها ، والثانيه بكسر الدال إتباعا لكسره لام الجرّ بعدها - وقصده إلى مدح الشباب وحمد لذاته ، وانتصب معيشه على التمييز» اه ، وهو يتحدث عن بيت الحماسه الذى سنأثره لك مع

شرح الشاهد الآتی ۴۹۷.

وقال الآخر :

[۴۹۷](۱) ويلمّه مسعر حرب إذا

ألقى فيها وعليه الشّليل

ص: ۶۶۸

۱- أصل المسعر - بزنه المنبر - والمسعار : ما أججت به النار ، أو ما تحرك به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤرثها ، وفى حديث أبى بصير «ويلمه مسعر حرب لو كان له أصحاب» يصفه بالمبالغه فى الحرب والنجده ، ومنه حديث خيفان «وأما هذا الحى من همدان فأنجاد بسل ، مساعير غير عزل» والشليل - بفتح الشين - الغلاله التى تلبس فوق الدرع ، وقيل : هى الدرع الصغيره القصيره تكون تحت الكبيره ، وقيل : ما يجعل تحت الدرع من ثوب أو غيره ، وقيل : هى الدرع ما كانت ، وجمعها أشله ، قال أوس بن حجر : وجئنا بها شهباء ذات أشله لها عارض فيه المنيه تلمع وقد اشتقوا من الشليل فعلا فقالوا : شل الدرع يشلها - من مثال مدّ الحبل يمده - إذا لبسها. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ويلمه» والكلام فيه كالكلام فى نظيره من البيت السابق. ومثل هذا البيت والذى قبله قول ذى الرمه ، وهو من شواهد الرضى فى باب التمييز : ويلمّها روحه والريح معصفه والغيث مرتجز ، والليل مقترب ومثل ذلك قول علقمه بن عبده ، وهو من شعر الحماسه (التبريزى ۳ / ۱۸۶ بتحقيقنا) ومن شواهد الرضى فى باب التمييز : ويلم أيام الشباب معيشه مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ومثل ذلك قول امرىء القيس يصف عقابا ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۳۵۳) : ويلمها فى هواء الجو طالبه ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوب ومثل ذلك قول الهذلى ، وأنشده فى اللسان (ب ز ز) وفى الأساس (ع ر ز) : فويل بزجر شعل على الحصى ووقر بزّ ما هنالك ضائع البزّ : السلاح ، وشعل : لقب تأبّط شرا ، ووقر : صدع وفلل.

والذى يدل على أن «إنسان» مأخوذ من النّسيان أنهم قالوا فى تصغيره «أنيسيان» فردّوا الياء فى حال التصغير ؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغرا كثره استعماله مكبّرا ، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، فدلّ على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعلان لأن «إنسان» مأخوذ من الإنس ، وسمّى الإنس إنسا لظهورهم ، كما سمّى الجنّ جنّا [٣٤٢] لاجتنانهم أى استتارهم ، ويقال «آنست الشىء» إذا أبصرته ، قال الله تعالى : (آنَسَ مِنْ جانِبِ الطُّورِ ناراً) [القصص : ٢٩] أى : أبصر ، وكما أن الهمزه فى الإنس أصليه ولا ألف ونون فيه موجودتان ؛ فكذلك الهمزه أصليه فى إنسان ، ويجوز أن يكون سمّى الإنس إنسا لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد فى غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فعلان.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل فى إنسان إنسيان ، إلا أنهم لما كثر فى كلامهم حذفوا منه الياء لكثره الاستعمال ، كقولهم أيش فى أى شىء وعم صباحا فى أنعم صباحا وويلمه فى ويل أمه» قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أىّ شىء ، وانعم صباحا ، وويل أمه - على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك فى شىء من كلامهم فى حاله اختيار ولا ضروره دل على بطلان ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم «إنهم قالوا فى تصغيره أنيسيان» قلنا : إنما زيدت هذه الياء فى أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت فى قولهم «لييليه» فى تصغير ليله ، و «عشيشيه» فى تصغير عشيّه ، وكقولهم على خلاف القياس «مغيربان» فى تصغير مغرب ، و «رويجل» فى تصغير رجل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجّه ، والله أعلم.

۱۱۸- مسأله : [وزن أشياء]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «أشياء» وزنه أفعاء ، والأصل أفعلاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال.

وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء ، والأصل فعلاء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعاء لأنه جمع شيء على الأصل. وأصل شيء شيّيء مثل شيّع ؛ فقالوا فى جمعه أشيئاء على أفعلاء ، كما قالوا فى جمع لين : ألياء ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزه التى هى اللام طلبا للتخفيف ، وذلك لأمرين [۳۴۳] ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفى زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزه ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان. وذلك مستثقل فى كلامهم. وإذا كانوا قد قالوا فى سوائيه «سوايه» فحذفوا الهمزه مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزه هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى. والآخر : أن الكلمه جمع ، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل فى المفرد ، فحذفت منه الهمزه طلبا للتخفيف.

والذى يدلّ على أنه يستثقل فى الجمع ما لا يستثقل فى المفرد أنهم ألزموا خطايا القلب ، وأبدلوا فى ذوائب من الهمزه الأولى (۲) واوا ، كل ذلك لاستثقالهم فى الجمع ما لا يستثقل فى المفرد.

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شيء بالتخفيف ، وجمع فعل على أفعلاء كما يجمعونه على فعلاء ، فيقولون : سمح وسمحاء ، وفعلاء نظير أفعلاء ، فكما جاز أن يجيء جمع فعل على فعلاء جاز أن يجيء على أفعلاء لأنه نظيره.

۱- انظر فى هذه المسأله : شرح رضى الدين على الشافيه (۱ / ۲۸ - ۳۱ بتحقيقنا) ولسان العرب وصحاح الجوهرى (ش ى أ).

۲- أصل ذوائب «ذائب» لأن مفرده «ذؤابه».

والـذى يـدلّ على ذلـك أنهم قالوا : طبيب وأطبّاء ، وحبيب وأحبّاء ، والأصل فيه طبباء وحبباء ، نحو : ظريف وظرفاء ، وشـريف وشـرفاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فعلاء إلى أفعلاء ، فصار أطبباء ، فـاجتمع فيه أيضـا حرفـان متحركـان من جنس واحـد ، فنقلوا حركه الحرف الأـول إلى الساكن قبله فسـكن فأدغموه فى الحرف الذى بعده ، فقالوا : أطبّاء ، فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء ، فدلّ على ما قلناه.

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شـىء ، وشىء على وزن فعل ، وفعل يجمع فى المعتل العين على أفعال ، نحو : بيت وأبيات وسـيف وأسـياف ، وإنما يمتنع ذلك فى الصـحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وأنف وآناف ، وهو قليل شاذ ، وأما فى المعتل فلا خلاف فى مجيئه على أفعال مجيئا مطردا ؛ فـدل على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيها له بما فى آخره همزه التأنيث.

والذى يدلّ على أن أشـياء جمع وليس بمفرد كطرفاء قولهم : «ثلاثه أشـياء. والثلاثه وما بعدها من العدد إلى العشـره يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد. ألا ترى [٣۴۴] أنه لو قيل «ثلاثه ثوب وعشره درهم» لم يجز ، فلما جاز هاهنا أن يقال «ثلاثه أشياء ، وعشره أشياء» دلّ أنها ليست اسما مفردا وأنه جمع.

والـذى يدل على ذلك أيضا تذكيرهم ثلاثه وعشـره فى قولهم : «ثلاثه أشـياء ، وعشـره أشـياء» ولو كانت كطرفاء مؤنثه لما جاز التـذكير فيقـال «ثلاـثه أشـياء» وكان يجب أن يقال : ثلاث أشـياء ؛ كما كنت تقول مثلا : ثلاث غرفه ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفى امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد.

وأما البصـريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشـياء على وزن لفعاء لأن الأصل فيه شيئاء بهمزتين على فعلاء كطرفاء ، وحلفاء ، فاسـتثقلوا اجتمـاع همزتين وليس بينهمـا حـاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائـد خفى ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصـين ؛ فقدّموا الهمزه التى هى اللام على الفاء ؛ كما غيروا بالقلب فى قولهم : قسىّ فى جمع قوس ، والأصل أن يقال فى جمعها : قووس ؛ إلّا أنهم قلبوا كراهيه لاجتماع الواوين والضـمتين ؛ فصار قسوو ؛ فأبـدلوا من الضـمه كسـره (۱) ؛ لأنهم ليس فى كلامهم اسـم متمكن فى آخره واو قبلها ضمه ؛ فانقلبت الواو الثانيه

۱- فى هـذا الكلام تكلّف ، والواو المتطرفه تقلب ياء بغير هـذا التكلف وكيف تبقى الواو الأولى مـده بعـد انكسار ما قبلها؟ لقد كانت أولى أن تقلب باء.

التى هى لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مده زائده فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف فى كساء ورداء لأنها لما كانت زائده صار حرف العله الذى هو اللام فى كساء ورداء كأنه قد ولى الفتحه كما وليته فى عصى ورحى ؛ فكما وجب قلبه فى عصى ورحى ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فكذلك يجب قلب الواو الثانيه هاهنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قسوى ، وإذا انقلبت الواو الثانيه وجب أن تقلب الواو التى قبلها ياء لوقوعها ساكنه قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجعلت ياء مشدده فصار قسىّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسره والياء ، فقالوا قسىّ كما قالوا عصىّ وحقىّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غيّروا أيضا بالقلب فى ذوائب وبالحذف فى سوايه ، وبل أولى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب فى ذوائب وأصله ذأائب بأن قلبوا الهمزه واوا فقالوا ذوائب ، وحذفوها من سوائيه فقالوا سوايه ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزه إلى أول الكلمه مع بقائها كان [۳۴۵] ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفّه فقالوا «أيس» فى يئس ، و «بئر معيقه» فى عميقه ، و «عقاب عبنقه وبعنقاه» فى عقنباه ، و «ما أيطبه» فى ما أطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدى إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدى إليه؟ فلهذا قلنا وزنها لفعاء.

والذى يدلّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فعالى فقالوا فى جمعه «أشاوى» كما قالوا فى جمع صحراء «صحارى» والأصل فى صحارى صحارىّ بالتشديد ، كما قال الشاعر :

[۴۹۸](۱) لقد أغدو على أش

قر يغتال الصّحاريّا

۱- ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد راجعت ديوانه فوجدته فيه (ص ۵۶) بيتا مفردا ، وهذا البيت من شواهد رضى الدين فى باب التأنيث من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۳ / ۳۲۴) وشواهد الرضى أيضا فى شرح الشافيه (۱ / ۱۹۴ بتحقيقنا) وشرحه البغدادى مره أخرى (ص ۹۵ بتحقيقنا) وشواهد ابن جنى فى سر الصناعه (۱ / ۹۷) وأغدو : أذهب - أو أخرج ، أو أسير - فى وقت الغدوه ، والغدوه - بضم فسكون - الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس ، والأشقر : الذى لونه الشقره ، وهى فى الخيل الحمره الصافيه ، وفى الإنسان حمره يعلوها بياض ، وعنى هنا بالأشقر فرسا ، ويغتال : أصل معناه يهلك ، واستعاره هنا لمعنى يقطع المسافه الطويله فى سرعه فائقه ، والصحارى : جمع صحراء ، وهى الأرض الواسعه. ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «الصحاريا» بتشديد الياء - وهذا هو الأصل فى جمع هذه الكلمه وما أشبهها ، وبيان ذلك أن فى صحراء وبيداء وبطحاء وأسماء ألف مدّ قبل آخرها كألف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزه منقلبه عن ألف التأنيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغه منتهى الجموع قلبوا ألف المدّ التى قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصابيح وقراطيس فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التأنيث التى هى الهمزه ياء أيضا ، فتصير صحارى وبيادى وبطاحى وأسامى - بياءات مشدده فى أواخرها - ومع أن هذا هو الأصل وما تقتضيه صناعه التصريف الجاريه على مقتضى كلام العرب لم يستعمله العرب فى كلامهم استثقالا له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لهم بعد حذف إحدى الياءين طريقان ؛ أولهما أن يبقوا كسره الحرف الذى بعد ألف التكسير على حالها فتبقى الياء على حالها

ويعاملونها معامله ياء المنقوص ، وثانيهما أن يقلبوا كسره الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحه ، وحينئذ تنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال امرؤ القيس بن حجر الكندى فى معلّقته : ويوم عقرت للعذارى مطيتى فيا عجبا من كورها المتحمل فظل العذارى يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس المفتل فجاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغه الذبيانى : لجب يظل به الفضاء معضلا يدع الإكام كأنهن صحارى فجاء به بكسر ما قبل الياء. والتخفيف بحذف إحدى الياءين فصيح فى الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما ردّ بعض الشعراء الكلمه إلى القياس عند الضروره فيكون قد رجع إلى الأصل المهجور كما فى بيت الشاهد ، وكما فى قول الآخر : إذا حاشت حواليه ترامت ومدته البطاحى الرغاب جمع بطحاء على القياس ؛ فجاء بالياء المشدده فى آخره.

فالياء الأولى منقلبه عن الألف الأولى التى كانت فى المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانيه منقلبه عن ألف التأنيث التى قلبت همزه فى المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزه لزوال سببها ، فكانت الثانيه منقلبه عن ألف فى نحو حبلى ، لا منقلبه عن همزه ، ثم حذفت الياء الأولى طلبا للتخفيف ؛ فصار صحارى مثل مدارى ، ثم أبدلوا من الكسره فتحه ؛ فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا فى مدارى فصارت صحارى ، وكذلك «أشاوى» أصلها أشايىّ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخره إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين فى صحارىّ ، ثم فعل به ما فعل بصحارىّ فصار أشايا ، وأبدلوا من الياء التى هى عين واوا فصار أشاوى ، كما أبدلوا من الياء واوا فى قولهم : «جبيت الخراج جباوه ، وأتيته أتوه» والأصل فيه جبايه وأتيه ، وليس فى إبدال الواو خروج عن الحكمه ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحه بعضها عن بعض نحو أصيلال فى أصيلان ، وإن لم يكن هناك استثقال فلأن يبدلوا الياء واوا لأجل المقاربه وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنه مضموما ما قبلها نحو

موسر وموقن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فعالى فقيل أشاوى دلّ على ما قلناه.

والذى يدلّ على ذلك أيضا أنهم قالوا فى جمعه أيضا «أشياوات» كما قالوا فى جمع فعلاء فعلاوات ، نحو صحراء وصحراوات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بيّنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنه فى الأصل على أفعلاء لأنه جمع شيّيء على الأصل كقولهم ليّن وألينا» قلنا : قولكم : إن أصل شيء شيّيء مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يجيء ذلك فى شيء من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سيد وهين وميت لما كان مخففا من سيّد وهيّن وميّت جاء فيه التشديد على الأصل مجيئا شائعا ، فلما لم يجيء هاهنا على الأصل فى شيء من كلامهم - لا فى حاله الاختيار ، ولا فى حاله الضروره - دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى.

وقولهم : «إن أشياء فى الأصل على أفعلاء» قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز جمعه على فعالى ؛ لأنه ليس فى كلام العرب أفعلاء جمع على فعالى ، فلما جاز هاهنا دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه.

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش «إنه جمع شيء بالتخفيف وإنهم جمعوه على أفعلاء كما جمعوه على فعلاء لأنّ نظيره نحو سمح وسمحاء» فإن فعلا لا يكسر على أفعلاء ، وإنما يكسر على فعول وفعال ، نحو فلوس وكعاب.

والذى يدلّ على أنه ليس بأفعلاء أنه قال (١) فى تصغيرها أشيّاء ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغى أن يردّ إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء ، فيقال «شييئات» وإنما لم يجز تصغير أفعلاء على لفظه لأن أفعلاء من أبنيه الكثره ، والتصغير علم القلّه ، فلو صغرت مثالا موضوعا للكثره لكنت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لا يجوز.

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كبيت وأبيات فظاهر البطلان ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفا كأسماء وأبناء.

وأما قوله : «إنما منع من الإجراء لشبه همزه التأنيث» قلنا : فكان يجب أن لا تجرى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا

١- كذا ، ولعل الأوفق «أنهم قالوا فى تصغيرها - الخ».

فرق بين الهمزه فى آخر أشياء وبين الهمزه فى آخر أسماء وأبناء.

وأما قولهم : «الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثه أشياء ، والثلاثه وما بعدها من العدد إلى العشره يضاف إلى الجمع ، لا ـ إلى المفرد ، فلا ـ يقال : ثلاثه ثوب ، ولا ـ عشره درهم» قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفردا لفظا ومعنى ، وأما إذا كان مفردا لفظا ومجموعا معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثه رجله - وإن كان مفردا لفظا - لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثه نفر ، وثلاثه قوم ، وتسعه رهط ، قال الله تعالى : (وَكانَ فِي الْمَدِينَهِ تِسْعَهُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ) [النمل : ۴۸] وأضيف العدد إلى هذه الأسماء - وإن كانت مفرده لفظا - لأنها مجموعه معنى ، فكذلك هاهنا : أشياء مفرده لفظا ، مجموعه معنى كطرفاء ، وحلفاء ، وقصباء ؛ فجاز أن يضاف اسم العدد إليها.

وأما قولهم : «إنها لو كانت كطرفاء لما جاز تذكير ثلاثه (۱) ، فيقال ثلاثه أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء» قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثه أشياء» - وإن كانت أشياء مؤنثه لوجود علامه التأنيث فيها - لأنها اسم لجمع شىء ، فتنزلت منزله أفعال من حيث إنه جمع شىء فى المعنى ، لا ـ لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزله درهم فى قولهم : مائه درهم ، ولو كان كذلك لوجب أن يقال «ثلاث أشياء» كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسما لجمع شىء علمت أن أشياء فى المعنى جمع شىء ؛ فصارت إضافه العدد إليها بمنزله إضافته إلى جمع ثوب وبيت فى قولهم : «ثلاثه أثواب ، وعشره أبيات» وما أشبه ذلك ، والله أعلم.

قال أبو البركات كمال الدين الأنبارى :

فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره فى كتاب «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف»

واقتصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تشعّب أنحائه ،

لتوفّر رغبه الطلبه فى سرعه إنهائه ، وكثره الشواغل

عن استقصائه ، فالله تعالى يعصمنا فيه

من الزّلل ، ويحفظنا فيه من الخطأ

والخطل ، ويوفّقنا وإيّاكم

لصالح القول والعمل

بمنّه ولطفه

۱- المراد بتذكير ثلاثه الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتأنيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ، وأنت خبير أن لفظ ثلاثه

يقرن بالتاء إذا كان معدوده مذكرا ، ويجرد منها إن كان معدوده مؤنثا.

وجد فی بعض النسخ زیاده ثلاث مسائل

ونحن نذکرها هاهنا

۱۱۹- مسأله : [علام ینتصب خبر «کان» وثانی مفعولی «ظننت»؟]

(۱)

ذهب الکوفیون إلی أن خبر «کان» والمفعول الثانی ل- «ظننت» نصب علی الحال. وذهب البصریون إلی أن نصبهما نصب المفعول ، لا علی الحال.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی أن خبر «کان» نصب علی الحال أن «کان» فعل غیر واقع - أی غیر متعدّ - والدلیل علی أنه غیر واقع أن فعل الاثنین إذا کان واقعا فإنه یقع علی الواحد والجمع نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجالا ، ولا یجوز ذلک فی «کان» ، ألا ترى أنه لا یجوز أن تقول : کانا قائما ، وکانا قیاما ، ویدل علی ذلک أیضا أنک تکنی عن الفعل الواقع نحو «ضربت زیدا» فتقول : فعلت بزید ، ولا تقول فی کنت أخاک : فعلت بأخیک ، وإذا لم یکن متعدیا وجب أن یکون منصوبا نصب الحال ، لا نصب المفعول ؛ فإنا ما وجدنا فعلا ینصب مفعولا هو الفاعل فی المعنی ، إلا الحال ، فکان حمله علیه أولی ، ولأنه یحسن أن یقال فیه «کان زید فی حاله کذا» وکذلک یحسن أیضا فی ظننت زیدا قائما «ظننت زیدا فی حاله کذا» فدل علی أنه نصب علی الحال.

قالوا : ولا یجوز أن یقال «إنه لو کان نصبا علی الحال لما جاز أن یقع معرفه فی نحو : کان زید أخاک ، وظننت عمرا غلامک ، والحال لا تکون معرفه» لأنّا نقول : إنما جاز ذلک لأن «أخاک ، وغلامک» وما أشبه ذلک [۳۴۹] قام مقام الحال کقولک : ضربت زیدا سوطا ، فإن «سوطا» ینتصب علی المصدر - وإن کان آله - لقیامه مقام المصدر الذی هو ضرب (۲) ،

۱- انظر فی هذه المسأله : حاشیه الصبان علی الأشمونی (۱ / ۲۱۸ بولاق) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۱ / ۲۲۰ بولاق).

۲- ر «الذی هو ضربه».

وكذلك هاهنا. على أنه قد جاءت الحال معرفه فى قولهم :

[۴۹۹](۱) [ف] أرسلها العراك [ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدّخال]

وطلبته جهدك ، وطاقتك ، ورجع عوده على بدئه ، إلى غير ذلك ؛ فدل على صحه ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنّ نصبهما نصب المفعول لا على الحال لأنهما يقعان (۲) ضميرا فى نحو قولهم : «كنّاهم ، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟» قال الشاعر :

[۵۰۰](۳) دع الخمر يشربها الغواه ؛ فإنّنى

رأيت أخاها مغنيا بمكانها

۱- هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعه العامرى ، وهو من شواهد سيبويه (۱ / ۱۸۷) ورضى الدين فى باب الحال من شرح الكافيه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۱ / ۵۲۴) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۲۴۱) وابن عقيل (رقم ۱۸۰) وشرحه العينى (۳ / ۲۱۹ بهامش الخزانه) والبيت فى وصف حمار وحش وأتنه ، وقال الأعلم : وصف إبلا أوردها الماء مزدحمه. والعراك : الازدحام ، والنغص - بفتح النون والغين المعجمه جميعا - مصدر نغص - من باب فرح - تقول «نغص الرجل» إذا لم يتم شربه ، والدّخال - بكسر الدال المهمله - أن يدخل الرجل بعيره الذى شرب مره مع الإبل التى لم تشرب من قبل ليشرب معها ، وذلك إذا كان البعير كريما. ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «العراك» فإن هذه الكلمه حال من الضمير المنصوب فى قوله «أرسلها» وهى معرفه ، والأصل فى الحال أن تكون نكره ، ومصدرا ، والأصل فى الحال أن تكون وصفا ، وذلك لأن هذا المصدر المعرف فى تأويل وصف نكره ، فكأنه قال : فأرسلها معتركه. قال سيبويه «وهذا ما جاء منه فى الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعه : * فأرسلها العراك ولم يذدها - البيت* كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر فى هذا الباب يدخله الألف واللام» اه ، وقال الأعلم «الشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر فى موضع الحال ، والحال لا يكون معرفه وجاز هذا لأنه مصدر ، والفعل يعمل فى المصدر معرفه ونكره ، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك ، ولو كان من أسماء الفاعل لم يجز ذلك فيه (يريد لم يجز تعريفه) نحو أرسلها المعتركه» اه.

۲- فى ر «أنهما يقعون» تحريف.

۳- هذان البيتان ينسبان لأبى الأسود الدؤلى ، وثانيهما من شواهد سيبويه (۱ / ۲۱) ورضى الدين فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۲ / ۴۲۶) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ۴۲۷) والأشمونى (رقم ۵۱) وكان لأبى الأسود مولى يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجاره تناول شيئا من الشراب فاضطرب أمره وفسد أمر التجاره ، فقال أبو الأسود فيه هذين البيتين ، وقوله «فإلا يكنها» أى فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر ، وقوله «أو تكنه» أى أو تكن الخمر هى أخاها ،

فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن ، وهو عائد إلى الخمر ، واسم «تكن» الثانيه ضمير مستتر عائد إلى الخمر ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها ، ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد ههنا قوله «يكنها أو تكنه» حيث جاء بخبر تكن ضميرا متصلا ، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميرا منفصلا ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى ، وهو من شواهد الرضى وابن يعيش : لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير وكما فى قول العرجى فى خبر ليس ، وهو من شواهد سيبويه : ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس إياى وإيا ك ولا نخشى رقيبا ولو أن أبا الأسود قد جاء بالكلام على ما يقتضيه القياس لقال : فإلا يكن إيّاها أو تكن إيّاه فإنه أخوها ، قال سيبويه «وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم؟ قال أبو الأسود الدؤلى : * فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها ... البيت * اه كلامه. وقال الأعلم «أراد سيبويه كان لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقيه فى عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقى فى نحو ضربته وضربنى وما أشبهه» اه. ومن مجىء خبر ليس ضميرا متصلا قول رؤبه بن العجاج ، وهو أيضا من شواهد الرضى وابن يعيش : عهدى بقومى كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى وليس - كما تعلم - فعل ليس متصرفا ، بل هو فعل جامد ، ومن النّحاه من يذهب إلى أنه حرف.

فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه

أخوها غذته أمّه بلبانها

أراد بقوله : «أخاها» الزبيب ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجره واحده وقال الآخر :

[٥٠١](١) تنفكّ تسمع ما حيى

ت بهالك حتّى تكونه

١- هذا البيت من كلام خليفه بن براز ، وهو شاعر جاهلى ، وبعده قوله : والمرء قد يرجو الحيا ه مؤملا ، والموت دونه والبيت من شواهد الرضى فى باب الأفعال الناقصه ، وشرحه البغدادى فى الخزانه (۴ / ۴۷) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٠١١) وابن الناظم فى باب كان وأخواتها من شرح الألفيه ، وشرحه العينى (٢ / ٧۵ بهامش الخزانه) والنّحاه يستشهدون بهذا البيت فى عده مواضع ، أولها فى قوله «تكونه» حيث جاء بخبر كان ضميرا متصلا وهو الذى من أجله جاء المؤلف بهذا البيت هنا ، وقد بيّنا ذلك فى شرح الشاهد السابق والثانى فى قوله «تنفكّ» ولهم فى هذه الكلمه شاهدان : أحدهما أن الشاعر قد استعمل الفعل المضارع من انفكّ ، ولما لم يحفظ النّحاه من هذا الفعل غير الماضى والمضارع حكموا بأنه فعل متصرف تصرفا ناقصا ، ومن مجىء المضارع قول الشاعر : ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفه مقل قنوع وقول ذى الرمه : قلائص لا تنفك إلا مناخه على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا والشاهد الثانى من هذه الكلمه أنها جاءت فى هذا البيت غير مسبوقه بالنفى أو ما يضاهيه ، وذلك شاذ ، والقياس ذكر نفى أو نهى قبل زال وبرح وفتىء وانفكّ. ومثل هذا البيت فى الإتيان بواحد من هذه الأفعال من غير أن يسبقه نفى أو نهى قول خداش بن زهير : وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيدا وهم يغتفرون أن يسقط الشاعر حرف النفى إذا كان الفعل مسبوقا بالقسم كقول امرىء القيس : فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى وقول عبيد الله بن قيس الرقيات (د ١٨٩) : والله أبرح فى مقدمه أهدى الجيوش على شكيته حتى أفجعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوتيه وقول الآخر : لعمر أبى دهماء زالت عزيزه على قومها ما فتل الزند قادح

وكذلك قالوا أيضا «ظننته إيّاه» (١) والضمائر لا تقع أحوالا بحال ؛ فعدم شروط الحال فيهما ؛ فوجب أن ينتصبا نصب المفعول ، لا على الحال.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إن الفعل إذا كان واقعا فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجالا ولا يجوز ذلك فى كان ؛ فإنه لا يقال كانا قائما وكانا قياما» فنقول : إنما لم يجز فى «كان» كما جاز فى ضرب ؛ لأن المفعول فى «كان» هو الفاعل فى المعنى ، ولا يكون الاثنان واحدا ولا جماعه ، وإنما كان المفعول فى «كان» هو الفاعل فى المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [بمنزله الفاعل ، والخبر](٢) بمنزله المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى نحو «زيد

١- ومن ذلك قول الشاعر : أخى حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

٢- زياده لا يتم الكلام إلا بها.

قائم» ؛ فكذلك يجب أن يكون المفعول فى معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع فى «كان» ما جاز فى «ضرب» لا لما ادعيتم ، على أنا لا نقول إنّ كان بمنزله ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقى يدل على حدث وزمان ، والمرفوع [به] فاعل حقيقى ، والمنصوب به مفعول حقيقى ، وأما «كان» فليس فعلا حقيقيا ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعل [٣٥٠] العباره ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلهذا سمّى المرفوع إسما ، والمنصوب خبرا ، ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلا حقيقيا جاز إذا كنّى عنه - نحو «ضربت زيدا» - أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت «كان» فعلا غير حقيقى ، بل فى فعليتها خلاف ؛ لم يجز إذا كنّى عنها نحو «كنت أخاك» أن يقال : فعلت بأخيك.

وأما قولهم : «إنه يحسن أن يقال : كان زيد فى حاله كذا ، وكذلك يحسن أيضا فى ظننت زيدا قائما : ظننت زيدا فى حاله كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال» قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتى بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك فى «كان» الناقصه التى وقع فيها الخلاف ، دون التامه التى بمعنى وقع ، ولم يوجد أيضا فى المفعول الثانى لظننت التى بمعنى الظن أو العلم التى وقع فيها الخلاف ، لا التى بمعنى التّهمه ، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكره ، وكثيرا ما يقع خبر كان والمفعول الثانى لظننت معرفه ، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكره ؛ فلما جاز أن يقعا معرفه دل على أنهما ليسا بحال.

قولهم : «إنما جاز ذلك لأن المعرفه أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآله مقام المصدر فى قولهم : ضربت زيدا سوطا» قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حسن أن ينصب «سوطا» على المصدر ؛ لأنه نكره قام مقام نكره ، فأفاد فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفه مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكره ، وهو معرفه ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به.

وأما قولهم : «إن الحال قد جاء معرفه فى قولهم : أرسلها العراك ، وطلبته جهدك ، ورجع عوده على بدئه» قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا ، وإنما هى مصادر دلّت على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت «أرسلها العراك» فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعتراك ، فأقاموا «العراك» مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) [نوح : ١٧] ثم حذفوا «تعترك» وهو جمله فى موضع [٣٥١] الحال ، وأقاموا المصدر دليلا

عليه ، كما تقول : «إنما أنت سيرا» أى تسير سيرا ، وكذلك قولهم : «طلبته جهدك ، وطاقتك» كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهادك ، ثم حذفوا «تجتهد» وهو جمله فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلا عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم «رجع عوده على بدئه» ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن «عوده» منصوب برجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن «رجع» يكون متعديا كما يكون لازما ، قال الله تعالى : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلى طائِفَةٍ مِنْهُمْ) [التوبه : ٨٣] فعدّى رجع [إلى] الكاف ؛ فدلّ على أنه يكون متعديا ، والأكثرون على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأن فى ألفاظ المصادر دلاله على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذه لا يقاس عليها ؛ فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام فى موضع الحال ؛ فإنه شاذّ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم.

۱۲۰- مسأله : [القول فی تقدیم التمییز إذا کان العامل فعلا متصرفا]

(۱)

اختلف الکوفیون فی جواز تقدیم التمییز إذا کان العامل فیه فعلا متصرّفا نحو «تصبّب زید عرقا ، وتفقّأ الکبش شحما» : فذهب بعضهم إلی جوازه ووافقهم علی ذلک أبو عثمان المازنی وأبو العباس المبرد من البصریین. وذهب أکثر البصریین إلی أنه لا یجوز.

أما الکوفیون فاحتجوا بأن قالوا : الدلیل علی جواز التقدیم النقل والقیاس.

أما النقل فقد جاء ذلک فی کلامهم ، قال الشاعر :

[۵۰۲](۲) أتهجر سلمی بالفراق حبیبها

وما کان نفسا بالفراق تطیب؟!

۱- انظر فی هذه المسأله : شرح الأشمونی (۳ / ۱۵۹ بتحقیقنا) وشرح الأشمونی مع حاشیه الصبان (۲ / ۱۷۷ بولاق) وتصریح الشیخ خالد الأزهری (۱ / ۴۸۰ بولاق) وأسرار العربیه للمؤلف (ص ۷۹).

۲- قد اختلف الرواه فی نسبه هذا البیت ؛ فنسبه قوم إلی المخبل السعدی واسمه ربیع بن ربیعه بن مالک ، ونسبه آخرون إلی أعشی همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله (انظر الصبح المنیر ص ۳۱۲ فینا) ونسبه ابن سیده لقیس بن معاذ المعروف بمجنون لیلی. والبیت من شواهد الأشمونی (رقم ۵۱۴) وابن عقیل (رقم ۱۹۴) وابن الناظم فی باب التمییز من شرح الألفیه ، وشرحه العینی (۳ / ۲۳۵ بهامش الخزانه) وابن جنی فی الخصائص (۲ / ۳۸۴) ومحل الاستشهاد من هذا البیت قوله «وما کان نفسا بالفراق تطیب» فإن اسم کان ضمیر شأن محذوف وخبرها جمله تطیب ، ونفسا : تمییز نسبه ، والعامل فیه هو قوله تطیب ، وقد تقدم التمییز علی عامله ، وهذا غیر جائز فی سعه الکلام عند البصریین ، وقد أجازه الکوفیون واستدلوا بهذا البیت ونحوه مما سنرویه لک بعد علی أنه جائز لأنه وارد فی کلام العرب المحتجّ بکلامهم. قال ابن جنی فی الخصائص «ومما یقبح تقدیمه الاسم الممیز ، وإن کان ناصبه فعلا متصرفا ، فلا نجیز شحما تفقأت ، ولا عرقا تصببت ، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فیه أبو العباس من قول المخبل : * أتهجر لیلی للفراق حبیبها ... البیت* فنقابله بروایه الزجاجی وإسماعیل بن نصر وأبی إسحاق : * وما کان نفسی بالفراق تطیب* فروایه بروایه ، والقیاس من بعد حاکم ، وذلک أن الممیز هو الفاعل فی المعنی ، ألا تری أن أصل الکلام : تصبب عرقی ، وتفقأ شحمی ، ثم نقل الفعل فصار فی اللفظ لی ، فخرج الفاعل فی الأصل ممیزا ، فکما لا یجوز تقدیم الفاعل علی الفعل فکذلک لا یجوز تقدیم الممیز - إذا کان هو الفاعل فی المعنی - علی الفعل» اه کلامه. ومما جاء فیه تقدیم التمییز - سوی هذا البیت الذی وجدوا فیه روایه أخری یتمسکون بها - قول ربیعه بن مقروم الضبی : رددت بمثل السید نهد مقلص کمیش إذا عطفاه ماء تحلبا وقول الآخر : إذا المرء عینا قرّ بالعیش مثریا ولم یعن بالإحسان کان مذمّما وقول الآخر : ضیّعت حزمی فی إبعادی الأملا وما ارعویت ، وشیبا رأسی اشتعلا وقد اقتنع بهذه الشواهد أبو عثمان المازنی وأبو العباس المبرّد

والكسائى وأبو عمر الجرمى فذهبوا إلى جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا. والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعزّ وأكرم ، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. اللهم إنى أحمدك أحبّ الحمد إليك ، وأطيب الحمد عندك ، وأشكرك شكرا يوالى نعمك ويكافىء مزيدك ، وأبتهل إليك أن تتقبل عملى ، وتجعله لديك فى سجل الحسنات ، إنك سميع قريب مجيب الدعاء ، يا رب العاملين ، آمين.

وجه الـدليل أنه نصب «نفسا» على التمييز ، وقـدّمه على العامل فيه وهو «تطيب» [٣٥٢] لأن التقـدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا ؛ فدلّ على جوازه.

وأمـا القيـاس فلأـن هـذا العامـل فعـل متصـرف ؛ فجـاز تقـديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصـرفه ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصـرفا - نحو قولك : «ضـرب زيـد عمرا» - جاز تقـدّم معموله عليه نحو «عمرا ضـرب زيـد» ولهـذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا نحو «راكبا جاء زيد».

قـالوا : ولاـ يجوز أن يقـال : «تقـديم الحال على العامل فيها لا يجوز عنـدكم ولا تقولون به ، فكيف يجوز لكم الاسـتدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به؟» لأنّا نقول : كان القياس يقتضـى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصـرفا ، إلا أنه لم يجز لـدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقـديم المضـمر على المظهر على ما بيّنا فى مسأله الحال ، فبقينا فيما عـداه على الأصل ، وجاز لنا

أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ؛ فصلح أن يكون إلزاما عليكم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «تصبّب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما» أن المتصبب هو العرق والمتفقىء هو الشحم ، وكذلك لو قلت «حسن زيد غلاما ، ودابه» لم يكن له حظ فى الفعل من جهه المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابه ؛ فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا.

قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو «راكبا جاء زيد» فإن راكبا فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأنا نقول :

الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت «جاء زيد راكبا» فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهه اللفظ والمعنى صار «راكبا» بمنزله المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو «عمرا ضرب زيد» بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت «تصبّب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، وحسن زيد غلاما» لم يكن زيد هو الفاعل فى المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو العرق والشحم [والغلام] ، فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزله المفعول من هذا الوجه ؛ لأن [٣٥٣] الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل (١) ، وكذلك قولهم : «امتلأ الإناء ماء» فإنه وإن لم يكن مثل «تصبب زيد عرقا» لأنه لا يمكن أن تقول «امتلأ ماء الإناء» كما يمكن أن تقول «تصبّب عرق زيد» إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب [٥٠٢]

فإن الروايه الصحيحه :

* وما كان نفسى بالفراق تطيب* [٥٠٢]

وذلك لا حجّه فيه ، ولئن سلّمنا صحه ما رويتموه فنقول : نصب «نفسا» بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجه.

وأما قولهم : «إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال

١- كذا ، وهو خطأ وصوابه «كما جاز تقديم الحال».

المتصرفه – إلى آخر ما قرروه» قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب فى «ضرب زيد عمرا» منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب فى نحو «تصبّب زيد عرقا» فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما.

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجه لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته؟ قولهم : «كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر» قلنا : وكذلك نقول هاهنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بيّنا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه هاهنا لدليل ، على أنّا قد بيّنا فساد ما ذهبتم إليه وصحه ما ذهبنا إليه ، والله أعلم.

۱۲۱- مسأله : [القول فی «ربّ» اسم هو أو حرف ؟]

(۱)

ذهب الكوفيون إلى أن «ربّ» اسم. وذهب البصريون إلى أنه حرف جر.

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسم حملا على «كم» لأن «كم» للعدد والتكثير ، و «ربّ» للعدد والتقليل ، فكما أن كم اسم فكذلك ربّ.

والذى يدل على أن ربّ ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك فى أربعه أشياء ؛ أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطه ؛ لأنها إنما دخلت رابطه بين الأسماء والأفعال. والثانى : أنها لا تعمل إلا فى نكره ، وحروف الجر تعمل فى النكره والمعرفه. والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكره موصوفه ، وحروف الجر تعمل فى نكره موصوفه وغير موصوفه ، والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذى تتعلق به. وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف.

والذى يدل دلاله ظاهره على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال فى ربّ «رب» قال الله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ) [الحجر : ۲] قرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد ، وفيها أربع لغات : ربّ ورب وربّ ورب - بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها - فدلّ على أنها ليست بحرف.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى فى غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو «ربّ رجل يفهم» أى ذلك قليل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : «إنما قلنا إنها اسم حملا

۱- انظر فى هذه المسأله : أسرار العربيه للمؤلف (ص ۱۰۴ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافيه (۲ / ۳۰۷) وخزانه الأدب للبغدادى (۴ / ۱۸۴ بولاق).

على كم ؛ لأن كم للعدد والتكثير وربّ للعدد والتقليل» قلنا : لا نسلّم أنها للعدد ، وإنما هى للتقليل فقط ، على أن «كم» إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء ، نحو [۳۵۵] حروف الجر ، نحو ب- «كم رجل مررت» وما أشبه ذلك. وجواز الإخبار عنه ، نحو «كم رجلا لاحاك» وهذا غير موجود فى «ربّ» فدل على الفرق بينهما.

وأما قولهم : «إنها تخالف حروف الجر فى أربعه أشياء : أحدها أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام» قلنا : إنما لا تقع إلا فى صدر الكلام لأن معناها التقليل ، وتقليل الشىء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفى ، وحرف النفى له صدر الكلام.

وقولهم فى الثانى «إنها لا تعمل إلا فى نكره» قلنا : لأنها لما كان معناها التقليل - والنكره تدل على الكثره - وجب ألا تدخل إلا على النكره التى تدلّ على الكثره ؛ ليصح فيها معنى التقليل.

وقولهم فى الثالث : «إنها لا تعمل إلا فى نكره موصوفه» قلنا : لأنهم جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذى تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل فى ضروره الشعر.

وقولهم فى الرابع : «إنه لا يجوز إظهار الفعل الذى تتعلق به» قلنا : فعلوا ذلك إيجازا واختصارا ، ألا ترى أنك إذا قلت «ربّ رجل يعلم» كان التقدير فيه : ربّ رجل يعلم أدركت ، أو لقيت ؛ فحذف لدلاله الحال عليه ، كما حذفت فى قوله تعالى : (وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ) [النمل : ۱۲] إلى قوله تعالى : (إِلى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ) [النمل : ۱۲] ولم يذكر مرسلا ؛ لدلاله الحال عليه. والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلاله الحال كثير فى كلامهم.

وأما قولهم : «إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف» قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد جاء الحذف فى الحرف ؛ فإن «أنّ» المشدده يجوز تخفيفها ، وهى حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم فى «سوف» [سف أفعل ، و (۱) سو أفعل] فحذفتم الواو والفاء ، وإذا جاز عندكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد؟ والله أعلم.

يقول المعتزّ بالله تعالى وحده ، أبو رجاء محمد محيى الدين بن عبد المجيد :

الحمد الله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى.

۱- زياده يقتضيها الكلام.

وبعد ؛ فقد أتممت - بحمد الله تعالى ومعونته - مراجعه كتاب «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف ، بين النحويين الكوفيين والبصريين» الذى صنّفه الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى ، النحوى ، المولود فى عام ٥١٣ ، والمتوفى فى عام ٥٧٧ من الهجره ، وهو كتاب فريد فى بابه ، لم ينشر للناطقين بالضاد كتاب آخر فى موضوعه ، وإن يكن لأسلافنا رضى الله عنهم فى هذا الموضوع عده مصنفات كلها حرىّ بالإخراج والذيوع.

وقد يسّر الله تعالى لى - بعد أكثر من خمسه عشر عاما من إخراجه لأول مره ، وبعد أن نشر الكتاب ثلاث مرات - أن أنجز بعض ما وعدت به قراء العربيه أن أخرج لهم مع هذا الكتاب شرحا يبين غوامضه ، ويجلّى فرائده ، ويترصّد مسالكه ومساربه ، ويكون فيصلا على أحكامه : يقر صحيحها ، وينقض ما جانب فيه الجاده ، وقد تضخّم بذلك حجم الكتاب فصار ضعف الأصل أو يزيد ، وإن كان فى الأجل بقيه وفى القوس منزع عدت إليه فأضفت ونقحت وهذبت ، والله سبحانه المسؤول أن يتولانا بفضله ، وينفحنا بتأييده وتوفيقه.

فهرس الشواهد

حرف الهمزه

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٦٢ طلبوا صلحنا ولا تأوان

فأجبنا أن ليس حين بقاء ٩٠

٧٦ ...

رجم به الشّيطان من هوائه ١٠٢

٢٣٦ وبلد عاميه أعماؤه

كأنّ لون أرضه سماؤه ٤٣٠

٢٦١ فتجمع أيمن منّا ومنكم

بمقسمه تمور بها الدّماء ٣٣٤

٣٧٤ فلا والله ما يلفى لما بى

ولا للما بهم أبدا دواء ٤٦٥

٣٨٤ قلت لشيبان : ادن من لقائه

كما تغدّى القوم من شوائه ٤٨٢

٤١٥ تذهل الشّيخ عن بنيه ، وتبدى

عن خدام العقيله العذراء ٥٤٤

٤٥٤ قد علمت أمّ أبى السّعلاء

وعلمت ذاك مع الجراء ٦١٤

أن نعم مأكولا على الخواء

يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المسعل واللهاء

۴۵۶ سيغنينى الّذى أغناك عنّى

فلا فقر يدوم ولا غناء ۶۱۵

حرف الباء الموحده

۲۳ وكيف تواصل من أصبحت

خلالته كأبى مرحب؟ ۵۳

۴۱ ولمّا أن تحمّل آل ليلى

سمعت ببينهم نعب الغرابا ۷۳

۴۳ وكمتا مدمّاه كأنّ متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ۷۴

۴۶ فمن يك أمسى بالمدينه رحله

فإنّى وقيّار بها لغريب ۷۸

۵۵ ألا يا اسلمى يا ترب أسماء من ترب

ألا يا اسلمى حيّيت عنّى وعن صحبى ۸۴

۵۸ وقالت : ألا يا اسمع نعظك بخطّه

فقلت : سميعا فانطقى وأصيبى ۸۵

۶۴ والله ما ليلى بنام صاحبه

ولا مخالط اللّيان جانبه ۹۲

۷۳ فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل

من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه ١٠١

ص: ۶۹۱

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٨٣ فما قومى بثعلبه بن بكر

ولا بفزاره الشّعر الرّقابا ١٠٩

٩٦ لمّا تعيّا بالقلوص ورحلها

كفى الله كعبا ما تعيّا به كعب ١٣٣

٧٠١ إنّ من لام فى بنى بنت حسّا

ن ألمه وأعصه فى الخطوب ١٤٧

١١٦ أجدّك لست الدّهر رائى رامه

ولا عاقل إلّا وأنت جنيب ١٥٥

ولا مصعد فى المصعدين لمنعج

ولا هابط ما عشت هضب شطيب ١٥٦

١١٧ مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا ببين غرابها ١٥٨

١١٩ كأن وريديه رشاءا خلب ١٦١

١٣٥ لكك الخير علّلنا بها ، علّ ساعه

تمرّ ، وسهواء من اللّيل يذهب ١٧٨

١٥٧ بها كلّ خوّار إلى كلّ صعله

ضهول ورفض المذرعات القراهب ٢١٧

١٦٣ فما لى إلّا آل أحمد شيعه

وما لى إلّا مشعب الحقّ مشعب ٢٢٣

١٧٠ ألم تعلمن يا ربّ أن رب دعوه

دعوتك فيها مخلصا لو أجابها ٢٣٢

١٧٧ يمرّون بالدّهنا خفافا عيابهم

ويخرجن من دارين بجر الحقائب ٢٣٧

على حين ألهى النّاس جلّ أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثّعالب ٢٣٨

١٨٠ و كلّ من ظنّ أن الموت مخطئه

معلّل بسواء الحقّ مكذوب ٢٤٠

١٩٧ يا ليت أمّ العمرو كانت صاحبى

مكان من أشتى على الرّكائب ٢٥٨

٢٠٢ و إنّى حبست اليوم والأمس قبله

ببابك حتّى كادت الشّمس تغرب ٢٦١

٢٠٦ فلست بذى نيرب فى الصّديق

ومنّاع خير وسبّابها ٢٧٠

ولا من إذا كان فى جانب

أضاع العشيره فاغتابها ٢٧٠

٢١٩ أبا عرو لا تبعد فكلّ ابن حرّه

سيدعوه داعى ميته فيجيب ٢٨٥

٢٢٧ أرقّ لأرحام أراها قريبه

لحار بن كعب لا لجرم وراسب ٢٩٠

٢٥٦ وما زرت سلمى أن تكون حبيبه

إلىّ ، ولا دين بها أنا طالبه ٣٢٦

٢٧٧ كلانا يا يزيد يحبّ ليلى

بفىّ وفيك من ليلى التّراب ٣٦٢

٢٨٢ كلاهما حين جدّ الجرى بينهما

قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى ٣٦٥

٢٨٤ لكنّه شاقه أن قيل ذا رجب

يا ليت عدّه حول كلّه رجب ٣٦٩

٢٨٩ حتّى إذا قملت بطونكم

ورأيتم أبناءكم شبّوا ٣٧٥

وقلبتم ظهر المجنّ لنا

إنّ اللّئيم العاجز الخبّ ٣٧٦

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٢٩٢ فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيّام من عجب ٣٨٠

٣١٩ ومصعب حين جدّ الأم

ر أكثرها وأطيبها ٤٠٩

٣٣١ أنا أبو دهبل وهب لوهب

من جمح ، والعزّ فيهم والجسب ٤١٦

٣٣٣ فبيناه يشرى رحله قال قائل :

لمن جمل رخو الملاط نجيب ٤١٧

٣٣٧ فما له من مجد تليد ، وما له

من الريح فضل لا الجنوب ولا الصّبا ٤٢١

٣٨٥ أنخ فاصطبغ قرصا إذا اعتادك الهوى

بزيت كما يكفيك فقد الحبائب ٤٨٣

٣٨٧ وإنّى امرؤ من عصبه خندفيّه

أبت للأعادى أن تديخ رقابها ٤٨٧

٤٠٠ وللخيل أيّام ؛ فمن يصطبر لها

ويعرف لها أيّامها الخير تعقب ٥٠٩

٤١٠ أقلّى اللّوم عاذل والعتابن

وقولى : إن أصبت لقد أصابن ٥٣٩

٤٦١ ولكنّما أهدى لقيس هديّه

بفيّ من اهداها لكك الدّهر إثلب ۶۲۰

۴۶۹ فإن تعهدينى ولى لمّه

فإنّ الحوادث أودى بها ۶۲۹

۴۸۲ أرى رجلا منهم أسيفا كأنّما

يضمّ إلى كشحيه كفّا مخضّبا ۶۳۸

۴۹۱ ...

باتت تكركره الجنوب ۶۵۱

۵۰۲ أتهجر سلمى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب؟! ۶۸۲

حرف التاء المثناه

۱۹ رحم الله أعظما دفنوها

بسجستان طلحه الطّلحات ۳۵

۲۱ يرى أرباقهم متقلّديها

كما صدىء الحديد على الكماه ۵۱

۷۰ يا لعن الله بنى السّعلات

عمرو بن ميمون شرار النّات ۹۷

۱۳۶ علّ صروف الدّهر أو دولاتها

تدلننا اللّمّه من لمّاتها ۱۷۸

۱۹۱ كلّف من عنائه وشقوته

بنت ثمانى عشره من حجّته ۲۵۲

يا مرّ يابن واقع يا أنتا

أنت الّذى طلّقت عام جعتا ٥٦٠

٢٠٤ حتّى إذا اصطبحت واغتبقتا

أقبلت معتادا لما تركتا

قد أحسن الله وقد أسأتا ٢٦٦

٢٣٩ بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

[قطعتها إذا المها تجوفت] ٣١٣

٢٤٤ فإنّ الماء ماء أبى وجدّى

وبئرى ذو حفرت وذو طويت ٣١٨

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٢٤٥ فلو أن الأطبّا كان حولى

وكان مع الأطبّاء الأساه ٤٤٣

إذا ما أذهبوا ألما بقلبى

وإن قيل : الأطبّاء الشّفاه ٤٤٣

٢٩١ وقلت لها : يا عزّ كلّ ملمّه

إذا وطّنت يوما لها النّفس ذلّت ٣٧٨

٤٢١ بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم

ولم تكثر القتلى بها حين سلّت ٥٤٨

٤٣١ أخوك أخو مكاشره وضحك

وحيّاك الإله وكيف أنتا ٥٦١

من يك ذا بتّ فهذا بتّى

مصيّف مقيظ مشتّى ٥٩٦

٤٤٧ تخذته من نعجات ستّ

سود جعاد من نعاج الدّشت ٥٩٦

٤٧٩ يا أيّها الرّاكب المزجى مطيّته

سائل بنى أسد : ما هذه الصّوت؟ ٦٣٦

حرف الثاء المثلثه

٣٠٥ ...

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث ٣٩٥

حرف الجيم

١٦٨ [نحن بنى ضبه أصحاب الفلج]

نضرب بالسّيف ونرجو بالفرج ٢٣٠

٢٧١ كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا

أواخر الميس أصوات الفراريج ٣٥٤

٣٧٧ متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا

تجد حطبا جزلا ونارا تأجّجا ٤٧٦

٣٩٠ كأنّما ضربت قدّام أعينها

قطنا بمستحصد الأوتار محلوج ٤٩٥

٤٣٦ [أومت بعينيها من الهودج

لولاك هذا العام لم أحجج ٥٦٩

حرف الحاء المهمله

٩ وأنت من الغوائل حين ترمى

ومن ذمّ الرّجال بمنتزاح ٢٣

٢٨ فتى ما ابن الأغرّ إذا شتونا

وحبّ الزّاد فى شهرى قماح ٥٧

١٤٥ دأبت إلى أن ينبت الظّلّ بعد ما

تقاصر حتّى كاد فى الآل يمصح

وجيف المطايا ، ثمّ قلت لصحبتى

ولم ينزلوا : أبردتم فتروّحوا ١٨٧

٢٣٠ من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لابراح ٣٠٣

٢٨١ فكلتاهما قد خطّ لى فى صحيفه

فلا العيش أهواه ولا الموت أروح ٣٦۴

٣٠١ بدت مثل قرن الشّمس فى رونق الضّحى

وصورتها أو أنت فى العين أملح ٣٩١

ص: ۶٩۴

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٣٦٥ وطرت بمنصلى فى يعملات

دوامى الأيد يخبطن السّريحا ۴۴۳

٣٧١ [ربع عفاه الدهر طولا فامحى]

قد كاد من طول البلى أن يمصحا ۴۶۰

٣٩۴ يا ليت بعلك فى الوغى

متقلّدا سيفا ورمحا ۵۰۰

۴١۶ تغيّرت البلاد ومن عليها

فوجه الأرض مغبرّ قبيح ۵۴۴

تغيّر كلّ ذى طعم ولون

وقلّ بشاشه الوجه المليح ۵۴۵

۴۶٨ إنّ السّماحه والمروءه ضمّنا

قبرا بمرو على الطّريق الواضح ۶٢٨

حرف الخاء المعجمه

٨٩ إذا الرّجال شتوا واشتدّ أكلهم

فأنت أبيضهم سربال طبّاخ ١٢٠

ألا يا غراب البين قد هجت لوعه

فويحك خبّرنى بما أنت تصرخ ٢٠٧

أبالبين من لبنى؟ فإن كنت صادقا

فلا زال عظم من جناحك يفضخ ٢٠٨

١٥٤ ولا زلت من عذب المياه منفّرا

ووكرك مهدوم وبيضك مشدخ ٢٠٨

ولا زال رام قد أصابك سهمه

فلا أنت فى أمن ولا أنت تفرخ ٢٠٨

وأبصرت قبل الموت لحمك منضجا

على حرّ جمر النّار يشوى ويطبخ ٢٠٨

٢٣١ والله لو لا أن تحسّ الطّبّخ

بى الجحيم حين لا مستصرخ ٣٠٤

حرف الدال المهمله

١٧ ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد ٢٦

٢٧ بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا

بنوهنّ أبناء الرّجال الأباعد ٥٦

٣٤ قالت أمامه لمّا جئت زائرها :

هلّا رميت ببعض الأسهم السّود ٦٢

لا درّ درّك ؛ إنّى قد رميتهم

لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦٢

٤٩ على مثلها أمضى إذا قال صاحبى :

ألا ليتنى أفديك منها وأفتدى ٨٠

٨٢ قدنى من نصر الخبيبين قدى

ليس الإمام بالشّحيح الملحد ١٠٧

١٠١ وقفت فيها أصيلالا أسائلها

أعيت جوابا ، وما بالرّبع من أحد ٢١٨

١٢٩ يلومونني فى حب ليلى عواذلى

ولكننى من حبها لعميد ١٦٩

١٥٦ شدخت غرّه السّوابق فيهم

فى وجوه إلى اللّمام الجعاد ٢١٦

١٥٩ وقفت فيها أصيلانا أسائلها

أعيت جوابا ، وما بالرّبع من أحد ٢١٨

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

إلّا الأوارىّ لأيا ما أبيّنها

والنّؤى كالحوض بالمظلومه الجلد ٢١٩

١٦٥ ولا أرى فاعلا فى النّاس يشبهه

وما أحاشى من الأقوام من أحد ٢٢٦

١٧٣ أزمان من يرد الصّنيعه يصطنع

فينا ، ومن يرد الزّهاده يزهد ٢٣٦

١٩٤ رعيتها أكرم عود عودا

الصّلّ والصّفصلّ واليعضيدا ٢٥٦

والخازباز السّنم المجودا

بحيث يدعو عامر مسعودا ٢٥٧

٢٠٧ معاوى إنّنا بشر فأسجح

فلسنا بالجبال ولا الحديدا ٢٧١

أدبروها بنى حرب عليكم

ولا ترموا بها الغرض البعيدا ٢٧١

١٢٠ ألا حيّ ندمانى عمير بن عامر

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا ٣١٠

٢٢٢ هذيليه تدعو إذا هى فاخرت

أبا هذليّا من غطارفه نجد ٢٨٧

٢٢٣ أودى ابن جلهم عبّاد بصرمته

إنّ ابن جلهم أمسى حيّه الوادى ٢٨٨

٢٤٧ وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه

ويصرن أعداء بعيد وداد ٤٤٢

٢٦٥ فزججتها بمزجّه

زجّ القلوص أبى مزاده ٣٤٩

٢٧٤ فى كلت رجليها سلامى واحده

كلتاهما مقرونه بزائده ٣٥٩

٢٨٥ إذا القعود كرّ فيها حفدا

يوما جديدا كلّه مطرّدا ٣٧٠

٢٩٠ حتّى إذا أسلكوهم فى قتائده

شلّا كما تطرد الجمّاله الشّردا ٣٧٧

٣٠٢ قالت : ألا ليتما هذ الحمام لنا

إلى حمامتنا ، أو نصفه فقد ٣٩٢

٣١٨ وقائله ما بال دوسر بعدنا

صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند ٤٠٨

٣٢٣ لو شهد عاد من زمان عاد

لابتزّها مبارك الجلاد ٤١١

٣٢٤ علم القبائل من معدّ وغيرها

أنّ الجواد محمّد بن عطارد ٤١٢

٣٢٦ غلب المساميح الوليد سماحه

وكفى قريش المعضلات وسادها ۴۱۳

۳۲۸ لقوم فكانوا هم المنفدين

شرابهم قبل إنفادها ۴۱۴

۳۶۸ ألا أيّهذا الزّاجرى أحضر الوغى

وأن أشهد اللّذّات هل أنت مخلدى ۴۵۶

يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما

وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ۴۵۹

۳۷۰ أن تحملا حاجه لى خفّ محملها

وتصنعا نعمه عندى بها ويدا ۴۶۰

أن تقرآن على أسماء ويحكما

منّى السّلام ، وأن لا تشعرا أحدا ۴۶۰

۳۷۹ جاءت كبير كما أخفّرها

والقوم صيد كأنّهم رمدوا ۴۷۸

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٤٠٨ شلّت يمينك إن قتلت لمسلما

كتبت عليك عقوبه المتعمّد ٥٢٦

٤١٣ [وإيّاك والميتات لا تقربنّها

ولا تعبد الشّيطان ، والله فاعبدا ٥٤١

٤٢٥ فظلت فى شرّ من اللّذ كيدا

كاللّذ تزبّى زبيه فاصطيدا ٥٥٣

٤٥٥ إنّما الفقر والغناء من

الله ؛ فهذا يعطى ، وهذا يحدّ ٦١٥

٤٥٨ ولا تجعلينى كامرىء ليس همّه

كهمّى ، ولا يغنى غنائى ومشهدى ٦١٨

٤٧٢ هنيئا لسعد ما اقتضى بعد وقعتى

بناقه سعد والعشيّه بارد ٦٣٢

٤٨٣ فوقعت بين قتود عنس ضامر

لحّاظه طفل العشىّ سناد ٦٤٠

حرف الراء المهمله

٦ الله يعلم أنّا فى تلفّتنا

يوم الفراق إلى إخواننا صور ٢١

وأنّنى حيثما يثنى الهوى بصرى

من حيثما سلكوا أدنو فأنظور ٢٢

٢٢ وشرّ المنايا ميّت وسط أهله

كهلك الفتى قد أسلم الحىّ حاضره ٥٢

٢٥ كأنّ عذيرهم بجنوب سلّى

نعام قاق فى بلد قفاز ٥٤

٢٦ قليل عيبه ، والعيب جمّ

ولكنّ الغنى ربّ غفور ٥٤

٤٨ إنّى ضمنت لمن أتانى ما جنى

وأبى ، فكنت وكان غير غدور ٨٠

٥١ ألا يا اسلمى يا هند بنى بدر

وإن كان حيّانا عدى آخر الدّهر ٨٣

٥٢ ألا يا اسلمى يا دارمىّ على البلى

ولا زال منهلا بجرعائك القطر ٨٣

٦٥ ما لك عندى غير سهم وحجر ،

وغير كبداء شديده الوتر ٩٤

جادت بكفّى كان من أرمى البشر

٦٨ يا لعنه الله والأقوام كلّهم

والصّالحين على سمعان من جار ٩٧

٧١ يا قاتل الله صبيانا تجىء بهم

أمّ الهنيبر من زند لها وارى ٩٨

٧٢ ما أقلّت قدم ناعلها

نعم السّاعون فى الأمر المبرّ ١٠٠

٧۴ إذا هدرت شقاشقه ونشبت

له الأظفار ترك له المدار ١٠١

٧۵ هيّجها نضح من الطّلّ سحر

وهزّت الرّيح النّدى حين قطر

لو عصر منها البان والمسك انعصر ١٠٢

٧٧ ألم يخز التفرق جند كسرى

ونفخوا فى مدائنهم فطاروا ١٠٢

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٧٨ ياما أميلح غزلانا شدنّ لنا

من هاؤليّائكنّ الضّال والسّمر ١٠٤

٩٢ وأبيض من ماء الحديد كأنّه

شهاب بدا والليل داج عساكره ١٢٣

٩٤ حراجيج ما تنفك إلّا مناخه

على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا ١٢٧

١٠٠ بحسبك فى القوم أن يعلموا

بأنّك فيهم غنىّ مضرّ ١٣٧

١٠٢ ألا هل أتاها والحوادث جمّه

بأنّ امرأ القيس بن تملك بيقرا ١٣٨

١٠٣ إنّ امرأ غرّه منكنّ واحده

بعدى وبعدك فى الدّنيا لمغرور ١٤٢

١٠٥ لا تتركنّى فيهم شطيرا

إنّى إذن أهلك أو أطيرا ١٤٤

١٠٩ فلو كنت ضبّيّا عرفت قرابتى

ولكنّ زنجىّ عظيم المشافر ١٤٨

١١٢ غداه أحلّت لابن أصرم طعنه

حصين عبيطات السّدائف والخمر ١٥٢

١٣١ يا أبا الأسود لم أسلمتنى

لهموم طارقات وذكر ١٧١

١٣٢ فهيّاك والأمر الّذى إن توسّعت

موارده ضاقت عليك المصادر ١٧٤

١٣٩ تربّص بها الأيام علّ صروفها

سترمى بها فى جاحم متسعّر ١٨٠

١٤٩ تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى

بجاريه ، بهرا لهم بعدها بهرا ١٩٤

١٥١ ولمّا رأيت الخيل تترى أثائجا

علمت بأنّ اليوم أحمس فاجر ١٩٦

١٥٢ وإنّى لتعرونى لذكراك نفضه

كما انتفض العصفور بلّله القطر ٢٠٥

١٦٤ النّاس ألب علينا فيك ليس لنا

إلّا السّيوف وأطراف القناوزر ٢٢٤

١٧٤ على حين من تلبث عليه ذنوبه

يجد فقدها وفى المقام تدابر ٢٣٦

١٨٩ تؤم سنانا وكم دونه

من الأرض محدودبا غارها ٢٤٩

١٩٨ باعد أمّ العمرو من أسيرها

حرّاس أبواب على قصورها ٢٥٨

٢٠١ ولقد جنيتك أكسؤا وعساقلا

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ٢٦٠

٢٠٨ كشحا طوى من بلد مختارا

من يأسه اليائس أو حذارا ٢٧١

٢١١ فيا الغلامان اللّذان فرّا

إيّاكما أن تكسبانى شرّا ٢٧٤

٢١٨ خذوا حظّكم يا آل عكرم واحفظوا

أواصرنا والرّحم بالغيب تذكر ٢٨٤

٢٣٢ لمن الدّيار بقنّه الحجر

أقوين من حجج ومن دهر ٣٠٦

٢٣٨ مثلك أو خير تركت رذيّه

تقلّب عينيها إذا طار طائر ٣١٢

٢٤٦ إذا ما شاء ضرّوا من أرادوا

ولا يألوهم أحد ضرارا ٣١٩

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٢٤٩ ليس تخفى يسارتى قدر يوم

ولقد يخف شيمتى إعسارى ٣٢٠

٢٥٧ إنّ الّذى أغناك يغنينى جير

والله نفّاح اليدين بالخير ٣٣١

٢٦٠ إنّ امرأ خصّنى عمدا مودّته

على التّنائى لعندى غير مكفور ٣٣٣

وقد ذكرت لى بالكثيب مؤالفا

قلاص سليم أو قلاص بنى بكر ٣٣٦

٢٦٤ فقال فريق القوم لمّا نشدتهم :

نعم ، وفريق : ليمن الله ما ندرى ٣٣٧

٢٦٦ تمرّ على ما تستمرّ ، وقد شفت

غلائل عبد القيس منها صدورها ٣٥٠

٢٧٣ وقرّب جانب الغربىّ يأدو

مدبّ السّيل ، واجتنب الشّعارا ٣٥٦

٢٧٨ كلا أخوينا ذو رجال ، كأنّهم

أسود الشّرى من كلّ أغلب ضيغم ٣٦١

٢٩٥ لا يبعدن قومى الّذين هم

سمّ العداه وآفه الجزر ٣٨٣

النّازلون بكلّ معترك

والطّيّبين معاقد الأزر ٣٨٤

٢٩٨ أكلّ امرىء تحسبين امرأ

ونار توقّد باللّيل نارا ٣٨٦

٣٠٤ بالله يا ظبيات القاع قلن لنا :

ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر؟ ٣٩٤

٣٠٩ فلتأتينك قصائد ، وليدفعن

جيشا إليك قوادم الأكوار ٤٠٠

٣١٠ طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشبيب غائله الثّغور غدور ٤٠٣

٣١٢ إذا قال غاو من تنوخ قصيده

بها جرب عدّت علىّ بزوبرا ٤٠٤

٣١٤ أؤمّل أن أعيش وأنّ يومى

بأوّل أو بأهون أو جبار ٤٠٦

أو التّالى دبار ؛ فإن أفته

فمؤنس أو عروبه أو شيار ٤٠٦

٣١٥ فأوفضن عنها وهى ترغو حشاشه

بذى نفسها والسّيف عريان أحمر ٤٠٦

قالت أميمه ما لثابت شاخصا

عارى الأشاجع ناحلا كالمنصل ٤٠٧

٣٢٧ قامت تبكّيه على قبره

من لی من بعدک یا عامر ۴۱۳

ترکتنی فی الدّار ذا غربه

قد ذلّ من لیس له ناصر ۴۱۴

۳۳۲ أخشی علی دیسم من بعد الثّری

أبی قضاء الله إلّا ما تری ۴۱۷

۳۳۴ تراه کأنّ الله یجدع أنفه

وعینیه إن مولاه ثاب له وفر ۴۱۹

۳۳۵ له زجل کأنّه صوت حاد

إذا طلب الوسیقه أو زمیر ۴۲۰

۳۳۶ أو معبر الظّهر ینأی عن ولیّته

ما حجّ ربّه فی الدّنیا ولا اعتمرا ۴۲۰

۳۳۹ وأیقن أنّ الخیل إن تلتبس به

یکن لفسیل النّخل بعده آبر ۴۲۱

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٣٤١ لأعلطنّه وسما لا يفارقه

كما يحزّ بحمّى الميسم البحر ٤٢٢

٣٥٣ من كان لا يزعم أنّى شاعر

فيدن منّى تنهه المزاجر ٤٣٤

٣٥٤ ولأنت أشجع من أسامه إذ

دعيت نزال ولجّ فى الذّعر ٤٣٥

٣٦٢ ...

حذار من أرماحنا حذار ٤٣٨

٣٦٣ ...

نظار كى أركبها نظار ٤٣٩

٣٦٧ فأبت إلى فهم وما كدت آئبا

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر ٤٥٠

٣٨٠ وطرفك إمّا جئتنا فاصرفنّه

كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر ٤٧٩

٣٨٩ لعب الرّياح بها وغيّرها

بعدى سوافى المور والقطر ٤٩٣

٤٠٣ فلم أرقه إن ينج منها ، وإن يمت

فطعنه لا غسّ ولا بمغمّر ٥١٣

٤٠٦ وسمعت حلفتها التى حلفت

إن كان سمعك غير ذى وقر ٥١٩

٤٢٠ لتجدنّى بالأمير برّا

وبالقناه مدعسا مكرّا ٥٤٧

إذا غطيف السّلمىّ فرّا ٥٤٧

٤٢٣ فلم أر بيتا كان أحسن بهجه

من اللّذ له من آل عزّه عامر ٥٥٢

٤٢٧ اللّذ لو شاء لكانت برّا

أو جبلا أصمّ مشمخرّا ٥٥٦

٤٣٨ بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إيّاهم الأرض فى دهر الدّهارير ٥٧٢

٤٤٥ لكم مسجدا الله المزوران والحصى

لكم قبضه من بين أثرى وأقترا ٥٩٢

٤٥٠ أنا ابن ماويّه إذ جدّ النّقر

وجاءت الخيل أثافى زمر ٦٠٢

٤٥١ أنا جرير كنيتى أبو عمر

أضرب بالسّيف وسعد فى القصر ٦٠٣

أجبنا وغيره خلف السّتر ٦٠٣

٤٧٠ ألا هلك الشّهاب المستنير

ومدرهنا الكمىّ إذا نغير ٦٣١

وحمّال المئين إذا ألمّت

بنا الحدثان ، والأنف النّصور ۶۳۲

۴۷۳ وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر ۶۳۳

۴۷۴ وقائع فى مضر تسعه

وفى وائل كانت العاشره ۶۳۳

۴۷۵ وكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ۶۳۴

۴۷۷ قبائلنا سبع ، وأنتم ثلاثه

وللسّبع خير من ثلاث وأكثر ۶۳۵

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٤٨٠ [أزيد بن مصبوح ، فلو غيركم جنى

غفرنا] وكانت من سجيتنا الغفر ٦٣٧

٤٨٤ عهدى بها فى الحىّ قد سربلت

بيضاء مثل المهره الضامر ٦٤٠

٤٨٨ حتى عظامى وأراه ثاغرى

وكحّل العينين بالعواور ٦٤٦

٤٩٠ وتبرد برد رداء العرو

س بالصّيف رقرقت فيه العبيرا ٦٥٠

٤٩٣ من آل صعفوق وأتباع أخر

الطّامعين لا يبالون الغمر ٦٥٩

٤٩٥ وكنت متى أرسلت طرفك رائدا

لقلبك يوما أتعبتك المناظر ٦٦٢

رأيت الّذى لا كلّه أنت قادر

عليه ، ولا عن بعضه أنت صابر ٦٦٢

حرف الزاى

١٩٦ مثل الكلاب تهرّ عند درابها

ورمت لهازمها من الخزباز ٢٥٧

٢٢٠ إمّا ترينى اليوم أمّ حمز

قاربت بين عنقى وجمزى ٢٨٥

حرف السين المهمله

٦٧ بئس مقام الشّيخ أمرس أمرس

إمّا على قعو ، وإمّا اقعنسس ٩٥

١٦٠ وبلده ليس بها أنيس

إلّا اليعافير وإلا العيس ٢١٩

١٦١ خلا أنّ العتاق من المطايا

حسين به فهنّ إليه شوس ٢٢٢

٣٧٣ اضرب عنك الهموم طارقها

ضربك بالسّوط قونس الفرس ٤٦٣

حرف الصاد المهمله

١٢٢ أكاشره وأعلم أن كلانا

على ما ساء صاحبه حريص ٣٦٢

٢٧٦ كلا أخويكم كان فرعا دعامه

ولكنّهم زادوا وأصبحت ناقصا ٣٦٢

حرف الضاد المعجمه

٥٧ أمسلم يا اسمع يا بن كلّ خليفه

ويا سائس الدّنيا ويا جبل الأرض ٨٥

٩٠ جاريه فى درعها الفضفاض

تقطّع الحديث بالإيماض ١٢١

أبيض من أخت بنى أباض

٢٤١ قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا

هلم فإنّ المشرفّى الفرائض ٣١٧

٢٤٢ أظنّك دون المال ذو جئت تبتغى

ستلقاك بيض للنّفوس قوابض ٣١٧

ص: ٧٠١

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٢٤٣ يغادر محض الماء ذو هو محضه

على إثره إن كان للماء من محض ٣١٧

يروّى العروق الباليات من البلى

من العرفج النّجدىّ ذو باد والحمض ٣١٨

٢٥٣ ولا أدر من ألقى عليه رداءه

على أنّه قد سلّ عن ماجد محض ٣٢٢

٣٢٠ وممّن ولدوا عامر

ذو الطّول وذو العرض ٤٠٩

حرف الطاء المهمله

٦٦ حتى إذا جن الظلام واختلط

جاءوا بضيح هل رأيت الذّئب قطّ ٩٥

٢٤٠ فحور قد لهوت بهن عين

نواعم فى المروط وفى الرياط ٣١٤

٣٩٦ ...

شرّاب ألبان وتمر وأقط ٥٠٢

حرف العين المهمله

٧ هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع ٢٢

٣٢ أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع ۶۰

۹۱ يقول الخناو أبغض العجم ناطقا

إلى ربّنا صوت الحمار اليجدّع ۱۲۲

ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن جحره بالشّيحه اليتقصّع ۱۲۳

۱۰۶ فلو أنّ حقّ اليوم منكم إقامه

وإن كان سرح قد مضى فتسرّعا ۱۴۶

۱۲۴ عبأت له رمحا طويلا وأنّه

كأن قبس يعلى بها حين تشرع ۱۶۵

۱۳۷ ولا تهين الفقير ؛ علّك أن

تركع يوما والدّهر قد رفعه ۱۷۹

۱۴۷ فلا تكثرا لومى ؛ فإنّ أخاكما

بذكراه ليلى العامريّه مولع ۱۸۸

۱۷۵ على حين عاتبت المشيب على الصّبا

وقلت : ألمّا تصح والشّيب وازع؟ ۲۳۶

۱۸۶ كم بجود مقرف نال العلى

وشريف بخله قد وضعه ۲۴۷

۱۸۷ كم فى بنى بكر بن سعد سيّد

ضخم الدّسيعه ماجد نفّاع ۲۴۸

۲۸۷ ...

قد صرّت البکره یوما أجمعا ۳۷۳

۳۰۶ لیت شعری عن خلیلی ما الّذی

غاله فی الحبّ حتّی ودعه؟ ۳۹۷

۳۰۷ فسعی مسعاته فی قومه

ثمّ لم یبلغ ولا عجزا ودع ۳۹۷

۳۱۷ فما کان حصن ولا حابس

یفوقان مرداس فی مجمع ۴۰۷

۳۲۲ تمدّ علیهم من یمین وأشمل

بحور له من عهد عاد وتبّعا ۴۱۱

ص: ۷۰۲

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٣٣٨ فإن يک غثّا أو سمينا فإنّنى

سأجعل عينيه لنفسه مقنعا ٤٢١

٣٥٨ مناعها من إبل مناعها

أما ترى الموت لدى أرباعها ٤٣٧

٣٧٥ أردت لكيما أن تطير بقربتى

فتتركها شنّا ببيداء بلقع ٤٧٣

٣٨٦ لقد عذلتنى أمّ عمرو ، ولم أكن

مقالتها ما كنت حيّا لأسمعا ٤٨٥

٣٩٩ فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن

ومن لا نجره يمس منّا مفزّعا ٥٠٦

٤٠١ يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنّک إن يصرع أخوک تصرع ٥١١

٤١٩ حميد الّذى أمج داره

أخو الخمر ذو الشّيبه الأصلع ٥٤٦

حرف الغين المعجمه

٢٥٢ ولكن ببدر سائلوا عن بلائنا

على النّاد ، والأنباء بالغيب تبلغ ٣٢٢

حرف الفاء

١٣ تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره

نفى الدّراهيم تنقاد الصّياريف ٢۴

۴٧ نحن بما عندنا ، وأنت بما

عندك راض ، والرّأى مختلف ٧٩

٨٧ إذا نهى السّفيه جرى إليه

وخالف ، والسّفيه إلى خلاف ١١۴

١١٣ وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلّا مسحتا أو مجلّف ١۵٣

٢٨٠ فكلتاهما خرّت وأسجد رأسها

كما سجدت نصرانه لم تحنّف ٣۶۴

٢٩٣ تعلّق فى مثل السّوارى سيوفنا

وما بينها والكعب غوط نفانف ٣٨٠

٣١٣ إلى ابن أمّ أناس أرحل ناقتى

عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف ۴٠۵

٣٧٢ فإنّى قد رأيت بدار قومى

نوائب كنت فى لخم أخافه ۴۶٢

٣٧۶ قد يكسب المال الهدان الجافى

بغير لا عصف ولا اصطراف ۴٧۴

۴١٨ عمرو الّذى هشم الثّريد لقومه

ورجال مكّه مسنتون عجاف ۵۴۵

۴٢٢ اللّذ بأسفله صحراء واسعه

واللّذ بأعلاه سيل مدّه الجرف ٥٥٢

٤٨٩ موانع للأسرار إلّا لأهلها

ويخلفن ما ظنّ الغيور المشفشف ٦٤٩

حرف القاف

١١ إذا العجوز غضبت فطلّق

ولا ترضّاها ولا تملّق ٢٣

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٢٠ وإنّ امرأ أسرى إليك ودونه

من الأرض موماه وبيداء سملق ٥٠

لمحقوقه أن تستجيبى دعاءه

وأن تعلمى أنّ المعان موفّق ٥١

٣٠ من يلق يوما على علّاته هرما

يلق السّماحه منه والنّدى خلقا ٥٨

٣٥ فما الدّنيا بباقاه لحىّ

ولا حىّ على الدّنيا بباق ٦٣

١١٤ وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم

بغاه ، ما بقينا فى شقاق ١٥٤

١٢١ أما والله أن لو كنت حرا

وما بالحرّ أنت ولا العتيق ١٦٢

١٢٧ فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

فراقك لم أبخل وأنت صديق ١٦٦

١٣٣ يا خال هلّا قلت إذ أعطيتنى

هيّاك هيّاك وحنواء العنق ١٧٤

١٤٠ حتّى يقول الجاهل المنطّق

لعنّ هذا معه معلّق ١٨١

١٤٨ أفنى تلادى وما جمّعت من نشب

قرع القواقيز أفواه الأباريق ١٨٨

١٨٤ ...

لواحق الأقراب فيها كالمقق ٢٤٦

٢٣٣ حسبت بغام راحلتى عناقا

وما هى - ويب غيرك - بالعناق ٣٠٧

٢٥٠ سيفى ، وما كنّا بنجد ، وما

قرقر قمر الواد بالشّاهق ٣٢١

٢٥٨ رضيعى لبان ثدى أمّ تحالفا

بأسحم داج عوض لا نتفرّق ٣٣١

٢٨٦ زحرت به ليله كلّها

فجئت به مؤيدا خنفقيقا ٣٧٠

٢٩٤ هلّا سألت بذى الجماجم عنهم

وأبى نعيم ذى اللّواء المحرق ٣٨١

٣٤٧ فلتكن أبعد العداه من

الصّلح من النّجم جاره العيّوق ٤٢٩

٣٩٧ فمتى واغل ينبهم يحيّو

ه وتعطف عليه كأس السّاقى ٥٠٥

٤٤٣ عدس ما لعبّاد عليك إماره

أمنت ، وهذا تحملين طليق ٥٨٩

٤٦٦ أيا جارتا بينى فإنّك طالقه

كذاك أمور النّاس غاد وطارقه ۶۲۶

حرف الكاف

۲ والله أسماك سمى مباركا

آثرك الله به إيثاركا ۱۴

۱۳۸ [تقول بنتى : قد أنى أناكا]

يا أبتا علّك أو عساكا ۱۸۰

۱۴۳ يا أيّها المائح دلوى دونكا

إنى رأيت النّاس يحمدونكا

يثنون خيرا ويمجّدونكا ۱۸۴

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

١٧٩ تجانف عن جوّ اليمامه ناقتى

وما قصدت من أهلها لسوائكا ٢٤٠

١٨٥ يا عاذلى دعنى من عذلكا

مثلى لا يقبل من مثلكا ٢٤٥

٣٥٢ على مثل أصحاب البعوضه فاخمشى

لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى ٤٣٣

٣٥٧ تراكها من إبل تراكها

أما ترى الموت لدى أوراكها ٤٣٧

٤٠٤ يا حكم الوارث عن عبد الملك

أوديت إن لم تحب حبو المعتنك ٥١٥

٤٢٤ لن تنفعى ذا حاجه وينفعك

وتجعلين اللّذ معى فى اللّذ معك ٥٥٢

٤٣٠ [هل تعرف الدار على تبراكا]

أتتك عنس تقطع الأراكا ٥٥٨

٤٣٩ [أتتك عنس تقطع الأراكا]

إليك حتى بلغت إيّاكا ٥٧٣

٤٤٤ أقول له والرّمح يأطر متنه :

تأمّل خفافا ؛ إنّنى أنا ذلكا ٥٩١

حرف اللام

٨ خود أناه كالمهاه عطبول

كأنّ فى أنيابها القرنفول ٢٢

١٠ أقول إذ خرّت على الكلكال

يا ناقتا ما جلت من مجال ٢٣

١٤ كأنّى بفتخاء الجناحين لقوه

على عجل منّى أطاطىء شيمالى ٢٥

١٥ لمّا نزلنا نصبنا ظلّ أخبيه

وفار للقوم باللّحم المراجيل ٢٥

١٦ لا عهد لى بنيضال

أصبحت كالشّنّ البال ٢٦

٣٦ وما الدّنيا بباقيه بحزن

أجل ، لا ، لا ، ولا برخاء بال ٦٣

٣٨ ...

وأىّ أمر سيّىء لا فعله ٦٥

٣٩ فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

كفانى ، ولم أطلب ، قليل من المال ٧١

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى ٧٨

٤٠ فردّ على الفؤاد هوى عميدا

وسوئل لو يبين لنا السّؤالا ٧٢

وقد نغنى بها ونرى عصورا

بها يقتدننا الخرد الخدالا ٧٣

٦٠ ثمّت قمنا إلى جرد مسوّمه

أعرافهنّ لأيدينا مناديل ٨٨

٧٩ ما أقدر الله أن يدنى على شحط

من داره الحزن ممّن داره صول ١٠٥

٨٠ ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى

وليس حاملنى إلّا ابن حمّال ١٠٦

٨٥ ولقد أغتدى وما صقع

الدّيك على أدهم أجشّ الصّهيلا ١١٠

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٨٦ وكلّ أناس سوف تدخل بينهم

دويهيه تصفرّ منها الأنامل ١١٣

٩٣ لمّا دعانى السّمهرىّ أجبته

بأبيض من ماء الحديد صقيل ١٢٥

٩٥ حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا

كأنّنا رعن قف يرفع الآلا ١٢٨

١٠٨ ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه

بعدّته ينزل به وهو أعزل ١٤٨

١١٠ فليت دفعت الهمّ عنّى ساعه

فبتنا على ما خيّلت ناعمى بال ١٤٩

١٢٠ فى فتيه كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كلّ من يحفى وينتعل ١٦٢

وقد علم الصّبيه المرملون

إذا اغبرّ أفق وهبّت شمالا ١٦٧

١٢٨ وخلّت عن اولادها المرضعات

ولم تر عين لمزن بلالا

بأنّك الرّبيع وغيث مريع

وقدما هناك تكون الثّمالا ١٦٨

١٣٠ لهنّك من عبسيّه لوسيمه

على هنوات كاذب من يقولها ١٧٠

١٤٢ دعينى أطوّف فى البلاد لعلّنى

أفيد غنى فيه لذى الحقّ محمل ١٨٣

١٤٤ ما إن يمسّ الأرض إلّا منكب

منه ، وحرف السّاق ، طىّ المحمل ١٨٦

١٥٥ إن كان ما بلّغت عنّى فلامنى

صديقى ، وشلّت من يدىّ الأنامل ٢٠٨

وكفّنت وحدى منذرا فى ردائه

وصادف حوطا من أعادى قاتل ٢٠٨

١٦٩ ازهير إن يشب القذال فإنّه

رب هيضل لجب لففت بهيضل ٢٣١

١٧١ لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

حمامه فى غصون ذات أو قال ٢٣٣

١٧٢ رددنا لشعثاء الرّسول ، ولا أرى

كيومئذ شيئا تردّ رسائله ٢٣٥

١٨٨ كم نالنى منهم فضلا على عدم

إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل ٢٤٩

١٩٠ على أنّنى بعد ما قد مضى

ثلاثون للهجر حولا كميلا ٢٥٠

يذكّر نيك حنين العجول

ونوح الحمامه تدعو هديلا ۲۵۱

۱۹۹ وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا

شديدا بأعباء الخلافه كاهله ۲۵۹

۲۰۹ فإن لم تجد من دون عدنان والدا

ودون معدّ فلتزعك العواذل ۲۷۲

۲۲۶ أبو حنش يؤرّقنى ، وطلق

وعمّار ، وآونه أثالا ۲۹۰

۲۳۴ لقد خفت حتّى لا تزيد مخافتى

على وعل فى ذى المطاره عاقل ۳۰۸

۲۳۷ رسم دار وقفت فى طلله

كدت أقضى الحياه من جلله ۳۱۲

۲۵۹ أليس قليلا نظره إن نظرتها

إليك؟ وكلّا ليس منك قليل ۳۳۲

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٢٦٢ طرن انقطاعه أوتار محظربه

فى أقوس نازعتها أيمن شملا ٣٣٥

٢٦٣ ...

يأتى لها من أيمن وأشمل ٣٤١

٢٧٠ كما خطّ الكتاب بكفّ يوما

يهوديّ يقارب أو يزيل ٣٥٣

٢٨٨ فلمّا أجزنا ساحه الحيّ وانتحى

بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل ٣٧٤

٢٩٩ قلت إذ أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الملا تعسّفن رملا ٣٨٨

٣٠٠ ورجا الأخيطل من سفاهه رأيه

ما لم يكن وأب له لينالا ٣٨٩

٣٠٨ ممّن حملن به وهنّ عواقد

حبك النّطاق فشبّ غير مهبّل ٣٩٩

٣١١ نصروا نبيّهم وشدّوا أزره

بحنين يوم تواكل الأبطال ٤٠٤

٣١٦ قالت أميمه ما لثابت شاخصا

عارى الأشاجع ناحلا كالمنصل ٤٠٧

٣٢٥ ولسنا إذا عدّ الحصى بأقلّه

وإنّ معدّ اليوم مود ذليلها ۴۱۲

۳۴۰ أنا ابن كلاب وابن أوس ؛ فمن يكن

قناعه مغطيا فإنّى مجتلى ۴۲۲

۳۴۲ لى والد شيخ تهضه غيبتى

وأظنّ أنّ نفاد عمره عاجل ۴۲۲

۳۴۴ ما أنت بالحكم التّرضى حكومته

ولا البليغ ولا ذى الرّأى والجدل ۴۲۴

۳۴۸ لتبعد إذ نأى جدواك عنّى

فلا أشقى عليك ولا أبالى ۴۲۹

۳۵۰ محمّد تفد نفسك كلّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا ۴۳۲

۳۵۶ فدعوا نزال فكنت أوّل نازل

وعلام أركبه إذا لم أنزل ۴۳۶

۳۵۹ نعاء أبا ليلى لكلّ طمرّه

وجرداء مثل القوس سمح حجولها ۴۳۷

۳۶۰ نعاء ابن ليلى للسّماحه والنّدى

وأيدى شمال باردات الأنامل ۴۳۸

۳۶۱ نعاء جذاما غير موت ولا قتل

ولكن فراقا للدّعائم والأصل ۴۳۸

۳۶۴ فما وجد النّهدىّ وجدا وجدته

ولا وجد العذريّ قبل جميل ۴۴۲

۳۶۹ فلم أر مثلها خباسه واجد

ونهنهت نفسی بعد ما کدت أفعله ۴۵۷

۳۷۸ إن یغدروا أو یجبنوا

أو یبخلوا لا یحفلوا ۴۷۶

یغدوا علیک مرجّل

ین کأنّهم لم یفعلوا ۴۷۷

۳۸۲ اسمع حدیثا کما یوما تحدّثه

عن ظهر غیب إذا ما سائل سألا ۴۸۰

۳۸۳ یقلّب عینیه کما لأخافه

تشاوس رویدا إنّنی من تأمّل ۴۸۱

۳۹۱ ...

کأنّ نسج العنکبوت المرمل ۴۹۵

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٣٩٨ صعده نابته فى حائر

أينما تميّلها تمل ٥٠٥

٤١١ وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا

على صير أمر ما يمرّ وما يحلن ٥٤٠

٤١٢ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل ٥٤٠

٤١٤ فألفيته غير مستعتب

ولا ذاكر الله إلّا قليلا ٥٤٣

٤٢٨ بيناه فى دار صدق قد أقام بها

حينا يعلّلنا وما نعلله ٥٥٧

٤٣٢ فلست بآتيه ولا أستطيعه

ولك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل ٥٦١

٤٣٣ أصاح ترى برقا أريك وميضه

كلمع اليدين فى حبىّ مكلّل ٥٦٢

٤٣٧ ركاب حسيل أشهر الصّيف بدّن

وناقه عمرو ما يحلّ لها رحل ٥٦٩

ويزعم حسل أنّه فرع قومه

وما أنت فرع يا حسيل ولا أصل ٥٦٩

٤٤٢ إذا ما أتيت بنى مالك

فسلّم على أيّهم أفضل ٥٨٧

٤٤٦ لعمرى لأنت البيت أكرم أهله

وأقعد فى أفيائه بالأصائل ٥٩٤

٤٤٨ أأن رأت رجلا أعشى أضرّ به

ريب الزّمان ودهر مفسد خبل ٥٩٨

٤٤٩ فإنّك لا تدرى متى الموت جائىء

ولكنّ أقصى مدّه الموت عاجل ٦٠٠

٤٥٢ أرتنى حجلا على ساقها

فهشّ الفؤاد لذاك الحجل ٦٠٣

فقلت ولم أخف عن صاحبى :

ألا بأبى أصل تلك الرّجل ٦٠٣

٤٥٣ علّمنا إخواننا بنو عجل

شرب النّبيذ وأصطفافا بالرّجل ٦٠٤

٤٥٧ لم نرحّب بأن شخصت ، ولكن

مرحبا بالرّضاء منك وأهلا ٦١٦

٤٥٩ فعادى عداء بين ثور ونعجه

دراكا ، ولم ينضخ بماء فيغسل ٦١٨

٤٦٠ والقارح العدّا وكلّ طمرّه

ما إن تنال يد الطّويل قذالها ٦١٩

٤٦٥ حصان رزان ما تزنّ بريبه

وتصبح غرثى من لحوم الغوافل ۶۲۵

۴۷۱ إنّ الأمور إذا الأحداث دبّرها

دون الشّيوخ ترى فى بعضها خللا ۶۳۲

۴۷۶ ثلاثه أنفس وثلاث ذود

لقد جار الزّمان على عيالى ۶۳۵

۴۸۱ إذ هى أحوى ، من الرّبعىّ ، حاجبه

والعين بالإثمد الحارىّ مكحول ۶۳۸

۴۸۵ تهوّن بعد الأرض عنّى فريده

كناز البضيع سهوه المشى بازل ۶۴۱

۴۸۷ [نسل وجد الهائم المغتل]

ببازل وجناء أو عيهلّ ۶۴۲

۴۹۶ ويلمّه رجلا تأبى به غبنا

إذا تجرّد ، لا خال ، ولا بخل ۶۶۷

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

۴۹۷ ويلمّه مسعر حرب إذا

ألقى فيها وعليه الشّليل ۶۶۸

۴۹۹ [ف] أرسلها العراك [ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدّخال] ۶۷۷

حرف الميم

۱ ...

فإنّه أهل لأن يؤكرما ۱۲

۳ وعامنا أعجبنا مقدّمه

يدعى أبا السّمح وقرضاب سمه

مبتركا لكلّ عظم يلحمه

۴ باسم الذى فى كلّ سوره سمه

قد وردت على طريق تعلمه ۱۵

۱۲ ينباع من ذفرى غضوب جسره

زيّافه مثل الفنيق المكدم ۲۴

۱۸ ...

وعقبه الأعقاب فى الشّهر الأصم ۳۴

۳۳ فطلّقها فلست لها بندّ

وإلّا يعل مفرقك الحسام ۶۱

۳۷ إن تغفر اللهمّ تغفر جمّا

وأىّ عبد لك لا ألمّا ۶۴

۴۲ ولكنّ نصفا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم ۷۴

۴۵ قضى كلّ ذى دين فوفّى غريمه

وعزّه ممطول معنّى غريمها ۷۶

۵۰ ألست بنعم الجار يؤلف بيته

أخا قلّه أو معدم المال مصرما ۸۱

۵۳ ألا يا اسلمى لا صرم لى اليوم فاطما

ولا أبدا ما دام وصلك دائما ۸۴

۵۶ يا دار سلمى يا اسلمى ثمّ اسلمى

بسمسم وعن يمين سمسم ۸۵

۵۹ ماوىّ بل ربّتما غاره

شعواء كاللّذعه بالميسم ۸۷

۶۱ العاطفون تحين ما من عاطف

والمطعمون زمان أين المطعم ۸۹

۶۹ يا لعنه الله على أهل الرّقم

أهل الحمير والوقير والخزم ۹۷

۸۴ ونأخذ بعده بذناب عيش

أجبّ الظّهر ليس له سنام ۱۰۹

۸۸ صددت وأطولت الصّدود ، وقلّما

وصال على طول الصّدود يدوم ١١٧

٩٩ بحسبك أن قد سدت أخزم كلّها

لكلّ أناس ساده ودعائم ١٣٧

١٠٤ لقد ولد الأخيطل أمّ سوء

على قمع استها صلب وشام ١٤٢

١٢٣ ويوما تلاقينا بوجه مقسّم

كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم ١٦٤

١٢٥ وخيفاء ألقى اللّيث فيها ذراعه

فسرّت وساءت كلّ ماش ومصرم ١٦٥

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

تمشّى بها الدّرماء تسحب قصبها

كأن بطن حبلى ذات أونين متئم ١٦٦

١٢٦ فتعلّمى أن قد كلفت بكم

ثمّ افعلى ما شئت عن علم ١٦٦

١٣٤ ولست بلوّام على الأمر بعد ما

يفوت ، ولكن علّ أن أتقدّما ١٧٨

١٤١ ألا يا صاحبىّ قفا لغنّا

نرى العرصات أو أثر الخيام ١٨٢

١٤٦ حتّى تهجّر فى الرّواح وهاجها

طلب المعقب حقّه المظلوم ١٨٧

١٥٠ لقد لمتنا يا أمّ غيلان فى السّرى

ونمت ، وما ليل المطىّ بنائم ١٩٦

١٥٣ ألا يا سيالات الدّحائل بالضّحى

عليكنّ من بين السّيال سلام ٢٠٧

ولا زال منهلّ الرّبيع إذا جرى

عليكنّ منه وابل ورهام ٢٠٧

١٦٦ حاشى أبى ثوبان ؛ إنّ به

ضنّا على الملحاه والشّتم ٢٢٨

١٨٣ يا أسدىّ لم أكلته لمه؟

لو خافك الله عليه حرّمه

فما قربت لحمه ولا دمه ٢٤٣

١٩٢ سلام الله يا مطرا عليها

وليس عليك يا مطر السّلام ٢٥٣

١٩٥ يا خازباز أرسل اللهازما

إنّى أخاف أن تكون لازما ٢٥٧

٢٠٠ أما ودماء مائرات تخالها

على قنّه العزّى وبالنّسر عند ما

وما سبّح الرّهبان فى كل بيعه

أبيل الأبيلين المسيح ابن مريما

لقد ذاق منّا عامر يوم لعلع

حساما إذا ما هزّ بالكف صمّما ٢٥٩

٢٠٣ ...

فإنّ الأولاء يعلمونك منهم ٢٦١

٢٠٥ قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد ،

يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام ٢٦٩

٢١٤ إنى إذا ما حدث ألما

أقول يا اللهم يا اللهما ٢٨٠

٢١٥ وما عليك أن تقولى كلما

سبّحت أو صليت يا اللهم ما» ٢٨٢

أردد علينا شيخنا مسلّما ٢٨٠

٢١٦ ...

غفرت أو عذّبت يا اللهمّا ٢٨٠

٢١٧ هما نفثا فى فىّ من فمويهما

على النّابح العاوى أشدّ رجام ٢٨٢

٢٢١ بكلّ قريشىّ عليه مهابه

سريع إلى داعى النّدى والتكرّم ٢٨۶

٢٢۴ ألا أضحت حبالكم رماما

وأضحت منك شاسعه أماما ٢٨٨

٢٢۵ إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته

أو أمتدحه فإنّ النّاس قد علموا ٢٨٩

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٢٢٩ أقول وما قولى عليكم بسبّه

إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم ٢٩٩

حفيره إبراهيم يوم ابن هاجر

وركضه جبريل على عهد آدم ٢٩٩

٢٣٥ كانت فريضه ما تقول كما

أنّ الزّناء فريضه الرّجم ٣٠٨

٢٤٨ كفّاك كفّ لا تليق درهما

جودا ، وأخرى تعط بالسّيف الدّما ٣٢٠

٢٦٨ فأصبحت بعد خطّ بهجتها

كأنّ قفرا رسومها قلما ٣٥٢

٢٦٩ لمّا رأت ساتيد ما استعبرت

لله درّ اليوم من لامها ٣٥٢

٢٧٢ هما أخوا فى الحرب من لا أخا له

إذا خاف يوما نبوه فدعاهما ٣٥٤

٢٧٥ كلا أخوينا ذو رجال ، كأنّهم

أسود الشّرى من كلّ أغلب ضيغم ٣٦١

٢٧٩ كلا يومى أمامه يوم صدّ

وإن لم نأتها إلّا لماما ٣٦٣

٢٩٦ إلى الملك القرم وابن الهمام

وليث الكتيبه فى المزدحم ٣٨٤

وذا الرّأى حين تغمّ الأمور

بذات الصّليل وذات اللّجم ٣٨٤

٣٠٣ فيا ظبيه الوعساء بين جلاجل

وبين النّقا آأنت أم أمّ سالم؟ ٣٩٤

٣٢١ من سبأ الحاضرين مأرب إذ

يبنون من دون سيله العرما ٤١٠

٣٣٠ إنّ تميما خلقت ملموما

قوما ترى واحدهم صهميما ٤١٦

٣٤٣ [القاطنات البيت غير الريم]

قواطنا مكه من ورق الحمى ٤٢٣

٣٤٩ بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشترى كتّانه وجهرمه ٤٣١

٣٥٥ عرضنا نزال فلم ينزلوا

وكانت نزال عليهم أطم ٤٣٦

٣٨١ ...

لا تظلم النّاس كما لا تظلم ٤٨٢

٣٩٣ فعلا فروع الأيهقان وأطفلت

بالجلهتين ظباؤها ونعامها ٥٠٠

٤٠٢ وإن أتاه خليل يوم مسأله

يقول لا غائب ما لى ولا حرم ٥١٢

٤٠٧ أولائك قومى إن هجونى هجوتهم

وأعبد أن تهجى تميم بدارم ٥٢٣

٤٠٩ يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شيخا على كرسيّه معمّما ٥٣٨

٤٢٩ إذاه سيم الخسف آلى بقسم

بالله لا يأخذ إلّا ما احتكم ٥٥٧

٤٤١ ولقد أبيت من الفتاه بمنزل

فأبيت لا حرج ولا محروم ٥٨٣

٤٦٣ ...

... جماديين حسوما ٦٢٢

٤٦٤ ...

... جماديين حرام ٦٢٣

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

۴۶۷ تمخّضت المنون له بيوم

أنّى ، ولكلّ حامله تمام ۶۲۶

۴۷۸ فمضى وقدّمها ، وكانت عاده

منه إذا هى عرّدت إقدامها ۶۳۶

۴۸۶ بكرت بهاجر شيه مقطوره

تروى المحاجر بازل علكوم ۶۴۱

حرف النون

۲۴ أكلّ عام نعم تحوونه

يلقحه قوم وتنتجونه؟ ۵۳

۲۹ كلا يومى طواله وصل أروى

ظنون ، آن مطّرح الظّنون ۵۷

۳۱ أصاب الملوك فأفناهم

وأخرج من بيته ذا جدن ۵۹

۵۴ ألا يا اسلمى قبل الفراق ظعينا

تحيّه من أمسى إليك حزينا ۸۴

۶۳ نوّلى قبل يوم نأيى جمانا

وصلينا كما زعمت تلانا ۹۱

۸۱ امتلأ الحوض وقال : قطنى

مهلا ، رويدا ، قد ملأت بطنى ۱۰۷

١١٨ وصدر مشرق النّحر

كأن ثدييه حقّان ١٦٠

١٥٨ وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان ٢١٧

١٧٦ على حين انحنيت وشاب رأسى

فأىّ فتى دعوت وأىّ حين؟ ٢٣٧

١٧٨ ولا ينطق المكروه من كان منهم

إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا ٢٣٩

١٨٢ وابذل سوام المال إن

ن سواءها دهما وجونا ٢٤١

١٩٣ تفقّأ فوقه القلع السّوارى

وجنّ الخازباز به جنونا ٢٥٦

٢١٢ فديتك يا الّتى تيمت قلبى

وأنت بخيله بالودّ عنّى ٢٧٥

٢٢٨ فلو أنّا على حجر ذبحنا

جرى الدّميان بالخبر اليقين ٢٩٢

٢٥٤ فلست بمدرك ما فات منّى

بلهف ، ولا بليت ، ولا لوانّى ٣٢٢

٢٥٥ لاه ابن عمّك لا أفضلت فى حسب

عنّى ، ولا أنت ديّانى فتخرونى ٣٢٥

٢٦٧ يطفن بحوزىّ المراتع لم ترع

بواديه من قرع القسىّ الكنائن ٣٥١

٢٨٣ ...

وصّانى العجّاج فيما وصّنى ٣٦٧

٣٤٦ لتقم أنت يابن خير قريش

فتقضّى حوائج المسلمينا ٤٢٧

٣٥١ فقلت ادعى وأدع ؛ فإنّ أندى

لصوت أن ينادى داعيان ٤٣٢

٣٨٨ داويت عين أبى الدّهيق بمطله

حتّى المصيف ويغلو القعدان ٤٩٠

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

٣٩٢ إذا ما الغانيات برزن يوما

وزجّجن الحواجب والعيونا ٤٩٩

٤٣٥ أتطمع فينا من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن ٥٦٨

٤٤٠ كأنّا يوم قرّى إنّما نقتل إيّانا ٥٧٣

٤٦٢ [فسوته لا تنقضى شهرينه]

شهرى ربيع وجماديينه ٦٢٢

٤٩٢ قد فارقت قرينها القرينه

وشحطت عن دارها الظّعينه ٦٥٧

يا ليتنا قد ضمّنا سفينه

حتّى يعود الوصل كينونه ٦٥٧

٤٩٤ ما بال عينى كالشّعيب العيّن

[وبعض أعراض الشجون الشجن

دار كرقم الكاتب المرقن

بين نقا الملقى وبين الأجون] ٦٦٠

٥٠٠ دع الخمر يشربها الغواه ؛ فإنّنى

رأيت أخاها مغنيا بمكانها ٦٧٧

فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه

أخوها غذته أمّه بلبانها ٦٧٨

٥٠١ تنفكّ تسمع ما حيى

ت بهالك حتّى تكونه ٦٧٨

حرف الهاء

(١)

٥ إنّ أباها وأبا أباها

قد بلغا فى المجد غايتاها ١٨

٤٤ ولقد أرى تغنى به سيفانه

تصبى الحليم ومثلها أصباه ٧٥

٦٤ والله ما ليلى بنام صاحبه

ولا مخالط اللّيان جانبه ٩٢

٧٣ فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل

من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه ١٠١

١١٧ مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلّا ببين غرابها ١٥٧

١٨١ أكرّ على الكتيبه لا أبالى

أفيها كان حتفى أم سواها ٢٤٠

٢١٣ مبارك هو ومن سمّاه

على اسمك اللهمّ يا أللّه ٢٧٧

٢٣٦ وبلد عاميه أعماؤه

كأن لون أرضه سماؤه ٣١١

۲۵۱ ما بال همّ عميد بات يطرقنى

بالواد من هند إذ نعدو عواديها؟ ۳۲۱

۲۶۹ لمّا رأت ساتيدما استعبرت

لله درّ اليوم من لامها ۳۵۲

۲۹۷ وكلّ قوم أطاعوا أمر مرشدهم

إلّا نميرا أطاعت أمر غاويها ۳۸۴

۱- وضعنا فى هذه القافيه الأبيات التى آخرها هاء - وإن لم تكن الهاء حرف الروى الذى بنيت عليه الكلمه - تيسير على من لا إلمام لهم بعلم القافيه ، ووضعناها مره أخرى فى موضعها اللائق بها.

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

الظّاعنين ولمّا يظعنوا أحدا

والقائلون : لمن دار نخلّيها ٣٨٥

٣١٩ [٢٠٧]ومصعب حين جدّ الأم

ر أكثرها وأطيبها ٤٠٩

٣٢٥ ولسنا إذا عدّ الحصى بأقلّه

وإنّ معدّ اليوم مود ذليلها ٤١٢

٣٢٦ غلب المساميح الوليد سماحه

وكفى قريش المعضلات وسادها ٤١٣

٣٢٨ لقوم فكانوا هم المنفدين

شرابهم قبل إنفادها ٤١٤

٣٤٩ بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشترى كتّانه وجهرمه ٤٣١

٣٥٧ تراكها من إبل تراكها

أما ترى الموت لدى أوراكها ٤٣٧

٣٥٨ مناعها من إبل مناعها

أما ترى الموت لدى أرباعها ٤٣٧

٣٥٩ نعاء أبا ليلى لكلّ طمرّه

وجرداء مثل القوس سمح حجولها ٤٣٧

٣٦٩ فلم أر مثلها خباسه واجد

ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله ۴۵۷

۳۷۲ فإنّى قد رأيت بدار قومى

نوائب كنت فى لخم أخافه ۴۶۲

۳۸۴ قلت لشيبان : ادن من لقائه

كما تغدّى القوم من شوائه ۴۸۲

۳۸۷ وإنّى امرؤ من عصبه خندفيّه

أبت للأعادى أن تديخ رقابها ۴۸۷

۳۹۳ فعلا فروع الأيهقان وأطفلت

بالجلهتين ظباؤها ونعامها ۵۰۰

۳۹۵ علفتها تبنا وماء باردا

حتّى شتت همّاله عيناها ۵۰۱

۴۰۵ إذا رضيت علىّ بنو قشير

لعمر الله أعجبنى رضاها ۵۱۶

۴۲۸ بيناه فى دار صدق قد أقام بها

حينا يعلّلنا وما نعلله ۵۵۷

۴۶۰ والقارح العدّا وكلّ طمرّه

ما إن تنال يد الطّويل قذالها ۶۱۹

۴۶۲ [فسوته لا تنقضى شهرينه]

شهرى ربيع وجماديينه ۶۲۲

۴۶۶ أيا جارتا بينى فإنّك طالقه

كذاك أمور النّاس غاد وطارقه ۶۲۶

۴۶۹ فإن تعهدينى ولى لمّه

فإنّ الحوادث أودى بها ۶۲۹

۴۷۴ وقائع فى مضر تسعه

وفى وائل كانت العاشره ۶۳۳

۵۰۰ دع الخمر يشربها الغواه ؛ فإنّنى

رأيت أخاها مغنيا بمكانها ۶۷۷

فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه

أخوها غذته أمّه بلبانها ۶۷۸

۵۰۱ تنفكّ تسمع ما حيى

ت بهالك حتّى تكونه ۶۷۸

رقم الشاهد / الشاهد / الصفحه

حرف الواو

١١١ فليت كفافا كان خيرك كله

وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى ١٥٠

٤٣٤ وأنت امرؤ لولاى طحت كما هوى

بأجرامه من قلّه النّيق منهوى ٥٦٦

حرف الألف اللينه

٣٥٢ على مثل أصحاب البعوضه فاخمشى

لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى ٤٣٣

حرف الياء

٩٧ عميره ودّع إن تجهّزت غاديا

كفى الشّيب والإسلام للمرء ناهيا ١٣٦

٩٨ أعان علىّ الدّهر إذ حلّ بركه

كفى الدّهر لو وكّلته بى كافيا ١٣٧

١١٥ بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ١٥٥

١٦٢ وبلده ليس بها طورىّ

ولا خلا الجنّ بها إنسىّ ٢٢٣

٣٠٥ ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث

إلى ذاكما ما غيبتنى غيابيا ٣٩٥

٣٢٩ يا بئر يا بئر بنى عدىّ

لأنزحن قعرك بالدّلىّ ٤١٥

حتّى تعودى أقطع الولىّ ٤١٥

٣٤٥ بل القوم الرّسول الله فيهم

هم أهل الحكومه من قصىّ ٤٢٥

٤١٧ حيده خالى ولقيط وعلى

وحاتم الطّائىّ وهّاب المئى ٥٤٥

٤٢٦ وليس المال فاعلمه بمال

من الأقوام ، إلّا للّذىّ ٥٥٥

يريد به العلاء ويمتهنه

لأقرب أقربيه وللقصىّ ٥٥٥

٤٩٨ لقد أغدو على أش

قر يغتال الصّحاريّا ٦٧٢

ص: ٧١٥

فهرس المحتويات

٦٠ – مسأله : القول فی الفصل بین المضاف والمضاف إلیه..... ٣۴٩

٦١ – مسأله : هل تجوز إضافه الاسم إلی اسم یوافقه فی المعنی؟..... ٣۵۶

٦٢ – مسأله : «کلا» و «کلتا» مثنیان لفظا ومعنی ، أو معنی فقط؟..... ٣۵٩

٦٣ – مسأله : هل یجوز توکید النکره توکیدا معنویا؟..... ٣۶٩

٦۴ – مسأله : هل یجوز أن تجیء واو العطف زائده؟..... ٣٧۴

٦۵ – مسأله : هل یجوز العطف علی الضمیر المخفوض؟..... ٣٧٩

٦۶ – مسأله : العطف علی الضمیر المرفوع المتصل فی اختیار الکلام..... ٣٨٨

٦٧ – مسأله : هل تأتی «أو» بمعنی الواو ، وبمعنی «بل»؟..... ٣٩١

٦٨ – مسأله : هل یجوز أن یعطف بلکن بعد الإیجاب؟..... ٣٩۶

٦٩ – مسأله : هل یجوز صرف أفعل التّفضیل فی ضروره الشعر؟..... ٣٩٩

٧٠ – مسأله : منع صرف ما ینصرف فی ضروره الشعر..... ۴٠٣

٧١ – مسأله : القول فی علّه بناء «الآن»؟..... ۴٢۴

٧٢ – مسأله : فعل الأمر معرب أو مبنیّ؟..... ۴٢٧

٧٣ – مسأله : القول فی عله إعراب الفعل المضارع..... ۴۴۶

٧۴ – مسأله : القول فی رفع الفعل المضارع..... ۴۴٨

٧۵ – مسأله : عامل النصب فی الفعل المضارع بعد واو المعیّه..... ۴۵٢

٧۶ – مسأله : عامل النصب فی الفعل المضارع بعد فاء السببیه..... ۴۵۴

٧٧ – مسأله : هل تعمل «أن» المصدریه محذوفه من غیر بدل؟..... ۴۵۶

٧٨ – مسأله : هل یجوز أن تأتی «کی» حرف جرّ؟..... ۴۶۵

٧٩ – مسأله : القول فى ناصب المضارع بعد لام التعليل..... ۴۶۹

٨٠ – مسأله : هل يجوز إظهار «أن» المصدريه بعد «لكى» وبعد حتى؟..... ۴٧٣

٨١ – مسأله : هل يجوز مجىء «كما» بمعنى «كيما» وينصب بعدها المضارع؟..... ۴٧٨

٨٢ – مسأله : هل تنصب لام الجحود بنفسها؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها؟... ۴٨٥

٨٣ – مسأله : هل تنصب «حتى» الفعل المضارع بنفسها؟..... ۴٨٩

٨۴ – مسأله : عامل الجزم فى جواب الشرط..... ۴٩٣

٨٥ – مسأله : عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطيه..... ۵٠۴

٨٦ – مسأله : هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جمله جواب الشرط؟ وما يترتّب عليه؟ ٥٠٨

٨٧ – مسأله : القول فى تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط..... ٥١١

٨٨ – مسأله : القول فى «إن» الشرطيه ، هل تقع بمعنى إذ؟..... ٥١٨

٨٩ – مسأله : القول فى «إن» الواقعه بعد «ما» أنافيه مؤكده أم زائده؟..... ٥٢٢

٩٠ – مسأله : القول فى معنى «إن» ومعنى اللام بعدها..... ٥٢٦

٩١ – مسأله : هل يجازى بكيف؟..... ٥٢٩

٩٢ – مسأله : السّين مقتطعه من سوف أو أصل برأسه..... ٥٣٢

٩٣ – مسأله : المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع..... ٥٣٤

٩٤ – مسأله : هل تدخل نون التوكيد الخفيفه على فعل الاثنين وفعل جماعه النسوه؟.. ٥٣٦

٩٥ – مسأله : الحروف التى وضع الاسم عليها فى «ذا» و «الذى»..... ٥٥١

٩٦ – مسأله : الحروف التى وضع عليها الاسم فى «هو» و «هى»..... ٥٥٧

٩٧ – مسأله : القول فى هل يقال «لولاى» و «لولاك»؟ وموضع الضمائر..... ٥٦٤

٩٨ – مسأله : الضمير فى «إياك» وأخواتها..... ٥٧٠

٩٩ – مسأله : المسأله الزنبوريه..... ٥٧٦

١٠٠ – مسأله : ضمير الفصل..... ٥٧٩

١٠١ – مسأله : مراتب المعارف..... ٥٨١

١٠٢ – مسأله : «أىّ» الموصوله معربه دائما أو مبنيه أحيانا؟..... ٥٨٣

١٠٣ – مسأله : هل تأتى ألفاظ الإشاره أسماء موصوله؟..... ٥٨٩

١٠٤ – مسأله : هل يكون للاسم المحلّى بأل صله كصله الموصول؟..... ٥٩٤

١٠٥ – مسأله : همزه بين بين متحركه أو ساكنه؟..... ٥٩٨

۱۰۶ - مسأله : هل یوقف بنقل الحرکه علی المنصوب المحلّی بأل الساکن ما قبل آخره؟ ۶۰۲

۱۰۷ - مسأله : القول فی أصل حرکه همزه الوصل..... ۶۰۶

۱۰۸ - مسأله : هل یجوز نقل حرکه همزه الوصل إلی الساکن قبلها؟..... ۶۱۰

۱۰۹ - مسأله : هل یجوز مد المقصور فی ضروره الشعر؟..... ۶۱۴

۱۱۰ - مسأله : هل یحذف آخر المقصور والممدود عند التثنیه إذا کثرت حروفهما؟... ۶۲۱

۱۱۱ - مسأله : القول فی المؤنث بغیر علامه تأنیث مما علی زنه اسم الفاعل..... ۶۲۵

۱۱۲ - مسأله : علّه حذف الواو من «یعد» ونحوه..... ۶۴۴

۱۱۳ - مسأله : وزن الخماسی المکرر ثانیه وثالثه..... ۶۴۹

۱۱۴ - مسأله : هل فی کل رباعی وخماسی من الأسماء زیاده؟..... ۶۵۴

۱۱۵ - مسأله : وزن «سیّد ومیّت» ونحوهما..... ۶۵۶

۱۱۶ - مسأله : وزن «خطایا» ونحوه..... ۶۶۳

۱۱۷ - مسأله : وزن «إنسان» وأصل اشتقاقه..... ۶۶۷

۱۱۸ - مسأله : وزن أشیاء..... ۶۷۰

۱۱۹ - مسأله : علام ینتصب خبر «کان» وثانی مفعولی «ظننت»؟..... ۶۷۶

۱۲۰ - مسأله : القول فی تقدیم التمییز إذا کان العامل فعلا متصرفا..... ۶۸۲

۱۲۱ - مسأله : القول فی «ربّ» اسم هو أو حرف؟ ۶۸۶

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹